

حَاشِي تَحْفَةُ الْمُحْتَاجِ بِشَرَحِ الْمُنْهَاجِ

للعلامتين الفهامين والامامين القدوتين العلامة العارف بالله
الشيخ عبد الحميد الشرواني نزيل مكة المكرمة والامام المحقق
والعلامة المدقق الشيخ احمد بن قاسم العبادي على تحفة
المحتاج بشرح المنهاج تأليف الامام العالم العلامة
الأوحد الفامة خاتمة المحققين شهاب الدين احمد
ابن حجر الهيثمي الشافعي نزيل مكة المشرفة
تعمد الله الجميع برحمته امين

﴿ الجزء الرابع ﴾

﴿ وبهامشه تحفة المحتاج بشرح المنهاج ﴾

﴿ تنبيه ﴾ قد وضعت حاشية العلامة الشيخ عبد الحميد الشرواني
في أول كل صحيفة وحاشية الامام ابن قاسم العبادي في آخر كل
صحيفة مفصلاً لا بينهما جدول وجعلت التعقيب تابعة لحاشية الشرواني

﴿ روجعت وصححت على عدة نسخ بمعرفة لجنة من العلماء ﴾

يُطْبَعُ فِي الْمَكْتَبَةِ النَّجَاشِيَّةِ الْبَكْرِيَّةِ بِأَوَّلِ شَرَابِخٍ بِحَرَكَةِ عَيْنِهَا

لصاحبها مصطفى محمد

مُطْبَعَةُ مُصْطَفَى مُحَمَّدٍ

صاحبها مصطفى محمد الكريخي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(كتاب الحج)

هو يفتح وكسر لغة القصد
او كثرته الى من يعظم
وشرعا قصد الكعبة للنسك
الآتي على ما في المجموع
وعليه يشكل قولهم اركان
الحج ستة الا ان يؤول
او هو نفس الافعال الآتية
وهو الظاهر بآدى الرأى
لكن يعكر عليه ان المعنى
الشرعى يجب اشتماله على
المعنى اللغوى بزيادة ذلك
غير موجودها

(كتاب الحج)

(قوله لغة القصد) عبارة المعنى لغة القصد كما قال الجوهري وقال الخليل كثرة القصد الى من يعظم اه
وعادة شيخنا قوله لغة القصد اى سواء كان للبيت الحرام للنسك او لغيره كالنعيط والاكل والشرب فالمعنى
اللغوى اعم من الشرعى كما هو الغالب وظاهره لغة مطلق القصد وقيل القصد لمعظم اه (قوله) وعليه
يشكل الخ) وجه الاشكال ان قصد الكعبة الحشىء واحد لا يتجزى ستة كرى قال سم اقول لا اشكال
لان الحكم بانها اركان باعتبار معنى اخر للحج فتأمل اه عبارة النهاية ويجاب بان هذه اركان للبصود
للقصد الذى هو الحج فتسميتها اركان الحج على سبيل التجوز اه (قوله الا ان يؤول) اى والتقدير
واجبات اعمال الحج يحذف المضاف واردة مطلق الواجب من الركن قال الشارح فى حاشية الايضاح بان
يقال اللام فيه بمعنى مع كرى عبارة شيخنا قوله شرعا قصد الكعبة للنسك اى قصد البيت المحرم المعظم لاجل
الآتيان بالنسك مع الآتيان به بالفعل فلا يقال ان التعريف يشمل قصد البيت الحرام للنسك ولو كان جالسا
فى بيته وفى الحقيقة الحج شرعا هو النسك الذى هو التيقو الطواف والسعى والوقوف يعرفون ترتيب المعظم فهو
نفس هذه الاعمال كما ان الصلاة نفس هذه الاعمال المعروفة فلا يخلو هذا التعريف من مسامحة وان كان هو
الموافق للقاعدة من ان المعنى الشرعى يكون اخص من المعنى اللغوى لكنها قاعدة اغلبية اه (قوله) ان
المعنى الشرعى يجب اشتماله الخ دعوى هذا الواجب ممنوعة بل الواجب فى كل منقول شرعيا وغيره المناسبة

(كتاب الحج)

(قوله وعليه يشكل الخ) اقول لا اشكال لان الحكم بانها اركان باعتبار معنى اخر للحج فتأمل (قوله) ان
المعنى الشرعى يجب اشتماله على المعنى اللغوى بزيادة) دعوى هذا الواجب ممنوعة بل الواجب فى كل منقول
شرعيا وغيره المناسبة بين المعنيين المنقول عنه والمنقول اليه كما قرره ائمة الاميزان وهى حاصلة هنا فان تلك
الافعال متعلق بالقصد وثلوه بامثلة منها الفعل فانه فى اللغة لما يصدر عن الفاعل وعند النحاة للفظ المخصوص

كسائر افعاله عن افعال الجاهلية الباطلة عرش (قوله) باعتبار ما كانوا (الخ) اى الناس يفعلونه من النسى اى تأخير حرمة الشهر الى آخر كانوا اذا جاء شهر حرام وهم يحاربون فيه احلوه وحرمو امكانه شهرا آخر حتى رفضوا خصوص الاشهر واعتبروا مجرد العدد كدى (باعتبار ما كانوا يفعلونه) (الخ) والاولى بل على ما كانوا (الخ) قوله) بل قيل فى حجة اى بكر (الخ) قال فى الخادم حج اى بكر فى التاسعة كان فى ذى القعدة لاجل النسى وكان يتقرر من الشرع ثم نسخ بحجة الوداع وقوله صلى الله عليه وسلم ان الزمان قد استدار الخ انتهى ما فى الخادم ونقله الفاضل عميرة وافر وهو واضح لا غبار عليه قول الشارح لانه صلى الله عليه وسلم لا يامر فتامله بصري (قوله) لكن اى وجه خلافه (الخ) قد يقال ان صح ان الحج وجب مع بيان المتغيرات فيه ركنا وشرطا وغيرهما قبل الثامنة فالقول المذكور ساقط بالكلية ولا فكون الوجه خلافه محل تأمل اذ لا محذور فى موافقه ما لم يؤمر وبخلافه الا ترى انه صلى الله عليه وسلم كان يؤاخذهم فى اصل الفعل وتوابعه قبل ان يؤمر فيه بنسئ بصري (قوله) وبعدها (الخ) عطف على قوله وقبل الهجرة قول المتن (هو فرض) (فائدة) النسك اما فرض عين وهو على من لم يحج بالشروط الآتية واما فرض كفاية وهو احياء الكعبة كل سنة بالحج والعمره واما تطوع ولا يتصور الا فى الارقام والصيان اذ فرض الكفاية لا يتوجه اليهم لكن لو تطوع منهم من تحصل به الكفاية سقطت الفرض عن المخاطبين به كما بحثه بعض المتأخرين قياسا على الجهاد وصلاة الجنازة معنى وكذا فى النجاسة الا انه مال الى اعتبار التكليف وعدم القوط بفعل غير المكلفين وتقدم فى الجماعة وسيأتى فى الجهاد ترجيح الشارح السقوط بذلك قال عرش قوله رضى الارقام والصيان اى والمجاهدين على ما يأتى وقوله روى اعتبار التكليف معتمداه (قوله) معلوم الى المتن فى النهاية والمغنى (قوله) ان امكن خفاؤه (عليه) اى بان كان قريب عهد بالاسلام او نشأ ياديه بعيدة عن العلماء شيئا (قوله) زيارة مكان عامر (الخ) وسببت عمره لانها تفعل فى العمر كله تارة ومغنى (قوله) وصح عن عائشة (الخ) قد يقال لا يزعم من حديث عائشة المذكور كون العمره فرض عين الذى هو المطلوب بصري (قوله) وصح الى قوله ومضى فى النهاية والمغنى لا قوله قصد الى فلا يشك وقوله بقرينة الى او يكونهما (قوله) وخبر الترمذى (الخ) عبارة الاسنى والمغنى واما خبر الترمذى عن جابر بن سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن العمره او اجبهى قال لا وان تعمير خير لك فضعف قال فى المجموع اتفق الحفاظ على ضعفه ولا يغير بقول الترمذى فيه حسن صحيح وقال ابن حزم انه باطل قال اصحابنا ولو صح لم يزم منه عدم وجوبها مطلقا لاحتمال ان المراد ليست واجبة على السائل لعدم استطاعته قال وقوله وان تعمير يفتح المهمة اهاه (قوله) الا ترى ان لها ما اقيت (الخ) قد يقال ان نظرا الى الحقيقة مع قطع النظر عن العوارض فكل معتبر فى العمره معتبر فى الحج وان نظرا الى العوارض الخارجية كالمواقيت فالوضوء والغسل مختلفان فيها الا ترى ان لكل موجبات تخصه فليتام بصري (قوله) لان كل ما قصد (الخ) عبارة النهاية لانه اصل اذهو الاصل فى حق المحدث ولا تماحضه الى الاعضاء الاربعة تخفيفا فأتى عن بدله اه (قوله) ولا يجبان باصل الشرع (الخ) لانه صلى الله عليه وسلم لم يحج بعد فرض الحج الامر وقوله واحدة وهى حجة الوداع والحج لمسلم احجنا هذا العام لا بل لا بد قال بل لا بد مغنى زادا النهاية وصح عن سراقه قلت يا رسول الله عمرتنا هذه لعامنا هذا لم لا بد فقال بل لا بداه (وهما على التراخي) (الخ) اى عندنا ما عند الامام مالك والامام احمد فعلى الفور وليس لابي حنيفة نص فى المسئلة وقد اختلف صاحباه فقال محمد على التراخي وقال ابو يوسف على

باعتبار ما كانوا يفعلونه من النسى وغيره بل قيل فى حجة اى بكر فى التاسعة ذلك لكن الوجه خلافه لانه صلى الله عليه وسلم لا يامر الا بحج شرعى وكذا يقال فى الثامنة التى امر فيها عتاب بن اسيد امير مكة وبعدها حجة الوداع لا غير (هو فرض) معلوم من الدين بالضرورة فيكفر منكروه الا ان امكن خفاؤه (وكذا العمره) وهى بضم فسكون او ضم وفتح فسكون لغزارة مكان عامر وشرعافصد الكعبة للنسك الآتى او نفس الافعال الآتية (فى الاظهر) للخبر الصحيح حج عن ابيك واعتمر وصح عن عائشة رضى الله عنها هل على النساء جهاد قال جهاد لا قتال فيه الحج والعمره وخبر الترمذى بعدم وجوبها وحسنه اتفق الحفاظ على ضعفه ولا يفتى عنها الحج لان كلا اصل قصد منه ما لم يقصد من الآخر الا ترى ان لها ما اقيت غير مواقيت الحج وزمان غير من الحج وحيث لا يشكل باجراه الغسل عن الوضوء موجود فى الغسل ولا يجبان باصل الشرع فى العمر الامرة وهما على التراخي

الفور شيخنا (قوله بشرط العزم الخ) لعل المراد انه يجب عليه العزم بعد دخول وقت الحج في اول سنى البسار
 ع ش (قوله على الفعل بعد) اى فى المستقبل نائية معنى (قوله او خوف عصب) اى يقول طيب عدل او
 معرفة نفسه منسك الوائى وقوله يقول طيب عدل قال الشيخ محمد صالح الرئيس المسكى واليجرى ولا بد من
 اثنين اه (قوله الا ان غلب على الظن الخ) اى ومع خوف العصب وتلف المال لا يغلب على الظن تمكنه
 كرى (قوله من اخر سنى) الا مكان الخ ويتجه ان ابتداء وقت الفسق اول الزمن الذى يمكن فيه السير الذى
 يدرك به الحج على العادة ثم رايت فى حاشية الايضاح للشارح ما نصه الذى يتقدح ان يقال تبين فسقه من
 وقت خروج قافلة بلدة لتبين ان هذا هو الذى كان يلزمه المضى معهم فيه انتهى اه سم وفيه ان ما ذكر وقت
 الوجوب واما يحصل الاثم بالتأخير عنه لا به فالظاهر ما فى الوائى بما نصه اى من وقت ولو ذهب فيه للحج لم
 يدركه اه (قوله فيرد ما شهد به الخ) بل جميع ما يعتبر فيه العدالة كمقد التكا ح قول المتن (وشرط سمته
 الخ) ولهما مراتب خمس سمته مطلقه وصحة مباشرة وقوع عن النذرو وقوع عن حجة الاسلام ووجوبها
 ولكل مرتبة شروط فيشترط مع الوقت الاسلام وحده للصحة ومع التميز للبشرية وقوع التكليف للنذرو مع
 الحرية لوقوعه عن حجة الاسلام وعمره ومع الاستطاعة للوجوب نائية وشيخنا (قوله المطلقة) الى قوله
 وبهذا النهاية والمعنى (قوله المطلقة) اى غير المقيدة بالباشرة ولا غير هاشيخنا (قوله ما ذكر من الحج
 والعمرة) يجوز ان يكون مرجع الضمير الحج فقط وتعرف العمرة بالمقايسة واعلم ان الضمير قد يفرد على
 المعنى كما قال ابن هشام فى قول الالفية باب المعرفة والكره وغيره معرفة ماضية مفرد الضمير على المعنى كما
 تفرد الاشارة اذ اقلت وغير ذلك اه فلا اشكال فى افراد المصنف الضمير هنا على تقدير رجوعه لهما سم
 (قوله فلا يصح الخ) وقضية كلام جمع صحة حج مسلم بالبيعة وان اعتقد الكفر وهو ظاهر اذ اعتقاده منه
 لغو نعم ان اعتقده مع احرامه لم ينقض لان غايته انه كنية الا بطلان وهى هنا تؤثر فى الابتداء دون الدوام نائية
 قال ع ش قوله نعم ان اعتقده مع احرامه اخرج مالو اعتقده مع احرامه فبطلان وهى هنا تؤثر
 الخ ومثل ذلك الصوم والاعتكاف فلا ينقطع واحد منهما بنية الا بطلان اه ع ش ومثل ذلك ايضا
 الوضوء بخلاف الصلاة والتميم فتبطلهما مطلقا منسك الوائى (قوله فى فاسده) الاولى فى باطله وفيه
 (قوله لان تعريف الجزاين الخ) اى مع ظهور فساد حصر الخبرى المبتدا فتعين العكس سم (قوله)

احياء الكعبة بنحو الصبيان والارقاء بما فيه خفاء فرأى جمعه وفى شرح العباب فى صلاة الجماعة وسيأتى فى سقوط
 فرض الحج والعمرة عنهم اى بالصبيان وبنحو الارقاء كلام لا يبعد مجيئه هنا اه (قوله وسنى اخر فأتين
 فسقه بموته من اخر سنى الا مكان الى الموت) لبس فى ذلك افصاح عن تعيين ابتداء وقت الفسق ولا يان المراد
 باخر سنى الا مكان ويتجه ان ابتداء وقت الفسق اول الزمن الذى يمكن فيه السير الذى يدرك به الحج على
 العادة ثم رايت فى حاشية الايضاح للشارح ما نصه قوله من السنة الاخيرة هل المراد به من اولها واخرها او
 قبيل فجر التحريم اى من تعرض لهو الذى يتقدح ان يقال تبين فسقه من وقت خروج قافلة بلدة لتبين ان هذا
 الوقت هو الذى كان يلزمه المضى معهم فيه اه (قوله هنا وفيما بعده اى ما ذكر من الحج والعمرة) يجوز ان
 يكون مرجع الضمير الحج فقط وتعرف العمرة بالمقايسة واعلم ان الضمير قد يفرد على المعنى كما قال ابن هشام
 فى قول الالفية باب المعرفة والكره وغيره معرفة ماضية مفرد الضمير على المعنى كما تفرد الاشارة اذ اقلت
 وغير ذلك ومثله قوله تعالى لو انهم ما فى الارض جميعا ومثله معه لا فتدوا به اى بذلك اه فلا اشكال فى افراد
 المصنف الضمير هنا على تقدير رجوعه لهما (قوله وليس فى محله لان تعريف الجزاين يفيد الحصر) اى مع
 ظهور فساد حصر الخبرى المبتدا هنا فتعين العكس (اقول) هذا الجواب انما يصح ان اثبت ان مثل ذلك
 تعريف هذين الجزاين يفيد حصر الاول فى الثانى والافتاد يكون الامر بالعكس فلا يفيد وقضية قول السعد
 واللفظ تنحصر هو الحاصل المعروف بلام الجنس ان جعل مبتدا فهو مقصور على الخبر سواء كان الخبر معرفة
 او نكرة وان جعل خبرا فهو مقصور على المبتدا اه ان الامر هنا بالعكس اى ان الثانى محصور فى الاول وهو

بشرط العزم على الفعل
 بعدوان لا يتضيقا بندراو
 خوف عصب او تلف مال
 بقريته ولو ضعيفة كما يفهمه
 قوله لا يجوز تأخير الموسع
 الا ان غلب على الظن تمكنه
 منه او يكونهما قضاء عما
 افسده ومضى اخر فأتين
 فسقه بموته من اخر سنى
 الا مكان الى الموت فيرد
 ما شهد به وينقض ما حكم
 به وسيأتى انه يستقر عليه
 بوجود مال له لم يعلمه ومع
 ذلك لا تحكم بنفسه لعذره
 (وشرط سمته) المطلقة اى
 ما ذكر من الحج والعمرة
 (الاسلام) فقط فلا يصح
 من كافر اصلى او مرتد بل
 لو ارتد أثناء بطل ولم يجب
 مضى فى فاسده وبهذا فارق
 باطله فاسده بجماع كما يأتى
 ولا تحبط الردة غير المتصلة
 بالموت ماضى اى ذاته حتى
 لا يجب قضاؤه بل ثوبه كما نص
 عليه قيل عبارته لا تنق
 بقول اصله لا يشترط لصحته
 الا الاسلام اه وليس فى
 محله لان تعريف الجزاين
 يفيد الحصر على انه اعترض
 بانه يشترط ايضا الوقت
 والنية والعلم بالكيفية حتى
 لو جرت افعال النسك
 منه اتفاقا لم يعتد بها

رد ذكر التية الخ) وعلى التسليم في المذكورات او بعضها لا يضر ذلك في الحصر الذي افادته عبارة المصنف كاصله لا مكان جعله اضافيا بالاضافة الى ما يشترط في المراتب الآتية سم قوله بانه معلوم الخ) فيه تأمل قوله بل يكفي لانقاده الخ) اي فذلك ايضا شرطا كالاسلام فلم يفذه الر د شيئا سم وبصري قول المتن (فلو الخ) اي يجوز له ذلك بل هو مندوب لان فيه معونة على حصول الثواب للصبي وما كان كذلك فهو مندوب ومعلوم ان احرامه عنه انما يكون بعد تجريد يده من الثياب ع ش قوله على المال) اي قوله ويظهر في النهاية والمغنى الاقوله وفارق الى المتن وقوله او عمله به وليه قوله ولو وصيا الخ) يعني ان الولي المال من اب وجد فوصى من تأخر موته منهما فحاكم او قيمه ولو بناذروا نوه ان الولي يؤدو لنسكه او كان محرما بالاحرام بحج او عمره او بهما عن صغير مسلم ولو تبعوا نائي وكردى على بافضل (قوله عن نفسه) ليس بقيد (قوله وان غاب المولى) لكنه يكره الاحرام عنهما الى الصبي والمجنون في غيبتهما لاحتمال ان يرتكب شيئا من محظورات الاحرام لعدم علمهما وتمكن المولى من منعهما سم في شرح الغاية ويجوز للولي ما ذكر وان بعدت المسافة ثم بعد ذلك عليه احضاره لاعمال الحج فان لم يحضره ترتب عليه ما يرتب على من فاته الحج او منع من الوصول اليه ولو كان نحو الوصى متعدد فان كان كل منهما مستقلا فصاح احرام الاول منهما ان ترتبوا ولم يكن مستقلا لم يصح احرام احدهما الا باذن صاحبه فيكون مباشر اعن نفسه وكلا عن الآخر ولهما الاذن الثالث يحرم عن المولى عليه ويكون وكلا عنهما في الاحرام ع ش (قوله وفارق الاجير الخ) اي حيث يشترط فيه ان يكون حلالا مع عن نفسه ونائي اي اجير العين واما اجير الذمة فلا يشترط فيه ما ذكر (قوله فاشترط وقوعها) اي سبقه على حذف المضاف (قوله منه) اي من الاجير سم (قوله والولي ليس كذلك) اي لا يباشر العبادة عن الغير (قوله ومن ثم) اي لاجل الفرق المذكور (قوله لا يرمى) اي الولي (عنه) اي الصبي (بشرطه) اي اذا عاجز عن الرمي (قوله اي ينوي الخ) اي ينوي الولي بقلبه جعل مو ليه محرما او يقول اي بقلبه احرم عنه ولا يصير الولي بذلك محرما ويجوز للولي الاحرام عن المميز ايضا وافهم كلامه عدم صحة احرام غير الولي كالجد مع وجود الاب الذي لم يقم به مانع وهو كذلك نهاية معنى (قوله بالروحاء) بفتح الراء المهملة والمد اسم واد مشهور على نحو اربعين ميلا من المدينة (قوله من مخفها) بكسر الميم وفتح الحاء مر اكب الذاء مصباح اه يجرمي (قوله وهو ظاهر) اي الاخذ بعضده والاخراج من المخفة (قوله في صغره الخ) اي في انه لا يتميز له نها يقو معنى (قوله لذلك) الاشارة ترجع لقوله قبل في الصبي اذ هو للجنس سم (قوله و اجابو الخ) كان الاولى تقدمه على قوله ويكتب الخ) قوله باحتمال انها وصية) اي تشكون ولي مال سم (قوله وان وليه اذن لها الخ) قد يقال الواقعة فيها قول فتعم فيشكل الحال سم (قوله وحيث الخ) عبارة دالنهاية ثم اذا جعل غير المكلف محرما باحرام الولي او ما ذنو او باحرامه وهو يميز باذن وليه فعلى الولي منعه من محظورات الاحرام وعليه احضاره للمواقف كلها وجوب باقي الواجبة وتدابيق المندوبة وعليه وجوبا او ندبا كما ذكر امره بما قدر عليه من افعال النفس كفسل وتجرد عن محيط ولبس ازار وورداء وغيرها وانابة عنه فيما يجز عنه (قوله صار المولى) اي الصبي او المجنون معنى وسم

عكس المطلوب (قوله لكن رد ذكر التية الخ) وعلى التسليم في المذكورات او بعضها لا يضر ذلك في الحصر الذي افادته عبارة المصنف كاصله لا مكان جعله اضافيا بالاضافة الى ما يشترط في المراتب الآتية (قوله بانه لو حصل بعد الاحرام الخ) قد يسبق الى الفهم ان هذا لا يجري في الصلاة (قوله بل يكفي لانقاده تمسوره) اي فذلك ايضا شرطا كالاسلام فلم يفذه الر د شيئا (قوله فاشترط وقوعها عنه) اي من الاجير (قوله اي ينوي جعله محرما او الاحرام عنه) اي ولا يصير الولي بذلك محرما (قوله الشامل للمجنون) لذلك الاشارة ترجع لقوله قبل في الصبي اذ هو للجنس (قوله باحتمال انها وصية) اي تشكون ولي مال (قوله وان وليه اذن لها ان يحرم عنه) قد يقال الواقعة فيها قول فتعم فيشكل الحال (قوله وحيث صار المولى) شامل للمجنون (قوله

العلم بانه لو حصل بعد الاحرام وقبل تعاطي الافعال كفي فليس شرطا لانقاده الاحرام الذي الكلام فيه بل يكفي لانقاده تصوره بوجه (فلو الخ) على المال ولو وصيا وقيا بنفسه او ما ذنونه ولو لم يحج او كان محرما بحج عن نفسه وان غاب المولى وفارق الاجير بانه مباشر العبادة عن الغير فاشترط وقوعها منه والولي ليس كذلك ومن ثم لا يرمى عنه بشرطه الا ان رعى عن نفسه (ان يحرم عن الصبي) الشامل للصبي اذ هو للجنس (الذي لا يميز) اي ينوي جعله محرما او الاحرام عنه لخبر مسلم انه صلى الله عليه وسلم لقي ركباً بالروحاء فرفعت اليه امرأة ضيا فقالت يا رسول الله اهكذا حج قال نعم ولك اجر وفي رواية لابن داود اخذت بعضد صبي فرفعت من مخفها وهو ظاهر في صغره جدا ويكتب للصبي ثواب ما عمله او عمله به وليه من الطاعات كما افاده الخبر ولا يكتب عليه معصية اجماعا والمجنون الشامل للمجنون لذلك قياسا على الصبي واجابوا عما تقرر من اعتبار ولاية المال والام ليست كذلك باحتمال انها وصية وان وليه اذن لها ان

يحرم عنه وان الحاصل لها اجر الحمل والتفقه لا الاحرام اذ ليس في الخبر انها احرمت عنه وحيث صار المولى محرما وجب (قوله

ان يفعل به ما يمكن فعله
 كاحضاره عرفه وسائر
 الواقف ومنها كاهو ظاهر
 الرمي فيلزمه احضاره اياه
 حاله ربه عنه وان لم يتصور
 منه لان الواجب شيان
 الحضور والرمي فلا يسقط
 أحدهما بسقوط الآخر
 والطواف والسعي به وان لم
 يفعل عنه ما لا يمكن كالرمي
 بعد ربه عن نفسه ان لم
 يقدر لوجعل الحصة يده
 أن يرى بها ويظهر في
 جعلها يده أنه لا يعتد به منه
 الا ان رعى عن نفسه لانه
 مقدمة للرمي فيعطل حكمه
 ويؤيده انه لو رفع الحصة
 يده غير الولى وماذونه
 لا يعتد به وكذا لو احضره
 غيرها كما شملها كلامهم
 ويصل عنه سنة الطواف
 والاحرام ويشترط في
 الطواف به طهر الولى
 وكذا الصبي على الاوجه
 فيوضه الولى وينوى عنه
 وخرج بالذى لا يميز المميز
 فلا يجوز له الاحرام عنه
 على ما نقله الاذرى عن
 الثص والجمهور واعتمده
 لكن المصحح في أصل
 الروضة الجواز فان شاء
 أحرم عنه او اذن له أن
 يحرم عن نفسه فاعتراضه
 غفلة عن ان المقوم اذا
 كان فيه خلاف قوى او
 تفصيل لا يراد لفائدة القيد
 حيثئذ وخرج بالصبي
 والمجنون المعنى عليه

(قوله أن يفعل به) أى بنفسه أو مأذونه أو نائب (قوله والطواف والسعي به) أى وإذا قدر على الطواف
 والسعي عليه ذلك والإطاف وسعى ولو اركد به اية بشرط ان يكون سائقا أو قائدا ان كان الركب غير ميمز
 وانما يفعلها أى السعى والطواف بعد فعلهما عن نفسه نهاية قال ع ش قوله بعد فعلهما عن نفسه قضيته
 اشترط ذلك وإن كان الصبي مباشر الاعمال اهو لعله في غير المميز عبارة الو نائب فيطوف نحو الولى أو نائبه
 بعد طوافه عن نفسه بغير المميز بشرط سترهما وطهرهما من الخبث والحدث إلى ان قال والمميز يطوف
 ويصل ويسعى ويحضر الواقف ويرى الاحجار بنفسه اه (قوله ويظهر الخ) عبارة النهاية في الوقف المغنى نحوها
 فيناوله هو أو نائبه الحجر ليرى به أن قدر الولى عن بعد ربه عن نفسه ولا وقع للرمى وإن نوى به الصبي
 وفي المجموع عن الاصحاب يسن وضع الحصة في يده ثم باخذ يده ويرى بها ولا يأخذها من يده ثم يرى بها
 ولو رماها عنه ابتداء جاز اه قال ع ش قضيه كلامهم ان المناولة لا يشترط للاعتداد بها كون المناول رى
 عن نفسه وبحج حجة انه لا بد ان يكون رى عن نفسه لان مناولة الحجر من مقدمات الرمي فتعطل حكمه وقوله
 مروا وإن نوى به الصبي قضيته انه لا يقبل الصرف والإلام يقع عن الرمي لصرفه اياه بقصد الرمي عن الصبي اه أقول
 وقضيته ايضا انه لا يشترط المناولة ثم لا اخذ مطلقا (قوله) لانه مقدمة للرمى الخ) ظاهر انه لا بد من المناولة
 ويجزىء اخذ الاحجار من الارض حلى واعتمده الحنفى بجري أقول يصرح بخلاف ذلك قول المغنى ما نضه
 فان قدر من ذكر على الرمي رى وجوبه فان عجز عن تناول الاحجار تناولها له وليه فان عجز عن الرمي استحب
 للولى ان يضع الحجر في يده ثم يرى به بعد ربه عن نفسه اه ومر عن النهاية ما يؤاقت (قوله ويشترط) الى قوله
 وخرج في النهاية والمغنى (قوله ويصل عنه الخ) أى عن غير المميز استجبا بانها (قوله ويشترط في الطواف به
 الخ) هل يشترط فيه نية الولى لانه غير محرم حتى يقال نية التسك ثملت الطواف فلا حاجة للنية ولا ان احرامه
 عنه اشتمل ما يفعله به فيه نظر والثاني غير بعيد والظاهر ان المميز لو احرم عنه لا يحتاج في طوافه الى نية لان
 دخوله في التسك ولو باحرام الولى عنه يشمل اعماله كالطواف سم (قوله طهر الولى الخ) وستر عورته نهاية
 ومعنى اى أو نائبه ونائب (قوله وكذا الصبي الخ) اى وإن لم يكن ميمزا كما اعتمده الادرجه انه تعالى ومثل الصبي
 المجنون نهاية (قوله فيوضه الولى الخ) ينبغي ويفسله ان كانت جنبوا اذا وضاه الولى والحالة ما ذكر ثم بلغ على
 خلاف العادة وهو بطهارة الولى او كان مجنونا فافاق ولم يحصل منهما ناقض للوضوء هل يجوز له ان يصل بها
 لانها طهارة معتد بها او لا يصح ان يصل بها تردد فيه سم قال والثاني غير بعيد اه أقول والاقرب الاول لان
 الشارع نزل فعله وليه منزلة فعله فاعتد به وصار كانه فعله بنفسه فتصح صلاته به ع ش (قوله لكن المصحح
 الخ) وقال للنهاية والمعنى (قوله) فان شاء احرم عنه الخ) اى فان احرم بغير اذنه لم يصح نهاية ومعنى وباتى في
 الشرح مثله (قوله فاعتراضه الخ) أى الاعتراض على المصنف بان قوله الذى لا يميز ليس على ما يفتنى كرى
 (قوله قوى) ليس بقيد بصري (قوله لا فائدة القيد الخ) متعلق بنى الورود وعلة له والمراد بالقيد قول المصنف
 الذى لا يميز قال المغنى ومع هذا لو عبر بقوله ولو لم يميز او ميز كان الولى اه (قوله وخرج) الى قوله ويتدردى

والطواف شامل للمجنون فليراجع (قوله بعد ربه عن نفسه) لم يقيد بتظهير هذا نحو الطواف به لانه قد
 يقع الطواف به عنه وان حمل طوافه بولم يطف عن نفسه كما يعلم ذلك من بحث الطواف فيما لو حمل غيره
 وطاف به قال م ر في شرحه انما يفعلها أى الطواف والسعى به بعد فعلهما عن نفسه (قوله ويشترط في
 الطواف به طهر الولى وكذا الصبي الخ) هل يشترط فيه نية الولى لانه غير محرم حتى يقال نية التسك ثملت
 الطواف فلا حاجة للنية او لا لان احرامه عند شمل ما يفعله به فيه نظر والثاني غير بعيد والظاهر ان المميز لو
 أحرم عنه الولى لا يحتاج في طوافه عن نفسه الى نية لان دخوله في التسك ولو باحرام الولى عنه يشمل اعماله
 كالطواف فعمله ان لو بلغ ثم طاف او اعاد الطواف لم يحجب فيه لنية فليتامل (قوله وكذا الصبي) سكت عن
 المجنون (قوله فيوضه الولى) ينبغي ويفسله ان كان جنباً وانظر هذا الوضوء والغسل هو رفع الحدث
 حقيقة مطلقا بحيث لو ميز او بلغ قبل حصول ناقض صلى به مثلاً او لا لانه كان للضرورة فيقول بزوالها فيه

النهاية والمعنى الا قوله الا والى السيد (قوله فلا يحرم أحدعه الخ) ينبغي تخصيصه بما اذا رجي زواله عن قرب والاصح احرامه عنه كالجنون على ما يفيد التعليل بانه ليس لاحد التصرف في ماله فان محله حيث رجي زواله عن قرب الى اى ثلاثة ايام عرش (قوله عن قته الصغير) وولى الصبي بأذن لفته أو يحرم عنه حيث جاز احتجاجة نهاية اى بان يفوت مصلحة على الصبي والارام عليه غرم زيادة على نفقة الحضرة عرش (قوله لا البالغ) اى العاقل نهاية اى فليس له أن يحرم عنه وان أذن له الرقيق فحرم بنفسه ولو بلا إذن سيده وان كان له تحليله ونائى وسم (قوله فى المبعوض) ينبغي وفى المشترك الصغير سم (قوله وان كانت مائة) يؤخذ من ذلك انه لا بد من اذن السيد وولى المبعوض الحر المميز ولو فى نوبة احرامه مراه سم (قوله والاول اقرب) قد يستشكل الاول بان كلا منهما لا يتأتى احرامه عنه لانه لا جائز ان يراد به جعل جملة محر ما اذ ليس له ذلك اذ لا يتبع على بعض الجملة لعل كلاً ولا جعل بعضه محر ما اذا احرام بعض الشخص دون بعد غير متصور فينبغي أن يتعين اذن احدهما للاخر فى الاحرام عنه ليكون احرامه عن جملة بولايته وولاية موكله سم على حج أقول أو يتفق على أن يتقارن فى الصيغة بأن يوقعا معا عرش زواله أو بانه ان كان عيزا أو بولا اجنياه (قوله بتأني ذلك) اى ما ذكر من عدم الفرق بين المأياق وعندهما كردى (قوله قلت لا ينافيه الخ) يتأمل سم عبارة البصرى عدم المناقاة على تأمل فان قوله ان احرام فى نوبته وسعت نسكه صريح فى الاستقلال بالاحرام حيث فينبغي أن يستقل به بضالوى الصغير والحاصل أن الذى يتجه أنه لا بد منهما عند عدم المأياق من صاحب النوبة أو ولىه فيها ثم ان وسعت فلا تحليل للاخر والافلا التحليل اه (قوله لانه صفة لا تعلق لها الخ) محل تأمل فان وجدة تعلق التحليل بالكسب انه سبب لحل بعض انواع الاكتساب كالاصطياد فكذلك يقال فى الاحرام انه سبب لحرمة بعض انواعه بصرى قول المتن (من المسلم) اى ولو بتبعية السائى أو الدار نعم لو اعتقد الكفر مع احرامه لم يعتد لمقارعة المتأني للنية بخلاف ما لو اعتقده مع احرامه ولىه عنه مراه سم (قوله ولو قتا) الى المتن فى النهاية والمعنى الا قوله كأمرا الى ويزم (قوله ولو قتا) اى صغير انها قو معنى (قوله كأمرا) اى فى قوله فان شاء احرام عنه الخ (قوله أو سيده) اى ان كان هو غير بالغ والافالميز هنا شامل للبالغ والعبد البالغ لا يتوقف صحة احرامه على اذن سيده سم (قوله اى شانه ذلك) اشارة الى أنه مقتضى اذن ولىه وان فرض عدم احتجاجة للبال رأسا هو مقتضى كلامهم خلافا لمن أخذ من ظاهر التعليل عدم التوقف اذا فرض عدم الاحتياج مراه سم (قوله ويزم الى الخ) عبارة النهاية واذ اصار غير المكلف محر ما غرم ولىه دون زيادة نفقة احتجاجة اليها بسبب النسك فى السفر وغيره على نفقة الحضرة اذ هو الموقع له فى ذلك كما يفرم ما يجب بسببه كدم قران أو تمتع أو فوات وكفدية شئ من محظوراته كفدية جماعه وحلقه وقلعه ولبسه وتطيهه سواء أفعله بنفسه أم فعله به ولىه ولو لحاجة الصبي وما تقر من

نظر يحتمل الاول ويحتمل الثانى والثانى غير بعيد (قوله ويتردد النظر فى المبعوض الصغير) ينبغي وفى الصغير المشترك (قوله وان كانت مائة) يؤخذ من ذلك انه لا بد من اذن السيد وولى المبعوض الحر المميز ولو فى نوبة احرامه مراه سم (قوله والاول اقرب) قد يستشكل الاول بان كلا منهما لا يتأتى احرامه عنه لانه لا جائز ان يراد به جعل جملة محر ما اذ ليس له ذلك اذ لا يتبع على بعض الجملة لعل كلاً ولا جعل بعضه محر ما اذا احرام بعض الشخص دون بعض غير متصور فينبغي أن يتعين اذن احدهما للاخر فى الاحرام عنه ليكون احرامه عن جملة بولايته وولاية موكله (قوله قلت لا ينافيه الخ) يتأمل (قوله فى المتن) وانما تصح مباشرة من المسلم (المميز) ولو قتا ككل عبادة بدنية نعم توقف صحة احرامه على اذن ولىه كما مر أو سيده لاحتجاجة للبال اى شانه ذلك وهو محجور عليه فيه ويزم الى كل دم

لزم المولى وما زاد على
 مؤته في الحضر ومؤنة
 قضاء ما أفسده بجماعه
 لوجود شروط جماع البالغ
 المفسد لانه الذى ورطه
 فى ذلك من غير حاجة ولا
 ضرورة وبه فارق وجوب
 اجرة تعليمه ومؤن من
 زوجاته فى مال المولى
 لانه لو لم يعلمه احتاج للتعليم
 بعد بلوغه وقد يظن المولى
 ان تلك الزوجة التى فيها
 المصلحة تقوت لو آخر
 للبلوغ (ولما يقع) ما أتى
 به المحرم (عن) نذر ان كان
 مسلما مكلفا وعن (حجة
 الاسلام) عمرته (بالمباشرة)
 عن نفسه أو عن ميت أو
 معضوب فاندفع قول
 الاسنوى ومن قلده أنه
 تقييد مضر (إذا باشره
 المكلف) فى الجلة (بالمحج
 أى البالغ العاقل) (الحرة)
 ولو بالتبين وإن كان حال
 الفعل قاطضا (فيجزى)
 حج الفقير) وعمرته عن
 حجة الاسلام وعمرته أداء
 أو قضاء لما أفسده كالمولى
 تكلف مريض حضور
 الجمعة وغنى خطر الطريق
 (دون الصبي والعبد) فلا
 يقع تكهما عن نكاح الاسلام
 إجماعا ولأن الحج لكونه
 وظيفة العمر ولا يتكرر
 اعتبار وقوعه حال الكمال

لزم جميع ذلك للمولى إذا كان ميمزاه والمعتد كما صرح به كثيرهما خلافا لما فى الاسعاد تبعالا لاسنوى ولا
 يتناقض ما قرناه قولهم يضمن الصبي المميز الصيد لان محله فى غير محرم بان اتلفه فى الحرم من غير تقصير من
 المولى والحاصل انه متى فعل محظورا هو غير ميمز فلا فدية على احدا ميمز بان تطيب او ليس ناسيا فذلك
 ومثله الجاهل المعذور كما لا يخفى وان تعمد او حلق او قلم او قتل صيدا ولو سهوا فالفدية فى مال المولى ولو فعل
 به اجنبى والحاجة اى كان راه بردا فالبس منه الفدية كالمولى اه عبارة المغنى ويجب على المولى منع من
 محظورات الاحرام فان ارتكب منها شيئا وهو ميمز وتعمد فالفدية فى مال المولى فى الاظهر ما غير المميز فلا
 فدية فى ارتكابه محظورا على احده (قوله) لزم المولى) شامل للمميز الذى احرم باذن وليه وبواقفه التعليل
 بقوله لانه الذى ورطه الخ اذ لو لا اذنه ما صح احرامه (قوله) لو جوده) لعلمه من تحريف الكاتب والاصل
 لو وجد عبارة النهاية ويفسد حج الصبي بجماعه الذى يفسد به حج الكبير اه وعبارة المغنى وإذ اجماع الصبي
 فى حجه فسد وقضى ولو فى الصبا كالبالغ المنطوع بجماع حصة احرام كل منهما فيعتبر فيه لفساد حجه ما يعتبر فى
 البالغ من كونه عامدا علما بالتحريم مختارا مجامعا قبل التحليل اه (قوله) وبه) أى بقوله من غير حاجة
 ولا ضرورة (فارق) اى الوجوب هنا (وجوب اجرة تعليمه) اى للمولى ليس بواجب نهاية ومعنى (قوله)
 ومؤن الخ) عطف على اجرة تعليمه (قوله) فى مال الخ) متعلق بوجوب الخ (قوله) من تزوجها) اى امرأة
 قبل المولى نكاحا للمميز معنى ونهاية (قوله) تقوت لو آخر الخ) اى والنسك يمكن تأخيرها الى البلوغ غناية
 ومعنى (قوله) عن نفسه الخ) متعلق بالمباشرة (قوله) فاندفع قول الاسنوى الخ) مسلم لكنه مستدرك بصري
 أى يعنى عنه قول المصنف إذا باشره الخ (قوله) انه) اى قول المصنف بالمباشرة (تقييد مضر) اى فانه يشترط
 فى وقوع الحج عن فرض الاسلام ان يكون الذى باشره مكلفا حرا سواء كان الحج للبشرام كان نائباعن
 معنى (قوله) فى الجلة) قد يقال لانه معى له مع تفسير المكلف بالبالغ العاقل فامله سم (قوله) لا بالحج
 اى وليس المراد المكلف بالحج (قوله) ولو بالتبين الخ) اى بعد تمام الفعل ونائى (قوله) وإن كان حال الفعل
 قاطضا الخ) ومثله ما لو كان صياظا ظاهرا وتبين بلوغه ع وش ونائى (قوله) فيجزى حج الفقير وعمرته الخ) اى
 وكل عاجز اجتمع فيه الحرية والتكليف نهاية ومعنى (قوله) أو قضاء لما أفسده) ولو تكلف الفقير الحج
 وأفسده ثم قضاه كفاه عن حجة الاسلام ولو تكلف وأحرم بنقل وقع عن فرضه ايضا فلو أفسده ثم قضاه
 كان الحكم كذلك نهاية ومعنى قال ع وش قوله ولو تكلف وأحرم بنقل افطر ماصورته يمكن تصويره
 بان يقصد حجيا غير القضاء فيكون نفلا من حيث الابتداء وواجبا من حيث حصول إحياء الكعبة به فيلغو
 ذلك القصد ويقع عن القضاء وقوله لم كان الحكم كذلك اى وقع عن فرضه اه ع وش عبارة الوائى ومن
 لم بات بسنك الاسلام وان لم يجب عليه لا يصح منه غيره وكذا القضاء والتذروهى مرتبة على هذا الترتيب
 فلو اجتمع على شخص حجة الاسلام ونذرو قضاء بان افسد نكاحا ناقصا وكل قبل القضاء نذر ثم حج او اعتسر
 مع ما أتى به او لا عن فرض الاسلام وان نوى غيره لصالته ثم ما أتى به بعد ذلك يقع عن القضاء وان نوى
 غيره لوجوبه باصل الشرع ولا يجوز عن النذر لكونه تداركا لما افسد ثم ما أتى به يقع نذرا ولو نواه نفلا
 نعم لو افسد فى حال كاله وقعت الحجة الواحدة عر فرضه وقضاه وكذا عن نذره ان عين سنة وحج فيها اه
 (قوله) وغنى خطر الطريق) اى وحج نهاية ومعنى قول المتن (دون الصبي والعبد) اى إذا كلابه منها به ومعنى
 (قوله) فلا يقع) الى قوله ولو يؤخذ فى النهاية والمغنى (قوله) اجماعا) اى لخبر انما يصح حج ثم بلغ فعليه حجة
 اخرى وانما عذر حج ثم عتق فعليه حجة اخرى رواه البيهقي باسناد جيد نهاية ومعنى (هذا) اى عدم وقوع

لزم المولى شامل للمميز الذى احرم باذن وليه وبواقفه التعليل بقوله لانه الذى ورطه الخ اذ لو لا اذنه ما صح احرامه
 (قوله) فى الجلة) قد يقال لانه معى له مع تفسير المكلف بالبالغ العاقل فامله (قوله) فى المتن فيجزى حج الفقير)
 لا يقال كيف يجزى مع انه غير مخاطب به لا ناقول هو منزلة مخاطب به لان فيه صلاحية الخطاب به ولما
 منع منه مجرد التخفيف والاجزاء يكتفى فيه كونه مخاطبا حكما لوجود تلك الصلاحية فيه فامله (ولا بان بلغ او

نسكهما عن نسك الاسلام (قوله أو الطواف) أى العمرة (قوله أو بعد الوقوف الخ) أخرجه بعد الطواف في العمرة والفرق لا ينعى أى خلافاً للنهاية والمعنى عبارتهما ولو كل من ذكر في أثناء الطواف فهو كما لو كل قبله كما في المجموع أى وبعد ما مضى قبل كاله بل لو كل بعده ثم أعاده كنى فيها يظهر كما لو أعاد الوقوف بعد الكمال كما يؤخذ من قول الروض والطواف في العمرة كالوقوف في الحج أه قال الرشدي قوله ر فهو كما لو كل قبله أى فيجزئ ثم عمرته عن عمرة الاسلام ولا تجب عليه الاعادة اه عبارة ع ش قوله فهو كما لو كل الخ أى فيكفيه ولا يحتاج إلى إعادته ولا ينافيه قوله ر بعد أى وبعد ما مضى قبل كاله فانه لا يصلح ان يكون شرحا لكلام المجموع ومن ثم قال حج في شرح الارشاد ان المتجه الاكشاف بما ذكره ولا يحتاج إلى إعادته فلعل ما ذكره ر من قوله أى وبعد الخ صرف لكلام المجموع عن ظاهره وان المعتمد عنده مر ان ما فعله قبل البلوغ لا يعتد به حيث لم يعد بعد البلوغ اه وما ذكره عن شرح الارشاد هو ظاهر صنيع التحفة ولا وقياس ما ذكره بعد عن الاسنوى وافر مما قاله النهاية والمعنى وسه من وجوب اعادة ما فعله قبل البلوغ (قوله وعاد الخ) عبارة الروضة ولو بلغ بعد الوقوف وقبل خروج وقته لم يعد إلى الموقف لم يجزئ ثم عن حجة الاسلام على الصحيح اه فينظر هل ترك العود في هذه الحالة جائز وان لم يترك فثبت حجة الاسلام مع القدرة على الاتيان بها ويوجه الجواز مع ذلك بكونه شرع قبل التكليف بحجة الاسلام او يحرم ترك العود ويجب العود فيه نظراً ولا يعد الاول ان لم يوجد فنقل بخلافه سم اقول وظاهر النهاية والمعنى اعتماد الاول (قوله وعاد وادركه الخ) أى واعاد ما مضى من الطواف في صورة الاتناء كما هو ظاهر سم وتقدم عن النهاية والمعنى مثله عن شرح الارشاد بخلافه (قوله وبحث الاسنوى الخ) اعتمدته النهاية والمعنى ايضاً (قوله بعد الطواف) أى طواف الافاضة ع ش (قوله لزمه اعادته الخ) أى قول لم يعد استقرت حجة الاسلام في ذمته لتفوتيه لها مع إمكان الفعل على ما استقر به سم على حج ع ش (قوله كالسعى بعده) أى بعد القدوم ويخالف الاحرام فانه مستدام بعد الكمال لادم عليه بآتيانه بالاحرام في حال التقص وان لم يعد إلى الميقات كاملاً لانه اتى بما في سبيله ولا اساءة وحيث اجزاه ما تبق به عن فرض الاسلام وقع احرامه ولا قطعاً وانقلب عقب الكمال فزاعلى الاصح في المجموع معنى زاد النهاية والاسنوى وفيه عن الدارمى لوفات الصبي الحج كان بلغ قبل الفوات فعليه حجة واحدة تجزى عن حجة الاسلام والقضاء او لزمه حجتان حجة للفوات واخرى للاسلام ويبدأ بحجة الاسلام ولو افند الحارث البالغ قبل الوقوف حجة ثم فاته اجزائه واحدة عن حجة الاسلام والفوات القضاء وعليه فدية للافساد واخرى للفوات (ومثلها الخلق) عبارة النهاية والمعنى يؤخذ من ذلك اجزائه أى الحج عن فرضه ايضاً إذا تقدم الطواف والخلق واعاده بعد اعادة الوقوف اه قال ع ش قوله ر إذا تقدم الطواف والخلق مفهوماً انها لو تقدمتا واعادها بعد البلوغ لا تجزى عن حجة الاسلام ويوجه بان وقوع بعد التحلل الاول فكان حجة ثم في حالة نقصانها لكن في حج ما تصه يؤخذ من ذلك الخ وهو صريح في انه وان جمع بين الخلق والطواف تجزى اعادتهما ويعتد به عن حجة الاسلام اه عبارة الرشدي قوله ر إذا تقدم الطواف

أوتعتق قبل الوقوف أو الطواف أو في أثناءها أو بعد الوقوف وعاد وادركه قبل فجر النحر أجزأهما عن حجة الاسلام وعمرته لوقوع المقصود الاعظم في حال الكمال وبحث الاسنوى أنه إذا كان عوده للوقوف بعد الطواف لزمه اعادته كالسعى بعده لبقا في حال السكال ومثلها الخلق كما هو ظاهر يؤخذ من ذلك أنه يجزئ عوده

عتق قبل الوقوف الخ قال في شرح العباب ثم ما تقرر من التفصيل المذكور في الحج والعمرة لا يشكل بما مر من انه لو بلغ أثناء الصلاة او بعدها اجزائه مطلقاً لانها لتكررها يساع فيها وان لم الخ فراجع (قوله او بعد الوقوف) أخرجه بعد الطواف في العمرة والفرق لا ينعى وبعبارة الروضة ولو بلغ بعد الوقوف وقبل خروج وقته لم يعد إلى الموقف لم يجزئ ثم عن حجة الاسلام على الصحيح الخ اه فينظر هل ترك العود في هذه الحالة جائز وان لم يترك فثبت حجة الاسلام مع القدوة على الاتيان بها وتقديم النفل عليها ويوجه الجواز مع ذلك بكونه شرع قبل التكليف بحجة الاسلام وهل تستقر حجة الاسلام إذا لم يعد لكونه تمكن فيها بالعود للوقوف او يحرم ترك العود ويجب العود فيه نظراً ولا يعد الاول ان لم يوجد فنقل بخلافه (قوله وعاد وادركه) ار واعاد ما مضى من الطواف في صورة الاتناء كما هو ظاهر (قوله لزمه اعادته) وظاهر ان الاجزاء لا يتغير بترك اعادتها هذه الامور الثلاثة بل حكم من ترك اعادتها حكم الكامل إذا أتى بما عاها كما هو ظاهر فليست مل

لا يعيد أحراره لأن هذا من
توابع الإحرام الأول
ويفرق بين هذا وتقصيهم
في سجود السهو بين أن يسلم
سهوا فيعود أو بعد إقلا بان
تحصيل الحج الكامل صعب
فسومح فيه باستدراكه ولو
بعد الخروج منه بالتحليل
مالم يسامح ثم ووقع في
الكفاية أن أفاقة الجنون
حكمها ما ذكر وجزم به
الاسنوي وابن النقيب
واعتمده الزركشي والجلال
البلقيني وغيرهم وتبعهم
شيخنا وهو قياس ما ذكره
في الصبي غير المنزل لكن
الذي جرى عليه الشيخان
أنه يشترط أفاقته في
كلها حتى عند الإحرام
ونقله في المجموع عن
الاصحاب وقال معناه أنه
يشترط ذلك في وقوعه
عن حجة الاسلام ونقل
الزركشي ذلك عن الاصحاب
أيضا وبكلام المجموع
يندفع تأويل شيخنا لكلامها
بان إفاقته عند الإحرام إنما
هي الشرط لسقوط زيادة
الشفقة عن الولي على أن
صنع الرخصة يرد هذا
التأويل أيضا فان قلت
ما الفرق بين الصبي غير المنزل
والجنون قلت يفرق بان
في إحرام الولي عن الجنون
خلاف ولا كذلك الصبي
فلقوة إحرامه عنه ووقع عن
حجة الاسلام بخلاف

أو الخلق أي على الكمال وكذا لو تقدم ما كما في التحفة اهـ ولو بعد التحليل قد يقال قياس ذلك أنه تجزئه
العمره إذا عايطوا فيها الذي بلغ بعده سم وتقدم عن النهاية والمغني ما يوافقه (قوله) وإن جامع بعدهما
الخ) ويوجه بان وقوعه مع اعتقاد التحليل تجزئه عن العمدية سم (قوله) وهو محتمل لكنه بعيد لخروجه
عن الحج بصرى أي عن أركانه (قوله) وعليه فظهر الخ) قال الفاضل المحمدي فيه تأمل اهـ وقال الفاضل
عبد الرؤف في كونه لا يعود إحرامه إذا اراد إعادة الوقوف نظر ظاهر إذ يرام عليه وقوف بغير إحرام
وكونه من أثر الإحرام السابق لا يصح لأنه لم يصرح أحد بجواز الوقوف بغير إحرام حقيق فالوجه أنه
يعود بالمسامحة التي ذكرها لو أعاذ عادت أحكامه من المحرمات وغير هاهنا ما يتجه والله أعلم وبه يخف
الاشكال بصرى (قوله) إحرامه بالرفع فاعل لا يعود (قوله) بين هذا) أي جواز العود هنا بعد التحليل (قوله)
ووقع في الكفاية الخ) اعتمد ما فيها من اهـ سم (قوله) أن أفاقة الجنون الخ) مشى عليه صاحب النهاية أيضا وأول
كلام الشيخين بما نقله الشارح عن شيخ الاسلام بصرى (قوله) ما ذكر (قوله) راجع إلى قوله والابان بلغ أو عتق
الخ كركدى (قوله) واعتمده الزركشي الخ) وكذا اعتمده النهاية والمغني (قوله) لكن الذي جرى الخ) عبارة
المغني وإن كان في عبارة الروضة ما يوهم اشتراط أفاقة عند الإحرام اهـ (قوله) وبكلام المجموع هو قوله
معناه أنه الخ) (قوله) والفرق بين الصبي المميز والجنون) أي في أن الصبي الغير المميز إذ يبلغ قبل الوقوف وقع
إحرامه عن حجة الاسلام بخلاف الجنون كركدى (قوله) بين الصبي غير المميز الخ) لا يخفى أن الكلام ليس في
غير المميز بل في الصبي مطلقا بل تعقل ما ذكر في غير المميز في الحج لا يتخلو عن خفاء ما ن كون الحاج في أول حجه
غير مميز وفي آخره بالغنا مستبعد وبفرض تحققه فهو في غاية التدور من المعلوم أن الخلاف في إحرام الولي
عن الصبي المميز أقوى من الخلاف في الجنون فان الخلاف في الأول منقول عن النص والجمهور كما تقدم في
كلام الشارح بخلاف الخلاف في الجنون فإنه ضعيف جدا وعبارة الروضة في الجنون ما نصه وفيه وجه غريب
ضعيف أنه لا يجوز الإحرام عنه انتهت اهـ بصرى (قوله) فلقوة إحرامه عنه ووقع عن حجة الاسلام الخ) هذا
تصريح بان الأحرار من الصبي الغير المميز قد يقع عن حجة الاسلام وقد يستشكل بان عدم التمييز الذي سببه
الصغر يبينه بين البلوغ سنون فلا يتصور مع وقوع الإحرام عنه عند عدم تمييزه أن يبلغ عند الوقوف أو
بعده في عامه حتى يتصور الوقوع عن حجة الاسلام إلا أن يتصور بما إذا استمر عدم التمييز على خلاف الغالب

(قوله) ولو بعد التحليل قد يقال قياس ذلك أنه تجزئه العمره إذا عايطوا فيها الذي بلغ بعده (قوله) وهو
محتمل (ويوجه بان وقوعه مع اعتقاد التحليل) يتوجه مع العمدية (قوله) فظهر أنه لا يعيد أحراره) فيه
تأمل (فرع) في الروضة فرع لوجامع الصبي ناسيا أو عامدا أو قلنا عمده خطاف في فساد حجه قولان كالبالغ
إذا جامع ناسيا أظهرهما لا يفسد وإن قلنا عمده عمده ففسد حجه وإذا فسد فهل عليه القضاء قولان أظهرهما نعم
لأنه إحرام صحيح فوجب بإفساده القضاء كحج التطوع فعلى هذا هل تجزئه القضاء في حال الصبا قولان
أظهرهما نعم اعتبارا بالأدلة إلى أن قال وإذا جاز ن القضاء في حال الصبا فشرع فيه وبلغ قبل الوقوف انصرف
إلى حجة الاسلام وعليه القضاء هو في الرض وشرحه وإذا جامع الصبي في حجه فسد حجه وقضى ولو في الصبا
فان بلغ في القضاء قبل فوات الوقوف اجزاه قضاءه عن حجة الاسلام أو بعده انصرف القضاء إليها أيضا وبقي
القضاء في هذه قوله أو بعده انصرف القضاء إليها بشكل بما تقدم عن الروضة أنه لو بلغ بعد الوقوف ولم
يعد لم يجزئ عنه حجة الاسلام إلا أن يفرق بأنه وقف هنا بنية بخلافه فيما تقدم (قوله) ووقع في الكفاية الخ)
اعتمد ما فيها من (قوله) فلقوة إحرامه عنه ووقع عن حجة الاسلام) هذا تصريح بان الإحرام عن الصبي الغير
المميز قد يقع عن حجة الاسلام وقد يستشكل بان عدم التمييز الذي سببه الصغر يبينه بين البلوغ سنون فلا
يتصور مع وقوع الإحرام عنه عدم تمييزه أن يبلغ عند الوقوف أو بعده في عامه حتى يتصور الوقوع عن
حجة الاسلام فاما أن يتصور بما إذا استمر عدم التمييز على خلاف الغالب إلى قرب البلوغ أو بما إذا زال عند

للتسول وان اولئك غفلوا عنه وان كان ظاهر النص يؤيدهم ثم اشترط الافاقه عند الحق هو ما يحتاجه بناء على انه ركن ونازع فيه شارح بانهم انما سكتوا عنه لانه لا يشترط فيه فعل قال حتى لو وقع وهو قائم كمن فيما يظهر اه ويرد بان عمل كونه لا يشترط فيه فعل اذا كان متاهلا لا مطلقا كما هو واضح فاجتمع ما يحتاجه اذا اشترط وقوع الوقوف الذي لا يشترط فيه فعل ولا يؤثر فيه صارف عن حجة الاسلام افاقته عنده فالحق كذلك (وشرط وجوبه) اى ما ذكر من الحجج (١٢) والعمرة (الاسلام) فلا يجب على كافر اصلي اللالعقاب عليه نظير ما مر في الصلاة وغيرها

لا استطاعته في كفره اما المر تدفينا طاب به في رده حتى لو استطاع ثم اسلم لزمه الحجج وان افتقر فان اخره حتى مات حج عنه من تركه (والتكليف والحرية والاستطاعة) بالاجماع فلا يجب على اضداد هؤلاء لنقصهم وعلم من كلامه مع ما مر فيه ان المراتب خمس صحة مطلقة وصحة مباشرة فوقع عن نذر فوقع عن فرض الاسلام فوجب وإن استطاعة الواحدة كافية للحج والعمرة كذا اطلقوه ومحلها كما هو واضح في استطاعة الحج اما استطاعة العمرة في غير وقت الحج فلا يتوهم الاكتفاء بها للحج (وهي نوعان احدهما استطاعة مباشرة وولها شرط) ظاهره بل صريحه كسائر كلامهم انه لا عبرة بقدرته على الوصول الى مكة وعرفة في لحظة كما هو المتألمة العبرة بالامر الظاهر العادى فلا يخاطب بذلك الولي بالوجوب الا ان قدر كالعادة ثم راي ما يصرح بذلك وهو ما سا ذكره او اخر الزهن

الى قرب البلوغ سم وكرى (قوله للتسول) اى في المجموع عن الاصحاب كرى (قوله ونازع فيه) اى فيما يحتاجه (قوله انما سكتوا عنه) اى عن اشترط الافاقه عند الحق (قوله ويرد الخ) قضية هذا الرد انه لو زال شعر غير المتاهل بغير فعل لم يكف فليراجع سم (قوله عن حجة الاسلام) متعلق بالوقوع (قوله اى ما ذكر) الى قوله وان الاستطاعة في النهاية والمعنى (قوله اما المر تد الخ) عبارة شيخنا البكرى فان اسلم معسرا بعد استطاعته في الكفر فلا اثر لما لا في المرتد انتبت اه سم (قوله حتى لو استطاع) اى في رده تنهيا بقول المتن والحرية) اى كلافلا يجب على البعض وان كان بينه وبين سيده ما ياقو نوبة البعض فيها تسع الحجج عش وشيئا (قوله مع ما مر فيه) اى في شرح عن حجة الاسلام من زيادة شرط الوقوع عن النذر (قوله وان الاستطاعة الخ) الظاهر انه معطوف على جملة ان المراتب آخ وعليه فليتأمل وجهه عليه ما ذكر بصري (قوله واضح في استطاعة الحج) اى بان يقرن والا فلا يتضح فيها ايضا كما اشار اليه اه سم (قوله في غير وقت الحج الخ) قال العلامة ابن الجال في شرح الايضاح وكذا استطاعة العمرة وحدها في وقت الحج بالنسبة للمسلم اذ يمكن ان يجدا يحتاج اليه اللاتيان هما من ادنى الحل دون ما يحتاج اليه الوصول بعرفة ولو قرن بل وغيره ايضا خلافا لما هو عليه صنيع التحفة وشرح المختصر انتهى احمد صالح الرئيس قول المتن (استطاعة مباشرة) اى الحج او عمرة بنفسه (ولها شرط) اى سبعة وغالبا يؤخذ من المتن ولكن المصنف عددها اربعة معنى وناى (قوله انه لا عبرة بقدرته) الى الخ هذا هو الاقرب وان اختار الشيخ الطباوى الوجوب عليه عش ووناى (قوله وهذا) اى النص المذكور (قوله من تزوج بمصر الخ) فيه ايجاز واصل التعبير ولد امارة بمكة بمن تزوجها بمصر فولدت له الخ (قوله وتعقب الخ) الضمير يرجع الى القاضي ولما قال بكلام الخ اشارة الى انه لا اعتبار بان التكسير للتجوير كرى (قوله حله) اى كلام ابن الرفعة (قوله كالو حجة هنا) اى فيسقط عنه نسك الاسلام قول المتن (وجود الزاد الخ) اى الذى يكفيه ولو من اهل الحرم نهاية (قوله حتى السفارة) الى قوله يؤخذ في النهاية والمعنى الا قوله وحكمة الى المتن وقوله وعبر الى المتن (قوله حتى السفارة) هي طعام يتخذها المسافر واكثر ما يحمل في جلد مستدير فقل اسم الطعام الى الجلد وسى بهو للجلد المذكور معا ليق تضمن وتفرغ فلا تفرج سميت سفرة لانه اذا حلت معاليها انفرجت فاسفرت عما فيها كرى

قرب البلوغ فاحرم عنه حينئذ فليتأمل (قوله ويرد الخ) قضية هذا الرد انه لو زال شعر غير المتاهل بغير فعل لم يكف فليراجع (قوله ولا اثر لا استطاعته في كفره) لك ان تقول ان اريدني الاثر بالنسبة للعقاب بمعنى انه يعاقب وان لم يستطع فهو مشكل بمنوع لانه لا وجه للعقاب ما لم يوجد سبب الوجوب وان اريدني الاثر بالنسبة للاستقرار بعد الاسلام بمعنى انه لو استطاع في حال كفره ثم اسلم يستقر واعتبرت استطاعته بعد الاسلام فقد يقال لا حاجة لهذا التني لانه لان الله سلام يقتضى السقوط تر غيبا فليتأمل (قوله اما المر تد الخ) عبارة شيخنا البكرى في كثره فان اسلم معسرا بعد استطاعته في الكفر فلا اثر لما لا في المرتد اه (قوله في المتن والاستطاعة) وهي نوعان احدهما استطاعة مباشرة (لو استطاع مباشرة احد النسكين دون الآخر بحيث لو اتى باحدهما عجز عن مباشرة الآخر بحيث لا يمكن الاتيان به الا باستا بة غيره فهل يتخير في المباشرة بينهما او يجب مباشرة الحجج الذى يظهر الثاني لان الحجج افضل واعم احياء وهذا لا يحصل بالعمرة الاحياء الواجب ولا نه متفق على وجوبه بخلاف العمرة (قوله ومحلها كما هو واضح في استطاعة الحج الخ) انظر لو وجد مؤن

انه لا بد في قبضته من الامكان العادى نص عليه قال القاضي ابو الطيب وهذا يدل على انه يحكم بما يمكن من كرامات الاولياء ولهذا على لم يلحق من تزوج بمصر امارة بمكة فولدت لسته اشهر من العقدو تعقبه الزركشى بكلام لابن الرفعة اى انه لم يحاصله حمل على ان الولي اذا فعل الشيء كرامة ترتب عليه حكمه كالحج هنا ما انه يكلف بفعل بقدر عليه كرامة فلا لا طابقيهم قال اليا فعى على انه ينبغي له التنزه عن قصد الكرامة وفعلها ما امكنه (احدها وجود الزاد واوعيته) حتى السفارة اى مثلا (ومؤنة) نفسه

وغيرها ما يحتاج اليه في (ذهابها وياها) أي أقل مدة يمكن فيها ذلك بالسير المتداد الآتي من (١٣) بلدة مع مدة الإقامة المتتادة بمكة وهذا

عام بعد خاص وحكمة ذكر
الخاص وروده في الخبر
الذي صحه جمع وضعفه
آخرون أنه صلى الله عليه
وسلم سئل عن السبيل في
الآية فقال الزادو الرحلة
(وقيل إن لم يكن له يلد
أهل) هم ممن تجب نفقتهم
(وعشيرة) هي بمعنى أولان
وجود أحدهما كاف في
الجزم باشتراط ذلك وهم
أقارب مطلقا (لمتشرط) في
حقه (نفقة) عبر بها بعد
تعبيره بمؤنة لتبين أن المراد
منهما واحد هو مفهوم المؤنة
الاعم فاندفع اعتراضه بأن
التعبير بالنفقة قاصر
(الآيات) أي قدر تعالى مؤنة
من الزادو الرحلة لاستواء
كل البلاد إليه حيثنوردوه
بما في الغربة من الوحشة
ومشقة فراق الوطن المألوف
بالطبع ويؤخذ من ذلك
أن الكلام فيمن له وطن
ونوى الرجوع إليه أو لم ينو
شيا ويظهر ضبطه بما مر
في الجملة فن لا وطن له وله
الحجاز ما يقبته لا تعتبر
في حقه مؤنة إلا باب قطعها
لاستواء سائر البلاد إليه
وكذا من نوى الاستيطان
بمكة أو قربها (ولو) لم يجد
مأذرا لكن (كان يكسب)
في السفر (ما ينزاده)
وغيره من المؤن (وسفره
طويل) أي مرحلتان أو
أكثر (لم يكلف الحج) وإن

على أفضل (قوله وغيره) أي غير الزادو الأوعية والمؤنة وغير نفسه وهو الأقرب (قوله) وما يحتاج
إليه (الحج) بيان للمؤنة (قوله في ذهابه) متعلق بوجود الزاد (قوله من بلده) أي وإلى بلده معنى
والمراد ببلده محله كعابر به النهاية (قوله مع مدة الإقامة) كقولهم من بلده متعلق بقول المتن ذهابه
الحج (قوله وهذا) أي قول المتن ومؤنة ذهابه أي فان المؤنة تشمل الزادو أوعيته نهاية يقول المتن
(وقيل الحج) محل الخلاف عند عدم مسكن له ببلده وجد في الحجاز حرفة تقوم بمؤنته ولا اشتراط مؤنة
إلا ما بجز ما ناهية ومعنى قول المتن (إن لم يكن له ببلده أهل وعشيرة) أي أن لم يكن له واحد منهما ولم يتعرضا
للبعارف والأصدقاء لتيسر استبداهم قاله الرافعي نهاية ومعنى (قوله) هم ممن تجب نفقتهم أي كزوجة
وقرب نهاية ومعنى (قوله هي بمعنى أو) أي كقيد قاله الواو تصديقاً بأفاده ذلك لأن الذي الداخل على متعدد
صديق بني كل فلا حاجة لجعلها بمعنى أو تأمله سم عبارة البصري كونه بمعنى أو في جانب الإثبات واضح وهو
الذي يلا تمثيله أو ما جانب التي كعبارة المصنف فإن جعلت فيه بمعنى أو صار المعنى وقيل إن اتنى أحدهما
يشترط الآخر انتفاء أحدهما صادق يتحقق الآخر على أنه لا ينطبق عليه التعليل اهـ وقديجاب بأن الواو
لطلق الجمع الصادق للجميع وللجميع نفي أو إثباتا أو في سياق التي للعموم (قوله مطلقا) أي ولو من
جهة الام نهاية ومعنى (قوله وهو مفهوم المؤنة الحج) قد يقال هذا المفهوم بخصوصه لا يفهم من التعبير
المدكور بل قد يسبق أن المراد مفهوم النفقة الاختصاص لأن كون اللاحق تفسيرا للسابق أقرب من العكس
وهذا قصور قطعاً ولم يندفع فتأمله سم (قوله وردوه) أي ذلك القول (قوله ويؤخذ من ذلك) أي
الرد (قوله أن الكلام الحج) أي الخلاف وتقدم عن النهاية والمعنى ما يخالفه (قوله ضبطه) أي الوطن
(قوله بالحجاز ما يقبته) أي خلاف من ليس له ما يقبته أي وله بغيره ما يقبته والأقوال لا يكون كآهو ظاهر
بصري وقد يفرق بسهولة العيش وزيادة الرخص في غير الحجاز بالنسبة إليه (قوله ما يقبته) شامل للصبر
المتداول (قوله وكذا من نوى الحج) أي كمن لا وطن له من له وطن ونوى الاستيطان بمكة أو كمن له شيء يقبته
من ليس له شيء يقبته ولكنه نوى الاستيطان بمكة كل محتمل بصري وقد يقال إنه راجع لكل منهما (قوله لم
يجد ما ذكر) إلى قوله وكان وجه الحج في النهاية لا قوله ووقع إلى المتن وقوله وإن نازع فيه الأذرعى وإطال وكذا
في المعنى الالفاظة أول وقوله إن النقيب إلى الأسنى (قوله لأن في اجتماع الحج) ولأنه قد ينقطع عن الكسب
لعراض نحو مرض نهاية ومعنى (قوله بأن كان دون مرحلتين الحج) أي أو كان بمكة نهاية ومعنى قول المتن
(وهو يكسب الحج) أي كسباً لا تقابله لأن في تعاطيه غير اللاتق به عار أو لا شديداً أخذ ما عافا في النفقات
من أنه لو كان يكسب بغير لاتق به كان لزوجه الفسخ بذلك ع (قوله في يوم أول من أيام سفره) هو
المتعمد ع وو نأى (قوله أول) الأسبكت تقديره بين في ومدخوله (قوله كلف السفر للحج مع الكسب)

الذهاب وأيام الحج إلى وقت النفرو العود عقب النفرة فقط بحيث لو اشتغل بالعمرة عقب النفرة عجز عن العود
أو قد ما على الحج لم يدركه أو عجز عن العود فهل تجب العمرة في هذه الحالة مع الحج فإن وجبت معه فيشكل
لعدم استطاعته لها وإن لم يجب فلم يكف استطاعته الحج لها (قوله وهذا عام بعد خاص) الإشارة إلى قول
المتن ومؤنة ذهابها وياها (قوله في المتن وقيل إن لم يكن له ببلده) محل الخلاف عند عدم مسكن له ببلده
وجد في الحجاز حرفة تقوم بمؤنته أو الاشتراط مؤنة إلا باب جز ما شرع (قوله في المتن وعشيرة) خرج
المعارف والأصدقاء (قوله هي بمعنى أولان وجود أحدهما كاف) قد يقال الواو تصديقاً بأفاده ذلك لأن
التي الداخل على متعدد صادق بني كل فلا حاجة لجعلها بمعنى أو تأمله (قوله وهو مفهوم المؤنة الأعم) قد يقال
هذا المفهوم بخصوصه لا يفهم من التعبير المذكور بل قد يسبق أن المراد مفهوم النفقة الاختصاص لأن كون
اللاحق تفسير للسابق أقرب من العكس وهذا قصور قطعاً ولم يندفع فتأمله (قوله كلف السفر للحج مع
الكسب) لا يقال الواو يجب السفر لا الكسب لأنه لو حصل المؤنة بنحو أقرض حصل المقصود لا نأقول ليس

كان يكسب في كل يوم كفاية أيام لأن في اجتماع تعب السفر والكسب مشقة شديدة عليه (وإن قصر) سفره بأن كان دون مرحلتين من
مكة (وهو يكسب في يوم) أول من أيام سفره ووقع في نسخة في كل يوم وهي وهم (كفاية أيام كلف) السفر للحج مع الكسب فيه

ثلاثه أو الأسنوى اخذامن كلامهم وصرح به في ذخائر المراد أيام الحج وقدرها بما يقرب بمقاديرها به في المجموع من انها ما بين زوال سابع الحجة وزوال ثالث عشره اى فى حق من لم ينفر الفر الاول وكان وجه اعتبار زوال السابع وما بعده اى ان اراد الافضل انه ياخذ حيثئذ في استماع خطبة الامام واسباب توجهه من الغدوالى مئى والثالث عشر انه قد يربد الافضل وهو اقامته بنى وواضح انه لا بد مع ذلك من قدرته على مؤنة أيام سفره الى مكة ذهابا ورجوعا وخرج بقولنا أول قدرته على أن يكتب بعده أو في الحضر ما بين في الكل فلا يزومه قصر السفر أو طال خلافا للأسنوى لأن تحصل سبب الوجوب لا يجب ومن ثم نقل الجورى الاجماع على ان اكتساب الزاد الرحلة لا يجب فان قلت لم يتضح الفرق بين الزامه الكسب في اول السفر لا في الحضر بل قد يتخيل ان الزامه الكسب في الحضر أولى لانه لا يجتمع عليه به مشقتا السفر والكسب بخلاف ذلك قلت بل الفرق ظاهر

لا يقال الواجب السفر لا الكسب لانه لو حصل المؤنة بنحو اقراض حصل المقصود لا تقول ليس المراد بوجوب السفر والكسب وجوب فعل ذلك في الحال لان الحج على التراخي بل المراد بذلك الاستقرار ولو اعتبرنا الكسب ايضا لم تنأت الاستقرار إذ هو حيثئذ غير مستطيع (قوله) وواضح انه لا بد مع ذلك من قدرته على مؤنة أيام سفره الى مكة ذهابا وارجوعا فان قلنا اى عقب قول المصنف في يوم (قوله) وواضح انه لا بد من القدرة على كسب المؤنة المذكورة مع مؤنة الحج في يوم وفى الباب ووجد كفاية ان يكسب في كل يوم كفاية أيام الحج وفى شرحه يؤخذ من قول المجموع كفايته وكفاية عياله ان قول المتن ووجد كفاية من يؤنه الحج المتقضى انه لا بد من وجود تلك الكفاية من غير الكسب غير مراد ما علمت من عبارة المجموع انه لو امكنه تحصيلها من كسبه لزمه ايضا وهو ظاهر اه سم (قوله) من قدرته على مؤنة أيام سفره الى مكة (الح) اى وجودها بالفعل أو بامكن كسبها في اول يوم من أيام سفره كما مر عن سم (قوله الى مكة) اى ومن مكة (قوله) بقولنا اى اى عقب قول المصنف في يوم (قوله) وخرج الى قوله فان قلت في المتن ولولى قوله فالتضح في النهاية (قوله) بعده اى بعد اول يوم من سفره (قوله) خلافا للأسنوى اى حيث قال انه لو كان يقدر في الحضر على ان يكسب في يوم ما يكفيه لذلك اليوم وللحج لزمه ان قصر السفر لانهم اذا الزموا به في السفر في الحضر أولى وكذا ان طال لاستفاء المحذور بها بقومع (قوله) ومن ثم اى من اجل ان تحصل الحج (قوله) نقل الجورى عبارة النهاية بقومع المتن نقل الخوارزمى اه (قوله) الاجماع على ان اكتساب الزاد اى وظاهره انه لا فرق في ذلك بين الحضر والسفر وانه لا فرق في السفر بين الطويل والقصير معنى زاد النهاية وهو كذلك لا فيما إذا قصر السفر وكان يكسب في يوم كفاية أيام كسره اه (قوله) قلت بل الفرق ظاهر (الح) لا تخفى ما فيه للعارف المتأمل المصنف قاله سم ثم قال فان قلت لا تخفى ما في هذا الفرق وعده مستطيعا في الاول وعدم عده كذلك في الثاني بمجرد دعوى لا دليل لها بل تحكم قلت كان وجه الفرق وعده مستطيعا في الاول دون الثاني ومن شروعه حاله في السفر في الاول دون الثاني لتوقف الشروع على الاكتساب وتحصيل المؤنة قبله نعم قد يقال هذا التوقف لا يمنع الاستطاعة كما يمنعها توقف المراد بوجوب السفر والكسب وجوب فعل ذلك في الحال لان الحج على التراخي بل المراد بذلك الاستقرار ولو اعتبرنا الكسب ايضا لم تنأت الاستقرار إذ هو حيثئذ غير مستطيع (قوله) وواضح انه لا بد مع ذلك من قدرته على مؤنة أيام سفره الى مكة ذهابا وارجوعا فان قلنا اى عقب قول المصنف في يوم (قوله) وواضح انه لا بد من القدرة على كسب المؤنة المذكورة مع مؤنة الحج في يوم وفى الباب ووجد كفاية من يؤنه ذهابا ورجوعا وقدر ان يكسب في كل يوم كفاية أيام الحج وفى شرحه يؤخذ من قول المجموع كفايته وكفاية عياله ان قول المتن ووجد كفاية من يؤنه الحج المتقضى انه لا بد من وجود تلك الكفاية من غير الكسب غير مراد ما علمت من عبارة المجموع انه لو امكنه تحصيلها من كسبه لزمه ايضا وهو ظاهر اه (قوله) قلت بل الفرق ظاهر (الح) لا تخفى ما فيه للعارف المتأمل المصنف فان قلت لا تخفى ما في هذا الفرق وان عده مستطيعا في الاول وعدم عده كذلك في الثاني بمجرد دعوى لا دليل عليها بل تحكم وفي شرحه لزمه ان كان يقدر في الحضر على ان يكتب في يوم ما يكفيه له للحج فهل يزومه الاكتساب قال الاسنوى تفقها ان كان السفر قصير الزمه لانهم اذا الزموا به

شروع ذی المال علی شراء المون فی ایام الحج اه (قوله عدم استطعاه) أي للسفر قبل الشروع فهو ولو قبل تحصيل الکسب نهائية (قوله بل محض الخ) أي مقتدر علی تحصيل سبب الاستطاعة عبارة النهاية لا بعد استطعاه له لا بعد حصول الکسب لان الفرض انه لا یقدر علی الکسب السفر فلا یجب تحصيله لما مر اه (قوله وغلط الخ) عطف علی الفرق (قوله ویتبر) الی قوله فلو قدر فی النهاية الا قوله نظیر ما مر الی او وقف وقوله مدة یمکن فیها الحج وقوله لا من ماله الی المتوقف وقوله وان لم یلق الی واعتبروا (قوله نحو نصف يوم) عبارة النهاية نحو ثلثی يوم اه قول المتن (وجود الرحلة) ای الصالحة لثمة نهائية مغنی ای بان كانت تلیق بعش قال الکردي علی بافضل وعلیه جرى الشارح فی الایباب وفتح الجواد واعتمده سم وعبدالرؤف وابن الجلال وغيرهم وخالف فی التحفة فقال وان لم یلق به کره اه (قوله بشراء الخ) الا ولی لیشمل ما فی ملکة بالفعل ان یقال ولو بشر الخ (قوله وان قل) ای الزائد نهائية (قوله بخلاف التیمم) ای بخلاف الماء فی التیمم فان له بدلا وهو التراب سم وبصری (قوله یعارض الخ) قد تمنع المعارضة بذلك لان التراخی وصف الاداء بعد تحقق الوجوب أي الزوم والكلام بعد فیما یحصل الوجوب فنامله فانه دقیق سم وقد یدفع المنع بالجامع الذی ذكره الشارح بقوله فیکما انه غیر مضطر الخ (قوله ان الحج علی التراخی) ای اصاله فلا یتغیر الحکول تصیق فیما یظهر ایباب اه شو بری (قوله او وقف) عطف علی شراء سم وعش عبارة النهاية اورکوب موقوف علیه ان قبله او لم یقبله ومحتاج اه ای علی المرجوح قال عش شقوله مر او قبله وهل یجب القبول فیائم بترکه او لا فی قبول الوقف من المنة وكذا یقال فیما لو وصی له مال ومات الموصی هل یجب قبول الوصية أو لا لما تقدم فیہ نظر ولا یعد فیها عدم الوجوب لما ذكره وفي الکردي علی بافضل عن حاشية الايضاح للشارح ما یوافق (او ایضاه) ای لهذه الجبة ونائی (قوله او علی هذه الجبة) عطف علی علیه سم ومرجع الإشارة مکرر شیدی (قوله او اعطاء الامام الخ) ای حیث جاز له ذلك حاشية الايضاح ونائی ای بان یكون له فیہ ما ینبغي بذلك سعید باعثن علی النائی عبارة النهاية وشرح بافضل والوجه الوجوب علی من حله الامام من بیت المال کاهل وظائف الرکب من القضاة وغيرهم اه قال عش قوله مر علی من حله الامام الخ ینبغي وجوب السؤال اذا ظن الاجابة اه (قوله لا من ماله) ای ولا من زکاة ونائی عبارة الکردي علی بافضل قال الشارح فی حاشية الايضاح ویردد النظر فیما لو اعطى من محوزة والقیاس انه لا یزومه القبول ایضا ای کالوصية لا نه لا یخلو عن منة اه ای واذ قبل له منه النسک للملکة ذلك بالقبول اه (قوله وذلك) راجع للبتن (للخبر السابق) ای قبیل قول المصنف

فی السفر فی الحضرة أولى وان کان طویلا فکذلك لا تنفاد المحذور اه والمتجه خلافه فی الطویل لانه إذالم یجب الا کتساب لا یفاحق الا دمی فلا یجایب حق الله تعالی بل لقیائه اولی والواجب فی القصیر انما هو الحج لا الا کتساب ولو قبل ان المراد فی الطویل ذلك فاتجه عدم الوجوب وانما وجب فی القصیر لقلة المشقة غالبا اه ولا یرد علی ذلك الاجماع المذكور لرخله علی غیر ذلك قلت کان وجه الفرق وعده مستطعا فی الاول دون الثاني امکان شروع حاله فی السفر فی الاول دون الثاني لتوقف الشروع علی الا کتساب وتحصل المنة قبله نعم قد یقال هذا التوقف لا یمنع الاستطاعة کالم یعتبها توقف شروع ذی المال علی شراء المون فی ایام الحج وکون الحج لا بد له بخلاف الماء فی التیمم فان له بدلا وهو التراب (قوله یعارض الخ) قد تمنع المعارضة بذلك لان التراخی وصف الاداء بعد تحقق الوجوب أي الزوم والكلام بعد فیما یحصل الوجوب فنامله دقیق ولنا ایضاً ان نقول بنام علی التراخی وصف إنه تابع للوجوب فی الثبوت فهو متاخر عنه فی الثبوت لان ثبوت الوصف متاخر عن ثبوت الموصوف فكف بلا حظ فی اصل الوجوب او عدمه فلیتامل فانه ایضا دقیق ثم لو سلنا قاننا اثبات الوجوب بالتراخی اولی من اثبات عدمه لان المنافع من الوجوب انما هو الزیادة مع تراخیه لا یتحقق إذ قد یؤخر الی ان یسقط بنحو رخص العوض فان قلت یؤید ما قاله ما یأتی عنهم فی الدین المؤجل قلنا هو مشکل کانهما علیه فیما یأتی (قوله او وقف) عطف علی شراء (قوله او علی هذه)

عدم استطعاه ولا كذلك قدره فی الحضرة لانه لا یدعها مستطعا للسفر بل محض السبب الاستطاعة بالسفر وقد تقرر ان تحصيل سبب الوجوب لا یجب فأتضح الفرق والاجماع المذكور وغلط من أخذ من هذا الاجماع انه لا یجب اکتساب نحو الزاد سفرا ولا حضرا ویتبر فی العمرة القدرة علی مؤنة ما یسرها غالبا وهو نحو نصف يوم مع مؤنة سفره (الثاني وجود الرحلة) بشراء أو استئجار بعض المثل لا یزید منه وان قل نظیر ما مر فی التیمم وصرح به هنا بان الرفعة کالر وائی وکون الحج لا بد له بخلاف التیمم یعارضه ان الحج علی التراخی فیکما انه غیر مضطر لذیل الزیادة ثم للبدلية فکذا هنا التراخی او وقف علیه أو ایضاه بمنفعتا مدة یمکن فیها الحج علی هذه الجبة أو اعطاء الامام ایاها له من بیت المال لان ماله کما لو وهب له غیره للمنة وذلك للخبر السابق (لمن ینهه بین مكة مرحلتان)

وان اطاق المشى بلا مشقة لانهما (٦) شأنه حيث نعلم هو الافضل خروجا من خلاف من اوجهه والاوجه ان المارة التي لا يخشى عليها فتنة

منه بوجه كالرجل في ندبة
وهي الناقة التي يصلح لان
ترحل وارادوا اهاكل ما
يصلح للركوب عليه بالنسبة
لطرفه الذي يسلكه ولو
تحويل وحمار وان لم يلق
به ركوبه وبقر بناء على
ما صرحوا به من حل ركوبه
ومعنى كونها لم تخلق له كافي
الخبر انه ليس المقصود من
منافها واعتبروا المسافة
من مكة هنا وفي حاضري
الحرم منه دفعا للشبهة
فيها ولو قدر على استئجار
راحلة الى دون مرحلتين
وعلى مشى الباقي فظاهر
كلامهم انه لا ياراه وهو
الاوجه خلافا للركشي
لان تحصيل سبب الوجوب
لا يجب (فان لحقه) اى
الذكر (بالراحلة مشقة
شديدة) وهى في هذا الباب
ما يبيع التيمم او يحصل به
ضرر لا يحتمل عادة فيها
يظهر (اشترط وجود محمل)
يفتح ميمه الاول وكسر الثانية
وقيل عكسه دفعا للضرر
فان لحقته بالمحمل اشترط
نحو كنيسة وهى المسماة
الان بالحجارة فان لحقته بها
فحقة فان لحقته بها سرير
يحمله رجال على الاوجه
فيها ولا نظير لزيادة مؤتمها
لان الفرض انها فاضلة عما
ياق اما المرأة والخنى
فتشترط في حقهما القدرة
على الحمل وان اعتاد غيره
كنساء الاعراب على الاوجه

وقيل (الخ) (قوله) وان اطاق) الى قوله فلو قدر في المعنى الى قوله وان لم يلق الى واعتبروا (قوله) نعم هو الافضل
(الخ) عبارة المعنى والنهاية وشرح بافضل لكن يستحب للقادر على المشى الحج خروجا من خلاف من اوجه
وقضية كلام الرافعي انه لا فرق في استحباب المشى بين الرجل والانتى قال في المهمات وهو كذلك وهو المعتمد
ولو اياها منعها كما قاله في الترتيب والركوب لو اجد الراحلة قبل الاحرام وبعده افضل للاتباع والافضل ايضا
لمن قدر ان يركب على القتب والرجل فعل ذلك اه وعبارة والنائى والكردى على بافضل واما القادر عليه في
سفر القصر فيسن له ذلك ولو امرأة لم يخش عليها فتنة من المشى بوجهه ان كانت في الغرض مالم يعمل على
السؤال والاكره له ونقص المرأة كالوصى والحاكم منها من حج قطع لغير حجة وفرض ان قوت اه
(قوله) هو الافضل (الخ) اى المشى ان كان واجدا للزاد او امكنه تحصيله بايجار نفسه في الطريق او كان يكسب
كل يوم او في بعض الايام كفايته شيئا (قوله) وهى) اى الراحلة (قوله) وان لم يلق به (الخ) كذا في الزبدي اقول
وقد يتوقف فيما لا يقال الحج لا بد له بخلاف الجمعة ويفرق بين ذلك وبين المعادل الا في حيث اشترط فيه
الباقية بانه يترتب عليه الضرر بمجالاته بخلاف الدابة عش وتقدم عن النهاية والمعنى والاعباب وغيرهم
اشترط الباقية هنا ايضا خلافا للتحفة (قوله) ومعنى كونها) اى البقرة (قوله) انه (الخ) اى الركوب (قوله)
واعتبروا (الخ) اى انما اعتبروا مسافة القصر هنا من مبدأ سفره الى مكة لا الى الحرم عكس ما اعتبروه في حاضري
المسجد الحرام في التمتع رعاية لعدم المشقة فيها مائة ومعنى (قوله) منه) اى الحرم (قوله) لان تحصيل
سبب الوجوب) قد يقال مراد الزركشي ان من ذكر مخاطب بالوجوب بقدرته على ما ذكر لانه يجب عليه
الوصول الى ذلك المحل ثم حيث يخاطب بالوجوب بالنسبة حتى يكون من تحصيل سبب الوجوب فليتأمل هذا
ويظهر انه يلحق بما ذكره الزركشي عكسه كان يكون بينه وبين محله دابة له توصله الى مكة دون مرحلتين
فلتأمل ثم رايت المحشى قال قد يمنع ان هذا من تحصيل سبب الوجوب بل هو على هذا الوجه يعد مستطيما
ولعمران الله هذا في غاية الظهور للتأمل انتهى اه بصري (قوله) وهى) الى قول المتن ومن بينه (الخ) في
النهاية لا لا قوله او يحصل الى المتن وقوله ولا مشورا الى ومن ثم (قوله) ما يبيع التيمم) اقتصر عليه النهاية
وشرح بافضل والارشاد للشارح (قوله) او يحصل به (الخ) جرى عليه الشارح ايضا في حاشية الايضاح
والاعباب والجمال الرملى وابن علان في شرحى الايضاح اه كرى على بافضل (قوله) او يحصل به (الخ) لعل او
بمعنى بل ولا فهذا يغنى عما قبله ثم كان الاول او ما يحصل (الخ) قول المتن (وجود محمل) اى ببيع او اجارة يعوض
مثلها بغير معنى (قوله) بفتح ميمه) الى قوله ولا ينافيه في المعنى لا لا قوله فان لحقته بها الى اما المرأة (قوله) بفتح ميمه
الاولى وكسر الثانية) اى يخط المصنف وهو خشب ونحوه يجعل في جانب البعير للركوب فيه نهاية ومعنى
وشرح بافضل قال الكردى على اى بلاش ويسترا الاكب في الوكنية هى المحمل الان عليه اعدا عليها
ما يظلم من الشمس اه (قوله) نحو كنيسة) اى كالشقف ونائى (قوله) بالحجارة) وهى المعركة الان بالشقة
عش عبارة المعنى وهى اعداد مرتفعة في جوانب المحمل يكون عليها سترادفع للحر والبرد اه (قوله)
فحقة (الخ) بالكسروى المعروفة الان بالتخت واستشكل السيد عمر البصرى تصور المعنوب اذ
وصول الشخص الى حالة بحيث يشق عليه مشقة شديدة ان يحمل على حقة او سرير على الاعناق في غاية
التدوير انتهى وقره ابن الجلال في شرح الايضاح اه كرى على بافضل (قوله) فيها) اى في الحقة والسري
(قوله) وان اعتاد (الخ) اى وان لم يتضرر بالنهاية وشرح بافضل (قوله) كنساء الاعراب) اى والاكراد
والتركان فان الواحدة منهن تركب الخيل في السفر الطويل بلا مشقة معنى (قوله) للواجب) لعل

عطف على (قوله) والاوجه ان المرأة (الخ) جرى عليه مر (قوله) وهى الناقة) اى الراحلة (قوله) وان لم
يلق به ركوبه) متنوع مر (قوله) وان لم يلق به ركوبه) قد يشك ما ياتي في الشراء (قوله) لان تحصيل
سبب الوجوب لا يجب) قد يمنع ان هذا من قيل تحصيل سبب الوجوب بل هل هو على هذا الوجه يعد مستطيما

احترف (قوله مقر به او به بينة) ينبغي ومحم كما يخص الحق بلا اخذ شيء واحواج الى مشقة لا تحتل عادة (او يعمله القاضي) اى ومم قاض يرى القضاء بعلمه فيما يظهر بصري (قوله ما يسهل عليه الظفر به) اى بان تنفى المشقة التى لا تحتل وتوقع الضرر بخلاف ما لا يسهل بان يحتاج فيه الى المشقة او يتوقع حصول الضرر ولعل هذا التفصيل اولى من اطلاق الوجوب فليتأمل سم (قوله نحو الفقيه) اى كالمحدث والغوى (قوله بتفصيله الخ) عبارة الونائى وعن كتب الفقيه الا ان يكون له فى تصنيف واحد نسختان فيبيع احدهما فلو كان احدهما اصح والاخرى احسن او مبسطة والاخرى وجيزة ترك له الاصح والمبسطة ان لم يكن مدرسا والآخر ترك له المبسطة والوجيزة اه وقال الشرقاوى يبق للمدرس من كل كتاب نسختان اذ لا تخلو نسخة غالبا عن غلط فيحتاج لثانية للترجمة اه (قوله وخيل الجندى) اى وسلاحه سواء كان متطوعا او مرتقا كرى (قوله والله المحترف) اى وبها تم زراعه ونحو ذلك شيئا قال ع ش يمكن الفرق بين الله المحترف وبين ما ياتى فى مال التجارة بان المحترف يحتاج الى الالة حاله بخلاف مال التجارة فانه ليس محتاجا اليه فى الحال اه وفيه ما لا يخفى (قوله ومن المحتاج الخ) مبتدا او (قوله كبر) خبره قول المتن (و مؤنة من عليه الخ) اى على الوجه اللائق بهم وبهم نهاية وشرح بافضل (قوله واقامته) اى المعتادة بمكة وغيرها اه كرى على بافضل (قوله بمأمر) اى فى شرح ذهبا بم اياه (قوله وعدل) الى المتن فى المغنى والنهية الى قوله وان كان الى ليشمل (قوله لانهم الخ) متعلق بقال نفقتهم قاله سم اقول بل بقوله مع ان المراد الخ عبارة المغنى كان الاولى ان يقول من عليه مؤنتهم لانه قد يندرج على النفقة فلا يجب دون المؤنة فتجب اه (قوله ليشمل الخ) علة لقوله قبل وعدل سم (قوله والخدمة) اى ان احتج اليها نهاية (قوله واعفاف الاب) اى بتروجه او تسريه كرى على بافضل (قوله وتضمن دواء واجرة طبيب) اى لحاجة قريه او ملوكها اليها ولحاجة غيرهما اذا تعين الصوف اليه شرح بافضل ووائى قال الكرى على الاول قوله ولحاجة غيرهما اى غير المملوك والقريب والمراد غير من تلمزهم نفقتهم ولو اجاب ان اهل ذمة او امان فى السير من المنهاج من فروض الكفاية دفع ضرر المسلمين ككسوة عاروا طعاما جامع اذ لم يندفع بركة وبيت المال وفى التخصة وضرر اهل الذمة والامان ويلحق بالطعام والكسوة ما فى معناها كاجرة طبيب ومن ادوية الخ لكن لا يلزم ذلك الا على من وجد زيادة على كفاية سنة له ولمونه كفى الروضة اه وفى باعثن على الثانى عن الفتح ما يوافق جميع ذلك (قوله حتى يترك تلك المؤن الخ) اى كلها وهذا قد يخالف ما ذكره مر فى الجهاد ان المنتجه انه اذ اترك لهم نفقة يوم الخروج جاز سفره اه وفى كلام الزياى ان عدم الجواز فيما بينه وبين الله تعالى شروط الوجوب فتأمل فانه دقيق (قوله نعم ما يسهل عليه الظفر به) اى بان تنفى المشقة التى لا تحتل وتوقع الضرر بخلاف ما لا يسهل بان يحتاج فيه الى مشقة لا تحتل وتوقع حصول ضرر ولعل هذا التفصيل اولى من اطلاق عدم الوجوب فليتأمل (قوله والله المحترف) قد يشكل اعتبار الفضل عنها ومنها مع لزوم صرف مال التجارة ومن المستغلات وان لم يكن له كسب كما ياتى فتأمل (قوله ومن المحتاج اليه بما ذكره وغيره كبر) لا يخفى ان حاصل هذا الصنيع انه يعتبر فى الوجوب الفضل عن هذه المذكورات ان كانت عنده عن ثمنها ان لم تكن عنده وقضيته عدم استقرار الحج فى الحالين لعدم الوجوب مع الاحتياج اليها او الى ثمنها وهذا بخلاف الحاجة الى النكاح فانهم لم يجعلوها مانعة من الوجوب كاسياى ولعل الفرق ما اشاروا اليه بتعليل عدم كونها مانعة من الوجوب بانهم المالا لكن بحث مر الحاق ثمن المذكورات المحتاج اليه فيها بالاحتياج الى صرف مامعه فى النكاح فلا يمنع استقرار وجوب الحج بخلاف الاحتياج لدست الثوب او ثمنه لانه ضرورى فيمنع الوجوب والاحتياج الى المذكورات اذا كانت عنده فيمنع الوجوب ايضا وقرى بين ما اذا كانت عنده وما اذا كان ثمنها به اذا صرفه فيها فقد باشر باختياره فقصع ما يمكن الحج به فليتأمل فانه خلاف ظاهر صنيهم (قوله لانهم قد يقدرون الخ) هذا لا يظهر فى الزوجة اذ يلزم نفقتهم وان قدرت عليها (قوله لانهم الخ) متعلق بقال نفقتهم (قوله ليشمل الكسوة الخ) علة لقوله قبل وعدل

مقر به او به بينة او يعمله القاضي كالذى يده والا فكل معدوم نعم ما يسهل عليه الظفر به بشرطه كالحاصل ايضا (و) عن دست ثوب يليق به نظير ما باقى فى المغنى وعن كتب نحو الفقيه بتفصيله الا فى قسم الصدقات وخيل الجندى الا فى ثم والله المحترف ومن المحتاج اليه مما ذكر وغيره كبر وعن مؤنة من عليه نفقتهم مدة ذهبا به او اياه واقامته كاعلم بمأمر لئلا يضيعوا وعدل عن قول اصله نفقة وان كان قد يراد بها ما يراد بالمؤنة ومن ثم قال نفقتهم مع ان المراد مؤنتهم لانهم قد يقدرون على النفقة فلا يلزم المتفق الى المؤنة الزائدة لتشمل الكسوة والخدمة والسكنى واعفاف الاب وضمن دواء واجرة طبيب ونحوها ولا يجوز له الخروج حتى يترك تلك المؤن

أما في ظاهر الشرع فلا يكلف بدفعها إلا بتأجيلها أو مياوم أو فصلا بفصل وعليه فإنها محمول على عدم الجواز
باطنا وما في السير عن البلقين محمول على الجواز ظاهرا أعش أقول كلام الشارح في التفقات صريح في عدم
الجواز ظاهرا أيضا (قوله أو يوكل الخ) أي أو يستصحب من عليه مؤنته بصري (قوله من مال حاضر)
أي أو في حكمه بأن يكون ديناً على ماله بأحدى الشروط المتقدمة فظاهر بصري (قوله أو يطلق الزوجة)
أي مالم تأذن له وهي كاملة ونائي عبارة الكردى على بافضل هذا عند الشارح وعند الجمال الرمي عليه ذلك
فما بينه وبين الله تعالى ديانة لا حكاماً فليجبره الحاكم (قوله أو يبيع القن) أو لقال أو يزيل ملكه عنه
لكن أعم ولعل الأقرب الاعتداد بما ذكره في أن يسافر ويتركه بغير اتفاق ونحوه أن كان رشيداً
وكان له جهة يتفق منها كان يكون كسواً بكسباً حالاً لا نقابصري (قوله أي المذكور) إلى قوله بخلاف
السرية في النهاية والمعنى قول المتن (عن مسكنه) أي اللاتق به المستغرق لحاجته (وعبد) أي
يلقب به نهاية ومعنى يأتي في الشرح مثله (قوله لزمانة) يعني لعجز نهاية ومعنى (قوله أو منصب) ما ضابطه
فد يقال لضابطه ما يدعى فإن صاحبه لا يلقب بخدمة نفسه بصري (قوله أو عن ثمنها الخ) فلو كان معه
تقدير بد صرفه إليها من مكنه معنى قال البصري بعد ذكر مثله عن ابن شهة مانصه ومقتضى قوله يريد
الخ اعتبار إرادة تحصيلاً مع الاحتياج إليها ولا يكتفي بمجرد الاحتياج فليتأمل اه و يأتي في الشرح
فمن يعتاد السكن بالأجرة ما يؤده (قوله هذا) أي على الخلاف نهاية ومعنى (قوله وكانت مسكن مثله
ولاق به العبد الخ) ومثلها الثوب النفيس نهاية وإيعاب (قوله فإن أمكن بعضها) أي الدار ولو غير
نفسية معنى (قوله تعين ذلك) أي ما ذكر من البيع والاستبدال (قوله أي جزئاً) أي أن المراد
بالبدل الخلف و (قوله في الجملة) متعلق بيديلا سم (قوله فلا ينتقض الخ) وجه الانتقاض أو المرتبة
الآخيرة منها لا بد لها أو لما قال في الجملة أي في بعض الأفراد تدفع الانتقاض كردى (قوله بخلاف العبرية)
خالفة النهاية والمعنى فقال أن الأمانة كالعبودية للاستمتاع بكافة ابن العباد خلافاً لما يحسنه الأسوي اه (قوله
لم يكلف بيعها) الظاهر أنه لا يكلف مخالعة زوجته وإن تيسر بعض بني مؤنة الحج وإن كان كارهاً وهو
ظاهر مر اه سم (قوله بيعها) الظاهر ولا استبدالها سم (قوله أنه يقدمه الخ) أي والحاجة إلى
النكاح لا تمتنع الوجوب ولا الاستقرار وإن خاف العنت لأن النكاح من المأذوم مع ذلك إذا مات ولم يحج
يقضى من تركه لأنه تأخير مشروط بسلامة العاقبة نهاية وهل يتدين عصياناً من آخر سني الامكان أو لافيه
نظرو والأقرب الأول ثم رأيت سم على حج صرح بما قلناه نقلاً عن م ر لكن في حواشي شرح الروض للشهاب
الرمي ما حاصله أنه إذا مات في هذه الحالة لا يائمه كأي قواعد الزكشي لأنه فعل ما ذنوبه من قبل الشارع شر
وفي الجبرمي عن الحلبي ولا يائمه عليه خلافاً للحج اه (قوله لما يكون سبياً الخ) وهو تقديم النكاح على النسك
لأجل خوف الوقوع في الزنا نهاية (قوله عقب سنة الخ) الأولى بعد سنة الخ إلا أن يتعلق بفسقه لا بمات (قوله

(قوله أي جزئاً) عبارة شرح العباب نعم نوزع أن كل خصلة من خصائصها مستقلة بنفسها وليست بدلاً عن
غيرها ويرد بمنع ذلك وتسليمه فالمراد بالبدلية أن لها خلافاً فلا يضيق فيها بخلاف ما لا خلف له ومن ثم كانت
القطعة كالنكاح إذ لا خلف لها أيضاً ومثلها الثوب النفيس اه وفي شرح الروض في القطر فلو كانا نفيسين يمكن
إبدالهما بالثمين بهو يخرج التفاوت لزمه ذلك كما قاله الرافعي في الحج قال لكن في لزوم بيعهما إذا كانا مالوفين
وجهاً في الكفارة فيجبر يان هنا فرق في السرح الصغير والروضة بالن كالكفارة بدلاً في الجملة الخ اه
فليتأمل قوله ومثله الثوب النفيس (قوله أي جزئاً) أي أن المراد بالبدل الخلف (قوله في الجملة) متعلق بيديلا
(قوله لم يكلف بيعها) الظاهر أنه لا يكلف مخالعة زوجته وإن تيسر بعض بني مؤنة الحج وإن كان كارهاً وهو
ظاهر مر وإن أوجبنا النزول عن وظيفة لتيسر النزول عنها يابني بمؤنة الحج على قياس افتاء شيخنا
الشهاب الرمي على وجوب النزول عنها في فاء الدين وذلك لظهور الفرق بين النزول والمخالعة مر (قوله فإن قلت
كيف يؤمر بما يكون سبياً لفسقه الخ) يؤخذ منه أنه لو قدم النكاح ومات عقب سنة التمكن عصى وفسق لأن

لا خصوص المأمور به فكانه (الخ) قد يقال لاحاجة مع قوله لا خصوص المأمور به الى ما بعده على ان الامر بشرط السلامة يجر الى الامر بما لا يطلق فتاملهم (قوله الا) اي عن قريب (قوله يؤخذ) الى قوله وظاهر كلامهم في النهاية والمعنى (قوله والساكن في بيت مدرسة (الخ) ظاهر اطلاقه ولو كان مشروطا بنحو عدم الزوج وفي نيته ان يتزوج بعد فليراجع (قوله ومخالفة الاسنوى (الخ) عبارة النهاية قال الاسنوى وكلامهم يشمل المرأة المكفية باسكان الزوج واخدا منه وهو متجه لان الزوجة قد تقطع فتحاج اليهما وكذا المسكن للنفقة الساكنين ببيوت المدارس والصوفية بالربط ونحوهما والوجه ما قاله ابن العماد من ان هؤلاء مستطيعون لاستغنائهم في الحال فانه المعتبور لهذا تجنب زكاة الفطر على الغني ليلة العيد فقط اه زاد المعنى ويؤيد ذلك انهم لما تكلموا على استحباب الصدقة بما فضل عن حاجته قال الزركشي هناك ان المراد بالحاجة حاجة اليوم واليلة كما اقتضاه كلام الغزالي في الاحياء فلم يعتبر واحاجته في المستقبل اه قال ع ش (قوله والوجه ما قاله ابن العماد (الخ) معتمد اه (قوله في هذا) اي في الساكن (الخ) والذي قبله (اي في المكفية (الخ) انظر ما فائدة هذا التطويل مع تبسر الاداء بضمير او إشارة التثنية (قوله وظاهر كلامهم انه لا عبرة بما هو مستاجر (الخ) اي فتركه المسكن مع ذلك سم (قوله بخلاف ذلك) اي مسكن الزوج والمسكن القرب (قوله وهو بعيد) اي ما نقل عن السبكي (قوله ان قصد) اي من يعتاد السكن (الخ) قوله ومن ثم (اي من اجل هذا النقل الثاني او حمل النقل الاول عليه) تبعه (الخ) اي السبكي (قوله في الاول) اي المطلق (قوله بخلاف الثاني) اي المقيد بمدة معلومة وقوله نظير ما مر في الموقف والمستاجر) نشر على ترتيب اللف (قوله اذ القياس على الوقف (الخ) قد يقال هذا ممنوع لصحة قوله وقت هذا على زبدته ثم على الفقهاء كاسياتي في كتاب الوقف لان ان يجاب بان المراد قياسه على الوقف يقتضي عدم التعيين لان الكلام في الوقف الذي لا تعيين فيه سم ولا يخفى ان هذا المعنى هو الظاهر المتبادر من كلام الشارح (قوله انه لا يشترط قدرته (الخ) قال ابن الجلال ظاهره ان ظل لحق ضرر يبيع التيمم لو ترك الجماع بالتجر به او باخبار عدل رواية عارفين وهو غير واضح ومن ثم استظهر في المنع في هذه الحالة للوجوب اشتراط قدرته على حيلة يستصحبها وحزم تلبذه في شرح المختصر ومال اليه مولانا السبعير البصري ثم قال وعليه فيظن ان مثل مبيع التيمم حصول المشقة الظاهر قال لا احتمل في العادة ثم بلغني ان الشهاب سم صوب ما في المنع انتهى كردى على بافضل وحزم بما في المنع الوائى ايضا قول المتن (وا انه يلزم صرف مال تجارة (الخ) ظاهر اطلاق المصنف وغيره يقتضى انه لا فرق بين ان يكون له كسب او لا وان قال الاسنوى فيه بعد قال في الاحياء من استطاع الحج ولم يحج حتى افلس فعليه الخروج الى الحج وان عجز للا فلا سم فعليه ان يكتب قدر الزاد فان عجز فعليه ان يسأل الزكاة والصدقة ويحج فان لم يفعل ومات مات عاصيا معني زاد الهايق معلوم ان النسك باق على اصله لا يذليضيق الا بوجود مسوغ لذلك فادهم بذلك استقرار الوجوب اخذا بما ياتي وحيث لا فرق لكلامهم في الدين وعدم وجوب سؤال الصدقة ونحوها وعدم وجوب الكسب عليه لاجله ما ينطبق اه اي بان خاف العضب او الموت ع ش قول المتن (صرف مال تجارته (الخ) اي والزول عن الجماعية والوظيفة ونائى عبارة ع ش تنبيه قياس ما افق به شيخنا الشباب الرمي من انه يجب على المدين النزول عن وظائفه بعضا اذا امكته ذلك الغرض وفاء الدين وجوب الحج على من يده وظانف امكته النزول عنها بما يكفيه الحج وان لم يكن له الا هو ولو امكته الحج بموقوف لم يحج وجب الظاهر ان محله حيث لا يلحقه منه مشقة في تحصيله من

الحج للمستقلات ان المكفية باسكان زوج والساكن في بيت مدرسة يحق لا يترك لهما مسكن ومخالفة الاسنوى في هذا والذي قبله مردودة وظاهر كلامهم انه لا عبرة بما هو مستاجر له وان طالت مدة الاجارة وهو محتمل لان هذه المدة محدودة مترتبة الزوال فليس كالمسكن الاصل بخلاف ذلك ثم رايت عن السبكي ان من يعتاد السكن بالاجرة لا يترك له مسكن وهو بعيد جدا فالوجه خلافه نعم ان قصد انه وان اشتراه لا يمكن فيه بل فيما اعتاده فلا يعتبر في حقه حيثد كما هو ظاهر ونقل بعضهم عن السبكي ما هو قريب منه فليحمل عليه ومن ثم تبته الاذرعى وغيره ويشرد النظر في الموصى له بمنفعته مطلقا او مدة معلومة الذي يتجه في الاول انه لا يشترى له مسكن بخلاف الثاني نظير ما مر في الموقف والمستاجر ثم رايت الاذرعى اطلق ان المستحق منفعته بوصية كبر بوقف وهو ظاهر فيما ذكرته اذ القياس على الوقف يقتضى عدم تعيين المدة والوجه فيمن لا يصبر على ترك

وَمِنْ مَسْغَلَاتِهِ الَّتِي يَحْصُلُ مِنْهَا كِفَايَتُهُ (الِيَهَامَا) إِذَا زَادَ الرَّاحِلَةُ مَعَهُ مَا ذَكَرَ مِنْهَا كَمَا (٢١) يَزِيدُ مَصْرُفٌ فِي دَيْنِهِ وَفَارَقَ الْمَسْكِنَ وَالْحَادِمَ

بأنه يحتاج اليهما حالا وهو يتخذ ذخيرة للمستقبل والحج لا ينظر فيه للمستقبلات وبه رد على من نظر لها فقال لا يزم مصرفه لها إذ لم يكن له كسب بحال لاسيما والحج على التراخي (الثالث أمن الطريق) ولو ظنا إلا من الاطلاق بالسفر دون الحضر على نفسه وما يحتاج لاستصحابه لا على ما معه من مال تجارته ونحوه أن امن عليه بيلده ولا على مال غيره إلا إذا زامه حفظه والسفر به فبا يظهر وذلك لأن خوفه يمنع استطاعة السيل ويشترط أيضا وجود رقعة يخرج معهم وقت العادة أن خاف وحده ولا أثر للوحشة هنا لأنه لا بد له وبفارق الوضوء ولو اختص الخوف به لم يستقر في ذمته كما يثبت في الحاشية (فلو خاف على نفسه) أو بضعه (أو ماله) وأن قل (سبعا أو عدوا) مسلما أو كافرا (أو رصديا) وهو من يرصد الناس أي يربصهم في الطريق أو القرى لا خشيته منهم ظنا (ولا طريق) له (سواء لم يجب الحج لحصول الضرر نعم يسن الخروج وقتال الكفار إن أمكن ولم يجب

نحو ناظر الوقف والا فلا وجوب مەر وفي فتاوى الجلال السيوطي رجل لا مال له ولو وظائف فهل يلزمه النزول عنها بما ليحج الجواب لا يزمه ذلك وليس هو مثل بيع الضعية المعدة للنفقة لأن ذلك معاوضة مالية والنزول أن صححناه مثل التبرعات سم على حج والا قروب ما قاله مروه مثل الوظائف الجوامك والمحلات الموقوفة عليه إذا انحصر الوقف فيه وكان له ولاية الإيجار فيكلف إيجاره مدة ثبوت الحج حيث لم يكن في شرط الواقف ما يمنع من صحة الإجارة وظاهره في النزول عن الوظائف ولو تعطلت الشعائر بنزوله عنها وهو ظاهر لأنه لا يزمه تصحيح عبادة غيره اه (قوله) ومن مسغلاته) أي ومن ضيعته التي يستغلها وإن بطلت تجارته ومستغلاته نهاية (قوله) ومن مسغلاته) أي قوله ولا على مال الخ في النهاية وكذا في المعنى الآخر ولا نحوه الخ (قوله) هو) أي مال التجارة (يتخذ ذخيرة الخ) أقول رد على هذا الفرق خيل الجندي وآله المحترفين وهما من زراع فانها كالمسغلات ذخيرة للمستقبل مع أنه لا يزم مصرفها للحج (قوله) نظرها) أي للمستقبلات (قوله) صرفه) أي مال التجارة (لها) أي الزاد أو الرحلة (قوله) ويشترط أيضا الخ) قد يقال لا حاجة لقولهم ويشترط الخ بعد ما تقرر من أن المدار على الأمن ولومع الوحدة بصرى (قوله) وجود رقعة الخ) ويسن أن يكون لمريد السكرك في موافق أغب في الخير كاره للشر أن نسي ذكره وإن ذكره أعانته ويحمل كل منهما صاحبه ويرى له عليه فضلا وحرمة وإن رأى رفقا عامدا بنا كان ذلك هو الفضل العظيم وروى ابن عبد البر أن الرقيق قبل الطريق فإن عرض لك أمر نصر كن أو احتجت اليه وفدك معنى (قوله) لأنه لا بد الخ) يعارضه أن الحج على التراخي نظير ما تقدم في بذل الزيادة القليلة فرأى بصرى (قوله) ولو اختص الخوف به لم يستقر الخ) كذا مر اه سم عبارة النهاية والمراد بالخوف العام وكذا الخاص في الأرجح فلو اختص الخوف بواحد لم يقض من تركه خلافا لما نقله البلقيني عن النص وجزم به في الكفاية اه أي والمعنى عبارة تهر المراد بالأمن الأمن العام حتى لو كان الخوف في حقه وحده قضى من تركه كما نقله البلقيني عن النص الخ قول المتن (فلو خاف) أي في طريقه (على نفسه) أي أو عضده أو نفس محترمة معه أو عضدها معنى ونهاية (قوله) أو بضعه) عبارة النهاية أو بضعه اه عبارة الوفاي على نفس وبضعه له ولغيره اه قول المتن (أو ماله) خرج به الاختصاص فلا يشترط الأمن عليه كدوى على بافضل (قوله) وإن قل) أي قول المتن والأظهر في النهاية والمعنى الآخر لا قول نعم إلى ولو بذل وقوله وكذا إلى ما لو كان قول المتن (أو رصديا) بفتح الصاد المهملة وسكونها نهاية ومعنى ومثل الرصدي بل أولى كما هو ظاهر أمير البلاد إذ منع من سفر الحج إلى المال ولو باسم تذكرة الطريق قول المتن (لم يجب الحج) أي ولا العمرة نهاية (قوله) ولم يجب هنا الخ) هذا إذ لم يعبروا ببلادنا والافتجاب مقاتلتهم مطلقا كما ساق في محله شديد (قوله) وضعف جانبهم) كذا في أكثر النسخ بنون فاء وفي بعض النسخ جاشهم بالشين ولا يظهر مناسبة معناه وهو اضطراب القلب هنا فلعلة عرفت عن جانبهم بالثاء المثناة وهو الحركة وعبارة المحشى الكردي بفتح الكاف الفارسية قوله وضعف جانبهم أي شراكتهم اه وعلى هذه النسخة كان المناسب الموافق للقاموس أي اجتماعهم (قوله) بذل مال له) أي للكافر مطلقا سم (قوله) أنه) أي المسلم (قوله) كرهه أيضا الخ) بل حرم فبا يظهر بصرى (قوله) وكذا اجني) عبارة الكردي

الكلام في الوقف الذي لا تعيين فيه (قوله) ومن مسغلاته الخ) (نتبه) قياس ما أتى به شيخنا الشباب الرمي من أنه يجب على المدين النزول عن وظائفه بعوض إذا أمكنه ذلك لغرض وفاء الدين وجوب الحج على من يبدو وظائف أمكنه النزول عنها بما يكفي للحج وإن لم يكن له إلاه ولو أمكنه الحج عوقوف لمن يجب وجب الظاهر أن محله حيث يلحقه منه مشقة في تحصيله من نحو ناظر الوقف والا فلا وجوب مەر وفي فتاوى الجلال السيوطي رجل لا مال له ولو وظائف فهل يلزمه النزول عنها بما ليحج الجواب لا يزمه ذلك وليس هو مثل بيع الضعية المعدة للنفقة لأن ذلك معاوضة مالية والنزول عن الوظائف أن صححناه مثل التبرعات اه (قوله) ولو اختص الخوف به لم يستقر في ذمته) كذا مر (قوله) ويكره بذل ماله) أي مطلقا (قوله) في

فلو كفوا الوقوف لهم كانوا أطعمتهم وذلك يعدو جو ويكره بذل ماله لأنه بذل بخلافه للسلم بعد الإحرام لأنه أخف من قتاله نعم إن علم أنه يتقوى على التعرض للناس كرهه أيضا كما هو ظاهر ولو بذل الإمام للرد صوجب الحج وكذا أجنبي

على بافضل وكذا الاجني كافي العباب وشرحه لكن في شرح الارشاد والمنع عدم الوجوب للمنة ونظر فيه في الاسنى والحاصل ان المعتمد الوجوب كما صرح به ان زيادو نقله عن كثير من المتأخرين وان المنع انما هو اذا دفع عن واحد بخصوصه اه وعبارة البصري قوله وكذا الاجني الخ وقال العلامة ابن زياد هو ونقله عن كثير من المتأخرين اه (قوله على الاوجه) خلافا للنهاية والمغني فقالا بخلاف الاجني للمنة كما يجته الاسنوي اه قال عرش قوله كما يجته الاسنوي هو المعتمداه وسمافيه (قوله وكذا المرأة) كذا في المغني وزاد النهاية والبيان اه (قوله ان وجدت محلا الخ) جزم به الوائى وقال البصري قد يقال انما يظهر ذلك اذا دى عدم انغز الحالى محذور من نحو خلوه محرمة او خوف فتنة ولافاشترط ذلك مطلقا نظر فليتأمل اه ويؤيد الاول اشتراط الحمل لها مطلقا (قوله وتعين الخ) يتأمل عطفه على وجدت الخ المفيد لاختصاص شرط تعين الطريق بالمراقة وليس كذلك وتكلف الكردى المحشى فقال هو عطف على وجدت عطف عام على خاص لان هذا يعم الرجل والمرأة ذاك خاص بالمراقة وكذا الحكم في قوله وغلبت السلامة اه وفيه ما لا يخفى (قوله لنحو جذب البر الخ) أى كنعذر سلوكه لعدو او لقلعة ما يصرفه في مؤتة عرش (قوله بخلاف الخ) إلى قوله وظاهر الخ في النهاية والمغني (قوله بخلاف ما إذا غلب الهلاك الخ) فاذا ركب حينئذ فان كان ما بين يديه اكثر مما قطعه فله الرجوع الى وطنه او ما بين يديه اقل او تساوى فلا رجوع له بل يلزمه التماضى لقربه من مقصده في الاول واستواء الجهتين في حقه في الثانى وهذا بخلاف جواز تحلل الحرم اذا احاط به العدو لان المحصر محسوس وعليه في مصابرة الاحرام مشقة بخلاف ركب البحر نعم ان كان محرما كان المحصر فان قيل كيف يصح القول بوجوب الذهاب ومنعه من الانصراف مع ان الحج على التراخي اجيب بان صورة المسئلة فيمن خشي العضب او احرم بالحج وضاق وقته او نذر ان يحج تلك السنة او ان المراد بذلك استقرار الوجوب هذا ان وجد بعد الحج طريقا آخر في البر او الفل الرجوع لئلا يتحمل زيادة الخطر بركوب البحر فيرجو عقال الاذرى وما ذكره من الكثرة والتساوى المتبادر منه النظر الى المسافة صحيح عند الاستواء في الخوف في جميع المسافة اما لو اختلف فينبغي ان ينظر الى الموضع المخوف وغيره حتى لو كان امامه اقل مسافة لكنه اخوف او هو المخوف لا يلزمه التماضى ان كان أطول مسافة وقول لكنه سليم وخلف المخوف وراه لزمه ذلك اه وهو بحث حسن معنى وشرح الروض وكذا في النهاية لا فاقولها نعم ان كان محرما كان المحصر فقال بدله ولو محرما فلا يكون المحصر خلافا للبعض المتأخرين اه واقفه سم فقال وقول شرح الروض نعم الخ المعتمد خلافا فليس له الرجوع ولا التحلل اذا كان محرما اه الا انه قيد اصل المسئلة بما اذا لم تندر النجاة ثم قال نعم لو ندرت السلامة منه فالوجه وجوب الرجوع في حالة جواز غيرها (للحج وغيره) أى الا ان يكون للغزو على أحد وجهين بشرط عدم عظم الخطر فيه بحيث تندر النجاة والاحرام المتن والظاهر وجوب ركوب البحر ان غلبت السلامة قال في الروض فان ركب ما بين يديه أكثر فله الرجوع او اقل او تساوى بافلا اه وهنا امور منها ان قوله ما بين يديه أكثر فله الرجوع شامل لما لو كان محرما ولما منع من ذلك فله الرجوع وسلك طريق آخر ان امكن ولا التحلل بشرطه ومنها قال في شرحه في قوله او اقل او تساوى فلا ماضيه وهذا بخلاف جواز تحلل الحرم فيها اذا احاط به العدو ولان المحصر محسوس وعليه في مصابرة الاحرام مشقة بخلاف ركب البحر نعم ان كان محرما كان المحصر وانما منع من الرجوع مع ان الحج على التراخي لان صورة المسئلة فيمن خشي العضب أو احرم بالحج وضاق وقته او نذر ان يحج تلك السنة او ان مراده بذلك استقرار الوجوب اه وقوله نعم الخ المعتمد خلافا فليس له بالرجوع ولا التحلل اذا كان محرما وقوله اذا احرم بالحج وضاق الوقت مفروض كما ترى في صورة الاقل والمساواة وهل يجزى في صورة الاكثر فيكون محل تجوز الرجوع له اذا لم يكن محرما بالحج مع ضيق الوقت فيه فنظر ومنها ان الاذرى بحث ان محل النظر الى الاكثر وغيره اذا استوى جميع المسافة في الخوف او عدمه ولا ينظر الى الخوف وغيره حتى لو كان ما امامه اقل لكنه اخوف جاز له الرجوع وان كان أطول لكنه

على الاوجه حيث لا يتصور لحوق منه لاحد منهم في ذلك بوجه اما لو كان له طريق آخر سواء فيجب سلوكه وان كان أطول ان وجد مؤن سلوكه (والاظهر وجوب ركوب البحر) على الرجل وكذا المرأة (ان) وجدت لها محلا تنزل فيه عن الرجال كما هو ظاهر وتعين طريقا ولو لنحو جذب البر وعطشه كما هو ظاهر خلافا لقول الجورى ينتظر زوال عارض البر (و غلبت السلامة) وقت السفر فيه لانه حينئذ كالمبر الآمن بخلاف ما اذا غلب الهلاك أو استوى لحرمة ركوبه حينئذ للحج وغيره وظاهر تعبيره بغلبة السلامة انه لو اعتدى ذلك الزمان الذى يسافر فيه انه يعرف فيه تسعة ويسلم عشرة لزم ركوبه

ويؤيده الحاقهم الاستواء بقلبة الهلاك ولا يخلو عن بعد فلو قيل المعتبر العرف فلا يكتفى بتفاوت الواحد ونحوه لم يعد له يؤيده ما يأتي في
القرار عن الصف وعليه فالمراد الاستواء العرفي ايضا لا الحقيقي وخرج به الا نهار العظيمة (٢٣) كيجيئون والتيل فيجب ركوها بقطعا لان

المقام فيها لا يطول والخوف
لا يعظم وقول الاذرى
عنه إذا كان يقطعها عرضا
والله في كثير من
الاقوات كالبجر واخطر
مردود بان البر فيها قريب
اي غالبا فيسهل الخروج
(و) الاظهر (انه تارة ما جرة
البذرة بالمهمل والمجتمعة
معربة وهي الحفارة فاذا
وجدوا من بحر سهم بحيث
يامنون معهم ظنا لوهم
استجارهم باجرة المثل
لا يابزون قل لانها من
اهب السفر كاجرة دليل
لا يعرف الطريق الا به
(ويشترط) للوجوب ايضا
(وجود الماء والزاد في
المواضع المعتاد حمله منها
بشئ المثل وهو القدر اللائق
بهي ذلك الزمان والمكان)
فلو خلا بعض المنازل او
محال الماء المعتاد عن ذلك
فلا وجوب لانه ان لم يحمل
ذلك معه خاف على نفسه
ان حمله عظمت المؤنة وكذا
لو لم يجدها او احدها
إلا باكثر من شئ المثل وان
قلت الزيادة قال الاذرى
وغيره وكان هذا كتمثيل
الرافي يحمل الزاد من
الكوة إلى مكة وحمل الماء
مرحلتين او ثلاثا باعتبار
عادة طريق العراق
واما طريق مصر والشام
فاتعاده احملى الزاد إلى مكة

حتى للغز ونهاية (قوله) وخرج به (الخ) اي البحر اي الملح اذ هو المراد عند الاطلاق ناية (قوله) وعليه اي
على ما استقر به الشارع بقوله فلو قيل (الخ) (قوله) فيجب ركوها اي مطلقا طول او عرضا مالم ينقلب على
ظنه الهلاك لنحو شدة مطر ورجح عاصف وناي (قوله) مردود (الخ) نعم يظهر الحاقها بالبحر في من زيادتها
وشدة هيجانها وعلية الهلاك فيها اذ ركاها طول او يمكن حمل كلام الاذرى عليه ناية عبارة المعنى وهو كما
قال الاذرى خصوصا بزيادة التيل وقال تعالى وما جعل عليكم في الدين من حرج اه (قوله) بالمهمل
إلى قوله انتهى في الناية والمعنى (قوله) بالمهمل (الخ) اي بموحدة مفتوحة وذال ساكنة مهمل ومجمعة
المجمعة معربة ناية ومعنى (قوله) (وإن قل) معتمد عرش قول المتن (وهو القدر اللائق به) (الخ) اي وإن غلت
الاسعار ناية ومعنى ولا نظر لما مضى من السنين نعم لا تعتبر حالة الاضطراب التي يقصد فيها القرب لسد
الرمق كردى على بافضل اي فحينئذ لا وجوب لان الشربة قد تباع بدنانير ولا نظرا لكون ذلك لا تقاها
حينئذ حاشية الايضاح (قوله) فلو خلا بعض المنازل (الخ) اي فان لم يوجد او احدها كان كان عام جذب وخلا
بعض المنازل من اهلبا او انقطعت المياه او وجدا باكثر من شئ مثله ومعنى ناية (قوله) او محال الماء (الخ) اي
ولو مر حلة شرح بافضل (قوله) عن ذلك اي عاذاكم من الماء الزاد او احدها (قوله) (وإن قلت الزيادة)
نعم تغتفر الزيادة اليسيرة ولا يجزى فيه كآله الديمري الخلاف في شراء ماء الطيارة لان لها بدلا بخلاف
الحج شرح مرأى والمعنى اه سم ومال اليه البصري فقال هو قياس قطعهم ببيع المألوف من عبد
ودار ورفقهم بينه وبين الكفارة بان لها بدلا بل يقال هذا الى سهولة بدل الزيادة اليسيرة بالنسبة لمقارفة
المألوف اه قال عرش قوله مر نعم تغتفر الزيادة الخ ولعل ضابطها ما بعد عدم بدله في تحصيل مثل هذا
هذا الفرض بالنسبة لبداهة فعرضه وتغاضي الزيادة اليسيرة عنها يشكل بما مر في ثمن الرحلة واجرتها اذا زاد
على ثمن المثل واجرته المثل وان قلت الزيادة لان يقال ان الماء الزاد لكونها لا تقوم البنية بدونها
لا يستغنى عنها مسافرا ولا حضر المثل بعد الزيادة اليسيرة خسرنا بخلاف الرحلة اه (قوله) كان هذا اي قول
المتن ويشترط وجود الماء الزاد (الخ) (قوله) باعتبار عادة (الخ) خبر كان هذا الخ وقد يمنع دعوى اختصاص
ما في المتن بعادة طريق العراق فانه يصدق على كل من عادة طريق العراق وطريق مصر والشام وغيرهما على حد
سواء (قوله) (وإنما يتجوز) اي ما قاله الاذرى وغيره (قوله) وكثير من اهل مصر (الخ) وقد يقال القياس ان العرف
إذا اختلف نظر الغالب ولا نظر لغيره وإن كان اهل كثير من فليتأمل بصري (قوله) لا يحملون ذلك اصلا (الخ)
لعله باعتبار منه عبارة الناية والمعنى والضابط في مثل ذلك العرف ويختلف باختلاف النواحي فيما يظهر
والا فبجرت عادة كثير من اهل مصر على حمله إلى العقبة اه قول المتن (وعلف الدابة) (بفتح اللام) ناية

سلم وخلف الخوف وراء لزمه التامد ومنها قال الشارح في شرح العباب ثم تفهيم جواز العود تارة وتبائنه
اخرى دليل ظاهر على انهم انما ارادوا التفرغ من حيث النظر إلى الحج وامام من حيث النظر إلى الخروج
عن المعصية اذ فرض ذلك كله في حال غلبة الهلاك او التناوى فالقياس وجوب العود إذا كان ما امامه اكثره
وحرته إذا كان ما امامه اقل وتخيره إذا استويا اه وقد يقال قصد النسك عارض من جهة المعصية فلا نظر
إلى البها لتمامه روم قضية قول الروض فان ركه الخ امتناع التحلل اذا كان محرما هو كذلك خلافا لما في
شرحه اذ ليس منعوا قضية قوله فله الرجوع عدم وجوبه لا يقال الخروج من المعصية واجب لاننا نقول
عارضه ما هو اعم منه وهو قصد النسك مع قضيتيه كباقي على ان تمنع دوام المعصية اذ هي في ابتداء الركوب فقط
بدل ليل قولهم في الاول له الرجوع شرح مر (قوله) ويؤيده الحاقهم (الخ) يتأمل (قوله) (وإن قلت الزيادة)
نعم تغتفر الزيادة اليسيرة ولا يجزى فيه كآله الديمري الخلاف في شراء ماء الطيارة لان لها بدلا بخلاف الحج

والمياه المراحل الاربع والخمس فينبغي اعتبار العرف المختلف باختلاف النواحي اه وانما يتجوز مع ما فيه ان اطرده عن كل ناحية بذلك وكثير
من اهل مصر والشام لا يحملون ذلك أصلا انك لا على وجوده في مواضع معروفة في طريقهم (و) وجود (علف الدابة في كل مر حلة)

لأن المأثم تعظم في حمله لكثرة كذا انقلابه عن جمع وأقره لكن بحث في المجموع ما صرح به غيره من اعتبار العادة فيه أيضا واعتمده الأذرى وغيره قالوا أو الألام يرم آفاقا الحج أصلا (و) يشترط (في) الوجوب على (المرأة) لافي الأداء فلو استطاعت وتجد من يأتى بقض من تركها على المتمدن (أن يخرج معها زوج) (٢٤) ولو فاسقا لا منع فسقه ينار عليها من مواقع الربوب به يعلم أن من علم منه أنه لا غيره له كاهو شأن بعض من لا خلاق لهم

ومعنى (قوله) لأن المأثم (أن) إلى المتن في النهاية والمعنى (قوله) واعتمده الأذرى (الخ) فإن عدم شيئا مذكور في أثناء الطريق جاز له الرجوع ولو جهل مانع الوجوب من نحو وجود دعوى أو عدم زاد ثم أصل من وجود أو عدم استصحبه وعمل به والأوجب الخروج إذا الأصل عدم المانع ويقتضيه وجوب الخروج بيقين عدم المانع فلو ظنه فترك الخروج من أجله ثم بان عدمه لم يمتسك نهاية ومعنى أى استقر في ذهنه ع (قوله) في (الوجوب) إلى قوله وفي الأمر في النهاية الأقوله وبه يعلم إلى المتن وقوله بالتفصيل إلى ويكنى وقوله واشترط إلى وكونه وقوله يجب إلى أما الجواز وقوله حتى يحرم إلى نعم وكذا في المعنى الأقوله وإعني (قوله) على (المرأة) أى ولو تجوزا مكية لا تشتهى ونائى وشرح بافضل (قوله) لافي الأداء عطف على في الوجوب سم قول المتن (أن يخرج معها زوج أو محرم) أى بان تكون بحيث لو خرجت خرج معها من ذكر رشيدى (قوله) أن من علم منه (الخ) وقوله إلا بالتفصيل (الخ) أقره الكردى على بافضل وجزم به إلى نائى قول المتن (أو محرم) هل يشمل الأثني ويؤيده ما يأتى في الحثي سم أقول قضية قول الشارح إلا وبمحارم الخ عدم الشمول (قوله) فيها) أى في قوله ولو فاسقا وقوله بالتفصيل (الخ) (قوله) وإعني خلافاً لما نفي عبارته وشرط العبادى في المحرم أن يكون بصيرا أو يقاس به غيره اه وقال النهاية واشترط العبادى البصر فيه محمول على من لا فطنة معه أو لا فكثير من العيان أعرف بالأموار ودفع للتميم والرب من كثير من البصر اه (قوله) على ما يأتى فيه أن أو كاهن اسم أقول بل إلى معقب بقوله ويتجه الاكتفاء (الخ) (قوله) وكونه (الخ) عطف على قوله مر أهق ومرجع الضمير من يخرج مع المرأة من زوجها أو محرما (قوله) والخ بما جمع (الخ) جزم به النهاية والمعنى (قوله) إذا كانت هى ثقة (الخ) والمراد من كونها ثقتين العدالة للعقبة عن الزنا فقط كرى على بافضل (قوله) والأجنبى المسموح أى الذى لم يمت فيه شهرة للنساء ونائى (قوله) كإياكى أى في باب النكاح (قوله) بقيد السابق وهو الحذف الذى يمنع الرية (قوله) ولو إمامه وسواء العجائز وغيرهن نهاية (قوله) وبمحارم فسقن (الخ) فلو غلب على الظن حملن لها على ما هن عليه اعتبر فيهن الثقة أيضا نهاية (قوله) وذلك (الخ) أى أشرط ما ذكر في الوجوب سم (قوله) وإن قصر (أى) وكانت شوها ونائى (قوله) كما صرح به الأحاديث الصحيحة) هى محمولة على غير فرض الحج ومثله العمر فلما ساقى من قوله ولها أيضا أن يخرج له وحدها (الخ) سم (قوله) وإن فقتات (أى) أو محارم فسقن بغير نحو زنا أو قيادة (قوله) وقالوا يذنبى الاكتفاء بثنتين) اعتمده النهاية والمعنى وحاشية الإيضاح ومختصر الإيضاح وشرح المنهج (قوله) أنه قد يعرض (الخ) قد يقال أنه لو نظر لنحو ذلك لا شرط التعدد في نحو المحرم بصرى عبارة سم قد يعرض التبرؤ من زنا

بعض من لا خلاق لهم لا يكتفى به (أو محرم) بنسب أو رضاع أو مصاهرة ولو فاسقا أيضا بالتفصيل المذكور في الزوج فيما يظهر فيما ويكنى على الأوجه مر أهق وأعني لها حذق يمنع الرية واشترط البلوغ في النسوة على ما يأتى احتياطا ولأنهن مطموع فيهن وكونه في قافلتها أو أن لم يكن مهلا لكن بشرط قربه بحيث تمتنع الرية بوجوده والخ بما جمع عبدا الثقة أى إذا كانت هى ثقة أيضا والأجنبى المسموح أن كانا ثقتين أيضا محل نظرهما لها ولو تمها كإياكى (أو) نسوة) يضم أوله وكسره ثلاث فاكثرت (فقتات) أى بالغات متصفات بالعدالة ولو إمامه ويتجه الاكتفاء بالمرأهات بقيد السابق وبمحارم فسقن بغير نحو زنا أو قيادة ونحو ذلك لحركة سفرها وحدها وإن قصر وكانت في قافلة عظيمة كما صرح به الأحاديث الصحيحة لحوق استئثارها وخديعتها وهو متنف بمصاحبها لمن ذكر حتى النسوة لأنهن إذا كثرن وكن فقتات انقطع الإطاع عنهن لكن نازع جمع في

شرح مر (قوله) لكن بحث في المجموع (الخ) اعتمده مر (قوله) لافي الأداء عطف على في الوجوب (قوله) أو محرم هل يشمل الأثني ويؤيده ما يأتى في الحثي اه (قوله) ويكنى على الأوجه (كذا) مر (قوله) على ما يأتى فيه أن إلا كاهنا (قوله) ويتجه الاكتفاء (الخ) كذا مر (قوله) وذلك) أى اشتراط ما ذكر في الوجوب لحرم سفرها وحدها وقه بحث لأنه أن ار يدحر مسفرة ها وحدها في الجملة أى في غير سفر الحج ونحوه من الواجبات فهذا لا ينتج الاشتراط المذكور وأن ار يدحر مة ذلك في الحج فهو ممنوع لجواز سفرها وحدها مع الأمن للحج كما ساقى فليشمل (قوله) كما صرح به الأحاديث الصحيحة) هى محمولة على غير فرض الحج ومثله العمر فلما ساقى من قوله ولها أيضا أن يخرج له وحدها والخ وهل بنية الأسفار الواجبة كسفر الحج والعمره (قوله) وقالوا يذنبى الاكتفاء بثنتين) اعتمده مر (قوله) أنه قد يعرض لأحداهن حاجة تبرؤ (الخ) قد يعرض التبرؤ من زنا عداها فالنظر لذلك قد يقضى عدم اعتبار كون الثلاث غيرها أو عدم الاكتفاء بهن

اشتراط ثلاث المصرح به كلاما وقالوا يذنبى الاكتفاء بثنتين ويجب بان خطر السفر اقتضى الاحتياط في ذلك فالنظر على أنه قد يعرض لأحداهن حاجة تبرؤ ونحوه فيذهب ثنتان وتبقى ثنتان ولو أكتفى بثنتين لذهب واحدة وحدها فيخشى عليها واعتبارهن أتمامها للوجوب أما الجواز فلها أن تخرج

لاداء فرض الاسلام مع امرأة ثقة كأي موضع من المجموع فهما مستلтан كما يصرح به كلامه في شرح مسلم خلافتن توهم تناقض كلامه ولها ايضا ان تخرج له وحدها اذ اتقنت الامن على نفسها هذا كله في الفرض ولو نذر او قضاء على الاوجه اما النفل فليس لها الخروج له مع نسوة وان كثرن حتى يحرم على المكبة التطوع بالعمرة من التمتع مع النساء خلافتن نازع فيه نعم لو مات نحو المحرم وهي في تطوع فلها اتمامه ويشترط في الخئي المشكل محرم وجل او امرأة ويكفي نساء بناء على الاصح من حل خلوة رجل بامرأتين وفي الامر دأى الحسن اخذا بما ياتي في نظيره ان يخرج معه سيد او محرم يأمن به على نفسه على الاوجه (والاصح انه لا يشترط وجود محرم) ونحو زوج (لاحداهن) لما تقرر من انقطاع الاطاع عنهن عند اجتماعهن (و) الاصح (انه تازمها الجرة) مثل (المحرم) او الزوج والنسوة (اذالم يخرج) من ذكر (الابا) كاجرة البذرقة بل أولى لأن هذه لمعنى فيها شبهة مؤنة المحصل وقائدة وجوبها تعجيل دفعها في الحياة ان تضيق بنذر او خوف غضب او الاستقرار ان

فالنظر لذلك يقتضي عدم اعتبار كون الثلاث غير ما لو عدم الاكتفاء بهن اه (قوله لاداء فرض الاسلام) اي من الحج والعمرة نهاية قال الكردي على بافضل انما قيد بفرض الاسلام لان الكلام فيه هو الافضل سفر واجب مثله اعبارة الوائى ويكفي في الجواز لفرضها ولو نذر او قضاء وان كانت غير مستطاعة كما قاله ان علان وكذا كل عبادة مفروضة كالهجرة امرأة واحدة وكذا وحدها اذ اتقنت الامن نفسا وبضعا ونحوها اه (قوله فهما مستلتان) اي احدهما شرط وجوب حجة الاسلام والثانية شرط جواز الخروج لادائها وقد اشبهت على كثيرين حتى توهموا اختلاف كلام المصنف في ذلك معنى (قوله به) اي بكونهما مستلتين (قوله اذ اتقنت الامن الخ) وعليه حل ما دل من الاخبار على جواز سفرها وحدها نهاية ومعنى (قوله على نفسها) اي من الخديعة والاستيلاء الى الفواحش ايعاب اي واما الامن على المال والنفس فقد تقدم حفى (قوله في الفرض) هل المراد به ما فرض عليها بالفعل او ما يقع فرضا وان لم يفرض عليها لعدم اجتماع شروط الاستطاعة على تامل ولعل الثاني اقرب بصري وتقدم انفاغن الوائى الجزم بذلك (قوله اما النفل الخ) اي وان كان يقع فرض كفاية باعثن عبارة النهاية اما سفرها وان قصر لغرض فرض فحرام مع النسوة طلقا اه قال عث قوله ر و ان قصر الخ ومنه خروجهن لزيارة القبور حيث كان خارج السور ولو باذن الزوج اه (قوله حتى يحرم على المكبة التطوع بالعمرة الخ) والحيلة ان تنذر التطوع وائى لكن ينبغي ان قصد بذلك الذروجه الله تعالى لا التوصل للخروج او السفر له باعثن (قوله نعم لو مات الخ) قال الاذرى وفي معنى موته انقطاعه باسرا وغيره اما موته قبل احرامها فيظهر انه يزعمه رعاية ما هو ابعد عن التهمة فلو كان ما خلفها او اماها اقل او احفظ لزوم سلوكه ولو تعارض الاقل مسافة والا اعظم في الامن وجبت رعاية الثاني كما هو ظاهر ويؤيده ما ذكرته فيما ياتي في الهجرة من دار الحرب انتهى شرح العباب اهمه وفي الوائى عن شرح الايضاح للرملى مثله وعبارة النهاية ولو قطعت بحج ومعا محرم فأت فلها اتمامه كما قاله الروائى اي ان امتعت على نفسها في المضى وحرم عليها التحلل حيثنذو الاجاز لها التحلل وظاهر تعبيره بالانمام لزوم الرجوع لها لو مات قبل احرامها وهو محتمل بشرط ان تامن على نفسها في الرجوع ويحتمل ان لها الاحرام مطلقا اه (قوله لو مات الخ) اي او مرض او اسروائى (قوله وهي في تطوع الخ) فلو كانت في فرض كان اولى بجواز الانمام بل يجب سم (قوله ويكفي نساء) اي اجنبيات نهاية قال البصري قوله نساء يقتضى اعتبار ثلاث نظير ما مر اه اقول قول الشارح من حل خلوة رجل بامرأتين قد يقتضى الاكتفاء هنا بثنتين (قوله وفي الامر دأى الخ) قال في المعنى ان خاف على نفسه اه وقال في شرح الايضاح يتجه انه لا يكفي مثله وان تعدد حكمة نظركل لاخر والخلوة به وبه فارق للنسوة السابقة انتهى اه وائى (قوله على الاوجه) وفاقا للمعنى (قوله او محرم الخ) ينبغي ان نسوة كذلك بصري (قوله او نحو زوج) الى قوله كما مر في الثالث في النهاية الا قوله له مرضا بظها وقوله يظهر الى المتن وقوله وكذا مال نفسه الى المتن وقوله وان اعتد كالمثله كلهم وكذا في المعنى الا قوله لان هذا عاجز الى وسادس (قوله او نحو زوج) ادخل بالحو عبدها الثقة (قوله او الزوج والنسوة) قد يقال او الاجنبى الممسوح بناعى ما سلفه فلا تغفل بصري (قوله كاجرة البذرقة الخ) اي ان وجدت بافضلة عمامر كاجرة البذرقة بل أولى بالزوم نهاية (قوله وفائدة وجوبها) اي وجوب الاجرة مع كون التسلك على التراخي نهاية ومعنى (قوله تعجيل دفعها في الحياة الخ) اي وجوب تعجيل الدفع والحج في الحياة (قوله او الاستقرار) الاولى الو او (قوله ان

(قوله نعم لو مات نحو المحرم وهي في التطوع فلها اتمامه) كذا في العباب قال في شرحه كما ذكره الروائى لا يضطر رها الى الانمام مع انه يقتضي في البدوام لا يتنفر في الابتداء قال الاذرى وفي معنى ته انقطاعه باسرا وغيره اما موته قبل احرامها فيظهر انه يزعمه رعاية ما هو ابعد عن التهمة فلو كان ما خلفها او اماها اقل او احفظ لزوم سلوكه ولو تعارض الاقل مسافة والا اعظم في الامن وجبت رعاية الثاني كما هو ظاهر ويؤيده ما ذكرته فيما ياتي في الهجرة من دار الحرب اه شرح العباب وقوله وهي في تطوع الخ فلو كانت في

قدرت عليها) يعني عنه قوله كاجرة البذرة (قوله وليس لها) وليس للمرأة الحج إلا باذن الزوج فرضا كان او غيره نهاية ومعنى (قوله إلا ان كان الخ) أي محرما نهاية (قوله إلا ان افسد حجبها) ولمه احجابها) وفيه بعد ذكر مثله عن العباب ما نصه وقد يستشكل ذلك بأنه إن أكره لها لم يفسد نسكها أو طوعته فهي المقصرة اهـ (قوله ولمه احجابها) وهو الراجح عـ (قوله أو نحو الحمل) عبارة الكردي على بافضل مراده بها ما يشمل الحمل فالكيسة فالحقة فالسر الذي يحمله الرجال كما علمنا تقدم اهـ (قوله) وصر صابطها) أي في شرح فان لحقه بالراحلة مشقة الخ عبارة الثاني ثبت على مركوب بلا ضرر شديد لا يطاق الصبر عليه عادة وإن لم ينجح التيمم كدوران رأسه أو يوقفه قول المغني ولا تضرب مشقة في العادة اهـ قول المتن (ان وجد قائدا) ظاهره أنه لا يكفي إحسانه المشي بالعصا وإن قلنا بكفايته في الجمعة ويوجه بعيد المسافة هنا الاحتياج إلى الأعمال الكثيرة المشقة والمختلفة إلا ما كن سم عبارة النهاية والأوجه اشتراط ذلك وإن كان ميكيا واحسن المشي بالعصا لا ياتي فيه ما روي في الجمعة عن القاضي حسين بعد المسافة عن مكان الجمعة غالبا اهـ وقوله غالبا على تأمل (قوله) ويظهر أنه يشترط فيه) فديقال بتسليم ما ذكر يقال بمثله فيمن يصحب المرأة أو السفينة أو الامرء أو الخشي بصري ولك منه بظهور الفرق بمباشرة القائد بخدمة الاعمي دون من يصحب من ذكر (قوله) ما قدمته في الشريك) أي شريك الحمل كرى أي من اشتراط نحو عدم نحو القسوق وشدة العداوة (قوله ماسر) أي من اشتراط القدرة على اجرة ته ان طلبها سم (قوله) في مقطوع اربعة) أي في مقطوع الأطراف لو أمكن ثبوته على الراحلة نهاية ومعنى قول المتن (والمحجور عليه بسفه) مفهوماً من المحجور عليه بفسل ليس كذلك فيمنع من تعمله حتى الغرماء بأمواله وواظره ولو كان الحج فورا بان افسد الحج قبل الحجر عليه بالفلس فليراجع عـ (قوله) في وجوب الحج الخ) عبارة النهاية في وجوب النسك عليه ولو بنحو نذر قبل الحجر وإن أحرع منه بعده أو نقل شرع قبله قبل الحجر اهـ زاد الوائى أمانى التطوع الذي أحرع منه بعده الحجر فيمنعه الولي منه وجوباً وكذا في نذر بعد حجر إن زادت نفقة سفره على نفقة الحضر ولا كسب له بني بها فيحتل بالصوم ويأمره الولي بذلك وليس له تحمله اهـ لا يلزمه إن تعمله حبه فقط بمقدار قول المتن (لكن لا يدفع المال اليه) أي وإن قصرت مدة السفر نهاية ومعنى (قوله) الذي هو من مال السفينة (اليه) لأنه يتلفه وكذا مال نفسه أن علم أنه يصرفه في معصية وواضح أنه لودفع اليه مال نفسه وملكه له لزمه نزع منه إن قدر عليه (بل يخرج معه الولي) ان شاء ليحفظه وينفق عليه ما يليق به) أو ينصب شخصاً له نفقة ينوب عن الولي ولو باجرة مثله من مال المولى كقائد الاعمي إن لم يجد ثقة متبرعا أو أمانا له في الحضر أن يدفع له نفقة أسبوع فأسبوع حيث أمن من اتلافه لئلا يهراقه فيمتنع بسبب ذلك من اتلافها

لتعسر المراقبة فيه) فيه نظر إن أراد لو مع خروج الولي معه لأن ملازمة الولي له في السفر أقرب وأقوى منها في الحضر سم (قوله لم يجب الحج الخ) أي أن تعذر البحر ونائي قال باعثن قوله إن تعذر البحر مفهوماً أنه إذا لم يتعذر ركو به بأن وجدت شروط الاستطاعة فيه دون البروج ركو به وهو كذلك على أن اجتماع شروطها في سفر البر قليل لأن بعضه مخوف كإسفن أهل اليمن وبعضه يسير وفيه سبب امتشاق لانهم يقطعون في مراحل كثيرة في اليوم أو الليلة ما يزيد على الرحلة بكثير كإسفن أهل مصر والشام إلى الحج ولكن البحر توجد فيه شروطها أي لو لم يوجد حين ركو به أو خروجه منه بتعسره وجدته أخذ مال طلباً كما هو أي الأخذ موجود في زماننا (قوله وإنما وجبت الخ) عبارة أنها فيه وذهب ابن الصلاح إلى أنه شرط استقراره في ذمته لا لوجوبه بل متى وجدت استطاعته وهو من أهل وجوبه لم يمتنع في الحال كالصلاة يجب بأول الوقت قبل مضى من يسعها وتستقر في الذمة بمعنى من يمكن فعلها فيه وأجاب الأول بإمكان تنميتها بعد بخلاف الحج اهـ (قوله لا مكان تنميتها بعده) أي بعد أول الوقت فإنه يحتمل الخلع عن المانع قدر ما يسعها بخلاف ما هنا فإنه لا تقطع بوجود المانع والله أعلم ثم رابت الفضل المحشي سم قال وفي الكنز لشيخنا البكري ولا يخالف ذلك أن الصلاة يجب بتكيرة لأن الشرط ثم امتداد السلامة مع ذلك وتصوير ذلك هنا في الحج لا يتأتى فإمته انتهى اهـ بصري (قوله في الإيجاب) متعلق بالمعتبر (قوله في الوقت) متعلق بأن يوجد (قوله لمن هو معتبر في حقه) أي بأن نوى الرجوع أو أطلق فأول وقت الاستطاعة خروج قافلته في وقت العادة وأخره الرجوع إلى وطنه إن اعتبر في حقه أو الموت بعد الحج فلم يعتبر في حقه كمن نوى الإقامة بمكة معه ما يكفيها للإقامة كنعنة أو مات بعد حجهم فهو مستطيع ومن ثم عصى وحاصل مسائل العيصان وعدمه فمن آخر الحج بعد الاستطاعة ومات أو عصى في سنته أن الشخص إن استطاع وقت خروج قافلته بلده ثم مات أو عصى فإن مات أو عصى قبل حج الناس تلف ما قبله قبل أحدهما أو بعده وقبل حجهم أو بعد حجهم وقبل رجوعهم أو بعد رجوعهم أو لم يتلف لم بعض في العشر الصور وأن مات أو عصى بعد حجهم وقبل رجوعهم فإن تلف ما قبله قبل حجهم أو بعده وقبل موته أو عصبه لم بعض في الأربع الصور وإن تلف ما قبله بعد موته أو عصبه وقبل رجوعهم أو بعد رجوعهم أو لم يتلف لم بعض في صور العصب الثلاث وبعض في صور الموت الثلاث وإن مات أو عصى بعد رجوعهم فإن تلف ما قبله قبل حجهم أو بعده وقبل رجوعهم لم بعض أو بعد رجوعهم وقبل موته أو عصبه أو بعده أو لم يتلف عصى فبه ثلاثون صورة بعض في تسع صور منها كذا يقال في العمرق نائي (قوله لمن هو معتبر في حقه الخ) مع قوله الاتي أما لو لم يتمكن الخ فيه فتدافع بالنسبة لصورة تلفه قبل الإياب فإن مقتضى ما هنا عدم الوجوب وما هناك الوجوب وعدم التمكن فليأتمل وقد يدفع بأن الوجوب المنفي هنا الوجوب في نفس الأمر والمثبت فيما سياتي الوجوب بحسب الظاهر بصري (قوله خروج رفقته معه الخ) عبارة أنها في المعنى ولا بد من وجود رفقته يخرج معه ذلك الوقت المتعارف تقدما بحيث زادت أيام السفر وتأخراً بحيث احتاج أن يقطع معهم في يوم أكثر من مرحلة فلا وجوب لإياداة الموتى في الأول وتضرره في الثاني وعلى اعتبار الرقعة عند خوف الطريق فإن كانت أمنة بحيث لا يخاف فيها الواحد لزمه وإن استوحش وفارق التيمم وغيره بانه لا بد لها من بخلافه ثم اهـ وعبارة البصري قوله خروج رفقته تقدم أنه لا حاجة إليه عند التحقيق اهـ (قوله المفهم) أي الثالث (لؤلها) أي لا شرط خروج رفقته معه (قوله لزمه الكسب للحج والمشي) وإن قدر الخ) كان وجوبه إذا خاف نحو العصب والافالج على التراخي وقد يستطيع أيضاً المستقبل إلا أن يجعل الافتقار بعد الاستطاعة كالعصب بعد الوجوب والتمكن الاتي سم (قوله على ما في الأحياء)

لتعسر المراقبة فيه) فيه نظر إن أراد لو مع خروج الولي معه لأن ملازمة الولي له في السفر أقرب وأقوى منها في الحضر سم (قوله لم يجب الحج الخ) أي أن تعذر البحر ونائي قال باعثن قوله إن تعذر البحر مفهوماً أنه إذا لم يتعذر ركو به بأن وجدت شروط الاستطاعة فيه دون البروج ركو به وهو كذلك على أن اجتماع شروطها في سفر البر قليل لأن بعضه مخوف كإسفن أهل اليمن وبعضه يسير وفيه سبب امتشاق لانهم يقطعون في مراحل كثيرة في اليوم أو الليلة ما يزيد على الرحلة بكثير كإسفن أهل مصر والشام إلى الحج ولكن البحر توجد فيه شروطها أي لو لم يوجد حين ركو به أو خروجه منه بتعسره وجدته أخذ مال طلباً كما هو أي الأخذ موجود في زماننا (قوله وإنما وجبت الخ) عبارة أنها فيه وذهب ابن الصلاح إلى أنه شرط استقراره في ذمته لا لوجوبه بل متى وجدت استطاعته وهو من أهل وجوبه لم يمتنع في الحال كالصلاة يجب بأول الوقت قبل مضى من يسعها وتستقر في الذمة بمعنى من يمكن فعلها فيه وأجاب الأول بإمكان تنميتها بعد بخلاف الحج اهـ (قوله لا مكان تنميتها بعده) أي بعد أول الوقت فإنه يحتمل الخلع عن المانع قدر ما يسعها بخلاف ما هنا فإنه لا تقطع بوجود المانع والله أعلم ثم رابت الفضل المحشي سم قال وفي الكنز لشيخنا البكري ولا يخالف ذلك أن الصلاة يجب بتكيرة لأن الشرط ثم امتداد السلامة مع ذلك وتصوير ذلك هنا في الحج لا يتأتى فإمته انتهى اهـ بصري (قوله في الإيجاب) متعلق بالمعتبر (قوله في الوقت) متعلق بأن يوجد (قوله لمن هو معتبر في حقه) أي بأن نوى الرجوع أو أطلق فأول وقت الاستطاعة خروج قافلته في وقت العادة وأخره الرجوع إلى وطنه إن اعتبر في حقه أو الموت بعد الحج فلم يعتبر في حقه كمن نوى الإقامة بمكة معه ما يكفيها للإقامة كنعنة أو مات بعد حجهم فهو مستطيع ومن ثم عصى وحاصل مسائل العيصان وعدمه فمن آخر الحج بعد الاستطاعة ومات أو عصى في سنته أن الشخص إن استطاع وقت خروج قافلته بلده ثم مات أو عصى فإن مات أو عصى قبل حج الناس تلف ما قبله قبل أحدهما أو بعده وقبل حجهم أو بعد حجهم وقبل رجوعهم أو بعد رجوعهم أو لم يتلف لم بعض في العشر الصور وأن مات أو عصى بعد حجهم وقبل رجوعهم فإن تلف ما قبله قبل حجهم أو بعده وقبل موته أو عصبه لم بعض في الأربع الصور وإن تلف ما قبله بعد موته أو عصبه وقبل رجوعهم أو بعد رجوعهم أو لم يتلف لم بعض في صور العصب الثلاث وبعض في صور الموت الثلاث وإن مات أو عصى بعد رجوعهم فإن تلف ما قبله قبل حجهم أو بعده وقبل رجوعهم لم بعض أو بعد رجوعهم وقبل موته أو عصبه أو بعده أو لم يتلف عصى فبه ثلاثون صورة بعض في تسع صور منها كذا يقال في العمرق نائي (قوله لمن هو معتبر في حقه الخ) مع قوله الاتي أما لو لم يتمكن الخ فيه فتدافع بالنسبة لصورة تلفه قبل الإياب فإن مقتضى ما هنا عدم الوجوب وما هناك الوجوب وعدم التمكن فليأتمل وقد يدفع بأن الوجوب المنفي هنا الوجوب في نفس الأمر والمثبت فيما سياتي الوجوب بحسب الظاهر بصري (قوله خروج رفقته معه الخ) عبارة أنها في المعنى ولا بد من وجود رفقته يخرج معه ذلك الوقت المتعارف تقدماً بحيث زادت أيام السفر وتأخراً بحيث احتاج أن يقطع معهم في يوم أكثر من مرحلة فلا وجوب لإياداة الموتى في الأول وتضرره في الثاني وعلى اعتبار الرقعة عند خوف الطريق فإن كانت أمنة بحيث لا يخاف فيها الواحد لزمه وإن استوحش وفارق التيمم وغيره بانه لا بد لها من بخلافه ثم اهـ وعبارة البصري قوله خروج رفقته تقدم أنه لا حاجة إليه عند التحقيق اهـ (قوله المفهم) أي الثالث (لؤلها) أي لا شرط خروج رفقته معه (قوله لزمه الكسب للحج والمشي) وإن قدر الخ) كان وجوبه إذا خاف نحو العصب والافالج على التراخي وقد يستطيع أيضاً المستقبل إلا أن يجعل الافتقار بعد الاستطاعة كالعصب بعد الوجوب والتمكن الاتي سم (قوله على ما في الأحياء)

ملازمة الولي له في السفر أقرب وأقوى منها في الحضر (قوله بخلافه في السفر) أي إذا لم يخرج معه الولي اهـ (قوله وإنما وجبت الصلاة) في الكنز لشيخنا البكري ولا يخالف ذلك أن الصلاة يجب بتكيرة لأن الشرط ثم امتداد السلامة مع ذلك وتصوير ذلك هنا لا يتأتى فإمته (قوله استطاع ثم افتقر لزمه الكسب للحج والمشي) إن قدر الخ) كان وجوبه إذا خاف نحو العصب والافالج على التراخي وقد يستطيع أيضاً المستقبل إلا أن

واستبعد ويؤيد استبعاده أنه لا يجب (٢٨) السؤال فادى آدمى عصي به كما يقتضيه كلامهم في باب النفيلس الحالج أولى ويفرق بينه وبين

الكسب بان أكثر النفوس
تسمح به لا سبعا عند الضرورة
بخلاف السؤال مطلقا
(النوع الثاني استطاعة
تحصيله بغيره فمن مات وفي
ذمه حج) واجب بان يمكن
من الاداء بعد الوجوب أو
عمره واجبة كذلك (وجب)
على الوصى فان لم يكن
فالوارث الكامل فان لم يكن
فالحاكم ان لم ير دفعل ذلك
بنفسه (الاحجاج) أو
الاتعاد (عنه من تركه)
فورا الخبر البخارى ان اى
نذرت ان تصح فانت قبل
ان تصح افاجع عنها قال حجبى
عنها أ رأيت لو كان على
أملك دين أ كنت قاضيه
قالت نعم قال اقضوا الله فانه
اسحق بالق فاشبه الحج بالدين
وامر بقضائه فدل على
وجوبه وخرج تركه ما
لذا لم يخلف تركه فلا يلزم
احد الحج ولا الاحجاج عنه
لكنه يسن للوارث وللأجنبي
وان لم ياذن له الوارث
يفرق بينه وبين توقف
الصوم عنه على اذن القريب
بان هذا اشبه بالديون
فاعطى حكمها بخلاف
الصوم لكل حج والاحجاج
عنه لم يستطع في حياته على
المعتد نظر الى وقوع حجة
الاسلام عنه وإن لم يكن
مخاطبا بها في حياته ولا
ينافيه المتن لان قوله وفى
ذمه قد لوجوب وليس

أقره المفتى كاسم (قوله) واستبعد (الخ) واقفه النهاية عارته قالوا وفق لكلامهم في الدين عدم وجوب سؤال
الصدقة ونحوها وعدم وجوب الكسب عليه لاجله ما لم يتضح اى بان عاف المضرب أو الموت ع
قول المتن (تحصيله) اى الحج (قوله فمن مات) اى غير مريد (قوله وفى ذمه حج واجب) اى ولو كان
قضاء ونذرا ومستأجرا عليه فى ذمه معنى ونهاى وفى سم عن الكثر مثله (قوله واجب) الى قول المصنف
والمعصوب فى النهاية والمفتى الا قوله إن لم ير دلى المتن (قوله واجب بان يمكن (الخ) عبارة المفتى والنهاية
واجب مستقر بان يمكن بعد استطاعته من فعله بنفسه أو بغيره وذلك بعد انتصاف ليلة الفجر ومضى امكان
الرى والطواف والسعى إن دخل الحاج بعد الوقوف ثم مات اثم ولو شابا وإن لم ترجع القافلة (قوله بان
يمكن من الاداء (الخ) قضيته إن ذلك التمكن خارج عن شروط الوجوب وفيه نظر فقد يقال هو من شروط
الوجوب سم وقد يجاب اخذ امامنا من انقاع النهاية والمفتى بان المراد بالوجوب هنا الاستطاعة فقط قول
المتن (وجب الاحجاج عنه (الخ) هو لم يقيد بوجود من يحج عنه باجرة المثل لا باز يد نظير ما يأتى فى المعصوب
ثم رايت فى فتح القدير للكردى ما يفيد التقيد المذكور وعارته ومحل ما ذكر اى وجوب الاستئابة على من
ذكر إن خلف تركه فاضلة عما تعلق بعين التركة وعن مؤن التجهيز بما رضى به الاجير من اجرة المثل فافل
والا لم يجب على احد الحج عنه (قوله إن لم ير دلى (الخ) اى من ذكر من الثلاثة وفيه إشارة الى ان لنحو الوصى
إقامة نفسه فيما وصى به اليه كإقامته بأبى داود باعشن قول المتن (الاحجاج عنه (الخ) اى وان لم يوص به نهاية
وونائى ولا يشترط فيمن يحج عن غيره مساواته للبحجج عنه فى الذكورة والوانونة فيكنى حج المرأة عن
الرجل كمكسه اخذنا من الحديث الا فى ع ش ويا فى الشرح والنهاية والمفتى ما يفيد (قوله فلا يلزم احدا
الحج (الخ) الا على الوارث ولا فى بيت المال معنى (قوله لكن (الخ) اى كل من الحج والاحجاج عن مات وفى
ذمه حج كرى (قوله يسن للوارث (الخ) اى بنفسه أو نائبه ويبرأ به الميت نهاية (قوله اشبه بالديون) لما
فيه من شائبة المالية باعتبار احتياجه غالبا الى المال بصرى (قوله عن (الخ) اى عن الميت الذى لم يستطع
سم (قوله وبقره فى ذمه (الخ) عطف على قوله بتركه سم (قوله فلا يجوز حجه (الخ) قال فى شرح العباب
ولا تصح النيابة فى التطوع إلا عن ميت أو وصى به وعن معصوب اناب من يحج عنه مرة أو أكثر انتهى
باختصار فتحصل جواز انابة المعصوب فى الفرض والنفل بل يجب فى الفرض وجواز الحج عن الميت
فى الفرض مطلقا وفى النفل إن أوصى به ويمتنع انابة العقادر مطلقا سم (قوله إلا ان أوصى به) وقيل يصح من
الوارث وإن لم يوص به باعشن وقوله من الوارث هل المراد بنفسه أو نائبه وهل المراد بالوارث مطلق القريب
اخذا مما مر فى الصوم فليراجع (قوله اما لو لم يتمكن بعد الوجوب (الخ) قد يقال لوجوب لا يتحقق بدون

يحمل الافتقار بعد استطاعة الكسب بعد الوجوب والتمكن الآتى (قوله فى المتن فمن مات وفى ذمه حج)
اى ولو قضاء ونذرا وكان استؤجر عليه اجارة ذمة كثر (قوله بان يمكن من الاداء) قضيته إن ذلك التمكن
خارج عن شروط الوجوب وفيه نظر فقد يقال هو من شروط الوجوب (قوله عن (الخ) اى
عن الميت الذى لم يستطع (الخ) عطف على قوله بتركه (قوله إلا ان أوصى به) قال فى
التهيه ولا يجوز النيابة فى حج التطوع فى احد القولين وتجوز فى الاخر اه والثانى هو الاصح وقوله ولا
يجوز النيابة فى حج التطوع قال ابن النقيب اى حيث تجوز فى حج الفرض اه و اشار بذلك الى امتناع انابة
القادر فى النفل كالقصر ثم قال والقولان مجريان فى محبة الوصية بحج التطوع وفى حج الوارث والأجنبي
عن مات ولم يجب عليه اه وفى العباب ولا تصح النيابة باضعا من وجوه البرهوان اتصال به اى بر وجوه البره
الباس منه اى من البرهوان الموت ثم قال فيه وفى شرحه ولا تصح النيابة باضعا فى التطوع عن حى غير معصوب
ولا عن ميت لم يوص به الا عن ميت أو وصى به والا عن معصوب اناب من يحج عنه مرة أو أكثر اه
باختصار فيحصل جواز انابة المعصوب فى الفرض مطلقا وفى النفل إن أوصى به ويمتنع انابة القادر
مطلقا (قوله اما لو لم يتمكن بعد الوجوب (الخ) قد يقال لوجوب لا يتحقق بدون هذا التمكن فتامله

هذا التمكن فقام له سم وبصرى وتقدم الجواب بان المراد بالوجوب هنا مجرد الاستطاعة (قوله مالم
يتمكنهم تقديمه) اى على نصف الليل وما مفعول يسع وخرج بذلك السعى اذا دخل الحاج الوقوف لامكانه
بعد طواف القدوم سم (قوله من الاركان) دخل فيها الحلق وفي شرح الروض اى والمغنى قال الاسنوى
ولا بد من زمن يسع الحلق او التقصير بناء على انه ركن ويعتبر الامن في السير الى مكة للطواف ليلا انتهى
وتوزع في اعتبار زمن الحلق بعدم الحاجة الى اعتباره لامكان فعله في حال السير مر اياه سم عبارة النهاية
وهو اى مقاله الاسنوى مردود اذ الحلق او التقصير لا يتوقف على زمن يخصه لان تقصير ثلاث شعرات
او حلقها او تنفها كاف ويمكن فعله هو سائر الى مكة فيندرج زمنه في زمن السير اليها اه زاد الوناني وكذا
لا يعتبر لميت مردفة زمن لحصوله بالمرور فيها بعد النصف ولا للسعي ان دخل اهل بلده مكة قبل الوقوف
لامكان تقديمه عليه والاعتبار (قوله) لانه بان زوال ملكه (الخ) (فرع) لو تمكن شخص من النسك
سنتين لم يفعله حتى مات او غضب عصى من آخر سنى الامكان فيقين بعدموته او غضبه فسق في الاخرة
بل وفيها بعدها في المعصوب الى ان يفعل عنه فلا يحكم بشهادته بعد ذلك وينقض ما شهد به في الاخرة بل
وفيها بعد ما في المعصوب الى ما ذكر كافي نقض الحكم بشهاده بان فسقهم وعلى كل من الوراثة والمعصوب
الاستنابة فور التقصير نعم لو بلغ معصو باجازه لاخراة الاستنابة كافي الروضة نهاية ووناني وكذا في المغنى
الاقوله وعلى كل (الخ) (قوله بالمعجمة) اى قوله بخلاف مالمو حضر الخ في النهاية والمغنى الا قوله او خبر الى
المتن وقوله ولللامام المتن وقوله مطلقا قوله لا يجوز الى ولو شئ (قوله وهو القطع) اى كانه قطع عن كمال
الحركة نهاية قول المتن (العاجز الخ) اى حاله ولا نهاية ومعنى قال ع ش هل يكن في العجز عنه من نفسه
بذلك او يتوقف ذلك على اخبار طبيب عدل فيه نظرو قياس نظائر من التيميم نحوه الثاني ثم راي في
العباب انه لا بد من اخبار طبيبين عدين اه عبارة الوناني وهو المايوس من قدرته على النسك بنفسه بقول
عدلى طب او بمعرفته وهو عارف بالطلب بخلاف غير العارف ووقع في نفسه حصول العجز فانه لا يكنى
اه (قوله او خبره الخ) في عطفه على صفة الخ المتفرع على قوله فسر الخ مالا يخفى (قوله) عنه
اى عن المعصوب (قوله والاول) اى من الاعرابين (اولى) اى ولذا اقتصر عليه النهاية
والمغنى (قوله لنحو زمانه الخ) المراد بالزمانه هنا العاة التي تمنع من ركوب نحو المحفة المشقة
شديدة وبنحوها الضعف من كبر السن بحيث لا يستطيع الثبوت على المركوب ولو على سريره يحمله
رجال الاشقة شديدة لا تحتمل عادة كركبى على بافضل (قوله ولو ماشيا) اى مالم يكن اصلا
او فرعا كما يؤخذ مما ياتي في المطاع نهاية ومعنى قول المتن (باجرة المثل) اى فادونها نهاية ومعنى
(قوله لا بازيدون قل الخ) معتمد ع ش (قوله نظير مامر الخ) اى في الرحلة ونحوها (قوله)
فورا ان غضب الخ) بهذا التفصيل في الفورية مع اطلاقها في قوله الاتى ويجب الاذن هنا وفيما ياتي
فورا الخ يعلم الفرق بين مسئلة الاستجار والانابة في الفورية وانما يجب مطلقا في الانابة وفي الاستجار

(قوله مالم يتمكنهم تقديمه) اى على نصف الليل وما مفعول يسع وخرج بذلك السعى في اذا دخل الحاج قبل
الوقوف لامكانه بعد طواف القدوم (قوله من الاركان) دخل فيها الحلق وفي شرح الروض قال يعنى
الاسنوى ولا بد من يسع الحلق او التقصير بناء على انه ركن ويعتبر الامن في السير الى مكة للطواف ليلا اه
وتوزع في اعتبار زمن الحلق بعدم الحاجة الى اعتباره لامكان فعله في حال اليوم (قوله او غضب قبل ايامهم
الخ) انظر مع قوله الاتى ان غضب قبل الوجوب الخ فان الاول يدل على العجز قبل التمكن بمنع الزوم والثاني
يدل على ان المعصوب او التمكن لا يمنع الزوم ويجب بان هذا مفروض فيما اذا مات قبل ان يتمكن بنفسه او
بغيره فيما بعد عام المعصوب بخلاف الاتى فانه مفروض فيما اذا عاش بعد ذلك وامكنه الاستنابة لاستطاعته
بغيره حيث دخل ذلك لونه من غير استطاعة مطلقا فيما بعد عام المعصوب وكذا فيه اما بنفسه فلغضبه قبل الاياب
المعتبر في الوجوب او ما بغيره فلا نه ليس من اهل الانابة لاخر عظه عن وقت الحج فليتامل (قوله فورا ان
غضب الخ) بهذا التفصيل في الفورية مع اطلاقها في قوله الاتى ويجب الاذن هنا وفيما ياتي فورا الخ

فأت اوجن قبل تمام حج
الناس اى قبل مضى زمن
بعد نصف ليلة التحري يسع
بالنسبة لعادة حج بلده فيما
يظهر مالم يتمكنهم تقديمه من
الاركان ورى جملة العقبة
او تلف ماله او غضب قبل
ايامهم لم يقض من تركه
ولو لزمه الحج فارتد ومات
مر تدا لم يقض من تركه
على انه لا ترك له لانه بان
زوال ملكه بالردة
(والمعصوب) بالمعجمة من
العضب وهو القطع
وبالمهمله كانه قطع عصبه
ومن ثم فسر بقوله (العاجز)
فهو صفة كاشفة والخبر ان
الخ او خبر عنه نظر التقيد
العجز بكونه عن الحج
والاول اولى (عن الحج
بنفسه) لنحو زمانه
او مرض لا يرجى برؤه
(ان وجداجرة من يحج
عنه) ولو ماشيا (باجرة
المثل) لا بازيدون قل نظير
مامر انفا ولللامام بحث
ضعيف في الزيادة على مهر
مثل الحرية بحث الزركشى
بحيثه هنا مع وضوح الفرق
بان هناك التخصص من ورطة
رق الولد فاحتمل في مقابلته
زيادة يسيرة بخلافه هنا
(لزمه) الاحجاج عن نفسه
فورا ان غضب

بعد الوجوب والتكسك وعلى التراخي (٣٠) أن غضب قبل الوجوب أو معه أو بعده ولم يمكنه الأداء وذلك لأنه مستطيع إذا استطاعه بالمال

على هذا التفصيل سم (قوله بعد الوجوب والتكسك) قد يقال التكسك من شروط الوجوب سم ومر الجواب عنه (قوله ولم يمكنه) قيد للاخير فقط (قوله إذا استطاعه بالمال) أي وبطاعة الرجال نهاية ومعنى (قوله أن فريضة الله) عبارة المعنى والنهاية أن امرأة من خثعم قالت يا رسول الله أن فريضة الله الخ (قوله مطلقا) أي عجز بكل وجه أو لا (قوله بل يكلفه بنفسه) أي لقلة المشقة عليه نقله في المجموع عن المتولى وأقره قال السبكي ولك أن تقول إنه قد لا يمكنه الألتا به فيضطر إلى الاستئابة انتهى وهو ظاهر معنى ونهاية (قوله أن عجز القريب) أي من مكة (قوله وإن اعتبره جمع متأخرون الخ) اعتمده النهاية والمعنى كما مر أنفا (قوله من التعليل) أي لتعليل تكليفه الحج بنفسه (قوله في شرح الارشاد) أي وشرحي العباب ومختصر بأفضل وينبغي اعتاده كرى وونائي (قوله ولو شق الخ) أي معضوب مستدب في حج و عمره من غضبه (قوله بأن فساد الاجارة) أي لعدم جواز الاستئابة ونائي (ووقعه للنائب) أي على الأظهر فلا يستحق الاجارة مع غضبه ونهاية أي فبرهانا كان قبضها لان المستاجر لم يتنفع بعلمه ونائي وكردى على بأفضل (قوله بخلاف مالو حضر الخ) عبارة العباب ولو حضر مكة أو عرفه في سنة حج أجبر لم يقع عنه تعين ما شرته بنفسه ولو لم يجرع الحج أو لم يجرع فلا للاجبر ولا اجارة له ولو أثاب أهله أو أثاب فيه تامل قال البصري يردد النظر فيما لو اجتمعا بالمقات وأخبره المستاجر به يريد الأحرار من نفسه فهل يستحق الاجارة الاجارة أو لا وعلى الثاني هل يستحق شيئا لقسط ما مضى من بلده إلى المقاتاه وقد يقال قضية تعليمه بأن التقصير من المعضوب مع صحة الاجارة أن الاجبر يستحق القسط (قوله مع صحة الاجارة الخ) أي ظاهر أو باطنا ونائي عبارة البصري قوله مع صحة الاجارة ههنا قال المحشي سم حرره اه وقد يقال لا اشكال في صحة عقد الاجارة عندما مباشرته أن تكلفه لا يجرع عنه كونه معضوبا عاجزا عن خلاف مسئلة الشفاعة فانه يتبين به أنه غير معضوب في نفس الامر عندما مباشرة العقد فليتام اه قول المتن (لكن لا يشترط نفقة العيال الخ) أي مؤتهم ومؤنته كؤتهم نعم يشترط كون الاجارة فاضلة عن مؤنته ومؤتهم يوم الاستئجار معنى ونهاية وشرح بأفضل (قوله فيحصل مؤنتهم) أي مؤنته نهاية ومعنى (قوله فاندفع قول السبكي الخ) في الدفاع البعد بما ذكره بعد لا يخفى سم (قوله ويصير كلا الخ) بفتح الكاف أي ثقيل كرى (قوله على أنه لا نظر ههنا للمستقبلات) في هذه العلوة المتضمنة للتزول عما قبلها مع اعتبار نفقة العيال ذهابا وأيا باق من حج نفسه ما لا يخفى على المتأمل سم (قوله أي أعطى) إلى قوله في الأولى في النهاية والمعنى الاقوله أو القادر وقوله أو قال إلى لزومه قول المتن (لم

كهي بالنفس والحجر الصحيحين أن فريضة الله على عباده في الحج أدركت أبي شيخا كبيرا لا يبث على الرحلة فأحج عنه قال نعم وذلك في حجة الوداع هذا أن كان بينه وبين مكة مسافة القصر والإلام تجزله الألتا به مطلقا بل يكلفه بنفسه فان عجز حج عنه بعد مؤنته من تركته هذا ما اقتضاه إطلاقهم وله وجوه يه نظر إلى أن عجز القريب بكل وجه نادر جدا فلم يعتبر وان اعتبره جمع متأخرون فجزو له الألتا به أخذنا من التعليل بخفة المشقة وتبتمهم في شرح الارشاد ولو شق بعد الحج عنه بأن فساد الاجارة ووقوعه للنائب ولزوم المعضوب الحج بنفسه بخلاف مالو حضر معه ثم فأت الحج وان وقع للاجبر لكنه يستحق الاجارة ههنا لان التقصير من المعضوب مع صحة الاجارة ههنا ويشترط كونها أي الاجارة فاضلة عن الحاجات المذكورة فيمن يحج بنفسه لكن لا يشترط ههنا (نفقة العيال) الذين تلزمه مؤنتهم (ذهابا وأيا با) لانه مقيم عندهم فيحصل مؤنتهم ولو باقترض أو تعرض لصدقة فاندفع قول السبكي

يعلم الفرق بين مسئلة الاستئجار والألتا به في الفورية وانها يجب مطلقا في الألتا به وفي الاستئجار على هذا التفصيل وفي شرح الروض مبالغة على حكم ذكره وان كان الاستئجار والاستئابة واجبين على الفور في حق من غضب مطلقا في الألتا به وبعد يساره في الاستئجار اه ذلك لان الإطلاق فيه والتفصيل بمعنى آخر كما هو ظاهر مع إمكان حمل الفورية بعض اليسار على التفصيل فليتام (قوله بعد الوجوب والتكسك) قد يقال التكسك من شروط الوجوب (قوله بأن فساد الاجارة ووقوعه الخ) أي ولا اجارة له مر (قوله بخلاف مالو حضر معه فأت الحج) عبارة العباب ولو حضر مكة أو عرفه في سنة حج أجبر لم يقع عنه تعين ما شرته بنفسه ولو برى بعد حج الاجبر وقع فلا للاجبر ولا اجارة له ولو أثاب أهله أو أثاب فيه تامل قال البصري يردد النظر فيما لو اجتمعا بالمقات وأخبره المستاجر به يريد الأحرار من نفسه فهل يستحق الاجارة الاجارة أو لا وعلى الثاني هل يستحق شيئا لقسط ما مضى من بلده إلى المقاتاه وقد يقال قضية تعليمه بأن التقصير من المعضوب مع صحة الاجارة أن الاجبر يستحق القسط (قوله مع صحة الاجارة الخ) أي ظاهر أو باطنا ونائي عبارة البصري قوله مع صحة الاجارة ههنا قال المحشي سم حرره اه وقد يقال لا اشكال في صحة عقد الاجارة عندما مباشرته أن تكلفه لا يجرع عنه كونه معضوبا عاجزا عن خلاف مسئلة الشفاعة فانه يتبين به أنه غير معضوب في نفس الامر عندما مباشرة العقد فليتام اه قول المتن (لكن لا يشترط نفقة العيال الخ) أي مؤتهم ومؤنته كؤتهم نعم يشترط كون الاجارة فاضلة عن مؤنته ومؤتهم يوم الاستئجار معنى ونهاية وشرح بأفضل (قوله فيحصل مؤنتهم) أي مؤنته نهاية ومعنى (قوله فاندفع قول السبكي الخ) في الدفاع البعد بما ذكره بعد لا يخفى سم (قوله ويصير كلا الخ) بفتح الكاف أي ثقيل كرى (قوله على أنه لا نظر ههنا للمستقبلات) في هذه العلوة المتضمنة للتزول عما قبلها مع اعتبار نفقة العيال ذهابا وأيا باق من حج نفسه ما لا يخفى على المتأمل سم (قوله أي أعطى) إلى قوله في الأولى في النهاية والمعنى الاقوله أو القادر وقوله أو قال إلى لزومه قول المتن (لم

في الزام من لا كسب له ويصير كلا على الناس إذا خرج ما في يده بعد على أنه لا نظر ههنا للمستقبلات كما مر (ولو بذل) أي أعطى (ولده) أي فرعون أسفل ذكر كان أو أمي أو والده وان علا كذلك (أو أجنبي مالا) له (لا لاجرة) لمن يحج عنه (لم

يجب قبوله في الاصح) لما في قبول المال من المتع ومن ثم لو اراد الاصل والفرع العاجز او (٣١) القادر استتجار من يحج عنه او قال له

أحدهما استأجر وانا أضع
عنه لومه الاذن له في الاولى
أو الاستتجار في الثانية كما
يبنت في الحاشية لانه ليس
عليه مع كون البذل من
اصله او فرعه كبرمته فيه
بخلاف بذله ليستأجر هو
به عن نفسه اخذاً من
قولهم إن الانسان يستكشف
الاستعانة بمال الغير وإن
قل دون بدنه ولا شك ان
أجيره كبدته ومن ثم لو
رضى الاجير بدون اجرة
المثل لومه انابته لضعف المنة
هنا أيضاً (ولو بذل الولد
الطاعة) للعنوب بان
يحج عنه بنفسه (وجب
قبوله) بان ياذن له في الحج
عنه لحصول الاستطاعة
حيث أن امتنع من الاذن
لم ياذن الحاكم عنه ولا يجيره
عليه وان تضيق الامن باب
الامر بالمعروف وقطعوا
توسم الطاعة ولو من اجني
لزمه امره نعم لا يلزمه الاذن
لفرعه او اصل او امرأة
ماش الا ان كان بين المطيع
وبين مكة دون مرحلتين
وطاقت ولا قرية او اجني
معمل على كسب إلا اذا كان
يكسب في يوم كفاية ايام
بشرطه السابق او سؤال
لانه يشق عليه مع ان لولي
المرأة متعها من المشي فلم
يعتد بطاعتها ويجب الاذن

يجب قبوله) ولو وجد دون الاجر قورضى الاجير به لومه الاستتجار لاستطاعته المنة فيه دون المنة في المال
نهاية ومعنى وياتي في الشرح مثله (قوله لما في قبوله المال من المنة) ولو كان البذل الامام من بيت المال وله فيه
حق وجب عليه القبول ونائي وكردى وتقدم في الشرح والنهاية ما يفيد (قوله العاجز) اقتصر عليه النهاية
والغنى وقال الرشدي قال في التحفة او القادر هو اخذ الشيخ ع ش في الحاشية بمفهوم هذا القيد ثم استظهره
والظاهر انه بحسب ما فهم ولم يطلع على ما قاله في التحفة فليراجع اه (قوله لومه الاذن له في الاولى) كذا في
النهاية والغنى خلافا لما وقع في ع ش اه رشدي (قوله والاستتجار في الثانية) خلافا للنهاية والغنى (قوله
ولا شك ان اجيره) قد يقال الاجير في الثانية ليس اجيره بل هو اجير المعنوب فانه الذي استأجره كذا افاده
الحاشي سم ولعل تخصصه الثانية لوضوح ما افاده فيها ولا فو اضح جريانه في الاولى ايضا لانه في الحقيقة اجير
المعنوب والبعض وكل عنه في القصد بصرى (قوله لومه انابته الخ) وفاقا للنهاية والغنى قول المتن (ولو بذل
الولد) اي وإن سفل ذكرا كان او انثى نايه ومعنى (قوله للمعنوب) إلى الفرع في النهاية والغنى الاقوله
وان تضيق الى ولو توسم وقوله وقد يؤخذ في ولو كان (ولو توسم الطاعة) أي ظن بقرائن أحواله اجابة
ذلك وخرج به مالو شك في طاعته فلا يلزمه امره كردى على بافضل وباعشن (قوله ولو من اجني) عبارة
الواني وان كان من انثى اجنية غير ماشية بخلاف الماشية ولو مولته لان لوليتها متعها من المشي فبالا يلزمها
فلا اثر لطاعتها من ثم كان للوالد اذا اراد ولده ان يحج عن غيره ماشيا ان يمتعه لانه لا يمتعه من السفر لحج
التطوع وقول ابن الهادي وابن المقرئ ليس لوالده المتع محمول على ما اذا كان اجيرا كافي شرح الايضاح
وحاشيته اه (قوله امره) أي سؤل الشرح بافضل (أو امرأة ماش) عبارة شرح الروض وكالان والاب البنت
والام ومثلها مولته وان لم تكن من الابعاض الخ اه سم (قوله لان كان بين المطيع وبين مكة) اي وبين
المطاع بينهما مرحلتان او اكثر على ما تقدم في قوله و آخر الصفحة السابقة هذا اذا كان بينه وبين مكة مسافة
القصر الخ سم (قوله لمعول على كسب) اي او مغر بنفسه بان يركب مفازة لا كسب بهوا لا سؤال لان
التغرر بالنفس حرام نهاية ومعنى (قوله بشرطه السابق) اي اتفاق قوله ان كان بين المطيع الخ (قوله لانه
يشق) أي مشي المطيع البعض أو تعويله على الكسب أو السؤال مطلقا و (قوله عليه) أي المعنوب
المطاع (قوله اذ لا وازع الخ) اي لا زاجر كردى والمناسب الموافق لما في القاموس لا مفرى (قوله
والرجوع جائز له) اي للبذل عبارة النهاية والغنى وحيث اجاب المطاع لم يرجع وكذا المطيع إن احرم
ولو مات المطيع او المطاع ورجع المطيع فان كان بعد امكان الحج سواء اذن له المطاع ام لا استقر الوجوب
في ذمة المطاع والا فلا اه قال ع ش قوله لم يرجع اي لم يجز له الرجوع حتى لو رجع وترتب على رجوعه
امتناع المطيع من الفعل تبين عصيانه واستقر الحج في ذمته (قوله قبل الاحرام) أي لانه متبرع بشيء
لم يتصل به بالشروع واما بعد فله فلا لا تنفاد ذلك معنى (قوله وبه يتبين عدم الوجوب الخ) من هنا يعلم

ذها يا ويا باق من حج بنفسه ما لا يخفى على التأمل (قوله ولا شك ان أجيره كبدته) قد يقال الاجير في الثانية
ليس اجيره بل هو اجير المعنوب فانه الذي استأجره (قوله نعم لا يلزمه الاذن لفرعه او اصل او امرأة ماش)
عبارة الروض فلو كان الابن والاب ماشيا ومعول على الكسب أو السؤال او الاجني اي او الابن والاب
معولاً بنفسه يلزمه القبول اه واعترض شارحه بما يوافق ما ذكره الشارح لكن وجهها ان بعضه كنفسه
فكلا يلزمه المشي ولا السؤال لا يلزمه احتمال مشي بعضه او سؤاله بخلاف الاجني (قوله او امرأة
ماش) عبارة شرح الروض وكالان والاب والبنت والام ومثلها مولته وان لم تكن من الابعاض (قوله
الا ان كان بين المطيع ومكة دون مرحلتين) اي وبين المطاع وبينها مرحلتان او اكثر على ما تقدم في قوله في
الصفحة السابقة هذا ان كان بينه وبين مكة مسافة القصر الخ (قوله وبه يتبين عدم الوجوب) من هنا يعلم
ان الوجوب والاستقرار قد يحصلان حال العنوب دون ما قبله وعبارة الروض وان مات المطيع او رجوع عن

هنا وفيما ياتي فورا وان لومه الحج على التراخي لثلا يرجع البازل اذ لا وازع يحمله على الاستمرار على الطاعة والرجوع
جائز له قبل الاحرام وبه يتبين عدم الوجوب على المعنوب اذا كان قبل امكان الحج عنه والا استقر عليه لاعلى المطيع

وإن أومه المجموع وقد يؤخذ من (٣٣) قولهم والرجوع جائز لأنه لا نه لولم يحز بان نذر اطاعته نذر امتنع الم يلزمه الفور ويحتمل الأخذ

أن الوجوب والاستقرار قد يحصلان حال العصب دون ما قبله سم (قوله) وأن أوه الخ) عبارة النهائية
واقضاء كلام المجموع أن الاستقرار إنما هو في ذمة المطيع غير مرد أو أن اغتر به في الاستعداد كيف يستقر
في ذمته مع جواز الرجوع كالمرو وجوب قبول المطيع خاص بالمعصوب فلو طوع آخر عن ميت بفعل
حجة الإسلام لم يجب على الوارث قبوله لأن له الاستقلال بذلك من غير أن يكسره (قوله) بلزمه (القول)
أي في الأذن (قوله) وما ذكر الخ) هو قوله إذ لا وإن الخ) كرى (قوله) استقر في ذمته) أي اعتباراً بما
نفس الأمر نهاية ومعنى أي ومع ذلك فلا اتهم عليه لعدوه عن شق قول المتن (وكذا الأجني) أي وإن كان أثنى
شرح بافضل قال الكردى وفي الأعياب لكن يشترط أن يكون ماعهرم أو زوج إذا النسوة لا تنكح هنالان
بذل الطاعة لا يوجب على المطيع لجواز رجوعه قبل الإحرام اه (قوله) نحو الأخ) عبارة النهائية والمعنى والاب
والامو والأخ في بذل الطاعة كالأجني اه (قوله) ولو ماشيا) يتأمل في الاب مع قوله السابق نعم لا يلزمه الأذن
لفرع أو اصل الخ) لأن إيقيد ماعنا في الاب بدون المرحلتين أو يفرق بين الأمر عند التوسيم فلا يلزم مع نحو
المشي بخلاف البذل يلزم قبوله مطلقاً وفيه نظر سم عبارة الكردى على بافضل قوله وهو ماش ظاهره
لزم الأذن للأجنية الماشية وهو ظاهر غيره ما يمتن في الأصل اه أقول قد تقدم في الشرح وعن الوائى
ما يخالفه إلا أن يفرض كلامه في أدون مرحلتين (قوله) لأن مشى هذين) أي الأجني ونحو الأخ (قوله) أن
يكون حر الخ) قال في الحاشية في نفس الأمر وإن كان قناني الظاهر وهذا في حجة الإسلام أما التطوع
فيصح أن يكون الأجني فيه صياغته أو عبداً وأمه اه وفي شرح الأيضاح لأن إعلان تجزئاً، أمانة الرقيق في
حج نذر اه كرى على بافضل عبارة النهائية وتجاوز النهاية في نسك التطوع كافي النهاية عن الميت إذا أوصى
به ولو كان النائب فيه صياغته أو عبداً بخلاف الفرض لانهما من أهل التطوع بالنسك لا نفسها اه (قوله)
موثوق به) أي بأن يكون عدلاً ولا لالم تصح إقامته ولو مع الملاحظة ولو في الإجارة والجملة لأن نيته لا يطلع
عليها كذا في حاشية الأيضاح للشارح سم ووائى وفي فتح الفتاح للكردى مثله لأنه استثنى من عينه الموصى
العالم بفسقه وعبارته في حاشيته على بافضل بعد ذكر مثل ما مر عن حاشية الأيضاح عن الجمل الرمل وإن إعلان
في شرح الأيضاح نصها نعم أن كان المستأجر معصواً باستأجره عن نفسه فاسقاً يجمع عن نفسه صحت الإجارة
قبل قوله حجبت كافي فتاوى الشارح اه وفي باعثن على الوائى ما يوافقهما (قوله) أذى فرض نفسه) يعنى
لم يكن عليه حج ولو نذر أنها في معنى وشرح بافضل (قوله) وإن لا يكون معصوباً) أي وإن صح حجة ولو تكلف
وائى (قوله) مات أجيراً) على حذف أداة الشرط (قوله) بالقسط) متعلق بقوله استحق (قوله) أو بعده استحق
عبارة فتح القدر للكردى أو بعد الإحرام وقبل تمام الأركان أتيب المحجوج عنه على ذلك واستحق الأجني
قسطه من المسمى إلا العامل في الجملة أو يعتبر ذلك من ابتداء السيور تنفسخ الإجارة وإن مات بعد تمام الأركان
دون باقى الأعمال الواجبة أو المسنونة يؤثر ذلك في صحة الإجارة لكن يلزم الأجني حط قسط ما بقى من
الواجبات والسنن وتجبر الواجبات والسنن بدم وهو على المستأجر على المعتمد اه (قوله) الأول) أي من المسمى
(قوله) حزم به) أي بالاول (سواء أربدها أو وقف عند القبر) أي لأنه لا يقبل النهاية (قوله) لعدم انقباضه) أي
الدعاء (قوله) وقضيته) أي التعليل (قوله) على الأول) أي الوقوف (قوله) بل على الثاني) أي الدعاء أو لا يضر
الجليل بنفس الدعاء فتح القدر (قوله) وعليه) أي على جملة العامة على الدعاء (قوله) فإذا ادعى لكل منهم) أو بان
الطاعة بعد إمكان الحج استقر وجوب اه (قوله) ولو ماشيا) يتأمل في الاب مع قوله السابق نعم لا يلزمه
الأذن كنفرة أو اصل الخ) لأن إيقيد ماعنا في الاب بدون المرحلتين أو يفرق بين الأمر عند التوسيم فلا يلزم
مع نحو المشي بخلاف البذل يلزم قبوله مطلقاً وفيه نظر (قوله) موثوق به) أي بأن يكون عدلاً ولا لالم تصح
استنائه ولو مع الملاحظة لأن نيته لا يطلع عليها وبه يعلم أن هذا شرط في كل من يجمع عن غيره بإجارة أو جملة

قال

انضباطه وقضيته انه لو انضبط كان كتب له بورقة صحت وهو متجه وأما الجمالة

فلا نصم على الاول لانه لا يقبل الثبابة بل على الثاني وعليه لو استجعل من جماعة على الدعاء ثم صم فاذا دعا لكل منهم استحق جعل الجميع

قال اللهم اغفر لكل منهم و (قوله لتعدد الجاعل عليه) المراد به ما يشمل الضمى كرى (قوله ويشهد لذلك) أى استحقا جعل الجميع (قوله استحقه) أى الدينار (قوله وجبت له) أى لذى الثوبة (قوله عليها) أى لذى الثوبة على الاصابة (قوله لأن لفظ القرآن) علة لنى المناقاة (قوله بخلاف لفظ الدعاء) هذا يدل على جواز اتحاد الدعاء أى اللهم افعل كذا بفلان وفلان مثلا (قوله فلم يمكن التداخل الخ) خاتمة يجوز أن يجمع عن غيره بالنفقة وهى قدر الكفاية كما يجوز بالاجار قو الجاعلة وان استجارها لم يصح للجاعة العوض ولو قال المعضوب من حج عنى فله مائة درهم فمن حج عنه من سمعه أو سمع من أخبره عنه أى وقع في قلبه صدقة استحقتها فان أحرم عنه اثنان مرتبا استحقتها الاول وان أحرم معا وجهل السابق منها مع جعل سبقه أو بدونه أى بان علم السبق ولم يعلم عين السابق وقع حجها عنهما ولا شئ ملها على القائل اذ ليس أحدهما باولى من الآخر ولو علم سبق أحدهما أى بعينه ثم نسي قياس نظائره ترجيح الوقف أى في العوض ولو كان العوض مجهولا كان قال من حج عنى فله ثوب وقع الحج عنه باجرة المثل ثم الاستتجار فيما ذكر ضربان استتجار عين واستتجار ذمة فالاول كاستتجار ترك لتجوع عنى أو عن مئى هذه السنة فان عين غير السنة الاولى لم يصح العقد وان أطلق صح وحمل على السنة الحاضرة فان كان لا يصل الى مكة الاستين فأكثر فالاولى من سنى إمكان الوصول ويشترط لصحة العقد قدرة الاجير على الشروع في العمل واتساع المدة له والمكس ونحوه أى كاهل العين يستاجر في أشهر الحج والحج والضرب الثاني كقوله الزمت ذمتك تحصيل حجة ويجوز الاستتجار في هذا الضرب على المستقبل فان أطلق حمل على الحاضرة فيطأ ان ضاق الوقت ولا يشترط قدرته على السفر لا مكان الاستتابة في اجارة الذم ولو قال أؤتمت ذمتك لتجوع عنى بنفسك صح وتكون اجارة عين ويشترط معرفة العاقدین أعمال الحج أى من اركان وواجبات وسنن ولا يجزى ذكر الميقات وحمل عند الاطلاق على الميقات الشرعى ولو استاجر للقران فالدم على المستأجر فان شرطه على الاجير بطلت الاجارة ولو كان المستأجر للقران معصرا فالصوم الذى هو بدل الدم على الاجير لان بعضه هو الايام الثلاثة في الحج والحج الذى في الحج منهما هو الاجيرو جماع الاجير مفسد للحج وتنفسه باجارة العين لا اجارة الذمة لانها لا تختص بزمان وينقلب فيها الحج للاجير كقطع المعضوب اذا جامع فسد حججه وانقلب له وعليه أن يمضى في فاسده والكفارة وعليه في اجارة الذمة ان يأتى بعد القضاء عن نفسه يحج آخر للسأجر في عام آخر أو يستينب من يحج عنه في ذلك للعام أو في غيره وللستأجر فيما الخيارات في الفسخ على التراخي تاخر المقصود ويسقط فرض من حج أو اعتمر بمال حرام كفغصوب وان كان عاصيا كأتى الصلاة في معصوب أو ثوب حرير مغنى وكذا في النهاية الا انه عقب قوله صح وتكون اجارة عين بمائنه على ما فى الروضة هناعن البغوى وقال الامام بطلانها وتبعه في الروضة في باب الاجارة وصاحب الانوار وهو المعتمداه وفي الوائى بعد ذكره عن الشارح في الحاشية والاياعام مثل مامر عن المغنى من انها اجارة عين صحيحة مانصه ويصح كون من لم يحج اجيرة ذمة فيحج عن نفسه ثم عن المستأجر في سنة أخرى لا اجير عين لانها تبين للسنة الاولى اه عبارة فتح القدرو ولا يشترط في الاجارة الذمة ان يباشر الاجير عمل النسك الذى استجره بنفسه ولا قدرته على الشروع في العمل ولا ان يكون قد حج عن نفسه ولا يقدر في ذلك خوف الاجير موته أو مرضه اذ لا ثابة فيها ولو بلا عذر ولو بشئ قليل دون ما استجر به ويجوز له حينئذ اكل الزائد نعم يزمه ان لا يستأجر الا عدلا اه

(باب المواقيت)

(قوله فاطلاقه) أى الميقات (عليه) أى المكان (حقيقى) أى اصطلاحا (فرع) أى بأعمال الحج

كذا في حاشية الايضاح للشارح (قوله بخلاف لفظ الدعاء) هذا يدل على جواز اتحاد الدعاء أى كاللهم افعل كذا بفلان وفلان مثلا

(باب المواقيت)

(قوله فاطلاقه) أى الميقات عليه أى المكان حقيقى أى اصطلاحا (فرع) أى بأعمال الحج وتوابعه ثم شك

لتعدد الجاعل عليه وان اتحاد السير اليه كما لو استجمل على رد آيقين لملك من موضع واحد ويشهد لذلك نص الشافعى رضى الله عنه على ان من مر بمناضلين فقال لذى الثوبة ان أصبت بهذا السهم فلك دينار فاصاب استحقه وحسبت له الاصابة وما كان له عليها مع اتحاد عمله ولا نافية ماله كان ميتان بقبر فاستجعل على ان يقرأ على كل ختمته لزمه ختمتان لان لفظ القرآن مقصود فاذا شرط تعدده وجب بخلاف لفظ الدعاء ولتفاوت ثواب القراءة ونفعها للبيت وتفاوت الخشوع والتدبير فتدبر فلم يمكن التداخل فيها فتأمل (باب المواقيت) جمع ميقات وهو لغة الحد وشرعا هنا زمن العبادة ومكانها فاطلاقه عليه حقيقى

وتوابعه ثم شك في أصل نيته هل كان أتى بها أو لا فالقياس عدم اجزائه وهو نظير الصلاة وغيرها وأما نقل
عن بعض الناس من الاجزاء فإنيته وبين الصلاة بأن قضاءه يشق فالظاهر أنه غير صحيح سم و (قوله)
اصطلاحاً) أي ولغة و (قوله) وأما ما نقل عن بعض الناس (الح) أي قياساً على نحو الصوم واليه ميل القلب ثم
رايت اعتمدهم وشروا نائي كإتي (قوله) الأعند من يخص (الح) عبارة شيخنا وبعضهم خصه بالزمان نظر
لاخذه من الوقت والاشهر أنه شامل للزمان والمكان أم (قوله) بالحد (الح) البادئة على المقتصر عليه
و (قوله) في الوقت) متعلق بالحد (قوله) فتوسع) يعني فيستعمل عنده في المكان مجازاً كإدى أي بعلاقة
التقييد ثم هذا بالنظر لاصل اللغة والافتقار للمقات حقيقة شرعية في كل من الزمان والمكان حتى قول المتن
(وقت أحرام الحج) أي أحرام الحج وغيره و (قوله) وذو القعدة) سمي بذلك لقعودهم عن القتال فيه و (قوله)
وعشر ليل) أي بالأيام ينأى عنها تسعة و (قوله) من ذي الحجة) سمي بذلك لوقوع الحج فيها به و معنى (قوله)
أي ما بين) أي إلى قوله كذا أنه به ذكره ع ش عن الشارح وأقره (قوله) فصحح أحرامه به في (الح) عبارة الوائى
فلو أحرم في بلد بعد ثبوت شوال عنده وتبين ثبوته بعد ثم سافر إلى بلد لم ير فيه بل يضره وأن وافق أهلها في
الصوم أم لا أحرم بعد الانتقال إليها لم ينعقد حجاً أم (قوله) ووجدتم) أي أهل البلد الأخرى (قوله) على
الأوجه) اعتمده شيخنا (قوله) لا يقتضى بطلان حجه) ينبغي أن يراد بطلان خصوص الحج أما أصل النسك
فلا يتوهم بطلانه مع ما تقر أن الأحرام بالحج في غير وقتة ينعقد عمره سم (قوله) وإن لم يزمه الامساك (الح)
الاولى وإن لم يزمه الصوم بأن وصلها قبل أن يعيد فإن لزوم الكفارة إنما يتوهم حيث ذم وأما صورة الامساك فهي
فما إذا وصلها بعد أن عي فلا كفارة قطعاً ثم رايت عبارة الخادم مصرحة بأن الكلام مفروض في مسألة
الصوم لآتي مسألة الامساك بصري وقد يجاب عما في سم من تصور المسئلة بما إذا انتقل في الليلة التي
رؤى فيها هلال شوال في البلد الاول إلى البلد الثاني فوجدتم لم يروا الهلال وقد يبتو التية
فيتها معهم فلو جامع في البلد الثاني فلا يعيد عدم وجوب الكفارة لاحتمال كون هذا اليوم يوم عيدي حتى
المنتقل اليهم ايضاً لا ينافي ذلك التصديق قوله وإن لم يزمه الامساك لأن المراد أنه إذا جامع في هذا اليوم لم يزمه
الامساك ولا كفارة أم (قوله) قال) أي الزركشي في الخادم (قوله) وقياسه) أي عدم لزوم الكفارة فها ذكر
(قوله) من لم يزمه) الانسب من لم يزمه بصري أي من شأنه أن لم يضره فطرته (قوله) بغروب شمس) أي البلد

الأعند من يخص التوقيت
بالحد بالوقت فتوسع
(وقت) أحرام (الحج شوال
وذو القعدة) بفتح القاف
افصح من كسرهما (وعشر
ليل من ذي الحجة) بكسر
الحاء افصح من فتحها أي
ما بين منتهى غروب آخر
رمضان بالنسبة للبلد الذي
هو فيه فصحح أحرامه به فيه
وإن انتقل بعده إلى بلد
أخرى تخالف مطلع تلك
ووجدتم صيماً على الأوجه
لأن وجوب موافقته لهم
في الصوم لا يقتضى بطلان
حجه الذي انعقد لشدة
تشبث الحج ولزومه بل
قال في الخادم نقلاً عن
غيره لا تزمه الكفارة ولو
جامع في الثانية وإن لم يزمه
الامساك قال وقياسه أنه
لا تجب فطرة من لم يزمه
فطرته بغروب شمس

في أصل نيته هل كان أتى بها أو لا فالقياس عدم اجزائه وهو نظير الصلاة وغيرها وأما ما نقل عن بعض الناس
من الاجزاء فإنيته وبين الصلاة بأن قضاءه يشق فالظاهر أنه غير صحيح قال في شرح الروض ولو أحرم قبل
أشهر الحج ثم شك هل أحرم بمجيء أو عمره فهو عمره قولو أحرم بمجيء ثم شك هل كان أحرماً في أشهره أو قبلها قال
الصيبري كان حجاً لأنه يتحقق أحرامه الآن وشك في تقدمه قاله في المجموع قال الأذري قيل والاولى الاحتياط
كالو أحرم بأحد نسكين ثم نسبته هو قياس ما ذكره الصيبري أن الصائم لو علم بعد الغروب أنه نوى الغد من
رمضان وثك حيثئذ كانت نيته قبل الغروب أو بعده حكم بصلته نيته ويحتمل الفرق قوله ولو أحرم قبل أشهر
الحج خرج ما لو كان في أشهره فالظاهر أنه حيث شك كالو نسى ما أحرم به فيئوى القرآن أو الحج كإسائتي في
باب الأحرام (قوله) لا يقتضى بطلان حجه (الح) ينبغي أن يراد بطلان خصوص الحج أما أصل النسك فلا يتوهم
بطلانه مع ما تقر أن الأحرام بالحج في غير وقتة ينعقد عمره (قوله) لا تزمه الكفارة لو جامع في البلد الثانية
وإن لم يزمه الامساك) قد يقال أن كان نوى الصوم قبل الانتقال فكيف تصح نيته مع دخول شوال في حقه حيثئذ
وإن كان لم ينو فهذا لا كفارة بجماعه وإن كان في الثانية من أول الشهر ولم يفرقها أذ لم تقصد صوماً وكلا
القسمين عملاً لا يحتمل التوقف فأموقع هذا الكلام وحيث فاذكره في الكفارة لا يمكن غيره فلا يقتصر
على أنه قريب ولا يحتاج إلى توجيهه بسقوطها بالصفة فإن قلت يمكن تصور ذلك بما إذا انتقل في الليلة التي
رؤى فيها هلال شوال في البلد الاول إلى البلد الثاني فوجدتم لم يروا الهلال وقد يبتو التية فيتها معهم قلت
عدم الكفارة حيثئذ بعيد مع أن هذا التصديق لا يوافق قوله وإن لم يزمه الامساك وقد يجاب بنوع البعد المذكور

اعطاء له حكم شوال اه
وما ذكره في الكفارة
قريب لانها تنسقط بالشبهة
وفي الفطرة يتعين فرضه
فما اذا حدث المؤدى عنه
في البلد الاول قبل غروب
اليوم الثاني والا فالوجه
لزومها لان العبرة فيها بمحل
المؤدى عنه وأما الاحرام
في الثانية فالتدبير يتجه عدم
صحته لانه بعد ان انتقل اليها
صار مثلهم في الصوم فكذا
الحج لانه لا فارق بينهما
ولا ترد الكفارة للمألت
وفجر النحر كذا فسر به
جمع مع الصحابة رضى الله
عنهم قوله تعالى الحج أشهر
معلومات أى وقته ذلك
وقول جمع مجتهدين يجوز
الاحرام بالحج في جميع
السنين ولكن لا يأتى بشئ
من أعماله قبل أشهره رده
أصحابنا بانهم وافقوا على
توقيت الطواف والوقوف
فأى فارق بينهما وبين
الاحرام فان قلت اذا كان
غير الاحرام بما ذكر مثله
في التوقيت بذلك بالنسبة
لمنع تقدمه فلم اقتصر عليه
قلت لانه يختلف فيه كما
علت بخلاف غيره ولانه
يفهم من منع تقدم الاحرام
منع تقدم غيره بالاولى لانه
تبع له وهذا يظهر اندفاع
الاعتراض عليه بان الاقتصاد
على الاحرام موم (وفى
ليلة النحر) وهى ليلة عاشر
الحجة (وجه) انه لا يصح
الاحرام فيها بالحج لان

المتنقل اليه (قوله) وعلى هذا يصح الاحرام أى ينقصد الاحرام بالحج حاسما (قوله) فى أى في البلد
الثانى (قوله) بالنسبة لعل المراد بها نعدم كونه من رمضان في حقه أصالة بل تبعاهم ويحتمل انه مامر
عن سم أنفا (قوله) فيما اذا حدث المؤدى عنه (الخ) أى كولد أو رقيق حدث في البلد الاول في اليوم الثانى
والحاصل انه ان أدرك المؤدى عنه وقت الوجوب باعتبار البلدين وجبت الفطرة أو باعتبار البلد الثانى
فقط بان حدث بعد غروب رمضان البلد الاول فلو جه عدم الوجوب سم (قوله) والا أى بان حدث
في البلدة الثانية قبل غروب اليوم الثانى (قوله) لان العبرة (الخ) راجع لما قبله والا أيضا (قوله) فكذا (الحج)
أى فلا ينقصد الاحرام فيه حجا (فرع) من نوى ليلة الثلاثين من رمضان الحج ان كانت من
شوال والافعمرة فبانت من شوال فحج والافعمرة ومن أحرمت معجدا تقدمه على الوقت فإن فيه
اجزأ ولو اخطأ الوقت كل الحجاج فهل ينتفر كخطا الوقوف او ينقصد عمره وجهان الاول وقت الثانى كذا فى
العباب أى والنبايق لا يخفى ان اطلاق الاول يخالف نظيره ما فى نوى ليلة الثلاثين من شعبان صوم غد
من رمضان ان كان منه حيث لا يقع عنه الا بالشروط السابق في محله والفرق شدة تعلق الحج سم
وخش (قوله) لما علقت أى من انها تسقط بالشبهة (قوله) وفجر النحر) عطف على منتهى في قوله أى
ما بين منتهى غروب الخ سم (قوله) كذا فسر به أى بما فى المتن من شوال وذى القعدة وعشر ليل من
ذى الحجة نهاية ومعنى وقال السكرى وخير به يرجع الى قوله أى ما بين الخ اه (قوله) أى وقته ذلك أى
وقت الاحرام به أشهر معلومات أدفعه لا يحتاج لا شهر وأطلقها على شهرين وبعض شهر تعلقها او اطلاقا
للمجمع على ما فوق الواحدة نهاية ومعنى (قوله) يجوز الاحرام بالحج (الخ) أى وينقصد حجا (قوله) فلم اقتصر عليه
أى المصنف على الاحرام (قوله) وبهذا أى بالتعليل الثانى (قوله) وعلى الاصح يصح الاحرام به فيها (الخ)

مع احتمال كون هذا اليوم يوم عدي حق المتنقل اليهم ومنع عدم الموافقة المذكورة لان المراد أنه اذا جامع
في هذا اليوم بإزمه المساكين ولا كفارة (قوله) وعلى هذا يصح الاحرام أى ينقصد لاحرام فيه حجا (قوله)
وفي الفطرة يتعين فرضه فيما اذا كان (الخ) فلم يشكل فرضه فيما ذكر أيضا لان ظاهر عبارته ان كلامه في
الوجوب بغروب شمس هذا اليوم لا يترجم الاخراج في البلد الثانى وحيث قال وجه الوجوب وان كان
المؤدى عنه في البلد الاول غاية الامر انه يترجم الاخراج فيها في الثانى فان قلت لا يصح الحمل على ظاهر عبارة للقطع
بموصول الوجوب لان السبب فيه ما غروب هذا اليوم أو الذى قبله وقد وجد جميعا فلا يصح نى الوجوب
قلت يتصور ذلك بما اذا لم يدرك من تلزم فطرته غروب ما قبل هذا اليوم كولد أو رقيق حدث في هذا اليوم لكن
قد ينفى الحمل على الظاهر المذكور قوله من لزمته فطرته لان ظاهره تحقق اللزوم عنده وان كلامه ليس الا فى
وجوب الاخراج الا ان يؤول على اللزوم باعتبار ما من شأنه نعم قد يجاب عن الاشكال بالتزامان المعتبر في
كل من اصل الوجوب ومن الاخراج بلد المؤدى عنه فلا يلزم فطرته اذا لم يدرك غروب شمس رمضان باعتبار
بلده وان كان ادركا باعتبار غيرهما وان كان المؤدى حيث بذلك الغيرو الحاصل انه ان أدرك وقت الوجوب
باعتبار البلد وجبت الفطرة ولا كلام او باعتبار البلد الثانى فقط بان حدث بعد غروب رمضان البلد الاول
فالوجه عدم الوجوب (فكذا الحج) أى فلا ينقصد الاحرام فيه بالحج حجا (فرع) من نوى ليلة الثلاثين
من رمضان الحج ان كانت من شوال والافعمرة فبانت من شوال فحج والافعمرة ومن أحرمت معجدا
تقدمه على الوقت فإن فيه اجزأ ولو اخطأ الوقت كل الحجاج فهل ينتفر كخطا الوقوف او ينقصد عمره
وجهان الاول الثانى كذا فى العباب ولا يخفى ان اطلاق الاول يخالف نظيره ما فى نوى ليلة الثلاثين من
شعبان صوم غد من رمضان ان كان منه حيث لا يقع عنه الا بالشروط السابق في محله والفرق شدة تعلق
الحج (قوله) وفجر النحر) عطف على منتهى في قوله لعل أى ما بين منتهى غروب آخر رمضان (قوله) قلت لانه
المتنقل فيه (الخ) أقول يكفى في صحة الاقتصاد واتجاهه صحة الاحرام في جميع هذه المدة بخلاف بقية الاعمال
اه (قوله) وعلى الاصح يصح الاحرام به فيها (الخ) صرح به الروايات ومرادهم ان هذا وقته مع مكانه في بقية

اليالى تبع لايام يوم النحر لا يصح الاحرام فيه به فكذا لى التويرة الخبر الصحيح المصرح بخلافه وعلى الاصح يصح الاحرام به فيها

وفاقا للمعنى وخلافا للنهاية هنا عبارة الاول وظاهر كلامه انه يصح احرامه بالحج اذا ضاق زمن الوقوف عن ادراكه وبصره الروياني اه زاد الثاني ومرادهم ان هذا وقته مع امكانه في بقية الوقت حتى لو احرم من مصر يوم عرفه قلم ينقذ الحج بلا شك قاله في الخادم اه قال عرش قوله مردوهم وهذا الخ قد يتوقف في ان هذا مرادهم بعد فرض الكلام فمعين احرم في ليلة النحر ولم يبق من الوقت ما يمكن معه الوقوف فليتأمل اه وقال الرشيدى قوله مردوهم اه هذا الخ انظر ما مراد الشارع من بسياق هذا عقب كلام الروياني هل مراده تعقبه باو مجرد اثبات المنافاة بينهما او الاشارة الى انها متغايران وحيث نفا وجه المغايرة فليحرجوا بسياق في الباب الآتى ما يدل على اختياره لكلام الروياني اه وكذا عقب سم كلام النهاية بما نصه و قول الروض و شرحه في باب الاحصاء ولهذا الو احرم بالحج يوم عرفه بالشام لم يجز له التحلل اى في الحال بسبب القوات اه قضيته انقضاء الحج وعدم انعقاده عمرة اه (قوله وان علم الخ) (تنبيه) لو احرم قبل اشهر الحج ثم شك هل احرم بحج او عمرة فهو عمرة او احرم بحج ثم شك هل كان احرامه في اشهره ام قبلها قال الصيمرى كان حجلا لا نه يقين احرامه الآن وشك في تقدمه قاله في المجموع مغنى ونهاية وقال سم بعد ذكر مثله عن شرح الروض وقوله لو احرم قبل اشهر الحج الخ خرج به ما لو كان في اشهره فالظاهر ان حيث شك كالو نسي ما احرم به فينوي القرآن او الحج كاسياق في باب الاحرام اه قول المتن (فلو احرم به الخ) اى الحج او احرم مطلقا بانه معنى وباتى في الشرح مثله (قوله حلال) الى قوله لانها تقع الخ في النهاية الا قوله ويظهر الى وعرفه وصور الى ولا تتعدو كذا في المغنى الا قوله وهى افضل الخ (قوله حلال) خرج به ما لو كان محرما بعمرة ثم احرم بحج في غير اشهره فان احرامه لم ينقذ حجلا كونه في غير اشهره ولا عمرة لان العمرة لا تدخل على العمرة كما ذكره القاضى ابو الطيب مغنى ونهاية (قوله لا يحرم عليه) اى العالم بالحال شو برى (قوله لا نه ليس فيه تلبس بعبادة فاسدة) قد يقال تعتمد قصد عبادة لا تحصل لايتهجه الا ان يكون متمتعلا نه ان لم يكن تلاحبا بالعبادة كان شبيها به سم وقد يجاب هو ان الامر هنا عند بطلانها من كل وجه اذا باطل انما هو قصد الحج دون مطلق الاحرام (قوله علقت الخ) اى من قوله ويظهر انه لا يحرم عليه ذلك لا نه ليس الخ (قوله ان الثاني هو الراجح) وفى الو نائى ويحرم ابدال لفظ العمرة بالحج سواء قصد العمرة او لم يقصد شيئا كما يعلم من الحاشية اه (قوله لا نه لو احرم به مطلقا) كذا في نسخة المصنف والصاب ترك به بصرى اقول يمكن تصحيحه بارجاع الضمير للتسك (قوله لانها صحت الخ) الذى ذكره غير الشارع رحمه الله تعالى انه صلى الله عليه وسلم اعتمر ثلاث مرات فى ذى القعدة فى ثلاث سنين ومرة فى رجب ومرة فى رمضان ومرة فى شوال اذا علقت ذلك فتأمل قوله صحت عنه وعن غيره الخ ثم تفصيله بقوله ثلاث مرات الخ يظهر لك ما فيه من الابهام بصرى (قوله ومرة فى رجب الخ) اى فعلت السنة على عدم التاقيت نه بانه معنى (وكحاج لم ينفر) اى اما احرامه ما بعد نفرة فصحيح وان كان وقت الرمي بعد النفر الاول باقيا لا نه بالنفر خرج من الحج وصار كالمضى وقت الرمي معنى ونهاية زاد الو نائى ومن عليه رمى التشريق كله وابعضه وقد خرج وقته حل احرامه ونكاحه وغيرهما لا يتوقف على بدل الرمي لا نه غير محرمل ولا يبق عليه اثر الاحرام بخلاف من يبق عليه رمى من يوم النحر ولو حصة لا نه مادام لم يتحلل التحللين هو باق على احرامه وان خرجت ايام التشريق الوقت حتى لو احرم من مصر يوم عرفه قلم ينقذ الحج بلا شك قاله في الخادم قال وفى انعقاده عمرة تردد والارجح نعم شرح ر (قوله وان علم الخ) فى الروض و شرحه في باب الاحصاء فصل وان وجد المحصر طريقا واستطاع سلوكه لم يسلكه وان طالع حتى يصل البيت وان علم القوات لان سبب التحلل هو المحصر لا خوف القوات ولهذا الو احرم بالحج يوم عرفه بالشام لم يجز له التحلل اى في الحال بسبب القوات اه وقضية قوله ولهذا الخ انعقاد الحج وعدم انعقاده عمرة (قوله لا نه ليس فيه تلبس بعبادة فاسدة) قد يقال تعتمد قصد عبادة فاسدة لا تحصل لايتهجه الا ان يكون متمتعلا نه ان لم يكن تلاحبا بالعبادة كان شبيها به اه (قوله وقد علقت ان الثاني هو الراجح) من اين علم ذلك

وان علم انه لا يدرك عرفة قبل الفجر فاذا فاتته تحلل بما ياتى فلو احرم حلال (به في غير وقته) المذكور (انعقد عمرة) بجزئته عن عمرة الاسلام (على الصحيح) علم او جمل لان الاحرام شديد التعلق فانصرف لما يقبله ويظهر انه لا يحرم عليه ذلك لا نه ليس فيه تلبس بعبادة فاسدة بوجه ثم رايت في المسئلة قولين الحرمة والكراهة وقد علقت ان الثاني هو الراجح وعلم من كلامه بالاولى انه لو احرم به مطلقا في غير اشهره انعقد عمرة ايضا (وجميع السنة وقت لا احرام العمرة) وغيره مما يتعلق بها لانها صحت عنه صلى الله عليه وسلم وعن غيره فى اوقات مختلفة ثلاث مرات متفرقات فى ثلاث سنين فى القعدة ومرة فى شوال ومرة فى رمضان على ما رواه البيهقى ومرة فى رجب وان انكرتها عائشة رضى الله تعالى عنها واعتمرت بامر من التميم رابع عشر ذى الحجة وصح عمرة فى رمضان تعدل حجة معى وقد تمتع الاحرام بها لمعارض كحرم بها وكحاج لم ينفر من منى فنراصحيحا ولان لم يكن بها

لان بقاء اثر الاحرام كبقاء نفس الاحرام ومن هذا علم بالاولى امتناع حجتين (٣٧) في عام واحد ونقل فيه الاجماع

وبدل روى يوم النحر يتوقف عليه التحلل ولو صوما فلا يصح منه قبله احرام ولا نكاح ولا وطء ولا متعلقاته اه وقوله بخلاف من يقي عليه روى من يوم النحر الخ في سم ما يوافقه (قوله لان بقاء اثر الاحرام) يؤخذ منه عدم الفرق بين من وجب عليه الرمي والميت ومن سقط عنه اى ولم يفر تغير كثير يعنى انما هو باعتبار الاصل والغالب انها بقوى الوائى ما يوافقه (قوله ومن هذا) اى من قوله وكحاج لم يفر من منى نفرا الخ (قوله وصورة تعدد الخ) عبارة النهائية وتصور الزركشى وقوعهما في عام واحد مردوداه قال عرش قوله وتصور الزركشى الخ اى بان باقى مكة نصف الليل ويطوف ويسعى بعد الوقوف ثم يرجع إلى منى لحصول التحللين بما فعلوه وجرده بقاء اثر الاحرام المانع من حجة الحجة الثانية من الميت يعنى ورمى ايام التشريق اه (قوله ويسن الاكثار منها) اى ولو في العام الواحد فلا تكرر في وقت ولا يكره تكرارها فقد اعمر عليه السلام عاتشة في عام مرتين واعتمرت في عام مرتين بعد وفاته عليه السلام وفي رواية ثلاث عمر قال في الكفاية وقيل بان يوم عرفة وقوم النحر ليس بفاضل كفضله في غيرهما لان الافضل فعل الحج فيها معنى عبارة النهاية بقوله لا يكره تكريرها بل يسن الاكثار منها لانه عليه السلام اعتمر في عام مرتين وكذلك عاتشة عمرو وبتا كدفري رمضان وفي اشهر الحج وهى في يوم عرفة الخ اه (وهى افضل) اى ولو كانت من غير مكلف حرم (قوله الا فرضا) اى لان النفل منها يصير بالشروع فهو اجاكرى قول المتن (للحج) اى في حق من يحرم عن نفسه ونائى (ولو محاذيا على المعتمد) خلافا للنهاية والاسنى قال السكردى على بافضل والمخضيب فقالوا الواحرم من محاذاتها فلا اساءة ولادم كمالوا حرم من محاذات سائر المواقيت اه (قوله للخبر الاتى) اى في شرح فبقائه مسكنه (قوله حتى اهل مكة) يدل من الخبر الاتى (قوله لاحتمال ان العارة الخ) قد يقال ما الحامل على ارتكاب هذه التسميات لانه منزله الذى قصدوا الاقامة به إلى قضاء المناسك فهو موضع اهلها ولم وان كان خارج مكة الاترى ان اهل منى إذا ارادوا الاحرام بالحج يهلون من محلهم فكذلك اهؤلاء فليتأمل بصرى اقول ما ذكره او لا يرد ما باقى في التنية من قول الشارح او دون مرحلتين الخ لان يفرض ذلك فيما اخرج الى غير جهة منى ولا دليل له واما قوله الاترى ان اهل منى الخ فظاهر السقوط لان الكلام فيمن بمكة (قوله بل هو الظاهر الخ) وايضا فقد تقدم تردد في اعتبار مجاوزة مطرح الرماذو ملعب الصبيان ونحو ذلك في ترخص المسافر من قرية لا سور لها فان قلنا باعتبار ذلك امكن الجواب باحتيال او ظهور ان الايطح او بعضه مما يلي مكة كان محل ما ذكر من مطرح الرماذو ملعب الصبيان ونحو ذلك سم (قوله على ان العارة الخ) هذا صريح في ان المعابدة من مكة فلا يجوز اقامة جمعة فيها مع سعة المسجد الحرم للجمع (قوله متصلة باوله) والعارة في معنا متجاوزة عن المحصب (قوله فلو احرام) الى قوله كذا قالوه في النهاية والاسنى (قوله على الاول) اى الاصح من انه نفس مكة (قوله بخلاف ما اذا عا) اى فانه

(قوله لان بقاء اثر الاحرام كبقاء نفس الاحرام) يؤخذ منه انه لو لم يحصل روى جرة العقبة يوم النحر وفانت ايام التشريق امتنع الاحرام بالعمرة قبل الاتيان ببده بناء على ما يند من توقف التحلل الثاني على الاتيان ولو صوما وذلك نفس الاحرام حينئذ (قوله وهى افضل) اى ولو كانت من غير مكلف حر (قوله لاحتمال ان العارة كانت تنتهى اليه) اى ذلك بل هو الظاهر الخ وايضا فقد تقدم تردد في اعتبار مجاوزة مطرح الرماذو ملعب الصبيان ونحو ذلك في ترخص المسافر من قرية لا سور لها فان قلنا باعتبار ذلك امكن الجواب باحتيال او ظهور ان الايطح او بعضه مما يلي مكة كان محل ما ذكر من مطرح الرماذو ملعب الصبيان ونحو ذلك (قوله اساءة لزمه دم) قال في شرح الروض نعم ان احرام من محاذاتها فظاهر انه لا اساءة ولادم كمالوا حرم من محاذات سائر المواقيت ثم رايت المحب الطبري به عليه بحثا هو لقائل ان يقول قياس الاكفاء بمحاذاتها كسائر المواقيت في عدم الاساءة وعدم الدم الاكفاء بمحاذاتها عينا وشمالا وان بلغ مسافة القصر في بعده عنها لوجود المحاذاة الكافية في سائر المواقيت مع ذلك وبالاحرام خارجا من جهة المدينة قبل الوصول اليها لولى محاذاتها لانه مع ذلك يجرى او بمحاذاتها وذلك كاف في سائر المواقيت وكل ذلك مخالف لقوله

يبدل روى يوم النحر يتوقف عليه التحلل ولو صوما فلا يصح منه قبله احرام ولا نكاح ولا وطء ولا متعلقاته اه وقوله بخلاف من يقي عليه روى من يوم النحر الخ في سم ما يوافقه (قوله لان بقاء اثر الاحرام) يؤخذ منه عدم الفرق بين من وجب عليه الرمي والميت ومن سقط عنه اى ولم يفر تغير كثير يعنى انما هو باعتبار الاصل والغالب انها بقوى الوائى ما يوافقه (قوله ومن هذا) اى من قوله وكحاج لم يفر من منى نفرا الخ (قوله وصورة تعدد الخ) عبارة النهائية وتصور الزركشى وقوعهما في عام واحد مردوداه قال عرش قوله وتصور الزركشى الخ اى بان باقى مكة نصف الليل ويطوف ويسعى بعد الوقوف ثم يرجع إلى منى لحصول التحللين بما فعلوه وجرده بقاء اثر الاحرام المانع من حجة الحجة الثانية من الميت يعنى ورمى ايام التشريق اه (قوله ويسن الاكثار منها) اى ولو في العام الواحد فلا تكرر في وقت ولا يكره تكرارها فقد اعمر عليه السلام عاتشة في عام مرتين واعتمرت في عام مرتين بعد وفاته عليه السلام وفي رواية ثلاث عمر قال في الكفاية وقيل بان يوم عرفة وقوم النحر ليس بفاضل كفضله في غيرهما لان الافضل فعل الحج فيها معنى عبارة النهاية بقوله لا يكره تكريرها بل يسن الاكثار منها لانه عليه السلام اعتمر في عام مرتين وكذلك عاتشة عمرو وبتا كدفري رمضان وفي اشهر الحج وهى في يوم عرفة الخ اه (وهى افضل) اى ولو كانت من غير مكلف حرم (قوله الا فرضا) اى لان النفل منها يصير بالشروع فهو اجاكرى قول المتن (للحج) اى في حق من يحرم عن نفسه ونائى (ولو محاذيا على المعتمد) خلافا للنهاية والاسنى قال السكردى على بافضل والمخضيب فقالوا الواحرم من محاذاتها فلا اساءة ولادم كمالوا حرم من محاذات سائر المواقيت اه (قوله للخبر الاتى) اى في شرح فبقائه مسكنه (قوله حتى اهل مكة) يدل من الخبر الاتى (قوله لاحتمال ان العارة الخ) قد يقال ما الحامل على ارتكاب هذه التسميات لانه منزله الذى قصدوا الاقامة به إلى قضاء المناسك فهو موضع اهلها ولم وان كان خارج مكة الاترى ان اهل منى إذا ارادوا الاحرام بالحج يهلون من محلهم فكذلك اهؤلاء فليتأمل بصرى اقول ما ذكره او لا يرد ما باقى في التنية من قول الشارح او دون مرحلتين الخ لان يفرض ذلك فيما اخرج الى غير جهة منى ولا دليل له واما قوله الاترى ان اهل منى الخ فظاهر السقوط لان الكلام فيمن بمكة (قوله بل هو الظاهر الخ) وايضا فقد تقدم تردد في اعتبار مجاوزة مطرح الرماذو ملعب الصبيان ونحو ذلك في ترخص المسافر من قرية لا سور لها فان قلنا باعتبار ذلك امكن الجواب باحتيال او ظهور ان الايطح او بعضه مما يلي مكة كان محل ما ذكر من مطرح الرماذو ملعب الصبيان ونحو ذلك سم (قوله على ان العارة الخ) هذا صريح في ان المعابدة من مكة فلا يجوز اقامة جمعة فيها مع سعة المسجد الحرم للجمع (قوله متصلة باوله) والعارة في معنا متجاوزة عن المحصب (قوله فلو احرام) الى قوله كذا قالوه في النهاية والاسنى (قوله على الاول) اى الاصح من انه نفس مكة (قوله بخلاف ما اذا عا) اى فانه

يسقط الدم نهاية أي إذا كان العود قبل التلبس ينسك ونائي (قوله والا) أي بان وصل الى مسافة القصر (قوله تعين الوصول) أي في السقوط بمعنى انه لا يسقط الدم الا اذا وصل لميقات الافاق وفي عدم الاساءة كافي شرح الروض عن البقيتي ولعل محل عدم الاساءة بوصول ميقات ان قصد ابتداء الوصول اليه او العود اليها للاحرام منها او محر ما بخلاف ما اذا فارقها بقصد الاحرام خارجهما من غير قصد الوصول لميقات ولا قصد العود اليها فينبغي تحريره وان وصل بعد ذلك لميقات او عاد اليها وقد يقال ينبغي عدم التحريم عند الاطلاق سم وونائي (قوله الى ميقات الافاق) شامل لسائر الجهات واعلم ان المتجه ان قولهم تعين الوصول الى ميقات الافاق لم يرد بوجبه اعتبار الوصول لعين الميقات بل يكفي الوصول لمحاذيه ميمنا او شمالا وان بعد عنه كما يصرح بذلك قول الشارح الا فيتعين الوصول للميقات او محاذاته سم (قوله ان محله) أي عدم كفاية مسافة القصر (قوله للميقات الخ) أي او مثل مسافته بصري وبعثن (قوله او محاذاته) بالجر عطف على الميقات ويجوز رفعه عطف على الوصول الخ (فيكني الوصول) أي قبل التلبس ينسك ونائي (قوله وان لم يصل لعين الميقات) أي في الاولى سم (قوله مطلقا) أي سواء كان في جهة خروجه ميقاتا بعد من مرحلتين او لا عبارة الونائي قل كان هذا الخارج من مكة افاقيا مستمتعا وصل لمرحلتين من مكة فان كان ميقاتا ناسق عنه الدمان أي دم التمتع ودم ترك الميقات وهو مكة والا أي ان لم يكن ميقاتا فان كان في جهة بها ميقات فدم التمتع دون الميقات اه (قوله لان هذا الخ) أي الخروج من مكة بلا احرام (قوله او محاذيه) أي او مثل مسافته بصري وبعثن (قوله من ميقاته) أي ميقات جهة خروجه أي او محاذيه او مثل مسافته ان كان فيها ميقات والا فم مسافة القصر كما تقدم ثم ايت قال سم قوله من ميقاته ينبغي ان المراد ميقات جهته او محاذيه اه أي او مثل مسافته (قوله على ما تقرر) كانه اشارة الى قوله والاعتين الوصول الخ سم وكردي (قوله او دون مرحلتين) عطف على قوله مرحلتان (قوله او الوصول) عطف على قوله دخولها (قوله الى الميقات الخ) أي او محاذيه (قوله فاحرم خارجها) لعل محل هذا اذا كان بينه وبينها دون مرحلتين اذ لو كان بينه وبينها مرحلتان لم يثبت التأخير الذي ذكره في قوله لم يعلم مكة او للميقات الخ بل تعين الاحرام من ميقاته كما ذكره بقوله لزمه

الشارح كشراح الروض وغيره ولم يعد اليها الخ الشامل للخارج في سائر الجهات لكن ما تقدم عن شرح الروض يبين انه اراد غير المحاذية (قوله والاعتين) أي في السقوط بمعنى انه لا يسقط الدم الا اذا وصل لميقات الافاق وفي عدم الاساءة كافي شرح الروض قال البقيتي ومحل الاساءة فيما ذكر أي من مفارقة بناتها بغير احرام اذ لم يصل الى ميقات والا فلا اساءة صرح به القاضي ابو الطيب كافي شرح المهذب اه ما في شرح الروض ولعل محل عدم الاساءة بوصول ميقات ان قصد ابتداء الوصول اليه او العود اليها للاحرام منها او محر ما بخلاف ما اذا فارقها بقصد الاحرام خارجهما من غير قصد الوصول لميقات ولا قصد العود اليها فينبغي تحريره وان وصل بعد ذلك لميقات او عاد اليها فليتا مل وقد يقال ينبغي عدم التحريم عند الاطلاق لاحتمال حالة الجواز واعلم ان المتجه ان قولهم تعين الوصول الى ميقات الافاق لم يرد بوجبه اعتبار الوصول لعين الميقات بل يكفي الوصول لمحاذيه ميمنا او شمالا وان بعد عنه كما يصرح بذلك قول الشارح الا فيتعين الوصول للميقات او محاذاته وحيث فلا حاجة لقوله بخلاف الى قوله فيكني الوصول اليها اذ هذه الكفاية لا تختص بما اذا كان ميقاتا خروجه على مرحلتين الا ان يريد كفاية ما ذكر وان لم يحاذ الميقات ومع ذلك في نظر اضاف قلنا مل (قوله الى ميقات الافاق) شامل لسائر الجهات (قوله وان لم يصل لعين الميقات) أي في الاولى (قوله تنبيه على ما تقرر الخ) بما اذ علم (قوله لزمه الاحرام بالحج من ميقاته) ينبغي ان المراد ميقات جهته او محاذيه (قوله على ما تقرر) كانه اشارة الى قوله والاعتين الوصول الخ (قوله على ما تقرر) كانه اشارة الى انه لو لم يكن في جهة خروجه ميقات كفاه الاحرام على مرحلتين هذا وقد يقال قضية قوله وانما سقط دم التمتع بالمرحلتين مطلقا عدم وجوب الاحرام بالحج من ميقاته بل يكفي الاحرام به معادونه اذا كان مرحلتين الا انه قد يقال لا يلزم من سقوط الدم بالمرحلتين جواز الاحرام من ميمنا وفي نظر قلنا مل (قوله فاحرم خارجها) لعل محل هذا اذا كان بينه وبينها

والاعتين الوصول الى ميقات الافاق كذا قالوه وهو صريح في انه لا تنكفيه مسافة القصر وظاهر ان محله ما اذا كان ميقات الجهة التي خرج اليها أبعد من مرحلتين فيتعين هنا الوصول للميقات ومحاذاته بخلاف ما اذا كان ميقات جهة خروجه على مرحلتين او لم يكن لها ميقات فيكني الوصول اليها وان لم يصل لعين الميقات وانما سقط دم التمتع بالمرحلتين مطلقا لان هذا فيه اساءة بترك الاحرام من مكة فتد عليه اكثر ولانه يبعده عنها مرحلتين انقطعت نسبتها اليها فصار كالافاق فيتعين ميقات جهته او محاذيه (تنبيه) علم بما تقرر ان الافاق المستمع لدخل مكة وفرغ من اعمال عمرته ثم خرج الى محل بينه وبينها مرحلتان لزمه الاحرام بالحج من ميقاته على ما تقرر او دون مرحلتين ثم اراد الاحرام بالحج جاز له تأخيرها الى ان يدخلها بل لو احرم من محله لزمه دخولها قبل الوقوف او الوصول الى الميقات او مثله وفي الروضة اذا كان ميقات المستمع الافاق مكة فاحرم خارجها لزمه دم الاساءة ايضا ما لم يعد لمكة او للميقات او مثل مسافته

والاحرام بالحج من ميقاته على ما تقرر في تأمل سم (قوله) وهو صريح بما ذكرته (دعوى الصراحة في ذكره عجب مع قول الروضة فاحرم الحج فغيرها مساوية للعبارة السابقة بصري ولم يظهر لي وجه التعجب فان ما ذكره الشارح عن الروضة عين قول الشارح بل لواحرم من محله الخ مالا (قوله) يحمل على ما حملت (الخ) قد يقال المحل السابق مستغنى عنه في هذا المحل اذ الكلام مفروض فيما اذا كان احرامه من دون مرحلتين ولا اشكال فيه بصري (قوله) على ما حملت عليه (الخ) وهو قوله وظاهر ان محله الحج كرى قول المتن (واما غيره (الخ) وهو من لم يكن بمكة عند ارادته الحج نهاية قول المتن (ذو الحليفة) اي ان سلك طريقها والا بان سلك طريق الحيفة فهي ميقاته من ربيعين الحيفة ونائي (قوله) بفتح اوليه (الخ) قال في المختار كقصة وطرق وقال الاصمعي حلقة بكسر اللام انتهى اه عرش (قوله) لزعم العامة (الخ) اي ولا اصل له كرى على بافضل بل تنسب اليه لكونه حفرها بعاشن (قوله) على نحو ثلاثة اميال (الخ) وتصحیح المجموع وغيره انها على ستة اميال لعله باعتبار اقصى عمر ان المدينة وحداثتها من جهة تبوك او خبروا الرافي انها على ميل لعله باعتبار عمر انها الذي كان من جهة الحليفة وهي أبعد المواقيت من مكة نهاية عبارة المغني قال الشيخان وهو على نحو عشر مراحل من مكة فهي أبعد المواقيت من مكة اه قول المتن (ومن الشام) بالهمز والقصر ويجوز ترك الهمز والمد مع فتح الشين ضيف واوله نابلس وآخره العريش قاله ابن حبان وقال غيره حده طولاً من العريش الى الفرات وعرضاً من جبل طى من نحو القبلة الى بحر الروم وماسمت ذلك من البلاد وهو مذكر على المشهور نهاية ومعنى (قوله) اذالم يسلكوا طريق تبوك) سكنت عن ميقاتهم اذ اسلكوها وقضية قول الامام في الايجار للحج وان كان للبلد طريقان مختلفا الميقات كالحيفة وذى الحليفة لاهل الشام فانهم تارة يمرون بهذا وتارة يمرون بهذا فالراجح لا يشترط بيان الميقات ويحمل على ميقات المحجوج عنه في العادة الغالبة اه ذى الحليفة (قوله) (ومصر) وهي المدينة المعروفة تذكر وتوث وحدها طولاً من بركة التي في جنوب البحر الرومي الى ايلة ومسافة ذلك قريب من اربعين يوماً وعرضه من مدينة اسوان وماسمتها من الصعيد الاعلى الى رشيد وماحاذها من مساقط النيل في بحر الروم ومسافة ذلك قريب من ثلاثين يوماً مسيت باسم من سكنها اولاً وهو مصر بن يصرن نوح نهاية وفي المغني وحاشية شيخنا على الغزي مثله الانها زاد ابن اسام قبل ابن نوح قول المتن (الحيفة) بضم الجيم وسكون الحاء المهملة وهي قرية كبيرة بين مكة والمدينة على خمسين فرسخاً كقوله الرافي وهي اوسط المواقيت سيما بذلك لان السيل اجحفها اي ازالها فهي الآن خراب ولذلك بدلوا الآن براغ شيخنا ونهاية ومعنى (قوله) وهي بعيد رابع (الخ) تصغير بعدد الاحرام من رابع احرام قبل الميقات وبينهما قريب من نصف يوم كرى على بافضل (قوله) والاحرام) الى قوله فان قلت في النهاية (قوله) لكونه (الخ) متعلق بمفضلاً (قوله) لانه (الخ) متعلق بليس (الخ) (قوله) لانه لضرورة انهاهم الحيفة (الخ) قال الشيخ ابو الحسن البكري فلوعرف واحد عنينا بقينا كان توجهه الى الاحرام منها افضل انتهى بمحاذاتها من الطريق بين علبان في زماننا عين الطريق واحد الآخر عن يسارها كرى على بافضل (قوله) بدنا (الخ) متعلق بقوله نقل (الخ) (قوله) ثم زالت) ينبغي الاقتصاد على هذا وحذف قوله بزواله (الخ) لانه لا يدفع الاشكال بصري (قوله) اوقبله) اي قبل زواله (قوله) حين التوقيت (الخ) وقد أفت النبي صلى الله عليه وسلم المواقيت عام حجة نهاية ومعنى قول المتن (ومن تهامة اليمن) أي من الارض المنخفضة من ارض اليمن فان تهامة اسم للارض المنخفضة ويقال بها نجد فمعناه الارض المرتفعة واليمن الذي هو اقلم معروف مشتعل على نجد وتهامة وفي الحجاز مثلها وما هو المراد ان عند الاطلاق شيخنا ونهاية ومعنى الا ان الآخرين قالوا اذا اطلق نجد فالمراد نجد الحجاز اه قول المتن (قرن) جبل عند الطائف على مرحلتين من مكة قبل والحرم الآن مسيل معروف محاذ لبعض الجبال ثم ليس لكن لا يعرف من جهة مكة اه وعليه فيتعين الاحتياط كذا في الفتوح ونائي قول المتن (يللم) بالتحية المفتوحة يقال ألملم ويرم رمجبل من دون مرحلتين اذ لو كان يتنوه بينهما فرحلتان لم تات بالتحير الذي ذكره في قوله مالم يعدل مكة واللبقات (الخ)

وهو صريح فيما ذكرته نعم قوله للبيقات يحمل على ما حملت عليه قولهم ميقات الآفاق (واما غيره فيمقات المتوجه من المدينة ذو الحليفة) تصغير الحلقة بفتح أوله واحدة الحلقة نبات معروف وهو المسمى الآن بيار على كرم الله وجهه لزعم العامة انه قاتل الجن فيها على نحو ثلاثة أميال من المدينة (ومن الشام) اذالم يسلكوا طريق تبوك (ومصر والمغرب من الحيفة) وهي بعيد رابع شرق المتوجه الى مكة نحو خمس مراحل من مكة والاحرام من رابع الذي اعتدليس مفضلاً لكونه قبل الميقات لانه لضرورة انهاهم الحيفة على أكثر الحجاج ولعدم ما هنا فان قلت كيف جعلت ميقاتها نقل حتى المدينة اليها أوائل الهجرة لكونها مسكن اليهود بدعائه صلى الله عليه وسلم حتى لومر بها طائر حم قلت ما علم من قواعد الشرع انه صلى الله عليه وسلم لا يأمر بما فيه ضرر يوجب حل ذلك على انها انتقلت اليها مدة مقام اليهود بها ثم زالت بزوالهم من الحجاز اوقبله حين التوقيت بها (ومن تهامة اليمن يللم ومن نجد اليمن ونجد الحجاز قرن)

جبال تهامة جنوبي مكة مشهور في زماننا بالسعدية بينه وبين مكة مرحلتان كرى (قوله باسكان الرام) اى
وقول الصحاح بفتحها وان اويسا القرى منها مردود وانما هو منسوب لقليلة من مراد كما ثبت في مسلم قال
المولوى في مناسكه جبل امس كانه يفضة في تدويره مطلق على عرفة كرى على باضل وكذا في النهاية والمعنى الا
قوله قال المناوى الخ (قوله وغيره) اى كخر اسان ونائى قول المتن (ذات عرق) هى جبل قبيل السبل للاتى من
جهة المشرق بعد ادى العتيق على مرحلتين تقريبا ونائى (قوله وكل من الثلاثة الخ) كذا في النهاية والمعنى
وقال الونائى يلبس جبل من تهامة على مرحلتين ونصف اه (قوله اجتهاد وافق النص) مراده بما جع بين
ما وقع للاصحاب من الخلاف في ان ذلك بالنص او باجتهاد عمر رضى الله تعالى عنه كحاكمه الا ذرى فكانه بقول
لا خلاف بين الاصحاب في المعنى رشيدى (قوله هن هن الخ) بديل من الخبر (قوله اى لاهلن) والخبر يشمل
ذلك صريحاً محاسم (قوله ويستثنى) الى قول لسان احرم في النهاية والمعنى (قوله الاجير) اى والمتبرع ونائى
(قوله هن هن مثل مسافة ميقات من احرم عنه) عبارة النهاية والمعنى من ميقات المنوب عنه فان مر بغير ذلك
الميقات احرم من موضع بازانة اذ كان ابعد من ذلك الميقات من مكة حكاية في الكفاية عن الفورانى وافرده
اه قال ع ش قوله مر من ميقات المنوب عنه اى او ما قيد به من ابعد كما يعلم من كتاب الوصية انتهى
شرح المنهج اتول فان جاوز به بغير احرام فالأقرب انه ان احرم من مثله فلا دم عليه ولا الاغتسل دم وفي حج ما
يوافقه اما لو عين له مكان ليس ميقاتاً لاحد كان قال له احرم من مصرفه يلزمه دم بمجاوزه ثم لا فيه نظر
والظاهر عدم اللزوم لكن يحيط قسط من المسمى باعتبار اجرة المثل فان كان اجرة مثل المدة بتمامها من مصرف
عشرة قومن الموضع الذى احرم منه تسعة حط من المسمى عشرة اه عبارة الرنائى ويزام الاجير لحج او
عمرة ان يحرم مما عين له في العقدان كان ابعد من ميقات المحجوج عنه فان كان مثله لم يتعين فله الاحرام من
الميقات وابعده فان احرم من دون ميقات مستاجر ولو من ميقات اخر اساءه ولو لمعه الدلى ميقات المستاجر
فان لم يعد اليه ولو لمعد فعله الدم ويحط من الاجرة ما يقابل المسافة المتروكة باعتبار السير والاعمال فان شرط
عليه ان يحرم بعد الميقات فسدت العقدان ففعل وقيل للمستاجر بآجرة المثل للاذن والدم على المعضوب او الولي
المستاجر عن الميت اذ هو مقصر بتعين ذلك وكذا المتبرع فلما استقر مكي او تبرع عن ميت افاق بحج او عمرة
حرم عليه ان يحرم من مكة وفيه ما ذكر اى الخطو والدم اه قال باعثن قوله ولو من ميقات اخر الخ اى
الاعلى ما عليه الجبال الطبرى وتبعه في موضع من الايعاب والحاشية فيكنى ولا دم ولا حط وقوله فعله الدم الخ
اى على المعتمد خلافاً للجمال الطبرى وقوله حرم عليه ان يحرم من مكة الخ هذا على المعتمد ومر عن الجبال
الطبرى ان العبرة بميقات الاجير قال في المنهج ومضى عليه جمع متقدمون اه باعثن عبارة الرئيس قوله وفيه
ما ذكر اى خلافاً للجمال الطبرى وجماعة حيث قالوا اميقاته ميقات الاجير او المتبرع اه (قوله وان علمه بان
الخ) اى ونقل ان النص لله الخ (قوله مفهوم قول الروضة الخ) مبتدأ خبره قوله انه اذا كان الخ كرى
(قوله عليه شىء) خبر انه الخ (قوله واه) هذا المفهوم (قوله يترجح الوجه الاول) هذا اعتمده الشارح في
معظم كتبه وشيخ الاسلام والخطيب والجمال الرملى وغيره واعتمد الشارح في موضع من حاشية الايضاح
والايعاب الاكتفاء بميقات افاق بمر عليه الاجير وان كان اقرب من ميقات المحجوج عنه واعتمدهم في شرح
اى شجاع كرى على باضل واقول انما يظهر الترجيح بذلك فيما اذا كان التعيين لفظياً بان عينوا في العقد
ميقات المحجوج عنه بخلاف ما اذا كان شرعياً بان لم يشرضو الميقات فانه لا عدول حيث قد فان ميقات الاجير

باسكان الرام (ومن المشرق)
العراق وغيره (ذات عرق)
ويسن لهم الاحرام من
العتيق قبيلها لخبر فيه
ضئيف وكل من الثلاثة على
مرحلتين من مكة وذلك
النص الصحيح في الكل حتى
ذات عرق وتوقيت عمر رضى
الله عنه بها اجتهاد وافق
النص وعبر بالمتوجه
ليوافق الخبر هن هن اى
لاهلن ولم يأتى عليهن من
غير اهلن ممن اراد الحج
والعمرة ويستثنى مما ذكر
الاجير فانه يحرم من مثل
مسافة ميقات من احرم عنه
ان كان ابعد ميقاته فان
احرم من ميقات اقرب
فوجهان احدهما عليه دم
الاساءة والخط ورجحه
البغوى واخرون والثانى
لا شىء عليه وعليه الاكثرون
ونقل عن النص وانه عليه
بان الشرع سوى بين
المواقيت ورجحه الاذرى
لكن مفهومه قول الروضة
واصلها اذا عدل اجير عن
ميقات معين لفظاً وشرعاً
الى اخر مساو له او ابعد
لا شىء عليه انه اذا كان اقرب
عليه شىء وبه يترجح الوجه
الاول قال الاسنوى وفرع
المحب الطبرى

بل تعين الاحرام من ميقاته كاذكره بقوله لزمه الاحرام بالحج من ميقاته على ما تقرر فابتا مل (قوله ليو افاق
الخبر) فيه انه لا يشمل المتوجه (قوله اهلن) والخبر يشمل ذلك صريحاً (قوله ورجحه الاذرى) عبارة حاشية
الايضاح قال الاذرى والظاهر انه المذهب ثم استشكله بان مقتضى اعتبار بلد المحجوج عنه انه لا يجوز
العدول الى اقرب منه وان لو كان ميقاته اقرب من ميقات طر بيه جاز له مجاوزه ثم لا باحرام الى محاذة ميقات
بلد المحجوج عنه ثم قال ولا ارأهم يسمعون بذلك واوجب عن الاول بانه لا يجامى ذلك لو سلك طريق بلد

على ذلك فربما طويلا في

مكة استخرج عن آفاق يجمع
أو عمرة فاحرم من مكة
وترك ميقات المستاجر
عنه ففعل الوجه الاول
يلزمه ما بالاولى وعلى
مقابلة يحتمل وجهين
أحدهما لاشيء عليه لان
مكة ميقات شرعي وأخصها
عليه دم الاساءة والخط
وان عينها له الولي في
الاجارة ولو شرط عليه
ميقات بعدلزمه منه اتفاقا
(والأفضل ان يحرم من)
هو فوق الميقات أو فيه الا
المسكى لما يأتي فيه من (أول
الميقات) ليقطع بآفقه محرما
واستثنى السبكي ذا الحليفة
فالأحرام من عند مسجد
أفضل للاتباع قال
الأذري وهو حق ان علم
أن ذلك المسجد هو المسجد
الموجود آثاره اليوم
والظاهر انه هو (ويجوز)
الأحرام (من آخره)
لصدق الاسم عليه والعبارة
بالبيعة لابن أبي نعيم
منها (ومن سلك طريقا)
في بر أو بحر ينتهي الى
ميقات فهو ميقاته وان
حاذى غيره أولا أو
(لا ينتهي الى ميقات فان
حاذى) بالمعجمة (ميقاتا)
أي سامته بان كان على يمينه
أو يساره ولا عبارة بما
امامه أو خلفه (أحرم من
محاذاته) فان اشتبه عليه

ميقات شرعي أيضا (قوله على ذلك) أي الخلاف المذكور (قوله في مكة) أي فيمن كان بمكة ولو آفاقا (قوله
من مكة) أي او من نحو التمتع (قوله فعل الوجه الاول) أي الذي رجحه الغوري (قوله ماسر) أي من الدم
والخط (قوله بالاولى) أي لان مكة ليست ميقاتا للغير من فيها (قوله وعلى مقابلة) أي الذي رجحه الأذري
(قوله أحدهما لاشيء عليه) عبارة باعثن وقضية ما يقرر من جواز العدول للأقرب أن المسكى لو استخرج
للحج عن آفاق جاز الأحرار من مكة ولا شيء عليه واعتمده الجلال الطبري لكن اعتمد المحب الطبري لزوم
الخروج الى الميقات ولو أقرب من ميقات المنوب عنه على ما تقدم من جواز العدول فان خالف لزمه الدم
والخط اهو لا يصح لاهل مكة الا تقليدا ما اعتمده اجمال الطبري والافاضون عند عدم الخروج الى الميقات بترك
الدم وترك الخط (وان عينها له الولي الخ) بل هو مفسد للعقد كما رعن الوائى (لو شرط عليه ميقات الخ) الحاصل
ان العبارة بالابعد من ميقات الاجير وميقات المناب عنه وما شرطه فيجب الابد من هذه الثلاثة وان يتخير
في حاله الاستواء ان له العدول عما وجب من ميقات شرعي وان ذرى او شرطى الى مثله في المسافة فيحرم منه
وان لم يكن ميقاتا باعثن (قوله لما يأتي الخ) أي في أو اقل فصل الحرم (قوله أو فيه) محل تأمل قول المتن (من أول
الميقات) وهو الطرف الابد من مكة نهاية ومعنى (قوله ليقطع) الى قول المتن وان لم يحاذ شيئا في المعنى الا قوله
فان لم يظهر الى المتن والى قول المتن ومن مسكنه الخ في النهاية الا قوله هو على مرحلتين الى المتن (قوله من
عند مسجد ما الخ) وقيل من البيداء ونائى أي الذى قدام ذى الحليفة باعثن (قوله والظاهر انه هو) قال
الشارح في حاشية الاضاح ويلحق به بناء على استثنائه كل مسجد بميقات غيره بناء على المرجوح انه يسن
الأحرام عقب ركنه وهو جالس اعلى الصحيح وهو نذبه اذا توجه فالاولى ان يصلى ركنه بالمسجد ثم ان
قرب طرف الميقات الابد من مكة توجه اليه واحرم منه وان بعد بحيث يطل الفصل بين الأحرام وزركته
حتى لم تنسب اليه عرفا توجه الى ما دونه واحرم انتهى اه سم (قوله لما يأتى الخ) اولى ولو بنقضها او سبى باسمها
ونائى ونهاية (الى ميقات) أي عينه عبارة الوائى ويجب الأحرام من البقعة او من محاذها بمنة أو يسرة لكن
ان حاذى أحدهما ورعين الآخر فالعبارة بالثاني اذ المور بالعين أقوى من المحاذة كما اذا حاذى ذا الحليفة
ورعين الجحفة اقول المتن (فان حاذى ميقاتا الخ) أي مفردة معنى (قوله ولا عبارة) بما امامه وخلفه) أي
لان الاول امامه والثاني رواؤه نهاية (قوله موضع المحاذة) أي او الميقات نهاية (قوله اجتهد) أي ان لم يجد
من يخبره عن علم ولا يقلد غيره في التحرى الا ان يعجز عنه كالأذري نهاية عبارة الوائى ويعمل بقول المخبر عن

المحجوج عنه والافلاما ذكره الشافعى وعن الثاني بانهم لم يسمحوا بذلك لاجل مروره على ميقات شرعي
لانظر الجانب المحجوج عنه اه وقضية الجواب عن الثاني التزامهم لا يسمحون بما ذكر وعلى هذا
فيحتمل ان يؤخذ منه انه لو استاجر مصرى بمصر عن مكة مات بمكة او غضب بها وهو مقيم بها بعد امتنع عليه
بجائزة الجحفة للأحرام من مكة التي هي ميقات المحجوج عنه لان ذلك نظير ما لو استاجر مدنى عن مصرى
حيث يتمتع عليه بمجاورة ذى الحليفة للأحرام من الجحفة كما اقتضاه هذا الجواب ويحتمل ان يفرق بان
المحجوج عنه في صور تالم يكن يلزمه قطع المسافة التي قبل ميقاته فلم يلزمه ان يذنب ذلك فلم يلزمه الأحرام قبل
ميقات المحجوج عنه على انه كان يمكن في الجواب عن الثاني التزامهم يسمحون بما ذكر كما هو قضية عبارتهم
الا ان يوجد نقل عنهم بخلاف ذلك (تنبيه) قال في المجموع لا يشترط اى في صحة الاستئجار ذكر الميقات
ويحمل على ميقات تلك البلدة في العادة الغالبة اه قال الشارح في شرح العباب وكانه قصد بهذا رد طريقة
ضمية حكاهما بعدهم ان كان للبلد طريقان مختلفا الميقات او طريق يفضى الى ميقاتين كالصقيق وذات
عرق لاهل العراق وكالجحفة وذى الحليفة لاهل الشام فانهم تارة يمرون بهذا وتارة يمرون بهذا الشرط
بنايه والافلاما والراجح لا يشترط ويحمل على ميقات بلد المحجوج عنه في العادة الغالبة اه وبيق الكلام في
حال الاستواء ويحتمل انه يتخير وان يعتبر ما سلكه بالفعل ومن هنا يعلم حكم اجير اهل الروم الذين تارة يمرون
على مصر وتارة على الشام (قوله واستثنى السبكي الخ) قال الشارح في الحاشية وكانه أي السبكي اعتمد في

وضع المحاذة اجتهدوا ليس أن يسقط

ليتقن المحاذاة فان لم يظهر له شيء تعين الاحتياط (أو) حاذى (مقياتين) بان كان اذامر على كل تكون المسافة منه اليه واحدة (فلاصح أنه يحرم من محاذاة بعدهما) من مكه وان (٤٢) حاذى الاقرب اليها ولا وليس له انتظار الوصول الى محاذاة الاقرب اليها كما ليس للمار على

ذى الخليفة أن يؤخر إحرامه الى الخليفة فان استوت مسافتها في القرب الى طريقه والى مكة أحرم من محاذاتهما ما لم يحاذ أحدهما قبل الآخر والا فنه أما إذا لم تستو مسافتها اليه بأن كان بين طريقه وأحدهما اذامر عليه ميلان والآخر اذامر عليه ميل فهذا هو ميقاته وان كان اقرب الى مكة (وان لم يحاذ شيئاً من المواقيت) أحرم على مرحلتين من مكة (لانه لا ميقات دونهما وبه يندفع ما قبل قياس ما يأتي في حاضر الحرم ان المسافة منه لا من مكة أن يكون هنا كذلك ووجه اندفاعه ان الاحرام من المرحلتين هنا بدل عن اقرب ميقات الى مكة واقرب ميقات اليها على مرحلتين منها لا من الحرم فاعتبرت المسافة من مكة لذلك لا يقال المواقيت مستغرقة لجهاث مكة فكيف يتصور عدم محاذاته لميقات فينبغي ان المراد عدم المحاذاة في ظنه دون نفس الامر لا نأقول يتصور بالجائي من سواكن الى جدة من غير ان يمر برايع ولا يلزم لانها محاذات امامه فيصل جدة قبل محاذاتهما وهي على مرحلتين من مكة فتكون هي ميقاته (ومن

علم ثم يجتهد ان علم ادلة المحاذاة والاقلة يجتهدا اه (قوله ليتقن المحاذاة) اي وان هو فوق الميقات نهاية (قوله) فان لم يظهر له شيء (الخ) اي وان تخير في اجتهاده لعله الاستظهار ان خاف فوت الحج او كان قد تنصق عليه نهاية ووثائق عبارة الكردى على بافضل وكون ما ذكره سنة جرى عليه شيخ الاسلام في شرحي البيهجة والخطيب في شرحي المنهاج والتهذيب والجمال الرملي في شرحي الزبدو البيهجة زاد الشارح حج في سائر كتبه وجوب الاحتياط عليه اذا تخير في اجتهاده وكان قد تنصق عليه الحج أو خاف فوته أو أقر الأذرع على ذلك في الاسنى والجمال الرملي في شروحه على المنهاج والايضاح والدجوة رابت في حاشية الايضاح للشارح وفي شرحه لابن علان لو تنصق عليه وكان الاستظهار يؤدي الى تفويتها فظاهر ان ذلك يكون عذراً في عدم وجوب الاستظهار حينئذ الاصل براءة الذمة من الدم وعدم العصيان لعدم تحقق المجاوزة وهذا هو السبب في اطلاقهم استحباب الاستظهار وحيث قلنا بوجوبه فحلها كما هو ظاهر اذ لم يخش فوت رفقته وأمن على محترم وقد عارفاً بقوله انتهى اه (قوله بأن كان الخ) كانه تفسير مرادو الافحاذة المقياتين أعم من ذلك سم اي كما يظهر بمرجعة النهاية والمغني (قوله اذامر) اي من طريقه و (قوله منه) يعني من طريقه (قوله وان حاذى الاقرب اليها أولاً) أي كأن كان الابد منحنياً أو عراً فلو جاوزهما مردياً للسك ولم يعرف موضع المحاذاة ثم رجع الى الابد أو مثل مسافته سقط الدم أو الى الاخرى الذي هو الاقرب لم يسقط نهاية ومعنى (قوله وليس له الخ) أي اذا حاذى الابد أو الاسم (قوله على ذي الخليفة) اي عني (قوله ما لم يحاذ أحدهما قبل الآخر) ويتصور محاذاة أحدهما قبل الآخر مع كون الفرض الاستواء المذكور بنحو انحراف طريق أحدهما الى مكه مكردي (قوله اما اذا لم تستو مسافتها الخ) مخترق قوله بان كان اذامر الخ (قوله واحدهما الخ) بالجر عطفاً على طريقه و (قوله والآخر الخ) بالجر عطفاً على أحدهما الخ (قوله فهذا ميقاته الخ) والحاصل ان العبارة أولاً بالقرع اليه ثم بالبعد من مكة ثم بالمحاذاة أولاً فان انتفى جميع ذلك فن محاذاتهما كركدي على بافضل قول المتن (من مكة) اي ويحصل معرفة ذلك بان كان عنده من يعرف تلك المسافة أو بان يجتهد فيها ش (قوله وبه الخ) أي بالتعليل المذكور (قوله قياس ما يأتي) اي في فصل اركان كركدي (قوله ان المسافة الخ) بيان للموصول (وقوله ان يكون الخ) خبر قوله قياس الخ (قوله منها) اي مكة (قوله فينبغي الخ) جرى عليه المغني (قوله يتصور) اي عدم المحاذاة في نفس الامر (قوله فيصل جدة قبل محاذاتهما الخ) قال سم في شرحي في شجاع لا بد من محاذاة الخليفة عند وصول جدة أو بعد مجاوزتها فاهلها اعتبرت المحاذاة ولو بعد مجاوزة

احرامه منه اي المسجد المذكور رواية ابن عباس الآتية في آداب الاحرام وسياق عنه نفسه ان الاحاديث الكثيرة الشهيرة تدل على انه انما أحرم عند انبعث راحلته واي منها حديث أنس في البخاري ثم ركب صلى الله عليه وسلم حتى استوت به راحلته على اليباء ثم حمد الله عز وجل وسبح ثم اهل بالحج والعمرة على ان رواية ابن عباس ضعيفة كما باقي وحيث ذفي استثناء ذي الخليفة نظر في هذا النظر نظر لان الحديث الضعيف يعمل به في الفضائل الان يقال ما لم يعارضه صحيح كما هنا فليأمل هل المعارضة لازمة ولا لا احتمال اتصال اليباء بالمسجد بل الاقرب عدم الاستثناء نعم يذني استثناءهما من وجه آخر وهو ان الاحرام من اليباء افضل من بقيتها وان فرض انه ليس الابد من مكة اتباعا لصل الله عليه وسلم ثم قال ويلحق به بناء على استثنائه كل مسجد بمقات غيره بناء على المرجوح انه يسن الاحرام عقب ركعتيه وهو جالس ا على الصحيح وهو نذبه اذا توجه فلاولى ان يصلي ركعتيه بالمسجد ثم ان قرب طرف الميقات الابد من مكة توجه اليه واحرم منه وان بعد بحيث يطول الفصل بين الاحرام ركعتيه حتى لم ينسب اليه عرفاً توجه الى مادونه واحرم اه (قوله بان كان اذامر الخ) كانه تفسير مرادو الافحاذة المقياتين أعم من ذلك (قوله وليس له انتظار الوصول الى محاذاة الاقرب) اي اذا حاذى الابد ولا (قوله ما لم يحاذ أحدهما قبل الآخر) اي ويتصور محاذاة أحدهما قبل

مسكنه بين مكة والميقات فيقاته مسكنه) لقوله صلى الله عليه وسلم في حديث المواقيت ومن كان دون ذلك فمن حيث أنشأ حتى أهل مكته من مكة فلو جاوز مسكنه الى جهة مكة بان أحرم من محل تحصر فيه الصلاة أساء ولمزه دم جدة

جدة الخ كردى على بافضل (قوله نظير مامر) اى فى شرح وقيل كل الحرم كردى قول المتن (فيقائه مسكنه) اى قرية كانت او حلة نهاية زاد المعنى او منزلا مفردا اه (قوله كاهل بدر والصفراء) اى فاتهم بعد زى الخليفة وقبل الجحفة نائى (قوله ان ميقاتهم الجحفة) وفاقا للنايه بقى خلافا لما فى الحاشية واختصر نائى (قوله) ما قيل بدر ميقات لاهلها) اى فتكون ميقا لمن ياتى عليها كاهل مصر فكيف اخر الخ (قوله او جاوز محله) عطف على مقدور والتقدير ومن بلغ ميقانا و جاوزه او جاوز الخ كردى ويفنى عن التقدير اداءه ان الشارح حل بلغ على معنى جاوز كما صرح به النباهة والمعنى عبارة عما ومن بلغ يعنى جاوز ميقانا من المواقيت المخصوص عليها او موضعا جعلناه ميقانا ولم يكن ميقانا اصليا اه (قوله محله) ضمير ملن المقدر بالعطف قول المتن (فيقائه موضعه) اى موضع الارادة يسمى الميقات الغنوى او الارادى وهو مثل الميقات الشرعية فى الحكم كالميقات الشرطى وهو ما عين للاجير والنذرى وهو ما عينه بنذر هذا ان كان كل فوق الشرعى فان كان دونه لغا لشرطه فسدت الاجار قوله لم ينقد النذرو تعين الميقات الشرعية ونائى (قوله فى الخبر السابق) اى فى شرح ذات عرق كردى (قوله بمن اراد الخ) بدل من قوله صلى الله الخ (قوله ومن كان دون ذلك) تتمه كاسر انفا فن حيث اشاحت اهل مكة من مكة (قوله ومعلوم الخ) تخصيص لمعوم المتن بما يأتى فى العمرة (قوله لزمه الخروج الخ) اى لوجوب الجمع بين الحبل والحرم ونائى (قوله مطلقا) اى من اى جهة كان (قوله وان لم يخطر الخ) اى قصد العمرة قول المتن (وان بلغه) اى وصل اليه نهاية ومعنى (قوله للنسك) الى قول المتن بغير احرام فى النباهة والمعنى الا قوله ولو فى العام الى المتن (قوله للنسك) اى الحج والعمرة شرح بافضل اى او المطلق (قوله) ولو فى العام القابل) خلافا للنايه والمعنى ولشيخ الاسلام فى شرح المنهج والروض كما ياتى عبارته الونائى ومن بلغه من يرد للنسك مطلقا كما قاله حجر وقال مر اى وشيخ الاسلام والخطيب مر يد للحج فى عامه والعمرة مطلقا اه قال باعثن واعتمد ما قاله مر الزبائى والحلبى وظاهر كلام السيد عمر عيلى اليه استظهره ابن الجمل فى شرح نظم الدماء اه (قوله) وان اراد اقامة طويلة الخ) لعل محله فيمن أنشأ السفر بقصد مكة والحرم والافوه مشكل لاقتضائه وجوب الاحرام على من مر بذي الخليفة مر يد للنسك مع انشاء السفر الى غير جهة الحرم كجدة والطائف وهو بعيد اجدا وخرج تا به حاسن الشريعة ثم رايت فى فتاوى الشهاب الرملى مناصه سئل الشهاب الرملى عن قصد النسك فى العام القابل ودخل مكة بهذا القصد فهل يجب عليه ان يحرم بنسك للدخول او لا فاجاب بان الداخلى الى مكة بالقصد المذكور يستحب له ان يحرم بنسك على الاصح ويجب على مقابله انتهى هكذا رايت اطلق النسك المقصود فى القابل ولم يقبده بالحج فليتأمل بصري عبارة الكردى على بافضل وفى فتاوى الشهاب الرملى مناصه سئل عن مخرج من بلدة مر يد للنسك مع نية الاقامة بيندر جدة شهرا او نحوه للبيع والشراء فهل تباح له مجاوزة الميقات من غير احرام لتخلل نية الاقامة بجدة ام لا يباح له المجاوزة فاجاب من بلغ ميقانا مر يد انسكالم تجز له مجاوزته بغير احرام وان قصد الاقامة بيندر بعد الميقات شبرا مثلا للبيع ونحوه الا ان يقصد الاقامة بالبندر المذكور وقيل الاحرام اه قال ابن الجمل فى شرح الايضاح وينبغى ان يقيد بما اذ لم يكن البندر فى جهة الحرم والافوه ومشكل لاقتضائه ان من مر بذي الخليفة قاصدا الاحرام بالحج ناويا الاقامة بيندر الصفراء او بدر ان له التأخير الى ذلك وليس كذلك انتهت قال باعثن عن السيد احمد جمل الليل فى جواب سؤال فى ذلك نعم بيق الكلام فى محل انشاء الاحرام بعد ذلك فعلى ما ذهب اليه الجمهور يجب كونه من الميقات او من مثل مسافته وعلى ما ذهب اليه الشهاب الرملى يجوز انشاءه من ذلك الموضع الذى اقام به شهرا او نحوه اه ولا يخفى ان مامر عن ابن الجمل الموافق لما قاله الشارح فيه حرج شديد لا سيما فيما اذا نوى الاقامة فى نحو الصفراء سنة (قوله الى جهة الحرم غير ناو الخ) سيدكر محترضا (قوله وقضية)

نظير مامر وان كان على دون مرحلتين من مكة والحرم لان هذادم اساءة فلا يسقط عن حاضر ولا غيره بخلاف دم التمتع أو القرآن وفيمن مسكنه بين ميقاتين كاهل بدر والصفراء اكلام مهم ذكرته فى الحاشية وحاصل المتمد منه أن ميقاتهم الجحفة وبه يندفع ما قيل بدر ميقات لاهلها فكيف آخر المصريون احرامهم عند (ومن بلغ ميقانا) منصوفا أو محاذيه أو جاوز محله الذى هو ميقاته (غير مرزب) نسكاً ثم اراده فيقائه موضعه ولا يكلف العود الى الميقات لمفهوم قوله ^{والله} فى الخبر السابق وان اراد الحج والعمرة مع قوله ومن كان دون ذلك ومعلوم بما يأتى فى العمرة ان من ارادها وهى بالحرم لزمه الخروج الى أدنى الحل مطلقا وان لم يخطره الا اجتنب (وان بلغه مر يد) للنسك ولو فى العام القابل مثلاً وان اراد إقامة طويلة يلد قبل مكة (لم تجز مجاوزته) الى جهة الحرم غير ناو العود اليه او الى مثله (بغير احرام) اى بالنسك الذى اراده على أحد وجهين فى المجموع فمن حرم بعمرة من الميقات ثم بعد مجاوزته أدخل عليها حجا وقضية

الآخر مع كوت الفرض الاستواء المذكور بنحو انحراف طريق احدهما الى مكة (قوله فى المتن لم تجز مجاوزته بغير احرام) عبارة الايضاح فان جاوزته بغير محرم عصي ولزمه ان يعود اليه قال السيد فى حاشيته

تعليله لكل منهما تفصيل في ذلك جرى عليه السبكي والاذرى حاصله انه متى كان قاصد الاحرام بالحج عند المجاوزة فاحرم بالعمرة ثم أدخله عليها بعد لزومه الدم وان لم يطهر اله قصد اله بالبعد مجاوزته فلا ويقاس بذلك ما لو قصد الاحرام بالعمرة وحدها عند المجاوزة فاحرم بالحج وحده او عكسه هذا كله ان امكن ما قصد هو الا كان نوى الحج في العام القابل تعينت العمرة وفي الاول اعني المريد ثم المدخل اشكال اجبت عنه في الحاشية حاصله انه متى اخر ما نواه عند المجاوزة لعدم امكانه كنية القرآن قبل شهر الحج في صورتنا فلا دم بخلاف ما هنا فان تأخير هله مع نيته وامكانه تقصير اى تقصير فلم يكن يصلح الادخال لرفعه وذلك للخبر السابق اما اذا جاوزه مريد العود اليه او الى مثل مسافته قبل التلبس ينسك في تلك السنة فانه لا ياتم بالمجاوزة اعادة الان حكم الاساءة ان تقع بعده وتوابعه بخلاف ما اذا لم يعد وبهذا جمع الاذرى بين قول جمع لا تحرم المجاوزة بنية العود واطلاق الاصحاب حرمتها (١) قول الحشى لزوال الخ لعله علة لشيء سقط من العبارة

تعليله) مبتدأ والضمير يرجع الى المجموع و (قوله تفصيل الخ) خبره كروى (قوله تفصيل في ذلك) الاولى ان في ذلك تفصيلا (قوله جرى عليه الخ) اى التفصيل وكذا ضمير حاصله (قوله انه متى كان قاصدا الخ) عبارة الوائى يؤخذ من التحفة والفتاوى ان من مر بالمقات فاحرم بالعمرة ثم بعد مجاوزته احرم بالحج فان كان مر يداهما على وجه القران ابتداء وكان ذلك في شهر الحج وجب الدم للاساءة فيجب عليه العود فور السقوط دمه لا لسقوط دم القران فان لم يعد الا بعد دخول مكة قبل التلبس سقطا فان لم يعد حتى تلبس ينسك غير عرفة سقط دم القران فقط ولو جاوز المقات مر يداهما السنة الثانية واقام بمكة و احرم منها وجب الدم بخلاف ما لو احرم في الاولى بحج في وقته او بعمره فبقاها بعد ما مكة ولو اراد الحج في الاولى فصح الثانية فلا دم ولو اراد حج الاولى و مر بالمقات في شهره فاحرم بعمره وجب الدم ان لم يعد في احرام الحج للمقات او اراد العمرة فاحرم بحج وجب في احرام العمرة بعد ذلك الحج للمقات فان احرم بهما من ادى الى الحل لزومه الدم اه قال باعثن قوله وجب الدم للاساءة مر عن التشيل انه لا دم لان المحذور مجاوزة المقات غير محرم وهذا محرم وقوله ولو اراد حج الاولى و مر بالمقات في شهره فاحرم بعمره وجب الدم اى لا نه لم يحرم بما اراده على الوجه الذى اراده وقد مر مخالفة عبد الرؤف والتشيل في هذه التي بعدها (قوله لا للاحرام بالحج) يعنى مع العمرة به يتدفع قول سم قوله او عكسه بتام اه الا ان يريده انه معلوم من المقيس عليه بالاولى (قوله عند المجاوزة) اى في شهر الحج (قوله لزومه الدم) اى دم الاساءة بالمجاوزة بلانية الحج (قوله بذلك) اى بالاول (فاحرم بالحج) اى وحده (قوله او عكسه) وهو ما لو قصد عند المجاوزة الاحرام بالحج وحده فاحرم بالعمرة اى وحدها (هذا كله) اى من المقيس بصورته والمقيس عليه معلوم ان الصورة الثانية ممكنة دائما (قوله في العام القابل) اى اوفى غير اشهر الحج ونائى (قوله اعني المريد ثم المداخل) اى بلا قيد امكان ما اراده حين المجاوزة (لعدم الخ) متعلق بقوله اخر (قوله في صورتنا) اى فى المريد ثم المداخل بدون قيد المكان (قوله بخلاف ما هنا) اى المريد ثم المداخل مع الامكان (قوله تقصير الخ) مر عن باعثن عن التشيل خلافا ويوافقه اطلاق المتن وسكوت النهاية والمعنى عن قول الشارح اى بالنسك الذى اراده (قوله وذلك) راجع لقول المتن تجوز مجاوزته الخ (قوله للخبر السابق) اى فى شرح ذات عرق واستدل النهاية والمعنى بالاجماع (قوله مر يد العود اليه) اى محرم ما ولو يحرر منه سم (قوله قبل التلبس الخ) ظرف للعود (قوله فى تلك السنة) اى التى اراد التلبس فيها والجار متعلق بالعود والتلبس (قوله ان عاد) وفى النهاية والمعنى نحوه وفى شرحى الايضاح للجمال الرملى وابن علان انه اذا نوى العود للمجاوزة لا اثم مطلقا ثم ان عاد فلا دم ايضا الا لزمه الدم واذا عصى وذبح الدم فانما يقطع دوام الاثم لا اصله فلا بد فيه من التوبة انتهى اه كروى على بافضل (قوله وبهذا جمع الاذرى بين قول جمع لا تحرم الخ) الذى يشبه هذا القول على اطلاقه ثم اذا احرم ولم يعد من غير عذر ياتم من حيث ذم وقوله الذى يجوز الاحرام من مكة الخ يؤيده قليتا لم يصري وتقدم عن شرحى الايضاح للرملى وابن

مقتضا العصيان وان عاد قبل التلبس ينسك وفى شرح المذهب ان جمهور الاصحاب لزوال الاساءة بالعود وقال صاحب البيان وهل يكون مسيئا بالمجاوزة اذا عاد الى المقات حيث سقط الدم فيه وجهان حكاهما فى الفروع قال والظاهر انه لا يكون مسيئا لانه حصل فيه محرما الى ان قال السيد عن السبكي وينبغي ان يكون الاصح كونه مسيئا خلافا لما قال صاحب الفروع انه الظاهر ويمكن ان يتاول القول بان لا يكون مسيئا على ان المراد ان حكم الاساءة ان تقع رجوعه وتوابعه وحيث لا يبق بخلاف الى ان قال السيد قلت تعين اعتبار بنية العود على القول بعدم الاساءة وهو حيث ذبحه والا فهو مؤول بما اشار اليه السبكي الى ان قال وقد استدلل له الاسنوى بما صححه من ان المكي يجوز له الاحرام بالعمرة من الحرم ثم يخرج الى الحل بناء على سقوط الدم ولا يقال ان المكي لم يجاوز المقات بخلاف هذا لانقول قد انتك المكي حرمة المقات بعدم الخروج الى الحل عند الاحرام كما انتك ذلك بالمجاوزة واعتذر ذلك فاستوفاه فان صريح اثم المكي اذا احرم بالعمرة فى الحرم بلانية الخروج لا دنى الحل بعد ذلك وان خرج الى مقامه (قوله مر يد العود اليه) اى محرم ما ولو يحرر من

وتعليقه بما ذكر فيه نظر الاله بنية العود اليه بان لا اساءة اصلا ولعله مبني على ان العود فيها (٤٥) يأتي رفع الاثم من اصله والذي يتجه

علان ويأتي عن سم والنائي ما وافقه (قوله وتعليقه) اي تعليقه قوله فانه لا ياثم الخ (قوله بما ذكر) اي بقوله لان حكم الاساءة الخ كدري (قوله فيه نظر) لانه بنية العود الخ هذا يدل على ان التنظير في كلام الازدعي من حيث انه دل على تحقق الاساءة ثم ارتفاع حكمها وان هذا ممنوع بل بان عدم تحققها وحيث قلنا مل وجه البناء في قوله ولعله مبني الخ فان كان وجهه ان رفع العود فيما يأتي تضمن تحقق الاساءة لكن يرتفع اثمها ورد عليه ان الرفع يتضمن ذلك سواء اراد الرفع من الاصل او رفع الاستمرار اسم (قوله ولعله) اي ذلك التعليق كدري (قوله فيما يأتي) اي في المتن (قوله وما يؤيد التنديد الخ) حاصل قوله اما اذا جاوزه الى هناك تنقيد المتن بقوله لا غير ناو العود الخ صحيح لا غبار عليه لكن تعليقه مفهوم القيد بما ذكر فيه فساد لان مفهوم القيد انه بالعود بعد نيته لا اساءة اصلا والتعليق يدل على ان الاساءة ثبتت ثم ارتفع حكمها بالعود ونيته وبينهما فرق ولو بني على ما يأتي واريد منه رفع الاثم من اصله كان له وجه لكن المتجه فيما يأتي عدم رفع الاثم فانضح ان التعليق فاسد ومفهوم القيد صحيح وهذا المفهوم جمع الازدعي بين قول الشيخ واطلاق الاصحاب كدري (قوله انية العود الخ) بيان لما تقرر (قوله فان قلت ينافي ما تقرر الخ) كلامه مصرح بانه بعدم العود فيما ذكر ياثم بالمجاوزة ولا يبعد ان يمنع ذلك ويجعل الاثم بعدم العود اي بلا عذر سم وفي النائي ما وافقه (قوله زال المعنى المحرم الخ) زال ذلك غير لازم للنية سم (قوله او خذلان الخ) او منع الخذل (قوله وهو تادى النسك الخ) قد يقال هذا موجب للدم فقط دون الاثم وانما يؤيده التجاوز بلانية العود ولذا ياثم به ولو لم يحرم اصلا (قوله وخرج) الى قوله وبه يعلم في النهاية والمعنى (قوله مثل مسافة ذلك الخ) اي او ابعد منه نهاية ومعنى (قوله وبه يعلم ان الجاني من اليمن في البحر له ان يؤخر الخ) بوغن قال بالجواز التثنية مقتضى مكة والفقهاء اشد بلحاج وابن زياد اليمنى وغيرهم وعن قال بعدم الجواز عبدالله بن عمر باخرمة ومحمد بن ابي الاشعر وتليد الشارح عبدالرؤوف قال لان جدة اقل مسافة بنحو الربع كما هو مشاهد وقال ابن علان في شرح الايضاح وليس هذا بما يرجع لنظر في المدار لا حتى يعمل فيه بالرجوع بل هو امر محسوس يمكن التوصل لمعرفة بدرع حمل طويل الخ امر كدري على بافضل عبارة النائي فله ان يؤخر احرامه من محاذة يلم الى راس العلم المعروف قبل مرسى جدوه هو حال توجه السفينة الى جهة الحرم وليس له ان يؤخره الى جدة لانها اقرب من يلم بنحو الربع وقوله ان جدة ويلم مرحلتان مرادهم ان كلا لا ينقص عن مرحلتين وان تفاوت المسافتان كاحققه من سلك الطريقين وهم عدد كادوا ان يتواتروا فافى التحفة من جواز التأخير الى جدة فهو لعدم معرفته المسافة فلا يغير به كما به عليه تليد عبدالرؤوف بن يحيى الزمزمي وقال محمد بن الحسن ولو اخر الشيخ رحمه الله تعالى بحقيقة الامر ما اقبى به وقال الشيخ علي بن ابي طالب ومافي التحفة مبني على اتحاد المسافة الظاهر من كلامهم فاذا تحقق التفاوت فهو قائل بعدم الجواز قطعاً بدليل صدر كلامه النص في ذلك انتهى وايضا كل محل من البحر يرد راس العلم اقرب الى مكة من يلم وقد قال بذلك في الجحفة ونص عبارة بخلاف الجاني فيه من مصر ليس له ان يؤخر احرامه من محاذة الجحفة لان كل محل من البحر بعد الجحفة اقرب الى مكة منها وعبارة يا عشت ولا وجه ما في التحفة الا ان قيل ان مبنى المواقيت على التقريب وهو الذي كان يعمل به الشيخ محمد صالح تبعا لشيخه ادريس الصعدي جواز تأخير الاحرام الى منه كما يؤخذ الاول من قوله الاتي قوله مجوز الاحرام بالعمرة من مكة اذا اراد ان يخرج الخ (قوله فيه نظر) لانه بنية العود الخ هذا يدل على التنظير في كلام الازدعي من حيث انه دل على تحقق الاساءة ثم ارتفاع حكمه وان هذا ممنوع بل بان عدم تحققها وحيث قلنا مل وجه البناء في قوله ولعله مبني الخ فان كان وجهه ان رفع العود فيما يأتي تضمن تحقق الاساءة لكن يرتفع اثمها ورد عليه ان الرفع يتضمن ذلك سواء اراد الرفع من الاصل او رفع الاستمرار (فان قلت ينافي ما تقرر الخ) كلامه مصرح بانه بعدم العود فيما ذكر ياثم بالمجاوزة ولا يبعد ان يمنع ذلك ويجعل الاثم بعدم العود (قوله زال المعنى المحرم للانصراف من كسر) ياثم بالمجاوزة ولا يبعد ان يمنع ذلك ويجعل الاثم بعدم العود (قوله زال المعنى المحرم للانصراف من كسر)

فيه من مصر ليس له ان يؤخر احرامه عن محاذة الجحفة لان كل محل من البحر بعد الجحفة اقرب الى مكة منها فبنته لذلك فانه مهم وبه يعلم ايضا ان مثل مسافة الميقات يجرى العود اليها وان لم تكن ميقاتا

جدقه بقي به او يكون جبل يلزم عندا بعد السعدية بحيث يكون بين اخره وبين مكة مرحلتان وقد سمعت من بعض الثقات ان الشيخ محمد صالح المذكور كان يقول بذلك وقد علمت ان يلزم جبل محاذ للسعدية وسمعت ان بخذاء السعدية جبلين احدهما بين طرفه المحاذى لمكة وبين مكة اكثر من مرحلتين والثاني يمتد لجبل مكة وينتهي بين مكة باعتبار طرفه الذي يجهتها مرحلتان فاقول فان تحقق انه الاخير فلا شك في جواز الاحرام من جدة فحرر رجل يلزم فان تحقق وتحققت المقابلة التي يقولونها فلا وجه لما قاله في التحفة بل يشعر بذلك قول التحفة لان مسافتها الى جدة كسافة بليل الى مكة افاذا تحقق التفاوت بطل المساواة وبطل ما نى عليها من جواز التأخير الى جدقه وهو واضح لان ثبت واحد من الامرين للذين سقناهما اقول الامر الاول وهو ان مبنى المواقيت على التقريب كلام التحفة والنهاية والمغنى وغيرهم صريح في خلافه والامر الثاني وهو كون جبل يلزم عندا بعد السعدية الخ مبنى على كونه الاخير من الجبلين اللذين بخذاء السعدية الذي بين طرفه وبين مكة مرحلتان فاقول وقد نص التحفة والنهاية والمغنى وغيرهم على انه لا ميقات اقل من مرحلتين فثبت ان ليس جبل يلزم وانما هو الاول من الجبلين المذكورين الذي بين طرفه وبين مكة اكثر من مرحلتين (قوله عبر جمع متقدمون الخ) وتبعهم المغنى وشرح المنهج (قوله والذي يتجه الخ) اعتمدته النهاية وشرح بافضل والكردى عليه والنائي (قوله باحدهما) اى بالعود الى ميقات اولى من مرحلتين (قوله لان ما عدل عنه) لعله اراد به ابتداء مرحلتين في طريقه التي سلكها (قوله انه لا يجوز) اى بالعود الى مثل مسافته (قوله كلام هؤلاء الخ) اى الجمع المتقدمين اولاً (قوله اجزاء مثل المسافة الخ) اعتمدته النهاية عرش والنائي والكردى كما مر انفاً (قوله مطلقاً) اى من ميقات اخر او لا قول المتن (فان فعل) اى فان خالف وفعل مانع منه نهاية ومعنى (قوله بان جاوزه) اى قول المتن فان لم يعد في النهاية والمغنى الى قوله حتى لو اخر الى وسأوى وقوله وفيه نظر الى المتن وقوله والاصح الى او كان به وقوله وخاف الى ولو قدر (بان جاوزه) اى الى جهة الحرم (تنبيه) من خرج من مكة يار قد رسول الله صلى الله عليه وسلم فزار ثم وصل ذا الحليفة فان كان عند الميقات قاصداً نسكاً حالاً ومستقبلاً لزمه الاحرام من الميقات بذلك النسك اى ان امكن او بنظيره اى ان لم يمكن والازمه الدم بشرطه اى لم يعد قبل التلبس بالنسك وان كان عند الميقات قاصداً وطئه او غيره ولم يحظر له قصد مكة لنسك لزمه الاحرام من الميقات بشئء وان كان يعلم انه اذا جاء الحج وهو بمكة حج او انه ربما خطرت له العمرة وهو بمكة فيفعلها لانه حينئذ ليس قاصداً للحرم بما قصدته من النسك وانما هو قاصد لمعنى اخر قاله ابن حجر في الفتاوى الكبرى نائياً (قوله ولو ناسياً الخ) بقى ما جاوزه معنى عليه ويتجه انه لا دم عليه لخروجه بالاغماء عن اهلية العبادة فسقط اثر الارادة السابقة راسماً وهذا هو الظاهر وان قال النائي والبصري ومثل الساهي التائم وغير الاهل للعبادة كلغنى عليه اه (قوله او جاهلاً) ولا يتصور الا كراهة هذا دخل التية القلب فان اكرهه على فعل المحرمات اخبره بالا حرام حيث امن غائلته ولا فلا والدم في المحرمات على المكروه يفتح الزامه يرجع به على المكروه بكثره ان علم باحرامه ونائياً قول المتن (لزمه العود) اى بقصد تدارك الواجب ونائياً اى لا تمتزهاً واطلق وهذا شرط لدفع الاثم دون الدم باعث (قوله تدارك كالاتمه) اى فيما اذا كان مكلفاً عاصداً عالماً بالحكم منه الكافر إذا اسلم بعد المجاوزة ولو لم يعد حين ولم توقف جواز احرامه على اذنه غير ذلك ونزج الزوج في الفل او قصره اى فى الناسى والجاهل المذنبون نائياً (قوله ولا يتعين العود الى عبته الخ) يقول المصنف منه مثال نهاية (قوله او الى مثل مسافته) اى مطلقاً وفاقاً للنهاية وقال المغنى وشرح المنهج من ميقات اخر اه (قوله عما اراده فيه) اى عن الموضوع الذي اراد الاحرام فيه يعنى عن الميقات العنوى وتقدم استثناءه من اراد العمره وهو بالحرم فيلزمه الخروج الى ادنى الحل مطلقاً (قوله بعد الميقات) حاله عن قوله ما اراده الخ ويحتمل ان متعلق باراد (قوله خصوص به) اى خصوص العود بالميقات كما يفهم من كلام المصنف كردى (قوله وهو) اى زوال ذلك غير لازم للتية (قوله ولو ناسياً او جاهلاً) بقى ما جاوزه معنى عليه ويتجه انه لا دم عليه لخروجه

بمثل مسافته من ميقات اخر واخذ بمقتضاه غير واحد والذي يتجه هو الاول بدليل تعبير بعض الاصحاب بقوله من محل اخر ولم يعبر بالمقات وفي الخادم فيمن ميقاته على مرحلتين من مكة فملك طريقاً لميقات لها جاور مسيتها وقد رعى العود الى ميقات قبل يجزئه العود لمرحلتين لم ارفيه نصاً والوجه الاكتشاف باحدهما اهو ما ذكره واضح لان ما عدل عنه غير مقصودة عنه بخلاف ما لو عدل عن ميقات مخصوص فانه كان القياس انه لا يجوز نهو الالم يمكن التعيين معنى فاذا خولف هذا الان رعاية المعين قد تعسر فلا اقل من رعاية مثل ذلك المعين ولا يحصل ذلك الا بمثل مسافته من ميقات اخر هذا غاية ما يوجه به كلام هؤلاء ومع ذلك الوجه مدركا اجزاء مثل المسافة مطلقاً ولا نسلم ان التعيين لاجل تعيين عنه وانما هو لتعيين مثل مسافته لا غير فتأمل (فان فعل) بان جاوزه مريداً بلا احرام ولو ناسياً او جاهلاً (لزمه العود) ولو عزم كما سيعلم من كلامه او (ليحرم منه) تداركاً ثمة او تقصيراً ولا يتعين العود الى عينه بل يجزى الى مثل مسافته حتى لو اخر احرامه عما اراده فيه بعد الميقات اجزاء العود

حاصل بذلك وسأوى الجاهل والناسي غيرهما في ذلك لأن المأمور به يستوى في وجوب تداركه (٤٧) المنذور غيره نعم استشكل ما ذم

في الثاني للاحرام بأنه يستحر
أن يكون حيث يذم مريد النسك
واجب بأن يستمر قصده
إلى حين المجاوزة فبسبه
حيثنوه في نظر لان العبرة
في لزوم الدم وعدمه بحاله
عند آخر جزء من الميقات
وحيثنوه بالسهو ان طرأ عند
ذلك الجزء فلا دم أو بعده
فالمدم (إذا كان له عذر
كأن ضاق الوقت) عن
العود بأن خشي فوت الحج
لوعاد (أو كان الطريق مخوفاً)
أو خاف انقطاعاً عن الرفقة
والاصح أن مجرد الوحشة
هنا لا تعتبر أو كان به مرض
يشق معه العود مشقة
لا تحتمل عادة أو خاف على
عثرته بتركه فلا يزوم في كل
ذلك للضرر بل يحرم عليه
في الأولى وكذلك الأخيرة
ان أدى الى تقويت عثرته
كمضو ولو قدر على العود
ماشياً بلا مشقة أو بها لكنها
تحتمل عادة لزوم ولو فوق
مرحلتين على الوجه وفارق
ما مر بتعديه هنا (فإن لم يعد
لزومه دم) ان اعتمر مطلقاً
أو حج في تلك السنة أو في
القابلة في الصورة السابقة
لأنها التي تادت باحرام

ناقص بخلاف ما إذا لم يحرم
أصلاً أو أحرم بحج بعد تلك
السنة لأن الدم ينقص النسك
لا بدل عنه وفارق تلك العبرة
الحج بان احرامه في سنة

التدارك (حاصل بذلك) أي بالعود إلى مثل مسافة الميقات (قوله في ذلك) أي لزوم العود (قوله في الناسي الخ)
أي بالاولى نحو التام (قوله للاحرام) متعلق بالناسي (قوله واجب الخ) اقراءه التام والمغنى (قوله عند
آخر جزء الخ) محل تأمل والذي يظهر من اتبع كلامهم في هذا المقام انه متى تحققت الإرادة في جزء من الميقات
وجب الاحرام وهذا الثاني السهو في جزء آخر بصري ووثاني وقضية هذا أن نحو الناسي في جميع اجزاء
الميقات لا يضمه عود ولا دم بانفاق قول المتن (أو كان الطريق مخوفاً) أي بان خاف فيه على نفسه أو ماله ودخل
في المال ما لو كان القدر الذي يخاف عليه في رجوعه بقدر قيمة الدم الذي يارزومه حيث لم يعد أو دونها أو قياس ما في
التيمن من أنه لو خاف على مال يساوي ثمن ماء الطهارة لا يعتبر أنه كذلك فيجب العود وإن خاف وقد يفرق
بان ما هنا اسقاط لما رتبته وما في التيمم طريق الطهارة التي هي شرط لصحة الصلاة وهي اضيق مما هنا فلا
يجب العود ولا اثم بعدهم ع (قوله والاصح الخ) اعتمده الوثاني (قوله أو كان به مرض الخ) أي أو كان
سأياً عن لزوم العود أو جاهلاً به وثاني (قوله بتركه) بيانه الجروفي نسخة البصري من الشرح بتركه بالياء
عبارة قوله على عثرته بتركه أي أو يستصعبه فترك هذا القيد للغالب اه وبعبارة الوثاني ومحل وجوب
العود إذا لم يخش على عثرته بتركه أي أو يستصعبه أو يضع أو مال أو على نفسه وان لم يكن محترماً كزنا محصن
اه (قوله في الأولى) يعني مشكلة خشيته القوات بصري أي ولو ظنا وثاني (قوله ولو قدر الخ) أي تارك
الميقات ولو ناسياً أو جاهلاً وثاني وهذا التعميم قد يناقش ما يأتي عن التام والمغنى أنفاً و قول الشارح الاتي
بتعديه هنا (قوله ولو فوق مرحلتين الخ) قاله أن العباد وهذا ظاهر أن كان قد تعدى بمجاوزة الميقات نهاية
ومغنى ويفيده قول الشارح وفارق الخ (قوله ما مر) أي في الحج ماشياً من التقييد بدون مسافة القصر قول
المتن (فإن لم يعد) أي لعذر أو غيره (لزومه دم) أي بتركه الاحرام من الميقات نهاية ومعنى زاد الوثاني ولو
تكررت المجاوزة المحرمة ولم يحرم إلا من آخرها لم يلزمه الادوم أحد وان اثم في كل مرة اه (قوله ان اعتمر)
إلى قوله ومجاوزة الولي في التام والمغنى الا قوله أو في القابلة إلى خلاف الخ (قوله مطلقاً) أي ولو كان في غير
سنته ع (قوله في تلك السنة) أي سنة المجاوزة (قوله أو في القابلة الخ) خلافاً للنهاية والمغنى وشرحي
المنهج والروض عبارة ما عثنى قوله أو في القابلة خالفه الشهابان الرملي وابن قاسم وقالوا لا دم فيها ولو جاوز
الميقات مريد الحج في العام القابل وأحرم فيه من غير عود اه (قوله في الصورة السابقة) إشارة لقوله ولو في
العام القابل وكان المراد أنه حج في القابل من غير الميقات كمكة وإلا فلا دم فليراجع سم (قوله لأنها الخ) أي
الثلاثة من العبرة مطلقاً والحج في تلك السنة وفي السنة القابلة كدى (قوله بعد تلك السنة) أي في غير
الصورة السابقة كدى أقول ويمكن أرجاع اسم الإشارة هنا إلى كل من صورتين الأخيرتين (قوله لزومه دم
الخ) تقدير عليه ان الاسلام يعدم ما قبله (قوله أو فن الخ) عبارة التام والمغنى ويستثنى من كلامه ما لو مر
صبي أو عبد بالميقات غير محرم مريد النسك ثم بلغ أو عتق قبل الوقوف فلا دم اه وفي سم بعد كلام ذكره عن
حاشية الايضاح للسيد السهوي والشارح ما نصه وهذا الكلام كالصريح في تصور عدم وجوب الدم فيها
إذا جاوز الصبي مريد النسك ثم أحرم وان بلغ قبل الوقوف أو العبد كذلك وان عتق قبل الوقوف ما إذا لم
يأذن الولي أو السيد وقضية هذا التصوير وجوب الدم إذا أذن السيد أو الولي فقول شرح الروض وكالكافر
فيما ذكر الصبي والعبد كما نقل عن النص اه لعله فيما إذا أذن الولي أو السيد وقضية ما مر في أوائل الباب أنه

بالاعتماد على أهلية العبادة فسقط اثر الإرادة السابقة راساً (قوله في المتن فإن لم يعد) أي لعذر أو غيره
(قوله في الصورة السابقة) كأنه إشارة لقوله السابق ولو في العام القابل الخ وكان المراد أنه حج
في القابل من غير حج الميقات كمكة وإلا فلا دم فليراجع (قوله أو فن) أي بغير إذن سيده
وإلا فعليه الدم وهل التفصيل يجري في الصبي فيفصل بين من أذنه الولي وغيره وعلى هذا التفصيل
يحمل الكلام ويختلف في المسئلة مر (قوله أو فن)

لا يصلح لنفيها بخلافها فان وقت احرامها لا يتأق وتجاوزة كافر مريد النسك ثم اسلم وأحرم ولم يعد لزومه دم لأنه مكلف بالفروع أو فن

يلزم الولي كل دم لازم المولى ان الدم هنا على ولي الصبي (قوله كذلك) اى مريد النسك (قوله لا دم عليه) قال السيد السمودى فى حاشية الايضاح وقياسه ان تكون الزوجة كذلك فلو جاوزت الميقات مريدة للنسك بغير اذن الزوج فلا دم وان طلقت قبل الوقوف بناء على انه لا يجوز لها ان تحرم بغير اذن الزوج اه سم وفى الوائى ما يوافقه الا انه قيد النسك بالنفل (قوله) وبجاوزة الولي بمولية الخ عبارة الوائى ولونوى نحو الولي ان يحرم عن موليه الصبي او المجنون او العبد الصغير فجاوز به الميقات ثم احرم عنه بعده او اذن لميز فاحرم وجب الدم فى مال الولي ان لم يعد به الى الميقات ولو يوكيله معه الماوعن له بعد المجاوزة فاحرم عنه او اذن فلا شيء وارادة المولى للاحرام من الميقات لا غاية فان كمل بعد المجاوزة فيقيا حيث عن له ولو يعرقه ووكيل الولي ان قصر بعد الاذن فى الاحرام له من الميقات فالدم عليه وان اذن له الولي فى المجاوزة ولا رجوع له على الولي وولى الكافر مع وليه كوفى ارادته لنفسه لقدرته على الاسلام ليقبضه فيحرم عنه اه (قوله بالتفصيل الخ) اى اذا احرم عنه بعد المجاوزة فستهاولم يعد به الى الميقات قبل التلبس بنسك قول المتن (وان احرم الخ) اى من جاوز الميقات بغير احرام او (قوله) فالاصح انه ان عاد اى سواء كان دخل مكة لا معنى ونهاية قول المتن (قبل تلبسه بنسك) قال ابن الجمل فى شرح الايضاح ركنا كان كالوقوف وطواف العمرة او سئنا على صورة الركن كطواف قدوم بخلاف مسنون على صورة الواجب كبيت منى ليلة التاسع كما رجحه العلامة عبد الرؤف او لا على صورة شيء كالاقامة بمنزلة يوم التاسع اه كرى على بافضل وقوله بخلاف مسنون على صورة الواجب ياتى عن الوائى خلافا لقول المتن (سقط الدم) وحيث سقط الدم بالعدول تكن المجاوزة حراما كما جزم به المحاملى والرويانى لكن بشرط ان تكون المجاوزة بنية العود كما قاله المحاملى معنى ونهاية (قوله) انه موقوف (صرح فى حاشية الايضاح) بترجيح الوقف بصرى (قوله) والماوردى انه لا يجب اصلا اى لان وجوبه بتملئ بفوات العود ولم يفت وهذا هو المعتمد معنى ونهاية اقول قضية هذا التعليل انه لا فرق بين ما صححه الشيخ ابو على والبندنجي وما صححه الماوردى لان حدوث العود بعد غير معلوم عند المجاوزة (قوله) فيما لو دفع الدم للفقيه وشرط الرجوع الخ) وعلى الوجه الاول

كذلك الخ) لم يرد فى شرح الروض بعد ذكر الروض مسألة الكافر المذكورة على قوله هو ماضيه وكالكافر فيما ذكر الصبي والعبد كما نقل عن النص اه وجزم به فى الباب وفى حاشية الايضاح للسيد السمودى فى قول الايضاح فان جاوزه غير محرم عصى الخ ماضيه الثانى اى من الامور اشعر قوله عصى ان ذلك فى البالغ اما الصبي اذا مر بالمقات مريد للنسك فجاوزه ثم احرم لم يكن له هذا الحكم حتى لو بلغ قبل الوقوف فلا دم عليه على الصحيح وينبغى اشتراط كونه غير مفتقر فى احرامه الى اذن غيره وإن كان مكلفا انهم سوا بين العبد والصبي فباسبق حتى لو عتق العبد قبل الوقوف فلا دم عليه على الصحيح قلت وقياسه ان تكون الزوجة كذلك فلو جاوزت الميقات مريدة للنسك بغير اذن الزوج فلا دم وان طلقت قبل الوقوف بناء على انه لا يجوز لها ان تحرم بغير اذن الزوج ولونوى المولى ان يعقد الاحرام للصبي فجاوز الميقات ولم يعقده له ثم عقده فى حق الدم وجهان احدهما يارمى يكون فى مال الولي والثانى لا يجب على واحد منهما اه وذكر الشارح فى حاشيته نحوه ووجه الاول من هذين الوجهين وهذا الكلام كالصريح فى تصور عدم وجوب الدم فيما اذا جاوز الصبي مريد للنسك ثم احرم وان بلغ قبل الوقوف او العبد كذلك وان عتق قبل الوقوف بما اذا لم ياتى الى الولي او السيد وقضية هذا التصور وجوب الدم اذا اذن السيد فان قلت قول السيد حتى لو بلغ يقتضى صحة احرامه قبل البلوغ مع ان احرام الصبي بغير اذنه عليه لا يصح قلت يصح حمل على ما اذا اذن الولي فى احرامه بعد المجاوزة بغير اذنه او تاخر احرامه عن بلوغه فليتام بعد ذلك ما تقدم عن شرح الروض ولعله فيما اذا اذن الولي او السيد هذا الوجه تصوير مسألة الصبي بما اذا اذن الولي اذا اجماز مريد للنسك بغير اذن الولي فلا اعتبار به الا يصح احرامه بغير اذن الولي فارادته ذلك قبل ان ينفو ثم رايته فى شرح العباب قال بعد كلام قرر هو يعلم ان العبرة بما يماهى بارادة الولي الخ (قوله) فيما لو دفع الدم للفقيه وشرط الرجوع ان لم يجب عليه) وحيث لم يجب بعوده لم تكن مجاوزة محرمة كما جزم به المحاملى والرويانى نعم بشرط ان

كذلك ثم عتق وأحرم لا دم عليه لانه عند المجاوزة غير أهل للإرادة لانه محجور عليه لحق غيره ومجاوزة الولي بمولية مريدا للنسك به فيها الدم على الوجه بالتفصيل المذكور (وان احرم ثم عاد فالاصح) انه ان عاد قبل تلبسه بنسك سقط عنه (الدم) لقطعه المسافة من الميقات مخزما وقضيته أن الدم وجب ثم سقط بالعود وهو وجه والذي صححه الشيخ أبو على والبندنجي أنه موقوف فان عادله بان أنه لم يجب عليه ولا بان أنه وجب عليه والماوردى انه لا يجب أصلا وقطر فائدة الخلاف فيما لو دفع الدم للفقيه وشرط الرجوع أن لم يجب عليه

(فان لم يخرج واتي بأفعال العمرة) (٥٠) انما اتفاقا كما علم عامرو (اجزائه) عن عمرة الاسلام وغيرها (في الاظهر) لان عقاد احرامه اتفاقا

ومن حكي فيه خلافا فردود عليه كالمواضع من الحج من غير ميقاته (وعليه دم) تركه الاحرام من الميقات (فلو خرج الى الحل بعد احرامه) وقبل الشروع في طوافها (سقط الدم) اي لم يجب (على المذهب) نظير ما مر فيمن جاوز الميقات وعاد اليه (وافضل بقاع الحل) لمزيد الاعتبار (الجعرانة) باسكان العين وتخفيف الراء على الافصح لانه عليه السلام اعتمر منها ليلا ثم أصبح كباث رجوعه من حين سنة ثمان فتح مكة متفق عليه وحكي الاذرعى عن الجندى في فضائل مكة انه اعتمر منها ثلثمائة نبي وبينوا بين مكة اثنا عشر ميلا وقيل ثمانية عشر وجزم به جمع وهو مردود بناء على الاصح ان الميل ما مر في صلاة المسافرين (ثم التعميم) لانه عليه السلام امر عائشة بالاعتزام منه كآمر وهو المسمى الان بمساجد عائشة يتنوب بين مكة لثلاثة اميال والمعتبر في حده ما بالارض لا ما بالجليل (ثم الحديثية) بتخفيف الياء اوضح من تشديدها بشر قريب حدة بالهلمة بينها وبين مكة ما مر في الجعرانة لانه عليه السلام صلى بها واراد الدخول لعمرة منها ومن قال هم بالاعتزام منها فقد

شرح والميقات المكان للحج قول المتن (فان لم يخرج) الى اى الى ادى الحل واتى بأفعال العمرة اى بعد احرامه بها في الحرم نهايتم معنى (قوله انما الخ) اي اذا كان مكلفا لما عايدا مستقلا ولم ينو الخروج عند الاحرام كاشارة اليه بقوله كما علم عامرو اي فيمن جاوز الميقات (قوله عن عمرة الاسلام) الى الباب في التبايع والمغنى لا قوله ومن حكي الى كالمواضع وقوله ليلا الى وحكي وقوله وقيل الى المتن وقوله والمغنى لا المتن وما ناه عليه (لان عقاد احرامه) اي واتيائه بعده بالواجبات نهايتم معنى (قوله وقبل الشروع في طوافها) اي قبل مجاوزته الحجر فلا عبرة بما تقدم عليها كما مر قول المتن (سقط الدم) اي واما الائتم فالوجه انه اذا حرم بها قبل الخروج عازما على الخروج بعد الاحرام فلا اثم ولا اثم وظنى ان النقل كذلك فليراجع سم على المنهج اعمش وتقدم في الشرح ما يصرح بذلك (قوله على الافصح) اي ويجوز كسر العين وتثقل الراء وهي في طريق الطائف على ستة فراسخ من مكة نهاية ومعنى زاد الوافى وبها ما شديدا العذوبة فقد قيل انه عليه السلام حفر موضعه بيده الشريفة المباركة فانجس وشرب منه وسقى الناس او غرز رمح فنعاه (قوله اعتمر منها) اي من الجعرانة قال الواقدي انه عليه السلام احرم منها من المسجد الأقصى الذي تحت الوادى بالعدوة القصوى في ليلة الاربعاء لثنتي عشرة بقية من ذى القعدة اه وناى (قوله ثم أصبح) اي ثم عاد بعد الاعتبار الى الجعرانة فاصبح فيها كانه بات فيها ولم يخرج منها (قوله رجوعه الخ) اي حين رجوعه (قوله فتح مكة) بالجر بدلان من ثمان كردى (قوله وجزم به جمع) بواقفه ما مر عن التبايع والمغنى والوافى (قوله امر عائشة بالاعتزام منه) وقدمه على الجعرانة لضيق الوقت وليان الجواز سمى بذلك لان على يمينه جبال يقال له نعم وعلى يساره جبال يقال له ناعم والوادي لثمان نهاية ومعنى (قوله ثلاثة اميال) اي فرسخ فهو اقرب اطراف الحل الى مكة نهاية ومعنى (قوله بئر الخ) عبارة المغنى وهي اسم لبئر طريق جدو وطريق المدينة بين جبلين على ستة فراسخ من مكة اه وعبارة البصرى بين جبلين يقال لها بئر شبيخ عند مسجد الشجرة اه مختصر الايضاح للبكرى وفي الاسنى بينها وبين مكة ستة فراسخ اه (قوله بالمهلمة) اي بالحلمة المهلمة المكسورة والادل المهلمة المشددة كذا في هامش الوافى من منواته لكن الذي في القاموس انه فتح الحامو هو المعروف في الالسة (قوله لانه عليه السلام صلى بها واراد الدخول الخ) اي فصلاته وارادته الدخول منها دل على شرفها ومزية على بقية بقاع الحل عالم يدل الدليل على مزيته عليها ففضل الاحرام منها على الاحرام من غيرها مما ذكر سم (قوله لعمرة) اي التي احرم بها من ذى الحليفة حاشية الايضاح (قوله ومن قال الخ) هو الغزالي نهاية (قوله فقدوم الخ) ويجاب بإمكان الجمع بينها بانه هم او لا بالاعتزام منها ثم بعد احرامهم بالدخول منها كذا في النهاية وقد يقال بعد ما ذكره قول الغزالي اثرهم بالاعتزام فصدده الكفار ولم يصدوه عن الاعتبار بل عن الدخول بصري (قوله واراد الدخول منها) اي تقدم فعله ثم امره ثم هم وإن زادت مسافة المضول على الفاضل نهايتم معنى قال ع ش قوله تقدم فعله الخ ظاهره ان جميع احراماته بالعمرة كان من الجعرانة فليراجع اه (قوله كآمر) اي في شرح وهو المواقف للاحداث (خاتمة) يندب لمن يحرم من احدهما الثلاثة ان يجعل بينه وبين الحرم بطن وادى ثم يحرم ويسن الخروج عقب الاحرام من اى محل كان من غير مكث بعده نهاية ومعنى قال ع ش قوله بطن وادى واد كان اه

(باب الاحرام)

(قوله يطلق) الى قول المتن أو كليهما في التبايع والمغنى لا قوله وهذا الى وهو وقوله وانما تعتقد الى او بعض حجه (قوله يطلق على نية الدخول الخ) اي يطلق شرعا على الفعل المصدرى فيراد به نية الدخول في النسك اذ معنى احرام به نوى الدخول في ذلك ويطلق على الاثر الحاصل بالمصدر فيراد به نفس الدخول في

لانه عليه السلام صلى بها واراد الدخول لعمرة منها اي فصلاته بها وارادته الدخول منها دل على شرفها ومزية بقية بقاع الحل عالم يدخل الدليل على مزيته عليها ففضل الاحرام منها على الاحرام من غيرها مما ذكر (قوله يطلق على نية الدخول)

وهم لانه انما احرم من ذى الحليفة كآمر (باب الاحرام) يطلق على نية الدخول

النسك أى الحالة الحاصلة المترتبة على التيقونائى (قوله فى النسك) ما هو النسك الذى الدخول فيه بالنسك سم وقد يقال المراد به هنا حاله حرم عليه ما كان حلالا (قوله وبهذا الاعتبار) أى المعنى (قوله فيه) عبارة النهاية والمعنى فى حج أو عمره أو فيها أو فبا يصلح لها أو لاحدهما هو المطلق اه (قوله وهذا هو الذى يفسده الجماع) قد يشكل الحصر بالردة إلا أن يكون بالنظر للجموع على أنه قد يتوقف فى عدم فساد النية بالجماع فليتأمل فقد يقال لو فسدت به ما وجب المضى فى فاسده سم وقد يقال كافر قوا بين الباطل والفاسد فى أصل النسك ما المانع أن يفرقوا بهما كذلك بالنسك فيجب المضى مع فساد دون بطلانها بصرى (قوله لاقتضائه الخ) أى سبب ذلك لاقتضائه الخ نهاية ومعنى (قوله وتحريم الانواع) عطف على دخول سم ولعل الواو بمعنى أو كما عبر به النهاية والمعنى (قوله وهو المراد الخ) أى المعنى الثانى نهاية ومعنى (قوله أو حجتين) هل محله إذا جمعهما كما هو ظاهر هذه العبارة كنوبت حجتين وأمالو عطف احدهما على الآخرى كنوبت حجة وحجة أخرى فينعتقد قوله وحجة أخرى عمره فيه نظر فليتأمل فإن الانقضاء عمره مستبعد ثم رایت قول الشارح وإنما لم تعتقد الثانية وهو يدل على عدم الانقضاء سم بخلاف (قوله لتعذرهما) علة لتعتمد المعنى سم وكردى (قوله كبر) أى كتعذر الحج (قوله لانه) علة لى الانقضاء كردى (قوله لقبوله) أى غير أشهر الحج (له) أى لاصل الاحرام (قوله فوق لغوا الخ) ينبغى أن يتأمل بصرى عبارة سم انظر هذا إلا أن يريد بقوله مثله المائل فى مطلق كونه نسكا وحيتنقد يمنع منع الانقضاء أى ولو قال لا فدينع تصحيح الاحرام ثم ولا ضرورة هنا لى التقريب (قوله أو بعض حجة) أى أو نصف حجة أو غيره من الكسور واستظهر بعضهم أن من البعض قول بعض العامة نوبت الاحرام بالجلب إذ هو احرام محل ركن الوقوف فيأزم الاتيان بأعمال الحج وكذا الواحرم بالكشف والغطاء أو بالشيأة أو بركة أو بالطواف أو بالسعى أو بالخلق أو بالكتابة أو بالوصا أو بالمرؤة لكن ينعتقد مطلقا ولو احرم بمجم ونصف عمره أو بالكمس أو بنصفهما انعتد تامعا فيكونان قرأنا ونائى (قوله وكذا العمرة) أى فلو احرم بعمرتين أو أكثر أو بعض عمره أو نصف عمره أو غيره من الكسور انعتد واحد ونائى (قوله بالاجماع) ظاهره وأن قدم الحج وأنه ليس من ادخال العمرة على الحج وقد يتوقف فيهم عبارة الشيخ محمد صالح قوله وأكليهما بأن يحضر هما فى ذهنه حال الاحرام وهل يقول نوبت الحج والعمرة أو احرمتهما لله تعالى أو يقول نوبت العمرة والحج و احرمتهما لله تعالى فى خلاف فى المذهب أو الاحتياط أن يقول نوبت الحج والعمرة خروجا من الخلاف المذكور اه وقوله أن يقول نوبت الحج والعمرة لعل صوابه نوبت العمرة والحج تول الماتن (و مطلقا الخ) ولو قيد الاحرام بزم كيو م أو أكثر انعتد مطلقا أى غير مقيد بالزم المعين ولو أحر م مطلقا ثم أسفده قبل التين فاهما عتبه كان مفسده النهاية ومعنى قول الماتن (بأن لا يزيد الخ) أى بأن ينوب الدخول فى النسك الصالح للأنواع الثلاثة أو يقتصر على قوله احرمت نهاية ومعنى زاد الونائى

فى النسك) ما هو النسك الذى الدخول فيه بالنسك (قوله وتحريم) عطف على دخول (قوله وهذا هو الذى يفسده الجماع وتبطله الردة) قد يشكل الحصر بالردة إلا أن يكون بالنظر للجموع على أنه قد يتوقف فى عدم فساد النية بالجماع فليتأمل فقد يقال لو فسدت به ما وجب المضى فى فاسده (قوله أو حجتين) هل محله إذا جمعهما كما هو ظاهر هذه العبارة كنوبت حجتين وأمالو عطف احدهما على الآخرى كنوبت حجة وحجة أخرى فينعتقد قوله وحجة أخرى عمره كالموا قال نوبت الحج والعمرة فانه يصير قارنا كما هو ظاهر كلامهم لأن قوله وحجة أخرى كقوله والعمرة من حيث أنه منع من انعقاده حج ما منع وهو تقديم نية الحج فهو كنية الحج فى غيره وقته فيه نظر فليتأمل فإن الانقضاء عمره مستبعد ثم رایت قول الشارح وإنما لم تعتقد الثانية الخ وهو يدل على عدم الانقضاء (قوله لتعذرهما حجا) علة لتعتمد (قوله فوق لغوا الخ) انظر هذا التقريع إلا أن يريد مثله فى مطلق كونه نسكا وحيتنقد يمنع منع الانقضاء لعل الاولى النسك كما ذكر وه فى منع ادخال العمرة على الحج والمقارنة كذلك وقد يشكل ذلك مع قوله أى فى الماتن بعد ذلك أو كليهما (قوله بالاجماع)

فى النسك وبهذا الاعتبار يعد ركنًا وعلى نفس الدخول فيه بالنسك لاقتضائه دخول الحرم كأن يجد أى دخل نجد أو تحريم الانواع الآتية وهذا هو الذى يفسده الجماع وتبطله الردة وهو المراد هنا (ينعتد معينا بأن ينوب حجا أو عمره) أو حجتين فاكثروا لما لم تعتقد الثانية عمره لتعذرهما حجا كبر فى غير أشهر لانه لا مبطل ثم لاصل الاحرام لقبوله له وهنا انعقاد الحج يمنع انعقاد مثله معه فوقع لغوا من اصله فلم يمكن صرفه للعمرة أو بعض حجة فتعقد كاملة وكذا العمرة (أو كليهما) بالاجماع (ومطلقا بأن لا يزيد على نفس الاحرام) لصحة الخبر به (والتعيين أفضل) ليرف ما يدخل عليه (وفى قول الاطلاق) لانه ربما عرض له عذر كمرض فيتمكن من صرفه لما لا يخاف فوته

فيفيد أنه لا يشترط له التعيين ولا قصد الفعل ولا لينة الفرضية بخلاف الصلاة نعم يجب التعيين فيها لو أحرم مطلقا في أشهر الحج ولذا قال صحيح في حاشية الفتح الواجب عندية الحج تصور كقيته بوجه وكذا عند الشروع في كل من أركانه انتهى ولو وقت الأحرار بمن كحرمت بعمرة هذا الشهر أو يومين انعقد غير مقيد بالزمان المعين فلو انقضى من غير تحلل بقى محرماتها حتى يتحلل كافي المختصر بخلاف الفتح حيث قال لا ينقضاء ونائي وتقدم عن النهاية والمغنى ما وافق ما في المختصر (قوله ورواية الخ) أقر النهاية هنا هذه الرواية وعقبه عش بأنه سيأتى له في أركان الحج عن المجموع أن الصواب أنه ^{يجزئ} أحرم بالحج ثم أدخل عليه العمرة وخص بجوازه في تلك السنة للحاجة إلخاه (قوله ويمن روى ذلك) أي أنه أحرم معينا (قوله فقوله) أي عائشة رضي الله تعالى عنها (قوله حال أو مصدر) نشر على ترتيب اللفظ (قوله لا بمجرد اللفظ) أي قوله أوقات في النهاية والمغنى (قوله لا بمجرد اللفظ) ويسن التلظظ بالية ونائي (قوله وإن ضاق الوقت) أي بان كانوا لا يصلون لعرفة قبل طلوع فجر يوم النحر فيكون عند صرفه إلى الحج كمن أحرم بالحج في تلك الحالة نهاية ومعنى أي وهو يتعقد ويقو به بطلوع الفجر فيتحلل بعمل عمرته وقضيه من قابل عش (قوله أوقات الخ) بخلاف للنهاية والمغنى والنائي عبارتهم فإن لم يصلح الوقت لها بان فأت وقت الحج صرفه أي بالية للعمرة كما قاله الروياني أه (قوله خلافا لجمع) منهم الروياني فإنه قال في صورة الفوات صرفه إلى العمرة أي فلا ينصرف إليها من غير صرف سم وتقدم أن فاعن النهاية والمغنى اعتياده (قوله ولا يجوزته) أي قوله وليس منه في النهاية بالمغنى إلا قوله قبل الصرف (قوله ولا يجوز العمل) شامل للوقوف سم (قوله وقع عن طواف القدوم) أي وإن كان من سنن الحج نهاية ومعنى (قوله ولا يجوز السعي بعده) أي خلافا لشرح الباب والظاهر أنه ليس له أعاده ليسعي بعده إسقوط طلبه بفعله الأول فتعين تأخير السعي ونائي (قوله قبل الصرف) قال سم في شرح أني شجاع قضيته أنه لو سعى بعد الصرف اعتد به ورد فيه شيخ الإسلام انتهى وقال المغنى والنهاية والأوجه خلافاً أي فلا يجزئ وعليه جرى الشارح حج في سائر كتبه كرى على بأفضل أقول ظاهر صنيع الشارح هنا أن قوله قبل الصرف متعلق بالسعي فيفيد الإجازة أو أما جعله حالاً من الضمير ليوافق ما في المغنى والنهاية فخلافاً للظاهر (قوله على الأوجه) أي من احتياين للانسوى سم (قوله لأنه يتحاط للركن الخ) أي فلا يعتد به إلا إذا وقع بعد طواف علم أي حين الشروع أنه من أعمال الحج فراضا لستوعش (قوله لأن الوقت لا يقبل الخ) فإن صرفه إلى الحج قبل شهره كان كاحرامه قبلها فيعتقد عمرة على الصحيح نهاية ومعنى قول المتن (وله أن يحرم كاحرام زيد) قال في الروض وإن أحرم كاحرام زيد وعمر وصار مثلهما انفقوا وإلا صار قار نا قال في شرحه نعم أن كان أحرامهما فاسداً انعقد أحرامه مطلقا كما علم بأمرا وأحرام أحدهما فقط فالقياس أن أحرامه يتعقد بحجتي الصحيح ومطلقا في الفساداه ويؤخذ من قوله ومطلقا في الفسادان أنه صرفه إلى ماشاء فإن صرفه لأحد النسكين وكان أحرام الآخر الصحيح بالآخر صار قار نا من ذلك أن يكون أحرام الآخر الصحيح يحجب صرف هذا المطلق لعمرة سم بحذف وما ذكره عن الروض وشرحه في النهاية والمغنى مثله قول المتن (كاحرام زيد) أي كان يقول أحرمت بما أحرم به

ظاهره وإن قدم الحج وأنه ليس من إدخال العمرة على الحج وقد يتوقف فيه (قوله خلافا لجمع) منهم الروياني فإنه قال في صورة الفوات صرفه إلى العمرة أي فلا ينصرف إليها من غير صرف ولا يبق معها فان صرفه للعمرة وذلك ألوجج فكذلك أنه الحج كما احتيا لان للفاضل (قوله ولا يجوزته العمل) شامل للوقوف (قوله على الأوجه) أي من احتياين للانسوى (قوله في المتن) أنه إن يحرم كاحرام زيد الخ) قال في الروض وإن أحرم كاحرام زيد وعمر وصار مثلهما انفقوا وإلا صار قار نا قال في شرحه نعم أن كان أحرامهما فاسداً انعقد أحرامه مطلقا كما علم بأمرا وأحرام أحدهما فقط فالقياس أن أحرامه يتعقد بحجتي الصحيح ومطلقا في الفساداه ويؤخذ من قوله ومطلقا في الفسادان أنه صرفه إلى ماشاء فإن صرفه للحج وكان أحرام الآخر الصحيح يحجب أو بعمرة وكان أحرام الآخر الصحيح بعمرة صار كالأحرام ابتداء بحجتي أو عمرتين فعليه (زيد) لأن أباموسى أحرم

أحرم أحراما مبهما ثم انتظر الوحى في تعيين أحد الوجوه الثلاثة الآتية مردودة بأنها مخالفة للروايات الصحيحة أنه أحرم معينا ويمن روى ذلك عائشة فقوله أخرج لا يسى حجا ولا عمرة محمول على ما قبل أحرامه أو على أنه لم يسهما في تليته أي في دوام أحرامه (فان أحرم مطلقا) بكسر اللام وفتحها حال أو مصدر (في شهر الحج صرفه بالية) لا بمجرد اللفظ (إلى ماشاء من النسكين) وإن ضاق وقت الحج أوقات على الأوجه اقتضاء إطلاقهم خلافا لجمع ويوجه بأنه باصرف يتبين أنه كان كالحرم بما صرفه إليه فإذا صرفه للحج فعل ما يفعله من فاته الحج مما يأتى ويسن له صرفه للعمرة وخروجاً من الخلاف (أو اليها ثم اشتغل بالأعمال) ولا يجوزته العمل قبل الصرف بالية نعم أن طاف ثم صرفه للحج وقع عن طواف القدوم ولا يجوزته السعي بعده قبل الصرف على الأوجه لأنه يتحاط للركن ما لا يتحاط للسنة (وإن أطلق في غير أشهره) فالأصح انعقاده عمرة (لأن الوقت لا يقبل غيرها) فلا يصرفه إلى الحج في أشهره (وله) أي مرید الشك (أن يحرم كاحرام زيد) لأن أباموسى أحرم

زيد أو كاحرامه بمعنى ونهاية (قوله) أو كان محرماً) أي أو كان كافراً بأن أتى بصورة الإحرام معنى عبارة النهاية
أو أتى بصورة إحرام فاسد لكفره أو جماعه أو قول المتن (مطلقاً) أي ولت الأضافة إلى زيد بنهاية ومعنى
(قوله) فإذا بطلت في أصل الإحرام) أي كالمحرمة عن نفسه ومستاجرته نهاية أي فإنه يقع عن نفسه لأنه لما
امتنع الجمع بينهما تعين ما هو الأصل في الإحرام وهو كونه عن نفسه عن (قوله) كالمعلق بأن أو إذا أو متى
الخ) قد يقال صرحوا بأن التعليق لا يكون إلا على مستقبل حتى أو لو أكل تعليق لا يكون مستقبلًا بحسب
الظاهر فمن ذلك قول الولي العراقي في فتاويه قد يعلق الإنشاء على ماض فيقول إن كنت أكره أكرهت فأنت طالق
قلت لم يعلق هنا الأعل مستقبل وهو تبين إربابنا فإنه شك في صدر منها إرباءه مقدم فقال إن كنت أكره أكرهت
إن تبين لي وظهر أنك أكرهت والتبين والظهور حادث لم يوجد إلا بعد التعليق اه وبه يعلم أن التعليق
بمستقبل حتى في قوله إن كان محرماً أي إن تبين الخ فليتام بصري وقد يجاب بأن ما هنا مبني عن مذهب ابن
مالك من أن أداة الشرط لا تلحق كلمة كان إلا الاستقبال بخلاف الجمهور ثم رابت في الوائى ما نصه وقولهم
إن تخلفه أي الفعل للاستقبال محله إذا تمكنت مع كان اه (قوله) ولم يكن محرماً) أي وأما إذا كان زيد محرماً
فينعقد إحرامه نهاية ومعنى (قوله) ولم يكن محرماً) ظاهره وإن جهل عدم إحرامه (قوله) إلا عند وجوده
هذا قد يظهر عند العلم بأحرامه لا عند الجهل به (قوله) فإنه لا ينعقد ظاهره وإن جهل سم (قوله) وإن كان
محرماً) أي إذا جاءه راس الشرف فأنحرم نهاية ومعنى (قوله) محاضر متعلق بضمير منه الراجع للتعليق
(قوله) وليس منه) أي من التعليق بمسقبل (قوله) لأنه لا تعليق فيه الخ) يتأمل سم وقد يجاب بما يأتي عن
البصري من أن ما هنا تأتيت لتعليق (قوله) وفارق أن إحرماً) (الأنسب إذا أحرم وقد يقال في تحقيق الفرق أن
إذا أحرم فأنحرم تعليق وعكسه تأتيت لتعليق فيه فتدبر بصري (قوله) إذا أحرم) ينبغي أن الخ كابدل
عليه التنظير المذكور سم (قوله) ونظيره ما يأتي (فيه) ما لا ينبغي على المتأمل سم (قوله) إنما هو الخ) أي الوارد
(قوله) في غيره) أي كان كان زيد محرماً فأنحرم (قوله) والأوجه أن ذكر الإحرام الخ) أي في أن أو إذا
أو متى كان محرماً فأنحرم أو فقد أحرمت سم قول المتن (وإن كان زيد محرماً) أي إحراماً محجياً حاسم ونهاية
ومعنى (قوله) من حج) أي قوله هذا كله في المعنى وكذا في النهاية لا قوله ونوى الحج وقوله كالمعلق إلى المتن
(قوله) وفي هذه) أي في صورة الإطلاق سم (إلا إذا أراد إحراماً) عبارة المعنى والنهاية ويتخير في المطلق كما
يتخير زيد لا يلزمه صرفه في ما يصر فيه زيد ولو عين زيد قبل إحرامه وعمره وحجاً انقضاء إحرامه وعمره ومطلقاً وكذا
لو أحرم زيد بعمره ثم أدخل عليها الحج فينعقد بعمره لا فرائها ولا يلزمه إدخال الحج على العمرة إلا أن بقصد
به التشبيه في الحال في صورتين فيكون في الأولى حاجاً وفي الثانية قارناً ولو أحرم كاحرامه قبل صرفه في الأولى
وقبل إدخال الحج في الثانية وقصد التشبيه في حال تلبسه بأحرامه الحاضر والآتي في الروضة عن البغوي
ما يقتضي أنه يصح وهو المعتمد قال الأذري وفيه نظر لأنه في معنى التعليق بمسقبل إلا أن يقال إنه جازم في الحال

حجة أو عمره واحدة وإن صرفه لاحدهما وكان إحرام الآخر الصحيح بالأحرار قارناً ومن ذلك أن يكون
إحرام الآخر الصحيح صحيح فيصرف هذا المطلق لعمره أو لا يقال يلزم إدخال العمرة على الحج كما هو مبني بعض
الطلبة لأن الصرف ليس ابتداء إحرام فان الإحرام منعقد من أول الأمر والصرف تفسير له وهل يجزئه
العمل قبل الصرف نظراً للإحرام الآخر المعين فيه فنظر والوجه عدم الاجزاء لأنه إحرام واحد ولم يتعين
بتمامه (قوله) ولم يكن محرماً) ظاهره وإن جهل عدم إحرامه (قوله) إلا عند وجوده) هذا قد يظهر عند العلم
بأحرامه لا عند الجهل به (قوله) فإنه لا ينعقد ظاهره وإن جهل لأنه لا تعليق فيه بنافي الجزم الخ فتأمل (قوله)
أنحرم إذا أحرم) إذا انعقد هذا انعقد أنحرم إن كان محرماً بالأولى فتأمل (قوله) إذا أحرم) ينبغي أن الخ
يدل عليه التنظير المذكور (قوله) ونظيره ما يأتي الخ) فيه ما لا ينبغي على المتأمل (قوله) والأوجه أن ذكر
الإحرام) أي في أن أو إذا أو متى كان محرماً فأنحرم أو فقد أحرمت (قوله) في المتن وإن كان زيد محرماً) أي
إحراماً محجياً (قوله) وفي هذا) أي الإطلاق (إلا إذا أراد إحراماً كاحرامه) قضية استثناء ذلك من قوله

كاحرامه) من حج أو عمره أو قرآن أو إطلاق وفي هذه لا يلزمه أن يصرف لما صرف له زيد إلا إذا أراد إحراماً كاحرامه بعد صرفه

ان علم عدم إحرام زيد لم ينعقد كالمعلق بأن أو إذا
أو متى كان محرماً فأنحرم
أو فقد أحرمت ولم يكن
محرماً ويرد بأنه ناجز
بالإحرام بخلافه عند
التعليق فإنه ليس بجازم به
الا عند وجوده من زيد
بخلاف إذا أو أن أو متى
أحرم فأنحرم فإنه لا ينعقد
وإن كان محرماً لأنه هنا علق
بمستقبل وهو أكثر غرراً
منه محاضر فسمع فيه ما لم
يسمح في المستقبل لأن
النسك فيه أقوى وليس منه
أنحرم غداً أو راس الشهر
أو إذا دخل فلان بل إذا وجد
الشرط صار محرماً لأنه
لا تعليق فيه بنافي الجزم
محاضر ولا مستقبل وإنما
هو جزم بالإحرام بصفة
وفارق أن إحرم فأنحرم
أنحرم إذا أحرم بأن الأول
ينافي الجزم بالكلية بخلاف
الثاني ونظيره ما يأتي في
تعقيب الأقرار بما يرفع عنه
أن قدم المانع بطل إقراره
وإن أخره فلا والأوجه أن
ذكر الإحرام مثال في أن
كان في الدار فأنحرم ينعقد
إن كان فيها وإلا فلا لأن
الوارد إنما هو في أحرمت
كأحرام زيد فإذا استنبطوا
منه ما تقرر في غيره لزم
جرايمه في نظيره من التعليق
بغير الإحرام (وإن كان
زيد محرماً انعقد إحرامه

وليس في معنى التعليق
مستقبل لانهما جازم حالا
أو يتغير ذلك في الكيفية
دون الاصل ولو احرم زيد
مطلقاً ثم عين أو بعمره ناولياً
التمتع أو ثم أدخل عليها الحج
ثم احرم هذا كاحرامه انقضى
له في الاولى مطلقاً وفي الثانية
بعمره اعتباراً باصل
الاحرام مالم ينو التشبه به
حالا ويجب ان يعمل بما
أخبره به زيد ولو فاسقا
لانه لا يعرف لانه (فان)
تعذر معرفة احرامه بموته
أو جونه المتصل به مثلاً
لم يتحرر إلا بجال للاجتهاد
فيه ونوى الحج أو (جعل
نفسه قارناً) بان ينو
القران كالوشك في احرام
نفسه هو بقران أو بأحد
النسكين والقران اولى
(وعمل أعمال النسكين) أي
الحج لان عمرة القارن
مغمورة في حجه لانه يخرج
بذلك عن الهدية يقيّن
ويخرج عن الحج ولو حجة
الاسلام إن نوى قبل ان
يعمل شيئاً من الاعمال لا
العمرة لان الاصح انه
لا يجوز ادخالها عليه ويحتمل
أنه كان احرماً بالحج ولا
يلزمه ذلك للقران لان الاصل
برأه ذمته نعم يسن مالوم
يقرب ولا فإدبل اقتصر
على أعمال الحج من غير نية

أو يتغير ذلك في الكيفية دون الاصل اه قال سم بعد ذكر مثل قوله ولو احرماً كاحرامه قبل صرفه في الاولى
الحج عن الاسنى وموافقه عن الاعياب مانصه وقد تدل هذه العبارة على انه إذا صرف زيد انصرف لهذا من غير
حاجة إلى الصرف اه قال عرش قوله مر في الروضة عن البغوى ما يقتضى ان يصح الحج اي وازمه ان يتبع
زيداً فيما يفعله بعدها اي من غير حاجة إلى الصرف (قوله لما صرف) الاولى يصرف بالمضارع (قوله)
وليس (الحج) الى المستثنى المذكور (قوله ثم عين) اي حجامتاً (قوله ناولياً) اي بان قصد ان يأتي بالحج
بعد الفراغ من أعمالها عرش (قوله في الاولى) أي في صورة الاطلاق ثم التمين (قوله في الثانية) أي
بصورتها (قوله) ويجب ان يعمل بما أخبر به زيد اي وإن ظن خلافه فيما يقوى (قوله ولو فاسقا) (الحج)
فان أخبره بعمره فبان محرماً يجب كان احرماً هذا صحيح تبعاله وعند فوات الحج يتحلل للفوات ويرى قد ما ولا
يرجع به على زيد وإن غره لان الحج له ولو أخبره بشك ثم ذكر خلافه فان تعدد لم يعمل بخبره الثاني لعدم
الثقة بقوله اي مع سبق ما يناقضه ولا فيعمل به قاله ابن العاد وغيره نهاية وكذا في الوثاني لانه قال بدل قوله
فان تعدد الحج عمل بالثاني لاحتمال أنه أخبر بالاول ناسياً او مآلها واحد قال عرش قوله مر فان تعدد
اي بان دلل قرينة على تعدده اه قول المتن (فان تعدد الحج) اي تعسر بدليل التمثيل بالنية الطولية فانها
لا تقتضي التذمر اه سم وفي النهاية ما يوافق قوله المتن (معرفة احرامه) اي سواء احرم أم جهل حاله
معنى (قوله أو جونه) اي أو غير ذلك كغيبه بعيد ونسيان المحرم ما احرم به معنى ونهاية (قوله به)
اي بالموت (قوله كالوشك) (الحج) (فرع) شك بعد جميع افعال الحج هل كان نوى اولاً فالتباس
عدم محتمة كافي الصلاة ففرق بعض الناس بان قضاء الحج يشق لأثره بل هو وهم سم على حج أقول وقد
يقال الاقرب عدم القضاء قياساً على مالوشك في النية بعد فراغ الصوم ويفرق بينه وبين الصلاة بانهم
توسعون في الحج مالم يتوسعوا في نية الصلاة عرش بخلافه الوثاني ثم قال واثق بالصحة ابن زياد
وغيره اه (قوله في احرام نفسه) ينبغي اوشك في احرامه بحج او عمرة سم وتقدم عن النهاية والمعنى
ما يوافق (قوله والقران اولى) اي لتحصل البراءة من العمرة ايضاً على وجهه سني ومعنى (قوله بذلك)
أي بعمل أعمال النسكين (قوله يقيّن) أي لانه احرماً بالحج أو مدخله على العمرة نهاية ومعنى
(قوله) إن نوى قبل ان يعمل شيئاً) كانه احتراز عما لو نوى بعد ان عمل شيئاً منها فلا يجوز ثم عن شيء
لاحتمال أنه محرم بعمره والحج لا يدخل عليها بعد الشروع في العمل سم (قوله ويحتمل الحج) جملة حالة
(قوله لان الاصل برأه ذمته) عبارة النهاية والمعنى اذ الحاصل له الحج فقط واحتمال حصول العمرة في
صورة القران لا يوجب ذلك وجوب بالشك اه (قوله نعم يسن) اي الدم لاحتمال كونه احرماً بعمره
لا يازمه أن يصرف الحج المعنى أنه إذا أراد ما ذكر له أن يصرف ولا يصرف بنفسه وفي شيء فليراجع
(قوله إلا إذا اراد) عبارة شرح الروض ولو احرماً كاحرامه قبل صرفه في الاولى وقبل ادخاله الحج في الثانية
وقصد التشبيه به في حال تلبسه باحرامه الحاضر والاقب في الروضة عن البغوى ما يقتضى ان يصح قال
الاذري وفيه نظر لانه في معنى التعليق بمستقبل لان يقال انه جازم في الحال أو يتغير ذلك في الكيفية لافي
الاصل اه وقد تدل العبارة على انه إذا صرف زيد انصرف لهذا من غير حاجة إلى الصرف وفي شرح الباب
مانصه ولو قال قبل الصرف على ان اتبعه فيما يصرف احرامه اليه فالذي يتجه ترجيحه من تردد الزركشي انه
يلزمه ما عينه زيد عملاً بما شرطه اه وقد يدل على ان يلزمه ما عينه زيد من غير تعيين منه هو فليأمل (قوله)
ولو فاسقا) اي وإن ظن خلافه شرح مر اه (قوله في المتن فان تعدد) اي تعسر بدليل التمثيل بالنية
الطولية فانها لا تقتضي التعذر مر (قوله كالوشك في احرام نفسه) ينبغي اوشك في احرامه بحج
او عمرة (قوله والقران اولى) قال في شرح الروض لتحصل البراءة من العمرة ايضاً على وجهه (قوله)
ان نوى قبل ان يعمل شيئاً) كانه احتراز عما لو نوى بعد ان عمل شيئاً منها فلا يجوز ثم عن شيء للاحتمال انه محرم

فيكون قارنا ذكره المتولى نهاية (قوله فيحصل له التحلل) قضيته ان المراد باعمال الحج ما يشمل الرمي سم (قوله وان يتنحى الخ) اى والحال الخ عرش (قوله مع بقاؤه) فلو فات فينبغي ان يتحلل بعمل عمره ولا يبرأ من شيء منها سم (قوله ان كان عروض ذلك) اى ماذكر من التذكار كالثب في احرام نفسه سم (قوله وقبل الطواف) اى طواف الاضحية (قوله بقرن) اى نوى القران (قوله لمام) اى من قوله لان الاصح الخ وقوله لان الاصل الخ (قوله لم يحصل شيء) اى لا الحج لاحتمال الخ لا المعرفة لمام آتفان احتماله انه احرم بحج (قوله او بعد الطواف الخ) عطف على قوله بعد الوقوف والمراد بالطواف هنا ما يشمل طواف القدوم وطواف الاضحية بدليل ما بعده (قوله ما لوافق) واخبر بخلاف ما فعله اى فان المدار على ما خبر به فلو اخبر به انه كان احرم بالعمرة ووقع هذا الاخبار بعد جميع الاعمال فينبغي ان يبرأ من العمرة ايضا سم

(فصل المحرم) (قوله اى مرید الاحرام) الى قول المتن فان لم يفي بالنهاية المغنى الا قوله للاتباع (قوله ينوى بقلبه الخ) اى دخوله في حج او عمره او كليهما او ما يصلح لهما ولا أحدهما هو الاحرام المطلق نهاية ومعنى (قوله ولسانه) يظهر انه يسر بها اخذا مما ياتي في التلية التي يسى فيها ما يحرم به بصري (قوله للاتباع) ان اراد بالاتباع تسمية منويه في تلبسته فحتمل لكنه لا يستلزم المدعى ان المتبادر ان مراده التلطف بنحو نيت الحج واحرمت به وان اراد بالاتباع في هذا ايضا فلينامل فقد ذكر المحقق ابن الهام في شرحه على الهداية انه لم يعلم ان احدا من الرواة انسك صلى الله عليه وسلم روى انه سمعه عليه السلام يقول نويت العمرة ولا الحج انتهى وفي شرح مختصر خليل ليهرام وما يستحب عند الاحرام ترك التلطف بما يحرم به وروى عن مالك كراهة التلطف بذلك واله اشار بقوله يعنى المختص ترك التلطف به انتهى أه بصري (قوله وعقبهما الخ) عبارة النهاية والغنى ويلى مع نية الاحرام بعد التلطف بها فينبى بقلبه ويقول بلسانه نويت الحج مثلا واحرمت به لله تعالى ليك اللهم ليك الخ ولا يسن ذكر ما احرم به في غير التلبية الاولى اه (قوله فيقول نويت الحج الخ) ويقول من يحرم عن غير نويت الحج عن فلان او عن استؤجرت عنه واحرمت به عنه لله تعالى الخ ويسمع نفسه بالتلبية الاولى ولا يسن ذكر من احرم عنه وما احرم به من حج او عمره في غيرها ونائى وقال باعثن قوله واوعن من استؤجرت الخ اى كافر في حج الاجير انه يكتفى اذنى تمييز لمن يحج عنه ولو اخر عن فلان عن واحرمت به فاقى الشيخ محمد صالح ان ظاهر الايضاح انه يضرب وان اكثر المتأخرين على انه لا يضر ان كان عازما عند قوله نويت الحج على ان يقول عن فلان والواقع للحاج نفسه (قوله ويسمع نفسه الخ) اى فقط اه وفي هامش الوائى المنسوب الى صاحبه ما حاصله لو اخر اسم المستاجر عن قوله واحرمت به وكان عند قوله نويت الحج ناويا بقلبه عن فلان مثلا كفى لان التلبية بالقلب ولو قال نويت الحج عن استؤجرت عنه وعقد بقلبه ذلك صح عرف اسمه ام لا اه (قوله ولا تجب نية القرية الخ) وكذا لا تتدب كانه عليه تلبذه في شرح المختصر بصري (قوله لانه لو نوى النفل الخ) اى من حيث الابتداء به بان سبق منه فرض الاسلام اما بعد فله فلا يكون الا فرضا وان تكرران النكس من البالغ الحر لا يكون الا فرضا لا يقع فلا الا من الصبي والريق والمجنون اذا احرم عنه ولو عرش اى واحرم باذن وليه (قوله ويسن الاستقبال عند التلبية) اى وان يقول اللهم احرم لك شعري ويشري ولى وشري ولى نية يؤم معنى (قوله كالو غسل الخ) عبارة النهاية

بعمرة والحج لا يدخل عليها بعد الشروع في العمل (قوله فيحصل له التحلل) قضيته ان المراد باعمال الحج ما يشمل الرمي (قوله مع بقاؤه) فلو فات فينبغي ان يتحلل بعمل عمره ولا يبرأ من شيء (قوله ان كان عروض ذلك) اى ماذكر من التذكار كالثب في احرام نفسه (قوله لاحتمال احرامه بها) اى العمرة يتأمل هذا التعليل (قوله ما لوافق) واخبر بخلاف ما فعله فان المدار على ما خبر به فلو اخبر به انه كان احرم بالعمرة ووقع هذا الاخبار بعد جميع الاعمال فينبى ان يبرأ من العمرة ايضا (فصل المحرم ينوى ويلى) (فرع) شك بعد جميع اعمال الحج هل كان نوى او لا فالتقياس عدم صحته

من شيء منها وان يتنحى انه اتي باحدهما لانه مبهم او على عمل العمرة لم يحصل التحلل ايضا وان نواها لاحتمال انه احرم بحج لم يتم اعماله مع بقاؤه هذا كله ان كان عروض ذلك قبل شيء من الاعمال والا فان كان بعد الوقوف فان بقي وقت الوقوف فقرر ان نوى الحج ووقف ثانيا واتى بقية اعمال الحج حصل له الحج فقط ولا دم لمام وان فات الوقوف او تركه او فعله ولم يقرن ولا فردد لم يحصل شيء لاحتمال احرامه بها او بعد الطواف وقبل الوقوف او بعده ففيه تفصيل ليس هذا محل بسطه وخرج بقول المتصل به ما لوافق واخبر بخلاف ما فعله فان المدار على ما خبر به كما هو واضح (فصل المحرم اى مرید الاحرام) (نوى) بقلبه وجوب بالحرامنا الاعمال بالنيات ولسانه نداء بالاتباع (و) عقبهما (يلى) نداء فيقول نويت الحج واحرمت به لله تعالى ليك اللهم الخ ولا تجب نية القرية جرمها لانه لو نوى النفل ووقع عن الفرض ولا عبرة بما في لفظة بخلاف ما في قلبه ويسن الاستقبال عند التلبية فان لم يلبس يتعد احرامه كالو غسل اعضاءه من غير قصد (وان نوى ولم يلبس انعقد على الصحيح) كان ان

فيه لفظ مع التنية ووجوب التكبير مع التنية للنص على إيجابها (ويسن الغسل للأحرام) لكل أحد في كل حال ولو نحو حائض وإن أرادته قبل الميقات على الأوجه للاتباع حسنة الترمذي ويكره تركوا أحرام الجنب وغير المميز يغسله وليه وينوي عنه وتنوي الحائض والنساء هنا وفي سائر الأغسال الغسل المسنون كغيرهما ويمكن تقدمه عليه أن نسب له عرفا فيما يظهر ويسن له أن يتنظف بتمام في الجمعة قبل الغسل وقول شارحين كما تقدم هذه الأمور في غسل الميت مرادهم مجملها لا تفصيلها كما هو معلوم نعم يكره لمريد التضحية إزالة شيء من نحو ظفره أو شعره في عشر الحجة كإياقي وكذا للجنب كما رواه بليل الرجل بعده شعره بنحو صمغ صونه عن القمل والشعث (فإن يجز) حسا فقد الماء أو شرعا

لخشية مبيع تيمم بتمام (تيمم) لأن الغسل يراد للقرينة والنظافة فإذا اعتذر أحدهما بقى الآخر ولا نهى عن الواجب فالمنسوب أولى وبأقوى هذا في جميع الأغسال المسنونة ولو وجد من الماء بعض ما يكفيه فالذي يتجه أنه إن كان بيده تغيير إزالته بهو الألفان كفي الوضوء نوصا به وإلا غسل به

لحراما الأعمال بالنيات اه (قوله ووجوب التكبير الخ) رد لدلائل المقابل قول المتن (للأحرام) أي عند أرادته بمحرم أو عورة أو بهما أو مطلقا نية ومعنى (قوله لكل أحد) أي قول المتن ولدخول محرم في النهاية والمعنى الأقوله وإن أرادته إلى للاتباع وقوله ويمكن أي ويسن وقوله شارحين إلى وإن بيلد (قوله على الأوجه) لعل على التردد ما إذا لم تعلم استمرار الحيض إلى مجازة الميقات ما إذا علمت فبذني أن يقطع بنده لها حيث بدى (قوله وأحرام الجنب) أي أحرامه جنباً بنية ومعنى إيعاب (قوله وأحرام الجنب) بنبى ونحو حائض أقطع حضنها بصرى (قوله وليه) أي ولو بنائه ونائى (قوله الغسل المسنون الخ) أي بخصوصه كنيت غسل الأحرام ولا يمكن الإطلاق (قوله وتنوي الحائض الخ) والاولى لهما تأخير الأحرام إلى طهرهما إن أمكنهما الميقات ليعبر أحرامهما في كل أحوالهما نية ومعنى (قوله بتمام في الجمعة) أي من نحو أخذ الظفر وشعر الأبط والعانة وازالة الریح والسوخ (قوله بتمام) أي من راسه بسدر ونحوه اه (قوله هذه الأمور) أي المارة في الجمعة كرى (قوله لا تفصيلها الخ) أي لأن المذهب كراهة نحو أخذ ظفر الميت وشعر أبطه وعانته سم ونهاية (قوله وكذا الجنب الخ) عبارة شرح العباب ويسن للجنب تأخير الإخذ من الأجزاء حتى يتطهر وقد نبأه النص في الحيض على أنها تأخذها إلا أن يفرق بان تطهرها غير ثم لورتقته وأمكنها الصبر إليه سن لها التأخير نظير ما يأتي انتهى سم (قوله كما سر) أي في باب الغسل (قوله وإن بيلد الرجل) أي ومسح الحناء لوجهه من وجوه وخليفة غير محدة على ميت ولو يجوز أو خضب كفيهما بالحناء تعميما أو ما بعد الأحرام ففكره وكذا الأحرام الإلحالية فيسن وأما النقش والتسويد والظرف فيحرم كل منها كتصوير الوجه على خليفة ومن لم يأنز لها حللها ولا علت رضاه وحرم خضب الدين والرجلين بحناء ونحوها على خشي ورجل بلا عذرو محدة لأبائن ونائى أي فكره لها بعاشن (قوله بعده الخ) أي الغسل عبارة الونائى وبعد الغسل للأحرام سن لتبديدها بان يعقبه ويضرب عليه بنحو صمغ لدفع نحو القمل وأن طال زمنه واعتاد الجنابة أو الحيض ويجوز الحلق لحاجة الغسل ويفدى ولا يكفي التيمم بدل الغسل كما قاله في الحاشية وعبد الرؤف وجرى على صحة التيمم حج في شرح المشكاة والامدادوا استظهره في شرح العباب وعليه يقضى الصلاة لندرة عذره اه (قوله شعره) أي شعر راسه ظاهره وإن خشي عروض جنباً باحتلام أو خشيت المرأة حصول حيض وبذني عدم استحبابه فيها لأن عروض ما ذكر يجوز إلى الغسل وإيصال الماء إلى ماتحت الشعر وازالة نحو الصمغ وهو قد يؤدي إلى إزالة بعض الشعر ع وشوقه بنبى الخمر آ نفاع الونائى خلافة (قوله ولا نهى عن الواجب) أي فيه ضرب من العبادة فلم ينظر لما يحصل به من التشويه ع ش (قوله وبأقوى هذا) أي قول المصنف فان عجز الخ (في جميع الأغسال) أي فكان الأولى ذكره عقب الأغسال الآية معنى (قوله تيمم عن باقيه غير تيمم)

كافي الصلاة وافرقت بعض الناس بان قضاء الحج يشق لا أثر له بل هو وهم اه (قوله في المتن ويسن الغسل للأحرام الخ) قال في العباب في باب الجمعة ويخص أي الغسل بمن يحضر هاولو أمرأة قال شارح في شرحه تخصيصه بما ذكر يقتضى فواته بفعلها فيتمتع قضاءه وهو ظاهر ثم رأيت السبكي أفتى بان الأغسال المسنونة لا تقضى مطلقاً لأنها إن كانت للوقت فقد فوات والسبب فقد زال ويستثنى منه نحو دخول مكة أو المدينة إذا لم يتم دخوله وقد يفهم كلامه لأن السبب إلى الان لم يزل إلا يزول بالأبلا استقرار بعد تمام الدخول اه (قوله وأحرام الجنب) عبارة شرح العباب ويكره كافي الجواهر وغيرها أحرامه جنباً اه (قوله بتمام في الجمعة) أي من نحو أخذ الظفر وشعر الأبط والعانة وازالة الریح والسوخ (قوله لا تفصيلها) أي لأن المذهب كراهة نحو أخذ ظفر الميت وشعر أبطه وعانته (قوله وكذا للجنب كما سر) عبارة شرح العباب ويسن للجنب تأخير الإخذ من الأجزاء حتى يتطهر وقد نبأه النص في الحائض على أنها تأخذها إلا أن يفرق بان تطهرها غير مترقب ومن ثم لورتقته وأمكنها الصبر إليه سن لها التأخير ما يأتي اه (قوله تيمم عن باقيه غير تيمم)

الغسل ولا كفى تيمم الغسل
فان فضل شيء عن اعضائه
الوضوء غسل به اعالى يديه
(ولدخول) الحرم ثم لدخول
(مكة) ولو حلالا للاتباع نعم
قال الماوردي لو خرج منها
فاحرم بالعمرة من نحو التيمم
واغتسل منه لآخر امه لم يسن
له الغسل لدخولها بخلاف
نحو الحديبية اى بما يغلب
فيه التغير واخذ منه انه لو
احرم من نحو التيمم بالحج
لكونه لم يخطر له الاحتذ
او مقيا ثم بل وان اخر
احرامه تعديا واغتسل
لاحرامه لا يغتسل لدخولها
ويؤخذ منه انه لو اغتسل
لدخول الحرم او لنحو استقاء
بمحل قريب منها لا يغتسل
لدخولها ايضا ويتجه ان هذا
التفصيل انما هو عند عدم وجرد
تغير والاسن مطلقا
(ولو للوقوف بعرفة) والا فضل
كونه بعد الزوال ويحصل اصل
سنته بالغسل بعد الفجر فمما
يظهر قياسا على غسل الجمعة
(و) للوقوف بمزدلفة غداة
النحر اى بعد فصره وظرف
لوقوف المحذوف ويدخل
وقت هذا الغسل بنصف
الليل كغسل العيد فينوبه
له ايضا (وفي ايام التشريق)
الثلاثة اى فى كل يوم منها
قبل زواله او بعده على
الوجهين يتبادر مقدمته
انفا (الرسمى) لآثار وردت
فيها ولو انما موضع اجتماع
ولا يسن لدخول مزدلفة ولا
لرى حجرة العقبة

الغسل) هذا هو الوجه في شرح الروض وهلا كفى تيمم الغسل عن تيمم بقية الوضوء كما كفى عن تيمم الوضوء
سم (قوله ولدخول الحرم) الى قوله كغسل العيد النهائية الا قوله بخلاف نحو الحديبية الى واخذ قوله بل
الى واغتسل وقوله ويؤخذ الى ويتجه وكذا فى المغنى الا قوله ويتجه الى المتن (قوله ولدخول الحرم) اى المسكى
والمندى ولدخول الكعبة ولدخول المدينة شرح بافضل ورواى (قوله ثم لدخول مكة) والا فضل ان يكون
بذى طوى اى الزاهر لما رهاه الا فى مثل مساقتهما ولفاته الغسل ندب قضاء وبعد الدخول وكذا بقية الاغسال
كذا فى شرح الارشاد اى المغنى خلافا للحنفية والنهاية وناى اى حيث لم يلحقا بقية الاغسال بغسل دخول
مكة فى ندب القضاء (قوله لدخول مكة ولو حلالا) قال السبكي وحيث لا يكون هذا من اغسال الحج الامن
جهة انه يقع فيه نهاية ومعنى (قوله للاتباع) رواه الشيخان فى الحرم والشافعى فى الحلال معنى (قوله بخلاف
نحو الحديبية الخ) اى كما جعرا انه ومنه يعلم ان الغسل من الوادى لا يكتفى لدخول الحرم فضلا عن دخول مكة
كردى على بافضل (قوله لم يخطر الخ) اى الاحرام (قوله او مقيا الخ) عطف على قوله لم يخطر الخ (قوله بل
وان اخر اجر امه الخ) الى نحو التيمم (قوله بمحل قريب الخ) متعلق باغتسل (قوله مطلقا) اى قرب محل غسله
من مكة لا (قوله والا فضل الخ) كذا فى شرح الارشاد والعباب ومختصر بافضل وفى المغنى وفى شروح
المنهاج والزبدو البهجة للجلال الرملى وجرى حاشية الايضاح ومختصره وشرحه لعبد الرؤف وشرح الايضاح
والدلجة للجلال الرملى وابن علان وغيرهم على ان الافضل كونه قبل الزوال والاول اوجه للخلاف القوى
فى عدم دخول وقته بالزوال كرى على بافضل (قوله فينوبه به ايضا) هذا يدل على ان كلام من غسل العيد
وغسل الوقوف بمزدلفة مطلوب غاية الامر حصولهما بغسل واحد اذا نواهما للاتحاد وقيهما وقد يقال اذا
اقتصر على غسل واحد نواياه احدهما فقط فلا كفى به عن الاخر كما اكتفى بمقابل دخول مزدلفة
ورمى النحر عن غسله بل قد يقال الاكتفاء هنا الى للاتحاد الوقت بل تقر فى الغسل انه لو نوى احد الاغسال
المسنونة حصل باقيها فلا حاجة مع غسل العبد الى نية غسله اعنى الوقوف بمزدلفة الا ان يجاب بان المراد ان
الافضل ان ينوبه ايضا مع هذا الغسل وان كفى غسل واحد وحصل هو معه بدون نية فليتأمل سم اى عند
النهاية والمغنى خلافا للشيخ الاسلام والشارح (قوله كونه بعد الزوال) اى وفى غير يوم يحصل اصل السنة فى
غيرها نياى ومعنى (قوله ويحصل اصل سنته بالغسل بعد الفجر) لكن تقر به للزوال افضل كتمتقر به من
ذهابها فى غسل الجمعة وسيتعرق قبل لان ادم وحواء تعارفا ثم قيل لان جبريل عرف فيها ابراهيم عليهما
الصلاة والسلام مناسكه وقيل غير ذلك معنى ونهاية عبارة الكردى على بافضل ويدخل وقته من الفجر على
الراجح خلافا لمن بحث بتقييد دخول الوقت بالزوال اه (قوله او بعده) وهو الافضل سم ورواى (قوله
على الوجه) اقتصر النهائية على البعد فعلم ان الاولى قلب العطف (قوله ما قدمته انفا) هو قوله بنصف الليل
كردى ولعل الصواب هو قوله بعد الفجر فيما يظهر (قوله لا تار) الى قوله ويؤخذ فى النهائية والمغنى الا قوله
ومنه يؤخذ الى ولا يسن (قوله ولا يسن لدخول مزدلفة) عبارة شرح الروض اى والمغنى ميت مزدلفة

الغسل) هو الوجه فى شرح الروض (قوله غير تيمم الغسل) هلا كفى تيمم الغسل عن تيمم بقية الوضوء كما
كفى عن تيمم الوضوء (قوله فينوبه به ايضا) هذا يدل على ان كلام من غسل العيد وغسل الوقوف بمزدلفة مطلوب
غاية الامر حصولهما بغسل واحد اذا نواهما للاتحاد وقيهما وقد يقال اذا اقتصر على غسل واحد نواياه
احدهما فقط فلا كفى به عن الاخر كما اكتفى بمقابل دخول مزدلفة ورى النحر عن غسله بل قد يقال
الاكتفاء هنا الى للاتحاد الوقت بل تقر فى الغسل انه لو نوى احد الاغسال المسنونة حصل باقيها فلا حاجة
مع غسل العبد الى نية غسله اعنى الوقوف بمزدلفة الا ان يجاب بان المراد ان الافضل ان ينوبه ايضا مع هذا
الغسل وان كفى غسل واحد وحصل هو معه بدون نية فليتأمل (قوله قبل زواله او بعده على الوجه) لا يبعد
ان كونه بعد الزوال افضل وان يطلب تأخيرها الى ما بعد الزوال وان كان ظاهر قولهم فى نظره من الجمعة ان
تقر به من ذهاب افضل انه لا يطلب تأخيرها عن ذهابه وان كان قبل الزوال لظهور الفرق فانه يطلب

اكتفاء بما قبله ومنه يؤخذ انه لو لم (٥٨) يغتسل لوقوف مزدلفة يسن له رميها وهو متجه ولا يسن لطواف بانواعه ولا لحلق لاتساع

ويظهر انها اولى (قوله) اكتفاء بما قبله المراد به بالنسبة لمزدلفة اخذنا بما ياتي غسل عرفة او غسل دخول الحرم بصري (قوله) ومنه يؤخذ (الخ) كذا في نسخة المصنف والاولى حذفه لان غنما مسايك عنه بصري (قوله) اكتفاء بما قبله ظاهره وان حصل تغير لكن المتجه سنة حيث ان حصل ازدحام ثم قد يستشكل الاكتفاء بما قبل دخول مزدلفة وهو غسل الوقوف بعده عنه لاسيما اذا اتى به عقب الفجر سم (قوله) لاتساع وقتيها اي فقتل الرحمة قال في شرح العباب وقضية العلة انه بعد ازدحام الناس فيها كايام الحج وبه صرح صاحب الم رشد واستحسنه ابن الفقه واستدل له الاذري بقول الروضة يسن الغسل لكل اجتماع انتهى اه سم زاد الكردي على بافضل قال الشارح في الايعاب ولو حصل له تغير بنحو عرق سن لا محالة اه وفي حاشية الايضاح للشارح وشرحه للجال الرمل و ابن الجبال وعلان ان قوله لم يغتسل للطواف اي من حيث كونه طوافا اما من حيث ان فيه اجتماعا فيسن اه قول المتن (وان يطيب) اي بعد الغسل نهاية وشرح بافضل وونائي (قوله) الذكر الى قوله للخلاف في النهاية الا قوله غير الصائم الى المتن وقوله ولا يسن لميتو وكذا في المتن الا قوله الافضل الى المتن (قوله) وغيره اي من خشي او امره اشارة او عجز او خلية او متروجة نهاي ومغنى (قوله) غير الصائم (الخ) قال في المتن ينبغي تعقيد اه استثناء الصائم والميتو بما اشارت اليه فيمن عليه واتفقت ازانها على الطيب فيسن له اي للمحرم مطلقا دفعا للاذري عن الناس الايام بالاعانة من غيره اه وهو في غير المحدة كاهو ظاهر اه كردي على بافضل قول المتن (للاحرام) اي لارادته وبحث الاذري ندب الجماع ان امكنه قبل احرامه لان الطيب من دواعيه نهاي وقردي على بافضل عبارة الونائي ويسن الجماع قبل الاحرام ويتاكد من يشق عليه تركه اه (قوله) لضيق وقتها ومحلا فلا يمكنها الاولى تذكر الصائمت الثلاثة بصري (قوله) لميتو كذا ضبط في نسخوه وعليه فالظاهر مائة الا ان صح بان معنى ابان وفي نسخ ميتو نه بصري (قوله) بماء الورد) اي ونحوه كدهن الغالية ونائي اي دهن البان بمحده صالح (قوله) اي ازاره موداوه) اي غيرهما ونائي (قوله) ومنه يؤخذ انه مكره (الخ) وصح في الروضة كاصلها الا باحقوه المعتمد نهاية ومغنى وونائي قول المتن (ولا باس باستدامته) وينبغي كاقال الاذري ان يستثنى من جواز الاستدامة ما اذا الزمها الاحداث بعد الاحرام فتازمها الزلته مغنى ونهاية (قوله) خبر مسلم (الخ) دليل على جواز الاستدامة بجبري (قوله) الى ويص (الخ) بالباء الموحدة بعد الواو (قوله) في مفرق (الخ) بفتح الراء وكسر هاء وسط الرأس (قوله) وخرج الى قوله وتحمير وجنة في النهاية والمغنى الا قوله سواء الى المتن وقوله نعم الى واما المحدة وقوله كما نص الى والخشي (قوله) مالوا اخذه (الخ) ولو مسه يديه عند الزمته الفدية ويكون مستعملا

الحضور الى محل الجمعة قبل الزوال ولا يطلب الى محل الرمي قبله (قوله) اكتفاء بما قبله زاد في شرح الروض ولا تساع وقت الاول يعني رمي جمرة العقبة وعدم الاحتياج في الثاني يعني الميت بمزدلفة اه (قوله) اكتفاء بما قبله ظاهره وان حصل تغير لكن المتجه سنة حيث ان حصل ازدحام ثم قد يستشكل الاكتفاء بما قبل دخول مزدلفة وهو غسل الوقوف بعده عنه لاسيما اذا اتى به عقب النحر (قوله) اكتفاء بما قبله عبارة شرح المنهج في الثاني اكتفاء بطهر العبد اه ويجوز ان يقال اكتفاء بطهر الوقوف بمزدلفة غداة النحر وفي شرح العباب وقضية العلة الاولى اي الاكتفاء بما قبله انه لو لم يغتسل لما قبل يوم النحر من الغسل له وهو محتمل ثم رايت الزركشي صرح بانه اذا لم يغتسل لعرفة ولا لمزدلفة ولا للعبد سن له الغسل للرأي اخذ من العلة السابقة وهو صريح فيما ذكرته اه ولا يبعد ان يلحق بترك الغسل لما قبله ما لو حصل بغيره اخذ من قوله السابق وانما يتجه ان هذا التفصيل الخ فليتأمل (قوله) ولا يسن للطواف بانواعه) قال في التنبيه ثم يفرض اي من يوم النحر الى مكة ويغتسل ويحلق طواف الزيارة قال ابن القتب و قول الشيخ ويغتسل قال الغزالي ان هذا الغسل استحب في القديم دون الجديد اه (قوله) لاتساع وقتيها) اي فقتل الرحمة قال في شرح العباب وقضية العلة انه بعد ازدحام الناس فيها كايام الحج وبه صرح صاحب الم رشد واستحسنه

وقية هما ولا لاكتفاء بطواف القدوم بغسل دخول مكة ويؤخذ منه كقولهم السابق اكتفاء بما قبله انه لو ترك غسل عرفة ودخل الحرم سن لدخول مزدلفة او غسل وقوفه والعبد سن لرمي جمرة العقبة او غسل دخول مكة او طال الفصل بينهما وبين طواف القدوم سن له (وان تطيب) الذكر وغيره غير الصائم فيما يظهر اخذنا من في الجمعة انه لا حرام للاتباع متفق عليه واما لم يسن لغير الرجل التطيب لنحو الجمعة لضيق وقتها ومحلا فلا يمكنها تجنب الرجال نعم لا يجوز لمحدة ولا يسن لميتو والافضل المسك وخطه ماء الورد لذهب جرمه (وكذا انوابه) اي ازاره موداوه يسن ان يطيبه ايضا (في الاصح) كالبدن لكن المعتمد ما في المجموع انه لا ندب تطيبه جزم بالخلاف القوي في حرمة ومنه يؤخذ انه مكره كما هو قياس كلامهم في مسائل صرحوا فيها بالكره لاجل الخلاف في الحرمة ثم رايت القاضي ابا الطيب وغيره صرحوا بالكره (ولا باس) اي لاحرمة (باستدامته) في ثوب او بدن (بعد الاحرام) لخبر مسلم عن عائشة رضي الله عنها كافي انظر الى ويص المسك اي بريقه في

مفرق رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو محرم وخرج باستدامته مالوا اخذه من بدنه او ثوبه ثم زده اليه فتزومه الفدية كما للطيب يعلم بما يأتي (ولا يطيب له جرم) سواء ما قبل الاحرام

(لكن لو نزع ثوبه المطيب) وإن لم يكن لطيبه ريح لكن إن كان بحيث لو رشح بماء ظهر ريحه (ثم لبسه لزمته الفدية في الاصح) كما لو ابتدأ لبس مطيب (و) يسن (أن تحضب) المرأة غير المحدة (للاحرام بها) أي كل يد منها إلى كوعها بالخناء تعميما وكذلك وجهها ولو خلية شابة لأنها محتاج لكشفهما وذلك يسر لونهما ويكره لها به بعد الاحرام لانه زينة ولا فدية فيه لانه ليس لطيب نعم ان تركته قبله عمدا او نسيانا احتمل أن تقعله بعده خفية المفسدة لا الزينة وأما المحدة فيحرم عليها وكذا الرجل للضرورة كما نص عليه الشافعي والاصحاب به رددت في مؤلف مبسوط على جمع يمتنع اطالوا الاعتراض على المصنف والاستدلال للحل في مؤلفات حتى ادعى بعضهم فيها الاجتهاد ولذا سميت شن الغارة على من أظهر معرفة تقوله في الخناء وعوارده والخنى كالرجل ويسن لغير المحرمة أيضا ان كانت حليلة ولا كره ولا يسن لها نقش وتسويد وتطريف وتحمير وحنة بل يحرم واحد من هذه على خلية ومن لم ياذن لها حليلة (ويجرد) بالرفع

للطيب ابتداء جزم به في المجموع ولا عبرة بانتقال الطيب باسالة العرق ولو تعطر ثوبه من بدنه لم يضر جزم نهابة ومعنى واسن وقولهم ولو مسه يده الخ أي والتصق بها منه شيء ونائي وعش (قوله وما بعده) أي واستدامته بعدم الاحرام (قوله غير المحدة) ينبغي والمتبوعة على قياس ما تقدم فيحرم على الاولى ولا يسن للثانية بصري وباعثن (قوله إلى كوعها) أي فقط نهابة ومعنى (قوله وذلك يسر لونهما) الغرض حصول السترة في الجملة ولا انظر هاهنا مع ذلك حرام كما هو ظاهر إلا ان يكون هناك جرم ساتر فلا حرمة كما هو ظاهر ايضا سم (قوله ويكره) أي ان تحضب (قوله به) أي بالخناء وهو متعلق بالضمير المرفوع يكره فقيه ما فيه سم (قوله واحتمل الخ) أي بلا كراهة (قوله وكذا الرجل الخ) في فتاوى السيوطي في باب اللباس خضاب الشعر من الرأس والحية بالخناء جائز للرجل بل سنة صرح به النووي في شرح المذهب نقلا عن اتفاق اصحابنا وأما خضاب الدين والرجلين بالخناء فمستحب للبرأة المتزوجة وحرام على الرجال اه وقضية التقيد بالدين والرجلين عدم حرمة خضاب غيرهما لكن ينبغي استثناء ما معنى الدين والرجلين كالعتق والوجه فليراجع سم (قوله لا للضرورة) أي لغير أبي داود في سننه عن سلى خادم رسول الله ﷺ ما كان احد يشك في رسول الله ﷺ وجعا في رأسه إلا قال احتجم ولا وجعا في رجله إلا قال اغضبهما اه زاد البخاري في تاريخه بالخناء فتح الودود (قوله وبه الخ) أي بذلك النص (قوله على المصنف) أي في غير المنهاج (قوله شن الغارة) أي تفرقتها (على من أظهر معرفة تقوله) أي على ضرمن أظهر اسم قوله الباطل في الخناء (قوله وعوارده) عطف على معرفة الخ أي وأظهر عيب تقوله كرى عبارة الأقبانوس يقال شن الماء على الشراب إذا فرقه ويقال شن الغارة عليهم إذا صعبها من كل وجه اه (قوله ويسن لغير المحرمة الخ) أي لكنه للحرمة أكد نهابة ومعنى (قوله ولا) أي بان كانت خلية من زوج اوسيد نهابة ومعنى (قوله ولا يسن لها نقش الخ) عبارة الكردي على بافضل وأما نقش التسويد وخضب أطراف الأصابع فمكروه حيث كان لها حليل وأذن لها فيه والاحرام حيث لم تعلم رضاه ويجرى ذلك في التميمص كما في الاسن وكلام الشارح حي في الزواجر فيذكر كراهته مطلقا ويجرى التفصيل المذكور في وشرا انسان أي تحديدها وفي الوصل اه (قوله وتطريف) قال ابن الرفعة والمراد بالتطريف المحرم تطريف الأصابع بالخناء مع السواد اما بالخناء وحده فلا شك في جوازه شرح العباب وكذا ينبغي أن يقال في النقش سم (قوله ومن لم ياذن الخ) أي وأعلست رضاه ونائي وبصري وكردى على بافضل (قوله حليلة) أي من زوج اوسيد (قوله بالرفع) إلى قوله بالنصب في النهاية والمعنى (قوله فيقتضى الوجوب) أي لأن مطلقا العلوم ضرورية (قوله وعليه كثيرون) وهو المعتمد نهابة ومعنى زاد الوائي وكذا يجب على الولي تجريد موله الذكر اذا اراد ان يصيره محرما اه (قوله وبالنصب) الوائي بمعنى

ابن الرفعة استدلاله الاذرى بقول الروضة يسن الغسل لكل اجتاع اه (قوله لكن لو نزع ثوبه المطيب الخ) قال في شرح الروض ولو مسه يده عمدا فله الفدية ويكون مستعملا للطيب ابتداء جزم به في المجموع اه (قوله وذلك يسر لونهما) الغرض حصول السترة في الجملة ولا انظر هاهنا مع ذلك حرام كما هو ظاهر إلا ان يكون هناك جرم ساتر فلا حرمة كما هو ظاهر ايضا في التام (قوله ويكره) أي ان تحضب (قوله به) أي بالخناء وهو متعلق بالضمير المرفوع يكره فقيه ما فيه (قوله فيحرم عليها وكذا الرجل للضرورة الخ) في فتاوى السيوطي في باب اللباس خضاب الشعر من الرأس والحية بالخناء جائز للرجل بل سنة صرح به النووي في شرح المذهب نقلا عن اتفاق اصحابنا قال السيوطي وأما خضاب الدين والرجلين بالخناء فمستحب للبرأة المتزوجة وحرام على الرجال اه وقضية التقيد بالدين والرجلين عدم حرمة خضاب غيرهما لكن ينبغي استثناء ما معنى الدين والرجلين كالعتق والوجه فليراجع (قوله وتطريف) قال ابن الرفعة والمراد بالتطريف المحرم تطريف الأصابع بالخناء مع السواد اما بالخناء وحده فلا شك في جوازه

كما في خطه فيقتضى الوجوب وعليه كثيرون تبعا للمجموع كالعز وبالنصب فيكون مندوبا وعليه آخرون

أو قوله تبع للناسك) أى للصنف (قوله) وهو أن المعتمد (الخ) اعتمدهم رأياً ضم أى والمغنى قول المتن (الرجل) أى بخلاف الأثني والخثي إذ لا نزاع عليهما في غير الوجه والكفين (قوله) عن مخط (فتح الميم والخاء المجمة والمراد ما هو اعم من كل محيط بضم الميم والخاء المجمة ولو لبدا ونسوجاً نهاية ومعنى (قوله) وكذا محيط (الخ) أى ذكره مثال سم وكردى (قوله) أنه يجب (أى على المعتمد) (أو يندب) أى على مقابلة (قوله) التجرد (الخ) ويسن أن يكون بعد التطيب نهاية وقال المغنى قبل التطيب اه (قوله) وسرموزة) أى المكعب ونائى قول المتن (وليس أزار الخ) أى ويسن أن يلبس الرجل قبل إحرامه أزاراً الخ نهاية ومعنى (قوله) لصحة ذلك (أى) قوله والمراد فى النهاية الاقوله ويكره المتجسس الجاف وقول نعم الى المتن وكذا فى المغنى الاقوله ولو قبل النسج الخ قول المتن (ايضين) قال فى الايعاب يسن للمرأة البياض والجديد ايضاً كافى المجموع ويكره هذا المصبوغ اه كرى (قوله) لما مر (الخ) أى خبر البسوا من ثيابكم البياض نهاية ومعنى (قوله) وجددين (الخ) قال الأذرى والاحوط أن يغسل الجديد المقصور لنشر القصارين له على الأرض وقضية تعليله أن غير المقصور كذلك أى ذاتها تمت بجاسته لا مطلقاً لانه بدعة كافى المجموع نهاية ومعنى عبارة الونائى ويسن غسل جديد توهم بجاسته بامر قريب لا مطلقاً لانه بدعة كافى له قال محمد صالح قوله بامر قريب أى قرينة قوية اه (قوله) والمصبوغ) وإنما كرهوا هنا المصبوغ بغير هماى الزعفران والعصفر خلاف ما قالوه ثم أى فى باب اللباس لأن المحرم أشعث أغير فلا يناسبه المصبوغ مطلقاً أسنى ونهاية والمعتمد فى غير الأحرام عدم كراهة المصبوغ مطلقاً ما عدا المرعر والمصفر رسم عبارة باعثن قوله والمصبوغ الخ أى إن وجد غيره ولولا امرأة اه (قوله) ولو قبل النسج) كذا عم فى النهاية مع أنه مثنى فيما مر فى بحث اللباس على عدم الكراهة مطلقاً سواء قبل النسج أو بعده ونقل فى الأسنى التقييد عن الماوردى والرويانى وأقره بل ايده بقوله وبواقفه مامر فى الجمعة اه وتيمه صاحب المغنى بصرى وتقدم عن سم ونهاية للفرق بين ما هنا وبين مامر فى اللباس (قوله) على الاوجه) هذا إن وجد البياض والأفوه أولى من المصبوغ بعدونائى (قوله) نعم يتجه (الخ) خالفه النهاية فقال وإن قل فيما يظهر اه ومال اليه النوائى (قوله) ومر الخلاف (الخ) أى ترجيح أنها يحرمان للرجال إذا كانا كثر الثوب مصبوغاً بهما وجرى الجبال الرمل على حرمة المرعر وكرهه المعصفر على الرجال واختلف فى الورس والراجح الحل ويحل مع الكراهة طلى البدن بالزعفران اه كرى على بافضل قول المتن (ويصلى ركعتين) أى ويسن أن يصلى ركعتين عند ارادة الأحرام فلا حرم قبل الصلاة فانت لها ذات سبب فلا تقتضى ونائى (قوله) ينوى) الى قوله ومن لا مسكن فى النهاية الاقوله سرا الى فى الاولى وقوله فى تفصيلها السابق وقوله أى توجهت الى المتن وقوله به مع الى الفضل وكذا فى المغنى الاقوله وبه مع مامر (الخ) (قوله) ينوى بهما (الخ) والافضل أن يصلبهما فى مسجد الميقات أن كان ثم مسجد لا فرق فى صلاتهما بين الذكر وغيره ومعنى ونهاية (قوله) فى الاولى) متعلق بيقرأ سم (قوله) غيرهما) أى فريضة وأنافلة نهاية (قوله) فى تفصيلها السابق) أى من أنه أن هواها مع الغير ائيب عليها ايضاً ولا اسقط الطلب ونائى وثاب عند النهاية أى والمغنى وإن لم ينوها معه محمد صالح الرئيس (قوله) ويحرمان) الاولى التائيت (قوله) وقت الكراهة (الخ) أى اما وقت الكراهة فى الحرم فلا

المعتمد من حيث الفتوى الاول ومن حيث المدرك الثانى (الرجل) ولو جئنا وصلىا لانه يطلق ايضاً على ما يقابل المرأة كاهنا (لا حرامه عن مخط الثياب) ذكر الثياب مثال وكذا اغيظان كان بالمجمعة والمراد أنه يجب أو يندب له التجرد عن كل ما فيه احاطة للبدن أو عضو منه بما يحرم على المحرم كخف وسرموزة) (وليس أزار أو رداء) لصحة ذلك عنه ^{بالتطهر} فعلاً وأمره ويسن كون الأزار والرداء (ايضين) لما مر فى الكفن وجددين نظيفين والا فظيفين ويكره المتجسس الجاف والمصبوغ كله أو بعضه ولو قبل النسج على الاوجه نعم يتجه تقييد البعض بما إذا كان له وقع ومر الخلاف فى حرمة المرعر والمصفر فيتين اجتنابهما (وتعلنين) والاولى كونها جديدتين كذلك والمراد بالنعل ما لا يحرم فى الاحرام من نحو المدايس المعروف اليوم التاسومة (ويصلى ركعتين) ينوى بهامنة الاحرام للاتباع متفق عليه يقرأ سرا ليلاً ونهاراً خلافاً لزم الجهر فيها ليلاً كسنة الطواف فى الاولى بعد الفاتحة الكافرون وفى الثانية الاخلاص ويغنى عنها

اه هكذا فى شرح العباب وكذا ينبغي أن يقال فى النقش (قوله) وهو أن المعتمد (الخ) اعتمدهم رأياً ايضاً (قوله) وكذا اغيظ) أى ذكره مثال (قوله) والمصبوغ (الخ) قال فى شرح الروض وإنما كرهوا هنا المصبوغ بغير هماى الزعفران والعصفر خلاف ما قالوه ثم أى فى باب اللباس لأن المحرم أشعث أغير فلا يناسبه المصبوغ مطلقاً لكن قيده الماوردى والرويانى بما صبح بعد النسج وبواقفه مامر فى الجمعة اه والمعتمد فى غير الأحرام عدم كراهة المصبوغ مطلقاً ما عدا المرعر والمصفر على ما فيه مر (قوله) فى المتن ويصلى ركعتين) (أو احرم بلا صلاة هل يطلب تداركها بعد الاحرام فيه نظر (قوله) فى الاولى) متعلق بيقرأ

بحرمان غيرهما كسنة تحية المسجد فى تفصيلها السابق لأن القصد وقوع الاحرام أثر صلاة كما أفاده نص البويطى أى بحيث لا يطول الزمن بينهما عرفاً نظير مامر فى نحو سنة الوضوء ويحرمان وقت الكراهة

في غير الحرم (ثم) بعدهما (الافضل ان يحرم) لاعقبها بل (إذا نبعث به راحلته) أي توجت به (٦١) دأته من الأبل أو غيرها إلى جهة

مقصده سائرة لا مجرد دورها
(أو توجه لطريقه ماشيا)
للاتباع متفق عليه وبه مع
ما مر يعلم ان الافضل في حق
المسكن أن يصلي ركعتي
الاحرام في المسجد الحرام
ثم يأتي إلى باب محله
السكن به أن كان له مسكن
فيحرم عنه عند ابتداء سيره
ثم يأتي المسجد لطواف
الوداع المسنون ومن
لا مسكن له ينبغي ان الافضل
لأن يحرم من المسجد فإن
قلت نذب احرامه عند
ابتداء سيره لجهة مقصده
ينافيه إذا كان مقصده لغير
القبلة كمرقة ما مر انه يسن
الاستقبال عند التبة قلت
لا ينافيه فيسن له عند ابتدائه
في السير لجهة عرفة أن يكون
ملتفتا إلى القبلة (وفي قول
يحرم عقب الصلاة) للخبر
صحيح فيه وقد مر الاول لأنه
اصح واشهر نعم السنة
للإمام على ما قاله الماوردي
لكن نوزع فيه ان يغتبط
للتروية محرما مع ان سيره
في اليوم الذي يليه (ويستحب
اكثر التلبية) للاتباع
(ورفع صوته) ولو في
المسجد بحيث لا يجهد نفسه
ولا يقطع صوته (في)
ينتقل بكثارة ورفع (دوام
احرامه) أي جميع حالاته
للخبر الصحيح اتاني
جبريل فأمرني أن آمر
اصحابي ان يرفعوا اصواتهم

يحرم ان فيه لكن هل يستحب ان حيث لا لأن النافلة المطلقة في وقت الكراهة في الحرم خلاف الاولى فيه
نظر لكن يتجه الاستحباب لان هذه ذات سبب وان كان متأخرا فلها مزية على النافلة المطلقة وعبارته في شرح
العباب كالمرحلة بذلك سم (قوله في غير الحرم) وقع السؤال عن من نذر ركعتين في وقت الكراهة في الحرم
هل ينعد نذره أو لا لأن النافلة أي المطلقة ذلك خلاف الاولى وأقرب بعضهم بالانعدا لأن النافلة قرينة في
نفسها أو كونه خلاف الاولى امر عارض فلا يمنع الانعقاد فليتامر سم على حج أقول الأقرب عدم الانعقاد لأن
شرط صحة النذر كون المندور بقرينه خلاف الاولى منهي عنه في حد ذاته وهو المكروه غاية أنه الكراهة
فيه خفيفة عرش قول المتن (ثم الافضل الخ) لافرق في ذلك بين من يحرم من مكة أو غيرها نهاية ومعنى
(قوله لا مجرد الخ) لعله بالجر عطفًا بحسب المعنى على قوله أي توجت به ويجوز رفعه ايضا إلى المراد بالانبعث
ما ذكر لا مجرد الخ (قوله وبه) أي يقول المصنف ثم الافضل الخ (قوله مع ما مر) لعله اراد به ما قدم في شرح
والافضل ان يحرم من من اول الميقات لكن لا يظهر وجه علم قوله ثم يأتي المسجد الخ مما ذكر (قوله وإذا كان
الخ) ظرف لينا فيه (قوله ما مر) فاعله (قوله ملتفتا الخ) أي يصدره لا مجرد وجهه قول المتن (يحرم عقب
الصلاة) أي جالسًا به ومعنى (قوله نعم) إلى قوله أي إقامة في النهاية والمعنى إلى قوله اخذ إلى المتن وقوله
فيقدمه إلى وتكره (قوله على ما قاله الماوردي) وهو المعتمد ومعنى نهاية (قوله للتروية) عبارة عن غيره يوم
السابع اه قال البصري قوله للتروية ينبغي ان يتأمل في وجه التسمية لانه سياتي ان يوم السابع يسمى يوم
الزينة ويوم الثامن يوم التروية مع ان الخطبة في الاول اه وقد يجب بان اللام للتعليل أي لبيان
التروية وما يناسبها قول المتن (ويستحب اكثر التلبية) لافرق في ذلك بين طاهر وحائض وجنب معنى
ونهاية (ورفع صوته ولو في المسجد) أي حيث لا يشوش على نحو مصل وقاري وناثم فان شوش بان ازال
الخشوع من أصله كره فان زاد التشويش حرم ونائي وفي سم عن الایعاب ما يوافقه زاد الكردي على بافضل
قال ابن الجلال يكتفي قول المتأذي لانه لا يعلم إلا منه اه (قوله بحيث لا يجهد نفسه) أي جهدا يحتمل في العادة
ولا الاحرام عرش (قوله أي جميع حالاته) عبارة عن النهاية والمعنى أي مادام محرما في جميع احواله اه (قوله واحترز
بدوام احرامه) أي المتبادر في مقابلة ابتداء الاحرام به يندفع قول البصري تأمل في هذا الاحتراز مع تفسير
ودوام احرامه بجميع حالاته اه (قوله ويكره الخ) عبارة عن النهاية وان جهرت كرهه حيث يكره جهرها في
الصلاة اه قال عرش بان كانت محضرة أجنب فان كانت محضرة محرمة أو خالية فلا كراهة اه وفي الایعاب
ما يوافقه (قوله بخلاف الاذان) عبارة عن النهاية أو لا تحرم اذانها للامر بالا صغاله كمر وهن كل واحد

(قوله في غير الحرم) أي أوقات الكراهة في الحرم فلا يحرم فيه لكن هل يستحب ان حيث لا لأن
النافلة المطلقة في وقت الكراهة في الحرم خلاف الاولى فيه نظر لكن يتجه الاستحباب لان هذه ذات سبب
وان كان متأخرا فلها مزية على النافلة المطلقة وعبارته في شرح العباب كالمرحلة بذلك فانه لما قال في العباب
يسن ان يصلي ركعتين للاحرام بمسجد الميقات ان كان لا حيث تكره للنافلة اه شرح قوله لا حيث الخ
بقوله لا حيث أي لا في مكان أو زمان تكره فيه النافلة تنزيها في الاول وتحريما في الثاني بخلافه في حرم مكة
يصليها فيه أي وقت أراد اه وقد وقع السؤال عن من نذر ركعتين في وقت الكراهة في الحرم هل ينعد نذره
أو لا لأن النافلة في ذلك خلاف الاولى وأقرب بعضهم بالانعدا لأن النافلة قرينة في نفسها أو كونه خلاف الاولى
امر عارض فلا يمنع الانعقاد فليتامر (قوله على ما قاله الماوردي) وهو الاصح شرح م (قوله في المتن
ويستحب اكثر التلبية ورفع صوته) في دوام احرامه (قال في العباب) وتا كدلتناير الاحوال كصعود
وهبوط إلى ان قاله وبكل مسجد حتى الحرم ثم قال وان يرفع الذكر صوته قال الشارح في شرحه ولو في المساجد
ما لم يشوش على مصل أو إذا كروا ناثم أو الا كره كأمه نعم ان قصد التشويش حرم (قوله فيسن لها السماع
انفسها فقط) قال في شرح العباب وذلك كافي قرأة الصلاة ومنه يؤخذ انها يحرم ان تحضره للحرام في الخلوة

بالتلبية واحترز بدوام احرامه عن التلبية المقرنة بابتدائه فيسن الاسرارها لانه يسن فيها ذكر احرامه بطلب منه الاسرار لانه أوفق
بالاخلاص وبقوله صوته عن المرأة والخشى فيسن لهما اسماع انفسهما فقط ويكره لهما الزيادة على ذلك بخلاف الاذان لما مر فيه

ويسن للبي جعل أصبعيه في أذنيه (٦٢) على ما ذكره ابن حبان اخذ من خبر فيه دلالة عليه نظر ولذا لم يحفظ عنه عليه السلام ولا عن أحد من أصحابه (وخاصة) بمعنى

خصوصا (عند تغاير الأحوال كركوب ونزول وصعود وهبوط) بضم أولها وأما بالفتح فهما اسماء مكانهما (واختلاط رقة) بضم أوله وكسره وقبال ليل أو نهار ووقت السحر و فراغ صلاة فبقدها على الأذكار بعدها كإقتضاه كلامهم وتكره في نحو خلاه ومحل تجسس كاستر الأذكار (ولا تستحب في طواف القدوم) والسعي بعده لأن لكل منها أذكارا مخصوصة فيه كطوافي الأفاضة والوداع (وفي القديم) تستحب فيه بلا جهر) لأطلاق الأدلة والحق به السعي بعده لافي الآخرين جز ما (ولفظها) الذي صح عنه عليه السلام (ليك) مصدر مثنى قصد به التشكير من لب اقام أو اجاب اى اقامة على طاعتك بعد اقامته واجابة لأمرك أنا بالحج على لسان خليلك ابراهيم لما ياتي اول باب دخول مكة وحيدك محمد عليه السلام بعد اجابة ولاختصاص الحج بمناذاة ابراهيم الآية طول ب كل من تلبس به باظهار اجابة ذلك (اللهم ليك ليك لا شريك لك ليك) (ان) الاولى كرها ونقل اختيار الفتح عن الشافعي مردود لان الاستئناف لا يؤهم ما

مشتغل بتلبية نفسه عن تلبية غيره اه (قوله على ما ذكره الخ) اعتمده النهاية والمغنى فقالا كاذر ابن حبان في صحيحه اهو جزم الوائي بعدم سنه (قوله بمعنى خصوصا) عبارة المغنى والنهاية هو اسم فاعل مخنوم بالثاء بمعنى المصدر رهو خصوصا اى يتأكده (قوله بضم اولها) اى بخطه مصدر ويجوز فتحه اسم لمكان يصعد فيه ويهبط معنى زاد النهاية وكل منها صحيح هذا كره في المجموع اه قول المتن (واختلاط رقة) او غيرهم اى اجتماع وافتراق وعند نوم وبقظة وهوب ريج وزوال شمس ويتأكد استجابها في المساجد كالسجدة الحرام ومسجد الحيف ومسجد ابراهيم عليه السلام اقتداء بالسلف بناه بمعنى (قوله بضم اوله الخ) عبارة المغنى بتلث الراء كإمري التيمم اسم لجماعة رفق بعضهم ببعض اه (قوله ونهار) الواو بمعنى أو كاعبر به غيره (قوله ووقت السحر) وعند سماع رعد قاتما وقاعا ومضطجعا ومستقيرا كابوا ما ينام معنى (قوله وفراغ صلاة) اى ولو فلا يجزى ويكرى (قوله فيقدمها على الأذكار) اعتمده الوائي ويظهر حصول أصل السنة بالاثبات بها قال الكردى على بافضل بعد اذكار الصلاة فوراه وقال عرش ويبنى تقديم الأذكار على التلبية لاتساع وقت التلبية وعدم فواتها وتقديم اجابة المؤذن وما يقال عقب الأذان عليها لكن في البجيرى عن الحنفى وسلمان مثل ما فى الشارع من تقديم التلبية على الأذكار (على الأذكار بعدها) اى ولو كانت مقيدة بعدم الكلام لان الكلام الذى يتقيد بعدمه هو ما يبطل الصلاة وهذه لا بطلها بمحمد صالح الرئيس (قوله ومحل تجسس) اى المعد لذلك ويبنى ان رده النجاسة الخفيفة عرش عبارة باعثن وقد اطلقوا عنها كثيره ما من الأذكار في محل النجاسة والاطلاق يشمل القليل كبرعة غنم ونحوها وفيه وقفة إذ لا يغلب غالب الطرق ولو في الخلا من ذلك ويزام عليه تعطيل الذكر في كثير أو أكثر الاماكن ولو قيل في كل محل به تجسس يخل بالتعظيم لكان له وجه وجهه اه (قوله كاستر الأذكار) مثل اقرأة القرآن كما هو ظاهر ان لم تشملها اسم وفي الكردى على بافضل عن الاعياب المراد ان التلبية في ذلك أشد كراهة والافسار الأذكار تكرر في محل النجاسة اه (قوله والسعي بعده) اى وفي الطواف المتطوع ومعنى نهية (قوله فيه) لا حاجة اليه (قوله) والحق به السعي بعده) اى والطواف المتطوع به في أثناء الاحرام نهية ومعنى (قوله مصدر مثنى الخ) معمول لفعل محذوف والتقدير الي لبن لك فحذف الفعل وهو الى وجوبا واقيم المصدر مقامه ثم حذف النون للاضاقه واللام للتخفيف فصار ليك شيئا (قوله و اجابة) الانسب لما قبله او بدل الواو قول المتن (اللهم) أصله يا الله حذف حرف النداء وعوض عنه الميم نهية ومعنى وشذا لجمع بينهما شيئا (قوله ليك الخ) تاكد للاول شيئا قول المتن (لا شريك لك) اراد بنى الشريك بخالفة المشركين فانهم كانوا يقولون لا شريك لك الا شريكها هو لك تملكوه ما ملك نهية ومعنى (قوله ونقل اختيار الفتح) عبارة الكردى على بافضل وقول الاستوى ان الزغشرى نقل عن الشافعي اختيار الفتح رده الاذرى بان اختيارات الشافعي لا تؤخذ من الزغشرى اى لان اصحابه ادرى باختياراته من غيرهم ولم ينقلوا ذلك عنه اه (قوله لان الخ) علة لا لولية الكسر عبارة الكردى على بافضل لان من كسر قال الحدود النعمة لك على كل حال ومن فتحها كان يقول ليك لاجل ان الحدود لا يقدح ان الكسر قد يدل على التعليل لانه خلاف المتبادر منها لان التعليل فيها ضمني من حيث ان الجملة استئنافية وهى قد تفيد ضمنا اه وعبارة شيخناو الكسرا جرد عند الجمهور لان الكسر يفيد ان الاجابة ليست مختصة بهذا السبب بحسب ظاهر اللفظ وان كان القصد التعليل في المغنى والفتح يفيد ان الاجابة مختصة بهذا السبب لان معناه ليك لهذا السبب خصوصا اه (قوله بالنصب) الى قوله واستحب في النهاية والمغنى (قوله ويجوز الرفع) اى على الابتداء والخبر لك فخير ان محذوف أو بالعكس سم ومعنى

اه وفي شرح مر فان جهرت أى المرأة كرهت كبره جهرها في الصلاة اه (قوله كاستر الأذكار) مثل اقرأة القرآن كما هو ظاهر ان لم تشملها (قوله لان الاستئناف لا يؤهم ما يؤهم التعليل من التقيد) قد يقال إيهام التعليل لازم للكسر لان المكسورة كثير ما تكون للتعليل فالتعليل محتمل فهو موم فالتقيد متوهم إلا ان يقال إيهام لازم في الفتح للزوم التعليل له (قوله ويجوز الرفع) اى على الابتداء والخبر لك

(ك) والملك) ويسن الوقف هنا وكأنه لا يوصل بالنبي بعده فيومهم (لا شريك لك) ويستحب أن لا يزيد على هذه الكلمات وأن يكررها كلها ثلاثا متواليه ثم يصل ثم يسأل كما يأتي ويكره السلام عليه أثناء هالائه يكرهه قطع الإبرد (٦٣) السلام فندب والإلحاشية محذور

وتنبيه (قوله) ويسن الوقف هنا) أي ثم يتبدى بلا شريك لك نهاية معنى عبارة الوائى والاولى وقفة لطيفة على ليك الثالثة والملك اه (قوله) وكأنه لا يوصل بالنبي بعده فيومهم) أي انه نفي لما قبله قال بانها الجمال وعلان يؤخذ من هذا التعليل انه يسن الوقوف على ليك الثالث أهو أقول لا يعد طلب الوقف قبيل قوله ان الحمد الخ ليكون أبعد عن إلهام التعليل اه كردى على بافضل عبارة الكردي بفتح الكاف للفارسي قوله فيومهم أي يوم الكفر لانه يصير المعنى الملك لا يكون لك والشريك حصل لك اه (قوله) ويستحب أن لا يزيد على هذه الكلمات) أي ولا ينقص عنها ولا تنكره الزيادة عليها لما في الصحيحين من أن ابن عمر كان يزيد في تلبية رسول الله ﷺ ليك وسعدك والخير يدك والغباء اليك والعمل نهاية زاد المغني زاد الترمذي بعد يدك ليك وهو ما أورده الرافعي اه (قوله) عليه) أي الملقى (ائتاهها) أي التلبية (قوله) فندب) أي رد السلام نهاية زاد المعنى والوائى وتأخير هنا أحب اه (قوله) لخشية محذور) أي كان رأى أعمى يقع في برى معنى ونهاية (قوله) إله الحق) زاد في الإيعاب ليك كردى على بافضل قول المتن (وإذا رأى ما يعجبه) ينبغي إناطة الحكم بمطلق العلم وان حصل بغير الرؤية أنه لا فرق فيما يعجبه بين الأمور المحسوسة والأمر المعقولة سم وحاشية الإيضاح زاد اجمال فيشمل من طعام أو شئ أو لمس أو سمع شئ أعجبه ثم مقتضاه كغيره أن العبارة أعجبه هو لا غير وهو ظاهر ومثله يقال فيما يكره اه (قوله) أو يكرهه) بتركه المصنف اكتفاء بذكر مقابلة كافى سرايل تقيم الخراى والرد بنهاية ومعنى (قوله) ندبا) إلى التنبيه في المعنى إلا قوله ويظهر الى ومن لا يحسن وكذا في النهاية إلا قوله للاتباع الخ قول المتن (ان العيش الخ) من استحضر هذا المضمون لم يلفت لعدم غير هاولم بزعم من كرهه ابن الجمل اه كردى (قوله) في حفر الخندق) وفي شرح شمائل الترمذى للشارح أنه معرب ولذلك اجتمع فيه الخاء والدال والقاف وهى لا تجتمع في كلمة رية انتهى اه كردى على بافضل (قوله) في الآخرة) أي في حفر الخندق (قوله) بلسانه) أي لغته عش (قوله) لكن الاوجهه الجواز) أي مع الكراهة قليل كاجابة غير النبي ﷺ بقوله ليك ويحرم أن يحجب بها كافر اكانقل عن الشيخ خضر ونائى قال باعثن قوله قبل الخ هذا غير صحيح في الاذكار قليل اذا كان النكاح مسئلة يستحب اجابة من ناداك بليك وسعدك او بليك وحدها اه ونائى (قوله) لو ضوح فرقان ما بين الصلاة الخ) وهوان الكلام مفسد في الصلاة من حيث الجملة بخلاف التلبية نهاية ومعنى قول المتن (صل على النبي الخ) قال الزعفرانى ويصل على آله نهاية ومعنى عبارة الكردي على بافضل زاد في الباب والهوزاد القليوبي وسجده اه (قوله) والاولى صلاة التثنية الخ) وليضم اليها السلام فيقول والسلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته ونائى قول المتن (وسال الله) أي بعد ذلك نهاية ومعنى ونائى قول المتن (الجنة والرضوان واستعاذه من النار) أي كان يقول اللهم انى اسالك رضاك والجنة اعوذ بك من سخطك والنار عشي وشوائى وشيخنا (قوله) للاتباع الخ) ويسن أن يدعو بعد ذلك بما أحب دينا وقال الزعفرانى فيقول اللهم اجعلني من الذين استجابوا لك ولرسولك وآمنوا بك ووثقوا بوعدك وفوا بوعدك واتبعوا امرك اللهم اجعلني من وفدك الذين رضيت وارتضيت اللهم يسر لاهامانويت وتقبل منى يا كريم نهاية ومعنى وشيخنا زاد الكردي على بافضل وقال ابن المنذر ويسن ان يحتم دعاءه ربنا اتان في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار اه (قوله) ثم الصلاة) أي ثلاثا قليوبي اه كردى على بافضل

وتنبيه (قوله) ويسن الوقف هنا) أي ثم يتبدى بلا شريك لك نهاية معنى عبارة الوائى والاولى وقفة لطيفة على ليك الثالثة والملك اه (قوله) وكأنه لا يوصل بالنبي بعده فيومهم) أي انه نفي لما قبله قال بانها الجمال وعلان يؤخذ من هذا التعليل انه يسن الوقوف على ليك الثالث أهو أقول لا يعد طلب الوقف قبيل قوله ان الحمد الخ ليكون أبعد عن إلهام التعليل اه كردى على بافضل عبارة الكردي بفتح الكاف للفارسي قوله فيومهم أي يوم الكفر لانه يصير المعنى الملك لا يكون لك والشريك حصل لك اه (قوله) ويستحب أن لا يزيد على هذه الكلمات) أي ولا ينقص عنها ولا تنكره الزيادة عليها لما في الصحيحين من أن ابن عمر كان يزيد في تلبية رسول الله ﷺ ليك وسعدك والخير يدك والغباء اليك والعمل نهاية زاد المغني زاد الترمذي بعد يدك ليك وهو ما أورده الرافعي اه (قوله) عليه) أي الملقى (ائتاهها) أي التلبية (قوله) فندب) أي رد السلام نهاية زاد المعنى والوائى وتأخير هنا أحب اه (قوله) لخشية محذور) أي كان رأى أعمى يقع في برى معنى ونهاية (قوله) إله الحق) زاد في الإيعاب ليك كردى على بافضل قول المتن (وإذا رأى ما يعجبه) ينبغي إناطة الحكم بمطلق العلم وان حصل بغير الرؤية أنه لا فرق فيما يعجبه بين الأمور المحسوسة والأمر المعقولة سم وحاشية الإيضاح زاد اجمال فيشمل من طعام أو شئ أو لمس أو سمع شئ أعجبه ثم مقتضاه كغيره أن العبارة أعجبه هو لا غير وهو ظاهر ومثله يقال فيما يكره اه (قوله) أو يكرهه) بتركه المصنف اكتفاء بذكر مقابلة كافى سرايل تقيم الخراى والرد بنهاية ومعنى (قوله) ندبا) إلى التنبيه في المعنى إلا قوله ويظهر الى ومن لا يحسن وكذا في النهاية إلا قوله للاتباع الخ قول المتن (ان العيش الخ) من استحضر هذا المضمون لم يلفت لعدم غير هاولم بزعم من كرهه ابن الجمل اه كردى (قوله) في حفر الخندق) وفي شرح شمائل الترمذى للشارح أنه معرب ولذلك اجتمع فيه الخاء والدال والقاف وهى لا تجتمع في كلمة رية انتهى اه كردى على بافضل (قوله) في الآخرة) أي في حفر الخندق (قوله) بلسانه) أي لغته عش (قوله) لكن الاوجهه الجواز) أي مع الكراهة قليل كاجابة غير النبي ﷺ بقوله ليك ويحرم أن يحجب بها كافر اكانقل عن الشيخ خضر ونائى قال باعثن قوله قبل الخ هذا غير صحيح في الاذكار قليل اذا كان النكاح مسئلة يستحب اجابة من ناداك بليك وسعدك او بليك وحدها اه ونائى (قوله) لو ضوح فرقان ما بين الصلاة الخ) وهوان الكلام مفسد في الصلاة من حيث الجملة بخلاف التلبية نهاية ومعنى قول المتن (صل على النبي الخ) قال الزعفرانى ويصل على آله نهاية ومعنى عبارة الكردي على بافضل زاد في الباب والهوزاد القليوبي وسجده اه (قوله) والاولى صلاة التثنية الخ) وليضم اليها السلام فيقول والسلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته ونائى قول المتن (وسال الله) أي بعد ذلك نهاية ومعنى ونائى قول المتن (الجنة والرضوان واستعاذه من النار) أي كان يقول اللهم انى اسالك رضاك والجنة اعوذ بك من سخطك والنار عشي وشوائى وشيخنا (قوله) للاتباع الخ) ويسن أن يدعو بعد ذلك بما أحب دينا وقال الزعفرانى فيقول اللهم اجعلني من الذين استجابوا لك ولرسولك وآمنوا بك ووثقوا بوعدك وفوا بوعدك واتبعوا امرك اللهم اجعلني من وفدك الذين رضيت وارتضيت اللهم يسر لاهامانويت وتقبل منى يا كريم نهاية ومعنى وشيخنا زاد الكردي على بافضل وقال ابن المنذر ويسن ان يحتم دعاءه ربنا اتان في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار اه (قوله) ثم الصلاة) أي ثلاثا قليوبي اه كردى على بافضل

فخبر ان محذور او بالعكس (قوله) في المتن) وإذا رأى ما يعجبه الخ) ينبغي إناطة الحكم بمطلق العلم وان حصل بغير الرؤية أنه لا فرق فيما يعجبه بين الأمور المحسوسة والأمر المعقولة (قوله) لكن الاوجه هنا الجواز) اعتمده مر

اجب (واستعاذ) به (من النار) للاتباع بسند ضعيفه (تنبيه) ه ظاهر المتن ان المراد بتليته ما ارادها مرات كثيرة لم تسن له الصلاة ثم الدعاء إلا بعد فراغ الكل وهو ظاهر بالنسبة لاصل السنة واما كالمها فينبغي أن لا يحصل الا بان يصل ثم يدعو عقب كل ثلاث مرات فيأتى بالتلبية ثلاثا ثم الصلاة ثم الدعاء ثم بالتلبية ثلاثا ثم الصلاة ثم الدعاء وهكذا ثم رأيت عبارة ايضاح المصنف وغيره ظاهرة فيها ذكرته

(باب دخوله) أي المحرم وخص لأن الكلام فيه ولافتكير من السنن الانية يخاطب بها الحلال أيضا ومن ثم حذف الضمير في نسخ (مكة) قيل الانسب تبويب التنبيه (٦٤) بباب صفة الحج لأنه ذكر فيه كثير مما لا تعلق له بدخولها بل الحج عرفة ولا تعلق لها بما ويرد بان

(باب دخوله مكة)

(قوله) وخص أي المحرم (قوله) ولافتكير أي بل لما يحتاج اليه بالنسبة لقوله قبل الوقوف فقط (قوله) ومن ثم حذف الضمير (الخ) ويمكن حمله على ما وافق الحذف بان يجعل مرجع الضمير الدخول المفهوم من دخول ولا ينافيه قوله قبل الوقوف حيث لا يناسب إلا المحرم لأن المعنى إن كان محرما سم (قوله) تبويب التنبيه) أي لابي اسحق الشيرازي (قوله) لها أي يعني لو وقف عرفة بدخل مكة (قوله) برد (الخ) هذا لا يرد دعوى المعترض الانسية ولما يكون رداله وادعى عدم الصحة فتأمل سم (قوله) يستدعي كل ذلك) فيه تأمل سم (قوله) للبلد ولها نحو ثلاثين اسما ولهذا قال المصنف لا نعلم بهذا أكثر اسما من مكة والمدينة لكونها افضل الارض وكثرة الاسماء تدل على شرف المسمى نهاية ذراعتي المغني ولهذا كثرت اسماء الله تعالى ورسوله ﷺ حتى قيل إن الله تعالى الف اسم ورسوله ﷺ كذلك اه (قوله) وهي) أي قوله وليس تستدعي في النهاية إلا قوله وما عارضه إلا إلى التربة قوله والتفضيل إلى وتسن وكذا في المغني إلا قوله حتى من العرش (قوله) عندنا (الخ) أي خلافا لما للفقهاء في تفضيل المدينة معنى (قوله) منه) أي من الموضوع أو بما عارضها (قوله) إلا التربة (الخ) استثناء من قوله افضل الارض (الخ) (قوله) كما لصحف (الخ) ما المانع من أن المعنى في كون المصحف افضل من غيره من بقية الكتب الالهية ان الثواب المترتب على تلاوته مثلا أكثر من الثواب المترتب عليها بصري (قوله) إلا لمن لم يثق (الخ) عبارة بالنهاية والمعنى إلا ان يغلب على ظنه وقوع عذره منه بها اه (قوله) إلا لمن لم يثق من نفسه بالقيام بتعظيمها وحرمتها واجتناب ما يبنى (الخ) ظاهره وإن غلب على ظنه بانه إن فاقها وقع منه المخذور في غيرها أيضا بل وظاهره وإن كان المخذور في غيرها أكثر منها وهو ظاهر أن قيل بتضاعف السببية فيها وهو مرجوح لكانوا لم يقل بالمضاعفة ففارقها فيه صون لها عن انتهاكها بالمعاصي مع شرفها (قوله) وإن كان الام مقولا بالتشكيك) يعني ان الام يوجد في جميع انواع العذاب واقراده لكن حصول معناه في بعضها أشد منه في بعض لان الام على قدر المعصية شدة وضغفا والكفر اشد المعاصي (قوله) على مجرد (الخ) متعلق بفرتب كدري (قوله) المخالفة ذلك للقواعد) أي لان قواعد الشرع تدل على أن إرادة المعصية ليست بمعصية إلا ان صمم عليها كدري عبارة البصري لعل وجه المخالفة ان الصغيرة لا تقابل بهذا الوعيد الشديد وادل وجه ترتيب الوعيد على الإرادة قوله على وجه الخطر من غير عزم وتصميم مع ان المقرر انه لا يعاقب على اهم بالمعصية إلا إذا صمم على خلاف في التصميم ايضا (قوله) فدبره) أي قوله تعالى المذكور أو قول الشارح فرتب (الخ) (قوله) إن هذا) أي قوله تعالى ومن يرد (الخ) (قوله) مرتب (الخ) بصيغة اسم الفاعل على المجاز في الاستناد وحذف المفعول (قوله) اخذوا منه (الخ) أي من قوله تعالى ومن يرد (الخ) (قوله) أي تعظم فيها (الخ) هذا التفسير خلاف الظاهر ولا ضرورة اليه إذ من المعلوم

(باب دخول مكة)

(قوله) ومن ثم حذف الضمير) يمكن حمله على ما وافق الحذف بان يجعل مرجع الدخول أي داخل المفهوم من دخوله ولا ينافيه قوله قبل الوقوف حيث لا يناسب إلا المحرم لأن المعنى إن كان محرما لو كان بانه بطل فائدة قوله من ثم الخ فتأمل (قوله) برد (الخ) هذا لا يرد دعوى المعترض الانسية فليس رد الاعتراضه ولما يكون رداله وادعى عدم الصحة فتأمل سم (قوله) يستدعي كل ذلك) قد يقال بعد تمام ذلك إلا ان كل ذلك لا يستدعي الدخول فهو اعم والمطلوب بانه بالوجه الاعم لا بوجه من توابع الدخول قد دعوى الاولوية في حملها وما ذكر في رداله لا يصلح له فليتأمل (قوله) ثلاثا في الآية (الخ) أقول لزوم المناقاة ممنوعة مناظرها لان غاية ما في الآية الأحاديث عمومها والخصوص لا ينافيه بل يقدم عليه كما تقرر في الأصول (قوله) الأحاديث المصرحة

دخولها يستدعي كل ذلك فاكفى به عنه وهو بالميم والباء للبلد وقيل بالميم للحرم والباء للبلد وقيل بالميم للبلد والباء للبيت أو والطاف وهي بكفية الحرم افضل الارض عندنا وعند جمهور العلماء للاخبار الصحيحة المصرحة بذلك وما عارضه بعضه ضيف وبعضه موضوع كاليتنفي الحاشية ومنه خبراتها أي المدينة احب البلاد إلى الله تعالى فهو موضوع اتفاقا وانما صح ذلك من غير نزاع فيه في مكة إلا التربة التي ضمت اعضاءه الكريمة ﷺ فهي افضل إجماعا حتى من العرش والتفضيل قد يقع بين الذات وإن لم يلاحظ ارتباط عمل بها كالمصحف افضل من غيره فاندفع ما لبعضهم هنا ويسن المجاورة بها إلا لمن لم يثق من نفسه بالقيام بتعظيمها وحرمتها واجتناب ما يبنى اجتنبه وليس تستدعي المقيم بها قوله تعالى ومن يرد فيه بألحاد أي ميل يظلم نفسه من عذاب الم فرتب اذافة العذاب الموصوف بالاليم المرتب مثله على الكفر في آيات وإن كان الام مقولا بالتشكيك على مجرد إرادة المعصية به ولو صغيرة ولا

نظر مخالفة ذلك للقواعد لانه من خصوصيات الحرم على ما اقتضاه ظاهر الآية فدبره مع قول بعض السلف ان هذا ان يعومره مرتب على مجرد الإرادة بغير الحرم وإن لم يدخله أي متعلق بالحاد وكان ابن عباس وغيره اخذوا منه قوله ان السيئات تضاعف بها كما تضاعف الحسنات أي تعظم فيها أكثر منها في غيرها لانها تتعد ثلاثا ينافي الآية والأحاديث المصرحة

يعدم التعدد في السبئية ويقوم من يراد لا تقتضي غير ذلك العظم كما هو ظاهر وقد صرح على نزاع فيه خبر أن حصة الحرم بمائة ألف حسنة ودلت الأخبار كما بينته في الحاشية على أن الصلاة أي بالمسجد الحرام على الأصح وقيل بكل الحرم امتازت على الكل مضاعفة كل صلاة فرض أو نفل إلى مائة ألف الف صلاة ثلاثاً كما مر وهذا كالذي قبله يرد على من زعم ما افضلية السكنى (٦٥) بالمدينة لأن ما ورد من فضلها لا يوازي

هذا وأفضل موضع منها بعد المسجد بيت خديجة المشهور الآن بزقاق الحجر المستفيض بين أهل مكة خلفاً عن سلف أن ذلك الحجر البارز فيه هو المراد بقوله صلى الله عليه وسلم اني لاعرف حجرا كان يسلم على بمكة (الأفضل) لمحرم بحج أو قرآن (دخولها قبل الوقوف) أن لم يخش قوته للاتباع واغتناماً لعظم ثواب العبادات بها في عشر الحجة الذي صرح فيه خبر ما من أيام العمل فيها أحب إلى الله من العمل في عشر ذي الحجة (وان يغتسل داخلها) أي مرید دخولها ولو حلالاً والأفضل أن يكون على الجاني (من طريق المدينة) وهي طريق التعيم التي يدخل منها أهل مصر والشام ونحوهما (بذى طوى) بتكثيف أوله والفتح انصح أي عام البئر التي فيه عندها بعد الميت وصلاة الصبح به للاتباع متفق عليه وهو محل بين المحلين المسلمين الآن بالحجوجين به بشر مطوية أي منية بالحجارة فقتل الوادى إليها وفي البخارى رواية تقتضى أن اسمه طوى وردت بأن

أن تحديق الثواب والعقاب بما لا مجال للرأى فيه فما المانع من اطلاع القائلين بذلك على أمر لم يطلع عليه غيرهم أو لم ثبت عنده محتجوماً فإدلالاً مانع من التخصيص الأثرى أن الآيات مصرحة بتضعيف الحسنة بعشر أمثالها ولم يقتصر عليها في الحرم لما ثبت فيها بخصوصياتهم رأيت المحشى قال قوله المصرحة بعدم التعدد أقول من الواضح أنها لم تصرح بعدم التعدد في السبئية بالنسبة لكل فرد إذ التعبير فيها بصيغة العموم كمن جاء في الآية وصيغة العموم ليست ناصية كل فرد بل بالنسبة للجملة وهذا لا يتنافى خروج بعض الأفراد الأثرى أنهم صرحوا بأنه لا منافاة بين العام والخاص وأن المقدم هو الخاص فدعوى المنافاة على ذلك التقدير بمنع عتمة إخفاء فيه نعم لهم أن يجيبوا ابن عباس رضى الله عنهما بعموم الآية والأحاديث والتخصيص يحتاج لدليل فليتام انتهى وقوله نعم الخ يؤخذ دفعه ما أسلفناه من أن الظاهر أن ذلك لا مجال للرأى فيه فله حكم المرفوع بصري وقوله يؤخذ دفعه الخ يمنع هذا الأخذ قول الشارح وكان ابن عباس وغيره الخ (قوله امتازت) أي الصلاة (عن كل) أي عن سائر الحسنات والعبادات (قوله أي بالمسجد الحرام الخ) المراد به الكعبة وما أصلها من المسجد الأصلي وغيره وجعل ابن حزم التفضيل الثابت بمكة ثابِتاً تابعاً للحرم ولعرفه ونائى (قوله إلى مائة ألف الف صلاة الخ) أي فاسوى مسجد المدينة والآصى كأمري بالاعتكاف (قوله وهذا) أي وقوله وقد صرح الخ (كالذي قبله) أي قوله ولم يأت صرح ذلك الخ (قوله بعد المسجد الحرام الخ) عبارة النهاية وأفضل بقاها الكعبة المشرفة ثم بيت خديجة بعد المسجد الحرام أه (بزقاق الحجر) الباء بمعنى في (وقوله المستفيض) نعت لزقاق الحجر (قوله لمحرم) إلى قوله وفي البخارى في النهاية والمعنى لا أقوله أي بما إلى وهو قول المتن (وان يغتسل داخلها الخ) إطلاقه يشمل الرجل وغيره نهاية ومعنى (قوله ونحوها) أي كالمغرب نهاية (قوله بتكثيف أوله) أي وبالقصر ويجوز فيها الصرف وعدمه على إرادة المكان أو البقعة نهاية ومعنى (قوله عندها) أي يغتسل عند البئر كرى (قوله وهو محل بين المحلين الخ) وأقرب إلى الثانية السفلى معنى ووائى (قوله من له الغسل الخ) عبارة المعنى والنهاية وأما الجاني من غير طريق المدينة كائين فيغتسل من نحو تلك المسافة كما في المجموع وغيره وقال المحب الطبري أنه لو قيل باستجابته لكل حاج ومعتزم لم يبعداه والمعتد الأول أه وفيما قاله الشارح جمع بين القولين (قوله يربها) في عمومه توقف (قوله وإلا الخ) أي وأن لم يرد الدخول منها قول المتن (ويدخلها الخ) ويسن كما في المجموع إذا دخل الحرم أن يستحضر في قلبه ما أمكنه من الخشوع بظاهره وباطنه ويتذكر جلاله الحرم ومزيته على غيره وأن يقول اللهم هذا حرمك وأمنك فحرمتى على النار وأمنى من عذابك يوم تبعث عبادك واجعلنى من أولائك وأهل طاعتك ويقول عند وصوله مكة اللهم البلد بلدك والبيت بيتك جئت أطبّر رحمتك وأؤم طاعتك متبعاً لأمركراضياً بقدرك مسلماً لأمرك أسالك مسألة المضطر المشفق من عذابك أن تستقبلني بعفوك وأن تتجاوز عني برحمتك وأن تدخلى جنتك معنى ووائى (قوله كل أحد) إلى قوله وهو المشهور في النهاية والمعنى لا أقوله وعدمه إلى وأن لم تكن وقوله

بعدم التعدد في السبئية بالنسبة لكل فرد إذ التعبير فيها بصيغة العموم كمن جاء في الآية وصيغة العموم ليست ناصية كل فرد بل بالنسبة للجملة وهذا لا يتنافى خروج بعض الأفراد الأثرى أنهم صرحوا بأنه لا منافاة بين العام والخاص وأن المقدم هو الخاص فدعوى المنافاة على ذلك التقدير بمنع عتمة إخفاء فيه نعم لهم أن يجيبوا ابن عباس رضى الله عنهما بعموم الآية والأحاديث والتخصيص يحتاج لدليل فليتام (قوله في المتن دخولها) أي مرید دخولها (والتثوين وعدمه) عبارة حاشيته ويجوز صرفها وعدمه أه

(٩ - شروانى وإن قاسم - رابع) المعروف أنه ذو طوى لا طوى وثم الآن آبار متعددة والأقرب أنها التي إلى باب سيكه أقرب أما الداخل من غير تلك الطريق فإن أراد الدخول من الثانية العليا كما هو الأفضل سن له الغسل من ذى طوى أيضاً لأنه يربها وإلا اغتسل من مثل مساقبها (و) أن (يدخلها) كل أحد ولو حلالاً (من ثنية كداء) بفتح الكاف والمد والتثوين وعدمه

وتسمى على نزاع فيه الحجون الثاني المشرف على المقبرة المسماة بالمعلقة وان لم تكن بطريقه ويخرج وان لم تكن على طريقه ولو ارى عرقه على ما فيه من ثنية كدى بالضم والقصر (٦٦) والتوين وعدمه وهو المشهور الان باب الشيكة للاتباع فيها وزعم ان دخوله من العليا

وان لم تكن الى من ثنية وقوله وعدمه (قوله وتسمى الخ) عبارة الناهية والمعنى وهي الثنية العليا وهي موضع باعلى مكة اه (قوله والتوين وعدمه) عبارة حاشيته ويجوز صرفاً وعدمه سم (قوله ولو ارى عرقه) جزم به في المختصر والحاشية وعتد العلامة عبد الرؤف استثناء الخروج لعرفات واليه ميل سم وقال النووي في التعميم انه غرب بعيدو نائي (قوله بالضم الخ) وهي الثنية السفلى والثنية الطريق الضيق بين الجبلين نهاية ومعنى (قوله ولا ينافي طلب التعريج الخ) اما ما افاده من عدم المناقاة لما في الجعر انه فواضح لوقوعها خيفة واما بالنسبة الى دخوله من العليا في نفر من منى وخروجه من السفلى في الذهاب الى عرفة فيبعد عادة كل البعد وقوعه وعدم الاطلاع عليه وان امكن عقلا ثم رايت المحشى سم قال قوله ولا يلزم من عدم النقل عدم الوقوع لا يخفى ان وقوع ذلك من ابعد البعيدو انه لو وقع لنقل لانه يحتاج الى دوران كثير فهو بما يستغرب وتقضى العادة بنقله وقوله قد قدم المعلوم الخ قد يقال انما يتضح المعلوم في الموضوعين لو علم ولم يظهر الفرق مع انه لا عموم والفرق قريب جداً فان دخوله او لا منها لم يحتاج فيه التعريج كثيراً وخروجه من السفلى لسفره كذلك بخلاف دخوله اليها من منى وخروجه لعرفه فانه يحتاج لدوران كثير كما هو معلوم لمن عرف ما هناك انتهى اه بصري (قوله السابق) اي في قوله كما هو الافضل وفي قوله وان لم تكن بطريقه (قوله فهو الخ) اي يجيبه من الجعر ان هو منى (قوله وما قيس به) لعل الانسب اسقاط لفظة ما (قوله وحكمته الخ) اي الدخول من ثنية كدام بالذبح بالناهية والمعنى فيه اي الخروج وفي الدخول عامر الذهاب من طريق والاباب من اخرى كما في العيدو غير وهو خصت العليا بالدخول لقصد الداخل موضعاً على المقدار والخارج عكسه ولان العليا محل دعاء ابراهيم عليه الصلاة والسلام بقوله اجعل افئدة من الناس تهوى اليهم كما روى عن ابن عباس فكان الدخول منها البلغ في تحقيق استجابة دعاء ابراهيم ولان الداخل منها يكون مواجها لباب الكعبة وجهته افضل الجهات اه وكذا في المعنى لا قوله والمعنى الى وخصت وقوله ولان الداخل الخ (قوله ولا ينافي ذلك رواية انه نادى الخ) ان كان النداء على العليا ليها الناس الخ كان منافياً بحسب الظاهر واحتاج الى الجمع باحتمال التكرار وان كان بقوله تعالى فاجعل افئدة من الناس تهوى اليهم الاية كما رواه السهيلي عن ابن عباس ونقله في شرح الروض اي والناهية والمعنى واقره فلا منافاة اصلاً كما هو واضح بصري (قوله نذب التعريج) اي قوله وما نذاعه الخ في الناهية والمعنى (قوله لان حكمته الدخول) اي السابق انفا (قوله بخلاف الغسل) اي فان حكمته النظافة وهي حاصلة في كل موضع نهاية (قوله ويسن ان يدخل الخ) اي وان يتحرف في دخوله عن الايداء بدابة وغيره او يتلفظ بمن يراحمه ويهتد عذره وان يستحضر عند وصوله الحرم ومكة وعند رؤية البيت ما يمكنه الخشوع والخضوع بنقله وجوارحه لرب هذه الامكنة داعياً متضرعاً ويتذكر شرفها على غيرها ونائي (قوله نهاراً) ظاهر اطلاقهم انه لا فرق في ذلك بين الرجل والمرأة وبغني كما قاله الاذري ان يكون دخول المرأة في نحو هودج ليلاً افضل معنى قال السيد البصري ولم يذكر اصحابه انه يسن الخروج منها ليلاً او نهاراً لكن اخرج سعيد بن منصور عن ابراهيم النخعي كانوا يستحبون دخولها نهاراً والخروج منها ليلاً اه حاشية الايضاح وقد يقال اطلاق قولهم يتنبد ان يكون السفر في اول النهار صادق بمكة بصري اقول حديث صحيح البخاري وسنن ابى داود كالصريح في انه عليه السلام خرج في حجة

اتفاق لانها بطريقه ترده المشاهدة القاضية بان ترك طريقه او اصلة الى الشيكة وعرج عنها الى تلك التي ليست بطريقه قصداً مع صغوبتها وسهولة تلك ولا ينافي طلب التعريج اليها السابق انه لم يحفظ عنه عليه السلام عند مجيئه من الجعر انه محرماً بالعمرة ولا من منى عند نفره لانه لا يلزم من عدم النقل عدم الوقوع فهو مشكوك فيه وتعرجه اليها قصداً او لا معلوم قد قدم وكذا يقال في الخروج من السفلى انه معلوم الى عرفة او غيرها انه مشكوك فيه قد قدم المعلوم وما قيس به وحكمته الاشعار بعلو قدر ما يدخله على غيره وفي الخروج بالعكس او ما جاء عن ابن عباس رضى الله عنهما ان ابراهيم صلى الله على نبينا وعليه وسلم لما امره الله تعالى بعد نبائه الكعبة ان يؤذن في الناس بالحج كان نداؤه على الثنية العليا فاثرت بالدخول منها لذلك كما يؤثر لفظ ليك قصد الاجابة ذلك النداء كما سئل ولا ينافي ذلك رواية انه نادى على مقامه انها الناس ان الله كتب عليكم الحج الى بيته فاحجوا فاجابته بالتطوف في الاصلا

بليك لاحتمال انه اذن على كل منهما ومقامه هو حجر المنزل اليه من البجعة كما يأتى وعلم ما تقر نذب التعريج لمن ليست على طريقه للدخول لا للغسل لان حكمته الدخول لا تاتى الا بسلكها بخلاف الغسل ويسن ان يدخل ولو في العمرة نهاراً

وبعد الصبح والذكر ماشيا وحافيا ان لم يحش نجاسة او مشقة (و) ان يقول) رافعا يديه ولو حلالا فيا يظهر (إذا ابصر البيت) بالفعل او وصل نحو الاعمى إلى محل يراه منه لو كان بصيرا ونازعا الاذرعى نحو الاعمى مردودة (اللهم زد هذا البيت تشريفاً وتعظيماً وتكريماً ومهابة) وجاء في مرسل ضعيف ومرفوع فيه متهم بالوضع وبراى زيادة في زائره وأعرض (٦٧) عنه الاححاب كانه لعلته أو هافيه (وزد

من شرفه وعظمه من حجه او اعتمره تشريفاً) هو ترفعوا للاعلام (وتكريما) اى تفضيلا (واعظيما وبراً) رواه الشافعى عن النبي ﷺ مرسل الا انه قال وكرمه بدل عظمه وكان حكمة تقديم التعظيم على التكرم في البيت وعكسه في قاصده ان المقصود بالذات في البيت اظهار عظمته في النفوس حتى تخضع لشرفه وتقوم بحقوقه ثم كرامته باكرام زائره باعطائهم ما طلبوه وانجازهم ماملوه وفي زائره وجود كرامته عند الله تعالى باسباغ رضاه عليه وعفوه عما جافوا وافرغه ثم عظمته بين ابناء جنسه ظهور تقواه وهدايته ورشد إلى هذا ختم دعاء البيت المهابة الناشئة عن تلك العظمة اذ هي التوقير والاحلال ودعاء الزائر بالبر الناشئ عن ذلك التكريم اذ هو الاتساع في الاحسان اللهم انت السلام اى السلام من كل مالا يليق بحلال الربوبية وكان الاوهية او المسلم اميدك من الافات (ومذك) لامن غيرك (السلام) اى السلامة من كل مكروه

الوداع من مكة في أو اخر الليل (قوله) وبعد الصبح) أى أول النهار بعد صلاة الفجر نهاية ومعنى (قوله) والذكر) والافضل للراة ومثلها الخشى دخوله فافى هودجها ونحوه نهاية زاد الونائى وكذا الامر د الجبل اه (قوله ماشيا) اى ان لم يشق عليه ذلك معنى زاد الونائى ولم يضعفه عن الوظائف اه قال النهاية وفاق المشى هنا المشى ببقية الطريق بانه هنا شبه بالتواضع والادب وليس فيه فوات مهم ولان الركب في الدخول يتعرض للايذاء بداته في الزحمة اه (قوله وحافيا الخ) وان لم يلق به في الحاشية بسن الخفاف من اول الحرم ونائى (قوله رافعا يديه) أى ووافقى على لا يؤذى ولا يتأذى فيه مستحضر اما يمكنه من الخضوع والذلة والمهابة والاحلال ونائى ونهاية (قوله ولو حلالا) هل المقيم بمكة كذلك حتى يستحب له ذلك القول كما ابصر البيت لا يبعدانه كذلك راه سم وافرده الشيخ الرئيس قول المتن (اذا ابصر البيت) والبيت كان الداخل من الثنية العليا يراه من راس الودم اى المسمى الان بالمدعى والان لا يرى الامن باب المسجد فالسنة الوقوف فيه لا في راس الودم لذلك بل لكونه موقف الاختيار نهاية وحاشية الايضاح قال الرشيدى قوله مر لافى رأس الودم لذلك) أى لا الوقوف في رأس الودم فلا يسر لاجل الدعاء الا فى تنفاسه من رؤية البيت بل اما يسر لكونه موقف الاختيار فالخاسل ان سن الوقوف به لامن الدعاء عند رؤية البيت وكرهه موقف الاختيار فحيث زال الاول بقى الثانى فيستحب الوقوف اه عبارة الونائى ويسر ان يقف بالحل المسمى الان بالمدعى ويدعو بما اراد من خير الدين والدنيا اه (او وصل نحو الاعمى) اى او وصل محل رؤيته ولم يره لعمى او ظله او نحو ذلك اسنى ومعنى قول المتن (تشريفا) اى ترفعوا علوا (وتعظيما) اى تبيجلا (وتكريما) اى تفضيلا (ومهابة) أى توقيرا واجلا لنهاية ومعنى (قوله) أى عن ذلك الخبر واعماله قول المتن (وراه) هو الاتساع في الاحسان والزيادة نهاية ومعنى (قوله) ثم كرامته) بالرفع عطف على الاظهار (قوله) باكرام زائره) قضيته ان التكرم ليس للبيت بالحقيقة بخلاف التعظيم وبه يتضح تقديم التعظيم سم (قوله وفي زائره) عطف على في البيت كرى (قوله) وجود كرامته) قديقال كل من التكرم هو التعظيم للزائر بالحقيقة الان التكرم دون التعظيم فبدا به ترفيا سم (قوله) ثم عظمته) بالجر عطف على الكرامة أو الرفع عطف على الوجود (قوله في الاحسان) أى في فعل الحسن ع ش (قوله اى السلام الخ) الاولى بقاء المصدر على ظاهره قصد اللبغة بصري (قوله اى السلامة الخ) ومن اكرمه بالسلام فقد سلم نهاية ومعنى (فحينار بنا بالسلام) اى سلمنا بتحتك من جميع الافات ويدعو بعد ذلك بما احب من المهمات واهمها المغفرة نهاية ومعنى اى له وللامه ونائى (قوله فوراً) الى قوله وصح في النهاية الا قوله وهو الى وان لم يكن (قوله ولو حلالا) ونقل سم عن مر وان كان مقيا بمكة ونائى قول المتن (من باب بنى شية) أحد ابواب المسجد وشية اسم رجل مفتاح الكعبة في ولده وهو ابن عثمان بن طلحة الجهنى معنى (قوله باب السلام) قال القليوبى هو ثلاث طاقات في قبالة الحجر الاسود وباب الكعبة وفي تاريخ الخنسى عن بحر العميق فيه ثلاث مدخل الخ كرى على بافضل (قوله وان لم يكن على طريقة) وفاقا للنفى وشرحي

اليها من منى وخروجه لرفة فانه يحتاج لدوران وترويج كبير كاهو معلوم لمن عرف ماهناك (ولو حلالا) هل المقيم بمكة كذلك حتى يستحب له ذلك القول كما ابصر البيت لا يبعد انه كذلك مر (قوله) ثم كرامته باكرام زائره الخ) قضيته ان التكرم ليس للبيت بالحقيقة بخلاف التعظيم وبه يتضح تقديم التعظيم (قوله) وفي زائره وجود كرامته الخ) قديقال كل من التكرم هو التعظيم للزائر بالحقيقة الان التكرم دون

ونقص (فحينار بنا بالسلام) أى الامن بما جنيناه والعفو عما أفرقناه واه البقيع عن عمر رضى الله عنه باسناد ليس بالقوى (ثم بدخل) فوراً (المسجد) ولو حلالا فيما يظهر ايضا لما ياتى انيس له طواف القدوم (من باب بنى شية) وهو المسمى الان بباب السلام وان لم يكن على طريقه لما صبح انه صلى الله عليه وسلم دخل منه في عمرة القضاء والظاهر انه لم يكن على طريقه وانما الذى كان عليه باب ابراهيم كذا قاله الرافعى واعترض بانه عرج للدخول من الثنية العليا فيلزم انه على طريقه ويرد بما كان الجع بان التعريع إنما كان في حجة الوداع

المهجع والروض (قوله فلا ينافي عمره القضاء) قديقال مقتضاه حيث أن يكون دخوله ^{عنه} من الثنية السفلى وهو ينافي ما تقرر حتى على طريقة الرافعي وقد يجاب بمنعها فإن الأغلب من أحوال ^{عنه} دخوله من العليا كما صح في حجة الوداع وعام الفتح فليكن دخوله في عمره القضاء لبيان الجواز وأيضا فعمرة القضاء مقدمة على الفتح وحجة الوداع بصرى (قوله ولأن الدوران الخ) عطف على قوله لما صح الخ (قوله لا يشق الخ) عبارة المفتي قال الرافعي أطبقوا على استحباب الدخول منه لكل قادم سواء كان في طريقه أم لا بخلاف الدخول من الثنية العليا فإن الخلاف المار والفرق أن الدوران حول المسجد لا يشق بخلافه حول البلدة (قوله جهة باب الكعبة) أي والحجر الأسود داسي ومعنى وكان ينبغي أن يزيد الشارح ليظهر قوله الاتي وصح الحجر الخ (قوله أو من باب الاستعارة) يتأمل وجهه كونه استعارة تمثيلية بصرى قديقال وجهه ما افاده قوله إذ من قصد الخ أو كان فيها بشاعة (قوله ويسن) إلى قوله كما حررت في الاسنى والمفتي إلا أنها اقتصر في الخروج إلى بلده على باب العمرة عبارة الوائلي ويخرج أي للاعتبار وغيره من باب العمرة كما عليه مر وقال حج في الفتح وخرج من باب العمرة والحررة وهو أفضل وقيد في الامداد بالخروج إلى بلده فعمل فضيلة باب العمرة عند الخروج للاعتبار أو فضيلة باب الحررة كعمرة عند الخروج للباب اه قول المتن (ويبدأ) أي ند بالول دخوله المسجد ومعنى ونهاية عبارة الوائلي عند دخول مكة (قوله لا نحو كرايت الخ) أي كسقي ودأبه وحط رحله إذا أمن على امتعته معنى (قوله) وتغيير الخ) بالجر عطف على الكرام (قوله لم يشك في طهرها) أي ولم يكن فيها ريح كريه يتأذى به فيما يظهر بصرى قول المتن (بطواف القدوم) أي لا يتحى المسجد إذ تحصل بركته ولو جلس عدا قبلهما أو لم يصلهما أو اخرهما أو اخر الطواف حتى طال الفصل وان لم يجلس فانت تحية المسجد لأنها تقوت بطول الفصل ولو مع القيام غير أنه اغتفر اشتغاله عنها بالطواف إذا اخر الاشتغال به حتى طال الفصل فانت وكذا تقوت تحية المسجد فلا يثاب عليها إذا صرف ركعتي الطواف عنها بان نوى بهما ركعتي الطواف دون ثواب التحية بخلاف ما إذا نواهما أيضا أو أطلق فظاهر إطلاقهم هنا حصول ثواب التحية بركعتي الطواف إذا أطلق وإن قلنا بخلاف ذلك إذا أطلق فصل فضرأ و نفلا حرم راسهم باختصاصه وعبارة الوائلي حيث قدم الطواف الذي هو تحية البيت اندرجت تحية بقية المسجد في ركعتيه أي سقط طلبها وان يثاب نواهما معها اه وعبارة الكردى على بأفضل ووقع للجبال الرمل في شرح الدجى هنا موافقة الشارح في سقوط الطلب فقط حيث لم ينو اه (قوله للاتباع) إلى المتن في المعنى الا قوله أي لم يلزمه إلى وكخشية الخ وقوله مكتوب لا غيرها وكذا في النهاية الا قوله ولو منعه الخ (قوله فائنة فرض) أي ولو بالذرو نائي (قوله ولم تكسر الخ) محل تأمل فالوجه ما اقتضاه

التعظيم فبدأ به رقبيا (قوله ويبدأ بطواف القدوم) قال في العباب ولا يبدأ بتحية المسجد إذ تحصل بركته قال في شرحه غالبال وقال وقضيته أنه من لم يصل ركعتي الطواف لا تحصل التحية وهو كذلك بالنسبة لتحية المسجد أما تحية البيت فهي الطواف ثم قال في عبارة عن بعضهم وتقوم ركعتا الطواف مقامها أي التحية صرح به القاضي أبو الطيب وابن الرفعة قال في المهمات ومقتضاه أنه لو اخرهما فقد تقوت هذه التحية ولو اشتغل قبل الطواف بصلاة لنحو خوف فموت لم يخاطب بتحية المسجد أي لا ندرجها فيها اه (قوله) ولأنه تحية البيت) عبارة الروضة طواف القدوم يسمى التحية لانه تحية البقعة قال في شرح العباب أي الكعبة للمسجد كما في المهمات الخ اه قال في العباب ويحصل أي طواف القدوم بطواف نذره اه ولا يفوت بالجلوس في المسجد وتشبه ذلك بتحية المسجد بالنسبة لبعض صورها شرح مره ولو جلس أي عدا بعد الطواف ثم صلى ركعتين فانت تحية المسجد لأنها تقوت بالجلوس عدا وإن قصر مره وقياس ذلك أنه لو تعمد عند دخوله المسجد تأخير الطواف حتى طال الفصل وإن لم يجلس فانت تحية المسجد لأنها تقوت بطول الفصل ولو مع القيام غير أنه اغتفر اشتغاله عنها بالطواف إذا اخر الاشتغال به حتى طال الفصل فانت وكذا تقوت تحية المسجد فلا يثاب عليها إذا صرف ركعتي الطواف عنها بان نوى بهما ركعتي الطواف دون ثواب التحية بخلاف

فلا ينافي ما في عمره القضاء ولأن الدوران إليه لا يشق ومن ثم لم يجر هنا خلاف بخلاف نظيره في التمرجج للثنية العليا ولأنه جهة باب الكعبة والبيت توقي من أوابها ومن ثم كانت جهة باب الكعبة اشرف جهاتها الاربع وصح الحجر الاسود يمين الله في الارض أي يمينه وبركته أو من باب الاستعارة التمثيلية اذ من قصد ملكا ام بابه وقبل يمينه ليعمه معرفه ويزول روعه وخوفه ويسن الخروج للسعي من باب بنى مخزوم ويسمى الان باب الصفا والى بلده مثلا من باب الجزون فالمن يتيسر فباب العمرة كما حررت في الحاشية (ويبدأ) بعد تقريره نفسه من أعذارها الا نحو كرايت متيسر بعدو تغيير ثياب لم يشك في طهرها (بطواف القدوم) للاتباع متفق عليه ولأنه تحية البيت الالعارض كان كان عليه فائنة فرض أي لم يلزمه الفور في قضائها والا وجب تقديمها ولم تكسر بحيث يفوت بها فورية الطواف عرفا

إطلاقهم لما فيه من راءة الذمة من الواجب بصرى (قوله) ولا يقدم الطواف) لا يقال ظاهره وإن وجب قضاءها فور الانتماع أن ظاهره ذلك فقامله سم (قوله) أو مكتوبة) ينبغى أن يحمله ما يعلم أو يظن فوت المكتوبة ولو بداهه ولا اوجب تقديمها سم (قوله) أو جماعة الخ) أى ولو في نافلة قسم عبارة والنائب لم تقم الجماعة المشروعة ولو في نفل ولم تقرب إقامتها بحث لا يفرغ قلبها وحيد يصلى تحية المسجد إن كان يفرغ منها قبل الإقامة ولا تنتظرها قائما وعبرة الكردى على أفضل والمراد الجماعة المطلوبة بأن يصلى مؤداة خائف مؤداة أو مقضية خلف مقضية مثلها نقله ابن الجلال عن الأيعاب وفي الأيعاب أيضا نعم أن يتيق حصول جماعة أخرى مساوية لتلك في سائر صفات الكمال اتجه أن البداء بالطواف حيث تولى لما فيه من تحصيل فضيلتين تحية البيت والجماعة اهـ (قوله) فإن أقيمت فيه) أى في أثناء الطواف (قوله) جماعة الخ) قال في شرح العباب ولو على جناز قولا قال وكذا العررض ذلك في أثناءه لكان أعم إذ تذكر الفائتة وضيق وقت المؤداة إذا عررض له في أثناءه يقطعه له أيضا وفي حاشيته للإيضاح أى والمغنى أن الطواف المندوب يقطع للعرض كصلاة الجنازة اهـ قال الروض وشرحه هذا أى البدء بطواف القدم إن لم تقم جماعة الفريضة ولم يضيق وقت سنة مؤكدة أو راتبة أو فريضة فإن كان شيء من ذلك قدمه على الطواف ولو كان في أثناءه اهـ فالحاصل أنه يقدم عليه ابتداء ودواما جماعة الفريضة وما ضاق وقته بما ذكره لا ما لم يضيق وقته وانظر حكم هذا التقديم بالنسبة لطواف العرض سم وقوله فالحاصل الخ في النهاية والنائب ما يوافقه وقوله وانظر الخ عبارة النائب ويكره تقريظ الطواف كالسعى بلا عذر له ولا فلا كراهة ولا خلاف الأولى والعذر كاقامة جماعة مكتوبة مؤداة أو أن لم يخش فوت الجماعة وعروض ما لا بد منه كسرب من ذهب خشوعه بعطشه وسجود تلاوة لأجنازة قلم تعين عليه وراتبة اهـ (قوله) وتؤخر) أى ندبا (جميلة) أى من النساء والخائف ونائب (قوله) وغير برزة) أى التي لا تبرز للرجال وجرى المنح والأياعاب وشرحا للإيضاح للجلال الرملى وابن علان على أنه لا فرق بين ذات الهيبة والبرزة فينبذ التأخير مطلقا لكنه يتأكد ذلك للجميلة والشرفبة أكثر من غيرها اهـ كرى على أفضل (قوله) ولو لم ينع الخ) أى لو منع من الطواف الناس الداخل المريد للطواف لنحو حجة كنجاسة نائب قول المتن (طواف القدم) ويسمى أيضا طواف القادم وطواف الورود وطواف الوارد وطواف التحية نها بومعنى (قوله) بحلال) أى قوله من ثم في النهاية والمغنى (قوله) بحلال الخ) متعلق بختص والباء داخلة على المقصور عليه وهو جائز وإن كان الغالب دخوله على المقصور نحو تختص يا الله بالعبادة شيخنا (مطلقا) ظاهره ولو نحو صبي غير مميز دخل به وليه (قوله) أى محرم الخ) ويرد النظر في الصغير إذا دخل به وليه وهل شرع له طواف القدم أو لا والذي يظهر أنه إن كان محرما شرع له مطلقا مميز أو غير مميز أما الأول فواضح وأما الثاني فليكونه من توابع النسل وإن كان حلالا فإن

ما إذا نواها أيضا أو أطلق فظاهر إطلاقهم هنا حصول ثواب التحية بركنى الطواف إذا أطلق وإن قلنا بخلاف ذلك إذا أطلق فصل فرضا أو فلا آخر في غير ذلك مر (قوله) ولا يقدم الطواف) لا يقال ظاهره وإن وجب قضاءها فور الانتماع أن ظاهره ذلك فقامله سم (قوله) أو مكتوبة) ينبغى أن يحمله ما يعلم أو يظن فوت المكتوبة ولو بداهه ولا اوجب تقديمها سم (قوله) أو جماعة الخ) أى ولو في نافلة قسم عبارة والنائب لم تقم الجماعة المشروعة ولو في نفل ولم تقرب إقامتها بحث لا يفرغ قلبها وحيد يصلى تحية المسجد إن كان يفرغ منها قبل الإقامة ولا تنتظرها قائما وعبرة الكردى على أفضل والمراد الجماعة المطلوبة بأن يصلى مؤداة خائف مؤداة أو مقضية خلف مقضية مثلها نقله ابن الجلال عن الأيعاب وفي الأيعاب أيضا نعم أن يتيق حصول جماعة أخرى مساوية لتلك في سائر صفات الكمال اتجه أن البداء بالطواف حيث تولى لما فيه من تحصيل فضيلتين تحية البيت والجماعة اهـ (قوله) فإن أقيمت فيه) أى في أثناء الطواف (قوله) جماعة الخ) قال في شرح العباب ولو على جناز قولا قال وكذا العررض ذلك في أثناءه لكان أعم إذ تذكر الفائتة وضيق وقت المؤداة إذا عررض له في أثناءه يقطعه له أيضا وفي حاشية الإيضاح وسيأتى أن الطواف المندوب يقطع للعرض كصلاة الجنازة ولما قال الروض أنه يبدأ بطواف القدم ثم قال هذا إن لم تقم جماعة الفريضة ولم يضيق وقت سنة مؤكدة قال في شرحه أو راتبة أو فريضة فإن كان شيء من ذلك قدمه على الطواف ولو كان في أثناءه لا ن ذلك يفوت الطواف لا يفوت اهـ فالحاصل أنه يقدم عليه ابتداء ودواما جماعة الفريضة وما ضاق

والأقدم الطواف فيما يظهر وكخشية فوت راتبة أو سنة مؤكدة أو مكتوبة أو جماعة تسن لهم معهم فإن أقيمت فيه جماعة مكتوبة لا غيرها قطعه وصلى وتؤخر جملة وغير برزة الطواف إلى الليل الملم تخش طرو حوض يطول ولو منعه الناس صلى التحية كما ودخل ولم يردده (ويختص طواف القدم) وهو سنة وقيل واجب ومن ثم كره تركه بحلال مطلقا (بحاج) أى محرم بجمع معه عمة أم لا (دخل مكة قبل الوقوف)

كان يميز اشعره وإن كان غير يميز فلا يصري وفيه توقف يظهر وجهه عما يأتي عن عمن عن قريب (قوله) فلم يصح تطوعها (الخ) فلو قصد طواف القدوم فقط وقع عن الفرض ولا ينصرف وناي (قوله) كاصل الحج (الخ) أي والعمره نهاية بمعنى (قوله) سن له طواف القدوم (الخ) فلو شرع فيه في اثنا عشر دخل نصف الليل فأراد أن يكمله هل ينصرف ما أتى به الفرض الأقرب نعم ثم بكل النفل بعد ذلك لكن إثباته بالفرض المذكور يقطع الموالاتين الجلال هو نائي (قوله) أن قصده (ظاهره) وإن لم يقصد طواف الفرض لشمول نية الشك له ولا يضرب الاقتصار على قصد طواف القدوم في حصول طواف الفرض ثم رايته في شرح العباب قال ما حاصله أنه إذا نوى بطواف العمره طواف القدوم وقع عن تحية الكعبة حتى يثاب عليها مع وقوعه عن الفرض أيضا فهو على التفصيل السابق في تحية المسجد من أن معنى حصولها بغيرها أنها أن نويت معه حصول ثوابها ولا سقط طلبها وهذا كما يدل على أن العمره طواف قدوم إلا أنه مندرج في طوافها سم (قوله) كنتيجة المسجد قياس التشبيه بتحية المسجد أنه يثاب عليه وإن لم يقصده عند من يقول بذلك في تحية المسجد إذا صلى فرضا كما هو ظاهر الهمزة سم وقوله عند من يقول (الخ) أي كالرملي والخطيب (قوله) وهو كذلك (قوله) فاقاللتها يتو المعنى (قوله) إنما هو لهذا الدخول (الخ) وعليه يأتي بمن ذكر وإن أتى به قبل الوقوف أيضا كما هو ظاهر بصري (قوله) تدخل على المقصور (عليه) أي وإن كان الاضطرار خلافه نهاية ومعنى (قوله) فلا اعتراض (قوله) عبارة المعنى قال الولي العراقي اعترض على تعبير المصنف بأنه مقلوب وصوابه ويختص حاج دخل مكة قبل الوقوف بطواف القدوم فإن الباء تدخل على المقصور لكن هذا أكثرى لا كلي فالتعريب بالصواب خطأ أهال السيد البصري ويمكن أن يجاب عن إيراد الحلال على المصنف رحمه الله بأن القصر إضافي لا أخرج المعتمر والحاج بعد الوقوف بقرينة أن الكلام في المتلبس بنسك أو قول المتن (ومن قصد مكة أو الحرم) أي ولو مكيا أو عبدا

وقته ما ذكر لا مالم يضيق وقته وانظر حكم هذا التقديم بالنسبة لطواف الفرض (قوله) لأنه بعد الوقوف المعتمر دخل وقت طوافها (الخ) قال في الروض ولا طواف للقدوم بعد الوقوف قال في شرحه ولا على المعتمر لأن الطواف المفروض عليها قد دخل وقته وخوطب به فلا يصح قبل أدائه أن يطوعا بطواف قياسا على أصل الحج والعمره وقد افارق ما نحن فيه الصلاة حيث امر بالتحية قبل الفرض فطواف القدوم مختص بحلال دخل مكة وبالحاج دخل قبل الوقوف إلى أن قال قول الأصل ويجزى طواف العمره عن طواف القدوم أي تحية البيت ولا فليس على المعتمر طواف قدوم كالحاج الذي دخل بعد الوقوف بعرفة اه وقوله فليس على المعتمر أي لا يتعلق به ولا يشرع لأن المنى الزوم والإفلازم مني عن الحاج الذي دخل قبل الوقوف أيضا فليتأمل وهذا الكلام قد تخالفه ما مر عن شرح العباب (قوله) أن قصده (ظاهره) وإن لم يقصد طواف الفرض فإنه لا يشترط قصده لشمول نية النسك ولا يضرب الاقتصار على قصد طواف القدوم في حصول طواف الفرض بل قالو إن كان عليه طواف افاضة مثلا فصره لغيره لم ينصرف ووقع عن الافاضة إلا أن ما نحن فيه يزيد بحصول ما قصده أيضا لأنه مطلوب في ضمن ذلك الفرض فليتأمل ثم رايته في شرح العباب أطال هنا بما منه ما نصه ويؤيده قول القمولى إذا نوى بطواف العمره طواف القدوم وقع عن التحية أي تحية الكعبة حتى يثاب عليها فهو على التفصيل السابق في تحية المسجد من أن معنى حصولها بغيرها أنها أن نويت معه حصول ثوابها ولا سقط طلبها لا يتوهم من كلام القمولى خلافا لمن ظنه أن الطواف انصرف بهذه النية عن طواف العمره لأن هذا معلوم بما يأتي أن طواف الفرض لا ينصرف بطواف غيره وحيث دفعني كلامه أنه وقع عن التحية مع وقوعه عن الفرض أيضا وعبارة ظاهره في ذلك وهي إلى آخر ما بسطه فليتأمل وهذا كله يدل على أن للعمره طواف قدوم إلا أنه مندرج في طوافها (قوله) كنتيجة المسجد قياس التشبيه بتحية المسجد أنه يثاب عليه وإن لم يقصده عند من يقول بذلك في تحية المسجد إذا صلى فرضا ونفلا كما هو ظاهر الهمزة (قوله) لا لدخوله الذي قبل الوقوف (قوله) كان يمكن أن يكون لذلك الدخول ولا يكون قضاء بناء على أنه لا يفوت بمجرد الوقوف بل مع دخول وقت طواف الفرض فليتأمل (قوله) في المتن (ومن قصد مكة) أي أو الحرم ولو مكيا أو عبدا أو أبا

لأنه بعد الوقوف والمعتمر دخل وقت طوافها المفروض فلم يصح تطوعها وهو عليها كاصل الحج ومن ثم لو دخل بعد الوقوف وقبل نصف الليل سن له طواف القدوم كما يأتي لأنه لم يدخل وقت طوافه ويطواف الفرض يثاب عليه إن قصده كنتيجة المسجد وقد يؤخذ من المتن هنا ومن قوله الاتي بحيث لا يتحل بينهما الوقوف بعرفة أن من دخل قبل الوقوف لا يفوت طواف القدوم في حقه إلا بالوقوف وهو كذلك والوجه أنه لا يدخله قضاء وندبه لمن وقف ودخل قبل نصف الليل إنما هو لهذا الدخول لا لدخوله الذي قبل الوقوف وسيأتي أن الباء تدخل على المقصور عليه كالمقصور فلا اعتراض (ومن قصد مكة)

أو أثم لم ياذن لها سيد أو زوج في دخولها الحرم إذا حرمة من جهة لاتنافي التنب من جهة أخرى شرح
 مر اه سم قال عث قوله م ولو مكيا الخ أي وتكرر دخوله كالحطاب والصيد أخذ من قوله الاتي
 وفي قول يجب إلا أن الخ اه وقال السيد عث يرتد النظر فيمن يدخل مكة من أثناء الحرم هل يسن له الأحرام
 إذا دخلها غير مريد بالنسك ويجب عليه إذا دخلها مريد بالهوا لا على ما علم اه أقول أن قول الوائي وسن أن
 يحرم من قصد مكة أو الحرم من مكان خارج عنه لا لاجل نسك الخ قد يفهم عدم سن الأحرام في الأولى ولكن
 قضية إطلاقهم هنا وتقييدهم فيما يأتي بقوله من الحرم السن فيها وأن كلامهم في المواقيت صريح في وجوبه
 في الثانية (قوله أو الحرم) إلى الفصل في المغني وكذا في النهاية الأقوله ولا يجب إلى المتن قول المتن (أن يحرم
 بحج) هل يستحب للولي أن يحرم عن الصبي الذي دخل به سم وتقدم عن عث في أول كتاب الحج عند
 قول المصنف فللولي أن يحرم عن الصبي الخ ما نصه أي يجوز له ذلك بل هو مندوب لأن فيه معونة على حصول
 الثواب للصبي وما كان كذلك فهو مندوب اه قول المتن (استحب الخ) وسن بتركه في دفع الفتح والمراد
 بكون هذا نظرا في غير الصبي والفقن لما روى الباب ابتدأ وهو أن كان لو وقع فرض كفاية أذن تلبس
 بفرض كفاية يقع فعلة فرضا وإن سبقه غيره إليه ما لم يكن معادا كمن صلى على جنازة ثم أعادها عليها بعينها
 انتهى اه وائي (قوله بدر كفي أشهره) أي أن كان في أشهر الحج ويمكنه إذا ركة نهاية ومعنى قول المتن
 (أو عمرة) أي وأن لم يكن في أشهر الحج نهاية (قوله لأطابق الناس عليه) أي واتفق الناس على فعل شيء دال
 على وجوبه لندرة اتفاقهم على السن نهاية (قوله أو غير مكلف) في هذا العطف حازرة إلا أن يجعل خبر
 يكون فيه رق واسمها مستتر سم (قوله من ظالم) أي أو غريم وهو معسر لا يمكنه الظهور ولا داء النسك نهاية
 ومعنى (قوله والا) راجع إلى الاستثناء الأول ونفي النفي اثبات أي وإن كان واحد من هذه المستثنيات لم
 يجب الخ ولو حذف الأول أو أبدل الواو بالفاء لكان انحصار وأوضح
 فصل في واجبات الطواف وسننه (قوله في واجبات الطواف) إلى قوله منها في النهاية والمعنى الأقوله
 وما اختلف إلى المتن (قوله في واجبات الطواف الخ) أي وما يتبع ذلك كوقوع الطواف الممحول عن
 (قوله وركن في حج أو عمرة أو هما) (قوله لو تحلل) الأولى الواو عبارة النهاية والمعنى وما يتحلل به في القوات
 (قوله ووداع) أي واجب أو مستنون (قوله أركان وشروط) يعني أن المراد بالواجبات ما لا بد منه فيشمل
 الشروط قال ابن الجمل لو قيل أن الطهارة عن الحدثين والتجسس والستر وجعل البيت عن اليسار وكونه في
 المسجد وكونه خارجا عن البيت بجميع بدنه شرط وأن ينه حيث تعتبر وعدم الصارف وكونه سبعا ركن لم
 يكن بعيدا انتهى كردى على بأفضل (قوله الشامل) نعت للواجب (قوله منها الخ) هذا التقدير يزيد
 الأشكال فالأصوب أن التقدير يقال في بيانه يشترط الخ لا غبار على هذا سم (قوله قلت اراد) فيه بحث أما
 أو لا فخطاب الوضع ليس هو ورود الخطاب بذلك الكون بل هو الخطاب الوارد بذلك الكون وأما ثانيا
 فكل من ورود الخطاب أو الخطاب الوارد ليس هو الاشتراط كما لا يخفى وأما ثالثا فلا حاجة لهذا التكلف لو تم
 لجواز أن يكون المعنى أي ما يوجب يقال فيه يشترط الخ واشتراط التريان الواجب الذي هو الستر فقامله
 نعم يتوقف في قولنا ليس الخطاب هو الاشتراط سم قول المتن (ستر العورة) أي ستر عورة الصلاة مع القدرة

لم ياذن لها سيد أو زوج في دخولها الحرم إذا حرمة من جهة لاتنافي التنب من جهة أخرى شرح مر اه
 يشكل ما ذكره نافي العبد على ما تقدم في الكلام على مبحث المجاوزة أن مجاوزة العبد الذي لم ياذن سيده
 المقات بلا أحرار لم توجب دما ويفرق (قوله في المتن أن يحرم بحج) هل يستحب للولي أن يحرم عن الصبي
 الذي دخل به (قوله أو غير مكلف) في هذا العطف حازرة إلا أن يجعل خبر يكون فيه رق واسمها مستتر
 فصل في واجبات الطواف وكثير من سننه (قوله منها الخ) هذا التقدير يزيد الأشكال
 فالأصوب أن التقدير يقال في بيانه يشترط الخ ولا غبار على هذا (قوله قلت اراد بالوجوب هنا خطاب الوضع
 الخ) فيه بحث أما أو لا فخطاب الوضع ليس هو ورود الخطاب بذلك الكون بل هو الخطاب الوارد بذلك

لم ياذن لها سيد أو زوج في دخولها الحرم إذا حرمة من جهة لاتنافي التنب من جهة أخرى شرح مر وهل
 يشكل ما ذكره نافي العبد على ما تقدم في الكلام على مبحث المجاوزة أن مجاوزة العبد الذي لم ياذن سيده
 المقات بلا أحرار لم توجب دما ويفرق (قوله في المتن أن يحرم بحج) هل يستحب للولي أن يحرم عن الصبي
 الذي دخل به (قوله أو غير مكلف) في هذا العطف حازرة إلا أن يجعل خبر يكون فيه رق واسمها مستتر
 فصل في واجبات الطواف وكثير من سننه (قوله منها الخ) هذا التقدير يزيد الأشكال
 فالأصوب أن التقدير يقال في بيانه يشترط الخ ولا غبار على هذا (قوله قلت اراد بالوجوب هنا خطاب الوضع
 الخ) فيه بحث أما أو لا فخطاب الوضع ليس هو ورود الخطاب بذلك الكون بل هو الخطاب الوارد بذلك

وهي ما بين سرقة ركة غير الحرة بقينا وجميع بدن الحرة ولو شكنا كالحثي أو شعرا إلا الوجه والكفين ونائي (مسئلة) قال الشيخ منصور الطيلاوي سئل شيخنا سمع امرأة شافعية المذهب طافت الأفاضة بغير ستر معتبرة جاهلة بذلك أو ناسية ثم توجهت إلى بلاد اليمن فتكحت شخصاً ثم تبين لها فسأطوا فها رادت أن تقلد الأبخفية في محضه لتصير به حلالاً وتبين صحة التكاح وحديثه فهل يصح ذلك وتتضمن صحة التقليد بعد العمل فاقى بالصحة وأنه لا محذور في ذلك وفاقى به بعض الأفاضل أيضاً تبعاله وهي مسئلة مهمة كثيرة الوقوع ع (قوله الأ أكبر) إلى قوله فياق في النهاية الأ قوله تنبيه إلى ولو عجز وقوله فقيه إلى يجوز (قوله نعم) بمعنى أيام الموسم وغيرها مما يشق الاحتراز عنه في المطاف (ظاهره العفو في المطاف بالشروط المذكورة وأن أمكنه الطواف في بقية المسجد الحالية عن النجاسة سم (قوله أن لم تعد المشي إلخ) ظاهره أنه أن تعمد ضرراً لم يكن له عنهما مندوحة وهذا ظاهر النهاية وشرحي الأيضاح لصاحبها ولا ينبغي إعلان أيضاً وصرح به الشارع في شرعي الإرشاد وجرى في المنع والاياعاب ومختصر الأيضاح على أنه إذا لم يكن عنه مندوحة بأن لم يجد معدلاً لا يضرو وفاقته عبد الرؤف في شرح المختصر اه كرى على بأفضل وكذا وفاقته الوائى في الجاف كما ياقى (قوله ولم تكن رطوبه إلخ) كذلك فتح الجواد والاياعاب وشرح بأفضل والجمال الرملى في شرعي المنهاج والأيضاح وعبد الرؤف في شرح مختصر الأيضاح وقال في الإمداد قضية تشبه المجموع ذلك بدم نحو القمل وطین الشارع المتيقن نجاسته أنه لا فرق بين الرطبة وغيرها اه وجرى عليه مختصر الأيضاح أيضاً اه كرى على بأفضل وجرى الوائى على الأول فقال فإن تعمدوا طواه لغنى عن وطنه ابطل طوافه وإن قل وجف والأفلاك لكن الرطب يضر مطلقاً مع النسيان وعدم المندوحة قال الشمس الرملى وما شاهده ثم ما يجب انكاره ما يفعله الفراشون بالمطاف من تطهير ذرق الطير بمسح بخرة مثبلة بل يصير غير معفونه قال ابن علان قد ذكرت ذلك مراراً للفراشين ولشيخ الحرم وما حصل منهم اعتناء فبغنى عن غلبة الجهل وعموم البلوى انتهى اه (قوله من البدع) قد يبايع في إطلاقه البدعة كون المطاف من اجزاء المسجد الذى حث الشارع على تطهيره وكسبه والغسله طريق اليه وأن لم يثبت خصوصه في لفظه اللهم الا أن يقال المراد أن تطهيره بيته الغسل لم يكن في الصدر الاول فلان ياقى ما تقر بصري عبارة سم والمتجه أنه لا بدعة في غسله من المعفونه بل أن ذلك مستحب مر اه اى كما يشعر بذلك تعبيرهم بالعفو (قوله لما اصابه) اى المطاف (قوله عفى عنه مطلقاً إلخ) اى من ذرق الطير أو غيره في أيام الموسم أو غيرها (قوله ولو عجز) إلى قوله أو عن الطهارة في المعنى (قوله أو عن الطهارة إلخ) عبارة النهاية وبحث الاسنوى أن القياس منع التيمم والمتنجس العاجز عن المام من طواف الركن وقطع في طواف النفل والوداع بان له فعلهما مع ذلك وحاصل ما في المقام أن الأوجه الذى يصرح به كلام الامام وغيره أنه له فعل طواف الركن بالتيمم لفقد ماؤا ولجرح عليه جيرة في اعضاء التيمم ونحو ذلك ما تجب معه الاعادة حيث لم يرج البراءة والمقابل يمكنه من فعله على وجه يجزى عن الاعادة لشدة المشقة في بقاءه محرماً مع عوده إلى وطنه وتجب اعادته اذا تمكن بأن

(وطهارة الحدث) الا أكبر والاصغر (والنجس) في التوب والبدن والمكان بتفصيلها السابق في الصلاة لان الطواف صلاة كما صح بالخبر وصرح أيضاً لا يطوف بالبيت عز بأن نعم يعني أيام الموسم وغيرها مما يشق الاحتراز عنه في المطاف من نجاسة الطيور وغيرها أن لم تعد المشي عليها ولم تكن رطوبة فيها أو في ماسها كما مر قبل صفة الصلاة ومن ثم عد ابن عبد السلام غسل المطاف من البدع (تنبيه) لا ينافى ما ذكر من التسوية بين ذرق الطيور وغيرها قول جمع متأخرين الفرض غلبة النجاسة بزرق الطيور مطلقاً وبغيره في أيام الموسم اه لان هذا الفرض مجرد تصوير لا غير وإنما المدار على النظر لما اصابه فان غلب عفى عنه مطلقاً ولا مطلقاً ولو عجز عن الستر طاف عارياً ولو للركن اذا اعادته عليه أو عن الطهارة قساً أو شرعاً فقيه اضطراب حررته في الحاشية وحاصل المعتمد منه

الكون واماناً فكل من ورود الخطاب أو الخطاب الوارد ليس هو الاشتراط كما ينبغي واماناً فلا حاجة لهذا التكلف لو تم لجواز أن يكون المعنى امابان الواجب يقال فيه يشترط ألخ واشترط السريان الواجب الذى هو الستر فقام له نعم قد يتوقف قولنا ليس الخطاب الوارد هو الاشتراط (قوله نعم) يعني عما يشق الاحتراز عنه في المطاف (ظاهره العفو في المطاف بالشروط المذكورة وأن أمكنه الطواف في بقية المسجد الحالية عن النجاسة وقد يقال مع هذا الامكان لا يشق الاحتراز ففوت شرط العفو فليراجع وقد يقال سياقاً أنه ينبغي كراهة الطواف خارج المطاف لأن بعض الائمة قصر صحة الطواف عليه فيذنب العفو وأن أمكنه في بقية المسجد احترازاً من الكراهة ومرعاة لهذا الخلاف (قوله ومن ثم عد ابن عبد السلام غسل المطاف من البدع) قد تدل العبارة أن المراد غسله حتى من النجس المعفونه والمتجه أنه لا بدعة في غسله من المعفونه بل أن ذلك مستحب مر (قوله أو عن الطهارة إلخ) وبحث الاسنوى أن القياس منع التيمم والمتنجس العاجز

عاد الى مكة لوال الضرورة لانه وان كان حلالا بالنسبة لباحة المحظورات له قبل العود للضرورة الا انه محرم بالنسبة لبقاء الطواف في ذمته ويؤخذ من ذلك انه يعيد بعد تمكنه الطواف فقط من غير احرام واما قوله
 اى الاسنوى في طواف النفل صحيح اما طواف الوداع فالقرب فيه جواز به اى بالتيمم ايضا نعم يتنعان اى
 النفل والوداع على فاقد الطهورين كطواف الركن كما قي به الوالد رحمه الله تعالى ويسقط عنه طواف الوداع
 بذلك وبالنجاسة التي لا يقدر على طهرها ولا دم عليه كالحائض اه بحذف قال عرش قوله مر بالتيمم قضيتها
 أنه لا يفعله بالنجاسة اذا عجز عن ازالتها وعليه فيحتمل انه كالحائض فيخرج مع رفقة الى حيث يتعذر عليه
 العود فيتحلل كالحصير فاذا عاد الى مكة احرام وطاف اه وقال الرشيدى قوله لم بذلك اى بفقد الطهورين
 وقوله وبالنجاسة الخ اى وان كان له فعلها معها كامر اه (قوله انه يجوز لمن عزم على الرحيل الخ) يفهم ان
 الكلام في الاطلاق فيستغاد منه ان المسكى ليس له فعل ذلك بالتيمم وهو مفهوم غير هذا الكتاب ونظر فيه عبد
 الرؤف بمشقة مصابة الاحرام وان كان مكيا قال ابن الجلال وهو ظاهر اه ويمكن الجمع بان المسكى اذا رجا
 حصول البرء او الماء في زمن قريب لا تعظم فيه مشقة مصابة الاحرام لا يجوز له التحلل والاجاز هو ظاهر
 ثم راي التبركي في شرح مختصر الايضاح للنووى صرح بذلك اه كرى على بافضل وكذا قال الوائى الا قوله
 ويمكن الجمع الخ (قوله بالتيمم) سكت عن النجاسة والوجه امتناع الطواف مطلقا ولو طواف الركن على من
 به نجس لا ينعى عنه سم عبارة الوائى فان كان به نجاسة منجسة لا يقدر على طهرها فكذلك اى مثل فاقد
 الطهورين عند مر وقال في الفتح والمحدث اى ببلانجاسة او متنجس اى محدث عدم الماء طواف ووداع بالتيمم
 وكذا النفل للمحدث لا المتنجس فبا يظروهما اى المحدث المتنجس والمحدث الغير المتنجس على
 الاوجه طواف الركن بالتيمم لتقدماء او نحو جرح وان لم كلامهما الاعادة حيث لم يرج البرء او الماء قبل
 رحيله لشدة المشقة في بقاءه عزم او تجب اعادته اذا عاد لمكة لبقائه في ذمته وانما ابيح له التحول للوطء للضرورة
 اه (قوله واذا جاء مكة الخ) افهم انه لا يراه العود لذلك وهو مفاد غير هذا الكتاب ايضا ونقل سم عن
 الجلال الرملى انه لا يجب الحجى فوراً ونحوه في الحاشية وقال ابن الجلال وعبد الرؤف ولعل محله ما تخفف
 نحو غضب والواجب فوراً واذا اخفأت فينبى عصيانه من اخر سنى الامكان ونائى وكردى على بافضل (قوله)
 لزمه اعادته (والوجه انه لا يجوز له الاحرام بغير ذلك النسك كما يمتنع على العاكف بنى الاحرام بغير ذلك

عن الماء من طواف الركن لو جوب الاعادة فلا فائدة في فعله لان وقته ليس محذورا كالصلاة اى فلذا
 جازت لحرمة الوقت واما الطواف فلا اخر لوقته لكن هذا الفرق مسلم في صورة المتنجس وقطع في طواف
 النفل والوداع بان له فعلها مع ذلك وحاصله ان الاوجه الذى يصرح به كلام الامام وغيره ان له فعل
 طواف الركن بالتيمم لفقد او لجرح عليه جيرة في اعضاء التيمم ونحو ذلك مما يجب معه الاعادة حيث
 لم يرج البرء او الماء قبل تمكنه من فعله على وجه مجزئ عن الاعادة لشدة المشقة في بقاءه عزم مع
 عوده الى وطنه وتجب اعادته اذا تمكن بان عاد الى مكة لوال الضرورة حيث لا يراه وان كان حلالا
 بالنسبة لباحة المحظورات له قبل العود للضرورة الا انه محرم بالنسبة لبقاء الطواف في ذمته ويؤخذ
 من ذلك انه يعيد بعد تمكنه الطواف فقط من غير احرام ولم اترص بما بذلك وما قاله في الطواف النفل صحيح
 اما طواف الوداع فالقرب فيه جواز به ايضا نعم يتنعان على فاقد الطهورين كطواف الركن ويسقط عنه
 طواف الوداع بذلك وبالنجاسة التي لا يقدر على طهرها ولا دم عليه كالحائض اه وقضية كلام الاسنوى
 المتقدم جواز النفل والوداع مع نجس لا ينعى عنه وفيه نظر نعم ذلك محتمل في طواف الركن لضرورة
 الاحتياج الى التحلل لكن الوجه امتناع الطواف مطلقا ولو طواف الركن على من به نجس لا ينعى عنه فليتأمل
 (قوله لمشقة مصابة الاحرام بالتيمم) سكت عن النجاسة (قوله واذا جاء مكة لزمه اعادته) والوجه انه لا
 يجوز له اذا عاد الاحرام بغير ذلك النسك كما يمتنع على العاكف بنى الاحرام بغير ذلك النسك بل اولى ببقاء
 بعض الاركان هنا وبقاءه محرم ما بالنسبة لغير حل المحظورات مر (قوله لزمه اعادته) والوجه انه لا يجوز

أنه يجوز لمن عزم على
 الرحيل أن يطوف ولو
 للركن وإن اتسع وقته
 لمشقة مصابة الاحرام
 بالتيمم ويتحلل به وإذا
 جاء مكة لزمه اعادته

النسك بل أولى سم **(قوله ولا يلزمه الخ)** أي فيعيد بعد تمكته الطواف فقط من غير احرام وان لم ار من صرح بهناية **(قوله ولا يلزمه عند فعله)** أي اذا جاء **(قوله ولا غيره)** شامل للاحرام فلا يلزمه وبقي عدم حرمة المحرمات سم عبارة الوائى قوله ولا غيره شمل النية وهو الاوجه من احتياين لان قاسم ونقله عن الجمل الرملى لانه يحرم بالنسبة للطواف افاده ابن الجمل اه **(قوله فان مات وجب الاحجاج عنه)** أي لا متاع البناء في الحج مع انتفاء الاهلية بخلاف من غضب وعليه الطواف فيجوز له الاستنابة فيه لعذر مع بقاء اهليته هذا حاصل ما اتفق به شيخنا الشهاب الرملى اه سم زاد الوائى ولو سعى للركن بعد هذا الطواف المفعول بالتيمم ثم رجع الى مكة وجب اعادته بعد الطواف لانه انما صح للضرورة تبع الصلحة الطواف للضرورة اه **(قوله بشرطه)** وهو ان يتمكن من العود ولم يعد وان يوجدى تركه ما يني باجرة من يحج عنه عس وقضيته عدم وجوب الاحجاج عنه اذ لم يتمكن من العود وان كان في تركه ما يني بالاجرة وفيه وقفة ثم رايث قال الشيخ محمد صالح مانصه قوله بشرطه أي ان خلف تركه اه وهو ظاهر **(قوله ولا يجوز طواف الركن ولا غيره الخ)** قال باعثن في حاشية منسك الوائى حاصل ما مروا باني ان فاقد السرعة له الطواف بانواعه ولا اعادة كالصلوة مثله متيمم يحجز عن المامو تيمم تيمما لا اعادة معه كان كان في محل لا يغلب فيه وجود الماء ولم يكن به نجاسة ولا جيرة بعضو تيمم فان فقد شرط منها وقد يحجز عن الماء فله الطواف بانواعه حتى طواف الركن لكن عند رحيل الاقاي لقبله وعليه قضاء طواف الركن متى عاد لمكة ما لم يخف عضا او نحوه والواجب فور او لا يلزمه لفعله احرام ولا نية لكن لا يصح منه احرام بنسك اخر حتى يفعله لبقاء علة الاحرام الاول وان الحائض وفاقد الطهورين لا طواف لهما لكن لو خرجا لمحل يتعذر الرجوع منه فلهما التحلل ويخرجان من النسك كالمحصر عند سم ولا يخرجان منه بل يبق عليهما الطواف فقط متى عادا عند مر وحج كالتيتم الذي عليه الاعادة ولا احرام عند ارادة فعله في فاقد الطهورين عند ما وكذا في الحائض عند حج وذو نجس لا يفي عنه كفافة الطهورين عند مر ومثل متيمم عليه الاعادة عند حج لكن في الفتح انه لا طواف نفل له اه **(قوله ولم يمكنها التخلف الخ)** هل باقى نظير ذلك في فاقد الطهورين والمنجس لا يعد الا تيان قوله كالمحصر قضية هذا التشبيه انها بالتحلل تخرج من النسك ويبقى بتمامه في ذمتها لكن قوله ويبقى الطواف الخ مصرح بخلافه وانما الباقي في ذمتها مجرد الطواف فيكون التشبيه بالنسبة لمجرد ما يتحلل به لكن الاوجه هو الاول وانه لا بد من الاحرام والائتان بتمام النسك لان المتحلل يقطع النسك ويخرج منه سم وسياق عن الكردى على بفضل اعتماده **(قوله كالمحصر)** أي بان تدبج وتحلق او تقصر بنية التحلل عس **(قوله فياقي ما تقرر)** كانه اشارة الى قوله واذا جاء مكة الخ سم عبارة الوائى وقال النهاية والاقرب انه أي العود على التراخي وانها تحتاج عند فعله الى احرام لخروجها من نسكها بالتحلل بخلاف من طاف بتيتم مع الاعادة لعدم تحلل حقيقة اه قال ايضا والقياس من المحل الذي احرمت منه او لا ولا تعيد غيره اه قال عس قوله مر الى احرام اى للائتان

ولا يلزمه عند فعله تجرد ولا غيره فان مات وجب الاحجاج عنه بشرطه ولا يجوز طواف الركن ولا غيره لفاقد الطهورين بل الاوجه انه يسقط عنه طواف الوداع ولو طرأ أحضا قبل طواف الركن ولم يمكنها التخلف لحوج فقد نفقة او خوف على نفسها رحلت ان شاءت ثم اذا وصلت لمحل يتعذر عليها الرجوع منه الى مكة تتحلل كالمحصر ويبقى الطواف في ذمتها فياقي فيه ما تقررو في هذه المسئلة مزيد بسط بينته في الحاشية وان الاحوط لها

له الاحرام بغير ذلك النسك (لزمه اعادته) يحتمل وجوب النية له لانه خرج من الاحرام السابق بالطواف السابق فلم تكن نية النسك بعد الخروج منه متأولة لهو يحتمل عدم وجوبها بناء على انه يحتمل انه باقى في الاحرام بالنسبة للطواف فقط **(قوله ولا يلزمه عند فعله)** أي اذا جاء **(قوله ولا غيره)** شامل للاحرام فلا يلزمه **(قوله ولا غيره)** يفيد عدم حرمة المحرمات (فان مات وجب الاحجاج عنه) أي لا متاع البناء في الحج مع انتفاء الاهلية بخلاف من غضب وعليه الطواف له الاستنابة فيه لعذر مع بقاء الاهلية هذا حاصل ما اتفق به شيخنا الشهاب الرملى رحمه الله **(قوله ولم يمكنها)** قوله يتحلل كالمحصر الخ هل باقى نظير ذلك في فاقد الطهورين والمنجس لا يعد الا تيان **(قوله كالمحصر)** قضية هذا التشبيه انها بالتحلل تخرج من النسك ويبقى بتمامه في ذمتها لكن قوله ويبقى الطواف الخ مصرح بخلافه وانما الباقي في ذمتها مجرد الطواف فيكون التشبيه في قوله كالمحصر بالنسبة لمجرد ما يتحلل به لكن الاوجه هو الاول وانه لا بد من الاحرام والائتان بتمام النسك لان المتحلل يقطع النسك ويخرج منه **(قوله ما تقرر)** كانه اشارة الى قوله واذا جاء

بالطواف فقط دون ما فعلته كالوقوف اه أى فحرم بالطواف فقط وتكشف وجهها فيه ولا تحرم بما
 احرمت به او لا يفسا على ما مر في فائد الطهورين وقال سمو والاوجه انه لا بد من الاحرام اى بما حرمت اولاً
 والائتان بتمام النسك اه اى فحرم بفسرها ويكون ما في ذمتها انما فلا يحتاج لطوافين وعبارة القليوبى وإذا
 اعادت الاحرام نوت الاحرام بالنسك او الاحرام بالطواف فقط على الخلاف بين سمو وعش وقال حج
 لاحتجاج إلى انشاء احرام اه عبارة الوائى وقال الكردى على بافضل وبينت في الفتاوى المدنية ان التحقيق في
 مسألة الحائض ومثلهامسئلة فائد الطهورين انها إذا تحللت كالمحصر تخرج من النسك راساً فيجب عليها نسك
 جديد باحرام جديد وحقت ذلك بالقول الصريحة اه واقره الشيخ محمد صالح (قوله) ان تقلد من يرى
 (الخ) قال النهاية والمعنى تقلد ابا حنيفة واحد على احدى الروايتين عنده في انها تهجم وتطوف وتزرها
 بدنة وتأمم بدخولها المسجد ونائى قول المتن (ولو اخذت الخ) يتامل وفي نسخ فلو بالغاء بصرى (قوله)
 حدثنا) الى قوله بحث في النهاية لا لقوله المراد الى لعدم وجوبها وقوله او وداعا الى ما غيره وقول واما الى
 ويجب وقوله كاحررته في الحاشية وكذا في المعنى الى قوله لم تنكسوا (قوله) وانكشفت (الخ) عبارة النهاية
 والمعنى ولو تجسس ثوبه او بدنه او موطافه بما لا ينعى عنه او انكشف شئ من عورتها كان بدائشاً من شعر
 راس الخرة او ظفر من رجلها لم يصح المفعول بعد فاعل زال المانع بنى على ماضى الحديث وان طال الفصل اه
 (قوله) وانكشفت عورتها) اى ولم يسترها حالاً مع القدرقونائى عبارة سمو ولو انكشفت عورتها بنحور ريع
 فسترها في الحال لكنه قطع جزاً من الطواف حال انكشافها فليحسب له لان ذلك معتفر بدليل انه لا يطل
 الصلاة فيه نظراً وبوجه انه كذلك اه قول المتن (وبنى) اى بخلاف الاغماء والجنون فيستأنف بخروجه عن
 اهلية العبادة حلّى عبارة عش قال الازدى الخارج بالاغماء نص الشافعى على انه يستأنف الرضوء
 والطواف قريباً كان او بعيداً والفرق زوال التكليف بخلاف المحدث سمو على المنهج ويؤخذ من ذلك ان
 مثل الاغماء والجنون بالاولى ومثله ايضا السكر ان سواء تعدى بهما ولا يبقى مالوا ردها يتقطع طوافه ام لا
 فيه نظر قضية كلامه رعد مبطان ماضى لان الولاء فيه ليس بشرط وهو باق على تكليفه فاذا اسلم بنى
 على ما فعله قبل الردة بنية جديدة لبطان النية الاولى لكن سياقنا في شرح وكذا يفسد الحج قبل التحلل الخ
 الحج يطل بالردة كغيره من العبادات ويفرق بينه وبين مالوا ردتى اثنا وضوءه ثم اسلم بما كان توزيع
 النية على اعضائه فلم يلزم من بطلان بعضها بطلان كلها بخلافها في الحج فانه لا يمكن توزيعها على اجزائها
 ومقتضاها ان الطواف يطل بالردة لشمول قوله كغيره من العبادات له وان نيته لا يمكن توزيعها على اجزائها
 لان الاسبق كالركعة فليراجع اه (قوله) وطال الفصل) اى ولو سئى عش (قوله) وسكت) عبارة النهاية
 والمعنى وسابعها بنية الطواف ان لم يشمله نسك كسائر العبادات وطواف الوداع لا بدله من نية كما قاله ابن الرفعة
 ولا نهى من المناسك عند الشيخين كاسياقنا بخلاف ما شمله نسك وهو طواف الركن والقدم فلا يحتاج
 الى نية لشمول نية النسك له اه (قوله) عن النية) اى لاصل الطواف والظاهر ان البناء حيث انقطع كاصل
 الطواف فلا يشترط له النية حيث لم يشترط لاصله (قوله) وعمله) اى عدم وجوبها سمو (قوله) فلا بد منها فيه
 اى لا بد من النية وتقدم تفسيرها بقصد الفعل عن الطواف وقضية ذلك انه لا يجب بادة على ذلك كالنذر او
 الفرضية في النذر وككو نه وداعا في الوداع سمو (قوله) ويجب ايضا عدم صرفه) قال في شرح العباب ومنه

مكة الخ (قوله) وانكشفت عورتها) لو انكشفت بنحور ريع فسترها في الحال لكنه قطع جزاً من الطواف
 حال انكشافها فليحسب له لان ذلك معتفر بدليل انه لا يطل الصلاة حيث فلا ينافى في هذه الحالة فيه نظر
 وبوجه انه كذلك (قوله) وسكت عن النية) اى لاصل الطواف والظاهر ان البناء حيث انقطع كاصل الطواف
 فلا يشترط له نية حيث لم يشترط لاصله (قوله) وعمله) اى عدم وجوبها (قوله) فلا بد منها فيه) اى لا بد من
 النية وتقدم تفسيرها بقصد الفعل عن الطواف وقضية ذلك انه لا يجب بادة على ذلك كالنذر او الفرضية في
 النذر وككو نه وداعا في الوداع وعلى هذا يفرق بين الطواف ونظائره كالاعتكاف بان الطواف اوسع بدليل

أن تقلد من يرى براءة
 ذمتها بطوافها قبل رجوعها
 (ولو أحدث فيه) حدثاً
 أصغر أو أكرأ وانكشفت
 عورتها (توضأ) وأغتسل
 أو استتر (وبنى) وان تعمد
 وطال الفصل لعدم اشتراط
 الولاء فيه كالوضوء بجامع
 ان كلا عبادة يجوز أن
 يتخللها ما ليس منها (وفى
 قول يستأنف) كالصلاة
 وفرق الاول بانه يحتمل
 فيه من نحو الكلام والفعل
 ما لا يحتمل فيها ومع ذلك
 الاستئناف أفضل خروجا
 من الخلاف وسكت عن
 النية والمراد بها قصد
 الفعل عنه لعدم وجوبها
 وعمله في طواف النسك
 ولو قدوماً أو وداعاً بناء
 على أنه من المناسك
 أم غيره كندو وتطوع فلا بد
 منها فيه وأما مطلق قصد
 أصل الفعل فلا بد منه
 حتى في طواف النسك
 ويجب أيضاً عدم صرفه
 لفرض آخر

انقطع نعم لا يضر النوم
مع التمكن في ثنائه (وان
يجعل البيت عن يساره)
ويعر الى ناحية الحجر بالكسر
للا تبايع ومع وجود هذين
لا أثر كحرته في الحاشية
لكونه منكوسا ومستلقيا
على قفاه أو وجهه أو حايا
أو زاحفا ولو بلا عذر
بخلاف مالو احتل جعل
البيت عن يساره أو المشى
تلقاء الحجر وإن كان للبيت
عن يساره كان جعله عن
يمينه ومشى نحو الركن
الباقي أو نحو الباب أو عن
يساره ومشى القهقري
لما بذته فيها الشرع في
أصل الوارد وكيفيته وأما
في تلك الصور ونظائرها
فلم يتخل سوى الكيفية
وقد صرحوا بعدم ضرر
الزحف والجموع قدرة
المشي فليحق بهما غيرهما
مما ذكره ويبحث أن المريض
لو لم يتأت حمله إلا بوجهه
أو ظهره للبيت صح طوافه
للضرورة ويؤخذ منه أن
من لم يمكنه إلا الانقلاب على
جنبه يجوز طوافه كذلك
سواء كان رأسه للبيت أم
رجلاه للضرورة هنا أيضا
ومحله أن لم يجد من يجعله
ويجعل يساره للبيت والا
لزمه ولو بآجرة مثل فاضلة
عمار في نحو قائد الاعمى
كما هو ظاهر (متبنا
بالحجر الأسود) أي ركنه
وإن قلع منه وحول منه

كما هو ظاهر وإن غفل عنه أكثر الناس أن يسرع خطاه ليلحق غيره حتى يكلمه مثلا بصري عبارة الوائى
السابع عدم صرفه لغيره كطاب غريم فقط فلو شرك لم يضر كافي الصلاة فإن صرفه انقطع فله اعادته وبناء
ولو زاحته امرأة فاسرع في المشى أو عدل الى جانب آخر خشية انتقاض طوره بلسه ضار إذ لم يصاحبه قصد
الطواف ولو قصد الطواف دفعه آخر فشى خطوات بلا قصد اعتدالها لنقصه لم يتغير قاسم وقولنا لغيره
يخرج ما إذا صرفه إلى طواف آخر فلا يصرف سواء قصد به نفسه أو غيره قال في الامدادى والنباية ومن
عليه طواف افاضة أو نذر لم يتعين زمنه ودخل وقت ماعله فتوى غير عن غيره أو عن نفسه طوعا أو قدوما
أو وداعا وقع عن طواف الافاضة أو النذر انتهى (قوله كطاب غريم الخ) أي أو هرب منه أو طلب محل
يسجد فيه للثلاوة والشكر ولو أسرع في مشيه لحرارة أرض المطاف أو دفعه آخر الى جهة الحجر وقد جعل
البيت عن يساره بعد الثانية فشى خطوات بلا قصد لصارف اعتدالها ونائى (قوله ولا يضر النوم) أي ويعتمد
في العدد على يقينه إذا استيقظ قبل تكميل طوفته وأخبره به جمع متواتر كما نرى نظيره في الصلاة نهاية قال
عش قوله مر جمع متواتر أي ولو من كفار وصبيان وفسقة أه قول المتن (وان يجعل البيت عن يساره) أي
وان كان صيبا أو محمولا ونائى وعش (لكونه منكوسا) أي بان جعل رأسه لأسفل ورجليه لأعلى نهاية
(قوله منكوسا) خلا للفتى (قوله بخلاف مالو جعل البيت) فليحذر الطائف المستقبل للبيت لنحو دعاء
كرامة عن أن يمر منه أدنى جزء قبل عوده الى جعل البيت عن يساره ونائى ونهاية وشرح بأفضل (قوله كان
جعله الخ) أي واستقبله أو استدبره وطاف معترضا نهاية ومعنى (قوله أو نحو الباب) أي كان مشى القهقري
وفي فتاوى السيوطي مسألة الطواف يمين أو يسار الجواب يسرى الى ذهن كثير من الناس من اشتراطنا جعل
البيت عن يسار الطائف أن الطواف يسار وليس كذلك بل هو يمين وبيان ذلك من وجهين أحدهما أن
الطائف عن يمين البيت لأن كل من كان عن يسار شيء فذلك الشيء عن يمينه الثاني أن من استقبل شيئا ثم أراد
المشى عن جهة يمينه فانه يجعل ذلك الشيء عن يساره قطعاً وقد ثبت في حديث مسلم عن جابر رضي الله عنه أنه
أتى البيت فاستقبل الحجر ثم مشى عن يمينه انتهى اه سم (قوله في أصل الوارد) وهو جعل البيت عن اليسار
ما را تلقاء وجهه الى جهة الباب (قوله ويبحث) الى المتن اعتمده ابن علان وقال عش نقله عن الشارح وبأى
مثله في الطفل المحمول اه (قوله ويؤخذ منه الخ) أي من ذلك البحث (قوله ومحله) أي ذلك المأخوذ
(قوله أي ركنه) الى قوله محاذيا جزءا من النباية والمعنى لا لقوله واستعداد الى المتن (قوله محاذيا أو لبعضه)
ولا بد ايضا من محاذاته شيئا من الحجر بعد الطوفة السابعة محاذاه أو لانهاية ومعنى عبارة الوائى الثالث أن
يحاذى في أول الطواف وآخره كل الحجر أو بعضه باعلى شقه لا يسر المحاذى لصدره وهو المنكسب فيجب في
الابتداء أن لا يتقدم جزء منه على جزء من الحجر وفي الانتهاء أن يكون الجزء الذي حاذاه من الحجر آخره هو الذي
حاذاه أو لا أو مقدما الى جهة الباب ليحصل استيعاب البيت بالطواف وزيادة ذلك الجزء احتياط وهذه دقيقة
يفعل عنها أكثر الطائفتين فليتبني لها سمان بنوى اسبوعا ثانيا متصلا بالأول فإنه لا يعتد ببلته إلا بعد فراغ
الاسبوع الأول وبغيره أن يكون قد مر بالحجر في بعض الصور أعني إذا ابتداء بآخر جزء منه اذ لا يتم طوافه الأول
إلا بمحاذاة ذلك الجزء كما تقرر فتقع التية في الاسبوع الثاني متاخرة عنه الى جهة الباب وحينئذ فلا يعتد بها ولا
بطوافه بعدها كذا في شرح العباب اه قال باعثن قوله فتقع التية في الاسبوع الثاني الخ أي لان المحاذاة التي
وقعت له في السابعة هي تتميم لاسبوعه الأول لا ابتداء لاسبوعه الثاني فلم يصح اه (قوله وان قلع منه) أي من
انه قد بنى غير ما عليه ويقع عما عليه ويحتمل خلافا لغيره (قوله أو نحو الباب) أي كان مشى القهقري
في فتاوى السيوطي مسألة الطواف يمين أو يسار الجواب يسرى الى ذهن كثير من الناس من اشتراطنا
جعل البيت عن يسار الطائف أن الطواف يسار وليس كذلك بل هو يمين وبيان ذلك من وجهين أحدهما
أن الطائف عن يمين البيت لأن كل من كان عن يسار شيء فذلك الشيء عن يمينه الثاني أن من استقبل شيئا
ثم أراد المشى عن جهة يمينه فانه يجعل ذلك الشيء عن يساره قطعاً وقد ثبت في حديث مسلم عن جابر أنه صلى

ركن الحجر الاسود (قوله لغيره منه) أى لغير ركن الحجر من البيت (قوله واستبعاد تصوره) أى المحاذاة لبعض الحجر بجميع البدن (بان يجعله) أى بان لا يتقدم جزء من بدنه على جزء من الحجر أو محله نهاية ومعنى (قوله حيث وجبت) أى بان لم يكن الطواف فى ضمن نسك كطواف التذرو الطوع (قوله وأراد فضلها) أى بان كان فى ضمن نسك كطواف ركن وقدم وكذا الوداع بناء على أنه من المناسك (قوله والافضل) قال فى المجموع وصفة المحاذاة ان يستقبل البيت ويقف بجانب الحجر الذى إلى جهة الركن اليمنى بحيث يصير جميع الحجر عن يمينه ومنكبه إلى اليمين عند طر فثم ينوى الطواف ثم يمشى مستقبل الحجر ماراً إلى جهة يمينه حتى يجاوزه فإذا جاوزه انفتل وجعل يساره إلى البيت ولو فعل هذا من الاول وترك استقبال الحجر جاز لكن فاتته الفضيلة قال فى مناسكه وليس شئ من الطواف يجوز مع استقبال البيت إلا ما ذكرناه من مروره فى ابتداء الطواف على الحجر الاسود وذلك مستحب فى الطوفة الاولى لا غير ولم يذكره جماعة من أصحابنا وهو غير الاستقبال المستحب عند لقاء الحجر قبل ان يبدأ بالطواف فان ذلك مستحب لا خلاف فيه وسنة مستقلة كذا فى الاسنى ونحوه فى المنى والنهاية وزاد فيه وما اقتضاه كلام المجموع من اجزاء الافتتال بعد مفارقة جميع الحجر هو المعتمد الموافق لكلام ابى الطيب والرويان وغيرهما من بحث الزركشى وابن الرفعة خلافاً له انه لا بد منه قبل مفارقة جميعه لانهم توسعوا فى ابتداء الطواف ما لم يتوسعوه فى وداعه اه وكذلك الفاضل المحشى بالغ فى اعتماد ما اقتضته عبارة المجموع ورد مخالفة التحفة لظاهرها بتأويلها ما بلغ فرد فليراجع بصري عبارة الوائى وسن قبل البدء بالطواف عند دخوله المطاف استقبال الحجر ثم يتأخر جهة يساره بحيث يصير جميع الحجر عن يمينه ثم ينوى ندبا وقيل وجوبا كالتية قبل تكبيرة الاحرام ثم يمشى مستقبلاً الحجر جهة يمينه إلى ان يحاذي منكبه الايسر طرف الحجر الذى جهة الباب فيتحرف على يساره فيجعل جميع يساره لطرف الحجر ثم ينوى وجوبا او ندبا ان يغفل عن التية الاولى لان الاول الطواف الواجب هو هذا الانحراف وما قبله مقدمته لانه فلو فعل هذا الانحراف من الاول وترك استقباله بان حاذى الطرف مما إلى الباب بمنكبه الايسر ابتداء فاتته الفضيلة وقيل استقباله بالوجه عند ابتداء الطواف وانتهاه واجب فالاحتياط التام فعل ذلك بعد استقباله عند لقائه قبل ابتداء الطواف هذا ما تلخص من التحفة والفتح وشرح العباب وذكر فى النهاية ان الانحراف يكون بعدمفارقة جميع الحجر اه وقال ابن الجلال الراجم من حيث الفل ما قاله الرملى ومن حيث المذكور ما قاله حجاج وعلى كل حال فهو اى ما قاله حجاج احوط لعدم الخلاف حيث نذرت صحته اه (قوله بشقه الايسر) الاولى تقدمه على جاعلا الخ بل تركه بالسكية (قوله) وان اوه قول المصنف اى فى المجموع (إذا جاوزه الخ) اقول هذا الكلام لا ينبغي فان قول المصنف

الله عليه وسلم اى البيت فاستقبل الحجر ثم مشى عن يمينه اه (قوله فيفتل جاعلا الخ) ذكره فى شرح العباب ان حقيقة الطواف اى انما وجد عند هذا الافتتال عند محاذاة طرف الحجر وهو حيث قد حاذاه يساره ثم قال فى قولهم انه لا يجوز شئ من الطواف مع استقبال البيت إلا هذا وما قدمته من ان الطواف حقيقة اى انما هو من حين الافتتال يعلم ان هذا الاستثناء صورى اه ولا يخفى انه تكلف منابذ لعبارة المجموع والمناسك كما اشترنا اليه فيما يأتى فلجذر (قوله) وان اوه قول المصنف (إذا جاوزه الخ) اقول هذا الكلام لا ينبغي فان قول المصنف المذكور كالا يخفى صريح فى خلاف ذلك وهو موافق لذلك لغيره كالقاضى ابى الطيب والبندينجى وان الصلاح كإبسط ذلك ان النيب فى مختصر الكفاية ثم نظره بما يصح بصراحة قول المصنف المذكور فيما ذكر كقول من ذكر ايضا حيث قال وفيه نظر لانه فى حال استقباله يقطع جزءا من البيت وهو عن يساره ثم ان كان الشرط ان يكون البيت عن يساره بعد مجاوزة الحجر لاعد محاذاته فلا اشكال وكلام ابى الطيب والبندينجى السابق صريح فيه ولا جله قال النووى ولا يجوز استقبال البيت فى شئ منه إلا فى هذا الحال اه فاما قوله وكلام ابى الطيب والبندينجى صريح ولا جله قال النووى الخ تعلم باناه مصرح بان كلام النووى وكلامهما مصرح بجواز قطع جميع الحجر مع الاستقبال وأنه لا يجب

اغيره منه (محاذيا) بالمعجمة (له) أو لبعضه واستبعاد تصوره انما يتأتى على أن المراد بالبدن عرض مقدمه لاعلى انه الشق الايسر (فى مروره) عليه ابتداء (بجميع بدنه) أى شقه الايسر بان يجعله اليه وقد بقي من الحجر أو محله ما يسامته ويمشى أمام وجهه وتجب مقارنة التية حيث وجبت أو أراد فضلها لما تجب محاذاته منه والافضل ان يقف بجانبه من جهة اليمنى بحيث يصير منكبه إلى اليمين عند طر فثم يمر متوجهاً له حتى يجاوزه فيفتل جاعلاً يساره محاذياً جزءاً من الحجر بشقه الايسر وإن اوه قول المصنف إذا جاوز انفتل خلاف ذلك كانه عليه الزركشى وغيره وبسطت الكلام عليه فى شرح العباب

المذكور كالإختي صريح في خلاف ذلك وهو موافق في ذلك لغيرة كالفاضي أي الطبيب والبندجي وإن
الصلاح وبالجملة فلا يختي على منصف متأمل أن عبارة المجموع ظاهرة جداً إن لم تكن صريحة في أن الانتقال
بعد المجاوزة أن عبارة المناسك صريحة في أن ما قبل الانتقال محسوب من الطواف على وفق ما فهم ابن الرفعة
عنه سمى بحذف (قوله ولا يجوز شيء الخ) هذا صريح في الاعتداد بما قبل الانحراف فيأتي ما ذكره في شرح
العباب وغيره من أن أول الطواف إنما هو الانحراف دون ما قبله وأجاب عنه في شرح العباب بقوله وما تقدمته
أن الطواف حقيقة إنما هو من حين الانتقال يعلم أن هذا الاستثناء هو قوله لا هذا صوري قال تلبذه العلامة
ابن قاسم ولا يختي أنه تكلف منابذ ل عبارة المجموع والمناسك ونائي (قوله في الأول) أي في أول الطواف
وبعني ما قبله عنه (قوله فلو انحراف عنه الخ) وهذا واضح لكن يتفرع على ذلك أيضاً أنه لو حاذى بالاعلى وكان
الاسفل إلى جهة الباب اجزاه ذلك وهو بعيد جداً بصري (قوله وأفهم المتن الخ) قال النهاية ولو حاذى
بعض بدنه وبعضه تجاوز إلى جانب الباب لم يعتد بطوافه ولو حاذى بجميع البدن بعض الحجر دون بعض
اجزاه كما في الروضة فيهما عن العراقيين وفي المجموع في الثانية أن يمكن ذلك وظاهره كما أفاده الشارح أن المراد
بمحاذاة الحجر في المستثنين استقباله وأن عدم الصحة في الأولى لعدم المرور بجميع البدن عن الحجر فلا بد في
استقباله المعتد به مما تقدم وهو أن لا يقدم جزء من بدنه على جزء من الحجر المذكور أهو لا يختي أن هذا يخالف
ما في المنع مناصه لو سامت الحجر بنصف بدنه ونصفه الآخر إلى جهة النائي أو الباب صح لأنه إذا انفتل قبل
مجاوزه الحجر إلى الباب فقد حاذى كل الحجر في الأولى وبعضه في الثانية بجميع شقه الأيسر أهو لعل منشأ

ولا يجوز شيء من الطواف
مع استقبال البيت إلا هذا
في الأول لا غير وينبغي أن
لا يفعله إلا مع الخلو للثلاث
يضر غيره (نتيجه) يظهر
أن المراد بالثقب الأيسر
أعلاه المحاذي للصدر وهو
المنسكب فلو انحراف عنه
بهذا أو حاذاه ماتحته من
الثقب الأيسر لم يكف
وأفهم المتن أنه لو استقبال
الحجر ابتداء ببعض شقه
الأيسر وبعضه مجاور
لجانب الباب لم يصح قبل
عدوله عما باصله للحالية

محاذاة شيء منه يسار به بل يكفي أن يحاذي به أول ما يليه فكيف مع ذلك يسوغ التعبير بالأيام والجرم بخلافه
فالصواب اعتماد ما دلت عليه عبارة النووي كقولهم لا لائمة بالله التوفيق قال في شرح الروض قال في المجموع
صفة المحاذاة أن يستقبل البيت ويقف بجانب الحجر الذي إلى جهة الركن النائي بحيث يصير جميع الحجر عن
يمينه ومنسكبه الأيمن عند طرفه ثم ينوي الطواف ثم يمشي مستقبل الحجر ماراً إلى جهة يمينه حتى يجاوزه فإذا
جاوزه انفتل وجعل يساره إلى البيت ولو فعل هذا من الأول وترك استقبال الحجر جاز لكن فاته الفضيلة
قال في مناسكه وليس شيء من الطواف يجوز مع استقبال البيت إلا ما ذكرناه من مروءة في ابتداء الطواف
على الحجر الأسود الخ أهو قوله فإذا جاوزه انفتل الخ يدل على أن الانتقال بعد المجاوزة وأنه لا يجب عند
الانتقال أن يحاذي يساره جزء من الحجر بل يكفي محاذاه حيث لا ول ما يجاوز الحجر من جهة الباب وقد فهم
ابن الرفعة أن هذا مراده حيث نظريه بأن فيه تخلف جعل البيت عن يساره في بعض الطواف أهو هذا لقوله
في مناسكه وليس شيء من الطواف إلى آخر ما تقدم في عبارة شرح الروض وأما جوابه في شرح العباب عن
نظر ابن الرفعة بأن حقيقة الطواف إنما توجد عند الانحراف عند محاذاة طرف الحجر وهو حيث تقدم حاذاه
يساره قال فاندفع ما قاله من التخلف أهو فلو لا يوافق ما ذكره عن المناسك المصرح كما لا يختي أن ما قبل
الانحراف محسوب من الطواف والظاهر جداً أن الانتقال بعد مجاوزة الحجر نعم قد يؤيد بما تقدم من قول
المجموع ولو فعل هذا من الأول الخ إذ لو كان المراد أن الانتقال بعد المجاوزة بحيث لا يصير اليسار محاذاً للشيء
من الحجر لم يصح ابتداءه ولا ليجعل المجاوز للحجر فقط عن يساره إلا أن يجاب بأن المراد بقوله ولو فعل
هذا الخ أنه لو جعل البيت عن يساره أي بشرطه والحاصل أن مراده من ذلك أنه لو ترك الاستقبال واقتصر
على جعل البيت عن يساره بشرطه فليست الإشارة إلى جميع ما في قوله فإن جاوزه انفتل الخ وإنما يصح بأن
مراده ذلك تعبير ابن النقيب عنه في مختصر الكفاية بقوله ولو جعله على يساره أو لا وترك الاستقبال جاز
أه وبالجملة فلا يختي على منصف متأمل أن عبارة المجموع ظاهرة جداً إن لم تكن صريحة في أن الانتقال بعد
المجاوزه أن عبارة المناسك صريحة في أن ما قبل الانتقال محسوب من الطواف على وفق ما فهم ابن الرفعة
عنه وأن قول المجموع ولو فعل هذا الخ لا يدل دلالة معتد بها على ما يعارض ذلك لاحتماله وقرب حمله
على ما ذكرناه فليتأمل ثم لا يختي عليك مخالفة ما في هذا الشارح لما تقرر عن شرح عب من أن أول

يَوْمَ أَنهَا يَسْأَلُ بَشَرَيْنَ وَهُمَا قِيدَانُ فِي أَشْرَاطٍ جَعَلَ الْبَيْتَ عَنِ الْيَسَارِ فَلَا يَجِبُ فِي غَيْرِ الْإِبْدَاءِ أَهْ وَأَتَمَّتْ يَوْمَ ذَلِكَ أَنَّهُ جَعَلَ حَالًا مِنْ قَاعِلٍ يَجْعَلُ وَلَيْسَ كَذَلِكَ بَلْ هُوَ حَالٌ مِنْ قَاعِلٍ سَتَرُوهُ مَابَعْدَهُ الْمَبِينُ فِيهِ وَلَوْ أَحْدَثَ إِلَى آخِرِهِ (٧٩) أَنَّهُ شَرَطَ فِي جَمِيعِهِ وَمَرَّ فِي مَسْجِدِ الْخَفِ

ان مثل هذه الحال لكونها من فعل المأمور يفيد الشرطية (فلو بدأ بغير الحجر) كالباب (لم يحسب) ما فعله لاختلاله بالترتيب حتى ينتهي للحجر (فإذا انتهى إليه) وهو مستحضر للنية حيث وجبت (ابتداء منه) وحسب له من حيثئذ كالمقدم متوض غير الوجه عليه حسب له ما تأخر عنه دون ما تقدم عليه (ولو مشى على الشاذرون) وهو بعض جدار البيت تقصه ابن الزبير رضى الله عنهما من عرض المطاف لمصلحة البناء ثم سبغ بالرخام لأن أكثر العامة كان يطوف عليه ومن ثم صنف المحب الطبري في وجوب ذلك التسنيم صونا لطواف العامة وهو من الجهة الغربية والهيمنة كذا من جهة الباب كآخروته في الحاشية ففي موازاة الآية بيان للواقع واستثناء ما عند الركن اليماني منه لأنه على القواعد يرد بان كونه كذلك لا يمنع القصص من عرضه عند ارتفاع البناء وهذا هو المراد بالشاذرون في الجميع فهو عام في كلها حتى عند الحجر الأسود عند العناني (أو مس الجدار الموصوف كونه في)

الخلاف ان ما قبل الافتتاح محسوب من الطواف عند النهاية دون الشارح (قوله يوم انهما) (اقول هذا الايهام مدفوع بقوله فلو بدأ الخ) اذ هو صريح كما لا يخفى في شرطية البداية بالحجر وقرينة على شرطية المحاذاة سم ويرد عليه نظير ما ورد على التحفة في القولة الثانية من التوجيه بما ذكر لا يدفع الايهام بصري (قوله ان جعل) اي قوله مبتدا بالحجر الاسود محاذيا الخ (قوله بل هو حال الخ) اقول الايهام المذكور جارها ايضا بالنسبة للستر فلا يجب في غير الابتداء ان يقال ارادة شرطية طهارة الحدث في جميعه بدليل فلو احدث الخ فقرينة على ان ما قبله وما بعده وكذلك ويرد عليه ان هذا لا يدفع ايهام انهما ليسا بشرطين بل قيدان لا لاشتراط الستر والطهارة في جميعه فامل ويبقى الكلام في هذه الحالة مع هذا الفصل الكبير سم (قوله المبين فيه) اي فيما بعد الستر ويحتمل ان الضمير راجع للمتن (قوله انه الخ) اي ما بعد الستر (قوله لم يحسب ما فعله) اي ولو سهوا نهاية وشرح بافضل (قوله وهو مستحضر) الى المتن في المعنى (قوله وهو مستحضر للنية) يعلم منه انه لو لم يكن مستحضرا لهما وجب تجديدهما ان اوجبا ما بان كان في نذر او تقطوع كأمرا فكذا (قوله ما تأخر الخ) اي مع الوجه عبارة المعنى فانه يجعل الوجه اول وضوئه اه (قوله وهو الخ) عبارة المعنى والنهاية وهو بفتح الذال المعجمة الخارج عن عرض جدار البيت مرتفعا عن وجه الارض قدر ثلث ذراع تركته قريش لضيق النفقة وهو كما في المناسك وغيرها عن الاصحاب ظاهر في جوانب البيت لكن لا يظهر عند الحجر الاسود كانهم تركوا رقعته لبيان الاستسلام وقد حدث في هذه الايام عنده شاذرون اه قال ع ش قوله م في جوانب البيت معتمد ظاهر اه في جميع جوانب البيت وبذلك صرح ابن حجر وقوله م لكن لا يظهر الخ اي والافوه فيه لكنه غير ظاهر وقوله م عنده اي الحجر اه (قوله ثم سم الخ) اي سبغه الامام الطبري وكان قبله مثل ذلك بمحذ صالح (قوله وكذا من جهة الباب) قال النهاية ولو مس الجدار الذي في جهة الباب لم يضرب لانه لا يوازيه شاذرون اه كقوله الشيخ ويلحق بذلك كل جدار لا شاذرون به اه قال ع ش قوله ويلحق بذلك الخ يامل هذا مع قوله فيما مر وهو ظاهر في جوانب البيت وعبارة ابن قاسم العبادي في شرح ابن شجاع وقول جمع منهم شيخ الاسلام ولو مس الجدار الذي في جهة الباب لم يضرب لانه لا يوازيه شاذرون انموذج انتهت عبارة الامداد كذا قاله شيخنا وهو بل الصواب انه عام في الجهات الثلاث كما اوضحته في الحاشية اه (قوله وهذا الخ) اي النقص المذكور (قوله وكذا ملبوسه الخ) خلافا للشهاب الرملي والنهاية والمعنى عبارة الوائى وكذا توبه المتحرر كبحر كنهه كافي شرحي الارشاد ومختصر الايضاح وشرحه جزم النهاية اي والمعنى بعدم الضرر ولا يضرب دخول عود يدهودا بته وحامله اه اي اذا كان الراكب والمجموع خارجا بجميع البدن وكذا بثوبه عند حجر (قوله ثم رايت بعضهم الخ) وهو الشهاب الرملي وتبعه ولده والخطيب وغيرهما باعثن وبصري قول المتن (او دخل الخ) اي وخلف من الحجر قدر الذي من البيت وهو ستة اذرع واقتمح الجدار وخرج من الجانب الاخر معنى ونهاية (قوله جدار قصير) اي يزيد على القامة

الطواف انما هو الانحراف دون ما قبله فان قوله هنا لا يجوز شي من الطواف الخ صريح في الاعتداد بما قبل الانحراف ايضا (قوله يوم انهما ليسا بشرطين الخ) اقول هذا الايهام مدفوع بقوله فلو بدأ الخ اذ هو صريح كما لا يخفى في شرطية البداية بالحجر وقرينة على شرطية المحاذاة فتأمل فانه في غاية الظهور (قوله بل هو حال الخ) اقول الايهام المذكور جارها ايضا بالنسبة للستر فلا يجب في غير الابتداء الا ان يقال ارادة شرطية طهارة الحدث في جميعه بدليل فلو احدث الخ فقرينة على ان ما قبله وما بعده وكذلك ويرد عليه ان هذا لا يدفع ايهام انهما ليسا بشرطين بل قيدان لا لاشتراط الستر والطهارة في جميعه فتأمل ويبقى الكلام في هذه الحالة مع هذا الفصل الكبير (قوله وكذا من جهة الباب الخ) ولو مس الجدار الذي في جهة الباب لم يضرب لانه لا يوازيه

موازاة أى الشاذرون أى أى مسامحته له ودخل شئ من بدنه وكذا ملبوسه على أحد أركان البيت في فيه فهو الشاذرون وان لم يس الجدار ثم رايت بعضهم جزم بأنه لا يضرب دخول ملبوسه في هو أنه وفيه نظر وقياس الحاقهم الطواف بالصلاة في أكثر أحكامها ومنها أن اللبوس كالبدن يرد ذلك الجزم (أو دخل من إحدى فتحتي الحجر) وهو بكسر أوله ما بين الركنين الشاميين عليه جدار قصير يتوسط بين كل من الركنين فتحة

كان زرية لغنم اسمعيل صلى الله عليه (٨٠) وسلم وروى انه دفن فيه ويسمى حطيا لكن الاشهر ان الحطيم ما بين الحجر الاسود ومقام

اراهيم وهو كما يأتي في اللعان افضل محل بالمسجد بعد الكعبة وحجر ما بكر أوله (وخرج من الأخرى) او وضع اتملته على طرف جدار الحجر القصير كما يفعله كثير من العامة (لم تصح طوفته) أي بعضها الذي قارنه ذلك المس أو الدخول لانه حينئذ طائف في البيت لانه المذكور في الآية إما في الأولى فلان هو الشاذرون من البيت كما علم من تعريفه وإما في الحجر فهو وان لم يكن فيه من البيت إلا ستة أذرع أو سبعة لكن الغالب على الحج التعبد هو ^{صلى الله عليه وسلم} والخطباء الراسدون ومن بعدهم لم يطوفوا إلا خارجا فهو يجب اتباعهم فيه وجعل في موازاته حلالا من فاعل مس الذي سلكه شارح يستلزم بناء على انه مفهوم ما المبني على انه ليس في جهة الباب ان مسه لجدار لا شاذرون تحته بضر إذا كان مسامتا لجدار تحته شاذرون ولو قبل الوصول اليه وليس كذلك كما هو ظاهر وينبغي لمقبل الحجر ان يقر قدميه حتى يعتدل قائما لانه حال التقبيل في هو البيت بناء على الاصح ان ثم شاذروا فتي زالت قدمه عن محلها قبل اعتداله كان قد قطع جزءا من البيت وهو في هو انه فلا يحسب له وكذا يقال في مستمل الأمان

عش ولعله أراد بالقامة البدن المتوسط الى الكتفين فقط ولو قال دون القامة لاستغنى عن التكلف (قوله) كان زرية (الخ) استشكل الخشي سم كونه زرية مع كون بعضه من البيت واجاب باحتمال جواز ذلك في شرع استماعه عليه الصلاة والسلام وان ابواه الدواب في بعضه ولك ان تقول إنما يحتاج الى ذلك ان ثبت كونه زرية بعد بناء البيت وإلا فلا أشكال بصرى وفيه نظر إذ اصل بناء البيت مقدم على بناء ابراهيم صلوات الله على نبينا وعليه (قوله) وروى انه دفن (الخ) (قائدا) قال ابن اسباط بين الركن والمقام وزرم قور تسع وتسعين نبيا وان قبر هو دوصالح وشعيب واسماعيل في تلك البقعة معنى (قوله) وهو (الخ) أي ما بين الحجر الاسود والمقام (او وضع اتملته (الخ) عبارة الوائي فلا يدخل تحته في هو اجدار الحجر او على اعلى جداره او في هو الشاذرون وان لم لمس الجدار لم يصح من حيثئذا ما مضى فليرا اجم لذلك الموضع ققوط خارجا عن البيت وتحسب طوفته حينئذ اه (قوله) القصير قد يقال ما فائدة التقيد به وقد يقال هو صفة للطرف لا للجدار ويكون المراد به الوقوف الا ان لكن يبعده الجزم هنا والتردد فياقي فليتامل بصرى (قوله) أو الدخول أي أو المشي أو الوضع (قوله) المذكور (الخ) أي بالبيت (قوله) إلا ستة أذرع (الخ) الصحيح ان الذي فيه من البيت قدر ستة أذرع يتصل بالبيت وقبل ستة واسعة نهاية ومعنى (قوله) وجعل (الخ) محل تامل بصرى لعل وجه التامل منع الاستزام المذكور بل الذي يستزاه لجمعه الجعل المذكور ان مسه لجدار تحته شاذرون لا يضر إذا لم يكن حين المس مساويا له بل لجدار لا شاذرون تحته ويحتمل ان وجه التامل ما ياتي عن سم انفا (قوله) بناء على ان له) أي للشاذرون يعني ان هذا الاستزام مبني على ان يكون للشاذرون مفهوم مخالف وهو غير الشاذرون وهو مبني على أن لا يكون الشاذرون في جهة الباب لاعلى ماسبق من الشارح بقوله المبني مجرور على انه صفة لقوله ان له مفهوم ما وقوله ان مسه الخ مفعول يستلزم وضخيم اليه يرجع الى جدار الشاذرون ان كرى وقوله أي للشاذرون الا الى أي موزاته وقوله الى جدار الشاذرون أي جدار تحته شاذرون (قوله) إذا كان مسامتا لجدار (الخ) قد يقال ينبغي ان يقول ان كان الماس مسامتا أي محاذيا للشاذرون لان الهام في موازته للشاذرون فليتامل فاذا احسنت التامل علمت أن ما أوردته على هذا الشرح وادعى ما قدره هو أيضا فامله تعرفه سم أقول لم يظهر لي وجه الورود على ما قدره الشارح فليحرر (قوله) وينبغي) الى قوله وكذا الخ في المعنى لا لاقوله بناء الى فتي (قوله) لمقبل (الحجر) أي ومستلبه (قوله) ان يقر قدميه أي في محلها من المطاف (قوله) حتى يعتدل (الخ) أي ويخرج راسه ونحوه من هو الشاذرون ووائي (قوله) بناء على الاصح (الخ) أقول وبناء على مقابله ايضا لان الحجر حصل فيه انبراء بحيث دخل في الجدار كما يدل على ذلك المشاهدة سم (قوله) قبل اعتداله) أي وقبل جعل البيت عن يساره باعثن (قوله) كان قد قطع (الخ) قد يقال الملازمة متوعة إذ يتصور تقديم القدم مع عدم مفارقة ما في هو البيت لمحلة كما تشهد به المشاهدة بصرى أقول بل الذي تشهد به المشاهدة حصول القطع المذكور بالا اعتدال بعد التقدم بخطوة عادية الذي هو مراد الشارح لا ما يشمل التقدم بنحو اصوبعين (قوله) وهو في هو انه) أي جزء منه كراسه ونحوه في هو الشاذرون (قوله) فلا يحسب له) أي فلا بد من عوده لذلك الموضع ولا يرده خفي تجهله العامة فيعترف لهم لان الاعتذار إنما هو في المنهى عنه اما الواجب ركن او شرط فلا يتغير لاحد باعثن (قوله) الذي عنده (الخ) بيان للواقع لا مفهوم له كما مر (تبييه) الى قوله وقد أطلق نقله ابن الجلال عنه ولم شاذرون كما قاله الشيخ ويلحق به كل جدار لا شاذرون به كذا في شرح (قوله) كان زرية لغنم اسمعيل قد يشكل على ان بعضه من البيت لان البيت مسجد وبتبع ابواه الدواب فيه المستلزم لتجسيه إلا ان يقال لعل هذا الحكم فيه ثابت في شرع اسمعيل عليه الصلاة والسلام او لعل ابواه كان في بعضه (قوله) إذا كان مسامتا لجدار تحته شاذرون (قد يقال ينبغي ان يقول ان كان الماس مسامتا أي محاذيا بالشاذرون لان الهام في موازته للشاذرون فليتامل فاذا احسنت التامل علمت ان ما أوردته على هذا الشرح وادعى ما قدره هو ايضا فامله تعرفه (قوله) بناء على الاصح) أقول بل وبناء على مقابله ايضا لان الحجر حصل فيه انبراء بحيث

(وفي مسألة المس) للجدار الذي عنده شاذرون (وجه) انه لا يضر لانه خرج عن البيت بمعظم بدنه يتعبد

ويتعدى بان المدار على الاتباع كما تقرر (تبيين) الظاهر في وضع الحجر الموجود الان انه على الوضع القديم فتجب مراعاته ولا نظر لاحتمال زيادة أو نقص فيه نعم في كل من فتحه فتحة نحو ثلاثة اذرع بالحديد خارجة عن سمت ركن البيت بشاذرواته وداخلة في سمت حائط الحجر قبل تغلب الاولى فيجوز الطواف فيها والثانية فلا كل يحمل والاحتياط الثاني ويتردد النظر في الرفرف الذي يحاط الحجر هل هو منه أو لا ثم رأت ابن جماعة حرر عرض جدار الحجر بما لا يطابق الخارج الان لا يدخل ذلك الرفرف فلا يصح طواف من جعل اصبعه عليه ولا من مس جدار الحجر الذي تحت ذلك الرفرف وقد اطلق في المجموع وغيره وجوب الخروج عن جدار الحجر وهو يؤيد ذلك ورايت تخالف ابن جماعة الازرق وغيرهما في أمور أخرى تتعلق بالحجر لاحاجة بنا الان الى تحررها لانه لا ارتباط لها بصحة الطواف بعد تمديد وجوب الخروج عن كل الحجر وحائطه (وان يطوف سبعا) للاتباع فلو شك في العدد اخذ بالاقل كالصلاة نعم يسن هنا الاحتياط لو أخبر

يتعقبه ونأى (قوله ويرد الخ) فيه ان الاستدلال بالاتباع انما يسقط منه في مسألة الدخول لاف مسألة المس (قوله فتحة) اي فرجة (قوله هل تغلب الاولى) وهي خارجة (قوله او الثانية) وهي داخلة كدرى (قوله في الرفرف) وهو ثلاثة اصابع في بناء الحجر من اعلاه محمد صالح الرئيس (قوله ولا من مس الخ) اي لان الجزء الماس حيثن في هو الجدار لا خارجة سم ولا ينجي ان قول الشارع من مس جدار الحجر شامل لمس اسفله المتصل بالمطاف بطرف الرجل قول المتن (وان يطوف سبعا) اي يقينا وان كان ركب الغير عذر فلو ترك منها شيئا وان قل لم يجز نهائية ونأى (قوله للاتباع) الى قوله في النهاية الا قوله ولا يلزمه الى وانما امتنع (فلو شك الخ) اي قيل الفراغ عبارة العباب وشرحه ولو شك في العدد قبل تمامه اخذ بالاقل اجماعا وان ظن خلافه او شك في ذلك بعد فراغ علم يؤثره سم (قوله نعم يسن) يمكن ان يجعل شاملا لما بعد الفراغ كان اعتقده انه طاف سبعا فاخبر بانهاست ولما قبله كان اعتقده انه طاف سبعا فاخبر بانها خمس اي ولم يحصل له الشك (قوله ولا يلزمه الخ) ينبغي تصويره بما قبل الفراغ لقوله لان اورثه الخ لانه بعد الفراغ لا يؤثر التردد فلا يلزمه ان يأخذ بالخبر المذكور وان اورثه ذلك فليتامل سم عبارة النهاية والمعنى فلو اعتقده انه طاف سبعا فاخبره عدل بانهاست سن له العمل بقوله كما في الاول ووجزم به السبكي ويفارق عدد ركعات الصلاة بان زيادة الركعات مبطله بخلاف الطواف اه وعبارة والنأى ولو اخبر بالنقص ندب الاخذ بقول المخبر ان لم يتردد من الخبر ولا وجب او باتمام لم يجز الرجوع له لان بلغ المخبرون عدد التواتر لا يؤثر الشك بعد الفراغ فلو شك بعده في شيء من الشروط لم يؤثر وان كان قبل التحلل كما في الحاشية ومقتضى شرح الارشاد للمرلي اه (قوله لو اخبر) عبارة العباب وشرحه ولو اخبر عدلان بالاتمام وعنده انه لم يتم لم يجز ان يلتفت دخل في الجدار كما يدل على ذلك المشاهدة (قوله ولا من مس جدار الحجر) أي لان الجزء الماس حيثن في هو الجدار لا خارجة (قوله وان يطوف سبعا) لو طاف سبعا في اعتقاده ثم نوى وطاف سبعا في اعتقاده وهكذا ثم تبين انه لم يطوف في كل مرة الاستافل هو كالو سلم من الصلاة واحرم بغيرها قبل تمامها سواء تذكروا وقد قالوا في ذلك او قصر الفصل بين السلام والتذكير على الاول والابطلت وعلو البطلان بالسلام مع طول الفصل فيقال هناك ان قصر الفصل بين الخروج من المرة الاولى والتبين بيني والا فلا ويفرق بين الطواف والصلاة بأن الطواف أوسع ولهذا كان عليه طواف نوى غير موقع عنه وعلى هذا قبل تكمل المرة الاولى بشوط من الثانية ويلغو باقيا لوقوعه بلانية اذ التنية انما قارنت اول الشوط الاول وقد كمل به المرة الاولى بعده لم يقترن به نية فلا يحسب وتكمل الثانية بشوط من الثالثة ويلغو باقيا لما ذكره وهكذا اولا فيه نظر والتكميل غير بعيد فليتامل فان الوجه الفرق لجواز التفرقة هنا بخلاف الصلاة اه (قوله فلو شك) اي قبل الفراغ في العدد اخذ بالاقل عبارة عب وشرحه ولو شك في العدد قبل تمامه اخذ بالاقل اجماعا وان ظن خلافه أو شك في ذلك بعده اي بعد فراغ علم يؤثره سم (قوله نعم يسن الخ عبارة العباب) وشرحه ولو اخبر عدلان بالاتمام وعنده انه لم يتم لم يجز ان يلتفت الى اخبارهما بل ولا الى اخبار ما زاد عليهما وان كثروا فليتامل في الصلاة واخبره او عدل واحد كما هو ظاهر ثم رآته في المجموع جزم به بتبعه بالنقص عن السبع وعنده انه انما ندب كما في المجموع عن الشافعي والاصحاب قبولها بخلافه في الصلاة فانه لا يجوز الرجوع اليها لان الزيادة هنا غير مبطله فلا يحذور في الاخذ بقوله مطلقا بخلافها في الصلاة اه ومنه يظهر تصوير المسئلة بالاخبار بعد الفراغ فان كان قبله حصل به شك دخل في قوله السابق فلو شك الخ لكن هذا لا يناسب قول الشرح الان اورثه الخ لان الشك بعد الفراغ لا يؤثر فليتامل (قوله نعم يسن الخ) يمكن ان يجعل شاملا لما بعد الفراغ كان اعتقده انه طاف سبعا فاخبر بانهاست ولما قبله كان اعتقده انه طاف سبعا فاخبر بانها خمس اي ولم يحصل له شك فلو لم يلزمه الخ ينبغي تصويره بما قبل الفراغ لقوله لان اورثه الخ لانه بعد الفراغ لا يؤثر التردد فلا يلزمه ان يأخذ بالخبر المذكور وان اورثه ذلك فليتامل (قوله ولو اخبر

الى اخبارها بل ولا اخبار ما زاد عليها وان كثروا نظير ما مر في الصلاة او اخباره او عدلوا واحدا كاهو ظاهر ثم رايته في المجموع جزم به وتبعوه بالنقص عن السبع وعنده انه انما دنب كافي للمجموع عن الشافعي والاصحاب قبولها بخلافه في الصلاة فانه لا يجوز الرجوع اليها لان الزيادة هنا غير مبطله فلا تخذرو في الاخذ بقوله مطلقا بخلافه في الصلاة اهـ ومنه يظهر تصوير المسئلة بخبار الواقع بعد الفراغ فان كان قبله وحصل به شك دخل في قوله السابق فلو شك الخ لكن هذا لا يناسب قول الشارح الا ان اورثه الخ لان الشك بعد الفراغ لا يؤثر فليأمل سم فعل قوله وانما امتنع الخ متعلق بقوله يسن هنا الخ فقط لا بقوله ولا يلزمه الخ ايضا وان كان الظاهر تعلقه بهما بالثاني فقط بصري (قوله بخلاف ما في ظنه) قضيته الاكتفاء بظنه مع ان الشك ولو مع رجحان يوجب البناء على اليقين الا ان راد بالظن الاعتقاد ثم رايته في الروض عبر بقوله ويعمل باعتقاده لا بخبر غيره هو الاحتياط اولى اهو يوافق قوله هنا عما في اعتقاده سم اقول وكذا عبر النهاية والمعنى بالاعتقاد كما مر لكن فسر ع ش بنغلة الظن (قوله وانما امتنع نظيره الخ) لا يقال هذا مشكل فان المصلي اذا اورثه الخبر ترددوا صار شاكا والشك يلزم البناء على اليقين لانا نقول المراد نظير الاخذ المذكور اي بخلافه هنا فانه يجوز ان لم يلزم سم وبصري (قوله ولو على سطحه الخ) اي او في سرداب ونائي (قوله وان كان الخ) اي سطح المسجد (قوله القصد هنا نفس بانها) اي فاذا علم يكن طائفا به (قوله وفي الصلاة ما يشمل هواها) اي فاذا علم كان مستقبلا نهاية (قوله وان حال الخ) عطف على قوله ولو على سطحه (قوله هنا) اي مع الحائل (قوله بل خارج المطاف) اي ولو بلا حائل بان يرال نحو السوراي (قوله سمته) اي الطواف (عليه) اي المطاف (قوله فلا يصح خارجه) اي المسجد سم (قوله الاوجه خلافه) اي فلو وسع المسجد حتى انتهى الى الحل وطاف في الحاشية التي من الحل لم يصح معنى ونائي زاد النهاية يقول من وسع المسجد النبي ﷺ واتخذله جدارا ثم عمر رضى الله تعالى عنه بدور اشترهما وزادها فيه واتخذله جدارا دون القامة ثم وسعه عثمان رضى الله تعالى عنه واتخذ الاروقة ثم وسعه عبد الله بن الزبير رضى الله تعالى عنهم ثم الوليد بن عبد الملك ثم المنصور ثم المهدي وعليه استقر بناؤه الى وقتنا كذا في الروضة وغيرها واعترض اي على الروضة غيرهما بان عبد الملك وسعه قبل ولده وبان المأمون زاد فيه بعد المهدي وبما تقرروا ولا يعلم ان الف في كلام المصنف للعبد الذهني اي الموجود الان او حال الطواف لا ما كان في زمنه ﷺ فقط اهـ (قوله القادر) الى قوله وان اطال الخ في النهاية والمعنى (قوله القادر الذي لا يحتاج الخ) نعم ان كان به عذر كمرض او احتياج الى ظهوره ليستفي فلا بأس به لما في الصحيحين انه ﷺ قال لا مَسْلَةَ وكانت مَرَضَةً طَوْفِي وراء الناس وانت راكبة وانه ﷺ طاف راكبا في حجة الوداع ليظهر فيستفي ثم محل جواز ادخال البيمة المسجد عند امن تلويشها والا كان حراما على المتمدن ولا يقاس ذلك على ادخال الصيوان المحرمين المسجد لان ذلك ضروري وايضا يمكن الاحتراز عنه عند الخوف بالتحفظ ونحوه ولا كذلك البيمة نهاية معنى (قوله وحافيا) اي مالم يتاذ بالحفا نهاية اي او يخشى انتفاض طهارته بلس النساء ع ش (قوله لا زاحفا) اي ماشيا على الاست (ولا حافيا) اي ماشيا على البطن كردى (قوله ولا حافيا) كان ينبغي ولا متعلا بصري قال الوائي ويتعل بشدة الحر او البرد وفي الفتوح حرم اي الحفا ان اشتد الاذى لنحو حر مفرط كما هو ظاهر خلا فالبعض الجهال

بخلاف ما في ظنه ولا يلزمه ان ياخذ بخبر ناقص عما في اعتقاده الا ان اورثه الخبر ترددوا وانما امتنع نظيره ثم لطلانها بتقدير الزيادة بخلافه ولا يكره في الوقت المنهي عن الصلاة فيه للخبر السابق ثم المصريح بجوازه فيه (داخل المسجد) ولو على سطحه وان كان اعلى من الكعبة على المتمدن لانه يصدق انه طائف بها اذ هو انما حكمها و قول جمع القصد هنا نفس بانها وفي الصلاة ما يشمل هواها ضعيف والفرق فيه تحكم وان حال بين الطائف والبيت حائل كالسقاية والسوراي نعم يبني الكعبة هنا بل خارج المطاف لان بعض الائمة قصر سمته عليه فلا يصح خارجه اجماعا ويمتد بامتداده وان بلغ الحل على تردديه الاوجه منه خلافا لان الاصل في اوقع مستمر بالحرم دون غيره اختصاصه به اذ الغالب على ما يتعلق بالناسك وتوابها التعبد (واما السنن فان يطوف القادر الذي لا يحتاج للركوب حتى يظهر فيستفي او يقتدى به قائما و ماشيا) ولو امرأة وحافيا لازحفا ولا حافيا ولا راكبا البيمة او ادعى لمناقة الخضوع والادب

تليث الاستلام وقوله والافضل الى ولايسن (قوله والعين اولى) فلو قطعت استلم باليسار سم (قوله ولا يقبلها) كذا شرح مر اى الخطيب اه سم عبارة الكردى وافهم كلامه اى شرح بافضل انه عند قدرته على استلام الحجر وتقبيله والسجود عليه لا يقبل يده بعد الاستلام وصرح باعماده فى حاشية الايضاح لكنه تردد فى ذلك فى بقية كتبه وكذلك شيخ الاسلام والخطيب والجمال الرملى وقد ذكرت عباراتهم فى الاصل ثم قلت وبما قررته لك تعلم ان المعتقد فلا عدم ندب تقبيل الذمعة تقبيل الحجر وان اختار من حيث الدليل نديه ثم الاستلام عبارة عن مسح الحجر بكفه فيضع يده عليه ثم يضعها على فيه اه (قوله كما أفهمه كلامهما) معتمد ع ش (قوله انه يقبلها مطلقا) اى يقبل يده بعد استلام الحجر بها وان قبل الحجر نهاية ومعنى (قوله) فنحو خشبة (اى كراس كروى) فان شق (اى الاستلام) باليد كرى (قوله نظير ما ياتى) اى فى استلام النماز قول المتن (ويقبله) اى دون ركنه مادام الحجر موجودا فيه قال الزركشى ولايسن تقبيل الحجر الا فى طواف اورد عليه بان ابن عمر كان لا يخرج من المسجد حتى يقبلوه بحاج بان فعل ابن عمر غير حجة كذا فى الحاشية والامداد وشرح العباب وأقره سم اه ونائى (قوله ويكرهه) عبارة النباهة بالمعنى ويسن تخفيف القبلة بحيث لا يظهر لها صوت اه قال ع ش قوله مر ويسن تخفيف القبلة الخ اى الحجر وينبى ان مثله فى ذلك كل ما طلب تقبيله من يد عالم وولى والدواضحة اه قول المتن (ويضع الخ) عبارة الونائى ثم يضع جبهته عليه ان لم تكن راحة ويسن تنظيف فمه من ريح كرى به ويجب ان غلب على ظنه ايداه غير لى ليدخل الحرم من تقبيله ومسه حيث كان مطيافا فان كان راحة انتظر ان لم يؤذوا وتأذاه قول المتن (ويضع جبهته عليه) وينبى ان يكتفى بوضع الجبهة ولو بمحائل لكن الاكمل الوضع بلا حائل ه (فرع) لو تعارض التقبيل ووضع الجبهة بان امكن أحدهما دون الجمع بينهما كان خاف هلا بالجمع بينهما دون أحدهما قبل يؤثر التقبيل لسبقه او وضع الجبهة لانه لا يبلغ فى الخضوع فيه نظر ه (نتية) قد تقرر انه يسن تقبيل يد الصالح بل ورجله فلو عجز عن ذلك فهل ياتى فيه ما يمكن من نظير ما هنا حتى يستلم اليد او الرجل عند العجز عن تقبيلها ثم يقبل ما استلم به وحتى يشير اليها عند العجز عن استلامها ايضا ثم يقبل ما اشار به فيه نظر سم على حج اقول الاقرب عدم سن ذلك والفرق ان اعمال الحج يغلب عليها الاتباع فهاورد فعله على الشارع وان كان مخالفا لغيره من العبادات ولا كذلك يد الصالح فان تقبيلها شرع تعظيها له وتبركها فلا يتعداه الى غيره وقوله قبل التنيه يؤثر التقبيل الظاهر نعم لثبوته فى رواية الشيخين وهى مقدمة على رواية وضع الجبهة ع ش (قوله من الثلاثة) عبارة النهاية والمعنى من التقبيل والسجود اه (قوله ولايسن شئ من ذلك لامرأة الخ) قد يقال لم لا يسر لها فعل ما ذكر مع الحائل المانع من الرؤية وقد تنقل فى الحاشية عن بعضهم واقروه ان فعل ما ذكر بمحائل خلاف الافضل ان كان بلا عذر ولاشك ان وجود الرجل عند بالنسبة لنحو المرأة بالجملة فاقص السنة حاصل مع الحائل هذا وقد بدى عن كلامهم شامل لما ذكره لان المراد دخوله بمنع محذور من رؤية عورة او تراحم يؤدى

ابن عمر رضى الله تعالى عنهما وجماعة من التابعين انهم كانوا لا يخرجون من المسجد حتى يستلموا الركن اى الحجر فى طواف وغيره لكن ظاهر كلام اصحابنا انه لا يشترع استلامه الا فى ضمن طواف اه من شرح العباب (قوله والعين اولى) فلو قطعت استلم باليسار ولا يشكل بانه لو قطعت لم يشترع التمشيد بمسحة اليسرى لان اليسار هناك هيئة تقوى بالاشارة بها ولان الصلاة مبنية على ترك الحركة الا ما ورد (قوله ولا يقبلها) كذا شرح مر (قوله كما أفهمه كلامهما كالاصحاب) قال فى شرح الروض ونقله عن المجموع عن الاصحاب اه (قوله فى المتن ويضع جبهته عليه) اى بلا حائل كفى سجود الصلاة كما هو ظاهر اى الاكمل ذلك (فرع) لو تعارض التقبيل ووضع الجبهة بان امكن أحدهما دون الجمع بينهما كان خاف هلا بالجمع بينهما دون أحدهما قبل يؤثر التقبيل لسبقه او وضع الجبهة لانه لا يبلغ فى الخضوع فيه نظر وينبى ان يكتفى بوضع الجبهة ولو بمحائل لكن الاكمل الوضع بلا حائل ه (نتية) قد تقرر انه يسن تقبيل يد الصالح بل ورجله فلو عجز عن ذلك فهل ياتى فيه ما يمكن من نظير ما هنا حتى يستلم اليد او الرجل عند العجز عن تقبيلها ثم يقبل ما استلم به وحتى

والعين اولى ولا يقبلها مع القدرة على تقبيل الحجر كما أفهمه كلامهما كالاصحاب لكن الذى نص عليه وصرح به ابن الصلاح وتبعه جمع لانه الذى دلت عليه الاخبار انه يقبلها مطلقا فان شق Finch خشبة اى فى النية ثم اليسرى نظير ما ياتى (ويقبله) للاتباع فيها متفق عليه ويكره اظهار صوت لقلته (ويضع جبهته عليه) للاتباع رواء الحاكم وصححه ويسن تكرير كل من الثلاثة ثلاثا والافضل أن يسلم ثلاثا متواليه ثم يقبل كذلك ثم يسجد كذلك ولايسن شئ من ذلك لامرأة أو ختى إلا عند خلو المطاف من الرجال والختماني ولونهار او يظهر انه يكتفى خلوه من جهة الحجر فقط بان تأمن بحجى

ونظر رجل غير محرم حالة فعلها ذلك (فان يحرم) عن التقبيل والسجود او عن السجود فقط لنحو زحمة ويظهر ضبط العجز هنا بماخل بالخشوع من أصله لأولغيره وإن ذلك هو مرادهم بقوله لا يسلم استلام ولا ما بعده في مرة من مرات (٨٥) الطواف إن كان بحيث يؤذى أو يتأذى

(استلم) أى اقتصر على الاستلام فى الأولى وأعليه وعلى التقبيل فى الثانية ثم قبل ما استلم به من يده أو غيرها للاتباع رواه مسلم وروى الشافعى واحد رضى الله عنهما عن عمر رضى الله عنه أن النبي ﷺ قال له يا عمر إنك رجل قوى لا تراحم على الحجر فتؤذى الضعيف إن وجدت خلوة ولا ففيل وكبريؤ خذ منه أن يدب لمن لم يتسر له الاسلام خصوص التهيل والتكبير وهو واضح وإن لم يصحوا به بل هذا أولى من كثير من أذكار استحبوها مع عدم ورودها عنه ﷺ أصلاً (فان يحرم) عن استلامه يده ويغيرها (أشار) اليه (ييده) اليمنى فاليسرى فى اليمنى ففى اليسرى للاتباع واه البخارى ثم قبل ما أشار به يخرج يده فه فكره الإشارة به للتقبيل لقبه ويظهر فى الإشارة بالراس أنه خلاف الأولى ما لم يعجز عن الإشارة يديه وما فيها فيسن به ثم بالطرف كالإيماء فى الصلاة وينبئ كراهتها بالرجل بل صرح الزركشى بحرمته مد الرجل للصفحة فقد يقال إن الكعبة مثله

إلى نحو ذلك بصرى (قوله ونظر رجل) الأنسب لما تقدم ترك رجل فالمراد رجل ولو احتجاً لا بصرى عبارة الوائى بأن يامن أى غير الذكر أن يحجى غير محرم أو ينظره ثم اه (قوله أو عن السجود فقط) قد يقال أو عن التقبيل فقط ولا روجه لترك هذا القسم وحكمه ظاهر بصرى وقد يقال وجه ندرته أو الإشارة إلى إنبات التقبيل عند العجز عن الجميع بينها إلا عن أحدهما (قوله لنحو زحمة) وفى المنع أن رجاء زوال الزحمة عن قرب عرفاً فالأولى أن ينتظر زوال ذلك ما يؤيد بوقفة أو يتأذى كرى على بأفضل قول المتن (استلم) أى يديه فان عجز عن الاستلام يده فنبحو المصاحبا بوقفة ومعنى وشرح بأفضل (فى الأولى) أى فى صورة العجز عن التقبيل والسجود (قوله فى الثانية) أى فى صورة العجز عن السجود فقط (قوله ثم قبل ما استلم به) أى حتى فى الثانية بناء على ما تقدم من النص وابن الصلاح كاهو ظاهر سم أى أو لا فالظاهر أنه لا يقبله بناء على ما مر من مقتضى كلام الشيخين كالصاحب بصرى (قوله ثم قبل) إلى قوله وروى الشافعى فى النهاية وأولى قوله ويؤخذ فى المغنى (قوله وروى الشافعى الخ) وقال فى البريطى ولو كان الزحام كثير أمضى وكبر ولم يستلم قال فى المجموع كذا أطلقوه وقال البندنجي قال الشافعى فى الأم لا فى أول الطواف وأخره فأحب له الاستلام ولو بالزحام وهذا مع توقى التأذى والابتداء كما فهمه كلام الأسنوى وهو ظاهر معنى (قوله وهو واضح) وعليه فظاهر اخذاً بما باتى أنه يندب فيه التلثيل ويظهر أنه يكون مقارناً للإشارة الآتية بصرى (قوله عن استلامه) إلى قوله وخروج فى النهاية والمغنى (قوله فافى الخ) وقد يقال الإشارة بما فى اليد تستتبع الإشارة باليد فلا حاجة إلى اعتبار الإشارة بما فيها وقد يصور الانفكاك بينهما بما لو كان باليد آفة تمتع فمما نحو الحجر ولا تمتع تحريك ما فيها ورفعه نحو الحجر سم أقول قد يصحح برد التصوير المذكور استدل لهم هنا بخبر البخارى أنه ﷺ طاف على بعير كلما أتى الركن أشار إليه بشيء عنده وكبر قول المتن (وراعى ذلك فى كل طوفة) ليس فى ذلك إفصاح بأن راعيه فى آخر الطوفة الأخيرة فليراجع ثم رايته ما باتى أول الفصل من قوله لكن يعكر عليه ما صح أنه ﷺ لما فرغ من طوافه قبل الحجر ووضع يده عليه ومس بها وجهه وهو قد يدل على أنه يطلب فى آخر الأخيرة التقبيل ونحوه مما باتى سم (قوله كله) أى كل من الاستلام والتقبيل ووضع الجبهة والإشارة بما تقدم كرى على بأفضل (قوله مع تكريره) قد يشمل الإشارة سم عبارة الوائى والكبرى بأفضل ويسن تلتك كل من الاستلام والتقبيل ووضع الجبهة والإشارة باليد وغيرها كما فى الحاشية اه (قوله لما صح) إلى قوله ويبحث فى النهاية والمغنى (قوله وهو فى الأوتار آ كدالخ) أى لحديث أن الله وتر يحب الوتر ولأنه يصير مستتباً فى افتتاحه واختتامه معنى (قوله وآ كدها الأولى والأخيرة) وظاهر كلامهم تساوى الأولى والأخيرة وقد يؤخذ مما باتى فى شرح أن يقول أول طوافه

يشير إليها عند العجز عن استلامها أيضاً ثم يقبل ما أشار به فيه فنظر (قوله ثم قبل ما استلم به من يده) أى حتى فى الثانية بناء على ما تقدم من النص وابن الصلاح كاهو ظاهر (قوله فى المتن والشارح أشار إليه يده اليمنى) قال فى المنهج فيها ثم قال ثم قبل ما أشار به وقد يقال الإشارة بما فى اليد تستتبع الإشارة باليد فلا حاجة إلى اعتبار الإشارة بما فيها وقد يصور الانفكاك بينهما بما لو كان باليد آفة تمتع فمما نحو الحجر ولا تمتع تحريك ما فيها ورفعه نحو الحجر (وخرج يده فه فكره الإشارة به للتقبيل لقبه) هل ينبئ عن الإشارة بالجبهة للسجود على الحجر عند العجز كما نبئ عن الإشارة بالقدم للتقبيل أو يفرق بفتح تلك دون هذه فه نظر (فى المتن) راعى ذلك فى كل طوفة ليس فى ذلك إفصاح بأن راعيه فى آخر طوفة فليراجع ثم رايته ما باتى أول الفصل من قوله صح أنه ﷺ لما فرغ من طوافه قبل الحجر ووضع يده عليه ومس بها وجهه (قوله مع تكرره) قد يشمل الإشارة

لكن الفرق أوجه (وراعى ذلك) المذكور كله مع تكرره ثلاثاً وكذا ما باتى فى اليمانى وكذا الدعاء الاتى (فى كل طوفة) لما صح أنه ﷺ كان لا يدع أن يستلم الركن اليمانى والحجر الأسود فى كل طوفة وهو فى الأوتار آ كد وآ كدها الأولى والأخيرة ويبحث بعضهم أن طواف سبعة أسابيع بتقبيل الحجر واستلام اليمانى أفضل من عشرة خالية عن ذلك

واستدل بحديث فيه ان من طاف اسبوعا حاسرا ابيض طرفه وبقارب خطاه ولا يلتفت ويستلم الركن في كل شوط من غير ان يؤذي احدا كتب له و ذكر من الثواب ما لا يقدر (٨٦) قدره والعهد فيه عليه لا تعبر بروي ولم يبين من رواه على ان قوله حاسرا الاوافق قضية مذهبا انه يكره

كالصلوة: بهرض ووروده فاستدل به بما ذكره عجيب (ولا يقبل الركنين الشاميين ولا يستلهما) للاتباع متفق عليه (ويستلم) الركن (اليماني) للخبر المذكور بيده اليمنى فاليسرى فافى اليمنى فاليسرى ثم يقبل ما استلم به فان عجز اشار اليه بما ذكر بترتيبه ثم قبل ما اشار به على الالوجه (ولا يقبله) لانه لم ينقل وخصص ركن الحجر بنحو التقييل لان فيه فضيلى كون الحجر فيه وكونه على قواعد ابراهيم صلى الله على نبينا وعليه وسلم واليماني ليس فيه الا الثانية اى باعتبار اسه فلا ينافى ان عنده شاذروانا كمر واما الشاميان فليس لهما شيء من الفضيلتين لان اسهها ليس على القواعد فلم يسن تقييلها ولا استلامها ومن ثم قال الشافعي رضي الله عنه و اى البيت قبل فحسن غير انا تؤمر بالاتباع واستفيد من قوله غير الى اخره ان مراده بالحسن هنا المباح (وان يقول) سرائنا وفيما ياتي لانه اجمع للخشوع نعم يسن الجهر لتعليم الغير حيث لا يتأذى به احد (اول طوافه) وفي كل طوفة والاول تاراكدا كدها الاول (يسم الله) اى

الح ان الاول آكد وجهه تميزها بشرف القداء بصري (قوله فيه) اى في ذلك الحديث (قوله حاسرا) وهو من لاجله كرى عبارة او قانس يقال رجل حاسرا لا مغفر له ولا درع او لاجله اه والانسب هذا المعنى الاول (وذكر فيه) اى ذكر ذلك البعض في ذلك الحديث (عجيب) اى اذ لا تعرض فيه بوجه ما ادعاه لان يكون ذكر خصوص السبعة والعشرة للتمثيل ومع ذلك ففيه ما فيه سم (قوله انه يكره) اى الطواف مكشوف الراس قول المتن (الركن الشاميين) وهما اللذان عندهما الحجر بكسر الهمزة نهاية ومعنى (قوله للاتباع) الى قوله وقديوى فى النهاية والمعنى الا قوله اى باعتبار الى واما الشاميان وقوله نعم الى المتن وقوله اى من كل الى المتن وما ناله عليه (قوله فاليسرى فافى اليماني) فالاستلام باليسرى يقدم على الاستلام باليماني وتقدم في الحجر الاسود ما يدل على ان الاشارة بما فى اليماني مقدم على الاشارة باليسرى والفرق ظاهر سم (قوله ثم قبل) اى كافى الفتح وكذا فى النهاية والمعنى تبعا لاقفاء الشهاب الرملى وجزم في مختصر الايضاح مختصر بافضل بانه لا يقبل ما اشار به واستقر به فى الحاشية والاعباب والامداد ونائى زالكردى على بافضل الاول هو المعتمداه (قوله على الالوجه) به افاى الشهاب الرملى واعلم ان الشارح لم يتعرض لانه يكرر استلام اليماني او الاشارة اليه وتقييل ما استلم به او اشار به واولا وقديلى على التكرير بقوله السابق ان افاعم تكرر ثلاثا وكذا ما ياتي فى اليماني سم اقول وفي شرح بافضل والونائى التصريح بسن تكرير جميع ما ذكر كا فى الحجر الاسود (قوله ليس على القواعد) وكان المراد ليس على اخر القواعد ولا فوه على القواعد فليتامل سم (اى باعتبار اسه) سيقا يشعر باختصاص ذلك باليماني مع ان ركن الحجر كذلك كما يعلم ما قدمه فى الكلام على الشاذروان سم (قوله ومن ثم قال الخ) عبارة النهاية والمعنى والمراد بعد تقييل الاركان الثلاثة لما هو نبي كونه متعلقا قهلا او غيرها من البيت لم يكن مكروها ولا خلاف الاول بل يكون حسنا كائنا على الشافعي رضى الله تعالى عنه بقوله اى البيت الخ اه (قوله ان مراده بالحسن هنا الخ) اى فلان فيه قوله غير انا تؤمر بالاتباع نهاية (قوله سر الخ) اى ما لم يخش الغلط عند الاسرار عرش (قوله لانه اجمع للخشوع) وفى الفتح ويكره جهر اذى به وغيره وكثير من الجهلة الطلبة المرائين يؤذون الطائفتين بحجرهم بها الذى ذكر والقراءة يولدوا احدوا من جماعة فحسن ونائى عبارة الكردى على بافضل بعد ذكر مثله ان الايضاح قال عبد الرؤف يلزم من ذلك الجهر بالدعاء ولا يضرب لانه لمصلحة الكل اه (قوله حيث لا يتأذى به احد) عبارة فى شرح بافضل والعباب ويسن الاسرار بها بل قد يحرم الجهر بان تأذى به غير ما ذى لا يختصم عادة اه (قوله وفى كل طوفة) اى فى اوله قول المتن (ووفاء) اى تامانها به ومعنى (قوله اى الذى الزمنا الخ) عبارة النهاية والمعنى وهو الميثاق الذى اخذ الله تعالى علينا بامتثال امره واجتناب نهيه وافاد بعض العلماء ان الله

(قوله) وبفرض ووروده فاستدل به بما ذكره عجيب (قوله فيه) اى اذ لا تعرض فيه بوجه ما ادعاه لان يكون ذكر خصوص السبعة والعشرة للتمثيل ومع ذلك ففيه ما فيه سم (قوله فاليسرى فافى اليماني) فالاستلام باليسرى يقدم على الاستلام باليماني وتقدم فى الحجر الاسود ما يدل على ان الاشارة بما فى اليماني مقدم على الاشارة باليسرى والفرق ظاهر سم (قوله ثم قبل ما اشار به) هو شامل للبدو ما فيها (قوله على الالوجه) به افاى شيخنا الشهاب الرملى واعلم ان الشارح لم يتعرض لانه يكره استلام اليماني او الاشارة اليه وتقييل ما استلم به او اشار به واولا وقديلى على التكرير بقوله السابق ان افاعم تكرر ثلاثا وكذا ما ياتي فى اليماني (قوله اى باعتبار اسه الخ) سيقا يشعر باختصاص ذلك باليماني مع ان ركن الحجر كذلك كما يعلم ما قدمه فى الكلام على الشاذروان (قوله ليس على القواعد) وكان المراد ليس على اخر القواعد ولما فوه على القواعد فليتامل بعد (قوله اول طوافه وفى كل طوفة) سكت عن اخر الاخرة

أطوف (واتقوا) اى من كل من هو بصورة معبود من حجر او غيره ومن ثم ناسب ما بعده وهو (اللهم إيمانك) اى تعال أو من أو أطوف فهو مفعول مطلق او لاجله (وتصدقا بكتابك ووفاء بعدك) اى الذى الزمنا به نبينا صلى الله عليه وسلم

من أمثال الأوامر واجتباب التواهي وقيل أمر تعالى بكاتب ما وقع يوم السبت بركم وبادراجته في الحجر وقد يؤى إليه خبر أنه يشهد لمن استلبه بحق أي اسلام (وأتباع السنة) أي طريفة (نيك محمد ﷺ) روى ذلك حديثا وروى بانه لا يعرف لكن جاء في خبر منقطع يارسل الله كيف تقول إذا استلبنا قولوا بسم الله والله تصدق بما جاء به محمد ﷺ ولما رواه الشافعي رضي الله عنه في الام قال هكذا احب ان يقول الرجل عند ابتداء الطواف وفي الروتق يسن رفع يديه نحو منكب (٨٧) في الابتداء كالصلاة وهو ضعيف وان

واقفه تحت الحب الطبرى انه يجب افتتاح الطواف بالتكبير كالصلاة لانه ضعيف ايضا بل شاذون تبعه بعضهم (وليل قبالة الباب) أي جهته كما قاله شارح وهو واضح فان الظاهر انه بقوله كالذي قبله وهو ماش اذ الغالب ان الوقوف في الطواف مضروعية فلا يضر كونها يستغرقان أكثر من قبالي الحجر والباب لان المراد هما وما بازائهما وكذا في كل ما يأتي (اللهم البيت ينك) أي الكامل الواصل لغاية السكك الا انك به من بين البيوت هو بيتك هذا لا غير وكذا ما بعده (والحرم حرمك والامن امنك وهذا) أي مقام ابراهيم كما قاله الجويني وقول ابن الصلاح انه غلط فاش بل يعني نفسه ليس في محله لان الاول انسب واليق اذ من استحضرن الحليل استعاذ من النار أي بنحو ولا تحزن يوم يبعثون اوجب له ذلك من الخوف والخشوع والتضرع مالا

تعالى لما خلق ادم استخرج من صلبه ذرية وقال ألسن بركم قالوا ايلي فأمر أن يكتب بذلك عهد ودرج في الحجر الاسوداه (قوله امره بكتب الخ) أي بما تضمنته ذلك الكتاب المأمور به من الميثاق (قوله روى الخ) عبارة التباين والمعنى أتباع السلف والخلف اه (قوله بانه لا يعرف) أي انه حديث كدرى (قوله هكذا) أي ما جاء في هذا الخبر (قوله وفي الروتق يسن) اقره التباين والمعنى (قوله وهو ضعيف) قال في حاشية الايضاح بل بدعوى نائي عبارة سم واذ قلنا بضعفه وشذوه فليس فيه نظر وظاهر كلامهم انه لا يسن ايضا ويؤيده عدم وروده بخلاف الصلاة والقياس بعيد فليأمل اه قول المتن (وليل) أي ندبا (قبالة الباب) بضم القاف أي في الجهة التي تقابله اللهم البيت الخ عند الانتهاء إلى الركن العراقي أي تقريبا اللهم اني اعوذ بك من الشك والشر والفساد والشقاق وسوء الاخلاق وسوء المنظر في الاهل والمال والولد عند الانتهاء إلى تحت المزاب أي تقريبا اللهم اغلظي في ظلك يوم لا ظل الا ظلك واسئلي بكاس محمد ﷺ شرابا هنيئلا عظيما بعده ابداء الجلال والاكرام بين الركن الشامي والتماني اللهم اجعله حجامة وروادنا مغفورا وسعيا مشكورا وتجارة نيرة يا عزيز يا غفور أي واجعل ذنبي ذنباً مغفورا وقس به الباقي والمناسب للبعث ان يقول عمر مبرورة ويحتمل استحباب التعبير بالحجر من اعاءة الحجر ويقصد المعنى الغوى وهو القصد به عليه الاسنى في الدعاء الا في الرمل ومحل الدعاء هذا اذا كان في ضمن حج وعمره والافيدو عما احب نهاية ومعنى (قوله وهو ماش) أي بقوله حالة المشي وضمير كونهما يرجع إلى الدعامين وضميرهما يرجع إلى القائلين كدرى (قوله أي مقام ابراهيم) فيشير اليه بالقلب ع وش وناي (قوله كما قاله الجويني) وهذا هو المعتقد كاجزم به في الانوار وشيخنا في شرح الروض ومعنى ونهاية (قوله انه غلط) أي كون المشار إليه مقام ابراهيم (قوله عري الخ) محل تأمل بصري (قوله اثر او لا خيرا) الاثر قول التابى والخبر قول الصحابي كدرى والاولى تفسير الاول بقول الصحابي والتابعي والثاني بقول النبي ﷺ (قوله فيها اقول الخ) قيل في الاولى هي المرأة الصالحة وقيل العلم وقيل غير ذلك وقيل في الثانية هي الجنة وقيل العفو وقيل غير ذلك بانه ياقومعنى (قوله وهو كالنحكم) مسلم لم يكن مستند إلى دليل وهو بعيد سيما والمنقول عنهم ذلك منهم محبة ومنهم تابعون اجلاو الحاصل ان التخصيص ليس من مقتضى اللفظ فان كان دليل فلا تحكم او لغيره فهو مستحيل بمن ذكر بصري ولكن ان تختار الشق الثاني وتريد بالدليل ما ليس له نوعه كما اشار اليه الشارح بقوله كالنحكم بالكاف (قوله كل خير الخ) قد يقال موضوع النكرة الفرد المنتشر ولا يراد منها العموم إلا في مواطن ليس هذا منها بصري وقد يجاب بان العموم مستفاد من المقام كما في قوله تعالى علت نفس ما قدمت وقلمه ثمرة خير من جرادة (قوله دنوب الخ) عبارة الوائى كل خير ديني أو ما يجزله اه (قوله والروح) لعل الوائى بمعنى او (قوله سنده صحيح) قال الشافعي رضي الله تعالى عنه وهذا احب ما يقال في الطواف إلى وأحب ان يقال في كله أي الطواف نهاية ومعنى (قوله بلفظ ربنا) أي بدل اللهم ع (قوله لمن زعم الخ) وهو المحلى ع (قوله كبرارة الشافعي) أي اللهم ربنا (قوله لم يرد) خبر ولفظ اللهم قول المتن

فليراجع ثم رأيت ما يأتي في أول الفصل الا في من قوله لكن يعكر عليه الخ وهو قد قيل على أنه يطلب في آخر الاخيرة التسهيل ونحوه مما يأتي (قوله لانه ضعيف ايضا بل شاذ) واذ قلنا بضعفه وشذوه فهل يسن فيه

يوجب له الثاني بعض معشاره على أنه لو لم يرد الاول لكان ذكره في هذا المحل بخصوصه بمراد عن الحكمة (مقام العائد بك من النار) قيل لا يعرف هذا اثر ولا خيرا (وبين التمانين اللهم اتانا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة) فهما اقول كل متهاين اهم انواع الحسنة عنده وهو كالنحكم فالوجه ان مراده بالاولى كل خير ديني يجر لحير اخرى وبالثانية كل مستند اخرى يتعلق بالدين والروح (وقنا عذاب النار) سنده صحيح لكن بلفظ ربنا وبه عبر في المجموع وفي رواية اللهم ربنا وهي افضل ومن ثم عبر بها الشافعي رضي الله عنه قبل ولفظ اللهم وحده كما وقع في المتن اثنى والروضة خلافا لمن زعم ان عبارتها كبرارة الشافعي لم ترد

(وليدع) نذبا (بما شاء) من كل دعاء جائزه ولغيره والافضل الاقتصار على ما يتعلق بالآخره (وما ناور الدعاء) الشامل للذكر لان كلاهما يطلق وراد بهما يعنى الآخر في الطرف بانواعه السابقه وهو ما ورد عن النبي ﷺ او عن احد من الصحابة رضوان الله عليهم اجمعين ويقى منه غير ما ذكرنا شياء ذكرت اكثرها مع بيان سندها في الحاشيه والحاصل انه لم يصح منها عن النبي ﷺ الا ربنا اتنا الى اخره اللهم تقضى بما رزقنى وبارك فيه واخلف على كل غائبه لى منك غير فان قلت روى ابن ماجه خبرا فيه فضل عظيم لمن طاف اسبوعا ولم يتكلم فيه الا بسبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر ولا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم فلم يتعرض الاصحاب لتدبير هذه الكلمات في الطواف قلت قد صرحوا به في قولهم وما ناور الدعاء (٨٨) افضل واشاروا اليه ايضا بذكر حديثه في هذا المبحث فان قلت يلزم عليه انه لا يأتى بشيء من

الاذكار لانه شرط فيه أن لا يتكلم في طوافه بغير تلك الكلمات وهذا مناف لتدبيرهم جميع ما مر في محاله قلت لا يلزم عليه ذلك وانما الذي يلزم عليه انه مع تحصيله بتلك الكلمات التي لم يأت فيه بغيرها مفضل بالنسبة للأتان بالاذكار في محالها وأفضل من القراءة ولا محذور في ذلك (أفضل من القراءة) أى الاشتغال به أفضل من الاشتغال باولو لنحو قول هو الله احد على ما اقتضاه اطلاقهم خلافا لمن فصل ويوجه بالتم تحفظ عنه ﷺ فيه فو حفظ عنه غيرها فدل على انه ليس في محله بطريق الاصاله بل منعها فيه بعضهم فمن ثم اكتفى في تفضيل الاشتغال بغيرها عليها بالنسبة لهذا المحل بخصوصه بادنى مرجح لوروده عن صحابي ولو من طريق ضعيف على ما اقتضاه اطلاقهم (وهي أفضل من غير

(وليدع بما شاء) أى في جميع طوافه فهو سنة مأثور اكان أو غيره وإن كان أفضل كما قال (وما ناور الدعاء) بالمتلذذ المتقول من الدعاء في الطواف نهاية ومعنى (قوله من كل دعاء جائز الخ) مقتضى كلامه ههنا ان الدعاء بدني مندوب وان افضل الاقتصار على الاخرى وفى الحاشية ان الدنيى جائز لا مندوب فليحرر بصري (قوله له الخ) متعلق بليدع (قوله لان كلام) أى من لفظي الدعاء والذكر (قوله في الطواف) متعلق بالمأثور (قوله وهو ما ورد الخ) أى ولو ضعيفا ونائى (قوله ويقى منه) أى من المأثور (قوله اللهم تقضى الخ) يقوله بين التائبين ايضا شرح بافضل وونائى (قوله) واخلف على كل غائبه الخ) أى كى خلفا على كل نفس غائبة لى ملابسا بخير او اجمل خلفا على كل غائبه لى خير او تشدد على تصحيحه ونائى عبارة الـ كرى على بافضل المشهور تشد بالياء من على لكن قال المتلذذ القارى الخفى في شرح الحصن الحصين واخاف همزة وصل وضرب لاهى كى خلفا على كل غائبه أى نفس غائبة لى بخير أى ملابسا له او اجمل خلفا على كل غائبه لى خير اقاله للتعدية واما ما لمج به بعض العامة من قوله على بتشديد الياء فهو تصحيح فى المبنى وتحريف فى المعنى كالاستخفاف افرجه اه (قوله يلزم عليه) أى على العمل بذلك الخبر (قوله شرطيه) أى فى الخبر المذكور (قوله وانما الذى يلزمه انه الخ) محل تأمل (قوله انه مع تحصيله الخ) أى ان الطائف مع اتيانه بتلك الكلمات الخ واقتصاره فى الطواف عليها أو أن الطواف مع اشتباه تلك الكلمات واقتصاره عليها (قوله مفضل بالنسبة للأتان الخ) يعنى ان كلام المذكورين افضل من غيره وان كان سبحان الله الخ والاقتصار عليه مفضول بالنسبة للأتان الاذكار المارة فى محله (قوله وافضل الخ) عطف على مفضل (قوله بانها) أى القراءة (قوله فيه) أى الطواف (قوله ومن ثم) أى من اجل ان الطواف ليس محل القراءة بطريق الاصاله (قوله لها) الى قوله لا ينافيه فى النهاية والمعنى (قوله لانها افضل الخ) يعنى ان الموضوع موضع ذكر والقرآن افضل الذكر نهاية ومعنى (قوله الذكر الخ) أى الماشى ولو صياما معنى ونهاية (قوله لا ينافيه الخ) محل تأمل بصري عبارة النهاية ويكر تسمية الطوافات اشواطا كما نقل عن الشافعى والاصحاب وهو الوجه وان اختار فى المجموع وغيره عدما اه عبارة الوائى وكراهه تسمية الطوافه شوطا ودورا أى ينهى التزه عن اللفظ بهما لا شعارهما بما لا ينبغى لان الشوط الهلاك والدور كانه من دائرة السوء اه وقال المعنى والمختار كما فى المجموع انه لا يكره تسمية الطوافات شوطا اه (قوله فليست الخ) أى الكراهه فهما (قوله وحيث) أى حين اذا كانت الكراهه ادبيه (لاحتجاج) أى فى دفع المناقاة (قوله على انه) أى كلام المجموع (قوله يؤيده) أى كون الكراهه شرعية (قوله بان ذلك الخ) او بان ذلك ورد فيه نهى عن الشارع صلى الله عليه وسلم بخلاف هذا بصري (قوله بان لا يكون) الى قول المتن وفى قول فى النهاية والمعنى

وظاهر كلامهم أنه لا يسن أيضا يؤيده عدم وروده فيه بخلاف الصلاة والقياس بعيد قلي تأمل (قوله وافضل من القراءة) هل فيه مخالفة لقول المتن وما ناور الدعاء الخ (قوله لا توافيه كراهه الشافعى والاصحاب الخ)

مأثوره) لانها افضل الذكر وجاء بسند حسن من شغله ذكرى عن مسئلتى أعطته افضل ما أعطى السائلين وفضل كلام الله تعالى على سائر الكلام كفضل الله تعالى على سائر خلقه (وان رمل) الذى كرم الحقيق (فى) جميع (الاشواط) لا توافيه كراهه الشافعى والاصحاب تسمية المرأة شوطا لانها كراهه ادبيه اشواط الهلاك كما كرهه تسمية ما يذبح عن المولود بتحقيقه لا شعارها بالمقوق فليست شرعية لصحة ذكر الحقيقة فى الاحاديث والشروط فى كلام ابن عباس وغيره وحيث لا يحتاج الى اختيار المجموع عدم الكراهه على انه هو مان الكراهه المذهب ولكن خالف المختار وليس كذلك لما علمت انها كراهه ادبيه لا غير فان قلت يؤيده كراهه تسمية العشاء عتمة شرعا قلت يفرق بان ذلك فيه تغيير لفظ الشارع بخلاف هذا (الثلاثة الاول بان يسرع مشيه مقاربا خطاه) بان لا يكون فيه وثوب ولا عدو

مع هر كتفيه (ويسمى على يمينه في الباقي) وهو الاشواط الاربعة للاتباع فيها رواه مسلم (٨٩) وسيقول المشركين لما دخل صلى الله

عليه وسلم بأصحابه معتبرا سنة سبع قبل فتح مكة بسنة وهتهم حتى يثرب أى فلم يبق لهم طاقة بقتالنا فأمرهم صلى الله عليه وسلم به ليرى المشركين بقاء قوتهم وجلدهم وشرع مع زوال سبه ليتذكر به ما كان المسلمون فيه من الضعف بمكة ثم نعمة ظهور الاسلام واعزازه وتطهير مكة من المشركين على عمر الاعوام الستين ويرمل الحامل بحموله ويحرك الركاب دابته ويكره ترك ذلك وقضاء الرمل في الاربعة الاخيرة لان فيه تقويت سنتها من الهينة (ويختص الرمل بطواف بعقبه سعى) مطلوب أرادته كطواف معتبر ولو مكيا احرم من الحرم وحاج او قار قدم قبل الوقوف او بعده وبعد نصف الليل ليلة النحر (وفي قول) يختص (بطواف القدوم) وان لم يرد السعى عقبه لانه الذى رمل فيه صلى الله عليه وسلم وكان قارنًا آخر أمره وأجاب الاول بأنه سعى بعده فليس الرمل فيه لخصوص القدوم وان لم يسع لان الواقع خلافه بل لكونه أراد السعى عقب ولو أراد السعى عقب طواف القدوم ثم سعى ولم يرمل لم يقضه في

الاقوله مع هر كتفيه (قوله مع هر كتفيه) متعلق يسرع بصرى (قوله وسبه الخ) عبارة التهاية بالمعنى والحكمة في استجاب الرمل مع زوال المعنى الذى شرع لاجله وهو انه صلى الله عليه وسلم لما قدم مكة هو واصحابه وقد وهتهم حتى يثرب فقال المشركون انه يقدم عليكم غدا قوم قد وهتهم حتى فلقوا منها شاة فجلسوا على الحجر بكسر الحاء فاطلع الله نبيه على ما قالوه فأمرهم ان يرموا ثلاثة اشواط وان عشوا اربعة بين الركبتين ليرى المشركون جلدهم فقال المشركون هؤلاء الذين زعمتم ان الهى قد وهتهم هؤلاء اجلد من كذا وكذا فان فاعله يستحضر به سبب ذلك وهو ظهور أمرهم فيذكر كرمعة الله تعالى على اعزاز الاسلام واهله اه وقولهما اربعة الاول في المواقيت لما ياتي عن الكردى انفا اسقاطه (قوله معتبر الخ) أى عمرة القضاء في حديثها انه صلى الله عليه وسلم امر اصحابه بان يرموا ثلاثة اشواط وعشوا ما بين الركبتين وجرى عندنا قول ضعيف اخذ من الحديث المذكور انه لا يرمل بين اليانين لكن الرأجح ما وقع له صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع من الرمل في جميع الطوافات الثلاث الاول لانه ناسخ لما وقع في عمرة القضاء ولما ذكره عمرة القضاء لان حديثها فيه ذكر سبب ومشروعة الرمل اه كردى على بافضل (قوله ويرمل الحامل الخ) واهم كلامه أى المصنف لو تركه في بعض الثلاثة الاول اتى به في باقيها نهاية (قوله ويحرك الركاب الخ) ينبغي مع هر كتفيه لا تحريكها لانها يقوم مقام الاسراع في المشى وكذا يقال في المحمول بصرى وفيه وقفة فليراجع (قوله ويكره ترك ذلك) أى ترك الرمل بلا عذر نهاية زاد المعنى والمبالغة في الاسراع فيه اه قول المتن (ويختص الرمل الخ) ويسمى خبيثا نهاية ومعنى قول المتن (بعقبه سعى) عبارة المنهج وشرح بافضل بعده سعى مطلوب اه زاد النوائى أرادته وان طال الزمن بينهما وان طرأ له تأخير السعى اه (قوله مطلوب) أى بان يكون بعد طواف قدوم او ركعتان رمل في طواف القدوم وسعى بعده لا يرمل في طواف الركبتين لان السعى بعده حيثنغير مطلوب ولا رمل في طواف الوداع لذلك نهاية ومعنى (قوله ارادته) أى شرطه ثلاثة ان يكون بعده سعى وان يكون السعى مطلوب باوان يكون مريداله بالنسبة للقدوم قبل الوقوف بعبارة كردى على بافضل قال سم خرج بقوله ارادته ما لو لم يردوه هو شامل لما لو اراد تركه وما لو لم يرد شيئا فليراجع اه (قوله وبعد نصف ليلة النحر) أى بخلاف ما اذا كان القدوم بعد الوقوف قبل نصفها وطاف لذلك القدوم كما هو سنة فلا يجزئ السعى بعد ذلك الطواف كما ياتى (ولو اراد) الى المتن في المعنى (قوله لم يقضه في طواف الافاضة) أى لان السعى بعده حيثنغير مطلوب نهاية ومعنى (قوله أى في المحال التي الخ) صريح كلام التنبيه ان دعاء الرمل المذكور مع التكبير اوله يختص بمحاذاة الحجر واما فاعله فيدعو بما احب وافر المصنف عليه في التصحيح واعتمده الاسنوى لكن اعترض عليه بان ظاهر كلام الشيخين والام ان ذلك لا يختص به لان محاذاة الحجر ذكر انحصار عند كل طوفة وعليه فيقول في الاماكن التى ليس لها ذكر مخصوص اه من حاشية الشارح على الايضاح وجزم شيخ الاسلام بل الاسنى بكلام التنبيه من غير عزوه له ولا تعقبه بما ينافيه واما صاحب المعنى والنهية فلم يترصا بخصوص المحل بل قاله فى أى فى الرمل لا غير بصرى اقول بل ظاهر المعنى والنهية ان الدعاء المذكور فى المتن يندب في جميع الرمل وان الدعاء الاق فى الشرح يندب في جميع الاربعة الاخيرة لان يقال انهما سكتا عن مثل قول الشارح هنا فى المحال الخ وفيما ياتى فى تلك المحال اعتمادا على علمه من قول المصنف السابق وان يقول اول طواف الخ قول المتن (اللهم اجعله الخ) عبارة العباب

وهو الاوجه وان اختار في المجموع وغيره عدما شرح مر (قوله فى المتن ويختص الرمل بطواف بعقبه سعى) عبارة العباب في طواف الحج والعمرة ان عقبه سعى اه وعبارة المنهج بعده سعى مطلوب اه (قوله ارادته) خرج ما لو لم يردوه هو شامل لما لو اراد تركه وما لو لم يرد شيئا فليراجع (قوله فى المتن اللهم اجعله الخ) عبارة العباب وان يقول فى رمله بعد تكبيره محاذيا للحجر الاسود اللهم الخ قال فى شرحه عقب قوله محاذيا بالحجر الخ ماضه كقالة الاسنوى وغيره لكن ظاهر كلام الشيخين والمجموع انه يندب في جميع رمله

(١٢) - شروانى وابن قاسم - رابع) طواف الافاضة وان لم يسع رمل فيه وان كان قدر رمل فى القدوم (وليقل فيه) أى الرمل أى فى المحال التى لم يرد لها ذكر مخصوص على كلام فى فى الحاشية (اللهم اجعله) أى ما لنا متلئس به من العمل

والاثم من العرو هو الاحسان او الطاعة وياق هذا ولو في العمرة لانها تسمى حجا اصغر كما ورد في خبر (وذنباً) اى واجعل ذنبى ذنباً (مغفوراً وسعيامشكوراً) للاتباع على ما ذكره الرافعى ويقول في الاربعة الاخيرة اى في تلك المحال رب اغفر وارحم وتجاوز عما تعلم انك انت الاعز الاكرم اللهم ربنا آتانا في الدنيا حسنة الى اخره (وان يضطجع) الذكر المحقق ولو صديا فيسن للولى فعله به (فى جميع كل طواف يرمى فيه) اى يشرع فيه الرمل وان لم يرمى للاتباع بسند صحيح ويكره تركه ولو تركه فى بعضه اى به فى باقيه (وكذا) يسن الاضططباع (فى) جميع (السعى على الصحيح) قياساً على الطواف ويكره فعله فى الصلاة كسنة الطواف (وهو) لغة افعال من الضيع باسكان الباء وهو العضد وشرعاً (جعل وسط) بفتح السين فى الاضغ (ردائه تحت منكبه الايمن وطرفه على) منكبه (الايسر) ويدع منكبه الايمن مكشوفاً كذاب اهل الشطارة المناسب للرمل هذا اذا كان متجرداً إذ الظاهر فعله للاباس ولو بغير عذر (ولا ترمى المرأة) ومنها الخنى (ولا تضطجع)

وأن يقول فى رمله بعد تكبيره بحاذبا بالحجر الاسود اللهم الخ قال فى شرحه عقب قوله حاذبا بالحجر مانصه كاقاله الاسوى وغيره لكن ظاهر كلام الشيخين والجمهور انه يندب فى جميع رمله عبارته يستحب ان يدعو فى رمله بما احب من امر الدين والدنيا والاخر فوا كده اللهم اجعله حجامة وروا الخ نص عليه واتفقوا عليه انتهت وما ذكره من النص ظاهر فيما قاله اه سم (قوله) بالمصحوب بالذنب الخ انظر التقييد بالمصحوب بما ذكره مع قوله الاتى اى سلباً الخ فانه مع فرض مصاحبتها ذكر لا يمكن سلامته من ذلك فكيف بتأتى سؤله السلامة إلا ان يرد بالمصحوب ما من شأنه ان يكون مصحوباً بذلك فليتباً لم سم أقول يدفع الاشكال من اصله قول الشارح إذ الذنب مقول الخ إذ الذنب بمعنى عدم الكمال لا ينافى السلامة عن الاثم كما هو ظاهر (قوله) للمغفرة اى فانها مقولة بالتشكيك على الكمال فلا تنافى المعصية عن الاثم (قوله) وياتى بهذا الخ اى لفظ حجامة وروا وقال النهاية والمغنى والمناسك للدمعمر ان يقول عمرة مبررة ويحتمل استحباب التعبير بالحج مراعة للخبر ويقصد المعنى الغوى وهو القصد اه (قوله) لانها تسمى الخ قد يقال لا يزم بما ذكر أن يطلق عليها الحج المطلق بصري وقد يجاب بأن اطلاق المطلق على المقيد شائع قول المتن (وسعيامشكوراً) اى واجعل سعى سعيامشكوراً اى عملاً مقبلاً شرح العباب اه سم (قوله) فى تلك المحال الخ عبارة الونائى فان فرغ من دعاء محل قبل ان يصل الى الاخر قال فى غير الرمل كالاربعة الاخيرة رب اغفر وارحم الخ وقال فى الرمل اى الثلاثة الاولى اللهم اجعله حجامة وروا مشكوراً اه وتقدم ان ظاهر النهاية والمغنى والجمهور ان هذا يندب فى جميع الرمل وظاهر الاولين ان الاول يندب فى جميع الاربعة الاخيرة (قوله) الذكر الى قوله لان الامام الخ فى النهاية لا قوله ويكره تركه الى المتن وقوله هذا ان كان الى المتن وقوله ولمن اطلق عدمها وكذا فى المغنى لا قوله ان قصد الى المتن وقوله ولعله الخ قول المتن (وكذا فى السعى الخ) اى سواء اضططع فى الطواف قبله ام لا نهاية ومعنى (قوله) قياساً على الطواف اى بجامع قطع مسافة مأمور بشكرها نهاية ومعنى قال الزركشى ظفرت فيه بحديث صحيح وهو انه صلى الله عليه وسلم طاف بين الصفا والمروة طارحاً رداءه انتهى وليست دلالة على خصوص الاضططباع بوضحة اعياها اه كرى على بافضل (قوله) ويكره فعله فى الصلاة اى فى زيله عند ارادتها ويعبده عند ارادة السعى نهاية ومعنى (قوله) افعال من الضيع اى هو مصدر ضيع بديقه بالهمزة فى التاء فصار اضططع اذ من قواعده انه إذا كان فاء افعال صادوا ضاد او طاء او ظاء قلبت تاؤه طاء كرى على بافضل (قوله) مكشوفاً اى ان امكن ونائى اى بان لم يتعذر ببرد او حر يضربه محمد صالح (قوله) هذا الخ اى قوله ويدع منكبه الخ (قوله) إذا الظاهر فعله الخ اى فعل الاضططباع لا لابس المخطط لكن من غير كشف كرى عبارة الكرى على بافضل ويسن فعله ولو من فوق المحيط اه (قوله) ولو بغير عذر) هذا ما استظهره فى الحاشية مع نقله عن بحث الزركشى انه لايسن مطلقاً عن بحث غير ما نهى ان كان لعذر ولو لا فلا انتهى اه بصري عبارة الطائى قوله بغير عذر وقياسه بالاولى ان المحرم لو كان له ردائه فاضططع باعلاهما وسر منكبه باسفلها حصل السنة اى اصلها بل كالحديث كان لعذر كحرو برد اه (قوله) وان خلا المطاف اى ولو لىلا نهاية (قوله) بل يحرم ان قال فى المغنى وكونه دأب أهل الشطارة يقتضى تحريره كما قاله الاسوى لان ذلك يؤدى الى التشبه بالرجال بل باهل الشطارة منهم والتشبه بهم حرام انتهى وقال فى النهاية مفتضى المحرز التحريم لكن ظاهر كلامهما فى بقية كتبهما باني ذلك فالوجه عدم التحريم عند انتفاء قصد التشبه انتهى ويمكن ان يقال ان سلم انه من

عبارته ويستحب ان يدعو فى رمله بما احب من أمر الدين والدنيا والاخرة وآ كده اللهم اجعله حجا مبروراً الخ نص عليه واتفقوا عليه انتهت وما ذكره من النص ظاهر فيما قاله اه (قوله) للمغفرة اى فانها مقولة كذلك (قوله) فى المتن والشارح وذنباً اى واجعل ذنبى ذنباً مغفوراً قال فى شرح العباب قال العلماء تقديره اجعل ذنبى ذنباً مغفوراً وسعى سعيامشكور اى عملاً مقبلاً يزكو لصاحبه ومساعى الرجل اعماله واحداثها مسعاة اه (قوله) بل يحرم ان

ان قصد التشبه بالرجال على الوجة خلافا لمن اطلق الحرمة ولمن اطلق عدمها (وان يقرب) الذكر مطلقا حيث لا ايداء ولا تاذي بنحو زحمة (من البيت) تبركابه لشره فلا نه ايسر لنحو الاستسلام لكن قال الزعفراني الافضل ان يبعد (٩١) منه ثلاث خطوات ليامن الطواف على

الشاذرون ولعله باعتبار
زمنه لما كان الشاذرون
مسطحا يطوف عليه العوام
وكان عرضه دون ذراع اما
الان فلا باق ذلك لان الامام
الحب الطبري جزاه الله
خيرا اجتهد في تسيمه
وتسيمه ذراعا وبقي الى
الان علا يقول الازرق
وصنف في ذلك جزء حسنا
رايته بخطه وفي اخره انه
استنتج من خبر عائشة لولا
قولكم حديثو عهد بكفر
لهدمت البيت الحديث انه
يجوز التنبير فيه لمصلحة
ضرورة او حاجة او مستحسنة
وقد الفت في ذلك كتابا
حافلا بسيمة المناهل العذبة في
اصلاح ما وهى من الكعبة
دعاليه بخط جمع جم فيه لما
وردت المراسيم بعبارة
سقفها تسع وخسين لما
انها مدت بها من خرابه (فلو
فات الرمل بالقرب لرحمة)
او خشى صدم نساء (فالرمل)
حيث لم يرج فرجة على
قرب عرفا ولم يؤذ اوتياذ
بو قوفه (مع بعد) لا يخرج
به عن حاشية المطاف
بخلاف في صحة طوافه
حيث (اولى) لان ما تعلق
بذات العبادة افضل مما
تعلق بمحلها كالجماعة بغير
المسجد الحرام اولى من
الانفراد به (الا ان

الزى المختص بالرجال في ذبغى التحريم مطلقا من غير تفصيل كما هو قياس نظائر هو الا فينبغي عدم التحريم مطلقا
لذا لمعنى القصد حيث ذبغى (قوله ان قصد التشبه) وانما لم يحرم ما وان لم يقصد التشبه لانه ليس من الزى
المختص بالرجال سم وفيه نظر (قوله الذكر مطلقا) اى اما المرأة والخثى فيكونان في حاشية المطاف فان طافا
خالين فكل رجل في استحباب القرب معنى ونهاية زاد الوائى قال عبدالرؤف والخثى يتوسط بين الرجال
والنساء اه (قوله حيث لا ايداء) حاصل نص الام انه يتوقى التاذي والايداء بالزحام مطلقا ويتوقى
الزحام الخالى عنهما الا في الابتداء والاخيرة بصري وجرى على ذلك الحاصل النهائية وشرح بافضل (قوله)
بنحو زحمة) اى كاستحساج المحل القريب وائى (قوله واهله) ذكر في النهاية نحو ذلك عبارة تمون ذلك عند عدم
ظهور الشاذرون اما عند ظهوره فلا احتياط كما هو ظاهر اه وقال في المغنى والاولى كما قال بعضهم ان
يجعل بينه وبين البيت ثلاث خطوات ليامن من مرور بعض جسده على الشاذرون انتهى اقول قد يقال انه
اوجه لان التسليم لا يمنع دخول جزء منه كيدنه هو اه الشاذرون فلا احتياط في البعد بنحو ما ذكره الزعفراني
ما يحصل به الامن بما ذكرتم رأيت تليذ الشارح نقل كلامه هذا في شرحه على مختصر الايضاح ثم عقبه بقوله
فيه نظير الابعاد قليلا اولى اه بصري عبارة الوائى والاحتياط الابعاد عن البيت بذراع اه وفي
الكردى على بافضل عن مختصر الايضاح للشارح وعن البكرى وابن علان بنحو ذراع اه (قوله)
وصنف) اى الحب الطبري في ذلك اى في وجوب التسليم صونا لطواف العامة ش (قوله استنتج) لعله
ببناء المفعول (قوله وقد الفت) من كلام الشارح نفسه (قوله في ذلك) اى في جواز التغيير في البيت
لما ذكر (قوله دعاليه) اى التأليف (قوله جم) أى كثير (فيه) اى في جواز التغيير (قوله لما وردت الخ)
بكسر اللام (قوله لما انهاء) بفتحها والضمير يرجع الى السقف و (سدتها) خداما كردى
والاولى والصواب عكس ما ذكره في اللامين وان الضمير يرجع لما الموصولة (قوله تسع وخسين)
اى وتسعة قول المتن (لرحمة) اى ونحوها نية ومغنى (قوله حيث لم يرج) الى قوله ودليل عدم الخ في
النهاية والمغنى لا ما ناهيه عليه (قوله حيث لم يرج فرجة الخ) اى فان رجاءه وقف ليرمل فيها نهاية ومعنى
(قوله لا يخرج به عن حاشية المطاف) كذا في الاسنى والنهاية تعال بحث الاسنى ذلك وخالف الشارح
في شرح العباب فثنى على ما يقتضى اطلاقهم ان الرمل مع البعد اولى وإن خرج عما ذكر بصري عبارة الوائى
فلا يبعد بحيث يكون طوافه خارجا عن المطاف المعهود كافي الفتح والتحفة ونقله سم عن الرمل واستوجه
في شرح العباب ما اقتضاه اطلاقهم قال الشئلي في شرح المختصر وقول بعض الائمة بعدم صحة الطواف وراء
زمزم والمقام ان قال بالطلان مع العذر ايضا فهو بعيد في المجموع اجمع المسلمون على أنه يجوز التباعد
مادام في المسجد وعلى أنه لا يجوز خارجه اه وظاهره اوصريه انه لا يعتد بذلك الخلاف فحينئذ يبعد
وان خرج عن المطاف للاتبان بالرمل كما اقتضاه اطلاقهم اه عبارة الكردى على بافضل اذ لا يبعد بحيث
يكون طوافه من وراء زمزم والمقام ولا بالقرب مع ترك الرمل حيث اولى لكراهة الطواف وراء ما
ذكر على العتمد خلافا للاباع في اخذ ما بطلانهم اه (قوله كالجماعة الخ) عبارة المغنى الا ترى ان الصلاة
بالجماعة في البيت اولى من الانفراد في المسجد غير المساجد الثلاث اه وكذا في النهاية الا قوله غير
المساجد الخ والظاهر أنه انما استثناء هنا كاستثناءه باب المقدمة في باب الجماعة (قوله من الانفراد
به) اى بالمسجد الحرام خلافا للنهاية والمغنى وشرح المنهج قول المتن (الا ان يخاف صدم النساء) اى بان
كن في حاشية المطاف نية ومغنى (قوله وخر وجامن خلاف موجب) اى كالحنا بلة وبتلخص بما ذكرته

ان قصدا التشبه لانه ليس من الذى يختص بالرجال

يخاف صدم النساء اذ ابعد (فالقرب بالرمل اولى) من البعد مع الرمل محافظة على الطهارة ومن ثم لم يخاف مع القرب ايضا لمسهن كان ترك
الرمل اولى هنا ايضا ويسن لتاركه كما يبدو الاتى في السعي ان يترك في مشيه ويرى انه لو امكنه اكثر من ذلك لفعل (وان يوالى) عرفا بالذكر
وغیره (طوافه) اتباعا وخروجا من خلاف موجب دليلا لعدم وجوبه القياس على الوضوء بجامع ان كل ما من عباداة يجوز ان يتخللها ما ليس

منها وسيعلم بما يأتي أول الفصل ندب الموالاة بين الطواف والركعتين وبينها وبين الاستلام وبينه وبين السعي (و) أن (يصل بعد ركعتين) والافضل للاتباع رواه الشيخان فعلها (٩٢) (خلف المقام) الذي أنزل من الجنة ليقوم عليه إبراهيم صلى الله عليه وآله نينا وعليه وسلم عند بناء

الكعبة لما أسره به وأرى محلها بسجادة على قدرها فكان يقصر به إلى أن يتناول الآلة من اسمعيل عليه السلام ثم يطول إلى أن يضعها ثم يقيم طول الزمن وكثرة الأعداء يجنب باب الكعبة حتى وضعه عليه السلام بمحله الآن على الأصح من اضطراب في ذلك ولما ضل خلفه ركعتي الطواف قرا وتخفوا من مقام إبراهيم صلى الله عليه وآله مصل كما قرأ ما يتعلق بالصفا والمشعر الحرام عند وصوله إليها اعلاما للامة بشرها واحياء لذكر ابراهيم كما احيا ذكره بكأصليت على ابراهيم في كل صلاة لأنه الأب الرحيم الراعي بعثت نبينا عليه السلام في هذه الامة لهذا بهم وتكليم والمراد تخلفه كل ما يصدق عليه ذلك عرفا وحدث الآن في السقف خلفه زينة عظيمة بذهب وغيره فينبغي عدم الصلاة تحتها يليه في الفضل داخل الكعبة فتحت المزاب فبقي الحجر فاعظم قوجه الكعبة فين البانين فبقي المسجد فدار خديجة رضي الله عنها فالحرم كما بينته في الحاشية وغيرها وتوقف الاسوي في داخل الكعبة رده بان فعلها خلف المقام هو الثابت عنه عليه السلام وبانه لا خلاف بين

في الاصل أن الراجح أن من فرق كثير اندب له الاستئناف مطلقا إن كان لعدو فلا كراهة بل في الايعاب ولا خلاف الاولى ايضا وإن كان لغير عذر من الاعداء التي ذكرها فهو مكروه وقيد في الامداد الكراهة بطواف الفرض وقال في الايعاب قطع طواف النفل تقر به لا يكره مطلقا في حاشية الايضاح ولا يخلو عن نظر لاملحظ كراهة التفرق الوقوع في الخلاف وهو جار في الفرض والنفل واستوجه في المنع أنه لا يصير تخلفا لغيره وانما الطواف وان النص بخلافه مبنى على اشتراط الموالاة قال ابن الجال في شرح الايضاح تبعا لحاشية الشارح وحيث أراد القطع فالاولى أن يقطعه عن وتروا أن يكون من عند الحجر الاسود وحيث قطعه لعذر ائيب على ماضي والا فلا ولا يسجد فيه سجدة ص بخلاف سجدة التلاوة اه كرى على بافضل وقوله ندب له الاستئناف مطلقا يأتي في شرح في قول يجب الموالاة الخ ما يخالف دعوى الاطلاق ويقيد التدب بعدم العذر وقوله واستوجه في المنع الخ اعتمده باعثن عبارته بعد كلام طويل والوجه عندي أن للغيرى عليه والمنجون البناء بعد الاقامة وان النص المتقدم مبنى على القول باشتراط الموالاة اه وتقدم عن عرش ترجيح خلافه (قوله ندب الموالاة بين الطواف والركعتين) ويسن له اذا اخرهما اراقدم اى كدم التفتع ويصلهما الاجير عن المستاجر ولو معضوبا والى عن غير الممنهنا يقوم معنى وقولها اذا اخرها الخ لولم الاقرب ضبط التأخير بنظير مامر في ركعتي الوضوء بصري وقولها ويصلهما الاجير عن المستاجر الخ فلو تركها والى والاجير فينبغي ان يسند دم ويسقط من اجرة الاجير ما يقابل الركعتين عرش قول المتن (وان يصل بعد ركعتين) ويجزى عنهما غيرهما بتفصيله السابق في ركعتي الاحرام نهاي يقوم معنى قول المتن (خلف المقام) افضليته بالنسبة لسنة الطواف خاصة اه كرى على بافضل (قوله بمحله الآن) لو نقل عن محله الآن فالوجه اعتبار محله الآن فيصلي خلفه لا خلف المحل المنقول اليه سم (قوله فكان) أى المقام (يقصر به) أى بابراهيم يعنى يقصر لاجله ليسل عليه تناول الآلة من الحجر ونحوه ثم يطول ليسل له وضع الآلة في الموضع المرتفع كرى (قوله بشرها) اى المقام والصفا والمشعر الحرام (قوله كل ما يصدق عليه ذلك الخ) اى خلف المقام قال الشيخ ابو الحسن البكرى والقرب معتبر بقدر سيرة المصلى وإن زاد بحيث يعد خلفه حصل اصل السنة وواضح أنه لو ادعى ثلثا ثم ادعى ذراع بينه وبين المقام لم يحصل تلك السنة اذ لا يعد خلفه عرفا ولم ار من حر هذا اه كرى على بافضل عبارة شرح مناسك الشيخ الرئيس وضبطه بعض المتأخرين بثلثة ذراع اخذا من مقام المأموم مع الامام اه (قوله) وحدث الآن في السقف الخ هذا باعتبار زمنه رحمه الله ثم اضمحلت في هذه الازمنة فتأخذ (قوله) ويلي الى قوله وبينت في النهاية كذا في المعنى لا أقوله فدار خديجة (قوله داخل الكعبة) يقدم منه مصلا عليه السلام فما قرب منه ابن الجال عبارة مختصر الايضاح مع شرحه الا فضل ان يقصد مصل رسول الله عليه السلام فيجعل ظهره للباب ويستقبل الجدار المقابل له ويجعل بينه وبينه ثلاثة اذرع فصلى اه (قوله فبقي الحجر) وفي الايعاب ثم بقيت السنة الاذرع وفي حاشية الايضاح للشارح وشرحه للجبال الرمل ثم ما قرب من الحجر الى البيت (قوله فدار خديجة) وفي الايعاب ثم بقيت السنة الاذرع فبقيت السنة الاذرع فبقيت السنة الاذرع (قوله فالحرم) اى حيث شام من الامكنة فبشام من الازمنة ولا نقوتان لا بموته نهاية معنى ويتصور هذا ان لم يصل بعد بالكية وفيمن صرف صلاته عنها كرى (قوله في داخل الكعبة) اى في تأخير عمن خلف المقام عبارة المعنى وما لا اسوى الى ان فعلها في الكعبة اولى منه خلف المقام والافضل ما في المتن لان الباب باب اتباع الى اخر ما في الشرح (قوله في افضلية ذلك) اى خلف المقام وهو اجماع متواتر لا يشك

(قوله بمحله الآن) لو نقل عن محله الآن فالوجه اعتبار محله الآن فيصلي خلفه لا خلف المحل المنقول اليه لان فعله عليه الصلاة والسلام بين ان خلف محله الآن هو المراد من الايتوانه المشروع وان وجود الحجر في ذلك

الامة في افضلية ذلك بل قال الثوري لا يجوز فعلها الا خلفه وما لك ان اداءها مختص به ويرد ايضا بتصرحهم بان النافلة في البيت افضل فيها منها بالكعبة للاتباع (يقرا) ندبا (في الاولى) بعد الفاتحة (قل يا ايها الكافرون في الثانية) بعدها ايضا (الاخلاص) للاتباع رواه مسلم

(ويجهر) ولو بحضرة الناس (لإيلا) وبعد الفجر إلى طلوع الشمس ولا يعارضه خلافاً لمن ظنه قولهم يسن التوسط في نافلة الليل بين الجهر والاسرار لأن محله في النافلة المطلقة ولو ناهى مع ما سن الاسرار فيه كراتية العشاء احتمل ندب الجهر مراعاة لها تميزها بالخلاف الشيرفي وجوبها والسر مراعاة للرتبة لأنها أفضل منها كما صرحوا به وهذا أقرب ثم رأيت بعضهم (٩٣) بحث أنه يتوسط بين الاسرار والجهر

مراعاة للصلايتين وفيه نظر لان التوسط بينهما يفرض تصوره وأنه واسطة بينهما ليس فيه مراعاة لواحدة منهما على أنهم لم يقولوا به إلا في النافلة المطلقة كما تقرر (وفي قول تجب الموالاة) بين اشواطه وبعضها (والصلاة عقب الطواف والفرض وكذا التفل عند جمع لانه ﷺ أتى بهما وقال خذوا عني مناسككم وجوابه ان ذلك لا يكفي في الوجوب ولا لوجب جميع السن بل لا بد من عدم دال على التدب وقد دل عليه في الموالاة ما مر وفي الصلاة الخبر المشهور على غيرهما قال لا إلا ان تطوع وعمل الخلاف في تفريق كثير بان يغلب على الظن أنه أضرب عن الطواف بلا عذر منه إقامة جماعة مكتوبة وفوت رتبة لا فلفل جنازة ومكتوبة اتسع وقتها وهو فرض ففكره قطعه وعلى الاول تسقط بغيرها أي ثم ان نويت اثيب عليها ولا تسقط الطلب فقط نظير ما مر في تحية المسجد ونحوها واستشكل هذا بقولهم لا يسقط طلبها مادام حيا

فيه معنى (قوله وبعد الفجر) إلى قوله ولو ناهى في النهاية والمعنى وهذا أقرب أي تعليلاً للافضل ونأى (قوله) بحث أنه يتوسط (الخ) أتي به الشهاب الرمي جازماً به بصري (قوله) وأنه واسطة بينهما يتأمل (قوله) كما تقرر أي انفاً (قوله) بين اشواطه إلى قوله وعلى الاول في النهاية والمعنى الإلا قوله وكذا إلى أنه وقوله وفوت رتبة وقوله ومكتوبة اتسع وقتها (قوله) وبعضها) الانسب وابعاضاً بصري (قوله) وكذا التفل (الخ) خلافاً للنهاية والمعنى عابرهما والقولان في وجوب ركعتي الطواف إذا كان فرضاً كان تفلان فتنة قطعاً وعلى الوجوب يصح الطواف بدونهما لا تنفاه ركعتيهما وشرطيهما اهـ (قوله) وقد دل عليه) أي على التدب (قوله) ما مر) أي من القياس على الوضوء (قوله) أنه اضرب عن الطواف) أي اوانه آتية نهاية معنى (قوله) بلا عذر) أي فان فرق يسيرا او كثير بعد لم يضرب جزماً كالوضوء معنى ونهاية (قوله) ومنه إقامة جماعة (الخ) أي وعروض حاجة لا بد منها شرح بافضل أي كشر من ذهب خشوعه بعبثته ونأى (قوله) وفوت رتبة) خلافاً لصريح الاية وظاهر النهاية والمعنى (قوله) لا فلفل جنازة) قيدها في الايباب وان الجمال بما لا يتمتع عليه ويندب قطع التفل لذلك اهـ كدري على بافضل كذا قيدها بذلك والمعنى والو نأى وقال عرش وان تعين ويعذر في التأخير إلى فراغه ان خيف تغير الميت فينبغي وجوب قطعه اهـ (قوله) وعلى الاول) أي القائل بكون هذه الصلاة سنة و (قوله) بغيرها) أي سواء كان الغير فرضاً او نفلاً اهـ كدري على بافضل (قوله) ولا يسقط الطلب) وقال م راي الخطيب يحصل الثواب وان تم ونأى (قوله) واستشكل هذا) أي سقوط صلاة الطواف بغيرها (قوله) بان عله إذا ناهى) أي او لم يصل بعد الطواف اصلاً عرش وونأى (قوله) وبأنهم صرحوا (الخ) عطف على بان محله (الخ) عبارة الو نأى وبأن يحمل قولهم أي لا يسقط الخ على أنه لا يسقط من كل وجه لانه وان سقط طلبها نظر إلى قواعد مذهبنا لكان يسقط بالنسبة لقواعد مذهب من وجها فيسن فعلها بعد فعل الفريضة احتياطاً فنظر لذلك خروجاً من خلافه اهـ ويحمل كلام الشارع على هذا يندفع استشكل السيد البصري ويستغنى عما تكلفه في الجواب عنه عبارة قوله وبأنهم صرحوا (الخ) يحمل على تامل قد يقال انه موقوف للاشكال لان الطلب إذا سقط فاقى تتعد الصلاة بتلك النية فضلاً على ان تكون الاحتياط وقد يجاب على بعد بان قوله وبأنهم لم يعطوف على قوله بقولهم (الخ) وسكت عن جوابه للعلم من الجواب المذكور اهـ (قوله) وبأنهم صرحوا بان الاحتياط (الخ) قد يجاب بان محله ما ذكر ايضاً من النبي وبان السقط بغيرها اصل الطلب لا يكاله سم وهذا مبني على ما تقدم عن البصري من العطف على بقولهم (الخ) ثم تقدم انفاً ما يعني عنه (قوله) والافضل) إلى قوله وعلى الثاني في المعنى ونهاية (قوله) وبليه مالوا اخرها (الخ) أي بلا كراهة نهاية ومعنى (قوله) وبليه مالوا اقتصر (الخ) أي بلا كراهة فهو خلاف الافضل ونأى (قوله) مالوا اقتصر على ركعتين (الخ) يظهر ان يقال انه لا يحتاج إلى قصد كونهما عن الجميع بالنسبة لسقوط الطلب واما بالنسبة لحصول الثواب فاعلم الاقرب اشتراط بصري (قوله) للكل) أي للمجموع (قوله) وعلى الثاني) أي القائل بوجوب صلاة الطواف (قوله) والقيام فيها) يخالفه قول الو نأى ويجوز فعلهما مع التعمود ان قيل بالوجوب فانه في المجموع اهـ (قوله) السكنة (الخ) ومنها ايضاً نيته ان كان طواف نسك اخذاً ما مر فلو كان عليه طواف افاضة او ندرو لم يتعين منه دخل وقت ما عليه فتوى غيره

المحل أي محله الآن ليس الاعلام على محل الصلاة فليتأمل فالكلام بعد محل نظر (قوله) وبأنهم صرحوا بان الاحتياط ان يصلها بعد فعل الفريضة) قد يجاب بان محله ما ذكر ايضاً وبان الساقط بغيرها اصل الطلب

وأوجب بان عله إذا ناهى فاعند فعل غيرها وبأنهم صرحوا بان الاحتياط ان يصلها بعد فعل الفريضة والافضل لمن طاف أسابع فعلها عقب كل وبليه ما لو اخرها إلى ما بعد الكل ثم صلى لكل ركعتين وبليه مالوا اقتصر على ركعتين للكل وعلى الثاني يجب تعددها بعدد الاسابيع والقيام فيها يتوقف التحلل عليها على وجه الاصح خلافه ويصح السعي قبلها اتفاقاً (فرع) من سنن الطواف السكنة والوقار

وعدم الكلام إلا في خير
 كتليم جاهل برفق ان قل
 وسجدة التلاوة لا الشكر
 على الاوجه لانه صلاة وهي
 تحرم فيها ولا تطلب فيما
 يشبهها ورفع اليدين في
 الدعاء كافي الحاصل ومنه
 مع تشبيههم الطواف
 بالصلاة في كثير من
 واجباته وسنة الظاهر في
 انه يسن ويكره فيه كل ما
 يتصور من سنن الصلاة
 ومكروهاتها يؤخذ أن
 السنة في يد الطائفان
 دعاء رفقهما وإلا فجعلها
 تحت صدره بكيفية ثمة
 وأفتى بعضهم بأن الطواف
 بعد الصبح أفضل من
 الجلوس ذاكر إلى طلوع
 الشمس وصلاة ركعتين
 وفيه نظر ظاهر بل الصواب
 أن هذا الثاني أفضل لانه صبح
 في الاخبار ان لفاعله ثواب
 حجة وعمره تامتين ولم يرد
 في الطواف في الاحاديث
 الصحيحة ما يقارب ذلك
 ولان بعض الائمة
 كره الطواف بعد الصبح
 ولم يكره أحد تلك الجلسة
 بل أجمعوا على تدبها وعظيم
 فضلها والاشتغال بالعمرة
 أفضل منه بالطواف على
 المعتمد إذا استوى زمانها

عن غيره أو عن نفسه أطوعاً أو قدوماً أو وداعاً وقع طواف الافاضة والنذر كافي واجبات الحج
 والعمرة فتقوله ان الطواف يقبل الصرف اى إذا صرفه لغير طواف اخر كطلب غريم كآمرت الاشارة
 لذلك نهاية معنى (قوله) وعدم الكلام إلا في الخير (الخ) قال ابن الجلال على الايضاح ويستحب ان لا يتكلم
 فيه بغير الذكر إلا كلاماً هو محبوب كامر بمعروف ونهى عن منكر مكره أو محرم أو
 افادة علم لا يطول الكلام فيه وهذا القيد مخصوص بغير الامر بالمعروف والنهي عن المنكر الواجبين لانه
 يجب فعل ذلك وإن شاء الله بما قدر عليه وإن طال زمنه (قوله) كتليم جاهل (الخ) وجواب مستفت
 ويكره البصق فيه بلا عذر وجعل يديه خلف ظهره مكتشفاً ووضع يديه على فقهه إلا في حالة تناوؤ فيه فيستحب
 وتشبيك أصابعه أو تفرقها أو كونه حاقباً وحقناً ومحضرة طعام تتوق نفسه له أو كون المرأة متقبلة وليست
 محرمة ولا يظهر حملها على تنقيب بلا حاجة بخلافها كوجود من يحرم نظره البهاو الاكل والشرب فيه وكرامة
 الشرب اخف نهايتها وكذا في المعنى إلا قوله وليس إلى قوله والاكل قال ع ش قوله لم ويكره البصق فيه اى
 في الطواف وإذا فعله فليكن بطرف أو به اما القاءه في أرض المطاف فحرام كاهو معلوم وقوله لم وجعل
 يديه الخ وهل يكره ذلك في غيره ام لا فيه نظر والاقرب الاول لان فيه منافاة لما كان عليه هيئة المتقدمين (قوله)
 والاكل والشرب (الخ) اى ما لم تدع اليه ضرورة (قوله) لا الشكر (الخ) اقره ابن الجلال والونائى والكردى
 على بافضل وقال البصرى قد يتوقف فيما ذكره وما يدفع قوله لانه صلاة الخ فلو لم يسن تعلم الجاهل مع ان
 التعليم في الصلاة حرام فليتام (قوله) لانه (الخ) اى الطواف (قوله) وهى (الخ) اى سجدة الشكر (قوله) في
 الحاصل اسم كتاب كرى (قوله) ومنه (الخ) اى سن رفع اليدين في الدعاء في الطواف والجار متعلق بقوله لا فى
 يؤخذ (الخ) (قوله) الظاهر (الخ) اى التشبيه كرى (قوله) كلاً يتصور (الخ) ويبنى ان يكون في طوافه خاشعاً
 خاضعاً حاضر القلب ملازماً للادب بظاهره وباطنه مستحضر اقله عظيمة من هو طائف بيته ويزامه ان
 يصون نظره عملاً لا يحل نظره اليه وقلبه عن احتقار من يراه من الضعفاء والمرضى معنى (قوله) من سنن الصلاة
 ومن سنن الطواف كقوله الطبرى ان يسلم على اخيه ويسأله عن حاله واهله اى إذا لم يطل زمنه كفاضة العلم بل
 اولى وبحسب ان جماعة تنقيداً ايضا بغير المشتغل بالذكر ولا لم يسلم عليه كالملى بل اولى وإن اتى الاولى
 إن كان مستغفر فافيه اخذاً ما ذكره في جواب السلام على القارى و يسن الطائف ومن قرب منه ان لا رفع
 صوته بقراءة أو ذكر ثلاثين شوش على غيره فان شوش عليه ولو باخبار السامع له بذلك فيما يظهر إذا لم يعلم إلا
 من جهته كره له على ما يصرح به كلام المجموع وغيره ولا تبعداً الحرمة أن يتحقق اذ به بذلك ولا يبعد ايضا
 كراهة الضحك فيه لانه خلاف الادب فهو اولى من كراهة جعل يديه وراء ظهره مكتشفاً حاشية الايضاح
 للشارح (قوله) ومكروهاتها (الخ) اى كوضع اليد على الحاصرة والمشي على رجل والنظر إلى السماء ونائى (قوله)
 وأفتى بعضهم (الخ) سئل الشهاب الرملى هل الافضل لمصل الصبح بمكة المكث ذا كراحتي يصلى ركعتين أم
 الطواف فاجاب بان الافضل الطواف اه ويشهد له ما فى القرى للبح الطبرى عن انس بن مالك وسعيد
 ابن مالك رضى الله تعالى عنهما قال قال رسول الله ﷺ طوافان لا يوافقهما عبد مسلم الا خرج من
 ذنوبه كيوم ولدته امه يغفر لذنوبه كلها بالغة ما بلغت طواف بعد صلاة الفجر فراغه مع طلوع الشمس
 وطواف بعد صلاة العصر فراغه مع غروب الشمس اخرجه الازرق وابوسعيد المفضل بن محمد الجندى
 اه ثم رايت بخط بعض اهل العلم انه نقل اثناء بعض المشايخ بما فى به الشهاب الرملى واستدل له
 بالحديث المذكور ثم ابدى في المراد بالبعيدة في الحديث احتمالين أحدهما مطلق البعيدة فيشمل من اتى
 بأسبوع قبيل الطلوع او الغروب ثانيهما استيعاب الزمن ثم قال ولعله لا يظهر ولا لقال قبل الطلوع وقبل
 الغروب اه بصرى (قوله) والاشتغال بالعمرة (الخ) رهل الافضل التطوع في المسجد الحرام بالطواف
 او الصلاة قال الماوردى الطواف افضل وظاهر قول غيره ان الصلاة افضل وهو المعتمد وقال ابن

الوجه لخبر الحج عرفة
اي معظمه كما قاله
ولتوقف صحة الحج عليه
ولانه جاء فيه من حقائق
القرب وعموم المغفرة
وسعة الاحسان ما لم يرد في
الطواف واغتفار الصارف
فيه ما يدل على افضليته لانه
لعظم العناية بمحصوله رفقا
بالناس لصعوبة قضاء الحج
لالكونه قربة غير مستقلة
بل عدم استقلاله بما يدل
لذلك ايضا لانه لعزته
لا يوجد الامورما للحج
الذي هو من افضل العبادات
بل هو افضلها عند جماعة
فاندفع ادعاء افضلية
الطواف مطلقا ومن حيث
توقفه على شروط الصلاة
وشروع التطوع به فتأمل
(ولو حمل الحلال) واحدا
كان او اكثر ولو محدثا
(محرم) لم يطف عن نفسه
ولو صغيرا لم يمس لكن
ان كان حاملة الولى او ماذونه
المتطهر ايضا لتوقف صحة
طوافه على مباشرة الولى
او ماذونه واحدا او اكثر
(وطاف به حسب المحمول)
ان دخل وقت طوافه
وجدت الشروط السابقة
فيه ونواه الحامل له او
اطلق ولم يصرفه المحمول
عن نفسه لانه حينئذ
كراكب هيمه بخلاف
ما اذا قعد شرط من ذلك
كالنواه لنفسه او لم فلا
يقع له وقد يقع للحامل ان
وجد فيه شرطه (وكذا
لوحله) اى المحرم الواحد

عباس الصلاة لاهل مكة والطواف للغرباء معنى وكذا في النهاية الا قوله وقال الخ (قوله والوقوف افضل
الخ) قال ابن عبد السلام والمراد افضل من الصفا والطواف افضل الاركان حتى الوقوف قال الزركشى
وفيه نظر بل افضلها الوقوف والوجه ما قاله ابن عبد السلام اسنى ونحوه في المعنى والنهاية زاد فيها وقد يقال
الطواف افضل من حيث ذاته والوقوف افضل من حيث كونها ركنا للحج لغواته به وتوقف صحته عليه يحمل
كلام ابن عبد السلام على الاول وكلام الزركشى على الثاني بصري (قوله ولتوقف صحة الحج عليه) اى
بموجب لا يجزئ بشئ باقيا بخلاف الطواف به يندفع قول سم وقد يقال بقية الاركان كذلك اه (قوله
واغتفار الخ) رد دليل المخالف (قوله لعظم الخ) خبران و (قوله رفقا) علة و (قوله لصعوبة الخ)
علة للعلة و (قوله لالكونه) عطف على لعظم (قوله لذلك) اى لافضلية الوقوف (قوله او من حيث توقفه)
توقفه الخ (اى من حيث مشابهته الصلاة في المشروط ومشروعية التطوع به قول المتن) ولو حمل الحلال
الخ) اى لم يرض او صغر او لانه ينفى (قوله لم يطف) الى قوله لكن بحث في النهاية الا قوله حتى قال الى
وباقى وكذا في المعنى الا انه عليه (قوله لم يطف عن نفسه) اى فان كان قد طاف عن نفسه لاحرامه فمك
لو حمل حلالا لوسايقى نهاية ومعنى اى في شرح والافلاصح الخ (قوله ايضا) اى لا يحرم المحمول
(قوله لتوقف صحة طوافه) اى غير المميز (قوله واحدا الخ) اى المحرم المحمول (قوله ووجدت الشروط
السابقة) اى للطواف (فيه) اى المحمول (قوله ونواه الحامل له) اى للمحمول (قوله او اطلق) يظهر ان
المراد بالاطلاق عدم التية وكذا في الصورة الاتية وان المراد بنية النفس فقط فيها مطلق التية لا تنقيدها
ببالنفس فان قصده فهو محض تأكيد ثم راي ابن شهية نقل هنا عن الكفاية ما نصه ومحل ما ذكره اذ لم
يتو الحامل شيئا ونواه للمحمول الخ فبر عن صورة الاطلاق بقوله لم يتو الحامل شيئا وهو عين ما استظهرناه
بصري (قوله ولم يصرفه المحمول عن نفسه) تبع الشارح في ذلك ابن شهية ولا حاجة اليه لاغناء قوله
ووجدت الشروط الخ عنه اذ من جملة ما سبق فقد انصاف بصري (قوله كالنواه) اى الحامل سم (قوله
فلا يقع له الخ) عبارة النهاية والمعنى وقع له اى للحامل عملا بنية في حقه اه (قوله وقد يقع للحامل ان وجد فيه
الخ) يفهم انه قد لا يقع له مع توفر الشروط ومحل تأمل فان اراد الاحتراز عملا صرفه مع توفرها فهو
خلاف الفرض كما يعلم مامرو الذي يتحصل في مسئلة الحامل ان يقال ان قصد نفسه فقط او مع محموله وقعه
مطلقا وان قصد المحمول فقط وقع للمحمول مطلقا وان اطلق فان كان حلالا او محرما طاف عن نفسه ولم يدخل
وقت طوافه وقع للمحمول والا بان كان محرما لم يطف عن نفسه ودخل وقت طوافه وقعه بصري عبارة
الونائي ولو حمل طائف او اكثر جامع لشروط الطواف حلال او محرما طاف عن نفسه ولم يدخل وقت
طوافه او دخل ولم يطف سواء القيد والافاضة وطواف العمرة وغيرها محرما لم يطف
عن نفسه ودخل وقت طوافه وقع للمحمول ان نواه الحامل او اطلق الا ان اطلق وكان الحامل
كالمحمول فللحامل كما لو قصد الحامل نفسه فقط او كاهما كما في النهاية والتخفة فبهذا ستة عشر
صورة سبعة للمحمول وتسعة للحامل ولا عبرة بقصد المحمول نفسه ولو نوى احد حاملين نفسه
والاخر المحمول لم يقع للمحمول ولا للحامل الاخر بل للحامل النوى نفسه ولا اثر لنية حامل
محدث او نحوه وشرط حمل غير الولى لغير المميز اذ النوى كافي الفتح فلا يصح الطواف لغير مميز
محمول اورا كعب على دابة او نحو سقينة الا ان كان الحامل او السائق أو القائد أو الجاذب الولى أو
ماذونه وحمل الولى او ماذونه له باق في جميع ما مر من الاقسام اه وفي هامش له ما نصه وحاصل ما يقال في
هذه المسئلة ان الحامل له اربعة احوال اما حلال او محرما طاف عن نفسه او لم يطف عن نفسه ولم يدخل وقت
(قوله ولتوقف الخ) قد يقال بقية الاركان كذلك فليتأمل (قوله في المتن ولو حمل الحلال محرما الخ) وقضية
كلام الكافي انه لا فرق في احكام المحمول بين الطواف والسعى وهو كذلك وان نظر فيه الزركشى
اذ لوجه للنظر مع كونه يشترط فيه عدم الصارف كالطواف وان حله في الوقوف اجزا فيهما يعنى
مطلقا شرح مر (قوله كالنواه) اى الحامل

أو المتعدد (محرم) كذلك (قد طواف) (٩٦) عن نفسه) ما تضمنه أحرامه من طواف قدوم أو ركع أو لم يدخل وقت طوافه لأنه حيث

طوافه أو دخل وقت طوافه والمحمول له حالة واحدة وهي أنه محرم لم يطف عن نفسه ودخل وقت طوافه وعلى كل حال من الأحوال الأربعة التي للحامل أمان بنوى للمحمول أو يطلق أو بنوى لأنفسها أو لنفسه وهذه أيضا أربعة أحوال في نية الحامل تضرب في أحواله الأربعة تبلغ ستة عشر ثم يقال إن نوى الحامل للمحمول أو أطلق وقع الطواف للمحمول فهذه صورتان تضربان في أحوال الحامل فبلغ ثمانية ويستثنى من هذه الثمانية ما إذا أطلق الحامل النية وكان الحامل للمحمول لكونه محرما لم يطف عن نفسه ودخل وقت طوافه أو ما إذا نوى لنفسه أو لم يوقع الطواف للحامل وهاتان صورتان إذا ضربتا في أحوال الحامل كانت ثمانية أم (قوله المتعدد) أو لم يفتي أو (قوله كذلك) أي واحد أو متعدد قول المتن (إن قصد للمحمول فله) استشكل بقوله فما كان عليه طواف أفاضة أو مندور معين الوقت أو لا فنوى غيره عن نفسه أو عن غيره وقع للأفاضة أو المندور في وقته لا عن غيره وإجاب ابن المقرئ فقال لعل الشرط في الصرف أن يصرف عن نفسه أو إلى غير طواف، ما إذا صرفه إلى طواف آخر فلا يصرف سواء قصد به نفسه أم غيره سم (قوله أو قصد كل) أي من الحامل والمحمول (قوله لا نه يصرف الخ) عبارة النهائية والمعنى لأنه لا يطاق ولم يصرف عن نفسه ويؤخذ منه أنه لو حل جلا لا نوي أو وقع للحامل ولهذا قال في المجموع ويقاس بالحرمين الجلا لا نوايان فيقع للحامل منهما على الأصح ولو طاف محرما بالجمع معتقدا أن أحرامه عمره فإن حجا وقع عنه كما لو طاف عن غيره وعليه طواف أم (قوله في السعي) أي بخلاف الوقوف فيقع لها مطلقا إذا يصير فيه الصارف ونائي ونهاية ومعنى (قوله بناء على المتعدي الخ) وفاقا للنهاية هنا بخلاف للمعنى وللنهاية في محبة الرمي حيث قال هناك وما السعي فالظاهر كما أفاده الشيخ أخذنا من ذلك أنه كالوقوف أم قال عرش قوله فالظاهر الخ ضعيف أم (قوله ما لو جذب ما هو عليه) يتجه أن الأمر كذلك إذا ركب غيره ولو ميز وساقه أو قاد المركوب و (قوله أو سفينة) ينبغي أن الحكم كذلك فيما لو ركب في السفينة وإن كان المسير لها أحدهما فقط لأن قطع المسافة حيث لا ينسب لأحدهما دون الآخر وكذا يقال لو ركب أديا وسيرها أحدهما سم (قوله فانه لا تعلق لكل الخ) أي يقع للحامل والمحمول مطلقا فانه الخ نهاية أي سواء نوى الحامل نفسه أوهما أو أطلق أو نوى المحمول فقط فقد صرف فعله عن طواف نفسه

(قوله في المتن أن قصد للمحمول فله) استشكل بقوله فما كان عليه طواف أفاضة أو مندور معين الوقت أو لا فنوى غيره عن نفسه أو عن غيره وقع للأفاضة أو المندور في وقته لا عن غيره وإجاب ابن المقرئ فقال لعل الشرط في الصرف أن يصرف عن نفسه أو إلى غير طواف أو ما إذا صرفه إلى طواف الآخر فلا يصرف سواء قصد به نفسه أم غيره قال شيخ الإسلام بتحقيقه أن الحامل جعل نفسه التحمل فاصرف فعله عن الطواف والواقع لحمله طوافه لا طواف الحامل كما في ركب الدابة بخلاف النواي في تلك المسائل فانه أتى بطواف لكنه صرفه لطفواف آخر فلم يصرف وحاصل الجواب أن الأول خاص بالمحمول والثاني بغيره مع الفرق بينهما وقوله أن يصرف عن نفسه كان المراد على وجه الإلية لا مطلقا (قوله أن قصد للمحمول فله) قد يستشكل بما لو استتاب العاجز عن الرمي من لم يرم عن نفسه حيث يقع رمي التائب عن نفسه وإن قصد به المستنيب ويمكن أن يجاب بأن الرمي محض فعل التائب فلم يصرف عنه مع كونه عليه بخلاف مسئلة الطواف لأن الواقع للمحمول طواف الحامل كالدابة كما قرره فتأمل (قوله حيث لم يصرف عن نفسه) بقى ما لو صرفه عن نفسه إلى الحامل وصرف الحامل عن نفسه إلى المحمول ويحتمل أن يقع للحامل أخذنا من جواب الاشكال المذكور فيما مر كقوله فيه ما إذا صرفه إلى طواف آخر فلا يصرف الخ وجه الأخذ به لما صرفه المحمول عن نفسه إلى الحامل صار الحامل بمنزلة من صرفه لطفواف غير المحمول ومن عليه طواف وصرف الطواف لطفواف آخر لم يصرف فليتأمل (قوله في المتن فللحامل فقط) شامل لصورة ما إذا قصد أحد الحاملين للمحمول فلا يرجع (قوله ما لو جذب ما هو عليه) يتجه أن الأمر كذلك إذا ركب غيره ولو غير ميز وساقه أو قاد المركوب (قوله أو سفينة) ينبغي أن الحكم كذلك فيما لو ركب في السفينة وإن كان المسير لها

كالجلا لا ياتي فيه جمع ما مر في الجلا لا (والا) يكن المحرم الحامل قد طاف عن نفسه وقد دخل وقت طوافه (فالأصح أنه) أي الشأن أو الحامل (أن قصد للمحمول فله) أي المحمول يكون الطواف خاصة حيث لم يصرفه عن نفسه ويكون الحامل كالدابة لأن شرط الطواف أن لا يصرف لغيره من آخر (وان قصد به جميعه) لنفسه أوهما أو أطلق أو قصد كل لنفسه أو تعدد الحامل وقصد أحدهما نفسه والآخر المحمول على الوجه فللحامل يكون فقط) لأنه لم يصرفه عن نفسه وطوافه لا يحتاج لنية ونازع الأسنوي في قولها أوهما بما بالغ الأذرع في توجيهه حتى قال أنه مع كونه ثقة كثير الوهمي النقل والفهم وإن الحامل له على نحو ذلك النزاع مع التساهل حب التعليل أم والأسنوي أجل من أن يطلق فيه ذلك لكن الجزاء من جنس العمل كما تدبر تدان ويأتي ذلك التفصيل في السعي بناء على المتعدد أنه يشترط فيه فقد صارف كالطواف وخرج بحمل ما لو جذب ما هو عليه كمشية أو سفينة فانه لا تعلق لكل بطواف الآخر لكن بحث جريان تلك الأحكام هنا أيضا وله وجه نعم إن قصد الجاذب المشي لأجل الجذب بطل طوافه

لانه صرفه وحامل محدث او نحوه كالبسمة فلا اثر لثبته (فصل في واجبات السعي وكثير من سننه (يسن) له بعد ركعتي الطواف (ان) يأتي زمزم فيشرب منها ويصب على راسه للاتباع كاحرارته في الحاشية ثم (يسلم) ندبا للقادر الذكر وغيره بشرطه (الحجر بعد الطواف وصلاته وذهابه لزمنه وقبله ويضع جيبته عليه على الكيفية السابقة لتعود عليه بركة استلامه بقية (٩٧) نسكه فان عجز فقل ماروهم كلامه

انه لا يأتي الملتزم ولا الميزاب
 قبل صلاة الركعتين
 ولا بعدهما وهو كذلك
 مبادر للسعي وعدم وروده
 ومخالفة الماوردي وغيره
 في ذلك شاذة كافي المجموع
 قال تخالفته للاحاديث
 الصحيحة ثم صوب ما هو
 المذهب انه لا يشتغل عقب
 الركعتين الا بالاستلام ثم
 الخروج الى الصفا لكن
 يعكر عليه ما صرح به الله
 عليه وسلم لما فرغ من طوافه
 قبل الحجز ووضع يده عليه
 ومسح بها وجهه وانما فرغ
 من صلاته عاد الى الحجز ثم
 ذهب الى زمزم فشرب منها
 وصب منها على راسه ثم رجع
 فاستلم الركن ثم رجع الى
 الصفا فقال ابدأ بما بدأ الله به
 قال الزركشي فينبغي فعل
 ذلك كله اه وفي حديث
 ضعيف ما يدل على ندب
 اتيان الملتزم وهو يعمل به
 في الفضائل خلافا لمن رده
 بانه ضعيف وعليه فينبغي حمله
 على ما اذا لم يكن هناك سعي
 لكن ينبغي ان يكون بعد
 الركعتين لتصريحهم بان
 الاكمل فيهما ان يكونا عقب
 الطواف (ثم يخرج من باب
 الصفا للسعي) للاتباع رواه
 مسلم وهو اعنى السعي ركن

وقد تقدم انه يقبل الصرف حيث قصد به غير الطواف ومن ثم قال حج نعم ان قصد المجاذب الخ ع ش (قوله
 صرفه) اي عن نفسه (قوله وحامل محدث الخ) بقى ما لو صرفه المحمول عن نفسه الى الحامل وصرفه الحامل عن
 نفسه الى المحمول ويحتمل ان يقع للحامل اخذاً بتمامه في جواب الاشكال اما اذا صرفه الى طواف آخر فلا
 ينصرف الخ وجه الاخذ انه ما صرفه المحمول عن نفسه الى الحامل صار الحامل بمنزلة من صرفه لغيره
 المحمول ومن عليه طواف وصرف الطواف لطواف آخر لم ينصرف في تأمل سم ولا ينبغي ما في هذا الوجه
 (فصل في واجبات السعي) وكثير من سننه عبارة النهاية والمغني فيما يحتم به الطواف وبيان كيفية
 السعي اه (قوله ندبا) الى المتن في النهاية والمغني (قوله وغيره) اي غير الذكر وهو الانثى والخشى بشرطه
 وهو خلط المطاف ع ش (قوله واهم كلامه الخ) واقتصاره على الاستلام يقتضي عدم سنية تقبيل الحجر
 والسجود عليه والظاهر كما افاده الشيخ سن ذلك قال الزركشي وعبارة الشافعي تشير اليه نهاية يوم عبارة
 المغني وصرح ابو الطيب صاحب الذخائر بانه يقبله اي ويسجد عليه قال الاذري والظاهر انه متفق عليه
 وانما اقتصر على ذكر الاستلام اكتفاء بما بينه في اول الطواف انتهى وهذا هو الظاهر اه (قوله
 لا يأتي) الى قوله قال في المغني (قوله قال) اي المجموع (قوله لكن يعكر عليه) اي على ما صرح به المجموع من
 الحصر على الاستلام (قوله ابدأ الخ) بصيغة المتكلم وحده (قوله قال الزركشي الخ) عبارة الوائلي واذ فرغ
 من ركعتي الطواف والدعاء بعدهما استلم ندبا بها وفي ابياتي فورا الحجر الاسود مع التقبيل والسجود كما مر
 قاله حج ولا يأتي الملتزم ولا الميزاب لا بعد الركعتين ولا قبلهما اذا كان سعي فيخرج له عقب ذلك من
 باب الصفا ندبا والسن ان يأتي الملتزم بعد الركعتين كافي التحفة قال في الامداد قبلهما قال في الفتوح فليصق
 صدره وجهه به ويصط به عليه اليمنى الى الباب واليسرى الى الركن ثم يدعو بما احب اه (قوله وهو) اي
 الحديث الضعيف (قوله رده) اي ذلك الحديث (قوله وعليه) اي على العمل بذلك الحديث قول المتن
 (ثم يخرج) اي ندبا (قوله للسعي) اي بين الصفا والمروة نهاية ومعنى (قوله للاتباع) الى المتن في النهاية
 (قوله وشرطه) اي شرطه نهاية ومعنى (قوله وهو افضل) خلافا للنهاية والمغني والاسني (قوله وشهرته)
 اي الصفا (قوله ويبدأ) الى المتن في النهاية والمغني الا قوله ان لا يترك (قوله فلو ترك خامسة) اقول
 صورة ذلك ان يذهب بعد الرابعة التي انتهوا بها بالصفا من غير المسعى الى المروة ثم يعود من المروة الى المسعى
 الى الصفا ثم يعود من الصفا الى المسعى الى المروة فقد ترك الخامسة لانه بعد الرابعة لم يذهب الى المسعى الى المروة
 بل ذهب في غيرهما فلا يحسب ذلك خامسة ويزم من عدم حسابه الخامسة الغاء السادسة التي هي عوده بعد هذا
 الذهاب من المروة الى الصفا لانها مشروطة بتقديم الخامسة عليها ولم يجدوا اما السابعة التي هي ذهابه بعد
 هذه السادسة من الصفا الى المروة فقد وقعت خامسة فاحتاج بعدها الى سادسة وسابعة سم وقوله في غيره

احدهما فقط لان قطع المسافة حيث لا ينسب لاحدهما دون الاخر وكذا يقال لوركا دابة
 وسيرها احدهما

(فصل في واجبات السعي وكثير من سننه) (قوله واهم كلامه الخ) افهم ايضا انه لا يسن حيثن اي بعد
 الطواف وصلاته تقبيل الحجر ولا السجود عليه قال في الروض والظاهر سن ذلك قال الزركشي وعبارة
 الشافعي تشير اليه ورواه الحاكم في صحيحه من فعله صلى الله عليه وسلم وصرح به القاضي ابو الطيب في التقبيل
 (قوله وهو افضل من المروة) كما بينته في الحاشية قال في شرح الروض قال ابن عبد السلام والمروة افضل
 من الصفا لانها مروا بالحاج اربع مرات والصفا مروا ثلاثا والبداء بالصفا سيلة الى استبالحا قال مر

(١٣- شرواني وابن قاسم - رابع) كما يسمي سرح به للخبر الحسن يا ايها الناس اسعوا فان الله سبحانه كتب عليكم السعي
 (وشرطه) ليقع عن الركن (ان يبدأ) في الاولى وما بعدها من الاوتار (بالصفا) وهو بالقصر طرف جبل اني قيس وشهرته تغني عن
 تحديده وهو افضل من المروة كما بينته في الحاشية ويبدأ الثانية وما بعدها من الاشباع بالمروة والان عليها عقد واسع علامة على اولها

الاولى التائيت (١) **(قوله)** وقال ابدؤا بما بدا الله به (رواه النسائي باسناد على شرط مسلم وهو في مسلم بلفظ ابداعلى الخبر لا الامر ورواه الاربعة بلفظ تبدأ بالنون معنى قول المتن (وان يسعى سبعا) الى ولو منكوسا وكان يمشى القهقري فيما يظهر نهاية قول المتن (الى المروة) بفتح الميم واصلا الحجر الرخوي في طرف جبل قيعقان **(قوله مرة)** بالرغ خبزها به معنى **(قوله)** وجب الى قوله ومن ثم في النهاية والمعنى الاقوله كقول الازدعي الى لا بعد طواف الخ **(قوله)** وجب استيعاب المسافة الخ اي التي بين الصفا والمروة ولو التوى في سعيه عن محل السعي يسيرا لم يضرب كافض عليه الشافعي رضي الله تعالى عنه نهاية وقوله ولو التوى الخ ان كان مع الخروج عن عرض المسعى فربى بل كلامهم مصرح بخلافه والافواه وجه للتقيد باليسير وبالمجلة فهذا النص محتاج الى التاويل والمراجعة وفي تاريخ القطب الحنفى المسكى نقل عن تاريخ الفاكهى ان عرض المسعى خمسة وثلاثون ذراعا انتهى ثم رايت الحنفى سم قال قال في العباب ويجب ان يسعى في بطن الوادى ولو التوى فيه يسيرا لم يضرب قال شارحه بخلافه كثير بحيث يخرج عن سمت العقد المشرف على المروة اذ هو مقارب لعرض المسعى بما بين الميلىن الذى ذكره الفاسى انه عرضه ثم ما ذكره هو في المجموع حيث قال قال الشافعي والاحباب لا يجوز السعى في غير موضع السعى فلو مر وراه موضعه في زقاق العطارين او غيره لم يصح سعيه لان السعى مختص به فلا يجوز فعله في غيره كالطواف الى ان قال ولذا قال الداريمى ان التوى في موضع سعيه يسيرا جاز وان دخل المسجد او زقاق العطارين فلا هو به يعلم ان قول العباب ولو التوى فيه يسير المراد باليسير فيه ما لا يخرج عنه فتامله اهكلام الحنفى هذا ولك ان تقول الظاهر ان التقدير لمرضه بخمسة وثلاثين او نحوها على التقريب اذ لا نص فيه يحفظ عن السنة فلا يضرب الاتواء اليسير لذلك بخلاف الكثير فانه يخرج عن تقدير العرض ولو على التقريب فليتامل بصرى وما ذكره عن شرح العباب اعتمدته الونائى فقال لكن لو التوى في سعيه عن محل السعى يسيرا بحيث يخرج عن سمت العقد المشرف على المروة لم يضرب وذكر الفاريسى ان عرض المسعى ما بين الميلىن فان دخل المسجد او مر عند العطارين فلا يصح اه **(قوله)** او عقب الخ اي كان ركب آدميا سم **(قوله)** او عقب او حافر مركوبه ثم قال او رجل او حافر مركوبه الخ انظر هل يكنى ذلك في ركب المحفة وينبغي ان يكنى لان كلامنا الدابتين الحاملتين للمحفة مركوب له سم ويلزم عليه ان تختلف مسافة السعى بالنسبة للماشى والراكب بصرى **(قوله)** وراس اصبع رجله الخ اي ولا يكنى راس النعل الذى تنقص عنه الاصابع وناى **(قوله)** كذا قاله المصنف وغيره هذا اعتمدته شيخ الاسلام واقره المغنى وجرى عليه الرملى في النهاية وشرح الدليجية وخالف في شرح الايضاح وكذلك ابن علان فجري على ان الدرج المشاهد اليوم ليس شئ منه محدث وان سعى الى ركب صحيح اذا الصق حافرا بابه بالدرجة السفلى بل الوصول لما سمت آخر الدرج المدفونة كاف وان بعد عن آخر الدرج الموجود الان باذرع قال وفي هذا فمحة كبيرة لاكثر العوام فانهم يصلون لآخر الدرج بل يكفون بالقرب منه هذا كله في درج الصفا اما المروة فقد اتفقوا فيها على ان العقد الكبير المشرف الذى بوجهها حدتها لكن الافضل

فلو ترك خمسة مثلا جعل السابعة خامسة واتى بسادة وسابعة وذلك لما صح انه صلى الله عليه وسلم بدا به اي وختم بالمروة كما ياتى وقال ابدؤا بما بدا الله به (وان يسعى سبعا) فبينافان شك فكلمر في الطواف (ذهابه من الصفا الى المروة مرة وعوده منها اليه) مرة (اخرى) لانه صلى الله عليه وسلم بدا بالصفا وختم بالمروة رواه مسلم فاندفع قول جميع انهما مرة اذ يلزمهم الختم بالصفا ومن ثم لم يسن رعاية خلافهم لشذوذه ويجب استيعاب المسافة في كل بان يلصق عقبه او عقب او حافر مركوبه باصل ما يذهب منه راس اصبع رجله او رجل او حافر مركوبه بما يذهب اليه وبعض درج الصفا محدث فليحط فيه بالرق حتى يتقن وصوله للدرج القديم كذا قاله المصنف وغيره

(١) قوله التائيت كذا باصل الشيخ رحمه الله تعالى بخطه وهو سبق قلم عن التذكير اه من هامش

والطواف افضل اركان الحج الخ **(قوله)** فلو ترك خامسة الخ اقول صورة ذلك ان يذهب بعد الاربعة التي انتهوا بها بالصفا من غير السعى الى المروة ثم يعود من المروة في السعى الى الصفا ثم يعود من الصفا في السعى الى المروة فقد ترك الخامسة لانه بعد الاربعة لم يذهب في السعى الى المروة بل ذهب في غير هالا يحسب ذلك خامسة ويلزم من عدم حسابه خامسة الغاء السادسة التي هو عود بعد هذا الذهاب من المروة الى الصفا لانها مشروطة بتقدم الخامسة عليها لم يوجد واما السابعة التي هي ذهابه بعد هذه السادسة من الصفا الى المروة فقد وقعت خامسة اذ لم يتقدمها بما يعتد به الاربعة لان الخامسة متروكة والسابعة لغو كما تقرر فصار السابعة خامسة واحتاج بعدها الى سادسة وسابعة **(قوله)** او عقب الخ اي كان ركب آدميا **(قوله)** او عقب او حافر مركوبه ثم قال او رجل او حافر مركوبه انظر هل يكنى ذلك في ركب المحفة وينبغي ان يكنى لان

ويحمل على أن هذا باعتبار زمنهم وأما الآن فليس فيه شيء محدث لعل الأرض حتى غطت درجات (٩٩) كثيرة (وإن يسمى بعد طواف

ركن أو قدوم) لأنه لو أراد
عنه عليه السلام بل حكى فيه
الاجماع فلا يجوز بعد طواف
نفل كان أحرم من بمكة
بحج منها ثم تنفل بطواف
واراد السعي بعده كما في
المجموع وقول جمع بجوازه
حيث ضعف كقول
الأذري في توسطه الذي
تبين بعد التنقيب أن الراجح
مذهبنا بعد كل طواف
صحيح بأي وصف كان لا بعد
طواف وداع بل يتصور كما
قالاه وقوعه بعده لأنه لا يسى
طواف وداع إلا أن كان بعد
الانتيان بجميع المناسك
ومن ثم لم يبق عليه شيء منها
جازه الخروج من مكة بلا
وداع لعدم تصور في حقه
حيث تصور فيه أن أحرم
بحج من مكة ثم أراد خروجا
قبل الوقوف لأنه يسن له
طواف الوداع لا نظر إليه
لأن كلامها كاقاله الأذري
في طواف الوداع المشروع
بعد فراغ المناسك لا في كل
وداع وقول جمع في هذه
الصورة أن له السعي بعده
إذا عاد ضعيف كما في المجموع
وإذا أراد السعي بعد طواف
القدم كما هو الأفضل لأنه
الذي صح عنه عليه السلام
تأخره الموالاة بينهما بل له
تأخيره وإن طال لكن
(بحيث لا يتخلل بينهما) أي
السعي وطواف القدم
(الوقوف بعرفة) لأنه يقطع

أن يمر تحتها ويرقى على البناء المرتفع بعده اه كرى على بفضل (قوله) ويحمل (الخ) عبارة شرح العباب
ولما ذكره فيها باعتبار ما كان وأما الآن أصلها درج مدفون فيكنى الصاق القعب أو الاصابع باخر
درجها وأما المروءة فهم متفقون على أن من دخل تحت القعد المشرف ثم يكون قد وصلها وقدينت ذلك كله
بأدلتها في الحاشية انتهت اه سم (قوله) أن هذا باعتبار زمنهم وأما الآن (الخ) أقره الرشدي وقد ارتدمت
تلك الدرج بل وبعض الدرج الأصلية اه (قوله) غطت) أي سترت كرى (قوله) كما في المجموع) وهو
المعتمد نهاية (قوله) وقول جمع (الخ) ونص البيهقي والخفاف والاسنوي والعمراني والتبديجي وابن
الرفعة أن السعي يجزى بعد طواف الوداع والنفل الصحيح محمد صالح عبارة النهاية في صواب الاسنوي وقوعه
بعد طواف نفل بأن يحرم المكى بالحج ثم يتنفل بطواف ثم يسمى بعده وقد جزم بالأجزاء في هذه المحب
الطبري ويوافقه قول ابن الرفعة اتفاقا على أن شرطه أن يقع بعد طواف ولو نفلا لا طواف الوداع ويرده
ما مر من المجموع اه (قوله) لا بعد طواف) الظاهر ولا بعد الخ لا يقال هو مستثنى مقابله فيكون من تمتة
كلام الأذري لأنه خلاف الواقع فكلام الأذري على العموم وإنما استثناء طواف الوداع فقط في كلام
ابن الرفعة هذا ومن تأمل السباق والسباق لم يشك في ذلك ثم إن أيت نسخة المصنف وقد ضرب على الواو
فيها فاعلمه من تصرف بعض القاصرين بصري (قوله) لأنه لا يسى (الخ) عبارة المغني لأنه إذا سعى لم يكن
الماتى به طواف وداع اه (قوله) وتصوره) إلى التثنية في المغني وكذا في النهاية لا قوله كما هو الأفضل (قوله)
ثم أراد خروجا) أي ولو إلى متى يوم الثامن للبيت بها ليلة التاسع ثم الذهاب للوقوف وظاهره أنه لا فرق
في الخروج لغير من بين الخروج لمسافة القصر وما دونها فراجع سم أقول صرح بعدم الفرق النهاية
والمغني وشيخ الإسلام ونقله الوائى عن الامداد والفتح (قوله) وقول جمع (الخ) منهم الاسنوي والتبديجي
والعمراني وفي نص البيهقي وكلام الخفاف ما وافقه ومع ذلك فالمعتمد ما قاله في المجموع من أن ظاهر
كلام الأصحاب اختصاصه بما بعد القدوم والاستفاضة نهاية (قوله) إذا عاد) كان التقيد بالعود لأن السعى
قبل خروجه يوجب المكث بعد الطواف فيخرج سم كونه دأفا فلما لم سم (قوله) كما هو الأفضل) وفاقا
للمغني وخلافا للنهاية عبارة سم الأفضل تأخيرها عن طواف الافاضة كما أفتى به أبو الدررمة الله تعالى قال لأن
لناوجا باستحباب أعادته بعده اه وعبارة سم قوله كما هو الأفضل كلام الأيضاح صريح في ذلك ثم كونه
الأفضل شامل لوقوعه عقب طواف القدوم ولترأخيه عنه اه (قوله) بل له تأخيرها) ولو طواف القدوم فهل
له أن يسمى بعده بعض السعي وبكمله بعد الوقوف وطواف الركن فيه نظرو الأقرب لكلامهم المنع نهاية
كلام الدائنين الحاملتين للحققة مركوب له (قوله) ويحمل على أن هذا باعتبار زمنهم وأما الآن (الخ)
عبارة شرح العباب وإنما ذكره فيها باعتبار ما كان وأما الآن فن أصلها درج مدفون فيكنى الصاق
القعب أو الاصابع باخر درجها وأما المروءة فهم متفقون على أن من دخل تحت القعد المشرف ثم يكون قد
وصلها وقد يثبت ذلك كله بأدلتها في الحاشية اه (قوله) ثم أراد خروجا قبل الوقوف) أي ولو إلى متى يوم الثامن
للبيت بها ليلة التاسع ثم الذهاب للوقوف وظاهره أنه لا فرق في الخروج لغير من بين الخروج لمسافة القصر
وما دونها فراجع (قوله) إذا عاد) كان التقيد بالعود لأن السعى قبل خروجه يوجب المكث بعد الطواف
ولترأخيه عنه (قوله) في المتن بحيث لا يتخلل بينهما الوقوف بعرفة) عبارة العراقي في شرح الهجة لكن
يشترط أن لا يتخلل بينهما ركنا كالوقوف والخلق اه وهو يدل على أنه لو حلقت بعد انتصاف ليلة النحر قبل
الوقوف امتنع السعى وقد يشك على هذا بعد تسليمه أن الحلقت لا يدخل وقتها قبل الوقوف ولهذا قال في العباب
كشعر الروض وأول وقت غيره أى غير الذبيح من الحلقت وغيره لمن وقف من انتصاف ليلة النحر اه فدل
قوله لمن وقف على توقف دخول وقت الحلقت على الوقوف فان قلت لكنه مع عدم دخول وقته يجزى قلت
منع لأن لا يخل حتى إذا حلقت قبل الوقوف ثم وقف طوب بالحلقت أن أمكن بأن ثبت الشعر أو كان قد قصر فقط
(قوله) في تأخيرها إلى ما بعد طواف الافاضة) قال في شرح الأيضاح ومر عن الأذري أنه يسن لمن دفع من

تبعته للقدم قبله فإذ: ما تأخيرها إلى ما بعد طواف الافاضة

(تنبيه) احرم بالحج
من مكة ثم خرج ثم عادها
قبل الوقوف فهل يسن له
طواف القدوم نظرا
لدخله او لا نظرا لعدم
انقطاع نسبه عنها ويفرق
بين أن ينوي العود اليها قبل
الوقوف او لا كل احتمال
ولو قيل بالثالث لم يعد إلا
ان اطلاقهم نديه للحلال
الشامل لما إذا فارق عازما
على العود ثم عاد يؤيد
الاول ثم رأيت في كلام
الحج الطبري ما يصرح
بالاول ويفرق بينه وبين
عدم وجوب طواف الوداع
على الخارج المذكور بأن
طواف الوداع انما يكون
بعد فراغ المناسك كلها ولا
كذلك طواف القدوم وعليه
فيجزئ السعي بعده ويفرق
بينه وبين من عاد لمكة بعد
الوقوف وقيل نصف الليل
فانه يسن له القدوم ولا
يجزئ السعي حيثئذ بان
السعي متى اخر عن الوقوف
وجب وقوعه بعد طواف
الافاضة (ومن سعى بعد)
طواف (قدوم لم بعده) أي
لم يندب له اعادته بعد
طواف الافاضة بل يكره
لأنه ^{تعالى} ^{عليه} ^{السلام} وأصحابه لم
يسعوا إلا بعد طواف
القدوم رواه مسلم ومن
ثم لم يسن للقرآن رعاية
خلاف موجبها ومر
وجوبها

وفي الوثائق عن الامداد مثله (قوله) تنبيه احرم بالحج (الح) الذي في شرح العباب وقد يدخل في قولهم أو قدوم
مالوا حرم المكي مثلا بالحج من مكة ثم خرج لحاجة ثم عاد قبل الوقوف فانه الآن يسن له طواف القدوم فينبغي
اجزاء السعي بعده كما شمله كلامهم انتهى فجزم بسن طواف القدوم واقتصر على انه ينبغي اجزاء السعي بعده
سم (قوله) بين أن ينوي العود (الح) أي فلا يسن (قوله) او لا أي فيسن (قوله) يؤيد الاول) عبارة الوثائق
وإذا احرم مكي بالحج من مكة وخرج منها ولو لغير سفر قصر وعاز ما على العود ثم عاد اليها يسن له طواف القدوم
كالمو كان حلالا ويجزئ السعي بعده كافي التحفة ولو دخل حلال مكة فطاف للقدوم ثم احرم بالحج لم يجز
السعي بعده كذا في الامداد والنهاية اه (قوله) ويفرق بينه) أي سن طواف القدوم للخارج المذكور (قوله)
وعليه) أي على الاول (قوله) ويفرق بينه) أي العائد المذكور حيث يسن له الطواف ويجزئ السعي بعده
(قوله) ولا يجزئ السعي (الح) جزم بهذا تنبيه عبد الرؤف مخالفا لما في الحاشية ونائي عبارة سم قال في حاشية
الايضاح ومر عن الادرعي انه يسن لمن دفع من عرفة الى مكة قبل نصف الليل طواف القدوم فيجوز له
السعي بعده وقد يفهمه قولهم أو وقف لم يجز السعي إلا بعد طواف الافاضة لدخول وقته وهو فرض فلم يجز
بعد نفل مع امكانه بعد فرض انتهى فافهم التعليل بدخول وقته الحج جازه قبله وهو خلاف كلامه هنا اه
واعتمد ع ش ما هنا عار به وقضيته أي التعليل عدم امتناع السعي قبل انتصاف ليلة النحر وليس مرادا كما
صرح به حج حيث قال في أثناء كلامه ويفرق بينه وبين من عاد لمكة (الح) اه (قوله) بل يكره) هذا ما جزم به في
الروض واقره عليه شيخ الاسلام ومشي عليه صاحب النهاية وقال في المتن هي خلاف الاولى وقيل
مكروهة اه وتبع في ذلك ابن شهية هذا ولو قيل بحرمتها بناء على عدم سننها لم يعد لما فيه من التلبس بعبادة
فاسدة بصري وقد يقال وقيل يستحب الاعادة كاحكامه المعنى والنهاية وصاحب القول الرابع لا يقطع
نظره عن القول المرجوح بالكية (قوله) لم يسن للقرآن (الح) جرى عليه الجمل الرمي في شرح الدخيلة
وجرى في شرح الايضاح والخطيب في المتن على ندب سعيين له وعليه جرى سم والشهاب الرمي وابن علان
 وغيرهم قال الحلبي ومقتضى كلامهم امتناع موالاته الطوافين والسعيين فيطوف ويسعى ثم يطوف ويسعى
انتهى كردى على بافضل عبارة المعنى ويسن للقرآن طوافان وسعيان خروجا من خلاف من
أوجبهما عليه من السلف والخلف قاله الادرعي بخاره هو حسن اه وقال باعثن على الوثائق المعتمد
ما قاله حج من عدم السنية اه (قوله) رعاية خلاف موجبها) وهو اوحق حقة لان شرط ندب الخروج
من الخلاف ان لا يعارض سنة صحيحة وقد صرح جابر رضي الله تعالى عنه انه لم يطف النبي صلى الله
عليه وسلم واصحابه بين الصفوا والمروة إلا طوافا واحدا كردى (قوله) ومر) الى المتن في النهاية والى قوله
والا فضل في المتن إلا قوله اللهم الى المتن وقوله وحافيا الى ومتطهر (قوله) ومر وجوبها (الح) المراد بوجوبها
عرفة الى مكة قبل نصف الليل طواف القدوم فعليه يجوز زله السعي بعده وقد يفهمه قولهم لو وقف لم يجز السعي
إلا بعد طواف الافاضة لدخول وقته وهو فرض فلم يجز بعد نفل مع امكانه بعد فرض اه فافهم التعليل
بدخول وقته الحج جازه قبله وهو خلاف قوله الاتي ولا يجزئ السعي حيثئذ استأنف قال مر في شرحه
ولو دخل حلال مكة فطاف للقدوم ثم احرم بالحج قبل له السعي حيثئذ كما اقتضاه اطلاقهم او لا ويحمل كلامهم
على ما لو صدر طواف القدوم حال الاحرام لشموله للحج لما حيثئذ فكانت التبعية صحيحة لوجود المجانسة
مخالفة في تلك المجانسة متفية بينها كل احتمال وظاهر كلامهم الاتي في طواف الوداع يؤيد الثاني وهو
أظهاره ولو طاف للقدوم فهل له أن يسعى بعد السعي ويكمله بعد الوقوف وطواف الركبة نظر ايضا
والا قرب لكلامهم المتع اه (قوله) تنبيه احرم بالحج من مكة (الح) الذي في شرح العباب ما نصه وقد يدخل
في قولهم أو قدوم مالوا حرم المكي مثلا بالحج من مكة ثم خرج لحاجة ثم عاد قبل الوقوف فانه الآن يسن له
طواف القدوم فينبغي اجزاء السعي بعده كما شمله كلامهم اه فجزم بسن طواف القدوم واقتصر على انه
ينبغي اجزاء السعي بعده (قوله) بل يكره) لكن الافضل تأخير عن طواف الافاضة كما في شيخنا الشهاب

على من كل قبل فوات الوقوف (ويستحب) للذكر (أن يركب على الصفا والمروة قدر قامة) (١٠١) للاتباع فيه ما رواه مسلم والرقى والآن

بالمروة متعذرا لكن بآخرها
دكة فينبغي رقبها عملا بالوارد
ما يمكن أما المرأة والخثي
فلا يسن لها رقى ولو في
خلوة على الأوجه الذي
اقتضاه إطلاقهم خلافا
للأسنوي ومن تبعه اللهم
إلا إذا كانا يقعان في شك
لولا الرقى فيسن لها حينئذ
على الأوجه احتياطاً
(فاذا رقى) بكسر القاف
الذكر وغيره واشترط
الرقى ليس قيداً في ندب ما بعده
لنفيه لغير الرقى أيضاً في
حجابه الأفضل لا يغير استقبل
ثم قال الله أكبر الله أكبر
الله أكبر والله الحمد الله أكبر
على ما هدانا والحمد لله على
ما أولانا لا إله إلا الله وحده
لا شريك له له الملك وله الحمد
يحيي ويميت يده أي
قدر تموقوفه (الخبر وهو
على كل شيء قدر) للاتباع
رواه مسلم لا يحيي ويميت
فالنسائي يستدحجح وإلا
ييده الخبر فذكره الشافعي
قيل ولم يرد زاد مسلم بعد
قدر لا إله إلا الله وحده أنجز
وعده ونصر عبده وهزم
الأحزاب وحده (ثم يدعو بما
شاء ديناً ودنياً) ويعيد
الذكر والدعاء ثانياً ثالثاً
والله اعلم بما في خبر مسلم
بعد ما ذكر ثم دعا بين ذلك
قال هذا ثلاث مرات وبحت
الاذاعي أن الدعاء بأمر
الدنيا مباح فقط كأي الصلاة

كونها شرط في الاجزاء عن نسك الاسلام لأنه مخاطب به على سبيل الوجوب بحيث يأثم بتركها اللهم إلا أن
توفر فيه شروط الاستطاعة وتختفي عروض نحو غضب فلا يبعد القول بوجوبها عليه بالمعنى الثاني فيما
يظهر في جميع ما ذكرنا من قبل الوقوف أما بعد التلبس به فإطلاق الوجوب واضح على
ما يصح به كلامهم من أنه يعود للوقوف وتلبسه به بنصرف نسكه لفريضة الاسلام ثم رآيت المحشي سم
قال قوله وجوبها إلخ أي إذا أعاد الوقوف انتهى بصري (قوله على من كل إلخ) أي يلوغ أو عتق سم
قول المتن (أن يركب على الصفا والمروة قدر قامة) أي لسان معتدل وأن يشاهد البيت قيل إن الكعبة كانت
تري فحات الابنية بينها وبين المروة اليوم لا تری الكعبة إلا على الصفا من باب الصفا معنى (قوله للذكر)
التقصيد بالذكر جزمه شيخ الاسلام في الغرر وكذا في الاسنى لأنه زاد فيه حكاية بحث الأسنوي وقال
شيخ مشايخنا الشمس الخطيب الظاهر أنه لا يطلب الرقى من المرأة أو الخثي مطلقاً وقال في النهاية لا يسن
لها إلا أن خلا الحلال عن غير المحارم فيما يظهر كانه عليه الأسنوي وتبعه تلميذه أبو زرعة وغيره انتهى بصري
ومال إليه أيضاً سم والنائي (قوله دكة) أي مسطبة معنى (قوله أما المرأة إلخ) قال ابن شهاب نقلاً عن الأذاعي
أن قضية إطلاق الجمهور عدم الفرق أيضاً احتياط بالرقى كآل رجل للخروج من الخلاف في وجوبه أه أقول
أن ثبت خلاف يعتد به في الوجوب مطلقاً فينبغي الجزم بتدب الرقى للمرأة أو الخثي بصري (قوله فلا يسن
لها رقى ولو في خلوة إلخ) قال عبد الرؤف وهو متجه وقال ابن الجلال وهو أوجه ما في الحاشية ومن التخصر
واعترضه سم أي بعمالة في بان الرقى مطلوب لكل أحد غير أنه سقط عن الأثني والخثي طلباً للستر فاذا وجد
ذلك مع الرقى صار مطلوباً بالاحكام بدور مع علته وجوداً وعدمها ه كرى على بافضل (قوله واشترط الرقى)
أي المفهوم من قوله فاذا رقى كرى (قوله بل في حيازة الأفضل) أي بالنسبة للذكر كالحق قول المتن (الله
أكبر) أي من كل شيء (قوله والله الحمد) أي على كل حال لا لغيره كما يشعر به تقديم الخبر (قوله على
ما هدانا) أي دلنا على طاعته بالاسلام وغيره (قوله على ما أولانا) أي من نعمة التي لا تحصى (قوله له
الملك) أي ملك السموات والارض لا لغيره هنا بقوله معنى (قوله وهزم الأحزاب وحده) زاد بعده الأسنوي
والمعنى لا إله إلا الله مخلصين له الدين ولو كره الكافرون أه أقول المتن (ثم يدعو بما شاء) ويسن أن يقول اللهم
أنك قلت ادعوني استجب لكم وإنك لا تخلف الميعاد وإني أسألك كما هديتني للإسلام أن لا تنزعني مني حتى
توفاني وأنا مسلم نهاية ومعنى زاد الأسنوي اللهم أعصنا أي احفظنا بدينك وطواعيتك وطاعة رسولك
وجنبا حذو ذلك اللهم اجعلنا محبوك ونحب ملائكتك وأنبياءك ورسلك ونحب عبادك الصالحين اللهم يسرنا
لليسرى وجنبنا العسرى وأغفر لنا في الآخرة والأولى واجعلنا من أئمة المتقين أه (قوله بين ذلك) أي بين
ما ذكره من التوحيد ع ش (قوله تحرى خلو المسعى) قال الشيخ أبو الحسن البكري لعل المراد بالخلوة ما يتيسر
معه السعي بلا مشقة لها وقع ويختلف الحال فيه بالنسبة للراكب والقوى وغيرهما وليس المراد بالخلوة خلو
المحل بالكعبة أه كرى على بافضل (قوله ولا يكره) أي قوله ومر في النهاية وكذا في المعنى الأمانة عليه
(قوله ولا يكره الركوب) أي لا اعتدال رحمة إن لم يكن بمن يستغنى والافلام يطلب الأبداء ونائي (اتفاقا)
معتمد لكنه خلاف الأولى لما تقدم من سن المشي فيه ع ش (قوله على ما في المجموع) عبارة المعنى فإن ركب

الرمي وتقدم خلافه (قوله على من كل) أي يلوغ أو عتق (قوله قبل فوات الوقوف) أي إذا أعاد الوقوف
(قوله خلافاً للأسنوي) في شرح مردوا ما عارض به على الأسنوي أن المطلوب من المرأة أو مثلها الخثي إخفاء
شخصها ما يمكن وإن كانت في خلوة لا ترى أنه لا يسن لها التخوية في الصلاة ولو في خلوة يرد بان الرقى مطلوب
لكل أحد غير أنه سقط عن الأثني والخثي طلباً للستر فاذا وجد ذلك مع الرقى صار مطلوباً بالاحكام بدور مع
علة وجوداً وعدمها بان قياس ذلك على التخوية ممنوع لانها مشيرة للشهوة ومحركة للفتنة ولا كذلك الرقى
فلا يصل اليه ويؤيد الأسنوي ما مر في جبر الصلاة والقول بان إخفاء الشخص يحتاج له فوق الصوت مردود

(وان) يكون ما شياً وحافياً أن من تنجس برجليه وسهل عليه ومطر أو مستور أو الأفضل تحرى خلو المسعى أي لأن فاتنا الموالاته بينه وبين
الطواف كاهو ظاهر للخلاف في وجوبها بقياسه ندب تحرى خلو المطاف حيث لم يؤمر بالمبادرة به ولا يكره الركوب اتفاقاً على ما في المجموع

لكن روى الترمذي عن الشافعي (١٠٢) كراهته الاعدل ويؤيده ان جمعا يجتهدن قائلون بامتناعه لغير عذر لان يحجب بانهم خالفوا

بلاعدل لم يكره اتفاقا كافي المجموع وما في جامع الترمذي من ان الشافعي كره السعي را كمال الاعدل محمول على خلاف الاولى (قوله بانهم خالفوا الخ) عبارة النهاية بانه خلاف سنة صحيحة وهي ركوبه ^{صلى الله عليه وسلم} في بعضه وسعي غيره بلاعدل كصغر او مرض خلاف الاولى نهاية اقول وقد يمنع المخالفة بان ركوبه صلى الله عليه وسلم كان لعدل وان يظهر فيستقوى ويؤخذ منه كيفية السعي ويرى جماله المشتاقون المتعطشون اليه فان اهل مكة ذكروهم وانهم وصغيرهم وكبيرهم كانوا تمازجحين في المسعى وفي البيوت التي في حواله واسطحتها لنيل سعادة مشاهدة طلعت الشريفة (قوله بل يكره الوقوف الخ) وتكره الصلاة بعده نهاية وونائي (قوله لكن لا يشترط له كيفية الخ) اي فله السعي المنكوس والقهقري ونحوها سم وبصري اي مالا يجزى في الطواف ويكني الطيران كافي الحاشية وونائي (قوله على هبته) الى الفصل في النهاية وكذا في المعنى لا اقلوه حيث الى المتن (قوله لا غير مطلقا) وقيل ان قلت الانبياء بالليل سمعت كذا ذكر والخشني في ذلك كالا في معنى (قوله طاقته) عبارة النهاية والمعنى فوق الرمل اه (قوله قاصدا السنة الخ) اي والام لا يصح سعيه على المعتمد لانه يقبل الصرف كالطواف خلافا للشيخ الاسلام والشيخ الحسن البكري وموضع من الالعباب ومن النهاية قال ابن الجلال ويترفع على ذلك ما لو حمل محرم لم يسع عن نفسه ودخل وقت سعيه محراما كذلك ونوى الحامل المحمول فقط فعلى مرجح من قال يشترط فقد الصارف ينصرف عن نفسه ويقع عن المحمول وعلى مرجح من قال لا يشترط فيه فقد الصارف يقع عنهما انتهى اكردى وتقدم في الشرح قبل الفصل انه ياتي فيه تفصيل طواف الحامل والمحمول (قوله لا نحو المسابقة) اي كالعاب فيخرج عن كون سعيها بقصد هاتية وونائي (قوله ويحرك الدابة) اي بحيث لا يؤذى المشاة نهاية (قوله بستة الخ) متعلق بقيل الميل الخ (قوله وما عدا ذلك على المشي) ويسن ان يقول الذكر في عدوه وكذا المرأة الخشني في عمله كائنه بعض المتأخرين رب اغفروا رحم وتجاوز عما تعلم انك انت الاعز الاكرم معنى عبارة النهاية ويسن ان يقول في السعي ولو اثرب اغفروا رحم الخ ويوافقا قول الونائي قائل في عدوه ومشييه رب اغفروا رحم الخ اللهم ربنا آتنا في الدنيا حسنة الخ القراءاة في السعي افضل من غير الذكر الوارداه

(فصل في الوقوف بعرفة وبعض مقدماته وتوابه) (قوله إذا حضر الحج) أي خرج مع الحجج نهاية ومعنى قول المتن (أو منصوبه) أي المؤمر عليهم ان لم يخرج الامام معنى ونهاية قول المتن (ان يخطب بمكة) اي ان لم ينصب غيره للخطا بقونائي (قوله وايها) كذا في اصل المصنف ومراده التساوى عند عدم المذبرين الكون عندها والكون بياها وينبغي ان يكون الثاني اولى لم يدرش فيه وكونه ابلغ في التبليغ فلو اتى بالواو بدل اول لكان اولى نعم على تقدير الاتيان بها اي الواو يحتمل الكلام معنيين لكل منهما وجه وجه الاول على تقدير كون حيث الخ متعلقة بالكونين فيكون محصلة ان الكون عندها حيث لا مذبر افضل وافضله الكون بياها لانه ما صدقات الاول في الجملة الثانية على تقدير كونها متعلقة بالثاني ومحصله ان الكون

بان سماع الصوت يكون سببا لحضور من سمعه من بعد ولا كذلك الرق في الخلوة اه (قوله الا ان يحجب بانهم خالفوا ما صح) قد يجهلون بانه يحتمل ان يركب لعدركان يظهر ليستغنى منه وهي واقعة حال فعليه (قوله لكن لا يشترط له كيفية) اي فله السعي القهقري ونحوها (فرع) قال في العباب وان اي ويجب ان يسعى في بطن الوادى ولو التوى فيه يسير لم يضاراه قال في شرحه بخلافه كثير بحيث يخرج عنه وضبط ذلك في الحاشية بانه يخرج عن سميت العقد المشرف على المروة اذ هو مقارب لعرض المسعى بما بين الميادين الذي ذكره الفارسي انه مرضه ما ذكره هو ما في المجموع حيث قال قال الشافعي والاصحاب لا يجوز السعي في غير موضع السعي فلو مرروا موضعه في زقاق العطارين او غيره لم يصح سعيه لان السعي يختص به فلا يجوز فعله في غيره كالطواف الى ان قال ولذا قال الدارمي ان التوى في سعيه يسير اجاز وان دخل المسجد او زقاق العطارين فلاه وبه يعلم ان قول العباب ولو التوى فيه يسيرا المراد باليسير فيه مالا يخرج عنه فتأمل (فصل في الوقوف بعرفة وبعض مقدماته وتوابه)

ما صح انه صلى الله عليه وسلم ركب فيه وأن يوالى بين مراته بل يكره الوقوف فيه لحديث وغيره وبينه وبين الطواف ومراته يضرب صرفه كالطواف لكن لا يشترط له كيفية مثله لان القصد هنا قطع المسافة وأن (يشي أول السعي وآخره) على هبته (و) ان (يعود الذكر) لاغيره مطلقا قد اشدبدا طاقته حيث لا تاذى ولا ليداء قاصدا السنة لا نحو المسابقة (في الوسط) للاتباع فيهما رواه مسلم ويحرك الراكب دابته والمراد بالوسط هنا الامر التقريبي إذ عمل العدو أقرب الى الصفا منه الى المروة بكثير (وموضع النوعين اي المشي والعدو (معروف) فوضع العدو قبل الميل الاخضر بركن المسجد وحدث مقابله آخر بسنة أذرع الى ان يتوسط الميادين الاخضرين احدهما بحداد دار العباس رضى الله عنه وهي الآن رباط منسوب اليه الآخر دار المسجد وما عدا ذلك محل المشي (فصل في الوقوف بعرفة) وبعض مقدماته وتوابه (يستحب للامام) إذا حضر الحج (أو منصوبه) لاقامة الحج ونصبه واجب على الامام (ان)

يخطب بمكة) وكونها عند الكعبة اويها حيث لا مذبر افضل

وغيره بالتكبير وبحث
المحب الطبري ان من
توجهوا العرفة قبل دخول
مكة ليس لهم ذلك غريب
(في سابع ذي الحجة) ويسعى
يوم الزينة لانهم كانوا
يزنون فيه هو اذ جهم
(بعد صلاة الظهر) او الجمعة
ويظهر تقيد ندها باداء
فعل الظهر فتفوت بفوات
ادائها ان المدار في العبادات
على الاتباع ما يمكن وهو
صلى الله عليه وسلم يفعلها
الا بعد اداء الظهر فلا تفعل
فيا بعد ذلك خطبة (فردة يامر
فيها) المستمعين والمكئين
بطواف الوداع بعد احرارهم
وقبل خروجه لانه مندوب
لهم لتوجيههم لا ابتداء
النسك دون المفردين
والقارنين لتوجيههم لا تمامه
جميع الحاجاج (بالغدو) اى
السير بعد صبح الثامن
ويسمى يوم التروية لانهم
كانوا يترجون الماء فيه لقلته
اذ ذلك بتلك الاماكن (الى
منى) بحيث يكونون بها اول
الزوال وما وقع لها في
موضع اخر ان السير بعد
الزوال ضعيف وعلى الاول
يستثنى من تزمه الجمعة كحاج
انقطع سفره اذا كان الثامن
الجمعة فلا يجوز له الخروج
بعد الفجر الا ان عذرا
اقيمت صحيحة بمنى (تنبه)
مرجوب صوم الاستسقاء
بامر الامام او منصوبه
وقياسه وجوب ما يامره

عنده افضل مطلقا عليه فالكون يابها حيث لا منبر عند ما افضل بصرى اقول الاظهر ان او لمجرد
الاضراب والترقى وحيث الخ متعلقة بالكون الاول للفظا وبهما معاني فيفيد الكلام حيث تدل المعنى الاول
بلا تكلف (قوله قال الماوردي) الى قوله وما وقع في النهاية الا قوله غريب وقوله يظهر الى المتن وقوله
لتوجيههم لا ابتداء للنسك وكذا في المعنى الاول قوله وبحت المحب الى المتن (قوله قال الماوردي) (جزم به النهاية
عبارته) يسن ان يكون محرما اه (قوله انه محتمل) بكسر الميم بقرينة ما بعده (قوله ويفتحها المحرم الخ)
لم يبين مقدار ما يفتح به من تلبية او تكبير سم عبارة الوائى ويفتحها بالتلبية ان كان محرما وهو افضل
والا فالتكبير ويحمد الله ويثنى عليه ثم يقول لا ابدأ فانسك جئتم من افاق شتى وفودا الى الله تعالى فتح على
الله ان يكرم وفده فمن كان جاء يطلب ما عند الله فان طالب الله لا يجب فصدقوا قولكم بفعل فان ملاك القول
العمل والنية في القلب والله في ايامكم هذه فانها ايام تغفر فيها الذنوب جئتم من افاق شتى في غير تجارة
ولا طلب مال ولا دنيا ترجوئهم تلى اى ان كان محررا ويعلم فيها المناسك الخ اه (قوله وبحت المحب
الخ) اقره النهاية عبارته ولو توجهوا للوقوف قبل دخول مكة استحب ما مامهم ان يفعل كما يفعل امام مكة قاله
المحب الطبري قال الاذرى ولم اراه لغيره اه قال عرش قوله مر ان يفعل كما يفعل الخ اى بان يخطب في سابع
ذي الحجة الى اخر ما ياتي اه (قوله والجمعة) اى ان كان يومها تبة (قوله ويظهر تقيد ندها الخ) عبارة
الوائى وان لم يصلوها كما يحسنه في الحاشية وقال في التحفة ويظهر الخ اه قال باعثن قوله كما يحسنه الخ اعتمده
عبد الرؤف وابن الجلال اه (قوله فلا يفعل الخ) اقرب فيما يظهر ندب فعلها واول قبل الشروع في السير لحصول
المقصود بها من اخبارهم بما امامهم من المناسك نعم الاكل فعلها فبا ذكر بصرى وسم (قوله فيما بعد ذلك)
اى بعد فوات اداء الظهر قول المتن (خطبة فردة) ولا تنكفي عنها خطبة الجمعة لان السنة فيه التأخير عن الصلاة
كما تقرر لان المقصد بها التعلم لا الوظو والتخريف فلم تشارك خطبة الجمعة بخلاف خطبة الكسوف نهاية
ومعنى (قوله لانه الخ) اى هذا الطواف عرش (قوله لتوجيههم لا ابتداء للنسك) محل تأمل ثم رايت المحشى قال
يتأمل معنى ذلك بصرى وقد يجاب بان المراد بالنسك هنا ما عدا الاحرام ولو مندوبا ومعلوم ان الاولين لم
يسبق على توجيههم شىء غير الاحرام والآخرين سبق على توجيههم ايضا السفر الى مكة ونحو طواف القدوم
(دون المفردين والقارنين) اى الاقايقين سم قال السيد عمر الظاهر ان مثلهم من احرم بالحج من مكه ولو
متعدا بمجاورة المقامات اه وفيه نظر (قوله لتوجيههم لا تمامه) عبارة الاسنى والنهاتو المعنى بخلاف المفرد
والقارن الاقايقين لا يؤمران بطواف الوداع لانهم لم يتحللوا من مناسكهما وليست مكة محل اقامتهما اه
(قوله وجميع الحاجاج) عطف على المستمعين (قوله اذ ذلك الخ) اى واما اليوم فاما كثير فيها يجزى قول المتن
(الى منى) بكسر الميم بالصرف وعدمه وتذكر وهو الاغلب وقد نث وتخفيف نونها اشهر من تشديد بها
سميت بذلك لكثرة ما نعى اى راق فيها من الدما منها تبة معنى (قوله وعلى الاول) اى المعتمد (قوله الا ان
عذر) لم يظهر وجه استثناء المذذور بعد فرض الكلام فيمن تزمه الجمعة بصرى (قوله واقيمت صحيحة
منى) اى بان احدث بها قريه استوطنها اربعون كاملا ونهاية ومعنى (قوله وقياسه وجوب ما يامره
أحدهما الخ) يحتمل ان مرادهم بالامر في هذا المقام الاخبار بانهم مأمورون بذلك من جهة الشرع فان

(قوله ويفتحها المحرم بالتلبية الخ) لم يبين مقدار ما يفتح به من تلبية او تكبير (قوله فلا تفعل فيما بعد
ذلك) لو قال تفعل فيما بعد ذلك كان متجها لحصول المقصود (قوله ودون المفردين) اى الاقايقين (قوله
لتوجيههم لا ابتداء للنسك) قد يقال هذا موجود في القانون اذ المفرد والقارن متحدان في العمل (قوله
والقارنين) اى الاقايقين (قوله لتوجيههم لا تمامه) يتأمل معنى ذلك وتخصيص القارن به مع استواء
المفرد والقارن في العمل وعبارة تشرح الروض وبذلك علم ان المفرد والقارن الاقايقين لا يؤمران
بطواف الوداع لانهم لم يتحللوا من مناسكهما وليست مكة محل اقامتهما اه (قوله وقياسه وجوب
ما يؤمر به أحدهما الخ) يحتمل ان مرادهم بالامر في هذا المقام الاخبار بانهم مأمورون بذلك من جهة

فرض انه امر فيجبه انه ان كان لمصلحة عامة وجب الامتثال كما في الاستسقاء وإلا فلا فليتامل سم (قوله) او يفرق الخ) اعتمدته الوثاني (قوله) ويعلمهم في هذه الخطبة الخ) فان كان قهبا قال هل من سائل وخطب الحج اربع هذه وخطبة يوم عرفة يوم النحر ويوم النفر الاول وكلها فردى وبعد صلاة الظهر اليوم عرفة فثنتان وقبل صلاة الطهور وكل ذلك معلوم من كلامه هنا وفيما يأتي ناهية ومعنى وبأني وبعد صلاة الظهر اليوم عرفة كما افاده كلامه الخ) عبارة المعنى والنهاية وقضية كلام المصنف انه يخبرهم في كل خطبة بما بين ايديهم من المناسك ومقتضى كلام اصل الروضة انه يخبرهم في كل خطبة بما بين ايديهم من المناسك الى الخطبة الاخرى ولا منافاة اذا اطلاق بيان لكل والتميز والتفريق بين الامور (قوله) باعادة تنافي الخطاب الالائية) ظاهره انه يعيد في كل منها جميع المناسك الماضية والآتية وصرح بكلامه غيره كقوله الاتي وافهم الخ انه يعيد الالائية فقط (قوله) او الى الخطبة الخ) عطف على كلها كرمي (قوله) كان النبي صلى الله عليه وسلم الخ) بقيد قال ان كان تدل على التكرار مع انه عليه الصلاة والسلام لم يحج بعد النبوة بالناس غير حجة الوداع ويجب بانها انما تقيد التكرار مع المضارع وما هنا ليس كذلك سم (قوله) ولو قيل ينبغي الخ) يعلم ما يستقله عن الاسنى في خطبة النحر ما يؤيده والظاهر انه ما اخذه بصري (قوله) لم يعد او يؤيده الحديث المذكور بصري وفيه تامل (قوله) في غير يوم الجمعة الخ) الاولى ان يؤخره عن قول المصنف من غده (قوله) وفيه ان لم تزلهم الخ) عبارة النهاية والمعنى فان كان يوم الجمعة ندب ان يخرج بهم قبل الفجر لان السفر يومها بلا عذر كتخلف عن ركعته بعد الفجر وقبل فعلها الى حيث لا يصلي الجمعة حرام فحلها فيمن تزلهم الجمعة ولم تمكنه اقامتها بنى والا بان احدث ثم قربه واستوطنها اربعون كاملا من جاز خروجه بعد الفجر ليصلي معهم وان حرم البناء ثم ا زاد الوثاني وان ترتب عليه فوات الجمعة على اهل بلده بان كانوا من الاربعين وقوله يحرم تعطيل بلدهم عنها يحمل على تعطيل بغير حاجة كما في التحفة اه قال عرش قوله مروان حرم البناء الخ يؤخذ من هذا صحة صلاة الجمعة في السانية السكاكية ببلد لا وان كانت في حريم البحر لانه لا تلازم بين الحرم صحة صلاة الجمعة وهو ظاهر اه (قوله) ما لم تعطل الجمعة) قال سم بعد ذكر كلام الشارح في باب الجمعة فالجواب اكل من التعطيل والسفر لاجة اذا امكنته في محل آخر اى او تضرر بتخلعه عن الرقعة فيا يجبه وان خرج بعد الفجر وقياس ذلك جواز التعطيل فيما نحن فيه اذا امكنتهم في مثلها وان خرجوا بعد الفجر لانه خروج حاجة بل قد يجبه هناك وهنا جواز الخروج قبل الفجر وان لزم التعطيل وعدم ادراكها في محل لعدم التكليف حيث ذلنا تامل بخلافه بعد الفجر فنلزم من خروجه التعطيل امتنع وان ادركها بمحل آخر ومن لافان لزمته امتنع ايضا الا ان ادركها باخرها اه وقوله امتنع في موضعين مفيد اخذنا من اول كلامه وتمامه عن النباهة والمعنى انما لا يقدم العذر

لشرع فان فرض انه امر فيجبه انه ان كان لمصلحة عامة وجب الامتثال كما في الاستسقاء وإلا فلا فليتامل سم (قوله) كان صلى الله عليه وسلم اذا كان قبل يوم التروية الخ) بقيد قال كان تدل على التكرار مع انه عليه الصلاة والسلام لم يحج بعد النبوة بالناس غير حجة الوداع ويجب بانها انما تقيد التكرار مع المضارع وما هنا ليس كذلك سم (قوله) ما لم تعطل الجمعة بمكة) عبارة شرح الباب عقب قوله فان كان التام من جهة خرج من تلمه قبل الفجر وان خرجوا بعد الفجر وامكن فعلها بنى جاز وظاهره انه لا فرق بين ان يتخلف بمكة من يقيم الجمعة ولا وان لم يدر ابل الظاهر كما قال الازرعي والزرکشي في الحالة الثانية المنع لانهم مسيئون بتعطيل الجمعة بمكة اه ولا يخفى ان المتبادر منه تعلق بحث الازرعي والزرکشي الا في قول الايضاح قال الشافعي فاذا بنى بها اى بنى قرية واستوطنها اربعون من اهل الكمال اقاموا الجمعة وهم الناس معهم اه ولم يتعرض له في قول الايضاح قبل ما ذكر مانصه فان كان اليوم التام من يوم الجمعة خرجوا قبل طلوع الفجر اه (قوله) ما لم تعطل الجمعة بمكة) فيه امر ان الاول ان التعطيل انما يكون بذهاب من تعتقه به بخلاف ذهاب من تلمه ما ولا تعتقه به كالمقيم غير المتوطن فقوله ما لم تعطل بمكة اى بان المستوطن تمام من تعتقه به او جميع من تعتقه به الثاني انه قدم في باب الجمعة قوله بل يحرم عليهم اى اهل القرية تعطيل الجمعة بمكة

(من) بعد صلاة (صبح غدا) والافضل ضحى للاتباع (الى منى) يستحب للحجاج كلهم ان يبيتوا بها وان يصلوا بها العصرين والعشاءين والصبح للاتباع وراه مسلم والاولى صلاتها بمسجد الحيف والنزل بمنزلة ^{مسجد الحيف} او قريب منه وهو بين منجره وقبة ومسجد الحيف وهو الهأقرب فاذا طلعت الشمس أى أشرق على نبيرو هو المطل على مسجد الحيف قاله المصنف وغيره وإن اعترضه الحب الطبرى وقال بل هو مقابله الذى على يسار الذاهب لعرفه وجمع بان كلا يسمى بذلك ومع تسليمه المراد الاول (١٠٥) ايضا (قصدوا عرفات) من طريق صب

وكانه الذى ينعطف عن العين قرب المشعر الحرام مكشرا للنبوة والذكر وما حدث الا ان من ميت اكثر الناس هذه الليلة برفة بدعة فيسحة اللهم الا ان يخاف زحمة او على محترم مولوبات بنى او وقع شك فى الهلال يقتضى فوت الحج بفرض الميت فلا بدعة فى حقه ومن اطلق ذنب الميت بها عند الشك فقد تساهل اذ كيف تترك السنة وحجه يحزى بتقدير الغلط لجماعا فالوجه التقيد بما ذكرته (قلت) ولذا ساروا من منى بعد الصبح الى عرفة الساعة لهم انهم (لا يدخلونها بل يقيمون بنمرة) وهى بفتح فسكر وفتح واو كسر فسكون محل معروف ثم (يقرب عرفات حتى تزل الشمس والله اعلم) للاتباع وراه مسلم ويسن الغسل بالوقوف كماز مع بيان وقته (ثم) عقب الزوال يذهب الى مسجد ابراهيم ^{عليه السلام} خلافا لمن نازع فى هذه النسبة وزعم انه منسوب لابراهيم احدا مرآه بنى العباس المنسوب اليه باب ابراهيم بالمسجد الحرام وصدر من عرفة بضم اوله

(قوله بعد صلاة) الى قوله والنزل فى النهاية والمعنى (قوله للحجاج كلهم) أى حتى من كان مقبلا بمنى ومن لم يكن بمكة سم (قوله وان يبيتوا بها) اى بى فليس بركن ولا واجب لجماع قال الزعفرانى يسن المبيت من مكة الى المناسك كلها الى انقضاء الحج لمن قدر عليه وان قصد مسجد الحيف فبصل فيه ركعتين ويكثر التلبية قبلها وبعد هاتين ومعنى قال عشرين قوله لم يزد قدر عليه اى ولم يخف تاذيا ولا نجاسة اه (قوله والاولى صلاتها بمسجد الحيف) اى عند الاحجار امام منارة نائى بوسطه الا ان وناى (قوله وهو المطل) عبارة النهاية والمعنى والونائى وهو بفتح المثناة جبل كبير يزدلفة على بين الذاهب من منى الى عرفات قول المتن (قصدوا عرفات) ويسن للسائر الهان يقول اللهم اليك توجهت وجهك الكريم اردت فاجعل ذنبى مغفورا وحجى مبرورا وارحمى ولا تخشنى بك على كل شىء قدرته بنائية ومعنى (قوله من طريق صب) وهو الجبل المطل على منى اى الذى مسجد الحيف فى اصله وهو من مزدلفة ويعود على طريق المازمين وهو بين الجبلين الكائنين بين عرفه ومن مزدلفة ويسن للسائر الى عرفات ان يعود على طريق غير ما ذهب فيها ولو كان ذهابه ولما بهى واحدة منها بان يغرمشاه كالعيدونائى ونهاية ومعنى (قوله بفرض الميت) اى بمنى (قوله فلا بدعة فى حقه) ومثله دخوله قبل الزوال اذا كان الزحام يخاف منه ما ذكر ان اعلان (قوله ومن اطلق الخ) اى سواء كان الشك يقتضى فوت الحج او لا يقتضيه كرى (قوله بها) اى بعرفات (قوله وحده يحزى الخ) عبارة الونائى ووقوف اليوم العاشر بشرطه يحزى لجماعا فالحج اه (قوله بتقدير الغلط) كانه ريد الغلط بالوقوف فى العاشر ولم يقلوا على خلاف العادة سم (قوله بما ذكرته) اى يكون الشك يقتضى فوت الحج بفرض الميت بمنى كرى قول المتن (قلت) اى كما قال الراغبى فى الشرح بنائية ومعنى (قوله واذا ساروا) الى قوله وهم الا ان فى المعنى الا قوله وبينه الى المتن وكذا فى النهاية الا قوله وزعم الى وصدره (قوله وزعم انه منسوب الخ) جزم به ان شبهة بصرى (قوله وصدره) هو محل الخطبة والصلاة (قوله واخره الخ) ويصير بينهما صخرات كبار فرشت هناك بنائية ومعنى (قوله وبينه الخ) اى المسجد (قوله ويخطب الامام) اى او منصوبه على منبر او مرتفع بنائية قول المتن (خطبتين) اى خيفتين وتكون الثانية اخف من الاولى بنائية ومعنى (قوله ما يأتى فى عرفة) اى من الذكر والتلبية بنائية ومعنى (قوله لان القصد بها مجرد الدعاء) اى وان التعليم لانها فى الاولى بنائية (قوله)

لعلمهم من اقامتها والذهب اليها فى بداى اى ثم قوله وقيد اى جواز سفر من زمته اذا امكنته فى طريقه او مقصده صاحب التعجير بحثا ما اذا لم يطل جمعة بلده بان كان تمام الاربعين وكانه اخذه عامرا انقام حرمه تعطيل بلدهم عنها لكن الفرق واضح فان هؤلاء معطلون لغير حاجة بخلاف المسافر فان فرض ان سفره لغير حاجة اتجه ما قاله وان تمكن منها فى طريقه اه وقضية فرقه انهم لو غطوا الحاجة جاز وحينئذ فالحاصل جواز كل من التعطيل والسفر لحاجة اذا امكنته فى محل اخر اى او اضطر بتخلعه عن الرقعة فيما يتجه وان خرج بعد الفجر وقياس ذلك جواز التعطيل فيما نحن فيه اذا امكنتهم فى منى مثلا وان خرجوا بعد الفجر لانه خروج لحاجة بل قد يتجه هاتوا جواز الخروج قبل الفجر وإن لزم التعطيل وعدم ادراكها فى محل لعدم التكليف حينئذ فليستام خلافا بعد الفجر فمن خرج وجه التعطيل امتنع وان ادر كما يحمل اخر ومن لا فان زمته امتنع ايضا لان ادر كما باخر (قوله ويستحب للحجاج كلهم) اى حتى من كان مقبلا بمنى ومن لم يكن بمكة (قوله وحجه يحزى بتقدير الغلط لجماعا) كانه ريد الغلط بالوقوف فى العاشر ومن

(١٤ - شروانى وان قاسم - رابع) والبتون وآخرون عرفة وبينه وبين الحرم نحو ألف ذراع و (يخطب الامام بعد الزوال) الناس (خطبتين) قبل الصلاة ويعلمهم فى اولها ما امامهم كله والى الخطبة الاخرى نظير مامر ويحرضهم على اكثر ما ياتى فى عرفة ثم يجلس بقدر سورة الاخلاص فاذا قام للخطبة الثانية أخذ المؤمن فى الاذان لا الاقامة على المعتمد ويخففها بحيث يفرغها مع فراغ الاذان ولم ينظر لمنعه سماعها لان القصد بها مجرد الدعاء وللبادرة الى اتساع وقت الوقوف (ثم) يقيم (يصل بالناس)

الذين يجوز لهم القصر وهم الآن قليلون (١٠٦) جدا إذ أكثر الحجيج يدخلون مكة قبل الوقوف بدون أربعة أيام كوامل بنية إقامة فوق

الذين يجوز لهم القصر) وفي المجموع عن الشافعي والاصحاب أن الحجاج إذا دخلوا مكة ونو أن يقيموا بها أربع أيامهم أو أكثر فإذ خرجوا يوم التروية إلى منى ونو الذهاب إلى أوطانهم عند فرار غ نسكهم كان لهم القصر من حين خرجوا إلى أوطانهم أو قصر في الصلاة معني زاد النهاية وظاهر أن محل ذلك فيما كان معبودا في الزمان القديم من سفرهم بعد نفرهم من منى يوم ونحوه واما الآن فاطردت عادة أكثرهم بأقامة أميرهم بعد النفر فوق أربعة أيام كوامل فلا يجوز لأحد من عزم على السفر معهم قصر ولا جمع لأنهم لم ينشؤوا حينئذ يسافر انقصر فيه الصلاة (قوله بعده) أي بعد الوقوف والنفر ونائي (قوله هل ينقطع الخ) تقدم أن الأقرب أنه لا ينقطع وحينئذ في تعليل ما جزم به من أنهم الآن قليلون جدا بقوله إذا أكثر عدم الانقطاع فامله سم عبارة البصري والذي استوجهه في باب صلاة المسافرين سفرهم لا ينقطع إلا بالعود إلى مكة وحينئذ فلا محل لقوله وهم الآن الخ ثم رايت المحشي نبيه عليه اه وعبارة الوائلي ثم يقيم الصلاة ثم يجمع العصريين تقدم ما يقصرهما بالمسافرين الذين لهم القصر أن كان مسافرا وهو الذي لم ينو إقامة أربعة أيام كوامل وهو ما كثر بخلاف ما ورد في الحجاج مكة قبيل الوقوف ونو الإقامة ما ذكر بعد فيتموا كذا في الحاشية والفتح خلافا للتحفة والنهاية في باب صلاة المسافرين فمالوا في الحجاج الذين يدخلون مكة قبيل الوقوف بنحوهم أن يقيموا بها بعد النفر أربعة أيام كوامل فالأقرب أنه لا ينقطع سفرهم هو صولهم لمكة نائين ما ذكر فإن كان الإمام مقيما ناب مسافرا أو يأمر بالتمام وعدم الجمع غيره اه (قوله قصر) إلى قوله قيل في النهاية والمعنى الإقوله ويسر بالقراءة قول المتن (جمعا) أي قد يتأخر بها معني (قوله ويسر بالقراءة) أي فيها خلافا لابي حنيفة وغيره (قوله وهذا الجمع) أي والقصر نهاية ومعني (قوله على الأصح) أي خلافا لما جرى عليه المصنف في مناسك الكبري من أن ذلك للنسك اه معني وعليه فيجمع المسكن أيضا ونائي (قوله نائيه) أي يوم النفر الأول لنهاية ومعني (قوله إلا التي بنمرة) أي فإنها ثنتان وقبل صلاة الظهر سم (قوله وإذا فرغوا من الصلاة) أي من العصريين ثم الرابعة نائي قول المتن (وقفوا) أي الإمام أو منصوبه والناس (إلى الغروب) والأفضل أن يقفوا بعد الغروب حتى تزول الصفرة قليلا فان قيل قول المصنف يقفوا منصوب عطف على يخطب فيقتضي استحباب الوقوف مع انه واجب اجيب بأنه قيد الوقوف بالاستمرار إلى الغروب وهو مستحب على الصحيح معني ونائية (قوله قيل في تركية نظر الخ) هذا الاعتراض بجري أيضا في قوله السابق ويبيتوا فامله سم (قوله ويخرجهم) في كون الخروج بهم مختصا به تأمل لا يقال الخروج بهم الخاص به اخص من مطلق الخروج الشامل لهم لا نائقول يمكن اعتبار نحو ذلك في الميت ونحوه فواجه التخصص والحق أن عبارة المصنف قدس سره لا تخلو عن شيء ما فيها من تقبيح الضمائر وإن كان المراد منها أو اضحاف رد الأولوية ليس في محل بصري (قوله وعمه وغيره) الضميران للإمام و (قوله) وذلك التقدير) إشارة إلى قوله إذ تقديره الخ (قوله ما تقرر) هو قوله بأنه خص الإمام الخ كردد (قوله) وذلك التقدير يدفعه الخ) كيف يدفعه مع القطع بأن العطف على يخطب وهو مقيد بالإمام أو منصوبه سم قول المتن (ويذكروا الله ويدعوه) أي باكثرائها ومعني (قوله والوارد من ذلك الخ) ومن ادعيته المختارة ربنا آتأ في الدنيا حسنة الآية اللهم اني ظلمت نفسي ظلما كثيرا ولا يغفر الذنوب إلا انت فاغفر لي مغفرة من عندك وارحني انك انت الغفور الرحيم اللهم انقلني من ذل المعصية إلى عز الطاعة وكفى

يقول أعلى خلاف العادة (قوله هل ينقطع) تقدم أن الأقرب أنه لا ينقطع وحينئذ في تعليل ما جزم به من أنهم الآن قليلون جدا بقوله إذا أكثر الحجيج الخ ما لا يخفى إذ كيف يجزم بالقلة التي لا تنبني إلا على الانقطاع ثم يعلا بما فيه ترد روجه منه فاسبق عدم الانقطاع فامله (قوله إلا التي بنمرة) أي فإنها ثنتان وقبل صلاة الظهر (قوله قيل في تركية نظر إذ تقديره الخ) هذا الاعتراض بجري أيضا في قوله السابق ويبيتوا فامله (قوله وذلك التقدير يدفعه) كيف يدفعه مع القطع بأن العطف على يخطب وهو مقيد بالإمام أو منصوبه

أربعة أيام بها بعده وقد مرف صلاة المسافر بيان أن سفرهم هل ينقطع بذلك أو لا (الظهر والعصر) قصر (وجما) للاتباع رواه مسلم ويسر بالقراءة فوهذا الجمع بسبب السفر لا النسك على الأصح فلا يجوز لمن لا يجوز له القصر ويسر للإمام إعلامهم بقوله بعد سلامه أتموا ولا يجمعوا فاناقوم سفر وبي خطبتان مشروعتان احداهما يوم النحر والآخرى ثالثه تبني والارابعة فرادى وبعد صلاة الظهر إلا التي بنمرة وإذا فرغوا من الصلاة سن لهم أن يبادروا إلى عرفة (و) أن يقفوا بها (إلى تكامل الغروب) للاتباع وخروجا من خلاف من أوجب الجمع بين الليل والنهار وسيأتي أن اصل الوقوف ركني قيل في تركية نظر إذ تقديره يستحب للإمام أو منصوبه أن يقفوا فلو افرد فقل ويقف وكذا ما بعده لكان أولى اه ويرد بأنه خص الإمام أو نائبه بما يختص به بنحو يخطب ويخرج بهم وعمه وغيره بما لا يختص به بنحو يبيتوا وقصدوا وذلك التقدير يدفعه ما تقرر المعلوم من ضيقه فلا اعتراض عليه (ويذكروا الله تعالى ويدعوه ويكثر التهليل)

والوارد من ذلك أولى ومن ثم اخص الاكثار بالتهليل لخبر الترمذي وحسنه أفضل الساء دعاء يوم عرفة بحال

بحلالك عن حرامك واغني بفضلك عن سواك ونور قلبى وقبرى واغذى من شركه واجعل لى الخير كله اللهم انى اسالك الهدى والتقى والعفاف والغنى وكذا فى الاسنى الا قوله اللهم انى الى اللهم اتقلى (قوله لا اله الا الله) اى مائة او الف مائة (قوله) وهو على كل شىء قدير) وزاد البيهقى اللهم اجعل لى قلبى نور اوفى سمى نور اوفى بصرى نور اللهم اشرح لى صدرى ويسر لى امرى معنى زاد الاسنى والنهاية اللهم لك الحمد كالتى تقول وخير ما نقول اللهم لك صلاحى ونسكى وبحياى ومائى واليك مابى ولك ترائى اللهم انى اعوذ بك من عذاب القبر ووسوسة الصدر وشتات الامر اللهم انى اعوذ بك من شر ما يجى به الريح ويكون كل دعاء ثلاثا ويفتحه بالتحميد والتمجيد والتسبيح والصلوة والسلام على النبي ﷺ ويختتم بمثل ذلك مع التامين اه (قوله) وروى المستغفرى (وفى العهد للشعر اوفى البيهقى ان النبي ﷺ قال ما من مسلم وقف عشية عرفة بالموقف فيستقبل القبلة بوجهه ثم يقول لا اله الا الله وحده الى قدير مائة مرة ثم يقرأ قل هو الله احدا مائة مرة ثم يقول اللهم صل على محمد وعلى محمد كما صليت على ابراهيم والى ابراهيم انك حديد مجيد وعلينا معهم مائة مرة) الا قال الله تعالى يا ملائكتى ما جزى عبدى هذا سبحانه وهلتى وكرمتى وعظمتى وعرفتى واتى على وصلى على نبي اشهدوا يا ملائكتى انى قد غفرت له وشفعته فى نفسه ولوسائى عبدى هذا شفعتى فى أهل الموقف اه محمد صالح الرئيس (قوله) ويقرأ سورة الحشر) عبارة النهاية يستحب ان يكتر من قراءة سورة الحشر وليحرص فى ذلك اليوم والذى بعده على الحلال الصرف ان تيسر وإلا فما قلت شبهته فان المتكفل باستجابة الدعاء هو خلوص النية وحل المطعم والشرب مع مزيد الخضوع والانكسار وليحذر الواقع من المخاصمة والمشاغمة الكلام بالمباح ما يمكنه وانتهار السائل واحتقار احداه زاد الدواني وسن ان يتلطف بمخاطبه حتى فى نهيه عن منكروه وان يستكثر من اعمال الخير واهمها العتق والصدقة هاتوفى عثر دى الحجة وهى الايام المعلومات واما التثريق هى المعدودات اه (ولمن استغفر له الحاج) زاد المغنى بقية ذى الحجة والحرم وصفر وعشرين من ربيع الاول اه (قوله) وتفرغ الباطن) اى من جميع العلاقات الدنيوية التى تشغله عما هو بصدده نائى (قوله) العبرات) اى الدموع عرش (قوله) العبرات) اى ما تركبه الشخص من الخالقات كرى على بافضل (قوله) يدها الى صدره الخ) ويسن رفع يديه ولا يجاوز بهما راسه والا فراط فى الجهر بالدعاء مكروه وان يبرز للشمس الا لعذر كقصر دعاء او اجتهاد فى الاذكار نارية واسنى عبارة الدواني وخفض الصوت بالدعاء والذكر مطلوب الا ان اراد تعليم او طلبه منه من لا يحسن الدعاء لئلا يمتنع منه لئلا يتكلف السجع فى الدعاء وسن ان لا يتكلف السجع فى الدعاء والا فلا بأس به وان يكتر فيه من التضرع والخشوع واظهار الذلل والافتقار وان يلح ولا يستبطى الاجابة بل يقوى رجاءه فيها هو عبارة المغنى ولا يتكلف السجع فى الدعاء ولا بأس بالسجع اذا كان محفوظا واولاه من غير قصد اه (ويسن للذكر) اى اما الانثى فيندب لها الجلوس فى حاشية الموقف ومثلها الخشى اسنى زاد النهاية الا ان يكون لها هودج والاولى الركوب فيما يظهر اه (قوله) كما رأت فى هودج) اى كائين للرأة ان تقف فى الهودج (قوله) ومتطهرا) اى من الحدثين والحدث كما هو ظاهر واستحباب التطهر وما بعده شامل لكل واقف خلافا لما يوهى صنيعة بصرى (قوله) ومستقبل القبلة) اى ومستور العور وقمطر ان وقف نهارا مغنى ونهاية (قوله) بموقف رسول الله ﷺ عبارة النهاية وفضل للذكر ولو صليا موقفه ﷺ وهو عند الصخرات الكبار المفروشة تحت جبل الرحمة الذى بوسط عرفات فان تعمز الوصول لهذا الموقف قرب منه بحسب الامكان اه زاد الدواني ويقف الامر داحسن خلف الرجال ويجعل الركب بطن مركوبه للصخرات والراجل يقف عليها فان لم يتيسر ذلك فيقرب منها من غير ضرر ويكون غيره من انثى وخشى حاشية الموقف ما لم يخش ضررا قاعدا او يهودجه وفى المنعوا احسن من حرر الموقف الشريف البدرين جماعة وجميع بين الروايات ونقله عنه ولده العز وغيره وافروه وقال انه الفجوة المستعيلة بين الجبل المسعى بجبل الرحمة والبناء المربع عن يساره اى وهو المسعى ببنت ادم ووراه صخرات متصلة بصحن الجبل وهى الى الجبل اقرب بقليل بحيث يكون

وخير ما قلت انا والنيون
من قبل لا اله الا الله وحده
لا شريك له له الملك وله الحمد
وهو على كل شىء قدير
وروى المستغفرى خبر من
قرأ قل هو الله احد الف مرة
يوم عرفة اعطى ماسأل
ويقرأ سورة الحشر
ويستغفر للمؤمنين
والمؤمنات لماصح اللهم اغفر
للحاج ولمن استغفر له الحاج
ويستغفر جهده فيما يمكنه
من ذلك ومن الخضوع
والذلة وتفرغ الباطن
والظاهر من كل مذموم فانه
فى موقف تسكب فيه العبرات
وتقال فيه العبرات وروى
البيهقى عن ابن عباس رايته
رسول الله ﷺ يدنو
بعرفة يده الى صدره
كاستطعام المسكين كيف
وهو اعظم مجامع الدنيا وفيه
من الاولياو الخواص ما لا
يحصى وصح ان الله يباهى
بالواقفين الملائكة ويسن
للذكر كرامة فى هودج
ان يقف راكبا ومتطهرا
ومستقبل القبلة بموقف
رسول الله ﷺ

أو قريب منه وهو معروف أن يكثّر الصدقة وأفضلها العتق وأن يحسن ظنه بربه تعالى ومن ثم لو رأى الفضيل رضي الله عنه بكاء الناس بعرفة ضرب لهم مثلاً ليرشدوهم إلى ذلك (١٠٨) بأنهم مع كثرتهم لو ذهبوا الرجل فسألوه ذاتقائماً خبيهم فكيف باكرم الكرام والمغفرة عذبه

دون دائق عندنا وصح خبر ما من يوم أكثر أن يعتق الله فيه عبداً من النار من يوم عرفة ولا يحذر من صعود جبل الرحمة بوسط عرفة فانه بدعة خلافاً لجمع زعموا انه سنة وانه موقف الانبياء (فاذا غربت الشمس) جميعها (قصداً مزدلفة) على طريق المازن من اى الجبلين وعليهم السكنة والوقار مكثرين من التلبية قال القفال والتكبير وكذا في الذهاب من مزدلفة لى وعلى خلاف كلام القفال الذى اطلق عليه الاصحاب فيأمر ان احياء ليلة العيد بالتكبير الى خروج الامام لصلاته سنة محله في غير الحاج مادام لم يتحلل كأمريهم ومن وجد فرجه اسرع واما ما اعتيد من التزاحم بين العليين ثم الحاجزين بين نمر وعرفة اوبين الحل والحرم ومن ايقاد الشموع ليلة التاسع بعرفة فبدعتان قبيحتان مذمومتان يتولد منهما مفساد لا تحصى (واخروا) اى المسافرين الذين يجوز لهم القصر لما مر ان الجمع للسفر لا للنسك على الاصح (المغرب) ندبا (ليصلو هاءم العشاء بمزدلفة) من الازدلاف وهو القرب لقرهم من منى او الاجتماع لاجتماعهم بها وتسمى جمعا

لذلك أو للجمع بين الصلاتين فيها أو لاجتماع آدم وحواء عليهما السلام (جمعا) أى جمع تأخير للاتباع رواه الشيخان ويسن بعد صلاة المغرب اناخة كل جملة ثم يعقله ثم يصلون العشاء ثم يحلون للاتباع

لجبل قباله واقف إذا استقبل القبلة ويكون طرف الجبل تلقاء وجهه البناء المربع عن يساره بقليل فن ظفر بذلك ولا يلفظ بين الجبل والبناء المذكور على جميع الصخرات والا ما كان بينهما لعله ان يصادف الموقف النبوى اه (قوله أو قريب منه) وبين مسجد ابراهيم وموقف النبي صلى الله عليه وسلم نحو ميل نهاية (قوله وهو الخ) اى الحل المعروف بانه موقف النبي صلى الله عليه وسلم لخصوص المكان الذى وقف فيه بعينه ع (قوله ضرب) اى بين (قوله الى ذلك) اى حسن الظن بالله تعالى (قوله وصح الخ) وراى سالم مولى ابن عمر سائلا يسأل الناس في عرفة فقال يا عاجز في هذا اليوم يستل غير الله تعالى وقيل اذا وافق يوم الجمعة يوم عرفة غفر الله تعالى لكل اهل الموقف اى بلا واسطة وفى غيره بواسطة اى هب مسيئهم لمحسنهم معنى زاد الوثنائى اى وكفى من غفر له بدو نهاشر فاجعله مقصود الاتباع وفى حديث آخر افضل الايام يوم عرفة قال وافق الوقوف يوم جمعة فهو افضل من سبعين حجة فى غير يوم الجمعة اه (قوله وليحذر الخ) (فرع) التعريف بغير عرفه وهو اجتماع الناس بعد العصر يوم عرفة للدعاء للسلف فيه خلاف فى البخارى اول من عرف بالبصرة ابن عباس ومعناه انه اذا صلى العصر يوم عرفة أخذ في الدعاء والذكر والضرعة إلى الله تعالى إلى غروب الشمس كما يفعل اهل عرفه ولهذا قال احمد ارجو انه لا بأس به وقد فعله الحسن البصرى وجماعة وكرهه جماعة منهم مالك قال المصنف ومن جهله بدعة لم يلحظه بفاحش البدع بل يخفف امره اى إذا خلا من اختلاط الرجال بالنساء والا فهو من افحشها معنى ونهاية عبارة الوثنائى ولا كراهية فى التعريف بغير عرفه بل هو بدعة حسنة وهو جمع الناس الخ اه وكذا اعتمد على عدم الكراهة (قوله) فانه بدعة) عبارة المغنى واما صعود الجبل فلا فضيلة فيه كما فى المجموع وان قال ابن جرير والمازرى والبندنجي انه موقف الانبياء اه قول المتن (قصداً مزدلفة) بوى كلها من الحرم وحدها ما بين مازى عرفه وادى محسر نهاية ومعنى (قوله على طريق المازن) تهيئة مازم همزة او الف فزى مكسور وهو كل طريق ضيق بين جبلين والمراد هنا الطريق الذى بين الجبلين الذين فباين عرفه ومزدلفة حاشية الايضاح (قوله وعلى خلاف كلام القفال الخ) يعنى ان ما مر من سن احياء ليلة العيد بالتكبير فى غير الحاج بناء على كلام الاصحاب واما على قول القفال فهم وغيرهم سواء كرى عبارة النهاية وتينا كداحياء هذه الليلة لهم كغيرهم بالذكر والفكر والدعاء الحرص على صلاة الصبح بمزدلفة للاتباع واعلم ان المسافة من مكة إلى منى ومن مزدلفة إلى كل من عرفه ومنى فرسخ ذكره فى الروضة اه (قوله الذى) صفة للخلاف (قوله ان احياء) بيان لما (سنة) خبر ان وجلة محله فى غير الحاج خبر لا (قوله ومن وجد) الى قوله اول للجمع فى النهاية الا قوله من التزاحم الى ومن ايقاد والى قوله ويسن فى المغنى الاما ذكر (قوله اسرع) ويحرك دابته ان لم يجد هاء ومن تعارض فى حقه ادر اى الوقوف وصلاة العشاء قدم الوقوف وجوبه بالا ولا يصلى صلاة شدة الخوف نائى قول المتن (واخروا والمغرب الخ) قال فى شرح العباب وفائدة التخصيص على نذب التأخير هاءم ما مر فى القصر انه افضل فى حق السائر وقت الاولى بيان انها افضل وان لم يكن سائر او قتها ولو قلنا ان عدم الجمع افضل ولو صلى كلا بوقتها او جمع فى وقت المغرب وحده او صلى احدها مع الامام والاخرى وحده جامعا او لا او صلى بعرفة او الطريق فاته الفضيلة اه سم (قوله او الاجتماع) بالرفع عطف على القرب (قوله أو للجمع) عطف على لذلك (قوله بعد صلاة المغرب الخ) عبارة النهاية وفى المجموع أن السنة أن يصلوا قبل حط رحالهم بان ينبخ كل جملة ويعقله ثم يصلون للاتباع رواه الشيخان ويصل كل رواتب

فى المتن والشرح وأخروا المغرب ندبا يصلو هاءم العشاء بمزدلفة) قال فى شرح العباب وفائدة التخصيص على نذب التأخير هاءم ما مر فى القصر انه افضل فى حق السائر وقت الاولى بيان انها افضل وان لم يكن سائر او قتها ولو قلنا ان عدم الجمع افضل ولو صلى كلا بوقتها او جمع فى وقت المغرب وحده او صلى احدها

ثم يصلون الرواتب والوتر
هذا ان ظنوا وصولا قبل
مضي وقت اختيار الشاء
ولا صلوا بالطريق
(وواجب الوقوف حضوره)
اي المحرم (بجز من ارض
عرفات) وهي معروفان
كثير اختلافهم في بعض
حدودها لخبر مسلم وقتت
هنا وعرفة كلها موقف
ولا يشترط فيه مك ولا
قصد بل لو قصد غير ما يؤثر
ومن ثم اجزا (وان) لم يعلم
ان اليوم يوم عرفة ولا ان
المكان مكانها ولو (كان
مارا في طلب آبق ونحوه)
وفارق ما مر في الطواف بانه
قربة مستقلة اشبهت
الصلاة بخلاف الوقوف
والحق السعي والرمي
بالطواف لانه عهد التطوع
بظنهما ولا كذلك الوقوف
(تنبيه) لو شك في المحل
الذي وقف فيه هل هو من
عرفة فقياس ما مر في المقات
ان له الاجتهاد والعمل بما
يغلب على ظنه ويحتمل انه
لا بد من اليقين سهولة
الاطلاع عليه هنا لشهرة
عرفة وعلم اكثر الناس بها
بخلافه ثم وانما يحجز ذلك
الحضور (بشرط كونه محرما
اهلا للعبادة

الصلايين كما رقبيل باب الجمعة ولا يتنفل نفلا مطلقا اه اي لا يطلب منه ذلك ع وش وهذه كالصريحة في
ان الاخرة قبل الصلايين جميعا ويمكن بعد حمل كلام الشارع على ما اذا صلوا المغرب في عرفة كافي الوائي
عبارة ولا افضل ان يتأخروا بعرفة بعد الغروب الى ان يزول الصفرة قليلا ثم دفعوا الى مزدلفة بعد صلاة
المغرب فاذا دخل وقت العشاء تدب ان ينسخ كل جملة ثم يعقله ثم يصلون العشاء ثم يحطون رواحلهم ثم يصلون
الرواتب والوتر واخر المسافر المغرب تدب الى وقت العشاء ليجتمع فيها تأخير (اه) قوله ثم يصلون الرواتب
عبارة العباب وشرحه وان يصلوا الرواتب بعد اجمع يعرفه مزدلفة على الكيفية السابقة في باب اجمع لا
النفل المطلق بين الصلايين ولا بعدهما ثلاثا ينقطعوا عن المناسك اه زاد في حاشية الايضاح بل قال جمع انه
لا تسن الرواتب ولا غيرها انتهى سم (قوله هذا) الى المتن في النهاية والمغني (قوله وقت اختيار
العشاء) وهو ثلث الليل على الراجح ونائي وكردى على الفضل (قوله والاصولهما الخ) اجماعا معني ووائي قول
المتن (حضوره الخ) اي ادى لحظة بعد زوال يوم عرفة نهاية ومعني قول المتن (بجز من ارض عرفات)
(فرع) شجرة اصلها يعرفه خرجت اغصانها لغيرها هل يصح الوقوف على الاغصان كما يصح الاعتكاف
على اغصان شجرة خرجت من المسجد الذي اصلها فيه نظروا بوجه عدم الصحة فليتام ولو انعكس الحال
فكان اصل الشجرة خارجة واغصانها داخل فقه نظروا ايضا بوجه الصحة فليتام سم على حج وبنغي ان مثله
في عدم الصحة ما لو طار في هواه عرفة ثم رأيت سم على حج نقل مثله عن م وعليه ففرق بين من طار في
الهوا حيث لم يصح وقوفه وبين من وقف على الاغصان الداخلة في الحرم فيصح بانه مستقر في نفسه على جرم
في هواه عرفة فاشبه الوقوف في ارضه هذا الكن نقل عن شيخنا العلامة الشوبري في حواشي التحرير التسوية
بينهما أي الغصن والطير ان في عدم الصحة قول ولو قيل بالصحة في الصورتين تنزيلا لهما منزلة ارضه لم يعد
ع ش وهو وجيه ويؤيد ما مر عن سم من الحاشية من صحة الطير ان في السعي (قوله وهي معروفة) وليس منها
نمر قول لا عرفة دليل وجوب الوقوف الحج عرفة من جملة ما يجمع قبل طلوع الفجر فقد ادرك الحج رواه ابو
داود بنهاية اذ المغني وحده عرفة ماجاوز عرفة الى الجبال المقابلة على يسار ابن عسار (اه) قوله لخبر مسلم الى
نوله وان اطال في المغني الا قوله وفارق الى وانما يحجزه وكذا في النهاية لانه انا خالف في المغني عليه كما بقا قول
المتن (ونحوه) اي كغيرهم ودابة شاردة نهاية (قوله والحق السعي والرمي الخ) قيد بل اقتصاره عليهم على ان
الحق كالوقوف فليراجع سم (قوله لانه عهد التطوع الخ) فيه تأمل فان نظير الوقوف موجود في الجهاد مثلها
(قوله ويحتمل الخ) يتجه ان يحجز هنا ما قبل في الاجتهاد في القبة اذا قدر على سؤال المخبر عن علم سم عبارة
البصري وقد يؤيد الاحتمال الثاني بان هذا ركنا ويحتاج له ما لا يحتاج له للواجب اه (قوله بشرط كونه)
اي المحرم (اهلا للعبادة) اي اذا احرم بنفسه نهاية زاد المغني اما من احرم به وليه فلا يشترط فيه ما ذكر

مع الامام والآخرى وحدها معا ولا اوصلي بعرفة او الطريق فاته الفضيلة اه (قوله ثم يصلون الرواتب
والوتر يمتني^(١)) عبارة العباب وشرحه وان يصلوا الرواتب بعد اجمع يعرفه مزدلفة على الكيفية السابقة
في باب اجمع لا النفل المطلق بين الصلايين ولا بعدهما ثلاثا يتعطوا عن المناسك اه زاد في حاشية الايضاح
بل قال جمع انه لا تسن الرواتب ولا غيرها اه (قوله ولا يشترط فيه مك ولا قصد الخ) هل يشترط حصوله
بارضها او بما هو بارضها من نحو دابة او شجرة بها حتى لو كان وليا فاعرف عليها في الهواء لم يكف ولا يشترط ذلك
فيكني ما ذكر (فرع) شجرة اصلها يعرفه خرجت اغصانها لغيرها هل يصح الوقوف على الاغصان كما
يصح الاعتكاف على اغصان شجرة خرجت من المسجد الذي اصلها فيه نظروا بوجه عدم الصحة فليتام
ولو انعكس الحال فدان اصل الشجرة خارجا واغصانها داخل فقه نظروا ايضا بوجه الصحة فليتام (قوله
والحق السعي والرمي) قيد بل اقتصاره عليهم على ان الحق كالوقوف فليراجع وما ذكره في السعي خالفه
في شرح الروض فقال في مجبث الرمي الظاهر انه كالوقوف اه وقد يناقضها فيه اعني في السعي افتاء شيخنا
الشهاب الرمي (قوله ويحتمل الخ) يتجه ان يحجز هنا ما قبل في الاجتهاد في القبة اذا قدر على سؤال المخبر عن

(١) (قوله يمتني) هذه اللفظة
ليست في نسخ الشراح التي
بابينا من هامش

لامعنى عليه) فلا يجوز ثم اذلا اهلية فيه للعبادة ومثله بالمساواة سكران اعدى اولاً وبالاولى مجنون كذلك نعم بقطع لهم فلا كما قاله وان اطال جمع في اعتراضه ويوافقه قولهم شرط الصحة (١١٠) المطلقة الاسلام فن عبر بقاءه الحج اراد فانه فرضه اذ شرط حسبا نه عن الفرض كونه

اهل عند الاحرام والوقوف والطواف والسعي والخلق قيل ظاهر المتن انه لا يقع للمعنى عليه مطلقا بخلاف المجنون والفرق ان المعنى عليه لاولى له اه وبطل فرقه ما ياتي اوائل الحجراته يولى عليه اذا ايس من افاقته فالحق انه حيثئذ والمجنون سواء كاتقرر (ولا بأس بالنوم) المستغرق كما في الصوم (ووقت الوقوف من الزوال) اى عقبه (يوم عرفة) للاتباع المتدفع به مع قوله صلى الله عليه وسلم خذوا عني مناسككم قول احمد بدخوله قبله وفي وجه انه يشترط مضى قدر صلاة الفاهر ويرده نقل جمع كابين المنذور ابن عبد البر الاجماع على دخوله بالزوال وبه يندفع ايضا قول شارح يبنى اعتبار مضى قدر الفاهر والعصر والخطبتين للاتباع وكما قالوا بمثله في دخول وقت الاضحية وقد بسطت رده مع الفرق في شرح الارشاد وفرق بعضهم بما فيه نظر ظاهر للمتامل وإن قال انه فرق دقيق واستدل بقاعدة اصولية اذ هي لا تشبهه بل عليه واحسن من فرقه ان الترتيب ثلم يؤخذ الا من نصه صلى الله وسلم على ان من ذبح قبل ذلك لم تصح اضحيته ولا كذلك هنا فحملنا فله عملا بذلك الاجماع المتقدم على خبر خذوا عني مناسككم على انه لحيازة فضيلة ووسخ اول الوقت لا لكونه شرطاً في دخول وقت الوقوف (والصحيح بقاؤه في يوم النحر) لما صحت انه صلى الله عليه وسلم قال حين خرج للصلاة يوم النحر بمزدلفة من ادرك منا هذه الصلاة واتي عرفات قبل ذلك ليلا او نهارا فقدمت وجهه ونقضت قوله وان قال من جاء ليلة جمع قبل صلاة الصبح

ذلك لم تصح اضحيته ولا كذلك هنا فحملنا فله عملا بذلك الاجماع المتقدم على خبر خذوا عني مناسككم على انه لحيازة فضيلة ووسخ اول الوقت لا لكونه شرطاً في دخول وقت الوقوف (والصحيح بقاؤه في يوم النحر) لما صحت انه صلى الله عليه وسلم قال حين خرج للصلاة يوم النحر بمزدلفة من ادرك منا هذه الصلاة واتي عرفات قبل ذلك ليلا او نهارا فقدمت وجهه ونقضت قوله وان قال من جاء ليلة جمع قبل صلاة الصبح

فقد أدرك حجه وفيه لانه
انما سماها ليلة جمع رداً قيل
انها تسمى ليلة عرفة وأن
هذا مستثنى من كون الليل
يسبق النهار وكان قائله
توهمه من اعطائها حكم
يوم عرفة في ادراك
الوقوف وهو فاسد كما هو
ظاهر (فلو وقف نهاراً ثم
فارق عرفة قبل الغروب
ولم يعد إليها قبل فجر
التحرر لبالقطع أراق
دماً) وهو دم الترتيب
والنقد (استجاباً) لخبر
فقد تم حجه ولو وجب
الدم لنقص حجه واحتاج
للجبر (و قول يجب)
لانه ترك نسكاً (وإن عاد
فكان بها عند الغروب
فلا دم) لانه جمع بين
الليل والنهار (وكذا أن
عاد ليلاً في الاصح) لذلك
(ولو وقف اليوم) الحادى
دش لم يحزم مطلقاً أو
(العاشر) أو ليلة الحادى
عشر (غلطاً) أى غلطين
أو لأجل الغلط سواءً بان
بعد الوقوف أم في أثناءه
أم قبله بان غم هلال
الحجة فاكلوا القعدة
ثلاثين ثم ثبت رؤيته
ليلة الثلاثين وهم بمكة ليلة
العاشر ولم يتمكنوا من
المضى لعدة قبل التفجر

و وسخ وحلق شعر أو قلم ظفر أسنى ومعنى (قوله وفيه) أى في الحديث الاخير والجار متعلق بقوله الآتى
الخو (قوله لانه) غلة متوسطة بين جزأى المدعى (قوله رد لما قيل الخ) أى لانه ^{بالحج} ^{بالحج} إنما سماها
ليلة جمع ليلة عرفة كرى عبارة العصرى قوله رد الخ فيه نظر إذ اللازم من ذلك إطلاق ليلة جمع لذلك
نظر للتحقيق وهو لا يمنع إطلاق ليلة عرفة عليها نظر الآن لما حكم به وما هو الحاصل ان قائل ذلك ان كان
مستنده النقل فلا يحجده ولا يرد به الحديث المذكور والاستنباط عما ذكر فهو غير لازم كما اشار اليه الشارح
اه قول المتن (نهاراً) أى بعد الزوال نهاية معنى (قوله دم الترتيب الخ) الانسب التذكير لما في التعريف من
إيهام المحصر بصرى (قوله ترك نسكاً) وهو الجمع بين الليل والنهار والاصل في ترك النسك وجوب الدم
إلا ما خرج بدليل نهاية معنى (قوله لذلك) أى لجمعه بين الليل والنهار عرش قول المتن (ولو وقفوا الخ) ومن
راى الهلال وحده أو مع غيره وشهده فردت شهادته يقف قبلهم لامعهم إذ العبارة في دخول وقت عرفة
وخروجه باعتقاده كمن شهد رؤية هلال رمضان فردت شهادته معنى زاد النهاية وقياسه وجوب الوقوف
على من أخبره بذلك ووقف في قلبه صدقه عبارة النائي ومن راى الهلال ورد وقوف وجوباً قبلهم لامعهم
وكذا من اعتقد صدقه كفى النهاية وخبره في الحاشية وشرح الباب اه قال الرشيدى قوله مرد وشهده
فردت شهادته ليس بقيد فالمدار على انهاره وقوله مرد قبلهم لامعهم ظاهره وان لم يمكنه الوقوف لامعهم
وقوله مرد وقياسه الخ وانظر هل يجري هنا ما مر في الصوم بالعمل بالحساب اه (قوله الحادى عشر)
إلى الفصل في النهاية إلا قوله أى غلطين وقوله ودخول إلى المتن وقوله كما يثبت إلى المتن وكذا في المعنى إلا قوله
أوليلة الحادى عشر وقوله إذ وقفوا إلى المتن (قوله لم يحزم الخ) عبارة النهاية والمعنى ولو غلطوا أي من فاكث
أو في المكان ليصبح جزماً لذلك اه (قوله مطلقاً) أى عمداً وغلطاً أو اكثر (قوله أوليلة الحادى
عشر) خلافاً لشرح المنهج والمعنى وفاقاً للنهاية عبارة تموم مقتضى كلام المصنف أنهم لو وقفوا ليلة الحادى
عشر لا يجزىء وهو ما صححه القاضي حسين لكن بحث السبكي الاجزاء كالعاشر لانه من تمته وهو مقتضى
كلام الحاوى الصغير وفروعه واقتناه والده وهو الاقرب اه قال عرش قوله مرد لكن بحث السبكي
الاجزاء هو المعتبر اه عبارة رسم وفي حاشية الايضاح بعد كلام قرره فقوله القاضي حسين لا يصح الوقوف
ليلة الحادى عشر ضعيف انتهى مرد اه عبارة الكردي على بافضل والمعتد ان ليلة الحادى عشر
كالعاشر خلافاً للأسنى والمعنى اه (قوله بان غم الخ) تنبيه المتجه في الواقع الغلط ويان الحال قبل
الاحرام صحة احرامهم ووقوعهم بعد ذلك لوجود المعنى وهو مشقة القضاء تنبيه آخر لا فرق في
اجزاء الوقوف غلطاً في العاشرين ووقوفهم معا ومردتين واحداً واحداً مثلاً كما هو ظاهر وان توهم
بعض الطلبة خلافاً (فرع) الوجه انه إذا حصل الغلط صار العاشر هو يوم عرفة والحادى عشر هو
العید شرعاً في حق كل من كان محرماً بالحج أو احرم به في ذلك اليوم فلا يجزىء تنقيته في اليوم التاسع
للاعاشر وقضية ذلك صحة صومه العاشر سم وقوله في اليوم التاسع لالعاشر صوابه في اليوم العاشر
أى حين إذ شئ من إفاقة (قوله في المتن ولو وقفوا اليوم العاشر غلطاً اجزأه) قال في شرح الباب ومفهم م
كلام الحاوى الصغير وفروعه أن وقت الوقوف للعالمين من زوال العاشر إلى فجر الحادى عشر وهو ظاهر
ومن ثم اعتمده السبكي وغيره وان أقصر معظم اصحاب على العاشر فقط قال الأذرى ولا يجزىء وقفهم قبل
الزوال تنزيلاً له منزلة التاسع اه وفي حاشية الايضاح بعد كلام قرره فقوله القاضي حسين لا يصح
الوقوف ليلة الحادى عشر ضعيف اه مرد (قوله أوليلة الحادى عشر) كذا مرد (قوله بان غم هلال
الحجة) وقول الشارح بان غم هلال ذى القعدة أى الهلال الفاصل بين ذى القعدة وذى الحجة عشر مرد (تنبيه)
المتجه في الواقع الغلط ويان الحال قبل الاحرام صحة احرامهم ووقوفهم بعد ذلك لوجود المعنى وهو مشقة
القضاء تنبيه آخر لا فرق في اجزاء الوقوف غلطاً في العاشرين ووقوفهم فيه معا ومردتين واحداً واحداً
مثلاً كما هو ظاهر وان توهم بعض الطلبة خلافاً (فرع) الوجه انه إذا حصل الغلط صار الاشر هو يوم عرفة

وذخول هذا في تقدير غاطين باعتبار (١٢) وقوع الغلط الماضي منهم مجاز شائع بل قال جمع أصوليون أن ذلك حقيقة فوقع

(قوله ودخول هذا) أي قوله لم قبله بأن غم الخ كرى (قوله فزعم تعين الخ) وعن زعمه النهاية والمعنى قال سم أقول بل زعم نفس صحة المفعول لاجله منوع فضلا عن تعينه وذلك لاشتراط اتحاد زمان العامل والمفعول لاجله كما تقرر في محله نعم في الرضى في بيان المراد بالاتحاد ما يسهل الأمر والوجه تخريج المفعول له على مذهب سيبويه والقدمين من عدم اشتراط هذا الشرط كما قاله أبو حيان اه (قوله منوع) قد يقال يكفي في تعيينه أن المعنى مجازي هنا غير مفهوم من اللفظ لا تنفاه القرينة عليه فالحمل على ما لا يفهم من اللفظ وهو لا يجوز بغير ضرورة سم قول المتن (اجزاهم) أي وقوفهم وإذا وقفوا العاشر غلطاً لم يصح وقوفهم فيه قبل الزوال كما يحتمل الأذرع بل بعده ولا يصح رمي يوم نحره إلا بعد نصف الليل وتقدم الوقوف ولا ذنب إلا بعد طلوع شمس الحادى عشر ومضى قدر زكيتين وخطين خفيفات وأيام التشريق تمتد على حساب وقوفهم كما أتى بذلك الوالد رحمه الله تعالى نهاية عبارة سم عن شرح العباب ومفهوم كلام الحاوى الصغير وفروعه أن وقت الوقوف للغاطين من زوال العاشر إلى فجر الحادى عشر وهو ظاهر ومن ثم اعتمده السبكي وغيره اه (قوله لتقصيرهم) أي بعدم تحرير الحساب ع ش (قوله فتحسب أيام التشريق الخ) خلافاً للاسنى والمعنى (قوله على حساب وقوفهم) أي فالحادى عشر هو العيد والثلاثة بعده هي التشريق كما أتى بذلك شيخنا الشهاب الرملى وهل ثبت كون الحادى عشر هو العيد والثلاثة بعده هي التشريق في حق غير الحجيج أيضاً بالنسبة لصلاة العيد وذبح الاضحية ونحو ذلك فيه نظر والذي يظهر في غيرهم أن من سلم من الغلط وثبت الروية في حقه كان هو الرائي أولاً لم يثبت ما ذكر في حقه بل مقتضى تلك الروية وما يمين ذلك أن بعض الحجيج لو انفرد بالروية لزمه العمل بالروية ولم يجز له موافقة الغاطين وأن كثروا وإذا كان هذا في بعض الحجيج في غيرهم أولى ومن لم يسلم من الغلط لم يبرهه ولا من يلزمه العمل برويته فيحتمل ثبوت ما ذكر في حقه تبهما للحجيج ويحتمل خلافه لأن هذا من خصائص الحج الاترى أنهم لو تركوا الحج ووقعوا في هذا الغلط لم يثبت في حقهم هذا الحكم كما هو ظاهر بل العبرة في حقهم بما تبين وهذا كله بالنسبة لاهل مكة ومن وافقهم في المطلع أمان خالفهم فيه فلا توقف في عدم ثبوت ما ذكر في حقهم مطلقاً كما هو ظاهر فليتأمل سم والاحتمال الثاني هو الظاهر (قوله فاسقين) أي أو كافرين نهاية معنى (قوله وهو يمكن الخ) أي كل من غلط الحساب وخلل الشهود يمكن الاحتراز عنه والغلط بالتأخير قد يكون بالغيم المانع من الروية ومثل ذلك لا يمكن الاحتراز عنه معنى ونهاية

شرعوا الحادى عشر هو العيد شرعاً في حق كل من كان محرماً بالحج أو أحرم به في ذلك اليوم فلا تجزى قضيته في اليوم التاسع لا العاشر وقضية ذلك صحة صومه العاشر (قوله فزعم تعين المفعول لاجله منوع) أقول بل زعم نفس صحة المفعول لاجله منوع فضلا عن تعينه وذلك لاشتراط اتحاد زمان العامل والمفعول لاجله كما تقرر في محله نعم في الرضى في بيان المراد بالاتحاد ما يسهل الأمر والوجه تخريج المفعول له على مذهب سيبويه والقدمين من عدم اشتراط هذا الشرط كما قاله أبو حيان وفي المعنى في بحث إذ قوله تعالى لا تتصروه فقد نصره الله الأمانة فصه والاولى ظر لنصره الثانية بدل منها والثالث بدل ثان وقيل ظرف لثاني اثنين وفيهما وفي إبدال الثانية نظر لأن الزمن الثاني والثالث غير الاول فكيف يدلان منه ثم قال وقد يجاب بأن تقارب الأزمنة ينزها منزلة المتحدة أشار إلى ذلك أبو الفتح اه فيؤخذ من ذلك جواب آخر لتقارب زمن الوقوف وزمن الغلط (قوله فزعم تعين المفعول لاجله منوع) قد يقال يكفي في تعيينه أن المعنى مجازي هنا غير مفهوم من اللفظ لا تنفاه القرينة عليه فالحمل على ما لا يفهم من اللفظ وهو لا يجوز بغير ضرورة إليه (قوله فتحسب أيام التشريق لهم) أي كما أتى بذلك شيخنا الشهاب الرملى (قوله على حساب وقوفهم) أي فالحادى عشر هو العيد والثلاثة بعده هي التشريق وهل يثبت كون الحادى عشر هو العيد والثلاثة بعده هي التشريق في حق غير الحجيج أيضاً بالنسبة لصلاة العيد وذبح الاضحية ونحو ذلك فيه نظر والذي يظهر في غيرهم أن من سلم من الغلط وثبت الروية في حقه كان هو الرائي أولاً لم يثبت ما ذكر في حقه بل

تعين المفعول لاجله منوع (اجزاهم) إجماعاً لمشقة القضاء عليهم مع كثرتهم مشقة عظيمة ولاهم لا يأمنون وقوع مثله في القضاء وخرج بالغلط بالمعنى المذكور مالم وقع ذلك بسبب الحساب فلا يجزئهم لتقصيرهم وإذا وقفوا في ذلك كان أداءاً لا قضاء فتحسب أيام التشريق لهم على حساب وقوفهم كما بينته في الحاشية مع فروع غريبة لا يستغنى عن مراجعتها (إلا أن يقولوا على خلاف العادة) في الحجيج (فيقتضون) حجهم هذا (في الاصح) لعدم المشقة العامة (وإن وقفوا في) اليوم (الثامن غلطاً) بان شهد اثنان بروية الهلال ليلة ثلاثي القعدة ثم بانافاسقين (وعلموا) بذلك (قبل فوت الوقت وجب الوقوف في الوقت) نذار كاله (وإن علوا بعده وجب القضاء) لهذه الحجة في عام آخر (في الاصح) وإن كثروا فارق ما مر بان تأخير العبادة عن وقتها أقرب إلى الاحتساب من تقديمها عليه وبان الغلط بالتقديم إنما نشأ عن غلط حساب أو غلط شهود وهو يمكن الاحتراز عنه

ولأن على الحاج (الخ) لا يخفى ما في هذا الصنع بصرى عبارة سم هذا لتعليل لكون الاحياء بالذكر والدعاء دون غيرهما بما يتبع كالصلاة اه (قوله فاربح ليلا الخ) واقتصر عليه في المزدلفة على صلاة المغرب والعشاء قصرا وردد بقية الليل مع كونه عليه الصلاة والسلام كان يقوم الليل حتى تورمت قدماه ولكنه اراح نفسه الشريفة لما تقدم في عرفة ولما هو يصدده يوم النحر من كونه نحر يده المباركة ثلاثة وستين بدنة وذهب إلى مكة لطواف الافاضة ورجع إلى منى فترك عليه قيام الليل بتلك الليلة ونام حتى اصبح اه من المواهب اللدنية اه بصرى (قوله لم يسن له التفل الخ) وفاقا لاسنى وخلا فاللغنى والنهاية بصرى عبارتهما ويسن الاكثر في هذه الليلة من التلاوة والذكر والصلاة اه قال الرشيدى قوله مر والصلاة المراد بالصلاة هنا المعنى اللغوى المرادف للدعاء المار في كلامه مر ويدل على هذا انه لم يذكر الدعاء هنا كإذ كرهه فيما مر او مراده بالصلاة الرواتب غير النفل المطلق حتى لا ينافى ما مر له وهذا اولى من حمل الشيخ ع ش لها على الصلاة عليه عليه للاستغناء عنها بالذكر اه (قوله التفل المطلق الخ) عبارة شرح العباب واطلافة اى المجموع الصلاة مستثنى نفلا المطلق للاتباع لما صح انه عليه اضطلع بعد رتبة العشاء إلى طلوع الفجر فكان احياؤه بالذكر والفكر افضل اه وهل المراد برتبة العشاء ما يشمل الوتر لتلازمه فوته سم قول المتن (بعد نصف الليل) اى ولم يعد نهاية ومعنى (قوله بعذر) إلى قوله واخذنى المغنى وإلى قوله ولك رده في النهاية قول المتن (وعاد الخ) راجع لقوله اوقبله فقط شرح مر اه سم قول المتن (ومن لم يكن بها في النصف الثانى) اى في جميعه بان لم يكن بها بلحظة من فالظرف الثانى متعلق بالنى لا بالمتنى ويحتمل انه متعلق بالمتنى والمراد بالنصف الثانى جزء منه (قوله لكن الاصح الخ) عبارة المغنى والنهاية وقضية هذا البناء عدم وجوب الدم فيكون مستحبا كالوتر كالميت بنى ليلة عرفة لكن رجع المصنف فيما عدا المناج من كتبه الوجوب وقال السبكي انه المنصوص فى الام والصحيح من جهة المذهب اى ولا يترى من البناء الاتحاد فى الترجيح اه (قوله حيث لا عذر) اى واما المعذور بما سياتى فى مبيت منى فلامد عليه جز ما معنى (قوله ما يأتى فى مبيت منى) وفى حاشية الايضاح للشارح وشرحه للجمال الرملى الاوجه بجى ما ذكر من الاعذار فى الجمعة والجماعة هنا كشرى قرب ونحو صديق لا تمتعه له وان لم يشرف على الموت الخ وفى الاعياب باحق بكل ذى حاجة لها وقع اه كرى على بافضل (قوله واخذمنه البلقينى الخ) نقله عنه في النهاية وافرده اه بصرى (قوله ان من شرط مبيته الخ) نظير ذلك ما فى شرح الروض فى الجمالة مما مضى خاتمة لو تولى وظيفة واكره على عدم مباشرتها افى الشيخ تاج الدين الفزارى باستحقاق المعلوم قال الزركشى والظاهر خلافه لانها جمالة وهو لم يباشر اه فافتاء التاج موافق لما قاله البلقينى وبحث الزركشى موافق لرد الشارح سم (قوله بمدرسة) اى متلاو (قوله لخوف على محترم)

وينبى أن يجرى ذلك فى منى فيحصل الميت بها وان لم يعلم انها منى وقصد غير الواجب مر (قوله ثم استشكله الخ) كان يمكنه دفع الاشكال لتخصيص جواز الدفع عقب النصف بمن وصلها عند الغروب لكن خلاف ما دلل عليه السنة كما هو ظاهر (قوله ولأن على الحاج الخ) تعليل لكون الاحياء بالذكر والدعاء دون غيرهما بما يتبع كالصلاة (قوله ومن ثم لم يسن له التفل المطلق فيها) عبارة شرح العباب واطلافة اى المجموع الصلاة مستثنى نفلا المطلق للاتباع لما صح انه عليه اضطلع بعد رتبة العشاء إلى طلوع الفجر وكان احياؤه بالذكر والذكر افضل اه وهل المراد برتبة العشاء ما يشمل الوتر لتلازم فواته (قوله فى المتن وعاد) راجع لقوله اوقبله فقط شرح مر (قوله واخذمنه البلقينى ان من شرط مبيته بمدرسة لو نام خارجها لخوف الخ) نظير ذلك ما فى شرح الروض فى الجمالة مما مضى خاتمة لو تولى وظيفة واكره على عدم مباشرتها افى الشيخ تاج الدين الفزارى باستحقاق المعلوم قال الزركشى والظاهر خلافه لانها جمالة وهو لم يباشر اه فافتاء التاج موافق لما قاله البلقينى وبحث الزركشى موافق لرد الشارح ثم

ولأن على الحاج فى صحيحها أعمالا شاقة فاربح ليلا ليستعين عليها ومن ثم لم يسن له التفل المطلق فيها (ومن دفع منها بعد نصف الليل اوقبله) بعذر أو غيره (وعاد قبل الفجر فلا شيء عليه) لحصوله بها فى جزء من النصف الثانى (ومن لم يكن بها فى النصف الثانى أراق دما وفى وجوبه القولان) السابقان فيمن فارق عرفة قبل الغروب ولم يعد لكن الاصح هنا الوجوب حيث لا عذر ما يأتى فى مبيت منى واخذمنه البلقينى ان من شرط مبيته بمدرسة لو نام خارجها لخوف على محترم لم ينقص من جامعته شيء كالادم هنا على المعذور ولكرده لو ضوح الفرق باختلاف ملحظ البابين لأن ذلك كالجعالة فلا يستحق إلا ان أتى بالعمل المشروط وعذر أم لا وهذا تفويت وحيث عذر فلا تفويت وسيأتى آخر الجمالة

ما يعلم منه الراجح في ذلك ومن العذر هنا اشتغاله بالوقوف أو بطواف الا فاعانة بان وقف ثم ذهب اليه قبل النصف أو بعده ولم يمر بمزدلفة وان لم يضطر اليه ويوجه بان قصده تحصيل الركن بنى قصيره نظير ما مر في تعدد المأموم ترك (١١٥) الجلوس مع الامام للتشهد الاول نعم

أى من نفس أو زوجة أو مال أو نحو هاتيا (قوله ما يعلم منه الراجح الخ) لم يرد في آخر الجملة على نقله كلام التاج الفزاري المذكور فيما مر عن شرح الروض وتعقبه بقوله واعتراض الزركشى الخ يجب عنه الخ سم (قوله ومن العذر) الى قول المتن وحصى الرمي في النهاية الا قوله ويوجه الى نعم وقوله اى ان ارادوا الى المتن وقوله قيل وكذا في المعنى الا قوله بان وقف الى نعم (قوله ومن العذر هنا الخ) ومنه ما لو عافت المرأة وطرو الحصى والنفس فبادرت الى مكة للطواف معنى ونهاية واول هو واضح لكنه لا حاجة اليه بعد تصريحهم بأن الاشتغال بطواف الركن عذر وإن لم يضطر اليه بل رما يوم خميس خلاف ما صرحوا به بصري زاد ع ش وقد يقال اشار بذلك مالى انه لا ياتي فيه تنظير الامام الاقاه (قوله اشتغاله بالوقوف) وقيد الزركشى بما اذا لم يمكنه الدفع الى مزدلفة ليل لاي بلا مشقة والواجب جميعا بين الواجبين وهو ظاهر نهايتها ومعنى (قوله) او بطواف الا فاعانة نظيره الامام بانه غير مضطر اليه بخلاف الوقوف كذا في النهاية فتبين انه المشار الى رده بقول الشارح وإن لم يضطر بصري (قوله) او بعده ولم يمر ظاهره ولو مع امكان المرور منها سم عبارة البصري قد يقال ان كان عدم مروره بها مع عدم تمكنه نحو خوف فهو العذر او مع التمكن فهو محل تأمل لان ايجاب المرور بها حيث ادلى بان ايجاب العود اليها مع التمكن منه وقد يجاب باختيار الاول وفرض ان الخوف زال بعد المرور في اثناء الليل فليتأمل اه (قوله) وان لم يضطر الخ) معتمد ع ش (قوله اليه) اى الطواف ونائى (قوله) نعم ينبغي انه لو فرغ منه الخ) ينبغي من الوقوف او الطواف حتى يشمل المستثنين سم ووائى وتقدم عن النهاية والمعنى ما يوافقه قول المتن (ويسن تقديم النساء) اى ان لم تكن فتنة بان صحبهم محرم ونحوه نائى (قوله) اى ان ارادوا تعجيل الرمي الخ) اى او ان المراد قبل زحمة الناس في سيرهم من مزدلفة الى منى او ان المراد انهم اذا فعلوا ذلك كانوا متمكنين من الرمي عند طلوع الشمس قبل مجيء غيرهم وازدحامهم معه ع ش قول المتن (ثم يدفون) يفتح أوله بخط المصنف (الى منى) وشعارهم مع من تقدم من النساء والضعفة التلبية والتكبير ناسيا به ^{عليه السلام} رواء الشيخان معنى ونهاية (قوله) لجرى ان قول الخ) عبارة المعنى فقد قال ابن حزم فرض على الرجال ان يصلوا مع الامام الذى يقيم الحج بمزدلفة قالو من لم يفعل ذلك فلا حجه له اه (قوله) والتمن لا نه الخ) عطف على الخبر (قوله) ورد اى قوله لا نه معطوف الخ (قوله) بانه يزم عليه الخ) قديم الزوم فتماله فان ندب الاخذلها ليل لعدم بقائها اليه سم اى النهار (قوله) ذلك اى اخذ الحصى من مزدلفة (قوله) فالصواب الخ) محل نظر بل الصواب عطفه على يدفون ليتناسب السياق والسباق واما حكم الضعفة فعموم من الميسوطات بصري (قوله) عطفه الخ) اى واستثنائه سم (قوله) عطفه على بيتون) جرى عليه النهاية والمعنى وقال الرشيدى يزم عليه ايها انه واجب كالمعطوف عليه اه (قوله) يوم النحر الى قوله واستشكل في النهاية والمعنى (قوله) مثل حصى الحذف) بإعظام الحاء والذال الساكنة ع ش (قوله) ويزيد) اى على السبع (قوله) فلا يسقط الخ) عبارة النهاية والمعنى فرما يسقط الخ اه (قوله) واستشكل الخ) اى قول المصنف ولومن مزدلفة (قوله) اذ لا ولا الى الخ) عبارة النهاية والمعنى وسكت الجمهور عن موضع اخذ حصى الجمار لايام التشريق اذ قلنا بالا صحتها لا تؤخذ من مزدلفة فقال ابن رأيت قول الشارح وسيأتى آخر الجملة ما يعلم منه الخ (قوله) ما يعلم منه الراجح الخ) لم يرد في اخر الجملة على نقله كلام التاج الفزاري المذكور فيما مر عن شرح الروض وتعقبه بقوله واعتراض الزركشى الى اخر ما حكاه في اعتراضه ثم قال يجب عنه الخ (قوله) ولم يمر بمزدلفة ظاهره ولو مع امكان المرور منها (قوله) نعم (ينبغي) هذا يدل عليه قول شارح البهجة ولم يمكنه العود الى مزدلفة ليل كما اجاب به القفال وغيره اه (قوله) انه لو فرغ منه) ينبغي من الوقوف او الطواف حتى يشمل المستثنين (قوله) ورد بانه يزم عليه) قديم الزوم فتماله فان ندب الاخذلها ليل لعدم بقائها اليه (قوله) فالصواب عطفه على بيتون) اى واستثنائه (قوله)

عباس غداة يوم النحر التقط لى حصى قال فلقطت له حصيات مثل حصى الحذف ويزيد قليلا فلا يسقط منه شى واستشكل بخبر مسلم انه ^{عليه السلام} لما وصل محبرا قال عليكم تحصى الحذف التى ترمى به الجرة ومجاها محمله على غيرهم روى يوم النحر اذ لا اخذها

منه أومن من غير المرمى وما احتمل اختلاطه به أو على أنه ذكرهم بذلك ليتدارك من لم ياخذ من مزدلفة أذا ظهر أنهم لم يعلم ياخذ منها إلا
الغريون منه فإن قلت قياس كراهة (١١٦) التيمم بتراب الأرض التي وقع بها عذاب كراهة الرمي باحجار محسرة بناء على وقوع العذاب به

قلت يمكن ذلك ويمكن الفرق
بان التراب الباطن لظهر البدن
أجوز للصلاة فاحتيط له
أكثر فإن قلت أي فرق بينه
وبين كراهة الرمي بمارمي
به قلت الفرق أن هذا قارنه
رد فكان أقيس بخلاف ذلك
ويجوز أخذه من غير مزدلفة
ومحسرة لكن يكره من
مسجد لم يملكه أو يوقف
عليه ولا الحرم ووضح أن
محل كراهة الملوكة للغير
أن علم رضامالكه أو عرض
عنه ولا الحرم أيضا ومن
حش وكذا كل محل نجس
مالم يغسله أو ينام لم يزل كراهة
الاكل في أنابول والرمي
بمحجر حش غسلا بقاء
استقذارهما بعد غسلها
ويسن غسل الحصى حيث
قرب احتمال تنجسه احتياطا
وكراهة غسل نحو ثوب
جد يدبل لبسه محله فيأثم
يقرب احتمال تنجسه ومن
الرمي لما ورد بل صرح أن
ما يقبل رفعه ولا للسدمايين
الجليلين ومن الحل (فاذا
بلغوا المشعر) مأخوذ من
الشعيرة وهي العلامة
(الحرام) أي الحرم فيه
الصيد وغيره أو أذا حرمة
الاكيدة فهو البناء الموجود
الآن بمزدلفة خلافا لمن
أنكره (وقفوا) مستقيلين
القلة ذا كرين والاولى أن
يكون الوقوف عليه حيث

كج تؤخذ من بطن محسرة وارضاه الأذرع وقال السبكي لا يؤخذ إلا يوم التشريق الآمن من نص عليه في
الأملاءه والأوجه حصول السنة بالآخذ من كل منها أو قال عرش قوله لم بالآخذ من كل منهما فضيحه
أنه ليس أحدهما أولى من الآخر عبارة الوائى وسن أن ياخذ من مزدلفة حتى رى يوم النحر ليلان أراد
النحر منها ليل أو الأبعد فجر أما يوم التشريق فنحو جبال منى (قوله منى) أي المحسر (قوله وما احتمل)
معطوف على الرمي (قوله أو على أنه الخ) ولعله الأقرب فكان الأولى تقديمه على الجواب الأول (قوله فإن
قلت قياس) قد يقال المفهوم من كلامه السابق ومن الحديث يتسلم دلالة على المدعى طلب التقاط الحصى
من محسرة وعمل العذاب على ما يفهم كلامه إلا بطنه فليحمل كلامهم والحديث على معاده جمعا بين الأدلة
بحسب الامكان على أن لك منع الدلالة إذ ليس في الحديث تعرض لبيان المحل المأخوذ منه وبالجملة فالقلب
أميل إلى ما نقله السبكي عن نص صاحب المذهب لأنهم ثبت أخذه ^{بجبل} ^{بجبل} ولا أحد من أصحابه من غير منى
والأخذ منها وإن لم يرد الصريح به فهو الظاهر بصري (قوله ويجوز) إلى المتن في النهاية والمغنى الأقوله
واضح إلى من حش وقوله مالم يغسله إلى ومن الرمي وقوله وهو البناء إلى المتن (قوله ويجوز أخذه)
أي أخذ حصى رمى البحر وغيره نهاية ومعنى (قوله من مسجد لم يملكه الخ) أي ما يجلب إليه من الحصى المباح
وفرض فيه كما أشار إليه الرافضى معنى (قوله لم يملكه) فاعلم ملكة المسجد ومفعوله الحصى سم (قوله
ووضح أن محل كراهة الملوكة الخ) محل تأمل الجزم بالكرامة مع العلم بالرضا أو مع الاعراض بصري
(قوله أو عرض) الأولى أو عرضة (قوله ومن حش) بفتح المهملة أشهر من ضمها وهو المحاضر معنى
(قوله وكذا كل محل نجس) قضية كلامه أن المأخوذ من الحش لا تزود كراهة الرمي به بغسله بخلاف المأخوذ
من غيره من مواضع النجاسة وكلام شرح الرضوى والخادم صريح في استوائهما في عدم زوال الكراهة
بالغسل صرح به في الإيعاب ثم قال نعم المتنجس الذي يؤخذ من محل متنجس تزول كراهته بالغسل سم
أقول وكلام النهاية والمعنى كالصريح في المساواة المذكورة أيضا (قوله ومن الحل) أي لعدوله من الحرم
المحترم معنى (قوله أو إذا الحرم الخ) أي الممنوع من انتهاكه جاهلية أو إسلاما عرش (قوله وهو البناء الخ)
عبارة النهاية والمعنى وهو بفتح الميم في الأشهر وحكى كسر هاجبل صغير آخر المزدلفة اسم مفرح بضم القاف
وبالزاي وسبى شعر المأفية من الشعار وهي معالم الدين إله زاد الوائى نائى عليه البناء الموجود الآن (قوله
مستقيلين) إلى قوله وحكمته في النهاية الأقوله وتصدقوا واعتقوا وإلى قول المتن فيصلون الخ في المغنى
الامام كرو قوله على القول إلى أو أن رجلا وقوله من ثم يسميه إلى أو أن البياضى (ذا كرين) ويكثر
من قولهم ربنا اتانق الدياحسة الا يقوم جملة ذكره الله أكبر ثلاثا لا إله الا الله والله أكبر والله الحمد
هاية ومعنى (قوله أو لافتحته) أي أن امكن أو الابدعوا نائى قول المتن (ودعوا) أو من جملة دعائه اللهم كما
أوقفنا فيه وأريتنا إياه فوقنا ذلك كراهة يفتاوا غفر لنا وأرحمنا كما رعدنا بقولك وقول الحق فاذا

قلت يمكن ذلك الخ قد يشكل عليه الخبر المذكور إذ كيف يأمر بمكره وأمر برصديه الآن يقال لا مانع من
ذلك لبيان الجواز وفيه ما فيه وقد يفرق بين الأرض المغضوب عليها وما نزل بها عذاب فليراجع ما ذكره
الشامخ من كراهة التيمم المذكور (قوله لكن يكره من مسجد لم يملكه) فاعلم ملكة المسجد ومفعوله الحصى
(قوله ومن حش وكذا كل محل نجس مالم يغسله) قال في شرح الرضوى قال الأسنوى ومقتضى إطلاقهم
بقاء الكراهة ولو غسل المأخوذ من الموضع التجس قال في شرح العباب نعم المتنجس الذي يؤخذ من
محل متنجس تزول كراهته بالغسل والامكن لا يمكن لندبه قاعدة بخلاف المأخوذ من محل نجس فانما زالت
كراهته من حيث النجاسة لكنها تبقى من حيث الاستقذار كما يكره الاكل في أنابول بعد غسله وأعلم
أن قضية كلامه هنا الفرق بين الحش وغيره من مواضع النجاسة وأن المأخوذ من الاول لا يزول كراهة الرمي

لأنأذى ولا إنباء للزحمة ثم أو لافتحته (ودعوا) وتصدقوا واعتقوا (إلى الأسفار) للاتباع رواه مسلم
ويحصل أصل السنة بالوقوف بغيره من مزدلفة بل وبالرمز (ثم) عقب الأسفار لكراهة التأخير إلى الطلوع (يسيرون) إلى منى بسكينة ووقار

ذا كرين مليون ومن وجد منهم فرجة أسرع فاذا بلغوا بطن محسرو هو أعنى محسرا (١١٧) ما بين مزدلفة ومثى وبطنه مسيل فيه

أسرع الماشى جهده وحرك الراكب دابته كذلك حيث لا ضرر حتى يقطع عرض ذلك المسيل وهو قدر رمية حجر للاتباع وحكته أن أحباب الفيل أهلكوا ثم على قول الأصح خلافة وأنهم لم يدخلوا الحرم وإنما أهلكوا قرب أوله أو أن رجلا اصطاد ثم فزلت نار أحرقتة ومن ثم تسميه أهل مكة وادى النار فهو لكونه على نزول عذاب كديار ثمود التي صح أمره صلى الله عليه وسلم للبارين بها أن يسرعوا لئلا يصيبهم ما أصاب أهلها ومن ثم ينبغي الإسراع فيه لغیر الحاج أيضا وأن النصارى كانت تقف ثم فامرنا بالمبالغة في مخالفتهم (فيصلون منى بعد طلوع الشمس) وارتفاعها كرمح (فيرى كل شخص منهم) (حيثئذ) أى حين إذ وصلوا راكبا أو ماشيا من غير تعريج على غير الرى لانه تحية منى وهذا أعنى كونه عقب ارتفاعها كرمح أفضل أوقات الرى للاتباع فمن وصل قبله فلا يغلب كونه تحية فيرى أو يراعى الوقت الفاضل فيؤخر إليه كل محتمل وقضية مامر في

أضمت من عرفات إلى قوله واستغفروا الله أن الله غفور رحيم نهاية ومعنى (قوله بطن محسر) بضم الميم وتفتح الحاء المهملة وكسر السين المهملة المشدود ورا معنى (قوله وهو أعنى محسر) وفي حاشية السيد وقد قدم المصنف أن وادى محسر ليس من منى ثم ذكر السيد أن لفظ رواية مسلم تدل على أنه من منى وساقها ثم قال ولهذا قال المحب الطبري أن في حديث الفضل بن عباس ما يدل على أن وادى محسر من منى ونقل صاحب المطالع ما يدل على أن بعضه من منى وبعضه من مزدلفة وصواب ذلك اه سم (قوله ما بين مزدلفة ومثى) قال الأزرقى وادى محسر خساثة ذراع وخمسة وأربعون ذراعا معنى (قوله أسرع الماشى الخ) أى وإن لم يجد فرجة وهذا الأسراع للذكر ونائى (قوله وأنهم الخ) عطف على خلافة (قوله على قول) أقره المعنى وجرى عليه المصنف في شرح مسلم (قوله قرب أوله) أى أول الحرم (قوله أو أن رجلا الخ) عطف على أن أصحاب الخ (قوله لغیر الحاج) بل وللحاج في حال الذهاب وهو متجه من حيث المعنى أن صح نزول النار على الصائت نعم قد يعده أنه لم يردعه ^{صلى الله عليه وسلم} الأسراع في حال الذهاب اللهم إلا أن يقال تركه بيانا للجواز بصرى قول المتن (فيصلون منى الخ) ويحسن كما قال ابن الملقن إذا وصل منى أن يقول ما روى عن بعض السلف اللهم هذه منى قد أتيتها وأنا عبدك وابن عبدك أسألك أن تمن على بماننت به على أولئك اللهم أنى أعوذ بك من الحرمان والمصيبة في ديني يا رحمن قال روى ابن مسعود أن ابن عمر رضى الله تعالى عنهما انهما لما رجا جرة العقبة قالوا اللهم اجعلها حججا مبرورا وذنباً مغفورا معنى ونهاية قول المتن (بعد طلوع الشمس) أى وارتفاعها قدر رمح نهاية ومعنى (قوله راكبا) إلى قوله وهذا إلى هنا ومعنى (قوله) من غير تعريج) أى من غير ميل كرى (قوله لانه تحية منى) أى فلا يتبدأ فيها بغير نهاية ومعنى زاد أو نائى إلا للذكر كرمحة وخوف على نحو محرم وانتظار وقت فضيلة اه (قوله وقضية مامر الخ) هو قوله فالسنة لهم تأخير الخ كرى قول المتن (إلى جرة العقبة) وتسمى الجرة الكبرى أيضا وليست من منى بل هى حدى من الجانب الغربى جهة مكة معنى ونهاية وقال فى المعنى فى فعل آخر وليست من منى بل منى تنهى إليها بصرى (قوله ويجب رميها من بطن الوادى) أى أن يقع رميها في بطن الوادى وأن كان الرامى في غيره كما هو ظاهر سم أى وهذا التأويل يوافق كلامه كلام غيره ومن السنة أن يرمى جرة العقبة من بطن الوادى وقد باني عن هذا التأويل قوله الآتى وكثير من العامة الخ المتضمن أن مراد الشارح بخلفها بطن الوادى وإنما ساء خلف الجرة أى شاخصها نظر الموقف الرامى (قوله ولا يجوز من على الجبل) اقتصر عليه الشارح في شرح بافضل وقال الكردى في حاشيته قوله من أعلاها أى إلى خلفها أما إذا رى من أعلاها إلى الرامى فانه يكتفى خلافا لما فهم من هذه العبارة نحوها عدم الاجزاء قد صرح بالاجزاء فى الإيعاب وقال القسطلانى في شرح البخارى اتفقوا على أنه من حيث رماها جاز سواء استقبلها أو جعلها عن يمينه أو يساره ومن فوقها أو من أسفلها أو وسطها والاختلاف فى الأفضل انتهى بحرفه ونقل النووى في شرح مسلم الإجماع على الجواز وصرح بالحكم الذى ذكره ابن الأثير في شرح مسند الشافعى والزركشى فى الخادم وغيرهما فلا ينبغي التوقف فيه وقد اشيعت الكلام على ذلك فى بعض الفتاوى اه وتقدم عن سم ارتفاعها ما يفقه (قوله وكثير من العامة

به يغسله بخلاف المأخوذ من الثانى لكن ما تقدم عن شرح العباب صريح فى استوائها فى عدم زوال الكراهة بالفلس ويوافقه قول السيد فى حاشية الايضاح ومقتضى إطلاق المصنف كثيره بقاء الكراهة فى المأخوذ من المواضع النجسة وأن غسله للادراء بالعبادة حيث أخذ من مكان مستقذر كما يكره الاكل فى اناء البول بعد غسله قاله فى الخادم الى آخر ما اطال به عنه ما حاصله زوال الكراهة بالفلس فى المتنجس الغير المأخوذ من مواضع النجاسات (قوله وهو أعنى محسرا ما بين مزدلفة ومثى) فى حاشية السيد وقد قدم المصنف أن وادى محسر ليس من منى ثم ذكر السيد أن لفظ رواية مسلم تدل على أنه من منى وساقها ثم قال ولهذا قال المحب الطبري أن في حديث الفضل بن عباس ما يدل على أن وادى محسر من منى ونقل صاحب المطالع ما يدل على أن بعضه من منى وبعضه من مزدلفة وصواب ذلك اه (قوله ويجب رميها من بطن الوادى) أى أن

الضعفة الثانى (سبع حصيات إلى جرة العقبة) للاتباع رواه مسلم ويجب رميها من بطن الوادى ولا يجوز منى على الجبل خلفها وكثير من العامة

فعلوه انه فيه جعون بلارى ما يبقدوا (١١٨) القائل به ويسن ان يجعل مكة عن يسار ومنى عن يمينه ويستقبلها حالة الرى للتابع

يفعلونه (لهله في زمنه لا فالمرجود في زمنا رى بعض العامة من اعل الجبل الى بطن الوادى وتقدم أنه جائز وخلاف السنة (ما لم يبقدوا القائل به) فضيته ان بعض الائمة يجوز الرى من اعل الجبل الى خلف الشخص فليرجع (قوله ويسن) الى قوله وفضيته الخ في النهاية والمعنى الا قوله ولا عقبته الى المتن (قوله قطع التلبية عنده) اى مستبدل عنها بالتكبير مع الحلق او بالاذكار الخاصة مع الطواف ونائى (قوله وقطعها الخ) عطف على قول المتن وقطع الخ (قوله للتابع الخ) ويسن ان يرى يده اليمنى رافعها حتى يرى بياض ابطه اما المرأة ومثلها الخنى فلا ترفع ولا يقف الراى للدعاء عنده هذه الجمرة سبأى شروط الرى ومستحباته في الكلام على رى ايام التشريق نهاية ومعنى (قوله نقل الماوردى الخ) اعتمده الاسنى والمعنى والنهاية وشرح بافضل والايعاب والامداد والمنع عبارة النهاية يقول الله اكبر ثلاثا لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر والله اخذ اذ المعنى والاسنى ان نقل عن الشافعى رضى الله تعالى عنه اه (قوله نكره له) اى تكرير التكبير لكل حصاة (قوله مع توالى كلمات) متعلق بالتكرير (قوله بينها) يحتمل انه نظر في التوالى والضمير للتكريرات ويحتمل انه بصيغة المضى وخميره المستمر للماوردى والبارز للكلمات قول المتن (هدى) باسكان الدال وكسر هاء مع تخفيف الياء فى الاولى وتشديد هاء فى الثانية لنتان فصيحتان وهو كما قال الروبانى اسم لما هدى لمكروه ما تقرر بالالى الله تعالى من نعم وغيرها من الاموال نذرا كان او تطوعا لكنه عند الاطلاق اسم للابل والبقر والغنم نهاية ومعنى (قوله هديه) مفعول يذبح (قوله ومن معه ذلك) عطف على من معه هدى والاشارة الى الهدى (قوله اضحيته) مفعول ليدبح المقدر بالعطف وكان الاخصر الاوضح ان يقول عقب المتن واضحية نذر او تطوعا ذلك عبارة الونائى ثم يذبح هديه او دم الجبرانات والمحظورات او اضحيته ان كان اه قول المتن (ثم يحلق الخ) اى الذكر نهاية ومعنى (قوله اتباعا) الى قوله قاله الماوردى فى المعنى الا قوله معه وقوله كذا اطلقوه الى وان ياخذ وكذا فى النهاية لا لما يأتى فى مسألة تقديم الحج على العمرة (قوله ويسن الابتداء) وغير المحرم مثله فبما ذكر غير التكبير نهاية ومعنى واسنى (قوله وان يستقبل الخ) وطهر من الحدثين والحيث وكون الحلق مسلما وطاهرا ما ذكره عدلا ونائى (قوله ويكبر معه الخ) قال الدميرى وفى مثير الغرام الساكن عن بعض الائمة انه قال اعطأت فى حلق راسى فى خمسة احكام عليهما احجام بمنى فقلت بك تحلق راسى فقال اعرا فى اوقات قلت نعم قال النسك لا يشارط عليه قال فجلست منحرفا عن القبلة فقال لى حول وجهك الى القبلة فحولته وواريته ان يحلق من الجانب الايسر فقال لى ادر العين قادر ته فجعل يحلق واناسا ك فقال كبر كبر فكبرت فلما فرغت قلت لاذهب فقال صل ركعتين ثم امض قلت له من اين لك ما امرت به فقال رايته عطاء بن رباح ففعله شرح الرضا اه عش (قوله وان استغفر به الخ) اى سن التكبير عقب فراغ الحلق (قوله ويدفن شعره) اى فى محل غير مطروق وان يقول بعد حلق النسك اللهم آتى بكل شعرة حسنة وامحنى بها سية وارفع لى بها درجة واغفر لى وللمحلقين والمقصرين ولجميع المسلمين اسنى ونهاية ومعنى زاد الونائى وسن فى التقصير للثامن والاستقبال وقوله مامر والطيب واللبس اه (قوله آكد) اى لا يؤخذ للوصل نهاية ومعنى (قوله على ان مرادهم انه يعطيه الخ) لعل عمله ان لم يوطن نفسه على تطيب نفس الحلاق بما يرضيه والا فواضح

يقع رميا فى بطن الوادى وان كان الراى فى غيره كما هو ظاهر (قوله فى المتن ثم يحلق او يقصر) قال فى الروض عطف على ما يستحب والتقصر قدر اتملة من جميع الراس قال فى شرحه وحكم تقصير ما زاد عليها حكم الحلق اه وعبارة العباب وفوق الاتملة قال الحلق فى الشارح فى شرحه تبع فيه غير هو فضيته ان مثله للرجل فى حصول الافضلية به وللراة والخنى فى كراهته تارة وحرمة اخرى والاول غير مراد كما هو ظاهر والثانى هو المراد لكن بشرط ان يحصل له شين كشين الحلق وان له نذره للرجل لم ينقذ نذره بناء على عدم انعقاد نذر التقصير لانه مفضل ونذر المفضل من خصال الواجب الخبر فيه غير منعقد وظاهر انه لا يكتفى من نذر الرجل الحلق

ويختص هذا يوم النحر
تبرها فيه بخلاف بقية ايام
التشريق فان السنة استقبله
للقلة فى رى الكل (تنبيه)
هذه الجمرة ليست من منى بل
ولا عقبته كما قاله الشافعى
والاصحاب خلافا لجمع كما
يبينه فى الحاشية (ويقطع
التلبية عند ابتداء الرى)
فلا يعود لىها للتابع ولا نها
شعار الاحرام وبالرى
اخذ فى التحلل ومن ثم
لوترك الافضل بان قدم
الطواف او الحلق قطع
التلبية عنده وقطعها المعتبر
عند ابتداء طوافه ويكبر
مع كل حصاة (للتابع
رواه مسلم وقضية الاحاديث
وكلامهم انه يقتصر على
تكبيرة واحدة قال
المصنف رادا به نقل
الماوردى عن الشافعى
تكريره له ثنتين او ثلاثا
مع توالى كلمات بينها ثم
يذبح من معه هدى نذر
او تطوع هديه ومن معه
ذلك ومن لا هدى معه
اضحيته (ثم يحلق او يقصر)
لثبوت هذا الترتيب فى
مسلم (والحلق) للذكر
الواضح (افضل) غالبا
(من التقصير) اتباعا
واجماعا ولانه صلى الله
عليه وسلم دعا للمحلقين
بالرحمة ثلاثا ثم للقصيرين
مرة واه الشيخان ويسن
الابتداء بشقه الايمن

واستيعابه ثم استيعاب البقية حتى يبلغ عظمى الصغرين وان يستقبل الحلق ويكبر معه وعقبه اقتداء بالسلف وان استغفر به
فى المجموع ويدفن شعره وما يصلح للوصل آكد وان لا يشارط الحلاق كذا اطلقوه ويبنى حمله على ان مرادهم انه يعطيه ابتداء ما تطيب به نفسه

فانرضى ولازاده لانه
يسكت إلى فراغه لان
ذلك ربما تولد منه نزاع
إذا لم يرض الحلاق بما
يعطيه له وان يأخذ شيئاً
من نحو شاربه وظفره
عند فراغه وأن يطيب
ويلبس وخرج بنسباً
المتنع فيسن له أن يقصر
في العمرة ويحلق في الحج
لانه الإكمل وعمله كما في
الاملاء ان لم يسود رأسه
أى يكن به شعر يزال
ولا فالحق وكذا لو قدم
الحج وأخر العمرة فان
كان لا يسود رأسه عندها
قصر في الحج ليحصل له ثواب
الحج ليحصل له ثواب
التقصير فيه والحلق فيها
إذ لو عكس فاته الركن
فيها من أصله وان كان
يسود حلق فيهما ولم يحلق
بعض الرأس الواحد في
أحدهما وباقي في الآخر
لانه من الفرع المكروه
(وتقصر المرأة) ولو
صغيرة واستثناء الاسنوى
لها غلظه في الأذرى
إذ لا يشرع الحلق لاثني
مطلقاً إلا يوم سابع
ولادتها للتصدق بوزنه
والا لتداو أو استخفاء
من فاسق يريد سواها
ومثلها الخنثى ويكره
لها الحلق

أنه كل بصرى أى كما يشعر بذلك التعليل الآتى (قوله من نحو شاربه الخ) أى كعنفته وعاتته بما
يؤمر به من اللطافة ونائى (قوله وعمله) أى عمل كون ذلك أكل (قوله وان كان يسود حلق فيها) يناع
فيه إطلاق شرح مسلم استحباب الحلق في الحج والتقصير في العمرة ليقع الحلق في أكل العبادتين شرح م
أقول النزاع ممنوع لوجود الحلق على تقدير المذكور سم (قوله لانه من الفرع المكروه) ويؤخذ من
ذلك انه لو حلق له رأساً لم يكره حلق أحدهما في العمرة والآخر في الحج لا انتهاء الفرع معنى ونهاية وسم
زاد الونائى هذا إذا كانا أصليين لانه يكتفى بأزالته من أحدهما فان علت زيادة أحدهما لم يكف الأخذ منه وان
اشتبه وجب الأخذ من كل منهما كما قاله ع ش اه وقال البصرى بعد ذكره عن شرح الروض مثل ما مر عن
المعنى والنهاية ما نصه وهو ظاهر وإنما يتردد النظر في انه هل الأفضل في حقه ذلك أو تقصير الاثنين جميعاً في
النسك الاول ثم حلقهما جميعاً في الثاني على تأمل ولعل الثاني اقرب اه (قوله ولو صغيرة) أى لم تنته إلى زمن
يترك فيه شعرها نهاية معنى (قوله غلظه فيه الأذرى) لاشبهة لمصنف في أن هذا التغليط تساهل قبيح إذ
ليس في كلام الأئمة نص يمنع ما قاله الاسنوى وغاية ما يوجد إطلاقاً ليناى التقيد الشاهد له المعنى سم (قوله
إذ لا يشرع لها الحلق الخ) أى بالنسب والاجماع ويؤخذ من ذلك ان المرأة الكافرة ان اسلمت لا تحلق رأسها
واما قوله ^{بما لا يشرع} الخ عنك شعر الكفر ثم اغتسل بحول على الذكر معنى ونهاية (قوله واستخفاء من
فاسق الخ) أى ولهذا يباح لها لبس الرجال في هذه الحالة نهاية ومعنى (قوله ويكره الخ) عبارة النهاية وكره
الحلق ونحوه من احراق اواز الة بنورة او تنف لغير ذكر من اتى وخنثى لانه لها مثله ومن ثم لو نذر أحدهما
لم ينعقد بخلاف التقصير ولو منع السيد الامنة من الحلق حرم وكذا لو لم يمنع ولم ياذن ويحرم على الحرة المروجة
أن تمنعها الزوج وكان فيه فوات استمتاع فيها يظهر ويبحث انه يمنع منع الوالد والواحدة في وقت بل الاوجه خلافه
إلا أن يقتضى نهاية مصلحتها وبني الحرة أيضاً إذ لم يمنع الزوج وكان فيه فوات استمتاع م راهم عبارة
ع ش قوله ان منعها الزوج الخ وقياس ما ذكره في الامنة ان مثل المنع مالم ياذن ولم ينه وان المنع لا يتوقف على

فليتأمل (قوله فانرضى ولازاده) قد يقال هذا يمكن بعد الفراغ فلا حاجة الى تعجيل الاعطاء إلا أن يقال
الابتداء بالاعطاء اقرب الى الرضا وترك المنازعة من تأخيرها على ما هو المعتد فانها في الابتداء يحرض على
الموافقة خوفاً من اعراض المحاور عنه فليتأمل (قوله وان كان يسود حلق فيهما) أى وإطلاق شرح مسلم
استحباب الحلق في الحج والتقصير في العمرة ليقع الحلق في أكل العبادتين بين بحول على ما إذا لم يسود رأسه قبل
الحج والاحلق في العمرة أيضاً اخذاً من التفصيل الذى قبله واخذ الزركشى من النص ان مثله ياتى فيها لو قدم
الحج على العمرة وكلام شرح مسلم المذكور يناع فيه شرح م اقول ممنوع لوجود الحلق في الحج على
التقدير المذكور (قوله ولم يحلق بعض الرأس الواحد الخ) أفهم ان من له رأساً يحلق واحداً في أحدهما
والآخر في الأخرى (ولو صغيرة) هو الاوفى لكلامهم وان بحث الاسنوى واعتمده غير استثناء الصغيرة
التي تنتهى الى زمن يترك فيه شعرها شرح م (قوله واستثناء الاسنوى لها غلظه في الأذرى الخ)
لاشبهة لمصنف في أن هذا الغلط تساهل قبيح لا ذليس في كلام الأئمة نص يمنع ما قاله الاسنوى وغاية ما يوجد
إطلاقاً ليناى التقيد الشاهد له المعنى (قوله إذ لا يشرع الحلق لاثني مطلقاً إلا يوم سابع ولادتها) عبارة م
في شرحه وكره الحلق ونحوه من احراق اواز الة بنورة او تنف لغير ذكر من اتى وخنثى لانه لها مثله ومن ثم لو
نذر أحدهما لم ينعقد بخلاف التقصير ومراه بالمرأة الاثني فيشمل الصغيرة انتهت وقال أيضاً ولو منع السيد
الامنة منه أى من الحلق حرم وكذا لو لم يمنع ولم ياذن كما بحثه ايضا قيل وهو متجه ان لم منه فوات تمتع أو نقص
قيمة وإلا فالاذن لحاق بالنسك اذن في فعل ما يتوقف عليه التحلل وان كان مفضولاً ويرد بأن الاذن المطلق ينزل
على حالة التني النهى والحلق في حقه منهي عنه ويحرم على الحرة المروجة ان منعها الزوج وكان فيه فوات
استمتاع أيضاً بما يظهر وبني الحرة أيضاً إذ لم يمنع وكان فيه فوات استمتاع م ويبحث أيضاً انه يمنع
منع الوالد والواحدة في وقت بل الاوجه خلافه إلا أن يقتضى نية مصلحتها (قوله واستخفاء من فاسق يريد سواها)

وأن يكون بقدر أتملة قاله
 الماوردى إلى الذنوب لأن
 قطع بعضها يشنها
 (والخلق) أى إزالة الشعر
 المشتمل عليه الاحرام
 بأن وجد قبل دخول
 وقت التحلل في حج أو عمرة
 (نسك) لاستباحة
 محظور كلبس المخيط
 (على المشهور) فيتاب عليه
 للتفاضل بينهما في الخبر
 وهو أنما يكون في العبادات
 وصح خبر لكل من حلق
 رأسه بكل شعرة سقطت
 نور يوم القيامة (وأقله)
 أى الحلق بالمعنى المذكور
 (ثلاث شعرات) أو جزء
 من كل من ثلاثة لأقل من
 شعر الرأس وإن استرسل
 وخرج عن حده ولو على
 دفعات كما في المجموع وغيره
 وإهلام الروضة لخلافه غير
 مراد أو ثنتان أو واحدة إن
 لم يكن غيرهما أو غيرها
 وذلك لقوله تعالى ملحقين
 رؤسكم أى شعرا فيها إذ
 هى لا تحلق وهو جمع أقله
 ثلاث وهذا اندفع ما يقال
 الآية حجة على التعميم لأن
 التقدير شعرو رؤسكم وهو
 مضاف فيعم ودفعه بقول
 المجموع قام الاجماع
 على عدم التعميم غير
 صحيح لأن كلام المجموع
 مؤول كما بسط القول

فوات الاستمتاع لأن الحلق في حقهما منى عنه اه (قوله بل بحث الأذرى الجزم) أى لأنه ينقص استمتاعه
 قال الشارح في حاشية الايضاح ومن العلة يؤخذ أن نحو اخت السيد لا يحرم عليه ذلك إذا الاستمتاع له ما لم
 يكن فيه نقص لقيمتها كما هو ظاهر اه وقد يقال ينبغي فيما ينقص القيمة أن محلها أن اراد التصرف فيها قبل
 طلوع الشعر الجديد المزيل للنقص سم (أوسيد) ظاهره أن لم يمنع الزوج سم ويندب لها ومثلها الخنثى
 نهاية ومعنى (قال الماوردى) كذا فى أصله رحمه الله تعالى والمناسب حذف الهاء لأن المتقول عن الماوردى
 تخصيصه بغير الذنوب كما يصح بذلك كلام ابن شهبة نقلا عن شرح المذهب وأقره ثمرايت حذف الهاء من
 بعض النسخ وهو متعين بصرى (قوله أى إزالة الشعر) إلى قوله وهذا فى المعنى وكذا فى النهاية لإقوله
 وصح إلى المتن (قوله أى إزالة الشعر الخ) أى إزالة الشعر الرأس أو التقصير في حج أو عمرة وقت نهاية ومعنى
 (قوله بأن وجد قبل دخول وقت التحلل) خرج ما وجد بعد دخوله فلا يؤمر بحلقه لعدم اشتمال الاحرام عليه
 اه شرح الروض وعبارة العباب ولا يلزمه أى من لا شعر برأسه انتظار نياته بل لا يجب عليه حلق ما نبت إذ لم
 يتناول الاحرام اه قوله بل لا يجب الخ قد يفهم الاستحباب وهو متجه إذ لا ينقص عن لا شعر برأسه حيث
 يستحب امرار الموصى عليه سم (قوله فى حج الخ) متعلق بالخلق فى المتن (قوله للتفاضل بينهما الخ) يعنى أن
 الحلق أفضل من التقصير الذكر والتفصيل إنما يقع فى العبادات دون المباحات وعلى هذا هر كن كما سياتى
 وقيل واجب التالى هو استباحة محظور لا ثواب فيه نهاية ومعنى (قوله أى الحلق الخ) أى إزالة الشعر الرأس
 أو التقصير نهاية ومعنى قول المتن (ثلاث شعرات) أى إزالة الهاء حذف المضاف (قوله لا أقل) عطف على
 قول المصنف ثلاث الخ و(قوله من شعر الخ) نعت لقول المصنف المذكور (قوله من شعر الرأس) أى فلا
 يجزى شعر غيره وإن وجدت فيه الفدية ايضا نهاية ومعنى (قوله وإن استرسل) أى فسكنى وإن طالع ش
 (قوله ولو على دفعات) أى فى أزمنة متفرقة شيدى (قوله وإهلام الروضة لخلافه) أى لمنع التفرق نهاية
 ومعنى (قوله غير مراد) نعم يزول بالتفريق الفضيلة معنى زاد النباهة والاحوط تو اليها اه (قوله أو ثنتان الخ)
 عطف على قول المتن ثلاث شعرات سم (قوله وهو) أى لفظ شعر (جمع) أى اسم جمعى نهاية (قوله
 وهذا) أى بتقدير لفظ الشعر منكر مقطوعا عن الإضافة معنى (قوله اندفع ما يقال الخ) قد يؤيد ما يقال بأن
 تقدير المضاف هو الأقرب السابق إلى الفهم فهو الأرجح والحل على الأرجح واجب حيث لا صارف عنه ولا
 سببا إذا ناك قد برينة أخرى كفعله عليه الصلاة والسلام هنا واعلم أنه لا يجوز قطع شعرة واحدة فى ثلاث
 دفعات فلو قطعها فنبئت قطعها فنبئت قطعها فنبئت فلفظ ونحوه لا يجوز قطع شعرة واحدة فى ثلاث
 أخرى وقصر أخرى مثلا فالوجه القطع بالأجزاء سم (غير صحيح) عبارة النهاية واستدلال المصنف فى المجموع
 بان الاجماع قام على عدم وجوب التعميم صحيح إذ المراد اجماع الخصمين وهو لا يقتضى اجماع الكل خلافا

أى ولهذا يباح لها لبس الرجال فى هذه الحالة شرح مر (قوله بل بحث الأذرى الجزم بحرمة) أى لأنه
 ينقص استمتاعه قال الشارح فى حاشية الايضاح ومن العلة يؤخذ أن نحو اخت السيد لا يحرم عليها ذلك إذا
 استمتاع له ما لم يكن فيه نقص لقيمتها كما هو ظاهر اه وقد يقال ينبغي فيما ينقص القيمة أن محلها أن اراد
 التصرف فيها قبل طلوع الشعر الجديد المزيل للنقص قال مر فى شرحه ومثل ما مر المرأة الكافرة إذا سلبت
 فلا تحلق رأسها أو ما أخبر أن عتك شعر الكفر ثم اعتقل فحمل على الذكر اه (قوله أوسيد) ظاهره
 وأن لم يمنع الزوج اه (قوله بأن وجد قبل دخول وقت التحلل) خرج ما وجد بعد دخوله فلا اثر له قال فى
 الروض فلا اثر لما نبت بعد قال فى شرحه أى بعد دخول وقت الحلق فلا يؤمر بحلقه لعدم اشتمال الاحرام
 عليه اه وعبارة العباب ولا يلزمه أى من لا شعر برأسه انتظار نياته بل لا يجب عليه حلق ما نبت إذ لم يتناول
 الاحرام اه قوله لا يجب قد يفهم الاستحباب وهو متجه إذ لا ينقص عن لا شعر برأسه حيث يستحب امرار
 الموصى عليه والفرق بينهما بعد جد أفليتأمل (قوله أو ثنتان) عطف على قول المتن ثلاث شعرات (قوله
 وهذا) اندفع ما يقال الخ قد يؤيد ما يقال بأن تقدير المضاف هو الأقرب السابق إلى الفهم من مثل هذا

(أمرار الموسى عليه) إجماعاً تشبهاً بالخالفين وببحث الأذرعى اختصاصاً بذلك بالذکر لان الحلق ليس مشروفاً وغيره والاسنوى أنه لو كان بعض رأسه شعر من أمرار الموسى على الباقي (١٢٢) أى سواء أحلق ذلك البعض أقصره على الوجه للتشبه المذكور أى إذا هو كما يكون في الكل

يكون في البعض وليس فيه جمع بين أصل وبديل خلافاً لمن زعمه لا اختلاف حملها على أن هذا الأمر ليس بدلاً وإلا لوجب في البعض حيث لا شعر بالكلفة ولا يلزمه خلافاً لمن زعمه أيضاً أن لو اقتصر على التقصير أن يمر الموسى على بقية رأسه (فأذا حلق أو قصر دخل مكة) أثر ذلك ضحى (وطاف طواف الركن) ويسمى أيضاً طواف الأفاضة وطواف الزيارة وقد يسمى طواف الصدر بفتح الدال ويسمى عقبه أن يشرب من سقاية العباس من زمزم للاتباع (وسمى) بعد الطواف لوجوب الترتيب بينهما كما يأتي فوراً ندباً (أن لم يكن سمى) بعد طواف القدوم كما هو الأفضل (ثم يعود إلى منى) بحيث يدرك أول وقت الظهر بمنى حتى يصلها بها للاتباع رواه الشيخان فهي بها الأفضل منها بالمسجد الحرام وأن فاتته مضاعفته على الأصح لأن في فضيلة الاتباع ما روي على المضاعفة ورواية مسلم أنه ﷺ صلى الظهر بمكة محمولة على ما في المجموع وفيه اشكال بينه في الحاشية على أنه صلاها بها

أمرار الموسى عليه) قال في الروض وأن من لحيته وشاربه قال في شرحه والواو في وشاربه بمعنى أو ولو عمر بها كاصله كان أولى أنه ثم قال في المجموع قال ابن المنذر ثبت أن النبي ﷺ لما حلق رأسه فلم يظفاره وكان ابن عمر يأخذ من لحيته وشاربه يظفاره إذا رمى الجمره أو يبنغي استحباب أمرار القاصص فيمن يستحب في حقه التقصير تشبهاً بالمقصرين (قوله للاتباع) هذا الأياق مع الحل الاتي (قوله محمولة على ما في المجموع الخ) هذا الحل زائفة ما تقدم من طلب إدراك أول وقت الظهر بمنى للاتباع ويمكن أن يكون هذا المراد بالاشكال الذي بينه في الحاشية أو من جملة وذلك لأنه إذا كان صلاها بمكة أول وقتها لا يمكن مع ذلك إدراك أول وقتها بمنى لأن بينهما فترتها قبل أكثر وقد قل قول للاتباع على أنه عليه الصلاة والسلام أدرك أول وقتها بمنى وأيضاً على هذا لا يثبت قوله فهي بها الأفضل منها بالمسجد الحرام الخ (قوله لمن وقف

أول وقتها ثم أتى نيامي إماماً لصاحبها كحاصل بهم في بطن نخل مرتين وأق داود والترمذى أنه أخر طواف يوم النحر بركة إلى الليل محمولة على أنه أخر طواف نسائه وذهب معهن وهذا الرمي والذبح والحلق والطواف يسن ترتيبها كما ذكرنا في الوقت الذي ذكرنا للاتباع فإن خالف صح لاذنه ﷺ في ذلك رواه الشيخان (ويدخل وقتها) أى الأعمال المذكورة إلا الذبح لمن وقف

بعرفة (بنصف ليلة النحر) لصحة الخبر به الرمي وقيس به غيره (ويبيح وقت الرمي) التي هو وقت فضيلة إلى الزوال واختيار (إلى آخر يوم النحر) الخبر البخاري به وجوز إلى آخر أيام التشريق هذا هو المعتمد من اضطراب طويل (١٢٣) في ذلك (ولا يختص الذبح) لهذا

(بمن) كما وقع في المحرر
هنا وان اخص بمكان هو
الحرم بخلاف الضحايا
تختص بيوم النحر والثلاثة
بعده (قلت الصحيح
اختصاصه بوقت الاضحية
وسياق) ان المحرر ذكره
كذلك (في آخر باب
محرمات الاحرام على
الصواب والله اعلم) وتخل
جمع البحر كالعزير فحملوا
ما هنا من عدم الاختصاص
على الدماء الواجبة لجبروا
حظر فانها قد تسمى هديا
نعم ما صي منها بسببه يجب
فصله فورا خروجا من
المعصية وما ياتي من
الاختصاص على ماسبق
تقربا ولمنذورا وهذا
هو المسمى هديا حقيقة ومن
ثم طعن في الجمع بانه خلاف
ظاهر عبارته والمتبادر
منها (والحق والطواف
والسعي الاخر لوقتها لان
الاصل عدم التاثير) نعم
يكره تاخيرها عن ايام
التشريق ثم عن خروجه
من مكة ولا ينافيه خلافا

للاسنوي ان طواف الوداع
يقع عن الركن لان هذا
لبقاء بعض نسكه لا يراهم
طواف وداع كما مر بحث
ان الرفعة حرمة تأخير
التحلل الاول إلى قابل لانه
يصير محرما بالحيض غير اشهر

بعرفة) أي قبل نصف الليل أما إذا قلها بعد اتصاف الليل وقبل الوقوف فانه يجب عليه إعادة نهاية ومعنى
وإيعاب (قوله) وقيس به غيره) أي قيس بالرمي الطواف والحق بجامع أن كلا من أسباب التحلل نهاية ومعنى
(قوله) هذا هو المعتمد (الخ) عبارة المعنى ظاهره أي كلام المصنف انه لا يمكن الرمي بعد الغروب وبصرح في
اصل الروضة لعدم وروده واعتراض بانه سياق انه إذا أخر رمي يوم إلى ما بعده من أيام الرمي يقع أداء
وقضيته وان وقته لا يخرج بالغروب وهذا هو المعتمد (قوله) لهذا (أي المتقرب نهاية ومعنى قوله في المتن
(وسياق) وقوله في الشرح (أي المحرر ذكره كذلك) فيه تأمل فان الاتي ليس ان المحرر ذكره كذلك سمى أي
فكان المناسب عن المحرر الخ باء لان يعن وقد يعتذر بان ما في الشرح على حذف مضاف أي مفيد ان المحرر
الخ (قوله) كالعزير (راجع للمحرر) (قوله) فحملوا ما هنا (الخ) جرى عليه النهاية والمعنى واطال الثاني في تأييده
راجع (قوله) وهذا (أي ماسبق تقر) (وهو المسمى هديا (الخ) قال النهاية والمعنى الهدى مشترك بينهما (قوله)
ومن ثم (أي من اجل ان التسمية الاولى مجازية (قوله) طعن) ببناء المفعول (الخ) (قوله) والمتبادر منها (أي
وخلاف المتبادر من عبارة الرافعي في المحرر والعزير قول المتن (والحق) أي بالمعنى السابق او التقصير
(والسعي) أي إن لم يكن فعل بعد طواف قدوم نهاية ومعنى (قوله) لان الاصل) إلى قوله وببحث في النهاية
والمعنى (قوله) لان الاصل عدم التاثير) أي ويبيح من هي عليه ذلك محرما حتى ياتي بها كافي المجموع نهاية
ومعنى (قوله) يكره تأخيرها (الخ) أي يغبر عذر كما هو ظاهر (قوله) ولا ينافيه) أي لا ينافي الخروج من غير
فعلها بصورة المناقاة ان يقال ان طواف الوداع واجب فحق طافه وقع عن الفرض فلا يتصور الخروج من غير
طواف فدفعه بقوله (لان هذا) أي هذا الرجل لبقاء الخ كردى (قوله) كما مر) أي في فصل واجبات السعي
في شرح المصنف وان يسعى بعد طواف قدوم او ركن كردى (قوله) لا يراهم طواف وداع) أي فان كان
طواف الوداع وخروج وقع عن طواف الفرض وإن لم يطف لوداع ولا غيره لم يستحب التساؤل وإن طال الزمان
لبقائه محرما نهاية ومعنى قال عشرين قوله لم يبقائه محرما وله لاذت عذره عوده إلى مكة التحلل كالحصر ولا
لتقصيره بترك الطواف مع تمكنه فيه نظر ولا يبعد الاول قياسا على ما مر في الحائض وإن كانت معذورة
وتقصيره بترك الطواف مع القدرة عليه لا يمنع اقيام العذر به لان كسر رجليه عند عجز عن القيام
حيث يصلي جالسا ولا قضاء عليه لو شق بعد ذلك (الخ) (قوله) إلى قابل) أي سنة ثانية (قوله) ورده السبكي (الخ)
عبارة المعنى والنهاية فان قيل بقاءه على إحرامه يشكل بقوله لم يبقائه محرما ليس لصاحب الفوات ان يصير على إحرامه
للسنة القابلة لان استدامة الاحرام كابتدائه وابتدائه لا يجوز اجيب بانه في تلك لا يستفيد بقاءه على إحرامه
شيء غير محض تعذيب نفسه لخروج وقت الوقوف فحرم بقاءه على إحرامه وامر بالتحلل واما هنا فوقت
ما اخره باق فلا يحرم بقاءه على إحرامه ولا يؤمر بالتحلل وهو بمثابة من احرم بالصلاتي وقتها ثم مدها
بالقراءة حتى خرج الوقت (قوله) ويؤيده) أي الفرق المذكور (قوله) والاسنوي (عطف على السبكي) (قوله)

بعرفة) كذا في الباب وشرح الروض قال في شرح العباب دون غيره على المتقول المعتمد (قوله) في المتن ولا
يختص الذبح بمن) عبارة المحرر وذبح الهدى لا يختص بمن اهو التقييد بالهدى يستفاد منه انه المراد من
عبارة المنهاج لانه المذكور فيما سبق بقوله ثم يضح من معه هدى (قوله) في المتن وسياق وقوله في الشرح ان
المحرر ذكره كذلك) فيه تأمل فان الاتي ليس ان المحرر ذكره كذلك (قوله) لا يراهم طواف وداع) فان طواف
الوداع وخروج وقع عن طواف الفرض شرح (قوله) إلى قابل لانه يصير محرما (الخ) قضية تعليل ان المراد
بقابل ما بعد اشهر الحج وحيث لا يخفى ما فيه لان التأخير عن اشهر الحج أي سوال والقدعة وعشر الحجة مما
لا شبهة في جوازها ثم ردت الاسنوي الاتي (قوله) ويحرم عليه تأخيرها إلى قابل) فقد قال ان اريدا بعد اشهر

وكان من فاته الحج يراهم التحلل أي فورا ويحرم تأخيرها إلى قابل استدامة كابتدائه وابتدائه لا يصح ورده السبكي وقرن بان وقوف عرفة
معظم الحج وما بعده تبع له مع تمكنه منه كل وقت فكانه غير محرم بخلاف من فاته فان معظم حجه باق فيلزم من بقاءه على إحرامه بقاءه حاجا في
غير اشهر الحج ويؤيده انه لو احصر بعد الوقوف لا يراهم التحلل والاسنوي بان وقت الحج يخرج بفجر يوم النحر والتحلل قبله لا يجب انفاقا

بل الأفضل تأخير عنه وبأنه يجوز الاحرام بالنافلة المطلقة في غير وقت الكراهة وبهذا اليهو نظير مستنثا (وإذا قلنا الحلق نك) وهو المشهور (فعل اثنين من الرى) لجرة العقبة (١٢٤) (والحلق) او التقصير (والطواف) المتبوع بالسمى إن لم يكن سعى (حصل التحلل الاول من تحلى

بل الأفضل الخ) أى فكيف يكون الاستدامة كالابتداء (قوله بالنافلة الخ) أى من الصلاة كرى قول المتن (وإذا قلنا الحلق نك الخ) قال فى التنبية وإن قلنا ان الحلق ليس بنكس حصل التحلل الاول بوحد من اثنين وهما الرى والطواف وحصل له التحلل الثانى بالثانى انتهى اهـ (قوله وهو المشهور) لى قوله وزاد البلقنى فى التباية والمغنى الا قوله فان لم يكن إلى المتن وما انبه عليه (قوله وهو المشهور) ويؤدق به الخبر الا فى انفا (توابعه ونحوه) اى كسر الراس للذكر والوجه للاثنى تباية ومعنى قول المتن (والحلق) اى إن لم يفعل وإن لم يجعله نسكا نهاية ومعنى (قوله والتمتع الخ) اى كالقبلة والملازمة نهاية ومعنى (قوله ولو بشهوة) يغنى عنه ما قبله (قوله ولا التمتع كالنظر الخ) عبارة والمغنى والتباية وكذا المباشرة فيما دون الفرج اهـ (قوله إلا النساء) اى امرهن عقدا وتمتعهم قول المتن (وحل به باقى المحرمات) ويسن تأخير الوطء عن باقى ايام الرى ليزول عنه اثر الاحرام ولا يعارضه خبر ايام من اكل وشرب وبعال لجماع لجواز ذلك فيها وإنما استحب للحاج ترك الجماع لما ذكر شرح مر اى والخطيب لكن قد يشكل عليه قضية إرساله عليه الصلاة والسلام أم سلمة رضى الله تعالى عنها الطواف للتحلل سم عبارة البصرى قال فى الاسنى ويستحب تأخير الوطء عن رى باقى الايام اى ايام الرى وهى ايام التشريق ليزول عنه اثر ايام الاحرام كذا جزم به الشيخان ونقله ابن الرفعة عن الجمهور قال الحب الطبرى ولا معنى له ويشكل عليه خبر ايام من اكل وشرب وبعال وخبر انه ^{عليه السلام} بعث أم سلمة لتطوف قبل الفجر وكان معها فاحب ان توافيه ليوافقها فيم عليه بوب سعيد بن منصور فى سننه باب الرجل يزور البيت ثم يوقع اهله قبل ان يرجع إلى منى انتهى ويجاب فى المغنى والنهاية عن الحديث الاول بانه لبيان الجواز اهـ وانت خبير بعد هذا التاويل جدامع ذكر اكل والشرب معه فذكرهما معقوبته ووضحه على ان المراد مشروعيته كمالا امتناع الصرم فيها انتهت (قوله ولو فاته الرى) اى رى يوم النحر بان خرجت ايام التشريق قبله و (قوله يبدله) وهو الذبح ثم الصوم وثانى (قوله وإنما لم يتوقف تحلل المحصر) اى العادم للهدى (عليه) اى على البذل نهاية ومعنى واسئى اى بدل ما يتحل به وهو الهدى لا بدل الرى كما توه من هذه العبارة سم (قوله لانه الخ) اى تحلل المحصر سم (قوله فيشقى بقاؤه محرما من سائر الوجوه) اى شق عليه المقام على سائر محررات الحج إلى الاتيان بالبذل الذى يفوته الرى بمكنه الشرع فى التحلل الاول فاذا قى به حل له ما عد التكاك ومقدماته وعقده فلا مشقة عليه فى الإقامة على إحرامه حتى ياتى بالبذل نهاية ومعنى (قوله بخلاف الجنابة) اى فانه لما قصر زمنها جعل الارتفاع محظورا تما محل واحد نهاية ومعنى (قوله وزاد البلقنى تحللا ثالثا) اقول اطلاقهم انه يسن له ان ياتى

الحج فالتأخير اليه من لازم الفوات فيكنى بيان لزوم الفورية أو أشهر الحج فى العام الا فى أشكل قوله وابتداءه لا يصح (قوله فى المتن وإذا قلنا الحلق نك الخ) قال فى التنبية وإن قلنا ان الحلق ليس بنكس حصل له التحلل الاول بوحد من اثنين وهو الرى والطواف وحصل له التحلل الثانى بالثانى اهـ (قوله إلا النساء) امرهن عقدا وتمتعما (فى المتن وحل به باقى المحرمات) وبين تأخير الوطء عن باقى ايام الرى ليزول عنه اثر الاحرام ولا يعارضه خبر ايام من اكل وشرب وبعال لجواز ذلك فيها وإنما استحب للحاج ترك الجماع لما ذكر شرح مر لكن قد يشكل عليه قضية إرساله عليه الصلاة والسلام أم سلمة رضى الله عنها الطواف للتحلل (قوله وإنما لم يتوقف تحلل المحصر عليه) اى على البذل اى بدل ما يتحل به وهو الهدى لا بدل الرى كما توه من هذه العبارة وعبارة شرح الروض قال اى الاسنى فان قيل ما الفرق على الاول بين هذا وبين المحصر إذا عدم الهدى فان الاصح عدم توقف التحلل على بطله وهو الصوم قلنا الفرق ان التحلل إنما ابيح للمحصر تخفيفا على حتى لا يتضرر بالمقام على الاحرام فلو امرناه بالصبر إلى ان ياتى بالبذل لتضرر ورفق غيره بان المحصر ليس له إلا تحلل واحد الخ (قوله لانه) اى تحلل المحصر

الحج فان لم يكن براسه شعر حصل بوحد من الباقيين (وحل به اللبس) ونحوه (والحلق والقلم) والطيب بل يسن التطيب واللبس لا تباع كما مر (وكذا الصيد وعقد النكاح) والتمتع بما دون الفرج ولو بشهوة (فى الاظهر) كالحلق بجامع عدم إفساد كل للحج (قلت الاظهر لا يحل عقد النكاح) ولا التمتع كالنظر بشهوة (واقه اعلم) للخبر الصحيح إذا رميت لجرة فقد حل لى كل شيء إلا النساء (وإذا فعل الثالث) الباقي من اسباب التحلل (حصل التحلل الثانى وحل به باقى المحرمات) لجماع وإن بقى عليه البيت وبقية الرى ولو فاته الرى توقف التحلل على الاتيان ببدله ولو صوما كافالاه وإن اطال جمع فى اعتراضه تنزيلا للبذل منزلة المبدل وإنما يتوقف تحلل المحصر عليه لانه واجد فيشقى بقاؤه محرما من سائر الوجوه ولا كذلك هنا ما العمرة فليس لها إلا تحلل واحد لان الحج يطول زمنه وتكثر اعماله فايح ببعض محرماته فى وقت وبعضها فى وقت آخر تخفيفا للشفقة بخلافها

ونظير ذلك الحيض لما طال زمنه جعل لارتفاع محظوراته محلان انقطاع الدم والغسل بخلاف الجنابة وزاد البلقنى تحللا ثالثا وهو حلق شعر بقية البدن لحله بمحلق الركن أو سقوطه وخالفه غيره فقال لا يحل إلا بفعل اثنين من ثلاثة كغيره

وهو الواجهه الاوفق بكلامهم وان ملت الى الاول في الحاشية هـ (فصل هـ) في ميت (١٢٥)

ليالى ايام التشريق الثلاثة

بغنى او سقوطه ورميها
وشروط الرمي وتوابع
ذلك (اذاعاد الى متى)
من مكة اولم يعدبان لم
يذهب لمكة (بات)
وجوبا على الاصح (بها)
فلا يجزئ خارجها ومنها
ما قبل من الجبال المحيط بها
حدودها واولها من جهة
مكة اول العقبة التي
بلصقها الجرة ومن جهة
عرقة محسر لكن هذا الحد
غير معروف الان للجهل
بأول محسر لكنهم قالوا
طول منى سبعة الاف
ذراع وما تاذراع فليس
من العقبة ويحد به ثم
الظاهر من هذا التحديد
انه يعتبر ما سامت اول
العقبة المذكور يمينا الى
الجبل ويسارا الى الجبل
وحينئذ يخرج من منى
كثير ينظنه اكثر الناس منها
(ليتى) يومى (التشريق)
الاولين اى معظمهما
وكذا الثالثة ان لم ينفر نفر
صحيجا كما سيعلم من كلامه
(ورى) وجوبا بالاخلاف
ويجب فيه جمعه او فرقه ان
يرمى (كل يوم الى
الجرات الثلاث) والاصل
في الرمي لا الواجب فيه
كما يعلم بما ياتي ان يكون
(كل جرة سبع حصيات)
للاتباع وعمل ذلك حيث
لاذرو منه قصد سقى الحاج بمكة او بطريقها ورعى دابة او دواب

من نحو شاربه بعد الخلق مع قولهم انه لا تقدم الخلق على بقية الاسباب يؤيد كلامه قائله بصرى (قوله)
وهو الواجهه (الخ) اعتمد تليذه في شرح مختصر الايضاح جواز ازال التشعور البدن بدخول وقت الخلق مطلقا
سواء قدمه عليه او لا تيمالكلام نقله الزركشى عن الاصحاب وهو وجه فرجه من محله بصرى (قوله)
او سقوطه (عطف على خلق الركن والضمير له
هـ (فصل في ميت ليالى ايام التشريق بمنى ورميها وشروط الرمي) هـ (قوله او سقوطه) كذا في اصله رحمه
الله تعالى والتعبير بالو او لى كما هو ظاهر بصرى (قوله وشروط الرمي) اى مطلقا فلا اعدل عن الضمير
بصرى (قوله وتوابع ذلك) اى كى اية قبر الرسول صلى الله عليه وسلم وطواف الوداع ع ش قول المتن
(اذاعاد الى متى) اى بعد الطواف والسعى ان لم يكن سعى بعد قدوم ناهية ومعنى (قوله ومنها) اى من منى
(قوله المحيط) نعت سبيل للجبال وقاعه حدودها (قوله واولها من جهة مكة اول العقبة) هذا قد يقتضى
دخول الجرة فليتأمل مع التنبيه السابق قيل قول المصنف ويقطع التلية عند ابتداء الرمي الا ان يريد بان
العقبة اولها من جهة منى ويكون ذلك الاول سابقا على الجرة سم اى فليست العقبة مع جمرتها منها على
المتعمد ولا محسورا ما دبر من الجبال المحيطة بها وناى (قوله لكن هذا الحد) اى الذى من جهة عرقة (قوله)
غير معروف الان (الخ) قد يقال عند الاشياء بجهد كالمقاييس ولا ياتي هنا الاحتمال المار في عرقة فلو وضوح
الفرق بصرى (قوله اى معظمها) هذا يتحقق بزيادة على النصف ولو لم يحظ ع ش وناى (قوله لا الواجب
فيه) اى والافالواجب فيه يحصل ايضا مثلاما اذ ارمى ليلابا ما اذ ارمى اليومين الاولين الى الثالث
فرمى الجميع فيه سم (قوله بما ياتي) اى من جواز تاخير رى كل يوم الى اخر ايام التشريق بصرى قول المتن
(كل يوم) اى من ايام التشريق الثلاثة وهى حادى عشر الحجة وتاليها (الى الجرات) الثلاث والاولى منها تلى
مسجد الخيف وهى الكبرى والثانية الوسطى والثالثة جرة العقبة ناهية بقومى قال ع ش قوله رمى
الكبرى وتقدم ان جرة العقبة تسمى الكبرى فلنظف الكبرى مشتركة بين التلى تلى مسجد الخيف وجرة
العقبة اه قول المتن (الى الجرات الثلاث) والمرمى ثلاثة اذرع من سائر جوانب العلم فى الجرتين وتحت
شاخص جرة العقبة لوازيل الجبل وصار للمرمى جوانب كجوانب غير هاهنا بكف الرمي فى غير الجانب
المهود وناى وهذا صريح فى انه لا يكتفى الرمي فى جنى شاخص جرة العقبة الغيرين (قوله جمعه) اى بان
اخر الرمي الى الثالث فرمى فيه عن الثلاثة وفى وقت واحد (قوله او فرقه) اى بان رمى عن كل يوم فيه او الليلة
التى بعده فى غير الثالث سم قول المتن (سبع حصيات) اى فجميع المرمى به فى ايام التشريق ثلاث
وستون ويسن استقبال القبلة فى هذه الجرات معنى ونهاية (قوله للاتباع) الى قوله وبهذا يعلم فى النهاية
والغنى (قوله وعمل ذلك) اى وجوب الميت والرمي كردى فى نسخة صحيحة ذينك بالثنية (قوله ومنه قصد
سقى الحاج (الخ) عبارة النباهية ويسقط الميت بمن دلفه ومنى والدم عن الرعاء ان خرجوا منها قبل الغروب
فان لم يخرجوا قبل الغروب بان كانوا باعدا بعده لمهم ميت تلك الليلة والرمي من الغد وصوره ذلك فى ميت
مزدلفة اى بان يتأهل الغروب ثم يخرج منها حيث على خلاف العادة وعن اهل السقاية مطلقا غير تقييد
خروجهم قبل الغروب ولو كانت محدثة اذ غير العباس ممن هو من اهل السقاية معناه وان لم يكن عباسيا
ولا لاهل الرعاء السقاية تاخير الرمي يوما فقط ويؤدونه فى تاليه قبل رميه لارمى يومين بالنسبة لوقت
هـ (فصل في ميت ليالى ايام التشريق الثلاثة بمنى (الخ) هـ (قوله واولها من جهة مكة اول العقبة (الخ) هذا قد
يقتضى دخول الجرة فليتأمل مع التنبيه السابق قيل قول المصنف ويقطع التلية عند ابتداء الرمي الا ان
يريد بان العقبة اولها من جهة منى ويكون ذلك الاول سابقا على الجرة (لا الواجب فيه) اى ولا لافالواجب
فيه يحصل ايضا مثلاما اذ ارمى ليلابا ما اذ ارمى اليومين الاولين الى الثالث فرمى الجميع فيه وقوله جمعه
بان اخر الرمي الى الثالث فرمى فيه عن الثلاثة وفى وقت واحد وقوله او فرقه بان رى عن كل يوم فيه او الليلة التى
بعده فى غير الثالث (قوله وعمل ذلك حيث لا ذرو منه قصد سقى الحاج (الخ) عبارة عب ولا دم بتر كهاى

ولو تغير الحاج لعدم منع بعد الغروب (١٣٦) النفر للرعي لانه لا يكون ليلا بخلاف نحو السقاية ويزام الرعاء بكسر الراء والمد العود للرعي في

الاختيار والاقدم بقاء وقت الجواز الى آخر أيام التشريق ويعذر في ترك المبيت وعدم لزوم الدم أيضا خائف على نفس او مال او فوت مطلوب كابق او ضياع مريض بترك تعهده او موت نحو قريبه في غيبته فيما يظهر لانه ذو عذر فاشبه الرعاء واهل السقاية لانه ينفر بعد الغروب اه وكذا في المغني الا قوله او موت الى لانه (قوله ولو لغير الحاج) اي ولو لم يتعادو الرعي قبل او كانوا اجراء او متبرعين ان تعسر عليهم الاتيان بالدواب الى منى مثلا وخشوا من تركها لواتوا ضياعا بنحوه او جوعا لا تصبر عليه عاده نائي (قوله النفر) اي الخروج من منى (قوله لانه لا يكون ليلا بخلاف السقاية) اي من شان كل منهما ذلك فلو فرض الاحتياج ليلا الى الرعي دونها العكس الحكم كما يؤخذ من كلامه في حاشية الايضاح وقد يصور الاحتياج الى الخروج ليلا بعد المريع بصري (قوله ومري) اي في او اخر فصل في المبيت (قوله وباقى) اي عن قريب (قوله فلم) اي للرعاء (قوله قيل غروب شمس) اي اخر ايام التشريق (قوله فبو) اي الراعي (قوله في الجواز) اي جواز تأخير الرمي (قوله على دابته) التي رعاها ولو بالاجارة مثلا (قوله لو عاد للرعي الخ) يعني لو عاد قبل خروج ايام التشريق (قوله عدم الاثم) اي في ترك الرمي (قوله من التناقض الخ) خبر مقدم لقوله قولها (قوله يجوز لذوى الاعذار تأخير يوم) اي يؤذونه في الثاني قبيل رعيه ولو قبل الزوال ونافى وبصري (قوله بان الخ) متعلق بجواب البعض (قوله هذا) اي تصحيحهما ان لغيرهم الخ (قوله وذلك) اي قولها يجوز الخ بصري (قوله فبرداخ) جواب اما اي في رد ذلك الجواب بان الخ كرى (قوله بان ما ترك العذر الخ) اي ترك ذى العذر المبيت للعذر سم وبصري (قوله فلم يناسب) اي تارك المبيت للعذر (قوله بذلك) اي بعدم جواز التأخير يومين (قوله من غير معنى الخ) متعلق بمخالفو (قوله اه) اي للمخالفة (قوله من ان يجوز) اي لفظ يجوز في قولها يجوز تأخير يوم (قوله ولا يجوز) اي لفظ لا يجوز في قولها لا يجوز تأخير يومين بصري وكرى (قوله معناه نى الخ) اي قد يقال قياس نظاره عدم الفرق مع قيام العذر بين التأخير يومين وان العذر كما يسقط الاثم كذلك يسقط الكراهة ومخالفة الاولى ثم ايت في النهاية ما نصه بحث ان الاعذار هنا تحصل ثواب الحضور كما مري في صلاة الجماعة والذى مزان المذهب عدم الحصول واختار الحصول اه قال عرش قوله مري واختار الحصول اي هنا فيكون ما هنا مثله اه (قوله ومنه) الى قوله وسيعلم في المغني والنهاية الا قوله ولو لغيره الى وتمريض وقوله وغير ذلك الى ومنه (قوله ومنه) اي من العذر المسقط لجوب المبيت ولزوم الدم منها بتمريض (قوله خوف على محترم) اي نفس او مال نهاية ومعنى اي وان قل ونافى وعش (قوله وتمريض منقطع) اي لا تمتدله واشتمل عنه بنحو تحصيل الادوية او يستأنس به لنحو صدقة او اشرف على الموت وان تعذيره فيها ما نافي (قوله بنحو طواف الركن) اي كالسعي (قوله ببقده) اي وهو عدم امكان العود للمبيت بعد فعله والافيج جمعا بين الواجبين نعم لو علم تحصيل مادون المعظم بمنى فهل يزومه لان الميسور لا يسقط بالمعسور ولا لانه لا يحصل به واجب المبيت لم ارفه شيئا ولعل الاول اقرب بصري (قوله وغير ذلك) اي كخوفه من غريمه نحو حبس ولا يئته

ليالى منى لعذر كالرعاء ان فارقه قبل الغروب وكأهل سقاية العباس وكذا غيرهما ولصنفين تأخير رمي النحر ويوم فأكثر من التشريق ويتداركونه كسبائى مضمون ذلك قريبا وكذا يرضى للرعاء ترك مبيت مزدلفة بان جاؤا قبل الغروب وفارقوها كذلك (قوله وأما جواب بعضهم الخ) ذكر في شرح البهجة هذا الجواب (قوله قولها يجوز لذوى الاعذار تأخير رمي يوم لا يومين مع تصحيح الخ) قال في شرح الروض واعلم ان المنع من تأخير رمي يومين متواليين هو بالنسبة لوقت الاختيار والاقدم ان وقت الجواز امتدالى اخر ايام التشريق فقول المجموع قال الرواين وغيره لا يرضى للرعاء في ترك رمي النحر في تأخيرته محمول على انه لا يرضى له في الخروج عن وقت الاختيار اه (قوله بان هذا) اي ان لغيرهم تأخير الخ وقوله وذلك اي قولها يجوز الخ (قوله للعذر بمنزلة الماتى به) اي وترك ذى العذر المبيت للعذر (قوله

وقته ومرا وقت أدامرى
النحر من نصف ليلة النحر
الى اخر ايام التشريق
وباقى ان رضى كل رعى من ايام
التشريق يدخل بزواله
ويستمر الى اخرها فلم
كغيرهم ترك رمي النحر وما
بعده الى اخرها ليرمو التكل
قيل غروب شمس وهذا
يعلم ان معنى كون الرعى
عذرا على المعتد عدم
الكراهة في تأخيرها لاجله
والافيه مساو لغيره في
الجواز فان فرض خوفه على
دابة لو عاد للرعى الذى يدرك
به كان معنى كون الرعى
عذرا له عدم الاثم كما هو
ظاهر وأما جواب بعضهم
عن قول الاسنوى من
التناقض العجيب قولها
يجوز لذوى الاعذار تأخير
رمي يوم لا يومين مع تصحيحها
ان لغيرهم تأخير رمي يومين
فاكثر من غير عذر لان ايام
منى كالوقت الواحد بان هذا
فيمن بات ليالى منى وذلك في
ذى عذر لم يبيتها فامتناع
التأخير عليه لتركه شعار
المبيت والرمي فبرداخ ما ترك
للعذر بمنزلة الماتى به في عدم
الاثم فلم يناسب التصديق
بذلك من العذر على ان هذا
الجمع مخالف لاطلاقهم
في الموضعين من غير معنى
يشهد له فلا يلتفت اليه
واما الوجه ذكرته من
ان يجوز معناه من غير

كرهه ولا يجوز معناه نى الحل المستوى الطرفين فأمله وياق قريبا ما يؤيده ومنه أيضا خوف على محترم ولو لغيره فيما يظهر له
أخذا ما مري في التيمم ومرض تشق معه الإقامة بمنى وتمريض منقطع وطلب نحو آبق وغير ذلك مما يئته في الحاشية ومنه ما مري من ردالة من

الاشتغال بنحو طواف الركن بقيد وسيل ما يأتي ان العذر في الميت يسقط دمه وأنه في الرمي يسقط أهله لادمه (تليه) وقم بموسم سنة ثمان وخمسين ضحى يوم النحر فتنه عظيمة بين امراء الحاج وامير مكة ثم ايدت واشتد (١٢٧) الخوف حتى رحل أكثر الحاج والمكيين ليلة القرو وصيحه له تشبه بعسره وألهو ثم قاض لا يسمعها إلا بعد حسيه كالخني وعقوبة رجو بغيبته العفو عنها وقد لباس لا تقي غير سائر عورتوه وسفر رفقته ونائي (قوله وسيل الخ) قال في المجموع وترك الميت ناسيا أكثر كما عدا صرح به الدارمي وغيره ومعنى واقره الوائي (قوله بموسم سنة ثمان وخمسين) أي وتسعة آلاف الفتاوى اه محمد صالح (قوله امراء الحاج) كذا في النسخ بالمدلوله بحرف عن امير الحاج كاعبره الشارح في بعض كتبه ما كيا تلك القصة (قوله وامير مكة) وهو الشريف محمد ابونعني الشريف بركات (قوله من الحجيج) حال من بقى (قوله من صاحب مكة) أي من اميرها (قوله المفتيون) كذا في النسخ بالياء والاولى حذفاه (قوله ذلك) أي العود لي (قوله وظاهر كلامهم الخ) أي لما تقرر من ان لعذر في الرمي يسقط أهله لادمه سم (قوله وبيان مستنده) أي عدم لزوم (قوله وإن كلام الخ) عطف على قوله ان ما ذكره الخ قول المتن (وإذا رمي اليوم الثاني) أي والاول من ايام التشريق نهاية ومعنى (قوله فيشمل من اخذ في شغل الارتحال) وفاقا للبغنى وخلافا لالاسنى والنهاية عبارة الاول ولو غربت وهو في شغل الارتحال فله النفر لان في تكليفه حل الرحل والمتاع مشقة عليه كالموازل والارتحال وغربت الشمس قبل انفصاله من منى فان له النفر وهذا ما جزم به ابن المقرئ تبعا لاصل الروضة وهو المحدث خلافا لما في مناسك المصنف من انه يمتنع عليه النفر وان قال الاذرى ان ما في اصل الروضة عاماه وعبارة الاخيرين وهو كما قال الاذرى وغيره غلط سببه سقوط شئ من نسخ العزيز والمصحح فيه وفي الشرح الصغير ومناسك المصنف امتناع النفر عليه بخلاف ما لو ارتحل وغربت الشمس قبل انفصاله من منى كان له النفر اه (قوله لا يرامه الخ) من الازام (قوله مقارنة له) قد يقال ما ماخذ المقارن من كلام المصنف بصرى قال الكردي على بافضل ما خذها اشراط نية النفر لان حقيقة النية قصد الشئ بمقتربا بقله اه (قوله والام يعتد الخ) عبارة الوائي ومن وصل الى جمره العقبة يوم النفر الاول نارا بالنفرو وما هو وعنده وصوله اليها خارج منى تعين عليه الرجوع الى حدى منى ليكون نفيه بعد استكمال الرمي قاله ابن الجبال وهو قضية كلام التحفة فينوى النفر ثم يفصل عن منى لكن قضية كلام ابن قاسم انه له النفر لان بعد رميه من غير رجوع وتكفيه نية النفر من حيث لا يرام سيرة الاول ووصوله الى جمره العقبة لا يسمى نفرا وان نواه لانه قبل استكمال الرمي ولو عاد الرمي ثم نفرو لم ينو شئ سوى خارج منى قضية كلام سم انه تكفيه نية النفر ولو قبل وصوله لمسك يسير وكلام التحفة يقتضى ان تكون نية النفر موجودة قبل انفصاله من منى ولو بجزء يسير فعلى ذلك فن لم ينو اصلا لم يسقط عنه شئ مولد اقال ابن الجبال وحيث قد يخرج منه ان ما عليه عمل الناس اليوم من سيرهم من منى وافتضاها عقب رمي جمره العقبة سيما النساء ولم يحصل الرجوع بعد الرمي غير صحيح كما يقتضيه عباراتهم سيما عبارة التحفة هذا ما ظهر فان ظهر نقل بخلافه فالعمل عليه انتهى انتهى وفي الكردي على بافضل ما نصه وذكر ابن الجبال في شرح قول الايضاح إذا نذر من منى في اليوم الثاني او الثالث انصرف من جمره العقبة كما هو مانصه لا يعكر على ذلك ما قد مناه من انه إذا نذر في اليوم الثاني يجب في حقه بعد رمي جمره العقبة ان يعود الى حدى منى ثم ينفر ليصحب نفيه لا مكان حل كلامه على ذلك بالسنه الى اليوم الثالث ولا ينافيه قوله كما هو أى كاهوراكب فنامله وبيت في الاصل ما يؤيده اه اقول وهذا الخ لم يرد به جدا بر دقول المعنى والنهاية وبأني في الشرح ما يؤيدها ويرى راجلا لارا كبا الا في يوم النفر فالسنه ان يرى را كبا لينفر عقبه اه و قول الشارح في حاشية الايضاح قوله وفي اليوم الثالث را كبا لانه ينفر في الثالث عقب رمية فيستمر على ركو به هو المعتمد كافي الروضة واصلها ونص عليه في الاملاء ومقتضى تعليل المصنف الذى و ظاهر كلامهم) أى لما تقرر من ان العذر في الرمي يسقط أهله لادمه (قوله وان اعترضه كثيرون) قال في شرح الروض وهو كما قال الاذرى وغيره مناط سببه سقوط شئ من بعض نسخ العزيز والمصحح فيه وفي الشرح الصغير

كبيخنا ومعاصريه ويوجبه المكيون (فاذا رمي اليوم الثاني فارد النفر) أى التحرك للذهاب إذ حقيقة النفر الانزعاج فيشمل من أخذ في شغل الارتحال ويوافق الاصح في اصل الروضة ان غروها وهو في شغل الارتحال لا يلزمه الميت وان اعترضه كثيرون (قبل غروب الشمس) ويؤخذ من قوله ارادته لا بد من نية النفر مقارنة له والام يعتد بخروجه

ذكره في الروضة أيضا ضد الركوب عند النفر الاول أيضا وهو ظاهر لان يوم النفر لا رجوع فيه هو ايضا
 لو كان العود المذكور واجبا لنقل عن النبي ﷺ واحبابه والسلف فانه امر غريب ونبه عليه بعض
 الخلف لعموم البلوى بتركه في الازمنة الاخيرة وايضا قول الوائى وهو قضية كلام التحفة كقول ابن الجبال
 سيما عبارة التحفة ظاهر المنع بل قضية قول التحفة لا بد من نية النفر مقارنة لمع قوله السابق فيشمل من اخذ في
 شغل الارتحال ان مقارنة النية لشغل الارتحال كافية وان نسبها بعد تمامه وقبل وصوله الى الجرة ولا ينافيه
 قوله هذه الجرة ليست من مئى ولا يعقبها لان المعبر في العبادة انما هو مقارنة النية بالها ولا استمرارها
 الى اخرها (قوله فيلزمه العود) لقلنا ان يقول محل لزوم العود ما لم ينو النفر خارجا قبل الغروب سم (قوله
 ثم رايت الزركشي الخ) فعلم ان نية النفر قال بها الزركشي والمقارنة للنفر قال بها التحفة ولم تعرض النهاية اى
 والمغنى وشيخ الاسلام للنية وهذا لا يقتضى مخالفتهم ونائى ولك ان تقول انما سكتوا عن النية لعدم الحاجة
 الى ذكرها لعدم انكفائك الارتحال الاختيارى عن نية النفرو ان لم يستحضر المرتحل وجودها في قلبه اذا اشتغال
 العاقل المختار بالشد بدون تصور المشدود اليه وتوجهه الى طريق مكة بدون ملاحظة قصد وصول مكة
 محال عادة (قوله ان كان) الى قوله نعم في النهاية والمغنى قول المتن (ورمى يومها) ويترك حصى اليوم الثالث
 او يدفعه ان لم يرم يومها بنفريها واما ما يفعله الناس من دفنها فلا اصل لها بنهاية معنى قال عرش قوله لم يرم ولا
 بنفريها اى لا ينبغي له ذلك اه (قوله اما اذا لم يتبها) صادق بما اذا بات احداها فقط وهو ظاهر ثم رايت
 السيد صرح به سم (قوله او نفر قبل الزوال) اى مطلقا (قوله فلا يجوز الخ) ويجب ترك مبيت ليل الى متى دم
 لتركه المبيت الواجب كما يجب ترك مبيت مزدلفة دم في ترك مبيت الليلة الواحدة مد والبلتين مدان من
 طعام في ترك الثلاث من ليلة مزدلفة مدان معنى ونهاية (نعم ينفعه في غير الاولى العود قبل الغروب) مفهوما
 انه لا ينفعه العود بعد الغروب وبه صرح في شرح الروض سم عبارة الوائى وفي سم عن المجموع ما يوافقها
 ولو نفر النفر الاول بعد الزوال ولم يتم الرمي كان بقيت حصاة حرم النفر ولا يسقط عنه مبيت الثالثة ولا رمى
 يومها فيجب العود الى متى قبل الغروب فان غربت الشمس قبل عود فبات المبيت والرمي فيلزمه فديتهما وان
 بات ورمى بعد فيلزمه دم من عزمى الثاني والثالث ومدن مبيت الثالثة حيث لا عذروا عاد قبل غروب الشمس
 رمى قبله وله النفر حيث قبل الغروب فان غربت الشمس بعد عود هو قبل الرمي اى ما فيه رمى في الفدعته وعن
 امسه او نفر قبل الزوال سواء نفر في يوم النفر الاول او فيما قبله فان عاودت الشمس يوم النفر الاول وهو
 بمنى يؤثر خروجه او عاد بعد الغروب فبات المبيت والرمي فيلزمه فديتهما كما رمى ولا اثر لعوده او بين الزوال
 والغروب رمى واجزاه له النفر قبل الغروب فان غربت تعين الدم كافي الامداد اه (قوله طرد ما ذكر)

ومناسك التوى انه يتمتع عليه النفر بخلاف ما لو ارتحل وغربت الشمس قبل انفصاله من مئى فان له النفر اه
 (قوله فيلزمه العود) لقلنا ان يقول محل لزوم العود ما لم ينو النفر خارجا قبل الغروب (قوله اما اذا لم
 يتبها) صادق بما اذا بات احداها فقط وهو ظاهر ثم رايت السيد صرح به فقال عقب عبارة سابقا عن
 المصنف قلت وهو مقتضى لمتناع التعجيل فيمن لا عذر له اذا ترك مبيت الليلين او احداهما لا حيث لم يبت
 العظيم وهو الليلان اه (قوله نعم ينفعه في غير الاولى العود قبل الغروب) مفهوما انه لا ينفعه العود بعد
 الغروب وبه صرح في شرح الروض حيث قال بعد قول الروض وان نفر في الثاني قبل الغروب سقط عنه
 المبيت ورمى الثالث وشمل كلامه اى الروض كالروضة ما لو نفر قبل رميه يسقط عنه ما ذكره وبصرح الامام
 مع تقييده النفر بما بعد الزوال ونقله عنه في المجموع واستحسنه فقال ما حصل له لو نفر النفر الاول فان كان
 بعد الزوال ولم يرم فان غربت الشمس فانه الرمي ولا استدراك له والدم ولا حكم لبيته لو عاد بعد غروبها وبات
 حتى لو رمى في النفر الثاني لم يعتد برميته لانه بنفريه اعرض عن مئى والمناسك وان لم تقرب فاقوال احداها ان
 الرمي انقطع ولا ينفعه العود ثانيا يعين عليه العود ويرمى ما لم تقرب الشمس فان غربت تعين الدم ثالثا
 بتخيير بين الامرين وان نفر قبل الزوال عاودت والت وهو بمنى فالوجه القاطع بان خروجه لا يؤثر أو بعد

فيازمه العود لان الاصل
 وجوب مبيت ورمى الكل
 ما لم يتعجل عنه ولا يسمى
 متعجلا لان من اراد ذلك ثم
 رايت الزركشي قال لا بد
 من نية النفرا ووجه بما
 ذكرته (جاز) ان كان بات
 الليلتين قبله او تركها للعدر
 (وسقط مبيت الليلة الثالثة
 ورمى يومها) ولادم عليه
 لقوله تعالى فمن تعجل في
 يومين فلاثم عليه والاصل
 فيما لا اثم فيه عدم الدم
 لكن التاخير افضل لاسباب
 للامام الاعدل كخوف او
 غلاء وذلك للاتباع بل في
 المجموع عن الماوردى ما
 يقتضى حرمة عليه اما اذا
 لم يتبها ولا عذر له او نفر
 قبل الزوال او بعده وقبل
 الرمي فلا يجوز له النفر ولا
 يسقط عنه مبيت الثالثة ولا
 رمى يومها على المعتمد نعم
 ينفعه في غير الاولى العود
 قبل الغروب فيرمى وينفر
 حيثئذ

اراد به قوله بفعه الخ قال الكردي والصواب قوله فلا يجوز له النفر الخ (قوله) وبحت الاسنوى الخ عبارة السيد في حاشيته صريحة في انه اذا اراد النفر في اليوم الثاني ولم يكن رمى فبا قبله فان تدارك فيه رمى ما قبله ايضا جاز نفرة هو الا فلا سم (قوله) الاولى من الرمي الجار الاول متعلق بذكر الثاني متعلق بطرد (قوله) في الرمي اي في اليومين الاولين و (قوله) امتنع عليه النفر اي وان كان وقت اداء الرمي باقيا فتركه في اليومين موجب ليات الليلة الثالثة ورمي يومها وما منع من النفر الاول هذا ظاهر هذه العبارة ثم رايت شيخنا الشهاب البرلسي كتبها مش شرح المنهج مانصه قال الاسنوى ويتجه ايضا ان يكون ترك الرمي في الماضي كترك المبيت اه اقول ولك ان تمتع الحاق ترك الرمي بترك المبيت من حيث ان المبيت واجب وقت الرمي فبما مضى اختياري ففتح تدارك ذلك في اليوم الثاني قبل الغروب ساغ له النفر بخلاف ترك المبيت في الماضي لا سبيل الى تداركه اولا بخني اتجاه ما ذكره من منع الحاق الان بان يرد الاسنوى امتناع النفر عند عدم التدارك لا مع التدارك ايضا فليتأمل ثم رايت كلام السيد عامر دالا على انه ان تدارك جاز النفر سم (قوله) اولعذر يمكن معه الخ كان معناه يمكن مع الرمي تدارك العذر رسم ولم يظهر لي وجه عدوله عن الظاهر من ارجاع الضمير الاول للعذر الثاني للرمي (قوله) تداركه اي في اليوم الثاني الذي يرد النفر فيه (قوله) فكذلك اولا يمكن جاز ظاهره عدم الجواز مع امكان التدارك وهو محل نظر بناء على المعتمد ان الايام كيوم واحد من حيث التدارك فليحرر اللهم الان براد ما كان التدارك في طرف الانبات امكانه ولو في بقية الايام وحيث فلا محذور بصري وقوله في بقية الايام يعني في اليوم الثاني كامر سم والونائي (قوله) بضم فائه وكسرها كذا في المعنى والنهاية قال ع ش مانصه عبارة المختار نفرت الدابة تنفر بالكسر نفار او تنفر بالضم نفور او نفر الحاج من منى من باب ضرب انتهى وبه تعلم ما في كلام الشارع من رجوع الان يقال ما ذكره اطرقة اخرى فليراجع اه (قوله) ولو نفر الى قوله ووقع في النهاية والمعنى الا قوله وليس في عزمه العود للمبيت (قوله)

الغروب فقد انقطعت العلائق أو بينهما فظاهر المذهب انه رمى لكن تقيد منهاج كاصله والشرحين النفر بعد الرمي يقتضي انه شرط في سقوط المبيت والرمي وبه صرح العمراني عن الشريف العثاني قال لان هذا النفر غير جائز قال المحب الطبري وهو صحيح متجه قال الزركشي وهو ظاهر فالشرط ان ينفر بعد الزوال والرمي اه (قوله) وبحت الاسنوى طرد ما ذكر في الاولى في الرمي عبارة السيد في حاشيته مانصه قال الاسنوى ويتجه طرد ذلك في الرمي ايضا قلت اذا فرغنا على الراجح في ان ايام من كاليوم الواحد في تدارك الرمي اداء فهو متمكن من الرمي قبل ان ينفر النفر الاول فيمتنع عليه النفر قبله كما يمتنع عليه النفر بعد الزوال وقيل رمى يومه اه وهو صريح في انه اذا اراد النفر في اليوم الثاني ولم يكن رمى فبا قبله فان تدارك فيه رمى ما قبله ايضا جاز نفرة هو الا فلا (قوله) في الرمي اي في اليومين الاولين وقوله امتنع عليه النفر اي وان كان وقت اداء الرمي باقيا فتركه في اليومين موجب ليات الليلة الثالثة ورمي يومها وما منع من النفر الاول هذا ظاهر هذه العبارة ثم رايت شيخنا الشهاب البرلسي كتبها مش شرح المنهج مانصه قال الاسنوى ويتجه ايضا ان يكون ترك الرمي في الماضي كترك المبيت ثم قال نعم اذا كان التعدي بترك أحدهما فليجب عليه مبيت الثالثة ورميها ما يجب نظير ما تعدى به فقط ام يفضل فيقال ان كان الاخلال بترك المبيت لم يزمه الرمي لان المبيت انما وجب لاجل الرمي فيكون تابعا والتابع لا يوجب المتبوع وان حصل الاخلال بترك الرمي وجب المبيت في كل ذلك نظرا اه اقول ولك ان تمتع اولا الحاق ترك الرمي بترك المبيت من حيث ان المبيت واجب وقت الرمي فبما مضى اختياري ففتح تدارك ذلك في اليوم الثاني قبل الغروب ساغ له النفر بخلاف ترك المبيت في الماضي لا سبيل الى تداركه اولا بخني اتجاه ما ذكره من منع الحاق الان بان يرد الاسنوى امتناع النفر عند عدم التدارك لا مع التدارك ايضا فليتأمل ثم رايت كلام السيد عامر دالا على انه ان تدارك جاز النفر (قوله) اولعذر يمكن معه تداركه كان معناه يمكن مع الرمي تدارك العذر اه (قوله) ولا يمكن جاز

وبحث الاسنوى طرد ما ذكر في الاولى في الرمي فن تركه لا لعذر امتنع عليه النفر أو لعذر يمكن معه تداركه ولو بالنائب فكذلك اولا يمكن جاز (فان لم ينفر) بضم فائه وكسرها (حتى غربت) الشمس (وجب مبيتها ورمي الغد) كما صح عن ابن عمر رضي الله عنهما ولو نفر لعذر أو غيره بعد الرمي قبل الغروب وليس في عزمه العود للمبيت ثم عاد لها قبله او بعده لم يزمه المبيت ولا الرمي ان بات ووقع في كلام الغزي هنا ما لا يصح فاحذره أما اذا كان في عزمه ذلك

فيلزمه العود ولم تنفعه نية النفر لانه مع غزوه العود لا يسمى نفرا (ويدخل رمي) كل يوم من ايام (التشريق) وهي ثلاثة بعد يوم النحر سميت بذلك لاشراق نهارها بنور الشمس وليلها بنور القمر وحكمة التسمية لا يلزم اطرادها ولا يلزم يشرون اللحم فيها اى يقعدون هو هي المعدادات في الآية لقلتها والمعلومات عشرين الحجة (روال الشمس) من ذلك اليوم للاتباع ويستحب فعله عقب وقبل صلاة الظهر مالم يفتقر الوقت ولم يرد جمع التأخير (ويخرج) وقت اختياره (بغروها) من كل يوم كاهو المتبادر من العبارة لعدم وروده ليلا (وقيل يبق) وقت الجواز وحيتذ في حمل المتن على وقت الاختيار (١٣٠) الذي اعتمد ابن الرفعة وغيره نظر لان الوجه الثاني لا يكون مقابلا له حيثذ فالاولى حمله على وقت

الجواز ويكون جريا على الضعيف الذي تناقض فيه كلامه في غير هذا الكتاب ولك ان تحمل الغروب على غروب آخر ايام التشريق ليكون الضعيف مقابلا له مع جريانه على الاصح والمراد حيثذ لازم ويخرج والمضى ويبنى اى وقت الجواز الى غروبها آخر ايام التشريق وقبل يبق وقت الجواز الى فجر الليلة التي تلى كل يوم (فجر الليلة التي تلى كل يوم لا غير) (الى الفجر) كوقوف عرفة ومغلة في غير ثالثها لخروج وقت الجواز وغيره بغروب شمسها قطعا (فجر) يس كأم لم تولى أمر الحج خطبة بعد صلاة ظهر يوم النحر بمضى وهذا مشكل لان الاحاديث الصحيحة مصححة بانه ^{صلى الله عليه وسلم} انما فعلها صبحى يوم النحر وأجبت عنه في غير هذا الكتاب بما ينظر وتكاف يعلمهم فيها الرمي والمبيت وخطبة بها ايضا بعد صلاة ظهر يوم النفر الاول يعلمهم فيها جواز النفر فيه وغيره

وودعهم وتركنا من ازمة عدة ومن ثم لا ينبغي فعلها الآن الا بالمر الامام او نائبه لما عصى من الفتنة (ويشترط) في يوم النحر عن وما بعده (رمي السبع واحدة واحدة) يعني مرة ثم مرة وان اشتملت كل مرة على سبع أو أكثر أو اتحدت الحصاة في المرات السبع أو وقعت وان وجد الترتيب في الوقوع وانما حسبت في الحد الضربة الى واحدة بشكل على مائة بعددها لانه مبنى على الدرر لوجود اصل الايام المقصود فيه والغالب هنا التعبد أو مرتين فوقيتا فافتتان (و) فيما بعده (ترتيب الجرات) بان يبدأ بالاولى من جهة عرفة ثم بالسوى ثم بحجرة العقبة للاتباع رواه البخارى

وليس في غزوه العود للبيت شامل بالعود من العود بدون قصد المبيت أى النسك (قوله) فيلزمه العود) ينبغي مالم يقصد قبل الغروب الاعراض عن المبيت وعدم العود سمى (قوله) كل يوم) الى قوله كاهو المتبادر في المعنى الا قوله وحكمة الى اولانهم وكذا في النهاية لا قوله سميت الى وهي المعدادات (قوله) وحكمة التسمية) جواب عما قيل لما كانت الحكمة في تسميتها ذلك لم ان تسمى كل هذه الايام ايام التشريق كرمى اى ان تسمى هذه الايام الثلاثة في جميع شهور السنة ايام التشريق وليس كذلك (قوله) ولا يلزم يشرون الخ) عبارة المعنى وقيل لانهم الخ (قوله) في الآية) التي في البقرة (قوله) والمعلومات) اى في سورة الحج نهاية معنى (قوله) ولم يرد الخ) جملة حالية مقيدة لطريق الوقت لا معطوفة على ماضى بصرى (قوله) في حمل المتن) اى قوله ولم يخرج بغروها (قوله) الذي اعتمد ابن الرفعة الخ) واقصم النهاية والمعنى (قوله) لان الوجه الثاني) اى قول المتن وقيل يبق الخ (قوله) مع جريانه على الاصح) وهو انه يمتد وقت الجواز الى آخر ايام التشريق كرمى (قوله) والمعنى) اى المعنى المراد بقوله ولم يخرج الخ (قوله) وقيل يبق وقت الجواز الى فجر الليلة التي تلى الخ) شامل لآخر يوم وينافيه قوله الاى ومغلة الجسم ولك دفع المناقاة بارجاع قوله الاى الى هذا الاحتمال ايضا كما هو الظاهر والمعنى ومحل الاختلاف الذى في المتن بكل من احتيا له في غير ثالثها الخ ثالثا مستثنى عليها (قوله) كوقوف عرفة الى قوله ومن ثم في النهاية والمعنى لا قوله هذا الى يعلمهم فيها الرمي (قوله) كامر) اى في فصل الوقوف بعرفة (قوله) يعلمهم فيها الرمي) اى والطواف والنحر (قوله) والمبيت) اى ومن يعذر فيه لياتوا بما لم يفعلوه منها على وجه ويتداركوا ما اخلوا به منها بما فعلوه كذا في الاسنى وقوله يتداركوا الخ يؤخذ ما يحته الشارح في خطبة السابع من أنه يتعرض لما سبق الخطبة ولعله ماخذه بصرى (قوله) بها) اى بمعنى (قوله) وغيره) عبارة النهاية والمعنى وما بعده من طواف الوداع وغيره اه (قوله) وودعهم) ويحتمل على الطاعة ملازمة التقوى والتوبة النصوح والنيات عليها وختم حجهم بالاستقامة ما استطاعوا وان يكونوا بعد الحج خير منهم قبله فان ذلك من علامة الحج المبرور ولا ينسوا ما عاهدوا الله عليه من خير وسن لكل حاج حضورها تين الخطبتين والاعتسالة والتطيلة ان تحمل ان فعلنا والا فقد تركنا من ازمة طويلة ونائى (قوله) في رمي يوم النحر) الى قوله ومفسره في المعنى الا قوله عبد الله وغيره وقوله وفروا وجو كذا في النهاية الا قوله وانما الى امر تبتين (قوله) واتحدت الحصاة الخ) وعلى هذا اتادى الرميات كلها بخاصة واحدة نهاية لكن مع الكراهة ونائى (قوله) بعددها) اى بعدد ضربات الحد (قوله) امر تبتين الخ) عطف على دفعة واحدة (قوله) فوقيتا مع الخ) اى او وقعت الثانية قبل الاولى نهاية ومعنى (قوله) فيما بعده) عطف على قوله في رمي يوم النحر قول المتن (وترتيب الجرات) اى في المكان وكذا في الزمان والابدان كان يكمل الثلاث عن امسه او نفسه ثم عن يومه او غيره فيقصد بالرمي الاول كونه عن المتروك الاول والبالى عن الثاني فان خالف وقم

ظاهره وان امكن التدارك في يوم النفر قبله لم يتدارك فيه نظر فليراجع (قوله) فيلزمه العود) ينبغي مالم يقصد قبل الغروب الاعراض عن المبيت وعدم العود (قوله) وقيل يبق وقت الجواز الى فجر الليلة التي تلى كل

وودعهم وتركنا من ازمة عدة ومن ثم لا ينبغي فعلها الآن الا بالمر الامام او نائبه لما عصى من الفتنة (ويشترط) في يوم النحر عن وما بعده (رمي السبع واحدة واحدة) يعني مرة ثم مرة وان اشتملت كل مرة على سبع أو أكثر أو اتحدت الحصاة في المرات السبع أو وقعت وان وجد الترتيب في الوقوع وانما حسبت في الحد الضربة الى واحدة بشكل على مائة بعددها لانه مبنى على الدرر لوجود اصل الايام المقصود فيه والغالب هنا التعبد أو مرتين فوقيتا فافتتان (و) فيما بعده (ترتيب الجرات) بان يبدأ بالاولى من جهة عرفة ثم بالسوى ثم بحجرة العقبة للاتباع رواه البخارى

فلو ترك حصة عمداً أو غيره ونسى محلها جعلها من الأولى فيكملها ثم بعد الأخيرتين مترتين (و) في الشكل (كون المرمى حجراً) للاتباع ولو حجر حديد ونقد وفيرزوج وباقوت وعقيق وبلور وفسره في القاموس بأنه جوهر وقصيته أن المصطنع المشبه ليس منه وهو ظاهر وزبرجد وزمردان جعلت فصوصاً مثلاً وإن ألصقت بنحو خاتم فرماه بها فيما يظهر وكذا أن بالمعجمة وبرام ومرمر وهو الرخام كما في القاموس فقول شارح لا يجزئ الرخام سهو إلا أن ثبت أن منه نوعاً مصنوعاً وأن المرمى به منه وذلك لأنها من طبقات الأرض بخلاف ما ليس من طبقاتها كأثمد ولو لمصطنع نحو نقد أو حديد ومرمر في مبحث الشمس أن الانطباع المد تحت المطرقة لكنه ثم لاختلاف الملحقين ونورة طبخت وواضح حرمة الرمي بنفيس كياقوت أن نقص به قيمته لحرمة أضاعة المال واقتاء بعضهم بأن المرجان من القسم الأول معترض لأن المعروف أنه ينبت في بحر الأندلس كالشجر ونقل أنه لجزيرة ينبت فيها كالشجر هذا

عن المتروك كالورمي عن غيره قبل رمية عن نفسه ونائي (قوله فلو عكس) أي بأن بدأ بحجرة العقبة ثم الوسطى ثم التي تلي المسجد معنى (قوله ولو ترك حصة الخ) ولو ترك حصة نائي لا يعلم موضعها احتياط وجعل واحدة من يوم النحر وواحدة من ثالثه وهو يوم الفطر الأول من أي حجرة كانت أخذاً بالأسوأ معني زاد النهاية وحصل رمي يوم النحر واحد أيام التشريق أه عش قوله مر واحد أيام التشريق أي ويقي عليه رمي يوم فان تدارك قبل غروب شمس الثالث من أيام التشريق سقط عنه الدم والإلام يسقط أه وأقول قوله لمن أي حجرة كانت الخ محل تامل إذا لا سوا جعل الثانية من أولى ثالثه وكذا ما زاد النهاية محل تامل إذا لا حاصل إنما هو رمي يوم النحر وبعض يوم من أيام التشريق وهو سترميات من أولى أولها فيبقى عليه رمي يومين إلا هذه الستة والله أعلم (قوله لو غيره) أن أراد به السهو فقط فالتعبير به أوضح أو ما يشمل الجهل أيضاً فقه أن الجبل لا يغاير المعدل بجماعه وبجامع السهو فيجئذ فالأولى التعبير أن أراد التعميم بقوله عمداً أو ناسياً جاهلاً أو عالماً يكون كل من الآخرين صادراً بكل من الأولى فيحصل أربع صور بصرى قول المتن (وكون المرمى حجراً) أي ولو مقصوباً بنائي عبارة النهاية والظاهر أنه لو غصبه أو سرقه ورمي به كني ثم رأيت القاضي ابن كنج حزم به قال كالصلاة في المقصوب أه (قوله وفسره) أي البلور (قوله فرماه) أي نحو الخاتم (بها) أي متلبساً بهذه الجواهر وكان الأولى أن يقول فرماها أي الحجر به أي بنحو الخاتم (قوله وكذا) هو حجر رخو ونائي (وأن المرمى منه) يقتضي أنه لو شك هل هو من المصنوع أو لا اجزأ الرمي به وفيه نظر وإن أمكن توجيهه بأن غير المصنوع هو الغالب فالأقرب أنه لا بد أن يغلب على ظنه أنه من غير المصنوع ويؤيد ما ذكرته ماسياً من شروط تبين إصابة المرمى بصرى (قوله بخلاف ما ليس من طبقاتها الخ) محل تامل وفرق غيره بأن ما تقدم يسمى حجراً دون ما ياتي (قوله كأنما الخ) أي وتبروز رنيخ وسدر وجص وآجر وخذف وملح نهاية ونائي (قوله ومنطبع نحو نقد الخ) عبارة النهاية وجواهر منطبعة من ذهب فضة ونحاس ورصاص وحديد فلا يجزئ ويجزئ حجر نورة لم يطبخ بخلاف ما طبخ منه أه (قوله لا هنا) أي لا يكتفي المنطبع بالقوة هنا في عدم الاجزاء والمراد بالمنطبع بالقوة الحجر الذي يستخرج منه ما ذكره بالعلاج وإن أثرت فيه المطرقة لأنه لا يتغير جع عن كونه حجراً كما يفيد قوله السابق ولو حجر حديد الخ سم (قوله وواضح) إلى قوله واقتاء بعضهم في النهاية (قوله أن نقص به الخ) أي ترتبت على الرمي به أضاعة مال ككسره ونائي ونهاية (قوله لحرمة أضاعة المال) هلا جازت هنا لأنها الغرض سم وقد يقال إن ما ذكره يترسخ نحو الحصة لا يعد غرضاً في العرف (قوله من القسم الأول) أي فيجزئ الرمي به (قوله ونقل أنه) أي للرجان (قوله فهو صغار اللؤلؤ) أي وتقدم أنه من القسم الثاني (قوله وإن يكون) إلى قوله أي مع القدرة في

يوم شامل لآخر يوم ونافيه قوله الآتي ومحل الخ (قوله لا هنا) أي لا يكتفي المنطبع بالقوة هنا في عدم الاجزاء وهذا الكلام صريح أن ضابط الاجزاء وعدمه في نحو النقد ما قبل الانطباع بالفعل وما بعده وفيه نظر وقد نقل السبكي في شرحه أن الرافعي علل الاجزاء أي بحجر الحديد بقوله لأنه حجر في الحال إلا أن فيه حديد كما ناستخرج منه بالعلاج أه وهو يفيد أنه ليس المراد بحجر الذهب والفضة والحديد ونحوها قطع الذهب والفضة والحديد الخالص بل حجر حقيقة يستخرج منه المذكورات فليتأمل وحيث أن أراد بالمنطبع بالقوة ما هو نقد خالص فالوجه أنه لا يجزئ أيضاً ما هو حجر يستخرج منه النقد فالوجه أنه يكتفي وإن أثرت فيه المطرقة لأن ذلك لا يخرج جع عن كونه حجراً فليتأمل (قوله ونورة طبخت) أي بخلاف ما لم يطبخ ومثل المطبوخة مدر وأجر شرح مر (قوله وواضح حرمة الرمي بنفيس كياقوت أن نقص به قيمته) قال الأذري يظهر تحریم الرمي بالياقوت ونحوه إذا كان الرمي بكسرها ويذهب بعض ما ليس بالنفيس منها لما فيه من أضاعة المال والسرف والظاهر أنه لو غصبه أو سرقه ورمي به كني ثم رأيت القاضي ابن كنج حزم به قال كالصلاة في المقصوب شرح مر (قوله لحرمة أضاعة المال) هلا جازت هنا لأنها الغرض (قوله وإن يكون

كأنه بناء على ما هو المتعارف في المرجان الآن أما المرجان لغة فهو صغار اللؤلؤ كما في القاموس وغيره (وأن يسمى رمية) وأن يك

باليدين قدر لانه الوارد فلا يكتفى الوضع (١٣٢) في المرمى لانه خلاف الوارد ويفرق بينه وبين اجزاء وضع اليد على الرأس مع انه

لا يسمى مسحاً باليد والقصد
ثم وصول البلبل وهو حاصل
بذلك وهما مجاهدة الشيطان
بالاشارة اليه بالرمي الذي
يجاهده العدو كيد عليه
قوله صلى الله عليه وسلم كما
اخرجه سعيد بن منصور
لما سئل عن الجار الله ربكم
تكبرون وملة ابراهيم
تتبعون ووجه الشيطان
نرمون ولا رمية بنحور جله
او قوسه اى مع القدرة
باليد وبه يجمع بين قول
المجموع عن الاصحاب
لا يجزى بالقوس وقول
آخرين يجزى وكذا الرجل
فن قال يجزى اراد اذا عجز
باليد وجعل الحصاة بين
اصابع رجليه ورمى بها
ومن قال لا يجزى اراد ما
اذا قدر باليد او دحرجها
برجله الى المرمى ولو عجز عن
اليدين وقدر على الرمي بقوس
فيها وبشم وبرجل تعين
الاول كاهو ظاهر او قدر
على الاخيرين فقط فهل
يتخير او يتعين القم لانه
اقرب الى اليد والتعظيم
للعادة او الرجل لان الرمي
بها معبود في الحرب ولان
فها زيادة تحقير للشيطان
المقصود من الرمي تحقيره
كل محتمل ولعل الثالث
اقرب ولو قدر على القوس
بالقم والرجل فهو كجمله
فيما ذكر وظاهره انه لو لم
يقدر باليد بل بقوس فيها

وبالرجل تعين الاول وصرح بهذا مع قوله رمى السبع ثلاثة ياتوه ان ذلك لبيان التعدد لا الكيفية وان قصد المرمى
وان لم ينو النسل وان يتبين وقوعه فيه هو ثلاثة اذ عجز من سائر الجوانب الاجرة العقبة فليس لها الاجبة واحدة من بطن الوادى كما

وان يكون الوقوع فيه

لا يفعل غيره فلو وقع الحجر على ماله تأثير في وقوعه في المرمى ولو احتال لا كان وقع على محمل لانحو ارض ثم تدحرج للمرمى لغا بخلاف ما لو رده الريح اليه لتعذر الاحتراز عنها والسنة ان يرمى قدر حصي الخذف (بمعجنتين الخبر مسلم عليكم بقدر حصي الخذف وحصاته دون النخلة طولاً وعرضاً قدر حبة الباقلا المعتدلة وقيل كقدر التواة ويكره باكثر واصغر منه وبهيئة الخذف للنهي الصحيح عنها الشامل للحج وغيره كما بينته مع رد ما عترضه به الاسنوي في الحاشية مع بيان انه يجري بهجرج قدر مل الكف كما صرحوا به بل وبأكبر منه حيث سمي حصاة او حجراً يرمى به في العادة وصحح الرافعي ندها وانها وضع الحجر على بطن الابهام ورميه بالسبابة وان يرمى بيده اليمنى وان يرفع الذكريد حتى يرمى ماتحت ابطنه وان يستقبل القبلة في الكل ايام التشريق وان يرمى الجرتين الاولى والثانية من علو ويقف عندهما بقدر سورة البقرة اذ عاذا كرا ان تفرخ شعوه والا فاذاني ووقوف كما هو ظاهر لا عند جرة العقبة فتأول بالقبول وان يكون راجلاً في اليومين الاولين وراكباً في الاخير وينفر عقبه ثم ينزل بالمحصب

فيرجع بلارمي فليتبته له (قوله وان يكون الوقوع الخ) الظاهر انه معطوف على وقوعه ليكون التيقن منسجبا عليه ويؤيده قوله ولو احتال الا اني نعم يقتصر الريح لما اشار اليه رحمه الله تعالى بصري قول بل الظاهر انه معطوف على ما في المتن ويعني عن الانسحاب المذكور قوله ولو احتال الخ (قوله فلو وقع الحجر الخ) عبار النهاية والمعنى ولورمي بحجر فاصاب شيئا كالارض او محمل فار تدالي المرمى لا بحركة ما صاب به اجزاء حصوله في المرمى بفعله بل بما صاب به بخلاف ما لو ار تدحرجه ما صاب به او في سم بعد ذكر مثله من شرح الروض مانصه فعمل الفرق بين ما وقع في نحو محمل وعق يعبر ثم تدحرج منه فلا يجزيء وما لو اصاب به ثم ار تد الى المرمى فان كان ار تداده بحركة ما صاب به لم يجز والاجزاء (قوله بخلاف ما لو رده الخ) عبارة المغني وشرح الروض ولوردت الريح الحصة الى المرمى او تدحرجت اليه من الارض لم يضر لان تدحرجت من ظهر يعبر ونحوه كعقنه ومحمل فلا يكتفي اه قال الوائلي ولو كان الرمي ضعيفا لا يصل بنفسه او وصلته الريح لا يكتفي اه فينبغي حل كلام الشارح والمغني وشرح الروض على ما اذا لم يكن ضعيفا لا يصل بنفسه قول المتن (والسنة الخ) اي في رمي يوم النحر وغيره نهاية ومعنى (قوله بمعجنتين) اي مع سكون الثانية (قوله وحصاته) اي قوله للنهي في المغني الا قوله وقيل كقدر التواة وكذا في النهاية الا قوله وبهيئة الخذف (قوله في الحاشية) متعلق بقوله بينته (قوله وصحح الرافعي ندها) اي ندب هيئة الخذف والاصح كما في الروضة والجمع انه يرميه على غير هيئة الخذف ومعنى (قوله وانها الخ) معناه صحح الرافعي انها الخ يعني قال في تفسيره انها وضع الحجر الخ كردى (قوله بالسبابة) اي براسها نهاية ووائلي (قوله وان يرمى) اي قوله ثم ينزل في المغني الا قوله ان تفرخ شعوه وان تكون (قوله وان يرفع الذكر الخ) اي بخلاف المرأة والخني معنى (قوله حتى يرمى ماتحت ابطنه) اي يياض ابطنه لو كان مكتشفا فاعلا من الشعر ووائلي (قوله وان يستقل القبلة الخ) وان يدنو من الجرة في رمي ايام التشريق بحيث لا يبلغه حصي الامين نهاية ومعنى (قوله ويقف الخ) ويسن ان اكثر من الصلوة حضور الجماعة بمسجد الخذف وان يتحرى مصلي رسول الله صلى الله عليه وسلم هو امام المنارة التي بوسطه متصلة بالقبلة وهي منبهة الان في فصل في المحراب وما حوت القبة هو المسجد بخلاف غيره وقد وسع مرات ووائلي قال باعثن قال العلامة ابن الجمل ومحراب هذه القبة هو محل الاحجار التي كانت امام المنارة ويقربها برامد عليه الصلاة والسلام كما أخرجه ابو سعيد في شرف النبوة اه (قوله لا عند جرة العقبة) اي لا يسن الوقوف عندها للدعاء عقب الرمي لعدم ورود الاتباع فيه لانه لا يدعو عندها من غير وقوف في غير وقت الرمي فلا ينافي ما نقل عن الحسن البصري ان الدعاء يستجاب عندها ايضا ثم رايت في تاريخ مكة للقطب الحنفي المسكي وفي شرح البكري على مختصر الايضاح ما هو عين ما ذكرناه في الحصن الحصين للجزري ما نصه ثم يرمى الجرة ذات العقبة من بطن الوادي ولا يقف عندها حس ويستطعن الوادي حتى اذا فرغ قال اللهم اجعله حجابا مورا وذنباً مغفورا موبص ويدعو عند الجرات كلها ولا يؤقت شيئا موبص انتهى اه بصري (قوله فتأول الخ) اي وللا اتباع معنى (قوله وان يكون راجلاً الخ) عبارة النهاية والمغني ويسن ان يرمى راجلاً لارا كبا الا في يوم النفر فالسنة ان يرمى راكبا لينفر عقبه اه عبارة الوائلي وان يرمى راجلاً في ايام التشريق الا يوم نفره راكبا فيه كاي ركب في يوم النحر اه وكل منها شامل للفرق بخلاف تعبير الشارح فانه مختص بالثاني (قوله بالمحصب) هو بيم مضموه ثم حامو صادمه ملتين مفتوحين ثم موحدة اسم لمكان متسع بين مكة ومنى وهو الى منى اقرب ويقال له الا بطح والبطحاء خيف بني كنانة وحده ما بين الجبلين الى المقبرة اسنى وقوله وهو الى منى الخ صوابه الى مكة بل عمارة مكة في منام متصلة به ومتجاوزة عن مسجده الذي

الطواف والوقوف بان الرمي عبادة مستقلة فافتقرت لنية كسائر العبادات بخلافهما لا اشتيا لالحج عليها اه كلام شرح العباب فانظر قوله بخلافه في الطواف مع ما تقدم فيه من التفصيل وانه ينصرف بنحو قصد غير ثم رايت ما قدمه في شرح قول المصنف في الوقوف ولو مارا في طلب ابي ونحوه وما كتبه عليه فراجمه (قوله لانحو ارض) في الروض وشرحه وان رمي الحجر فاصاب شيئا كالارض او محمل او عتق يعبر فار تدالي المرمى

ويصلي به العصرين وصلاتهما به ثم يغيره افضل منها بجي والعشائين ويرقد ردة

الاجرة كني في منزله ^{عليه السلام} هناك (قوله) الى طواف الوداع) اي ان كان مريدا للسفر حالا (قوله) فلا يضرب الى قوله ولم في النهاية والمعنى (قوله) لذلك) اي لحصول اسم الرمي (قوله) ان الاجرة اسم للرمي الخ) قال في حاشية الايضاح قوله الاجرة مجتمع الحصى حده الجبال الطبري بانها ما كان بينه وبين اصل الجرة ثلاثة اذرع فقط وهذا التحديد من تفقّهه وكانه قرب به مجتمع الحصى غير السائل والمشاهدة تؤيده فان مجتمعها غالبا لا ينقص عن ذلك اهـ (تنبيه) لو فرش في جميع المرمي احجار فاثبتت كني الرمي عليها كما هو ظاهر لان المرمي وان كان هو الارض الا ان الاحجار المثبتة فيه صارت تعد منه ويعد الرمي عليها رميا على تلك الارض وقياس ذلك انه لو بنى على جميع المرمي دكة مرتفعة جاز الرمي عليها لانهما تعد تابعه لها فلم يستغرق المثبت ارض الجرة فهل يجزى الرمي عليه او لا لامكان الرمي على الحال عتفه فيه نظروا وبوجه الاجزاء ولو التي على ارض المرمي احجار كبار سترته بلا اثبات فهل يجزى الرمي عليها لا يبعد الاجزاء ولو التي على جميع موضع الرمي منارة عالية لها سطح فهل يجزى الرمي فوقها او لا لانه لا يعد رميا على الارض فيه نظر سم وجزم الشئ وابن الجبال بالاجزاء في جميع ما ذكر فقالوا وظاهر انه لو هبط المرمي الى تحوم الارض او علا الى السماء ومري فيه اجزاء نظير الطواف وانه لو بنى عليه دكة او منارة عالية او سطح او فرشت فيه او بعضه احجار وثبتت او القيت على ارضه وسترته بلا اثبات كني الرمي عليها اهـ (قوله) ومن ثم لو قطع لم يجز الرمي الى محله) اقول الجزم بهذا مع انه غير منقول عما لا ينبغي بل الوجه الوجه خلافه لقطع بحدوث الشاخص وانه لم يكن في زمنه عليه الصلاة والسلام ومن المعلوم ان الظاهر ظهورا تاما انه عليه الصلاة والسلام والناس في زمنه لم يكونوا يرمون حوالى محله ويتركون محله ولو وقع ذلك نقل فانه غريب فليتأمل سم اقول جزم بذلك ايضا السيد السمودى في حاشية الايضاح والاستاذ الكبرى في شرح مختصره للايضاح ونقله ابن علان في شرح الايضاح عن الرمي وصاحب الضياء وافرغ اعتمده العلامة الزمزمي في شرح مختصر الايضاح والوافي في منسكه وظاهر ان ليس اتفاق هؤلاء الاعلام على ذلك

ثم يذهب الى طواف الوداع
للاستيعاب (ولا يشترط بقاء
الحجر في الرمي) فلا يضرب
تدريج بعد وقوعه فيه
لحصول اسم الرمي (ولا
كون الرمي خارجا عن
الجرة) فيصير رمي الواقف
فيها الى بعضها لذلك وعلم
من عبارة ان الجرة اسم
للمرمي حول الشاخص
ومن ثم لو قطع لم يجز الرمي
الى محله

لا يحركه ما اصابه اجزاءه لحصوله في الرمي بفعله بل معاونة بخلاف ما لو اراد تدركه ما اصابه بان حرك المحمل صاحبه فنفضه واتحرك البعير فدفعه فوقه في الرمي الى ان قال لان تدحرجت من ظهر بعير ونحوه كمنعته ومحمل فلا يكتفى لامكانه اي لاحتمال تائهها به اهـ فعمل الفرق بين ما وقع على نحو محمل وعقب بعير ثم تدحرج منه فلا يجزى وما لو اصابه ثم اراد تالي الرمي فان كان اراد تدركه ما اصابه لم يجز والاجزاء (اسم للرمي) قال في حاشية الايضاح قوله الاجرة مجتمع الحصى حده الجبال الطبري بانها ما كان بينه وبين اصل الجرة ثلاثة اذرع فقط وهذا التحديد من تفقّهه وكانه قرب به مجتمع الحصى غير السائل والمشاهدة تؤيده فان مجتمعها غالبا لا ينقص عن ذلك ثم قال قوله والمراد مجتمع الحصى الخ يدل على ان مجتمع الحصى المعهود الان بسائر جوانب الجرتين الاولتين وتحت شاخص جرة العقبة هو الذي كان في عهده صلى الله عليه وسلم وليس ببعيد الخ اهـ (تنبيه) لو فرش في جميع المرمي احجار فاثبتت كني الرمي عليها كما هو ظاهر لان المرمي وان كان هو الارض الا ان الاحجار المثبتة فيه صارت تعد منه ويعد الرمي عليها رميا على تلك الارض وقياس ذلك انه لو بنى على جميع المرمي دكة مرتفعة جاز الرمي عليها لانهما تعد تابعه لها فلم يستغرق المثبت ارض الجرة فهل يجزى الرمي عليه او لا لامكان الرمي على الحال عتفه فيه نظروا وبوجه الاجزاء ولو التي على ارض المرمي احجار كبار سترته بلا اثبات فهل يجزى الرمي عليها لا يبعد الاجزاء ولو التي على جميع موضع الرمي منارة عالية لها سطح فهل يجزى الرمي فوقها او لا لانه لا يعد رميا على الارض فيه نظر وقضية قول السيد في حاشية يؤخذ من قول المحب الطبري في مسئلة اصابة العلم المنسوب لانه قصد برمه غير المرمي انه لو كان للعلم الشاخص سطح او كان فيه طاق فاستقرت الحصاة فلم يجز اعدام الاجزاء وان كان اخذ المذكور بمنعها من وجه آخر بجوران يكون منع المحب الطبري لان ذلك لا يعد رميا على الجرة لان الشاخص لا يعد منها وان كان محله منها كما هو على ظاهره دابة فيها بخلاف الدكة تعد منها ومن توابعها وفيه نظر فليتأمل (قوله) ومن ثم لو قطع لم يجز الرمي الى محله) اقول الجزم بهذا مع انه غير منقول عما لا ينبغي بل الوجه الوجه خلافه لقطع بحدوث الشاخص وانه لم

المستند قوى وقد قال الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه ان الجمة مجتمع الحصى وقال النووي في الايضاح
 والمراد مجتمع الحصى في موضعه المعروف وهو الذي كان في زمنه عليه السلام وقال الشارح في حاشيته هذا يدل
 على ان مجتمع الحصى المعبود الآن بسائر جوانب الجمرتين وتحت شاخص جمة العقبة هو الذي كان في
 عهده صلى الله عليه وسلم اذا الاصل بقاء ما كان على ما كان حتى يعرف خلافه اهـ وقال الشلي والزمرى ويكنى
 تواطؤ الجم الغفير على رمى هذا المحل آخذين له عن مثلهم ومثلهم وهكذا الى السلف الآخذين له
 عنه صلى الله عليه وسلم ولم ينقل طعن عن أحد في ذلك اهـ وعلم بذلك ان ما جزم به الشارح هنا هو المذهب
 المنقول ولا يستغنا عنه الا بنقل صريح وان ما قاله العلامة المحشى مجرد بحث على ان قوله للقطع بحدوث
 الشاخص الخ لا ينتج مدعاه لاحتمال انه كان في موضع الشاخص في عهده عليه السلام احجار موضوعة بامره
 الشريف ثم ازبلت بعده وبني الشاخص في موضعها ويعد كل البعدان عليه الصلاوة والسلام بين حدود
 الحرمين الشريفين ونصب الاعلام عليها كما تقرر في محله وترك بيان محل الرمي وتحديد عهده (قوله) ولو
 قصده أى الشاخص (لم يجز الخ) اعتمده الشارح في كتبه وأقره عبد الرؤف وقال الخليل في شرح المنهاج
 والنتية انه الاقرب الى كلامهم واعتمد الجمل الرملى في كتبه الاجزاء قال لان العامة لا يقصدون بذلك الا فعل
 الواجب الرمي الى المرمى وقد حصل فيه بفعل الرامى اهـ وهذا هو الذى يسع عامة الحجاج اليوم اهـ كرى
 على بافضل (قوله) ووجه المحب الطبرى (وهو الاقرب الى كلامهم معنى) (قوله) وخالفهم الزركشى (اعتمد)
 المخالفة مرآه سم عبارة النهاية وقضية كلامهم انه لورمى الى العلم المنسوب في الجمة او الحائط التى بجمة
 العقبة كما يفعله كثير من الناس فأصابه ثم وقع في المرمى لا يجزىء قال المحب الطبرى وهو الاظهر عندى ويحتمل
 انه يجزىء لا تحصل فيه بفعله مع قصد الرمي الواجب عليه والثاني من احتماله الى الاجزاء اقرب كما قاله
 الزركشى وهو المتمدن (قوله) نعم لورمى الخ يؤخذ منه ان الصارف في الرمي قصد وقوع الرمي به في غير
 المرمى لا مطلق قصده وعليه فلورمى بمصاة رجلا وقصده وقع في المرمى ووقعت فيه اجزاء اذا لافارق بينه
 وبين الشاخص وكلامهم في بحث طواف المحمول يؤيد ذلك فان الضار هناك قصد الغير فقط بصري ولا يخفى
 ان كلامنا اخذوا مأخوذ بعيدون ان قوله لا لافارق ظاهر المنع كيف وقد قيل يجوز ان قصد الشاخص وانفقوا
 على عدم جواز قصده جل مثلاً وباتى اتقاع عبد الرؤف ان التشريك بضر هنا (قوله) اتجه الاجزاء (قال) نلبذه
 عبد الرؤف في شرح المختصر والوجه انه لا يكتفى بكون قصد العلم حيث صار منع لانه تشريك بين
 ما يجزىء وما لا يجزىء أصلاً الخ اهـ وفي الايعاب نعم لو قيل يفتر ذلك في عامى عذر بحمله جملة المرمى لم يبعد
 قياساً على ما سرف في الكلام على الصلاة انتهى اهـ كرى على بافضل قول المتن (ومن عجز الخ) انظر اعدار الجمعة
 والجماعة سم اقول قياس ما تقدم عن حاشية الايضاح للشارح وشرحه للرمل من يجتنب في ميت مزدلفة يجتنبها
 هنا ايضا (قوله) ولو اجبر عين الى الفرع في النهاية والمخفى الاقوله ويجه الى او جنون وقوله بخلاف قادر
 الى والحبس وقوله وقت الرمي لا قبله (قوله) ولو اجبر عين ظاهره صحة عقد الاجارة مع العجز عنه فليراجع
(قوله) ويجه ضبطه الخ قال سم سئل عن مريض يمكنه ركوب دابة الى المرمى والرمي عليها او ان يحمله احد
 ويرى نفسه او يستتيب الذى يظهر ان عليه الرمي بنفسه وتمتع عليه الاستتابة ان لم تلحقه بذلك مشقة لا
 تحتمل عادة ولا بحمل الآدى بحيث لا يتخلل بحشمته وظاهر كلامهم انه لا يلزم حضور المستتيب المرمى معلقاً
 انتهى اهـ كرى على بافضل (قوله) بان ايس متعلق بقول المصنف عجز الخ (قوله) بان ايس من القدرة
 اى يقول طبيب او ممرضة نفسه كفى الحاشية ونائى عبارة الكردى على بافضل بمرة نفسه او باخبار عبد
 رواية بالطلب امتداد المانع الى آخر ايام التشريق اهـ (قوله) وقته وهو ايام التشريق ونائى عبارة النهاية

ولو قصده لم يجزىء. كما
 اقتضاه كلامهم ووجهه
 المحب الطبرى وغيره
 وخالفهم الزركشى
 كالاذرعى نعم لورمى اليه
 بقصد الوقوع في المرمى
 وقد علمه فوقه فيه اتجه
 الاجزاء لان قصده غير
 صارف حيثئذ ثم رأيت
 المحب الطبرى صرح بهذا
 بل قال لا يبعد الجزم به
(ومن عجز) ولو اجبر عين
 على الواجهة (عن الرمي)
 لنحو مرض ويجه ضبطه
 هنا بما سرف في اسقاطه للقيام
 في الفرض أو جنون أو
 اغماء بان ايس من القدرة
 عليه وقته ولو ظنا

كلامهم يفهم أنه لو ظن القدرة في اليوم الثالث وقلنا بالأصح أن أيام الرمي كوم واحد أنه لا يجوز الاستنباط
 اهـ (قوله ولا ينزل النائب بطر و اغناء المنيب) أي كما لا ينزل عنه وعن الحج بمو توفارق سائر الوكالات
 بوجوب الاذن هنا اما اغناء النائب فظاهر كلامهم أنه ينزل به وهو القياس أسنى ومعنى ونهاية (قوله) فإذا
 اغنى عليه الخ قال في شرح العباب فعمل انه لو اغنى عليه ولم ياذن لغيره في الرمي عنه واذن وليس بماجز ايس
 لم يجز الرمي عنه اتفاقا لكن يسن لمن معه ان يرمى عنه كأيض عليه وليس ذلك لانه يجز به بل للخرج من
 خلاف من اوجب ذلك على من معه ومن ثم يارمه الدم إذا افاق لا نعلم بات بالرمي هو ولا نائبه وهذا يندفع مافي
 الخادم فتأمل انتهى فليتأمل سم عبارة الوائى ولا يرمى عن معنى عليه لم ياذن قبل اغناؤه حال عجزه عن
 الرمي بمرض مثلا لكن يسن لمن معه الرمي عنه بدله وهو الدم ثم الصوم ومثله في ذلك المجنون
 والميت نعم للولى الرمي عن المجنون اهـ (قوله ولا نائبه) هلا صرحى الاخر حال الاغناء لانه ما ذون بالعموم
 وان فسد الخصوص سم وقد يجاب بان شرط الاذن ان يكون في حالة العجز وما هنا في حالة القدرة (قوله
 ولحبس) عطف على قوله لنحو مرض و (قوله ولو لم يبح) أى لا فرق بين ان يحبس بحق او بغير حق وشرط ان
 الرفعة ان يحبس بحق وحكى عن النص وغيره وسياق في المحصر انه يحبس بحق لا يباح له التحلل قال شيخنا
 الشهاب الرملى لا مخالفة إذ كلام المجموع في حق عاجز عن ادائه ومفهوم النص وغيره في حق قادر على ذلك
 شرح مر ملخصا اه سم (قوله بان يحبس الخ) صفيه يوم حصره في هذه الصورة وفيه نظر بصري عبارة
 المغنى والنهاية قال الاسنوى وصورة المحبوس ان يجب عليه قود الصغير فانه يحبس حتى يبلغ وما اشبه هذه
 الصورة الخ اه قال عرش أى كان حبست الحامل لقود حتى تضع اه قول المتن (استناب) أى مكلفا
 ولو سفيها لا يميز الا باذن الولي ونائى و ظاهره عدم وقوع رعى غير المميز عن مستنيبه إلا باذن وليه وفيه قفة
 ولو قيل ان الاذن انما هو شرطا ماحة الانابة فقط دون الوقوع عن المنيب لم بعد فليراجع (قوله واقت الرمي)
 ولو استناب قبل الوقت فينبغى الجواز ما لم يقيد اذنه بالرمي قبل الوقت كافي نظار مكالاذن قبل الوقت في طلب
 الماء واذن المحرم في تزويجه سم (قوله لا قبله) أى فلا يستناب في رمي التشريق الا بعد زوال يوم يوم الى اخر
 الايام ونائى (قوله ولو محرما) وإذا استناب عنه من رمى او حلالا لسن لان يتاوله الحصى ويكبوه وكذلك ان
 امكنه والاتوا لها النائب وكر بنفسه نهاية ومعنى (قوله لكن ان رى عن نفسه الخ) ظاهره حتى الحاضر
 وان استناب في الماضي كان استناب في اليوم الثاني في رمى الاول وعليه رمى الثاني فلا يصح الرمي عن المستناب
 حتى يرمى اليوم الحاضر عن نفسه وهو متجه فليراجع سم (قوله لكن ان الخ) أى يقع رمى النائب عن

أفتى به شيخنا الشهاب الرملى ورجع اليه بعد ان كان خالفه (قوله ولا ينزل النائب بطر و اغناء المنيب
 الخ) قال في شرح العباب اما اغناء النائب فينزل به على الاوجه اه (قوله بخلاف قادر عاتنه الخ) في شرح
 العباب فعمل انه لو اغنى عليه ولم ياذن لغيره في الرمي عنه واذن وليس بماجز ايس لم يجز الرمي عنه اتفاقا لكن
 يسن لمن معه ان يرمى عنه كأيض عليه وليس ذلك لانه يجز به بل للخرج من خلاف من اوجب ذلك على من
 معه ومن ثم يارمه الدم إذا افاق لانه لم يات بالرمي هو ولا نائبه وهذا يندفع مافي الخادم فتأمل
 (قوله لا نعلم بات بالرمي هو الخ) هلا صرحى الاخر حال الاغناء لانه ما ذون بالعموم وان فسد الخصوص
 (قوله ولحبس) عطف على قوله قبل لنحو مرض وقوله ولو لم يبح الخ أى لا فرق بين ان يحبس بحق او بغير حق
 وشرط ان الرفعة ان يحبس بحق وحكى عن النص وغيره وسياق في المحصر انه إذا حبس بحق لا يباح له التحلل
 قال شيخنا الشهاب الرملى لا مخالفة إذ كلام المجموع في حق عاجز عن ادائه ومفهوم النص وغيره في حق قادر
 على ذلك شرح مر ملخصا (قوله في المتن استناب) لو استناب قبل الوقت فينبغى الجواز ما لم يقيد اذنه بالرمي قبل
 الوقت كافي نظار مكالاذن قبل الوقت في طلب الماء واذن المحرم في تزويجه (قوله فبايظهر) اعتمده مر
 (قوله لكن ان رى عن نفسه) ظاهره حتى الحاضر وان استناب في الماضي كان استناب في اليوم الثاني في
 رمى الاول وعليه رمى الثاني فلا يصح الرمي عن المستناب حتى يرمى اليوم الحاضر عن نفسه وهو متجه

ولا ينزل النائب بطرو
 اغناء المنيب واجنونه بعد
 اذنه لمن يرمى عنه وهو عاجز
 آيس بخلاف قادر عاتنه
 الاغناء قال آخر اذا اغنى
 على فارم عنى فانه لا يصح
 فاذا اغنى عليه لم يارمه الدم لانه
 لم يات بالرمي هو ولا نائبه
 أى مع تقصيره بتركه الرمي
 بنفسه إذا كانت عاتنه طرو
 الاغناء أثناء وقت الرمي
 بخلاف اعتياده طرو اول
 وقته بقاءه الى آخره فانه
 حينئذ لا تقصيره منه البتة إذ
 لا يمكنه نفسه ولا نائبه
 فلزوم الدم له مشكل الا ان
 يجاب بان هذا نادري هذا
 الجنس فالحقوه بالغالب
 ولحبس ولو بحق اتفاقا كما
 في المجموع بان يحبس في
 قود لصغير حتى يبلغ بخلاف
 محبوس بدلين يقدر على
 وقائه لعدم عجزه عن الرمي
 حينئذ (استناب) وقت الرمي
 لا قبله وجوبه ولو باجرة مثل
 وجدها فاضلة عما يعتبر في
 الفطرة فيها يظهر ولو محرما
 لكن أن رى عن نفسه

الجرات الثلاث ولا وقع له وإن نوى مستتيبه أو لعافيا إذا رمى للاولى مثلا أربع عشرة سباعه (١٣٧) ثم سماعن موله وكذلك الاستتابة

في الحج نعم لا يشترط هنا عن
ينتهي لباسه لا يتغير في
البعض مالا يتغير في الكل
بل يكفي العجز حالاً إذا لم يرج
زواله قبل خروج وقت الرمي
كأمره ولا يضرب زوال العجز
عقب رمي النائب على
خلاف ظنه (فرع) لو أتاه
جماعة في الرمي عنهم جاز كما
هو ظاهر لكن هل يلزمه
الترتيب بينهم بأن يرمي
عن الثاني مثلاً إلا بعد
استكمال رمي الأول ولا
يلزم ذلك فله أن يرمي إلى
الأولى عن الكل ثم الوسطى
كذلك ثم الأخيرة كذلك كل
محمل والأول أقرب قياساً
على ما لو استتيب عن آخر
وعليه أن لا يجوز له أن يرمي
عن مستتيبه إلا بعد كمال رميه
عن نفسه كما تقر فإن قلت
ما عليه لازم له فوجب
الترتيب فيه بخلاف ما على
الأول في مسئلته قلت قصد
الرمي له صيره كأنه ملزوم
به فله الترتيب رعاية لذلك
(وإذا ترك رمي) أو بعض
رمي (يوم) للحر أو ما بعده
عداً أو غيره (تدارك) في باقي
الأيام ويكون أداء (في
الظاهر) لأنه لا يجوز
ذلك للراء فلو لم تصلح بقية
الأيام للرمي لتساوى فيها
المعدور وغيره كوقوف
عرفة ومبيت مزدلفة وقد
علم أنه صلى الله عليه وسلم
جوز التدارك للمعدور
فازم تجويزه لغيره أيضاً

مستتيبه لكن الخ عبارة البصري هذا ليس قيد الصحة الأنا ببل وقوع رمي النائب عن النائب كما يصرح به
السياق اه (قوله) الجرات الثلاث) هو أحد احتمالين للبهات وثانيهما أنه لا يتوقف على رمي الجميع بل
أن رمي الجرة الأولى صح أن يرمي عقبه عن المستتيب قبل أن يرمي الجرتين الباقيتين عن نفسه وفي عبارتهما
إشارة إلى ترجيح هذا الثاني وفي الحاد أنه الظاهر كذا في حاشية السيد السمودي وبسط كلام المهيات
والخادم والكلام عليهما (قوله) (والإخ) أي وإن كان النائب لم يرم عن نفسه ولو ببعض الجرات
فرمى وقع عن نفسه دون المستتيب نهاية (قوله) وقوله) أي فما إذا اقتصر رمي كل من الثلاث على سبع
من المرات (قوله) (ولغا الخ) الأولى الواو (قوله) (وإن نوى مستتيبه) وقع السؤال عما لو رمى ثانياً ونوى
به نفسه يظن أن الأول وقع عن المستتيب قبل يقع هذا الثاني عن المستتيب أو لا يقع أو يفصل بين أن يكون
اجيراً فيقع لأن الأتيان به واجب عليه لا يضرب والصرف فانه ليس صرفاً عن الحقيقة الشرعية أو متبرعاً
فلا يقع بل تأمل بصري والأقرب الثاني كما قد يفيد قول ع ش قوله م وقع عن نفسه أي فرمى عن
المستتيب بعده (قوله) (قبل خروج وقت الخ) أي قبل مضي أيام التشريق ونائي وكردى على باطل (قوله)
ولا يضرب زوال العجز) أي ولا يلزمه إلا إعادة لكننا تسن نهاية ومعنى (قوله) (عقب رمي النائب) أي فإن بقي شيء
رماه بنفسه ونائي (قوله) (والأول أقرب) فيه نظرو واضح والفرق واضح سم (قوله) (صيره كأنه ملزوم) يمنع
هذا وما فرغ عليه سم (قوله) (لا يجوز له أن يرمي الخ) تقدم عن سم عن السيد السمودي أن هذا
أحد احتمالين للبهات وثانيهما الجواز واستظهر في الحاد وفي عبارة الشيخين إشارة إلى ترجيحه وقياسه
عدم لزوم الترتيب هنا بالأولى (قوله) (للنحر الخ) عبارة النهاية مع المتن وإذا ترك رمي يوم أو يومين من أيام
التشريق عمد أو سهواً وجب تدارك في باقي الأيام منهن في الظاهر زاد المعنى وكذا بتدارك رمي يوم
النحر في باقي الأيام إذا تركه واليوم الأول منهن الثاني والثالث والثاني والأول في الثالث اه (قوله)
(ويكون) أي قوله وجزم الرافعي في النهاية والمعنى (قوله) (للراء) أي وأهل السقاية بها ومعنى (قوله) (كوقوف
عرفة) أي كإتيان وقوف عرفة (قوله) (وأفهم كلامه الخ) أي حيث عبر بالأيام والأيام حقيقة لا تتناول الليالي معنى

فليراجع (قوله) الجرات الثلاثة) هو أحد احتمالين للبهات وثانيهما أنه لا يتوقف على رمي الجميع بل أن
رمي الجرة الأولى صح أن يرمي عقبه عن المستتيب قبل أن يرمي الجرتين الباقيتين عن نفسه وفي عبارتهما
إشارة إلى ترجيح هذا الثاني وفي الحاد أنه الظاهر كذا في حاشية السيد السمودي وبسط كلام المهيات
والخادم والكلام عليهما (قوله) (وإن نوى مستتيبه) أي كالحج لكن بخلافه ما رمى الطواف عن الغير إذا كان
محرماً فانه يقع عن الغير لعل المراد المحمول إذا نواه له ويفرق بأن الطواف لما كان مثل الصلاة أثرت فيه نية
الصرف إلى غيره بخلاف الرمي فانه ليس شبيهاً بالصلاة وقياس السعي أن يكون كالرمي شرح م (قوله)
وإن نوى مستتيبه) في شرح الجوهري أنه يشترط في الاستتابة أن تقع في الوقت وأعلم أن من عليه طواف
دخل وقته إذا طاف ناوياً طوافاً آخر عن نفسه أو عن غيره وقع عن نفسه إلا أن يطوف حاملاً ويؤنه عن
ذلك المحمول فيقع لذلك المحمول أو ناوياً غير طواف كحقوق غريم انصرف عن الطواف والحاصل أنه إذا
صرف الطواف إلى طواف آخر له أو لغيره لم ينصرف إلا في مسئلة المحمول فينصرف له أو إلى غير طواف
انصرف والرمي كالطواف في هذا التفصيل فإن صرفه إلى رمي آخر لم ينصرف كان قصد به مستتيبه أو إلى غير
الرمي كان قصد أصداً به في المرمى انصرف ولا يظهر في الرمي نظير المحمول في الطواف ليتأتى استثناءه
من الشق الأول فليتأمل أي حاجة إلى ما مر من م من الأشكال والفرق (قوله) (قبل خروج وقت الرمي)
وكلما فهم يفهم أنه لو ظن القدرة في اليوم الثالث وقتنا بالاصح أن أيام التشريق كالיום الواحد أنه لا يجوز له
الاستتابة بشرح م (قوله) (ولا يضرب زوال العجز عقب رمي النائب) أي فلا يلزمه إعادة لكن تسن وبفارق نظيره
في الحج بأن الرمي تابع ويجب بدم (قوله) (والأول أقرب) فيه نظرو واضح والفرق واضح (قوله) (صيره كأنه ملزوم)

وأفهم كلامه أنه تدارك قبل الزوال لا لئلا

والمعتمد من اضطراب ذلك (١٣٨) جوازها فيها بخلاف تقديم يوم على زوالها فانتهج كاصوبه المصنف وجزم الرافعي بجواز قبل

الزوال كالأمام ضعيف وان

(قوله والمعتمد الخ) اعتمد هذا المعتمد مرأه سم (قوله كاصوبه المصنف) قد يفيد هذا التعبير أنه لا يجوز العمل بمقابلة الاق ولعله ليس مراد بقريته ما بعد فانه يقتضي أن له نوعه قهر من قبل مقابل الأصح لا الصحيح (قوله عليه) أي الضعيف عن جواز إري أيام التشريق قبل الزوال (قوله فينبغي جواز الخ) ولا يخفى أنه لا يلزم من جواز الرمي قبل الزوال على الضعيف جواز النفر عليه لا حتمًا لأن الأول لحكمة لا توجد في الثاني ككثير النفر عقب الزوال قبل زحمة الناس في سيرهم ولا يسع لأمثالنا قياس نحو النفر على نحو الرمي (قوله في غسلة) أي الرمي (قوله وبما تقرر) إلى قوله لقد صار في التها بقو المعنى الإقوله وكذا إلى ولورمي وقوله كذا إلى والقياس (قوله ويجب الترتيب) أي حيث آخر المتروك لما بعد الزوال سم ونهاية (قوله) ولهذا لورمي عنه قبل التدارك انصرف) أي أن قصد خلافه قلنا بأشراط فقط الصارف وبأشراط الترتيب خلا فإلن اطال في منع ذلك لأنه لم يصرف الرمي إلى غيره بل إلى مجانسه فلم يؤثر نظير مامر فيمن عليه طواف الركن فنوى به طواف الوداع من وقوعه للركن سم (قوله وبذلك) أي التعليل المذكور (قوله فارقا) أي التارك والنائب (قوله مع الترتيب) كذا في أصله رحمه الله تعالى عبارة ان شبهة وكثير من الشراح مع التدارك وهي واضحة ولعل مراد الشارح رحمه الله تعالى مع الترتيب بين الرمي المتروك ورمي يوم التدارك فخرج إلى ما ذكره ولكن تعبيرهم أوضح مع التساوي بحسب المال فتدبره لا بقال أشار بذلك إلى أن الدم على المقابل دم ترتيب وتقدر لا ناقول لا معنى حيث لا تقتصر على الترتيب بصري (قوله وان قلنا قضاء الخ) عبارة التها بقو المعنى مع التدارك سواء أجمعه اءام قضاء لحصول الانجبار بالمآقي به عليه اءقول المتن (فعليه دم) أي في رمي يوم أو يومين أو ثلاثة أو يوم التجرع مع أيام التشريق نهاية ومعنى يأتي في الشرح مثله (قوله لتركه) إلى قوله فان عجز في التها بقو المعنى (قوله وفي الحصة الخ) ولو أخرج ثلث الدم في الحصة أو ثلثه في الحصتين أجزأ أو قال في الفتح وظاهر كلامهم وجوب المدي في الحصة أي واليلة وان قدر على الشاة انتهى ونائي (قوله لمن بات الثالثة) أي أوتركت ميتها العذرو نائي (قوله وحاصله يجب الخ) يوضح ذلك ما قاله في الحاشية ان القياس تنزيل المذمومة ما ناب عنه هو ثلث الدم في كونه مريًا فلا يجوز للقادر على إخراج العدة لثلث الصوم بخلاف العاجز فيصوم أربعة أيام لأنها ثلث العشرة التي هي بدل الدم أصالة مع جبر المنكسر لكن ثلث العشرة منها ثلاثة في الحج وسبعة إذا رجع فيصوم ثلاثة أعشار الأربعة في الحج أي قبل رجوعه لأنها انما وجبت بعد انقضاء حجة وسبعة أعشارها إذا رجع فالمعجل يوم وعشرا يوم أو مؤخر يومان وثمانية أعشار يوم فيعجل يومين ويؤخر ثلاثة الخ وقوله لأنها ثلث العشرة مع جبر المنكسر يتألم ويجب جبر المنكسر قبل القسمة على ما يكون في الحج وما يكون إذا رجع وهلا قسم قبل الجبر ثم جبر ما يقع من المنكسرة في كل من القسمين ليكون الواجب في كل من القسمين بعد الجبر ما ذكره فليحذر برهان ما ذكره المستزك للجبر أو لا وثانيا سم عبارة الوائي فاذا عجز عن المصام ثلث العشرة وهو أربعة أيام بتكميل المنكسر وانما جبرها قبل القسمة أعشار الان الصوم لم يعهد لإيجاب بعضه ثلاثة أعشارها يومان بتكميل المنكسرة عقب أيام التشريق إن تعدى بالترك سبعة أعشارها ثلاثة في وطئه أو ما يريد وطئه هذا ما جرى عليه

اعتمده الإسنوي وزعم انه المعروف مذهبا وعليه فينبغي جواز ه من الفجر نظير مامر في غسلة وبما تقرر علم ان امامي كلها كالوقت الواحد بالنسبة إلى التأخير دون التقديم ويجب الترتيب بين الرمي المتروك وبين يوم التدارك حتى يجزي رمي يومه عن يومه ولهذا لورمي عنه قبل التدارك انصرف للمتروك لا ليومه لأنه لم يقصد غير النسك وكذا مامر في النائب وبذلك فارق مالمو قصد الرمي لشخص في الجرة فانه يلغو لأنه لم يقصد نسكا أصلا ولورمي لكل جرة أربع عشرة حصاة عن يومه وامسلفا ايضا لأنه لم يعينه عن واحد منها كذا قال شارح والقياس حساب سبعة منها في كل جرة عن امسلفا فقد صارف والتعين ليس شرطًا وإنما يقع شيء عن يومه لفقد الترتيب (ولا دم) مع الترتيب وان قلنا قضاء للجبر بالاثنيان به (ولا) يتدارك (فعليه دم) لتركه نسكا وقد قال ابن عباس من ترك نسكا فعليه دم والمذهب تكميل الدم في ثلاث حصيات (فاكر حتى لو ترك الرمي من أصله كفاه دم واحد لاتحاد الجنس كحلل الراس كله مع اتحاد الزمان والمكان فلا ينافي ذلك ان

رمي كل يوم عبادة برأسها وفي الحصة من جرة العقبة من آخر أيام رميه أو الليلة مدي في الحصتين من ذلك أو اللاتين لن بات الثالثة مدان فان عجز فيه خط طويل بين المتأخرين بينه مع ما فيه من بيان المعتمد في الحاشية فراجع

حج وقيل يصوم ثلث العشرة وهو ثلاثة وثلاثون فبسط اثلاثا فبزم يوم في الحج وثلاثة إذا رجع فذلك الجبر بعد القسمة ورده في الاعداد وعلى الاول فيجب في المدن الواجبتين ثلث العشرة وهما سبعة ايام بالتسكيل فثلاثة اعشارها ثلاثة عقب ايام التشريق وسبعة اعشارها خمسة بوطنه او ما يريد توطنه افادته التحفة وذكر الشئس الرمي في فتاوه ما نصه سئل رضي الله تعالى عنه في حاج ترك حصة او حصتين وقلم بزمه في الحصة مدفا عسر فاذا بزمه فاجاب يصوم عن كل مديوماه (قوله كذلك) اي عقب ايام التشريق ان تعدى بالترك (قوله اما ترك حصة) الى المتن في المتن قول المتن (وإذا أراد) أي بعد قضاء مناسكه الخروج من مكة لسفره ولو ميكاطويل او قصير كما في المجموع طاف للوداع طوافا كاملا فلا وداع على مر يد الاقامة وإن أراد السفر بعده ولو على مر يد السفر قبل فراغ الاعمال ولا المقيم بمكة الخارج للتعمير ونحوه وهذا فيمن خرج لحاجة ثم يعود وما مر عن المجموع فيمن اراد دون مسافة القصر فيمن خرج إلى منزله او محل يقيم فيه كما يقتضيه كلام العمراني وغيره فلا تنافي بينهما معني زاد النية فعلم انه لو اراد الرجوع إلى بلده من منى لزمه طواف الوداع وإن كان قد طاف قبل عودته من مكة إلى منى كما صرح به في المجموع اهـ (قوله الحاج) إلى قوله على ان من قال في النهاية الا قوله كما يثبت إلى المتن وما نابه عليه وكذا في المتن الا قوله او منى إلى قوله الى مسافة قصر (قوله وغيره) هو الحلال وكان الاولى ابدال الواو باو (قوله المسكى الخ) أي كل من ذكره وكان الاولى هنا ابدال الواو باو ايضا (قوله منها) أي من منى (قوله لا يعتد به) أي بالطواف المذكور (قوله ولا يسمى الخ) من عطف العلقوة الضمير فيه لطلق الطواف (قوله ولا يسمى طواف وداع) عبارة شرح الروض ولا داع على مر يد السفر قبل فراغ الاعمال (ولا يعتد فراغ جميع النسك) يؤخذ منه انه لا وداع على اهل منى إذا خرجوا من مكة يوم النحر بعد الطواف والسعي إلى منى لانهم وإن قصدوا وطنهم لكنهم قصدوا قبل فراغ اعمال منى وإذا صاروا فيه سقط الوداع إلا مفارقة مكة حيثنزلوا قصدوا الخروج من مكة إلى منى لياتوا باعمالها ثم يسرون منها مسافة القصر قبل عليهم وداع فيه نظروا لا يعتد عدم الوجوب لانهم ما فرغوا من الاعمال إلا وهم في وطنهم ومفارقة الوطن بعدم مكة لا توجب وداعا ولو استروا

وحاصله أنه يجب في الواحدة يومان) يوضح ذلك ما قاله في الحاشية بعد ما مده إذا علمت ذلك فالقياس تنزيل المدينة منزلة ما تاب عنه وهو ثلث الدم فيكونه ثم تاب فلا يجوز للقادر على اخر اجه العدول لثلاث الصوم بخلاف العاجز فيصوم اربعة ايام لانها ثلث العشرة التي هي بدل الدم اصاله مع جبر المنسك لكن ثلث العشرة منها ثلاثة في الحج وسبعة إذا رجع فيصوم ثلاثة اعشار العشرة في الحج أي قبل رجوعه لانها إنما وجبت بعد انقضاء حجه وسبعة اعشاره إذا رجع فالمعجل يوم وعشرا ويوم والمؤخر يومان وثمانية اعشار يوم فيعجل يومين ويؤخر ثلاثة إذا نما إلى الروضة إلى اخر ما طال به وقوله لانها ثلث العشرة مع جبر المنسك يتأمل لموجب جبر المنسك قبل القسمة على ما يكون في الحج وما يكون إذا رجع وهما قسم قبل الجبر ثم جبر ما يقع من الكسر في كل من القسمين بعد الجبر دون ما ذكره فليحذر برهان ما ذكره المستلزم للجبر ولا واثنا (او منى عقب نفره منها) هو عبارة العباب بعد اعمالها ومفهومه انه لا وداع على من نفر قبل اعمالها وبصرح في شرح الروض فقال ولا أي ولا وداع على مر يد السفر قبل فراغ الاعمال اهـ وقوله لا يعتد فراغ جميع النسك الخ يؤخذ منه انه لا وداع على اهل منى إذا خرجوا من مكة يوم النحر بعد الطواف والسعي إلى منى لانهم وإن قصدوا وطنهم لكنهم قصدوا قبل فراغ اعمال منى وإذا صاروا فيه سقط الوداع إذا لم يفارق مكة حيثنزلوا قصدوا الخروج من مكة إلى منى لياتوا باعمالها ثم يسرون منها مسافة القصر قبل عليهم وداع فيه نظروا لا يعتد عدم الوجوب لانهم ما فرغوا من الاعمال إلا وهم في وطنهم ومفارقة الوطن بعدم مكة لا توجب وداعا ولو استمروا بمكة يوم النحر و ايام التشريق ثم خرجوا إلى منى فهل يجب الوداع فيه نظروا الوجوب محتمل فاجر اجمع جميع ذلك (قوله لا يعتد فراغ جميع النسك) هل مثل الفراغ تقويت الميت والرمي مع مكته بمكة او منى حتى مضت ايام التشريق ولا يعدان الا مركز ذلك (لا يعتد فراغ جميع المناسك) لو فرغ جميع النسك

وحاصله أنه يجب في الواحدة يومان ويجب كونهما عقب أيام التشريق ان تعدى بالترك وثلاثة إذا رجع وفي الثنتين ثلاثة قبل رجوعه كذلك وخمسة بعده أما ترك حصة من غير ما ذكر ولم يقع عند تدارك من يوم بعده سواء في ذلك يوم النحر وغيره فبزمه به دم لا لغناء ما بعده للمأمر من وجوب الترتيب (وإذا أراد) الحاج أو المعتمر وغيره المسكى وغيره (الخروج من مكة) أو منى عقب نفره منها وإن كان طاف الوداع عقب طواف الافاضة عند عوده إليها كما صححه في المجموع ونقله عن مقتضى كلام الاصحاب ومن أفتى بخلافه فقد وهم إذ لا يعتد به ولا يسمى طواف وداع إلا بعد فراغ جميع النسك

وايام التشريق ثم خرجوا الى منى فحل بحج الوداع فيه ونظروا الوجوب محتمل فليراجع جميع ذلك (فرع)
هل مثل الفراغ تقويت المبيت والرمي مع مكته أم مكته أو منى حتى مضت ايام التشريق ولا يبعد ان الامر كذلك
ولو زمه الصوم بدل الرمي فصام ثلاثة ايام عقب ايام التشريق وادار السفر الى بلده وان يصوم السبعة فيها
فينبغي ان يارمه طواف الوداع ولا يصير بقاء السبعة لان عملها ببلده فلواراد السفر قبل صومه الثلاثة وان
يصومها ايضا ببلده أو في سفره فهل يارمه طواف الوداع أو لا فيه ونظروا الاول غير بعيد فليراجع سم وقوله هل
مثل الفراغ إلخ أقره الوائى (قوله إلى مسافة إلخ) متعلق بالخروج كرى (قوله ولو يتوطنه) عبارة النهاية
والمغنى أو محل يقيم فيه اه وعبارة الوائى أو يريد الإقامة بتقطع السفر اه (قوله ثم) أى فى الحاشية كرى
(قوله فى القسمين) أى المسافر إلى مسافة القصر والمسافر إلى ما دونها وهو وطنه إلخ قول المتن (طاف إلخ) فلا
وداع على مريد الإقامة وادار السفر بعده كما قاله الامام ولا على مريد السفر قبل فراغ الاعمال ولا على المقيم
بمكة الخارج للتيميم ونحوه لحاجة ثم يعود دنياه ومعنى (قوله وجوب إلخ) يتردد النظر فى الصغير هل يارمه أو لا
أن يطوف به للوداع أو لا والذي يظهر انه ان قلنا انه من المناسك أو ليس منها ولكن خرج به اثر نكس وجب
أما فى الاول فواضح وأما فى الثانى فلما اشار إليه الشارح رحمه الله تعالى هنا بانهم ان لم يكن مقيم فهو من توابعها
ويحتمل فى الثانية أن لا يجب نظر الكونه ليس منها وأن يخرج به اثر نكس فلا وجوب هذا ما ظهر الان ولم
أرى ذلك نصا ثم رأت الفاضل المحشى سم ذكر فى شرحه على الغاية ما نصه قال العزيز جماعة لم يره فيه نقلا
وعذرى انه يجب أن قلنا طواف الوداع من جملة المناسك والافلا انتهى اه بصرى (قوله ومن ثم) أى
من اجل انه من توابع المناسك (قوله لزوم الاجير إلخ) خلافا لظاهر النهاية والمعنى (قوله فعله) أى يحط عنه
تركه من الاجرة ما يقابل فتح الجواد (قوله واتجه إلخ) سبق له فى بحث نية الطواف من هذا الشرح
ما يقتضى اشتراط النية اذا وقع اثر نكس بناء على انه ليس من المناسك فراجعوا واستوجه فى الحاشية اشتراطها
وان قلنا انه من المناسك لو وقع بعد التحلل التام فحرم من ذلك ان له رحمه الله تعالى فى المسئلة ثلاثة اثار اه بصرى
(قوله اثر نكس إلخ) ظاهره انه اذا وقع بعد نكس لا يحتاج لنية ولو طال الفصل جدا بصرى (قوله لم يجب له نية)
قال فى الروض من زيادته وتجب النية فى النقل كطواف الوداع سم وكذا جرى النهاية والمعنى على اشتراط النية
فى طواف الوداع سواء وقع اثر نكس أو لا ونقل الوائى عن المختصر مثله واعتمده (قوله وافهم المتن إلخ)
يتأمل سم ويحاج بان مراد الشارح افهم المتن مع بقده المعروف الذى ذكره الشارح بقوله إلى مسافة قصر مطلقا
إلخ (قوله من عمر ان مكة إلخ) أى من عمر ان منى وقت النفر من غير قصد النفر كذا فى بعض الهوامش وهو
ظاهر (قوله يارمه إلخ) جزم به تليذه فى شرح المختصر بصرى وجزم به ايضا الوائى (قوله وهو محتمل)
لعلنا أخذنا من التعليل بفتح الميم أى قريب قول المتن (ولا يمكن بعده إلخ) لو فارق عقبة مكة الى ما يجوز فيه
القصر وعاد ودخلها فوراً ثم خرج فهل يحتاج هذا الخروج لوداع لا يخرج جديداً لبطان الوداع
السابق يعود الى مكة أو يفضل بين ان يكون عودته لما يتعلق بالسفر كاخذ حاجة للسفر فلا يحتاج لاعادته
لانه فى معنى المالك لحاجة السفر او لغيره فيحتاج لاعادته فيه نظر فليراجع واطلق م فى تقريره فى

الامسافة قصر مطلقا او
دونها وهو وطنه او
ليتوطنه الا فلا دم عليه كما
بينته ثم ولا فرق فى القسمين
بين من نوى العود وغيره
خلاف لما يوجه بعض
العبارات (طاف وجوبا كما
يأتى للوداع) طوافا كاملا
لثبوته عنه صلى الله عليه وسلم
قولا وفعلا ولكن آخر عهده
ببيت به كما انه اول مقصود
له عند قدمه عليه وبما
تقرر من عموم لئذ النسك
وغيره علم انه ليس من
المناسك وهو ما صححناه وان
اطال جمع فردده على ان
من قال انه منها كافى المجموع
فى موضع اراد من توابعها
كالنسبية الثانية من توابع
الصلاة وليست منها ومن ثم
لزم الاجير فعله واتجه انه
حيث وقع اثر نكس لم يجب
له نية نظرا للتبعية والا
وجب لا تنفائها ولا يارم من
طلبه فى النسك عدم طلبه فى
غيره الا ترى ان السو الكسنة
فى نحو الوضوء وهو سنة
مطلقا وافهم المتن انه لو
خرج من عمر ان مكة لحاجة
فطراً له السفر لم يارمه
دخولها لاجل طواف
الوداع لانه لم يخاطب به حال
خروجه وهو محتمل (ولا
يمكن بعده)

عقبهما ثم عند الملتزم وان
اطال فيه بغير الوارد
وايتان يزعم ليشرب من
ما هنا فان مكك لذلك وحده
او مع فعل جماعة اقيمت
عقبه وفعل شيء يتعلق بالسفر
كشرا من زاد وشد رجل وان
طال لم يلزمه اعادته والا
كعبادة وان قلت وقضاء
دين وصلاة جنازة على
ما اقتضاه اطلاقه لكن
الاوجه بل المنصوص اغتفر
ما بقدر صلاة الجنازة اى اقل
يمكن منها فيما يظهر من سائر
الاغراض اذ لم يرجع لها
لزمته ولو ناسيا او جاهلا
بخلاف من مكك بالا كراه
او نحو اغما على الاوجه
(وهو واجب) على كل من
ذكرنا بالمر (بجبر تركه)
او ترك خطوة منه (بدم)
كسائر الواجبات فجاهو
تابع للنسك ولشبهه بها
صورة في غيره فاندفع ما قيل
يلزم من كونه من غير
المناسك ان لادم فيه على
مفارق مكة في غير النسك
نعم المتحيرة لادم عليها للنسك
في وجوبه عليها للحيض
(وفي قول سنة لا تجبر) اى
لا يجب جبرها كطواف
القدم وقرق الاول بان
هذا حجة غير مقصود في
نفسه ومن ثم دخل تحت
غيره بخلاف ذلك اذ لو اخر
طواف الافاضة ففعله عند
خروجه لم يجز عنه (فان

جواب سائل وجوب الاعادة سم والقلب الى التفصيل اميل (قوله كر كعتيه) الى قوله بخلاف الخ في
النهاية وكذا في المعنى الا قوله وصلاة جنازة الى لزمته (قوله كر كعتيه الخ) اى وبعد كعتيه الخ معنى ونهاية
(قوله فان مكك لذلك) اى لركعتي الطواف وما ذكر معهما وكذا ضمير قوله عقبه (قوله كشر ام زاد) اى
واوعيته نهاية ومعنى (قوله والا) اى وان مكك لغير حاجة او لحاجة لا تتعلق بالسفر كعبادة الخ نهاية
ومعنى (قوله لكن الاوجه الخ) عبارة النهاية قال في المهمات وتقدم في الاعتكاف ان عيادة المريض
اذا لم يرجع لها لا تقطع الواجب بل يقتصر صرف قدرها في سائر الاغراض وكذا صلاة الجنازة فيجوز ذلك
هنا بالاولى وقد نص عليه الشافعي في الاملاء اه قال عرش قوله مر ان عيادة المريض ظاهره وان تعدد
وتقدم مثله في تعدد صلاة الجنازة في الاعتكاف اه (قوله لزمته) اى الاعادة سم (قوله ولو ناسيا او جاهلا)
اى بان المكك يضر ونائي (قوله بخلاف من مكك الخ) عبارة النهاية ولو مككها بان ضبط او هدم ما
يكون اكرهاه فلحكم كالمك مختار فيطيل الوداع او نقول لا اكرهاه يسقط اثر هذا اللبث فاذا اطلق
واضرب في الحال جاز ولا يزمه الاعادة مثله ما لو اغنى عليه عقب الوداع او جاز لا يفعله المأثوم به
والاوجه لزوم الاعادة في جميع ذلك ان تمكن منها والا فلا اه وقره سم وقال عرش قوله مر في جميع ذلك
اسم الاشارة راجع لقوله لم يزل مككها الخ اه (قوله لاسر) اى من قوله لثبوته عنه الخ (قوله كسائر
الواجبات الخ) اى قياسا على سائر الواجبات في طواف وداع اثر نسك ولشبهه باصورة في غير مو هذا على
مصحيح الشيخين السابق ولا يخفى ضعف التعليل الثاني اذ لو تم لزوم الدم في ترك المندوب ولو قال ولشبهه به اى
بالواقع اثر نسك لكان انسب في الجملة فثامل بصري (قوله نعم) الى قوله وبه فارتقت في النهاية والمعنى
الا قوله ونحو طه وقوله اى بان الى وعوده (قوله نعم المتحيرة الخ) مقتضى قصره حجة هنا بيني الدم وعدم تعرضه
لبنى الوجوب وقول فتح الجواد اى والنهاية بفتح الحاء فلهذا لا يجب عليها فعل الطواف وهو على تأمل اذ
عموم قولهم هي كطهار في العبادات يشمله وعدم لزوم الدم لانه قسم من الاموال والاصل برأه الذمة فلا يلزم
مع الشك ثم رايته قال في الحاشية وقول الروياني تطوف ظاهره الوجوب سواء قلنا بوجوب الدم ام بعده
وجه اذهي في العبادات كطهار ولا ينافيه سقوط الدم على القول به لا نعلمنى آخر لا يقال بمتنع عليها المكك
فكيف تؤمر به لا نا نقول يستثنى الفرض وهذا منه بصري اقول صرح الوائى بعدم وجوبه على المتحيرة
وقول الشارح للشك الخ كالصريح في عدم الوجوب ايضا (قوله لادم عليها) اى الان وقع الترتك في مردها
المحكوم بان ظهر كذا في فتح الجواد ووجه ظاهر بصري وفي الوائى مثله الا قوله كذا الخ (قوله اى يجب
جبرها) اى لا خلاف في الجبر كما في الشرح والروضة وانما الخلاف في كونه واجبا او مندوبا والاصح انه
مندوب خلافا لما تهمه عبارة المصنف ومعنى ونهاية قول المتن (فخرج) اى من مكة او منى نهاية ومعنى (قوله
او غيره) اى او ناسيا او جاهلا بوجوبه نهاية ومعنى قول المتن (وعاد الخ) اى وطاف للوداع كما صرح به في
المحرر واما اذا عاد لطواف فأت قبل ان يطوف لم يسقط الدم فلا وجه لاسقاط ما ذكره الحرر انتهى
ومعنى ونحوه في النهاية وكلام الشارح في مختصر الايضاح يقتضى ايضا انه لا بد في سقوطه من العود والطواف
وهل هو على اطلاقه او بقيد ما اذا يمكن العود بقصد الاعراض عن السفر لتبين ان سفره لم يكن موجبا
بحسب نفس الامر كل محتمل بصري اقول ظاهر كلام النهاية والمعنى انه على اطلاقه وكلام الوائى كالصريح
لوفارق عقبة مكة الى ما يجوز فيه القصر وعاد دخلها فور اتم خرج فهل يحتاج هذا الخروج لوداع لانه
خروج جديد او لبطان الوداع السابق بعوده الى مكة او يفصل بين ان يكون عودا يتعلق بالسفر كاخذ حاجة
للسفر فلا يحتاج لاعادته لا في معنى الماكك لحاجة السفر او لغيره فيحتاج لاعادته فيه نظر فليراجع واطلق
مر في تقريره في جواب سائل وجوب الاعادة (قوله لزمته) اى الاعادة (قوله على الاوجه) ولا وجه لزوم
الاعادة ان تمكن والا فلا شرح مر (قوله عمدا او غيره) اى او جاهلا وفي شرح العباب ويظهر فيمن خرج تاركا
له عمدا عالما وقد لزمه ان كان عازما على العود له قبل مرحلتين اى وقبل وصوله وطه لم ياتم والا ثم وان

اوجبتاه فخرج بلا وداع عمدا او غيره (وعاد قبل) بلوغ نحو طه او (مسافة القصر)

فيه عار تهو في ترك كله او بعضه ولو خطوة عمدا أو سهوا دم لازم كدم التمتع ما لم يعد الى مكة قبل مسافة
 القصر منها او وصوله على اقامته اصلا او عز ما ونية يطف اي ما لم يوجد العود والطواف معا والافلاذ ان
 وجد ما عافا وجد العود فقط فالدم واجب العود على من لم يصلهما وان كان ناسيا له او جاهلا بوجوبه اه
 (قوله من مكة) اي او مني نهاي بمعنى (قوله نظير ما يأتي) اي في تفسير حاضرم المسجد الحرام (قوله اي بان
 انه لم يجب الخ) وفي شرح العباب ويظهر فيمن خرج تاركا له اعدا عالما وقدره انه ان كان زاعما على العود
 له قبل مرحلتين اي وقبل وصوله وطنه لم ياتم والا ياتم وان عاد فالعود مسقط للدم لا لاثم انتهى اه سم عبارة
 الكردى على بافضل وترك طواف الوداع بلا عذر ينقسم على ثلاثة اقسام احدها لا دم ولا اثم وذلك في ترك
 المسنون منه وفيمن بق عليه شيء من اركان النسك وفيمن خرج من عمران مكة لحاجة ثم طرأ له السفر
 ثانيها عليه الاثم ولا دم وذلك فيما اذا تركه اعدا عالما وقدره بغير عزم على العود ثم عاد قبل وصوله
 يستقر به الدم فالعود مسقط للدم لا لاثم ثالثها عليه الاثم والدم وذلك في غير ما ذكر من الصور اه (قوله
 وعوده ههنا) اي فيما اذا لم يصل مسافة القصر (دون ما يأتي) اي دون ما اذا وصلها (واجب) اي وان خرج
 ناسيا او جاهلا لطواف الوداع نهاي بمعنى (قوله وقد بلغ مسافة القصر) هلا قال او وطنه اخذ انما تقدم
 ثم رايته في شرح العباب قال والذي يظهر ان محل الإقامة في حق من سفره دون مرحلتين بناء على ما مر عن
 المجموع كالمرحلتين فيما تقرر فيجب العود له قبل وصوله ويسقط به الدم لان عاد بعد وصوله سواء ايس
 ام لا خلافا لشيخنا انتهى اه سم عبارة البصري قوله مسافة القصر او نحو وطنه ولم يظهر وجه اسقاطه
 هنا اه وقد يقال تركه اكفاء بذكره في مقابله (قوله وان فعله) اي الطواف وكان الاولى ذكره بعد
 قوله فلا يسقط الدم او قبل قوله وقد بلغ الخ مع حذف ان (قوله بما ذكر) اي يلوغ مسافة القصر او نحو
 وطنه (قوله ومثلهما مستحاضة نفرت في نوبة حيضها) اي بخلافه في نوبة طهرها قال في شرح العباب وفي
 الجواهر وغيرهما كالمجموع ونص عليه في الامم وجرى عليه الاثمة اذا نفرت المستحاضة فان كان يوم حيضها
 فلا طواف عليها او طهرها لم ياتم ولو اتم اداة ما فاضرت بلا وداع ثم جاوز خمسة عشر نظرا الى مردها
 السابق في الحيض فان بان انها تركتها في طهرها فالدم او في حيضها فلا دم انتهى اه سم عبارة الوائلي
 واما المستحاضة فان سافرت في نوبة حيضها فكذلك والواجب ان امت التلويت اه (قوله وذو جرح
 الخ) اي ومن بسلس بول ونحوه ولا يكلف الحشو والعصب واثم (قوله او بعد ذلك الخ) اي ولو في الحرم
 نهاي بمعنى (قوله لم يلزمها الخ) ولو رجعت لحاجة بعد ما طهرت اتجه وجوب الطواف نهاي ووثا
 (قوله للاذن الخ) ومن حاض قبل طواف الافاضة تبق على احرامها وان مضى عليها اعم نعم لو عاد الى
 بلدها اي شرعت في العود فيه وهي محرمة عادية للنفقة ولم يمكنها الوصول للبيت الحرام كان حكمها كالمحصر
 فتحتل بديع شاة وقصير وتوى التحلل كما قاله بعض المتأخرين وايده بكلام في المجموع وبحث بعضهم
 انها ان كانت شافعية تقلد الامام ابا حنيفة او احد على احدى الروايتين عنده في انها تهجم وتطوف
 بالبيت ويزمها بدنه واثم بدخولها المسجد حائضا ويجزئها هذا الطواف عن الفرض لما في بقائها على
 الاحرام من المشقة نهاي بمعنى قال ع ش قوله فتحتل بديع شاة الخ اي يوق الطواف في ذمتها الى ان تعود
 فتمروا تاتي بها فان مات ولم تعد حج عنها كاتقدم (مسئلة) قال الشيخ منصور البلاوي سئل شيخنا سم

من مكة لان الوداع للبيت
 فناسب اعتبار مكة لانها
 اقرب نسبة اليه من الحرم
 وقبل من الحرم نظير ما يأتي
 وورده ما تقرر من الفرق
 (سقط الدم) اي بان ان لم
 يجب لانه لم يعد عن مكة
 بعد ما يقطع نسبتها عنها
 وعوده هنا دون ما يأتي
 واجب ان امكنه (أو عاد)
 وقد بلغ مسافة القصر سواء
 اعاد منها او (بعدها) وان
 فعله (فلا) يسقط الدم
 (على الصحيح) لاستقراره
 بما ذكر (وللحائض)
 والفساد ومثلها مستحاضة
 نفرت في نوبة حيضها وذو
 جرح نضاح يخشى منه
 تلويت المسجد (التربلا)
 طواف (وداع) تخفيفا
 عنها كافي الصحيحين نعم ان
 طهرت او انقطع ما يخرج
 من الجرح قبل مفارقتها
 ما لا يجوز القصر فيه ماسر
 لزما العود لتطوف او بعد
 ذلك لم يلزمها الاذن لها في
 الانصراف

عاد فالعود مسقط للدم لا لاثم اه (قوله وقد بلغ مسافة القصر) هلا قال او وطنه اخذ انما تقدم ثم رايته
 في شرح العباب قال والذي يظهر ان محل الإقامة في حق من سفره دون مرحلتين بناء على ما مر عن المجموع
 كالمرحلتين فيما تقرر فيجب العود له قبل وصوله سواء ايس ام لا خلافا لشيخنا اه (قوله ومثلها مستحاضة
 نفرت في نوبة حيضها) بخلافه في نوبة طهرها قال في شرح العباب وفي الجواهر وغيرهما كالمجموع ونص
 عليه في الامم وجرى عليه الاثمة اذا نفرت المستحاضة فان كان يوم حيضها فلا طواف عليها او طهرها لم ياتم ولو
 رات امرأة ما فاضرت بلا وداع ثم جاوز خمسة عشر نظرا الى مردها السابق في الحيض فان بان انها تركتها

عن امر اشفاعية المذهب طافت للافاضة بغیر ستره معتبرة جاهلة بذلك او ناسية ثم توجهت الى بلاد النین
فكثرت شخصات تبن لها فساد طوافها فاردت ان تقلد ابا حنيفة في صحته لتصير به حلالا وتبين صحة
النكاح وحيت ذهل يصح ذلك وتضمن صحة التقليد بعد العمل فاقى بالصحة وانه لاخذور في ذلك ولما سمعت
عنه ذلك اجتمعت به فاني كنت احفظ عنه خلافه في العام الذي قبله فقال هذا هو الذي اعتقدوه فاقى به
بعض الافاضل ايضا تباعله وهي مسألة مهمة كثيرة الوقوع واشباهها ومارده باشباهها كل ما كان مخالفا
لمذهب الشافعي مثلا وهو صحيح على بعض المذاهب المعتبرة فاذا فعله على وجه فاسد عند الشافعي وصحيح عند
غيره ثم علم بالحال جازله ان يقلد القائل بصحته فيما مضى وفيما يأتي فترتب عليه احكامه فتنبه له فانه جدا
وينبغي ان اثم الاقدام باق حيث فعله عالماعش (قوله وبه الخ) اي بالتعليل المذكور (قوله والحق بها
المحب الطبري الخ) والظاهر اللاحق وان نظره في الاذرعى وبحث لزوم الفدية شرح مر اه سم وبصرى
عبارة الوائى ولا يسقط اى طواف الوداع بالجل والنسيان بخلاف الاكرام والخوف من ظالم على نفس
او مال او عضو او بضع او اهل او حيوان محترم له او لغیره او اختصاصه او غير ذلك من كل محترم الخوف من
غريم وهو معسر اه (قوله ثم بحث وجوب الدم) قال الشارح في الحاشية وهو ظاهر ولا يلزم من جواز
النفر ترك الدم بصرى (قوله بان منعها) اى من المسجد سم قول المتن (ويسن الخ) قال القاضي ابو
الطيب قال الشافعي رحمه الله تعالى يسن لمن فرغ من طواف الوداع ان ياتي الملتزم فيلصق بطنه وصدره
بمحائط البيت ويسط يدیه على الجدار فيجعل اليمنى على الباب واليسرى على الحجرة الاسود ويدعو بما
أحب اى بالمأثور وغيره لكن المأثور افضل ومنه اللهم البيت يتك والعبد عبدك وابن امك حملتني على
ما سخرت لي من خلقك حتى صيرتني في بلدك وبلغتني بعمتك حتى اعتقني على قضاء مناسكك فان كنت
رضيت عني فازدعني وضأوا الاقن الآن قبل ان تنأى عن بيتك دارى ويعد عنه مزارى وهذا وان
انصرف ان اذنت لي غير مستبدل بك ولا يبيتك ولا راغب عنك ولا عن بيتك اللهم فاصحبنى العافية في بدنى
والعصمة في ديني واحسن منقلي وارزقني العمل بطاعتك ما بقيتني وما زاد فحسن وقذ فيه يدى واجمع لي
خيرى الدنيا والاخرة انك قادر على ذلك ثم يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ولو كانت حافضا ونفساء
استحب لها الايتان بجميع ذلك ياب المسجد ثم تمضي ويسن ان يزور الاماكن المشهورة بالفضل بمكة
وهي ثمانية عشر موضعا وان يكثر النظر الى البيت ايمانا واحتسا بالمارواه البيهقي في شعب الايمان ان الله
كل يوم مولىة عشرين ومائة رحمة تنزل على هذا البيت ستون لطاقين واربعون للمصلين وعشرون للناظرين
وحكمة ذلك كما افادها السراج البلقيني ظاهرة اذا الطاقون جمعوا بين ثلاث طواف وصلاة ونظر فصار لهم
بذلك ستون المصلون فانهم الطواف فصار لهم اربعون والناظرون فانهم الطواف والصلاة فصار لهم
عشرون ويستحب ان يكثر من الصدقة و انواع البوارق قربات فان الحسنة هناك مائة الف حسنة وتقل عن
الحسن البصرى رضى الله تعالى عنه انه يستجاب الدعاء في خمسة عشر موضعا بمكة في الطواف والملتزم وتحث
المزاب وفي البيت وعند زمزم وعلى الصفا والمروة وفي السعى وخلع المقام وفي عرفات ومزدلفة ومنى وعند
أبجرات الثلاث وظاهره انه لا فرق في ذلك بين ان يكون الداعي في نسك او لا يباين وكذا في المعنى الاقوله
م روحمة ذلك الى ويستحب وقوله م وظاهره الخ قال المعنى ولفظ فن الان يجوز فيه ضم المم وتشديد
النون وهو الاجود وكسر الميم وتخفيف النون مع فتحها وكسرها قاله في المجموع ثم قال منها أى الثمانية
عشر بيت المولد وبيت خديجة ومسجد دار الارقم والغار الذى في ثور والذى في حراء وقد اوضحها المصنف
في مناسكه اه (قوله او معنوى) اى كالدنوب ونائى (قوله وان يقصده نيل مطلوباته الخ) فقد شره
جماعة من العلماء قالوا مطلوبهم ويسن الدخول الى البئر والنظر فيها وان ينزع منها بالذو الذى
في طهرها فالدم او في حيزها فلا دم اه (قوله والحق بها المحب الطبري الخ) والظاهر اللاحق وان نظره في
الاذرعى وبحث لزوم الفدية شرح مر (قوله بان منعها) اى من المسجد

وبه فارت ما مرفين خرج
بلاوداع والحق بها المحب
الطبري من خاف نحو ظالم
او غريم وهو معسر وفوت
رفقه ونظر فيه الاذرعى
ثم بحث وجوب الدم وفرق
بان منعها عزيمة بخلاف
هؤلا (ويسن) لكل احد
شرب ماء زمزم للمنافي خير
مسلم انها مباركوها طعام
طعم اى فيها قوة الاغذاء
الايام الكثيرة لكن مع
الصدق كاقوع لا في ذررضى
الله عنه بل تماخذه وزاد سمه
زاد ابو داود والطالسى
وشفاء سقم اى حتى او
معنوى ومن ثم سن لكل
احد شربه وان يقصده به
نيل مطلوباته الدنيوية
والاخروية لخبر ماء زمزم
لما شرب له سنده حسن بل
صحيح كما قاله ائمة به يرد
على من طعن فيه بما لا يجدى

ويسن عند اداء شربه الاستقبال والجوسز وقيامه صلى الله عليه وسلم ليان الجواز ثم اللهم انه بلغني ان رسولك محمد ا صلى الله عليه وسلم قال ما
زمن لما شربه اللهم اني اشربه لكذا (٤٤٤) اللهم فاعل لي ذلك بفضلك ثم يسمي الله تعالى ويشربه ويتنفس ثلاثا وان يتصلع منه أى

يمتلىء ويكره نفسه عليه
الخبر ابن ماجة اية ما بينا
وبين المناقسين انهم لا
يتصلعون من ماء زمزم
وان ينقله الى وطنه استشفاء
وتبركاه ولغيره ويسن
تحرى دخول الكعبة
والاكثر منه فان لم يتيسر
فافي الحجر منها وان يكثر
الدعاء والصلاة في جوانبها
مع غاية من الخضوع
والخشوع وغض البصر
وان يكثر من الطواف
والصلاة وهي افضل منه
ولولغزباء كأمرو ان يختم
القران بمكة لان بها نزل
اكثره ومن الاعتاروه
افضل من الطواف كأمرو
(و) يسن بل قيل يجب
واتصله والمنازع على طلبها
صال مضل (زيارة قبر رسول
الله صلى الله عليه وسلم) لكل
احد كما ينبت ذلك مع ادلتها
وادبها وجميع ما يتعلق
بها في كتاب حافل من اسبق
الى مثله سميت الجواهر المنتظم
في زيارة القبر المكرم وقد
صح خبر من زارني وجبت له
شفاعتي ثم اختلف العلماء
ايما الاولى في حق مريد
الحج تقديمها على الحج او
عكسه الذي يتجه في ذلك
ان الاولى لمن مر بالمدينة
المشرفة ولمن وصل مكة
الوقت متسع والاسباب

عليها ويشرب وان يتصلع منه على راسه ووجهه وصدره قال الماوردي نهاية ومعنى (قوله ويسن) الى
المن في المغنى الا قوله وقيامه الى ثم اللهم وكذا في النهاية الا قوله الخبر ابن ماجة الى وان ينقله (قوله ليان
الجواز) اي اوللازدهام ونائي زاد المناوي في شرح الشماثل وابتلال المكان مع احتمال النسخ فقد روى
عن جابر انما سمع رواية من روى انه شرب قائما قال قد رايته صنع ذلك ثم سمعته بعد ذلك ينهى عنه وحيث
علت ان فعله ليان الجواز عرف سقوط قول البعض انه يسن الشرب من زمزم قائما ابتاعا له وزعم ان النبي
مطلق وشربه من زمزم مفيد فلم يوارده على محل واحد بدد بانه ليس النبي مطلقا بل عام فالشرب من زمزم
قائما من افراده فدخل تحت النهي فوجب حمله على انه ليان الجواز اه (قوله ثم اللهم ان الخ) اي ثم ان
يقول اللهم الخ وكان ابن عباس اذا شربه يقول اللهم اني اسالك علما نافعوا ورزقا واسعا وشفاء من كل داء نهاية
زاد المغنى وقال الحاكم صحيح الاسناد اه (قوله ماء زمزم لما شربه) هل هو شامل لما لشر به بغير محله ع
اي كاهو ظاهر اطلاق الحديث (قوله اللهم اني اشربه لكذا الخ) يذكروا ما يريد ينار الدنيا نهاية ومعنى قال
عش ظاهره ان ذلك خاص بالشارب نفسه فلا يمتداه الى غيره ويحتمل تعدى ذلك الى الغير فاذا شربه انسان
بقصد ولده واهيه مثلا حصل له ذلك المطلوب ولا مانع منه اذا شربه بنية صادقة ونقل عن شيخنا العلامة
الشورى ما يخالف ما ذكرناه فليراجع اه (قوله ويشربه) اي مضافان العب يورث وجع الكبد ونائي
(قوله ويتنفس ثلاثا) اي ويحمد بعد كل نفس كما يسمي اول كل شرب وقال السيد الشلي والاولى شربه لشفاء
قلبه من الاخلاق الذميمة ولتحليته بالاخلاق العلية اه ثم يعود الى الحجر فيستلبه ويقبله ثلاثا ليسجد عليه
كذلك ثم ينصرف كالمحزون تلقاه وجهه مستدبر البيت ولا يمشي التفهري ولا يمتدح فاولا مفتشوا نائي وعبرة
النهاية ويسن ان ينصرف تلقاه وجهه مستدبر البيت كما صححه المصنف في مجموعته ويكثر الالتفات الى ان
يغيب عنه كالمحزون المتأنف على ارقه ويقول عند خروجه من مكة الله اكبر ثلاثا لا اله الا الله وحده لا شريك
له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير ايون عابدون ساجدون لنا خادعون صدق الله وعده ونصر عبده
وهزم الاحزاب وحده اه وكذا في المغنى الا انه ضعف سن الالتفات فقال وقيل يخرج وهو ينظر اليه الى ان
يغيب عنه مبالغته في تعظيمه وجرى على ذلك صاحب التنبيه وقيل يلتفت اليه بوجهه ما امكنه كالمحزون على
فرأه وجرى على ذلك ابن المقرئ اه (قوله وان يتصلع الخ) معطوف على شرب ماء زمزم (قوله ويسن الخ)
اي كل احد حتى النساء اتفاقا ولو لغير حاج ومعتبر ونائي (قوله ويسن تحرى دخول الكعبة) اي ما لم يؤذ
او يتأذى برحام او غيره وان يكون حافيا وان لا يرفع بصره الى سقفة ولا ينظر الى ارضه تعظيما لله تعالى وحياء
منه وان يصلي فيه ولو ركعتين والافضل ان يقصد مصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بان يمشى بعد دخوله
الباب حتى يكون بينه وبين الجدار الذي قبل وجهه قريبا من ثلاثة اذرع نهاية ومعنى (قوله وان يكثر الخ)
اي في داخل الكعبة (قوله وغض البصر) اي من النظر الى سقفة او ارضه (قوله والمنازع الخ) هو ان تيممة
ومن تبعه من القرعة الصلوة المشهورة في زماننا بالوفاية خذ لهم الله تعالى (قوله وما اوهمته) الى الفصل في
النهاية والمغنى الا قوله وان كان في سنده مقال (قوله انها للحجيج اكد) وحكم المعتمر كالحاج في تاكدها
وتسن زيارة بيت المقدس وزيارة الخليل صلى الله عليه وسلم ويسن ان يقصد المدينة الشريفة: زيارة قبره صلى الله
عليه وسلم ان يكثر في طريقه من الصلاة والسلام عليه صلى الله عليه وسلم ويزيد فيها اذا ابصر اشجارها مثلا
ويسال الله تعالى ان ينفعه هذه الزيارة ويقلها سنة وان يغتسل قبل دخوله كأمرو وليس انظف ثيابا فاذا
دخل المسجد قصد الروضة وهي ما بين القبر والمنبر وصلى تحية المسجد بمجنب المنبر وشكر الله تعالى بعد فراغها
على هذه التعمية ثم باقى القبر الشريف فيستقبل راسه ويستدبر القبلة ويبعد عنه تحوارا اذرع ويقف
ناظرا الى اسفل ما يستقبله في مقام الهيبة والجلال فارغ القلب من علاق الدنيا ويسلم عليه صلى الله عليه

مؤترة تقدمها فان اتى شرط من ذلك سن كونها (بعد فراغ الحج) وما اوهمته عبارة من قصر زب الزيارة او هي وما قبلها وسلم
على الحاج غير مراد وانما المراد انها للحجيج اكد لان تركهم لها وقد اتوا من اقطار بعيدة وقرى بوامن المدينة قبيح جدا كما يدل له خبر من حج

وسلم الخبر ما من أحد يسلم على الأرذالة على روي حتى أورد عليه السلام وأقل السلام عليه السلام عليك يا رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يرفع صوته ناديا معه ﷺ كما كان في حياته ثم يتأخر إلى صوب يمينه قدر ذراع فيسلم على أبي بكر رضي الله تعالى عنه فان رآه عند منكب رسول الله ﷺ ثم يتأخر قدر ذراع آخر فيسلم على عمر رضي الله تعالى عنه كما رواه البيهقي عن ابن عمر أنه كان إذا قدم من سفره دخل المسجد ثم أتى القبر الشريف فقال السلام عليك يا رسول الله السلام عليك يا أبا بكر السلام عليك يا أباة ثم يرجع إلى موقفه الأول قالة وجهه ﷺ ويتوسل به في حق نفسه وليستشفع به إلى ربه ثم يستقبل القبلة ويدعو لنفسه ولمن شاء من المسلمين وإن بقي سائر المشاهد بالمدينة وهي نحو ثلاثين موضعا يعرفها أهل المدينة ويسن زيارة البقيع وقبا وبقي بئر اريس فيشرب منها ويتوضأ وكذلك بقية الابار السبعة وقد نظمها بعضهم فقال

اريس وغرس رومة وبضاعة كذا بصة قل بئر حاء مع العين

وبني المحافضة على الصلاة في مسجده الذي كان في زمنه فالصلاة فيه بالف صلاوة ليجذر من الطواف بقبره عليه الصلاة والسلام من الصلاة داخل الحجر بقصد تعظيمه ويكره الصاق الظهر والبطن بجدار القبر كراهة شديدة ومسحه باليد وتقبيله بل الأدب أن يبعد عنه كالوكان يحضرته ﷺ في حياته ويسن أن يصوم بالمدينة ما أمكنه وأن يتصدق على جيران رسول الله ﷺ المقيمين والغرباء بما أمكنه وإذا أراد السفر استحب أن يودع المسجد بركعتين ويأتي القبر الشريف ويعيد السلام الأول ويقول اللهم لاتجعل آخر العهد من حرم رسول الله ﷺ ويسرلى العود إلى الحرمين سبيلا سهلا وازرقى العفو والعافية في الدنيا والاخرة ووردنا إلى أهلنا سالمين غانمين وينصرف تلقاء وجهه ولا يمشي التفهري ولا يجوز لاحد استصحاب شيء من الأكر المعمولة من تراب الحرمين ولا من الأباريق والكثير من المعمولة من ذلك ومن البدع تقرب العوام بكل التراب الصالح في الروضة نهاية ومعنى قال عرش قوله لم أورد الله على روي أي نطق فلا يردان الانبياء أحياء في قورهم وقوله لم يورد الله قائله ظاهره وان قصد به التعظيم لكن سرف الجنائز بعد نقل كراهة تقبيل التابوت مانصه نعم أن قصد بتقبيل أضرحتهم التبرك بركه كما قي به الوالد رحمه الله فيحتمل محي ذلك هنا ويحتمل الفرق بأنهم حافظوا على التباع عن التشبه بالنصاري هنا حيث بالغوا في تعظيم عيسى حتى ادعوا فيه ما ادعوا من ثم حذروا كل التحذير من الصلاة داخل الحجر بقصد التعظيم

﴿فصل في أركان النسكين وبيان وجوه أدانها﴾ وما يتعلق به ﴿قوله في أركان النسكين﴾ إلى قوله وبأى في الهبة في النهاية والمعنى لا أقوله الصحيح كما بينه الأئمة وقوله واليه ميل إلى المتن ﴿قوله وبيان وجوه﴾ الأنسب تقدم لفظة البيان على قوله أركان ﴿قوله به﴾ أي بما ذكر من الأركان والوجوه قول المتن ﴿الأحرام﴾ ﴿فرع﴾ هل يأتي فيمن لم يميز الفروض من السن ما تقرر في الصلاة حتى لو اعتقد بفرض معين فنظام يصح أو يفرق إن النسك شديد التعلق ولهذا ألوى النقل وقوع عن نسك الإسلام قد يتجه الفرق فيصح مطلقا وإن لم يميز واعتقد بفرض معين فنظام فليتأمل سم على حج أقول الأقرب عدم الفرق ويؤيده قول حج بعد قول المصنف وشرط صحته الإسلام الخ ولو حصل أى العلم بالكيفية بعد الأحرام وقبل تعاطي الأفعال كني فليس شرطا لتعداد الأحرام الذي الكلام فيه بل يكفي لا تعداد تصور به وجهه ووجه التأييد أن قوله ولو حصل بعد الأحرام وقبل تعاطي الأفعال كني صريح في أنه إن لم يحصل العلم بالكيفية لأقبل الأحرام ولا بعده لم يكف وعليه فيكون المعتبر فيه عين ما يعتبر في الصلاة بلافرق غاية أنه يعتبر في الصلاة حال التيق وفي الحج لا يعتبر ذلك عرش ومال الرائي إلى ما سنع من فقال بعد كلام مانصه ولذا قال حج في حاشية الفتح الواجب عندنية الحج تصور كيفيته بوجهه كذا عند الشروع في كل من أركانه وفي التحفة يكفي لا تعداد تصور بوجهه أهو ألوى بالفرض التطوع لم يضرب لأن النسك شديد التعلق ولذا استقر بسم أنه يصح عن لم يميز الفروض

﴿فصل في أركان النسكين وبيان وجوب أدانها وما يتعلق به﴾ ﴿فرع﴾ هل يأتي فيمن لم يميز الفروض من

ولم يزر في فقد نجفاني وإن
كان في سنده مقال

﴿فصل في أركان
النسكين وبيان وجوه
أدانها وما يتعلق به﴾
الحج خمسة الأحرام به

أي نية الدخول فيه اطلقاً مع (١٤٦) صرفه إليه (والوقوف والطواف) اجماعاً في الثلاثة (والسعي) للخبر الصحيح كما بينته الأئمة اسعوا

من السنن وإن اعتقد بقرض معين فلا هو (قوله أي نية الدخول) فصره فباسبق بالدخول في التسلك وعدل
هنا نية الدخول لانه الملائم للركنية عرش (قوله أو مطلقاً) عطف على قوله به (قوله اجماعاً) أي
والخبر اتما الأعمال بالنيات في الاول وخبر الحج عرفة في الثاني وقوله تعالى ليطوفوا بالبيت العتيق في
الثالث والمراد طواف الافاضة نهاية ومعنى (قوله اسعوا فان الله الخ) هذا الحديث ضعفه النووي قال
السبكي فالدليل خذوا عني مناسككم سم على المنهج ويمكن ان يحاج بان ذلك الحديث ميبين لقوله تعالى ان
الصفائح وبيان المراد من الآيات يجوز الاستدلال عليه بالا حاديث الضعيفة عرش (قوله لتوقف التحلل
عليه الخ) أي الطواف ا نهاية ومعنى (قوله كاهو الخ) الاول وهو الخ (قوله ما انه لا بد له) أي مع عدم جبره
بالم فلا يراد الرى عبيرة وسم (قوله وله ركن سادس هو الترتيب الخ) أي لا يتابع مع خبر خذوا عني
مناسككم نهاية ومعنى (قوله وماعدا الوقوف الخ) أي الاسعي لجوازه قبل الوقوف بعد طواف القدوم سم
ويغني عن زيادة هذا الاستثناء ارجاع قول الشارح الآتي ان لم يكن سعي الخ إلى هذا أيضاً (قوله وماعداها الخ)

عبارة النهاية والمعنى وأما واجباته فخمسة أيضاً الاحرام من الميقات والرى في يوم النحر وأيام التشريق
والمبيت بزدلفة والمبيت ليالي منى واجتباب محرمات الاحرام واما طواف الوداع فقد مر انه ليس من المناسك
فعلى هذا لا يعد من الواجبات فهذه تجبر بدم وتسمى ابعاضاً وغيرها يسمى هيئة أه (قوله لذلك) أي لشمول
الأدلة السابقة فلما وجب العمرة شيان الاحرام من الميقات واجتباب محرمات الاحرام نهاية ومعنى (قوله
في كلها) محله في المستقلة كاهو ظاهر اما عمره القارن فلا يصري (قوله على ايضاً) أي لفظة ايضاً قول المتن
(النسكان) أي الحج والعمرة عرش (قوله على اوجه ثلاثة) أي فقط ولهذا عبر بجمع القلة ووجه الحصر في
الثلاثة ان الاحرام ان كان بالحج أو لا فالأفراد وبالعمرة فالتبع أو بهما فالقرن على تفصيل وشروط لبعضها
ستأتي وعلم من هذا انه لو اتى بنسك على حدته لم يكن شيئاً من هذه الأوجه كما يشير إليه قوله النسكان بالثنائية نهاية
ومعنى (قوله والنسك من حيث هو الخ) ظاهر كلامه بل صريحه ان تادية النسك من حيث هي منحصره في
الصورتين وهو محل تأمل فالاول ما ذكر مصاحبا المعنى والنهاية من انها تتحقق في الثلاثة الاول ايضاً فيكون
لها خمسة اوجه بصري عبارة سم كان ينبغي أن يعبر بقوله النسك الواحد عبارة شرح مر أي الخطيب
اماداه النسك من حيث هو فعلي خمسة اوجه الثلاثة المذكورة وان يحرم بحجة فقط او عمره فقط انتهت اه
أي ولا ياتي بالآخر من عامه رشدي (قوله بالحج وحده الخ) أي يؤدي بالحج الخو يحتمل ان المقدّر صادق
فيندفع به ما مر اتقا عن البصري وسم (قوله وعندهما الخ) أي عن هاتين الصورتين قول المتن (الأفراد)
أي الأفضل ويحصل (بان يحج الخ) اما غير الأفضل فله صورتان احدهما بان ياتي بالحج وحده في سنة
الثانية أن يعتزم قبل أشهر الحج ثم يحج من الميقات على ما ياتي نهاية ومعنى وياتي في الشرح ما يوافقه (قوله أو
دونه) تركه مر أي والخطيب (قوله وكذا لو احرم الخ) تركه ايضاً مر والخطيب أه سم أي حلاً
لكلام المصنف على الأفراد الا كل (قوله ولومن ادنى الحل) الانسب ولومن مكة بصري أقول يمنع
الانسية قول المصنف كاحرام المكى وايضاً يتكرر مع قول الشارح وكذا لو احرم الخ (قوله نعم) إلى

السنن ما تقر في نحو الصلاة حتى لو اعتقد بقرض معين فلا يلزم يصح أو يفرق بان النسك شديد التعلق ولهذا
لونوى النقل وقع عن نسك الاسلام قد يتجه الفرق فيصح مطلقاً وان لم يميز واعتقد بقرض معين فلا يلتزم
(قوله وماعدا الوقوف) أي الاسعي لجوازه قبل الوقوف بعد طواف القدوم (قوله ثلاثة) لذلك عبر بجمع
القلة فقال على اوجه (قوله والنسك من حيث هو) كان ينبغي أن يعبر بقوله والنسك الواحد (قوله والنسك
من حيث هو الخ) عبارة شرح مر اما داه النسك من حيث هو فعلي خمسة اوجه الثلاثة المذكورة وان
يحرم بحجة فقط او عمره فقط انتهت (قوله في المتن الأفراد) أي الأفضل فله صورتان احدهما بان ياتي بالحج
وحده في سنة الثانية أن يعتزم قبل أشهر الحج ثم يحج من الميقات على ما ياتي في شرح مر (قوله او دونه) تركه
مر (قوله وكذا لو احرم الخ) تركه ايضاً مر (قوله وعلى ما اذا اعتمر الخ) عبارة العباب ومنه كذا في شرحه

فان الله كتب عليكم السعي
(والحلق) او التقصير (إذا
جعلناه نسكاً) كاهو المشهور
كما تروى وقف التحلل عليه
مع انه لا بد له وله ركن
سادس هو الترتيب في معظم
ذلك اذ يجب تأخير الكل
عن الاحرام وماعدا الوقوف
عنه والسعي عن طواف
الافاضة ان لم يكن سعي بعد
القدوم وجري في المجموع
على انه شرط واليه يميل
كلامه هنا ومر في ترتيب
نحو الموضوع الصلاة ما يؤيده
الاول (ولا تجبر) الاركان
ولا بعضها بدم ولا غيره
لانعدام الماهية بانعدام
بعضها وماعداها ان جبر
بدم كالرى سمي ببعضها الانسي
هيئة (وما سوى الوقوف
أركان في العمرة ايضاً)
لذلك لكن الترتيب هنا في
كلها وياتي في الهبة الكلام
على ايضاً بما ينبغي مراجعته
(ويؤدي النسكان على
أوجه) ثلاثة تأتي والنسك
من حيث هو بالحج وحده
وبالعمرة وحدها وعندهما
احترز بالثنائية (احدها
الأفراد بان يحج) من
الميقات أو دونه (ثم يحرم
بالعمرة) ولو من أدنى
الحل (كاحرام المكى)
وكذا لو احرم من الحرم
لان الاثم والدم لا دخل لها
في التسمية كاهو واضح
نعم قد يؤثران في الافضلية
الآتية (وياتي بعملها) وقد

يطلق على الاتيان بالحج وحده وعلى ما اذا اعتمر قبل أشهر الحج ثم حج فحصره فيافي المتن باعتبار الأشهر قوله

أو الأصل ووضح أن تسمية الأول افراد المراد به مجرد التسمية المجازية لا غير اذ لا خله (١٤٧) في الافضلية وأما الثاني قسميته افراد

حقيقة شرعية فهو من صور
الافراد الافضل قال جمع
متقدمون بلا خلاف
واقدم حققو المتأخرين
ولا يتأنيقه تقييد المجموع
وغيره افضليته بان يحج
ثم يعتمر لان ذلك انما هو
ليبان انه الافضل على
الاطلاق خلافا لمن زعم
ان الاول هو الافضل على
الاطلاق ولا يتأنيق ذلك ايضا
ما يأتي أن الشروط الآتية
انما هي شروط لوجوب
الدم للتسميته تتعاضد من ثم
أطلق غير واحد كالشيخين
على ذلك انه تنبع لان المراد
انه يسمى تتعاضدا لغويا أو
شرعا لكان مجاز الحقيقة
لاستحالة اجتماع الافراد
الحقيق والتعاضد الحقيقي على
شيء واحد فتأمل (الثاني
القران بان يحرم بهما) معا
(من المقات) اودونه
لكن بدم (ويعمل عمل
الحج) فيه إشارة الى الاتحاد
مقاتهما في المكى وان المغرب
حكم الحج فيجزئه الا احرام
بهما من مكة لا العمرة فلا
يزمهما الخروج لادنى الحل
(فيحصلان) اندراجا
للاصغر في الاكبر للخبر
الصحيح من احرام بالحج
والعمرة اجزاء طواف
واحد وسعى عنهما حتى
يحل منهما جميعا وفي
الصحيحين نحوه وهذه
أصل صور القران فالخصر

قوله ووضح في النهاية والمعنى (قوله أن تسمية الاول) أى الاتيان بالحج وحده سم (قوله المراد به الخ)
جملة خبر (قوله اذ لا دخله) اى للاول (قوله واما الثانية) اى ان يعتمر قبل اشهر الحج ثم يحج سم
(قوله قال جمع الخ) منهم القاضي حسين والامام معنى (قوله ولا يتأنيقه) اى كون الثاني من صور
الافراد الافضل (قوله لان ذلك) اى التقييد (قوله انه الخ) اى المقيد (قوله ان الاول) يعنى ان يعتمر
قبل اشهر الحج ثم يحج وانما ساءمنا بالاول على خلاف سابق كلامه نظرا الى تقدمه في الذكر هنا على
المقيد الذى ذكره بعد عن المجموع وغيره وقول الكردى قوله ان الاول اى الثاني الغير المتعاضد فيه
ما لا يخفى (قوله على ذلك) اى ان يعتمر قبل اشهر الحج ثم يحج (قوله لان المراد الخ) متعلق بقوله ولا يتأنيق
ذلك الخ (قوله لاستحالة اجتماع الخ) محل تأمل والاستحالة متنوعة اذ حصل ذلك ان للتمتع معينين احدهما
يبان ان الافراد الآخر مجامعة في صورة ولا خذو فيه كالترو التجدو لعله رحمه الله تعالى لمح ان ذلك
يؤدى الى تفضيل الشيء على نفسه ووضح انه ليس بلازم بما ذكر فتأمل به بصري وكتب سم ايضا ما حاصله
ان الاستحالة توقف على أن النسبة بينهما التبان السكلى ولا دليل عليه لجواز ان بينهما عموا وخصوصا من
وجه فيتصادقان في بعض الافراد والتقسيم لا يتأنيق ذلك الجواز ان يكون اعتبارا بياو ايضا فيجزون ان من اطلق
عليه انه تنبع لا يرى انه من الافراد فلم يلزم توراد على شيء واحد عبارة النهاية في شرح وافضلها الافراد
نصبا وشمل كلامه ما لو اعتمر قبل اشهر الحج ثم حج من عامه فيسمى افراد ايضا هو ما صرح به ابن الرفعة
والسيكي وكان مرادهما انه يسمى بذلك من حيث انه افضل من التمتع الموجب للدم والافطيل التمتع يشمل
ذلك كما يصرح به كلام الشيخين بل صرح الرافعي بان ذلك يسمى تتعاضدا (قوله اودونه الخ) عبارة النهاية
والمعنى وهو الاكل وغير الاكل أن يحرم بهما من دون المقات وان لزمه الدم فتقيده بالمقات لكونه اكل
لا لكون الثاني لا يسمى قارانا (قوله فيه إشارة الخ) اى في اطلاق المقات الشامل لمقات حج المكى (قوله
في المكى) اى ولو حكا (قوله لا العمرة الخ) اى لاحكام العمرة (قوله اندراجا) الى قول المتن الثالث في النهاية
والمعنى الاقوله في الثانية وقوله ونقل الى وقد يشمل (قوله وهذه) اى الصورة المذكورة في المتن و (قوله
لذلك) اى لكونه الاصل كدردى قول المتن (ولو احرم الخ) وكان الاسبى أن يذكر الشارح قوله هذه أصل
صورة القران الخ بين الواو ومدخوله ثم يقدر فاء قبيل (قوله او قبلا) عبارة المعنى تنبيه قضية كلامه
انه لو احرم بالعمرة قبل اشهر الحج ثم ادخل عليها الحج في اشهره انه لا يصح ولا يكون قارنا وليس مرادا
فان الاصح في زيادة الروضة وفي المجموع انه يصح اى ويكون قارنا فكان ينبغي تأخير التقييد بقول ولو احرم
بعمرة ثم يحج قبل الطواف في اشهر الحج كان قارنا وفي النهاية ما يوافقه (قوله في الثانية) هي ما لو احرم
بالعمرة قبل اشهر الحج فالمراد الاشعار بانه لو احرم بالحج قبل اشهره لغا لم يكن قارنا ولك ان تقول كانا
محتاجا الى هذا التقييد فكذلك الاول يخرج ما لو استمر على احرامه بالعمرة حتى خرجت اشهر الحج فان احرامه
حيث لا يخلو كاهو ظاهر ثم رأت الحاشي سم قال قوله في الثانية هلا قال فيهما بصري (قوله ولو بخطوة) اى

أى الافراد الافضل ان يعتمر قبل وقت الحج ثم يحج اه (قوله أن تسمية الاول) أى الاتيان بالحج وحده
وقوله واما الثانية اى ان يعتمر قبل اشهر الحج ثم يحج (قوله لاستحالة اجتماع الافراد الخ) قد يقال للاستحالة
توقف على ان النسبة بينهما التبان السكلى ولا دليل عليه عبارة في شرح العباب ان تقسيمهم الانواع الى
ثلاثة تصريحا في استحالة توراد اسمين منها على شيء واحد انتهت في دعوى الاستحالة نظر لجواز ان بينهما
عموا وخصوصا فيتصادقان في بعض الافراد والتقسيم لا يتأنيق ذلك الجواز ان يكون اعتبارا بياو ايضا فيجزون
أن من اطلق عليه انه تنبع لا يرى أنه من الافراد فلم يلزم توراد على شيء واحد (قوله في المتن الثاني) اى الاكل
وغير الاكل ان يحرم بهما من دون المقات وان لزمه الدم فتقيده بالمقات لكونه اكل لا لكون الثاني لا يسمى

فيها لذلك ايضا (ولو احرم بعمرة في اشهر الحج) او قبلها (ثم يحج) في اشهره في الثانية (قبل) الشرع في (الطواف كان قارنا) اجماعا بخلاف
ما اذا شرع في الطواف ولو بخطوة فانه لا يصح ادخاله حيث لا خذه في اسباب التحلل ولا يؤثر

نحو استلامه الحجرية الطواف لانه مقدمته وليس منه ذكره في المجموع ونقل شارح عنه خلافه سهو وقد يشمل المتن ما لو أفسد العمرة ثم أدخل عليها الحج فينقعد احرامه بفاسدا ويلزمه المضي وقضاء النسكين (ولا يجوز عكسه) وهو ادخال العمرة على الحج (في الجديد) اذ لا يستفيد به شيئا آخر (الثالث التمتع بان) حصر باعتبار ما مر أيضا (يحرم بالعمرة من ميقات بلده) يعني طريقه (ويفرغ منها ثم ينشئ حجا من مكة) في أشهر الحج سمي بذلك لتمتع بسقوط عوده للاحرام بالحج من ميقات طريقه وقيل لتمتع بين النسكين بما كان محظورا عليه وقوله من ميقات بلده غير شرط بل لو أحرم دونه كان متمتعا ويلزمه مع عدم المجاوزة ان أساءه نام الدم التمتع وان كان بين محل احرامه ومكة دون مرحلتين وما في الروضة مما يخالف ذلك ضعيف وقوله من مكة هو كما بعده شرط للدم لا لتسميته متمتعا (وأفضلا) أي الثلاثة بل الخمسة (الافراد)

كان لنفل بعد الاستلام ونأى (قوله نحو الاستلامه الحجر) أي كتحليله سم (قوله ولو افسد العمرة) ونقل الماوردي عن الاصحاب انه لو شك هل أحرم بالحج قبل الشروع فيه أي في الطواف أو بعده صح احرامه لان الاصل جواز ادخال الحج على العمرة حتى يتعين المنع فصار كن احرم ومزوج ولم يدر هل كان احرامه قبل تزوجه او بعده فانه يصح تزوجه بها ونأى قال عرش قوله مر صرح احرامه أي بالحج وبما بذلك من الحج والعمرة اه (اذ لا يستفيد بالتح) أي بخلاف ادخال الحج عليها فيستفيد به الوقوف والرمي والمبيت مغنى ونهاية (قوله باعتبار ما مر الخ) أي من انها الاصل والافتنه ما قدمه من الاعتار قبل أشهر الحج ثم الحج وان كانت تسميته بالتمتع مجازية قول المتن (بان يحرم بالعمرة) أي في أشهر الحج (من ميقات بلده) أي وغيره (قوله من مكة) أي من الميقات الذي أحرم بالعمرة منه أو من مثل مسافته أو ميقات أقرب منه وعلم بما تقرر ان قوله بلده من مكة مثال لا قيدنهاية ومعنى وسم (قوله يعني طريقه) لا يخفى ما في هذا التفسير من البعد ولعل الاقرب تفسيرها بالمحل الذي انشأ منه سفر الحج بصري عبارة سم قوله يعني طريقه أي المراد بميقات بلده ميقات الطريق الذي سلكه سواء كان ميقات بلده أم غيره قول المتن (ثم ينشئ حجا الخ) أي وان كان أجيرا فيها الشخصين شرح بافضل وو نأى (قوله في أشهر الحج) أي حاجته الى هذا التقديم ان الاحرام بالحج في غير أشهره ينعقد عمره فلا يكون متمتعا فيه من الايتان بالنسكين اللهم الا ان يكون هذا القيد بالنظر لقوله بان يحرم بالعمرة من ميقات بلده فيكون راجعا لمجموع ما قبله احترام اعماله احرم بالعمرة قبل أشهر الحج ثم بالحج في أشهره فانه افراد عنده كما تقدم فليتامل سم أي فكان حقه ان يقدم على قول المصنف من ميقات الخ كإفعله التهاية والمعنى (قوله ضعيف) الاول ان يقول بانه يحمل على ما ذاتي الاستيطان بذلك المحل ثم احرم بالعمرة كما اشار الى ذلك شيخ الاسلام وغيره بصري عبارة الوافي وقول الروضة كاصلها من جاوز الميقات مر يد اللسك ثم احرم بعمره لا يلزمه دم التمتع محمول على من استوطن قبل احرامه بالعمرة ولو لم يعد المجاوزة اه قال محمد صالح الرئيس قوله استوطن قبل احرامه الخ أي بمحل بينه وبين الحرم دون مرحلتين لانه من حاضري المسجد الحرام اه (كما بعده) يتأمل ما المراد به سم قول اراد به قوله في أشهره أي فلامد فيما اذا اعتزم قبل أشهر الحج ثم حج في أشهره (قوله شرط للدم) أي فلامد اذا عاد لميقات بلده كما يأتي سم عبارة البصري قوله شرط للدم ولك ان تقول ان كان المراد بيان مطلق التمتع فلا وجه لقوله رحمه الله تعالى من مكة أو الموجب للدم فهو مع بعده من صنعته برده عليه ان اللائق حيث استقاء الشروط وبحاج باختيار الاول وقوله من مكة خرج مخرج الغالب فلا مفهوم لها (قوله بل الخمسة) أي بزيادة صورة في الافراد وصورة في القران وعلى هذا فالمراد بالافراد الافراد الا فضل الذي اقتصر عليه المتن قول المتن (الافراد) أي ان اعتمر عامه فان اخرها عنه كان الافراد مكرها واذ اخيرها عنه مكره والمراد بالعام ما بقي من ذي الحجة الذي هو شهر

قر ان اشرح مر (قوله في الثاني) هلا قال فيهما (قوله نحو استلامه الحجر) أي كتحليله سم (قوله في المتن بان يحرم بالعمرة) أي في أشهر الحج اخذ من قوله أي الشارح في الجبع السابق وعلى ما اذا اعتزم قبل أشهر الحج ثم قوله فهو من صور الافراد الا فضل من قوله الآتي في شروط دم التمتع ومر ما يعلم منه ان هذا لا ينافي كونه من صور الافراد الا فضل (قوله في المتن من ميقات بلده) أي او غيره شرح مر (قوله يعني طريقه) أي المراد بميقات بلده ميقات الطريق الذي سلكه سواء كان ميقات بلده أم غيره (قوله في المتن ثم ينشئ حجا من مكة) أي أو من الميقات الذي أحرم بالعمرة منه أو من مثل مسافته أو من ميقات أقرب منه وعلم بما تقرر ان قوله أي المات بلده ومن مكة مثال لا قيد شرح مر (قوله في أشهر الحج) أي حاجته الى هذا التقديم ان الاحرام بالحج في غير أشهره ينعقد عمره فلا يكون متمتعا فيه من الايتان بالنسكين اللهم الا ان يكون هذا القيد بالنظر لقوله بان يحرم بالعمرة من ميقات بلده فيكون راجعا لمجموع ما قبله احترام اعماله احرم بالعمرة قبل أشهر الحج ثم بالحج في أشهره فانه افراد عنده كما تقدم فليتامل (قوله لتمتع بين النسكين) هذا موجود في العكس اقول ولا يضر لان وجه التسمية لا يجب اطرا ده (قوله كما بعده) يتأمل ما المراد به (شرط للدم) أي

لان رواه انا كبرولان بقية الروايات يمكن رد هاليه بحمل التمتع على معناه اللغوي وهو الانتفاع (٩٤) والقران على انه باعتبار الاخر لانه

صلى الله عليه وسلم اختار
الافراد او لانهم ادخل عليه
العمره خصوصية له للحاجة
الى بيان جوازها في هذا
الجمع العظيم وإن سبق
بيانها منه قبل متعدد او انما
امر من لا هدى معه من
اصحابه وقد احرموا بالحج
ثم حزنوا على احرامهم به مع
عدم الهدى بنفسه الى
العمره خصوصية فلم يكون
المفضول وهو عدم الهدى
للمفضول وهو العمره
لان الهدى يمنع الاعتبار
او عكسه لانه خلاف
الاجماع ولا جماعهم على
عدم كراهتهم واختلافهم
في كراهة الاخرين ولعدم
دم فيه بخلافها والجبر
دليل النص ولما نظبه
الخلفاء الراشدين عليه بعده
صلى الله عليه وسلم كما رواه
الدارقطني اى الاعلى اكرم
الله وجهه فانه لم يحج زمن
خلافته لاشتغاله بقتال
الخارجين عليه وانما كان
ينيب ابن عباس رضى الله
عنه نعم شرط افضليته ان
يعتمر من سنته بان لا يؤخرها
عن ذي الحجة والا كان كل
منها افضل منه لكرهية
تأخيرها عن سنته وان
اطال السبكي في خلافه
وبحث الاسنوى افضلية
قران او تمتع اتبعه بعمره
لاشتماله على المقصود مع
زيادة عمره اخرى وتبعه
عليه جمع وقد رددته في

حججها بقوله كذا في المعنى الا انه ابدل مكرها بمفضول نظير ما ياتي في الشرح (لان رواه) الى قوله ولو لمواظبة
في النهاية والمعنى الا قبله وان سبق الى ولا جماعهم (قوله لان رواه) عبارة النهائية والمعنى ومنشأ الخلاف
اختلاف الرواية في احرامه صلى الله عليه وسلم لانه صرح جابر وعائشة وابن عباس رضى الله عنهم انه
صلى الله عليه وسلم افراد الحج وعن انس انه قرن عن ابن عمر انه تمتع ورجح الاول بان رواه اكثر وبان
جابر منهم اقدم بحجة واشد دعائية بضبط المناسك وافعله صلى الله عليه وسلم من لدن خروجه من المدينة الى
ان تحلل اه (قوله ولان بقية الروايات الخ) عبارة النهائية والمعنى قال في المجموع الصواب الذى نعتقده
انه صلى الله عليه وسلم احرم بالحج ثم ادخل عليه العمره وخص بجوازها في تلك الحاجة وهذا يسهل الجمع بين
الروايات فعمدة رواية الافراد هم الاكثر والاحرام رواية القران اخره من روى التمتع اراد التمتع
اللغوي وهو الانتفاع وقد انتفع بالاكشاف بفعل واحد ويؤيد ذلك انه صلى الله عليه وسلم لم يعتمر في تلك السنة
عمره مفردة ولو جعلت حجته مفردة لكان غير معتمر في تلك السنة ولم يقل احد ان الحج وحده افضل من
القران فان ظلمت الروايات في حجته نفسه واما الصحابة رضى الله تعالى عنهم فكانوا ثلاثة اقسام قسم احرموا
بالحج وعمره او بحج ومهم هدى وقسم بعمره وفرغوا منها ثم احرموا بالحج وقسم بحج من غير هدى معهم
واحرمهم صلى الله عليه وسلم ان يقبله عمره وهو معنى فسخ الحج الى العمره وهو خاص بالصحابة واهرم به صلى الله عليه وسلم بيان
مخالفة ما كانت عليه الجاهلية من تحريم العمره في اشهر الحج واعتقادهم ان إيقاعها فيها من افجر الفجور
كانه صلى الله عليه وسلم ادخل العمره على الحج لذلك ودليل الخصوص خبر ابي داود عن الحرث بن بلال عن ابيه قلت
يا رسول الله ارايت فسخ الحج الى العمره لتأخيره عن الناس عامة فقال بل لكم خاصة فانظمت الروايات
في احرامهم ايضا فمن روى انهم كانوا اقرارين او متمتعين او مفردين اراد بعضهم وهم الذين علم منهم ذلك
وظن ان البقية مثلهم اه (قوله الى بيان جوازها) اى جواز العمره في اشهر الحج (قوله في هذا الجمع) متعلق
بالبين (قوله بيانها) الاولى التذكير (قوله بفسخه الخ) متعلق بامر (قوله خصوصية الخ) حال من الفسخ
و (قوله ليكون الخ) متعلق بانما امر الخ (قوله ليكون المفضل الخ) هلا كان المفضل الفضل والعكس
ليحصل التعادل لم اقول وقد يقال ان ما قاله لا تعادل فيه بل الذى فيه تفضيل المفضل وتقصيص الفاضل ولو
سلم فهو كالاستدراك على الشارع فينبغي التجنب عن مثله (قوله او عكسه) يعنى او عدم الهدى يمنع الحج
بصرى (قوله ولا جماعهم) عطف على قوله لان رواه اكثر وكذا قوله بعدو لعدم دم الخ ولو لمواظبة الخلفاء
الحسم وكردى (قوله اى الاعلى الخ) الظاهر انه استدرك منه على الدارقطني ولكأن تقول لا حاجة اليه
لان مقصود الدارقطني ان كلامهم رضى الله تعالى عنهم حيث اتى بالنسكين بعده صلى الله عليه وسلم افراد
سواء كان اتيانه به في زمن خلافته او قبله بصرى (قوله نعم) الى قوله ولان اطال في النهاية والمعنى (قوله)
عن ذى الحجة) اى الذى هو شهر حجة نهاية (قوله لكرامة تأخيرها الخ) هل هو على اطلاعه فكره لكل من
حج ان لا يعتمر في بقية سنته او هو محمول على فريضة الاسلام محل تأمل ولعل الثاني اقرب بصرى ويظهر
ان الاقرب هو الاول وانما المكروه هو التأخير لاذات المؤخر كتأخير طواف الاضاعة عن يوم النحر (قوله)
وقد رددته الخ) عبارة النهاية ورد بانها لا يلاقى ما نحن فيه اذ الكلام في المفاضلة بين كيفيات النسكين
المسقط لطلبها لا بين اداء النسكين فقط وادائها مع زيادة نسك متطوع به ويرد ايضا باننا لوسلنا ان
كلامهم فيما نحن فيه نقول الافراد افضل حتى من القران مع العمره المذكورة لان في فضيلة الاتباع
ما يربو على زيادة في العمل كالا يخفى من فروغ ذكره او بما تقرير يعلم ان من استتاب واحدا للحج واجر
للعمره لا تحصل له كيفية الافراد الفاضل لان كيفية الافراد لم تحصل له اه واقصر المعنى على الرد الاول

فلادم اذا دلت بحجته كباقي (قوله ليكون المفضل الخ) هلا كان المفضل للفاضل والعكس ليحصل
التعادل (قوله ولا جماعهم) عطف على قوله لان رواه اكثر وكذا قوله بعدو لعدم دم الخ ولو لمواظبة
الخلفاء الخ (قوله وقد رددته الخ) وافق على رده م

الحاشية ثمر ايت شارح رده لكن بما فيه نظر ظاهر وباقى ان من اتى بعمره او باحرامها فقط قبل اشهر الحج متمتع

اي بالمعنى السابق آنفالكن لادم عليه (١٥٠) ومع ذلك لا ينبغي لمن يحكيه يدا الافراد الا فضل ترك الاعتبار في رمضان مثلا لثلا بقوته

قال عرش قوله رلا في كيفية الافراد الخ هذا ظاهر ان وقامعا او تقدمت العمرة على الحج المالح ما لو تاخرت
العمرة عن الحج ففي عدم حصول الافراد الا فضل له نظر اه (قوله اي بالمعنى السابق آنفا) اي انه تمتع لغوى
سم وكردى (قوله ومع ذلك) إشارة إلى تمتع كردى (قوله ومع ذلك لا ينبغي الخ) في هذه المعية مع التعليل
الآتي بعدما تقدم من ان الافراد الا فضل الاعتبار قبل اشهر الحج ثم الحج في اشهره شيء لا ينبغي على المتامل
الا ان يريد بقوله يدا الافراد الا فضل الافراد الا فضل على الاطلاق فتامله سم وجزم بهذه الارادة المذكورة
ترك الخ) فاعل لا ينبغي و (قوله لثلا بقوته) متعلق بلا ينبغي (قوله تاخير الخ) خبر ليس على حذف مضاف
اي طلب تاخيرها (قوله بل الاكثر الخ) اي بل مرادهم بذلك الاكثر الخ (قوله لان التمتع) الى قوله
وفي نسخ في النهاية والمعنى (قوله لان بعده الخ) لا ينبغي ما في هذا التوجيه لعدم الاشكال لان الكلام في اوجه
النسكين والمربتبان الاخيرتان خارجتان عن اوجه ما نعم لتا توجيه عدم الاشكال بانه لدفع توهم ان
القران في مرتبة التمتع فامله سم (قوله مرتبتين) اي الحج فقط والعمرة فقط والاولى افضل من الثانية
كردى (قوله من بعض تلك الالوجه) اي الثلاثة لاداء النسكين ولا يظهر له زيادة لفظة من فائدة (قوله
واختاره جمع الخ) وما لاله السيد عمر وتبعه ابن الجبال احمد صالح (قوله لرحه) الى قوله وقيل في النهاية
وكذا في المعنى الا قوله وهذا الى والدم (قوله انه لا يتكرر الخ) هو التمتع عرش (قوله) وحيث اطلق الخ
اي الاجزاء الصديكاسياقي مسوطا نهاية ومعنى اي فان الواجب فيه مثل ما قلته من الصيد اي ودم الجماع
المفسد فانه بدنة عرش قول المتن (بشرط ان لا يكون الخ) اي فحاضروه لادم عليهم والمعنى في ذلك انهم
لم يربحوا ميقاتاى عاما لاهله ولم يربحوا فلا يشكل بين يثيو بين مكة والحرم دون مسافة القصر اذا عن
له النسك ثم فانه واربع ميقاتا بتمتع له لكنه ليس عاما لاهله ولم يربحوا لغريب مستوطن في الحرم او فيما
بينه وبينه دون مسافة القصر حكم البلد الذي هو فيه ويزم الدم افاقيا تمتع ناولا الاستيطان بمكة ولو بعد
العمرة لان الاستيطان لا يحصل بمجرد التنية نهاية ومعنى (قوله استوطنوا) الى قوله ولو تمتع في النهاية ومعنى

(قوله اي بالمعنى السابق آنفا) اي انه تمتع لغوى (قوله ومع ذلك لا ينبغي الخ) في هذه المعية مع التعليل
الآتي بعدما تقدم من ان الافراد الا فضل الاعتبار قبل اشهر الحج ثم الحج في اشهره شيء لا ينبغي على المتامل
الا ان يريد بقوله يدا الافراد الا فضل الافراد الا فضل على الاطلاق فتامله سم (قوله ومع ذلك الخ) قد
يقال انما يتجه هذا الكلام لو كان الاعتبار في رمضان ثم الحج في اشهره تمتع كونه افرادا فاضلا مع انه
ليس كذلك كاقدمه الا ان يجاب بانه تمتع الافراد على الاطلاق وفيه نظرا ه (قوله والاشكال فيها لان
يعده الخ) لا ينبغي ما في هذا التوجيه لعدم الاشكال لان الكلام في اوجه النسكين والمربتبان الاخيرتان
خارجتان عن اوجه ما نعم لتا توجيه عدم الاشكال بانه لدفع توهم ان القران في مرتبة التمتع فتامله (قوله
لان بعده مرتبتين) اي الحج فقط والعمرة فقط (قوله اذ لو احرم بالحج الخ) انظر هل بين هذا وقوله
السابق لتمتع بسقوط عوده لاحرام بالحج الخ منافية (قوله في المتن بشرط ان لا يكون من حاضري
المسجد الحرام) اي فحاضروه لادم عليهم قال في شرح الروض والمعنى في ذلك انهم لم يربحوا ميقاتاى عاما
لاهله ولم يربحوا فلا يشكل بين يثيو بين مكة والحرم دون مسافة القصر اذ اعان له النسك ثم فانه واربع
ميقاتا بتمتع له لكنه ليس ميقاتا عاما (واقول) هذا يقتضي ان المقات المربوح هو محل الذي احرم منه
بالعمرة اذ لو كان المراد به محل الاحرام بالحج الذي هو مكة كما هو المتبادر من قول الشارح كغيره السابق
و بالتمتع لا يخرج من مكة بل لا يحرم بالحج منه يصح الفرق بين هذا والحاضر وغيره لان محل احرام كل منهما
بالحج هو مكة ولا يستميقاتا ما لكن ما معنى ربح المقات الذي احرم منه بالعمرة لان اقبال معناه انه
استفاد للعمرة ميقاتا اغناه عن الخروج من مكة لاحرام الآخر فليراجع واعلم ان قوله فلا يشكل الخ ان
كان مبنيا على ان من يثيو بين مكة والحرم دون مسافة القصر اذ اعان له النسك ثم لا يزمه الدم فاحتياج الى

لان الفضل الحاضر لا
يترك المترقب ونظيره
ما ياتي انه ليس مرادهم
بندب تجرى مكان اوزمان
فاضل للصدة تاخيرها
اليه لانه لا يدري ايدركه
اولا بل الاكثر منها
اذا ادركه (وبعد
التمتع) لان التمتع ياتي
بعملين كاملين وانما ربح
احد الميقاتين فقط بخلاف
القران فانه ياتي بعمل واحد
من ميقات واحد وفي نسخ
ثم القران ولا اشكال فيها
لان بعده مرتبتين اخريين
كل منهما من بعض تلك
الالوجه (وفي قول)
افضلها (التمتع) وهو
مذهب الحنابلة واطولوا في
الا تنصروه وفي قول القران
افضل وهو مذهب الحنفية
واختاره جمع من اكابر
الاصحاب (وعلى التمتع دم)
اجماعا لرحه المقات اذ لو
احرم بالحج واولا من ميقات
بلده لاحتاج بعده الى ان
يحرم بالعمرة من ادنى
أحل وبالتمتع لا يخرج من
مكة بل يحرم بالحج منها
وهذا يعلم ان الوجه فيمن
كرر العمرة في اشهر الحج
انه لا يتكرر عليه وإن
اخرج الدم قبل التكرر
لان ربحه المقات بالمعنى
الذي تقرر لم يتكرر
والدم هنا وحيث اطلق
شاة اوسع بدنة او بقرة
ما يجزى اضحية (بشرط

ان لا يكون من حاضري المسجد الحرام) لقوله تعالى ذلك اي ما ذكر من الهدى والصوم عند فقد لمن اي على من لم يكن اهله اي وطنه
حاضري المسجد الحرام وقيل الاشارة لحل الاعتبار في اشهر الحج فيمتنع على حاضر في اشهره وهو بعيد من سياق الآية كما هو ظاهر (وحاضروه

لا قوله من اضطرأ إلى محلا **(قوله استوطنوا الخ)** المتبادر أن المراد بالاستيطان المعنى المين في باب الجمعة **(قوله حالة الاحرام)** معمول لا استوطنوا وكذا قوله بعد خلاص عبارة الكردى على بافضل قال في الایعاب والامداد مرصايطه اى الاستيطان في الجمعة اه والذى ذكره في الجمعة أن المتوطن هو الذى لا يظعن شتاء ولا صيفا الحاجة فيؤخذ منه انه لا بد من الاقامة بمكة او قريبا بحيث يمضى عليه شتاء وصيف ولم يخرج فيها الحاجة مع عدم قصد الخروج ماذكر لغیر حاجة فيبقى من عمره لانهم صرحوا أن مجرد التبة لا يحصل بها الاستيطان بل لا بد من وجوده بالفعل وقبل مضى تلك المدة فليس متوطنا بالفعل بل بالتبة وهى لا تكفى وكذا لو نوى الخروج لغیر حاجة ولو بعد سنتين متطاوله فانه لا يكون متوطنا هذا ما ظهري من كلامهم انتهت بعبارة الشيخ محمد صالح الرئيس **(قوله استوطنوا بالفعل الخ)** اى بان يمضى عليه بعد التبة صيف وشتاء اه **(قوله حالة الاحرام)** اى بالعمرة **(قوله غير مراد به حقيقته الخ)** اى بل الحرم عند قوم ومكة عند آخرين نهاية ومعنى **(قوله اقل تجوزا)** قد يقال التعلق بالاعتدال لا تعدد دلهان بل التجوز على كل تقدير واحد هو التعبير باسم الجزء عن الكل فلو عبر بنحو الاقرب لكان اعذب بصرى ولك ان تقول المراد بالقلعة الخفة والتجوز المعنى القوى وهو ارتكاب خلاف الظاهر فلا اشكال قول المتن **(قلت)** الاصح **(الخ)** قال ابن الجبال ان اهل السلامة من حاضرى المسجد الحرام قطعاه كرى على بافضل قول المتن **(من الحرم)** هذا الاشمل لفظا من الحرم سمى ويفهم منه بالاولى **(قوله لان الاغلب الخ)** عبارة النهاية والمعنى إذ كل موضع ذكر الله تعالى فيه المسجد الحرام فهو الحرم الا قوله تعالى قول وجهك شطر المسجد الحرام فهو نفس الكعبة فالخارج هذا بالاعم الاغلب اولى اه **(قوله ومن له مسكنان قريب من الحرم ويبعد منه الخ)** حاصل ما ذكره صور الاولى وتحتها اثنان ان الاعتبار بكثرة الاقامة كخمسة بمجدق سبعة بمصر سواء كان له بكل اهل ومال ام لا الثانية وتحتها اثنان ايضا هو ما اذا استوت اقامته بهما كسنة وستة للعمرة بما به اهله وماله دائما حيث كان اهله فقط في الاخر فان لم يلازموه دائما فلا اكثر كسبعة وخمسة الثالثة وتحتها اثنان ايضا هو ما اذا استوت اقامته بهما لكن باحداهما اهله والاخر ماله فلا اعتبار بما به اهله دائما او اكثر الرابعة وتحتها اثنان هو ما اذا استوت اقامته وله بكل اهل ومال لكن ماله الاكثر باحداهما دائما اكثر الخامسة وهى ما اذا استوت اقامته واهله وماله فاعزم على الرجوع السادسة وهى ما اذا استوى جميع ما ذكر وهو الاقامة والاهل والمال والعزم على الرجوع فلا اعتبار بما خرج منه السابع وهى ما اذا استوت الاقامة والاهل والمال والعزم على الرجوع والخروج بان خرج من كل منهما ما احرم منه هذا ما ذكرهنا وزاد في الایعاب عن الفورانى ينظر الى ايهما ينسب الناس فهو منه وله وجه ظاهر وفي المجموع عن النص ويسن ان يريق دما بكل حال والظاهر انه دم تمتع ويؤخذ من ذلك ان كل ما قيل يجوز به يسن اخراج دم في تركه ويكون كدم التمتع محمد صالح الرئيس **(قوله اعتبر ما مقامه به اكثر)** اى فان كان مقامه بالقرب كبر فلام عليه اى وان احرم من البعيد بالاولى لا دم اذا كان له مسكن واحد قريب واحرم من مكان بعيد ذهب اليه لحاجة فعلى هذا فالمكي اذا ذهب إلى المدينة لحاجة ثم احرم بالعمرة من ذى الحليفة لا يزعمه دم التمتع فسقوط الدم عن الحاضر يكتفى فيه استيطانه مكانا حاضرا ولا يقدح فيه خروجه عن الحضور والاحرام من مكان بعيد فليتأمل اه سم وكردى على بافضل **(قوله اعتبر ما مقامه به اكثر)** اى حيث لا اهل ولا مال او له ذلك بكل مسكن **(قوله ثم ما به اهله كذلك)** اى دائما ثم ما به اهله في الاخر **(قوله ثم ما خرج منه)** اى حيث نوى الرجوع اليهما ولم ينو اصلا **(قوله ثم ما احرم منه)** اى حيث استوى خروجا

نفي الاشكال واصلح لكن الظاهر ان عدم الزموم ضعيف لان هذا الكلام في الافاقى **(قوله من استوطنوا الخ)** المتبادر ان المراد بالاستيطان المعنى المين في باب الجمعة وعمل لا استوطنوا وكذا قوله بعد محلا **(قوله في المتن من الحرم)** هذا الاشمل لفظا من الحرم **(قوله ومن له مسكنان إلى قوله اعتبر ما مقامه به اكثر)** اى فان كان مقامه بالقرب كبر فلام عليه اى وان احرم من البعيد كما هو صريح هذا الكلام

(من استوطنوا بالفعل لا بالنية حالة الاحرام لا بعده سواء اكان الاحرام يقرب مكة ام لا جاوز الميقات مریدا للذكاء لا على المعتمد من اضطراب طول بل في ذلك يثبت في الحاشية وغيرها محلا (دون مرحلتين) بخلاف من يمرحلتين او أكثر لان من على دون مسافة القصر من موضع كالحاضر فيه بل يسمى حاضر له قال تعالى واسألهم عن القرية التي كانت حاضرة البحر اى ايلة وهى ليست في البحر بل قرية منه وتعتبر المسافة (من مكة) لان المسجد الحرام في الالة غير مراد به حقيقته اتفاقا وحمله على مكة اقل تجوزا من حمله على جميع الحرم **(قلت الاصح)** اعتبارها (من الحرم والله اعلم) لان الاغلب في القرآن استعمال المسجد الحرام في الحرم ومن له مسكنان قريب من الحرم ويبعد منه اعتبر ما مقامه به اكثر ثم ما به اهله وماله دائما ثم ما به اهله كذلك ثم ما به اهله كذلك ثم ما قصد الرجوع اليه ثم ما خرج منه ثم ما احرم منه واهله حليلته

ومحاجيره دون نجواب وخ ولو تمتع (١٥٢) ثم قرن من عامه لزومه دمان على المنقول المعتمد خلا فاجع لاختلاف موجب الدين فلم يمكن

التداخل وعلى الضعيف الذى انتصر له كثيرون واطالوا فيه وتلاوا معنى ان الحاضر من الحرم او قرب بهما فلا يلزمه الادم لانه حال القرآن ملحق بالحاضرين (وان تقع عمرته) اى نية الاحرام بها وما بعدهما من الاعمال (فى اشهر الحج) لان الجاهلية كانوا يعدونها فيها من افجر الفجر و فرخص الشارع فى وقوعها فيها دفعا للشبهة عن نحو غريب قدم قبل عرفة بزمان طويل بعدم استدانتهم احرامه بل يتحلل بعمل عمرة مع الدم ومن ثم لو نوى الاحرام بالعمرة مع اخر جزء من رمضان واتى باعمالها كلها فى شوال لم يلزمه دم مع انه متنع كمن اتى بها كلها قبل اشهر الحج على المشهور كما قاله الراغبى ومر ما يلزمه ان هذا لا ينافى كونه من صور الافراد الافضل وان يكون وقوعها فى اشهر الحج (من سنته) اى الحج فلو اعتذر فى سنة وحج فى اخرى فلا دم كاجاء عن الصحابة رضى الله عنهم بسند حسن (وان لا يعود لاحرام الحج الى الميقات) الذى احرم منه بالعمرة احراما جائزا كان لم يخطر له الا قبيل دخول الحرم كما شله كلامهم والحاق بعضهم بافاقيا

وغيره ومن لو ظنه طريقا واحدا معا على دون مرحلتين فهو حاضرا ونائى وقوله ومن لو ظنه طريقا كان اى كاهل الطائف (قوله ومحاجيره) اطلق المحاجير هنا عبارة الحاشية اى والنهاية والمغنى والاولاد المحاجيروى احسن فتأمل بصري (قوله دون نجواب الخ) اى والاولاد الرضاء على ما فهمه تعبيره بمحاجيره عن عش (قوله ولو تمتع ثم قرن الخ) عبارة شرح الرض ولو احرم افاقى بالعمرة فى وقت الحج واتمها ثم قرن من عامه الخ سم (قوله على المنقول الخ) اى من اعتبار الاستيطان و (قوله خلا فاجع) اى قائلين بعدم التعدد مع القول بالمعتمد من اعتبار الاستيطان مع ليلين عدم التعدد بالتدخل للتجاسس وهو ما اشار الشارح رحمه الله تعالى الى رده بمنع التجاسس بصري (قوله وعلى الضعيف) وهو الذى لا يعتبر الاستيطان بل يعتبر القرب حالة الاحرام كرى (قوله ان الحاضر) بدل من الضعيف و (قوله حالة الاحرام بالعمرة) اى فى التمتع و (قوله او بهما) اى فى القرآن بصري (قوله فلا يلزمه الادم) اى للتمتع و (قوله لا نه حال القرآن الخ) اى فلا يلزمه دم القرآن سم (قوله ملحق بالحاضرين) بل حاضروا غيره كان اولى بصري (قوله اى نية الاحرام) اى الى قوله او مرحلتين فى النهاية والمغنى لا اقوله ومر الى وان يكون قوله احراما جائزا الى او مثل مساقته (قوله عن نحو غريب) اى كى خرج الى نحو المدينة لحاجة (قوله بعدم استدانتهم) متعلق بدفعها سم (قوله بل يتحلل الخ) اى يجوز العمرة فيها بدم ان حج فى عامها (قوله ومن ثم الخ) تفريع على ما تقرر من ان المراد بالعمرة جميع اعمالها بصري (قوله لم يلزمه دم الخ) اى لا نه لم يجمع بينهما فى وقت الحج فاشبهه المفرد نهائى ومعنى (قوله مع انه تمتع الخ) اى بجاز الاحقة على ما قدمه (قوله على المشهور) اى من انه تمتع بصري (قوله و مر الخ) اى فى شرح وبقى يعملها و قول الكردى اى قبيل قول المصنف وبعده التمتع خلاف لو افق (قوله وان يكون الخ) عطف على قول المصنف ان لا يكون الخ (قوله كما جاء عن الصحابة الخ) اى لما روى البيهقى باسناد حسن عن سعيد بن المسيب قال كان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يعتبرون فى اشهر الحج فاذا لم يحجوا من عامهم ذلك لم يهدوا مغنى (احراما جائزا) ولو احرم بالعمرة بعد مجاوزة الميقات مر يد اللسك ثم عاد لاحرام الحج الى نفس الميقات فينبغى سقوط دم التمتع سم وقوله الى نفس الميقات اى الى مثل مساقته ولو غير ميقات فما يظهر من كلامهم (قوله الا قبيل دخول الحرم) شامل لادنى الحل ولا اشكال لانه فى هذه الحالة ميقات للافاقى بخلاف صورة الاحاق الاية فهو ليس فيها ميقاتا للافاقى فليتأمل سم (قوله قبيل دخول الحرم) اخرج به ما بعد دخوله لما مر ان مراد العمرة هو بالحرم لزمه الخروج الى ادنى الحل مطلقا وان لم يخطر له الاحتذ (قوله به) اى بالحرم عن الميقات المعنوى (قوله ليس الخ) خبر والحاق الخ (قوله ميقات الافاقى) اراد به فيما يظهر المواقيت المعينة شرعا وما الحق به الموضع الذى عرض له فيه الاحرام ومسكن من مسكنه بين مكوث الميقات بصري وهذا اولى من قول الكردى قوله وما الحق به هو ما مر فى قوله كان لم يخطر له الخ اه ومعلوم ما قدمته انما ان الحق بالميقات مفيد يكون من الحل (قوله او مثل مسافة) اى مسافة ميقات عمرته

وافق مر على ان جميع ما ذكره تقضية عبارتهم فانه اخر اعتبار رتبة الاحرام عن هذه الرتبة وما بعدها كما صرح به العبارة وبالاولى لادم اذا كان له مسكن واحد قريب و احرم من مكان بعيد ذهب اليه الحاجة وعلى هذا فالكل اذا ذهب الى المدينة لحاجة ثم احرم بالعمرة من ذى الحليفة لا يلزمه دم التمتع فسقوط الدم عن الحاضر يكفى فيه استيطانه مكانا حاضرا ولا يقدر فيه خروجه عن الحضور والاحرام من مكان بعيد فليتأمل (قوله ولو تمتع ثم قرن من عامه الخ) عبارة شرح الرض ولو احرم افاقى بالعمرة فى وقت الحج واتمها ثم قرن من عامه الخ (قوله فلا يلزمه الادم) اى للتمتع (قوله لا نه حال القرآن ملحق بالحاضرين) اى فلا يلزمه دم القرآن (قوله بعد استدانتهم) متعلق بدفعها (قوله قبيل دخول الحرم) شامل لادنى الحل ولا اشكال لانه فى هذه الحالة ميقات للافاقى بخلاف صورة الاحاق الاية فهو ليس فيها ميقاتا للافاقى فليتأمل (قوله

بمكة خرج منها لادنى الحل واحرم بالعمرة ثم فرغ منها واحرم بالحج من مكة وخرج لادنى الحل فليتأمل (قوله لا نه حال القرآن ملحق بالحاضرين) اى فلا يلزمه دم القرآن (قوله بعد استدانتهم) متعلق بدفعها (قوله قبيل دخول الحرم) شامل لادنى الحل ولا اشكال لانه فى هذه الحالة ميقات للافاقى بخلاف صورة الاحاق الاية فهو ليس فيها ميقاتا للافاقى فليتأمل (قوله

نهاية ومعنى (قوله) أو ميقات آخر (الخ) أى ولو أقرب إلى مكة من ميقات عمرته نهاية ومعنى أى كان كان ميقاته الجحفة فعاد إلى ذات عرق سم (قوله) أو مرحلتين (قوله) كذا فى العباب و (قوله) من مكة زاد فى شرحه وليس فى الروض ولا فى شرحه شئ من ذلك سم عبارة الونائى أو من مرحلتين من مكة كفى التحفة أو من الحرم كفى الحاشية ويسقط الدمان بالعود فإذا ذكر فى متمتع قرن كفى الفتح اه وفى بعض الهوامش المعتبرة ان الشارح مشى فى غير هذا الكتاب على ان المرحلتين معتبرة من الحرم والوجه ما هنا (قوله) أقرب (أى) من ميقات عمرته (قوله) على مرجعه (أى) المصنف كرى (قوله) ان المسافة (الخ) بدل من مرجعه (قوله) فقير مراد فيما يظهر) الظاهر ان المراد ان المقتضى المذكور غير مراد فهو راجع لقوله المقتضى الخ لا لقوله واما ما فى الروضة الخ سم (قوله) لان هذا التعليل (الخ) أى قوله لانه احرم الخ (قوله) على طريقة (الرافعى) أى من ان المسافة فى الحاضر من مكة (قوله) من ضعفه) أى التعليل (قوله) ويفرق بين اعتبارهما) أى المرحلتين و (قوله) هنا) أى فى العود و (قوله) و (ثم) أى فى الحاضر (قوله) ولو بعد دخول مكة) ما موقع هذه الغاية مع ان العود المسقط لم تتمتع بشروط يكونه بعد فراغ العمرة (قوله) قبل الوقوف) يقتضى نفع العود قبله ولو بعد طواف القدوم فبالاحرم بالحج خارج مكة ثم دخلها وطواف الوداع عند الذهاب إلى عرفة وقد جزم فى فتح الجواد بان العود حيثئذ لا ينفع المتمتع ولا القارن وهو مقتضى ما فى شرح الروض وخص فى الحاشية تعميم النسك الذى يمنع التلبس به نفع العود بالمتمتع واما القارن فيجوز له العود قبل الوقوف وان سبقه نحو طواف قدوم وقرن بينهما بما لا يتخلو عن تكلف وهو مقتضى متن الروض واما صاحب المعنى والنهاية فلم يترصنا لهذا القيد فى المتمتع وقيداه فى القارن بالوقوف تبعاً لظاهر متن الروض بصرى وقوله وخص فى الحاشية الخ جرى عليه الوائى (قوله) لا قرب (أى) لميقات أقرب من ميقاته وائى (قوله) ثم احرم بالحج (الخ) ظاهر بل صريح فى ان احرامه بالحج بعد عودته إلى الميقات وحيثئذ لزوم دم القرآن ووضح وان العود لم يفده الا اسقاط دم المتمتع لان وجود العود قبل التلبس بالقرآن فأن يفيد فى اسقاط دم فلو فرض انه احرم بالحج من مكة ثم عاد إلى الميقات فمقتضى تصويره هنا سقوطها وهو الظاهر ولك ان تقول فى الصورة الاولى يبنى ان لا يجب دم للقرآن لان الملاحظ فيه ربح الميقات فلم يربح ميقاتاً فيها لقطعه المسافة من تبين ثم رايت فى الحاشية ما نصه قوله بعد دخول مكة يقسم انه لو عاد قبل دخوله لم يسقط الدم وهو كذلك على الوجه لو وجب قطع كل المسافة بين مكة والميقات لكل من النسكين وانه لو احرم بالعمرة من الميقات ولو دخل مكة ثم رجع إليه قبل الطواف احرم بالحج لم يزمه دم وان كان قارناً وهو ظاهر واقتضاء كلام الدارمى واقره السبكي اه فتقوله وانه الخ هو عين ما بحثته فثبت الحد ثم رايت تليذه فى شرح المختصر قال ما نصه لو احرم بالعمرة من الميقات ولم يدخل مكة عاد إليه و احرم منه بالحج لادم للقرآن لانه قطعها بكل منهما خلافاً لشرح المنهاج بصرى عبارة الونائى ولو قبل اعمال العمرة ثم احرم بالحج ففى التحفة عليه دم القرآن لا التمتع وفى الحاشية عدم لزوم دم القرآن وهو ما جزم به شارح المختصر واول بعض المشايخ كلام التحفة فقال قوله له عليه دم القرآن أى الساقط بعوده إلى الميقات ويدل عليه قوله لا التمتع انتهى وهو ظاهر فانه ذكر سقوط دم المتمتع بعوده بعد الفراغ

أو ميقات آخر (الخ) عبارة الروض وكذا إلى ميقات دونها قال فى شرحه أى دون مسافة ميقاته كان كان ميقاته الجحفة فعاد إلى ذات عرق (قوله) أو مرحلتين (قوله) كذا فى العباب وقوله من مكة زاد فى شرحه وليس فى الروض ولا فى شرحه شئ من ذلك (قوله) فقير مراد فيما يظهر) الظاهر ان المراد ان المقتضى المذكور غير مراد فهو راجع لقوله المقتضى الخ لا لقوله واما ما فى الروضة الخ عبارة العباب الرابع ان لا يعود للحج إلى ميقات عمرته أو بمثل مسافته أو إلى ميقات على دونها كمن ميقاته الجحفة فعاد لذات عرق أو إلى مرحلتين قال فى شرحه من مكة وزعم ان هذا التمايز على الضعيف السابق فى حاضرى المسجد الحرام ليس فى محل لان الملاحظ هنا غير هو عدم ربح ميقات ومن عاد لثل مسافة أدنى المواقيت لم يربح ميقاتاً الخ اه (قوله) ويفرق بين اعتبارهما) أى المرحلتين هنا من مكة و (ثم) من الحرم الخ لو احرم بالعمرة بعد مجاوزة الميقات مريد للنسك ثم

إلى الميقات للأحرار بالحج منه ثم قال وخرج بقوله للتمتع ما لو عاد الخ أهو هذا موافق لما مر عن البصري من عدم لزوم دم أصلا وقال الكردى على بافضل ما نصه ولو أحرار بالمعرة من الميقات ودخل مكة ثم رجع قبل شروعه في الطواف إليه فأحرار بالحج لزمه دم للتمتع لا للقران على المعتد كما بينته في الأصل خلافا لما في النسخة من أن عليه الدم القران لا للتمتع أه وفيه بقطع النظر عن مخالفة النسخة والحاشية وشرح المختصر والبصري والنائي وقفة ظاهرة لأن التصوير المذكور لا يصدق عليه حد التمتع أصلا وإنما هو من افراد القران فليراجع ما بينه في الأصل (قوله أحدهما كما تعتبر الخ) وأهم كلام المصنف أنه لا يشترط لجوب الدم نية التمتع ولا وقوع النسيك عن شخص واحد ولا بقاؤه حيا وهو كذلك هنا بمعنى (قوله والاصح الخ) هذا صريح في ثبوت التسمية حقيقة إذا فأت شرط الوقوع في أشهر الحج وهذا لا يوافق ما قدم في شرح أحدهما الأفراد من أنه يسمى تمتعا لقوا بشرعيا مجاز الاحقية فاقامه سم (قوله ومن ثم قال أصحابنا يصح التمتع الخ) أي مع أن من الشروط أن لا يكون من حاضري الحرم والمكي منهم سم (قوله كما لم يستثنى منه) أي من الشرط الثاني كما لم يستثنى لأنه ليس بمستثنى حقيقة لأنه هو المخرج من متعدد بالا أو إحدى أخواتها كردى (قوله على التمتع) إلى قوله ويظهر في النهاية والمعنى لا قوله ولو بما يتغابن إلى وهو قول المتن (أحرارهم بالحج) أي فلا يستقر قبله فلو مات قبل الأحرار بالحج فلا دم عليه عش (قوله ومع ذلك) عبارة المعنى وقد يفهم أنه لا يجوز تقديمه عليه وليس مراد ابل الاصح جواز ذبحه إذا فرغ من العمرة وقبل يجوز إذا أحرار بها أه (قوله يجوز الخ) لأنه حق مالي تعلق بسببين فجاز تقديمه على أحدهما كما ذكره عميرة (قوله لا قبله) أي في الاصح على (قوله غير الصوم) وهو ذبح الذم (قوله لأنه الاتباع) لعل المراد اتباع من كان معه عليه السلام من المتمتعين ولا أقدمر أنه عليه السلام كان قارنا آخر (قوله ومن ثم الخ) عبارة المعنى والنهاية وخروجا من خلاف الأئمة الثلاثة فأنهم قالوا لا يجوز في غيره ولم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن أحد ممن كان معه أنه ذبح قبله أه (قوله ومن ثم الخ) أي من أجل أنه المتبع قول المتن (فان عجز عنه في موضعه الخ) أي سواء قدر عليه بيلده أم بغيره أم لا بخلاف كفارة اليمين لأن الهدى يخص ذبحه بالحرم دون الكفارة نهاية ومعنى (قوله ولو بما يتغابن به الخ) وفاقا لصريح الزيادى وظاهر النهاية والمعنى (قوله أو وهو محتاج إلى تمتع) أي وإلى نفسه أو غاب عنه ماله أو نحو ذلك نهاية ومعنى (قوله أو العمر الغالب واعتبار وقت الاداء الخ) وهو الذي اعتمده هناك (قوله واعتبار وقت الاداء) فلو وجد الهدى بين الأحرار بالحج والصوم لزمه لا بعد الشروع في الصوم بل يستحب وإذ أتم التمتع قبل فراغ الحج والواجب هدى لم يسقط بل يخرج من تركه أو صوم سقط أن لم يتمكن ولا فكر مضان فيصام عنه أو يطعمم روض أي ومعنى أه سم زاد النائي ويخرج وقت الاداء بطول فجر عرفة أه (قوله وقياس الخ) مبتدأ خبره قوله أن يلحق الخ كردى (قوله أن من الخ) بيان لما تقرر (قوله أنه يجب الخ) بيان لما يأتي الخ (قوله أن يلحق بموضعه هنا كل ما كان الخ) عبارة النائي فإن عجز عن الدم كان لم يكن عنده بمكة زيادة على ما يكفيه بقية العمر الغالب

أنها لا تعتبر للتسمية ومن ثم قال أصحابنا يصح التمتع والقران من المكي خلافا لآني حنيفة رضى الله عنه ثانيهما الموجب للدم حقيقة هو ما ذكر في الشرط الثاني وأما ما خرج ببقية الشروط فهو كالمتثنى منه (وقت وجوب الدم) على التمتع (أحرارهم بالحج) لأنه إنما يصير متمتعا بالمعرة إلى الحج حيث ندم مع ذلك يجوز تقديم غير الصوم عليه لكن بعد فراغ العمرة لا قبله (والأفضل ذبحه يوم النحر) لأنه الاتباع ومن ثم أخذ منه الأئمة الثلاثة امتناع ذبحه قبله (فان عجز عنه في موضعه) وهو الجرم ولو شرعا بان وجده بأكثر من ثمن مثله ولو بما يتغابن به فظير ما مر في التيسم أو وهو محتاج إلى تمتع ويظهر أن يأتي هنا ما ذكره في في الكفارة من ضابط الحاجة ومن اعتبار سنة أو العمر الغالب واعتبار وقت الاداء لا الوجوب وقياس ما تقرر أن من على دون مرحلتين من محل يسمى حاضرا فيه وما يأتي في الديات أنه يجب ثقلها من دون مسافة القصر أن يلحق به وضعه هنا كل ما كان على دون مرحلتين

عاد لأحرار الحج إلى نفس الميقات فينبغي سقوط دم التمتع (قوله والاصح أنها لا تعتبر للتسمية) صريح في ثبوت التسمية حقيقة إذا فأت شرط الوقوع في أشهر الحج وهذا لا يوافق قوله السابق في شرح قوله أحدهما الأفراد على ما إذا اعتمر قبل أشهر الحج ثم حج إلى أن قال وأما الثاني قسميته أفرادا حقيقة شرعية إلى أن قال لأن المراد أنه يسمى تمتعا لقوا بشرعيا لكن مجاز الاحقية أه فاقامه (قوله ومن ثم قال أصحابنا يصح التمتع والقران من المكي) أي مع أن من الشروط أن لا يكون من حاضري الحرم المكي منهم (قوله وهو الحرم) أي سواء قدر عليه بيلده أو بغيره أم لا بخلاف كفارة اليمين لأن الهدى يخص ذبحه بالحرم دون الكفارة شرح مر (قوله أو وهو محتاج إلى تمتع) أو غاب عنه ماله أو نحو ذلك شرح مر (فرع) لو وجد الهدى بين الأحرار أي بالحج والصوم لزمه لا بعد الشروع في الصوم بل يستحب وإذ أتم التمتع قبل فراغ الحج والواجب هدى لم يسقط أي بل يخرج من تركه أو صوم سقط أن لم يتمكن ولا فكر مضان فيصام عنه أو يطعمم

تأتي هناماً يأتي في قسم الصدقات فيناظر (صام) أن قدروا أن علم أنه يقدر على الهدى قبل (١٥٥) فراغ الصوم فإن عجزكم تأتي فيه مأمراً

في رمضان كالومات هنا

وعليه هذا الصوم مثلاً يصوم عنه ولية أو يطعم (عشرة أيام ثلاثة) منها في نحو التمتع والقرآن وترك الميقات في الحج بخلاف نحو الرمي ما يجب بعد الحج فصوص الثلاثة عقب أيام التشريق أما تركه في العمرة فوقت أداء الصوم فيه قبل فراغها أو عقبه لأن وجوبه حيث لا يتوقف على الحج فلم ينظر إليه فيه (في الحج) قبل يوم النحر ولو مسافر إلا أنه أي أن أحرم من يرمي يسعها قبل يوم النحر فإن لم يسعها لبعضها وجب ولا يلزمه تقديم الأحرام حتى يلزم صومها على المنقول الذي اعتمده لأن تحصيل سبب الوجوب لا يجب فمن جعل هذا من باب ما لم يتم الواجب إلا به فهو واجب فقد وهم وإنما لم يجز صومها قبل الأحرام لأنه عبادة بدنية وهي لا يجوز تقديمها على وقتها وبه فارق ما رمي الدم المألو آخرها عن يوم النحر بأن أحرم قبله بزمان يسعها ثم التخلل عن أيام التشريق ثم صامها فانه ياتم وتكون قضاء وإن صدق أنه صامها في الحج لتدبر فلا يراد من الآية ويلزمه في هذه القضاء فوراً كما هو قياس نظائره لتدبره بالتأخير (تستحب) تلك الثلاثة أي صومها (قبل يوم عرفة)

من مال حلال أو كسب لا تقبل ولو لمال دون مسافة القصر وكان في حضاره مشقة لا تحتمل عادة كما في شرح العباب وقد في متخفة بمسافة القصر أو وجد الدم بأكثر من ثمن المثل ولو بما يتفان به أو بشئ المثل واحتج بالهلمون سفره الجائز أولدنيهم ولو وجلا ولو أمكنه الاقتراض قبل حضور ماله الغائب أو لم يجد الهدى حالاً لنحو عيب فيكون علم أنه يجده بجزء قبل فراغ صومه صام عشرة أيام (الح) (قوله) تأتي هناماً يأتي (الح) يقتضي وجوب الاقتراض لكن في فتح الجواهر أن وجد من يقرضه فيها يظهر كالتيتم ويظهر أن هذا الوجه بما في التحفة ويؤيده تصريحهم هنا بأنه يقدم الدين ولو جلا على الدم بصري وتقدم عن الوثاني أن تأمياً يؤايقه (قوله) وأن علم أنه (الح) عبارة المغني والنهاية قد رد على المصنف ما لو عدم الهدى في الحال وعلم أنه يجده قبل فراغ الصوم فإن له الصوم على الظاهر مع أنه ما عجز عنه في موضعه ولو رجا وجوده جاز له الصوم وفي استحباب انتظاره ما تقدم في التيمم أهـ وقولهما مع أنه ما عجز عنه في موضعه قال سم أقول قد عجز عنه في موضعه في الحال أهـ وقولها ما تقدم في التيمم قال ع ش أي فإن تيقن وجوده فانتظاره أفضل والا فتعجيل أفضل أهـ (قوله) مأمراً في رمضان أي من وجوب مدع كل يوم فإن عجز بق الواجب في ذمته فاذا قدر على أي واحد فعله والأولى تعيين الصوم كان ينوي صوم التمتع إن تمتع والقرآن أن قرن وتكفيه نية الواجب بلا تعيين وثنائي (قوله) في نحو التمتع (الح) الأولى ومثل التمتع في ذلك القرآن (الح) (قوله) في نحو التمتع (الح) أي كالقنوت والمشي والركوب المنذورين (قوله) بخلاف نحو الرمي (الح) أي كبيت لمة من دلفو ليالي مني والوداع ونائي والحلق وللتقصير المنذرين محمد صالح (قوله) عقب أيام التشريق) محله كما يؤخذ من الحاشية في غير طواف الوداع أما هو فصوص فيه وعند استقرار الدم بالوصول إلى مسافة القصر مطلقاً إلى دونها وهو وطنه وأبوتونه كاستقصر بصري وثنائي (قوله) قبل فراغها أو عقبه هـ لتعيين قبل فراغها كالخمس سم عبارة الوثاني أي ما يتعلق بالعمرة فصوص الثلاثة تلي جواز ميقاتها أو خالف المشي أو الركوب المنذرين فيها قبل التحلل منها أو عقبه إلا أن كان بينه وبين مكة ثلاثة أيام فليس له تأخيرها إلى ما بعدها فإن آخرها كانت قضاء والتفرق بينهما وبين السبعة يوم لحاضر الحرم ومدة السير للافاق أهـ (قوله) ولو مسافر) إلى قوله ولا توطنه في النهاية والمغني الأقول أهـ فلم يسع إلى ولا يلزمه وقوله ويلزمه إلى المتن (قوله) ولو مسافر) أي وليس السفر عذر في تأخير صومها لأن صومها متعين إيقاعه في الحج بالصبح بخلاف رمضان نهاية ومعنى (قوله) لاية) أي لقوله تعالى فمن لم يجد الهدى فصام ثلاثة أيام في الحج أي بعد الأحرام به نهاية ومعنى (قوله) ولا يلزمه (الح) ويسن للبوس الأحرام بالحج يوم التروية وهو ثامن الحجة للاتباع نهاية ومعنى (قوله) فلا يراد من الآية) قد يقال المحذور قصر المرام على الفرد النادر وأما كونه من جملة المحذور ففيه والحاصل أن إطلاق الآية صادق بالصورة المذكورة فإن كان ثم تقديم الخارج فهو العمدة في الجواب لا ما أفاده والا فلا شك باق على حاله بصري وقد يجاب بأن قوله المحذور قصر المرام إذا نماذ كروه في العام وأما المطلق كانهما فيمكن في تنقيده نحو التدبر ولذا قالوا المطلق ينصرف إلى الكامل (قوله) ويلزمه (الح) عبارة النهاية والمعنى وإذا فاته صوم الثلاثة في الحج لزمه قضاؤها ولا دم عليه أهـ قال ع ش قوله مر لزمه قضاؤها أي ولو مسافر أهـ (قوله) في هذه) أي فيما إذا أحرم قبل الحج بزمان يسع الثلاثة ولم يصمها في قول المتن (تستحب قبل يوم عرفة) أي فيجرم قبل سادس الحجة ويصومه وتاليه نهاية ومعنى قال الوثاني بل ينبغي أن يحرم ليلة الخامس ليصومه وتاليه ليكون يوم الثامن مفطر لأنه يوم سفر وكذا التاسع أهـ عبارة البصري قول المتن قبل يوم عرفة بل وقبل الثامن لاشتغاله فيه بحركة السفر (قوله) وأن علم أنه يقدر على الهدى) مع أنه لم يعجز عنه في موضعه كذا قبل مر أقول قد عجز عنه في موضعه في الحال (قوله) قبل فراغ الصوم) ولورجى جاز له الصوم وفي استحباب انتظاره ما رمي في التيمم شرح مر (قوله) فوقت أداء الصوم فيه قبل فراغها أو عقبه هـ لتعيين قبل فراغها كالخمس (قوله) ولو مسافر) أي فليس السفر عذر في تأخير الثلاثة شرح مر (قوله) في المتن وسبعة إذا رجع) ظاهره أن أسرع الوصول إلى أهله على خلاف العادة (قوله) في المتن وسبعة إذا رجع إلى أهله) قال في العباب متى شاء فلا تقوت قال في شرحه

لأن فطره للحاج سنة ومرة حرمة صومها يوم النحر وأيام التشريق

كذا افاده تليد الشارح في شرح المختصر اه قول المتن (وسبعة الخ) الوجه كما هو ظاهر انه يكتفي بتفريق واحد من ماء متعددة كالوزم دم تمتع ودم اساءة فصام ستة متواليه في الحج او اربعة عشر متواليه اذ ارجع الى اهله فيجزئ له ولو لم يصم شيئا حتى يرجع مثلاً قضى ستة متواليه ثم بعد مضي اربعة ايام او قدر مدة السير صام اربعة عشر اجزاً ايضاً ثم سمى قول المتن (اذا رجع الخ) ظاهره وان اسرع الوصول الى اهله على خلاف العادة قال في العباب متى شاء فلا تقوت قال في شرحه و قول الماوردي ينبغي ان يفعلها عقب دخوله فان اخرها اساء وأجزأه ينبغي حل اساءته على الكراهة وينبغي على الندب اه وفي حاشية الايضاح اما السبعة فوقتها موسع الى آخر العمر فلا تصير بالتأخير قضاء ولا ياتم تأخيرها خلافاً للماوردي انتبهت اه سمى قول المتن (الى اهله) اي وان بعد وطنه كالغزاة مثلاً ع (قوله اي وطنه) الظاهر انه يصح صومها بوصوله لوطنه وان اعرض عن استيطانه قبل صومها واراد استيطان محل آخر او ترك الاستيطان مطلقاً ولو اراد استيطان محل آخر قبل يصح صومها بمجرد وصوله الى المحل الآخر وان اعرض عن استيطانه قبل صومها فيه نظر ولا يعد الصحة سمى (قوله) او ما يريد توطنه الخ قضيته انه لا يكتفي بالاقامة وفي شرح العباب فلو لم يتوطن محلاً ولم يلزمه بمحل اقام فيه مدة كاقا في القفال و ظاهر كلامهم انه لا يجوز له ايضاً فيصير الى ان يتوطن محلاً فان مات قبل ذلك فاقرب الاحتمال ان يطعم او يصام عنه لا نه كان متمكناً من التوطن والصوم لكن قضية شرح الروض حيث فسره قول الروض توطن باقام الاكتفاء بالاقامة وليس بمسلم سمى (قوله للخبر الخ) اي لقوله عن النبي صلى الله عليه وسلم في لم يجد بها فليصم ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذا رجع الى اهله نهاية ومعنى (قوله المراد بالرجوع الخ) اي فسكانه بالفرار رجوع عما كان مقبلاً عليه نهاية ومعنى (قوله فعل الاول) اي الاظهر (قوله) ولا بوطنه الخ) كان الاحسن ان يقيد الرجوع في كلام المصنف بكونه بعد الفراغ ليحسن تقرير ما ذكر على ما سبق بصرى (قوله جازله الخ) جزم به تليده بصرى وكذا جزم بذلك النواقي قول المتن (ويندب اتباع الثلاثة) اي ادا كانت او قضاء ومعنى ونهاية (قوله اذا احرم) الى قوله فيهما في النهاية المعنى الا قوله او

(وسبعة اذا رجع) للآية (الى اهله) أى وطنه أو ما يريد توطنه ولو لم يكن له وطن أو أعرض عن وطنه (في الاظهر) للخبر المتفق عليه بذلك وقال الأئمة الثلاثة كالمقابل المراد بالرجوع الفراغ من الحج فصل الاول لا يعتد بصومها قبل وطنه أو ما يريد توطنه ولا بوطنه وعليه طواف افاضة أو سعى أو حلق لانه الى الآن لم يفرض من الحج نعم لو وصل لوطنه قبل الحلق ثم حلق فيه جازله كما هو ظاهر صومها عقب الحلق ولم يحتاج لاستئناف مدة الرجوع (ويندب اتباع الثلاثة) اذا احرم قبل يوم النحر بمن يسع أكثر منها والاوجب متابعتها كما علم مما مر من حرمة تأخيرها عنه (و) اتباع (السبعة) مبادرة لبراءة الذمة وخروجاً من خلاف من أوجب التتابع (ولو فاتته الثلاثة في الحج) أو عقب أيام التشريق بعذر أو غيره

وقول الماوردي ينبغي ان يفعلها عقب دخوله فان اخرها اساءه اجزاءه ينبغي حل اساءته على الكراهة وينبغي على الندب اه وفي حاشية الايضاح اما السبعة فوقتها موسع الى آخر العمر فلا تصير بالتأخير قضاء ولا ياتم تأخيرها خلافاً للماوردي اه (قوله في المتن وسبعة اذا رجع) الوجه كما هو ظاهر انه يكتفي بتفريق الدماء متعددة كالوزم دم تمتع ودم اساءة فصام ستة متواليه في الحج او اربعة عشر متواليه اذ ارجع الى اهله فيجزئ له ولو لم يصم شيئا حتى يرجع مثلاً قضى ستاً متواليه ثم بعد مضي اربعة ايام او قدر مدة السير صام اربعة عشر اجزاً ايضاً (قوله في المتن الى اهله) أى وطنه الظاهر انه يصح صومها بوصوله لوطنه وان اعرض عن استيطانه قبل صومها واراد استيطان محل آخر او ترك الاستيطان مطلقاً ولو اراد استيطان محل آخر قبل يصح صومها بمجرد وصوله وان اعرض عن استيطانه قبل صومها فيه نظر ولا يعد الصحة (قوله) او ما يريد توطنه ولو لم يكتف في قضيته انه لا يكتفي بالاقامة وفي شرح العباب فلو لم يتوطن محلاً ولم يلزمه بمحل اقام فيه مدة كاقا في القفال و ظاهر كلامهم انه لا يجوز له ايضاً فيصير الى ان يتوطن محلاً فان مات قبل ذلك احتمل ان يطعم او يصام عنه لا نه كان متمكناً من التوطن والصوم واحتمل ان لا يلزم ذلك وان خلف تركه لا نه لم يتمكن حقيقة ولعل الاول اقرب وهو الوجه اه لكن قضية شرح الروض الاكتفاء بالاقامة لا نه لما قال الروض فان توطن بمكة صام بها قال في قوله توطن اي اقام اه وليس بمسلم (قوله في المتن ويندب اتباع الثلاثة والسبعة) عبارة الروض ويستحب التتابع اداء وقضاء اه وشرحه شارحه هكذا ويستحب التتابع في كل من الثلاثة والسبعة اداء وقضاء وقد يستشكل بانه يقتضي ان السبعة قد تكون قضاء مع انها لا تكون الاداء ويمكن ان يجاب بان قوله وقضاء راجع لمجموع الامرين أو يقال قوله اداء وقضاء راجع لمجموع الامرين وبانه يتصور كون السبعة قضاء فيما اذا مات قبل فعلها او فعلها وارثه لانه بموته خرج وقتها ولا يزيد وقتها على مدة عمره فليتأمل

عقب أيام التشريق وقوله في الأولى قول المتن (فالأظهر أنه يلزمه أن يفرق في قضائها الخ) قال في الحاشية أي فوراً فانت بغير عذر ولا فلا كما يحتمل الزركشي وكلامهم في باب الصيام مصرح به وظاهر أن السفر عذر في تأخير القضاء وإن وجب عليه الفور كرمضان بل أولى أنه سم قول المتن (أن يفرق في قضائها بينها) أي فلو صام عشرة ولا حصلت الثلاثة ولا يعتد بالبقية لعدم التفريق نهاية ومعنى وفي سم بعد ذكر مثله عن الروض مانصه فلو توطن مكة وصام العشرة ولا فينبغي في نحو التمتع أن يحصل الثلاثة ويلغو أربعة بعدها لأنهما قدر مدة التفريق اللازم له وتحسب له الثلاثة الباقية من العشرة من السبعة لو وقع بعد مدة التفريق فيكمل عليها سبعة وفي ترك الرمي أن يحصل الثلاثة ويلغو يوم لأنه الواجب في التفريق هنا وتحسب له الستة الباقية فيبقى عليه يوم فليتامل اه وقال الوائلي ولو قدم السبعة على الثلاثة لم تقع ثلاثة منها عن الثلاثة وهو متلاعب أن تعددوا لا وقعت فلا اه وفيه وقفة فليراجع فإنه خلاف ما سافرنا فاعان النهاية والمعنى وسم (قوله وهو أربعة أيام الخ) أي فلو استوطن مكة ولم يصم الثلاثة قبل يوم التحرق فبين الثلاثة والسبعة بأربعة أيام عشرين زائد الوائلي ولا يجب تعاطي المفطر أيام التفريق بل لأن يصوم عن نفل مثلاً اه (قوله في الأولى) وهي فوات الثلاثة في الحج سم (قوله ومدة سيره) كذا أطلقوه وقد قبل لا يستثنى منها ثلاثة أيام لاثنين عليه فعل الثلاثة عقب أيام التشريق بمكة قبل سفره بل لأن يفعلها في أول سفره كما هو ظاهر والقضاء لا يزيد على الإداء فليحرر بصري وأقرسم إطلاقهم عبارته قوله ومدة سيره الخ ظاهره اعتبار جميع مدة السير في المسئلة الثانية أيضاً وإن كان يصح صوم الثلاثة عقب أيام التشريق وأنه لو كان صامها عقب أيام التشريق في سيره إلى أهله بأن شرع في السير عقب أيام التشريق مع الشروع في الصوم لم يكف التفريق بما بقي مدة السير بل لا بد من الصبر بعد الوصول ثلاثة أيام أيضاً اه وحزم الوائلي بالأطلاق في المسئلة الأولى عبارته ما إذا ضام أي نحو المتع والقارن الثلاثة بمكة فإن مكث بعد الصوم أربعة أيام ثم سافر فله صوم السبعة عقب وصوله وإلا صامها عقب مضى أربعة أيام من وصوله فإن صام الثلاثة في الطريق صبر أربعة أيام بعد وصوله وقدر ما صامه من أيام الطريق فلو صامها آخر سفره بحيث وافق آخرها آخر يوم من سفره فرق بأربعة أيام ومدة السير اه (قوله ومدة سيره) ظاهر كلامهم أنه لا عبرة بما اعتيد من الإقامة الطويلة بمكة عقب أيام التشريق وهو واضح لأنه لا ضرورة إليه بخلاف مدة السير بصري وفي عشرين خلافة عبارته قوله ومدة إمكان السير إلى أهله على العادة أقول ومن ذلك إقامة الحاج بمكة بعد أعمال الحج لقضاء حوائجهم فاذا أقام بمكة فرق بقدر ذلك وبقدر السير المعتاد إلى أهله لأنه لا يمكنه التوجه إليهم بدون خروج الحاج فهي ضرورة بالنسبة له كالإقامة التي تفعل في الطريق ومن ذلك عشرة أيام الدورة

(قوله في المتن فأما ظهر أنه يفرق في قضائها بينها وبين السبعة) قال في الروض فلو صام عشرة ولا حصلت الثلاثة أي ولا يعتد بالبقية لعدم التفريق اه فلو توطن مكة وصام العشرة ولا فينبغي في نحو التمتع أن يحصل الثلاثة ويلغو أربعة بعدها لأنها قدر مدة التفريق اللازم له وتحسب له الثلاثة الباقية من العشرة من السبعة لو وقعها بعد مدة التفريق فيكمل عليها سبعة وفي ترك الرمي أن يحصل الثلاثة ويلغو يوم لأنه الواجب في التفريق هنا وتحسب له الستة الباقية فيبقى عليه يوم فليتامل (قوله في المتن) فالأظهر أنه يلزمه أن يفرق في قضائها) قال في حاشية الإيضاح أي فوراً فانت بغير عذر ولا فلا كما يحتمل الزركشي وكلامهم في باب الصيام مصرح به وظاهر أن السفر عذر في التأخير وإن وجب عليه الفور كرمضان بل أولى ويدل عليه قول الشيخين يجب صوم الثلاثة في الحج وإن كان مسافراً على من أحرم أي مع بقاء زمن يسعها متعين لإيقاعه في الحج بالنص وإن كان مسافراً فلا يكون السفر عذراً فيه بخلاف رمضان اه فافهم أن سبب كون السفر ليس عذراً هنا تعين إيقاعها في الحج بالنص وذلك منتف في القضاء فكان السفر عذراً فيه اه وقد تقرر في باب صوم التطوع اختلاف ترجيح في القضاء الفوري هل يجب في السفر أو لا فراجع من محله (قوله ومدة سيره

(فالأظهر أنه يلزمه أن يفرق في قضائها بينها وبين السبعة) بقدر ما كان يفرق به في الإداء وهو أربعة أيام العيد والتشريق في الأولى ومدة سيره

المروقة فيفرق بجمع ذلك فيما يظهر اه وفي الكردى على بافضل مانصه قوله ومدة مكان السير الخ قال ابن علان قال سمع هوسر يبيع عدم اعتبار مدة الإقامة انتهى وقال القليوبي قوله على العادة الغالبة يفيد اعتبار إقامة مكوث أثناء الطريق مما جرت به العادة انتهى وما قاله سمع اقرب الى المنقول اه اى والقوى مدركا ما قاله القليوبي وعش (قوله على العادة الغالبة الخ) يقتضى انه لا عبرة بسيره بالفعل اذا خالف العادة او الغالب حتى ولو وصل ولو فى لحظة من مكة الى مصر فلا بدله من التفریق بدة السير المعتاد وهو محل تأمل اذ لو فرض ذلك بعد اداء الثلاثة بمكة فواضح ان له فعل السبعة عقب وصوله فليتأمل بصري عبارة الكردى على بافضل قال ابن علان قوله على العادة الغالبة يفهم انها لو خولفت لم يعتبر ما وقع بل العادة الغالبة اه وبينت فى الاصل انه اقرب للمنقول وان القوى مدركا خلافاه (قوله او ما الحق به فيها) اى الاولى وهى فوات الثلاثة فى الحج والثانية وهى فواتها عقب التشريق سم (قوله ولم يفوتا) يتأمل سم اى فاتها قدفاتا ايضا (قوله يلزمه فى الاولى) اى ومنها ترك الاحرام من المقات سم (قوله حكاهما) اى الحج والرجوع يعنى أيام العبد والتشريق الاربعة فى الاولى ومدة السير الى نحو وطنه فيها معا (قوله بخمسة ايام) كذا فى أصله رحمه الله تعالى وهو محل تأمل والموجود فى سائر كتبه باربعة ايام وهو واضح ثم رايت المحشى قال قوله نخمة الظاهر باربعة بصري عبارة الكردى على بافضل ووقع فى النخمة انه قال بخمسة ايام والظاهر انه سبق قلم اذ الذى اطبقوا عليه حتى الشارح اربعة ايام اه (قوله لما صح) الى الباب فى النهاية والمعنى (قوله لما صح الخ) اى ولو جوبه على المتمتع بالنص وفعل المتمتع اكثر من فعل القارن فاذا لزمه الدم فالقارن اولى به فى معنى (قوله فى جميع ما مر فيه) اى جنسا وسنا وبدا عند العجز نهاية ومعنى (قوله قبل الوقوف) اى ولو بعد طوافه اى للقدم كما قال بعض شرح الارشاد انه الظاهر وفرق بينه وبين المتمتع فى ذلك لكن رده الشارح فى شرح الباب سم (قوله وما زاده) عطف على ان لا يعود (قوله ايضا) الاولى تقدم على بقوله عبارة النهاية وذكر هذا الشرط ليوضح ولا تقتضيه بدم المتمتع يعنى عنه اه زاد المعنى وان ذكر ذلك كان ينبغي له ان يذكر ما قدرته اه اى قوله ان لا يعود لما قبل الوقوف قول المتن (من حاضرى المسجد) ومر بيان حاضر به ولو استاجر اثنان اخر احدهما للحج والاخر لعمرة فتمتع عنهما او اعتمر اجبر عن نفسه ثم حج عن المستاجر فان كان قد تمتع بالاذن من المستاجر من واحدهما فى الاولى ومن المستاجر فى الثانية فعلى كل من الاذنين او الاذن والاجير نصف الدم ان ايسر او ان اعسر او احدهما فى يظهر فالصوم على الاجير او تمتع بلاذن ممن ذكر لزمه دم للمتمتع ودم لاجل الاساءة بمجاوزه المقات ولو وجد المتمتع الفاق للهدى الهدى بين الاحرام بالحج والصوم لزمه الهدى لان وجده بعد شروعه فى الصوم فلا يراموه انما يستحب خروجهم من الخلاف نهاية زاد المعنى واذ مات المتمتع او القارن الواجب عليه هدى لا يسقط عنه بل يخرج من تركه او صوم لكونه معسرا بذلك فكم رمضان يسقط عنه ان لم يتمكن من فعله ويصام او يطعم عنه من تركه لكل يوم مدان تمكن اه وفى سم عن الروض وشرحه مثله (قوله فيها) اى فى الشرطين

على العادة الغالبة) ظاهره اعتبار جميع مدة السير فى المسئلة الثانية ايضا وإن كان يصح صوم الثلاثة عقب ايام التشريق وانه لو كان صامها عقب ايام التشريق فى سيره الى اهله بان شرع فى السير عقب ايام التشريق فى الشروع فى الصوم لم يكف التفریق بما بقى من مدة السير بل لابد من الصبر بعد الوصول لثلاثة ايام ايضا (قوله وما الحق به فيها) اى الاولى وهى فوات الثلاثة فى الحج والثانية وهى فواتها عقب التشريق (قوله ولم يفوتا) يتأمل (قوله ومن توطن مكة الخ) لو قصد توطن مكة وصام بعض السبعة فيها ثم أعرض عن توطنها وسافر قبل فراقها الى وطنه فهل يعتد بما صامه ويكفل عليه فى السفر ولو فى السفر ولا يعتد به ويلزم صوم السبعة اذا وصل وطنه فانه نظر (قوله يلزمه فى الاولى) اى ومنها ترك الاحرام من المقات (قوله قبل الوقوف) اى ولو بعد طوافه اى للقدم كما قال بعض شراح الارشاد انه الظاهر وفرق بينه وبين المتمتع فى ذلك لكن رده الشارح فى شرح العباب

على العادة الغالبة الى وطنه وما ألحق به فيها وذلك لان الاصل فى القضاء أنه يحكى الاداء وإنما يلزمه التفریق فى قضاء الصلوات لان تفرقها مجرد الوقت وقد فات وهذا يتعلق بفعل هو الحج والرجوع ولم يفوتا فوجب حكاهما فى القضاء ومن توطن مكة يلزمه فى الاولى التفریق بخمسة ايام وفى الثانية يوم (وعلى القارن دم) لما صح انه صلى الله عليه وسلم ذبح عن نسائه البقر يوم البحر قالت عائشة رضی الله عنها وكن قارنا وهو (كدم التمتع) فى جميع ما مر فيه ومنه أن لا يعود لما قبل الوقوف وما زاده بقوله ايضا (قلت بشرط أن لا يكون من حاضرى المسجد الحرام والله أعلم) لأن دم القران مقبس على دم التمتع فاعطى حكمه فيها

(باب محرمات الاحرام) وهو هنا نية الدخول في النسك او نفس الدخول فيه (١٥٩) بالنية كما مر اى محرم بسببه ولو

(باب محرمات الاحرام)

المذكورين

(قوله وهو هنا الخ) (فائدة) يحصل ما في حاشية الايضاح للشارح ان كلامنا متعلق بالحيوان المحترم والجماع في الحج كبره وان بقية المحرمات صغيرة سم على حج وقوله والجماع ظاهره ولو بين التحليل ولعله غير مراد وقوله في الحج قد يخرج العمرة ولعله غير مراد ايضاح ش (قوله كما مر) اى في باب الاحرام من اطلاقه على هذين المعنيين اى الاول سبب بعدو الثاني قريب (قوله اى محرم الخ) تفسير لمحرمات الاحرام في المتن (قوله ولو مطلقا) اى لو كان الاحرام مطلقا بصري (قوله قيل) قال في الروق واللباب ان مجموع المحرمات عشرون شيئا وجرى على ذلك القبلي في التدريب وقال في الكفاة انها عشرة اى والباقي متداخلة قال الاذرى واعلم المصنف بالغ في اختصار احكام الحج لاسيا هذا الباب واتى فيه بصيغة تدل على حصر المحرمات بما ذكره وهو المحرمات من ذلك فانه قال يحرم في الاحرام امور منها كذا وكذا اه والمصنف عدها سبعة مغنى ونهاية (قوله وبجاء الخ) لان كلامه السابق علم منه ايضا حرمة اللبس والخلق والقلم والصيد والحاصل ان الترجمة ان كان مقتضاها ذكر المترجم عليه وان فهم من محل اخر ورد عليه ما ورد في المعترض وان كان مقتضاها ذكر ذلك ما لم يفهم من محل اخر فكان ينبغي ترك ما ذكره من اللبس وما بعده لعلم حرمتها بما تقدم واما اقتضاها ذكر البعض دون البعض فهو تحكم لا وجه له الا ان يمنع التحكم بان بعضها اهم من بعض فاكتفى بالعلم بغير الاهم من محل اخر فليتام سم (قوله بان الاول الخ) بالتأمل فيه يعلم خلوه عن مقصود الجواب وكذا الثاني والثالث مع ما يفهم من مزيد التكلف والتعسف بصري (قوله انه لا يحل) اى عقد النكاح (قوله الدال على انه يلزم الخ) فيه بحث وما مرد دلالة على الزوم المذكور ان حرمة الجماع في الحيض تستلزم حرمة المقدمات بالمعنى المرادها الشامل لنحو التقييل من كل استماع فوق السرة سم (قوله وحكمة تحريم ذلك) اى محرم ولذا ذكر اسم الاشارة والتأنيث في فيها نظر المعنى ما بصري (قوله وايضا الخ) عبارة المغنى والنهاية قال بعض العلماء والحكمة في تحريم لبس الخيط وغيره مما يمنع المحرم منه ان يخرج الانسان عن عاداته فيكون ذلك مذكرا له ما هو فيه من عبادة ربه فيشتغل بها اه (قوله الى الموقف) اى المحشر (قوله والحاصل الخ) يتأمل الباحث له وما حاصله فان كان الغرض تحرر بالحكمة فيها فالاولى ان يقال القصد منهما كغيرهما من العبادات الجارية والجوارح الظاهرة او الباطنة تسهيل الباطن اى الحقيقة الانسانية وتهيتها للتوجه لحضرة الاحدية بصري (قوله بندي ابتداء هذا) وقد يقال بل المقصود بالابتداء الدوام قول المتن (ستر بعض راس الرجل) اى فيجب كشف جميعه منه مع كشف جزء مما يحاذيه من الجوانب اذا ما لايتم الواجب الا به فهو واجب وليس الاذن من الراس خلافا لمن وهم فيه نهاية (قوله وان قل) الى قوله لان ستره في النهاية لا قوله ويظهر ضبطهما الى كحرو قوله او المازوق او المضفور وقوله ولا يربطهما الى وليس الخاتم وكذا في المغنى لا قوله وان قل وقوله ورواية مسلم الى اماما لا بعدو قوله ويظهر في شعر الى المتن (قوله ومنه) اى من الراس (كثوب رقيق الخ) اى وزجاج نهاية (قوله

(باب محرمات الاحرام)

(فائدة) يحصل ما في حاشية الايضاح للشارح ان كلامنا متعلق بالحيوان المحترم ومن الجماع في الحج كبره وان بقية المحرمات صغيرة (قوله وبجاء الخ) فيه بحث لان كلامه السابق علم منه ايضا حرمة اللبس والخلق والقلم والصيد والحاصل ان الترجمة ان كان مقتضاها ذكر المترجم عليه وان فهم من محل اخر ورد عليه ما ورد في المعترض وان كان مقتضاها ذكره كذلك ما لم يفهم من محل اخر فكان ينبغي ترك ما ذكره من ناه من اللبس وما بعده لعلم حرمتها بما تقدم واما اقتضاها ذكر البعض دون البعض فهو تحكم لا وجه له الا ان يمنع التحكم بان بعضها اهم من بعض فاكتفى بالعلم بغير الاهم من محل اخر فليتام اه (قوله الدال على انه يلزم الخ) فيه بحث وما مرد دلالة على الزوم المذكور ان حرمة الجماع في الحيض تستلزم حرمة المقدمات

مطلقا قيل لم يف بما دلت عليه عارته من استيعاب جميعها لحذفه عقد النكاح ومقدمات الوطء والاستبراء اه وبجاء بان الاول معلوم من كلامه السابق انه لا يحل الا بالتحليل الثاني ومن كلامه في ولاية النكاح والثاني من كلامه في الحيض والصوم الدال على انه يلزم من حرمة الجماع حرمة مقدماته والثالث ملحق بالثاني في ذلك وحكمة تحريم ذلك ان فيها ترफها وهو اشعث اغبر كافي الحديث فلم يناسب الترفه وايضا فالتقصيد ذكره ذهابه الى الموقف متجردا متشعبا ليقبل على الله بكنيته ولا يشتغل بغيره والحاصل ان القصد من الحج تجرد الظاهر ليتوصل به لتجرد الباطن ومن الصوم العكس كما هو واضح فتامله (احده ستر) ومنه استدامة الساتر وفارق استدامة الطيب بندي ابتداء هذا قبل الاحرام بخلاف ذلك ومن ثم كان التليد بماله جرم كالطيب في حل استدامته لانه مندوب منه (بعض راس الرجل) وان قاي ومنه البياض المحاذي لاعلى الاذن كما مر (بما بعد هنا سائر) عرفا وان حكى

البشرة كثوب رقيق لانه يعد ساترا هنا بخلاف الصلاة ولو غير مخطط كعصابة عريضة وطبان و اجنأ تحين للنهي الصحيح عن تغطية رأس المحرم الميت ورواية مسلم الناهية عن ستروجه ايضا قال البيهقي وهم من بعض الرواة وغيره ما نهموا على ما لا بد من كشفه من الوجه

الرأس أما لا يعد ساترا فلا يضرب كخط رقيق وتوسد نحو عمامة ووضع يد لم يقصد بها السير بخلاف ما إذا قصده على نزاع فيه وانفاس بماء ولو كدرا وحمل نحو زنبيل لم يقصد بذلك أيضا أو استغلال لم يحمل وإن مس رأسه بل وإن قصده السترو يظهر في شعر خرج عن حد الرأس أنه لا شيء يسترد كما لا يجزئ مسحه في الوضوء بما جمع أن البشرة في كل هي المقصودة بالحكم وإنما اجزا تقصيره لانه منوط بالشعر لا البشرة فلم يشبه ما نحن فيه (الالحاجة) ويظهر ضبطنا في هذا الباب بما لا يطاق الصبر عليه عادة وإن أبيع التيمم كحراو رد فيجوز مع الفدية قياسا على وجوبها في الخلق مع العذر بالنص وذكر هذا في الرأس لغلته فيه والا فهو لا يختص به بل يأتي في نحو ستر البدن وغيره كالنظيب (ولبس) المحيط بالمهمل نحو (الخط) كالقميص (أو المنسوج) كالزود

ليتحقق كشف جميع (الرأس) قال في شرح الروض أي والمغني لكن لا بد أن يبقى أي من غير الرأس شيئا ليستوعب الرأس بالكشف كما صرح به الدارمي اهـ سم (قوله كخيط رقيق) أي لم يكن عرضا نهاية (قوله) أما ما لا يعد ساترا فلا يضرب (الخ) ظاهره أن قصده بالستر ع (قوله) وتوسد نحو عمامة (الخ) عبارة النهائية وتوسد وسادة و عمامة وستره بما لا يلاقيه كان رفعه بنحو عود يديه أو يد غيره وأن قصده بالستر في يظهر ولو شد خرقة على جرح راسه لزمته الفدية بخلافه في البدن لأن الرأس لا فرق فيه بين المحيط وغيره بخلاف البدن اهـ (ووضع يد (الخ) عبارة في شرح ما فضل ووضع كفه وكف غيره اهـ قال الكردى عليه قوله ووضع كفه (الخ) كذلك الايضاح وهو ظاهر اطلاق شرح الهمزة الصغير للشيخ الاسلام ومختصر الايضاح للبركي ومال اليه في المتن آخره وان قصدها ستره وكذلك شيخ الاسلام في الغرر والجمال الرملي في شرح الايضاح والهمزة واستوجهه العروق ولا فرق عندهم بين يده وبغيره وجرى الشارح في الايعاب وفتح الجواب ادعى الضرر بذلك عند قصد السترو عبارة التحفة ووضع يده لم يقصد بها الستر بخلاف (الخ) و عبارة الوانتي وتوسد نحو عمامة ويدون قصد بها السترو كافي النهائية والحاشية وخالف في التحفة اهـ (قوله) وانفاس بماء (الخ) أي ولين وعسل رقيق نهاية (قوله) وحمل نحو زنبيل أي كعدل نهاية ومعنى أي وحزمة حشيش وناقي (قوله) لم يقصد به ذلك (ايضا) أي والازمة الفدية كما جزم به جمع ومقتضاه الحرمة ومعلوم أن نحو القففة لو استرخى على رأسه بحيث صار كالقلنسوة لم يكن فيه شيء يحمل يحرم وتجب الفدية وإن لم يقصد ستره شرح م راهـ سم قال ع ش قوله م والازمة الفدية أي بان قصد السترو وحده ومع الحل اهـ قول المتن (الالحاجة) ويجوز ستر رأسه ولبس بقية بدنه قليل طرو العذر إذا غلب على ظنه طرو وبدون ذلك ويجب النزع فوراً إذا زال العذر والاغلبية الفدية سم وونائي وبصري (قوله) أنه لا شيء (بستره) أي فلا يحرم ستره م راهـ سم عبارة البصري أي لا على وجه الاحاطة والافوك ككيس اللحية اهـ (قوله) ويظهر ضبطنا في هذا الباب (الخ) اقره ع ش (قوله) كخر (الخ) وبعض احوال الصلحفة عن سم ماضه سالت بعض شيوخ الحجاز عن المحرم إذا لبس عمامته للعذر فهل يجوز له نزعها لاجل مسح كل الرأس وهل يكر ذلك للسنّة وهل تزمه الفدية للنزع والشكر أو للنزع فقط فاجاب بان يجوز له نزعها لذلك وله الشكر ويرتزمه الفدية للنزع ولا تلتزمه للشكر في الوضوء الواحدة انتهى رحمه الله تعالى وهو قريب ع ش عبارة الوانتي وستر رأسه لضرورة واحتاج لكشفه كله عن غسله من الجنبات وبعضه للوضوء بأن لم يمكنه ادخال نحو يده للسهل فلا تعددو يكمل في الوضوء على العامة فيقتصر على قدر الواجب كافي الحاشية وشرح الايضاح وقال سم لورش عمامته لمسح راسه مكرر للتشريع والاعادة للتشكك فدية واحدة انتهى اهـ الاتحاد الزمان والمكان (قوله) ويرد أي ومداداة كان جرح رأسه فشد عليه خرقة نهاية ومعنى (قوله) وذكر هذا أي الاستثناء (قوله) كالقميص أي وخف وقفاز وقبا وأن لم يخرج يديه من كه وخريطة لحضاب لحيته وسراويل وتبان نهاية ومعنى قال ع ش والتبان بالضم والتشديد يدرسو الصغير مقدار شرب ستر العورة المغلفة وقد يكون للباحين مختار اهـ (قوله) كالزود أي كدرع من زرد سواء كان الساترا خاصا بمحمل ككيس اللحية أو لا كان ستره بعضه بعض البدن على وجه جائز

بالمغني المراد هنا الشامل لنحو التقليل من كل استمتاع فوق السرة (قوله) ليتحقق كشف جميع (الرأس) قال في شرح الروض لكن لا بد أن يبقى أي من غير الرأس شيئا ليستوعب الرأس بالكشف كما صرح به الدارمي اهـ (قوله) لم يقصد به ذلك (ايضا) والازمة الفدية كما جزم به جمع ومقتضاه الحرمة ومعلوم أن نحو القففة لو استرخى على رأسه بحيث صار كالقلنسوة ولم يكن فيه شيء يحمل يحرم وتجب الفدية فيه وإن لم يقصد ستره شرح م (قوله) بل وإن قصد (الخ) كذا شرح م (قوله) ويظهر (الخ) كذا م (قوله) أنه لا شيء (بستره) أي فلا يحرم ستره م (قوله) في المتن (الالحاجة) هل يجوز ستر رأسه ولبس بقية بدنه قبل وجود الضرر إذا ظن وجوده أن لم يستر أو لبس أو لا يجوز ذلك إلا بعد وجود الضرر (سئل) السيوطي عن ذلك نظما واجاب كذلك ومن لفظ السؤال ما قولك في محرم يلبس (١)

(١) ما قولكم في الخ كذا بالأصول بدون عجز قلت ويصح أن تقول في عجزه

وبعضه الآخر بعضه على وجه متمتع كازوشقه نصفين ولف على ساق نصفه بعدد أو خطوان لم يلف النصف الآخر على الساق الآخر فبما يظهر نهاية قول المتن (أو المعقود) أي كجبة لبد سواء كان في ذلك المتخذ من قطن وكتان وغيرهما نهاية (قوله أو الممزوق) قال في الإيعاب ظهروا أن الرق مغاير للعقد وهو ما يميل إليه كلام الشيخين وأهم كلام بعضهم أنه نوع من مويين يتمشيه الرق كالأسنوي بقوله كلبدان من مثل به للعقد فقد يجوز أن ثبت أن البدن نوعان نوع معقود ونوع مملوك انتهى اه كرى على بافضل وفي الكرى يفتح الكاف الفارسي قوله أو الممزوق أي المصق بعضه وبعض والظاهر أن البدن على نوعين نوع معقود ونوع مملوك (والمضفور) المقول أو المنسوج بعضه على بعض (والبرنس) قلنسوة طويلة اه (قوله والظاهر الخ) أي من تعبيرات الفقهاء وتمثيلاتهم هنا والافعال معروف أن اللبد هو الممزوق وليس له نوع آخر (قوله فيحل الارتداء الخ) أي بلا فدية نهاية (قوله بأن يضع أسفله الخ) قضيت أنه لو جعل غشاه على عاتقه وبطائه إلى خارج كان ساترا فتجب فيه الفدية وهو قريب غش (قوله أو يلتحف به الخ) عبارة النهاية أو يلقي قباء أو فرجة عليه وهو مضطجع وكان يجثو ل قام أو قعد لم يتمسك عليه إلا بمزيد امر اه (قوله والأتزار بالسراويل) أي وأدخل رجله في ساق الخف ويلحق به لبس السراويل في إحدى رجله شرح مر اه سم عبارة الوائلي أنه يدخل يده في كم قبض متفصل عنه وأحدى رجله في سراويل كافي النهاية خلافا لشرح الارشاد ورجله في ساق الخف وكذا قراره أن كان ملبوسا لغيره اه (قوله وعقد الأزار) عطف على الارتداء وكذا قوله بعد لبس الخاتم سم (قوله وأن يجعله الخ) كذا في أصله رحمه الله تعالى ولو قال له أو منه أو فيه لكان أولى ولعله من باب الحذف والإيصال وأن كان فيه ضعف في السعة بصري (قوله وأن يجعله مثل الحزمة) لكنه يكره كقوله المتولي نهاية (قوله ويدخل فيها التكة الخ) والحاصل أنه لعقد نفس الأزار بأن يربط كلام طرفيه بالاخر وله أن يربط عليه خطاوان بعقدته وأن يجعل للأزار مثل الحزمة ويدخل فيها التكة ويعقدوها له أن يلف على أزاره نحو عمامة ولكن لا يعقدوها اه كرى على بافضل ووائلي (قوله وشد أزاره الخ) وله أن يشد أزاره في طرف ردائه وروض زادم في شرحه من غير عقد لكنه يقره انتهى اه سم (قوله ولا يتقيد الرداء بذلك) في هذه العبارة شيء والمراد أن ذلك متمتع فيه مطلقا وأن تباعدت سم عبارة النهاية وفارق الأزار الرداء فيما ذكر بأن الأزار المتباعدة تشبه العقد وهو فيه متمتع لعدم احتياجه إليه غالبا بخلاف الأزار اه فقول شارح ويتقيد الرداء على

فهل له اللبس قبل العذر * بغالب الظن بدون الوزر
أم بعد أن يحصل عذر ظاهر * يجوز لبس وغطاء ساتر
ولو طرأ عذر وزال عنه * هل يجب التزج ببرد منه
ومحرم قبل طرأ العذر * أجز له اللبس بغير وزر
بغالب الظن ولا توقف * على حصوله فهذا الأزارف
نظيره من ظن من غسل بما * حصول سقم جوزوا التيمم
ومن نزل أعذاره فليقطع * مبادرا وليص أن لم ينزع

(قوله في المتن أو المعقود) كاللبد (قوله وتعمير العادة الغالبة) فلما ارتدى بالقميص أو القباء أو التحف بها أو أوتر بالسراويل فلا فدية كما لو أوتر بأزار لفته من رقاع أو أدخل رجله في ساق الخف ويلحق به لبس السراويل في إحدى رجله شرح مر (قوله وعقد الأزار) عطف على الارتداء وكذا قوله بعد لبس الخاتم (قوله وشد أزاره في الخ) وله أن يشد أزاره في طرف ردائه وروض زادم في شرحه من غير عقد لكنه يكره (قوله وشد أزاره في الخ) أنه لا يتباعدت قال في شرح العباب وفي الاملاء وزاراه بشوكة أو حاطه لم يجوز ولزمته الفدية ويجري عليه الاحتجاب كقوله القمولى اه وقد يحتاج للفرق بين زره بشوكة وترره بالعباء المتباعدة وقد يفرق بأن المزور بالشوكة في معنى الخيط (قوله ولا يتقيد الرداء بذلك) في هذه العبارة شيء

حذف مضافين اى منع از راء الرءاء (قوله لا عقد الرءاء) اى عقد طرفيه مخطو او ذو نه نهاية عبارة سم قال فى حاشية الايضاح وافهم اطلاق حرمة ان لافرق بين ان يعقده فى طرفه الاخر او فى طرف ازاره وقضية مامر عن المتولى اى من قوله يكره عقد اى ازاره وشطره بطرف الرءاء انتهى جواز الثاني لان الرءاء لافرق فيه بين الشد والعقد وقد جوز شده بطرف الازار قياسه جواز عقده به اه مافى الحاشية وقد يفرق بين الشد والعقد وكان المراد بشد طرف احدهما بطرف الاخر جمع الطرفين وربطهما بنحو خيط وجزم الاستاذ فى كنهه جواز عقد طرف رءائه بطرف ازاره انتهى (قوله ولا ربطها) اى ربط طرفى الرءاء بانفسهما بدون توسط شئى واخر (قوله او شد هما) اى بنحو خيط (قوله وليس الخاتم الخ) اى وان يدخل يده فى كم قميص منفصل عنه وان يلف بوسطه عمامة ولا يعقدها معنى زاد النهاية وظاهر كلامهم جواز الاحتباء بحجوة او غيرها اه قال عرش قوله مر جواز الاحتباء الخ معتمد اه (قوله وككيس اللحية الخ) اى والسيف نهاية ومعنى (قوله وشدها الحيمان) اسم لكيس الدرام عرش (قوله ككيس اللحية الخ) يلاحظ مع ذلك مامر من جواز ادخال رجله فى ساق الخف وليس السراويل فى احدى رجله فيكون مستثنى بما اقتضاه هذا سم (قوله والمنطقة) بكسر الميم ما يشده بالوسط ويسميه الناس الحياصة والمراد بشدهما ما يشمل العقود وغيره اه كرى على بافضل رونائى (قوله خلافاً لمن انكره) الظاهر لمن انكر ذلك لان تعليله انما يلائم انكار الاول ويحاج بان مراده انكر وجود المعنى الثانى لغة وحيث قد يحسن تفرع اعتراض الشئ التابع له لانه بناء على انه لا معنى للسائر الا بالباقي بصرى (قوله فان الراس هنا قسم له الخ) قديمه هذا فان المراد بالبدن جميع الانسان والرأس هنا قسم ماعدا من بقية البدن لا قسم جميع البدن فقد تقدم حكم شئى من البدن وهو الرأس وكان هذا حكماً باقية فليتامل فانه فى غاية الوضوح سم (قوله ولو بنحو استعارة) اى كالأجارة (قوله بخلاف الهبة) اى لو من أصل او فرع عنها (قوله ففعل الخ) عبارة التباينة والمعنى مع المتن الا اذا كان نسبه لحاجة كحور وبرد فيجوز مع لفظة اى لم يجد غيره اى المخطوط ونحوه فيجوز له من غير فدية لبس السراويل التى لا تباقي الا التزاور بها عند اقتدار الازار وليس خف قطع أسفل كفيه او مكعب اى مداس وهو المسمى بالرموزة او زربول لا يستر الكعبين وان ستر ظهر القدمين فيها بياقيهما عند فقد التعلين والمراد بالنعل التأسومة ومثلها قفاب لم يستر سيره جميع الاصابع اما المداس المعروف الان فيجوز لبسه لانه غير محيط بالقدم وبحث بعضهم عدم جواز قطع الخف اذا وجد المكعب لانه اضعاف مال وهو متجه وظاهر كلامهم انه يجوز له لبس الخف المقطوع وان لم يحتج اليه وهو بعيد بل الاوجه عدمه لا الحاجة كخشية تنجس رجله او نحو برد او حر او كون الخفاء غير لائق به اه بحذف وقولها وان ستر ظهر القدمين قال الرشيدى اى ولو مع الاصابع اه وقال عرش ظاهره وان ستر العقب اه (قوله او نقص بشفته) كذا فى أصله رحمه الله تعالى وهو مقتضى ان كلالته وبما قبله وما بعده كاف فى العدول الى لبسه على هيئته وليس كذلك بل لا بد من تحقق الاول مع احد الاخيرين فيحتمل كان تعبيره

والمراد ان ذلك يتمتع فيه مطلقاً وان تباعدت اه (قوله لا عقد الرءاء) قال فى حاشية الايضاح وافهم اطلاق حرمة انه لافرق بين ان يعقده فى طرفه الاخر او فى طرف ازاره وقضية مامر عن المتولى اى من قوله يكره عقده اى ازاره وشطره بطرف الرءاء اه جواز الثاني جزم الاستاذ فى الكنز جواز الثاني لان الرءاء لافرق فيه بين الشد والعقد وقد جوز شده بطرف الازار قياسه جواز عقده به اه مافى الحاشية وقد يفرق بين الشد والعقد وكان المراد بشد طرف احدهما بطرف الاخر جمع الطرفين وربطهما بنحو خيط وجزم الاستاذ فى كنهه جواز عقد طرف رءائه بطرف ازاره (قوله ككيس اللحية الخ) يلاحظ مع ذلك مامر من جواز ادخال رجله فى ساق الخف وليس السراويل فى احدى رجله فيكون مستثنى بما اقتضاه هذا (قوله فان الراس هنا قسم له لابعضه) قديمه هذا فان المراد بالبدن جميع الانسان والرأس هنا قسم ماعدا من بقية البدن لا قسم جميع البدن فقد تقدم حكم شئى من البدن وهو الرأس وكان هذا حكماً باقية فليتامل فانه فى

لا عقد الرءاء ولا لاخل طرفه
تخلل ولا ربطها او شد هما
ولو بزربى عروقة وليس الخاتم
وتقلد المصحف وشدها الحيمان
والمنطقة فى وسطه ثم تحريم
ما ذكر من المحيط بالخاء
المهمة لا يختص بجزم من
بدن المحرم بل بحجوى (فى سائر
بدنه) اى كل جزء جزء منه
ككيس اللحية او الاصبع
بخلاف تقطية الوجه لان
سائرته لا يحيط به من ثم لو
أحاط به بان جعل له ككيس
على قدره ان تصور حرم كما
هو ظاهر (تبيين سائر
اما من السور اى البقية
فيكون معنى باقى او من سور
البدن اى المحيط بها فيكون
معنى جميع خلافاً لمن انكر
هذا وان تبعه شارح
فاعترض المتن بانهم لا يقدم
حكم شئى من البدن حتى
يكون هذا حكماً باقية فان
الرأس هنا قسم له لابعضه
(الا اذا لم يجد غيره) اى المحيط
حساباً بان لم يملكه ولا قدر على
تحصيله ولو بنحو استعارة
بخلاف الهبة لعظم المنفعة
او شرعاً كان وجده باكثر
من ثمن أو أجرة مثله وان قل
فله حيث ستر العورة لا المحيط
بلا فدية ولو لبسه فى بقية بدنه
لحاجة نحو حر او برد فدية
فعل ان له لبس السراويل
لفقد الازار وقبحه صحيح

فتقة فيما يظهر اخذنا ما بقى
 وإلا تزام الاثر على هيئة
 او فتقة بشرطه ولو قدر على
 يعمه وشراء ازار فان كان مع
 ذلك تبدو عورته اى محضرة
 من يحرم عليه نظرها كما
 هو ظاهر لم يجب والإيجاب
 وان له لبس الخف لفقد
 النعل لكن بشرط قطعه
 اسفل من الكعبين وإن
 نقصت به قيمته للامر بقطعه
 كذلك في حديث الشيخين
 وبه فارق عدم وجوب قطع
 ما زاد من السراويل على
 العورة قالوا ما فيه من إضاعة
 المال وكان ونجه ذلك
 تفاهة نقص الخف غالبا
 بخلاف غيره والمراد
 بالنعل هنا ما يجوز لبسه
 للمحرم من غير المحيط
 كالداس المعروف اليوم
 والتامسة والقباب بشرط
 ان لا يستر اجمع اصابع
 الرجل ولا حراما كعلم
 بالاولى مما مر من تحرهم
 كيس الاصبع بخلاف
 نحو السرموزة فانها محيطة
 بالرجل جميعها والزربول
 المصرى وإن لم يكن له
 كعب والنجاني لاحاطتها
 بالاصابع فاستنع لبسها مع
 وجودها لإحاطة فيعوم
 ثم قال شارح وحكم الداس
 وهو السرموزة حكم الخف
 المقطوع ولا يجوز لبسها
 مع وجود النعالي على الصحيح
 المنصوص اه وظاهر
 اطلاق الاكتفاء بقطعه
 الخف اسفل من الكعبين

بالو فى أو نقص أولى ولعلم بما عناه بصري (قوله) أول مجد سائر العور (ته) ظاهره وإن كان خاليا ثم رأيت
 ما بقى فى الماخوذ منه سم (قوله) ما بقى) اى انما بقوله فان كان مع ذلك تبدو عورته الخ (قوله) ولا الخ) اى
 بان تانى الاثر بالسراويل على هيئة أو ينقص بفتقه مع وجود سائر لعورته فى مدة الفتق (قوله) بشرطه
 وهو عدم النقص بالفتق مع وجود سائر لعورته فى مدته (قوله) وشراء ازار) اى بثمنه ثيابا ومعنى (قوله)
 وإن لبس الخ) عطف على قوله انه لبس السراويل الخ (قوله) لكن بشرط قطعه الخ) ولو امكنه ان يبقى حتى
 يصير اسفل من الكعبين من غير قطع فى جواز القطع نظر لعدم الاحتياج اليه مع ان فيه إضاعة مال فليتأمل
 وقول شرح الروض نعم يتجه عدم جواز قطع الخف إذا وجد المكعب اه يؤيد المنع فليتأمل سم (قوله)
 وبه الخ) اى بقوله للامراخ (قوله) فارق عدم وجوب الخ) الاقتصار على نفي الوجوب بفهم الجواز لكن
 قضية التعليل عدم الجواز سم (قوله) وكان وجه ذلك) اى حكمة وجوب قطع الخف دون السراويل (قوله)
 كالداس المعروف الخ) هو ما يكون استمسا كدبيسور على الاصابع عشرين عبارة الوائى نحو التامسة
 والمداس المعروف من كل ما يظهر منه رؤس الاصابع والعقب كالقباب اه قال محمد صالح الرئيس قوله
 رؤس الاصابع اى ولو بعض اصبع وقوله والعقب اى ولو بعضه (قوله) بشرط ان لا يستر اجمع اصابع الخ)
 يفيد الحل إذا ستر بعض الاصابع فقط وقد يشكل بتحريم كيس الاصبع وقد يفرق بان كيس الاصبع
 مختص به بخلاف ما هنا فانه محيطة للجمع فلا بعد سائر اهلها الستر المستعمل إلا ان ستر جميعها والظاهر ان المراد
 بستر جميعها ان لا يرد شئ من الاصابع على ستر القبب او التامسة فلا يضر إمكان رؤية رؤس الاصابع
 من قدام فليتأمل سم وقوله إمكان رؤية رؤس الاصابع الخ) اى ولو بعض رؤس اصبع كما مر عن الرئيس انما
 (قوله) بخلاف نحو السرموزة) عبارة غير السرموزة بالسرين المهمة وفى الكردى على بافضل وفى حواشى
 التنوير من كتب الخفية الشيخ ابى الطيب السندى السرموزة هى المعروف بالابوج اه لكن قضية صنع
 الشارح ان السرموزة له كعب ويصرح بذلك قول الوائى فان فقد النعل حسا او شرعا واحتاج لوقاية
 الرجل كان كان الخفا غير لا تق به قليل من ماستر الاصابع او العقب كخف قطع اسفل كعبه اى حتى ظهر
 العقب والكعب وهو السرموزة والزربول الذى لا يستر الكعبين وإن ستر ظهر القدمين الباقي فى الثلاثة كما
 فى التحفة واطلق فى النهاية قطع الخف اسفل من الكعبين قال ابن قاسم فيحل حيث نزل عن الكعبين وإن ستر
 العقب والاصابع وظهر القدم اه وقوله وإن ستر العقب سبق عن عشرين مثله وقوله والاصابع الخ) سبق
 عن الرشيدى مثله (قوله) والزربول) اى البابوج (قوله) وظاهر اطلاق الخ) هذا ما اقتضاه كلام الشيخين
 فى الروضة واصلها فانها خير بين المداس وهو المعروف الان بالكوش وبين الخف المقطوع اسفل من
 الكعبين ولا شبهة ان الكوش سائر العقب ورؤس الاصابع واقتضاه الحديث ايضا فان مقتضاه ان ما قطع
 اسفل من الكعبين حل مطلقا فقد التعلين وإن استر العقب ثم رأيت فى فتاوى العلامة ابن زباد ما ذكره
 فراجمها ثم رأيت المحشى سم قال قوله فالخالف الخ) الوجه ما هو ظاهر كلامهم والخبر الحل حيث نزل عن
 الكعبين وإن ستر العقبين والاصابع وظهر القدم وهل يحل حيث من غير حاجة اليه فيه نظر ويحتمل
 الحل لانه حيث يتخذ بمنزلة النعل شرعا انتهى اه بصري عبارة الكردى على بافضل واما الرجل
 للذكر فاعتمد الشارح فى التحفة والايام بان مظهر منه العقب ورؤس الاصابع يحل مطلقا وما
 ستر احدهما فقط لا يحل إلا مع فقد التعلين وكلامه فى غيرهما كلاما غيره ثم يفيد انه عند فقد

غاية الوضوح (قوله) أول مجد سائر العور (ته) ظاهره وإن كان خاليا ثم رأيت ما بقى فى الماخوذ منه (قوله) لكن
 بشرط قطعه اسفل من الكعبين) لو امكنه ان يبقى حتى يصير اسفل من الكعبين من غير قطع فى جواز القطع
 نظر لعدم الاحتياج اليه مع ان فيه إضاعة مال فليتأمل وقول شرح الروض نعم يتجه عدم جواز قطع الخف إذا
 وجد الكعب اه يؤيد المنع فليتأمل (قوله) وبه فارق عدم وجوب الخ) الاقتصار على نفي الوجوب بفهم
 الجواز لكن قضية التعليل عدم الجواز (قوله) بشرط ان لا يستر اجمع اصابع الرجل) يفيد الحل إذا ستر

انه لا يحرم وان بقي منه ما يحيط بالعقب والاصابع وظهر القدمين وعليه فلا ينافيه تحريمهم السر موزة لانه مع وجود غيره هو مع ذلك لو قيل انه لا بد من قطع ما يحيط بالعقب والاصابع ولا يضر استار ظهر القدمين لان الاستمسك يتوقف على الاحاطة بذلك دون الاخرين لكان متجهاً ثم رأيت المصنف كالصحاب صرحوا بانه لا يلزم قطع شيء مما يستر القدمين وعلوه بانه الحاجة الاستمسك فهو كاستار بشرائه النعل وابن العباد قال لا يجوز لبس الزر بول المقور (١٦٤) الذي لا يحيط بعقب الرجل إلا عند فقد النعلين لانه سائر لظاهر القدم ومحيط من الجوانب

بخلاف القيقاب لان سيره كسائر النعل اه وصرحه وجوب قطع ما يستر العقبين بالاولى ويفرق بين ما يستر ظهر القدمين وما يستر العقب يتوقف الاستمسك في الخفاف غالباً على الاول دون الثاني كما علم مما مر وبما تقرر يعلم ما في قول الزركشي كان العباد والمراد بقطعه من النكبان يصير كالنعلين لا التبريران يصير كالزربول من الياهم واختلفا لصريح قول الروضة وغيره لو وجد لا يسن الخف المقطوع نعلين لزمه نزع فوراً ولا لزمه الدم اذ لو كان المقطوع كالنعل لم يصح هذا اللزوم بخلاف ما لو كان يستر عقبه او اصابه فان فيه ستر اكثر مما في النعلين فوجب نزع عند وجودهما فالخالف ان مظهر منه العقب ورؤس الاصابع محل مطلقاً لانه كالنعلين سواء وما يستر الاصابع فقط والعقب فقط لا يحل إلا مع فقد الاولين وإذا لبس تمتنعاً للحاجة ثم وجد جائز لزمه نزع فوراً وإلا اثم وفدى والصلى

النعلين إنما يشترط ظهور الكعبين فافو قيماناً ما تحتهم وإن استتر رؤس الاصابع والعقب ثم الذين جوزوا لبسه عند فقد النعلين ظاهر كلامهم انه يجوز وان لم يحتج إليه وجرى عليه ابن زياد الغني قال لان اللبس في الجملة حاجة وقال في الامداد والنهاية هو بعيد بل الاوجه عدمه إلا الحاجة كخشية تنجس رجله او نحو برد او حر او كون الخفاف غير لائق به اه وتقدم عن المغني والرائي مثل ما في الامداد والنهاية (قوله) انه لا يحرم اي لبس الخف المقطوع اسفل من الكعبين (قوله) مع وجود غيرها اي بما يظهر منه بعض الاصابع والعقب كالقيقاب (قوله) مع ذلك اي مع كون ظاهر الاطلاق ما ذكر (قوله) وابن العباد عطف على المصنف (قوله) وصرحه وجوب الخ الصراحة المذكورة ممنوعة كالايحني على التام لم سم بل وليس ظاهر افي وجوب القطع بصري (قوله) ان ما ظهر منه العقب اي ولو بعضه (قوله) ورؤس الاصابع اي ولو بعض اصبع محمد صالح الرئيس (قوله) وما ستر الاصابع فقط او العقب الخ تقدم ما فيه عن سم والبصري (قوله) مع فقد الاولين وهما الخف المقطوع الذي ظهر منه العقب ورؤس الاصابع والنعلان (قوله) وإذا لبس اي لو لم نعم في النهاية والمغني (قوله) لكن الاثم على الولي اي إذا فر الصلى على ذلك نهاية ومعنى (قوله) في جميع ما ذكر او لا فرق في ذلك بين طول زمن اللبس وقصره ومعنى ونهاية (قوله) والفدية في ماله) مخلة في المميز ما غير فلا شيء بفعله كاسبق بصري (قوله) ولو لمه كذا في النهاية والمغني (قوله) فيما مر اي في حرمة الستر لوجهها او بعضه إلا الحاجة فيجوز مع الفدية نهاية ومعنى (قوله) انها تستر غالباً اي وليس بعورة في الصلاة ولا يندفع قول سم هي تستر الراس ايضاً غالباً ودائمها (قوله) نظير ما مر الخ اي في اول الباب (قوله) الخ الخ خبر مقدم لقوله ان تستر منه اي من الوجه كدرى (على ما بحث) اعتمده المغني والنهاية عبارتهما على الحرية ان تستر منه ما لا يتأتى ستر جميع راسها إلا باحتياط للرأس إذ لا يمكن استيعاب ستره إلا بستر قدر يسير مما يليه من الوجه والمحافظة على سيره بكافة لكونه عورة اولى من المحافظة على كشف ذلك القدر من الوجه ويؤخذ من التعليل ان الامة لا تستر ذلك لان راسها ليس بعورة اولى من المحافظة على كشف ذلك قول المجموع ما ذكر في احرام المرأة ولبسها يفرق فيه بين الحرية والامة هو المذهب لانه في مقابل قوله وشذ القاضى ابو الطيب فحكى وجهان الامة كالرجل ووجهين للمبعض هل هي كالامة او كالحرية انتهى انتهى قال البصري بعد سردها وما ذكره اه (قوله) لكن الذي في المجموع انه لا فرق

بعض الاصابع فقط وقد يشكك ببحر كيس الاصبع وقد يفرق بان كيس الاصبع مختص به بخلاف ما هنا فانه يحيط بالجميع فلا يعد سائر ارجاء الستر المستع لان ستر جميعها والظاهر ان المراد بستر جميعها ان لا يزيد شيء من الاصابع على سير القيقاب او التاموسة فلا يضر لمن روى رؤس الاصابع من قدام قال مرفى شرحه وظاهر كلامهم انه يجوز لبس الخف المقطوع وان لم يحتج اليه هو بعيد بل الاوجه عدمه إلا الحاجة كخشية تنجس رجله او برد او حر او كون الخفاف غير لائق به اه (قوله) وصرحه وجوب الخ الصراحة المذكورة ممنوعة كالايحني على التامل (قوله) فالخالف ان ما ظهر منه العقب الوجه ما هو ظاهر كلامهم والخبر الحلي حيث نزل عن الكعبين وان ستر العقبين والاصابع وظهر القدم وهل محل حينئذ من غير حاجة اليه فيه نظر ويحتمل الحل لانه حينئذ بمنزلة النعل شرعاً (قوله) وحكمة ذلك انها تستر غالباً هي تستر الراس ايضاً غالباً اودائماً (قوله) على ما بحث اعتمدهم (قوله) لكن الذي في المجموع انه لا فرق فيه بحث لانهم لم يصرح

كالبغ في جميع ما ذكره وباتى لكن الاثم على الولي والفدية في ماله لانه لو طر له نعم ان فعل به ذلك اجنبى كان طيبه فالفدية على الاجنبى فقط (وجه المرأة) ولو لمه (كرأسه) اي الرجل فيما رفيه لثمها عن الانتقار وراه البخارى وحكمة ذلك انها تستر غالباً فامرت بكشفه نقضاً للعادة لتذكر نظير ما مر في تجرد الرجل نعم لما لبسها ان كانت حرة على ما بحث لان راس غيرها ليس بعورة لكن الذي في المجموع انه لا فرق وبوجه بان الاعتناء بستر الرأس ولو من الامة اكثر لقول جمع انه عورة ولم يقل احد ان وجهها عورة

فيه بحث لانلم يصرح بعدم الفرق في هذا القدر بل يجوز ان يكون قوله لم يفرقوا فيه الخ مجرد في ما نقله عقبه بقوله وشذ القاضي أبو الطيب الخ وفي مقابلته فتأمل سم وتقدم عن النهاية والمغني ما يوافقه **(قوله)** ان تستر منه) اي ولو في الخلوة سم **(قوله)** ولها (قوله) الى قوله ويسن في النهاية والمغني **(قوله)** ولها ان تسدل) بل عليها فيما يظهر حيث تعين طريق الدفع نظر محرم بصري عبارة النهاية لا يبعد جواز الاستمرار مع الفدية حيث تعين طريق الدفع نظر محرم اه قال عشي بل ينبغي وجوبه ولا ينافيه التعبير بالجواز لانه جواز بعد منع فيصدق بالواجب اه اقول ويعكر على دعوى الوجوب نهى المرأة عن الانتفاع بغير ظهور ان تركه لا يخلو من النظر المحرم نعم لو خصص الوجوب بحالة خوف نظر محرم مؤد إلى تلحق ومجموع بعض الفسقة لم يرد الاشكال **(قوله)** ولا فان تعمدته) انظره مع ان القسم بلا اختيارها سم اي فحق التعبير بان تعمدته الخ بالباء **(قوله)** او ادامته) اي مع القدرة على الرفع **(قوله)** وندت) اي وجبت الفدية وتعدد بتعدد ذلك عشي قول المتن ولها لبس الخيط) اي ومنه الخف سم ونهاية معنى قول المتن (الاقفاز الخ) عبارة النهاية والمغني ولها لبس الخيط وغيره في الرأس وغيره الاقفاز اه **(قوله)** في اليمين) الى قوله بل لو لفها في النهاية والمغني الا فله ولكن اعل إلى والقفاز **(قوله)** لبسهما) اي القفازين (اوليسه) اي اقفاز ويحتمل ان الضمير الاول للكفين والثاني للكف عبارة النهاية والمغني فليس لها ستر الكفين ولا أحدهما به وهي احسن قول المتن (في الاظهر) والثاني يجوز لها لبسها لما رواه الشافعي في الام عن سعد بن أبي وقاص انه كان يامر بناته بلبسهما في الاحرام معنى **(قوله)** عنهما) اي عن لبس القفازين نهاية ومعنى فكلام الشارح على حذف المضاف **(قوله)** بانه) اي النهي عن لبس القفازين **(قوله)** وتلزمهما) اي الرجل والمرأة **(قوله)** ولها خرقعة الخ) اي سترتها بغير القفاز ككم وخرقة لفتها عليها بشدة أو غير نهاية **(قوله)** بل لو لفها الخ) عبارة النهاية ولولها جل مثلها في مجرد الخرقعة اه قال عشي اي في لفها مع الشدة **(قوله)** أو غيره) يشمل العقد سم **(قوله)** او يشدها) قال في حاشية الايضاح بعد كلام وقد يتوهم ان الرجل مثلها في لف الخرقعة الى ان قال ثم رأيت ما قدمته عن المجموع في الشجرة وهو صريح في جواز الشدة ايضا فالفرق بضيق باب اللبس في حقه ونهاية غفلة عن هذا انتهى لكن مثل صاحب البهجة لما محرم على الرجل بقوله ككيس لحية ولف يده وأساقه بمنزور وعقده اه وهو موافق لما في الشرح هنا والفرق المذكور وهو لشيخ الاسلام في شرحها سم وقوله وهو موافق الخ لك ان تمتع بان اقتصار صاحب

بعدم الفرق في هذا القدر بل يجوز ان يكون قوله لم يفرقوا فيه الخ مجرد في ما نقله عقبه بقوله وشذ القاضي أبو الطيب الخ وفي مقابلته فتأمل سم **(قوله)** ان يستر منه مالا يتأتى ستر أسها لابه) قد يتوهم ان محل هذا في غير الخلوة أما فيما فيجب كشف جميع الوجه وليس كذلك بل ستر القدر الذي لا يتأتى ستر جميع الرأس إلا به جائز بل مندوب في الخلوة لان ستر العورة الصغرى مطلوب حتى في الخلوة وان لم يمكن على وجه الوجوب بخلاف الكبرى فان سترها واجب في الخلوة ايضا لا الحاجة كما تقر في محله مر **(قوله)** ولا فان تعمدته) انظره مع ان القسم بلا اختيارها **(قوله)** في المتن ولها لبس الخيط) اي ومنه الخف **(قوله)** في اليمين) أخرج الرجلين وانظر اصبع او اصابع اليمين **(قوله)** أو غيره) يشمل العقد **(قوله)** إلا لان يعقدها الخ) لما قرر الايضاح حكم المرأة في مسئلة الخرقعة المذكورة قال الشارح في حاشيته وما ذكره هو المتعمد بناء على ان تحريم القفاز عليها كونه ملبوس عضو لبس بعورة فاشبه خف الرجل وهو الاصح ثم قال ومن البناء اي وقد يؤخذ من البناء المذكور ان الرجل مثلها في لف الخرقعة ويؤيده ما مر من انه لو شق ازادوه ولف على كل ساق فصفا لم يحرم إلا ان عقده الى أن قال ثم رأيت ما قدمته عن المجموع في الشجرة وهو صريح في جواز الشدة ايضا فالفرق بضيق باب اللبس في حقه ونهاية غفلة عن هذا اه مافي الحاشية لكن مثل صاحب البهجة لما محرم على الرجل بقوله ككيس لحية ولف يده وأساقه بمنزور وعقده اه وهو موافق لما في الشرح هنا والفرق المذكور والفرق لشيخ الاسلام في شرحها

ان تستر منه مالا يتأتى ستر رأسها إلا به ولم يلزمها ان تكشف منه مالا يتأتى كشف الوجه إلا به لان السترا حوط لها ولها ان تسدل على وجهها شيئا متجافيا عنه بنحو احواد ولولغير حاجة فلو سقط فمس الثوب الوجه بلا اختيارها فان رفعته فوراً فلا شيء ولا فان تعمدته أو أدامته أتمت وفسدت ويسن لها كشف كفها **(قوله)** لبس الخيط) اجماعا **(إلا القفاز)** في اليمين او احدهما فيحرم عليها كالرجل لبسهما أو لبسه وتلزمهما الفدية (في الاظهر) للنهي عنهما في الحديث الصحيح لكن أعل بانه من قول الراوى ومن ثم انتصر للقابل بان عليه أكثر أهل العلم والقفاز شيء يعمل لليد يحشى بقطن ويزر بأزوار على الساعد ليقيهما من البرد والمراد هنا المحشو والمزور وغيرهما ولها خرقعة يشده أو غيره على يديها ولولغير حاجة إذ لا يشبه القفاز بل لو لفها الرجل على نحو يده أو رجله لم يأنم إلا أن يعقدها أو يشدها أو يخطها

البهجة على العقد قد يفهم جواز الشد فوافق ما مر عن المجموع (قوله وليس الخ) عبارة النهاية والمغنى وبحرم على الخنثى المشكل ستر وجهه مع رأسه وتزلمه الفدية وتوليس له ستر وجهه مع كشف رأسه خلافاً لمقتضى كلام ابن المقرئ في روضه ولا فدية عليه إلا إذا توجب بالشك نعم لو أحرمت بغير حضرة إلا جانب جاز له كشف رأسه كالولم يكن محرراً قال في المجموع ويسن أن لا يستر بالخط لجواز ذكره بغيره وهكذا ذكره جمهور الأصحاب وفي أحكام الجنائي لأن المسلم ما حصله أنه يجب عليه أن يستر رأسه وإن كشف وجهه وإن يستر بدنه إلا بالخط فإنه يحرم عليه احتياط قال الأذري كالسنوي وما قاله حسن وأولئك مخالف لما مر عن المجموع أه قال عرش قوله ولكنه مخالف لما مر عن المجموع أي والمتمتع ما في المجموع أه (قوله مع رأسه) عبارة شرح المنهج وليس للخنثى ستر الوجه مع الرأس أو بدنه ولا كشفهما فلو سترهما زمة الفدية لستره ما ليس له ستر الوجه أي للشك والفدية لا تجب بالشك أو كشفهما وإن أتم فيها أه وحاصله معاملته معاملته الاتي في وجوب ستر رأسه وكشف وجهه وينبغي أن الأتم بكشفهما من حيث العورة حتى لو خلا عن الأجانب فلا أتم سم وقوله وينبغي الخ تقدم عن النهاية والمغنى ما يوافقه (في أحرار واحد) كذا في شرحي الارشاد والحاشية وخالف في شرح الباب فقال في أحرار واحد أو لا وأظهر النباهة بالمغنى موافقته حيث اطلق ولم يقيد بأبو حدة الأحرار أو نائي (قوله ويؤخذ من التعليل) أقره عرش وجزم بذلك الوائى (والأقرب الثاني) أي عدم لزوم الفدية (قوله بأن رجلاً) أي وبالاولى إذا بان اثني (قوله بأنه شاك حال التية) قضيته أنه لو استر كأمرة حال التية ثم كرجل فيما بعد التية لم يجب القضاء الظاهر خلافاً لأن الشك يؤثر في التية في جميع الصلاة سم قول المتن (استعمال الطبيب) أي وإن كان لا يدرك الطرف إذا ظهر له ريس نهاية ومعنى (قوله للرجل) إلى قوله لأن التبخر في النهاية والمغنى إلا قوله لم يصمت وقوله إلى وغير وقوله وليتوفرو قوله لا بالنسبة إلى وإن يحتوى (قوله نحو مسك) أي كورس وهو أشهر طبيب ببلاد اليمن وزعفران وإن كان يطلب للصيغ والتداوى معنى ونهاية (قوله فهو) أي الطبيب (قوله وقصدته غالباً) أي ولمع غيره نهاية ومعنى عبارة الوائى في حرم عليه التطيب بما تقتضى راحته أو بما فيه ذلك أن يقي طعمه أو ريعه ولو بالقوة كان تظهر برش الماء عليه دون لو المراد بما تقتضى راحته أن يكون معظم المقصود منه في ذلك وإن لم يسم طبيباً ويظهر فيه هذا الغرض أه (قوله كسك) أي والبشيران والبان والسوسن والمشور نهاية أي والبان الجاوى أي البخور الجاوى كإقله ابن الجال عن الأكثرين ونائي (قوله وليتوفرو) كذا في أصله رحمه الله تعالى بتقدم اللام الذي في الحاشية ليتوفرون فتحة ويسمى يتوفرون بينهما تحتية انتهى وهذا هو الموافق لذكر الإطالة في حرف النون بصري (قوله وريحان) أطلقه النهاية وقيدته المغنى تبعاً للروض بالفارسي وقال الأسنى وخرج بالفارسي العربي (قوله وآس وبنفسج) وشرط الريحان كونها رطبة وفي المجموع عن النص أن الكاذى ولو بإساطيب ولعله أنواع ويكون ذلك من نوع إذا شارب عليه ما طهر ريعه

(قوله وليس للخنثى ستر وجهه بمخيط ولا يغيره الخ) عبارة شرح المنهج وليس للخنثى ستر الوجه مع الرأس أو بدنه ولا كشفهما فلو سترهما لزمته الفدية لستره ما ليس له ستر الوجه أي للشك والفدية لا تجب بالشك أو كشفهما وإن أتم فيها أه وحاصله معاملته معاملته الاتي في وجوب ستر رأسه وكشف وجهه وفي شرح الروض قال في المجموع ويستحب أن لا يستر بالخط لجواز ذكره بغيره وهكذا ذكره جمهور الأصحاب إلى آخر ما طالع به شرح الروض وينبغي أن الأتم بكشفهما من حيث العورة حتى لو خلا عن الأجانب فلا أتم (فرع) وقيل بدنه طبيباً ولو أزاله ذهب ماله ينفى جواز إبقائه مع الفدية لا يقال وينبغي وجوب إزالة كإيجاب إرسال الصيد المملوك لأن الصيد يزول ملكه عنه بخلاف الطبيب مر (قوله بأنه ثم شاك حال التية الخ) قضيته أنه لو استر كأمرة حال التية ثم كرجل بعد التية لم يجب القضاء الظاهر خلافاً لأن الشك يؤثر في التية في جميع الصلاة (قوله وريحان فارسي) أطلقه الرمل ولم يقيد بالفارسي وفي شرح الروض وخرج بالفارسي المغربي أه (قوله

فلا كما بينته مع فروع أخرى في الحاشية ويؤخذ من التعليل بالتيقن المذكور أنه لو ستر وجهه وليس الخط في أحرار واحد لزمته الفدية لتحقق موجبها هنا أيضاً ولو ستر رأسه ثم اتضح بالذكورة أو وجهه ثم اتضح بالأنوثة فهل تزمه الفدية عملاً بما في نفس الأمر أولاً لأن شرط الحرمة والفدية العلم بتحريره عليه حالة الفعل ولم يوجد كل محتمل والأقرب الثاني ويفرق بينه وبين ستره في الصلاة كرجل ثم بأن رجلاً فإنه يلزمه القضاء على ما في الروضة بأنه ثم شاك حال التية في حصول الستر الواجب فائراً والشك هنا لا يؤثر (الثاني) من المحرمات (استعمال الطبيب) للرجل وغيره (في ثوبه) كان يشد نحو مسك وعثر بطرفه أو يجعله في جيبه أو يلبس حلياً محشواً به لم يصمت وكشوبه سائر ملبوسه حتى أسفل نعله أن علق به شيء من عين الطبيب للنهي الصحيح عن لبس مامسه ورس أو زعفران وهما طبيب فهو ما ظهر فيه غرض التطيب وقصد منه غالباً كسك وكافور حتى أو ميت كإشمله كلامهم وغيره وعود وباسمين وليتوفرو وريحان فارسي وآس وبنفسج

ونما ودهن نحو أترج
 بأن أغلى فيه وإن كان
 الأترج غير طيب اذ لا
 تلازم بينهما بخلاف ما
 ليس كذلك نحو شمع
 وقصوم وأترج وتفاح
 وعصفر وحام وقرنفل
 وسنبل ومصطكى خلافا
 لمن وهم فوسائر الأباير
 الطيبة الرائحة لأن القصد
 منها الدواء وإصلاح
 الاطعمة غالبا (أو بدنه)
 كالثوب بل أولى وسواء
 الاخشم وغيره لحصول
 ترفهه بشم غيره لريحه
 الطيب وظاهر البدن
 وباطنه كان أكل ماظهر
 فيه طعم الطيب المختلط به
 أوريحه لالونه أو احتقن
 أو استعط به ثم استعماله
 المؤثر هنا هو أن يبلصقه
 يبدنه أو نحو ثوبه على
 الوجه المعتاد فيه بالالنبسة
 لخله فلا رد نحو الاحتقان
 بخلاف ما لن نازع فيه وأن
 يحتوى على بجرة أو يقرب
 منها وعلق يبدنه أو ثوبه
 عين البخور لاثاره لأن
 التبخر الصاق بعين الطيب
 اذ بخاره ودخانه عين اجزائه
 وانما لم يؤثر في الماء كالمزج
 لانه لا يبعد ثم عيناً مغيرة
 وانما الحاصل منه تروح
 محض لاجل نحو مسك في
 نحو خرقه مشدودة
 بخلاف حل نحو قارورة مسك

نهاية (قوله ودهن نحو أترج) بضم الهمزة والراء وتشديد الجيم أفصح وأشهر من تريح ويقال له أترج أسنى
 ومعنى (قوله نحو شمع الخ) أى عاينت بنفسه كالادخرو والخز أى معنى واسنى (قوله وأترج الخ) أى وشقائق
 ونور نحو التفاح والأتريج والنارنج والكثير نهاية (قوله وعصفر وحام) أى وإن كان لها رائحة طيبة
 لانه إنما يقصد منه لونه اسنى (قوله وقرنفل الخ) أى وقرفاودا وصنى نهاية (قوله وإصلاح الاطعمة) كذا
 فى اصله حماته تعالى بالواو ولعل الانسب ألا نلتحق كل من المذكورين فى كل واحد مما مر على تأمل
 بصرى (قوله كالثوب) أى قياسا على الثوب نهاية ومعنى (قوله سواء الاخشم الخ) راجع للعلوفين معا
 (قوله وظاهر البدن) عطف على الاخشم «فرع» وعلق على بدنه طيب لوازله ذهب ماله ينفى جواز
 إبقائه مع القدية مر اسه وقد يتوقف فيه بخلافه لظاهر إطلاقهم الأثرية بصرى اقول ويوافق ما نقله
 سم عن مر قول الوائى ما نصه نعم إن لم يعص به أى الطيب وكان فى غسله فورا ذهاب أو نقص ماله
 لا بالتراسخى فالأقرب اغتفار التراسخى قاله فى الحاشية اه وظاهره عدم لزوم القدية بالتراسخى ايضا (قوله
 وباطنه) وهو داخل الجوف ع ش (قوله كان اكل الخ) أى أو دخل فى الاحليل نهاية (قوله
 أوريحه) أى أو خفيا يظهر برش الماء عليه معنى (قوله هو أن يبلصقه يبدنه الخ) ولا يضر وضعه بين يديه
 على هيئة المعتادة وشمو لا شم ماء الورد إذ الطيب به وإن كان فيه نحو مسك إنما يكون يصبه على بدنه أو
 ثوبه ولا حل العود واكلة نهاية (قوله أو نحو ثوبه الخ) والماء البخار ان عقت به العين حرم شره به ولا
 فلاوائى ونهاية (قوله نحو الاحتقان) أى كالادخال فى الاحليل واكل ماظهر فيه طعم الطيب المختلط
 به (وأن يحتوى على بجرة الخ) وتجب القدية ايضا بسبب نوم أو جلوس أو وقوف بفرش أو مكان طيب
 بنير الرباحين وقد علق يبدنه أو ملبوسه بعض عين الطيب والابان كان ثم حائل يمنع وان رق فلا قدية
 لكنه يكره وتجب ايضا بسبب نوم أن قادر فى دفع ما لى عليه من الطيب بريح أو غيره أو بتطيب غيره
 له بنير لانه وقدرته على الدفع ولا كراهة فى إزالته بنفسه وإن لم يمتد له الماسة وطال زمنها أو مكنته الازاله من
 غير ماسة كما فى الحاشية لأن قصده الازاله من القوم ثم جاز له نزع الثوب من راسه لم يزل مة شقة اما إذا لم يتمكن من
 الدفع كمن لم يجد من رضى باجرة مثل أو رضى بها لم يفضل عما يعتبر فى الفطرة فلا قدية بقوله وقدرته إزالته
 على المالم لم يجد الاماء بكيفية لظهوره فان كان مستعملا بكيفية لازالة قدم الطهر ثم يجمع ماله ويغسل به الطيب
 وإن لم يكف قدما سواء عصى بالطيب ام لا ويقيم ونائى وفى النهاية ما يوافقه (قوله لاثاره) أى
 كالرائحة وعبارة شرح الارشاد الصغير فعبق الريح وحده لا يضر بالاولى الا ان كان من بجرة فتنى عقت
 به عين الريح بان وصل دخانه أو بخاره ضرر سواء اجعلها تحت أم يقر به وإن لم يعقب به عينه لم يضر وإن كانت
 تحت كادل عليه كلام الغزالى والماء البخار ان عقت به العين حرم ولا فلا اه مسم وفى النهاية والمعنى ما يوافقها
 (قوله لاجل) إلى المتن فى النهاية الا قوله ولم يفرق الى ولو خفيت وقوله لا نحو الحلق الى ولزم وكذا فى المتن
 الا قوله والاولى الى ولو جبل (قوله كامر) أى فى باب الطهارة (قوله لاجل نحو مسك) عطف على قوله ان
 يبلصقه أى استعماله المؤثر الصاقه يبدنه الخ لاجل مثل مسك الخ كدى عبارة الوائى ولا قدية بسبب حل
 الطيب كسك بخرقه كيس أو غيره شددت عليه أو بقارورة معصية الراس ولا بسبب حل المسك فى
 قارة لم يتبق عنه أو الورد فى نحو منديل وأن شم الريح فى الكل وقصد الطيب على الاوجه الا ان رقت
 الخرقه لا يضر ايضا شم نحو مسك من غير مس ولا مسة الا ان لرق بشئ من عينه أو حمله بنحو يده لم
 يقصد به مجرد النقل كذا فى الفتح وقال فى الحاشية وشرح العباب والنهاية وقصر الزمن بحيث لا يعقب
 العرف نظما اه ولا يكره للحرم تملك طيب ونحوه كلبوس ودهن اه (قوله أو قارورة الخ) أى حل

وظاهر البدن الخ) عطف على الاخشم شرح مر (قوله وعلق يبدنه أو ثوبه عين البخور لاثاره) أى كالرائحة
 وعبارة شرح الارشاد الصغير فعبق الريح وحده لا يضر بالاولى الا ان كان من بجرة فتنى عقت به عين الريح
 بأن وصل اليه دخانه أو بخاره ضرر سواء اجعلها تحت أم يقر به وإن لم يعقب به عينه لم يضر كذا شرح وان

ويفرق بأن الشد صارف
عن قصد التطيب به والفتح
مع الحل يصيره بمنزلة
المصق يدنه ولا أثر لعقب
ريح من غير عين وفارق
ما مر في أكل ما ظهر ريحه
فقط بأن ذاك فيه استعمال
عين الطيب ولو خفيت
رائحته كالكاذي والفاغية
وهي ثمر الخناء فإن كان
يبحث لو أصابه الماء فاحت
حرم والافلا وشرط ابن
كعب في الراحين أن يأخذها
بيده ويشمها أو يضع انفه
عليها للشم وشرط الأئمة في
المحرمات كلها العقل إلا
السكران المتعدى بسكره
وعلم الاحرام والتحريم
أو التخصيص في التعلم والتعمد
والاختيار وكذا في القدية
الانحو الحلق أو الصيد كما
يأتي لانها اختلف محض
بخلاف غيرهما ويلزم
ناسبا تذكر وجاهلا علم
ومكرها زال أكرامه
ازالته فوراً وإلا لزمته
القدية والاولى أمر غيره
الحلال بها أن تعين الثورية
ولو جعل كون المسوس
طيباً أو علم وظنه يابساً لا
يلحق فعلق فلا قدية
فالشرط هنا زيادة على ما مر
العلم بأن المسوس طيب
يلحق (ويحرم على الرجل
وغيره أيضاً (دهن) بفتح
أوله (شعر الرأس أو
الليحية) من نفسه ولو اصوله

قارورة لنحو مسك (قوله) ويفرق بأن الشد صارف (الخ) فديو خدمته الحرم لو كانت الحرقة المشدودة مما
يقصد التطيب بما فيها لوقتها بحيث لا تمنع ظهور الرائحة وإنما تشد عليه لمنع تبدد رائحته من اسمهم وتقدم عن
الونائي الجرم بذلك (قوله) لعقب ریح (الخ) لنحو مسه وهو يابس أو جلوسه في دكان عطار أو عند متجر
نهاية (قوله) كالكاذي عبارة الونائي وبشر الراحين الرطبة إن ألصقها بأفنه وإلا فلا يصير كالراحين
اليابسة نعم الكاذي بالمعجمة ولو يابساً طيب لكن الذي يمكنه لا طيب في يابسة البتة وإن رش عليه ماء كافى الفتح
اه (قوله) وشرط ابن كعب (الخ) عبارة المغنى والتطيب بالوردان يشمه مع اتصاله بأفنه كما صرح به ابن كعب
والتطيب بما منه أن يمس كالعادة بأن يصبه على يده أو يمسه فلا يكتفى بشمه اه (قوله) والتحريم (الخ) أي وإن
جعل وجوب القدية في كل أنواعه أو جعل الحرمة في بعضها بخلاف الجاهل بالتحريم أو بكونه طيباً فلا حرمة
ولا فدية نهاية (قوله) أو التخصيص قال القاضي أبو الطيب ولو ادعى في زماننا الجهل بتحريم الطيب واللبس أي
والدهن في قبوله وجهاً اه والأوجه عدمه إن كان مخالطاً للعلماء بحيث لا يخفى عليه ذلك عادة والأقبل
ولو لطفه غير بطيب بالقدية على المطلق أي وكذا علمه أن تواتر في إزالته وتجب بنقل طيب أحرم بعده مع
بقاء عينه لأن انتقاله بواسطة تحو عرق أو حر كنهية زاد الونائي وتجب أيضاً بسبب لبس ثياب لثوب طيب
لأحرام أو بقي الطيب بأن زعمه ثم لبسه اه قال ع ش قوله لم ولو لطفه غير الخ أي بغير اختياره وللحرم
مطالبة المطيب بالقدية (قوله) والتعمد (الخ) أي فلا فدية على المطيب الناسي للأحرام ولا المكروه ولا الجاهل
بالتحريم أو بكونه الملموس طيباً أو رطباً لعدوه بخلاف الجاهل بوجوب القدية دون التحريم فعليه القدية
لأنه إذا علم التحريم كان من حقه الامتناع معنى (قوله) الانحو الحلق (الخ) قضيته وجوب فديته مع الإكراه
وسأيت خلافة وسأيت فيها أيضاً أنه لا فدية على مجنون ولا معنى عليه ولا تأثم ولا غير ميمرسم أقول والى دفع
نحو تلك القضية أشار الشارح بقوله كأي (قوله) ناسياً تدكر (الخ) أي ونحو مجنون زال الخو جنونه (قوله)
ومكرها (الخ) ومثله من ألقى عليه الطيب ولو بنحو ريح سم (قوله) والاولى أمر غيره (وفي الجواهر أنه لا يكره
للحرم شراء الطيب وبخط وامة اه وبما أطلقه في الأمانة أي البارزى قال لكل الجرجاني يكره له مشراؤها
وظاهر عدم الفرق بين من للخدمة والتسرى ووجه بأنها بالقصد تتأهل للفرش نهاية قال ع ش قوله مر
لكن قال الجرجاني الخ هو المتمد اه قول المتن (قوله) ودهن شعر الرأس أو الليحية (ما أخضعها بمحتا
ريق ونحوه فيجوز بلا فدية نهاية ومعنى (قوله) وبجرم (الخ) إلى قوله لا اشعر الخ في النهاية والى قوله فليتبني
المغنى (قوله) بفتح اوله (الخ) لأنه مصدر بمعنى التدهين معنى ونهاية قول المتن (أو الليحية) أي ولو من امرأة
وتعبيره بأوفيد التخصيص على تحريم كل واحد على انفراده معنى ونهاية عبارة سم قول المتن أو الليحية
يشمل لحية المرأة لأنها وإن كانت مثله في حقها إلا أنها تزين بدنها مر اه (قوله) من نفسه (قوله) يأتي محترمه
سم (قوله) ولو اصوله (الخ) أي ولو خرج عن حد الرأس والوجه ونائي (قوله) بأي دهن (الخ) أي بخلاف اللبن
كانت تحته كادل عليه كلام الغزالي والماء المبخر ان عقت به العين حرم والافلا اه (قوله) ويفرق بأن الشد
صارف عن قصد التطيب به (قوله) فديو خدمته الحرم لو كانت الحرقة المشدودة مما يقصد التطيب بما فيها لوقتها
بحيث لا تمنع ظهور الرائحة وإنما تشد عليه لمنع تبدد رائحته من اسمهم وتقدم عن الونائي الجرم بذلك
أنه لا فدية على مجنون ولا معنى عليه ولا تأثم ولا غير ميمرسم (قوله) الانحو الحلق أو الصيد (قوله) فيهما
الا كراهة أو سيأتى خلافة (قوله) ومكرها زال أكرامه (قوله) ومثله من ألقى عليه الطيب ولو بنحو ريح (قوله) ازالته
وإنما جاز دفع ما ألقى عليه بنفسه وإن استلزم الماسطوطال منها لأن قصده الأزالة لا جاز نزع الثوب ولم
يلزمه شقوه وإن تعدى بلبسه كما اقتضاه إطلاقهم وظاهر قولهم لم يلزمه الجواز وإن نقص ويوجه بالمبادرة
للخروج من المعصية به شرح مر (قوله) في المتن أو الليحية (قوله) يشمل لحية المرأة لأنها وإن كانت مثله في حقها إلا
أنها تزين بدنها مر (قوله) بأي دهن (كان) بخلاف اللبن وإن كان يستخرج منه السمن شرح مر

لأنه مخلوقها كغيره بأي دهن كان كزيت وزبد ولو غير مطيب

ولو من المرأة تطيبا ما ترفها
 كتره الطب المتافى لكون
 المحرم اشعث اغبر اى
 شانه المامور بذلك بخلاف
 راس افرع واصلع وذقن
 امردو بقيقه شعور اليفلا
 يحرم دهنها بما لا يطيب فيه
 لانه لا يقصد به تزيتها
 وفارق مامر في المحلوق
 لانه يقصد به تحسين ما بنيت
 بعد نعم الاوجه ان شعور
 الوجه كاللحية إلا شعر
 الخد والجنبه اذ لا يقصد
 تنميتها بمحال وحينئذ
 فليتبه لما يغفل عنه كثيرا
 وهو تلويت الشارب
 والعنقه بالدهن عندا كل
 اللحم فانه مع العلم والتعمد
 حرام فيه الفدية كما علم بما
 تقرر فليحترز عن ذلك
 ما يمكن وظاهر قوله شعر
 انه لا بد من ثلاثة ويتجه
 الاكتفاء بدونها ان كان
 بما يقصد به التزين لان
 هذا هو مناط التحريم كما
 يعلم مما تقرر ويحرم عليه
 بل وعلى الحلال دهن نحو
 راس المحرم كحلقه فلا يرد
 على المتن (ولا يكره) للمحرم
 (غسل راسه وبدنه
 مخطئ) ونحو صدر لانه
 لازالة الوسخ بخلاف
 الدهن فانه للتشبه المشابهة
 للطيب كاسم نعم الاولى
 ترك ذلك حتى في مليونه
 اى مالم يفحش وسخه كما
 هو ظاهر وليتفرق عند غسل
 راسه لئلا يتنفث شيء من
 شعره ويكره الاكتحال

وان كان يستخرج منه السمن شرح مر اه سم (قوله فادرجه) اى الدهن (في قسمه) اى قسم الطيب ولم
 يجعله قسما مستقلا سم عبارة المغنى تنبيه لاحسن ادراج هذا في قسم الطيب فانه لا فرق فيه بين الطيب
 زغيره كاسم وقد جعله في الروضة واصلا قسما مستقلا لكن المحرر ادخله في نوع الطيب لتقاربهما في
 المعنى لانهما ترفه وليس فيهما ازالة العين اه (قوله لان فيه الخ) خبر فادرجه (قوله بخلاف راس افرع)
 وهو من لم ينبت براسه شعر من افق (واصلع) وهو من لم ينبت براسه شعر خلقه او المرض باعثن (قوله وذقن
 امرد) اى وان قارب الابايت قاله الوائى وهو ظاهر اطلاق الشارح كالتبايع والمغنى وقال سم ينبغي الاى
 او ان نباتها لانهما يجتذ كراس المحلوق اه وفيه ما لا يخفى (قوله فلا يحرم دهنها الخ) ولو كان بعض الراس
 اصلع جاز دهنه هو فقط دون الباقي نابتاى ونائى (قوله الاشعر الخ) وفاقا للمغنى وخلافا للثبائية والاسنى
 عبارة المغنى والحق المحب الطبري بشعر اللحية شعر الوجه كحاجب وشارب وعنفقة وقال في المهمات انه
 القياس وقال الولي العرافي التحريم ظاهر فيه اقل بالحية كالشارب والعنقة والعدا وما الحاجب والمهدب
 وما على الجبهة اى والخد فيه بعد انتهى وهذا هو الظاهر لان ذلك لا يترتب به اهو عبارة الثبائية بعد ذلك كلام
 المحب والمهمات نصها واعتمده جمع متاخرين وهو ظاهر خلافا لقول ابن النقيب با يلحق بها الحاجب
 والمهدب وما يلى الوجه انتهى قيل وما قاله في الاخر ظاهر ومثله شعر الخد اذ لا يقصد تنميتها بمحال انتبت قال
 ع ش قوله وهو ظاهر معتداه وقال الرشيدى قوله مر ومثله شعر الخد من تمام القيل والقائل هو الشهاب
 حجي في امداده اه (قوله الاشعر الخ) الاوجه ترك الاستئثار مر اه سم (قوله اذ لا تقصد الخ) وفي الحاشية
 والشعر النابت على الانف اوفيه كشعر الخد بالاولى ونائى (قوله فليتبه لما يغفل عنه الخ) في الحاشية والثبائية
 نحوه وقال في الحاشية انه يحرم اكل لحم فيه دهن يعلم منه تلوث شاربه مثلا ما لم تشتد الحاجة اليه ولا اجاز
 ووجب الفدية انتهى اه ونائى (قوله كما علم مما تقرر) وهو قوله وكذا في الفدية كرى (قوله وظاهر
 قوله) الى قول المتن الثالث في الثبائية والمعنى الا قوله فلا يرد على المتن وقوله اى مالم يفحش الى وليتفرق (قوله
 وظاهر قوله شعر انه لا بد الخ) اى لا نه اسم جمع واصله ثلاث شعرات الثبائية (قوله ويتجه الاكتفاء الخ) اعتمد
 شيخنا الشهاب الرملى ما يوافقه فانه لا فرق بين كثير الشعر وقليله سم ونهاية قال الرشيدى ومراده
 بالقليل ما يشمل الشعر قوب بعضها وذلك لان لفظ السؤال الذى اجاب عنه بما ذكر هل يشترط في دهن الشعر
 ان يكون ثلاث شعرات او يحصل بالواحدة او بعضها كما هو قضية كلامهم انتهى (قوله بدونها) اى ولو
 واحدة مغنى قال الوائى ومثل الشعرة بعضها ونقل الامام عبد الملك المعاصمى بعض مشايخه ان الخطيب
 كان في درس الشمس الرملى يقرر انه يجب في دهن الشعرة الواحدة او بعضها دم كامل فقال الخطيب من قال
 ذلك فقال انما قلته فقال الخطيب حرم درسك يا محمد من جاءه الاثانية وقام انتهى لكن هذا القيام ليس للخطا
 في الحسب بل لمقصد بخفى علينا ولا يقال في المغنى ودهن راس او شعرة منه هو الظاهر من كلامهم انتهى اه
 ويحتمل ان من اسباب القيام جزم الشمس الرملى بقوله او بعضها (قوله فلا يرد الخ) اى لان الكلام فيما
 يختص بالمحرم (قوله ونحو سدر) اى كهايون لا حليب فيه (قوله كاسم) اى انفا (قوله وليتفرق الخ) ظاهره
 وجوب (قوله ويكره الاكتحال الخ) والكراهة في المرأة اشد وللحرم الاحتجام والقصد مالم يقطع بهما
 شعر اوله انشاد الشعر المباح والنظر في المرأة كالحلال فيهما ولا دم عليه ان شك هل تنف المخطئ شيئا من شعره حال
 التسريح او انتف بنفسه لان الاصل براءة الذمة نعم يكره حك شعره لاجسده باظفاره لا بانامله وتسريحه

(قوله فادرجه) اى الدهن في قسمه اى قسم الطيب ولم يجعله قسما مستقلا اه (قوله وذقن امرد) ينبغي
 الاى وان نباتها لانهما يجتذ كراس المحلوق (قوله الاشعر الخ) الاوجه ترك الاستئثار مر (قوله ويتجه
 الاكتفاء الخ) اعتمد شيخنا الشهاب الرملى ما يوافقه فانه اقبى بانه لا فرق بين كثير الشعر وقليله اذ التحريم
 منوط بما يصدق به التزين فانهم علوه بما فيه من التزين المتافى لحال المحرم فان الحاج اشعث اغبر (فرع)
 قال في الروض وله خضب لحيته بالحناء اه وقوله لحيته قال في شرحه وغيره ما من الشعور اه وعبارة عب

(الثالث) من المحرمات على الذكر (١٧٠) وغيره (ازالة الشعر) ولو من غير راسه (او الظفر) اى شئ من احدهما من نفسه وان قل ينقص

وتقلته معنى ونهاية (قوله من المحرمات) اى قوله ومثله يخذق النهاية والمعنى الا قوله من نفسه وقوله حتى نحو شرب الخ الى ذلك ولو ادى الى وقطع الخ وقوله كذلك قول المتن (او الظفر) اى من يده او رجله او من محرم آخر قلم او غيره نهاية زاد الوائى ولو من اصبع زائدة اه (قوله او غيرها) اى كحلق او قص ونورة نهاية (قوله حتى نحو شرب دواء الخ) اى كحك رجل الراكب نحو سرج ونائى (قوله مع العلم الخ) اى يكون من يلا فبا يظهر قالة البصرى والافيدى بالاحرام والتحريم والكون من يلا (قوله وذلك) اى حرمة ازالة ما ذكر (قوله نعم لم يقطع الخ) اى بلا فدية نهاية ومعنى (قوله عينه) الاولى الافراد كما فى الوائى (قوله وما انكسر من ظفره الخ) اى وله اى التولد اذ قال ابن الجلال ولو توقف قطع او قلع الشعر او الظفر المتأذى على قطع شئ من غيرهما لظاهر عدم الائتم والا قرب وجوب الفدية ثم رايتم فى المنح الى اله وبارة النهاية تقسمه ايضا انتهى ونائى (قوله كذلك) اى ولو ادى تا ذفا يظهر (قوله ولا فدية) راجع لكل من القلع والقطع (قوله كالمقطع اصبعه الخ) نعم تسن الفدية نهاية (قوله او كشط جلدة راسه الخ) وقياس ما ذكر عدم التحلل به فليراجع ع ش (قوله ومنه الخ) اى من التعليل (قوله فان كان حلالا) الى قوله وهل الامر الخ فى المعنى الا قوله لكن ان الى او حرما الى التنية فى النهاية الا ما ذكر وقوله وهل الامر الى ولو عذر (قوله فان كان حلالا فلا شئ) وكذلك ان كان محرما دخل وقت تحله لمحمد صالح (قوله بغير اذنه الخ) يبنى ان يكون عليه بر ضاه كاذنه بالنسبة لعدم الائتم مطلقا ولعدم التعزير ان صادقة عليه والا فالقول بقوله يمينه فيما يظهر فى جميع ذلك بصرى (قوله لم يدخل وقت تحله) اى فان دخل وقت تحله فهو كالحلال فيما سبق فيما يظهر ثم رايته مصر حابة فالحديث على ذلك بصرى وقوله فيما سبق يشمل الائتم والتعزير فليراجع (قوله والفدية على المحلوق) وليس الحائق طريقا فى الضمان وان لم ياذن فى الحلق ان امكنه منعه لتفريطه فيما عليه حفظه واستشكل بمسئلة الغصب الالية انفا فان الغصب فيها طريق وقد يجاب بان ذلك محض حق ادى فغلظ فيه اكثر مما نشرح الباب اه سم عبارة ع ش قوله مر لانه المترفع الخ ظاهره ان الحائق لا يطالب بشئ فليس طريقا فى الضمان اه (قوله حيث لم يعد النفع الخ) بهذا فارق ما لوجه جرحه غير مع تمكنه من دفعه حيث لا يسقط الضمان عن الجراح لانه ليس ثم منفعة تعود على المجروح وانما يلحقه به الضرر ع ش (قوله لم يضمنها المأمور) اى ضمانا مستقرا والافهو طريق فيه شرح مر اه سم قال ع ش قوله والافهوى القصاص طريق الخ على عدم القراء على القصاص حيث جهل الغصب والافاضان عليه اه (قوله بل لو سكت مع قدرته الخ) ولو طارت نار الى شره فاحرقته واطاق الدفع لومته الفدية والافلا نهاية ومعنى (قوله فالحكم كذلك) اى فالفدية عليه (قوله دفع بعضها) اى المتلفات (قوله بخلاف ما لو كان نائما الخ) عبارة شرح العباب والامكنه منعه اى يمكن المحلوق منع الحائق لا كراه او نوم او جنون او اغماو قد حلق بلا اذنه قبل دخول تحله فهى ولو صوماعلى الحائق ولو حلالا الى ان قال وافهم كلامه كالشيخين وغيرهما ان المحلوق ليس طريقا فى الضمان سواء اعسر الحائق او غاب ام لا وهو الاصح باتفاقهم كفى المجموع

الاخصب شعره بنحو الحناء اه وقوله لشعره قال فى شرحه اى المحرم الذكر الا نائى (قوله من نفسه) باقى محترزه (قوله والفدية على المحلوق الخ) عبارة شرح العباب والفدية فيما اذوق الحلق قبل وقت التحلل على المحلوق وان لم ياذن فيه اى الحلق ان امكنه منعه لتفريطه فيما عليه حفظه الى ان قال وافهم كلامه ان الحائق نائس طريقا فى الضمان وهو كذلك لكن استشكل بمسئلة الغصب المذكورة يعنى مسئلة غصب الشاة الالية فانه يعنى القصاص فيها طريق وقد يجاب بان ذلك محض حق ادى فغلظ فيه اكثر مما ناهى الخ اه (قوله لم يضمنها المأمور) اى ضمانا مستقرا والافهو طريق فيه شرح مر (قوله بخلاف ما لو كان نائما او مكرها) عبارة العباب والامكنه منعه اى يمكن المحلوق منع الحلق لا كراه او نوم او جنون او اغماو وقد حلق بلا اذنه قبل دخول تحله فهى ولو صوماعلى الحائق ولو حلالا الى ان قال وافهم كلامه كالشيخين وغيرهما ان المحلوق ليس طريقا فى الضمان سواء اعسر الحائق او غاب ام لا وهو الاصح باتفاقهم

او احراق او غيرها من سائر وجوه الازالة حتى نحو شرب دواء من يل مع العلم والتعمد فيما يظهر وذلك لقوله تعالى ولا تحلقوا رؤسكم اى شيئا من شعرها والحق به شعر بقية البدن والظفر بجامع ان فى ازالة كل طرفها ينافى كون المحرم اشعث اغبر نعم لم يقطع شعر نبت داخل جفنه تاذى به ولو ادى تا ذفا فيما يظهر وقطع ما غطى عينه بما طال من شعر حاجبيه او راسه كدفع الصائل وما انكسر من ظفره تاذى به كذلك ولا فدية كما لو قطع اصبعه وعليها شعر او ظفر او كشط جلدة راسه وعليها شعر للتعبة ومنه يؤخذ انه لا فرق بين قطع وكشط ذلك لعذر او غيره لان التعدى بذلك لا يمنع التعبة خلافا لمن بحث الفرق وخرج بمن نفسه ازالته من غيره فان كان حلالا فلا شئ لكن ان كان بغير اذنه اثم وعزر او حرما لم يدخل وقت تحله باذنه حرم عليها والفدية على المحلوق لانه المترفع اه اذنه ولم تقدم المباشرة هنا لان محل تقدمها حيث لم يعد النفع على الامر الا ترى ان من غضب شاة وامر اخر بذبحها لم يضمنها المأمور بل لو سكت مع قدرته على الامتناع فالحكم كذلك لان الشعر فى يد

لانه معذور ولا تقصير من جهة بخلاف نحو الناسي اه سم (قوله او غير مكلف) أى مجنوناً أو معنى عليه
او صيا غير مبغى ونهاية (قوله ولو امر غير الخ) عبارة التباية واستثنى من اطلاق وجوب الفدية على
الحائض ما لو امر حلال حلالاً لم يخلق محرم نائم او نحوه فالفدية على الامر ان جهل الحائض او اكره او كان
اعجمياً يعتقد وجوب طاعته امره او الافعل الحائض ومثله ما لو امر محرم محرماً او حلال محرماً او عكسه كانه
عليه الاذرى وصريح ما تقرر انها لو كانا معذورين فالفدية على الحائض وقياسه انها لو كانا غير معذورين ان
تكون على الحائض ايضا وهو ظاهر اه (قوله يخلق رأس محرم) أطلق المحرم والموجود فى كلام غيره تقييده
بنحو النائم فانه لو تمكن من الدفع فبى عليه دونها لو كان استغنى عنه عما سبق بصرى (قوله ان عذر المأمور) أى
بان جهل الاحرام او اكره او كان اعجمياً يعتقد وجوب طاعته امره كذا فى الاسنى بصرى وفى سم بعد ذكر مثله
بزيادة ما نصه فالحاصل انه لو امر حلال او محرم حلالاً او محرماً فان عذر احدهما فقط فالفدية على الآخر او
عذرا او لم يعذر افعل المأمور اه (قوله فى الاول) أى فيما لو عذر المأمور فقط (قوله والاقرب لا) قد يشمل
المأمور فى الاول ايضا لكن التعليل ظاهر فى التخصيص بالامر هنا لكن قياس ما مر عن شرح الباب فيما
لو حلق رأس المحرم بغير اذنه وامكنه منه ان الحائض ليس طريقان المأمور فى الاول كذلك الا ان يفرق
فليراجع سم (قوله لمن لا يعتقد وجوب الطاعة) يخرج اعجمياً يعتقد وجوب الطاعة سم (قوله

كافى المجموع لانه معذور ولا تقصير من جهة بخلاف نحو الناسي اه (قوله فالفدية على الامر الخ) استشكله
الاذرى والزركى بان قياس الضمان الوجوب على المأمور مطلقاً كما لو امره بان يلازم نفس الغير او
ماله وافرقت فى شرح عب بان الحائض هنا عند جهله او نحو اكرهه لا تقصير منه التباية فلم يناسب الزامه بالفدية
التي هي حق الله تعالى المبني على المساعدة بخلاف متلف نفس الغير او ماله فانه مقصور وان جهل حرمة ذلك
لانها لا تخفى على احد فان فرض خفاؤها عليه فهو نادر لا يعمل عليه الى ان قال قال فى الكفاية ان
قبل لو امر محرم شخصاً بقتل صيد لا ضمان على المحرم فا الفرق بينه وبين ما هنا وجوابه الا انما ينطبق
على ما لو كان الامر هو المألوق قبل ان الشعر فى بدوه دعبة بخلاف الصيد من ثم لو كان يده ضمه اه ولا
يخفى انه قيد ببادر من الفرق الذى ذكره فى جواب اشكال الاذرى والزركى ان المأمور فى الاول ليس
طريقاً فى الضمان فكان قوله هنا على نظر اجماع قوله كالمأمور فى الاول ايضا الا ان ما وجهه بالاقرب
الذى ذكره لا يشملها فليتأمل وايضا فن جملة عذر المأمور الاكره او ساقى أنه لا يمنع كون المأمور طريقاً
فى ضمان الصيد فيحتاج للفرق بينهما وفى الروض فرغوا ان اضطروا اكل الصيد ضمن وكذا لو اكره أى المحرم
على قتلهم يرجع على المكروه (قوله ان عذر المأمور) أى بان جهل الاحرام أو اكره كفى المجموع قال
فى شرح الباب او كان اعجمياً يعتقد وجوب طاعته امره كاجتهه الاذرى وغيره اخذنا من كلامهم فى الجنائيات
اه (قوله ان عذر المأمور) يشمل المأمور المحرم اذا عذر قضيت ان الفدية على الامر وبواقفه ما فى شرح
الروض فانه لما قال الروض فان امر حلال حلالاً لم يخلق رأس محرم نائم أى ونحوه فالفدية على الامر
ان جهل الحائض أى أو اكره او كان اعجمياً يعتقد وجوب طاعته امره كفى شرحه قال فى شرحه وقضية كلامه
كاصله انه لو امر محرم محرماً او حلال محرماً او عكسه اختلف الحكم وليس كذلك كانه عليه الاذرى اه
فالحاصل مع ما مر انه لو امر حلال او محرم حلالاً او محرماً فان عذر احدهما فقط فالفدية على الآخر او
عذرا او لم يعذر افعل على المأمور (قوله وهل الامر طريق هنا الخ) انظر لم ترددها وجزم فيما لو حلق بغير
اذن المحرم مع تمكنه من منعه بعدم كون الحائض طريقاً كما مر عن شرح الباب مع أن الحائض هنا باشر
والامر هنا لم باشر (قوله والاقرب لا) قد يشمل المأمور فى الاول ايضا لكن التعليل ظاهر فى التخصيص
بالامر هنا لكن قياس ما مر عن شرح الباب فيما لو حلق رأس المحرم بغير اذنه وامكنه منعه ان الحائض
ليس طريقان المأمور هنا فى الاولى كذلك الا ان يفرق فليراجع سم (قوله لمن لا يعتقد وجوب الطاعة) يخرج

أو غير مكلف فعلى الحائض
وللحلق مطالبته باخراجها
لان نسكه يتم باذنها وله
اخراجها عن الحائض لكن
بأذنه كالكفارة ولو امر
غيره بخلق رأس محرم
فالفدية على الامر الحلال
او المحرم ان عذر المأمور
الحلال أو المحرم والافعى
على المأمور وهل الامر
طريق هنا كالمأمور فى
الاول على نظرو الاقرب لا
لان مجرد الامر لمن لا يعتقد
وجوب الطاعة لا يقتضى
سوى الاثم

ولو عذرا فهي على الخالق فيا يظهره لا المباشر (تنبيه) قد يشكل تعليلهم وجوب الفدية في الحلق بالترفة بأنهم جعلوه من أنواع التعزير وجعلوا في إزالة التمنع الغير بغير ذاته (١٧٢) التعزير وذلك مستلزم لكونه مزرية ومناف لكونه ترפה اذ هو الملازم للنفس ويلزم من

ولو عذرا فهي على الخالق (الخ) وقياسه انهما لو كانا غير معذورين ان تكون على الخالق ايضا وهو ظاهر شرح مرادهم اى لانه المباشر ع (قوله بالترفة) متعلق بالتعليل (قوله بأنهم الخ) متعلق ببشكل (قوله جعلوه) اى الحلق (قوله في إزالة التمنع) اى الشعر (قوله اذ هو) اى الترفة به بصرى (قوله كونه ترפה) الانسب كونه مزرية (قوله وتعهده) عطف تفسير على الشعر (قوله ولكونه) اى الحلق (قوله وجنابة) عطف على ترفة (قوله وبقائه) اى الشعر (قوله وبقائه جمالا) الاول معطوف على اسم الكون والثاني على خبره فهو من العطف على معمول على عامل واحد نعم في الاول العطف على الضمير المحرور وبلا إعادة الجار وفيه ما فيه بصرى (قوله لم جعل ركنا) اى الحلق مع ان ما فيه من الترفة او الجنابة ينافي كونه عبادا وركنا للنفس وسببا للتحلل عنه (قوله الاول) الاول تركه (قوله المعلم بمصولة) الضمير عائد الى السلام مع ملاحظة الاستخدام فالاول لفظي والثاني معنوي بصرى (قوله من الافات) متعلق بضمير حصوله (قوله للصلى) متعلق بمصولة (قوله) اما بتعاطى ضدها هذا نظر المظاهر والاقتدر ان التحلل عن الصوم يحصل بدخول وقت الافطار وهو غروب الشمس تعاطى المفطر أم لا (قوله او دخول وقته) اى المفطر رسم قول المتن (في ثلاث شعرات) بفتح العين جمع شعرة بسكونها تامة ومعنى (قوله او بعض) الى المتن في المعنى والنهاية الا قوله وكان الى اما اذ (قوله او بعض من كل منها) اى من الثلاث شعرات او الثلاثة اظفار فصوره المسئلة انه ازال من كل شعرة من الثلاث بعضها او من كل ظفر من الثلاثة بعضها واما ازال شعرة واحدة في ثلاث مرات فان اختلف الزمان او المكان وجب ثلاثة امداد او ان اتحد اقدم ولو ازال ظفرا في ثلاث مرات قالوا يجب ثلاثة امداد ان اختلف الزمان او المكان الا فهل الواجب مدو احد كافي الشعرة او مدو فيه نظر ويؤيد الاول اطلاق قوله الا في الحق بها الظفر رسم اقول بل كلام الشارح الا في قيل قول المصنف والظاهر الخ صريح في الاول (قوله محل الازالة) اى لا محل الشعر المزال فانه لا يشترط ان يكون من الراس وحده مثلا بل لو ازال شعرة من الراس وشعرة من الابط وشعرة من بقية الجسد يلزم عدم اذا اتحد زمان الازالة ومكانها (قوله جميع شعر الراس) ظاهره انه لا تعدد الفدية في ازالة جميع الشعرة مع جميع الاظفار وليس مرادا لتصريحهم بان الحلق والقلم نوعان متغايران وبان الفدية تعدد بتعددهما حيث جعل قوله فلا تعدد الفدية على انه بالنسبة الى كل من القسمين على افتراذه وهذا واضح لا غبار عليه واما نهنا على ثلث يغفل عنه وتحمل عبارته على ما يتبادر منها بصرى اى لو قال او اظفار الدين الخ باو بدل او الاول اوضح المراد (قوله وان كان المزال الخ) لا يخفى ما في هذه العارية عبارة النهاية والمعنى وحكم ما فوق الثلاث حكمها كما فهم بالاولى حتى لو حلق شعر راسه وشعر بدنه ولاء او ازال اظفار يديه ورجليه كذلك لزمه فدية واحدة وهي اوضح واسم (قوله فلا تعدد الفدية) اى بل تجب فدية واحدة للشعور وللأظفار رسم (قوله ومن ثم) اى من اجل انه لا فرق هنا بين المعذور وغيره (ازمت هنا) بخلاف الناسى والجاهل في التمتع باللبس والطيب

أعجبيا يعتقد وجوب الطاعة (قوله ولو عذرا فهي على الخالق) وقياسه انهما لو كانا غير معذورين ان تكون على الخالق ايضا وهو ظاهر شرح مر (قوله او دخول وقته) اى المفطر (قوله او بعض كل منها) اى من الثلاث شعرات والثلاثة اظفار فصوره المسئلة انه ازال من كل شعرة من الثلاث بعضها او من كل ظفر من الثلاثة بعضها واما ازال شعرة واحدة في ثلاث مرات فينبغي ان يقال ان كان مع اتحاد الزمان والمكان فقد واحدا لان اتحادهما كاز التمتع شعوره مع اتحادهما فكلا لا يتعدد الدم هنا بل على المد هنا والا فتلا ثلاثة امداد مروي في الكلام فبالاول ازال ظفرا في ثلاث مرات كل مرة ثلثا مثلا فان اختلف الزمان والمكان ففي كل مدو الا فهل يجب مدو احد كافي الشعرة او مدو فيه نظر ويؤيد الاول اطلاق قوله الا في الحق بها الظفر (قوله فلا تعدد الفدية) اى بل تجب فدية واحدة للشعور او للاظفار (قوله

ولو عذرا فهي على الخالق فيا يظهره لا المباشر (تنبيه) قد يشكل تعليلهم وجوب الفدية في الحلق بالترفة بأنهم جعلوه من أنواع التعزير وجعلوا في إزالة التمنع الغير بغير ذاته (١٧٢) التعزير وذلك مستلزم لكونه مزرية ومناف لكونه ترפה اذ هو الملازم للنفس ويلزم من ملايمته لها عدم ازالته لها وقد يجاب بمنع اطلاق كونه ترפה بل فيه ترفة من حيث انه كلفة الشعر وتعهده وجنابة من حيث ان الشعر جمال وزينة في عرف العرب المقدم على غيره ولكونه جنابة مساوى نحو الناسى غيره وبقائه جمالا لم يحلق ^{بشعره} الا في نيبك فان قلت لم جعل ركنا وكان له دخل في التحلل الاول قلت اما الاول فلان فيه وضع زينة لله تعالى فاشبه الطواف من حيث انه اعمال النفس في المشي لله تعالى واما الثاني فلان التحلل من العبادة اما بالاعلام بغاياتها كالسلام من الصلاة المعلم بمصولة من الافات للصلى واما بتعاطى ضدها كتعاطى المفطر في الصوم او دخول وقته والحلق من حيث ما فيه من الترفة ضد الاحرام الموجد لكون المحرم شعث اغبر فكان له دخل في تحمله (و نكل الفدية في ثلاث شعرات او ثلاثة اظفار) او بعض من كل منها فاكثر ان اتحد محل الازالة وزمنها عرفا وان كان المزال جميع شعر الراس والبدن و اظفار الدين والرجلين فلا تعدد الفدية مع الاتحاد المذكور

لانه حيث يد فعلا واحدا وذلك لقوله تعالى فدية أى فحلق شعرا له فدية واقل الشعر ثلاث والاستيعاب غير معتبر هنا اجماعا واذا وجبت مع العذر فع غيره اولى ومن ثم زمت هنا كالصيد والدهن

نحو ناس وجاهل وولى صيغ مختلف نحو نجنون ومعنى عليه وغيره كافي المجموع لان هؤلاء لا ينسبون لتقصير بوجه مختلف او لثبوت
 وكان قضية كون هذا كالصديق باب العلاقات انه لا فرق لكن لما كان فيه حق لله تعالى سوح فيه حيث لا تصور تقصير وهذا يندفع
 استحكال الادعى وجواب الغزى عنه بما لا يتصل على انه يوم ان المميز كغير المميز (١٧٣) وليس كذلك كما تقرر اما اذا اختلف محل

الازالة او زمانها فاجب
 في كل شعرة او بعضهم او
 ظفر كذلك مد كما ياتي
 (والاظهر ان في الشعرة)
 او الظفر او بعض كل (مد)
 طعام وفي الشعرتين او
 الظفرين او بعضهما (مدن)
 لعسر تبعض الدم والشارع
 قد عدل الجواب بالطعام في
 جزء الصيد وغيره والشعرة
 او بعضها النهائية في القلة والمد
 اقل ما وجب في الكفارات
 فقولت به والحق بها الظفر
 لما مر هذا ان اختار الدم فان
 اختار الصوم فيوم في
 الشعرة او الظفر او بعض
 احدهما يومان في اثنين
 وهكذا او الاطعام فصاع
 في الواحد وصاعان في
 الاثنين وهكذا قاله جمع
 وقال الاسنوي انه متعين
 لا يجحد عنه وخالفه آخرون
 منهم البلقي وابن العاد
 فاعتمدوا ما اطلقه الشيخان
 كالاصحاب من انه لا يجزى
 غير المدي الاول والمدين

في الثانية وما أوزم به الاولون
 من التخيير بين الشيء وهو
 الصاع وبعضه وهو المد
 مردود بان له نظائر كالمسافر
 يتخير بين النحر والاطعام
 (وللعذور) بان اذاه

والذهن والجماع ومقدماته لا اعتبار العلم والقصد فيه وهو متفق فهما نهاية ومعنى (قوله) نحو ناس اي كمن
 سكت عن الدفع مع القدرة (قوله) وجاهل اي باخر مة نهاية (قوله) بخلاف نحو نجنون (الخ) اي كالتام نهاية
 ومعنى واسنى (قوله) كافي المجموع عبارة الحاشية على الاصح في المجموع ان المعنى عليه والصي والمنجون
 إذ لا يمكن لهما نوع يتميز لافدية عليهم ولا على ولهم اهم (قوله) بخلاف اولئك عبارة انها بقا المعنى بخلاف
 الجاهل والناسي فانهما يعقلان تعلمهما فنسبا إلى تقصير اه (قوله) انه لا فرق اي بين نحو الناسي ونحو
 المنجون فتجب الفدية عليهم ايضا نهاية ومعنى (قوله) اما اذا اختلف محل الازالة اي بحيث لم يسمع اخر
 اذانه من سمع اوله بمحض قول المتن (والاظهر ان في الشعرة) ولو اضعف قوة الشعرة بان شقها نصفين
 فلا شيء وان حرم ونائي (قوله) او الظفر الى قوله هذا في المعنى والى قول المتن وللعذور في النهاية (قوله)
 وغيره اي كشجر الحرم (قوله) هذا (الخ) اي وجوب مداومدين فيها ذكر عبارة المعنى ومحل الخلاف
 المذكور إذ اختار الدم (قوله) ان اختار الدم (الخ) وقال لا لاسنى والمعنى وخلاف النهائية عبارة تولى لا فرق في
 ذلك بين أن يختار دما ولا كما في به الوالد رحمه الله تعالى خلافا للعلم ان قد بسط الكلام على رد التقييد
 المذكور جمع من المتأخرين كالبلقيني وابن العادو تمسكو باطلاق الشيخين اه قال الرشدي قوله مر خلافا
 للعراني اي في تقييده ذلك بما إذا اختار الدم فان اختار صوما (الخ) اه (قوله) وهكذا) يعني او بعض
 الاثنين من الشعر او الظفر (قوله) قاله اي قوله هذا ان اختار الدم فان اختار الصوم (الخ) (قوله)
 ما اطلقه الشيخان كالاصحاب افني شيخنا الشهاب الرملي بان المعتمد ما اطلقه الشيخان كالاصحاب سم
 (قوله) من انه لا يجزى غير المد (الخ) في هذا الحصر صعوبة بالنظر للصاع والصاعين فاما مسلمه وقد يجاب بان
 المراد لا يجب غير المد (قوله) وما الزم (الخ) اشارة الى اعتراض الآخرين على الاولين بانه يزم من قولكم
 التخيير بين الشيء مو بعضه هو متمم فرده بانه جائز بل واقع لان نظيرا كرى عبارة المعنى قال بعضهم وكلام
 العراني ان ظفر على قولنا الواجب ثلث مد اي هو مرجوح لا يظهر على قولنا الواجب مدا ذير جمع حاصله
 إلى انه غير المدي والصاع والشخص لا يتخير بين الشيء وبعضه وجوابه المتفق ان المسافر يتخير بين النحر
 والاطعام وهو يتخير بين الشيء وبعضه اه (قوله) بان اذاه الى قوله وقيل في النهاية لا لا قوله ايداه لا يحتمل
 عادة وقوله ولا ياتي إلى المتن وقوله وكذا له إلى المتن وقوله وكل محذور بالاحرام إلى المتن وقوله وهما
 واضعان وإلى قوله ويرد في المعنى إلى اما ذكر وقوله قتل (قوله) ايداه لا يحتمل عادة) اقره عش (قوله) او
 مرض) او جزاحة نافية ومعنى (قوله) ولا ياتي هذا اي التقييد بقوله ايداه (ما راجع) اي من التعميم بقوله
 ولو ادنى تاذ (قوله) من شأنه اي نحو المنكر الخ (قوله) به (قوله) هناك اي في نحو المنكر الخ (قوله)
 اوزير الخ) الاولى ابدال او بآي المفسرة (قوله) وكذا له قلم ظفر) كالصريح في وجوب الفدية حيث
 وتقدم قوله وما انكر الخ المصرح فيه بعدم الفدية فهما مستلطان فليتبين تمييز احدهما عن الاخرى

مختلف نحو نجنون ومعنى عليه وغيره كافي المجموع) ومثلهم في ذلك التام شرح ورض وعبارة الحاشية
 الاصح في المجموع ان المعنى عليه والصي والمنجون إذ لا يمكن لهما نوع يتميز لافدية عليهم ولا على ولهم (قوله)
 ما اطلقه الشيخان كالاصحاب افني شيخنا الامام الشهاب الرملي بان المعتمد ما اطلقه الشيخان كالاصحاب (قوله)
 من انه لا يجزى غير المد (الخ) في هذا الحصر صعوبة بالنظر للصاع والصاعين فاما مسلمه (قوله) وكذا له قلم ظفر
 احتاج اليه) كالصريح في وجوب الفدية حيث وتقدم قوله وما انكر من ظفره تاذي به الخ المصرح فيه
 بعدم الفدية فهما مستلطان فليتبين تمييز احدهما عن الاخرى فكان ما هنا إذ لم يتأذ به لكن توقفت مداواة

الشعر ايداه لا يحتمل عادة لنحو قلم فيه او مرض أو حر أو وسخ ولا ياتي هذا ما رفي نحو المنكر وشعر العين لان من شأنه ان لا يصير
 عليه فاكنتي فيه بآني تاذ بخلاف هذا ومن ثم لم تجب هناك فدية (ان يخلق) اوزير لم يحتاج لازالته من راسه وغيره وكذا له قلم ظفر
 احتاج اليه (ويؤذى) لقوله تعالى فن كان منكم مريضا الآية نزلت فيمن اذاه هو ام رأسه فامر ^{بالتشبه} بالخلق ثم بالفدية الآية

فكان ما هنا إذا لم يثابه لكن توقفت مداواة ما تحته على إزالته مثلاً سم (قوله) كما تقرر أى فى شرح الثالث
ازالة الشعر أو الظفر (قوله) احتياطاً للستر العورة ووقاية الرجل الخ) أى لانهما مأمور بهما فخفف فيما
نهاية ومعنى (قوله) إلا عقد النكاح أى ولا مالو نظر بشهوة أو قبل بحائل كذلك إلا عانة على قتل الصيد
بدلالة إعاره الترخيص بافضل وبأقرب فى الشرح مثله زيادة الاستثناء بنحو يده وتقدم عن الوائى استثناء
اضعاف قوة الشعر بشهواته صفتين (قوله) على الذكر وغيره) أى أحرماً مطلقاً وبموجب أو بعمرة أو
بهما نهاية (قوله) ولو فى درهمية الخ) أى بذكر متصل أو مقطوع ولو من بهيمة أو بقدر الخشعة من فاقدتها
نهاية وتوأنى قال الرشيدى قوله لم أو بمقطوع أى بالنسبة للراى أى بان استدخلت ذكره أمقطوعاً فبحرم
عليها ويقسد حجها وإن كانت لا تجب عليها القدية كما يأتى أه (قوله) ولو بحائل أى كشفه وتوأنى (قوله) وعلى
الزوج الحلال الخ) إلا خصص الأعم حذف الزوج كفى النهاية والمغنى (قوله) كقبلة أى ومعاقبة بشهوة
نهاية وتوأنى (قوله) وظفر هل توقف الحرمة على تكرره الوجه أن يجرى فيه مافى الصوم سم عبارة
الوائى وجرى ابن سم على أن المرة لا تحرم وهو قياس الصوم وخلاف ظاهر المختصر أهى وخلاف إطلاق
التحفة والنهاية (قوله) بشهوة أى ما حيت لا شهوة أى فى جميع ما تقدم فلا حرمة ولا فدية اتفاقاً بآية عبارة
الوائى وخرج بالباشرة النظر والقبلة بحائل وإن أنزل فلام فيما ثم إن كانا بفرض شهوة فلا ثم أو بها فلا ثم
وان لم ينزل وقال فى الفتح ما حيت لا شهوة أى فى المقدمات فلا ثم ولا فدية أه وبشهوة المباشرة بغيرها
كمن قبل زوجته لوداع فأصداً لا كرام أو لا أه (قوله) بشهوة أى فى الثلاثة حتى القبلة قال فى النهاية وفى
الأنوار تجب فى تقبيل الغلام بشهوة وكأنه أخذه من تصوير المصنف فيمن قبل زوجته لوداع أنه ان قصد
الأكرام أو أطلق فلا فدية أو الشهوة أثم وفدى بصرى وقوله فى تقبيل الغلام الخ أى ولو غير حسن
وتوأنى (قوله) لكن لادم مع انتفاء المباشرة أى كالنظر والقبلة بحائل مر أه سم (قوله) ويجب بها وإن لم
ينزل) يفيد ما يغفل عنه من وجوب الدم بمجرد لبس بشهوة فليتنبه له وعبارة العباب وأما المقدمات بشهوة
حتى النظر فتحرم ولو بين التحليل ولا تفسد أى المقدمات بالنسك وإن أنزل ويجب تبعدها الدم أى وإن لم
ينزل وكذا بالاستثناء أى إذا أنزل لا بالنظر بشهوة والقبلة بحائل وإن أنزل وفى شرحه ما نصه وفى أه
فى المجموع أن الأصح القطع بالوجوب فى مباشرة الغلام بشهوة كالمرأة ولو كرر نحو القبلة فالذى يظهر
أنه أن اتحد المكان والزمان لم تجب إلا مرة ولا تعددت ثم رايت المجموع صرح بذلك أه سم (قوله)
بها) أى بالمباشرة فى دون الفرج كالمفاخذة والمعاقبة بصرى (قوله) أن جامع بعدها) مفهوماً أن
المباشرة بعد الجماع لا يندرج معها فى بدنة الجماع والظاهر أنه غير مراد ونقل بالدرس عن سم على الغاية
التصريح به ع ش عبارة الوائى ويندرج دم المقدمات فى جماعه وقع بعدها وإن طال الفصل أو بين التحليلين
قال فى الحاشية وعلمه ما لم يسبق تكفير عنها وإلا فلا اندراج أه وكذا أى يندرج دم المقدمات فى
جماع وقع قبلها وإن طال الفصل كما فى شرح العباب وقال فى مختصر الإيضاح وشرحه ويندرج هذا

ما تحته على إزالته مثلاً وظفر هل توقف الحرمة على تكرره الوجه أن يجرى فيه مافى الصوم (قوله) لكن لا
دم مع انتفاء المباشرة) أى كالنظر والقبلة بحائل مر (قوله) ويجب بها وإن لم ينزل) وفى الأنوار أنها تجب فى
تقبيل الغلام بشهوة وكأنه أخذه من تصوير المصنف فيمن قبل زوجته لوداع أنه ان قصد الأكرام أو أطلق
فلا فدية أو للشهوة أثم وفدى مر (قوله) ويجب بها وإن لم ينزل) يفيد ما يغفل عنه من وجوب الدم بمجرد
لبس بشهوة فليتنبه له وعبارة العباب وأما المقدمات بشهوة حتى النظر فتحرم ولو بين التحليلين ولا تفسد أى
المقدمات بالنسك وإن أنزل ويجب تبعدها الدم أى وإن لم ينزل وكذا بالاستثناء أى إذا أنزل لا بالنظر بشهوة
والقبلة بحائل وإن أنزل أه وفى شرحه ما نصه وفى أه وفى المجموع أن الأصح القطع بالوجوب فى مباشرة
الغلام بشهوة كالمرأة وقيدته فى موضع بالحسن قول الماوردى وغيره لا فدية فى تقبيله ولا مباشرة فى شهوة
وإن أنزل كمالو فكر فأنزل ضيف أو يحمل على غير الحسن بناء على أنه قيدوه فيه فظروا أن يقيد به حرمة نظره كما

(تنبيه) كل محذور أريح
للحاجة فيه القدية إلا إزالته
نحو شعر العين كما تقرر
ولا نحو لبس السراويل
والخف المقطوع فيأمر
احتياطاً للستر العورة ووقاية
الرجل من نحو النجاسة وكل
محذور بالاحرام فيه القدية
إلا عقد النكاح (الرابع)
من المحرمات على الذكر
وغيره (الجماع) ولو فى دبر
بهيمة ولو بحائل إجماعاً
ويحرم على الحلية الحلال
تمكينه لأن فيه إعانة على
معصية وعلى الزوج الحلال
مباشرة محرمة يتمتع عليه
تحليلها وتحرم أيضاً
مقدماته كقبلة ونظر ولبس
بشهوة ولو مع عدم أنزال
أو بحائل لكن لادم مع
انتفاء المباشرة وإن أنزل
ويجب بها وإن لم ينزل نعم
إن جامع بعدها

الواجب في بدنة الجماع أو شاتهو أن تحلل بينه وبين المقدمات من طريق كما يندرج الحدث الأصغر في الأكبر سواء تقدم موجه على الجماع أو تأخر اهـ (قوله وان طال الفصل) كذا في النهاية أيضا وصرح به الحكم كذلك وان فحش كاهم وملا هو قياس قولهم كما ندرج الاكبر ونقل عن بعض المتأخرين ان محل اعتبار الطول حيث نسب اليه عرفا هو تفقيد حسن اهـ السيد عمر البصري لكن المعتبر الاول كروى على بافضل (قوله والاستمناخ) عطف على المقدمات قول المتن (وتفسد به الخ) يفهم انه لا يتعقد احرامه بما عاوه وكذلك لو احرم حال نزعه انعقد صحيحا على وجهه الا وجهه لان النزاع ليس بجماع نهاية ومعنى اى حيث قصد بالنزع الترك لا التذقياس على ما روى في الصوم عشرين وسم (قوله اى الجماع الخ) ولو انعقد نسكه فاسدا بان احرم بالحج بعد فساد العمرة بالجماع ثم جامع فهل يحكم بفساد اخر بالجماع حتى يجب البدنة او لا لانه لا معنى للحكم بفساد الفاسد فتجب شاة كالمجامع بعد افساد الصحيح بالجماع فيه نظرو ولا يبعد الثاني سم (قوله وهما واضحا) اى اما الخشى فان لزمه الفصل فسد نسكه والا فلا ونائى (قوله وكذا يفسد به الحج اذ وقع فيه الخ) اى سواء اكان قبل الوقوف او بعده خلا لا في حيفه وسواء افاته الحج ام لا كافي الام ولو اكان الجماع في النسك رقيقا او صياغيا اذ عمد الصبي عمد الرقيق مكلف وسواء اكان النسك منطوعا به ام مفروضا بنذر او غيره كالاجير اما الناسى والمجنون والمغنى عليه والنائم والمسكر والجاهل لقرب عهده بالاسلام ونشئه بيادية بعيدة عن العلماء فلا يفسد بجماعهم نهاية (قوله من عامد الخ) اى عيز اما غير المميز من صبي او مجنون فلا يفسد ذلك بجماعه وكذا الناسى والجاهل والمسكر ومعنى (قوله وان كان قارنا الخ) غاية لما افاده قوله بخلاف ما اذا تحلل اى ولا يفسد الحج بالجماع اذ وقع بعد تحلله الاول وان كان الخ (قوله ولم يات بشئ) فى تصور فان التحلل لا يتخلو عن الطواف والحق وكل منهما من اعمالها وقد يقال يتصور ذلك بمن دخل وقت التحلل وليس برأسه شعر لما تقدم ان ركن الحلق يسقط عنه فيحصل التحلل بالرى وحده بصري وسم عبارة الونائى وعمره القارن تتبع حجه محتملة ان لم يات بشئ كقارن وقف ثم تحلل ولم يكن برأسه شعر يزى الى بالرى فقط ثم جامع وان بقى من اعمالها الطواف والنسي وفساد وان ابقى باعمالها كلها كقارن طاف للقدوم ثم سعى ثم حلق تعديا او لضرورة قبل الوقوف او بعده ثم جامع قبل التحلل الاول ولو بعد الوقوف وكذا تتبع الحج فواتا بفوات الوقوف وان لم تتأقت وامكنه ان يأتى باعمالها بعد فوات مقدم للقران ودم للفوات ودم في القضاء وان افرد قاله في الفتح اهـ (قوله ويرى بان العمرة الخ) هذا بعد تسليمه لا يمنع التوهم فى رد فيه سم (قوله اى الجماع) الى قوله ومحل في المعنى الا قوله والفور الى المتن وقوله ليس بمكة الى فان عجز وقوله لانه لا تمتع الى ولم يبين (قوله لقضاء جمع) الى قوله ومحل في النهاية الا قوله وعلى الشاة واغترض وقوله ووجه منها الى فان عجز وقوله لانه لا تمتع الى ولم يبين (وهى بعير الخ) اى البدنة حيث اطلقت فى كتب

ياتى في النكاح لوضوح الفرق اهـ وفي شرحه ايضا ما نصه ولو كرر نحو القبلة فاذا يظهر انه ان ائخذ المسكان والزمان لم يجب الاسرة والاعدت ثم رايته المجموع صرح بذلك وسأذكر عنه قيل اخر الباب اهـ (قوله في المتن ويفسده به) وافهم قوله تفسد انه لا يتعقد احرامه بما عاوه وكذلك لو احرم حال نزعه انعقد صحيحا على الوجه الا وجهه لان النزاع ليس بجماع شرح مر ويحتمل ان محله اذ قصد بالنزع الاعراض لا التذقياس (قوله في المتن وتفسد به العمرة الخ) لو انعقد نسكه فاسدا بان احرم بالحج بعد فساد العمرة بالجماع ثم جامع فهل يحكم بفساد اخر بالجماع حتى يجب البدنة او لا لانه لا معنى للحكم بفساد الفاسد فتجب شاة كالمجامع بعد افساد الصحيح بالجماع فيه نظرو ولا يبعد الثاني ولا يقال فائدة الحكم بالفساد وجوب القضاء لما تقدم في قول المصنف ولو احرم بعمره في اشهر الحج الخ من وجوب القضاء بالافساد الاول (قوله وان كان قارنا ولم يات بشئ من اعمال العمرة) انظر صورة التحلل الاول مع عدم الاتيان بشئ من اعمال العمرة الا ان يصور بما اذ لم يكن برأسه شعر فانه يحصل تحلل الاول بالرى وحده كما يعلم مما تقدم في الفصل السابق فليتأمل (قوله ويرى بان العمرة اذا اطلقت) هذا بعد تسليمه لا يمنع التوهم فى رد فيه (فرع) اذا جامع جاهلا او ناسيا

وان طال الفصل دخلت فديتها فى واجب الجماع سواء المفسد وغيره والاستمنا بنحو يده لكن انما يجب به القدية ان انزل ويستمر تحريم ذلك كله الى التحلل الثاني (وتفسد به) اى الجماع من عامد عالم مختار وهما واضحا (العمرة) المفردة ما بقى شئ منها ولو شعرة من الثلاث التى يتحلل بها منها (وكذا) يفسد به (الحج) اذ وقع فيه (قبل التحلل الاول) اجماعا قبل الوقوف لسكال احرامه مادام لم يتحلل التحلل الاول بخلاف ما اذا تحلل اى به ابن عباس رضى الله عنهما ولا يعرف لمخالف وان كان قارنا ولم يات بشئ من اعمال العمرة لانها تقع تبعا له وقيل تفسد قبل والمن يومه ويرى بان العمرة اذا اطلقت لا تصرف الا للمستقلة دون التابعة المنعرة فى غيرها وهى عمرة القارن (وتجب به) اى اجماع المفسد والفور هنا واجب ككل فدية تعدى بسببها (بدنة) لقضاء جمع من الصحابة رضى الله عنهم بهوا لا يعرف لهم مخالف وهى بغير ذكر او اثني بحزى فى الاضحية وقد تطلق على البقرة قال المصنف رحمه الله تعالى عن الازهرى وعلى الشاة واغترض فان عجز فقرة فان عجز فسيح شياه

الحديث أو الفقه المراد بها البعير ذكر أو أنثى نهاية ومعنى (قوله طعام يحزىه الخ) ويتصدق به على مسكين الحرم وأقل ما يحزىه أن يدفع الواجب إلى ثلاثة أن قدر نهاية عبارة الوائى ولا يكفي التصديق بالقيمة فإن قدر على بعضه آخر جهو صام عما يقى ولو قدر على بعض الدم كان قدر على شاة مثلا من السبع أخرجهو قوم ستة أسباع البدنة وأخرج بقيمتها طعاما ثم ما كان بدل دم الأساد يصرف لمسكين الحرم أو فقراؤه الموجودين حال الاعطاء ثلاثة أضعاف أكثر من قدر عليهم وإلا كفى اثنين أو واحد متساويا أو متفاوتا ولا يفضل أن لا يزيد على مدين ولا ينقص عن مدقان دفع لثنتين مع قدر تعالى الثالث ضمن له أقل ما يصديق عليه الاسم ولو غريب أو المتوطن أو لم يكن الغريب أحوج ويحوز الدفع لصغير ويحون وسفيه ويقضه أو لياؤهم لهم أه (قوله في غالب الأحوال الخ) اختاره النهاية وقال ع ش وهو المعتمد أه (قوله ومنه يؤخذ أن الأوجه الخ) ولا يؤخذ من الحاقها باللبس حتى أخذ منه ذلك أنه يشترط في التكرار هنا ما يشترط في التكرار في اللبس من عدم اتحاد المكان والزمان وعدم التكثير بينهما فليتامل سم عبارة الوائى وتتكرر الفدية بتكرار الجماع وان اتحاد المكان والزمان ولم يكفر قبل الثاني لم يرد التغليب فيه بخلاف سائر التمتع فبشرط فيها اتحاد المكان والزمان وعدم تحلل التكفير أه (قوله تكرر ها) أى الشاقوة (قوله بتكرار أحد هذين) أى الجماع بين التحليلين والجماع الثانى سم (قوله وهو الرجل خاصة الخ) قال في النهاية يؤى الجوب فى الجميع على الرجل دونها وان فسد نسكها بان كانت محرمة بميزة مختارة عامدة عامة بالتحريم كفى كفارة الصوم فهي عنه فقط سواء كان الواطى وزوجا أم سيدا أو اطيا بشبهة أم زانيا وما ذكره فى المجموع من حكاية الاتفاق على لزوم البدنة لها طريفة مروجحة والمحول عليه مأمراه وفى المغنى ما يوافق أه بصري عبارة شرح الروض والكفارة عليه يعنى على زوجها المحرم الجماع دونها كفى الصوم أه وعبارة الكردى على بأفضل والذي يتلخص مما اعتمدته الشارح فى كتبه أن الجماع فى الأحرار ينقسم على ستة أقسام أحدها ما لا يلزم به شيء لا على الوطء ولا على الموطوءة ولا على غيرهما وذلك إذا كانا جاهلين معذورين بمجهلها أو مكرهين أو ناسيين للأحرار أو غيرهم يمينين ثانيا ما يجب به البدنة على الرجل الواطى فقط وذلك فيما إذا استجمع الشروط من كونه عاقلا بالغاعلا متعمدا اختارا وكان الوطء قبل التحلل الأول والموطوءة حليته سواء كانت محرمة مستجمعة للشروط أو لا ثالثها ما يجب به البدنة على المرأة فقط وذلك فيما إذا كانت هى المحرمة فقط وكانت مستجمعة للشروط السابقة أو كان الزوج غير مستجمع للشروط وكان محرما رابعا ما يجب به البدنة على غير الواطى والموطوءة وذلك فى الصبي المميز إذا كان مستجمعا للشروط فالدنة على وليه خامسها ما يجب به البدنة على كل من الواطى والموطوءة وذلك إذا زنى المحرم بمحرمة أو وطئها بشبهة مع استجماعهما شروط الكفارة السابقة سادسها ما يجب فيه فدية بخيرة بين شاة أو أطعام ثلاثة أصع لستة مسكين أو صوم ثلاثة أيام وذلك فيما إذا جامع مستجمعا لشروط الكفارة السابقة بعد الجماع المفسد أو جامع بين التحليلين هذا ملخص ما جرى عليه الشارح تبع الشارح الإسلام زكريا واعتمد الشمس الرملى والتعليق الشربيني تبع الشارحهما الشهاب الرملى أنه لا فدية على المرأة مطلقا أه (قوله وحله كإسطة الخ) قال شيخنا الشهاب الرملى أن المعتمد أنه لا شيء على المرأة مطلقا وإن كان الواطى غير محرر وزوجا أو اجنيا كالصوم مر أه سم قول المتن (فى فاسده) أى المذكور من حج أو عمرة بخلاف سائر العبادات لا يلزمه المضى فى فاسدها للخروج منها بالفساد إلا حرمة لها بعده نعم يجب إمساك بقية النهار فى صوم رمضان لحرمته زمانه كإمر معنى ونهاية (قوله لا لقاء) أى قبل فى النهاية والمغنى الأقواله بناء على القول الأول (قوله لا لقاء جميع الخ)

فطعام يحزىه فطرة بقيمة البدنة بسعر مكة فى غالب الأحوال على ما نقله ابن الرفعة عن النص وغيره أو حين الوجوب على ما قاله جمع متأخرون وأوجه منهما اعتبار حالة الإداما ياتى فى الكفارات فإن عجز صام عن كل مديوم أو يكمل المنكسر وخرج بالمفسد الجماع بين التحليلين والجماع الثانى بعد الجماع المفسد فيجب بكل منهما شاة لأنه تمتع غير مفسد فكان كاللبس ومنه يؤخذ أن الأوجه تكرر ها بتكرار أحد هذين كما تتكرر بتكرار اللبس ونحوه ولم يبين من تلزمه الفدية وهو الرجل خاصة ومحلها كإسطة فى الحاشية أن كان زوجها محرما مكلفا أو لا فعلها حيث لم يكرها كالوزن أو مكنت غير مكلف (والضى فى فاسده) لا لقاء جمع من الصحابة رضى الله عنهم به ولا يعرف لهم مخالف فىأتى بما كان ياتى به قبل الجماع ويحتمل ما كان يحتمله قبله فلو فعل فيه محذور الزمته فديته

أو مجنونا أو مكرها لم يفسد حجه ولا دم روض (قوله ومنه يؤخذ أن الأوجه تكرر ها الخ) لا يؤخذ من الحاقها باللبس حتى أخذ من ذلك أنه يشترط فى التكرار هنا ما يشترط فى التكرار فى اللبس من عدم اتحاد المكان والمكان وعدم التكثير بينهما فليتامل وقوله تكرر ها أى الشاقوة قوله بتكرار أحد هذين أى الجماع بين التحليلين والجماع الثانى (قوله وحله كإسطة فى الحاشية أن كان زوجها محرما مكلفا) قال شيخنا الشهاب الرملى

(و القضاء) لذلك فان افسده
لم يقضه بل الاول اذ المقضى
واحد وصفت ذلك بالقضاء
مع ان النسك لا اخر لوقته
لتضييق وقته بالحر ام بناء
على نظيره في الصلاة لكنه
ضعيف كما مر فالاول الجواب
بان المراد به القضاء للقوى
(وإن كان نسكه تقوعا)
ككونه من صبي ميزا و قد
لانه يلزم بالشروع فيوم من
عبر بانه يصير بالشروع
فيه فرضا مراده انه يتعين
اتمامه كالقرض ويتأدى
بالقضاء ما كان يتأدى بالاداء
لولا الفساد من فرض او
غيره ويلزمه ان يحرم فيه
ما احرم منه بالاداء من
مقات او قبله وكذا من
مقات جاوز موهو وغير مريد
لنفسك والمراد مثل مسافة
ذلك ولا يلزم رعايته من
الاداء قبل وكان الفرق بينه
وبين قول القاضي يلزم
الاجير رعايته من الاداء
ان هذا حق آدمي ورد بان
هذا مبني على وقوع القضاء
للبيت والمعتد انه للاجير
لانفساخ العينة بالافساد
وبقاء الذمة في الذمة واذا
كان القضاء عن نفسه لم
يلزم رعايته من الاداء كما
في الرخصة خلافا لجمع لكن
في المجموع ما يوافقهم
(والاصح انه)

اي ولا خلاف قوله تعالى وأتموا الحج والعمرة فان لم يفصل بين الصحيح والفساد اما فساد بالردة فلا يجب
اتمامه وان اسلم فور الانها اجبته بالنسبة ولذلك تجب فيها كفارة نهائية ومعنى (قوله) لذلك اي لقنوى
الصحة بذلك من غير مخالفة نهائية (قوله) فان افسده الخ) الاولى ابدال الفاء بالواو (قوله) اذ المقضى
(واحد) اي فلو احرم بالقضاء عشر مرات و افسد الجميع لزمه قضاء واحد عن الاول وبدنه لكل واحد من
العشرة نهائية ومعنى (قوله) لتضييق وقته الخ) اي ايتدا و انتهائه فانه ينتهي بوقت الفوات فكان فعله في
السنة الثانية خارج وقته فصح وصفه بالقضاء نهائية ومعنى (قوله) لكنه اي نظيره في الصلاة (قوله)
(ضعيف) اي اذا المعتمدان من افسد الصلاة ثم اعادها في الوقت كانت اداء لقضاء وقوعها في وقتها الاصل
خلافا للقاضي معنى (قوله) لكونه من صبي (ممن) قال ابن الصلاح واجبا به اي القضاء عليه اي الصبي ليس
اجبا تكليف بل معناه ترتيبه في ذمته كغرامة ما تلتفه شرح مر اه سم (قوله) ويتأدى بالقضاء الخ)
هذا في غير الاجير اما هو فيقتبله ويتمه ويكفر ويقضى عن نفسه وتفسخ اجارة العين لا الذمة ويتخير
المستاجر فان اجاز فيجح مثلا عنه بعد سنة القضاء او استاجر من يحج فيها ونائي وشرح الرض عبارة فتج
القدر الكردى ولا تفسخ الاجارة الذمة بافساد الاجير النسك ولا تحلله بالاحصار ولا بفوات الحج ولا
بندرا الاجير النسك قبل الوقوف او الطواف في العمرة لكن حيث لزم من ذلك تاخير النسك تخير المستاجر بين
الفسخ وعدمه ويكون خياره على التراخي ويستقبله من غير رفع لقاض وان استأجره ولى ميت مال
البيت فسخ او ترك بالمصلحة فان كانت في الفسخ ولم يفعله ضمنه انقصيره وحيث لم يحصل التأخير امتنعت
الاقالة لان العقد يقع للبيت فلم يملك احدا بطله الا ان كان في الاقالة مصلحة كان عجز الاجير او خيف حسبه
او فلسه او قلته بانيته اه (قوله) من فرش او غيره) اي فان كان الفاسد فرضا وقع القضاء فرضا او تقوعا
فتقوعا فلو افسد التطوع ثم نذر حجا واراد تحصيل المنذور بحجة القضاء لم يحصل لذلك اسنى (قوله) ويلزمه
ان يحرم مما احرم) علم من ذلك انه لو افراد الحج ثم احرم بالعمرة من ادنى الحل ثم افسدها كفاه ان يحرم
في قضائها من ادنى الحل شرح مر اي والخطيب وشرح الرض اه سم (قوله) او قبله اي من ديرة
اهله او غير نهائية ومعنى (قوله) والمراد مثل مسافة ذلك) علم من ذلك انه لا يتعين عليه سلوك طريق الاداء
لكن يشترط ان يحرم من قدر مسافته اسنى ونهائية ومعنى (قوله) ولا يلزمه رعايته من الاداء) اي بل له
التأخير عنه والتقديم عليه في الوقت الذي يجوز الاحرام فيه وفارق المكان فانه يضبط بخلاف الزمان نهائية
ومعنى (قوله) يلزم الاجير) اي في قضاء ما افسده سم (قوله) ورد اي القيل نسكه كور (بان هذا) اي قول
القاضي المذكور قول المتن (والاصح انه على الفور) ولو خرجت المرأة لقضاء نسكها اي الذي افسده الزوج
بوطنه لزم الزوج زيادة نفقة السفر من زودور احلة ذهابا وايابا لانها غرامة تتعلق بالجامع فلهذا كفارة
ولو عصبت اي او مات لزمه الا نابة عنها من ماله مؤنة الموطوءة بناو شبهة عليها اما نفقة الحضر فلا تلام
الزوج الا ان يكون معها ويسن اقتراحهما من حين الاحرام الى ان يفرغ التحللان واقتراحهما في مكان الجماع
اي المفسد للحج الاول اكره للخلاف في وجوبه ولو افسد مفرد نسكه فتمتع بالقضاء او قرن جازو وكذا عكس
ولو افسد القارن نسكه لم يذنبه واحدة لانفاخر العمرة في الحج و لزمه مدمم للقران الذي افسده لا يلزم بالشروع
فلا يسقط بالافساد ولو مدمم اخر للقران الذي التزمه بالافساد في القضاء ولو افرده لا نه متبرع بالافراد ولو فوات

ان المعتمد انه لا شيء على المرأة مطلقا وان كان الواطى غير محرم زوجها او اجنيا كالصوم مر (قوله) اذ المقضى
(واحد) حتى لو احرم بالقضاء عشر مرات و افسد الجميع لزمه قضاء واحد عن الاول وكفارة لكل واحد من
العشر مر (قوله) ككونه من صبي (ممن) قال ابن الصلاح واجبا به عليه ليس اجبا تكليف بل معناه ترتيبه في
ذمته كغرامة ما تلتفه شرح مر (قوله) ويلزمه ان يحرم فيه مما احرم منه بالاداء الخ) وعلم من ذلك انه لو افراد
الحج ثم احرم بالعمرة من ادنى الحل ثم افسدها كفاه ان يحرم في قضائها من ادنى الحل شرح مر وشرح
الروض (قوله) يلزم الاجير) اي في قضاء ما افسده (فرع) قال في الروض في اوائل الباب فرع جماع الاجير

القارن الحج لقوات الوقوف فأتت العمرة تبعاله ولزمه دمان دم اللوات ودم لاجل القرآن وفى القضاء دم ثالثها بقوم معنى وشرح الروض قال ع ش قوله لانهما غرامة الخ يؤخذ من هذا جواب ما توقف فيه سم مما حاصله انها كانت مختارة فهى مقصرة فلا شئ على الزوج وان كانت مكروهة لم يفسد جهوا حاصل الجواب ان تختار الاول ونقول هذه الغرامة لما نشأت من الجماع الذى هو فعله رتمته وهذا قريب من لزوم الزوج ماء غسلها عن الجنابة حيث حصلت بجماعه اه (قوله أى القضاء) أى قضاء الفاسد معنى (قوله تعد به الخ) أى ونقول جمع من الصحابة بذلك من غير مخالف نهاية (قوله وهو فى العمرة) الى المتن فى المعنى والنهاية (قوله ظاهر) أى فى أى بالعمرة عقب التحلل وتوابعه نهاية (قوله بان يحصر الخ) أى وبان يرتد بعده ثم يسلم أو يتحلل كذلك لمرض شرط التحلل به ثم يشقى والوقت باق أى فى الجميع بحيث يمكنه الا حرام بالحج وادراك الوقوف فيستغل بالقضاء نهاية ومعنى ونائى (قوله ثم يزول) أى الحصر سم (قوله اجزاء القضاء الخ) ولا يرام السيد الاذن فى الاداء اذن فى القضاء نائى (قوله وان استأنس الخ) واستثنى فى شرح الباب الخيل فانها كانت وحشية فانست على عهد اسمعيل عليه الصلاة والسلام ولا يجب الجزاء بقتله اعتبارا بالخال ونائى (قوله كما استنفيد ذلك) أى متوحش جنسه سم (قوله طيرا) الى المتن فى النهاية الا قوله بما ينقص قيمته وقوله بل يجب الى ويحرم وقوله نعم الى وبالرى وقوله أو نحو بيضة الزال (قوله طيرا الخ) راجع للمتن (قوله طيرا كان اودا به الخ) أى كقرو حش وجراد وكذا اوز قال الماوردى والبط الذى لا يطير من الاوز لاجزائه لانه ليس بصيد نهاية قال ع ش قوله وكذا اوز متمدن وظاهره انه لا فرق فيه بين البط وغيره اه عبارة الونائى وكلا اوز ولولم يطر فيشمل البط كافى الفتح اه (قوله صيد البر الخ) أى اخذه معنى (قوله أى التعرض الخ) تفسير للاصطياد فى المتن (قوله وجميع اجزائه) الاولى اولى شىء من اجزائه (قوله كلبته الخ) أى ويضمن بالقيمة نهاية وشرح بافضل (قوله وريشه) أى المتصل كما يؤخذ من المتن للشئ بصرى عبارة الونائى ولا يختص الحرم والجزاء بيد الصيد بل يحرم التعرض لنحو كلبه ويضوه وكذا بيض الصيد بل غير الماكول لانه يحل اكله كذا فى شرح الايضاح وحاشيته وغيرهما من سائر اجزائه ككسفره وريشه المتصل فيجوز التعرض للريش المنفصل ويبنى جر بان ذلك فى المسك وفارته فيفصل فيه بين المتصل والمنفصل اه تحذف (قوله بمن) متعلق بيمتتع و (قوله بوجه) متعلق بالتعرض شارح اه سم (قوله خلال) ليس بقيد اذ الكلام فى الحرمة لا فى الضمان (قوله او نجس متاعه بما ينقص الخ) لا يعبدان يكسفى بان يشق عليه تنجيسه لنحو مشقة تطهيره وان لم تنقص قيمته كذا افاده المحقق سم هنا وافاد حاشية شرح المنهج ما نصه قوله لو حال صيد الخ يلحق بذلك ما لو عشب طائر بمسكنه بمكوه تاذى بذرقه على فرش أو ثياب فله دفعه وتغيره دفعا للثأل وهل يلحق بذلك ما لو استوطن المسجد الحرم وصار يلوته فيجوز تغيره من المسجد صونا له عن روثه وان عنى عنه بشرطه او لافيه نظر انتهى اه بصرى عبارة ع ش بعد ذكر قولى سم على شرح المنهج وهل يلحق بذلك الخ نصها اقول الاقرب انه كذلك ولو مع الغفول لا نهد لا نوجب شروطه وتقدير المسجد منه صيالى عليه فيمنع منه اه وظاهره أى التعليل الثانى وجوب المنع على من يقدر عليه ولو وجد شروط الغفول بل وقليل يطهاره كالحطاط (قوله بما ينقص قيمته) يفهم انه لو لم تنقص قيمته لم يجز تغيره واطلاق الشارح مر يتخالف ع ش (قوله وشرط الاتم العلم الخ) ولا يشترط هذه فى الضمان لانه من باب خطاب الوضع بل الشرط فيه كونه عيضا فيخرج بجنون ومعنى عليه ونام وطفل لا يميز ومن انقلب على فرخ

لتعدي به بسببه وهو فى العمرة ظاهر وفى الحج يتصور فى سنة الفساد بان يحضر قبل الجماع او بعده ويتعذر المضى فيتحلل ثم يزول والوقت باق فان لم يمكن فى سنة الافساد عين فى التى تليها وهكذا ولو جامع عيضا ووقن اجزاء القضاء فى الصبا والرق (الخامس) من المحرمات على الذكرو وغيره (اصطياد كل حيوان ما كول برى) متوحش جنسه وان استأنس هو كدجاج الحيشة كما استنفيد ذلك من ذكر الاصطياد اذ المصيد حقيقة كل متوحش طبعلا يمكن اخذه لا بخيلة طيرا كان اودا به مباحا ولو ملوكا كالعلى وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرماى التعرض له وجميع اجزائه كلبه وريشه ويضوه غير المذلولو باحضانه له حاجة ما لم يخرج الفرسخ منه ويمتنع بطيرانه او سعيه بمن يعدو عليه الا بيض النعام ولو المذربضته وان ضمن فرخه ايضا لان الاتلاف لا تدخل فيه بوجه من وجوه التلف او الايداء ولو بالاعانة او الدلالة لخلال كالتغير الا لضرورة كما هو ظاهر كان كان باكل طعامه او ينجس متاعه بما ينقص قيمته ولم يفر لان هذا نوع من الصيالى وقد صرحوا بجواز قتله لصياله عليه اذا لم يندفع الا به ولا يضمنه وشرط الاتم العلم

وضعه الصيد على فراشه جاهلا به فالتفه ونائي ونهاية ومعنى (قوله اذمنه) أى من غير الماكول (قوله كسمر) أى والأسد والذئب والدب والغراب والبرغوث والبق والزبور نهاية (قوله نعم بكرة) التعرض لقمل شعر اللحية (الخ) ولا يكرهه تنحية قل عن بدن محرم أو ثيابه وهذا صريح في جواز رمية حيوان لم يكن في مسجدهما كقمل الصبيان وهو بيضه نهاية قال ع ش قوله لم ولا يكرهه تنحية قل عن بدن محرم (الخ) ظاهره ولو لم يحمل كثر شعره كالعانة والصدور والباطون قياس الكراهة في شعر الرأس واللحية الكراهة هنا إلا أن يفرق بأن هذا يندر انتنافه بمثل ذلك وقوله لم صريح في رمية حيوان (الخ) وهو كذلك على ما اعتداه الشارح مرفعا من في الصلاة اه (قوله ويسن فداء الواحدة الخ) أى في قتل قل شعر اللحية والرأس (قوله كالخطاف) أى المسمى بعصفور الجنة ع ش (قوله وكالفواسق الخ) أى الغراب الذى لا يؤكل والحاداة والعقرب والفارة والكلب العقور نهاية (قوله بل يجب الخ) وفي شرح الروض وغيره التصريح بسنيته سم على حجج ويمكن حمل كلام حج على حالة الصيال فيوافق ما أتى به من أراء ع ش (قوله فلا يندب قتله الخ) أى فيكون مباحا ع ش (قوله كسرطان الخ) أى وخنافس وجملان نهاية (قوله كذلك) أى لا يظهر فيه نفع ولا ضرر (قوله تناقض) والمتمتد احترامه ونائى عبارة ع ش والمتمتد عند الشارح مرفعة حرمة قتله وعبارة في باب التيمم وخرج بالمحترم الحر في والمرد الزانى المحض وتارك الصلاة والكلب العقور وما غير العقور فمتمم ولا يجوز قتله ومثل غير العقور المهره فيحرم قتلها انتهت اه (قوله إلا في البحر) وكالبحر الغدير والبرو العين إذا المراد به الماء نهاية ونائى (قوله بخلاف ما يعيش الخ) يفيدان ما يعيش فيهما قد يكون ما كولا ولا فلا يحرم التعرض له وقد يشكّل ذلك على قوله في الاطعمة وما يعيش في بر وبحر كضفدع وحية وسرطان حرام ثم رأت السيد السمودي في حاشية الايضاح جزم بالاشكال وبسطه ولم يجنب عنه وتبعه الشارح في حاشيته لكنه حاول التخلص مع التزام كونه غير ما كولا بما هو في غاية التعسف سم (قوله وبالتوحش الخ) والمشكوك في أكله أى اكل أو توحش احدا صوله لا يحرم التعرض لشيء منه لكن ليس فداؤه نهاية وتشرح بافضل (قوله وإن توحش) أى كغير ندو نائى (قوله وإذا حرم الخ) عبارة النهاية والمعنى فان كان الصيد مملوكا لم يمتد مع الضمان لحق الله تعالى الضمان للادى وان اخذه منه برضاه كمارية لكن المغروم لحق الله تعالى ما ياتي من المثل ثم القيمة والمغروم لحق الادى القيمة مطلقا وخرج بأمارة الصيد المملوك في الحرم بان صادفه في الحل فملكه ثم دخل به الحرم فلا يحرم على التعرض له ببيع أو شراء أو غيرهما من اكل أو ذبح بخلاف المحرم لأحراره ويؤزل ملك الحرم عن صيد احرم وهو بملكه باحراره فله ماله وارساله وان تحلل حتى لو قتله بعد التحلل ضمنه قيمته) لا يبعد ان يكتبنى على بتجسيسه لحو مشقة أظهره وان لم تنقص قيمته (قوله نعم بكرة) التعرض لقمل شعر اللحية والرأس) قال في شرح الروض اما قبل بدنه وثيابه فلا يكرهه تنحية ولا شيء من قتله ذكره بالا صل وبغنى سن قتله كالبرغوث وهو قضية تشبيه المصنف المحرم بالحلال ولا يكرهه تنحية قد يقتضى جواز رمية حيوانه في نظر ويحتمل جواز نه نظر الحرم الا حرام في الجملة وكالقمل الصبيان وهو بيضه تنقله في الروض عن الشافعى لكن فتيته اقل لانه اصغر من القمل اه وهل محال الشعر من البدن كاللاط والعانة كاللحية والرأس فيكرهه التعرض لقملة فيه نظر (قوله ويسن فداء الواحدة الخ) قد يقال فيه ذكراه كفارة مندوبة فترد على قولهم في باب الكفارة انها لا تكون إلا واجبة (قوله بل يجب على المتمتد قتل العقور) في شرح الروض وغيره التصريح بسنيته قتل العقور (قوله بخلاف ما يعيش فيها تغليا للحرمه) يفيدان ما يعيش فيها ينقسم الى ما كولا وغيره (قوله بخلاف ما يعيش فيها) ينبغى ان المراد ما يعيش فيها بما هو ما كولا او اصله ما كولا وذلك لانه اذا لم ينقص عن البرى المحض الذى لا يعيش الا في محض الرمماز اد عليه مع ان شرط حرمة التعرض له ان يكون ما كولا او في اصله ما كولا فعلم ان ما يعيش فيها قد يكون ما كولا وقد لا وهل يوصف ايضا بالتوحش وغيره فيحتاج لتقييده بالوحش او لا يكون الا وحشيا فلا حاجة لتقييده نظر (قوله تنبيه) قوله بخلاف ما يعيش فيها يفيدان ما يعيش فيها قد يكون ما كولا والا فلا يحرم التعرض له وقد يشكّل ذلك

لأذمنه مؤذنب قتلته كسمر
ونسر وكالقمل نعم بكرة
التعرض لقمل شعر اللحية
والرأس خوف الانتناف
ويسن فداء الواحدة ولو
بلمعة وكالتل الصغير
بخلاف الكبير والتحل
لحرمة قتلها كالخطاف
والهدود والصدور كالقواسق
والخنس بل يجب على المتمتد
قتل العقور كخنزير يعدو
ويحتمل ذلك في حية تعدو
أيضا ويحرم اقتناء شيء منها
لانه اضار به بطبعه ومنه
ما فيه نفع وضرر كقرد وكسقر
وفهد فلا يندب قتله لنفعه
ولا يكرهه لضرره ومنه مالا
يظهر فيه نفع ولا ضرر
كسرطان ورخمة فيكرهه
قتله نعم في كلب كذلك
تناقض وبالبرى البحرى
وهو مالا يعيش الا في
البحر وان كان البحر في
الحرم لانه لا عز في صيده قال
تعالى لمساكين يعملون في
البحر بخلاف ما يعيش فيها
تغليا للحرمه وبالتوحش
الانى وان توحش واذا
أحرم ومملكه صيد أى أو
نحو بيضه فيها يظهر اعطاء
التابع حكم المتبوع

و يصير مباحا فلا غرم له إذ اقتل أو أرسل ومن أخذه ولو قبل إرساله وليس محرما أي ولا في الحرم ملكه ولو مات في يده ضمنه وإن لم يتمكن من إرساله إذا كان يمكنه إرساله قبل الإحرام ولو أحرم أحدا ملكه تعذر إرساله فيلزمه رفع يده عنه قال الامام ولم يوجبوا عليه السعي في ملك نصيب شريكه لطلقة أي كله لكن ترددوا في أنه لو تلف هل يضمن نصيبه أهال الزركشي ولو كان في ملك الصبي صيد فهل يلزم الولي إرساله ويغرم قيمته كما يغرم قيمة الناقة الزائدة بالشرعية احتمال أو الوجه أنه يلزمه إرساله ويغرم قيمته لأنه المورط له في ذلك ومن مات عن صيد ولو قريب محرم ورثة كما يملكه بالرد بالعيب ولا يزول ملكه عنه إلا بإرساله كما في المجموع لدخوله في ملكه قهر أو يجب إرساله ولو باعه صح وضمن الجزاء ما لم يرسل حتى لو مات في يد المشتري لزوم البايع الجزاء وكما يمنع الإحرام دوام الملك يمنع ابتداء اختيار أكثر أهبة وقبول وصية وحيث فيضمنه قبض نحو شراء أو عارية أو ودعية لا نحو هبة ثم إن أرسله ضمن قيمته للبالك وسقط الجزاء بخلافه في الهبة لأصناف لأن العقد الفاسد كالصحيح في ضمان والهبة غير مضمونة وإن رده مال الكسبة سقطت القيمة وضمنه بالجزاء حتى يرسله فيسقط ضمان الجزاء اه قال عرش قوله هل يضمن نصيبه الظاهر عدم ضمان لعدم استيلائه على حصة شريكه لكن قال سقم على حج مانصه قال الشارح في شرح العباب والذي يتجه ترجيحه اخذنا مما قررته أنفائه يضمن نصيبه لأنه كان يمكنه إزالة ملكه عن نصيبه قبل الإحرام وتعبير الامام بلزوم الرفع يقتضي ذلك الخ انتهى اه (قوله لم يتعلق به حق لازم) أي كرهن أو اجارة لإعاب اه كرهى على بافضل (قوله أي بما عزم) إلى قوله ومحار في النهاية والمعنى (قوله جميعا) يعني شيئا منها (قوله نظير مامر) أي في شرح اصطيد كل ما كرهى برى (قوله حال كون ذلك الخ) إشارة إلى أن في الحرم حال من ذلك كرهى عبارة المعنى (تتبعه) قول المصنف في الحرم حال من ذا المشار به إلى الاصطيد وهو متعلق بالصائد والمصيد صادق بما إذا كان في الحرم أو أحدهما فيه والاخر في الحل اه (قوله أو المصيد الخ) يخرج ما إذا

لم يتعلق به حق لازم زال ملكه عنه ولو لمه إرساله ولو بعد التحلل إذ لا يعود به الملك (قلت وكذا) يحرم (المتولد منه) أي بما عزم اصطيداه (ومن غيره) أي ما يحل اصطيداه (واقه اعلم) بأن يكون أحد أصليه وأن علا ربيا وحشيا ما كولا والآخر ليس فيه هذه الثلاثة جميعها أو مجموعها فلا بد من وجود الثلاثة جميعا في واحد من الأصول كصبي

مع ضفدع أو شاة أو حمار أو ذئب تغليبا للتحريم بخلاف ذئب مع شاة وحمار أهلى مع زرافة بناء على ما في المجموع أنها غير ما كولة وفرس مع بقر لأن تلك الثلاثة لم توجد في طرف واحد من هذه المثل (ومحرم ذلك) أي اصطيد كل ما كوله برى أو وحشى أو ما في أحد أصوله ذلك أي التعرض له بوجه نظير مامر حال كون ذلك الاصطيد الصادق يكون الصائد وحده أو المصيد وحده

على قوله في الاطعمة وما يعيش في بر وبحر كضفدع وحية و سرطان حر أم لا إن جعل تمثله المذكور للتقيد بما يؤكل مثله في البرو يلزم حل ما يؤكل مثله في البر ما يعيش فيها وفيه نظر ومخالفة لكلامهم ثم رأيت السيد السموهوى في حاشية الايضاح جزم بالاشكال وبسطه ولم يجب عنه وتبعه الشارح في حاشيته لكنه حاول التخلص مع التزام كونه غير ما كوله بما هو في غاية التعسف (قوله إزال ملكه عنه) (فرع) أي يملكه بالارث والرد بالعيب ويجب إرساله ولو باعه صح وضمن الجزاء ما لم يرسل كذا في الروض وقوله ويملكه بالارث الخ قال في شرحه ولا يزول ملكه عنه إلا بإرساله كما صرح بتصحيحه في المجموع لدخوله في ملكه قهر اه فعمل الفرق بين ما دخل في ملكه قهر أحال الإحرام وغيره كالمملوك قبل الإحرام ولو قهر (قوله لمه إرساله) قال في العباب ويضمنه هو أن مات بيده لا قبل إمكان إرساله خلافا للروضة أي أصلها إذا لا يجب أي الإرسال قبل الإحرام قطعا اه وتبع في مخالفة الروضة وأصلها الاسنوى ورد الشارح في شرحه بأنه لا يلزم من عدم وجوب الإرسال قبل الإحرام عدم التقصير مع التحريم من الإرسال قبل الإحرام وابد ذلك بأن من جن مثلا بعد أن مضى من وقت الصلاة ما يسعها دون الوضوء يلزم قضاءها بعد الأفاقة وعلوه بأن تقديم الوضوء على أول الوقت وإن لم يكن واجبا لكنه لما كان يمكن تقديمه كان تركه تقصيرا فكذا هنا وفرق بينه وبين تأييد الاسنوى وهو عدم ضمان معينة نذر التضحية بها ومات يوم التحريم قبل الإمكان بعدم إمكان تقديم التضحية على الوقت وإطال في ذلك (قوله إذ لا يعود به الملك) قال في شرح الروض ولو أحرم أحدا ملكه تعذر إرساله فيلزم رفع يده عنه ذكره في المجموع اه قال في العباب فإن تلف قبله أي قبل رفع يده عنه ففي ضمان نصيبه تردد أهال الشارح في شرحه والذي يتجه ترجيحه منه اخذنا ما قررته أنفائه يضمن نصيبه لأنه كان يمكنه إزالة ملكه عن نصيبه قبل الإحرام وتعبير الامام بلزوم الرفع يقتضي ذلك إذ الأصل في مباشرة ما لا يجوز الفدية ولا نظر لما ذكر من عدم تآني إطلاق حصته على ما سبق لأنه كان يمكنه إزالة ملكه عن نصيبه قبل الإحرام ولو بنحو وقفه فلا يقال قد لا يجد من يبيعه له أو يرضى بشرائه مثلا ثم قال في شرح الروض

اعتمد على ما بالحل فقط سم (قوله أو الآلة كالشبكة وحدها) أى بأن تكون في طرف الحرم فيدخل الصيد راسه فقط فيتعقل بها ونائي (قوله أى ما اعتمد الخ) تفسير لقوله الصائد وحده أو الصيد وحده (قوله القائم) صفة الصائد أو المصيد (قوله من الرجلين الخ) بيان لما اعتمد الخ (قوله في الحل) متعلق بقوله وإن اعتمد الخ (قوله أو مستقر الخ) عطف على قوله ما اعتمد الخ كرى (قوله تغليا) قد يصدق تغليب التحريم بوضع إحدى قوائم الصيد الأربع في الحرم والثلاثة الباقية في الحل مع الاعتداء على الجميع وكون المصائب مافي الحل سم (قوله أو مستقر الخ) عبارة عنها بقاى الاسنى ولا اثر لكون غير قائمه في الحرم كراسه أى الذى لم يعتمد عليه وحده إن اصاب مافي الحل ولا ضئفه كما ذكره الأذرى والزركشى هذا في القائم فغيره العبرة بمستقره ولو كان نصفه في الحل ونصفه في الحرم حرم كما جزم به بعضهم تغليا للحرمة (قوله ما عاده) أى ما عاده ما اعتمد عليه المصيد القائم الخ أو مستقر غير القائم (قوله لكن الذى اعتمد الخ) اعتمده الاسنى والنهاية قال الونائى والتحفة (قوله مطلقا) أى سواء كان مستقره في الحرم أم لا كرى والاولى اخذا من سم عن الاسنى سواء كان ما اعتمد عليه من القوائم والمستقر في الحرم أم لا (قوله للمستقر) أراد به هنا ما يشمل القوائم قول المتن (في الحرم) متعلق من حيث المزج بقول الشارح كون ذلك الاصطاد (قوله ولو على الحل) لا يخفى مافي هذه الغاية بل لا يظير لها معنى إلا لو جعل على معنى من وصح لفة (قوله ولو على الحل) أى ولو كان كافر املتزم بالاحكام اسنى ومغنى ونهاية (قوله إجماعا) إلى قوله ولو سعى في المغنى وإلى قوله وفيه نظر في النهاية (قوله فغيره الخ) أى نحو الامساك والجرح نهاية (قوله ففعل الخ) لعل من قوله الصادق يكون الصائد الخ وفيه تأمل (قوله أنه لورمى من في الحل الخ) عبارة الروض وكذا أى يضمته لو كانا في الحل ورمى السهم لا الكلب في الحرم إن لم يتعين طريقا ولو دخل الصيد الحرم فقتله السهم فيه ضئفه لا الكلب إلا أن عدم الصيد مفر غير الحرم سم (قوله بخلاف نحو الكلب الخ) عبارة عنها وفيه يضمحل حلال أيضا بارساله ومها في الحل أيضا كلبا معلما تعين الحرم عند الارسال لطريقه وإن لم تكن هي الطريق المألوفة لانه الجاه إلى الدخول بخلاف ما إذا لم يتعين لانه لا اختيارا ولا كذلك النهم ولو دخل صيدى إليه أو

قال الزركسى ولو كان في ملك الصبي صيد فهل يلزم الولى ارساله ويغرم قيمته كما يغرم قيمة النفقة الزائدة بالسفر فيه احتياجا قال في شرح عب والذى يشجانه يلزمه ذلك لانه الذى ورطه فيه اه (قوله أو الآلة كالشبكة وحدها) انظر مع كون الذى في الحرم الشبكة وحدها أى دون الصائد والمصيد كيف يتصور تلف الصيد او تعقله بها (قوله أو الصيد) يخرج ما إذا اعتمد على ما بالحل فقط (قوله تغليا للتحريم) قد يصدق تغليب التحريم بوضع إحدى قوائم الصيد الأربع في الحرم والثلاثة الباقية في الحل مع الاعتداء على الجميع وكون المصائب مافي الحل (قوله أو مستقر غير القائم) عبارة شرح الروض وعلم ما تقرر انه لا عبرة بكون غير قوائم الصيد في الحرم كراسه ولم يعتمد على قائمه التالى في الحرم فقياس نظائره انه لا ضمان قال الاسنى وما ذكره من اعتبار القوائم هو في الاثم اثم القائم فالعبرة بمستقره قاله في الاستقصاء اه فلونام ونصفه في الحرم حرم كما جزم به بعضهم تغليا للحرمة وعلى عدم اعتبار الراس ونحوه شرطه ان يصيب الرامى الجزء الذى من الصيد في الحل فلا اصاب راسه في الحرم ضئفه وإن كانت قوائمه كلها في الحل وهذا متعين ذكره الأذرى وقال ان كلام القاضى يقتضيه وتبعه عليه الزركشى (قوله في المتن والشرح ولو على الحل) قال في الروض وشرحه فصل وللحل ولو كافر املتزم بالاحكام حكم المسلم المحرم في صيد الحرم من تحريم تعرض ولبوم جزاء وغيره اه (فرفع) قتل أى حلال في الحل حامية ولها في الحرم فرخ أى فلهك ضئفه أو عكسه أى بان قتلها في الحرم ولها في الحل فرخ فلهك ضئفه ولو نفر محرم صيدا او نفره حلالا في الحرم فلهك بسببه ضئفه لان اتلفه حلال الخ قال في شرحه فلا ضمان على المنفر بل على المتلف تقديما للبائس اه وظاهره ان المنفر ليس طريقا وهو خلاف ما هو مر تضايف شرح الروض في مالوا مسكه محرم فقتله محرم اخر من ضمان المسك طريقا إلا ان يفرق بين التنفiro الامساك فليرفع (قوله ففعل الخ) أنه لورمى الخ عبارة الروض

أو الآلة كالشبكة وحدها
أى ما اعتمد عليه الصائد
أو المصيد القائم من الرجلين
أو احدهما وإن اعتمد
على الاخرى ايضا في الحل
تغليا للتحريم أو مستقر
غير القائم وإن كان ما عاده
في هواه الحل كما اقتضاه
كلام الاسنى وغيره لكن
الذى اعتمده الأذرى
والزركشى ضمانه ان اصاب
ما بالحرم مطلقا ويشكل
عليه ما أتى في الشجر أن
العبرة بالمتب دون الاغصان
التي في الحرم إلا ان يفرق
بأن التبعية للنبت أقوى
منها للمستقر (في الحرم)
المسكى ولو (على الحل)
إجماعا ولتنهى عن تنفيره
فغيره أولى ففعله لورمى
من في الحل صيدا بالحل
فر السهم بالحرم حرم
بخلاف نحو الكلب وإن
قتله في الحرم إلا ان تعين
الحرم

إلى غير هـ وهو في الحل الحرم فقتله السهم فيه ضمنه وكذا لو أصاب صيد أفيه كان موجودا فيه قبل رميه إلى صيد في الحل ولا يضمن مرسل الكلب بذلك إلا أن عدم الصيد ما جاز غير الحرم عنده به ونقل الأذرعى أنه لو أرسل كلبا وسهما من الحل إلى صيد فيه فوصل إليه في الحل وتحامل الصيد بنفسه أو نقل الكلب له في الحرم فمات فيه لم يضمنه ولم يحل أكله احتياطا للحصول فقتله في الحرم هـ (قوله طريقا) أي للكلب (قوله أو مقرا) أي للصيد نهاية (قوله ولو لمسي الخ) أي الحلال أو الصيد (قوله فقتله) أي الصيد في الحل عبارة النهائية وإن لم يضمن من سعى من الحرم إلى الحل أو من الحل إلى الحل لكن سلك في أثناء سعيه الحرم فقتل الصيد من الحل لأن ابتداء الصيد الخ هـ وعبارة المغنى ولو سعى الصيد من الحرم إلى الحل فقتله الحلال أو سعى من الحل إلى الحل ولكن سلك في أثناء سعيه الحرم فإنه لا ضمان قطعاً قاله في المجموع هـ (قوله في الأولى) أي في مسئلة السعي (قوله ولو أخرج) أي الحلال (قوله وأخذ منه الخ) الأخذ شيخ الإسلام سم عبارة الوائى عقب ذكر المسئلتين الأصل ثم الفرع من غير تعرض للأخذ نصها كما في الامداد والنهاية وشرح الباب وذكر في التحفة أن في المسئلة الثانية نظر أظاهر القول هو لو نصب محرماً حل ضمن انتهى هـ (قوله من بالحرم) أي الحلال (قوله أصلاً) أي وهو مسئلة المجموع والكفاية (و فرعا) وهو المأخوذ سم (قوله لو نصبها) أي الشبكة بالحل (قوله وبفرض إمكان الفرق بين هذين) لا خفاء في إمكان الفرق ثم الإشارة ترجع لقول الشارح ولو أخرج يده من الحرم الخ ولو قلوه أيضاً لقول البغوى الخ شارح هـ سم وقوله لا خفاء الخ أي لا نه يغتفر في الحلال ما لا يغتفر في الحرم (قوله وإذا أثار وجود بعض المعتمد الخ) أي كما تقرر في قولنا السابق أي ما اعتمد عليه الخ (قوله في الحرم) متعلق بوجوده (قوله في صوتنا) أي المأخوذة مما ذكر سم (قوله فيه) خبر أن والضيق للحرم (قوله هي اليدان الخ) الأولى الموافق السابقة كلامه لا أفراد (قوله لعل ذلك) خبره مخدوف أي لعل ذلك ثابت كرى أي أو اسمه مخدوف أي لعله أي البغوى ذلك أي لا يرى هذا اعتماد الخ (قوله ولو كان محرماً) إلى قوله أو ينصرف في المعنى لا أقوله ولو لم يعلم أو قوله ومفهوم لم يضطر الخ في النهاية إلا ما ذكره وقوله يزيل إلى وفارق وقوله لم يضطر إلى ميتة (قوله أو عكسه) أي بأن رماه قبل إحرامه أو دخوله في الحرم فاصاب به بعده (قوله نظير ماسر) أي فيما لو اعتمد على رجله معاً وكانت أحدهما في الحرم فقط بصري (قوله ومثله ما لو نصب شبكة الخ) هذه هي السابقة في قوله لعل البغوى نفسه الخ سم (قوله محرماً) أي أو وهو في الجزم نهاية ومعنى (قوله للاصطياد الخ) أي لا لتحرر أصلاً حواء نائي عبارة المغنى ولو نصبها للخوف عليها من مطرو ونحوه لم يضمن هـ (قوله ثم تحلل الخ) عبارة المغنى والنهاية سواء أنصبها في ملكة أم في غيره ووقع الصيد قبل التحلل أم بعد موته هـ (قوله لتعديه) أي في حال نصبها نهاية (قوله بخلاف عكسه) أي بخلاف ما لو نصبها بغير الحرم وهو حلال ثم أحرم فلا يضمن ما تلف بها نهاية ومعنى (قوله ولو أدخل الخ) أي الحلال (قوله أنصرف فيه بما شاء) أي فلا يحرم على حلل الترض له ببيع أو شراء أو غيرهما من أكل أو ذبح ولو دل الحرم آخر على صيد ليس في يده فقتله أو أغانه بالة أو نحوها ثم لا ضمان أو في يده ضمن ولا يرجع

وكذا أي يضمنه لو كان في الحل ومر السهم لا الكلب في الحرم أن لم يتعين طريقاً ولو دخل الصيد الحرم فقتله السهم فيه ضمنه لا الكلب لأن عدم الصيد مقراً غير الحرم هـ (قوله وأخذ منه الخ) الأخذ شيخ الإسلام في شرح الروض (قوله أصلاً) أي وهو مسئلة المجموع والكفاية و فرعا أي وهو المأخوذ (قوله وبفرض إمكان الفرق بين هذين الخ) لا خفاء في إمكان الفرق ثم الإشارة ترجع لقول الشارح ولو أخرج يده من الحرم الخ ولو قلوه أيضاً لقول البغوى الخ ش (قوله وإذا أثار وجود بعض المعتمد الخ) أي كما تقرر في قولنا السابق أي ما اعتمد عليه الخ) وقوله له في الحرم متعلق بوجوده (قوله في صورتنا) أي المأخوذة مما ذكر (قوله ومثله ما لو نصب شبكة الخ) هذه هي السابقة في قوله لعل البغوى نفسه الخ (قوله بخلاف عكسه) أي بخلاف نظيره في الرمي السابق في قوله أو عكسه (قوله في المتن والشرح) فان تلف أو أزم من الحرم الخ) قال في الروض ولو أزم من صيد الزم كل قيمته لأن الأزام كالأتلاف هـ ثم قال في الروض وإن قتلته محرماً آخر أي مطلقاً

من الحرم إلى الحل فقتله لم يضمنه بخلاف ما لورى من الحرم والفرق أن ابتداء الاصطياد من حين الرمي وإذا سئلت التسمية عنده لا من حين العدوى الأولى ولو أخرج يده من الحرم ونصب شبكة بالحل فتعلق بها صيد لم يضمنه على ما في المجموع عن البغوى والكفاية عن القاضي وأخذ منه من الفرق السابق أنه لو أخرج من بالحرم يده إلى الحل ثم رى صيداً لم يضمنه وفيه نظر ظاهر أصلاً و فرعا لقول البغوى نفسه لو نصبها محرماً حل ضمن وبفرض إمكان الفرق بين هذين الذي دل عليه كلام البغوى فالفرق بين نصب الشبكة والرمي يمكن فإن نصب لم يتصل به أثره بخلاف الرمي وإذا أثار وجود بعض المعتمد عليه في الحرم فأولى في صوتنا لأن كل ما اعتمد عليه فيه فإن قلت لعل البغوى لا يرى هذا الاعتماد بل الآلة التي هي اليدان فيكني خبر وجهما عن الحرم قلت لعل ذلك لكنه مخالف لما قرره في الاعتماد ولو كان محرماً أو بالحرم عند ابتداء الرمي دون الإصابة أو عكسه ضمن تلقياً للتحريم نظير ماسر ومثله ما لو نصب شبكة محرماً للاصطياد بها ثم تحلل فوق الصيد بها لتعديه بخلاف عكسه ولو أدخل معه الحرم صيداً لم يضمنه

على القاتل ان كان حلالا والارجع نهاية ومغنى (قوله في الحرم في الثالثة اوفى الحلف في الثانية كالاولى)
الثلاث هي المتقدّمات في قوله المحرم او من بالحرم والحل شارحاه سم (قوله اوازمن) عبارة الروض
مع شرحه ولو ازمن صيدا لزم جزاءه كاملا لان الازمان كالانلاف اه سم (قوله وان كان جاهلا) اى
وان عذر بنحو قرب اسلامي (قوله جاهلا) اى بالتحريم (واناسيا) اى بالاحرام مغنى (قوله او مخطئا)
اى كان رعى الى هدم ثم عرض الصيد بعد رميه الى الهدف فاصابه السهم ونائي (قوله كامر) اى قبيل قول
المتن ودهن الخ وفي شرح وتكمل الفتية الخ (قوله اذ لا فرق بين كافر الخ) اى ملزم للحكام أئسي ونهاية زاد
المغنى فلو دخل كافر الحرم واتلف صيدا ضمنه وقيل لا لانهم يلزم حرمة وعلى الاول يكون كالسليم في كيفية
الضمان الا في الصوم اه (قوله بالحرم) اى هو او الصيد او هما اخذنا امر (قوله نعم ان قتله الخ) عبارة
النهاية والامداد ولا يضمن أيضا بانلافه لصال عليه او على غيره لا لجل دفعه لعن نفس محترمة وعضو كذلك
أومال بل واختصاص فيما يظهر لان الصيال الحق بالثواب ولو قتله لدفع رايه الصائل عليه ضمنه وان
كان لا يمكن دفع رايه الا بقتله لان الاذى ليس منه نعم يرجع بما غرمه على الراكب اه (قوله دفعا لصلابه
الخ) لو قتله في هذه الحالة بقطع مذهب هل يحل فيه نظرو ولا يعد الحلف لان مذبحه احكاما كان ميتة لاحترامه
وامتناع التعرض له وقد اهدروا جاز التعرض له بصلابه سم وعش واقره البصري (قوله الا بتحتيته)
قضيته انه لو امكن دفعه بدون تحتيته امتنع مع ان فيه شغلا للملك وقد يحتاج لاستعمال محله لكن المتجه
حيث توقف استعماله على تحتيته جوازها كذا افاده المحشى سم وينبغي ان يلحق به اذا كان يتأذى به
لكثرة حرته عند طيرانه وهديره للمشغل له عما هو يصده بل لو قيل بجواز تفريق من ملكه مطلقا لكان
وجيبا لان حرمة لا تزيد على حرمة المسلم وله منعه عن ملكه بصرى وتقدم عن قريب عن عش انه يجوز
تفريقه عن المسجد صيانة عن روثه وان عني عنه بشرطه (قوله للطريق الخ) اى ولو وجد بطريقه بغيره على
ما هو الظاهر من هذه العبارة عش عبارة الرائي للطريق الذى احتاج لسلوكه بحيث تناله مشقة بعده
بخلاف نحو التزاه (قوله قفسدها) اى فسد البيض او الفرع بتحتيته عن نحو فرشه (قوله او كسر
بيضه الخ) ويضمن حلال فرخا حين امه حتى تلف والفرخ في الحرم دون امه لان حبسا جنائيا عليه ولا
يضمنها لانه اخذها من الحل او هي في الحرم دونه ضمنها ما هو فكلو رماه من الحرم الى الحل واما هي
فكلو نها في الحرم والفرخ مثال إذ كل صيد وولده كذلك إذا كان يتلف لا تقطع متعبده وخرج بالحلال
المحرم فيضمن مطلقا نهاية اى سواء اخذها من الحل او الحرم كانت امه في الحرم أم لا عش (قوله كالأو
انقلب عليه الخ) اى جاهلا به فالتلفه نهاية زاد الرائي قال في شرح الايضاح نعم ان علم به قبل النوم ثم انقلب
عليه بعده ضمنه ان سهل عليه تنحيته والافوه مذكور انتهى اه (قوله او اتلفه غير ميمز) اى كمجنون أو صبي
لا يميز احرم عنه الولي ولا يضمن الولي ايضا كافي شرح الروض سم (قوله كامر) اى في شرح وتكمل
الفتية الخ (قوله وبما تقرر) اى ما ذكره في شرح ويجرم ذلك الخ ومن قول المصنف فان اتلف الخ وما
ذكره في شرحه (قوله لكنه يرجع على أمره) ظاهره وان كان الأمر حلالا لا عش (قوله وتسبب) عطف

اى ولو بعد الاندمال فعليه جزاؤه زماناه (قوله في الحرم في الثالثة اوفى في الحلف في الثانية كالاولى)
الثلاث هي المتقدّمات في قوله المحرم او من بالحرم او الحل ش (قوله نعم ان قتله دفعا لصلابه الخ) لو قتله في
هذه الحالة بقطع مذهب هل يحل فيه نظرو ولا يعد الحلف لان مذبحه احكاما كان ميتة لاحترامه وامتناع التعرض
له وقد اهدروا جاز التعرض له بصلابه واحترز بقوله لصلابه عليه عما لو قتله دفعا لصلابه اى كيف فانه يضمن
لكن مع الرجوع بما غرمه على الراكب كما قاله في الروض أو لدفع رايه ضمن ورجع عليه اه (قوله ولم
يمكنه دفعه الا بتحتيته الخ) قضيته انه لو امكن دفعه بدون تحتيته امتنع مع ان فيه شغلا للملك وقد يحتاج
لاستعمال محله لكن المتجه حيث توقف استعماله على تحتيته جوازها (قوله او اتلفه غير ميمز) اى كمجنون
أو صبي لا يميز احرم عنه الولي ولا يضمن الولي ايضا كافي شرح الروض (قوله وتسبب) عطف على قوله مباشرة

في الحرم في الثالثة اوفى
أوفى الحلف في الثانية كالاولى
أوتلف تحت يده كاياتي
(ضمنه) وان كان جاهلا
أو ناسيا أو مخطئا كما مر
بالجزاء الآتى مع قيمته
للملك ان كان مملوكا لقوله
تعالى ومن قتله منكم متعمدا
الآية ومنكم ومتعمدا
جرى على الغالب اذ لا فرق
بين كافر بالحرم وناس
ومخطئ وضدهم نعم ان
قتله دفعا لصلابه عليه أو
لعموم الجراد للطريق ولم
يجد بدا من وطئه أو باض
أو فرخ بنحو فرشه ولم
يمكنه دفعه الا بتحتيته عنه
قفسدها أو كسر بيضة
فيها فرخ له روح فطار
وسلم أو أخذته من فم
مؤذليد اوىه فأت في يده
لم يضمنه كالأو انقلب عليه
في نومه أو اتلفه غير
ميمز كما مر وبما تقرر علم
ان جهات ضمان الصيد
مباشرة وان أكره لكنه
يرجع على أمره وتسبب

على قوله مباشرة سم (قوله) وهو هنا عبارة النهاية وهو ما أثر في التلف ولم يحصله فيضمن ما تلف من الصيد بنحو صياحه أو وقوع حيوان أصابه سهم عليه ولو أسترسل كلب أي بنفسه فزاد عدوه بأغره محرّم لم يضمنه لأن حكم الاسترسال لا ينقطع بالاغرام ولو رمى صيدا أفغذ منه إلى صيد آخر ضمنها اه (قوله) ومن مثله (أي التسبب) (قوله) أن ينصب) عبارة النهاية والوثنى ويضمن ما تلف منه بحفر بهر حفرها وهو محرّم بالحل أو الحرم وهو متعبد بالحفر كان حفر في ملك غيره من غير أذنه أو وهو حلال في الحرم وإن لم يكن متعديا به كان حفرها مملوكا أموات لأن حرمة الحرم لا تختلف فصار كمنصب شيعة فيه في ملكه بخلاف حرمة الحرم فلا يضمن ما تلف من ذلك بما حفره خارج الحفر بغير عدوانه أو قولها وهو متعبد بالحفر الخ قيد للحل فقط كما يفيد آخر كلامهما ويصرح به ما يأتي آنفا عن المغني والاسنى وسم فكان حق المقام تقديم الحرم على الحل بقلب العطف (قوله) بالحرم) متعلق يحفر سم أي وينصب عن التنازع (قوله) حيث كان أي ولو يملكه في الحل سم (قوله) أو يحفر الخ) أي الحرم كردى عبارة المغني ولو حفر الحرم بشرائح كان أو حفرها الحلال في الحرم فأهلك صيدا انظر ث فان حفرها عداونا ضمن والافا لحافر في الحرم فقط عليه الضمان اه وفي سم بعد ذكر مثلها عن شرح الروض ماضيه وهي تقييد حفر الحرم في الحرم ولو في ملكه أموات مضمن وإن حفره في غير الحرم بلا تعد غير مضمن اه (قوله) ولو غير معلم) وفاقالة امر اطلاق المغني وخلافا للنهاية والاسنى عبارة ما لو أرسل محرّم كلبا معلما على صيدا وحلر باطو الصيد حاضر ثم أو غائب ثم ظهر فقتله ضمن كحلال فعل ذلك في الحرم وكذا يضمن لو انحلر باطه بتقصيره في الربط فقتل صيدا حاضر أو غائبا ثم حضرو ولو أرسل كلبا غير معلم على الصيد فقتله لم يضمنه كجزم به الماوردى والجرجاني والقاضي أبو الطيب وعزاه إلى إنيضة في الاملا وحكاية في المجموع عن الماوردى فقط ثم قال وفيه نظر وينبغي أن يضمنه لأنه سبب انتهى وفي سم بعد سرد ما ذكر عن الاسنى ماضيه فعلم أن الشارح جزم به يبحث المجموع اه (قوله) أو ينفره) كقوله الاتي أو يزل عطف على ينصب الخ (قوله) نحو شجرة) أي كجبل نهاية (قوله) حتى يسكن) قال في الروض لأن هلك أي قبل سكنه بأقسامة أي فلا يضمنه انتهى اه سم (قوله) وفارق الحرم) أي حيث أن حفره في غير الحرم بلا تعد غير مضمن (قوله) من الحرم) أي الحلال بالحرم حيث

وقوله بالحرم متعلق يحفر (قوله) حيث كان) أي ولو يملكه (قوله) أو يحفر تعديا) أي أو بالحرم كما يفيد الروض وشرحه عبارة الروض وإن حفر الحرم بشرائح حيث كان أو حلال في الحرم فأهلك صيدا انظر ث فان حفرها عداونا ضمن والافا لحفور في الحرم فقط اه وهي تقييد حفر الحرم في الحرم ولو في ملكه أموات مضمن وإن حفره في غير الحرم بلا تعد غير مضمن (فرع) كودل محرّم حلال على صيد سائب أي ليس في يد الدال أو اعاده له فقتله ثم أي الحرم ولم يضمن وإن دل حلال محرّم ماضيه المحرم وأثم الحلال ولو أسمسك محرّم وقتله حلال أو عكسه ضمنه المحرم مستقر أو وقتله محرّم آخر ضمنه المسك باليد وقراره على القائل كذا في الباب وما ذكره من ضمان المسك هو ما ارتضاه في شرح الروض (قوله) أو يرسل كلبا) في شرح الروض (فرع) كودل كلبا أو سهما من الحل إلى صيده في فصل إليه في الحل وتحامل الصيد بنفسه أو بنقل الكلب إلى الحرم فمات فيه لم يضمنه ولم يحمل أكله احتياطا لحصول قتله في الحرم نقل ذلك عن الأذرع اه (قوله) ولو غير معلم) نقل في شرح الروض عدم الضمان في غير المعلم عن جزم الماوردى والجرجاني والقاضي أبي الطيب والقاضي حسين وأنه عزاه إلى إنيضة في الاملاء ثم قال وحكاية في المجموع عن الماوردى فقط ثم قال وفيه نظر وينبغي أن يضمنه لأنه سبب اه فعلم أن الشارح جزم به يبحث المجموع (قوله) أو ينحل بتقصيره) قال في الروض ويكره للمحرّم حمل البازي ونحوه فإن حمله فأنقلت أي بنفسه وقتل بلا ضمان قال في شرحه وإن فرط قال وفارق انحلال باط الكلب بتقصيره بأن الغرض من الربط غالبا دفع الأذى فاذا انحلر بتقصيره فوت الغرض بخلاف حمله اه وفي الروض أيضا لا ينفلت بغيره قال في شرحه فلا يضمن وإن فرط أخذ ما مر في انفلات البازي ونحوه (قوله) حتى يسكن) قال في الروض لأن هلك أي

وهو هنا ما يشمل الشرط الآتي يانه في الجراح ومن مثله هنا أن ينصب حلال شيعة أو بحفر بئر أو ولو يملكه بالحرم أو ينصبها محرّم حيث كان فيتعلل بها صيد ويموت أو يحفر تعديا أو يرسل كلبا ولو غير معلم أو يحل رباطه أو ينحل بتقصيره وإن لم يرسله فيتلف صيدا أو ينفره فيتعرى ويموت أو يأخذه سبع أو يصدمه نحو شجرة وإن لم يقصد تنفيره ولا يخرج عن عهدة تنفيره حتى يسكن أو يزل نحو بول مر كوه في الطريق كما اطبقوا عليه وفارق ما يأتي قبيل السير بأن الضمان هنا أصيب وفارق الحرم من بالحرم في الحفر بأن حرمة الحرم لذات محل فلم يفترق الحال بين المتعدي بالحفر فيه وغيره بخلاف الاحرام فانها لو صفة فافترق المتعدي من غيره

الشنكة مطلقا وعدمه بالحرف
المباح بان تلك معدة
للاصطياد بها فهو المقصود
من نصبها ما لم يصرفه بنحو
قصد اصلا حلالا بخلاف الحفر
وبما تقر علم انه لا اشكال
في عدم خنثان نحو النائم
هنا بخلافه في غيره ولا في
الحاقهم الحفر في سلكه في
الحرم بالحفر في غيره هنا
بخلافه الا في الجراح
وذلك لان الاول فيه حق
لله فسومح فيه اكثر والثاني
فيه اعتبار حرمة الحرم
الذاتية فاحتيط له اكثر
بما حرمة عرضيه ويده كان
يضعها عليه بعقد او غيره
كوديعة فائمه ويضمنه
كالقاصب ويلزمه رده
لما اكتسبه لان اثر وضعها
لتخليصه من مؤذ اولد او انه
كاسرو ولو انقلته دابة معها
راكب وساق وقائد ضمنه
الراكب وحده لان البهله
دونهما ومذبوب الحريم مطلقا
ومن بالحرم لصيد لم يضطر
احدهما لذبحه كما يثبت في
شرح الارشاد الصغير ميتة
عليه وعلى غيره وكذا محلو به
ويض كسره وجر اذ قتله
كما قاله جمع لكن الذي في
المجموع على ما ياتي او اثل
الصيد الحل لغيره ومفهوم
لم يضطر المذكور انه لو ذبحه
للاضطر ارحله ولغيره
ويفرق بينه وبين نحو اللان
بانه متدنها فلنظ على
يتجر به عليه ايضا والحق به

غيره طردا للباب

خن وان لم يتعد بالحفر (قوله بين خنثاه) اي المحرم سم (قوله مطلقا) اي سواء كان متعدبا بان نصبها في ملك
غيره بغير اذنه او لا بان نصبها في ملك نفسه او غير مباحة او في موات (قوله بالحفر المباح) اي في غير الحرم
لما تبين فيما مر (قوله وبما تقر الخ) لعله اراد بذلك قوله ان جهات خنثان الصيد الخ لكن لا يظهر منه وجه
عدم الاشكال في عدم خنثان نحو النائم عبارة النهاية وشرط الضمان فيما مر بمباشرة او غير هاعلى خلاف القاعدة
في خطاب الوضع كون الصائد يميز الخرج المجنون والمعنى عليه والتأمم والطفل الذي لا يميز بالسبب في خروج
ذلك عن القاعدة المذكورة انه حق تعالى فرق بين من هو من اهل التمييز وغيره ومعنى كونه حقا لله تعالى اي
اصالة في بعض حالاته اذ منها الصيام فلا نظر لكونه القدي تصريف الفقراء اه (قوله نحو النائم) اراد بنحو
النائم المجنون والمعنى عليه وغير المميز كاعلم عامرو (قوله هنا) اشارة الى اتلاف الحرم وضمير غيره يرجع
الى هنا باعتبار المعنى كرى اي اراد بالغريق الا دعى قوله الى اتلاف الحرم كان ينبغي ان يقول الى
اتلاف الصيد (قوله لان الاول) اراد به خنثان نحو النائم (قوله والثاني) اراد به الحاقهم الخ كرى (قوله ويده)
عطف على مباشرة سم وكرى (قوله كان يصنعها الخ) وكان تلف بنحو رفس مكره كالو هلك به آدمى او
بهيمة ولا يضمن ما تلف بان تلف بغيره وان فرط اخذ اعان في المجموع عن الماوردى وقره انه لو حمل ما يصاد به
فانفلت بنفسه وقتل لم يضمن وان فرط وفارق التحلل رباط الكلب بتقصيره بان الغرض من الربط غالبا
دفع الاذى فاذا انحل بتقصيره فوت للغرض بخلاف حمله ولو راه بسهم فاختاره او ارسل عليه كلبا فلم
يقتله اثم ولا جزاء نها به واسنى (قوله ومذبوب الحرم الخ) عبارة المعنى ولو ذبح الحرم الصيد والحلال
صيد الحرم صار ميتة وحرم عليه اكله وان تحلل ويحرم اكله على غيره حلالاته كان او حر مالا نه ممنوع من
الذبح المعنى فيه كالنجوسى ولو كسر الحرم او الحلال بيض صيدا وقتل جرادا ضمنه ولم يحرم على غيره كما
صححه في المجموع وعمر عليه ذلك تعظيما عليه اه وكذا في النهاية الا انه قال على الحلال بدل على غيره قال الرشيدى
قوله مر على الحلال اي في غير الحرم وكان الاولى ان يقول على غيره كافي الامداد اه (قوله مطلقا)
اي ولو في الحل (قوله لصيد) اي من صيد نها به (قوله ميتة الخ) خبر ومذبوب الخ كرى (قوله وكذا
محلو به الخ) اي يحرم محلوب الحرم ومن بالحرم ويض الخ (قوله لكن الذى في المجموع الخ) اعتمدته النهاية
والمعنى كاسر (قوله الحل لغيره) جزم به في الروض اي والنهاية والمعنى وهو تصريح بان قتل الحرم
الجراد لا يحرمه على غيره وهو ظاهر لان حله لا يتوقف على فعل سم (قوله لغيره) ظاهره ولو حرما
وقياس ما ذكر ان ما جزم من الحرم من الشعر يحرم عليه دون الحلال عس اي وحرما آخر ولو في الحرم (قوله)
ومفهوم الخ) ولو اضطر المحرم واكل صيد بعد ذبحه ضمن معنى وروض وسم (قوله حله الخ) خلافا
لظاهر اطلاق النهاية والمعنى وفي سم ما حاصله قياس ما اعتمدته الشارح من حل المذبوب للاضطر ارا الحل
فيما لو كره المحرم او من بالحرم على قتل صيدا ودفع الصيد لصياله فاصاب منه بحيث قطع لحقوه ومومرته
بل الحل في صورة الصيال اولى كما هو ظاهر لان السبب نشأ من الصيد اه (قوله ويفرق بينه) اي بين
المذبوب للاضطر ارحس على لذاب وغيره (وبين نحو اللبن) اي حيث يحرم عليه وعلى غيره على ما قاله
جمع (قوله هنا) اي في نحو اللبن (قوله فلنظ على بخرمه عليه ايضا) ان كان المعنى كاحرم على غيره
فهو على غير ما في المجموع سم اقول يلزم عليه استدراك قول الشارح والحق به غيره الخ واذ اخلت النسخة
المعتبرة المعتبرة المقابلة على اصل الشارح رحمه الله تعالى غير مرة لفظة ايضا (قوله لم يصد له ولادل
الخ) اما اذا صيده اولد او اعان عليه فيحرم عليه اكله دون الحلال من الصائد وغيره فيما يظهر
قبل سكونه بانه سماوية اي فلا يضمنه اه (قوله بالحفر المباح) اي في غير الحرم كاتبين فيما مر (قوله)
ويده عطف على قوله فيما مر مباشرة (قوله الحل لغيره) جزم به في الروض وهو تصريح بان قتل الحرم
الجراد لا يحرمه على غيره وهو ظاهر لان حله لا يتوقف على فعل (قوله حله الخ) اي ويضمن قال في الروض
(فرع) وان اضطر واكل الصيد ضمن اه (قوله فلنظ على بخرمه عليه ايضا) ان كان المعنى كاحرم
على غيره فهو على غير ما في المجموع (قوله لم يصد له ولادل او اعان عليه) اما اذا صيده اولد او اعان عليه

وله اكل لحم صيد لم يصد له ولا دل ولو بطريق خفي كان ضحك فتنه الصاد له او اعان عليه ثم الصيد اماله مثل من النعم صورة وخلفه على
التقريب بان حكم بذلك النبي صلى الله عليه وسلم (١٨٦) او عدلان بعده او لامل له وفيه نقل وامام لا مثل له ولا نقل فيه فالاول بقسميه

يضمن مثله او بما نقل فيه (في
النعماء) الذكر والاثنى
(بدنة) اى واحد من الابل
(وفي بقر الوحش وحماره
بقرة) اى فى الذكر ذكر
وفى الاثنى اثنى ويجوز عكسه
(و) فى (الغزال) يعنى الظبية
(عنز) وهى اثنى المزالى
تم لها سنة وما لظبي فيها نيس
ويجوز عكسه وقد يصدق
به المثنى واما الغزال وهو ولد
الظبي الى الطلوع قرنه ثم هو
ظبي او ظبية فى اثناء عناق
وفى ذكره جدى او جفر
(و) فى (الارب) اى اثنائه
(عناق) وفى ذكره ذكر فى
سن العناق الاثنى ويجوز
عكسه (و) فى (البربوع) اى
اثنائه (جفرة) وفى ذكره
جفر ويجوز عكسه فلا
اعتراض على المثنى فى ايامه
جواز فداء الذكر بالاثنى
وعكسه لان الاصح جواز
والوبر باسكان الباء كالبربوع
وذلك لان جمعا من الصحابة
رضى الله عنهم حكموا بذلك
كله قال فى الروضة كاصلها
والعناق اثنى المزم من حين
تولد اى ان ترعى والجفرة
اثنى المزم تقطع وتفصل عن
امها فتأخذ فى الرعى وذلك
بعد اربعة اشهر والذكر
جفر لانه جفر جنبه اى
عظا هذا معناها لانه لكن
يجب ان يكون المراد بالجفرة

ثم رايت بهامش شرح البيهجة بخط شيخنا البرلى فى قوله بخلاف ما اذا صيد له ودله عليه الحرم ما نصه اى فانه
يجل للصائد ويحرم على الحرم فالظاهر انه يحرم على الحرم الدال وغيره انتهى اهـ (قوله) وله اكل لحم صيد
(الخ) عبارة النهائية وللحرم اكل صيد غير حرمى ان لم يدل او يعين عليه فان دل او صيد له ولو بغير امره وعليه
حرم عليه الاكل منه واثم بالدال لا بالاكل لكن لا يجزى عليه بدلالة ولا بعاقبته ولا باكله مما صيد له اهـ
(قوله) او اعان (الخ) عطف على قوله دل وكان الاولى قلب العطف بان يقول ولا اعان ولا دل عليه (الخ) (قوله)
ثم الصيد الى قوله وعليه لا يحتاج فى النهاية والمغنى الا قوله يعنى الظبية وقوله وقد يصدق به المثنى وقوله فلا
اعتراض الى والوبر (قوله) ثم الصيد (الخ) توطئة لقول المصنف فى العامة (الخ) كرى (قوله) من النعم
اى الابل والبقر والغنم ونائى (قوله) صورة (الخ) اى لاقية نهاية (قوله) على التقريب اى على التحقيق
والافاين العامة من البدنة ونائى ومعنى (قوله) او عدلان (بعده) اى على التفصيل الاثنى فى قوله وما لا نقل
فيه (الخ) عبارة شرح الروض اى وفى المغنى والنهاية ما يوافقه اماما فيه نقل عن النبي صلى الله عليه وسلم او عن
صحابيين او عن عدلين من التابعين فمن بعدهم قال فى الكفاية او عن صحابي مع سكوت الباقرين وفى معناه قول كل
مجتهد غير صحابي مع سكوت الباقرين انتهى اهـ سم (قوله) بقسميه يعنى ما له مثل من النعم وما لا مثل له وفيه نقل
(و) (قوله) او بما نقل (الخ) او للتوزيع وكان الاولى يقول الاول يضمن مثله والثانى بما نقل فيه ثم يقول فيما يأتى
والثالث بضمن بيده اقول الخ المثنى (فى العامة) (الخ) اى فى اتلاف العامة بفتح النون ذكر اى كانت او اثنى بدنة
كذلك فلا يجزى بقرة ولا سبع شياء او اكثر لان جزاء الصيد راعى فيه المعاملة ومعنى ونهاية (قوله) اى فى
الذكر ذكر وفى الاثنى (الخ) عبارة غير موجزة الذكر عن الاثنى وعكسه والذكر افضل للخروج من الخلاف
اهـ (قوله) يعنى الظبية عبارة النهائية الاولى ان يقال وفى الظبي نيس اذا اعز انما هو واجب الظبية اى اصابة
لكنهم جروا فى التعبير بذلك على وفق الاثر الاثنى اهـ (قوله) قد يصدق به المثنى اى بان يحمل على الجنس (قوله)
فى اثنائه اى الغزال (عناق) اى او جفرة (وفى ذكره جدى او جفر) اى على حسب ما يقتضيه جسم الصيد
نهائية ومعنى (قوله) لان الاثنى صح جوازه اى لكن الذكر افضل كى يأتى (قوله) وذلك (الخ) راجع لجميع ما تقدم
(قوله) بعد اربعة اشهر لم يبين الى اى حديثه استمرار الاطلاق والظاهر انه الى سنة فانه حينئذ عنز بصرى (قوله)
لكن يجب ان يكون المراد (الخ) قد يقال على ظاهره ما تقر رليس دون سن العناق سن حتى راد بالجفرة بصرى
واما بقية بالظاهر لا مكان حل كلام الشارع على ما يندفع به الاشكال كى يأتى (قوله) وخالفه فى عدة من كتبه
(الخ) عبارة المغنى وفى النهاية ما يوافقه نضها هو اى العناق اثنى المزم اذا قويت ما لم تبلغ سنة ذكره فى تحريره
وغيره وفى اصل الروضة وغيره انها اثنى المزم من حين تولد (الخ) ويمكن حمله على الاول اهـ وقوله اذا
قويت اى بان تجاوزت اربعة اشهر ونائى (قوله) من كتبه اى المجموع والتحرير وغيرهما نهاية (قوله)
وعليه لا يحتاج لقوله (الخ) قد يمنع عدم الاحتياج وذلك لان العناق على هذا اعم من الجفرة وصادقة بما فى

هنا ما دون العناق فان الاربع خير من البربوع اهـ وخالفه فى عدة من كتبه فقل عن اهل اللغة ان العناق تطلق على ما مر ما لم تبلغ سنه
سنه وعليه لا يحتاج لقوله لكن يجب الى آخره لانه مبنى على ما نقله ولا

سنبال ودونه كما يصرح به قوله في بيانها على هذا تطلق على ما مر ما تبلغ سنة فالعناق في قولهم في الارنب
عناق صادقة بمعنى الجفرة ودونها فيحتاج لقولها المذكور فليتامل سم عبارة البصري قوله وعليه
لا يحتاج الخ محل تأمل لان يحصل هذا الثاني ان العناق من حين الولادة الى استكمال سنة وان الجفرة من اربعة
اشهر الى سنة على ما استظهرناه فكيف لا يحتاج الى ما ذكر على ان انقل بامتداد اطلاق الجفرة الى سنة لا يتم
قوله لا يحتاج الخ اه (قوله من اتحاد العناق والجفرة) قد يقال المعلوم من ذلك تمام المغايرة بامتداد العناق
الى ان ترعى ثم جفرة من حين ترعى هذا ما اقتضاه كلاهما لا ما افاده رحمه البصري وقد يجاب بان قولهم من
حين تولد الخ اراد به من تمام زمن مبدؤه وقت الولادة وقت منتهاه وقت الشروع في الرعي كما تقدم الاشارة اليه من
المغنى (قوله والضبع الخ) وفي الثعلب شاة وفي الضب وام حبن بضم المهملة وفتح الموحدة وهى دابة على خلقة
الحر باء عظيمة البطن جدى مغنى ونهاية عبارة الوثنائي في الثعلب شاة والجدى ثان الدالان على تحريمه
ضعيقان ويكنى ابالحصين ومنه صمور وسنجاب كما قاله السيد الشبل وفي الضب جدى او خروف ومنه ام حبن
اه (قوله اى والصيد) الى قوله قال في المجموع في النهاية الا قوله كباقي الى ولو حكم قوله وقيل الى انه لا نظير
وكذا في المغنى الا قوله او وثناب الى ولو حكم (قوله) ولا احدم من الصحابة (شامل للواحد وللعلم غير مراد على
الاطلاق سم عبارة المغنى والنهاية قال في الكفاية وعن صحابي مع سكوت الباقي اه قول المتن (عدلان)
اى ولو ظاهر او بلا استبراء سنة فبايظهر نهاية وفتح الجواز عبارة الوثنائي ولو كانت عدالتهما ظاهرة كافي
النهاية وشرحي الارشاد وقال في الحاشية اى وشرح العباب العدالة الباطنة اه (قوله) ويجب كونهما فطينين
فقيهين الخ) وواضح ان الفقيه يدركه ان لم يصل لرتبة الاجتهاد المطلق شرح العباب اه سم (قوله) وان لم
يفسق الخ) والذي يظهر جواز اعتماد الفاسقين القائلين معرفة انفسهما اذا وثق كل بمعرفة الاخر فظن
صدقه بل يظهر جواز اعتماد غير الفاسقين ايضا مع قتهما اذا وثق بها واعتقد صدقهما ويكون اشتراط
عدالتهما بوجوب قول خبرهما مطلقا لاصحة معرفتهما اذا لا توقف على العدالة ولا يصح حكمهما اذ ليس
هذا احكام حقيقة بل هو من قبيل الاخبار حقيقة سم (قوله) ويؤخذ من اطلاقهم الخ) عبارة الاسنى والمغنى
والنهاية وعلل الماوردى وغيره وجوب اعتبار الفقه بان ذلك حكم فلم يجوز حكمه منه يؤخذ

العناق على هذا اعم من الجفرة وصادقة بما في سنبال ودونه كما يصرح به قوله في بيانها على هذا تطلق على
ما مر ما تبلغ سنة فالعناق في قولهم في الارنب عناق صادقة بمعنى الجفرة ودونها فيحتاج لقولها المذكور
فليتامل (قوله) ولا احدم من الصحابة الخ) شامل للواحد وللعلم غير مراد على الاطلاق (قوله) المتن عدلان
اعتمد في شرح العباب اعتبار العدالة الباطنة ونقل عن الجلال البلقينى خلافة ونازع فيه وقوله فقيهين قال في
شرح الروض وعلل الماوردى وغيره وجوب اعتبار الفقه بان ذلك حكم فلم يجوز حكمه منه يؤخذ
يؤخذ انه لا يكتفى بالحنثي والمرأه العبد اه قال في شرح العباب وهو متجه ثم رايتم جمعا اعتدوه وانه لا بد في
الفقيه ان يكون مجتهدا كالخام وفيه وقفة لان المدار على العلم بالشبه المعتبر شرعا وواضح ان الفقيه يدركه
وان لم يصل لرتبة الاجتهاد المطلق اه اقول بما رد على اشتراط الاجتهاد ما في المجموع عن الشافعي والاصحاب
ان الفقه مستحب وغاية الامر انهم حلوه على الزائد على ما يعتبر في الشبه كما قال الاذرعى ويشبه ان اراد
بالوجوب ما لا بد منه في معرفة الشبه بالاستحباب ما زاد على ذلك من الكمال والحدق ولا يثبت في المسئلة
خلاف اه والذي يظهر انه يجوز للعدلين اعتماد معرفتهما حتى نفسهما حيث كانا القائلين للصيد قتلا لا يفسق
ولا يقال الشخص لا يحكم لنفسه لان ذلك من الحكم المعروف حقيقة والاشترط سائر شروط الحكم بل
ذلك صريح قولهم عدلان فقيهان ولو قتله بلا عدو أو تعليمه هذه المبالغة بان حق لله فكان من وجب عليه
امتنافيه بل الذي يظهر ايضا جواز اعتماد الفاسقين ايضا مع قتهما اذا وثق بها واعتقد صدقهما ويكون اشتراط عدالتهما
لو جوب قبول خبرهما مطلقا لاصحة معرفتهما اذا لا توقف على العدالة ولا يصح حكمهما اذ ليس هذا احكاما

من اتحاد العناق والجفرة
فاذا ثبت ان العناق اكبر
من الجفرة انقضض ما قالوه
من ايجابها في الارنب الذي
هو خير من البربوع فصح
في الخبر ان الضبع فيه كبش
والضبع للذكر والاثنى
عند جمع وللانثى فقط عند
الاكثرين واما الذكر
فضبعان بكسر فسكون
وعلى كل في الخبر جواز
فداء الاثنى بالذكر اذ الكبش
ذكر الضأن (وما) اى
والصيد الذي (لا نقل فيه)
عن النبي صلى الله عليه وسلم
ولا عن احدم من الصحابة
فن بعدهم من سائر
الاعصار اذ يكتفى حكم مجتهد
واحد مع سكوت الباقيين
(يحكم بمثله) من النعم
(عدلان) للاية ويجب
كونهما فطينين فقيهين بما
لا بد منه في الشبه ويندب
زيادة فقههما بغيره حتى
يزيد تأهلهم للحكم ويؤخذ
من اطلاقهم العدالة انه لا بد
من حريتهما وذكورتهما
وانه لا يؤثر كون احدهما
او كل منهما قاتله

بمحل الاتفاق أو التاف يقول عدلين كما حكمت الصحابة رضي الله عنهم بها في الجراد أما (١٨٩) ما لا مثل له بما فيه نقل كالحمام فيتبع كالحمر

﴿تنبيه﴾ جزمنا هنا بان في الوطواط القيمة وهو مبنى على الضعيف كما يبناه في الاطعمة انه محل اكله ولم يبناه هنا للعلم به بما هنا انه لاجزاء الا في ما كور ولو بالنسبة لاحد اصله كالحمر وتم انه غير ما كور وبفرض عدم البناء فهو تناقض والراجح منه انه غير ما كور فلا قيمة فيه والحاق الجرجان الهدهد بالحمام هنا مبنى على حل اكله والاصح تحريمه وعلل بانه نهي عن قتله (ويحرم) ولو على الحلال (قطع نبات) اي نبات (الحرم) وان نقل إلى الحل أو كان ما بالحل من نوى ما بالحرم (الذي لا يستتبت) أي لا يستتبت الناس بان نبت بنفسه شجرًا كان وان كان بعض مغرسه في الحل أو حشيشًا ربطًا اجماعًا للهي عنه ومثله بالاولى قلعه نعم يجوز أخذ ورق غير خبط يضر بالشجر وقطع غصن تخلف مثله في سنة كاملة منه كما هو ظاهر وظاهر كلامهم انه لا فرق في هذا التفصيل بين عود السواك وغيره لكن قضية قول المجموع اتفقوا على انه يجوز أخذ ثمر الشجر وعود السواك ونحوه

الحمام سواء كان اكبر جثة منه ام اصغر ام مثله نهاية ومعنى (قوله بمحل الاتفاق الخ) اي لا يملك على المذهب معنى (قوله أو التالف) لعل أو للتوزيع والاول عند المباشرة والثاني عند التسبب واليد (قوله كالحمام) الكاف استقصائية ان ارد بالحمام ما يشمل انواعه عبارة النهاية والمعنى وهو الحمام اهر (قوله كالحمر) اي انفا (قوله ان محل الخ) يدل من الضعيف فكان الاولى تقديمه على قوله كما يبناه اي ضعف حل اكله (قوله ولم يبناه الخ) اي البناء المذكور (قوله وتم) عطف على هنا شامه سم اي في قوله بما هنا (قوله والحاق) إلى المتن في المعنى (قوله وعلل الخ) ﴿فروع﴾ لو ازال احد معنى النعامة ونحوها وهما قوة عدوها وطيراتها اعتبر النقص لان امتناعها في الحقيقة واحد فالزائل بعض الامتناع فيجب النقص لان الجزاء الكامل ولو جرح ظيوانا ندمل جرحه بلا ازمان فنقص عشر قيمته فعليه عشرة اشاة لا عشر قيمتها تحقيقًا للماهلة فان برى مؤلا نقص فيه فالارش بالنسبة اليه كالحكومة بالنسبة إلى الادنى فيقدر القاضي فيه شيا باجتهاده مراعيًا في اجتهاده مقدار الرجوع الذي اصابه وعليه في غير المثل اارشوه ولو از من صيد الزمه جزاؤه كاملا كما لو از من عبد الزمه مكل قيمته فان قتله محرم اخر فعلى القاتل جزاؤه من مائة وقلته المزم من قبل الاندمل فعليه جزاء واحد او بعده فعليه جزاؤه من مائة ولو جرح صيد اقارب فوجد ميتا وشك امات بجر حرام محادث لم يجب عليه غير الارش لان الاصل برامة ذمته عازا بمعنى زاد الاسى والنهاية ويلزم الجماعة المشتريين في قتل صيد والقارن القاتل للصيد جزاء واحد وان كان الصيد حرميا لا اتحاد المتلف وشريك الحلال في قتل صيد يلزمه النصف من الجزء او لا شئ على الحلال ولو اشترك محرم وبحلون لزمه من الجزء بقطعه على عدد الرؤس اه قال ع ش قوله م مقدار الرجوع الخ اي فان لم يكن له مقدار اصلا فلا شئ عليه في مقابلته اه (قوله ولو على الحلال) إلى قوله اي قبل معنى الخ في النهاية والمعنى (قوله ولو على الحلال) في هذه الغاية ما مر في بحث اصطلاح قول المتن (قطع نبات الحرم) اي الرطب نهاية ومعنى (قوله وان نقل الخ) عبارة النهاية ولو غرس شجرة حرمية في الحل او عكسه لم تنقل الحرمه عن نبات الحل ولا اليها في الثانية بخلاف صيد دخل الحرم إذ للشجر اصل ثابت فاعتبر منيته بخلاف الصيد فاعتبر مكانه اه (قوله او كان ما بالحل الخ) تقديره ان كان ما بالحل منه الذي قطع من نوى ما بالحرم فقام له تعرفان بذلك يندفع صعوبة هذا العطف لفظا ومعنى فادركه سم ويمكن ان يقال ان هذا العطف باعتبار المعنى فانه في قوة او كان اي كونه ثابت الحرم باعتبار اصله قول المتن (الذي لا يستتبت) بالبناء للفعول اي ما من شأنه ان لا يستتبه الا دميون بان يثبت بنفسه كالطرفا شجرًا كان او غيره كذا في المعنى والنهاية ومقتضاه ان ما هو كذلك لو استتبت فله حكم ما لا يستتبت ويؤخذ منه ان ما من شأنه ان يستتبت يجري عليه حكمه وان ثبت بنفسه وهذا يخالف لظاهر كلام الشارع رحمه الله تعالى في الصورتين بصري اقول بل الظاهر ان المراد بالاستتبات هنا نفيًا واثباتا ما شأنه ذلك كافي باعشن وعبارة الوائى وسواء في الشجر المستتبت والثابت بنفسه او ما غير فشرطه ان يثبت بنفسه بخلاف ما يستتبت منه كجوب وغيره ما ياتي ولو استتبت ما يثبت بنفسه غالبًا او عكسه فالعبارة بالاصل اه (قوله وان كان بعضه مغرسه الخ) اي اصله فيحرم قطع شجرة اصلها في الحل والحرم تغليب الحرمه نهاية ومعنى (قوله او حشيشا) قال في المجموع واطلاق الحشيش على الرطب مجاز فانه حقيقة في اليابس وإنما يقال للرطب كلاً وعشب نهاية (قوله رطباً) حال من قوله شجر او حشيشا ومن قول المصنف نبات الحرم وهو احسن (قوله ومثله) اي القطع سم (قوله يضر بالشجر) من اضر فهو يضر الباء ع ش (قوله لكن قضية قول المجموع الخ) عبارة النهاية والمعنى ولو اخذ غصنا من شجرة حرمية فاخلط مثله في سنته بان كان لطيفاً كالسواك فلا ضمان فيه فان لم يخلف او خلف لا مثله او مثله لا في سنته فعليه الضمان فان اخلط مثله بعد وجوب ضمانه لم يسقط الضمان كالموقع من مغفور فثبت ونقل في الجنة وصغرها والسمن والزال (قوله وتم) عطف على هنا شامه (قوله او كان ما بالحل الخ) تقديره او كان ما بالحل منه الذي قطع من نوى ما بالحرم فقام له تعرفان بذلك يندفع صعوبة هذا العطف لفظا ومعنى فادركه (قوله ومثله) اي القطع وقوله انه لا فرق اعتمد م

خلافه ويوجه بان هذا مما يحتاج لآخذه (١٩٠) على العموم فقوم فيه مالم يسامح في الاغصان التي ليست كذلك وظاهر قولهم مثله انه

لا بد في العائد قبل السنة ان يكون في محل المقطوع لاني محل آخر من الشجرة وانه لا بد ان يساوى العائد الزائل غلظا وطولا وفي كل منها وقفة ولو قيل يكفي العود ولو من محل آخر قريب منه بحيث يعدد فانه خلف له ويكتفى في المثلية بالعرف المجبى على تقارب الشبه دون تحديده لم يبعد اما اليابس فيجوز قطعه وكذا قلع الشجر لا الحشيش لانه يثبت اذا اصابه ما هو من ثم لو علم فساد منته من اصله جاز قلعوه وانهم لم يأمروا بهذا التفصيل في الشجر لندر فيه فرض تصوره واما ما استتبت فسياتي (والاظهر تعلق الضمان به) اي يقطع وخلع النبات واراد به هنا الحشيش بدليل قوله (ايضا) و يقطع اشجاره) كسبده بجامع حرمة التعرض لكل لحرمة الحرم ومرحل اخذ غصن بشرطه فلا يضمن ان اخلف قبل السقوط والا وجبت قيمته ويسقط ضمان شجرة بردها اليه اذا ثبتت ولو بغير منبتها (ففي) الحشيش القيمة مالم يقطعه فيحلف ولو بعد سنين كما اقتضاء اطلاقهم فلا يضمن كسب غير المشغور وكان الفرق بينه وبين غصن الشجر حيث فصلوا

المجموع اتفاقهم على جواز اخذ ثمرها وعود السواك ونحوه وقضيته انه لا يضمن الغصن اللطيف وإن لم يخلف قال الاذري وهو الاقرب قال الشيخ لكنه يخالف لما مر انتهى والا وجهه ما هنا على ما هناك اه وعبارة الكردي على بافضل واختلّفوا في عود السواك هل يجوز اخذه مطلقا او بشرط ان يخلف وعلى الجواز هل يجب الضمان ان لم يخلف ثلاثة آراء متكافئة او قرينة التكافؤ والحاصل ان المراتب اربع احدها مالا يضمن مطلقا وهو ما احتج اليه من الحشيش الاخضر والاذخر وكذا عود السواك بناء على ما سبق ثانيا مالا يضمن اذا خلف في سنة القطع مثله ولا ضمن وهو غصن الشجرة ثالثها ما لا يضمن اذا خلف مطلقا وهو الحشيش الاخضر المقطوع لغیر حاجرة ابعها ما يضمن مطلقا وإن خلف في حبه وهو قطع الشجر الاخضر من اصله اه (قوله) خلافه وهو الفرق بين نحو السواك مما يحتاج اليه وبين غيره في التفصيل المذكور على ما هو ظاهر سيقاه وعدم الفرق بينهما في جواز الاخذ بلا ضمان مطلقا كما مر عن النهاية والمغني وعلى كل يمكن رفع المخالفة بان قول المجموع ونحوه المتبادر في غصن لطيف يخلف الا خلاف المذكور يفيد اثر اذ ذلك الاخلاف فيه وفيما عطف هو عليه وهو السواك (قوله بان هذا) اي نحو عود السواك (قوله) ليست كذلك اي لا يحتاج اليها على العموم (قوله ولو قيل الخ) اقره الكردي والوفاي (قوله) اما اليابس الخ اي شجر اكان او حشيشا بصري عبارة المغني والنهاية وخرج بالرطب الحشيش اليابس فيجوز قطعه لاقلمه والشجر اليابس فيجوز قطعه وقلعه والفرق بين الشجر والحشيش في القلع ان الحشيش يثبت بزوال الماء عليه ولا كذلك الشجر اه (قوله) فساد منته الخ اي الحشيش اليابس (قوله) فسياتي اي تخصيصه بغير الشجر كبر وشعر فلما لم يقطعه وقلعه معنى (قوله) لندر ته الخ يمنية المشاهدة كثر وقوعه في انواع من الشجر في سني شدة الشتاء الا ان يفرض كلامه في الحرم بخصوصه بقرينة المقام (قوله) اي يقطع وقلع النبات اي نبات الحرم الرطب وهو شامل للشجر كما مر قوله و يقطع اشجاره من ذكر الخاص بعد العام للاهتمام بنهاية معنى (قوله) بدليل قوله (ايضا) الخ قد يقال بل هذا دليل على ارادته ان بالبات هناك ما عدا الشجرة لكن يارم عدم تعرضه لحرمة التعرض للشجر الا انه يفهم من حرمة التعرض للنبات ويحتمل ان عطف و يقطع اشجاره على قوله به اي يقطعه مثلا من عطف الاخضر سم اي كاجري عليه النهاية والمغني (قوله) بشرطه وهو ان يخلف مثله في سنة القطع (قوله) ان اخلف الخ اي مثله (قوله) والا اي وان يخلف او اخلف لا مثله او مثله لاني سنته نهاية قال ع ش قوله او اخلف لا مثله الخ فقيته انه لو اخلف في سنته دو نه ضمه ضمان الكل لا التفاوت بين المقطوع وما اخلف اه (قوله) ويسقط الى قوله مالم يقطعه الخ في النهاية والمغني (قوله) اذا ثبت عبارة النهاية ولا تضمن حرمة نقلت من الحرم اليه ان ثبتت وكذا الى الحل لكن يجب ردها معا فقل على حرمتها والاضنها كما قاله جمع واعمد السبكي وغيره اي بين قيمتها محترمة وغير محترمة من قلعها من الحل استقر عليه ضمانها وفهم مما مر انه لا يضمن غصن في الحرم اصله في الحل نظر الاصله وإن ضمن صيد اوفه لذلك اه اي لكونه في هو الحرم (قوله) مالم يقطعه فيخلف الخ) جزم الوفاي (قوله) كما اقتضاء اطلاقهم) قد يحمل اطلاقهم على ما ذكره في الغصن مراه سم (قوله) وكان الفرق بينه اي بين الحشيش الخلف ولو بعد سنين فلا يضمن (قوله) يضمن وان اخلف الخ) وفاقا للنهاية والمغني (قوله) ان الشجر يحاطط له اكثر) كان ينبغي ان يزبد قوله وكذا غصنه يحاطط له اذ لا فرق فيه بين المستتب وغيره بخلاف الحشيش (قوله) وفي قلع) الى قوله وفيه نظر (قوله) بدليل قوله (ايضا) قد يقال بل هذا دليل على انه اراد بالبات هناك ما عدا الشجر لكن يارم عدم تعرضه لحرمة التعرض للشجر الا انه يفهم من حرمة التعرض للنبات ويحتمل ان عطف و يقطع اشجاره على قوله به اي يقطعه مثلا من عطف الاخضر (قوله) كما اقتضاء اطلاقهم) قد يحمل اطلاقهم على ما ذكره في الغصن مراه (قوله) وبين الشجر اذا اخذ من اصله يضمن وان اخلف في سنته) عبارة الارشاد وشرحه للشارح شجرة كبيرة اي بسبب قلعها او قطعها وان اخلفت تجب بقره اه

في النهاية لإقوله وإن لم يتناه إلى المتن وقوله كما اقتضاه إلى وتجزيه (قوله وقطع الشجرة الخ) أي وإن
 اخلفت شرح الإرشاد اه سم ومر اتفاق الشرح مثله (قوله تجزيه في الاضحية) وفاقا لالسنى والنهاية
 ونقل في المغني كلام الاستقصاء مع توجيهه الاتي وافرده اه بصري (قوله وحيث اطلقنا الخ) مقول القول
 (قوله وتجزيه البدنة) إلى قوله وفيه نظر في المغني لإقوله مردود إلى الأصل (قوله وتجزيه البدنة هنا ايضا)
 وقياس ذلك اجزاءها كالبقرة عن الشجرة الصغيرة سم (قوله بخلافه في جزاء الصيد) شامل للبش وغيره كما
 في الحمام وهو حاصل ما اعتمدته كما سنسمعه عبارة الروض في باب الدماء حيث اطلقنا في المناسك الدم فالمراد
 كدم الاضحية لا في جزاء الصيد المثلي أي فلا يشترط كونه كالاضحية في سنه أو سلامتها بل يجب في الصغير صغير
 والكبير كبير والمعيب معيب بل لا تجزيه البدنة عن شانه أي المثلي اه وفي شرحه وعدل عن تعبير الأصل
 بجزاء الصيد إلى قوله جزاء المثلي ليخرج جزاء غير المثلي كالحمام أي فيشترط كونه كالاضحية في سنه أو سلامتها
 اه وطالما توقفت في ذلك حتى رايت الشارح قال في شرح العباب في باب الدماء تنبيه وقع لشيخنا هنا في
 شرح الروض انه قال عدل عن تعبير الأصل بجزاء الصيد إلى قوله جزاء المثلي ليخرج جزاء غير المثلي كالحمام
 انتهى وفيه إيهام نهبت عليه في قول المصنف وفي الحمام شاة وقوله ولا تجزيه بدنة عن شاته فاحذره
 انتهى وقال في شرح الاول بعد كلامه به يعلم انه لا يشترط في الشاة هنا أي في الحمام كونها تجزيه في الاضحية
 خلاف ما أومهمه كلام الروض في الدماء وإن أقره شيخنا اه وقال في شرح الثاني وقضية قوله شاته
 أي المثلي اجزاء البدنة عن الشاة في الحمام لانه ليس مثليا وهو ظاهر إن قلنا ان الصغير أي من الحمام يجب
 فيه شاة تجزيه في الاضحية والمنقول في المجموع عن الاصحاب ان الصغير يجب فيه شاة صغيرة اعتبار الجنس
 المماثلة فيه كسائر المثليات فلا تجزيه البدنة عن شاته ايضا كما اقتضاه ما تقرر خلافا لما يوهه كلام شيخنا
 كالروض كما ياتي انتهى اه سم ومر عن الوانمي ما يوافقه (قوله وزعم الاستقصاء الخ) اقره المغني عبارة تلم
 يتعرض الشيخان لسن البقرة وفي الاستقصاء لا يشترط اجزاءها في الاضحية بل يكفي فيها التبعيع وأما الشاة
 فلا بد أن تكون في سن الاضحية قال الاسنوي وكان الفرق ان الشاة لم يوجبها الشرع إلا في هذا السن بخلاف
 البقرة بدليل التبعيع في الثلاثين منها اه (قوله اجزاء التبعيع) أي في الشجرة الكبيرة خلافا لما يوهه

(قوله وتجزيه البدنة هنا ايضا) وقياس ذلك اجزاءها كالبقرة عن الشجرة الصغيرة (قوله بخلافه
 في جزاء الصيد) شامل للبش وغيره كما في الحمام وهو حاصل ما اعتمدته كما سنسمعه عبارة الروض في باب
 الدماء حيث اطلقنا في المناسك الدم فالمراد كدم الاضحية في جزاء الصيد المثلي أي فلا يشترط كونه
 كالاضحية في سنه أو سلامتها بل يجب في الصغير صغير والكبير كبير والمعيب معيب بل لا تجزيه البدنة عن
 شاته أي المثلي أي وإن اجزأت عنائها في الاضحية اه وفي شرحه وعدل عن تعبير الأصل بجزاء الصيد إلى
 قوله جزاء المثلي ليخرج جزاء غير المثلي كالحمام اه وطالما توقفت في ذلك حتى رايت الشارح قال في شرح العباب
 في باب الدماء تنبيه وقع لشيخنا هنا في شرح الروض انه قال عدل عن تعبير الأصل بجزاء الصيد إلى قوله جزاء
 المثلي ليخرج جزاء غير المثلي كالحمام اه وفيه إيهام نهبت عليه في شرح قول المصنف وفي الحمام شاة وقوله
 ولا تجزيه بدنة عن شاته فاحذره اه وقال في شرح الاول بعد أن ذكر الخلاف في مستند الشاة في الحمام
 هل هو توقف بلنهم أو غير ذلك مما مر في الشرح وفائدة الخلاف كما في الحاوي وغيره انه لو كان صغيرا
 فهل يجب سخله أو شاة كاملة وجبات مبنان على أن الشاة وجبت توقيفا وتقيدها وقضيته ترجيح شاة لكن
 في الاملاء انه يجب في الصغير شاة صغيرة مع القول بان المستند التوقيف ونقله في البحر عن الاصحاب به يعلم انه
 لا يشترط في الشاة هنا كونها تجزيه في الاضحية خلاف ما أومهمه كلام الروض في الدماء وإن أقره شيخنا اه
 وقال في شرح الثاني وقضية قوله شاته أي المثلي اجزاء البدنة عن الشاة في الحمام لانه ليس مثليا وهو ظاهر إن
 قلنا ان الصغير يجب فيه شاة تجزيه في الاضحية والمنقول في المجموع عن الاصحاب ان الصغير يجب فيه شاة
 صغيرة اعتبار الجنس المماثلة فيه كسائر المثليات فلا تجزيه البدنة عن شاته ايضا كما اقتضاه ما تقرر وخلافا لما

أو قطع (الشجرة الكبيرة)
 عرفوا وإن لم يتناه هو اخلافا
 لمن اشترطه وهو أولى من
 ضبطها بانها ذات الاغصان
 الآن يريد الاغصان الكثيرة
 المنتشرة (بقرة) تجزيه في
 الاضحية كما اقتضاه قولها
 كغيرهما حيث أطلقنا في
 المناسك الدم فالمراد كدم
 الاضحية في سنه أو سلامتها
 وصرح بذلك شارح التعنيز
 وتجزيه البدنة هنا أيضا
 بخلافه في جزاء الصيد لأن
 المدار في المماثلة (و) في
 (الصغيرة) وهي ما يقرب
 من سبع الكبيرة إذ الشاة
 سبع البقرة فان صغرت
 جدا ففيها القيمة (شاة)
 تجزيه في الاضحية وزعم
 الاستقصاء عن المذهب
 أجزاء التبعيع

وتوجيهه بأنه عهد إيجابه
في الثلاثين ولم يعد إيجاب
شاة دون سن الاضحية
مردود نقلا وتوجيها
والاصل في ذلك اثر ابن الزبير
رضي الله عنهما الذي رواه
الشافعي عنه ومثله لا يقال من
قبل الرأي وبحث الزركشي
فما جاوز سبع الكيرة
ولم تنته الى حد الكبير انه
يجب فيها شاة اعظم من
الواجبة في سبع الكيرة وفيه
نظر ظاهر على ان لم يبين
ما ضابط ذلك العظم هل هو
من حيث السن او السمن
وفي كل منهما بعد لا يخفى
فالوجه ما اقتضاه اطلاقهم
من اجزاء الشاة في كل مالم
يسم كيرة وان ساوت ستة
اسباع الكيرة مثلا وضبطهم
للصغيرة بما مر انما هو لبيان
انتهاء الشاة فيما دون السبع
لا تعددها فيما فوقه خلافا
لمن زعمه وليس ما هنا كالصيد
لان المماثلة معتبرة ثم لا هنا
(قلت والمستثبت) من
الشجر الحرى بان ياخذ
غصنا من حرمة ويغرسه
في محل آخر من الحرم او غيره
ولو ملكه (كغيره) المعلوم
من كلامه ولا وهو ما ثبت
بنفسه في الحرمة والضمان
(على المذهب) ففيه الاثم ان
تعمد وبقرة او شاة سواء
كان له ثمر ام لا اما ما استثبت
في الحرم بما اصله في الحل
فلا شيء فيه وخرج بالشجر
غيره فلا يحرم مستثنيته
كشعير وروسائر الطقاني

صنيعه (قوله وتوجيهه) يعنى توجيهه الاسنوى ما زعمه الاستقصاء (قوله ولم يعد إيجاب شاة) تقدم في الزكاة
قول المصنف وفي الصغار صغيرة في الجديد سم (قوله في ذلك) اى قول المصنف في الشجرة الكبيرة بقرة
(قوله) وبحث الزركشي (الخ) نقل شيخ الاسلام في الغرر والاسنى بحث الزركشي عنه وقره وتبعه على ذلك
صاحب النهاية والمعنى بل استوجهه الشارح رحمه الله تعالى في فتح الجواد من غير عزو اليه فقال والوجه
ان ما جاوز سبعها لم ينته الى الكيرة بحجب فيه شاة اعظم من تلك اه بصرى واعتمدوه الوائى (قوله اعظم من
الواجبة (الخ)) وينبغى ان يراعى في العظم النسبة بين الصغيرة وما زاد عليها لم ينته الى حد الكبيرة فاذا كان
قيمة الجز في الصغيرة درهما والزائدة عليها في المقدار بلغت نصف الشجرة اعتبر في الشاة الجز ثمة فيها ان
تساوى ثلثة دراهم ونصف درهم لان الصغيرة بسبع من الكبيرة تقريبا وهذه مقدار النصف والتفاوت
بينهما سبعات ونصف سبع ونظير هذا ما مر في الزكاة من انه يشترط في الفصل او ابن البلون زيادة قيمته على
المأخوذ في خمس وعشرين بما بينهما من التفاوت عش (قوله على انه لم يبين ما ضابط ذلك (الخ)) تقدم انما
عن عشرين يانه وانما اى العظم من حيث القيمة (قوله وضبطهم (الخ)) و (قوله وليس ما هنا (الخ)) كل منهما
استئناف يأتى قول المتن (والمستثبت) بفتح الموحدة وهو ما استثبت الامميون من الشجر نهاية ومعنى قول
المصنف (والمستثبت كغيره) قضيته امتناع قطع جريد نخل الحرم حتى المملوكة خصوصاً والجر يد لا يخلف
ثم رايت شيخنا بما مشرح المنهج قال اقتضى كلامه كغيره انه لا يجوز للانسان ان يقطع جريده من نخل
الحرم ولو كانت ملكا له الا ان يكون اصلها قد اخذ من الحل وغرس في الحرم واما السعف فيجوز للحاجة
لانه ورقها اه سم وياتى عن عشرين جواز قطعها اذا اضرت بالنخل وعن البصرى ما يوافقه (قوله من
الشجر) الى قوله ولتحول السبع في النهاية الاقوله بان ياخذ الى المتن والى قول المتن وكذا في المعنى الا ما ذكر
(قوله من الشجر الحرى) ولو غرس في الحل نواة شجرة حرمة ثبت لها حكم اصلها نية ومرفى في الشرح مثله
وزاد الوائى وكذا كل ما تولد من حرمة ولو في الحل فله حكم الحرمة اه قال عشرين جريده من نخلها قايسه
انه لو غرس في الحرم نواة من شجرة حليلة ثبتت الحرمة لها وقد يشمله قول حج اما ما استثبت في الحرم (الخ) اه
(قوله المعلوم) اى الغير (قوله وهو) اى غير المستثبت وكان الاولى انه (قوله في الحرمة (الخ)) متعلق بكاف
كغيره في المتن (قوله ففيه (الخ)) اى فى قطع او قلع المستثبت (قوله غيره) اى من الزرع والزرع ما ثبت
بنفسه نهاية قال عشرين جريده من نخلها قايسه (قوله غيره) اى من الزرع والزرع ما ثبت
اه (قوله كالنخل (الخ)) عبارة غيره من الشروح وكذا ما ثبت بنفسه ان كان مما يتغذى به كالنخل والرجلة لانه
في معنى الزرع اه (قوله والرجلة) اى والخيزرة عشرين جريده من نخلها (قوله ويحل الاذخر) ظاهر اطلاق المصنف
جواز تصرف الاخذ لذلك بجميع التصرفات من بيع وغيره وهو ما عر عنه الى الدرهم الله تعالى في فتاويه
بقوله قد يقال يجوز بيعه لخبر العباس الا الاذخر فيشمل من اخذه ليتبع ثمنه وقد قالوا ان الاذخر ما يحرم
عقبه وقوله ويجاب بانه انما ايسر للحاجة جهة خاصة وقد قالوا لا يجوز بيع شئ من شجر الحرم والبيع كذا
في النهاية فيكون المنع هو المستقر عليه اى والدرهم الله تعالى وهو خلاف ما نقله في المعنى عبارة وظاهر
اطلاق المصنف ان اخذه يتصرف فيه بجميع التصرفات من بيع وغيره وبه افاق شيخنا اه ثم رايت ابن
قاسم نقل كلام الفتاوى ثم قال ومن جوابه يعلم اعتقاد منع البيع انتهى اه بصرى (قوله قطعاً وقلماً)
ذكر المحب في شرح التنبية انه يجوز قطع ما يتغذى به من نبات الحرم غير الاذخر كالبقلة المسبية عند اهل

يوهمه كلام شيخنا كالروض كما يأتى اه (قوله ولم يعد إيجاب شاة دون سن الاضحية) تقدم في الزكاة قول
المصنف وفي الصغار صغيرة في الجديد (قوله في المتن قلت والمستثبت (الخ)) قضية ذلك امتناع قطع جريد نخل
الحرم حتى المملوكة خصوصاً والجر يد لا يخلف ثم رايت شيخنا بما مشرح المنهج قال اقتضى كلامه كغيره
انه لا يجوز للانسان ان يقطع جريده من نخل الحرم ولو كانت ملكا له الا ان يكون اصلها قد اخذ من الحل
وغرس في الحرم واما السعف فيجوز للحاجة لانه ورقها اه (قوله قطعاً وقلماً)

والخضراوات كالنخل والرجلة فيجوز قطعها وقلها اتفاقاً (ويحل الاذخر) بكسر الهمزة والمعجمة قطعاً وقلماً

مصر بالرجلة ونحوها لانه في معنى الزرع انتهى طبقات السبكي اه بصري وتقدم في الشرح وعن النهاية وغيره ما يوافقه (قوله ولو لنحو البيع) وفاقا للبعثي وخلافا للنباية (قوله) وكذا قطع إلى المتن في النباية (قوله قطع وقلم المؤذى) يدخل في إطلاقه التاب بين الزرع عما يضرباؤه بالزرع لانه مؤذله بالتلاف ماله أو نعيبه بصري (قوله وأذى المارة) مفهوما أن الأعضاء المضرة بالشجر نفسه ككثرة حجر يدخل مثلا لا يجوز قطعه وينبغي الجواز في هذه الحالة لما فيه من الإصلاح عش أقول بل هي داخلية في إطلاق المؤذى نظير ما مر آنفا عن السيد البصري قول المتن (كالوسج) جمع عوسجة نوع من الشوك نهاية ومعنى (قوله) وإن لم يكن الخ) أى المؤذى (قوله) بانه) أى النهى (مخصوص) أى بغير المؤذى (قوله) على أن الفرق الخ) خبر أن محذوف أى أن الفارق بين الشوك والقواسق الخس ثابت فقوله أن لتلك الخ علة لثبوت الفرق ويحتمل أنه هو الخبر ولا حذف (قوله) وزعم أن الشوك) أجاب به شيخ الإسلام في عامة كتبه وقول الشارح رحمه الله تعالى يردده قوله الخ محل تأمل إذ التعميم المفهوم مما ذكره باعتبار المحل وهو لا ينافي التخصيص باعتبار النوع فحاصله أن المؤذى وهو ما من شأنه ذلك غالباً لا يحرم مطلقاً ومقابلته يحرم مطلقاً رأت المحشى سم أشار إلى نحو ذلك بصري وقوله أجاب به شيخ الإسلام أى ووافقه النهاية فقال وما اعترضه أى الجواب المذكور السبكي بانه لا يتناول غيره فكيف يجزى التخصيص برببانه متناول لما في الطرقات وغيره فيخص بغير ما في الطرقات لانه لا يؤذى اه قال الرشيدى قوله برببانه الخ هذا الرد لا يلاقى اعتراض السبكي إذ هو مبنى على أن الشوك كله مؤذى إما بالفعل أو بالقوة من ثم رد الشهاب حج هذا الرد بقوله لا فرق اه وبه يرد الحاصل المار عن البصري (قوله) والخبر مخصوص بالمؤذى) فيه نظير بل الموافق للبعثي والخبر مخصوص بغير المؤذى أى مقصور عليه اللهم إلا أن يتعسف ويقال المراد أن الخبر مخصوص بالمؤذى أى بسبب إخراج المؤذى عنه أى مقتضوعه على بعض أفراد اه وهو ما عده المؤذى بسبب إخراج المؤذى عنه سم (الصریح) في أن المراد قد يمنع صراحته في ذلك لأن ما ليس بالطريق قد يؤذى بالفعل من يدخل محله لغرض ما وقد لا يؤذى كذلك فهو المذكور لا ينافيه التخصيص بالمؤذى بالفعل لأن ما ليس بالطريق لم ينحصر في المؤذى بالقوة فليتما لم سم أقول في المنع المذكور نظراً لا يتحقق ولو سلم فلا محال أنه كالصريح في ذلك وهو كاف في الرد (قوله) أى نابه الخشيش) أى ونحوه نهاية ومعنى وهذا قد يخالف قول الشارح الشجر كانه عش عليه (قوله) قلما أو قطعاً) اقتصر النهاية والبعثي على القطع (قوله) أتى عنده) وفاقا للبعثي والاسنى وخلافاً

ولو لنحو البيع الخ) في شرح البهجة وكانه أفرد أى الأذخر بالذكر ليفيد حذف قطعه وقلمه ولو بلا حاجة لعلبة الاحتياج إليه وكلامهم بآياه وفي فتاوى شيخنا الشهاب الراملى قد يقال يجوز بيعه لخبر العباس إلا الأذخر فيشمل من أخذه ليتفع به وبقاؤه أن الأذخر مباح بربباج بانه أنما يبيع لحاجة في جهة خاصة وقد قالوا لا يجوز بيع شئ من شجر الحرم والبيع اه ومن جوابه يعلم اعتناؤه مع البيع وقوله وقد قالوا الخ جوهرة الدلالة منه من وجهين الأول أنهم قد يطلقون الشجر على مطلق التاب والثاني أن قولهم المذكور يفيد منع بيع أعضاء الشجر اللطيفة مع جواز أخذها للحاجة فكذلك الأذخر (قوله) وزعم أن الشوك منه مؤذى غيره) هذا الزعم لشيخ الإسلام في شرح الروض وبعبارة توردته أى الجواب المذكور السبكي بأن الشوك لا يتناول غيره فكيف يجزى التخصيص ويجاب بأن الشوك يتناول المؤذى وغيره المقصد تقيصاً بالمؤذى اه والظاهر أن معنى قوله المقصد الخ أن المقصد تخصيص الشوك في قولهم يجوز قطع الشوك بالمؤذى فيكون النهى محمولاً على غير المؤذى وهذا هو الصحيح في المعنى فقول الشارح والخبر مخصوص بالمؤذى فيه نظير بل الموافق للبعثي والخبر مخصوص بغير المؤذى أى مقصور عليه اللهم إلا أن يتعسف ويقال المراد أن الخبر مخصوص بالمؤذى أى بسبب إخراج المؤذى عنه أى مقصور على بعض أفراد اه وهو ما عده المؤذى بسبب إخراج المؤذى عنه (قوله) الصريح في أن المراد قد يمنع صراحته في ذلك لأن ما ليس بالطريق قد يؤذى بالفعل من يدخل محله لغرض ما وقد لا يؤذى كذلك فهو المذكور لا ينافي التخصيص بالمؤذى بالفعل لأن ما ليس

ولو لنحو البيع كما اقتضاه كلامهم لاستثناء الشارح له في الخبر الصحيح (وكذا) قطع وقلم المؤذى ومنه غصن انتشر وأذى المارة و (الشوك) أى شجره (كالوسج وغيره) وإن لم يكن ناباً في الطريق (عند الجمهور) لانه مؤذى كصيد يصل و انتصروا لمقابلته بصحة النهى عن قطع شوكه بخصوصه فلا يصح الجواب عنه بانه مخصوص بالقياس على القواسق الخس على أن الفرق أن لتلك نوع اختيار بخلاف الشوك وزعم أن الشوك منه مؤذى وغيره والخبر مخصوص بالمؤذى يردده قولهم لا فرق بين ما في الطريق وغيرها الصريح في أن المراد المؤذى بالفعل أو القوة (والاصح) حل أخذ نباته أى نابه الخشيش لا المشجر قلما أو قطعاً (لعلف) بسكون اللام بخطه (البهاثم) التى عنده

للتبابة (قوله ولو للمستقبل) هنا وفيما بعد أقي به شيخنا الشهاب الرملى وبأنه لا يشترط وجود المرض سم عبارة التبابة وظاهر كلام المصنف أن جواز أخذه للدواء العلف لا يتوقف على وجود السبب حتى يجوز ليستعمله عند وجوده قال الاسنوى وتبعه جماعة وهو المتجه وأقي به الوالد رحمه الله تعالى فهو المعتمد وإن خالف فيه بعضهم اهـ (قوله ذلك كما يحل الخ) في هذا القياس بالنسبة إلى القطع ما لا يخفى (قوله كما يحل تسريح الخ) عبارة التبابة والمغنى وشرح الروض ويجوز رعى حشيش الحرم بل وشجره كما نص عليه في الامم بالبهايم اهـ قول المتن (والدواء) أى كحفظ وسناو التغذية كرجله وقبلة نهايم ومغنى واسنى (قوله لافله) وفاقا للبنى والاسنى وخلافا للتبابة (قوله للحاجة إليه) ولا يقطع لذلك إلا بقدر الحاجة نهاية ومغنى واسنى (قوله واخذمنه) أى بما ذكره الغزالي (قوله وأفهم كلامه) أى قوله وقول القفال في التبابة والمغنى (قوله كلامه) أى المصنف (قوله عدم حل أخذه لبيع الخ) يؤخذ منه كما قال الزركشى وغيره أنا حيث جوزنا أخذ السواك لا يجوز بيعه اسنى ونهاية ومغنى قال عرش قوله مر أنا حيث جوزنا أخذ السواك لا يجوز بيعه معتمد وهل يجوز له اخذ عوض في مقابلة رفع اليد عن الاختصاص أو لافيه نظر والاقرب الأول اهـ (قوله وينبئ الخ) وفاقا للتبابة والمغنى (قوله ويحرم أيضا) إلى قوله وكان الفرق في التبابة والمغنى إلا قوله قال إلى أو ماعمل وما أنبه عليه (قوله من تراب الحرم) أى دون مائة عرش عبارة المغنى بخلاف ماء زمزم كما سار اهـ أى أنه يسن نقله تبركا لا تابعا ونائى (قوله الموجود فيه الخ) أقول يؤخذ منه أن نحو الشجر كذلك فكل شجرة وجدت في الحرم حرم التعرض لها بما سار ما لم يعلم أنها من الحل وهو واضح نظر اللغاب بصرى (قوله الآن) أى في زمن ابن حجر وما في زماننا هذا وهو عام سبع وثلاثين ومائتان وألف فمن الحرم كما حرم ناذك محمد صالح الرئيس (قوله أو ماعمل منه) أى كالأواني الخرف قال الشيخ عبد الرؤف ما لم يضطر إليه بان لم يجد غير ما حاسا أو شرعا وه نائى (قوله أو ماعمل منه) لو أخرجه عن الأحجار كان أولى وكانه نظر إلى الغالب من أن ترابه هو الذى يعمل منه لا غير بصرى ويمكن أن يستغنى عن ذلك بعطفه على منه (قوله فيلزم رده الخ) أى فإن لم يفعل فلان ضلنا له ليس بنام فاشبه الكلالايبس نهاية قال عرش قوله مر فاشبه الكلالايبس أى في مجرد عدم الضمان وهل يحرم نقله إلى غير الحرم كترابهام لافيه نظر والاقرب الأول اهـ (قوله وبالرد الخ) شامل لرد المتكسر سم (قوله بخلاف عكسه الخ) وظاهر أن محله إذا لم يكن الحاجة بناء ونحوه نهاية أى فإن كان لذلك كان مباحا عرش عبارة البصرى أقول يدخل في قوله مر ونحوه طين الممددة بناء على ما نقله رحمه الله تعالى من أنها من الحل أى فلا يكون إدخاله مكروها ولا خلاف الأولى اهـ (قوله يكره الخ) أى كفى الروضة أو خلاف الأولى كفى المجموع وهو الظاهر مغنى ونهاية واسنى (قوله عكسه) وهو إدخال تراب الحل أو حجره إليه أى الموجود في الحل ما لم يعلم أنه من الحرم أخذنا من نظيره السابق بصرى (قوله وكان الفرق) ويحرم أخذ طيب الكعبة فمن أراد التبرك بها مسحا يطيب نفسه ثم أخذها واستمرتها فلا مرمى فيها إلى الامام يصرفها في بعض مصارف بيت المال يعاون عطاء ثلاث تف بالبل وبهذا قال ابن عباس وغائشة وأم سلمة وجوزوا أن يأخذها لبسها ولو جنبنا وحاقضا مغنى زاد النهاية وذلك إذا كساه الامام من بيت المال فان وقت تعين صرفها في مصالح الكعبة جز ما وإن وقف شي على أن

بالطريق لم ينحصر وا في المؤذى بالقوة فليأمل (قوله هنا وفيما بعد ولو للمستقبل) أقي به شيخنا الشهاب الرملى وبأنه لا يشترط وجود المرض (قوله وذلك كما يحل تسريحها في شجره وحشيشه) عبارة الروض ويجوز رعيه أى حشيش الحرم قال في شرحه بل وشجره كما نص عليه في الامم اهـ (قوله في المتن والدواء) قال في شرح الروض وظاهر كلام المصنف أن جواز أخذه للدواء لا يتوقف على وجود السبب حتى يجوز أخذه ليستعمله عند وجوده قال في المهمات وهو المتجه قال الزركشى بل المتجه المنع لأن ما جاز للضرورة أو الحاجة فقد يوجد جوارها كإفناء الكلب اهـ وقوله قال في المهمات وهو المتجه أقي به شيخنا الشهاب مر (قوله بعد وجود المرض) وكذا قبل وجوده مر (قوله وينبئ أن لا يجوز اعتمده مر) (قوله وبالرد)

يتسرا أخذه كلما أراد فها
تظهر وذلك كما يحل
تسريحها في شجره وحشيشه
(والدواء) بعد وجود
المرض ولو للمستقبل على
الأوجه لافيله ولو بنية
الاستعداد له على المعتمد
(وايه أعلم) للحاجة إليه
كفى إلى الأخر ومن ثم
جاز قطعه لنحو التسقيف
به كالأخر ذكره الغزالي
وغيره وأخذ منه حل قطعه
المطلق حاجة وأفهم كلامه
عدم حل أخذه لبيع من
يعلف به وبه صرح في
المجموع وقول القفال
يجوز قطع الفروع لسواك
أو دواء ويجوز بيعه
حيثما قال في الروضة فيه
نظر وينبئ أن لا يجوز
كالطعام الذى يبيع له كله
لا يجوز له بيعه (فرع)
يحرم أيضا إخراج شيء
من تراب الحرم الموجود
فيه ما لم يعلم أنه من الحل كما
هو ظاهر قال غير واحد
من معتبرى المسكين الممددة
التي يؤخذ منها طين فخار
مكة الآن من الحل كما حرمه
جماعة من العلماء أو ماعمل
منه أو من أحجاره إلى
الحل أو حرم آخر ولو بنية
رده إليه كما شمله كلامهم
فيلزم رده إليه وإن
انكسر الاناء كما هو ظاهر
وبالرد تنقطع الحرمة
كدفن بصاق المسجد بخلاف عكسه يكره فقط وكان الفرق أن أهانة الشريف أقمع من إجلال الوضع

متساويا ومتفاوتا (من مساكين ١٩٦) الحرم الشاملين لفقراته المحصور او لا والمراد بهم حيث اطلقوا الموجودون فيه حالة الاعطاء

لكن المستوطن أولى بالممكن
غيره احوج وافهم كلامه
انه لا يجوز اخراج المثل حيا
(وبين ان يقوم المثل)
لا الصيد خلافا لما رضى
الله عنه ويعتبر في التوقيف
عدلان عارفان وان كان
أحدهما قاتله حيث لم يفسق
نظير مامر (درهم) منصوب
بنزع الخافض شذوذا
وذكرت لانها الغالبة في
التوقيف والا فالعبرة بقيمته
بالنقد الغالب بمكة يوم
الاخراج لا بما غل الذبيح
فاذا عدل عنه للقيمة اعتبر
مكانه ذلك الوقت ويظهر
ان المراد بمكة جميع الحرم
وانهالو اختلفت باختلاف
بقاعه جازله اعتبار اقلها
لانه لو ذبح بذلك الحبل
اجزاء (ويشترى بها) يعني
يخرج بمعاذته او بما يحصله
بشراء او غيره ما يساويها
طعاما يجزى في الفطرة
بسعر مكة على الوجه وياق
هنا ما ذكرته ايضا (لهم) اي
لاجلهم بان يتصدق به عليهم
وحيث وجب صرف الطعام
اليهم في غير دم التخيير
والتقدير لا يتعين لكل منهم
مد بل يجوز دونه ورفقه فان
قلت هل يتصور جريان ذلك
في دم نحو التمتع قلت نعم بان
يموت وعليه صومه فيطعم
الولي عنه فان قلت الذي يتجه
في هذه اجزاء الطعام بغير
الحرم لانه بدل الصوم الذي

نهاية ومعنى (قوله متساويا ومتفاوتا) يفيد جواز تملكهم جملته متفاوتا تاسم (قوله المحصور) كالصريح
في عدم ملك المتحصن قبل الدفع وانه لا يجب تعميمهم سم (قوله الموجودون الخ) وفي حاشية شرح الدماء
لتلبيذه ما نصه وافهم كلامه ان الواجب صرفه اليهم وان كانوا خارجا بان كان كل من الصارف والمصرف
اليه في الخارج وهو كذلك اه وقال الفاضل المحضى سم عبارة الباب يجب التفرقة على المساكين في الحرم
قال شارحه قضيه انه لا يجوز اعطاؤهم خارجا والوجه خلافه كما مره وخالفه من فصم على انه
لا يجوز صرفه خارجا ولو لم يوفيه بان خرج هو وهم عنه ثم فرقه عليهم خارجا اه كلام المحضى اه بصري
واعتمد الوائى مقالة شرح الباب وياق نظيره اعم من شرح الروض (قوله مالم يكن غيره احوج) اي والافهم
اولى اه كرى على بافضل (قوله لا يجوز اخراج المثل حيا) اي ولا اكل شيء منه نهاية ومعنى قول المتن
(وبين ان يقوم المثل) اي بالنقد الغالب نهايتو معنى (قوله وان كان احدهما) اي وكلاهما اخذ اماما
في شرح يحكم بمثله عدلان (قوله منصوب بنزع الخافض) اي بدرهم معنى (قوله وذكر ك) اي خص
الدراهم بالذكر (قوله بالنقد الغالب) انظر لو غلب نقدان واحدهما فنعسم اقول قضية قول الشارح الاتي
وانهالو اختلفت الخ جواز اعتبار غير الانفع فليراجع (عدل عنه) اي عن الذبيح وكذا اخير مكانه (قوله
ذلك الوقت) اي وقت الاخراج (قوله وانها لو اختلفت) اي القيمة (باختلاف بقاعه) اي الحرم (قوله
يعني) الى قوله فان قلت في النهاية والمعنى الا قوله وياق الى المتن (قوله ما ذكرته) اي قوله ويظهر ان المراد
الخ (قوله اي لاجلهم) اي اذ الشراء لا يقع لهم نهايتو معنى (قوله بان يتصدق) اي بان يفرقه عليهم او
يملكهم جملته نظير مامر كما هو ظاهر بصري اي مع النية حيا نهايتو معنى (قوله بان يتصدق به عليهم) قد
يشمل ما لو تصدق به عليهم خارج الحرم وقد ذكر في شرح الروض عبارتين ثم قال مع ان في التعبيرين معا
اهام انهم لا يعطون خارج الحرم وليس مراد افيا يظهر اه وسياق نظيره عن شرح الباب للشارح سم
عبارة الوائى ويجزى اعطاؤهم خارج الحرم كافى الامداد وشرح الباب خلافا للهاشية ومراه قال محمد
صالح الرئيس قوله ويجزى اعطاؤهم الخ اي القاطنين دون غيرهم كافى حاشية الكردى اه (قوله في غير دم
التخيير والتقدير) اي كاهنا عبارة الروض وفي الطعام لا يتعين لكل مد قال في شرحه بل يجوز الزيادة عليه
والنقص منه وقيل يتمتعان ومحل الخلاف في دم التمتع ونحوه مالم يسد دمهم تخيير وتقدر امادام الاستمتاع
ونحوه مادامه دم تخيير وتقدر فلكل واحد من ستة مساكين الحرم نصف صاع من ثلاثة اصع اه
سم (قوله قلت نعم بان يموت الخ) هذا يقتضى ان المراد بقوله في السؤال جريان ذلك مجرد جريان
الاطعام لامع عدم تعين المد لكل واحد لقوله وحيث يتعين الخ سم (قوله وحيث يتعين عدم التمتع الخ)
يتامل مع مامر عن شرح الروض الصريح في جواز الزيادة والنقص في دم التمتع على الصحيح الا ان يقال ذاك

(قوله متساويا ومتفاوتا) يفيد جواز تملكهم جملته متفاوتا اه (قوله المحصور) او لا كالصريح في عدم
ملك المتحصن قبل الدفع وانه لا يجب تعميمهم (قوله بالنقد الغالب الخ) انظر لو غلب نقدان واحدهما انفع
او لا (بان يتصدق به عليهم) قد يشمل ما لو تصدق به عليهم خارج الحرم وقد ذكر في شرح الروض عبارتين
ثم قال مع ان في التعبيرين معا اهام انهم لا يعطون خارج الحرم وليس مراد افيا يظهر اه وسياق نظيره عن
الشارح في تفرقة المذبح عليهم في الحاشية (قوله وحيث وجب صرف العام الخ) عبارة الروض وفي
الطعام لا يتعين لكل مد قال في شرحه بل يجوز الزيادة عليه والنقص منه وقيل يتمتعان كال كفارة ومحل
الخلاف في دم التمتع ونحوه مالم يسد دمهم تخيير وتقدر امادام الاستمتاع ونحوه مادامه دم تخيير وتقدر
فلكل واحد من ستة مساكين الحرم نصف صاع من ثلاثة اصع كما مره (قوله في غير دم التخيير والتقدير)
كاهنا (قوله قلت نعم بان يموت الخ) هذا يقتضى ان المراد بقوله في السؤال جريان ذلك مجرد جريان الاطعام
لامع عدم تعين المد لكل واحد لقوله وحيث يتعين الخ (قوله وحيث يتعين عدم التمتع الخ) يتامل مع مامر

لا يتقيد به قلت نعم وحيث يتعين عدم التمتع بما يتعين في طعامه المد لكل مسكين لان كل مد
بدل عن سبعة ولا يتصدق به نقصه ولا زيادة لبعض مد اخر بخلاف زيادة مداخره فارق التمتع دم التخيير والتقدير ما عداها

عن (السنن) يعني اخرج نظير ما مر بفسيمه الشاة طعما ما تصدق به فان يحرم صام عن كل مذبوا وكذا عن الشكر وقيل اذا عزم صام ثلاثة ايام (ودم الفوات) للحج بفوات الوقوف (١٩٨) (كدم التمتع) في الترتيب والتقدير وسائر احكامه السابقة لان موجب دم التمتع ترك

الاحرام من المقات بترك
النسك كله اولي (ويذبحه)
في احد وقتي جوازه
ووجوه لا قبلها فالاول
يدخل بدخول وقت
الاحرام بالقضاء من قابل
والثاني يدخل بالدخول
(في حجة القضاء) لفتوى
عمر رضي الله عنه بذلك وكا
يجب دم التمتع بالاحرام
بالحج ويجوز تقديمه قبله
وبعد فراغ العمرة لدخول
وقته جئنا ولا يجوز تقديم
صوم الثلاثة على الاحرام
بالقضاء واما الثاني فهو
دم الجماع وقد مر ودم
الاحصار وسياي (والدم
الواجب بفعل حرام)
باعتبار اصله وإن لم يكن
حال الفعل حراما كحلق
او لبس لعذر (او ترك
واجب) او يمتنع او قرآن
ومثله الدم المندوب لترك
سنة متاكدة كصلاة
ركعتي الطواف وترك
الجمع بين الليل والنهار
بعرفة (لا يختص) جواز
ذبحه واجزاؤه (بزمان)
فيفعله اى وقت اراد إذ
الاصل عدم التاثير لكن
يسن فعله في وقت الاضحية
نعم إن عصى بسببه لزمه
الفورية كاعلم من كلامهم
في باب الكفارات مبادرة
للخروج من المصيبة
(ويختص ذبحه) جوازا

بمزدلفة أو بمنى لى التشريق وطواف الوداع نهايها معنى أى والركوب أو المشى المنذورين (قوله عنه) أى
الذم نهايها معنى (قوله نظير ما مر) أى في شرحه ويشتري بها قول المتن (و تصدق به) أى على مساكين الحرم
وقرأته نهايها معنى (قوله ترك النسك الخ) عبارة النهايها معنى والمغنى والوقوف المتروك في الفوات اعظم منه
اه (قوله فالاول) أى وقت الجواز (قوله والثاني) أى وقت الوجوب (قوله وكما يجب الخ) عطف على قوله
الفتوى الخ (قوله تقديمه) أى دم التمتع (قبله) أى الاحرام بالحج (قوله ولا يجوز تقديم صوم الثلاثة الخ) أى
وبصوم السبعة اذا رجع منها يها معنى أى في محل استيطانها وما بردتونه ولو نفس مكة ونائي (قوله واما
الثاني) أى دم الترتيب والتعديل فهو دم الجماع أى المفسد معنى (قوله او يمتنع الخ) عبارة النهاية او غيرها
كدم الجبرانات اه زاد المغنى كدم التمتع والقرآن والحلق اه (قوله كاعلم من كلامهم في باب الكفارات)
أى من أنه ان عصى بالسبب وجب الفور ولو الافلاخ عر ش قول المتن (قوله ويختص ذبحه بالحرم الخ) أى فلو
ذبح خارجه لم يعتد به ولو فرقه فيه عر ش (قوله لقله تعالى الخ) ولان الذبيح حق يتعلق بالهدى
فيختص بالحرم كالتصدق نهايها معنى (قوله ههنا) وأشار إلى موضع النحر من منى نهاية (قوله
ومنى كلها منحر) عبارة النهاية وكل فجاج مكة منحرا وهذه الروضة ظاهرة في الاستدلال ومطابقة للدعى
دون ما في الشرح قول المتن (ويجب صرف لحمه الخ) ولو ذبح الدم الواجب بالحرم ثم سرق او غصب
منه قبل التفرقة لم يجز نعم هو بخير بين ذبح اخره هو أولى او يشتري لحما ويتصدق به لان الذبيح قد وجد
فان قيل ينبغي تقييد ذلك بما إذا قصر في تأخير التفرقة والافلاخ يضمن كالمسرق المال المتعلق به الزكاة
اجيب بان الدم متعلق بالذم ولو الزكاة بعين المال ولو عدم المساكين في الحرم اخر الواجب المالى حتى يجدهم
ولا يجوز النقل فان قيل ينبغي أن يجوز النقل كازكاة اجيب بانها ليس فيها نص صريح بتخصيص البلد
بها بخلاف هذا معنى ونهايها قال عر ش (قوله ثم سرق او غصب منه الخ) أى ولو كان السارق
والغاصب من قراء الحرم اخذنا من اطلاقه به صرح في شرح الروض وفيه بحثا انه لا يجوز سواء
وجدت نية الدفع ام لا لان له ولاية الدفع بينهم وهم انما يملكونه به اه (قوله وكذا صرف بدل الخ)
البديل الطعام سم قول المتن (الى مساكينه) عبارة العباب على المساكين في الحرم قال الشارح في شرحه
وقضيته انه لا يجوز اعطاؤهم خارجه والاوجه خلافه كامر اه وخالفه من رخصه على أنه لا يجوز
صرفه خارجه ولولم هو فيه بان خرج هو وهم عنه ثم فرقه عليهم خارجه ثم دخلوا سم على حج وقضية قول
المصنف صرف لحمه الى مساكينه ان المدار على صرفه لهم ولو في غير الحرم لكن قول الشارح مر اى
والخطيب الاتي قيل الباب وكل هذه الدماء بدلها تختص بفرقة بالحرم على مساكينه هو افاق ما نقله سم
عنه وصمم عليه عر ش ويصرح بالاختصاص ايضا قول الشارح لان القصد من الذبيح الخ وتقديم في الشرح

(قوله في المتن وتصدق به) أى على مساكين الحرم وقرأته ثم سرق مر (قوله في المتن ويذبحه في حجة القضاء)
بين في شرح الروض ان اجزاء ذبحه في سنة القضاء بعد دخول وقت وقبل الاحرام به هو ما دل عليه كلامه
تبع المعرفين وان ما وقع في الروض ما يخالف ذلك من تصرفه قال هكذا فهم ولا تغتر بما خالفه اه مر
(قوله في المتن والشرع ويجب صرف جميع اجزائه من نحو الخ) عبارة العباب ويجب تفريق لحوم وجلود
هذه الدماء بدلها من الطعام على المساكين في الحرم قال الشارح في شرحه وقضيته أنه لا يجوز إعطاؤهم
خارجه والاوجه خلافه كامر لكن يؤيده تعليل الكفاية وغيرها ذلك بان القصد من الذبيح هو اعظام
الحرم بتفريق اللحم فيه لا تأويله بالدم والقرآن إذ هو مكروه اه ويحاج بان المراد بتفريقه فيه صرفه
لاله اه وخالف من رخصه على أنه لا يجوز صرفه خارجه ولولم هو فيه بان خرج هو وهم عنه ثم
فرقه عليهم خارجه ثم دخلوا اه (قوله وكذا صرف بدل ماله بدل من ذلك) البديل الطعام

واجزاء حيث لا حصر (بالحرم في الاظهر) لقوله تعالى هدايا بالغ الكعبة مع خبر مسلم نحرته ههنا ومنى كلها منحر
(ويجب صرف) جميع اجزائه من نحو جلده و (لحمه) وكذا صرف بدل ماله بدل من ذلك (الى مساكينه) أى الحرم الشاملين

نقرر انه نظير ما رأى ثلاثة منهم لان القصص من الذبح الحرام اعظامه بشفرة اللحم (١٩٩) فهو الا فجرد الذبح بتوثي الحرام وهو

وعن النهاية والمغنى ما يصرح بالاختصاص ايضا وعن الامداد وشرح الروض ما يوافق مقالته شرح العباب
من عدم الاختصاص وعن عبد الرؤوف تليذ الشارح والوفاي اعتمادها (قوله لفقراته الخ) اي القاطنين
منهم والغرض بالصرف الى الاول اولى لان تشدد حاجة الثاني فيكون اولى وعلم من ذلك عدم جواز اكله
شيئا منه وانما لا فرق بين ان يفرق المذبح عليهم او يبطيه بجملة لهم ويكتفى بالاقصار على ثلاثة من فقراته
او مساكينه وان انحصروا لان ثلاثة اقل الخبث فلو دفع الى اثنين مع قدرته على ثالث خبث له اقل متناول
نهاية ومعنى (قوله نظير ما رأى) اي في شرح على مساكين الحرم (قوله اي ثلاثة) اي فاكثر (قوله وهو
مكروه الخ) لعله اذا كان لغزير حاجة والا فبغير حرج لا يخفى (قوله بين المحصور وغيره) اي بين ان يكون
فقراء الحرم محصورين فيجب استيعابهم او غير محصورين فيكتفى بثلاثة كما هو قياس الزكاة بصري (قوله
كأمر) اي في شرح على مساكين الحرم (قوله حرمة المحل) اي فاكتفى بثلاثة مطلقا (قوله ثم سد الخلة)
اي في حيث امكن الاستيعاب بان كانوا محصورين تعين بصري (قوله سد الخلة) بالفتح الخصلة وهي ايضا
الحاجة والفقر اه مختار ع (قوله تقدمها) اي النية (عليها) اي التفرقة (قوله وظاهر كلامهم)
الى المتن ذكره ع (عش عن الشارح وسكت عليه) (قوله ان الذبح لا تجب عنده) اي ويجزى عنده
اخذان من قوله ويجزى كما يحتمل الاذرع (قوله بالمقصود) وهو التفرقة (دون وسيلته) وهي الذبح اي وان
اجز اعندها كما رافا (قوله فزع من الاول الخ) لا يخفى ان ما ذكره لا يدفع الاولوية سم عبارة المغنى
والنهاية والاحسن في بقعه ضبطه بفتح القاف وكسر العين على لفظ الجمع المضاف لضئير الحرم اه
(قوله عمرة) الى قوله ونازع الاسنوي في النهاية والمغنى (الاما نه عليه) (قوله بقسمه) اي النذر والتطوع
(قوله حيث لم يعين الخ) عبارة المغنى ان لم يعين غير هذه الايام اي يوم النحر وياوم التشريق فان عين الهدى
التقرب غير وقت الاضحية لم يعين له وقت اذ ليس في تعيين اليوم ربه بقلة الاسنوي عن المتولى وغيره اه
زاد النهاية ووافق به والده رحمه الله تعالى اه وفي سم بعد ذكر مثلها عن شرح الروض مانصه وقوله لم
يعين له وقت الخ يقتضى انه لا يتعين ما عينه فيخالف قول الشارح الاتي يعين اه قول المتن (قوله وقت
الاضحية) النخ اي فيحرم تاخير ذبحه من ايامها وعليه فلو عدت الفقراء في ايام التضحية او امتنعوا من
الاخذ لكثرة اللحم ثم فهل يعذر بذلك في تاخيرها عن ايام التضحية او يجب ذبحه فيها ويذخره قد بد الى ان
يوجد من يأخذ من الفقراء فيه ونظر ومقتضى اطلاقهم وجوب الذبح في ايام التضحية الثاني وهو ظاهر
ويبقى ما لو كان ادخاره بثلثه قبل بيعه ويحفظ ثمنه اذا اشرف على التلف او لافيه ونظره الاقرب الاول هذا
وقضية تخصيص ذبح الهدى بوقت الاضحية انه لو احرم بعمرة وساق الهدى الى مكة بلا احرام
وجوب تاخير ذبحه الى وقت الاضحية كان ساقه في رجب مثلا وهو قريب ثم رايت قوله مر وظاهر
كلام المصنف اختصاص ما يسوقه المعتمر بوقت الاضحية وهو كذلك الخ وهو صريح في وجوب التأخير
عش اي في سورة سوق المعتمر هديا واما سوق الحلال الهدى فقد صرح الشارح بعدم اختصاصه بزمان
كما ياتي (قوله ولا) اي بان كان تطوعا نهية ومعنى (قوله ونازع الاسنوي الخ) عبارة النهاية والمغنى
وان نازع فيه الاسنوي اه (قوله ونازع الاسنوي الخ) يمكن ان يجاب عن نزاعه بان قصة الحديبية
(قوله فزع من الاول الخ) لا يخفى ان ما ذكره لا يدفع الاولوية (قوله حيث لم يعين في نذره وقتا) قال
في شرح الروض ومحل وجوب ذبحه في وقت الاضحية اذا عينه له او اطلق فان عين له يوما خا لم يعين له
وقت لانه ليس في تعيين اليوم قرينة نقله الاسنوي عن المتولى وافرده ووافق به شيخنا الشباب الرمي
وظاهره انه لا يتقيد بتعيين يوم اخر لذبحه فان كان كذلك سهلت منازعة الاسنوي الثانية لجواز انه
عليه الصلاة والسلام عين وقتا خصوصا ان كنتي بالتعيين بالنية واعلم ان قول شرح الروض لم يعين له وقت
الخ يقتضى انه لا يتعين ما عينه فيخالف قول الشارح الاتي فيعين (قوله ونازع الاسنوي الخ) يمكن ان

مكروه كما في التكملة ولم
يفرقوا هنا بين المحصور
وغيره كما مر وفاقا مر في
الزكاة بان القصص حارمة
المحل وثم سد الخلة وتجب
النية عند التفرقة ويجزى
كما يحتمل الاذرع تقدمها
عليها بقيد السابق في الزكاة
وظاهر كلامهم هنا ان
الذبح لا تجب النية عنه وهو
مشكل بالاضحية ونحوها لا
ان يفرق بان القصص هنا
اعظام الحرم بشفرة اللحم
فيه كما مر فوجب اقتراحها
بالمقصود دون وسيلته وثم
ارادة الدم لكونها فداء عن
النفس ولا يكون كذلك الا
ان قارنت نية القرية بذبحها
فتامله (وافضل بقعة) من
الحرم كادل عليه السابق
فزع من الاول جعله بالهاء
غير محتاج اليه (لذبح المعتمر)
عمرة منفردة عن حج قبلها
او بعدها (المروقة) الذبح
(الحاج) افراد او تمتعا
ولو عن تمتعه او قراتا (من)
لنا محل تحملها (وكذا حكم
ما ساقاه أى المعتمر والحاج
المذكوران (من هدى)
نذروا تطوع (مكانا) في
الاختصاص والافضلية
فأفضل مكان لذبح هدى
الاول المروءة والثاني منى
للاتباع (ووقته) اي ذبح
هذا الهدى بقسمه حيث
لم يعين في نذره وقتا (وقت
الاضحية على الصحيح) قياسا

عليها فلو اخره حتى مضت ايام التشريق وجب ذبحه قضاء ان كان واجبا وجب صرفه الى مساكين الحرم والا فلا فوائده ونازع الاسنوي في
اختصاص ما ساقه المعتمر بوقت الاضحية باننا لا نشك في أنه ﷺ لما احرم بعمرة الحديبية وساق الهدى إنما قصد ذبحه عقب تحله

وانه لا يتركه بمكة حيا
 ويرجع للدينة اه وفيه
 ما فيه وخرج يساقا ما سافه
 الحلال فلا يختص بمن
 كهدى الجبر ان كامر اما اذا
 عين في نذره غير وقت
 الاضحية فيعتن «(فرع)»
 يتأكد على قاصد الحج
 او العمرة ان يصحب
 معه هديا وهو للحاج
 اكد ومران هذا محل
 امره ^{بالتكبير} من لاهدى
 معه ان يجعل احرامه عمرة
 ومن معه هدى ان يجعله حجا
 نظر الى انه اكل التمسكين
 ومن ساق الهدى تقريبا
 افضل بمن يسقه فناسب
 ان يكون له اكل التمسكين
 «(باب الاحصار)»
 وهو لغة المنع واصطلاحا
 المنع عن اتمام اركان الحج
 او العمرة او هما فلا منع من
 الرمي او المبيت لم يزل التحلل
 لانه متمكن منه بالطواف
 والحلق ويقع حجه بجزنا
 عن حجة الاسلام ويجبر
 كل من الرمي والمبيت بدم
 وزراع ابن الرفعة فيه بما
 مران المبيت يسقط بادن
 عذر يرد بان الدم هنا وقع
 تابعا ومشاهبا لوجوبه في
 اصل الاحصار فلم ينظروا
 الى كونه ترك المبيت
 لعذر كالم ينظروا لذلك في
 اصل دم الاحصار فان قلت
 من الاعذار المسقطه ثم
 الخوف على المال والاحصار
 يحصل بالمنع لا باليد مال
 ولم قل فا الفرق

واقعة حال فعليه احتملت انه عليه الصلاة والسلام نذره وعين وقتا ومع تعيين الوقت لا يختص بوقت
 الاضحية كما اشار اليه الشارح هنا وصرح به فيما سياتي سم (قوله وفيه ما فيه) لا يخفى ما فيه فان
 اشكال الاسنوى في غاية المتانة والظهور والتخلص منه في غاية العسر سم (قوله كامر) اي انفا
 في المتن (قوله فرع) الى قوله ومر في النهاية والمغنى (قوله فيعتن) تقدم عن النهاية والمغنى والاسنوى
 خلافه (قوله يتأكد الخ) ولا يجب الا بالنذر فان كان بذنا سن اشعارها فبحر صفحة سنامها
 النني او ما يقرب من محله في البقر فما يظهر بمحذبة وهي مستقبل القبله ويطبخها بدمها علامة على انها
 هدى لتجنب وأن يقدلها غلين وأن يكون لها قيمة لتصدق بهما ويقدل الغنم عرى القرب ولا يشعرها
 لصنعها ولا يرم ذلك بجمعها نهاية ومعنى عبارة الوثاني ويسن إهداء النعم المحزنة اضحية للحرم ولو من مكة
 والافضل من محل خروجه ويجب بالنذر او التعين كذا هدى والافضل ان يشعر الابل والبقر الخ ثم يحللها
 ليتصدق بالجل ولو عطل الهدى في الطريق اي تعيب وخاف تلفه فان كان تقو عا فسل به ماشاء من اكل وبيع
 وغيره ما وجب ذبح الواجب المعين ابتداء بالنذر او بالجعل وغنم ما قلده به في دمه وضرب بهاسنامه
 ليعلم انه هدى فيؤكل ولا يباع ولا يجوز لغير المساكين ولا له ولو كان فقيرا ولا لاحد من قائلته ولو كانوا
 فقراء الا اكله من قبل ان يبلغ محله فان بلغه جاز للفقراء لاله وجاز لهم بد اخذه نقله نحو البيع فان تركه بلا
 ذبح فانت ضمنه بذبح مثله واما المعين عما في الذمة فيعود للملك بالعطب فله التصرف فيه ويبقى الاصل في ذمته اه
 «(باب الاحصار والقوات)»

أى وما يذكر معهما من بقية مواعيد اتمام الحج والمواعيد الستة واما الاحصار العام مغنى (قوله وهو لغة) الى
 قوله ونزاع ابن الرفعة في النهاية والمغنى (قوله او هما) يعني غنم جعل او لمنع الحلق فقط (قوله فلو منع من الرمي
 او المبيت) ينبغي او منها جميعا سم ونهاية ومعنى (قوله لم يجز له التحلل) اي تحلل الحصر المخرج من التمسك سم
 (قوله لانه متمكن من الخ) اي بالنسبة للتحلل الاول واما الثاني فيحصل بدم ترك الرمي فليراجع سم وجزم
 بذلك الوثاني وباقي الشرح قبيل قول المصنف إذ احرم العبد ما يفيد (قوله منه) اي من التحلل (قوله
 ويجبر كل الخ) واستحسن ابن عبد الحق سقوط الدم وجزم به النور الزياى ووثاني اي دم المبيت دون الرمي كما
 في البصرى (قوله بدم) كذا في الاسنوى والنهاية ومعنى (قوله فيه) اي في جبر المبيت بدم بصرى (قوله بامر
 الخ) اي في فصل مبيت ليل الى ايام التشريق (قوله بادن عذر) كضباع مريض وفوت مطلق به كابق (قوله وقع
 تابعا) اي تبعية مع انتفاء دم الاحصار فلو اكتفى بالمشابهة لكان شبه بصرى (قوله لوجوبه في اصل
 الاحصار) انظره مع ان الحصر لا يوجب دما وانما يوجب تحمله وهو متمتع كما تقدم سم (قوله الى كونه) اي
 المنوع عن المبيت (قوله ثم) اي في ايام (قوله الاحصار) يعني منع العدو من نحو المبيت وان كان قضية
 قوله الاق لان الخ ان المراد بالاحصار هنا الاصطلاحى اي المنع عن اتمام التمسك وياتى عن البصرى ما فيه
 (قوله يحصل بالمنع الخ) اي فيه الخوف على المال (قوله فالفرق) اي بين المبيتين المتروكين اعنى التابع
 للاحصار والمستقل كردي والاول اعنى المتروك للخوف على المال اي من ضياعه والمتروك للمنع منه الا

يجاب عن نزاعه بان قصة الحديدية واقعة حال فعليه احتملت انه عليه الصلاة والسلام نذره وعين وقتا ومع
 تعيين الوقت لا يختص بوقت الاضحية كما اشار اليه الشارح هنا وصرح به فيما سياتى (قوله وفيه ما فيه)
 لا يخفى ما فيه فان اشكال الاسنوى في غاية المتانة والظهور والتخلص منه في غاية العسر
 «(باب القوات والاحصار)»

(قوله فلو منع من الرمي او المبيت) ينبغي او منها جميعا (قوله لم يجز له التحلل) اي تحلل الحصر المخرج من
 التمسك (قوله لانه متمكن منه بالطواف والحلق) اي بالنسبة للتحلل الاول واما الثاني فيحصل بدم ترك الرمي
 فليراجع (قوله لوجوبه الخ) انظره مع ان الحصر لا يوجب دما وانما يوجب تحمله وهو متمتع كما تقدم (قوله)

قلت الفرق ان ذات الميت
 ثم لم يتعرض لها الخوف منه
 يمنع لان الفرض أنه
 أحصرهم عن الحج لا غير
 بخلافه هنا أعني في منعه من
 الميت فان العدو متعرض
 للنفع منه مثلا ان يذلل مال
 وهذا هو الذي توجد فيه
 المشاهدة للاحصار دون
 الاول إذ لا تعرض من
 الخوف منه نفع من نحو
 الميت أصلا فتأمل
 (و الفوات) أي للحج إذ
 العمره لا نفوت إلا بتعالج
 القارئ (من أحصر) أي
 منع عن المضى في نسكه
 دون الرجوع أو معه
 فرق مختلفة وأفرقة واحدة
 سواء كافر ومسلم وإن أمكنه
 قتاله أو بذل ماله ولم يجد
 طريقا آخر يمكنه سلوكه
 (تحلل) جواز احيا كان
 أو معتبرا أو قارنا للزول
 قوله تعالى حين أحصرنا
 بالحديبية وهم حرم فحرم
 وحلق وأمرهم
 بذلك فان أحصرتم فما
 استيسر من الهدى أي
 وأردتم التحلل إذا احصار
 بمجرد لا يوجب هديا
 والاولى للبعث وحاج
 اتع من احرامه الصبران
 رجاء زوال الاحصار نعم
 ان غلب على ظنه انكشاف
 العدو ومكان الحج أو قبل
 ثلاثة أيام في العمرة

يذلل المال (قوله قلت الفرق الخ) فديقال مقصوده بالفرق مجرد التمييز بين الصورتين لا توجيه لزوم الدم
 هناك إذ لم يظهر ذلك من هذا الفرق بل قد يظهر منه العكس والا قرب أن مقصوده بيان انه لم كان هذا احصارا
 دون ذلك سم وقوله احصارا اي مشابهاه (قوله ثم) اشارة الى قوله او الميت لم يحز الخ كردى اقول بل الى
 قوله من الاذار المسقطه للميت ثم الخ (قوله لان الفرض أنه أحصرهم الخ) عمل تامل إذ لا يظهر ارتباطه
 بسابقه ولا حقه فليتأمل سم (قوله) وهذا هو الذي توجد فيه المشابهة الخ اي من حيث المنع والتعرض له
 كردى (قوله دون الاول) اي الميت الذي لم يتعرض لذهابهم بوجديفة المشابهة للاحصار لانه تابع له وداخل
 في حكمه كردى والصواب اي الميت المتروك لعذر الخوف على المال مثلا (قوله اي للحج) الى قوله وايد
 بقول المجموع في النهاية لا لقوله ان رجاء زوال الاحصار وقوله اي مالم يغلب الى ولا قضاء وقوله على تفصيل
 الى واستنبط الى قوله كما بسطت في المعنى إلا ما ذكره وقوله ثلاثا يدخل الى واستعماله وقوله كذا قبل الى
 وشمل (قوله او معه) اي مع الرجوع وفائدة التحلل حيث تدفع مشقة الاحرام كالحلق والقلم ونحوهما ع
 ومعنى (قوله وهم) اي المانعون (فرق مختلفة الخ) وسواء اكان المنع بقطع طريق ام بغيره نهاية ومعنى (قوله
 سواء كافر ومسلم الخ) اي سواء كان المانع كافرا ام مسلبا وسواء امكن المضى بقتال أو بذل مال أو لم يمكن
 نهاية ومعنى قال سم وشرح الباب في وجوب قتال الكفار المتعرضين بشروط ما يتعين مراجعته اه
 (قوله أو بذل ماله) يكره بذله للكفار بخلافه للمسلم بعد الاحرام كما تقدم في شرح قوله الثالث أن الطريق
 الخمس عبارة النهاية والمعنى ويكره بذل مال للكفار لما فيه من الصغار بلا ضرورة ولا يحرم كما لا تحرم الهبة
 لهم اما الملبوس فلا يكره بذله لهم والاولى قتال الكفار عند القدرة عليه ليجمعوا بين الجهاد ونصرة الاسلام
 وأتمام النسك فان عجزوا عن قتالهم أو كان المانعون مسلمين فالاولى لهم ان يتحللوا ويتجاوزوا عن القتال
 ويجوز لهم ان ارادوا القتال ليس بالدرع ونحوه من الات الحرب ويجب عليهم التقية كما لبس الحرم الخيط
 لدفع حرو برداه (قوله أو بذل مال) اي أو ان قل عس وناثي زاد المعنى اي قلة بالنسبة الى اداء النسك كما قاله
 بعض المتأخرين فنحو الدرهمين والثلاث لا يتحلل من اجلها اه (قوله ولم يجد) عطف على منع الخ وسيذكر
 عجزه قال سم فلو ظن ان لا طريق اخر فتحلل فبان ان ثم طريقا اخر يتأتى سلوكه فينبغي تبين عدم صحة
 التحلل مر اه (قوله تحلل جوازا) اي بما ساقى لا وجوباً ومعنى ونهاية (قوله وحلق) عبارة النهاية والمعنى
 فحلق بالغائه (قوله اي وأردتم التحلل) عطف على أحصرتم (قوله والاولى للبعث) اي مطلقا (قوله)

قلت الفرق الخ) فديقال مقصوده بالفرق مجرد التمييز بين الصورتين لا توجيه لزوم الدم هنا هناك إذ لم
 يظهر ذلك من هذا الفرق بل قد يظهر منه العكس والا قرب أن مقصوده بيان انه لم كان هذا احصارا دون ذلك
 (قوله سواء كافر ومسلم الخ) في شرح الباب في وجوب قتال الكفار المتعرضين بشروط ما يتعين مراجعته
 (قوله أو بذل ماله) يكره بذله للكفار بخلافه للمسلم بعد الاحرام كما تقدم في شرح قوله الثالث أن الطريق
 الخ (قوله ولم يجد طريقا اخر) فلو ظن ان لا طريق اخر فتحلل فبان ان ثم طريقا اخر يتأتى سلوكه
 فينبغي تبين عدم صحة التحلل مر (قوله حين احصروا بالحديبية) فان قلت يشكل من قصة الحديبية ان السيد
 عثمان رضى الله عنه من جملة اهل الحديبية وقد مكنته قريش من البيت حين ارسله اليهم رسول الله ﷺ
 فامتنع من الطواف لكرامته ذلك مع منعه رسول الله ﷺ كما هو مشهور مبسوط في السير
 فكيف جاز لسيدنا عثمان رضى الله عنه التحلل مع التحكم من اتيانه بعمرة وقد اطلع ﷺ على ذلك
 واقره قلت يحتمل انه إنما ترك الايتان بها حين دخل مكة ومكنه من البيت لان العمل لا يجب
 فوراً مع تجويزه انه يتمكن منه بعد رجوعه الى النبي ﷺ مع النبي ﷺ بان يزول المنع العام
 أو وحده باذنه ﷺ لبقاء تمكنه وحده من البيت ما يتفق بعد ذلك المنع العام لعثمان وغيره كما
 يحتمل انه ترك العمل ابتداء لاداء اجتهاده الى امتناع ذلك عليه مع كونه عليه الصلاة والسلام ممنوعاً عنه ثم

امتنع تحمله) أى فلو تحلل لم يحصل التحلل سم (قوله أما إذا أمكنه) إلى وأما إذا خشي كان المناسب تقديمه على قولهم الأولى للعتزال (قوله أما إذا أمكنه) عبارة النهاية أما إذا تمكنوا بغير قتال أو بذل مال كان كل طم طريق آخر يمكن سلوكه ووجدت شروط الاستطاعة فيه لمهم سلوكه سواء اطال الزمان أم قصر وان يتقوا القوات فوافاتهم الوقوف بطول الطريق المسالك وأنحوه تحملا أو بعمل عمرة ولا قضاء عليهم فى الاظهاره قال ع ش قوله ر ولا قضاء عليهم فى الاظهاره لانه لو فات نشاعن حصرا فلا يشكلى ما ياتى من وجوب القضاء على من فاته الحج لان ذلك قوات لم يشاعن حصرا (قوله فيه) أى فى سلوك الطريق الآخر (قوله وان علم القوات) أى لأن سبب التحلل هو الحصر لا خوف القوات ثم ان حصل نحو صوبة تحلل بعمل عمرة ولا قضاء الاقضى ونائى (قوله ويتحلل) أى ان حصل القوات سم (قوله وأما إذا خشي الخ) عتزر قوله اتسع وقت اخر امه (قوله فالأولى التحلل) أى بعد جواز الترك (قوله لتلايدخل) أى لو فات سم (قوله) فى ورطة لزوم القضاء) أى عند بعضهم نهاية قال ع ش قوله مر لزوم القضاء الخ ضعيف اه وبذلك يتدفع استشكل سم بانه ص قوله فى ورطة لزوم القضاء فانه يلزم القوات لكن سياق أن القوات لا يوجب قضاء التطوع وأما الفرض فهو باق كما كان فليتأمل مع ما هنا اه ودفعه الونائى بجواب اخر عبارته اموال وضاق الوقت فالأولى تعجيل التحلل لتلايدخل فى ورطة لزوم القضاء إذ افاته فانه ليس ناشئا عن الاحصار بل هو قوات محض لانه وان لم يحضر لفاته اه أى فلا يشكلى ما ياتى فانه فى قوات نشاعن الاحصار (قوله وحصر) أى استعماله (قوله وشمل كلامه الحصر عن الوقوف الخ) اقول وشمل الحصر عن الطواف فقط كما فى الايضاح او عن السعى فقط كما فى حاشيتى السيد والشارح عليه وهذا ما صرح به قولهم الاقضى ولا قضاء على المحصر الخ من انه بالاحصار ثم التحلل يخرج من النسك ويسقط ما فعله منه يعلم ان من احصروا عن الطواف وحده والسعى وحده ثم تحلل سقط ما فعله من النسك وإذا اراده بعد ذلك عند تمكنه احتاج إلى استئنافه والايان باحرام جديد من ذلك تحلل الحائض الاقضى عن البقيتين فتحتاج بعده عند تمكنها إلى استئنافه باحرام جديد سم (قوله وفى الثاني ان يقف) ولا حكمة لهذا الوقوف فليس له البناء عليه حتى يقع عن نحو حجة الاسلام وفى وقت آخر يشيدى عبارة الونائى وان وقف فاحصر فتحلل زال الحصر وأراد ان يحرم ويبقى امتنع وإن كان الوقت باقيا صرح اخر امه وزمه الاستئناف اه (ثم يتحلل) أى بالذبح ثم ازالة ثلاث شعرات ناوى التحلل فيهما وإن لم يجد الدم فاطعم ما يجزىء فى الفطرة بقيعته فان لم يقدر على الطعام منع هو منه أيضا بعد رجوعه إلى رسول الله ﷺ فليتأمل (قوله امتنع تحمله) أى فلو تحلل لم يحصل التحلل (قوله ويتحلل بعمل عمرة) ان حصل القوات (قوله فالأولى التحلل) بعد جواز الترك (قوله لتلايدخل) لو فات (قوله لزوم القضاء) فانه يلزم بالقوات لكن سياق أن القوات يوجب قضاء التطوع وأما الفرض فهو باق كما كان فليتأمل مع ما هنا (قوله) وشمل كلامه الحصر عن الوقوف الخ اقول وشمل الحصر عن الطواف فقط او عن السعى فقط وعبارة الايضاح ولا فرق فى جواز التحلل بالاحصار بين ان يتفق ذلك قبل الوقوف او بعده ولا بين الاحصار عن البيت فقط او عن الوقوف او عنهما قال السيد فى حاشيته وتبعه الشارح فى حاشيته قد قدمنا ان الاحصار عن السعى فقط كذلك اه وهذا مع ما صرح به قولهم الاقضى ولا قضاء على المحصر الخ من انه بالاحصار ثم التحلل يخرج من النسك ويسقط ما فعله منه يعلم ان من احصروا عن الطواف وحده والسعى وحده ثم تحلل سقط ما فعله من النسك وإذا اراده بعد ذلك عند تمكنه احتاج إلى استئنافه والايان باحرام جديد من ذلك تحلل الحائض الاقضى عن البقيتين فتحتاج بعده عند تمكنها إلى استئنافه باحرام جديد خلافا لما توهمه بعض الطلبة من انه إذا تمكن كفى البناء على ما فعله قبل التحلل فليحشر (قوله ثم يتحلل) الظاهر انه يتحلل بالرمى والحلق والذبح فانه لا يشترط الترتيب بينهما واما الثانية عند الرمى والحلق والذبح فيحتمل اعتبارها نظرا إلى انه يريد الخروج من النسك ويحتمل اعتبارها فى غير الرمى او فى غير الرمى والحلق ولو فعل اثنين من الثلاثة حصل التحلل الاول فيما يظهر ولو فات الرمى الخ وقف التحلل على

امتنع تحمله لقلة المشقة حينئذ أما إذا أمكنه سلوك طريق آخر ولو بجر اغلبت فيه السلامة ووجدت شروط الاستطاعة فيه فليزمه سلوكه وان علم القوات ويتحلل بعمل عمرة واما إذا خشي قوات الحج لو صبر فالأولى التحلل لتلايدخل فى ورطة لزوم القضاء له واستعماله أحصر فى منع العدو خلاف الأشهر إذ هو استعماله فى نحو المرض وحصر فى العدو كذا قيل ورد بالآية الموافقة لما هنا فالأشهر أن الاحصار المنع من المقصود بعد أو نحو مرض والحصر التصديق وشمل كلامه الحصر عن الوقوف دون البيت وعكسه لكن يلزمه فى الاول ان يدخل مكة ويتحلل بعمل عمرة وفى الثاني ان يقف ثم يتحلل أى ما لم يقلب على ظنه انكشف العدو قبل ثلاثة أيام فيما يظهر أخذنا بما تقرر فى العمرة

لومه صوم بعد امداده لكل مديوم ويكل المنكسر ولا يتوقف التحلل على صوم فيكي الاثيان به في زمن
و مكان شامو وبعد التحلل ونائي و ياتي في الشرح كالنهاية والغني ما يوقته وقضية ذلك انه يسقط عنه الرمي
و الميت كانه عليه سم وان له تحلل واحد فقط كاتصرح به الشروح الثلاثة خلافا لما نقله سلم عن بحث شيخه
البرلسي ثم ايدته (قوله) ولا قضاء فيه ما على تفصيل (اطلق في الروض وشرح مر اى والمحطبة انه لا قضاء
فيهما سم عبارة الوائي ولا يقضى محصور حصر اعاما او خاصا تحلل بل الامر كما كان الاحصار الا في صور
قليلة بان اخر التحلل عن الحج مع امكانه من غير رجاء امن حتى فاته او فاته ثم احصر او زال المحصر والوقت
باقى ولم يتحلل ومضى في النسك فاته او سلك طريقا اخر مساويا للاول ففاته الوقوف اه باقى في شرح قول
المصنف ولا قضاء على المحصر الخ ان هذه الصور لا ترد عليه اى المتن لان القضاء في هذه كلها للقوات اى الغير
الناسخ عن المحصر للمحصر (قوله) فيه اى عدم القضاء (قوله) وفي لزوم الخ عطف على فيه (قوله) واستنبط
البلقينى الخ اعتمدته النهاية والغني (قوله) ولم يمكنها الاقامة الخ لا يبعد عدم اشتراط ذلك في جواز السفر ثم
التحلل بشرطه سم (قوله) تحلت بالنية) ظاهرا وان انقطع الحيض سم (قوله) وايدته الضمير المستتر للبلقينى
و البارز لما استنبطه (قوله) وسبقه البارزى الخ واستحسنه الولي العراقي معنى (قوله) وقد ينظر الخ يمكن ان يجاب
بالفرق لانه انضم هنا الى نفاد النفقة كونهما من البيت بالحض سم عبارة الوائي وحمل في الحاشية قول
الاصحاب ان عدم النفقة لا يجوز التحلل من غير شرط على التحلل قبل الوقوف اما بعده فيجوز التحلل بسببه
وان لم يشترطه اه (قوله) وتعذر عليه سلوك الطريق الخ قد يقال تعذر الطريق الاخرى ليس الالفقد
نفقة فهو صريح في جواز التحلل لمن وجد شرط يقال لكن لم يجد نفقة فالتايد صحيح فليتأمل بعد مع قوله بما
ياتي الخ الان يفرق بين مجرد نفاد النفقة وبين نفاد نفقة طريق مع الصد عن طريق اخرى ويوجه به بمنزلة
من لم يجد شرط بقا اخرى فتامله سم وتقدم انقاع الوائي عن الحاشية جواب اخر (قوله) والاصح الى قول
المتن ومن تحلل في النهاية والغني الا قوله الذى تلفظ به عقب الاحرام قوله بان وجدت الى المتن وقوله ويظهر
الذبح عنه فان لم يجد صام عشرة ايام و توقف التحلل عليها ايضا اخذ من قوله بمثل ذلك فالوفاة الرمي عند
التحلل من الحج الحالى عن المحصر ثم ايت في الروض ما نصه فان احصر بعد الوقوف ولم يتحلل حتى فاته الرمي
و الميت فعليه الدم وتحصل به الحلق التحلل الاول ثم يطوف متى امكن وقد تم حجه وعليه دم ثان للميت اه
كذا يحط شيخنا الشهاب البرلسي بهامش شرح البيهقي وما بحثه من تعدد التحلل خالفه الشارح في شرح الارشاد
و فرق بما بينا ما فيه من محل اخر وبهامشه ويؤيد بحث شيخنا ما حكاه عن الروض وبذلك يخص الفرق الاق
في شرح قول المصنف وله التحلل في الحال في الاظهر ان كان في كلامهم والا امكن منعه فليتأمل وفي
الروض متصلا بقوله وعليه دم ثان للميت ما نصه ولا قضاء باحصار بعد الوقوف وان صد عن عرفات فقط تحلل
بافعال للعمرة ولا قضاء عليه اه واعلم ان ما حكاه شيخنا عن الروض فيه نوع تصرف في لفظة كما يعلم بمراجعته
وان مفهوم قول الروض ولم يتحلل حتى فاته الرمي الخ ان له التحلل قبل فواته وهو محل قول الشارح في الثاني ان
يقف ثم يتحلل وحينئذ يسقط الرمي والميت كما هو ظاهر (قوله) ولا قضاء فيه ما على تفصيل عبارة شرح مر
ولا قضاء فيها في الاظهر اه (قوله) على تفصيل (اطلق في الروض انه لا قضاء فيما (قوله) ولم يمكنها الاقامة لا
يبعد عدم اشتراط ذلك في جواز السفر ثم التحلل بشرطه (قوله) ونحو خوف تحلت بالنية) ظاهرا وان انقطع
الحيض حينئذ (قوله) وقد ينظر الخ يمكن ان يجاب بالفرق لانه انضم هنا الى نفاد النفقة كونهما منعت من
البيت بالحض (قوله) وتعذر عليه سلوك الطريق الاخرى قد يقال تعذر الطريق الاخرى ليس الالفقد نفقة
الطريق الاخرى كما هو صريح العبارة فهو صريح في جواز التحلل لمن وجد شرط يقال لكن لم يجد نفقة فالتايد
صحيح فليتأمل بعد قوله بما ياتي الخ الان يفرق بين مجرد النفقة وبين نفاد نفقة طريق مع الصد عن طريق
اخرى ويوجه به بمنزلة من لم يجد طريقا اخرى فتامله (قوله) من بين الرفقة الخ قضيته اختصاص هذا بما اذا

ولا قضاء فيها على تفصيل
فيه وفي لزوم دم الاحصار
ذكر في شرح الباب عن
المجموع وغيره واستنبط
البلقينى من الاحصار عن
الطواف ان من حاضرت او
نفس قبل الطواف ولم
يمكنها الاقامة للظهر انها
تسافر فاذا وصلت لمحل
يتعذر وصولها منه لمكة
لعدم نفقة او نحو خوف
تحلت بالنية والذبح والحلق
وايدته بقول المجموع عن
كثيرين من صد عن طريق
ووجد طريقا اطول ولم
يكن معه نفقة تكفيه جازاله
التحلل وسبقه البارزى الى
نحوه كما بسطت ذلك في
الحاشية وقد ينظر في قوله
لعدم نفقة بما ياتي ان نحو
نفاد النفقة لا يجوز التحلل
من غير شرط ما في المجموع
لا يؤيده لان الذى فيه
محصر لانه صد عن طريقه
وبعد عليه سلوك الطريق
الاخرى فجازاله التحلل
ليقاء احصاءه فتامله) وقيل
لا تتحلل الشزيمة) القليلة
التي اختص بها المحصر من
بين الرفقة والاصح ان
الحصر لخاص ولو لو احد

ان المراد إلى ثم ان شرط وقوله يظهر الى المتن (قوله كان حبس ظلمًا) صريح في ان هذا من محل الخلاف
ايضاً سم (قوله ظلمًا) اما اذا حبس بحق كان حبس بدین متمكن من ادائه فلا يجوز له التحلل بل عليه ان
يؤديه ويضفي في نسكه فلو تحلل لم يصح تحلله وان فاته الحج في الحبس لم يتحلل الا بعمل عمره بعد اتيانه مكة كن
فاته الحج بلا احصاء معنى وشرح الروض (قوله ولو بدین الخ) عبارة عن النية او بدین وهو معسر يوافي عاجز عن
اثبات اعساره به اهـ (قوله بخلاف المرض) اي فاته لا يمنع الاتمام فالمرضى متمكن من اتمام النسك معه
معنى قول المتن (بالمرض) اي ونحوه من الاعذار كالخطأ في العدداً سني ومعنى ونهاية (قوله ولا يزيله التحلل)
الاولى حذفه قول المتن (فان شرطه) والاحتياط شرط ذلك اسني ونهاية عبارة ابن عبدالحق فان شرطه اي
لفظاً انتهت اي واللفظ هو المتبادر من الشرط عـش (قوله بالمرض) اي ونحوه معنى (قوله بان وجدت) اي
نية شرطه الخ (قبل تمامها) اي نية الاحرام (قوله نظير ما يأتي الخ) قضيته ان المراد انه يشترط ان توجد نية
شرطه قبل الفراغ من نية الاحرام سم قول المتن (تحلل الخ) اي جوازاً معنى (قوله بسبب المرض) اي ونحوه
معنى (قوله لقوله ﷺ الخ) اي وكاله ان يخرج من الصوم فيما لو نذره بشرط ان يخرج منه بعذر نهاية
ومعنى (قوله وقول الخ) عطف تفسير عـش (قوله اللهم عني) بفتح الحاء ما موضع احل (قوله حبستني)
بفتح السين اي العلة والشكاية كذا قاله صاحب الوراق من الخادم للزركشي وقال في التكمية محلي
بكر الحاء كذا قاله شيخ الاسلام ابن حجر العسقلاني في تخریج احاديث الرافعي اهـ يادى وفي المختار ما يوافي
كلام الوراق عـش وفي البصري بعد ذكر كلام الزبدي المذكور ما نصه ولفظ نسخ المشكاة الصحيحة بفتح التاء
خطاب لله تعالى اهـ (قوله في ذلك) اي في جواز التحلل بالشرط (قوله غير الخ) وفي فتاوى الشارح ان من
العذر المباح وجود من يستاجر له الحج كما هو ظاهر اهـ بصري ونائي (قوله ما تشق) والوجه ضبطه بما
يحصل معه مشقة لا محتمل عادة في اتمام النسك نهاية ويزادى (قوله او بلا هدى الخ) والتحلل في هاتين
المحالتين بالنية او الخلق او نحوه فقط ومعنى ونائي وفي سم عن شرح البهجة مثله عبارة النية او الاسني فالتحلل
فيهما يكون بالنية فقط اهـ قال عـش قوله لم يكون بالنية فقط عبارة ابن عبدالحق بتعالى شيخ الاسلام بالنية
والخلق فقط انتهت وما قاله ظاهر اي يقول النهاية والاسني فقط اتما هو احتراز عن الذبح لاعن الخلق
ايضاً (قوله وله شرط انقلاب حجة عمره) وان شرط قلب حجة عمره بالمرض او نحوه جاز كالمريض بالتحلل
به بل اولى فله في اذ وجد العذر ان قلب حجة عمره وتجزع عمره الاسلام والوجه ان لا يلزمه في هذه
الحالة الخروج إلى ادنى الحل ولو يبتدر اذ يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء نهاية وايعاب وكذا في المعنى الا
قوله ولا وجه الخ (قوله عند نحو المرض) اي فعند وجود العذر انقلاب حجة عمره من غير نية نهاية ومعنى زاد
سم عن شرح العباب ويبنى ان لا يلزمه الخروج لادنى الحل لان هذا ليس احراماً مبتدأ به اهـ وتجزع عمره
الاسلام) اي بخلاف عمره التحلل بالاحصاء اي مثلاً لا تجزى عن عمره الاسلام لانها في الحقيقة ليست
عمره وتمامها اعمال عمره نهاية ومعنى زاد سم عن شرح العباب وقياس ذلك ان من احرم بالحج وشرطه ان اذا
صدع عن الوقوف انقلاب حجة عمره فان صدعته انقلاب عمره تجزى عن عمره الاسلام اهـ (قوله بنفس المرض) اي
او نحوه معنى (قوله به) اي بالمرض اي ونحوه من الاعذار من غير نية معنى ونهاية قال الرشدي ظاهره ولو بعد

يعجز عنه العالم لان مشقة كل احد لا تختلف بتحمل غيره مثلها وعنده وفارق نحو المجوس المريض بان الحبس يمنعه اتمام نسكه حساً بخلاف المرض (ولا تحلل) جائز (بالمرض) اذ لم يشترط بل يصبر حتى يبرأ فان كان عمره بمعمرة اتماها او بجمع وفاته تحلل بمعمرة لان المرض لا يمنع الاتمام كما تقرر ولا يزيله التحلل (فان شرطه) اي التحلل بالمرض وقد قارنت نية شرطه الذي تليظ به عقب نية الاحرام بان وجدت قبل تمامها فما يظهر نظير ما يأتي في الاستثناء في نحو الطلاق (تحلل به) اي بسبب المرض (على المشهور) لقوله صلى الله عليه وسلم في الخبر الصحيح لوجعة حتى واشترطى وقول اللهم عني حيث حبستني والحق بالحج العمرة وبالمرض في ذلك غيره من الاعذار كضلال طريق ونفاد نفقة فلا تجوز شرطه بلاعذر او حيث اراد ونحوه نظير ما مر او اخر الاعتكاف ويظهر ان المراد بالعذر هنا ما يشق معه مصابرة الاحرام مشقة لا محتمل غالباً ثم ان شرط التحلل يهدى لزمه او بلا هدى او اطلق فلا وله شرط انقلاب حجة عمره عند نحو المرض وتجزع عمره حيثئذ عمره الاسلام

كانت الشرذمة بعضاً من الرقة بخلاف ما اذا كانت جملة الرقة فليراجع (قوله كان حبس ظلمًا) صريح في ان هذا من محل الخلاف ايضاً (قوله ولا يزيله التحلل) قد يؤخذ من هذا المنع في مشقة الحاقض (قوله نظير ما يأتي الخ) قضيته ان المراد انه يشترط ان يوجد بشرطه قبل الفراغ من نية الاحرام (قوله ثم ان شرط التحلل يهدى لزمه الخ) عبارة شرح البهجة في المرض والتحلل في ذلك بالنية والخلق فقط نعم ان شرطه يهدى لزمه ثم قال والمرضى فيما ذكر غير من الاعذار كضلال الطريق (قوله وله شرط انقلاب حجة عمره) اي قلبه (قوله عند نحو المرض) هل منه القوات فان شرطه انقلب به عمره عند فواته انقلاب (قوله وتجزع عمره حيثئذ عمره الاسلام) قال في شرح العباب بعد بيان مشقته بالقلب والانقلاب عمره مع الاجزاء من عمره الاسلام عن

الوقوف فيه مأمراه (قوله) ويظهر ضبط المرض) هذا إذا أطلقه فلو عني فالتجته أنه لا بد أن يكون بحيث
يصح التحلل بعند الإطلاق فلا أثر لشرط التحلل بغيره سم فلو شرطه لنحو صداع يسير لنا الشرط ونائي
(قوله) بما يبيح ترك الجمعة) وضابطه كما مر يلحقه بالحضور مشقة كشقة المشي في المطر أو الوحل (أي أراد
التحلل) إلى قوله وفارق في النهاية والمعنى الإلزامي لا قوله أو نحو قوله أو مرض مثلاً وقوله كما يبيحتها في الحاشية
وقوله ثم مساكين أقرب محل إليه (قوله) أي لا أن الذبح يكون قبل التحلل كما يساق معنى
(قوله) أو نحوه) أي من نحو المرض إذا شرط التحلل بذلك بهدي (قوله) وهو حر أو مبعوض (الخ) خرج غيرهما
فينبغي أن حكمه ما يأتي في قوله وإذا أحرم العبد بلا إذن فلسيده تحليله سم (قوله) وقع أي التحلل أي إرادته
سم (قوله) اعتبر وقت ارتكاب المحذور أي فإن كان في نوبته لزمه الدم أو في نوبته سببه فلا وجوب بل يكفر
بالصوم رشدي وعش (قوله) أوسع بدنة (الخ) عبارة والمعنى النهاية أو ما يقوم مقامها من بدنة أو بقرة أو
سبع أحدهما اهـ (قوله) ولو شرط (الخ) للباقة سم (قوله) وفارق ما مر (الخ) تحرير الفرق أن يقال ذلك واجب
بالشرع فطر ساقطه لا يسقطه وهذا أي مأمراً واجب بالشرط فيقيد به بصري (قوله) الشرط أي شرط
عدمه (قوله) ويعني الذبح لذلك (الخ) أي التحلل بالأحصار أو نحوه (قوله) دم) أي من دماء المحظورات
قبل الأحصار نهايها معنى قول المتر (حيث أحصر) يفهم أنه لو أحصر في الحل وإرادان ذبح موضع آخر منه
لم يجز وهو كذلك معنى ونهاية قال سم هل يشترط الذبح في أول المحال التي تعذر الوصول منها لمكة فيمتنع فيها
بعده لوجوب الذبح في محل الأحصار أو لا لأن ما بعده من موضع الحصر أيضاًه والقلب إلى الثاني أميل وآته
أعلم (قوله) وإن تمكن من طرف الحرم) أي فلا يلزمه البعث إليه سم (قوله) كما يبيحتها) أي المنازعة وردها (قوله)
لمكة) أي أو الحرم نهايها معنى (قوله) وذلك أي تعين على الحصر للذبح (قوله) ويفرق (الخ) عطف على ذبح
شاة في المتن (قوله) ثم مساكين أقرب محل إليه) خلافاً لظاهر النهاية والمعنى عبارة عش وقال ابن عبدالحق
فلو فقدوا ثم قال بعضهم فعلى مساكين أقرب محل إليه وهو متجه اهـ (قوله) ثم مساكين أقرب (الخ) أي ثم إن
فقد المساكين من ذلك المحل فرقه على مساكين أقرب محل إليه خالفه مرفقته نقله إلى أقرب محل وأوجب حفظه
إلى أن يوجد أو أن يخف تلفه قبل وجودهم ويع حفظه ثم لم يوفق قبل الذبح امتنع الذبح إلى أن يوجد أو
إذا لا فائدة فيه حيث هو المتجه أنهم إذا فقدوا قبل الذبح أو بعده تحلل في الحال أو لم يتوقف التحلل على وجودهم على
أن لنا نقول أن التحلل مع وجودهم لا يتوقف على الصرف إليهم بل يكفي فيه الذبح فاذا فقدوا بعد الذبح فلا

البقيتي بخلاف عمرة التحلل بالأحصار أي عند الفوات فلا تجزى عن عمرة الإسلام لأنها في الحقيقة ليست
عمرة وإنما هي أعمال عمرة إذ حجه لا ينقلب إليها وتلك انقلب إليها من ثم لو مرض التارط في مكة احتاج
للخروج إلى أدنى الحل بخلاف من فاته الحج وقد أحرم به من مكة لا يلزمه الخروج لأدنى الحل لأنه ليس بمحتمر
أي حقيقة وقياس هذا أن من أحرم بالحج وشرط أنه إذا صدع عن الوقوف انقلب حجه عمرة فإن صدعته انقلب
عمرة تجزى عن عمرة الإسلام وخروج إلى أدنى الحل إذا لم يكن أحرامه بالحج في الحل ثم نازع في لزوم الخروج
إلى أدنى الحل بأن انقلاب الحج إليها بالشرط صيرها مقصودة بالفعل حيث قد مبنية على أحرامه السابق فلا ينبغي
أن يلزمه الخروج لأدنى الحل لأن هذا ليس أحراماً مبتدأها اهـ (قوله) ويظهر ضبط المرض (الخ) وقضية
إطلاقهم الاكتفاء بوجود مطلق المرض وإن خف في تحلل من شرط ذلك بالمرض ويحتمل تقيده ببيع التيمم
والأوجه ضبطه بما يحصل معه مشقة لا تحتمل عادة شرح مر (قوله) ويظهر ضبط المرض (الخ) هذا إذا أطلقه
فوعنه فالتجته أنه لا بد أن يكون بحيث يصح التحلل بعند الإطلاق فلا أثر لشرط التحلل بغيره (قوله) وهو حر
أو مبعوض ووقع في نوبته) خرج غيرهما فينبغي أن حكمه ما يأتي في قوله وإذا أحرم العبد بلا إذن فلسيده تحليله
(قول المتن حيث أحصر) هل يشترط الذبح في أول المحال التي تعذر الوصول منها لمكة فيمتنع فيها بعده لوجوب
الذبح في محل الأحصار أو لا لأن ما بعده من موضع الحصر أيضاً جامع تعذر الوصول من مكة إلى مكة فيه
نظر (قوله) وإن تمكن من طرف الحرم) فلا يلزمه البعث إليه (قوله) ثم مساكين أقرب (أي إذا فقدوا) (قوله) ثم

عمل اليه لانه صار في حقه كالحرم ومن (٢٠٦) ثم حرم النقل عنه إذا كان من الحل الى غيره من الحل بخلاف ما إذا كان من الحرم لا يتعين

اشكال في حصول التحلل قبل الصرف وعلم بما تقرر ان تقدم مع القدرة على الهدى قبل الذبح أو بعده لا يسوغ الانتقال الى بدل المهدى كما توهمه بعض الطلبة سم (قوله اقرب محل الخ) انظر لوستوى اليه إعلان احدهما من الحل والاخر من الحرم سم أقول الاقرب انه يتعين ما هو من الحرم خروجا من خلاف من منع النقل الى الحل مطلقا (قوله لا يتعين الخ) اي وان افهمت عبارة تعني خلافه نهاية ومعنى (قوله هنا) اي فيما إذا كان الحصر في الحل (النقل كما ذكر) اي الى الحل بشرطه والى الحرم مطلقا قول المتن (انما يحصل التحلل بالذبح) لقوله تعالى ولا تحلقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدى محله وبلغه محله نحوه نهاية ومعنى قول المتن (بالذبح ونية التحلل الخ) ظاهره عدم توقف التحلل على تفرقة اللحم وان وجبت مر اه سم قول المتن (ونية التحلل) وكيفيتها ان ينوي خروجه عن الاحرام معنى (قوله فاحتاج) اي الذبح (قوله وفارقت الخ) اي نية التحلل حيث اشترطت هنا (قوله بوقوعه) اي الخروج (قوله فبهي) اي الخروج والتاثير باعتبار المضاف (قوله بخلافه) اي التحلل (هنا) اي في الحصر (قوله وهو) اي الذبح (يقبل الصرف) استئناف ياتي اعترض بين المعطوف والمعطوف عليه (قوله وهو المشهور) الى قوله وبفارق في النهاية والمعنى الا قوله فان قلت الى المتن وقوله حيث عذر وقوله بالتقدم الى المتن (قوله لا يترك الخ) اي بخلاف الميت والرى فيسقطان وان امكنا (قوله وعدم الخ) عطف على بان جعل الخ (قوله المالم يكن) اي لم يوجد هنا (الا بواحد) اي تحلل واحد فالاولى حذف الياء قول المتن فان فقدت بالبناء للفاعل والمفعول معنى (قوله حسا) اي كان لم يجد ثمته معنى (قوله او شرعا) اي كان احتياجا اليه او الى ثمنه او وجده غالبا لثمة ومعنى اي بزيادة لها وقع فيما يظهر قياسا على ما مر من شراء الزاد والراحلة بزيادة تافهة على ثمن المثل عرش (قوله كغيره) اي من الدماء الواجبة على الحرم نهاية ومعنى (قول المتن وانه طعام) ظاهره انه يجب تقديم تفرقة على الحلق (قوله مع الحلق الخ) الاولى حذفه (قوله والنية) اي المقارنة للطعام والحلق (قوله) مساكين اقرب محل اليه) اي ثم ان فقد المساكين من ذلك الحل فرقه على مساكين اقرب محل خالف مر فنع نقله الى اقرب محل وعلى واجب حفظه الى ان يوجدوا فان خيف تلفه قبل وجودهم وبم حفظ ثمنه بل وفقدوا قبل الذبح امتنع الذبح الى ان يوجدوا الاذلا فائدة فيه حينئذ المتجه انهم اذا فقدوا قبل الذبح او بعده تحلل في الحال ولم يتوقف التحلل على وجودهم على ان لنا ان نقول ان التحلل مع وجودهم لا يتوقف على الصرف اليهم بل يكفي فيه الذبح فاذا فقدوا ابعد الذبح فلا اشكال في حصول التحلل قبل الصرف وعلم بما تقرر ان تقدمهم مع القدرة على الهدى قبل الذبح أو بعده لا يسوغ الانتقال الى بدل المهدى كما توهمه بعض الطلبة (قوله اقرب محل) انظر لوستوى اليه إعلان احدهما من الحل والاخر من الحرم (قوله في المتن) انما يحصل التحلل بالذبح الخ ظاهره انه لا يتوقف على تفرقة المذبح ولا باس بالاخذ بذلك المالم يوجد ونقل واضح بخلافه عليه فقارق الاطعام حيث يتوقف التحلل عليه ولا يكفي فيه فعل الطعام بالنية بان الذبح مقصود برأسه ولذا لم كيف تسليمه حيا للمساكين ولا كذلك مجرد العزل فانه محض وسيلة فليتأمل (قوله في المتن ونية التحلل) ظاهره عدم توقف التحلل على تفرقة اللحم وان وجبت مر (قوله ويجب قرن النية به) فان قلت لما اشترطت نية الحلق مقارنة له مع ان نية النسك تشملها ولذا لا يشترط له في غير التحلل نية قلت انما تشمل نية النسك من حيث وقوعه عن النسك وهو هنا ليس واقعا عن النسك بل هو واقف تحللا فلا بد من النية على الاصل في العمل فان قلت هلا اكتفى بالنية مع الذبح كما اكتفى بالنية في اول افعال الوضوء عند كل فعل عنه قلت يفرق بأن افعال الوضوء معينة مضبوطة فكفت النية في اولها بخلاف التحلل فانه يختلف فتارة يكون بالذبح والحلق كما هنا تارة يكون بغير ذلك كاعمال العمرة فيما سياتي فلما لم تتعين وتنضب لم تكن النية عند الفعل الاول شاملة لما بعده من الافعال وقضية هذا الفرق وجوب النية عند كل من اعمال العمرة فيما سياتي وسياتي في الهامش ما فيه فليتأمل (قوله اشترط فيه الترتيب) على هذا الوجه بان تقديم الذبح وهلا اشترط تقديم الحلق

بالنسبة لبقية الحرم لانه كله كبقعة واحدة فان قلت لم جاز هنا النقل كما ذكر خلافه إذا فقد مساكين الحرم قلت لان استحقاق هؤلاء بالنسب بخلاف مساكين محل الحصر وهذا الفرق بين ما هنا ونقل الزكاة كما باقي (قلت) ما هو كلام المحرر من ان من احصره التحلل بالذبح وجده غير مراد بل (انما يحصل التحلل بالذبح ونية التحلل) مقارنة للذبح لانه يكون لغير التحلل فاحتاج لما يخصه به وفارقت نية الخروج من الصلاة لوقوعه في محله فهي كالتحلل هنا يوم النحر بخلافه هنا فان التحلل وقع في غير محله وهو يقبل الصرف فوجبت النية (وكذا الحلق ان جعلناه نسكا) وهو المشهور كما مر لانه ركن امكنه فعله فلا وجه لاسقاطه ويجب قرن النية به وتقديم الذبح عليه فان قلت لم اشترط الترتيب هنا بخلافه في تحلل الحج قلت لان الحج يطول زمنه فوسع فيه بان جعل له تحللات وبعدهم اشترط الترتيب بخلاف ما هنا فانه المالم يكن الا بواحد اشترط فيه الترتيب لعدم المشقة فيه وبغير ذلك العمرة فانها لما كانت كذلك اشترط الترتيب في تحللها (فان فقد الدم) خسا او شرعا فظير ما مر في دم التمتع (فالاظهر)

حيث عذر) مقابل قول الاتي حيث شاء سم (قوله من الصوم) متعلق بأقرب قول المتن (بقية الشاة) أى ما يقوم مقامها من سبع البدنة أو البقرة إن عبد الحق وحاصله أنه يتخير عند العجز عن الدم بين تقويم الشاة وتقويم سبع البدنة أو البقرة عرش (قوله فان لم يكن به ذلك) أى يتم النقد الغائب كذا ضبط اه سم عبارة الوثاوى وإن لم يكن لهاى الشاة وللطعام قيمة يمكنه فاقرب ببدلية اه (قوله بخلاف المحصر) أى فان تحمله واحد فقط كما يفيد قول المصنف قلت انما يحصل الخ وصرح بذلك الشارح في شرحه وفي النهاية والمغنى ما يفيداه وأما قول سم تقدم اول الباب في العاشية عن الروض ما يفيد التحليل لبعض صور المحصر اه فيجاب عنه بان ما نقله عن الروض انما هو فيما اذا صبر ولم يتحلل بالا حصار الى ان انكشف الكلام هنا فما اذا احتمل للا حصار قبل انكشافه (قوله أى القن) الى قوله ومن ثم قال الخ في النهاية وكذا في المغنى الا قوله لو كذا المكان وقوله لكن لا يقبل الى المتن (قوله أى القن) الى الشامل للامة (قوله ولو مكاتباً) أى او مدبراً او ام ولد او معلقاً عنه بصفة او مبعوضاً غير نوبته معنى نهاية قول المتن (بلاذن الخ) اما إذا احرم باذنه فليس له تحليله وان افسد نسكاً لا لمشر به ذلك ولكن له فسخ لبيع ان جهل احرامه ولو اذن له في احرام مطلق ففعل و اراد صرفه لنسك والسيد لغيره وفي المجاب وجهان اوجهها اجابة السيد حيث طلب الاقل نهاية ومعنى أى بخلاف ما اذا طلب السيد الحج والعبد العمرة فان العبد هو المجاب عرش (قوله وكذا المكان) أى ومثله ما لو اذن له في الاحرام من مكان بعيد فاحرم قبله من ابعده منه نهاية (قوله لكن لا يقبل الخ) خلافاً للمغنى عبارة قال في الباب وفي تصديق السيد في تقدم رجوعه تردداه والذي يظهر تصديقه اه ووافقاً للنهاية عبارته ويصدق السيد في عدم الاذن وفي تصديقه في تقدم رجوعه على الاحرام تردد والوجه منه تصديق العبد لان الاصل عدم ما يدعيه أى السيد ويأتى فيه ما ذكر في اختلاف الزوج والزوجة في الرجعة اه قول المتن (فلسيده) ظاهره في المكاتب وان لم يحتج في تأدية النسك الى سفر وهو المعتمد عند شيخنا الشهاب الرملى سم واعتمده النهاية والمغنى ايضا (قوله يعنى مالك منفعته الخ) أى ولو باجازه او وصية وكذا يجوز مشترطه تحليله ولا خيار له عند جهله باحرامه لكن الاولى لها ان ياذن له في اتام نسكه ويستأني ما سلم اعمد الحرقى ثم احرم بغير اذنه ثم عثمافا ظاهراً انه ليس لتحليله معنى ز ادالته بة و التا ذل لنسك في عام معين باذن سيده ثم انتقل الى اذنه فاحرم به وفي وقته اه (قوله أى امره بالخلق مع النية) قد يفهم الاقتصار على هذا الكلام أنه لا يلزمه صوم لكن قول الروض كاصله فتنوى أن العبد التحلل وحلق وتحلل ولا يتوقف أى تحلله على الصوم اه وقول الباب فاذا نوى وحلق حل وان تأخر صيامه اه يفهم انه يجب عليه الصوم وان

(قوله حيث عذر) مقابل قوله الاتي حيث شاء (قوله بالنقد الغالب) ثم فان لم يكن به ذلك الخ) كذا ضبط (قوله بخلاف المحصر) تقدم باعلى هامش اول الباب عن الروضة ما يفيد التحليل لبعض صور المحصر (قوله لكن لا يقبل قوله فيه) حر (قوله فلسيده) ظاهره في المكاتب وان لم يحتج في تأدية النسك الى سفر وهو المعتمد عند شيخنا حر ويوجه بان احرامه قد يقفوت عليه مصلحة كفوات نحو اصطباد يؤدى منه خلافاً لتقييد الروض بالاحتياج الى السفر حيث قال وكذا لسيد اه أى المكاتب أى ان يحلله ان احتاج الى سفر اه قال في الشرح هذا التقييد من زيادته اه وقد ضرب الفتى على هذا التقييد فليتأمل (قوله أى امره بالخلق مع النية) قد يفهم الاقتصار على هذا الكلام انه لا يلزمه صوم لكن قول الروض كاصله فتنوى أى العبد التحلل وحلق وتحلل ولا يتوقف أى تحلله على الصوم اه وقول عب فاذا نوى وحلق حل وان تأخر صيامه اه يفهم انه يجب عليه الصوم وان لم يتوقف تحلله عليه بل نقل ابن الملقن عن البارزى عبارة فيها التصريح بوجوب الصوم عليه حيث قال ووقع في التعليقة ان العبد لا يتحلل بالخلق اذ هو متعلق بحق السيد فليس له ان يتصرف فيه ثم ذكر أنه عجيب غريب ثم قال وتوقف القاضي شرف الدين البارزى في المسئلة فقال الظاهر انه يشترط الخلق في حق العبد كالحر إذ لا فرق في ذلك بينهما ويلزمه الصوم لكن لا يتوقف التحلل عليه والسيد منعه منه قلت صرح النووى في شرح المذهب واصل الروضة

ومن ثم حرم على القن الاحرام بغير اذنه (٢٠٨) ولزمته المبادرة للتحلل بعد امره به والاولى للسيد ان ياذن له في اتمام الفسك ولو لم يمتثل

امره فله ان يفعل به المحظور والاثم على القن فقط لبقاء احرامه اذ لا يزول الا بامر من الخلق مع التيقن من ثم قال الامام قوله لم يحل تحليله بغير اذن له في القن بل قدر على الدم لزمه والمكاتب يكفر باذن سيده ولو ذبح عنه في حياته ام (قوله ومن ثم) أي من اجل الصيانة لحن السيد (قوله والاولى للسيد) أي ولئن انتقل اليه العبد (قوله ومن ثم) أي من اجل بقاء احرامه (قوله واستخدمه الخ) عطف على المنع (قوله من انه الخ) أي خليفها (قوله انها الخ) خبر قياس مامر الخ والضمير للسيد (قوله فلا يجوز له) أي السيد (قوله فلم يؤمر الخ) أي السيد (قوله وان مذبحه حلال الخ) أي شيخنا الشهاب الرمي بانه مية اخذ من بقاء احرامه سم (قوله وهو ظاهر) خالفه النهاية والمغني فقالوا ويؤخذ من بقاءه على احرامه انه لو ذبح صيدا ولو بامر سيده لم يحل له به اتي شيخنا الشهاب الرمي وان خالف في ذلك بعض اهل المصره قال عرش قوله لم يحل اي الصيد خلا للحج وقد يوجه اي ما قاله حج بانه حيث كان مية لم يبق لجواز امر السيد له بالذبح فائدة بل يكون امره وسيلة الى اضاغة المال وقتل الحيوان بلا سبب اه (قوله لانهم زلوا امتناعه الخ) ما يدل على هذا التنزيل جواز وطء الزوجة اذا امرها بالتحلل فابت كاسياتي وجواز وطء الامة اذا امرها سداها فابت كاصرها باسم (قوله انه له التحلل مطلقا) اعتمده النهاية والمغني (قوله لوجوبه بحيثذ) أي لوجوب التحلل حين امر السيد به فيحلق وينوي التحلل فعلم ان احرامه بغير اذنه صحيح وان حرم عليه فعلم لو افسد الرقيق نسكه بالجامع لزام للسيد الاذن في القضاء ولو احرم باذنه لا تعلم باذنه له في افساد ما زوجه من دم بفعل محظور كالسب او بالقوات لزام للسيد ولو احرم باذنه بل لا يجوز له ان يذبح عنه الا ذبح عليه واجبه الصوم له ومنع منه ان كان يضعف بعن الخدمة ولو اذن له في الاحرام لا تعلم باذنه في موجه بخلاف ما اذا وجب عليه صوم تمتع او قران فليس له منعه لانه في موجه ولو ذبح عنه السيد بعد موته جاز لحصول اليأس من تكفيره ولو عتق قبل صومه وقدر على الدم لزمه اعتبار احواله الاداء معنى ونهاية (وليس له) الى المتن في النهاية والمغني (ولان اذن له في حج) وان اذن له في التمتع فله الرجوع بينهما كالورجوع في الاذن قبل الاحرام بالعمرة وليس له تحليله عن شيء منها بعد الشروع فيه ولورقن بعد اذنه في التمتع او في الحج او في الافرا لم يحلله معنى (قوله بخلاف من اذن له في عمرة فحج) أي فله تحليله أي ولو لم يبق من الاعمال الاعمال العمرة فقط بل او اقل امره سم قول المتن (وللزوج) أي الحلال او المحرم (تحليلها كاله) أي منعها ابتداء من حج الخ معنى ونهاية (قوله أي زوجته الخ) ولولي زوج

بالمسئلة فقال أظهر القولين انه يكفيه نية التحلل والخلق ان قلنا انه نسكه اه (قوله وان مذبحه حلال) اتي شيخنا الشهاب الرمي بانه مية اخذ من بقاء احرامه (قوله لانهم زلوا امتناعه الخ) ما يدل على هذا التنزيل جواز وطء الزوجة اذا امرها بالتحلل فابت كاسياتي وجواز وطء الامة اذا امرها سداها فابت كاصرها باسم (قوله) ولا من اذن له في حج فاعتمر الخ) في الروض فان قرن أي من اذن له في التمتع او في الحج او في الافرا لم يحلله اه وذكر في شرحه نزاعا في صورة التمتع (قوله في عمرة فحج) أي فله تحليله أي ولو لم يبق من الاعمال الاعمال العمرة فقط بل او اقل ولا يشكل بمالو احرم قبل الوقت أو المكان المأذون فيه حيث لا يحلله بعد وصوله اليه لان اصل الاحرام هناك مأذون فيه بخلافه نامر (قوله في المتن وللزوج تحليلها) قال في الروض هنا فرع له حبس المعتدة أي منعها من الخروج اذا حرمت وهي معتدة وإن خشيت القوات او حرمت باذنه ولا يحلها إلا ان راجعها الامة المزوجة تستأذن الزوج والسيدة اه وقال في باب العدد دفع اذن في الاحرام ثم طلقها او مات قبله بطل الاذن ولا تحرم فان حرمت لم تخرج قبل انقضاء العدة وإن فات الحج وان حرمت باذن او غيره ثم طلقها أي او مات وجب الخروج ان خافت القوات وإلا جاز (قوله وللزوج تحليلها الخ) قال

امره فله ان يفعل به المحظور والاثم على القن فقط لبقاء احرامه اذ لا يزول الا بامر من الخلق مع التيقن من ثم قال الامام قوله لم يحل تحليله بغير اذن له في القن بل قدر على الدم لزمه والمكاتب يكفر باذن سيده ولو ذبح عنه في حياته ام (قوله ومن ثم) أي من اجل الصيانة لحن السيد (قوله والاولى للسيد) أي ولئن انتقل اليه العبد (قوله ومن ثم) أي من اجل بقاء احرامه (قوله واستخدمه الخ) عطف على المنع (قوله من انه الخ) أي خليفها (قوله انها الخ) خبر قياس مامر الخ والضمير للسيد (قوله فلا يجوز له) أي السيد (قوله فلم يؤمر الخ) أي السيد (قوله وان مذبحه حلال الخ) أي شيخنا الشهاب الرمي بانه مية اخذ من بقاء احرامه سم (قوله وهو ظاهر) خالفه النهاية والمغني فقالوا ويؤخذ من بقاءه على احرامه انه لو ذبح صيدا ولو بامر سيده لم يحل له به اتي شيخنا الشهاب الرمي وان خالف في ذلك بعض اهل المصره قال عرش قوله لم يحل اي الصيد خلا للحج وقد يوجه اي ما قاله حج بانه حيث كان مية لم يبق لجواز امر السيد له بالذبح فائدة بل يكون امره وسيلة الى اضاغة المال وقتل الحيوان بلا سبب اه (قوله لانهم زلوا امتناعه الخ) ما يدل على هذا التنزيل جواز وطء الزوجة اذا امرها بالتحلل فابت كاسياتي وجواز وطء الامة اذا امرها سداها فابت كاصرها باسم (قوله انه له التحلل مطلقا) اعتمده النهاية والمغني (قوله لوجوبه بحيثذ) أي لوجوب التحلل حين امر السيد به فيحلق وينوي التحلل فعلم ان احرامه بغير اذنه صحيح وان حرم عليه فعلم لو افسد الرقيق نسكه بالجامع لزام للسيد الاذن في القضاء ولو احرم باذنه لا تعلم باذنه له في افساد ما زوجه من دم بفعل محظور كالسب او بالقوات لزام للسيد ولو احرم باذنه بل لا يجوز له ان يذبح عنه الا ذبح عليه واجبه الصوم له ومنع منه ان كان يضعف بعن الخدمة ولو اذن له في الاحرام لا تعلم باذنه في موجه بخلاف ما اذا وجب عليه صوم تمتع او قران فليس له منعه لانه في موجه ولو ذبح عنه السيد بعد موته جاز لحصول اليأس من تكفيره ولو عتق قبل صومه وقدر على الدم لزمه اعتبار احواله الاداء معنى ونهاية (وليس له) الى المتن في النهاية والمغني (ولان اذن له في حج) وان اذن له في التمتع فله الرجوع بينهما كالورجوع في الاذن قبل الاحرام بالعمرة وليس له تحليله عن شيء منها بعد الشروع فيه ولورقن بعد اذنه في التمتع او في الحج او في الافرا لم يحلله معنى (قوله بخلاف من اذن له في عمرة فحج) أي فله تحليله أي ولو لم يبق من الاعمال الاعمال العمرة فقط بل او اقل امره سم قول المتن (وللزوج) أي الحلال او المحرم (تحليلها كاله) أي منعها ابتداء من حج الخ معنى ونهاية (قوله أي زوجته الخ) ولولي زوج

حينئذ وليس له تحليل مبعض بينهما مهابة وامتدت توبته الى فراغ

نسكه ولا من اذن له في حج فاعتمر أو قرن لانه لم يزد على المأذون له فيه بخلاف من اذن له في عمرة فحج (وللزوج تحليلها) أي زوجته

ولو أمة أذن لها سيدها (من حج) أو عمرة (تطوع لم ياذن) لها (فيه) ثلاثيات تتمعه ومن ثم أتمت بذلك بخلاف ما أذن لرؤاه بالضرر والتحليل هنا الأمر بالتحلل كما مر في السيد لكنه في الحرة يكون بالذبيح مع ما مر في المحصر فإن أبت وطئها والائتم عليها ويفرق بين هذا وحرمة وطء المرتدة بان حرمة المرتد أقوى لان الردة تزول والعصمة وتقول لهما إلى الفراق ولا كذلك الاحرام فاندفع ما للرافعي كالامام هنا وليس لها أن تحلل حتى يأمرها به لان الاحرام شديد التشبث والتعلق مع صلاحيتها للبخاطبة بفرضه فلم تقتض حرمة ابتدائه جواز الخروج منه وليس له تحليل رجعية نعم له حسبها كالباين لانقضائه عدته (وكذاله) تحليلها بشرطه ومنعها (من) الحج والعمرة (الفرض) وإن كان محرما وان طال زمن احرامه على احرامها أو كانت صغيرة على ما اقتضاه اطلاقهم وان لم تأتم بذلك أذيسن للحرة استئذانه وان أطال جمع في وجوبه (في الاظهر)

او سيد المنع مطلقا وان صغر الزوج ولم تنأت منه استمتاع وكانت مكية كافي الامداد ونائي (قوله ولو أمة) المبحر له وان طال في النهاية والمعنى الإيقول به ويفرق الا وليس لما يقوله لان الاحرام إلى وليس (قوله ولو أمة) فان كانت أمة توقف احرامها على اذنته مع اذن السيد لان لكل منهما حق اذن احدهما فلا يخر المنع فان احرمت بغير اذنها فليها ولكل منهما تحليلها ذكر في المجموع معنى (قوله بذلك) أي باحرامها بالتفصيل بغير اذنه ويستحب للزوج ان يحج بامرانه لا لمر به في خبر الصحيحين نهاية ومعنى (قوله بخلاف ما اذا اذن) أي لحاق الاحرام او في اتمامه فليس له تحليلها نهاية (قوله والتحليل هنا الامر بالتحلل الخ) ويجب عليها ان تحلل بامر زوجها كتحل المحصر وتقدم بانه نهاية (قوله فان ابت الخ) أي فان امتعت من تحليلها مع تمكنها منه جاز له وطؤها وسائر الاستمتاع بها نهاية (قوله فان ابت) يتجه ان من الاباء ما لو امرها بالتحلل فسكت ولم تشرع في التحلل بعد مضى إمكان الشروع فله حينئذ وطؤها ويطلق به نسكها حيث لم تكن مكروهة مراه سم (قوله والائتم عليها) أي لا عليه ويفسد بذلك حجبها قال عميرة وعليها الكفارة وقياس ما تقدم عن سم نقلا عن مرانه لا كفارة عليها ع عبارة الوائي والائتم والكفارة عليها فقط كافي الفتح ولم يذكر الكفارة في النهاية بناء على ما رجحه من انه لا كفارة عليها مطلقا واسقطها في التحفة ايضا فيحمل على ما اذا وطئها مكروها ويحمل ما في الفتح على المطاوعة اه (قوله بين هذا) أي جواز وطئه المتمتعة من التحلل (قوله وليس لها ان تحلل حتى يأمرها به) وتنفارق الرقيق كما مر لان احرامه بغير اذن مولاه محرم كما مر بخلافه يؤخذ من كلام الزركشي المتقدم ان هذا إلى الفرق في الفرض دون الفل معنى عبارة الوائي ويسن لها استئذانه في الاحرام بالفرض اما الفل فيحرم على الزوجة الحرة احرامها بغير اذنه كافي التحفة والنهاية بتمتع الفرض ايضا على امة من زوجة ابان زوج وسيداه (قوله مع صلاحيتها للبخاطبة) قضية ذلك ان هذا في الحرة حتى يجوز لامة التحلل قبل امر الزوج كقبول امر السيد سم ولكن قضية اطلاقهم عدم الفرق بين الحرة وأمة المأذونة من السيد فقط في توقف التحلل على امر الزوج به (قوله حرمة ابتدائه) أي الاحرام بالفل (قوله وليس له تحليل رجعية) أي الى ان راجعا نهاية وروض زاد المعنى ان احرمت بغير اذنه اه (قوله نعم له حسبها كالباين) أي وان خشيت الفوات أو احرمت باذنه نهاية وروض زاد المعنى والاسنى هذا انطلقت الزوجة قبل الاحرام لان لزومها أي العدة سبق الاحرام فاذا انقضت عدتها أتمت عمرتها وأوججها ان بق الوقت والا تحللت بعمل عمره ولو زل منها القضاء ودم الفوات فانطلقت بعده ولو كان احرامها بغير اذنه وجب عليها الخروج معتدة ان خافت الفوات لتقدم الاحرام وان لم تحف الفوات جاز الخروج الى ذلك اه (قوله بشرطه) أي اذا احرمت بلا اذن (قوله ومنعها) أي ابتداء معنى ونهاية (قوله وان طال الخ) خلافا للاسنى والنهاية والمعنى (قوله او كانت صغيرة) خلافا للاخيرين كما يأتي (قوله على ما اقتضاه الخ) فيه نظروا في قريبا خلافة سم (قوله لا يذيسن للحرة استئذانه) ولا يخالف هذا ما في اامة المزوجة من انه يمتنع عليها الاحرام بغير اذن في شرح الروض وقضية كلامهم أنه لو أذن الزوج لزوجته كان لا يوجبها منعها وهو ظاهر الآن يسافر معها الزوج اه ومثل ذلك او هو داخل فيه ما لو سافر الزوج للحج فخرجت معه ولم يصدر منه اذن لها ولا منع فليس للابوين المنع في هذه الحالة ايضا فيظهر لانهما مسافرة معه سفر اجازت او لهذا وجبت نفقتها في هذه الحالة وصدق انه مسافر معها أي مصاحب لها في السفر (قوله فان ابت وطئها) أي ولم يطل حجبها هذا الوطء حيث لم تكن مكروهة عليه مر (قوله فان ابت) ولومع سكوتها عن الجواب حيث مضى إمكان شروعها في التحلل ولم تشرع فله حينئذ وطؤها مر (قوله فان ابت وطئها) يتجه ان من الاباء ما لو امرها بالتحلل فسكت ولم تسرع في التحلل بعد مضى إمكان الشروع فله حينئذ وطؤها ويطلق به نسكها حيث لم تكن مكروهة مر (قوله مع صلاحيتها للبخاطبة بفرضه) قضية ذلك ان هذا في الحرة حتى يجوز للامر التحلل قبل امر الزوج كقبول امر السيد (قوله ما اقتضاه اطلاقهم) فيه نظروا في اسفل لها مش خلافة (قوله لا يذيسن للحرة استئذانه) قال في شرح الروض ولا يخالف هذا ما يأتي من ان اامة المزوجة بتمتع عليها الاحرام بغير اذن

زوجها وسيدها لان الحج لازم للحره اى من شأنه ذلك ولو فقيرة فبما يظهر فتعارض في حقها واجبان الحج وطاعة الزوج فجاز لها الاحرام ونذب لها الاستئذان بخلاف الامة لا يجب عليها الحج ويؤيد ذلك ما باتى في النفقات من ان الزوجة يحرم عليها الشروع في صوم النفل بغير اذن الزوج بخلاف الفرض ذكره الزركشى وقياسه انه يحرم على الزوجة الحره احراما بالنفل بغير اذن نهائى وفي الاسنى والمغنى مثله الا قوله اى من شأنه الى فتعارض سم بعد ذكره عن الاسنى مانصه وفيه تصريح بجواز الاحرام بغير اذنه كما هو قضية سن الاستئذان دون وجوبه اى فى الفرض فلا ينافى قول الشارح السابق فلم تقتض حرمة ابتداء الخ وقوله الا في حيث حرم الابتداء لانه في النفل اه (قوله) انه حقه فورى والحج على التراخي) ويؤخذ من ذلك مالو قال طيبان عدلان لم تتجى في هذا العام غضبت انه تمتنع عليه لتحليلها وهو كذلك كما قاله الاذرى وكذا تمتنع عليه لو كانت صغيرة اى لا تطبق الجماع واحرمت باذن وليها او كبيرة وسافرت معه واحرمت حال احرامه لانها لم تقوت عليه استمتاعا قال الزركشى وهذا قياس المذهب وان قال الماوردى بخلافه ويستثنى من كلام المصنف مالو تكحت بعد تحليلها من الفائت فلا منع ولا تحليل منه للتضييق وكذا لو حجت خلية فاقصدت ثم تكحت والحائصة نفسها لتقيض المهر فانها لا تمتنع من السفر كما قاله القاضى وحجتنا فاذا حرمت لم يكن له تحليلها انتهى اه معنى وجزم فى النهاية بجميع ما ذكر من غير عز ولا حد ولا اشارة بخلاف الاسئلة الحائصة فلم يتعرض لما وز ادعى ما ذكر مالو حجت مزوجة باذن فاقصدت ثم احرمت بالقضاء ملك منها ولا تحليلها منه ولو نذرت في سنة معينة ثم تكحت او في النكاح باذن الزوج ثم احرمت به وفى وقت لم يملك تحليلها ومثله مالو نذرت حجة الاسلام في هذا العام ثم تكحت فيه انتهى ومثله فى الاخرة مالو نذرت بعد النكاح باذن الزوج اخذاما سبق بصرى ومستلنا الغضب والحائصة ذكر الونائى او لامها عن الایعاب وثانيتها معن الامداد وذكر الثانية الاسنى ايضا ومثله النذر في سنة معينة بصورت به ذكرها الاسنى والمغنى وستاقى في الشرح ايضا (قوله) فلا نظر لتضيقة عليها الى وشمل تقدم عن النهاية والمغنى خلافه (قوله) وشمل الى قوله والقضاء في النهاية والمغنى (قوله) النذر الى المعين اسنى ونهاية ومعنى (قوله) والقضاء الذى رماها الخ تقدم عن المغنى والنهاية بخلافه (قوله) قضية كلامهم الخ اعتمدوا النهاية والمغنى (قوله) قبله الى الامر و (قوله) حتى تمتنع لا يظهر له موقع هنا ولو قال قبل الامر والامتناع كان ظاهرا (قوله) ومع ذلك الى التوجيه المذكور (قوله) حيث حرم الاحرام وهو فى الامة مطلقا وفى الزوجة الحره فى النفل فقط (قوله) حتى تمتنع الضمير المستتر لفعلها المراد به الاحرام بغير اذن والبارز الزوج او السيد (قوله) قبل ذلك الى فعلها اعلم ان موانع اتمام النسك ستة الاول والثاني الحصر العام والخاص وقد ذكرهما بقوله من احصر الخ المانع الثالث الرق وقد ذكره بقوله واذا حرم العبد بلا اذن الخ المانع الرابع الزوجية وقد ذكره بقوله وللزوج تحليلها الخ المانع الخامس الابوة ويستحب

زوجها وسيدها لان الحج لازم للحره فعارض فرضها واجبان الحج وطاعة الزوج فجاز لها الاحرام ونذب الاستئذان بخلاف الامة لا يجب عليها الحج ويؤيد ذلك ما باتى في النفقات من ان الزوجة يحرم عليها الشروع في صوم النفل بغير اذن الزوج بخلاف الفرض ذكر ذلك الزركشى وقياسه انه يحرم على الزوجة الحره احراما بالنفل اه وفيه تصريح بجواز الاحرام بغير اذنه كما هو قضية سن الاستئذان دون وجوبه اى فى الفرض فلا ينافى قول الشارح السابق فلم تقتض جزم ابتداءه جواز الخروج وقوله الا في حيث حرم الاحرام الخ لانه في النفل وقوله لازم للحره اى من شأنه ذلك ولو فقيرة فبما يظهر مرش (قوله) فلا نظر لتضيقة عليها ولو قال طيبان عدلان لم تتجى العام غضبت صار الحج فوري فليس له المنع ولا التحلل منه ولو تكحت بعد تحليلها من الفائت فلا منع ولا تحليل منه للتضييق ولو حجت خلية فاقصدت ثم تكحت او مزوجة باذن فاقصدت ثم احرمت بالقضاء ملك منها ولا تحليلها منه مرش (قوله) ولا امتناع تمتعه فيه نظروا في الها مش الاسفل خلافه (قوله) ما لم يكن قبل النكاح الى المعين كاقيد به في شرح الروض (فرع) ولو خرج مكي يوم عرفة اليها فاحرمت معه لم يكن له تحليلها ولو كانت الزوجة صغيرة لا تطبق الجماع فاحرم عنها وليها لكونها غير مميّزة او

لان حقه فوري والحج على التراخي اى باعتبار الاصل فيها فلا نظر لتضيقة عليها ينحو خوف غضب على ما اقتضاه اطلاقهم ايضا ولا لا امتناع تمتعه لحرامه او صغرهما وشمل الفرض النذر ما لم يكن قبل النكاح او بعده باذنه والقضاء الذى رماها لا يسبب من جهة وفى مسائل الزوجة هذه بسط ذكرته اوائل الحاشية فراجعها فانه مهم (تنبيه) قضية كلامهم فى تفسيرهم التحليل بما ذكر انه ليس له وطء الامة والزوجة قبل الامر بالتحلل فى الفرض والنفل ويوجبه بان له قدرة على اخراجها من اصل الاحرام بالامر بالتحلل فلم يجوز له الوطء قبله حتى تمتنع ومع ذلك لو قيل بجوازه حيث

حرم الاحرام بغير اذنه لم يعد لانها عاصية ابتداء واما فليس فعلها محترما وان انعقد صحيحا حتى تمتنع من حقه الثابت له قبل ذلك

استدأن أبويه في النسك فرضا أو قطوعا أو لكل منهما إذا كانا مسلمين وإن علا ولومع وجود الأبوبن في الاصح ذكر كان أو اثني منعه من نسك التطوع وتحليله منه إذا حرم بغير إذهنها وتحليله له كتحليل السيد رقيقه ويُرْمى التحلل بأمرهما وحلفه في الأفاقي ولم يكن مصاحبا في السفر والوجه أن الرقيق كالخرف إن له المنع وليس لهما منعه من نسك الفرض لا ابتداء ولا إتماما كالصوم والصلاة ويقارن الجهاد بأنه فرض عين وليس الخوف فيه كالخوف في الجهاد وقضية كلامهم أنه لو أذن الزوج لزوجته كان لأبويها منها من نسك التطوع وهو ظاهر إلا أن يسافر معها الزوج وقد علم أنه لو منعه من حجة الاسلام لم يثبث إلى منعه وإن لم يجب عليه المانع السادس الدين فلصاحبه منع المديون من السفر ليستوفي فيه إلا أن كان معسرا أو الدين مؤجلا أو يستنب من يقضيه من مال حاضر وليس له تحليله إذا لضرر عليه في إحرار أمه نايقو في الاسنى والغنى نحوه وقوله م ر وحلفه في الأفاقي عبارة الاسنى ويعد كما قال الأذري تحليل المحكى ونحوه قصر السفر اه وعبارة الوائى واما المحكى ومن بينه وبين مكده من رحلتين فليس له أى لاصوله منعه كإي النهاية خلافا لشرح العباب اه قول المتن (ولا قضاء على المحصر المتطوع) واستثنى ابن الرفعة من إطلاقه ما لو أفسد النسك ثم أحصر ورد بان القضاء هنا لا لفساد لا للاحصار نهاية ومعنى (قوله) يحصر خاص الخ) ولا فرق بين أن يأتى بنسك سوى الأحرار أم لم يأتى بمعنى ونهاية (وأن اقترن به فوات الحج) نعم إن صار أحرارهم غير متوقع زوال الاحصار ففاته الوقوف فعليه القضاء بخلاف ما إذا صار مع الترفع ومعنى وبأتى الشرح ما يفيد (قوله) لم يرد الأمر به) أى في القرآن ولا في الخبر ولقول ابن عمر وابن عباس لا قضاء على المحصر نهاية (قوله) ولم يعتبر منهم معه في عمره القضية الخ) ولم ينقل أنه امر من مختلف بالقضاء نهاية ومعنى (قوله) من غير رجاء (من) أى بخلاف ما إذا أخر مع رجاء الامن حتى فاته الحج لتحلل بعمل عمره ولم يقض نهاية (قوله) مساو بالخ) وبالأولى إذا كان أقرب بخلاف الأبعد سم (قوله) للفوات) أى الغير الناشئ عن المحصر ع (قوله) أو خاصا كما أطلقوه (قال) الفارح في حاشية الإيضاح في الكلام على شروط وجوب الحج والمعتمد أنه حصل الامن للواحد من غير

أذن لحافيه لكونها بمنزلة لم يحرم له تحليله مرش (قوله) في المتن) ولا قضاء على المحصر المتطوع) قال الشارح في حاشية الإيضاح في الكلام على شروط وجوب الحج ما نصه والمعتمد أنه حيث حصل الامن للواحد من غير رفقة لم يشترط وجوه لا نظير للوحشة لأن الحج لا يبدل له أو انما يمنع الخوف على شيء عما ذكره الوجوب أن كان عالما فلا وجوب أو ما يمكن واحصر مع القوم ثم تحلل ومات قبل تمكنه لم يستقر في ذمته لعموم الخوف هنا إذا غيره مثله في خوف العدو أو اختص الخوف أو المنع بشخص فانه لا يمنع الوجوب فتقتضى من تركته على ماصو به البقيين وجزم به ابن الرفعة وكذا السبكي فقال من حبسه شيطان وعدوه وعجز دون غيره لزمه الحج فتقتضى عنه ويستنب أن يسو وانما يمنع الخوف الوجوب أن عم فوات قبل تمكن أحد من أهل بلده نص عليه ثم استنبط في موضع آخر من ذلك ومما في الاحصار من أن الزوجة لا تحرم إلا بإذن الزوج أنها لو اخرجت لمنعه قضى من تركتها أو لا يقضى إلا أن تمكن قبل التكاح وعن الأذري نظير ذلك قال صرح به الشافعي والأصحاب ونقله في الحاد من موضع واعتمده ويبحث في موضع أخر أنها لو تستطع الأبعد التكاح اشترط في الوجوب رضا الزوج لكن اعترض غير واحد ما ذكره بقول المجموع عن الروايات لو حبس أهل بلد عن الحج أول ما وجب عليهم لم يستقر وجوبه عليهم أو واحد منهم فهل يستقر عليه قول أن أحصاهم لا أو بقولهم في محصر لم يستقر عليه الفرض تعتبر استطاعته بعد زوال المحصر هو يشمل المحصر الخاص وغيره وقد نجح من جانب أولئك بأن مافى المجموع مقالة ولا يلزم من سكوتها اعتبارها لما عطلت من النص واتفاق الأصحاب على ما يصرح بخلافها وكلامهم الاتي محمول على ما هنا ومن اعتمده مافى المجموع أن يرد ذلك بأن غاية مافى الباب أن للشافعي فيها قولين وأن الروايات ترجح أو نقل ترجيح أحدهما أقره النووي فهو المعتمد لظهور مدركه عليه فلا استقرار على الزوجة إذا امتهاز وجها ولو تمكنت قبل التكاح إلى أخر ما أطال به عما ينبغي الوقوف عليه وأصله في حاشية الشريفة السهو دي (قوله) مساو بالأول) وبالأولى ما إذا كان

(ولا قضاء على المحصر المتطوع) يحصر خاص أو عام وإن اقترن به فوات الحج لا يرد الأمر به وقد أحصر معه ﷺ في الحديث الفوارب عته ولم يعتبر منهم معه في عمره القضية في العام القابل إلا بعضهم أكثر ما قبل أنهم سبعة فلم أن تلك العمرة لم تكن قضاء ومعنى القضية المقاضاة أى الصلح الذى وقع في الحديث ولا يرد عليه أن المحصر يلزمه القضاء في صور بان أخر التحلل من الحج مع مكانه من غير رجاء امن حتى فاته أو فاته ثم أحصر أو زال المحصر والوقت باق ولم يتحلل ومضى في النسك ففاته أو سلك طريقا آخر مساو بالأول ففاته الوقوف وذلك لأن القضاء في هذه كلها للفوات لا للحصر (فان كان) ما أحصر عن إتمامه حصر أعاما أو خاصا كما أطلقوه (فرض مستقرا) عليه

كحجة الاسلام بعد اولى
سنى الامكان وكندر قدر
عليه قبل عام الحصر
ومثلها قضاء ونذر معين
في عام الحصر (بقي في ذمته)
كما لو شرع في صلاة
مفروضة ولم يتمها (او)
فرضا (غير مستقر) كحجة
الاسلام في اولى سنى
الامكان (اعتبرت) في
استقراره عليه (الاستطاعة
بعد) اى بعد زوال
الاحصار نعم الاولى له
ان يتي من الوقت ما يسع
الحج ان يحرم ولا يجب
وان استقر الوجوب
بضميه لكن بحث الاذرى
في بعيد الدار اذا غلب على
ظنه انه لو اخر عجز عن
الحج فيما بعد انه يلزمه
الاحرام به في هذا العام
(ومن فاته الوقوف) بعذر
او غيره (تحلل) فورا
وجوبا لثلا يصير محرما
بالحج في غير اشهره مع
كونه لم يتحصل منه على
المقصود اذ الحج عرفة
كما رفقو استمر على ائمه
بقاء احرامه الى العام
القابل لم يجزته لان احرام
سنة لا يصلح لاحرام سنة
اخرى قال الاذرى
لانعلم احدا قال بالجواز
الارواية عن مالك رضى
الله عنه ثم ان لم يمكنه عمرة
تحلل بما رفق المحضروان
امكنه وجب

رفقة لم يشترط وجودهم ولا لظن للوحشة لان الحج لا يدل له وانما يمنع الخوف على شيء مما ذكره الوجوب ان
كان عاما فالوجوب اول ما يمكن واحصر مع القوم ثم تحلل ومات قبل تمكنه لم يستقر في ذمته لمعوم الخوف هنا
واما لو اختص الخوف او المنع بشخص فانه لا يمنع الوجوب ففرضي من تركته على ما صوبه للمتيقن وحزم به ابن
الرفعة وكذا السبكي فقال من حبسه شيطان او عدو وعجز دون غيره ولو معه الحج فيقض من تركته ويستين بان
ايس وانما يمنع الخوف الوجوب ان عم فمات قبل تمكن احد من قبل اهل بلده نص عليه ثم استنبط في موضع اخر
من ذلك ومما في الاحصار من ان الزوجة تحرم الاباذن الزوج انها لو اخرت لثمنه قضى من تركتها ولا تعصى
الا ان تمكن من النكاح وعبر الاذرى بنظر ذلك وقال صرح به الشافعي والاصحاب ونقله في الخادم في
موضع واعتمده وبحث في موضع اخر انها لو لم تستطع الابعد النكاح اشترط في الوجوب رضا الزوج لكن
اعترض غير واحد ما ذكر بقول المجموع عن الرويانى لو حبس اهل بلده من الحج او ما وجب عليهم لم يستقر
وجوبه عليهم او واحد منهم فهل يستقر عليه قولان اصحهما لا انتهى وبقولهم في محصر لم يستقر عليه
الفرض تعتبر استطاعته بعد زوال الحصر وهو يشمل الحصر الخاص وغيره وقد يجاب من جانب اولئك
بان ما في المجموع مقالة ولا يلزم من سكوتها عليها اعتمادها ما لمعنت من النص واتفاق الاصحاب على ما صرح
بمخلافها وكلامهم الآتى يحول على ما هنا ولمن اعتمد ما في المجموع ان يرد ذلك بان غاية ما في الباب ان للشافعي
فيها قولين وان الرويانى رجع او نقل ترجيح احدهما فهو المعتمد لظهور مدركه وعليه فلا استقرار على
الزوجة اذا منعهما زوجها انتهى واصله في حاشية الشرف السهمودى اه سم وافر المعنى ما استنبطه السبكي
عبارته قال السبكي ويؤخذ من ان الزوجة انما تحرم باذن زوجها اى استحبابا كما مر وان الحصر الخاص
لا يمنع وجوب الحج ان اذنه ليس شرطه لوجوب عليها بل الحج وجوب واذا احرمت فنعما الزوج ومات قضى
من تركته مع كونها لا تعصى لكونه منعها الا اذا تمكن قبل النكاح فتعصى اذا مات اه (قوله) كحجة
الاسلام بعد اولى (الخ) الى قوله نعم في المعنى الا قوله قدر الى قضاء وقوله نذر الى المتن والى قول المتن ومن فاته
في النهاية الا ما ذكره وقوله بحيث الى اذ غلب (قوله) وكندر (الخ) اى غير معين (قوله) ونذر معين (الخ) فيه وقفة
اذ الظاهر انه كحجة الاسلام في اول سنى الامكان كما يفيد قول ع ش قوله من ركا لنذر اى حيث استقر في
ذمته بان نذره في سنة معينة وفوته فيها مع الامكان او اطلق ومضى ما يمكنه فيه النكاح والا فلا شيء عليه اه
لكن في الونائى مثل مقاله الشارح وكذا في الاسنى مثله عبارة مع المتن فان احصر في قضاء ونذر معين في العام
الذى احصر فيه فهو باق من ذمته وكذا حجة الاسلام او حجة نذر قد استقرت كل منهما عليه بان اجتمع فيها
شروط الاستطاعة قبل العام الذى احصر فيه والابان احصر في قطع او في حجة الاسلام او نذر لم يستقر فلا
شيء عليه في التطوع اصلا ولا في حجة الاسلام او النذر حتى يستطيع بعدها (قوله) ونذر معين في عام الحصر
او غير معين قاله سم وفيه تامل لكن بحث الاذرى الخ حزم به في النهاية تارك لتقدير بعيد الدار (قوله) اذا غلب
على ظنه (الخ) قياس ما رفق في الزوجة من انه لو قال لها طيبان عدلان (الخ) اعتبار مثله هنا وينبغي ان مثل ذلك
ما لو عرف من نفسه لكونه طبيبا وتعبيره بغلب على ظنه شامل لذلك بل ولما اخر به بطبيب واحد ع ش
(بعذر) الى قوله وقيل في النهاية الا قوله لان احرام الى ثم ان لم يمكنه الى قول المتن وفيها في المعنى الا قوله
لان احرام الى قال وقوله ثم ان لم يمكنه الى وله تحللات (قوله) بعذر اى كتحلل طريق ونائى (بالجواز) اى
جواز استدامة الاحرام الى العام القابل حتى يقف فيه معنى (قوله) ثم ان لم يمكنه (الخ) وان احصر بعد الوقوف
وتحل ثم اطلق من احصاره فاراد ان يحرم وينبئ لمجز البناء كافي الصلاة الصوم نهاية زاد الونائى وان كان
الوقت باقيا صح احرامه ولو معه الاستئناف اه (قوله) بما رفق المحصر اى يذبح ثم حل مع نية التحلل بهما
اقرب بخلاف الابعد كما قاله في الروض فان فاته الحج لطوله وصعوبته تحلل بافعال العمرة ولا قضاء عليه قال
في شرحه لان بذل ما في وسعه كمن احصر مطلقا اه (قوله) ونذر معين في عام الحصر (قوله) ونذر غير معين (قوله)

الرمي بفوات الوقوف

وثانيهما يحصل (بطواف

وسعي) بعده أن لم يكن سعي

بعد القدوم كما في المجموع

(وحلق) مع نية التحلل بها

لما صرح عمر رضي الله عنه

أنه أفتى بذلك فأمر من فاتهم

الحج أن يظفروا ويسعوا

ويحروا وأن كان معهم هدى

ثم يحلقوا أو يقصروا ثم

يحجوا من قابل ويهدوا فمن

لم يجد صام ثلاثة أيام في الحج

أو أي بعد الأحرام بالقضاء

كأمر وسعة إذا رجع إلى

أهله واشتبه ذلك بمنكره

أحد فكان إجماعا وافهم المتن

والإثارة لا يلزمه ميت

يبنى ولا رمي وما أتى به

لا ينقلب عمرة لأن أحرامه

انقضى بسك فلا ينصرف

لغيره وقيل ينقلب ويجزئه

عن عمرة الإسلام (وفيها)

أي السعي والحلق) قول

أنه لا يحتاج إليهما لأن

السعي يجوز تقديمه عقب

طواف القدوم فلا دخل له

في التحلل والحلق استحابة

محظور (وعليه دم) ومن

الكلام فيه (و) عليه أن لم

ينشأ القوات من الحصر

(القضاء) للتطوع فورا

لأن عمر رضي الله تعالى عنه

المذكور بهما ولأنه تخلو

عن تقصير ومن ثم لم يرقوا

في وجوب الفورية بين

المعذور وغيره بخلاف

الاحصار أما الفرض فهو

بأق ذمته كما كان من توسع

وتضيق كما في الروضة

وأصلها وإن نوزع فيه

هل يلزمه الأحرام بالقضاء

وان أمكنه وجب أي التحلل بعمل عمرة أي مع نية التحلل كما يأتي (قوله) أو لهما يحصل (الح) ثم (قوله) وثانيهما عبارة شرح الروض قال في المجموع وبما فعله من عمل العمرة يحصل التحلل الثاني وأما الأول فيحصل بواحد من الحلق والطواف المتبوع بالسعي لسقوط حكم الرمي بالقوات فصار كمن رمى ولا يحتاج إلى نية العمرة كما أفهمه كلام المصنف وأصله ظاهر أنه يحتاج إلى نية التحلل انتهت وعبارة الشارح في شرح الإرشاد الصغير وتحله الثاني بفرغ من عمل العمرة أو الأول بفرغ من بعضها وهو الحلق أو الطواف المتبوع بسعي بقى فإن لم يمكنه عمل عمرة تحلل بما مر في الحصر انتهت أو سم وعبارة الوافي ثم لتحلل بعمل عمرة أن أمكنه والمراد عمل عمرة صورة لاحكام لأن له حيثما تحللين يحصل أو لهما بواحد من الحلق أن كان برأسه شعر والطواف المتبوع بالسعي أن لم يكن سعي بعد القدوم وأن لم يكن برأسه شعر بالطواف بقيد فلو جامع قبل التحلل الأول فسد حجه الفائت وثانيهما بالباقي من أعمال العمرة وهي الطواف والسعي أن لم يتقدم والحلق مع نية التحلل بالثلاثة وله تقديم أي واحد منهما كما في الحاشية خلافا للمختصر أو وما ذكره على أن ما يوجهه صنع الشارح من وجوب تكرار الحلق أو الطواف المتبوع بالسعي غير مراد (قوله) مع نية التحلل بها) ينبغي عند كل منها أي الثلاثة أذ ليست عمرة حتى يكتب لها نية في أو لهما ولا يحتاج إلى نية العمرة نهاية (قوله) ويهدوا) بضم الياء من باب الأفعال ع ش (قوله) فكان إجماعا) أي سكتوا (قوله) لا يلزمه ميت عني (الح) أي وأن بقى وقتها مباح روض ونهاية (قوله) ولا رمي) ويقال أيضا أنه إذا لم يكن برأسه شعر أنه يسقط عنه الحلق ويصير تحله بالطواف أي المتبوع بالسعي أن لم يقدمه فقط معنى قول المتن (وعليه دم) والح) ولو كان عبدا كان واجبه الصوم سم (قوله) ومر الكلام (الح) أي من قبل باب الاحصار أنه كدم التمتع في الترتيب والتقدير وسائر أحكامه (قوله) أن ينشأ القوات (الح) سيذكر محترزه قول المتن (والقضاء) أي معناه اللغو وهو الأداء نهاية عبارة المعنى فإن قيل كيف توصف حجة الإسلام بالقضاء ولوقت لها يجب بانه لما أحرمت به تضيق وقتها كما تقدم ذلك في الإفساد وتقدم ما فيه اه (قوله) فورا) كذا في النهاية والمعنى (قوله) ومن ثم لم يرقوا في وجوب الفورية (الح) أي وإنما يفرقان في الائتم فقط معنى (قوله) بخلاف الاحصار) هو مقابل لقوله ولأنه لا تخلو عن تقصير ش اه سم (قوله) أما الفرض (الح) هو مقابل قوله قبل للتطوع سم (قوله) فهو باق في ذمته كما كان (الح) وفاقا للروض وخلافا لصريح المنهج والمعنى ولا تطلق النهاية

وله تحللان أو لهما ثم (قوله) وثانيهما (الح) عبارة شرح الروض قال في المجموع وبما فعله من عمل العمرة يحصل التحلل الثاني وأما الأول فيحصل بواحد من الحلق والطواف المتبوع بالسعي لسقوط حكم الرمي بالقوات فصار كمن رمى ولا يحتاج إلى نية العمرة كما أفهمه كلام المصنف وأصله ظاهر أنه يحتاج إلى نية التحلل اه وعبارة الشارح في شرح الإرشاد الصغير وتحله الثاني بفرغ من عمل عمرة أو الأول بفرغ من بعضها وهو الحلق أو الطواف المتبوع بسعي بقى فإن لم يمكنه عمل عمرة تحلل بما مر في الحصر اه (قوله) وحلق مع نية التحلل بها) ينبغي عند كل منها أذ ليست عمرة حتى يكتب لها نية في أو لهما (قوله) لا يلزمه ميت عني ولا رمي) أي وأن بقى وقتها مباح روض (قوله) في المتن وعليه دم) لو كان عبدا كان واجبه الصوم قال في الروض وشرحه وما زعم أي الرقيق من دم بفعل محظور كاللباس أو بالقوات لا يلزم السيد ولو أحرمت بانه بل لا يجزئه إذا ذبح عنه لكونه لا يملك شيئا ومن ملكه سيده وواجه الصوم وله منعه أن كان يضعف به عن الخدمة أو يناله به ضرر ولو أذن له في الأحرام لا نه لم يذن له في موجهه لأن وجب الصوم يتمتع أو قرأن أن ذن له فيه فليس له منعه لأذنه في موجهه وإن ذبح عنه السيد بعد موته جاز لأنه حصل لباس من تكفيره والتعليك بعد الموت ليس بشرط وإذا اعتق العبد قبل صومه وقدر على الدم اعتبار بحالة الأداء اه ثم قال في شرحه وإذا نسي وظهر أن المسكاتب يكفر بان سيده كالحرة لا يملكه وعليه فيجزئه أن يذبح عنه ولو في جناية اه فلو لم يذن السيد فهل يكفر بالصوم كغيره من الرقيق ينبغي أنه كذلك فليراجع (قوله) أما الفرض فهو باق في ذمته كما كان من توسع وتضيق كما في الروضة وأصلها (الح) مشى في شرح المنهج على خلافه حيث قال وعادة أي

من مكان الاحرام بالاداء على التفصيل (٢١٤) السابق في قضاء الفاسد او يفرق بان التصغير في الافساد اظهر منه في القوات او يفرق

التفويت فيكون كالافساد لتساويهما في تمام التمدي والقوات فلا يلزمه الا لمن ميقات طريقه ولا يراعى الفائت كل يحمل والا قرب إلى كلامهم الاول باطلافة ثم رأيت المجموع قال عن الاصحاب وعلى القارئ القضاء قارنا ويلزمه ثلاثة دماء القوات ودم القرائن الفائت ودم ثالث القرائن الماتى به في القضاء ولا يسقط هذا عنه بالافراد في القضاء لأنه توجه عليه القرائن ودمه فلا يسقط بتبرعه بالافراد اه فافهم ذلك أنه يتعين مراعاة ما كان عليه لإحرامه في الاداء فلو أحرم به من الخليفة فقات ثم أتى على قرن لزمه أن يحرم من مثل مسافة الخليفة ويؤيده توجيههم رعاية ذلك في الافساد بأن الأصل في القضاء أن يحكي الاداء وهذا بعينه موجود في صورة القوات ولا نظر للفرق السابق بمن يد التمدى بالافساد لما سرائر القوات لا يخلو عن تصغير أو ما إذا نزل القوات عن المحصر كان احصر فسلك طريقا اخر فقاته لصعوبة الطريق او طوله وقد أجازناه نحو العدو إلى سلوكها او صابر الاحرام متوقعا وزوال المحصر فلم يزل حتى فات الحج فتحل بعمل

عبارة سم قوله كما كان من توسع الخ مشى في شرح المنهج على خلافه حيث قال وعليه إعادة فور الحج الذي فاته بقوات الوقوف تطوعا كان أو فرضا كما في الافساد اه لكن الذي في الروض وشرحه هو ما ذكره الشارح اه (قوله من مكان الاحرام الخ) أي أو مثل مسافته (قوله والا قرب إلى كلامهم الخ) وهو قضية تعليل المغنى والنهاية لقورية القضاء مطلقا هنا بالقياس على الافساد (قوله الاول باطلافه) أي يلزم في الاعادة الاحرام من مكان الاحرام بالاداء أو مثل مسافته فلا يكفي من اقرب منه ونائى أي ولو كان القوات بعذر كالخطأ في الطريق أو العدد (قوله ولا يسقط هذا) أي الدم الثالث (قوله فافهم ذلك) أي قول المجموع لأنه توجه عليه الخ وفيه تأمل (قوله واما إذا نشأ إلى الباب في النهاية والمغنى إلى قوله وقد أجازناه نحو العدو إلى سلوكها) (قوله واما إذا نشأ الخ) محترز قوله أنه لم ينشأ القوات من المحصر (قوله وقد أجازناه نحو العدو الخ) أي بأن يجد طريقا قدونها فيا ذكر ويأمن معها القوات فيا يظهر وان تبادل من الجاه العدو خلافة بصرى (قوله ويأمن معها القوات) تقدم في أول الباب ما يصرح بأنه ليس بشرط (قوله فتحل بعمل عمرة) محله كإقال السبكي وغيره إذا تمسك من البيت ولا التحمل لتحل المحصر اه اسنى المطالب اه بصرى وتقدم في الشرح والنهاية والمغنى في أوائل باب الاحصار ما يوافقه (قوله لم يقض) جواب اما فكان حقه ان يزداد معه الفاء (قوله كالمحصر مطلقا) أي سواء كان المحصر عاما أو خاصا كالريض والزوجة والولد والشرذمة ونائى (خاتمة) يسن ان يحمل المسافر إلى اهله هدية لما رواه البيهقي وان يرسل اليهم إذا قرب إلى وطنه من يعلمهم بقدمه إلا ان يكون في قافلة اشترى عندها أهل البلد وقت دخوله أو يكره ان يقرهم ليلا والسنة ان يتلقى المسافر وان يقال له ان كان حاجا قبل الله حجك وغفر ذنبك واخلف فتفكك وإن كان غازيا قبل له الحد لله الذي نصرك واكرمك واعزك والسنة ان يدا عند دخوله بالقرب مسجد فيصلي فيه ركعتين بنية صلاة القدوم وتسن النقية وهي طعام يعمل لتقديم المسافر وسياقي في الولية يباينها ان شاء الله تعالى معنى ونهاية قال عرش قوله مر وإن كان غازيا قيل له الخ أي وان لم يحصل فتح على يده لا عزا الا السلام بنفس الغزو وخذلان الكفار بعوده وقوله مر بالقرب مسجد أي إلى منزله وظاهر ان محل ذلك حيث كان له منزل غير المسجد فلو كان بيته بالمسجد او كان من مجاوريه فغلطما فيه عند دخوله وقوله مر وتسن النقية أي يسن للمسافر بعد حضوه ان يفعلها اه (قوله والله تعالى اعلم) عطف على مقدري هذا ما علمته والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب وقد قدم الربع الاول بحمد الله ونحوه من حسن توفيقه يوم الاربعاء المبارك ثامن الربع الثاني من شهر سنة ثلاث وتسعين بعد الف ومائتين على يد جماعة الفقير إلى رحمة ربه الفنى عبد الحميد بن حسين الداغستاني الشرواني ثم المسكين غفر الله تعالى له ولوالديه ولشائخه ومحبيه ولمن قرأ فيه ونقل منه أو طالع فيه ولسائر المسلمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله واصحابه اجمعين

(كتاب البيع)

(قوله قيل) إلى قول المتن كما شترت في النهاية إلا قوله للخلاف فيها قوله وهو لك إلى المتن وقوله لكن نحو إلى ولك على وما نبه عليه (قوله وهو بيع الاعيان) وسياقي في الأجرة بيع المنافع نهاية (قوله اذ هو مصدر) رده سم بان المعنى المصدرى ليس مرادها وانما المراد اللفظ الذي ينقذه البيع ويمكن الجواب عنه بانها لمكان مصدرا في الأصل كان الأصل فيه الافراد اه عرش (قوله واردة ذلك الخ) تحذف على افراده

وعليه إعادة فور الحج الذي فاته بقوات الوقوف تطوعا كان أو فرضا كما في الافساد اه لكن الذي في الروض وشرحه هو ما ذكره الشارح هذا ما وجدناه من نسخة شيخنا علا مة زمانه وفريده هو واولاه شهاب الدين احمد بن قاسم العبادى تعتمد الله تعالى بالرحمة والرضوان واسكنه الله الجنة ومكرمه فسيح الجنان

(كتاب البيع)

(قوله اذ هو مصدر) فيه نظر اذ هو لم يرد به المصدر بل القيد كاسياقي والعقد ليس بمصدر اذ هو مجموع الايجاب والقبول وما عاين ان عن ملفوظ البيع وملفوظ المشتري مثلا لا عن ايجادهما كما هو ظاهر على

عمرة لم يقض لأنه بذل ما في وسعه كالمحصر مطلقا والله تعالى أعلم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم (كتاب البيع) قيل افراده لارادته نوعا منه هو بيع الاعيان ويرد بان افراده هو الأصل اذ هو مصدر واردة ذلك

الخوف فيه تسليم ان المراد هنا خصوص بيع الاعيان وبرد عليه المنافع المؤبدة رشدي (قوله تعلم من افراده السلم الخ) قد ينظر فيه بان بيع غير الاعيان لم ينحصر في السلم فاقراده لا يدل على ما ذكر قائله سم عبارة البصري قوله السلم الخ ينبغي ان يراود الاجارة حتى يسقط ما ورد في الفاضل المحشي فان البيع منحصر في بيع الاعيان والمنافع وما في الذمة اه (قوله وهو لفة مقابلة شئ بشئ) زاد بعضهم على وجه المعاوضة ليرجح نحو ابتداء السلام وردوه عيادة المريض فلا تسمى مقابلة ابتداء السلام برده ومقابلة عيادة مريض بعيادة مريض آخر ببيعة عيش ومغني زاد شخنا وقال بعضهم الاولى ابقاء المعنى اللغوي على اطلاقه لان الفقهاء لا دخل لهم في تقييد كلام اللغويين وهو ظاهر اطلاق الشارح اه (قوله عقد يتضمن الخ) اي يقتضي انتقال الملك في المبيع للمشترى وفي الثمن للبائع اه عيش عبارة الرشدي فيه امور الاول ان قوله مال بما لا يشمل غير الشئ الثاني يخرج عنه المنفعة المؤبدة لانها لا تسمى مالا كما سياتي في الايمان فهذا مع قوله او منفعة مؤبدة كالمنفعة لان يقال ان الايمان منبها غالبا على العرف بالمنفعة هنامن الاموال فليراجع الثالث ان قوله بشرطه الاتي فيه ان الشروط لا تدخل لطاف التعاريف المقصود بها بيان ماهية الرابع ان قوله لا استفادة ملك الخ هو فائدة البيع فلا دخل له في اصل تعريفه وقد سلم من هذه الارادات قول بعضهم عقد معاوضة مالية تفيد ملك عين او منفعة على التام اه (قوله بشرطه الاتي) اي بشرطه الاتية لانه مفرد مضاف فيعم (قوله لا استفادة الخ) علة قوله بمقابلة الخ (قوله ملك عين) اي كالتأب (قوله او منفعة الخ) وكذا يعتبر التام في العين لاخراج القرض وعلته استغنى عنه بقوله بشرطه ولك ان تقول التام لا حاصل في القرض لجواز انتفاع المقرض به لا إلى غاية رجوع المقرض فيه فسخ له وهو انما يرفع العقد من حبه لان اصله (قوله مؤبد) كحق المقرض لا اعتد عليه بلفظ البيع اه عيش (قوله وهو) إلى قوله وهو لك في المعنى الا قوله ما اشترى إلى قوله تعالى وقوله لا ذم الى يوجب جدال في الاخرة (قوله وهو المراد الخ) اي العقد (قوله وقد يطلق) اي مطلق لفظ البيع لا البيع المذكور في الترجمة فحبه شبه استخدام اه رشدي والاول حذف لفظة شبه (قوله على قسم الشراء الخ) وقد يطلق ايضا على الانقادات والملك الناشئ عن العقد كافي قولك فسخت البيع اذا العقد الواقع لا يمكن فسخه وانما المراد فسخ ما ترتب عليه سم على المنهج اه عيش (قوله على وجه مخصوص) برده على ان هذا القيد لا مفهوم له اذا التمسك بالثمن لا يكون إلا لتبعوا الجواب انه اشارة إلى ما يعبر شرعا فهو لبيان الواقع لا للاحتراز او انه استعمل الثمن في مطلق العوض فيكون احترازا عن نحو الاجارة اه عيش (قوله والشراء) اي وبحد الشراء (قوله بانه قبوله) اي نقله اه عيش (قوله على ان لفظ كل يقع على الاخر) اي تقول العرب بعث بمعنى شريت وبالعكس قال تعالى وشروه بثلثين من فضة اي باعوه وقال تعالى ولبس ما شروا به انفسهم ويقال لكل من المتبايعين باع وبيع ومشتروا شرا معنى (قوله واركانه عاقد الخ) اي اركانته ثلاثه وهي في الحقيقة قسمة عاقد وهو باع ومشترو مقود عليه وهو ثمن ومشتن وصيغة وهي لاجاب وقبول اه معنى (قوله ولقوة الخلاف الخ) عبارة المعنى والنهاية وكان الاولى للبصير ان يقدم الكلام على العاقد ثم المقود عليه ثم الصيغة لكنه بدأ بها كما قال الشارح لانها اهم للخلاف فيها واولى من ذلك ان يقال لان العاقد والمقود عليه لا يتحقق إلا هو عبارة سم قوله وان قدما الخ قد يقال همامن حيث وصف العاقبة والمقودة المقصود هنام يتقدم فالتام اه (قوله فيها الخ) يعني الصيغة اه رشدي (قوله طبعاً) الاولى زمانا (قوله وجود صورته الخ) اي لتحقق صورته الشرعية في الخارج (قوله ولو في بيع ماله الخ) عبارة التناهي والمغني ولو في بيع ماله لولده محجوره وعكسه وبيعه مال

تعل من افراده السلم بكتاب مستقل وهو لفة مقابلة شئ بشئ وشرعا عقد يتضمن مقابلة مال بما لا بشرطه الاتي لا استفادة ملك عين او منفعة مؤبدة وهو المراد هنا وقد يطلق على قسم الشراء فيجذب انه نقل ملك بثلثين على وجه مخصوص والشراء بانه قبوله على أن لفظ كل يقع على الاخر واركانه عاقد ومقود عليه وصيغة ولقوة الخلاف فيها بدأ بها وأن تقدم عليها طبعاً معبراً عنها بالشروط مجاز افعال (شرطه) الذي لا بد منه لوجود صورته الشرعية في الوجود ولو في بيع ماله لولده

ان المصدر اذا كان للانواع حقه الجمع فلا يكتفى التوجيه بمجرد انه مصدر بل لا بد من بيان انه لم يرد به الانواع فلينأمل (قوله تعلم من افراده الخ) قد ينظر فيه بان بيع غير الاعيان لم ينحصر في السلم فاقراده لا يدل على ما ذكر تامل (قوله وان تقدم ما عليها طبعاً) قد يقال همامن حيث وصف العاقبة والمقودة المقصود هنام يتقدم ما فليأمل (قوله ولو في بيع ماله لولده) هذا في الاب والجدو يتجه ان الام اذا كانت وصية كذلك كادل

أحد محجوره للآخر اه قال ع ش قوله لولده محجوره الخ دخل فيه الطفل والسفيه والمجنون وهذا في الاب والجد ويتجه ان الام اذا كانت وصية كذلك تجادل عليه كلام شرح الروض في باب الحجر وقد يشمل سفيها طرأسفه بعد بلوغه رشيدا اذا كان القاضي اباه أوجده وهو متجه وكذا اذا كان غيرهما واذن لمعاني التصرف وهو محتمل سم على حج لكن هذه الثانية قد يخبر بها قول الشارع م محجوره لانه محجور القاضي اه ع ش عبارة المعنى وكالطفل المجنون وكذا السفيه ان بلغ سفيها او افوليه الحام كقلا يتولى الاب الطرأسف فلو وكله الحام كفي هذه الصورة لم يتولى الطرأسف لانه نائب عن الحام كقلا يزيد عليه اه وعبارة عميرة قضية اطلاق المصنف اشتراط الايجاب والقبول ولو في حق ولى الطفل وهو وكذلك وقيل يكفي احد اللفظين وقيل تكفي النية قال الاسنوى وهو قوى لان اللفظ انما اعتبر ليدل على الرضا اه (قوله) وكذا في البيع الضمني الخ) ببعض الهوامش الخاق التدبير بالعق وفيه وقفة فان التدبير تعليق عتق بالموت والتوكيل في التعليق لا يصح لانه ملحق باليمن اه ع ش (قوله) كاعتق عبدك عني الخ) بقى ما لو قال بعني واعتقه فقال اعتقه عنك هل يصح اولاه في نظر والقرب الثاني لعدم مطابقة القبول للايجاب وهل يعتق في هذه الحالة على المالك ويلغو قوله عنك ام لاه في نظر والقرب الثاني اه ع ش (قوله) فانه يعتق به الخ) وهل يأتي غير العتق كصدق بدارك عني على الف بجامع ان كلابه او يفرق بان تشوف الشارع الى العتق اكثر فلا يقاس غيره به كل محتمل وميل كلامهم الى الثاني اكثر اهناية قال ع ش قوله وميل كلامهم الى الثاني الخ ومتدوسيات له مر في الظهار انه لو قال لغيره اطعم ستين مسكينا كل مسكين مدا من الحنطة عن كفارتى ونوها قبله ففعل اجزاه في الاصح ولا يختص بالمجلس والكسوة كالطعام قاله الخوارزمي انتهى وقد يقال ان ذلك ليس من البيع الضمني لعدم اشتراط لفظ يدل على التملك من مالك الطعام والكسوة سم على حج ولعدم اشتراط روية امره بالتصدق به بل هذا مثل ما لو امر الاسير غيره باستنقذه او بعمارة دار وشرط له الرجوع بمصرف وهو قرض حكى ومع ذلك في شيء اه ع ش (قوله) فلا رد اى البيع الضمني على المصنف لقوله وكذا في البيع الضمني الخ فلا اراد ولا استثناء كما فعل بعضهم اه ع ش قول المتن (الايجاب) من اوجب معنى وقع اه ع ش (قوله) ولو هو لا) هل الاستزاه كالهزل فيه نظر ويتجه الفرق لان في الهزل قصد اللفظ لمعناه غير انه ليس راضيا وليس في الاستزاه قصد اللفظ لمعناه يؤيده ان الاستزاه يمنع الاعتداد بالاقرار سم على حج اه ع ش (قوله) هو اى الايجاب (صريحا) اى حال كونه صريحا اه ع ش (قوله) ما دل على التملك اى بعوض نهاية ومعنى قال ع ش قوله مر بعوض لم يذكره حج ولعله لان ذكر العوض شرط للاعتداد بالصيغة لا لصراحتها وقوله بعنتك دال على التملك دلالة ظاهرة اه (قوله) مما اشتهر اى ماخذ الصراحة اه ع ش (قوله) لقوله تعالى الخ) علة لاشتراط الايجاب بل الصيغة ووجه الدلالة فيه انه انقصر فيها على مجرد التراضى والمراد ما يدل عليه فيشمل الهزل وغيره اه ع ش (قوله) فانيط بظاهر الخ) يظهر ان اول ما يوجه به اعتبار الصيغة ان دلالة الالفاظ منتبطة لان لها قواين مدونة بخلاف دلالة غيرهما بصري (قوله) فلا ينعقد بالمعاطاة الخ) اذا الفعل لا يدل بوضعه فالمقبوض بها كالمقبوض ببيع فاسد فيطالب كل صاحبه بمادفع اليه ان يقو ويد له ان تلف وقال الغزالي للبايع ان يملك الثمن الذى قبضه

وكذا في البيع الضمنى لكن تقدير ااعتق عبدك عني بالف فيقبل فانه يعتق به كما يذكره في الكفارة لتضمنه البيع وقوله فلا يرد (الايجاب) من البائع ولو هز لا وهو صريحا ما دل على التملك دلالة قوية مما اشتهر وتكرر على السنة حلة الشرع وسناتى الكتابة لقوله تعالى الان تكون تجارة عن تراض منكم مع الحديث الصحيح انما البيع عن تراض وهو مخي فانبط بظاهر هو الصيغة فلا ينعقد بالمعاطاة

عليه كلام شرح الروض في باب الحجر وقوله لولده قد يشمل سفيها طرأسفه بعد بلوغه رشيدا اذا كان القاضي اباه أوجده وهو متجه وكذا اذا كان غيرهما واذن لمعاني التصرف وهو محتمل (قوله) ولو هو لا) هل الاستزاه كالهزل فيه نظر ويتجه الفرق لان في الهزل قصد اللفظ لمعناه غير انه ليس راضيا وليس في الاستزاه قصد اللفظ لمعناه يؤيده ان الاستزاه يمنع الاعتداد بالاقرار (قوله) فلا ينعقد بالمعاطاة) على هذا قال في الروض وشرحه المقبوض بها كالمقبوض بالبيع الفاسد فيطالب كل صاحبه بمادفع اليه ان يقو ويبدله ان تلف انتهى فهو اذا كان بائعا على ملك صاحبه فان كان زكوا فاعليه زكاته لكن لا يراىم اخواجهما الان عاد اليه او تيسر اخذه وان كان ناقلا قبله دين لصاحبه على الاخر فحكمه كسائر الديون في الزكاة هكذا يظهر

إن ساوى قيمة ما دفعه لأنه مستحق ظفر بمثل حقهم المالك راض اه معنى وفي سم بعد ذكر مثل ذلك عن شرح الروض إلا مقالة الغزالي ما نصه فهو إذا كان باقيا على ملك صاحبه فإن كان زكوا فاعليه زكاته لكن لا يلزم لإخراجها إلا أن عاد عليه أو تيسر أخذه وإن كان تالفا فله دين لصاحبه على الآخر فعلمه كسائر الديون في الزكاة هكذا يظهر فلو كان أحدهما من يرى المعاطاة فيتجه أن لا يجب عليه الرد إلا بمحكم حاكم يرى الرد (فرع) لا يبعد اشتراط الصيغة في نقل اليد في الاختصاص ولا يبعد جواز أخذ العوض على نقل اليد فيه كافي الزول عن الوظائف اه وتقدم عن عرش في مبحث قطع نبات الحرم جواز أخذ العوض على نقل اليد عملا لا يجوز بيعه من نبات الحرم (قوله وهو أن يراضيا الخ) عبارة المعنى قال في الذخائر وصورة المعاطاة أن يتفقا على ثمن ومثمن ويعطيان غير إلحاح ولا قبول وقد وجد لفظ من أحدهما اه (قوله واختار المصنف الخ) أى من حيث الدليل اه عرش (قوله انعقاده الخ) أى لأنه لم يثبت اشتراط اللفظ فيه رجوع للعرف كسائر الألفاظ المطلقة اه معنى زاد شيخنا وينبغي تقليد القائل بالجواز للخروج من الأئمة فإنه مما يبتلى به كثير أو لاجل ولا قوة بالله حتى إذا أراد من وقفه الله تعالى إيقاف صيغة انعقاده الناس بحجة اه (قوله) أى بالمعاطاة (قوله) فى كل ما) أى عقده (قوله) أى بتلك الألفاظ كما يدل عليه قول الشيخ في شرح قول الروض فى كل ما) بكل ما انتهى وجه الدلالة أنه جعل فى معنى الباء المفيدة لكون مجرداهو سبب الانعقاد وعليه فالقول الثلاثة متبينة ولا تنقيد المعاطاة بالسكوت بل كاتشملة تشمل غير من الألفاظ الغير المذكورة فى كلامهم للصريح والكتابة اه عرش أقول انما يظهر تفسير ما بعد إذا خلا الكلام عن لفظة بها كافي المعنى فيوافق قول الروضة ينقد بكل ما يبعد الناس بيعا واما معها فيظهر أن فى معناها الحقيقي وما واقعة على متاع وضمير يعبده على حذف مضاف وضمير بها للمعاطاة أى فى كل متاع يبعد الناس عقده بالمعاطاة يباع فوافق قول المحلى وقيل ينقد بها فى المحقر كطل خز وحرمة بقل وقيل فى كل ما تعد فيه بيعا بخلاف غيره كالذواب والمقار واختار المصنف فى الروضة وغيرهما اه (قوله اتفاقا) أى من الشافعية (فرع) وقع السؤال عملا وقع بيع بمعاطاة بين المالك وشافعي هل يحرم على المالكى ذلك لاعتنا الشافعي على معصية فى اعتقاده ام لا فيه نظر والجواب عنه أن الاقرب الحرم كالأول لعب الشافعي مع الحنفى الشطر ينبوع مع ذلك انما يرجع فيه لذهب المالكى هل يقول بحرمه ذلك عليه ام لا ثم رأيت سم على حجب قال ما نصه فرع باع شافعي لنحو مالك ما يصح بيعه عند الشافعي دونه من غير تقليد منه للشافعي ينبغي أن يحرم ويصح أن الشافعي معين على المعصية وهو تعاطى العقد الفاسد ويجوز للشافعي أن يأخذ الثمن عملا باعتقاده مراعاه عرش (قوله إلا أن قدر الثمن الخ) أى أو كان قدره معلوما للعاقدين باعتبار العادة فى بيع مثله فما يظهر فلو قدر من غير صيغة عقد كان من المعاطاة المختلف فيها اه عرش (قوله على أن الغزالي ساقط الخ) أى فى الاستجرار اه عرش عبارة المعنى قال الأذرى وعى واخذ الحاجات من البيع يقع على ضربين أحدهما أن يقول أعطى بكذا الحاء أو خرا مثلا وهذا هو الغالب يدفع اليه مطلوبه فيقبضه ورضى به ثم بعد مدة يحاسبه ويؤدى ما اجتمع عليه فهذا يجوز بصحته عند من يجوز المعاطاة فيها راهو الثاني أن يبتلس مطلوبه من غير تعرض لثمن كاعطى رطل خز أو لحم مثلا فهذا محتمل وهو ما رأى الغزالي ااحتبه ومنعه المصنف فى المجموع فقال انه باطل بخلاف لأنه ليس ببيع لفظي ولا معاطاة وقوله لأنه ليس ببيع لفظي الخ فيه نظر بل يعبده الناس بيعا الغالب أن يكون قدر ثمن الحاجة معلوما له عند الأخذ والعطاء وان لم يتصرح لفظا انتهى انتهى (قوله لا مطالبة بها) أى بسبب المعاطاة أى بما يأخذ كل من العاقدين بالمعاطاة قال حج فى الزواج وعقد المعاطاة من الكبار وفى كلام بعضهم انه صغيرة وانه المعتمد خلافا لما فى الزواج عرش وشيدى (قوله بخلاف تعاطى العقد الفاسد) أى فى المعاطاة اه عرش

فلو كان أحدهما من يرى المعاطاة فيتجه أن لا يجب عليه الرد إلا بمحكم حاكم يرى الرد (فرع) لا يبعد اشتراط الصيغة فى نقل اليد فى الاختصاص ولا يبعد جواز أخذ العوض على نقل اليد فيه كافي الزول عن الوظائف

وهى أن يراضيا بثمان ولو مع السكوت منها واختار المصنف كجمع انعقاده بها فى كل ما يبعد الناس بيعا وآخرون فى محقر كرجف والاستجرار من بيع باطل اتفاقا أى الآن قدر الثمن فى كل مرة على أن الغزالي ساقط فيه بناء على جواز المعاطاة وعلى الأصح لا مطالبة بها أى من حيث المال بخلاف تعاطى العقد الفاسد إذا لم يوجد له مكفر كما هو ظاهر

الخطاب من احدهما للآخر اى كان قال يعنى هذا يكذ افعال نعم اه (قوله من كاف الخطاب) وعلم من كاف التشبيه اى التشبيل عدم انحصار الصيغ فيا ذكره فنه اصار فترك بيع النقد بالتقدير ترك بعد الانفساخ بان يقول البائع بعد انفساخ البيع قرر تركه على موجب العقد الاول ووليك واشركك نهاية ومعنى (قوله الاتية) اى فى شرح ويجوز تقدم لفظ المشتري (قوله منه) اى من الخطاب عبارة المعنى وخميرة من اسناد البيع الى الخطاب ولو كان تابعا غير حق لم يستدل الى احد كما يقع كثير من الاوقات ان يقول المشتري للبائع بعث هذا بعشرة مثلا فيقول بعث فيقبله المشتري لم يصح وكذا لو اسنده الى غير الخطاب كبعث موكلك بخلاف النكاح فانه لا يصح الا بذلك لان الوكيل ثم سفير محض اه (قوله كرضيت لك الخ) ويقوم مقام الخطاب اللفظ المعين كبعث فلانا الفلاني بحيث يتعين مر اه سم عبارة شيخنا وعلم من ذلك انه لا بد من اشتائه على الخطاب وما يقوم مقامه كاسم الاشارة اه (قوله ومن اسنده) اى البيع نهاية ومعنى والجار والمجرور عطف على قوله منه (ولا بعث نحو يدك الخ) اى مالم يرد بالجزء الكل سم على حج اه ع (قوله والفرق بين هذا ونحو الكفالة واضح) اى حيث قالوا ان تكفل بجزء لا يعيش بدونه كالراس صحو الا فلا وذلك لان احضار ما لا يعيش بدونه متعذر بدون باقية حيا ولعله اراد بمثل الكفالة ضمان احضار الرقيق ونحوه من ما راعى الحيو انات اه ع (قوله لم يأت هنا الخطاب) اى بخلاف غيره فلا يتعين فيه الخطاب ولا عدمه اه ع (قوله وقبلته له) ه (فرع) ه قال بعث مالى لولدى وله اولا ونوى واحدا ينبغي أن يصح ويرجع اليه بتعيينه رسم على المنهج اه ع قول المتن (والقول) قال فى الانوار ولو اختلفا في القول فقال او جبت ولم تقبل وقال المشتري قبلت صدق يمينه سم على صحيح ومنهج اه ع (قوله على التملك) اى بعوض اه ع (قوله كاسم) اى فى تفسير صريح الايجاب بقوله بما اشتهر وتكرار الخ (قوله) ويغفر نحو فتح التاء الخ) اى يغفر من العاى فتح التاء فى التكلم وضما فى التخاطب لانه لا يفرق بينهما ومثل ذلك ابدال الكاف الفا ونحوه سم على المنهج اه ع (قوله من العاى) قد يقال القياس اغتضار ذلك الابدال عن لسانه كذلك ولو غير عامى سم وعش قول المتن (وقلت) قضيته الاكتفاء بما ذكره ان لم يذكر العوض تنزيلا على ما قاله البائع وقضية المحلى خلافة حيث قال فيقول اشترته به انتهى فليتأمل وسيأتى للشارح مر انه يجب ذكر الثمن من المبتدى وسكت عن المبيع قضيته لانه لا بد من ذكره منهما لاول ما هنا قرب للعللة المذكورة اه ع (قوله وابتعت) الى قوله وبحت فى النهاية الا قوله بخلافها الى ورضيت (قوله واخترت) اى واخذت وصارفت وقررت بعد الانفساخ فى جواب قرر ترك وتعرضت فى جواب عوضتك وقد فعلت فى جواب اشترى منى بكذا وفى جواب بعثك نهاية ومعنى (قوله لانها) اى نعم وفعلت ونحوهما (قوله بخلافها بعد اشتريت الخ) خالفه النهاية والمعنى فقالوا لو قال اشتريت منك هذا يكذ افعال البائع نعم او قال بعثك فقال المشتري نعم صح كما ذكره فى الروضة فى النكاح استطراد او ان خالف فى ذلك الشيخ فى الفرر وعلله بانه لا التماس فلا جواب اه اذ الثاني نعم ان اجاب المشتري بعد ذلك صح فيما اذا قال البائع نعم دون بعث اه عبارة سم قوله بخلافها بعد اشتريت منك او بعثك كذا فى شرح البهجة فى نعم والمعتد كما قاله شيخنا الشهاب الرملى وغيره الانقاده (قوله ورضيت) عطف على ما فى المتن (قوله ومع صراحتها) اى جميع صيغ القبول المذكورة اه رشيدى (قوله لم اقصد بها جوابا) اى بل قصدت غيره نعم الاوجه اشترط ان لا يقصد عدم

من كاف الخطاب الخ) يقوم مقام الخطاب اللفظ المعين كبعث فلانا الفلاني بحيث يتعين مر (قوله) ولا نحو يدك او نصفك لا يعيدان محله اذ لم يرد بذلك الجملة مجاز او الا فى بيع الانقضاء لان غاية الامر استعمال المجاز ولا مانع منه اللهم الا ان يثبت نقل عنهم ان البيع لا يتعقد بالمجاز وهو بعيد (قوله والقبول) قال فى الانوار ولو اختلفا في القول فقال او جبت ولم تقبل وقال المشتري قبلت صدق يمينه انتهى (قوله من العاى) قد يقال القياس اغتضار ذلك عن لسانه كذلك ولو غير عامى (قوله بخلافها بعد اشتريت منك او بعثك) كذا فى شرح البهجة فى نعم والمعتد كما قاله شيخنا الشهاب الرملى وغيره الانقضاء (قوله لم اقصد بها جوابا) قد يقتضى

من كاف الخطاب انه لا بد فى غير نحو نعم ومستلة المتوسط الاتية منه كرضيت لك هذا يكذ او لو فى نحو وكيل ومن اسنده لجملة الخطاب فلا يمكن بعث موكلك ولا نحو يدك او نصفك بخلاف نحو نفسك والفرق بين هذا ونحو الكفالة واضح ولو باع ماله لولده محجور لم يأت هنا خطاب بل يتعين بعته لاني وقيل له (والقبول من المشتري) وهو صريحا ما دل على التملك دلالة قوية كاسم (كاشتريت) وما شئت منه ويغفر نحو فتح التاء وابدال الكاف الفا من العاى (وتملكك وقيل) وابتعت واخترت ونحو نعم وفعلت جوابا لقول البائع اشتريت لانها بعد الالتماس جواب بخلافها بعد اشتريت منك او بعثك ورضيت ومع صراحتها يصدق فى قوله لم اقصد بها جوابا وبحت شارح انه لا بد هنا من نظير ما يأتى فى الطلاق من قصد اللفظ لمناه

بقيد الاقي ثم واعتمده غير ما اجره في سائر العقود (نتية) * اختلف المحققون في السبب القولي كصريح العقود والحلول والفاظ الامر والتمهي هل يوجد المسبب كالمالك هنا عند اخر حرف من حروف اسبابها او عتبا على الاتصال او يتبين اخره حصوله من اوله قال ابن عبد السلام واختار عند الاشعرية (٢٢٠) وخذق اصحابنا الاول وقال الرافعي الاكثر ونوعا على الثاني واجرو الخلاف في السبب الفعلي وقد حكى

الرافعي وجهين في التحريم بالرضاع هل هو من الرضعة الخامسة او عتبا هذا حاصل ما ذكره الزركشي في موضع وذكر في اخره اذا تعلق الحكم بعدد او ترتب على متعدد هل يتعلق بالجميع او بالاخر قال وكذا الوجه عقب جملة مركبة من اجزاء او ترتب على لفظ ثم ذكر احتمالان الخلاف هنا لفظي لان الجزء الاخير متوقف الوجود على ما قبله فلباقبله دخل على كل تقدير ثم رده بانه معنوي وبان المعزوف لذهنان المؤثر هو المجموع اى غالبا لذكره فروعا تخالفه والوجه كما يشير اليه بعض كلامه محل ما في هذه على حكم مترتب على سبب مركب من اسباب متعاقبة اذ من مثلها الخلاف بينا وبين الحنيفة في السكر بالقدح العاشر فتحن نسندة للكل وهم لا يخبر فلا يجب الحد بما قبله وحيث لا ينافي هذان فقرر اولالا لانه في سبب واحد لا تركب فيه والفرق حيث يتجه لا هذا الاتحاد جرت فيه اوجه ثلاثة اول تركب لم يجر فيه الا وجهان وكان الاصح ان المؤثر المجموع لان هذا هو شان الاسباب المجتمعة فقامله

قبوله سواء اقصد قوله ام اطلق هذا ان اتي به بلفظ الماضي كما يشعر به التصوير فلو قال اقبل او اشترى او اتبع فالوجه انه كناية ومثله في ذلك الاجاب اه نهاية (قوله بقيد الخ) اى عند طر وصارف الصيغة عن معناه الحقيقي قال ع ش قوله مر بل قصدت غيره اى لو قال اطلقت حمل على القبول وقوله مر نعم الاوجه الخ هذا صريح في انه ليس كناية وانما هو صريح بقيل الصرف اه (قوله وبحت شارح الخ) جزم به النهاية والمغنى فقال الاول ابدن قصد اللفظ لمعاناة في نظيره من الطلاق فلو سبق لسانه اليه او قصده لالمعناه كلفظ اعجى به من غير معرفة مدلوله لم ينقد على ما سبق ان شاء الله تعالى اه (قوله واجره الخ) اعتمده النهاية (قوله هنا) اى في عقد البيع (قوله من صروف اسبابها) الاولى تذكير الضمير (قوله الاول) اعتمده النهاية عيار هو الذى يتجه انما اى صحة البيع تقارن البيع تقارن اخر اللفظ المتاخر وان انتقال الملك يقارن اه (قوله واجرو الخلاف) اى جنس الخلاف المذكور (قوله في السبب الفعلي) اى كالمزاع اه ع ش (قوله لفظ) اى مركب من حروف (قوله لذكره الخ) علة للتقييد بغالبا (قوله تخالفه) اى اطلاق ان المؤثر هو المجموع (قوله ما في هذه) يعنى في غير الموضوع الاول (قوله اذ من مثلها) بضم الميم والثاء (قوله فلا يجب الحد الخ) اى لا مدخل لما قبل الاخير في وجوب الحد عندهم (قوله لان هذا الخ) لا يخفى ما في هذا التعليل (قوله ومثلها) لعله بالصب عطف على كلامه (قوله ظاهر في التناقض) اقول لك منع احتماله التناقض فضلا عن ظهوره وذلك لان كلام الزركشي الاول في وقت وجود المسبب والثاني وان وجوده يستند الى مجموع المتعدد او الى جزئه الاخير وهما معنيان متمايزان متباينان لا يشبه احدهما بالاخر فاقين التناقض فقامله اه سم قول المتن (ويجوز تقديم لفظ المشتري) اى كما يفهم من تعبيره بالواو في قوله والقبول مفهوم قوله تقدم الخ الضرر في المقارنة وهو ظاهر اه ع ش (قوله ولو قبلت) الى قول المتن وينقد في النهاية والمغنى (قوله ولو قبلت بيع هذا منك بكذا) اى لموكلى او لنفسى فقال بعثك معنى ونهاية (قوله لصحة معناها) اى صيغة المشتري (حيث) اى حين التقدم (قوله ونحو نعم) افهم استثناء هامن التقدم الانعقاد به مع التاخر في نحو بعثك بكذا فيقول نعم او يعنى بكذا فيقول نعم وهو كذلك اه سم عبارة المغنى ويصح البيع بفعلت في جواب يعنى وكذا ينعم في جواب بعثت واشتريت كما مر

الاشارة اليه اه (قوله الا في مسئلة المتوسط) اى السمسار كقوله للمشتري اشتريت هذا بكذا فيقول فعلت او نعم او جبر او اجل او اى بالسكرو يقول البائع بعدها بكذا فيقول فعلت او نعم الخ (قوله في مسئلة المتوسط) قد يقال لا ينحصر الاستثناء فيها ان اريد تقدم قبول المشتري على ايجاب البائع لانه لو قال اشتريت ذا منى بكذا فقال نعم فقال بعثك وقد تقدم قبول المشتري وهو نعم على ايجاب البائع وهو بعثك واما قوله اشتريت ذا الخ فهو التماس لا ايجاب اه سم ويجاب بان ما ذكره خارج عن محل الخلاف فان الخلاف كافى النهاية والمغنى انما هو فيما اذا اقتصر البائع على الطلب ولم يوجد منه ايجاب بعد القبول (قوله لا اكتفاء بها) اى بفعلت ونعم ونحوها (فيها) اى في مسئلة المتوسط (منها) اى صادرة فعلت ونعم ونحوها من اشترط قصد الجواب فالمراد بقوله لم اقصد ما جوا بالى قصدت غير الجواب (قوله ظاهر في التناقض) اقول لك منع احتماله التناقض فضلا عن ظهوره وذلك لان كلام الزركشي الاول في وقت وجود المسبب والثاني في ان وجوده يستند الى مجموع المتعدد او الى جزئه الاخير وهما معنيان متمايزان متباينان لا يشبه احدهما بالاخر فاقين التناقض فقامله (قوله ونحو نعم) افهم استثناء هامن التقدم الانعقاد به مع التاخر في نحو بعثك بكذا فيقول نعم او يعنى بكذا فيقول نعم وهو كذلك (قوله الا في مسئلة المتوسط) قد يقال لا ينحصر

فان كلامه في الموضوعين ومثلهما ظاهر في التناقض لو لا تأويله بما ذكرته المعلوم منه ان ترتبه على الاخير فقط مثل البائع كثيرة هنا انما هو لم يدرك محضه كما يعلمه من امن تاملا فيه (ويجوز تقديم لفظ المشتري) ولو قبلت بيع هذا منك بكذا الصحة معناها حيث لا خلاف فعلت ونحو نعم الا في مسئلة المتوسط لا لاكتفاء بها فيها منها

وظاهر انه لا يشترط فيه اهلية البيع (ولو قال بعني) واشترتني هذا بكذا (فقال بعتك) واشترتني (انعمد البيع في الاظهر) لدلالته على الرضا فلا يحتاج بعده لنحو اشترتني او بعتك واحتماله لاستبانة الرغبة بعد بخلاف بعنتي وتبعني واشترتني مني وتشتري مني ونحو اشترتني منك اذا تقدم لاختلاف في صحته (وينعقد) البيع من غير السكران الذي لا يدري لانه ليس من اهل النية على كلام ياتي فيه في الطلاق (بالكنائية) مع النية معتبرة بنظر ماباتي ثم والفرق بينهما في نظره ولا تغني عنها القرائن وان توفرت وهي ما يحتمل البيع وغيره (كجعلته لك) او خذه مالم يقل مثله والا كان صريح قرض كباقي أو تسله وان لم يقل مني او باعك الله أو سلطتك عليه وكذا بارك الله لك فيه في جواب بعينه وليس منها اجتمعك ولومع ذكر الثمن كما اقتضاه اطلاقهم لانه صريح في الاباحة بجانا لا غير فذكر الثمن مناقض له وبه يفرق بينه وبين صراحة وهيتك هنا لان الهبة تكون بثواب وقد تكون بغيره فمما ينافيها ذكر الثمن بخلاف الاباحة وانما كان لفظ الرقي

البائع والمشتري (قوله لا يشترط فيه اهلية البيع) اي لان العقد لا يتعلق بالمتوسط نهاية ومعنى (قوله اهلية البيع) كصبي ومجنون لهما نوع تمييز سم على حج عن مر اه ع ش (قوله واحتماله لاستبانة الرغبة) (الخ) رد لمقابل الاظهر لا ينعقد الا اذا قال المشتري بعد ذلك اشترتني او قبلت لانه قد يقول بعني لاستبانة الرغبة (قوله بخلاف بعنتي الخ) عبارة المعنى فلو لم يات بلطف الامر بان اتى بلطف الماضي او المضارع كقوله بعنتي او تبعني فقال بعتك لم ينعمد البيع حتى يقبل بعد ذلك قال الاسوي والمتجه ان يلحق بصيغة الامر ما دل عليه كاسم الفاعل والمضارع المقرون بلام الامر ولا يضر اختلاف اللفظ من الجانين فلو قال اشترتني منك كذا فقال البائع ملكتك او قال له البائع ملكتك فقال اشترتني صح لحصول المقصود بذلك اه (قوله بخلاف بعنتي وتبعني الخ) أي فلا يصح بشيء منها وبخلافه في تبعني وتشتري مني حيث لم ينوبهما البيع لما مر في قوله لم وهذا ان اتى بلطف الماضي الخ اه ع ش (قوله ونحو اشترتني الخ) مبتدأ (قوله لا خلاف الخ) خبره عبارة المعنى ولو قال اشترتني هذا منك بكذا فقال بعتك انعمد البيع اجماعا اه (قوله من غير السكران الخ) ضعف اه ع ش (قوله لانه ليس من اهل النية) فيه بحث لان له قصدا وقدير به فيؤخذ ولو لانه لان له قصدا كان صريحه في حكم سبق اللسان فيلزم أن لا يعتد به وليس كذلك اه سم (قوله كلام ياتي فيه في الطلاق) والاول وجه يحتمل منه فيهما اي البيع والطلاق اذ قوله لو نيت اقرار منه بها وهو مؤاخذ بالاقرار نهاية ومعنى قال الرشيدي قوله مر اذ نويت اقرار منه اي فهو انما اخذناه من جهة الاقرار والافالسكران لا يتصور منه نية فالاستثناء ظاهر اه (قوله معتبرة الخ) عبارة النهاية اذا اقترنت بكل اللفظ وبظنير ما ياتي في الطلاق كل محتمل والثاني ظاهر اطلاقهم وقد يفرق بينهما بان هذا الباب أحوط اه قال ع ش قوله مر اذا اقترنت بكل اللفظ جزم به شيخنا الزاوي في حاشيته وقوله مر او بنظر ماباتي الخ وهو الاكتفاء بمقارنة جزء من الصيغة على الراجح وقوله مر والثاني ظاهر اطلاقهم في نسخه وهو الاقرب ونقل سم المنهج عنه مر انه مال في هذه النسخة وجزم به مع اه (قوله والفرق بينهما الخ) اي بين البيع والطلاق بان هذا الباب أحوط لانه لمعنا عضة اه ع ش (قوله ولا يغني عنها) اي النية (قوله وهي) اي الكناية (قوله واخذه) الى قوله وكذا في المعنى الا قوله مالم يقل الى وتسله والى قوله وانما كان في النهاية اما ذكر وقوله في جواب بعينه (قوله مالم يقل الخ) يظهر انه راجع للمتن ايضا (قوله والا كان صريح قرض) ظاهر وان نوى البيع به وهل مثله ملكتك هذا بمثابة اه سم (قوله مالم يقل بمثابة) قضية التقيد به انه لو قال خذ هذا الدينار بدينار ونوى به البيع كان يعم وان كان الدينار مثل ما بذله اه ع ش وفيه توقف (قوله وان لم يقل مني) اي في صورتين اه ع ش (قوله او باعك الله) اي بخلاف طلقك الله واعتك الله او ابرك الله فانه صريح وضابط ذلك ان ما يستقل به الشخص وحده كان صريحا ولا فكتنا به معنى نهاية (قوله في جواب بعينه) قد يتجه عدم هذا القيد اه سم عبارة النهاية وان لم يكن في جواب بعينه ومن ذكر ذلك فهو مثال لا قيد اه (قوله وليس منها) اي الكناية أحتكم الخ اي فهو لغو اه ع ش (قوله كما اقتضاه اطلاقهم) وهو المعتمد وان نظره في بعضهم معنى نهاية (قوله لانه صريح في الاباحة الخ) اي فلا يكون كباقي غير ها معنى (قوله وبين صراحه وهيتك) اي مع ذكر الثمن (قوله هنا) اي في البيع (قوله وانما كان لفظ الرقي

الاستثناء فيها ان اردت تقدم قبول المشتري على ايجاب البائع لانه لو قال اشترتني ذامني بكذا اقبلت نعم فقال بعتك انعمد البيع وقد تقدم قبول المشتري وهو نعم على ايجاب البائع وهو بعتك واما قوله اشترتني ذ الخ فهو التماس لا ايجاب انتهى (قوله لانه ليس من اهل النية) فيه بحث لان له قصدا وقدير به فيؤخذ ولو لا ان له قصدا كان صريحه في حكم سبق اللسان فيلزم ان لا يعتد به وليس كذلك (قوله بالكنائية مع النية) اذا كفي الاقتران بالجزء فهل يكفي الاقتران بقوله بكذا ويخرج على انه من الصيغة او لا (قوله كان صريح قرض) ظاهره وان نوى البيع به وهل مثله ملكتك هذا بمثابة (قوله في جواب بعينه) قد يتجه عدم هذا التقيد (قوله وانما كان لفظ الرقي

والعمري كناية الخ) خالفه النهاية والمغني فقالوا ولا يتعقد البيع بالالفاظ المرادة للفظ الهبة كما عمر تلك وأرقتك كما جزم به في التعليقة بما لا يفي على الطبري فلا تكون صريحا ولا كناية خلافا لبعض المتأخرين اه
قال ع ش قوله مر خلافا لبعض المتأخرين مراده حج حيث جعلها كائين بل نقل عن بعضهم صراحتها
(قوله لا يشترط ذكره الخ) المعتمد اشتراط اه سم عبارة المغني وسكت المصنف عن صيغة التثنية في الصريح
لوضوح اشتراط انه لا بد من ذكره اه وعبارة النهاية يتوقف الصحة على ذكره ولو لمع الصريح وسكت
عنه لم يعلم به مانها ولا تكتفي بنيتها خلافا لبعض المتأخرين اه قال ع ش قوله ولا تكتفي بنيتها أي الثمن
لا في الصريح ولا في الكناية وقوله مر خلافا لبعض المتأخرين مراده حج اه (قوله وانما انعقد بها
مع النية في الأصح) ففي الأصح راجع الى الانعقاد بالكناية كما تقرر لا الى كون جعلت من الكنايات
فلو قال ويتعقد بالكناية في الأصح كجعله لك بكذا كما في المحرر لكان أحسن اه معنى (قوله
مع احتماله) أي لغير البيع اه ع ش (قوله قياسا على نحو الاجارة الخ) أي الكناية اه نهاية (قوله
وذكر الثمن الخ) رد دليل مقابل الأصح (قوله منه) متعلق بقوله وذكر الثمن الخ والضمير للعائد (قوله ولا
يتعقد) الى التنية في النهاية والمغني (قوله ولا يتعقد بها) أي بالكناية اه ع ش (قوله بع الخ) أي او
اشتراه رشيدى (قوله بخلاف بع الخ) فانه لا يلزم فيه الاشهاد ويتعقد بالكناية قال سم على حج لو ادعى
الموكل هنا أنه أراد الاشتراط فينبغي قبوله انتهى وعليه فلا يصح شراء الوكيل بالكناية ولو ادعى ذلك بعد
العقد وحلف عليه تبين عدم الصحة فيكون هذا مستثنى من تصديق مدعى الصحة فيها واختلفا اه ع ش
(قوله بخلاف بع الخ) أي او اشتراه رشيدى (قوله ما لم تتوفر الخ) استثناء من قوله ولا يتعقد بها مع او شراء
وكيل الخ أي ما لم تتوفر القرائن على نية البيع كان حصل بينه وبين من عقاده مساو وموافقا عليها الشهود
ثم عقدا أنه ذلك بالكناية رشيدى وع ش (قوله القرائن الخ) الال للجنس فيصدق بالقرينة الواحدة اه ع ش
(قوله وفارق النكاح) أي حيث لم يتعقد بالكناية اه ع ش عبارة المغني ويتعقد بالكناية مع النية سائر
العقود وأن لم يقبل التعليق والنكاح وبيع الوكيل المشروط فيه الاشهاد لا يتعقدان به لأن الشهود
لا يطلعون على النية نعم أن توفرت القرائن عليه في الثانية قال الغزالي فالظاهر انعقاده وقره عليه في أصل
الروضة هو المعتمد خلافا لما جرى عليه صاحب الانوار من عدم الصحة اه (قوله والكتابة الخ) ومثلا خبر
السلك المحدث في هذه الازمنة فالعقده كناية فيا يظهر (قوله والكناية كناية) ظاهره ولو في حق الاخرس
اه سم (قوله لا على مانع او هو اه) أي ما عليها فلفوا اه ع ش عبارة المغني والكتابة بالبيع ونحوه على نحو لوح
او ورق او ارض كناية فيتعقد بهامع النية بخلاف الكتابة على المانع ونحوه كالهواء فانه لا يكون كناية
لانه لا تثبت اه (قوله فيتعقد بهامع النية الخ) ولو باع من غائب كمت داري فلان وهو غائب قبل حين
بلغه الخبر صرح كالوكاتب بل اولى ويتعقد البيع ونحوه بالعجوة ومع القدرة على العربية نهاية ومعنى
(قوله عند غلبه) نظير ذلك انه لو اوجب لغائب كان قبوله له حال غلبه وبين في شرح العباب ان المراد بالعلم
ما يشمل الظن قال بل يحتمل ان لا يشترط الظن ايضا حتى لو قبل غائبان بعد صدور بيع له صح كمن باع مال
أبيه الظان حياته فان ميتا انتهى باختصار اه سم (قوله ويمتد خيارهما الخ) ظاهره انه لا اعتبار بمفارقة

والعمري كناية بل صريحا
عند بعضهم لانه يرادف
الهبة لكنه ينحط عنها
بأيامه المحذور المشعربه
لفظه بخلاف الاباحة
(بكذا) لا يشترط ذكره
بل تكتفي بنيتها على ما فيه
نمايينته في شرح الارشاد
وانما انعقد بهامع النية في
الأصح مع احتماله قياسا
على نحو الاجارة والخلع
وذكر الثمن أو نية بتقدير
الاطلاع عليها منه ينبغ
على الظن ارادة البيع فلا يكون
المتأخر من العاقدن قابلا
ما لا يدريه ولا يتعقد بها
بيع او شراء وكي لومه اشهاد
عليه بقول موكله له بيع
بشرط او على ان تشهد
بخلاف بع واشهد ما لم
تتوفر القرائن المفيدة لعلية
الظن وفارق النكاح بانه
يحتاط له اكثرو الكتابة
لا على مانع او هو اه كناية
فيتعقد بها مع النية ولو
لحاضر فليقبل فوراً عند
عليه ويمتد خياره لا نقضاء
بجلس قبوله (قوله تنية)

والعمري كناية الخ) المعتمد عدم انعقاده بما يرادف الهبة كالعمري والرقبي كاجزم به في التعليقة تبعا
لا في على الطبري فليس صريحا ولا كناية خلافا لبعض المتأخرين مر (قوله لا يشترط ذكره) المعتمد
اشتراطه (قوله بخلاف بع الخ) لو ادعى الموكل هنا انه اراد الاشتراط فينبغي قبوله (والكتابة كناية)
ظاهره ولو في حق الاخرس فليراجع (قوله عند غلبه) نظير ذلك انه لو اوجب لغائب كان قبوله له حال غلبه
وبين الشارح في شرح العباب ان المراد بالعلم ما يشمل الظن قال بل يحتمل ان لا يشترط الظن ايضا حتى
لو قبل غائبان بعد صدور بيع له صح كمن باع مال أبيه الظان حياته فان ميتا انتهى باختصار
كبير (قوله لا نقضاء بجلس قبوله) ظاهره انه لا اعتبار بمفارقة الكاتب بجلس الكتابة وغيره ما قبل

الكاتب مجلس الكتبة بقوله غير ما قبل القبول وبعده فلينظر سم على حج ومنهج وهو ظاهر اه عش عبارة
المعنى ويشترط القبول من المكتوب اليه حال الاطلاع ليقترن بالايجاب بقدر الامكان فاذا قيل فله الخيار
ما دام في مجلس قبوله ويثبت الخيار للكاتب بمتمدا الى ان ينقطع خيار صاحبه حتى لو علم انه يرجع عن
الايجاب قبل مفارقة المكتوب اليه مجلسه صح رجوعه ولم يتعد البيع اى لم يستروا وان كتب بذلك لحاضر
صح ايضا في احد وجهين رجحه الزكشي كالسبكي وهو المعتمد اه **(قوله بعدم حله)** باقى عن سم ان المراد به
بجرد الحرمة لا عدم الانعقاد **(قوله لنحو حياه)** هذا ظاهر و **(قوله او رغبة الخ)** محل تامل ودعوى انتفاء
الرضا حيث لا وجه لما قبل او رغبة من المشتري من غير ان يصل الى الاكراه لكان صحيحا و **(قوله او)**
مصادرة محل تامل ايضا لتصريحهم بكراهية بيع التلجئة وفروه ببيع المصادرة فليتأمل وليراجع اه بصري
(قوله او مصادرة) هذا يدل على ان المراد بعدم الحل مجرد الحرمة لعدم الانعقاد اه سم عبارة النهاية هنا
والشارح فيها باقى ويصح بيع المصادر مطلقا اذا كراهها ظاهر اه قال عش قوله مر مطلقا اى ظاهر اه
وباطناع له مال غيره اه لا قال حج ويحرم الشراء منه وافرده سم وقد يتوقف في الحرمة لان غرض البائع
الان تحصيل ما يتخلص به فاشبهه ببيع ما يحتاج لتفقه عياله وقد قال فيها بالجواز بل لوقيل باثابة المشتري
حيث قصد بالشراء منه انقاذه من العقوبة لم يعد اه والمصادرة التضيق في مطالبة مال من جهة ظالم **(قوله)**
مطلقا اى سوا مكان لنحو حياه الخ او لضرورة نحو فقر الخ قول المتن **(ويشترط الخ)** ولا بد ان يتاخر القبول
عن تمام الايجاب ومصالحه فلو قال بعتك هذا الثوب بالف درهم مؤجلة الى شهر بشرط خيار الثلاث فقبل
قبل ان يفرغ البائع منه بطل كالمو قال زوجتك ابنتي على الف درهم مؤجلة الى الشهر فقبل قبل الفراغ منه
اه معنى **(قوله ان لا يتخلل)** اى قول المتن فلو قال في النهاية الا قوله الا في الكناية على ما مر وقوله ويرفق الى
ولا يتعلق وقوله الواجبه الى خلاف وكذا في المعنى الا قوله لنحو قد قوله والعبرة الى بسكوت وقوله ويظهر
الى المتن وقوله الا ان نوى به الشراء وقوله ويظهر الى والمالك **(قوله ان لا يتخلل لفظ)** شامل للحرف المفهم
وهو متجه لغير المفهم وهو محل نظر وهل المقارنة للمتاخر من الايجاب والقبول كالتخلل فيه نظر ولا يبعد
انه كذلك وظاهره ان اللفظ يضرب لوسهوا او اكرها او يبيح ان اشارة الاخرس كاللفظ اه سم بخذف عبارة
النهاية ويشمل قولنا لفظ الحرف الواحد وهو محتمل ان افهم قياسا على الصلاة وان امكن الفرق ومنه يؤخذ انه
لا يضره تناخلل اليسير سهوا او جهلا ان عذره وهو متجه اه قال عش قوله مر الحرف الواحد معتمد وقوله
مر ان عذر المراد بالمعذر هنا ان يكون ممن يحني عليه ذلك وان لم يكن قريب عهد بالاسلام ولا نفعا يبعد عن
العباء اه **(قوله لا تعلق له بالعقد بان لم يكن الخ)** ومنه اجابة النبي صلى الله عليه وسلم فيما يظهر وما لوراي
اعنى يقع في بر فار شده اه عش **(قوله ولا من مستحباته)** فلو قال المشتري بعد تقدم الايجاب بسم الله واخذ
الله الصلاة على رسول الله فبقت صح نهاية ومعنى قال عش قوله مر والصلاة على رسول الله والظاهر انه
لو زاد قوله صلى الله عليه وسلم لم يضر ثم رايته الزيادة ناقله عن الانوار ويتجه ضرر الاستعانة وقوله مر

القبول وبعده فلينظر **(قوله اى او مصادرة)** هذا يدل على ان المراد بعدم الحل مجرد الحرمة لا عدم الانعقاد
(قوله ويشترط ان لا يتخلل) قال في شرح العباب فيما اذا كانا حاضرين في مجلس واحد انتهى وقضيته انه في
غير الحاضرين المذكورين لا يشترط ما ذكر مطلقا حتى حال وجود المتاخر من الايجاب والقبول ويحتمل
فيه لو تابعا بالكتابة ان لا يضر تناخلل اللفظ لكن قوله هنا الاتي والعبرة في التخلل في الغائب الخ في اعتبار
عدم التخلل في الغائب عند علم او ظن وقوع البيع وهو متجه **(قوله ان لا يتخلل لفظ)** شامل للحرف المفهم
وهو متجه لانه كلمة لغير المفهم وهو محل نظر وهل المقارنة للمتاخر من الايجاب والقبول كالتخلل فيه نظر
ولا يبعد انه كذلك لانهم علوا الضرر في التخلل بالا شعار بالاعراض وهو موجود مع المقارنة والاعراض
قبل التمام غل فليتأمل وظاهره ان اللفظ يضرب لوسهوا او اكرها لكن قد قال اشعار بالاعراض حيث
وقد يقال هو اعراض وان لم يقصد الاعراض ويبيح ان اشارة الاخرس كاللفظ لانها كاللفظ الا فيا استثنى

بعدم حله وحمله الاذرعى
على البيع لنحو حياه او
رغبة في جاء المشتري اى او
مصادرة بخلافه لضرورة
نحو فقر او دين فيحل باطنا
قطعا وظاهر كلام الخادم
الميل لانعقاده باطنا مطلقا
(ويشترط ان لا يتخلل) لفظ
لا تعلق له بالعقد بان لم يكن
من مقتضاه ولا من مصالحه
ولا من مستحباته

صحيح ومثله في الصحة ما قال والله قبلت فيصح فيما يظهر اهـ (قوله من المطلوب جوابه) وكذا من الآخر على الوجه وفاقا لشيخنا الشهاب الرملي اهـ اسم اى والنهاية والمغنى عبارتهما واللفظ للاول وشمل كلامه ما لو كان اللفظ بمن يطلب جوابه لتمام العقد وغيره وهو كذلك كما حكاه الرافعي عن البغوى اهـ وافاده الشارح ايضا بقوله الآتى او كلام من انقضى لفظه قال الرشيدى قوله مرو غيره بمعنى خصوص البادى بالعقد اهـ وقال عرش قوله مرو وغيره اى من المتعاقدين كما هو معلوم فلا يضر التخلل من المتوسط لانه ليس بعدا وقد ظاهره انه لا فرق في ذلك بين اليسير وغيره سواء كان بمن يريد ان يتم العقد او بمن انقضى لفظه لكن نقل سم عن المنهج عن شرح الارشاد ان الكثير يضر بمن فرغ كلامه بخلاف اليسير فليتام وقوله مرو وهو كذلك ووجه ان التخلل اتماما لشاره بالاعراض والاعراض مضر من كل منهما فان غير المطلوب جوابه لو رجع قبل لفظ الآخر او معه ضرر فكذلك الوجود منه ما يشعر بالرجوع والاعراض سم على حجة اهـ (قوله الانحوف) اى ولو لم يقصد به التحقيق لان الالفاظ اذا اطلقت حملت على معانيها وهذا ظاهر فيما لو اتى بها الثاني بعد تمام الصيغة من الاول وبقى ما لو قال بعك بعشرة قد والظاهر انه يضر كما يؤخذ من قول الشارح ر لا نهال التحقيق و ببعض الهوامش انه لا يضر لانه بمعنى فقط فكذلك يقال بعك بكذا دون غيره وهو قريب اهـ عرش بحذف (قوله وان لا يطول الخ) عطف على ان لا يتخلل الخ (قوله عقب عليه الخ) اما الحاضر فلا يضر تكلمه قبل علم الغائب وكذا لو قال بعث من فلان وكان حاضر الا يضر تكلمه قبل علمه سم على المنهج عن مرو وقضية قوله من فلان انه لو خاطبه بالبيع فلم يسمع فتكلم قبل علمه ضرر ولعله غير مراد وان التمييز بالغائب جرى على الغائب من ان الحاضر يسمع ما خاطبه به اهـ عرش (قوله بسكوت الخ) متعلق بالفعل في كلام المصنف اهـ رشيدى (قوله او كلام من انقضى الخ) كان وجه تقديمه بمن انقضى لفظه ان كلام الآخر اما اجنبى وقد تقدم انه يضر وان لم يطل واما غيره فلا يضر فليتام اهـ سم (قوله بحيث الخ) و (قوله وان كان الخ) راجعا للكل من المعطوفين فقوله (بالاعراض) اى من القبول او عن الايجاب اى الرجوع عنه (قوله ولشائبة التعليق الخ) الانسب ذكره في التخلل عبارة المغنى ويضر بتخلل كلام اجنبى عن العقود لو يسير بين الايجاب والقبول وان لم يترقا عن المجلس بخلاف اليسير في الخلع وفرق بان فيه من جانب الزوج شائبة تعليق ومن جانب الزوجة شائبة جمالة وكل منهما موسع فيه فيحمل للجمالة بخلاف البيع اهـ (قوله مطلقا) اى عدا او سهوا اهـ عرش (قوله ويظهر انه يضرنا الخ) معتمد (قوله ويحتمل الفرق) اى بان القراءة بعبادة بدنية محضة وهى اضيق من غيرها اى فلا يضر هنا ولو مع قصد القطع وجرى عليه الزادى اهـ عرش (قوله وان يذكر الثمن المتبدى) فلو لم يذكره لم يكف ما اتى به لكن ينبغي الاكتفاء بما ياتى به الآخر بعده اذا كل هو عليه حتى لو قال البائع بعك هذا البند فقال المشتري اشترته بدينار فقال البائع بعكته او قال المشتري بمعنى هذا البند فقال البائع بعكته بدينار فقال المشتري قبلت انعقد البيع كما لو اتى أحدهما بصيغة استيفام ولا كان قال البائع اشترى منى هذا بكذا فقال المشتري به فقال البائع بعكته ينعقد البيع وان كان ما يتبداه لا غيا فليتام بل ينبغي الصحة ايضا فيما لو قال المشتري

من المطلوب جوابه
ولو كلمة الانحوف (و) أن
(لا يطول الفصل بين
لفظيهما) أو اشارتيهما
أو كتابتيهما أو لفظ أحدهما
وكتاية أو إشارة للآخر
أو كتابة أحدهما وإشارة
الآخر والعبرة في التخلل في
الغائب بما يقع منه عقب
عليه أو ظنه بوقوع البيع له
كما هو ظاهر بسكوت
مريد الجواب أو كلام من
انقضى لفظه بحيث يشعر
بالاعراض وان كان
لمصلحة ولشائبة التعليق
أو الجمالة في الخلع اغتفر
فيه اليسير مطلقا ولو أجنبيا
ويظهر انه يضر هنا سكوته
اليسير اذا قصد به القطع
أخذنا مما روى في الفاتحة
ويحتمل الفرق (وأن)
يذكر الثمن المتبدى ولا
تكنى نيته

بما ليس هذا منه (قوله من المطلوب جوابه) وكذا من الآخر على الوجه وفاقا لشيخنا الشهاب الرملي ووجه
ان التخلل اتماما لشاره بالاعراض والاعراض مضر من كل منهما فان غير المطلوب جوابه لو رجع قبل
لفظ الآخر او معه ضرر فكذلك الوجود منه ما يشعر بالرجوع والاعراض سم على حجة اهـ (قوله بحيث الخ) و (قوله وان كان الخ) راجعا للكل من المعطوفين فقوله (بالاعراض) اى من القبول او عن الايجاب اى الرجوع عنه (قوله ولشائبة التعليق الخ) الانسب ذكره في التخلل عبارة المغنى ويضر بتخلل كلام اجنبى عن العقود لو يسير بين الايجاب والقبول وان لم يترقا عن المجلس بخلاف اليسير في الخلع وفرق بان فيه من جانب الزوج شائبة تعليق ومن جانب الزوجة شائبة جمالة وكل منهما موسع فيه فيحمل للجمالة بخلاف البيع اهـ (قوله مطلقا) اى عدا او سهوا اهـ عرش (قوله ويظهر انه يضرنا الخ) معتمد (قوله ويحتمل الفرق) اى بان القراءة بعبادة بدنية محضة وهى اضيق من غيرها اى فلا يضر هنا ولو مع قصد القطع وجرى عليه الزادى اهـ عرش (قوله وان يذكر الثمن المتبدى) فلو لم يذكره لم يكف ما اتى به لكن ينبغي الاكتفاء بما ياتى به الآخر بعده اذا كل هو عليه حتى لو قال البائع بعك هذا البند فقال المشتري اشترته بدينار فقال البائع بعكته او قال المشتري بمعنى هذا البند فقال البائع بعكته بدينار فقال المشتري قبلت انعقد البيع كما لو اتى أحدهما بصيغة استيفام ولا كان قال البائع اشترى منى هذا بكذا فقال المشتري به فقال البائع بعكته ينعقد البيع وان كان ما يتبداه لا غيا فليتام بل ينبغي الصحة ايضا فيما لو قال المشتري

يعني هذا بكذا فقال المشتري قبلت اخذنا من قضية عبارة الروض وشرحه في مسئلة المتوسط والظاهر ان الشارح لم يقصد تخصيص ذلك بالتمن بل المثنى كذلك لا بد من ذكره من المبتدى اهم (قوله) الا في الكناية خلافا للثانية والمغني (قوله على ما مر) اي في شرح بكذا (قوله وان تبي اهلتهما) اي اتمام العقد اه نهاية قال عرش قوله وان تبي الخ احترز به عمالو جن او اغني عليه وخرج به ما لعمى بينهما وكان مدعى ذا كرا فلا يضرو معلوم من ذلك انها موجودة ابتداء وقوله لم رت لهما العقد اي فبضر والجامع التام اه (قوله ما تلغظ به) اي كشرط اجل او خيار (وقوله الى تمام الشق الخ) افهم جواز اسقاط اجل او خيار شرطه بعد تمام الشق الآخر في زمن الخيار وهو كذلك كما اوضحناه في حواشي شرح البهجة بعبارتهم الصريحة فيه اه سم (قوله الى تمام الشق الآخر) تنازع فيه الفعلان ولذا قال المغني عقبه او اوجب بمؤجل او شرط الخيار ثم اسقط الاجل او الخيار او جن او اغني عليه مثلام يصح العقد اه (قوله) بحيث يسمعه من بقر به عادة الخ وعليه فلو خاطبه بلطف البيع وجهر به بحيث يسمعه من بقر به ولم يسمعه صاحبه وقبل اتفاقا وبلغه غيره صح عبارة سم على حجي في اثناء كلام حتى لو قبل عثافان بعد صدور بيع له صح كمن باع مال ابيه الظان حياته فان ميتاه وقوله صح ظاهره انه لا فرق بين طول الزمن وقصره وهو ظاهر اه عرش وقوله عبارة سم الخ تقدم ان سم ذكره عن الایجاب على طريق الاحتمال فقط والظاهر عدم الصحة فيه والفرق بينه وبين بيع مال الاب المذكور واضح (قوله وان لم يسمعه الآخر) عن الایجاب للغائب اه سم (قوله ولا لم يصح) قضيته انه لو كان بحيث لا يسمعه من بقر به لا يصح من سمعه صاحبه بالفعل لاجل وحدته سمعه ولا مانع وكان وجهه انه لا يعد مخاطبة اهم (قوله على الاوجه الخ) عبارة النهاية فيما يظهر كالشكاح كياتي اه (قوله ولا يعلق الا بالمشيئة الخ) يستثنى من امتناع التعليق البيع الضمني قال في الروض في باب الكفارة فرع إذا جاء الغد فاعتق عبدك عني على الف ففعل صح وزم المسمى وكذا لو قال المالك اعتمقه عنك على الف إذا جاء الغد وقبل انتهى وقوله ففعل صح عبارة الروضة فضر حتى جاء الغد فاعتقه عنه حكى صاحب التفریق عن الشافعي انه يعتقد العتق عنه ويثبت المسمى عليه اه وقوله وقبل قال في شرحه في الحال اه سم (قوله لا شئت) اي لان لفظ المشيئة ليس من الفاظ التمليك اه معنى (قوله الانوى به الشراء) اي فيكون كناية اه عرش (قوله والاوجه صحة ان شئت بعثك) خلافا للثانية بقوله المغني عبارة سم قوله والاوجه صحة الخ اعتمد شيخنا الشهاب الرمي البطلان

البيع كاتي احدهما بصيغة استفهام او لا كان قال البائع اشترى مني هذا بكذا فقال اشترته به فقال البائع بعثك بنقد البيع وان كان ما ابتداءه لا غيا فلا يمل بل ينبغي الصحة ايضا فالو قال المشتري يعني هذا بكذا فقال بعث فقال المشتري قبلت اخذنا من قضية عبارة الروض وشرحه في مسئلة المتوسط والظاهر ان الشارح لم يقصد تخصيص ذلك بالتمن بل المثنى كذلك لا بد من ذكره من المبتدى (قوله ما تلغظ به) اي كشرط اجل او خيار وقوله الى تمام الشق الآخر افهم جواز اسقاط اجل او خيار شرطه بعد تمام الشق الآخر في زمن الخيار وهو كذلك كما اوضحناه في حواشي شرح البهجة بعبارتهم الصريحة فيه (قوله) وان لم يسمعه الآخر ظاهره ان كان عدم سماعه لبعده جدا ككونه على ميل من صاحبه ويؤيده ان الایجاب حينئذ لا ينقص عن الایجاب للغائب (قوله ولا لم يصح) قضيته انه لو كان بحيث لا يسمعه من بقر به لا يصح وان سمعه صاحبه بالفعل لنحو وحدته سمعه ولا مانع وكان وجهه انه لا يعد مخاطبة (قوله ولا يعلق الا بالمشيئة الخ) يستثنى من امتناع التعليق ايضا البيع الضمني قال في الروض في باب الكفارة فرع إذا جاء الغد فاعتق عبدك عني على الف ففعل صح وزم المسمى وكذا لو قال المالك اعتمقه عنك على الف إذا جاء الغد وقبل انتهى وقوله ففعل صح عبارة الروضة فضر حتى جاء الغد فاعتقه عنه حكى صاحب التفریق عن الشافعي انه يعتقد العتق عنه ويثبت المسمى عليه اه وقوله وقبل قال في شرحه في الحال اه (قوله والاوجه صحة ان شئت الخ)

الا في الكناية على ما مروان
تبي اهلتهما وان يغير
شيئا مما تلغظ به الى تمام
الشق الآخر وان يكون
تكلم كل بحيث يسمعه من
بقر به عادة وان لم يسمعه
الآخر والالم يصح وان
حملته الريح اليه وان يتم
المخاطبة لا وكيله او موكله
او وارثه ولو في المجلس
وان لا يوقت ولو بنحو
حانك او الفسة الاوجه
ويفرق بينه وبين الشكاح
على ما ياتي فيه بان البيع
لا ينتهي بالموت بخلاف
النكاح ولا يعلق الا
بالمشيئة في اللفظ المتقدم
كبعثك ان شئت فيقول
اشترت مثلا لا شئت الا
ان نوى به الشراء والاوجه
صحة ان شئت بعثك

بخلاف بعثك ان اشتا وبعثك (٢٣٦) ان شئت بعد اشترت منك وان قبل بعده اوقال شئت لان ذلك تعليق محض گشت

و مرادها كاجبت ورضيت
ويظهر امتناع ضم التاء
من النحوى مطلقا لوجود
حقيقة التعليق فيه وبالمك
كان كان ملكي فقد بعثك
ونحوه ان كنت امرتك
بعشرين فقد بعثك بها كما
يأتى آخر الوكالة وان كان
وكلي اشتراه لى فقد بعثك
وقد اخبر به وصدق الخبر
لان ان حينئذ بمعنى اذ نظير
ما يأتى فى النكاح ويصح
بعثك هذا بكذا على ان لى
نصفه لانه بمعنى الانصفه
وان (يقبل على وفق
الايجاب) فى المعنى وان
اختلف لفظهما صريحا
وكتابة (فلو قال بعثك
بالف مكسرة) أو مؤجلة
(فقال قبلت بالف صححة)
أوحاله والى أجل أقصر
أو أطول أو بالعين أو ألوف
أو قبلت نصفه بخسامة
(لم يصح) كعكسه المذكور
باصله بالاولى لانه قبل غير
ما خوطب به نعم فى قبلت
نصفه بخسامة ونصفه
بخسامة الذى يتجه انه
ان أراد تفصيل ما امله البائع
صح لان اطلق لتعدد
العقد حينئذ فيصير قابلا
لتعريف ما خوطب به وفى بعثك
هذا بالف وهذه بمائة
قبل أحدهما بعينه تردد
والذى يتجه الصحة لان

وأيد به قولهم لو قال فلان كذا ان جاء رأس الشهر صح أو ان جاء رأس الشهر فلان كذا لم يصح ولو قال
وكلتك بطلاق فلانة ان شئت صح وان شئت وكلتك بطلاق لم يصح فقرقوا بين تاخر الشرط وتقدمه
سم (قوله) بخلاف بعثك الخ) أى فلا يصح ووجهه انه علق فى كل واحد منهما بمشيئته ومشيئة غيره اه
رشيدى (قوله) وبعثك ان شئت الخ) عطف على بعثك الخ (قوله) وان قبل بعده الخ) عبرة للمعنى ولو قال
اشترت منك بكذا افعال بعثك ان شئت لم يصح كما قاله الامام لاقتضاء التعليق وجوده وبعده ولم يوجد
فلو قال بعده اشترت أو قبلت لم يصح أيضا اذ يعد حمل المشيئة على استدعاء القول وقد سبق فتعين ارادتها
نفسها فيكون تعليقا محضا وهو مبطل اه (قوله) تعليق محض) أى فلا يصح اه ع) (قوله) مطلقا) أى
قابلا أو موجبا اه ع) (قوله) وبالمك) عطف على بالمشيئة وما يستثنى ايضا من امتناع التعليق البيع
الضمنى فى بعض صور كاعتق عبدك عنى بكذا اذا جاء رأس الشهر مر اه سم (قوله) ونحوه) مبتدأ
وخبره قوله ان كنت الخ عبارة النهاية ونحو ذلك من ان كنت امرتك بشرائها بعشرين فقد بعثك الخ
(قوله) وصدق الخبر) قضيته انه لا يعتبر فيما لو قال ان كان ملكي الخ ظن ملكه له حين التعليق ويؤيده ما يأتى
فما لو باع مال مورثه ظنا ناجية فان ميتا وعليه فيشكل الفرق بين ما لو قال ان كان وكلي اشتراه لى الخ
لان حاصله يرجع الى ان كان ملكي اه ع) (قوله) فى المعنى) الى قوله لان اطلق فى النهاية وكذا فى المعنى
الا قوله ان اراد الى صح (قوله) وان يقبل الخ) تعميده بالقبول جرى على الغالب من تاخره عن الايجاب والا
فحكم الايجاب المتأخر أو الاستيجاب كحكم القبول اه ع) (قوله) فى المعنى) أى كالجنس والنوع والصفة
والعدد والحلول والاجل نهاية ومعنى (قوله) فى المعنى) أى فى اللفظ حتى لو قال وبعثك فقال اشترت أو
عكس صح لكن ينبغي فيما لو قال بعثك ذا بكذا افعال انتهت ان يقول بذلك والام يصح لانصرافه الى الهبة
فلا يكون القبول على وفق الايجاب اه ع) (قوله) يتجه انه ان اراد الخ) قضية كلام المعنى وشرح المنهج
الصحة مطلقا (قوله) صح) أى بخلاف عكسه وهو قوله بعثك نصفه بخسامة ونصفه الآخر بخسامة فقال
قبلت بالف فانه لا يصح والفرق بينهما انه بعد التفصيل بعد الاجال لا الاجمال بعد التفصيل زيادى اه
يجزى ونقل ع) عن الانوار خلافة وهو الصحة وأقره (قوله) لان اطلق) وبالاولى اذا قصد تعدد العقد
ويصدق فى هذا القصد يمينه هذا ويتجه الصحة فى حال الاطلاق مر اه سم عبارة النهاية وبالا فلا اه قال ع)
هذا يشمل ما لو اطلق لكن فى حاشية سم فقلاعن الشارح مر ان المتجه الصحة فى هذه اه وفى الرشيدى بعد
كلام مانصه فالشارح مر موافقا لما اعتمدته الى يادى كمن قاسم من الصحة سواء قصد تفصيل ما امله أو
اطلق اه (قوله) والذى يتجه الصحة الخ) والاوجه عدم الصحة لا تنافى مطابقة الايجاب للقبول انها يوقى معنى
عبارة سم قد يتجه البطلان لاختلاف الغرض ويؤيده ما فى الروضة واصلها فى تفريق الصفة انه لو اوجب
واحد لاثنين قبل احدهما لم يصح انتهى مع انه تعددت الصفة فليتام الجمع بين بيع ونكاح حيث
يجوز فيه قبول احدهما فليراجع اه قال ع) قد يفرق بان النكاح ليس معاوضة محضة ومن ثم لم يثاثر

اعقد شيخنا الشباب الرمى البطلان وأيد به قولهم لو قال فلان كذا ان جاء رأس الشهر صح أو ان جاء رأس
الشهر فلان كذا لم يصح ولو قال وكلتك بطلاق فلانة ان شئت صح او ان شئت وكلتك بطلاق لم يصح
فقرقوا بين تاخر الشرط وتقدمه (قوله) وبالمك) عطف على بالمشيئة وما يستثنى ايضا من امتناع التعليق
البيع الضمنى فى بعض صور كاعتق عبدك عنى بكذا اذا جاء رأس الشهر مر (قوله) لان اطلق) وبالاولى
اذا قصد تعدد العقد ويصدق فى هذا القصد يمينه هذا ويتجه الصحة فى حال الاطلاق مر (قوله) والذى يتجه
الصحة الخ) قد يتجه البطلان لاختلاف الغرض ويؤيده ما فى الروضة واصلها فى تفريق الصفة انه لو اوجب
واحد لاثنين قبل احدهما لم يصح انتهى مع انه تعددت الصفة وقياس البطلان انه لو كان المشترى ولى يتيم
وقد قصد الشراء لليتيم ثم تبين زيادة ثمن احدهما على ثمن المثل بطل العقد فيهما جميعا اذ لو صح فى الآخر لزم

كلا عقد مستقل فهو كالمجمع بين بيع ونكاح مثلا ثم رأيت القاضى قال الظاهر الصحة بالشروط

فهمها الفطن وغيره فصرحة
أو الفطن وحده فكنية كما
سذكره في الطلاق وإذا
كانت كنية تعذر بيعه مثلا
بها باعتبار الحكم عليه به
ظاهرا كالمو ظاهرا إذا علم
بنيته وتوفر القرائن لا يفيد
كسر اللهم الا ان يقال انه
يكنى هنا نحو كتابة أو إشارة
بانه نوى للضرورة وزاد
بالعقد ولم يبال بايهام
الاختصاص به كما سذكره
ثم احترازاً من وقوعه في
الصلاة والشهادة وبعد
الحلف على عدم الكلام
فليست كالنطق ومن ثم صح
نحو بيعه بها في صلته ولم
تبط (و شرط العاقد)
البائع والمشتري الا بصاركا
سذكره (و الرشد) يعني
عدم الحجر عليه ليشمل من
بلغ مصلحا لدينه وماله ثم
استمر أوفسق بعد بل أو بذر
ولم يحجر عليه ومن جهل
رشته فإن الوجه صحة عقده
كن جهل رقة وحرته لان
الغالب عدم الحجر كالحرية
نعم لو ادعى والبايع بقاء
حجره عليه صدق بيمنه كاهو
ظاهر خلافا لبعضهم لاصل
دوامه حيث ندم بغيره فيمن
اشهر رشفه عدم سماع دعواه
حيث ندم من حجر عليه بفلس
إذا عقد في الذمة بخلاف
صبي وإن راق وقصد اختيار
رشفه واختيار صحة ما اعتد
من عقد المزين لا يعول
عليه ومجنون وفق بلاذن

بالشروط الفاسدة حيث لم تخل بمقصود النكاح أهول المتن (وإشارة الاخرس) أي وكتابتها نهاية ومعنى
(قوله المالى) الى المتن في النهاية والمعنى الا قوله وإذا كانت الى وزاد (قوله وغيره) أي كالنكاح (قوله
وغيره) أي كالدعوى والأقارب ونحو ذلك أه معنى (قوله الاماياتى) أي انضاج عبارة النهاية والمعنى الا فى
بطلان الصلاة والشهادة والخث في العين على ترك الكلام فليست فيها كالنطق أه قال عرش شمل
المستثنى منه النكاح فيقبل وزوج موليته بالاشارة اذا فهمها كل أحد وفيه في النكاح كلام فراجع أه
(قوله أو الفطن وحده فكنية الخ) وحيث قد يحتاج الى اشارة اخرى أه نهاية (قوله لا يفيد) أي لا يعنى عن
النية وقا يقال قياس ما تقدم من انعقاد بيع وكيل بالكنية بشرط عليه الاشهاد عند توافر القرائن عدم
التعدروا مكان الحكم به عليه ظاهرا أه سم (قوله اللهم الا ان يقال انه يكنى هنا الخ) اعتمده النهاية كامر
انفا (قوله لما سذكره) علة لنى المبالاة (قوله ثم) أي فى الطلاق (قوله احتراز الخ) علة لازمة
(قوله من وقوعها) أي الاشارة (قوله وبعد الحلف) أي منه أو من غيره (قوله نحو بيعه) أي الاخرس (بها)
أي الاشارة (قوله في صلته) متعلق بنحو بيعه (قوله ولم تبطل) عطف على قوله صح الخ والضمير للصلاة
قول المتن (و شرط العاقد الخ) خرج به المتوسط كالدال فلا يشترط فيه شيء مما ذكر بل الشرط فيه التميز
فقط أه عرش (قوله البائع) أي قول المتن ولا يصح في النهاية الا قوله استمر الى بذرو قوله نعم لو ادعى الى ومن
حجر وقوله لو قصد الى ومجنون وقوله وليس منه الى بخلافه (قوله البائع والمشتري) اقتصر عليهما لكون
الكلام فى البيع فلا ينافى ان عدم الحجر معتبر فى سائر العقود عبارة المحلى و شرط العاقد البائع وغيره أه
عرش (قوله والرشد) وهو ان يتصف بالبلوغ والصلاح لدينه وماله أه معنى (قوله يعني عدم الحجر) أي أو مافى
معناه كن زال عقله بغير مؤثم فانه فى معنى المحجور عليه كياتى وكتب عليه سم على حج يمكن ان يقال المراد الرشد
حقيقة أو حكما أه قول وهو يرجع فى المعنى لما ذكره الشارح بقوله يعني عدم الحجر أه عرش (قوله
من بلغ مصلحا لدينه) أي ويتحقق ذلك بمعنى زمان يحكم عليه فيه بانه مصلح عر فافا اقتضاء كلامه من ان العبرة
بوقت البلوغ خاصة حتى لو بلغ قبل الزوال مثلا ولم يتعاط مفسقا فى ذلك الوقت ثم تعاطى ما يفسق به بعد صح
تصرفه غير مراد أه عرش (قوله استمر) الاولى حذفه لان دخوله فى المتن لا يحتاج الى التاويل
المذكور (قوله أوفسق) ومعلوم انه لا يحجر عليه بالفسق أه عرش (قوله ومن جهل رشفه) وجه
الشمول له ان المراد بالمحجور من علم الحجر عليه ولم يعلم انفكا كذا هذا لم يعلم بعد بلوغه حجر عليه لانه بالبلوغ
ذهب حجر الصبا ولم يعلم حجر تخلفه ومفهوما انه لو عهد عليه ذلك لا تجوز معاملته الا اذا علمنا رشفه بعد ذلك
وهو ظاهر أه عرش (قوله صدق بيمنه الخ) أي الوالد وقضية كلام الشارح مر عدم تصديقه أه
عرش (قوله ومن حجر عليه بفلس الخ) هذا لا يحتاج فى شموله الى التاويل الذى ذكره الشارح فقطعه على
ما قبله فيه مساهلة أه رشيدى عبارة عرش قوله اذا عقد فى الذمة هو بهذا القيد لا يحتاج فى دخوله الى
التاويل المذكور نعم يحتاج للتاويل لاخراج المفلس اذا تصرف فى اعيان ماله أه (قوله بخلاف صى)
الى قوله مع كونه غير مكلف فى المعنى (قوله بخلاف صى الخ) بيان لمحترازات الرشد (قوله واختيار الخ)
مبتدأ وخبره قوله لا يعول عليه (قوله مطلقا) أي ولو بمافى الذمة أو باذن وليه (قوله ومجنون) عمومه
شامل لما لو حصلت له حالة تميز بحيث يعرف الاوقات والعقود ونحوها الا انه تعرض له حالة اذا حصلت بمن لم
يسبق له جنون حملت على حدة الخلق وهو ظاهر فمافا افاق من جنونه وهو بتلك الحالة استصحا بالحكم
الجنون بخلاف ماله حصلت له تلك الحالة ابتداء استصحا بالما كان عليه قبل كاصر حواه فى باب الحجر

صحة قبول احدهما دون الاخر فليتام الجمع بين بيع ونكاح يجوز فيه قبول احدهما فلا راجع (قوله
لا يفيد) أي لا يعنى عن النية وقد يقال قياس ما تقدم من انعقاد بيع وكيل بالكنية بشرط عليه الاشهاد عند
توفر القرائن عدم التعدروا مكان الحكم به عليه ظاهرا (قوله يعني عدم الحجر) يمكن ان يقال المراد الرشد

اه ع ش (قوله) وانما يصح بيع العبد (الخ) أي ولو سفيها كما هو ظاهر إطلاقه لكن كونه عقد عتاق يقتضي اشتراط الرشد وهو ظاهر ونقل بالدرس عن حج في معاملة الرقيق ما يصرح به اه ع ش وقوله لكن كونه عقد عتاق الخ دعوى الاقتضاء محل تأمل (قوله) لأن مقصوده العتق) هذا التعليل لا يتأتى فيألو وكل شخص العبد في أن يشتري نفسه من سيده لموكله مع أن بعضهم ذكر الصحة فيها ويوجه بان مع تصرفه انما هو لحق السيد وقد زال بعقده معه فاشبهه مالو باع الراهن العين الموهنة من المرتهن فانه جائز لعدم نفويت حق المرتهن اه ع ش (قوله) ولو روده (أي السكران اه ع ش (قوله) كالسفيه (الخ) أي كورود السفيه على منطوق قول أصله التكاليف (قوله) بالمعنى الذي قررته (أي في قوله يعني عدم الحجر اه ع ش (قوله) ولا يرد عليه (أي على منطوق قول المصنف الرشد (قوله) فانه ملحق بالمحجور عليه) (فروع) ولو أ تلف الصبي أو تلف عنده ما يتاعه أو اقترضه من رشيد أو قبضه لم يضمن ظاهر وكذا باطنه وان نقل عن نص الام خلافه واعتمده بعض المتأخرين اذ المقبض مضجع ماله أو من صبي مثله ولم ياذن الوليان ضمن كل منهما ما قبض من الآخر فان كان باذنهما فالضمان عليهما فقط لوجود التسليط منهما وعلى بائع الصبي رد الثمن لولييه فلورده الصبي ولو باذن الولي وهو ملك الصبي لم يبرأ منه نعم ان رده باذنه في ذلك مصلحة متعلقة بيده كما كولو مشروب ونحوهما يرى كما قاله الزركشي ولو قال مالك ودعية سلمو يدعيت للصبي والقهايا البحر ففعل برى لا مثال امره بخلاف مالو كان ديناً ما في الذمة لا يتعين الا قبض صحيح ولو أعطى صبي دينار المن يتقده أو متاعاً لمن يقومه ضمن الآخذ ان لم يرد له ان كان ملك الصبي أو مال السكك ان كان لغيره ولو أوصل صبي هدية إلى غيره وقال هي من زيد مثلاً أو اخبر بالاذن بالدخول عمل يخبره مع ما يفيد العلم أو الظن من قرينته وكالصي في ذلك الفاسق اه نهاية وكذا في المعنى الا انه جرى على ما اعتمده بعض المتأخرين فقال اما في الباطن فغيره بعد البلوغ اه قال ع ش وقوله مر أو اقترضه ومثلهما ما يقتضي التملك من العقود وقوله مر بعض المتأخرين منهم شيخ الاسلام في باب الحجر وقوله مر ولم ياذن الوليان ظاهره وان علم الولي بذلك وافرده ولو قبل بالضمان في هذه الحالة لم يكن يعيد وقوله مر ضمن كل الخ أي لعدم اذن الولي والمراد انه ثبت البطلان في ذمة الصبي ويؤدى الولي من مال الصبي وقوله مر فالضمان عليهما أي الوليان أو باذن احدهما فالضمان عليه فيها اذن فيه لولييه وقوله مر وهو ملك الصبي أي اما اذا كان ملك الولي فانه يبرأ لان الولي هو المضجع لماله وقوله مر نعم ان رده أي البائع باذنه أي الولي وقوله مر وله أي الصبي وقوله برى أي البائع وقوله مر وسلمو يدعيت للصبي أي سواء عينه أو أطلق وقوله مر ففعله برى أي وان اثم فلو أنكر صاحب الدعية الاذن صدق بيمينه لان الأصل عدمه وقوله مر بخلاف مالو كان ديناً أي فلا يبرأ منه وكالدين خبز الوظائف ودرهم الجامكية اذا دفعهما من هاتحت يده للصبي وقوله مر عمل يخبره أي فان تبين كذبه وجب عليه رده إن كان باقياً ورده ان كان تالفاً وقوله مر وكالصي في ذلك أي في إيصال الهدية أو الاخبار بالدخول وقوله مر والفاسق ومثله الكافر اه ع ش قول المتن (وعدم الاكراه بغير حق) ولا اثر لقول المكره بغير حق الا في الصلاة فتبطل به في الأصل ولا فاعله الا في الرضاع والحدث والتحول عن القبلة وترك القيام في الفريضة مع القدرة وكذا القتل ونحوه في الأصل وكل هذا باق في الإطلاق ان شاء الله تعالى ويرد على الاول مالوا كرهه على طلاق زوجة نفسه أو بيع ماله أو عتق عبده وما شبه ذلك فانه يتفدى على الثاني مالوا كرهه على اتلاف مال الغير أو اكله أو تسليم الدعية فانه يضمن الجميع ومالوا كرهه بجوسي مسلماناً على ذبح شاة أو محرماً حلالاً على ذبح صيد فذبحه عنه يحل ومالوا كرهه على غسل ميت لم يتوجه عليه غسله فانه يصح ومالوا كرهه على وطء زوجته أو أمته فأحبلها فانه يصح ويستقر للزوجة به المهر وللأمية الولد وحلت الزوجة للمطلق ثلاثاً ومالو حضر المحرم عرفة مكرهاً فانه يصح وقوفه اه مغنى (قوله) فلا يصح الى قول المتن ولا يصح في المعنى الا قوله وليس منه الخ بخلافه (قوله) فلا يصح عقد مكره (قال في شرح العباب ومحل

وانما يصح بيع العبد من نفسه لان مقصوده العتق ويصح بيع السكران المتعدي مع كونه غير مكلف ولوروده على مفهوم قول اصله التكاليف كالسفيه على منطوقه ابدله بالرشد ليشمله بالمعنى الذي قررته ولا يرد عليه من زال عقله عما لا يائمه به فانه ملحق بالمحجور عليه (قلت وعدم الاكراه بغير حق) فلا يصح عقد مكره

حقيقة أو حكماً (قوله) فلا يصح عقد مكره (قال في شرح العباب ومحل ان لم يقصد ايقاع البيع والصحيح كما بحثه

ان لم يقصد ايقاع البيع والاصح كاجته الزركشي اخذا من قوله لو اكره على ايقاع الطلاق قصد ايقاعه
صحيح لقصدته انتهى اه سم على حج اه عش (قوله في ماله الخ) وكذا في مال غيره حيث كان المكره له وغير
ماله كما يفهم من قوله ومن اكره غيره الخ ويؤخذ من تشبيهه بالطلاق ان مثل ذلك المالك اكرهه على بيع
احدهذين فباع واحدا منهما بعيته فان تعيينه مشعر باختياره كما لو اكرهه على طلاق احدي زوجتيه فطلق
واحدة بعينه او المولى عين له هنا احدهما او اكرهه عليه فلا يصح ثم (قوله في ماله) اشار به الى انه كان ينبغي
التقييد بهذا القيد في كلام المصنف لان عمومه شامل للمالك اكرهه غيره على بيع مال نفسه فيقبل به البيع
وليس مراد اذ كان عقده صحيح اه عش (قوله وليس منه) اى من الاكره (خلافا لمن زعمه الخ) كان وجهه
ان لها مندوحة عن البيع له لانها اذا طلبت التزويج فامتنع زوجها الحاكم لكن انظر لوجهات ان لها
مندوحة واعتقدت ان لا طريق الا لبيع هل يصحح ولا سم على حج اقول قد يقال الاقرب عدم الصحة
لاضطرارها اليه حيث يكون امتناعه من تزويجها كالوهددها بالتلافى ماله بل اولى عش ومثل الجهل العجز
عن رفع الامر الى الحاكم وعدم تزويجه لا مال له لو وقع كاهو ظاهر (قوله بخلافه بحق) ومن الاكره بحق
ما لو اكرهه الحاكم في زمن الغلاء على بيع مازاد على حاجته مناجرة ومنه ايضا ما لو طالبه المستحق ببيع ماله
ووفادينه فحلف بالطلاق انه لا يبيع فاهو الحاكم على البيع فباع صح ولم يثبت وهو مقتضى كلام حج
في باب الطلاق لكن مقتضى كلام الشارح م ثم اخذت اه عش (قوله كان اكرهه عليه) اى على بيع
ع ماله والشراء بعين المال ومثل رقيقه من يستحق منفعة كوصى له بها مؤجر اه عش (قوله فاجبره
الحاكم عليه) افهم انه لا يصح له باعه باكره غير الحاكم ولو كان المكره مستحق الدين وهو ظاهر لانه لا ولاية
له نعم ان تعذر الحاكم فيمنعه الصحة باكره المستحق او غيره من له قدره او بتعاطيه البيع بنفسه كمن له شوكة
مثل شاد البلد ومن في معناه لان المقصود ايصال الحق لمستحقه هذا ولصاحب الحق ان يأخذ ماله ويصرف
فيه بالبيع ان لم يكن من جنس حقه ويحصل حقه به وان يملكه كان من جنس حقه لانه ظافر ومنه
ما يقع في مصرنا ان بعض المتمرزين بالبلاد يأخذ غلال الفلاحين ونحوها لامتناعهم من اداء المال او هرهم
فيصح بيع المأثم له ويحل الاخذ منه حيث وجدت شروط الظفر اه عش (قوله ولو يباطل) اى بان
كان غير مالك لنفسه اه عش (قوله يباع لنفسه) مفهومه انه لا يصح اكره الولى في مال مولى ولعله غير
مراد وان المراد له ماله عليه ولاية فيدخل الولى في مال مولى والحاكم في مال الممتنع اخذا من العلة
وعمله في الولى حيث جاز له التوكيل كان يجوز عن المباشرة اه عش (قوله ويصح بيع المصادر) بفتح الدال من
جهة ظالم بان باع ماله لدفع الاذى الذي ناله لانه لا اكره فيه اذ مقصود من صادر تحصيل المال من اى وجه
كان معنى (قوله مطلقا) اى ظاهر او باطنا علم له مال غيره ولا اه عش (قوله يعنى تملك) الى قوله
ويجبه الخ الحق في النهاية لا لقوله او على نحو ثوب الى ومثله وقوله وبحث الى ويكره وقوله ويرد الى ولا تملك
الحري وكذا في المعنى لا لقوله وكذا بهالى ولا تملك الحري وقوله فان امتنع قول المتن (الكافر) اى يفتا فلو
كان مشكوكا في كفره فبغنى ان يقال ان كان في دار الاسلام صح وان كان في دار الكفر لم يصح ثم راي في
سم على الهبة ما يوافقه اه عش (قوله لنفسه) اى اولئله نايقو معنى (قوله لنفسه) باقى محترزه في قوله
وللكافر التوكيل الخ اه سم قول المتن (المصحف) خرج جلده المنفصل عنه فانه ان حرم مسه للمحدث يصح
بيعه للكافر كما اقره به شيخنا الرملى (فرع) اشترى مسلم وكافر مصحفا للمعتد بحتمه للمسلم في نصفه م رسم على

الزركشي اخذا من قوله لو اكره على ايقاع الطلاق قصد ايقاعه صحيح لقصدته اه (قوله وليس منه خلافا
لمن زعمه الخ) كان وجهه ان لها مندوحة عن البيع له لانها اذا طلبت التزويج فامتنع زوجها الحاكم لكن
انظر لوجهات ان لها مندوحة واعتقدت ان لا طريق الا لبيع انتهى (قوله لنفسه) باقى محترزه في قوله
وللكافر التوكيل الخ (قوله المصحف) خرج جلده المنفصل عنه فانه ان حرم مسه للمحدث يصح بيعه للكافر كما
اقره به شيخنا الشهاب الرملى (فرع) اشترى مسلم وكافر مصحفا للمعتد بحتمه للمسلم في نصفه م (قوله)

اى ماله بغير حق لعدم الرضا
وليس منه خلافا لمن زعمه
قول مجبر لها لا لزوجه الا
ان يعتنى مثلا كذا بخلافه
بحق كان اكرهه عليه او
تعين بيع ماله لو فاء دينه
اوشراء مال اسلم اليه فيه
فاجبره الحاكم عليه بالضرب
وغيره وان صح بيع الحاكم
له لتقصيره ومن اكرهه غيره
ولو يباطل على بيع مال
نفسه صح منه لانه لا يلغ في
الاذن ويصح بيع المصادر
مطلقا اذ لا اكره ظاهره
(ولا يصح شراء) يعنى تملك
(الكافر) ولو مر تدانفسه
بنفسه او بوكيله ولو مسلما
(المصحف) يعنى كما هو
ظاهر

حج اه عش (قوله ما فيه قرآن) شامل للتميمة وهو متجهو (قوله وان قل) هل يشمل حرفا ومحتمل أن الحرف ان اثبت فيه بقصد القرآنية امتنع البيع حيث ذوالا فلا ومثل المصحف التوراة والانجيل قيمته اذ لم يعلم تغيرهما سم على حج اه عش (قوله اوجدار) يخالفه قول النهاية ويلحق بها اى بالنقد والى عليها ثم من القرآن لما يظهر ما عمت به البلوى ايضا من شراء اهل الذمة الدور وقد كتب في سقفا شى من القرآن فيكون متنفرا للمساحة به غالبا اه قال عش قوله مر للمساحة وينبى ان مثل ذلك الثوب المكتوب عليه القرآن لعدم قصد القرآنية بما يكتب عليه الا ان يقال الغالب فيما يكتب على الثياب ان يقصده التبرك بالابس فاشبهه التمام على ان في ملاسته ليدن الكافر امتنا له ولا كذلك ما يكتب على السقوف ولا فرق في القرآن بين كونه منسوخ التلاوة ولو مع نسخ الحكم وغيره اه وقوله ولا فرق الخ في سم مثله (قوله بطل البيع فيما قرآن) نقله في شرح الارشاد عن فتوى بعضهم ثم خالفه اه سم (قوله ولو ضعيفا) وذلك لان لم تقطع بنى نسبته عنه صلى الله عليه وسلم وخرج بالضيق الموضوع اه عش عبارة سم واما الاحاديث المتفق على وضعها فينبى ان يقال ان تضمنت اثار السلف او مافى معنى الآثار امتنع بيعها من الكافر والا فلا (قوله لانهما) اى الحديث الضعيف وغيره وكان الاولى الافراد كافي النهاية (قوله التى بها اثار السلف) ولا يبعد ان غير السلف من مشاهير علماء الامة وصلحاتهم كالسلف ثم رايته في شرح العباب قال والذي يظهر ان المراد بالسلف ما يعم ائمة الخلف الخ اه سم (قوله اثار السلف) اى الحكايات الماثورة عن الصالحين زيادى وفي سم على حج ولا يبعد ان اسماء الانبياء سيما نبينا كالانار اه ونقل عن العلامة شيخنا سلمان البابى تخصيص ذلك بمن لا يعتقد تعظيم ذلك النبى كالنصارى بالنسبة لسيدنا موسى اه اقول وفيه وقفة وينبى الاخذ بأطلاقهم وينبى ان مثل اسماء صلحاء المؤمنين حيث وجد ما يعين المراد بها كاني بكنى اى حقاقة ويؤخذ من هذا باولى انه يحرم على المسلم اذا استفاد ذمى ان يكتب له فى السؤال والجواب لفظا للجلالة فتنبه له انه يقع كثير الخطا فيه اه عش (قوله ليعرضها للامتحان) يؤخذ منه انه يحرم تملك ما فيه اثار الصحابة او الائمة الاربعة وغيرهم من الفقهاء والصوفيين لمن يعرضهم من المبتدعين كالروافض والوهابيين بل اولى لان اهانتهم اشد من اهانة الكفار (قوله وبحت الخ) المعتمد خلافة مر اه سم عبارة النهاية بخلاف ما اذا خلت كتب العلم عن الآثار وان تعلقت بالشرع ككتب نحو ولغة خلافا لبعضهم اه قال الرشيدى قوله مر ككتب نحو الخ اى وقفه كما في شرح الروض اه وقال عش قوله مر ككتب نحو الخ اى اذا خلت عن بسم الله كما

ما فيه قرآن وان قل وان كان
ضمن نحو تفسير او علم او على
نحو ثوب او جدار ماعدا
النقد للحاجة ومن ثم لو
اشترى دارا يسقفا قرآن
بطل البيع فيما عليه قرآن
وصح في الباقي تفريقا
للصفة ومثله الحديث اى
ما هو فيه ولو ضعيفا فيما
يظهر لاهما اولى من
الآثار الانية وكتب العلم
التي فيها اثار السلف وذلك
لنوعيتها للامتحان وبحت
ان كل علم شرعى او آله

ما فيه قرآن) شامل للتميمة وهو متجه لانها لا تنقص عن الاحاديث الضعيفة ولا عن اثار السلف بل تريد كما هو ظاهر والجواب عن ارسال كتبه عليه الصلاة والسلام للكفار يمكن وخرج لجلده وان لم تقطع النسبة وليس بعيدا ان لا يسقر انوا لنحوه محرمة المس امر اخر اى وقد تقدم ذلك وهل يشمل ما فيه قرآن ولو حرفا ومحتمل ان الحرف او اثبت فيه بقصد القرآنية امتنع البيع حيث ذوالا فلا (قوله بطل البيع فيما عليه قرآن) نقله في شرح الارشاد عن فتوى بعضهم ثم خالفه (قوله التى فيها اثار السلف) هذا الصنيع صريح في ان سبب المنع تلك الآثار فيؤخذ من ذلك المنع اذا تجردت عن العلم ولا يبعد ان غير السلف من مشاهير علماء الامة وصلحاتهم كالسلف ومثله كتب العلم التي فيها الآثار ككتب غير الشرعى وبوجه ما سبب المنع الآثار فلا يضر ضم غيرها بالاول لا يخفى ان منسوخ التلاوة فقط من القرآن اولى بالمنع من الآثار لا تلام انه وانما زال عنه وصف القرآنية فقط بل قد يقال ينبى المنع في منسوخ التلاوة والحكم لذلك فليتأمل وان التمام اولى بالمنع من الاحاديث والآثار فليتأمل ثم رايته في شرح العباب قال وان اى والذي يظهر ان المراد بالسلف هنا ما يعم ائمة الخلف الخ واما الاحاديث المتفق على وضعها فينبى ان يقال ان تضمنت اثار السلف او مافى معنى الآثار امتنع بيعها من الكافر والا فلا ولا يبعد ان اسماء الانبياء سيما نبينا كالانار (قوله وبحت ان كل علم الخ) المعتمد خلافة مر وقوله لغير حاجة فلا كراهة فيه لحاجة وقوله دون شرائه

هو ظاهر وقوله مر خلافا لبعضهم تبعه حج اه وعبارة المغنى قال السبكي والاحسن أن يقال وكتب علم وإن خلت عن الآثار تعظم العلم الشرعي اه وهذا لا بأس به وقال ابنه تعليقه فيد جواز تملكه كتب علوم غير شرعية وينبغي منعه تملك ما يتعلق منها بالشرع ككتب النحو واللغة قال شيخنا وفيما قاله نظراى بل الظاهر الجواز وهو كذلك ولو نسخ الكافر مصحفاى أو شيئا مما ذكر من كتب حديث أمر بأزالة الملك عنه اه (قوله كذلك) ويمنع الكافر من وضع يده على المصحف لتجليده كما قاله ابن عبد السلام وإن رعى اسلامه بخلاف تمكنه من القراءة نهاية معنى قال ع ش قوله مر لتجليده ظاهره وان احتيج لتجليده وانحصر في الكافر وهو ظاهر لان غاية ما يترتب على عدم تمكنه منه نقصان ورقة او تلقه ولم ينظر والى غير هذه الصورة وقوله بخلاف تمكنه الخ اى إذا رعى اسلامه بان فهم ذلك من حاله اما إذا لم يرج اسلامه فانه يمنع منها المخاطب بالملك الحاكم لا الاحاد لما فيه من الفتنة ع ش (قوله لغير حاجة) اى فلا كراهة فيه لحاجة اه سم (قوله بيع المصحف) خرج به المشتعل على تفسيره وظاهره وإن كان التفسير اقل من القرآن او اكثر وكتب العلم والحديث ولو قد ساء فلا يكره بيعه اه ع ش (قوله دون شرأته) اى فلا كراهة فيه مطلقا اه سم (قوله ولو بنحو تبعية) حذف النهاية لفظه النحو وانظر ما ادخله الشارح بها قول المتن (والمسلم) اى المفصل فيصح بيع الامه الحامل بمسلم عن شبهة لا تقتضى حرية الولد بان ظنها المسلم زوجته الامه لا تنفاه الا ذلالا عنه وان قلنا الحمل يعلم مادام الحمل ثم بعد انفصاله بحال بينه وبينه يجعله تحت يد مسلم ثم رايته في سم على حج ويضم منه بالاولى ان سيدها لا يكلف بيعها ازالة للملك عن المسلم اه ع ش (قوله او المرتد) خرج به المنتقل من دين إلى اخر فانه لا يمنع بيعه للكافر باذى اه ع ش (قوله او بعض احدهما) اى المسلم والمترد اه ع ش (قوله ازالة لها) اى علة الاسلام واحتمال عودة الى الاسلام يتقويه بالكافر مع بعده عنها (قوله ظاهره) اسقطه النهاية وعبارة المغنى إلا أن يعتق عليه وذلك في ثلاث صور الاولى إذا كان المبيع اصلا او فرعاً للشترى الثانية إذا قال اعتق عبدك المسلم عني بعض او بغيره واجابه الثالثة إذا اقر بحرية عبد مسلم ثم اشتراه قاله الاسوى لكن الصحيح في هذه الثلاثة انه اقتداه من جهة المشتري لا شراؤه وعلم من هذا انه كان المناسب ان يذكره بعد قوله بدخوله في ملكه (قوله او شهد بحريته) اى وان لم تصح شهادته إذا لا تنقص عن الاقرار اه سم (قوله ومن قال الخ) اى الكافر اه ع ش (قوله بالرفع) اى فانه يصح شراؤه معنى ونهاية (قوله لفساد معنى النصب) عبارة المغنى والنهاية وانما قيدت كلام المصنف بالرفع تبعا للشارح ليكون مستانفا إذا لو كان منصوب بالكان من دخول الاستثناء فلزم استثناء الشيء من تقيده اى يلزم استثناء الصحة من عدم الصحة وهو فاسد اه اى إذا التقدر حيث لا يصح شراء الكافر المسلم إلا ان يصح شراؤه ريشدى زاد سم اولاً ان يعتق فيصح شراؤه فامله اه وعبارة البصري ورايت في بعض التعاليق نقل عن العلامة الطنطاى ان النصب يقتضى الصحة عقب العتق وهو فاسد بل الامر بالعكس اه (قوله شراؤه) فاعل فيصح (قوله وكذا بها الخ) اعتمدهم اه سم (قوله فالتجاة الخ) خلافا للنهاية ووافقا لاطلاق المغنى (قوله انه) أى تملك ذى بدار نا السلاح (مثله) أى كتملك الحربى الحديد فحرم مع الصحة (ولو مستانما) اى او معاهد او ظاهره ولو بدار نا ويدل عليه اقتضاره فى بيان المقوم على الذى بدار نا الاتى فى قوله بخلاف الذى فى دار نا (فرع) لو باع العبد الكافر من حرى فالظاهر امتناعه بقياس الاولى على الحرب إلا ان يقال القرض الظاهر من الاتى والحويل القتال ولا كذلك العبد وهذا الثانى هو مقتضى تعليل صحة بيع الحديد بانه لا يتعين جعله عدة حرب وقد جزم شيخنا فى شرح الارشاد

كذلك ويكره لغير حاجة
بيع المصحف دون شرأته
(و) لا تملك الكافر ولو
بوكيه (المسلم) ولو بنحو
تبعية المرتد أو بعض
احدهما وان قل ولو بشرط
العتق (فى الاظهر) لما فيه
من اذلال المسلم والحق به
المرتد لبقاء علة الاسلام
فيه فى تمكن الكافر منه
إزالة لها (إلا أن يعتق) أى
يحكم بعقده ظاهرا (عليه)
بدخوله فى ملكه كيمضه
ومن أقر أو شهد بحريته
ومن قال مالكه أعتقه
عنى وان لم يذكر عوضا
لان الهبة كالباع (فيصح)
بالرفع لفساد معنى النصب
(فى الاصح) شراؤه لا تنفاه
إذلاله بعقده (ولا) تملك
الذى بغير دار نا وكذا بها
إن خشى إرساله اليهم على
ما بحث ويرده ما يأتى فى
فى جعل الحديد سلاحا
فالتجاة أنه مثله ولا تملك
(الحربى) ولو مستانما

أى فلا كراهة فيه مطلقا (قوله أو شهد بحريته) أى وإن لم تصح شهادته إذا لا تنقص عن الاقرار (قوله)
لفساد معنى النصب) إذا التقدير حيث لا يصح شراء الكافر المسلم إلا أن يصح شراؤه فامله أولا ان يعتق
فيصح شراؤه فامله (قوله وكذا بها الخ) اعتمدهم (قوله ولو مستانما) أى به شيخنا الشهاب الرملى

بنقل الصحة سم على المنهج اه ع ش قول المتن (سلاحا) هل كالسلاح السفن لمن يقاتل في البحر أو لعدم تعيينها للقتال فيه نظرو وبوجه الاول كالخيل مع عدم تعيينها للقتال سم على حج اه ع ش (قوله و فرسا) اى وان لم تصلح للركوب حالا وكذا ما يلبس لها كسرج ولجام اه بيجرى (قوله بخلافه في صلاة الخوف) اى فان المراد بالسلاح ثم ما يدفع لا ما يمنع اه ع ش (قوله او بعضه) اى بعض السلاح شاعا اه ع ش (قوله لانه يستعين الخ) اى مظنة الاستعانة ليكون لازما سم على حج والمراد انه اذا حلت الاستعانة على ظاهره لم تكن لازمة للبيع اه ع ش (قوله فيه) الاولى منه (قوله بخلاف الذى يدارنا) اى اذا لم يظن بقرينة ارساله الى الدار الحرب سم ونهاية (قوله والباغى الخ) و (قوله وأصل السلاح) كل منهما عطف على الذى اه ع ش (قوله لاحتمال الخ) يؤخذ من هذا جواب حادثة وقع السؤال عنها وهو ان طائفة من الحريين اسروا جملة من المسلمين وجأوا بهم الى محلة قريبة من بلاد الاسلام وطلبوا من اهل تلك المحلة ان يفتدوا اولئك الاسرى وقالوا لاطلقتهم الابرو ونحوه مما نستعين به على الذهاب الى بلادنا فيل يجوز الاقتداء بذلك او يحرم لما فيه من اعانتهم على قتالنا وحاصل الجواب ان قياس ما هنا من جواز بيع الخلد لهم جواز الاندثار بما طلبوا من القمع ونحوه لانه ليس من آلة الحرب ولا يصلح بل يؤخذ مما ساقى في الجهاد من استحباب فداء الاسرى بمال استحباب هذا اه ع ش (قوله حرم الخ) اى بيعه (قوله وضح) ولعلمه بنظر الى هذا الظن لعدم صلاحية للحرب ببيئته بخلاف ما لو خيف دس ذى يدارنا بالسلاح الى اهل الحرب فانه لا يصلح لصلاحية للحرب تلك الهية اه ع ش (قوله صرح به او نواه) مفقومه البطلان حيث لم يصرح بالوكالة ولا نوى الموكل وان وكله في شراء مسلم أو مصحف بعينه وهو ظاهر اه ع ش (قوله ارتهان الخ) اى ارتهان الكافر ذلك من مسلم اه ع ش (قوله ونحو المصحف) اى بان رضى اسلامه واستعاره ليدفعه لمسلم بلقنه منه اه ع ش (قوله وبكر اهة ايجار عينه الخ) اى ما ذكر من المسلم ونحو المصحف وخرج بايجار عينه استجارها لكن عبارة مر وكذا شيخ الاسلام في شرح المنهج فان استاجر عينه كره انتهى اه سم عبارة ع ش قوله رفا ان استاجر عينه كره اى ولو لحذمة مسجد للمسلمين لان فيه اذلاله وعبارة المغنى ومحل جواز استجار الكافر العبد المسلم كآل الزركشى في غير الاعمال المنيهة اما فيها كازالة القاذورة فتتمتع قطعاه (قوله لكن يؤمر الخ) عبارة المغنى قال ابن المقرئ وترفع يده عنهما فيوضان عند عدل وقضيته أنه يتسلمها أولا وقضية كلام الروضة أنه لا يمكن من ذلك بل يتسلم أولا العدل قال الاذرى ويحتمل ان يقال يسلم اليه الرقيق ثم يزرع حال اذ لا محذور كما في ايداعه منه بخلاف المصحف فانه محدث فلا يسلم اليه وهذا كآل شخنا متجه وينبغي ان يكون غير المصحف بما الحق به كالعبد اخذ من العلة اه (قوله وبايجار المؤخر الى) اى يؤمر في اجارة العين بايجارته لمسلم كآل المجموع بخلاف اجارة الذمة لان الاجير فيها يمكنه تحصيل العمل بغيره اه معنى وفى سم بعد ذكر مثله عن الاسنى ولا ياتى هذا فى المصحف اه عبارة النهاية وبايجار المسلم اه (قوله لمسلم) مفقومه انه لا يكتفى ان

(قوله سلاحا) هل كالسلاح السفن لمن يقاتل في البحر أو لعدم تعيينها للقتال فيه نظرو وبوجه الاول كالخيل مع عدم تعيينها للقتال (قوله لانه يستعين) اى مظنة الاستعانة ليكون لازما (قوله لباغ) ينبغى اول ذى يدارنا ظن ارساله دار الحرب (قوله ايجار عينه) خرج استجارها لكن عبارة مر وكذا شيخ الاسلام في شرح المنهج فان استاجر عينه كره انتهى (قوله في قبض المصحف) ظاهره انه لا يجب ان يربط عنه في قبض المسلم بل يجوز ان يسلم اليه ثم يزرع حال اذ لا محذور كما في ايداعه منه بخلاف المصحف لانه محدث وهو احتمال فى الارتهان للاذرى قال فى شرح الروض انه متجه بعد ان ذكر احتمالين عن ابن الففة في أنه يتسلمها ولا يتسلمها العدل وان السبكي بحث ترجيح الثانى وانه قضية كلام الروضة واصلها ثم اقر الروض على قوله فيما لو اشترى كافر رقيقا كافر فاسلم الرقيق قبل القبض انه لا يقبضه بل يقبضه له الحاكم ويمكن ان يفرق بان القبض مع ملك العين اقوى فى التسلط ينبغى ان يقبضه له الحاكم ايضا (قوله وبايجار المؤجر لمسلم) قال فى شرح الروض وظهر كلام المصنف انه لا فرق بين اجارة الذمة و اجارة العين وقضية كلام اصله

(سلاحا) وهو هنا كل نافع فى الحرب ولودرعا و فرسا بخلافه فى صلاة الخوف لا اختلاف ملحظ المحلين أو بعضه لانه يستعين به على قتالنا فلتنع منه لاسر لازم لذاته فالخوف بالذاتى فى اقتضاء المنع فيه الفساد بخلاف الذى يدارنا لانه فى قبضتنا والباغى وقاطع الطريق اى لسهولة تدارك أمرهما وأصل السلاح كالخيل لا احتمال ان يجعل غير سلاح فان ظن جعله سلاحا حرم وصح كيحه لباغ أو قاطع طريق (رواه أعلم) وللکافر التوكل فى شراء كل ما مر لمسلم صرح به أو نواه ويجوز بلا كراهة او تهاون واستيداع واستعارة المسلم ونحو المصحف وبكر اهة ايجار عينه واعارته وايداعه لكن يؤمر بوضع المهرن عند عدل وينوب عنه مسلم فى قبض المصحف لانه محدث وبايجار المؤجر لمسلم

يؤجره لكافر ثم يامر ذلك الكافر ايضا بايجاره وهكذا وهو متجه سم على حج و لعله حيث فهم من حاله ان الغرض من ذلك التلاعب بالمسلم وابقاؤه في سلطنة الكفار والافلاما من من ايجاره الى كافر وهو يؤجره الى كافر آخر ان ظن ان ذلك وسيلة الى ايجاره لمسلم هذا ويقي ماله استعاره او استودعه فهل يمكن من استخدامه في العارية وحفظه في الوديعة او يتعين ان يستيب مسلما في حفظه ودفعه الى مسلم يتخدمه فيما تعود منفعة على الكافر مثلا ككون المسلم بالكافر او فرع له فيه نظرا ولا يبعد الثاني ثم رايت في قسم على البهجة ما يؤخذ منه ترجيع الاول فليتأمل اه ع ش اقول وهو اى الاول قضية تخصيص الشارح والنهاية والمغنى الامر برفع اليد بالمرهون والمؤجر دون المعار والمودع (قوله كما يؤمر باز الة ملكه الخ) ولا يكتفى رهنه ولا اجاره تعالى لا تزوجه ولا تديره ونحو ذلك لانها لا تفيد الاستقلال معنى ونهاية (قوله او بكتابة القن) اى وان لم يزل بها الملك لا فادتها الاستقلال نهاية ومعنى (قوله ولو بنحو وقف) اى بيع او هبة او عتق او وقف على غير كافر او نحو ذلك دفعا للاهاتة والاذلال وقطعا السلطنة الكافر على المسلم ولا يحكم بزياله اه معنى (قوله عن اسلم في بده الخ) وقد اوصل بعضهم صور دخول المسلم في ملك الكافر ابتداء الى نحو خمسين صورة وهي راجعة لقول بعضهم اسباب دخول المسلم في ملك الكافر ثلاثة ما يفيد الملك القهرى والفسخ واستعقاب العتق اى بان يشتري من يعتق عليه وهو ضابط مهم اه نهاية وكذا في المغنى الا انه قال يدخل المسلم في ملك الكافر ابتداء في اربعين ثم سرداهم ذكر الضابط المذكور (قوله باعه الحاكم الخ) وظاهر كلامهم تعيين بيعه على الحاكم لمصلحة المالك بقبض الثمن حالا وان كان المالك غير ايبته وبين الكتابة اه نهاية (قوله باعه الحاكم الخ) وجواب (قوله عند ثمة) ولو امتنع الثقة من ذلك الا بالاجارة جاز له الاخذ من سيده فيما يظهر فيجبر على دفعها له اه ع ش (قوله وكذا مستولدة الخ) اى استكسبت له عند ثمة قال سم ظاهره وان تاخر الاستيلاء عن الاسلام اه اقول بل ظاهره رجوع قوله قبل اسلامه للمستولدة ايضا بتاويل من ذكر وقد يفيد قول ع ش قوله مر وكذا مستولدة اى الكافر اذا اسلبت اه (قوله ويتجه الحاق الخ) المعتمد خلافة مر اه سم عبارة النهاية ولو طر الاسلام القن بعد تدبير سيده لم يجبر على بيعه على الاصح حذرا من تقويت غرضه فلو كان علق عتقه بصفة قبل اسلامه فهو كالقن على الاقرب اه قال ع ش قوله مر فهو كالقن الخ اى فيجبر على بيعه خلافا لحج حيث احقه بالمستولدة والاقرب ما قاله حج لان لم يظهر فرق بينه وبين المدير الذي طر اسلامه اه (قوله والاوجه اجاره الخ) المعتمد عدم الاجار بل امتناع هذا الفداء لانه بيع ويبيع امتنع مر اه سم عبارة النهاية والاوجه عدم اجاره على بيعها اى المستولدة من نفسها بشئ المثل خلافا للزركشى لما فيه من الاجحاف بالمالك بتاخير الثمن في الذمة فان طلب غيره اقتداهما منه بقدر قيمتهما لم يجبر ايضا خلافا لبعض المتأخرين اذ هو بيع لها وهو غير صحيح اه قال ع ش قوله مر خلافا لبعض المتأخرين مراده حج وقوله مر اذ هو بيع لها الخ قد يتوقف في دعواه ان اقتداهما بيع ويقال

انه في اجارة العين دون اجارة الذمة قال الزركشى وهو ظاهر لان الاجير فيها يمكنه تحصيل العمل بغيره اه ولا ياتي هذا في المصحف ومفهوم قوله لمسلم انه لا يكتفى ان يؤجره لكافر ثم يؤمر ذلك الكافر ايضا بايجاره وهكذا وهو متجه (قوله كما يؤمر باز الة ملكه الخ) قال في شرح العباب ولو حملت امة الكافر من كافر بتكاح او شبهة اسلم فان قلنا ان الخ يعطى حكم المعلوم امر مال كها باز الة ملكه عنذا كره في البحر وفيه نظر واطال في بيان النظر ومنه انه لا يتصور الاذلال هاتهما قال هذا هو الذي يظهر ثم رايت جمعا متأخرين قالوا لا يجبر على ازاله ملكه عنقبال الوضع واطال في بيان ذلك عنهم ومنه انه بعد الوضع لا يمكن اجاره على ازالة ملكه عنه لمخذور التفريق الى ان قال وميل الزركشى الى الاخذ بقضية ما في البحر من اجاره على ازالة ملكه عنها ونقل احتجاجه ثم نظره في فراجعته والاوجه ان لا يؤمر اذلال في هذه الحالة كافي الكثر (قوله) وكذا مستولدة ظاهره وان تاخر الاستيلاء عن الاسلام (قوله ويتجه الحاق الخ) المعتمد خلافة مر (قوله) والاوجه اجاره المعتمد عدم الاجار بل امتناع هذا الفداء لانه بيع ويبيعها امتنع ولولم تقتع عليه لانه

كما يؤمر باز الة ملكه ولو بنحو وقف على غير كافر او بكتابة القن عن اسلم في بده او ملكه قهر بنحو وارث او اختيارا بنحو فسخ او اقالة او رجوع اصل واهب او مقرض فان امتنع من رفع ملكه باعه الحاكم عليه فان لم يجد مشريا استكسب له عند ثمة وكذا مستولدة ومديره قبل اسلامه ويتجه الحاق معلق العتق به والاوجه اجاره على قبول

ان ما يدفعه له في مقابلة تجيزه العتق وهو تبرع من الدافع اه وقال الرشدي قوله مراد هو بيع الخ توقف شيخنا في الحاشية في كون الافتداء بيعا اى لانهم فيما لا يخص من كلامهم يجعلونه مقابلا للبيوع ومن ثم اجاز الشهاب حجي في تحفته هذا الافتداء لكن قال الشهاب سم في حواشيه قوله حجي فداء الاجنبى الخ انظر هذا الفداء هنا وفي تمحض الرق الاتى هل هو عقد عتاقه وهو بعيد جدا او لا فيها فاحكم الرقيق حيث ذهل انقطع الملك عنه وهو مشكل اذ لا يملك بلامالك او عقد عتاقه هنا لا في تمحض الرق بل يملكه فيه المقتدى والوجه امتناع ذلك في المستولدة اذ لا جائز ان يكون اقتداؤه عقد عتاقه بل لو كان كذلك لم يجز لان العقد عليها مع غير هاتمتع وان ادى الى العتق ولما هو عقديع ويبيع الغير هاتمتع وامافى تمحض الرق فهو بيع كسائر البيوع انتهى فاشار الى ان اقتداء هاتما لا يكون الا بيعا لها وحصل الجواب عن توقف الشيخ ع ش اه وقوله وحصل الجواب الخ في حقه ظاهرة لان مال كلام النهاية وسم واحد وهو ان الافتداء هنا لا يكون الا بيعا فنع ع ش كلام النهاية هاتما مستند بان مادفعه الغير هاتما من قبيل التبرع المحض لا المعاوضة يرد على كلام سم ايضا كما هو ظاهر (قوله يعنى) الى قوله قيل في المعنى الا قوله نحو جلد الاضحية والى قول المتن الثانى في النهاية لا لاقوله واراد الى المتن (قوله خمسة) وزاد البارزى الرؤية قال الولي العراقي والتحقيق ان اشتراط الرؤية داخل في اشتراط العلم فانه لا يحصل بدون رؤية ولو وصف فقوى او وصف امور تضيق عنها العبارة اهمعنى (قوله ويريد الربوى الخ) اى لا يرد الربوى على المتن لان كلامه في غيره فان له بابا يخصه اهمعنى (قوله بما ياتى فيه) اى من اشتراط الحلول والتقايض والمائلة على ما ياتى فيه اه ع ش (قوله ولا يرد الخ) اى على ما فهم من كلامه من ان ما اجتمعت فيه هذه الشروط صح بيعه اه ع ش عبارة الرشدي اى من حيث توفر الشروط الآتية فيهما اى بحسب الظاهر مع عدم صحة بيعهما فيما واراد ان المنطوق وحاصل الجواب منع كون ذلك مستويا للشروط اه (قوله جلد الاضحية) اى بالنسبة للضحية وورثته لا الفقير كما ياتى في باب الاضحية (قوله وحريم الملك الخ) اى اذ لم يمكن احداث حريم آخر له او الا فالوجه الصحة اهمعنى (قوله قيل الخ) اقوله المعنى عبارة قال السبكي والذى يتحرر من الشروط الملك والمنفعة فلا شرط له غير هاتما اما اشتراط الطهارة فيستفاد من الملك لان التجسس غير مملوك واما القدرة على التسليم والعلم به فشرط في العاقد وكذا كون الملك له العقد اه (قوله مع الاشارة الخ) اى لان فيه تنبيها على ان التجسس لا يملك بالبيع وكفى بهذا ايضا فائدة اسم (قوله شرعوا وان غلبت الخ) يعنى ان الشرط ان يكون بما حكم الشرع بطهارته وان كانت النجاسة غالبية في مثله اه رشدي (قوله بالفعل او الامكان) اقول يرد عليه المنتجس الا لان طاهر العين بالفعل ولعل حتى العبارة ان يقول واراد بطهارة العين طهارة حقيقة او حكما فخرج المنتجس المذكور لانه في حكم نجس العين لانه لا يمكن تطهيره فليس بطاهر العين حكما فليتأمل اسم قول المتن (بيع الكلب) (فرع) عدم دخول ملائكة الرحمة يتنافى كلب هل هو ان جاز اقتناؤه او وجب كآلوعلم انه يقتل لولا اقتناؤه فخراسة قال مروظاها لا تدخل بشا فيه حائض مع انها معذرة لا يصح لحافى الحيض يستلزم تملكها وهو متنع وان استلزم العتق مر (قوله فداء اجنبى الخ) انظر هذا الفداء هنا وفي تمحض الرق الاتى هل هو عقد عتاقه وهو بعيد جدا او لا فيها فاحكم الرقيق حيث ذهل انقطع الملك عنه وهو مشكل اذ لا يملك بلامالك او عقد عتاقه هنا لا في تمحض الرق بل يملكه فيه المقتدى والوجه امتناع ذلك في المستولدة اذ لا جائز ان يكون اقتداؤه عقد عتاقه بل لو كان كذلك لم يجز لان العقد عليها مع غير هاتمتع وان ادى الى العتق ولما هو عقديع ويبيع الغير هاتمتع وامافى تمحض الرق فهو بيع كسائر البيوع فليتأمل (قوله مع الاشارة الخ) اى لان فيه تنبيها على ان التجسس لا يملك بالبيع وكفى بها ايضا فائدة (قوله بالفعل او الامكان) اقول يرد عليه المنتجس الا لان طاهر العين بالفعل ولعل حتى العبارة ان يقول واراد بطهارة العين طهارة حقيقة وحكما فخرج المنتجس المذكور لانه في حكم نجس العين لانه لا يمكن تطهيره فليس

فداء اجنبى لها بمساوى قيمتها وكذا الوتمحض الرق فيما يظهر لا على قبول فداء القن لنفسه لانه لا يملك فيتاخر العوض (وللبيع) يعنى المعقود عليه ولو تمنا (شروط) خمسة ويريد الربوى بما ياتى فيه ولا يرد نحو جلد الاضحية وحريم الملك وحده للعجز عن تسليمها شرعا قبل الملك يعنى عن الطهارة لان نجس العين لا يملك اه ويرد بان اغناؤه عنها لا يستدعى عدم ذكرها لافادته تحرير على الخلاف والوافق مع الاشارة لرد ما عليه المخالف من عدم اشتراطها من اصلها احدها (طهارة عينه) شرعا وان غلبت النجاسة في مثله واراد بطهارة العين طهارتها بالفعل او الامكان لما يذكره في المنتجس فلا يصح بيع الكلب ولو ملبس

يطهر بالغسل وهو وجهه والأصح المنع ولو تصدق بدهن نجس لنحو استحبابه على إرادة نقل البدجاء
 وكالتصدق الهبة والوصية ونحوها وكالدهن السرجين والكلب ونحوهما عبارة عرش قوله وكذا الدهن
 لا يصح بيعه لتعذر تطهيره أي بناء على الإجماع وكذا قولنا بإمكان تطهيره كما سذكره وعليه فالمنصف لم
 يذكر الخلاف بناء على إمكان التطهير في قوله واعداده مسامحة (قوله الخلاف في صحته بناء على) أطال سم
 في استشكله (قوله بناء على) هذا البناء لا يستفاد من المتن فكيف قال ليين (قوله وكما تنجس)
 إلى المتن المغنى (قوله وكما) قال في الروض ولا مانع أي ولا يبيع مائع متنجس ولو دهنًا وماء وصغاف
 أنه يظهر المصبوغ به بالغسل أه وهو يفيدان الصبغ المائع المتنجس إذا صبغ به شيء ثم غسل ذلك الشيء طهر
 بالغسل وهذا يؤيد ما ظهر لنا فيأذركرو في أبواب الطهارة من أن المصبوغ نجس لا يطهر إلا إذا انفصل
 عنه الصبغ من أنه يحول على صبغ نجس العين أو فيه نجاسة عينية أه سم (قوله وإمكان طهر) مبتدأ خبره
 قوله لا مكان طهر الخ أي أظهر ذلك من باب الإحالة لا من باب التطهير أه نهاية (قوله نجس بل) أي
 بخلاف الآخر المعجون بمانع نجس كقول فانه يصح بيعه لا مكان طهر أه معنى (قوله وكما) أه
 ظاهر أو أي الخذف إذا علم أنها نجست بل رسم على حج أقول وهو ظاهر أن قلنا بعدم العفوة أما إذا قلنا
 به فالقياس جواز له لأنه ظاهر حكاه (قائمة) وقع السؤال في الدرس عن الدخان المعروف في زماننا هل
 يصح بيعه أم لا والجواب عنه الصحة لأنه ظاهر متفق به لتسخين الماء ونحوه كالغظيل به أه عرش ويأتي عن
 قريب عن الرشيدى وشيخنا ما يتعلق بالدخان (قوله لا دار بنيت به) أي فيصح بيع دار مبنية بآجر مخلوط
 بـسرجين أو طين كذلك ونقل عن العلامة الرملى صحة بيع دار مبنية بـسرجين فقط وعلم من ذلك صحة بيع
 الخرف المخلوط بالرماد النجس كالآبار والقلل والمواجير وظاهر ذلك أن النجس مبيع تبعا لظاهره والذي
 حقه ابن قاسم أن المبيع هو الظاهر فقط والنجس ما خوذ بحكم نقل البدن الاختصاص فهو غير مبيع
 وأن قابله جزء من الثمن أه شيخنا عبارة عرش فرع مثنى مر على أنه يصح بيع الدار المبنية بالبنات

على المشتري التعويل عليه أي ما لم يجر له التقليد ولا مخلوع شيء لأنه لا فائدة للحكم بالطهارة بالنسبة إليه ثم
 انظر هل يجب إعلانه بالحال والوجه نعم أن لم يجر له تقليده هذا واجب عمامر بأن من فواته جواز بيعه لمن
 له استعماله ويجرى ذلك كله في مخالف باع ما هو ظاهر عنده فقط كما مر (قوله الخلاف في صحته بناء على) أه
 أن أراد أن معنى قول المنصف وكذا الدهن الخ وكذا الدهن لا يصح بيعه في الأصح وأن هذا الأصح ومقابله
 مفرع على القول بإمكان تطهيره فهذا يناقض تعليل الأصح بتعذر تطهيره وأن أراد أن الأصح مفرع على
 تعذر التطهير ومقابله على إمكانه فهذا يناقض قوله ليين جريان الخلاف في صحته بناء على إمكان تطهيره إذ
 جريان الخلاف بناء على ما ذكر لم يبين على هذا التقدير فتدبر وإن أراد أن معنى قوله وكذا الدهن الخ وكذا
 لا يمكن تطهير الدهن في الأصح فلا يصح بيعه في الأصح فهذا لا يناسب تعليل الأصح بقوله لتعذر تطهيره إذ
 تعذر التطهير هو عدم إمكانه ففيه تعليل الشيء بنفسه اللهم إلا أن يجعل قوله تعذر تطهيره تعليلًا للحذف
 المشار إليه بقولنا فلا يصح بيعه وقوله كما مر لا يناقض أنه مذكور هنا أيضا بقول المتن وكذا الخ فليتأمل (قوله
 بناء على) هذا البناء لا يستفاد من المتن فكيف قال ليين (قوله وكما تنجس) قال في الروض ولا مانع أي
 ولا يبيع مائع متنجس ولو دهنًا وماء وصغاف أه يظهر المصبوغ به بالغسل أه وهو يفيدان الصبغ المائع
 المتنجس إذا صبغ به شيء ثم غسل ذلك الشيء طهر بالغسل وهذا يؤيد ما ظهر لنا فيأذركرو في أبواب الطهارة
 من أن المصبوغ نجس لا يطهر إلا إذا انفصل عنه الصبغ من أنه يحول على صبغ نجس العين أو فيه نجاسة
 عينية ثم ظهر منع تأييد هذا المأذركرو أن يكون المراد بطهر المصبوغ به بالغسل طهره إذا انفصل عنه
 بدليل تعبير الروض في باب النجاسة بقوله ويطهر بالغسل مصبوغ بمتنجس انفصل ولم يردوز نابع الغسل
 فإن لم ينفصل لتعذره لم يظهر أه فليتأمل فإن قول شرحه توطئة له ولائز للتنازع بالصبغ المتنجس في
 صبغ شيء به وإن طهر المصبوغ به بالغسل ظاهر في تأييد ما كان ظاهر لنا (قوله وكما) أه مثله كما هو ظاهر

الخلاف في صحته بناء على
 إمكان تطهيره وإن كان
 الأصح منه أنه لا يصح فلا
 تكرار خلافاً لزمه وكما
 تنجس وإمكان طهر قبله
 بالمكاثرة وكثيره بـوال
 التغير كما كان طهر الخ
 بالتخلل وجلد الميتة
 بالاندباغ وكما جرح عن
 بـبل لا دار بنيت به

التجسّم أن كانت ارضاً غير مملوكة كالحشكة أو يكون العقد وارداً على الطاهر منها والتجسّم تابعاً سم على المنج ويؤخذ من قوله ويكون العقد وارداً الخ ان الكلام في دار اشتملت على طاهر كالسقف ونجس كالنبات وعليه فلو كانت الارض محنكة وجميع البناء نجس لم يظهر للصحو وجه بل العقد باطل فليتأمل اه اي خلافاً لما سبق نقله عن الرمي (قوله) لانه فيها تابع الخ اي للطاهر منها كالخجر والحشب فاغتر فيه ذلك لانه من مصالحها وفيه نظر كما قاله بعض المتأخرين والاولى ان يقال صح بيع الحاجة ويطر ذلك في الارض المسددة بالنجاسة فانه لا يمكن تطهيرها الا بالازالما وصل اليه السادو الطاهر منها غير مرئي قال الاذرع والاجماع الفعلي على صحة بيعها اه معنى (قوله) وان وجبت ازالته اي بان تعدي بفعله بعد بلوغه اه عش (قوله) بما لا يستر شيئا منه اي او بما يستره لكن سبقت رؤيته على تجسه ولم يحضر من يغلب تغييره فيه اه عش (قوله) وما يظهر الغسل اي ولو مع تراب اه نهاية قال عش ظاهره ولو احتاج في تطهيره الى مؤنة لها وقع اه (قوله) ويصح بيع القز الخ) ويصح بيع القز الخ وبيع جزافا ووزنا كما صرح به في الروضة وغيرها والدود فيه كنوى القرو وظاهره انه لا فرق في محته بالوزن بين ان يكون في الذمة او لا وهو كذلك وان خالف في الكفاية اي وشرح الروض ويجوز اقتناء السرجين وتربية الزرع بل كن مع الكراهة ويصح بيع فارة المسك بناء على طهارتها وهو الاصح ويجوز اقتناء الكلب لمن يصيده او يحفظ به نحو ماشية كزرع ودواب وتربية الجرو الذي يتوقع تعليمه لذلك ولا يجوز اقتناءه لغريم مالك ماشية لحفظها به اذا ملكها ولا لغريم صياد ليصطاد به اذا اراد كصحره في الروضة والمجموع ولا يجوز اقتناء الخنزير مطلقا ويجوز اقتناء الفهد كالقرد والفيل وغيرهما معنى ونهاية قال عش قوله مر لكن مع الكراهة ينبغي ان يحمل ان صلح بانه بدونها اموال توقف صلاحه عادة على التربة به فلا كراهة وليس من صلاحه زيادته في النمو على امثاله وقوله ولا يجوز اقتناءه لغريم مالك الخ يؤخذ منه انه لو اقتناه لحفظ ماشية يده فانت او باعها وفي يده تجدد بدلها لم يجز ابقاؤه في يده بل يترمه فريده عنه لان ظاهر اطلاقهم انه لا يجوز الاقتناء الا اذا كانت الحاجة ناجزة سم على المنج عن مر ومن الحاجة الناجزة احتياجه في بعض الفصول دون بعض فلا يكلف رفع يده في مدة عدم احتياجه له اه عش (قوله) النفع به اي بما وقع عليه الشراء في حد ذاته فلا يصح بيع مالا ينتفع به بمجرد وان تأتى النفع به بضمه الى غيره كاسباقي في نحو حتى حنطة فان عدم النفع اما للقلة كحبي بروا للخسعة كالحشرات وبه يعلم ما في تعليل شيخنا في الحاشية صحة بيع الدخان المعروف بالاتفاق به بنحو تسخين ماء اذا ما اشترى بنحو نصف او نصفين لا يمكن التسخين به لقلته كما لا يخفى فيلزم ان يكون بيعه فاسداً والحق في التعليل انه منتفع به في الوجه الذي يشتري له وهو شرب اذ هو من المباحات لعدم قيام دليل على حرمة قطع اطنافه انتفاع به وفي وجه مباح ولعل ما في حاشية الشيخ جني على حرمة وعليه في فرق بين القليل والكثير كما علم مما ذكرناه فليراجع اه رشدي وقوله لعدم قيام دليل الخ في تقريبه نظر ويكني في منع ابحاثه مجرد الخلاف في حرمة عبارة شيخنا قيل مالا يصح بيعه الدخان المعروف لانه لا منتفعة فيه بل بحرم استعماله لان فيه ضررا كبيرا وهذا ضعيف وكذا القول بانه مباح والمعتد انه مكروه بل قد يعتبره الواجب كما اذا كان يعلم الضرر بتركه حيث يدفعه صحيح وقد تعتبره الحرمة كما اذا كان يشتريه بما يحتاجه لنفقة عياله او يتقن ضرره اه (قوله) شرعا الى قوله والمراد في المعنى الا قوله نحو ربوع الى محل وقوله واهرة الى نحو عندليب وقوله اما الهرة الى المتن وقوله ونحو عشرين الى انتفاع النفع وقوله وكفر مستحله وقوله من غير كبير الى يادق وإلى قول المتن ويصح في النهاية الا قوله اما الهرة الى المتن (قوله) كجش صغير الى

او اني الخرف اذا سلم انها تجت بزل مر (قوله) كجش صغير مالا يستر شيئا منه) هلا قالوا بما لا يستر ما تجت رؤيته منه فان الكراهة بآس تكني رؤية احد وجهيه (قوله) ويصح بيع القز وفي الدود) اي جزافا ووزنا ولو في الذمة وان امتنع السلم فيه لان السلم اضيق من الشراء بدليل الاعتياض ونحوه خلافاً لما في شرح الروض من

لانه فيها تابع لا مقصود
وارض سدت بنجس ولا
قن عليه وشم وان وجبت
ازالته وما يطهره الدغل
كجش بنجس مالا يستر شيئا
منه ويصح بيع القز وفي
الدود ولو ميتا لانه من مصلحته
(الثاني النفع) به شرعا ولو
مالا كجش صغير لان

بذل المال في غيره سفه
واخذه اكل له بالباطل
(فلا يصح بيع الحشرات)
وهي صغار دواب الارض
كفأرة ولا عبرة بمنافعها
المذكورة في الخواص
بما يؤكل ونحل ودود قر
وعلق لمنفعة امتصاص الدم
(ولا) بيع (كل) طير
(وسبع لا ينفع) لنحو صيد
وقتل او حراسه كالقواسق
الجنس واسد وذئب ونمر
لا يرجى ثمنه الصيد لكبره
مثلا بخلاف نحو فهد لصيد
ولو بان يرجى ثمنه له وفيل
لقتال وقد رد لحراسه وهره
اهلية لدفع نحو فار ونحو
عندليب للانس بصوته
وطارس للانس بلونه وان
زيد في ثمنه لاجل ذلك اما
الهر الوحشي فلا يصح بيعه
الا ان كان فيه منفعة كهر
الزباد وقدر على تسليمه
بحسبه او ربطه مثلا (ولا)
بيع حبي) نحو (الحنطة)
او الزبيب) ونحو عشرين
جبة خردل وغير ذلك من
كل ما لا يقابل بمال عرفاني
حالة الاختيار لا تنفاه النفع
بذلك لقلته ومن ثم لم يضمن
وان حرم غصبه ووجب رده
وكفر مستحله وعده مالا
يضمنه لغيره ولو نحو غلام لا اثر
له كالاصطياد بحبه في فتح

ماتت امة كافي الاتوار نهاية اى او استغنى عنها عش (قوله في غيره) اى فيما لا نفع فيه اه نهاية (قوله)
واخذه الخ) اى اخذ المال في مقابلته اه معنى (قوله كالقواسق) لو علم بعض القواسق كالحداة او الغراب
الاصطياد فدل يصح بيعه لانه صار منتفعا به وعليه قبل يزول عنه حكم القواسق حتى لا يندب قتله او يستمر
عليه حكمها فيه نظر وظاهر كلامهم ان القواسق لا تملك بوجه ولا تقتنى ثم رايت في شرح الباب بعد كلام
عن الام وظاهره حرمة اقتنائها اى القواسق وهو متجه اه لكنه يمكن الحمل على ما فيه ضرر منها سم على حج
اه عش قول المتن (الحشرات) جميع حشرة بفتح الشين اه معنى (كفأرة) اى وخفساء وحيو عقرب ونمل
نهاية معنى (قوله ونحو يرع) اى من كل ما فيه منفعة (قوله بما يؤكل) ظاهره وان لم يعتد اكله كانت
عرس اه عش (قوله لتعلمه) اى الثمر (قوله بخلاف نحو فهد الخ) اى فانه يصح بيعه قال في المصباح الفهد
سبع معروف والاثنى فهدة والجمع فهود كفلس وفلوس اه وفي حاشية الكبرى والفهد بفتح وكسر
الهاء اه (قوله ولو بان يرجى ثمنه) اى فلا يشترط لصحة ان يكون معلما بالفعل اه عش (قوله لدفع نحو
فار) اى بشرط ان يكون ذلك حالا فلا يصح بيعه اذا كانت غير معلنة لانتهاء الشرط المذكور وقضية قوله
او لا ولو مالا لصحة بيعه اذا رجي ثمنه وهو ظاهر ولعل عدم ذكره هذا القيد لا نه لا يرجى فيها غالبا لتعليم اه
عش (قوله ونحو عندليب) هو ما كول ولعلمه يجعل العلة في جواز بيعه حل اكله لان اكله وان جاز يندر
قصده بخلاف الانس يصوت فانه لا يرجى اى بزيادة في ثمنه اه عش (قوله فلا يصح بيعه الخ) وهل يصح ايجاره
للصيد ام لا فيه نظر والا قرب الثاني لان الاصطياد به ليس من المقدور عليه قياسا على استحجار الفحل للضراب
اه عش (قوله الا ان كان الخ) ويصح بيع رقيق زمن لانه يتقرب به بتمتته بخلاف حمار زمن ولا اثر لمنفعة
جلده بعد موته نهاية معنى (قوله وغير ذلك من كل ما لا يقابل عرفا بمال الخ) يؤخذ منه جواب سؤال وقع
عما احداثه سلاطين هذا الزمان من الورقة المنقوشة بصور مخصوصة الجارية في المعاملات كالنقود الذهبية
هل يصح البيع والشراء بها ويصير المملوك منها او باعرض تجارة يجب زكاته عند تمام الحول والصاب
وحاصل الجواب ان الورقة المذكورة لا تصح المعاملة بها ولا يصير المملوك منها او باعرض تجارة فلا زكاة فيه
فان من شروط المعقود عليه ثمن او ثمنان ان يكون فيه في حد ذاته منفعة مقصودة يعتد بها شرعا بحيث يقابل
بتمول عرفا في حال الاختيار والورقة المذكورة ليست كذلك فان انتفاع بها في المعاملات انما هو بجردهم
السلاطين بتزويلها من القودولذ الورع السلاطين ذلك الحكم او مسح منها قبل ما يعمل بها ولا تقابل بمال
نعم يجوز اخذ المال في مقابلة رفع البدعها اخذ اعماد متعة عش في باب الحج في قطع نبات الحرم ويفهمه
ما مر عن سم وشيخان من انه يجوز ثقل البدع الاختصاص بالدرهم كافي النزول عن الو ظائف (قوله وان
حرم غصبه الخ) وما نقل عن الشافعي رضى الله تعالى عنه من جواز اخذ الخلال والحلالين من خشب الغير بحمول
على ما اذا علم رضاه ويحرم بيع السم ان قتل كثيره وقليله فان نفع قليله وقتل كثيره كالسقمونيا والايون
جاز بيعه معنى ونهاية قال عش قوله لم ويحرم الخ اى ولا يصح بيع السم ان قتل الخ وكذا ان ضر كثيره
وقليله قوله مر ان نفع قليله الخ هل العبرة بالمعاطي مر حتى لو كان القدر الذي يتناول لا يضر لا يعتاده عليه
ويضر غيره لم يحرم او العبرة بغالب الناس فيحرم ذلك عليه وان لم يضره فله نظر والا قرب الثاني وقوله وقتل
كثيره اى او اضرا اه عش (قوله وكفر مستحله) في شرح الباب ومضى استحلال اخذ الحبة من غير ظن الرضا
كفر اه سم (قوله وعده) مبتدأ والضمير مالا نفع فيه شرعا وخبره قوله لا اثر له (قوله مالا) اى متمولا اه
المنع في البيع في الذمة ايضا مر (قوله كالقواسق) لو علم بعض القواسق كالحداة او الغراب الاصطياد فدل
يصح بيعه لانه صار منتفعا به وعليه قبل يزول عنه حكم القواسق حتى لا يندب قتله او يستمر عليه حكمها فيه
نظر وظاهر كلامهم ان القواسق لا تملك بوجه ولا تقتنى ثم رايت في شرح الباب بعد كلام عن الام وظاهره
حرمة اقتنائها اى القواسق وهو متجه انتهى لكنه يمكن الحمل (قوله وطاوس) استحلال القطع محل بيعه
وحكائهم الخلاف في ايجاره وقد يفرق بضعف منفعته وحدها (قوله وكفر مستحله) في شرح الباب ومضى

(وآلة الله) الحرم كسبابة وطبوع وصنم وصورة حيوان ولو من ذهب وكتب (٢٣٩) علم محرم لإذلا نفع بها شرعا نعم

رشيدى (قوله كسبابة) وهى المساة الآن بالفاة اه عش قال الكردى والتيل بها انما هو على رأى
المصنف اه اى الافرعى (قوله وطبوع) اى وصنع ومزار ورباب وعود اه معنى (قوله وصنم الخ)
معطوف على آلة الله رشيدى (قوله وصورة حيوان) وفى العلقى على الجامع مانصه قال النووى قال
العلاء تصوير صورة الحيوان حرام شديد الحرم وهى من الكبار سواء صنعه لما يمتن ام لغيره فصنعه
حرام مطلقا بكل حال وسواء كان فى ثوب او بساط او درهم او دينار او فلس او اناة او حافظ او غير هافاما
تصوير ما ليس فيه صورة حيوان مثلا فلنيس بحرام اه وعموم قوله ام لغيره يفيد خلاف ما نقل عن البلقنى
من ان الصور التى تستخدم فى الحلوى لترويحها لا يحرم بيعها ولا فعلها اه ويوافق ما نقل عن العلقى من الحرمه
مطلقا ما كتبه الشيخ عميره هاشم الخلى من قوله ثم لا يمتنع ان من الصور ما يجعل من الحلوى بمصر على صورة
الحيوان وعمت البلوى ببيع ذلك وهو باطل اه عش (قوله وكتب علم الخ) اى ولا يبيع كتب الخ اه عش
(قوله وكتب علم محرم) اى كتب الكفر والتنجيم والشبهه والفلسه كما حرم به فى المجموع وقال بل يجب
ان لا فعلها لتحرير الاشتغال بها اه معنى ولا يبعد ان يلحق بذلك كتب المبتدعه بل قد يشملها قولهم وكتب علم
محرم وانه اعلم (قوله نعم يصح بيع نحو نرد صلح الخ) اى مع الكراهه كبيع الشطرنج ويصح بيع الاطباق
والثياب والفرش المصورة بصور الحيوان اه معنى (قوله وكيش نطاح) اى وديك الهراش اسنى
ومعنى قول المتن (وقيل يصح) اى البيع نهائيه ومعنى وهذا التقدير احسن من صنع الشارح قول
المتن (فى الآله) اى وما ذكر معها و(قوله رضاضها) بضم الراء اى مكسر ها نهائيه ومعنى (قوله وبه
فارت حجة بيع اناة التندخال) اى فانه يباح استعماله للحاجه بخلاف تلك اه معنى زاد عش ويرد على هذا
ان آلة الله قد يباح استعمالها بان اخبر طبيب عدل مريضا بانه لا يزال مرضه إلا بسماح الآله ولا يوجد
فى تلك الحالة إلا الآله المحرمه موقى يمكن ان يجاب بان منفعه الآله على هذا الوجه لا ينظر اليها لانها نادره
ولانها تشبه صغار دواب الارض إذ ذكر لها منافع فى الخواص حيث لا يصح بيعها مع ذلك بخلاف
الآنيه فان الاحتياج اليها اكثر والاتفاق بها قد لا يتوقف على اخبار طبيب كالأخبار على الشرب ولم
يجد معه الاهى اه (قوله حجة بيع اناة نقد الخ) فى فتاوى الجلال السيوطى مسئلة قالوا لو اشترى آنيه
ذهب او فضة جاز وهو مشكل على قولنا لا يجوز اتخاذ آنيه الذهب والفضه الجواب لا اشكال لان مرادهم
حصة الشراء لا اباحته وقد يصح الشيء مع تحريمه بغير فرق بين الامر به واقول لباحث ان يمنع قوله لا اباحته
لان الحرم الاتخاذ مجرد الشراء ليس اتخاذا ولا يستلزمه وقد يقصد الشراء لصوغه حلما مباحا وقد افتحه
اباحه الشراء نفسه ثم ان وجد اتخاذ حرم اعنى الاتخاذ اه سم (قوله مطلقا) اى ولو لم يكن على صورة
حيوان ويحتمل ان المراد بالاطلاق الاتفاق (قوله يبقائها) اى آلة الله (قوله الحاق الصليب به) اى
بالنقد الذى عليه الصور عش وكردى ويجوز ارجاع الضمير إلى اناة التندخال فى المعنى جازى وهو الصليب
من التندخال الاسنوى هل يلحق بالآوى او بالصنم ونحوه فيه نظر اه والاوجه انه ملحق بالصنم كما جرى
عليه بعض المتأخرين اه (قوله ماهو معروف) وهو جملة على نحو فم الدلو عبارة نهائيه عطفها على آلة
الله وصليب فيها يظهر ان اريد به ماهو شعارهم المخصوص بتعظيمهم ولو من نقد اه قول المتن (ويصح
بيع الماء على الشط) اى والحجر عند الجبل اه نهائيه زاد المعنى والشط جانب الوادى والنهر كفى الصحاح اه
(قوله بمن حازهما) إلى الفرع فى نهائيه والمعنى (قوله ولو اختصا بوصف الخ) اى كثر به الماء نهائيه
وتصفية التراب من نحو الحجر (قوله منع رجوع الوالد) اى فباوجه ولده و(قوله او بائع المفلس) اى

رشيدى (قوله كسبابة) وهى المساة الآن بالفاة اه عش قال الكردى والتيل بها انما هو على رأى
المصنف اه اى الافرعى (قوله وطبوع) اى وصنع ومزار ورباب وعود اه معنى (قوله وصنم الخ)
معطوف على آلة الله رشيدى (قوله وصورة حيوان) وفى العلقى على الجامع مانصه قال النووى قال
العلاء تصوير صورة الحيوان حرام شديد الحرم وهى من الكبار سواء صنعه لما يمتن ام لغيره فصنعه
حرام مطلقا بكل حال وسواء كان فى ثوب او بساط او درهم او دينار او فلس او اناة او حافظ او غير هافاما
تصوير ما ليس فيه صورة حيوان مثلا فلنيس بحرام اه وعموم قوله ام لغيره يفيد خلاف ما نقل عن البلقنى
من ان الصور التى تستخدم فى الحلوى لترويحها لا يحرم بيعها ولا فعلها اه ويوافق ما نقل عن العلقى من الحرمه
مطلقا ما كتبه الشيخ عميره هاشم الخلى من قوله ثم لا يمتنع ان من الصور ما يجعل من الحلوى بمصر على صورة
الحيوان وعمت البلوى ببيع ذلك وهو باطل اه عش (قوله وكتب علم الخ) اى ولا يبيع كتب الخ اه عش
(قوله وكتب علم محرم) اى كتب الكفر والتنجيم والشبهه والفلسه كما حرم به فى المجموع وقال بل يجب
ان لا فعلها لتحرير الاشتغال بها اه معنى ولا يبعد ان يلحق بذلك كتب المبتدعه بل قد يشملها قولهم وكتب علم
محرم وانه اعلم (قوله نعم يصح بيع نحو نرد صلح الخ) اى مع الكراهه كبيع الشطرنج ويصح بيع الاطباق
والثياب والفرش المصورة بصور الحيوان اه معنى (قوله وكيش نطاح) اى وديك الهراش اسنى
ومعنى قول المتن (وقيل يصح) اى البيع نهائيه ومعنى وهذا التقدير احسن من صنع الشارح قول
المتن (فى الآله) اى وما ذكر معها و(قوله رضاضها) بضم الراء اى مكسر ها نهائيه ومعنى (قوله وبه
فارت حجة بيع اناة التندخال) اى فانه يباح استعماله للحاجه بخلاف تلك اه معنى زاد عش ويرد على هذا
ان آلة الله قد يباح استعمالها بان اخبر طبيب عدل مريضا بانه لا يزال مرضه إلا بسماح الآله ولا يوجد
فى تلك الحالة إلا الآله المحرمه موقى يمكن ان يجاب بان منفعه الآله على هذا الوجه لا ينظر اليها لانها نادره
ولانها تشبه صغار دواب الارض إذ ذكر لها منافع فى الخواص حيث لا يصح بيعها مع ذلك بخلاف
الآنيه فان الاحتياج اليها اكثر والاتفاق بها قد لا يتوقف على اخبار طبيب كالأخبار على الشرب ولم
يجد معه الاهى اه (قوله حجة بيع اناة نقد الخ) فى فتاوى الجلال السيوطى مسئلة قالوا لو اشترى آنيه
ذهب او فضة جاز وهو مشكل على قولنا لا يجوز اتخاذ آنيه الذهب والفضه الجواب لا اشكال لان مرادهم
حصة الشراء لا اباحته وقد يصح الشيء مع تحريمه بغير فرق بين الامر به واقول لباحث ان يمنع قوله لا اباحته
لان الحرم الاتخاذ مجرد الشراء ليس اتخاذا ولا يستلزمه وقد يقصد الشراء لصوغه حلما مباحا وقد افتحه
اباحه الشراء نفسه ثم ان وجد اتخاذ حرم اعنى الاتخاذ اه سم (قوله مطلقا) اى ولو لم يكن على صورة
حيوان ويحتمل ان المراد بالاطلاق الاتفاق (قوله يبقائها) اى آلة الله (قوله الحاق الصليب به) اى
بالنقد الذى عليه الصور عش وكردى ويجوز ارجاع الضمير إلى اناة التندخال فى المعنى جازى وهو الصليب
من التندخال الاسنوى هل يلحق بالآوى او بالصنم ونحوه فيه نظر اه والاوجه انه ملحق بالصنم كما جرى
عليه بعض المتأخرين اه (قوله ماهو معروف) وهو جملة على نحو فم الدلو عبارة نهائيه عطفها على آلة
الله وصليب فيها يظهر ان اريد به ماهو شعارهم المخصوص بتعظيمهم ولو من نقد اه قول المتن (ويصح
بيع الماء على الشط) اى والحجر عند الجبل اه نهائيه زاد المعنى والشط جانب الوادى والنهر كفى الصحاح اه
(قوله بمن حازهما) إلى الفرع فى نهائيه والمعنى (قوله ولو اختصا بوصف الخ) اى كثر به الماء نهائيه
وتصفية التراب من نحو الحجر (قوله منع رجوع الوالد) اى فباوجه ولده و(قوله او بائع المفلس) اى

استحل أخذ الحبة من غير ظن الرضا كفر (قوله فارت حجة بيع النقد قبل كره) فى فتاوى الجلال السيوطى
فى باب الآنيه مانصه مسئلة قالوا لو اشترى آنيه ذهب او فضة جاز وهو مشكل على قولنا لا يجوز اتخاذ
آنيه الذهب والفضه الجواب لا اشكال لان مرادهم حصة الشراء لا اباحته وقد يصح الشيء مع تحريمه بغير فرق بين
الامر به او قول لباحث ان يمنع قوله لا اباحته لان الحرم الاتخاذ مجرد الشراء ليس اتخاذا ولا يستلزمه وقد

ومن فوائده منع رجوع الوالد او بائع المفلس (فرع) من المنافع شرعا حق الممر بارض أو على سطح وجاز كما يأتى فى الصلح

في عين ماله عند فليس المشتري اه معنى (قوله تملك الخ) فاعل جاز والضمير لحي المرور (قوله اذ لا تملك الخ) علة لقوله انه محض منفعة المحرور تملك حق المرور (قوله للحاجة الخ) علة لقوله لو جاز الخ (قوله) ولذا الخ اي للحاجة اليه الخ (قوله ايضا) اي كلفظ البيع (قوله ولا يصح) الى قوله واذا بيع عقار في المعنى الا قوله وارض وقوله لو يفرق الى وفارق الى المتن في النهاية الا ما ذكر (قوله بيع بيت) اي مسكن نهاية ومعنى (قوله) بان احترف من جميع الجوانب بملك البائع) اي ولم يتأت المرور اليه من ذلك الملك كانه عليه سم فيما يأتي ويغني ان يقيد بذلك قوله الآتي او ملك المشتري الخ حتى يظهر التعليل بقوله لعدم الانتفاع به حالا (قوله) او كان له امر الخ كذا في اصله رحمه الله وقد يقال اللائق تاخير عن قوله او ملك المشتري فليتامل اه بصري وقد يقال نبي البائع المعمر اثم يؤثر فيا اذا كان في ملكه فقط دون ملك غيره كاهو ظاهره والتاخير يوم خلاف ذلك (قوله) وان امكن الخ غاية لقوله ولا يصح الخ عبارة النهاية والمعنى سواء امكن المشتري من اتخاذ امر له من شارع او ملكه ام لا كما قاله الا كثرون وان شرط الغوى عدم تمكنه من ذلك اه قال عس وطريقه في هذه اخذنا ما يأتي فيمن اراد شراء ذراع من ثوب نفيس ان تحدث الممر هناء في ملكه مريد الشراء او في شارع بالراضى منها ثم يشتري منه بعد ذلك اه (قوله) وبين ما مر في الجحش الصغير) اي من انه يصح بيعه مع عدم النفع به حالا (قوله) بان هذا) اي بيع بيت بلامر (قوله) بالا مكان) اي امكان اتخاذ الممر واحدا هو (قوله) بخلاف ذلك) اي الجحش الصغير وفي هذا الفرق ما لا يخفى على المتأمل (قوله) وفارق ما ذكر (اولا) وهو قوله ولا يصح بيع بيت او ارض بلامر (قوله) مالو باع الخ) مفعل فارق (قوله) فان له الممر الخ) عبارة النهاية والمعنى ونبي الممر صرح ان امكنه اتخاذ الممر والا فلا انه يغتفر في الدوام وهو دوام الملك هناء ما لا يغتفر في الابتداء اه (قوله) ان لم يتصل البيت الخ) اي فان اتصل باحدهما فلا امر ورله وهل يكتفى في الاتصال بمطلق التلاصق او يشترط النفاذ بالفعل محل تأمل اه بصري اقول الظاهر الثاني كما يأتي عن سم وعش والرشيدي ما يفيد (قوله) فان نفاذ صرح ان امكن الخ) اي فان نفاذ في صورة ثبوت المرور له وهي حالة عدم الاتصال بملكه او شارع ويظهر ان المرات كالشارع وذلك بان يتصل بملك الغير او وقف خاص او عام كمسجد وراط وحيتد فالمراد بالا مكان الامكان المقترب بالفعل بان يخلف بملك ويرضى صاحب الملك ببيع حق المرور او يكتفى بمطلق الامكان وهل يكتفى بامكان الاستتجار لتعذر البيع كولو قف او لا يغني ان يراجع جميع ذلك ويجرح اه بصري اقول ويجعل امكان اتخاذ الممر على احداث منفذ الى ملكه ونحو شارع يدفع التوقف والتردد ولو سلم تصويره المذكور فالقرب الا كفاء مطلق الامكان الشامل للاستتجار (قوله) واذا بيع عقار الخ) عبارة العباب كغيره لو باع عقار يحيط به ملكه جاز وممر المشتري من اي جهاته شاء وان لم يقل بتمتع بحق فان شرطه الممر من جهة معينة صح وتعين او غير معينة لم يصح الى آخر المسئلة فجعل اصل المقسم ماذا احاط ملك البائع به اه رشدي (قوله) بجانب) اي مثلا (قوله) اشترط الخ) جواب اذا (قوله) فلو احترف ملكه الخ) اي مع تأني المرور اليه من ذلك الملك بخلاف ما تقدم في قوله بان احترف من جميع الجوانب ملك البائع اه سم (قوله) من جانب) اي او جانين مثلا (قوله) بطل) اي البيع (قوله) في الاخرية) اي قوله واطلق اه عس (قوله) عمله ان لم يلاصق الخ) قال الشهاب سم فيه مع كون المقسم انه احترف بملك البائع من جميع الجوانب مساعده اه ويمكن ان يقال لا يرام من احتفائه به ان يكون مستغرفا لكل جانب منه فيكون المعنى ان البائع في كل جانب ملك وان لم يستغرف الجانب اه رشدي ولا يخفى بعده (قوله) ان لم يلاصق الشارع الخ) اي اوله اليه ممر بالفعل والا

التأييد بلفظ البيع مع انه محض منفعة اذ لا تملك به عين الحاجة اليه على التأيد لاجاز ذلك بلفظ الاجارة ايضا دون ذكر مدة ولا يصح بيع بيت او ارض بلامر بان احترف من جميع الجوانب بملك البائع او كان له ممر ونفاذ او ملك المشتري او غيره لعدم الانتفاع به حالا وان امكن اتخاذ ممر له بعدد و يفرق بينه وبين ما مر في الجحش الصغير بان هذا صالح للانتفاع به حالا فلم يكتف فيه بالا مكان بخلاف ذلك وفارق ما ذكر اول ما لو باع دارا واستثنى نفسه بيتا منها فان له الممر اليه ان لم يتصل البيت بملكه او شارع فان نفاذ صح ان امكن اتخاذ ممر والا فلا فان هذه استدامة ملكه وتلك فيها نقل له ويغتفر في الاستدامة ما لا يغتفر في الابتداء واذا بيع عقار وخصص المرور اليه بجانب اشترط تعيينه فلو احترف بمكة من كل الجوانب وشرط للمشتري حق المرور اليه من جانب لم يمتنع بطل لا اختلاف الفرض باختلاف الجوانب فان لم يخصص بان شرطه من كل جانب او قال بحقها واطلق البيع ولم يتعرض للممر صرح وممر اليه من كل جانب نعم في الاخرية عمله ان لم يلاصق الشارع

يقصد الشراء لوصفه حليا بما حاو وقد اتيته باحة الشراء نفسه ثم ان وجد اتخاذ حرم اعني الاتخاذ (قوله) فلو احترف بملكه) اي مع تأني المرور اليه من ذلك الملك بخلاف ما تقدم في قوله بان احترف من جميع الجوانب بملك البائع (قوله) عمله ان لم يلاصق الخ) فيمع كون المقسم انه احترف بملك البائع من جميع الجوانب

أوملك المشتري والامر منه فقط وظاهر قولهم فان له المهر اليه أنه لو كان له عمران تغير البائع وقضية كلام بعضهم تخير المشتري وله اتجاه فان
القصد مرور البائع للملكة وهو حاصل بكل منهما وظاهر أن عمله ان استوى سبعة ونحوها (٢٤١) والاعتين مالا ضرر فيه ويؤخذ من هذا

وقولهم لا اختلاف الغرض
باختلاف الجواز بان من
له حق المرور في محل معين
من ملك غير ولو اراد غيره
نقله إلى محل آخر منه لم يحز
إلا رضا المستحق وإن
استوى الممران من سائر
الوجوه لان اخذه بدل
مستحقه معاوضة وشرطها
الرضا من الجانبين ثم
رايت بعضهم اتى بذلك
فيمن له بحري في أرض
آخر فاراد الاخر أن ينقله
إلى محل آخر منها مساو
للاول من كل وجه ولما نقل
العزى افتاء الشيخ تاج
الدين فيمن له طريق مملك
غيره فاراد المالك نقلها
لموضع لا يضر بالجوار ونظر
فيه قال الامر كما قال من
النظر ثم استدلل للنظر ولو
أوسع الممر برائد على حاجة
المرور فهل للمالك تضييقه
بالباء فيه لانه لا ضرر حالا
على المسار واولا لانه قد
يزدحم فيه مع من له المرور
غيره من المالك او مارا
اخر كل يحمل والذي يظهر
الجواز ان علم انه لا يحصل
للبائر ضرر بذلك التضييق
وإن فرض الازدحام فيه
والا فلا (الثالث امكان)
يعنى قدرة البائع حسا
وشرعا على (تسليمه)
للمشتري من غير كير كلفة
واقصر عليه هنا لانه محل

فقد مر انه لا يصح بيع مسكن بلائمر اه رشدي (قوله او ملك المشتري) اى او الموات (قوله والامر منه فقط) لعل الغرض ان المرور متأت بالفعل من ملك المشتري إذ لا اثر لامكان الاتخاذ اخذ من قوله السابق
او بملك المشتري إلى قوله وإن امكن اه سم عبارة عرش قوله والامر منه الخ هذا قد يشكل على قوله قبل
لا يصح بيع مسكن بلائمر وإن امكنه الخ لان يفرق بان ما هنا مرفوض فيها إذا كان لماهر بالفعل من ملكه
او شارع وما مر فيها لو احتاج إلى إحداث مر اه (قوله وظاهر قولهم فان له الممر) اى فى مسألة ما إذا باع
دارا واستثنى له بيتا منها رشدي وكردى عبارة عرش هذا متصل بقوله السابق وشارك ما ذكر او مالا يباع
دار الخ وحاصله انه إذا باع دارا أو استثنى لنفسه بيتا منها ولم يتعرض للممر لا إيجابا ولا تنقيا ولها عمران
تخير البائع او المشتري على ما ذكره من الخلاف اه (قوله وله اتجاه) اى وجهه والمعتد الاول (قوله إن محله)
اى محل تخير البائع فى مسألة الاستثناء السابقة (قوله مالا ضرر فيه) اى على المشتري اه عرش (قوله من هذا)
اى قوله ولإعتين مالا ضرر فيه (قوله ولو اراد غيره نقله) اى او شراؤه منه اه عرش (قوله غيره) اى مالك
ذلك المحل (قوله وإن استوى الممران الخ) اى وكان الثانى احسن (قوله أفى بذلك) اى بانه لا يجوز إلا
برضا المستحق اه كردى (قوله افتاء الشيخ تاج الدين) الانسب ان يقال ان الشيخ تاج الدين الخ ليلام
ونظر فيه اى يقال ونظر فيه اى يقال وتظهر فيه ليلام الاثناء اه بصرى واجاب بعضهم بما نصه اقول
الواو فى قوله ونظر للحال اى والحال ان الشيخ تاج الدين نظره فى فلا إهمام فيه وكأنه توهم ان الواو عاطفة
وليس كذلك اه ولا يخفى انه لا يمنع اولوية ما قاله السيد البصرى (قوله قال الخ) جوابا لما للضهير المستر
للغزوى (قوله كما قال الخ) اى الشيخ تاج الدين و (قوله ثم استدلل) اى الغزوى (قوله ولو اتسع الممر الخ)
عطف على قوله يؤخذ الخ اى قوله ولا يذبح عقار الخ (قوله لا ضرر حالا الخ) بصورة ذلك ان يكون الدرب
مثلا ملوكا كله من متصرف فيه وغيره المرور فى ذلك لنحو صلاة بمسجد أحدثه صاحب الدرب او قرن
وهذا يدفع التوقف الاقرب بآى وان الدرب يتأمر ملك لو أحدثهم باع حق المرور فيه لغيره وازاد بعد
البيع البناء لما يضييق به الممر اه عرش وقوله التوقف الاقرب الخ يظهر لى المراد به هو قوله ثم باع حق المرور
الخ اى او باع يتأتى ذلك الدرب بفتح بابا له بحقوقه وله صور اخرى (قوله الذى يظهر الجواز ان علم)
وقد يقال بل الوجه المنع لانه يبيع ما لملكه الدار تبعا جاز من الممر فصار الممر مشتركا بين المشتري والبائع
وقضية ذلك امتناع تضييقه بغير رضاه اه عرش وقوله تبعا جاز من الممر فصار الممر مشتركا بين المشتري والبائع
حيث حق المرور ولا فارق بين جميع الممر باقية فى ملك البائع ثم التوقف بالشر كجميع الممر مطلقا لو كان بغاية
السعة كما تزداع من ملكه عن التصرف فيه بالتأويل ونحوه من غير ضرر على المار اصلا فى غاية البعد قول
المتن (مكان تسليمه) الامكان بترك تارة فى مقابلة التعذر وتارة فى مقابلة التعسر وهو المراد هنا اه نهاية
(قوله يعنى) اى قول المتن فان باعته فى النهاية والمعنى (قوله من غير كير كلفة) اى والالم يصح كاله فى المطالب
اه نهاية قوله من غير كير كلفة) قضيته وإن احتاج إلى مؤنة فليراجع اه رشدي (قوله واقصر عليه)
اى التسليم اه رشدي (قوله وسيدكره) اى وقد جرت عادة المصنف رحمه الله انه يذكر او لا محل الاتفاق
ثم يذكر المختلف فيه فبما كان تسليمه يصح بالاتفاق امكان تسليمه يصح على الصحيح اه معنى (قوله
وذلك) اى اشتراط امكان ما ذكر (قوله ولا ترد حخته) اى البيع اه عرش (قوله فى نحو قد الخ) اى بنحو
الخ اه عرش (قوله لصحة الاستبدال عنه) اى عن الثمن بخلاف المبيع لا يصح الاستبدال عنه لانه بيع له

مساومة والامر منه فقط) لعل الغرض ان المرور متأت بالفعل من ملك المشتري إذ لا اثر لامكان الاتخاذ
اخذ من قوله السابق او بملك المشتري إلى قوله وإن امكن (قوله لصحة الاستبدال) بخلاف المبيع لا يصح

(٣١) شروانى وابن قاسم - رابع) وفاقا وسيذكر محل الخلاف وهو قدرة المشتري على تسليمه من هو عنده وذلك لتوقف
الاتفاعة به على ذلك ولا ترد حخته فى نحو فقد يزوجه لصحة الاستبدال عنه كما ياتى وفى بيع نحو منصوب وضال ما يعتق عليه

قبل قبضه وهو لا يجوز اه سم (قوله أو بيع الخ) عطف على من يعتق قبله قول المتن (فلا يصح بيع الضال) وفي المصباح ان الانسان يقال فيه ضال وغيره من الحيوانات ذكر ا أو اثنى يقال فيه ضال وقول لغير الحيوان ضائع ولقطة ثم قال وقول الغزالي لا يجوز بيع الا بق والصال إن كان المراد الانسان فاللفظ صحيح وإن كان المراد غيره فيبغى ان يقال ضالة اه وعليه في كلام المصنف تجوز إما باستعمال اللفظ في حقيقته ومجازوه وإما باستعماله في مفهومه كلي يعهما وهو المسمى عند الحنفية بعموم المجاز اه ع وش وباقى عن المغنى في الضال خلاف ما ذكره عن المصباح على ان ظاهر صنيع الشارح كالتبعية حمل الضال هنا على غير الادعى من الحيوانات (قوله كبيع ند الخ) اى شرود نفر (قوله وطير سائب) اى وإن اعتاد العود إلى محله نهاية ومعنى سائب (قوله ونحل ليست امه في الكوارة) حاصل ذلك انه لا بد في صحة بيع النحل من رؤيته في الكوارة او حال خروجه منها او دخوله اليها وان لا بد من كون امه في الكوارة ليتأتى تسلمه قال في شرح الروض والكوارة بضم الكاف وفتحها مع تشديد الـ او فيها مع تخفيفها في الاولى الخلية وحكى ايضا كسر الكاف مع تخفيف الواو اه (فرع) قال في الروض آخر الباب ولا يجوز بيع شيء من شجر الحرم والبيع قال في شرحه قال الزركشي وفي معنى اشجار الحرم احجاره و ترابه اى وإن جاز استعمال احجاره و ترابه كاهو ظاهر وظاهره امتناع بيع المذكورات ولو في الحرم فلو باع شيئا من احجاره او من الانية المتخذة من ذلك خارج اه وفيه وتعدى المشتري بنقله إلى خارجة فيبغى ان يجوز له استعماله من حيث ان له استعماله وإن اثم بنقله وعدم رده لان مجرد الاستعمال جائز في نفسه فليراجع اه سم قال المغنى و امه يمسو وهو اميره والخلية بيت يعمل للنحل من عيدان كقائه في المحكم اه (قوله يتوقف اخذه منها على كبر كلفة الخ) اى فان سهل صح ان لم يمنع الماء رؤيته اه نهاية زاد المغنى و برج الطائر كابر كلسم اه قال ع ش قوله مر رؤيته ويكفي في الرؤية الرؤية العرفية فلا يشترط رؤية ظاهره و باطنه اه (قوله وإن عرف محله) اى والصورة انه غير قادر على رده اه رشيدى (قوله ويختص بالادعى) لكنه مخصوص في اللغة على ما في المصباح من هرب من غير خوف ولا اكد تعب امان من هرب منهما يقال له هارب الا بق اه ع ش عبارة المغنى الضال لا يقع الا على الحيوان انسانا كان او غيره و اما الا بق فقال الثعالبي لا يقال للعبد ابق إلا اذا كان ذهابه من غير خوف ولا كد في العمل والافو هارب قال الاذرعى لكن الفقهاء يطلقونه عليهما اه قول المتن (والمغضوب) اى من غير غاصبه اه معنى (قوله ولو لمنفعة العتق) راجع إلى الا بق والمغضوب اه ع ش عبارة الرشيدى قوله ولو لمنفعة العتق اى بان اشتراه ليعتقه فلا ينافى ما مر من صحة شراء من يعتق عليه إذا كان كذلك اه (قوله لو جود حائل الخ) قال في شرح الروض وقضيته انه إذا لم يكن لهم منفعة سوى العتق يصح بيعهم وفيه نظر لعدم قدرة المشتري على تسلمهم ليلكهم اه وقضية ذلك امتناع بيع الزمن المغضوب وإن لم يكن له منفعة سوى العتق بان لم يصلح لنحو الحراسة لفقد حواسه ومنافعه اه سم عبارة المغنى و النهاية وقضيته اى الفرق بين نحو المغضوب والزمن انه إذا لم يكن لهم اى الضال والابق والمغضوب منفعة سوى العتق يصح بيعهم والظاهر انه لا يصح مطلقا قول الكافى يصح بيع العبد التائه لا نه يمكن الانتفاع بعقته تقر با إلى الله تعالى بخلاف الحمار التائه ممنوع وتصح كتابة الا بق والمغضوب إن تمكن من التصرف كما يصح تزويجها وعتقها فان لم يتمكن منه فلا اه قال ع ش قوله ممنوع اى فلا فرق بين العبد والحمار في عدم الصحة إلا لمن قدر على رده وقوله مر كما يصح تزويجها اى بان ياذن السيد للابق او للمغضوب في النكاح اه وقال الرشيدى قوله مر كما يصح تزويجها اى كما يصح تزويج السيد اياهما بان تكونا اميتين فهو مصدر

او يباعا ضمنيا لقوة العتق مع أنه يقتضى في الضمى مالا يقتضى في غيره (فلا يصح بيع الضال) كبيع ند وطير سائب غير نحل ونحل ليست امه في الكوارة ونحو سبك ببركة واسعة يتوقف اخذه منها على كبر كلفة عرفا (والآبق) وإن عرف محله ويختص بالادعى (والمغضوب) ولو لمنفعة العتق للعجز عن تسليمها وتسليمها حالا

مضاف لمفعوله وهذا هو الأنسب بما قبله وما بعده من الكتابة والعق من حيث ان الجميع من فعل السيد
 و ماصوره به شينخا في الحاشية مبنى على ان المصدر مضاف إلى فاعله ولا يخفى ما فيه اه (قوله فلا ترد
 صحته الزمن) اى اذ ليس ثم منفعة حبل بين المشتري وبيننا اه نهاية قول المتن (فان باعه لقادر
 على انتزاعه) قال الشارح في شرح العباب واعلم ان ظاهر المتن ككلامهم ان المشتري اذا قدر على الانتزاع
 يلزمه ان يترعه له البائع ايضا انه لا يغير حيث اذا لم يترعه له البائع ويوجه بان المشتري وطن نفسه على
 ذلك لدخوله في العقد عالما به فلا نظر لقدرة البائع حيث انتهى سم بحذف (قوله فيشمل الخ) متفرع
 على الجواب الثاني اه رشيدى (قوله حيث لا مؤنة الخ) اى ولا مشقة كما يحتمل الشهاب سم من مسئلة
 السلمك في البركة اه رشيدى وفي المغنى ما يوافق بحث سم (قوله لما وقع) اى بالنسبة للمشتري اه ع
 (قوله واحتاج الخ) الاولى حذف الواو (قوله واحتاج المؤنة) اعتمد شيخنا الشهاب الرمى بطلان هنا
 ايضا كافي حالة العلم اه سم عبارة النهاية ولو جهل القادر نحو غصبه عند البيع تخير ان لم يحتج الى مؤنة
 على قياس ما مر عن المطلب والى بان احتاج الى مؤنة فلا يصح خلافا لبعض المتأخرين اه قال الرشيدى
 يعنى شيخ الاسلام وتبعه حج اه (قوله او طرا الخ) عطف على جعل الخ (قوله تخير) جواب لو قال سم
 التخير ثابت في الاولى وان لم يدخل وقت وجوب التسليم كافي العباب تبعا للامام وفي الثانية لا يثبت الا بعد
 وجوب التسليم كافي العباب تبعا للامام ايضا والفرق بينها لا نزع اه (قوله فان اختلفا) الى التنية في النهاية
 الاقوله ولو حقيرين و قوله وكخشية او وجزم (قوله في العجز) الظاهر شموله للطارىء والاصل معا (قوله
 حلف الخ) اى مع انه يدعى الفساد وهل كذلك لو اختلفا فدعى المشتري انه كان عاجزا عند البيع كالبائع فيفسد
 مع انه مدعى الفساد اه سم اقول بل كلام الشارح شامل له كإمر ويفيده ايضا قول ع ش قوله حلف اى
 انه لم يكن قادرا على الانتزاع اذ لا يعلم الاثمه اه (قوله وبان عدم انعقاد البيع) وعلى هذا استثنى هذه من
 قاعدة مدعى الصحة اه ع ش (وله ما يعجز) الى التنية في المغنى الاقوله ولو حقيرين و قوله واسطون و قوله
 وكخشية الى وذلك (قوله او تسلمه) الاولى حذف الالف اه ع ش قول المتن (من الاناء) يتجه ان يستثنى
 من شجر الحرم والبيع قال في شرحه قال الزركشى وفي معنى اشجار الحرم احجاره و ترابه اى وان جاز
 استعمال احجاره و ترابه كاهو وظاهره امتناع بيع المذكور رات ولو في الحرم فلو باع شيئا من احجاره او من
 الانية المتخذة من ذلك خارجا وفيه تعدى المشتري بنقله الى خارج فيبقي ان يجوز له استعماله من حيث
 انه له استعماله وان اثم بنقله وعدم ردّه لان مجرد الاستعمال جائز في نفسه فليس اجماع (قوله لوجود حائل الخ)
 قال في شرح الروض وقضيته انه اذا لم يكن لهم منفعة سوى العتق يصح بيعهم وفيه نظر لعدم قدرة المشتري على
 تسلمهم لمصلحة غيره اه وقضية ذلك امتناع بيع الزمان المعصوب وان لم يكن له منفعة سوى العتق بان لم
 يصلح لنحو الحراسة لفقد حواسمه ومنافعه (قوله فان باعه لقادر على انتزاعه الخ) قال الشارح في شرح العباب
 واعلم ان ظاهر المتن ككلامهم ان المشتري اذا قدر على الانتزاع يلزمه ان يترعه له البائع ايضا انه لا يغير
 حيث اذا لم يترعه له البائع ويوجه بان المشتري وطن نفسه على ذلك لدخوله في العقد عالما به فلا نظر لقدرة
 البائع حيث اذا دفع ما قبل التسليم واجب على البائع فكيف يلزم المشتري نعم بشكل على ما هنا قوله في
 الاجارة لا يلزم المالك الانتزاع وان قدر بل يتخير المستاجر الا ان يفرق بان المنفعة هي المقصودة ثم فلو امكن
 المستاجر الى الانتزاع لفانت عليه جملة منبلا لا عوض وفيه اجفاف فخير مطلقا بخلافه هنا فان المقصود العين ولا
 فوت فيها فلم يتخير الاجت علم الضرر اه والاشكال متوقف على ان صورة الاجارة شاملة لقدرة المستاجر
 ايضا (قوله واحتاج المؤنة) اعتمد شيخنا الشهاب الرمى بطلان هنا ايضا كما في حالة العلم (قوله تخير) التخير
 ثابت في الاولى وان لم يدخل وقت وجوب التسليم كافي العباب تبعا للامام وفي الثانية لا يثبت الا بعد وجوب
 التسليم كافي العباب تبعا للامام ايضا والفرق بينها لا نزع فليتأمل (قوله حلف) اى مع انه يدعى الفساد وهل كذلك
 لو اختلفا فدعى المشتري انه كان عاجزا عند البيع كالبائع فيفسد مع انه مدعى الفساد (قوله من الاناء) يتجه

لوجود حائل بينه وبين
 الانتفاع مع امكانه فلا ترد
 صحته الزمان لمنفعة العتق
 (فان باعه) اى المصوب
 ومثله الاخران او ما ذكر
 فيشمل الثلاثة (لقد اراد على
 انتزاعه) اورده (صح على
 الصحيح) حيث لا مؤنة لها
 وقع توقف قدرته عليها
 لتيسر وصوله اليه حيث
 ولو جهل القادر نحو غصبه
 عند البيع واحتاج مؤنة
 او لانه يتفرع عند الجهل
 ما لا يتفرع عند العلم او طرا
 عجزه بعده تخير للاطلاع على
 العيب في الاولى وحدوته
 قبل القبض في الثانية فان
 اختلفا في العجز حلف
 المشتري ولو قال كنت اظن
 القدرة فبان عدمها حلف
 وبان عدم انعقاد البيع
 (ولا يصح بيع) ما يعجز
 عن تسليمه او تسلمه شرعا
 كجذع في بناو فص في خاتم
 و (نصف) مثلا (معين)
 خرج الشائع لانتفاء اضاة
 المال عنه (من الاناء) والبيع
 ولو حقيرين بطلان فنعهما
 بكسرهما ونحوهما بما تنقص
 قيمته او قيمة الباقي بكسره
 او قطعه نقصا

محتفل بمثله كثوب غير غلظ وكجدار (٢٤٤) او اسطوان فوقه شيء او كله قطعة واحدة من نحو طين او خشب او صفوف من لبن او آخر

واناء النقد فيصح بيع نصف معين منه لحرمة اقتنائه وجوب كبره فالتقص الحاصل فيه موافق للمطلوب فلا يضر مرسوم على حج ويؤخذ من قوله لحرمة اقتنائه الخ ان الكلام في انا بهذه الصفة امانا احتيج لاستعماله لدواء فلا يجوز بيع نصف معين منه اه عرش (قوله محتفل الخ) اي يمت قال في المصباح حلفت بقلان قت بامرء ولا تحتفل بامرء اي لا تبال وتهم وباحتلفت به اهمت به اه عرش (قوله او اسطوان) اي عمود اه عرش (قوله فوقه الخ) اي فوق الجدار والاسطوان وكذا ضمير قوله او كله قطعة الخ قال المغني والاسنى لانه لا يمكن تسليمه الا بهدم ما فوقه في الاولى وهدم شيء منه في الثانية اه (قوله) وصفوف الخ عطف على قوله لقطعة الخ عبارة المغني والاسنى وكذا اذا كان الجدار من لبن او اجر ولا شيء فوقه وجعلت النهاية نصف سلك اللين او الاجرفان جعلت النهاية صفان من صفوفهما صبح قال فيل هذا مشكل لان موضع الشق قطعة واحدة من طين او غير مولان رفع بعض الجدر ينقص قيمة الباقي فليفسد البيع كبيع جذع في بناء اجيب عن الاول بان الغالب ان نحو الطين الذي بين اللبئات لا قيمة له وعن الثاني بان نقص القيمة من جهة انفراد فقط هو لا يؤثر بخلاف الجذع فان اخر اجه يؤثر ضعفا في الجدار اه (قوله حينئذ) اي حين جعل النهاية صفوا واحدا اه كردى (قوله كاحد زوجي خف) اي واحد مصراعى باب اه معنى (قوله) لا مكان استدراكه اي بشراء البائع ما باعه او بشراء المشتري ما بقي اه معنى (قوله وكشبة الخ) عطف على كثوب الخ (قوله وذلك) اي عدم صحة ما ذكر (قوله لتوقفه) اي التسليم (على ما) اي كسر او قطع (ينقص ماله) اي اليه المبيع او الباقي نقضا لا يمكن تداركه (قوله وقد نتينا عن اضاءة المال) اي فهي حرام اه معنى (قوله وفارقة) اي بيع ما ذكر حيث لا يصح (قوله تدارك نقصها) اي نقص الخف والارض (قوله ان فرض الخ) عبارة المغني وفرقوا بينه وبين صحة بيع ذراع من ارض بان التمييز فيها يحصل بنصب علامة بين المملكين بلا ضرر فان قيل قد تنصيق مرافق الارض بالعلامة وتنقص القيمة فينبغي آفاقها بالتوب اجيب بان النقص فيها يمكن تداركه بخلاف التوب اه (قوله بالعلامة) متعلق بضيق لا بتدارك كمالا يخفى ولعل التدارك يحصل بشراء قطعة ارض بجانبها او نحو ذلك اه رشيدى (قوله تنبيه) الى المتن ذكره عرش عن الشارح وسكت عليه (قوله وان خالف سعره) اي محل العقد وكذا ضمير بقية امثاله (قوله لا غلب حالها) اي ببلدة العقد (قوله في الاولى) اي في مسألة ضبط الاحتفال بالاول اي بما ياتي في نحو الوكالة الخ و (قوله وفي الثانية) اي في مسألة النقص بالثاني اي باعتبار اغلب حال بلد العقد (قوله البيع للبعض) اي قول المتن الرابع في النهاية والمغني الا قوله وكارضى او نحو المروهن (قوله كغليظ الكرباس) اي القطن اه عرش اي التوب من القطن كافي للقاموس لكن المراد هنا عم برماوى (قوله) وفي النفيس بطريقة الخ نعم لو زيد له على قيمة المقطوع ما يساوى النقص الحاصل في الباقي فالظاهر صحة البيع ولا حرمة حينئذ في القطع اذ لا اضاءة مال حينئذ فلا يحتاج الى حيلة شوبرى اه بجمرى (قوله هي) اي الطريقة اه عرش (قوله وما طاتها الخ) اي موافقة العاقدين على شراء البعض الخ واولى من ذلك كما قال الزركشى ان يشتريه لمشاعته ثم يقطعه لان بيع الجزء جائز مطلقا ويصير الجميع مشتركا اه معنى وقد تقدم في الشارح كالتالية في شرح نصف معين ما يفيد (قوله واغفر له القطع الخ) عبارة المغني وظاهره انه لا يحرم القطع وجهه ان محل ليريق البيع فاحتمل للحاجة ولا حاجة الى تأخير عن البيع اه (قوله واحتمال الخ) عطف على كونه الخ (قوله اليه) اي القطع (قوله وبينهما فرق) اي ثم اركان المشتري عالما غير مرید للشراء باطنا حرم عليه موطاة البائع لتغيره بموطاة وان كان مرید له ثم عرض له عدم الك. اء بعلم تحرم الموطاة لو اعدم الشراء ولا شيء عليه في النقص الحاصل بالقطع فيها او يصدق في ذلك لانه لا يعلم الا منه اه عرش قول المتن (ولا يصح بيع المروهن الخ) ولا بيع تلج وجمدوها يسيلان قبل وزنها هذا اذا لم يكن لها ان يستثنى انا النقد فيصح بيع نصف معين منه لحرمة اقتنائه وجوب كبره فالتقص الحاصل فيه موافق

ولم يجعل النهاية صفوا واحدا اذ نقص الباقي حينئذ من جهة انفراد كاحد زوجي الخف وهو لا يؤثر لا مكان استدراكه وكشبة معينة من سفينة وجزء معين من حبل امثلك وذلك للعجز عن تسليم كل ذلك شرعا لترقبه على ما ينقص ماله ثم قد نتينا عن اضاءة المال وفارقة بيع نحو احد زوجي الخف وذراع معين من ارض لا مكان بل سهولة تدارك نقصهما ان فرض ضيق مرافق الارض بالعلامة (تنبيه) هل يضبط الاحتفال هنا بما في نحو الوكالة والحجر من اغتفار واحد في عشرة اكثر الى آخر ما ياتي او يقال الامر هنا اوسع ويفرق بان الضياع هناك محقق فاحتط به بخلافه هنا كل محتمل وهل المراد النقص بالنسبة لمحل العقد وان خالف سعره سعر بقية امثاله من البداء بالنسبة لا غلب حالها كل محتمل ايضا ولو قيل في الاولى بالاول وفي الثانية بالثاني لم يعد (ويصح) البيع للبعض المعين (في التوب الذي لا ينقص بقطعه) كغليظ الكرباس (في الاصح) وفي النفيس بطريقة هي مواطاتها على شراء البعض ثم يقطع البائع ثم يعقدان فيصح انفاقا واغفر له القطع مع كونه نقضا واحتمال ان لا يقع شراءه لانه لم يلجاليه بعقد او اتم اقل رجاء الى بيع وبينهما فرق (ولا) يصح بيع عن ثلغين باحق يفوت بالبيع لله تعالى

كثوب استحق الاجير حاسبه
لقبض اجرة قصره مثلا او
اتمام العمل فيه وكارض
اذن مال الكفاي زرعها فحرقها
الماذون له وقلع شجرها
واقام زبرها فلا يصح بيع
المالك لها ولا رهنها قبل
ارضائه في عمله باعطائه
مقابله وهو ما زاد من القيمة
بسببه كما هو ظاهر وذلك
لتمتع الانتفاع بها بدون
ذلك العمل المحرم المتعلق
بها ونحو (المهون) جملا
بعد القبض او شرعا من
غير مرتهن (بغير اذن
مرتهنه ولا) القن (الجاني
المتعلق برقبته مال) لكونه
جنى خطأ او شبه عبد او عبدا
وعنى على مال او اتلف مالا
او اتلف ماسرقه مثلا لغير
المجنى عليه بغير اذنه كما
ارشد اليه ما قبله (في الاظهر)
لتعلق حقهما بالرقبة وعمل
الثاني ان يبيع لغير غرض
الجناية ولم يفده السيد ولم
يختر فداءه وهو موسر
والاصح لا تنقل الحق لذمته
في الاخيرة وان جاز له
الرجوع مادام القن باقيا بلعله
على اوصافه فان باعه بعد
اختياره الفداء وقبل رجوعه
عنه اجبر على اداء اقل
الامر من قيمته الارش
فان تعذر فلسه او تاخر لغيبته

قيمة عند السيلان والا فيبغى كاقال شيخنا ان العقد لا يفسخ وان زال الاسم كالمو اشتري يضاف قرض قبل قبضه
والاجد يسكن الميم هو الماء الجامد من شدة البرد مغنى ونهاية قال ع ش قوله ان العقد لا يفسخ لا تقهر مقابلة
هذا المقابلة فان مقابل عدم الصحة والصحة دون عدم الانفساخ بل حق المقابلة يصح ولا يفسخ وقوله لا يفسخ
قبل قبضه اى فانه لا يفسخ بعه اه (قوله كاء تعين الطهر) اى بان دخل وقت الصلاة وليس ثم ما يتطهر به
غيره اه ع ش (قوله لقبض اجرة قصره مثلا الخ) عبارة المعنى كالمو قصر الثوب واصبغوه وقلنا القصار عين
فان له الحبس الى قبض الاجرة ولو استاجر قصار اعلى قصر ثوب ليس له بعه ما لم يصره جزءا به في باب بيع
المبيع قبل قبضه اه (قوله او اتمام الخ) عطف على قبض الخ (قوله وكارض الخ) عطف على كتب الخ
(قوله زبرها) اى قوتها اه كردى (قوله في عمله) شامل للحرق وسياق في العارية ان معير الارض لو رجع
بعد الحرق قبل الزرع لم يغرر اجرة الحرق فلينظر هذا مع ذلك اللهم الا ان يكون هذا فاما اذا لم يمكن زرعها
الا بعد حرقها وذلك فيما اذا امكن بدونه اه سم وقد يقال ان الكلام هنا في مجموع الامور الثلاثة وفيما ياتي
في الحرق وحده فلا منافاة (قوله وهو ما زاد من القيمة) هلا كان المقابل اجرة مثل عمله وهو لا يلزم ان يكون
قدر زيادة القيمة فليراجع اه سم (قوله وذلك) المشار اليه قوله لا يصح بيع المالك لخالخ (قوله ونحو
المهون الخ) عطف على قوله كتب الخ (قوله جملا) اى بان رهنه مال السكة عند رب الدين اه ع ش (قوله
بعد القبض الخ) اى اما قبل قبضه او بعده باذن مرتهنه فيصح لانتهاء المانع اه معنى (قوله او شرعا) اى
بان مات من عليه الحق وتعلق الحق بتركه اه ع ش (قوله من غير مرتهنه الخ) متعلق ببيع المقدور
في كلامه قال ع ش اى لان في قول المرتين للشراء اذا زادت زيادة اقول المتن (ولا الجاني المتعلق برقبته مال)
وخرج ببيعة عتقه فيصح من المورسلا لا تنقل الحق الى ذمته مع وجود ما يؤدى منه بخلاف المعسر لما فيه من
ابطال الحق بالكلية اذ لا متعلق له سوى الرقبة وفي استيلاء الامة الجانية هذا التفصيل ولا يتعلق الارش
بولدها اذ لا جناة منه اه معنى زاد الاسنى اما اذا لم يتعلق المال بالرقبة فيصح العتق والاستيلاء مطلقا كالبيع
حتى لو اوجبت جناية العبد قصاصا فاعتقه سيده وهو معسر ثم عنى على مال قال البلقنى لم يبطل العتق على
الاقيس وان بطل البيع في نظيره لقوة العتق ويلزم السيد الفداء وينظر يساره اه وقره سم (قوله لغير
المجنى عليه الخ) متعلق ببيع المقدور في كلام المصنف اى ولا يصح بيع الجاني المذكور لغير المجنى عليه بغير اذنه
(قوله كما ارشدا اليه) اى الى التقيد بغير اذن المجنى عليه (قوله ما قبله) اى تقيد المصنف بعدم الصحة في
مسئلة المهون بغير اذن المرتين اه رشيدى (قوله لتعلق حقهما) اى المرتين والمجنى عليه (قوله وعمل
الثاني) اى محل عدم صحة بيع الثاني وهو الجاني اه ع ش (قوله والا) اى بان يبيع لغرض الجناية او فداءه
السيد بالفعل او اختياره وهو موسر (قوله في الاخيرة) اى فى اختيار السيد الموسر الفداء (قوله وان جاز له
الرجوع الخ) مفهومه انه بعد البيع يتمتع برجوعه وهو قضية قوله الا فى الجناية ولو باعه باذن المستحق
بشرط الفداء لم يمه وامتتع برجوعه وشرى العباب هنا فعمل ان محل رجوعه عن الفداء مالم يعتن بنحو هرب
او يفوته بنحو بيع انتهى لكن لو تعذر الفداء يبنى جواز الفسخ كالمو تعذر من غير رجوع ولا يفسخ
المطلوب فيه فلا يضر م. (قوله في عمله) شامل للحرق وسياق في العارية ان معير الارض للزرع لو رجع
بعد الحرق قبل الزرع لم يغرر اجرة الحرق فلينظر هذا مع ذلك اللهم الا ان يكون هذا فاما اذا لم يمكن زرعها
الا بعد حرقها وذلك فيما اذا امكن بدونه (قوله وهو ما زاد من القيمة) هلا كان المقابل اجرة عمله وهو
لا يلزم ان يكون قدر زيادة القيمة فليراجع (قوله المتعلق برقبته مال) هذا في البيع واما في العتق فقال في
الروض وبفد عتق الجاني اى الذى تعلق برقبته مال من المورسلا المعسر وكذا استيلاء الجانية اه قال في
شرحها اما اذا لم يتعلق المال بالرقبة فيصح العتق والاستيلاء مطلقا كالبيع حتى لو اوجبت جناية العبد قصاصا
فاعتقه سيده وهو معسر ثم عنى على مال قال البلقنى لم يبطل العتق على الاقيس وان بطل البيع في نظيره لقوة
العتق ويلزم السيد الفداء وينظر يساره (قوله بغير اذن المجنى^(١)) هلا اخره عن قوله او اتلف الخ قوله

(١) قول المجنى قوله بغير
اذن المجنى عليه ليس في نسخ
الشرح التى بايدنا وكذا
قوله قوله ثم لم يرجع الخ اه

بنفسه لا تنقل الحق الى ذمته مع عدم صحة الرجوع فليتأمل اه سم (قوله او صبره على الحيس) اى او موته
اسنى ومغنى (قوله فسخ البيع) اى فسخته المحنى عليه ان شاء شرح العباب اه سم (قوله فسخ البيع الخ) نعم
ان اسقط الفسخ حقه كان كان وارث البائع فلا فسخ اذ به يرجع العبد الى ملكه فيسقط الارش نه على ذلك
الزركشى نهاية ومغنى (قوله ويبيع في الجنابة) اى ويكون البائع له الحاكم اه عش (قوله كان اشترى
الخ) اى او قر بجنابة خطأ وشبهه عمد ولم يصدقه سيده ولا يئنه اه مغنى (قوله او كسبه) عطف على ذمته فى
المتن (قوله كؤنه تزوجه) اى الى باذن سيده نهاية ومغنى (قوله وكذا لا يضر تعلق القصاص برقبته الخ)
فلو قتل قصاصا بعد البيع فى يد المشتري فقيه تفصيل ذكره فى الروض كاصله بعد ذلك حاصله انه ان كان
جاهلا ففسخ البيع ورجع بجميع الثمن وتجهيزه على البائع وان كان عالما عند العقد او بعده ولم يفسخ
لم يرجع بشئ اه وقوله ان كان جاهلا اى واستمر جهله الى القتل بخلاف ما اذا لم يستمر فانه ان فسخ عند
العلم فلا كلام ولا كلام يرجع وهو مغنى قوله او بعده سم على حجة اه عش قول المتن (فى الاظهر) فلو عنى اى
المغنى عليه بعد البيع على مال بطل البيع كارجحه للبقيى نهاية ومغنى زاد سم وظاهره انه بمجرد العفو يطل
البيع ولا اثر لاختيار الفداء بعد العفو فليتأمل اه (قوله كرجاء عصمة الحر الخ) عبارة المغنى فيصحه
قياسا على المريض والمرتد اه (قوله كان كذلك) اى صح بيعه كالمرد كفى الرضاه اه مغنى عبارة عش
(قوله كذلك) اى كالمشترى برقبته قصاص اه (قوله فى المعقود عليه) اى قوله وخروج المغنى وكذا فى النهاية
الا فوله وهو قولى من جهة الدليل (قوله التام) اخذه بحمل كلام المصنف عليه لان الشئ اذا اطلق انصرف
افرد الكمال و (قوله فخرج) اى بقوله التام و (قوله نحو المبيع الخ) اى كهداق المرأة وعوض الخلع
المعينين وغيرهما من كل ما ضمن بعقد اى كالمال متعلقا برقبته وقت البيع اه عش (قوله او مولى)
اى ولو فى خصوص هذا المال حيث جعل الشارع له ولاية عليه وهذا هو وجه الدخول الذى اشار اليه
الشارح بعد اه رشيدى عبارة عش قوله او مولى وجه الدخول انه اراد بالولى من اذنه الشارع فى
التصرف فى المال المعقود عليه والا فالناظر ونحوه لا ولاية لهما على المالك اه (قوله والمراد انه الخ) اى
المبيع اى لان الكلام انما هو فى شروطه لافى شروط العاقدة فقط فیه مقدار فى كلام المصنف اه رشيدى
عبارة عش انما قال ذلك ليكون من شروط المبيع اذ الملك من صفات العاقدة والكلام فى المعقود عليه اه
(قوله لا بد ان يكون) اى المعقود عليه اه عش (قوله لاحد الثلاثة) اى العاقدة وموكله وموالية (قوله
وسائر عقود الخ) عبارة المغنى وكذا سائر تصرفاته القابلة للنيابة كالزوج واميرة غايراه وابنته او طلق متكوته
او اعتق عبده او اجر داره او وقفها او وهبها واشترى له بعين ماله فلو عبر المصنف بالتصرف بدل البيع اشمل
الصور التى ذكرتها عبار عش قوله مر وسائر عقود لو عبر بالتصرف كان اعم ليشمل الحل ايضا كان
طلق او اعتق زيادى اللهم الا ان يقال لما عبر بالعاقدة فيما ر ليشمل البائع وغيره ناسب التمييز هنا بقوله وسائر

او صبره على الحيس فسخ
البيع وبيع فى الجنابة
(ولا يضر) فى صحة البيع
(تعلقه بزمته) كان اشترى
فيها بغير اذن سيده وأتلفه
او كسبه كؤنه تزوجه لا تنفاه
تعلق الدين بالرقبة التى هى
محل البيع (وكذا) لا يضر
(تعلق القصاص) برقبته
(فى الاظهر) لرجاء السلامة
بالعفو كرجاء عصمة الحر
والمرتد وشفاء المريض بل
لو تحتم قتله كقطع طريق
قتل واخذ ما لا كان كذلك
نظرا لحالة البيع اما تعلقه
ببعض اعضائه فلا يضر
قطعا (الرابع الملك) فى
المعقود عليه التام فخرج
بيع نحو المبيع قبل قبضه
(لمن) يقع (له العقد) من
عاقدة او موكله او مولى
فدخل الحاكم فى بيع مال
المنتفع والمتنقط لما يخاف
تلفه والظافر بغير جنس
حقه والمراد انه لا بد ان
يكون مملوكا لاحد الثلاثة
(فبيع الفضولى) وشراؤه
وسائر عقود فى عين غيره
او فى ذمة غيره بان قال
اشترى به له بالف ذمته

عن المالك (باطل) للخبر الصحيح لا يبيع إلا فيما تملك لا يقال عدوله عن التعبير بالعقد إلى من له العقد أى الواقع كاعلم ما تقرر وان أفاد ما ذكر من أنه يشمل العاقدة وموكله ومويله لكن يدخل فيه الفضولي ومراده يخرج منه فان العقد يقع للمالك موقفاً على إجازته عند من يقول بصحته لا نأنا نقول المراد من يقع له العقد بنفسه وعلى القديم لا يقع إلا بالاجازة فلا يرد (وفى القديم) وحكى جديداً أيضاً عقده (موقوف) على رضا المالك بمعنى أنه (ان إجازة مالكه) أو وليه العقد (نفذوا لإفلا) وهو قوى من جهة الدليل لأن حديث عروة ظاهر فيه وان أجابوا عنه وظاهر كلام الشنخين هنا أن الموقوف الصحة وقال الامام الصحة ناجزة وإنما الموقوف الملك وجرى عليه في الامور خارج بقولنا أو في ذمة غيره ما لو قال في الذمة أو أطلق فيقع للبائس وبالفرضي ما لو اشترى بماله نفسه أو في ذمة لغيره أو أن له وسياه هو العقد فيقع للأذن ويكون الثمن قرصاً تضمن اذنه في الشراء لذلك بخلاف نظيره في السلم لا يبيع لانه لا بد فيه من قبض الحقيقي ولا يكتفى بالتقدير وماها منه إذ لا بد من تقدير

الخاوان الخلاف بالاصالة إنما هو في العقود (قوله هو) أى الفضولي (قوله من ليس الخ) أى البائع مال غيره بغير إذن ولا ولاية (قوله ولاولى الخ) يدخل فيه الظاهر والمكتظ فان كلاً منهما ليس بوكيل ولاولى ويجاب بما قدمنا من أن المراد بولى المالك من اذنه له الشرع في التصرف في ماله وعليه فكل من الظاهر والمكتظ وكيل عن المالك باذن الشرع له في التصرف اه عش وقوله وكيل عن المالك الاولى بولى المالك باذن الخ (قوله أى الواقع) أى من يقع له العقد (كاعلم) أى هذا المعنى اعنى تقدير الواقع (عما تقرر) وهو قوله يقع له العقد الضعيف المستتر في أفاد يرجع إلى المدلول إليه وكذا ضمير فيه أى لكن يدخل في المدلول إليه الفضولي على المرجوح اه كرى (قوله ومراده) أى والحال ان مراد المصنف اخر اجه ولذا فرغ بطلان بيع الفضولي عليه بالفاء اه معنى (قوله فان العقد الخ) تعليل لقوله يدخل فيه الخ فكان الانسب تقديمه على قوله ومراده الخ (قوله بصحته) أى يبيع الفضولي (قوله فلا يرد) أى الفضولي (قوله بمعنى أنه ان إجازة مالكه الخ) والمعتبر إجازة من يملك التصرف عند العقد ولو باع مال الطفل فليغو إجازته ينفذ محل الخلاف ما لم يحضر المالك فلو باع مال غيره بمحضته وهو ما سكت لم يصح قطعاً كما في المجموع نهاية ومعنى قول المتن (ان إجازة مالكه الخ) وينبغي على هذا أن تكون الإجازة فورية اه عش (قوله أو وليه) أى أو وكيله فيظهر ولعلمه يذكره لان فيه تفصيلاً وهو انه إذا وكله في جميع التصرفات أو خصوص ما ذكر صرح بتنفيذه أو لإفلا اه عش قول المتن (نفذ) بفتح الفاء والمجتمعة أى مضى اه معنى زاد عش ومضاه مع مضموم العين بخلاف نفذ المجهل فصاره مفتوح العين ومعناه الفراغ اه قول المتن (ولإفلا) أى بان رد صريحاً وسكت اه عش ظاهره ولو مع الرضا (قوله لان حديث عروة) عبارة المعنى وذلك ما رواه البخارى وسلا وابدوداد والترمذى وابن ماجه باسناد صحيح ان عروة البارقي قال دفع إلى رسول الله ﷺ دينار اشترى به شاة فاشترى به شاتين فبعت احدهما بدينار وجئت النبي صلى الله عليه وسلم بشاة ودينار وذكرته لما كان من أمرى فقال بارك الله في صفقة يمينك فكان لو اشترى التراب لربح فيها اه (قوله وان أجابوا عنه) أى بانه محمول على ان عروة كان وكلاً مطلقاً عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بدليل انه باع الشاة وسلبها وعند القائل بالجواز يتمتع التسليم بدون إذن المالك نها يقو معنى وسم (قوله ان الموقوف الصحة) معتمداه عش (قوله وجرى عليه) أى على القديم اه معنى (قوله وخروج) الى قوله وفى الانوار فى عش ما يوافقه بلا عرو إلا قوله بخلاف الى ما إذا لم يسمعه (قوله أو في ذمته) أى ذمة نفسه (قوله لغيره) راجع للبعوثين معا (قوله واذن له وسياه) أى اذن الغير للشترى وسى المشتري الغير اه كرى وسيد كر حمز هذين القيد (قوله ويكون الثمن) أى فى صورتين (قوله فلا تناقض بين المستلثين الخ) أى مستلثي البيع والسلم لأن القبض التقديرى يمكن في كل منهما إلا أنه فى احدهما كاف دون الآخر اه كرى (قوله فيقع للأذن الخ) اعلم ان الذى فى الروض ماضيه وان كان أى الشراء للغير بعين مال الفضولي أو في ذمته وقع له سواء اذن ذلك الغير وسياه أم لا اه واعترضه شارحاً فيه إذا اذن له وسياه هو واشترى بماله نفسه بما حاصله ان هذا من

ففيه تفصيل ذكره فى الروض كاصله بعد ذلك حاصله انه ان كان جاهلاً انفسخ البيع ورجع بجميع الثمن وتجهزه على البائع وان كان عالماً عند العقد وبعده ولم يفسخ لم يرجع بشئ اه وقوله ان كان جاهلاً أى واستمر جهله الى القتل بخلاف ما إذا لم يستمر فانه انفسخ عند العلم فلا كلام ولإلام يرجع وهو معنى قوله أو بعده الخ (قوله وان أجابوا عنه) أى بانه يحتمل انه كان وكلاً مطلقاً بدليل انه باع الشاة وسلبها وعند المخالف لا يجوز التسليم إلا باذن مالكه على ان الحديث تكلم فى محته جماعة لكن حسنه المنذرى وغيره (قوله فيقع للأذن ويكون الثمن قرصاً) اعلم ان الذى فى الروض ماضيه وان كان أى الشراء للغير بعينه مال الفضولي أو في ذمته وقع له سواء اذن ذلك الغير وسياه أم لا اه واعترضه شارحاً فيه إذا اذن له وسياه هو واشترى بماله نفسه بما حاصله ان هذا من تصرفه وان الذى فى الاصل فى هذه الصورة وقوع العقد للأذن وكون الثمن قرصاً وأجاب شيخنا الرعى باعتماد ما فى الروض وحمله على ما إذا لم يصرح الغير

دخول العوض فى ملك المقترض فلا تناقض بين المستلثين خلافاً لنزعهم وأطالوا فيه أما إذا لم يسمعه اذن له أولاً وسماه ولم ياذن له

أصرفه وأن الذي في الأصل في هذه الصورة وقوع العقد للآذن وكون الثمن قرصا أو أجاب شيخنا الرمي باعتاد ما في الروض وحمله على ما إذا لم يصرح الغير في أذنه بان الشراء بعين مال الفضولي أو في ذمته أما إذا صرح بذلك فيقع العقد للآذن الذي سماه الفضولي اه وبذلك تعلم ان الشارع موافق للاعتراض بخلاف للروض ثم نبه في شرحه على ان تعبيره بالفضولي لا يناسب ذكر الآذن اه سم (قوله فيقع للباشراوان) اي وتلغو التسمية اه ع (قوله وإن نوى غيره) كذا في شرح الروض اي فلو اقتصر على التبة وقع له لا للآذن وهذا يؤيد ما رجحه الانوار من قول القفال لو اشترى بنية ولده الصغير من مال نفسه انه يقع له للصغير بخلاف ما لو اشترى بنيه في الذمة يقع للصغير انتهى وبقي ما اشترى في ذمته بنية ولده الصغير فهل هو كالمو اشترى بمال نفسه بنيه اه سم وقوله وبقي ما اشترى الخ لما وقع لهذا التردد فان قول شرح الروض بخلاف ما لو اشترى الخ صريح في ان العقد في هذه الصورة يقع للصغير (قوله وردوان جرى عليه) اي ما في الانوار وكذا ضمير بانه (قوله وهو جواز اتحاد القابض الخ) اي لانه يزم عليه ان يكون الانسان وكلا عن غيره في از التملك نفسه اه ع (قوله وانما اغتفر) اي الاتحاد المذكور (قوله تضعيفه) اي ما في الانوار الذي جرى عليه جمع مقدمون (قوله قوله الخ) اي الانوار (قوله بشرطه) وهو اتحاد الجنس اه ع (قوله فلا وجه لرده) قد يتوقف فيه بانه انما اذن ليشتري بماله عليه من الدين لا محال من عند نفسه والوكيل اذا خالف في الشراء بما اذن له فيه الموكل لم يصح شراؤه للوكيل والقياس وقوعه للوكيل اه ع (قوله فلا وجه للآذن لا تقتضي مخالفة عمومها) وايضا لما وقع القصاص فكانه وقع الشراء بمال الآذن ولم يوجد مخالفة خصوص تنبيه (رد) الى المتن زاد النهاية عقبه ما نصه وقد افاد معنى ذلك الشيخ رحمه الله تعالى في فتاواه اه (قوله بردي على المتن) اي حيث قالو الرابع الملك بمن له العقد ولد المعاهد غير مملوك لا يه اه ع (قوله شراؤه ولد المعاهد منه) اي من الاب مع انه ليس ملكا له اه كرى (قوله وملكه) اي يملك المشتري الولد (قوله لاسبية الخ) عطف على شراؤه بالخ (قوله ويحجب الخ) ليس في هذا اعتماد من الشارع لكلام الماوردي كما يعلم بتأمل بقية الكلام خلافا لما في حاشية الشيخ ع اه رشيدى اي من ان الجواب عما يراد على المتن يستلزم تسليم الحكم فيكون الشارع قائل بالصححة ما قاله الماوردي اه اقول لا توقف في ان كلا الشارع كالتبعية ظاهر في اعتاده (قوله وفيه نظر الخ) اي وفي كون المتبوع يملك قطع امان التابع اه ع (قوله وبانقطاع الخ) اي وبسليم انقطاع التبعية بقطع المتبوع لياها (قوله بل بالاستيلاء) اي بل يملكه بالاستيلاء وحيث قد يشكل قوله او تخميس فدائه ان اختاره الامام لانه اذا ملكه بالاستيلاء صار قيقا فاعني اختيار الفداء اه سم واجاب الرشيدى بماضيه قوله بل بالاستيلاء في هذا السياق تسمح لمير والشارح حقيقة مدلوله وحاصل المراد منه انه لا يملك بالشرء وانما يصير مستويا عليه فهو غنمية يختار فيها الامام احدى الخصال بدليل قوله فيلزمه تخميسه او تخميس فدائه فان دفع قول الشهاب سم فقد يشكل قوله الخ اه (قوله فيلزمه تخميسه الخ) اي كل من ولد المعاهد والحر في اه ع (قوله ان اختاره الامام) صريح في ان من اسر حريا لا يستقل بالتصرف فيه الا بعد اختيار الامام الفداء او غير هو عبارة حجج في البر تصريح بذلك حيث قال في فصل نساء الكفار وصبيانهم الخ فان كان الماخوذ ذكر اكامل تخمير الامام فيه عبارة والشارح م وايضا في فصل الغنمية بعد قول المصنف وكذا لو اسره اي فان له سلبه نصها نعم لاحق له اي الاسرى في رقبته فدائه لان اسم السلب لا يقع عليها اه ولا

لى عبدا عما في ذمتك صح للوكل وان لم يعين العبد وبرى من دينه وردوان جرى عليه جمع مقدمون بانه مبنى على ضعيف وهو جواز اتحاد القابض والمقبض وانما اغتفر في صرف المستاجر في العارة لان موقع تابع لا مقصودا ولك ان تقول انما يتجه تضعيفه ان ارادوا احسان ما قبضه من الدين المصرح به قوله وبرى من دينه اما وقوع شراء العبد للآذن ويكون ما قبضه قرضا عليه فظير ما مر فيقع القصاص بشرطه فلا وجه لرده (تنبيه) بردي على المتن وشارحه قول الماوردي يجوز شراؤه ولد المعاهد منه ويملكه لاسبية لانه تابع لامان ابيه اه ويحجب بأن ارادته ليعيه متضمنة لقطع تبعيته لامانه ان قلنا ان المتبوع يملك قطع امان التابع وفيه نظر ظاهر وبانقطاعها يملكه من استولى عليه فالتشترى لم يملكه بشراء صحيح بل بالاستيلاء عليه فاذا له انما هو في مقابلة تمكينه منه لا غير وهذا يعلم ان من اشترى من حر في ولده بدار الحرب لم يملكه بالشرء لانه حر لا يدخله في ملك البايع عند قصده الاستيلاء عليه

يعق عليه بل بالاستيلاء فيلزمه تخميسه أو تخميس فدائه ان اختاره الامام بخلاف شراء

يحقق أنه لا دلالة لما نقله عن حج ومروما ادعاه فانه في الذكر البالغ وما هنا في الصبي التابع (قوله نحو أخيه)
 أي أخى البائع اه عش أي الحرفي أو المعاهد (قوله بذلك) أي بدخوله في ملكه اه عش (قوله منه) أي
 الحرفي أو المعاهد والباء متعلق بالشراء (قوله ومستولته) معطوف على نحو أخيه (قوله إذا قصد) أي
 الحرفي أو المعاهد قول المتن (ولو باع مال مورثه) أي أو أباير امته أو باع عبد نفسه ظانا بأقائه أو كتابته فإن انه
 قدر جمع من باقائه وفسخ كتابته اه معنى (قوله أو غيره) أي قوله والمراد في النهاية (قوله أو زوج امته)
 أي قوله وهو ما احتمل في المغني لا قوله وعدم اذن الغيرة (قوله أو زوج امته) يحتمل أن الامة مثال فلهما بنت
 مورثه التي هي اخته بان اذنت له سم على المنسج اه عش (قوله أو زوج امته) قال الشارع في شرح العباب
 تنبيهان محل ما ذكر حيث لا تعليق فلو قال أن مات أبي فقد زوجتك امته فإن ميتا لم يصح كافي الروضة في
 النكاح وكان تزويج فما ذكر البيع ونحوه كاصح به الامام ومحل أن لم يعلم حال التعليق وجود المعلق عليه
 والاصح كما اعتمدته الأسنوى وغيره ثانياها ما مر من أنه لو تصرف في مال غيره فإن ما ذواله صح محله إذا بان ذلك
 بيينة تشهد على سبق الاذن على التصرف فان تصادق البائع والمالك ففيه خلاف حاصله ان قال انا لو كمل في نحو
 بيع أو نكاح وصدقة معاملة صح فلو قال بعد العقد لم ياذن للموكل لم يقبل وان صدقة المشتري لما فيه من
 ابطال حق الموكل الا ان اقام المشتري بيينة باقاره قبل أنه لم يكن ما ذواله إلى اخر ما ذكره ما ينبغي الوقوف عليه
 اه سم وفي المغني ما يوافق التنبيه الاول (قوله صح البيع وغيره) أي وان حرم عليه الاقدام كاهو ظاهر رسم
 وعش قول المتن (في الاظهر) وكذا يصح لو باع امانة بان يبيع ماله لصدقه خوف غصب أو اكره أو قد توافقا
 قبله على أن يبيعه له ليرده إذا أمن وهذا كما يسمى بيع الامة يسمى بيع التلجئة اه معنى (قوله لان العبرة
 في العقود داخ) واما العبادات فالعبرة فيها بما في نفس الامر وظن المكلف بالنسبة لسقوط القضاء وبطلنه
 فقط بالنسبة للاختصاص بالاصحة فنظن أنه متطير ثم بان حدثه حكم على صلاته بالصحة وسقوط الطلب بها
 وان وجب عليه القضاء بامر جديد كافي شرح جمع الجوامع اه عش (قوله وبفرضه) أي التلاعب (قوله
 لصحة بيع نحو الهازل) ادخل بالنحو ما مر ان فاعن المغني من بيع الامة (قوله والوقف هنا وقف تبين)
 ويرتب على ذلك الزوا تذهبى المشتري من وقت العقد اه عش (قوله وانما لم يصح الخ) وعلم عما
 تقرر عدم الاختصاص بظن الملك وان الضابط فقدان الشرط كظن عدم القدرة على التسليم فإن بخلافه
 وهذا امر ادهون لم يصح حوا به اه نهاية قال عش قوله وعلم بما تقرر أي من صحة بيع مال مورثه الخ
 فان الحاصل فيها عند العقد بظن عدم الملك اه وقال الرشيدى قوله عدم الاختصاص بظن الملك الخ يعنى
 عدم اختصاص هذا الحكم بظن عدم الملك بل يجري في ظن قد سائر الشروط اه (قوله تزويج الخنى)
 عبارة النهاية تزويج الخنى اه قال عش أي بان يكون زوجا أو زوجة بخلاف ما لوزوج اخته مثلا

الامام لانه اذا ملكه بالاستيلاء صار قريبا فاعنى اختيار الامام الفداء (قوله أو زوج امته) قال الشارع
 في شرح العباب تنبيهان احدهما محل ما ذكر حيث لا تعليق فلو قال ان مات أبي فقد زوجتك امته فإن
 ميتا لم يصح كافي الروضة في النكاح لانه تعليق فاشبه ان قدم زيد زوجتك امته وكان تزويج فما ذكر
 البيع ونحوه كاصح به الامام ومحل أن لم يعلم حال التعليق وجود المعلق عليه والاصح كما اعتمدته الأسنوى
 وغيره اخذ من كلام ابن الصباغ في هذه المسئلة ونظاظرها ويؤيده ما ذكره في قول من يشرى بنت ان
 صدق المخبر فقد زوجتكها ثانياها ما مر من أنه لو تصرف في مال غيره فإن ما ذواله صح محله إذا بان ذلك
 بيينة تشهد على سبق الاذن على التصرف فان تصادق البائع والمالك ففيه خلاف أشار اليه الماوردى
 وذكره في الجواهر في الوكالة وحاصله ان قال انا وكمل في نحو بيع أو نكاح وصدقة معاملة صح
 فلو قال بعد العقد لم ياذن للموكل لم يقبل وان صدقة المشتري لما فيه من ابطال حق الموكل الا ان اقام
 المشتري بيينة باقاره قبل أنه لم يكن ما ذواله الخ ما ذكره مما ينبغي الوقوف عليه (قوله صح
 البيع وغيره) أي وان حرم عليه الاقدام كاهو ظاهر (قوله وانما لم يصح الخ) كذا شرح مدر

نحو أخيه من لا يعتق عليه
 بذلك منه ومستولته إذا
 قصد الاستيلاء عليهما فانه
 يصح فيملكهما المشتري
 ولا يلزمه تخديمهما (ولو
 باع مال مورثه) أو غيره أو
 زوج امته أو اعتق قسه
 (ظانا بحياته) أو عدم اذن
 الغيرة (فإن ميتا) يسكون
 الياء في الانصاح أو أذنا له
 (صح) البيع وغيره (في
 الاظهر) لان العبرة في
 العقود لعدم احتياجها لنية
 بما في نفس الامر فحسب
 فلا تلاعب وبفرضه لا يصح
 لصحة بيع نحو الهازل
 والوقف هنا وقف تبين
 لا وقف صحة وانما لم يصح
 على ما يأتي تزويج الخنى
 وان بان واضحا لنكاح
 المشتبه بمجرمه وان بان
 أجنبية لان الشك فيه في حل
 المعقود

الكاح ما لا يحتاط لولاية العاقد (الخامس العلم به) أي المعقود عليه عينا في المعين وقدرا وصفة فيأني الزمة كما يعلم من كلامه الآتي للنهي عن بيع الغرر وهو ما احتل أمرين أغلبهما أخوه فما وقد لا يشترط ذلك للضرورة أو المسامحة كما سيذكره في اختلاط حام البرجين وكما في بيع الفقاع وماء السقاء في الكوز قال جمع ولو لشرب دابة أو كل ما المقصود به ولو أنكر ذلك الكوز من يد المشتري بلا تقصير ضمن قدر كفايته بما فيه لا ما زاد ولا الكوز لأنها أمانة في يده ومن أخذه بلا عوض ضمنه لأنه عارية لا ما فيه لأنه غير مقابل بشيء والمراد بالعلم هنا ما يشمل الظن وإن لم يطابق الواقع أخذنا من شراء زجاجة ضمن كثير يظن أنها جوهرة نعم لا بد من ذلك حال العقد في نحو سدس عشر تسع الفوهما جاهلان بالحساب لا يصح وإن كان يعلم بعدئذ ذكر الغرر خلافا في نظيره من القراض والفرق أن ما هنا معاوضة وهي تستدعي العلم بالعوض ومقابله حال خروجه عن ملكه بخلاف القراض فإن الربح فيه مترقب فيمكن معرفة ذلك قبل حصوله

بأنها فانه يصح رجوع التردد في أمره للشك في ولاية العاقد اه أقول بتأني تفسيره المذكور قول الشارح والنهاية لولاية العاقد (قوله وهو) أي المعقود عليه (قوله يحتاط له في الكاح ما لا يحتاط لولاية العاقد) أي وإن اشتركا في الركنية اه نهاية قول المتن (العلم) أي للتماقدين اه معنى (قوله أي المعقود عليه) هل يكفي علم المشتري حال القبول فقط دون حال الإيجاب والوجه لآسم على حجو ينبغي الاكتفاء بالمقارنة اه عرش (قوله وهو) أي الغرر اه عرش (قوله أغلبهما أخوهما) أي من شأنه ذلك فلا يعترض بمخالفته لقضية كلامهم من عدم صحة بيع نحو المغصوب وإن لم يكن الأغلب عدم العود اه نهاية أي كان كان الغاصب غير قوي الشركة لكن يحتاج للتخلص منه لئلا يرشدي (قوله وقد لا يشترط ذلك للضرورة) أي فيغتفر الجهل اه نهاية (قوله كاسيد كره الخ) أي في باب الصيد والذبايح من أنه لو اختلط حام البرجين وباع أحدهما ماله لصاحبه فانه يصح على الأصح اه معنى (قوله في اختلاط حام البرجين) قد يقال المبيع هنا معلوم العين اه سم (قوله وكما في بيع الفقاع الخ) أي قايح محكوم بصحته واغتفر فيه عدم العلم للمسامحة كالإيجاف اه رشدي (قوله الفقاع) هو الشربة التي تعمل من نحو زبيب كالمشمش وغيره اه كرى عبارة عرش قال في القاموس الفقاع كرهان هذا الذي يشرب سمي به لما يرتفع في راسه من الزبد انتهى وهو ما يتخذ من الزبيب اه (قوله وكل ما المقصود به) أي كالخشكنا اه معنى عبارة الكردى كالجوز ونحوه اه (قوله ومن أخذه بلا عوض الخ) قال ابن العاد في سياق النقل عن المتولى وإن أطلق فالأطلاق يقتضي البديل لجر بيان العرف به انتهى فليظن اه سم وافر الرشدي كلام المتولى ثم قال لا ينبغي أن المراد بالبديل أي في صورتي الأخذ بعوض والاطلاق البديل عن شرب أو من غيره إذا أمر السقاء بأسفائه ومنه الجبا المتعارف في القهوة إذا ما هنا يجري فيها فاحر فاحر هذا كله إذا أنكر الفئجان مثلا من يد الشارب أما إذا أنكر من يد غيره بان دفعه إلى آخر فسقط من يده فانها يضمنان مطلقا والقرار على من سقط من يده ووجهه ما سياتي أن المستعير من المستاجر اجارة فاسدة ضامن كغيره واما إذا أنكر من يد الساق فاعلم أن الساق على قسمين قسم يستاجر صاحب القهوة ليسقي عنده باجرة معلومة فهو اجير لا يضمن ما تلف يده من الذي استأجر له لا بتقصير وقسم يشتري القهوة لنفسه بحسب الاتفاق بينه وبين صاحب القهوة من أن كل كذا وكذا من الفئجانين بكذا وكذا من الدراهم فهذا يجري فيه ما ذكره الشارح م في القسم الاول إذا القهوة مقبوضة بالشراء الفاسد والفئجانين مقبوضة بالاجارة الفاسدة اه عبارة عرش وباقى مثل هذا التفصيل في فئجان القهوة ونحوه فان أخذه بلا عوض من المالك ولو ما بذره ضمن الظرف دون ما فيه أو بعوض ضمن ما فيه ودون هو من الماخوذ بعوض ما جرت به العادة الآن من أمر بعض الحاضرين لساق القهوة بدفعه لشخص آخر بلا عوض فهو غير مضمون على الأخذ لأن ما سلمه إنما اباح الشرب منه بعوض فكان كالمسلب له بالعوض وبق ما لو اختلف الدافع والأخذ في العوض وعدمه هل يصدق الاول او الثاني فيه نظر والاقرب تصديق الأخذ لأن ما ذكره موافق للغالب ولأن الأصل عدم ضمان الظرف وينبغي أن عمل ذلك حيث لم توجد قرينة تصدق الدافع ككون الأخذ من الفقراء الذين جرت عادتهم بانهم لا يدفعون ثمنا اه (قوله والمراد بالعلم ما يشمل الظن الخ) قد يقال بل المراد بالعلم في المعين مجرد مشاهدته وإن لم يعلم أو يظن أنه من أي جنس فيصح بيع الزجاجة المشاهدة وإن لم يعلم أو يظن أنها من أي جنس فليتام اه سم (قوله من ذلك) أي العلم (قوله وهما جاهلان) أي أو أحدهما كما هو ظاهر اه بصري (قوله أن ما هنا معاوضة) قد يقال والقراض معاوضة اه بصري وقد يجاب بان مراد الشارح

(قوله العلم به) هل يكفي علم المشتري حال القبول فقط دون حال الإيجاب والوجه لا (قوله حام البرجين) قد يقال المبيع هنا معلوم العين (قوله ولا الكوز) أي لأنه باجرة فاسدة (قوله) ومن أخذه بلا عوض الخ) قال ابن العاد في سياق النقل عن المتولى وإن أطلق فالأطلاق يقتضي البديل لجر بيان العرف به اه فليظن (قوله والمراد بالعلم هنا ما يشمل الظن الخ) قد يقال بل المراد بالعلم في المعين مجرد مشاهدته وإن لم يعلم أو يظن أنه من أي جنس فيصح بيع الزجاجة المشاهدة وإن لم يعلم أو يظن أنها من أي جنس

معاوضة حالا (قوله ويؤيده) أي الفرق (قوله وقول البغوي الخ) عطف على قوله ما يأتي الخ لكن لا يظهر وجه التأييد به إلا أن يجعل الواو بمعنى مع (قوله وقول البغوي فيمن باع نصيبه الخ) ولو كان له جزء من دار مجهول قدره فباع كلها صح في حصته كإقطع به الفقهاء وصرح به البغوي والروائي وقد يدل له قوله لو باع عبد أم ظهر استحقاق بعضه صح في الباقي ولم يفصلوا بين علم البايع بقدر نصيبه وجهه به وهل لو باع حصته فبانت أكثر من حصته تحت في حصته التي مجهول قدرها كإلو باع الدار كلها أو يفرق بأنه هنالم يتيقن حال البيع أنه باع جميع حصته بخلاف مالو باع الدار كلها كل محتمل ولعل الثاني أوجه وفي البحر يصح بيع غلته من الوقف إذا عرفها ولو قبل القبض كبيع رزق الأجداد أمدادونها بقامل الجمع بين ما في التحفة وما في الأمداد والتأني في النقل عن البغوي فاعلم كلامه اختلف أوبدعي الفرق بين صورتين وأنه لا تخالف بين الكلامين فإن ما نقله عنه في التحفة صورته كما هو ظاهر أن يقول بعت نصيبي أو ما يخصني أو نحو ذلك فقد أورد العقد على مجهول مطلق بخلاف مسألة الفقهاء فلا تنافي بين الكلامين على تقدير ثبوتهما عنه اه بصري عبارة الرشدي قوله م وصرح به البغوي الصواب إسقاطه لأن للبغوي عن يقول بالطلاق كافي التحفة وغيره قوله م أو يفرق بأنه هنا الخ قضيته أنه لو يتيقن ذلك بأن علم أن ما باعه يزيد على حصته أنه يصح وقضيته أيضا أنه لو علم أن ما باعه أقل من حصته أنه لا يصح لأنه يصدق عليه أنه لم يتيقن حال البيع أنه باع جميع حصته ولا يخفى ما فيه من البعد على أنه قد يقال أنه لا أثر لهذا الفرق في الحكم بقامل وقوله م وفي البحر يصح بيع غلته الخ إذا فرزت وأعيئت بالجزئية وكان قدر أي الجميع أي ولا يمتنع من صحة البيع عدم قبضه بإياه اه عبارة ع ش قوله صح في حصته متمدا وقوله م بأنه هنالم يتيقن الخ يؤخذ منه أنه لو يتيقن بيع الكل كان علم أن له دون النصف باع النصف كان كبيع الجميع وقوله إذا عرفها أي بأفرازاها له أو بعلمه بقدرها بالجزئية بعد رؤيتها لجمع للعائدين اه (قوله ويدل له) أي لما قطع به الفقهاء وجرى عليه صاحب البحر (قوله أن يعلم البايع) أي حال البيع (قوله والذي يتجه الخ) تقدم عن النهاية ما قد يخالفه (قوله وما ذكره) أي صاحب البحر وهو الروائي (قوله في ظنه) أي لا نطمان استحقاقه لجمعه اه بصري (قوله نسبته الخ) أي المقدار الذي نسبته إلى المبيع كنسبة المائة إلى الألف الثمن (قوله إذا وزعت عليه) أي على الثمن و(قوله الثمرة) أي مثلا والمراد المبيع اه بصري (قوله للعلم به) أي بالمبيع (قوله ذلك) أي قوله لا قدر ما يخص الخ (قوله للعشر) أي عشر المبيع (قوله من تعليمه الخ) وهو قوله لأن المنسوب الخ (قوله ومثلثا) وهي سدس عشر تسع ألف اه بصري (قوله وهو) أي الفرق (أن الثمن الخ) هنا (قوله والاستثناء منه) أي من المبيع (قوله فيع اثنتين) إلى قوله وفي البحر في النهاية (قوله من غير تخصيص الخ) أي إذا لم يعلم كل ما يقابل عبده من الثمن كذا قيده في التنية ومضى عليه البلقي في تدريبه ونقله الزركشي عن التنيو أقره قال ابن الرفعة وأحترزه عما إذا علم التوزيع قبل العقد فإنه يصح وعليه يدل كلامهم شرح العباب سم على البهجة قول وقياس ما ذكره من الاكتفاء بالعلم بالتوافق قبل العقد أنه لو توافق معه على خصمائه دراهم وخسمائة دنانير مثلاً ثم قال بعتك بالف دراهم ودنانير صح وحمل على ما توافقا عليه وكذا انظر أنه من كل ما يشترط العلم به وذكره في العقد إذا توافقا قبله قبل وهذا يجري في أمور كثيرة يقال فيها بالطلاق عند عدم ذكرها في العقد فتنبه له فانه دقيق جداً ويؤيد ذلك قول الشارح م الآتي نعم أن كان ثم عهد أو قرينة بأن اتفاق الخ اه ع ش (قوله من غير تخصيص كل) أي من العبدین أو المالكين و(قوله منه) أي من الثمن اه رشدي (قوله وأن استوت قيمتهما) أو قال ولك الخيار في التعيين

فلتأمل (قوله فيع أحد الثوبين أو العبدین) عبارة العباب وبيع أحد هذين العبدین أو هؤلاء أو بيع عبده المشتبه بعبد غيره وبيع عشر شياء من هذه المائة وبيع هؤلاء إلا أحدهم باطل اه قال الشارح في شرحه للجهل بعين المبيع في الشكل وإن تساوت القيم أو قال ولك الخيار في التعيين أو ثواباً واحداً بعينه وفارق

يجعل كنه لا يصح لانه مجهول لكن قطع الفقهاء بالصحة وجرى عليها في البحر فقال باع جميع المشترك وهو لا يعلم مقدار حصته ثم عرفه صح لأن ما تناوله البيع لفظاً معلوم ويدل له قول الأصحاب لو ظهر استحقاق بعض عبد باعه صح في الباقي ولم يفصلوا بين أن يعلم البايع مقدار نصيبه فيه أولاً والذي يتجه ترجيحه كلام البغوي ومعرفة البايع قدر حصته بعد البيع لا تنقيد لما تقرر أن الجهل عند البيع مؤثر وإن عرف بعد ما ذكره عن كلام الأصحاب لا دليل فيه لانه حال البيع لم يكن جاهلاً بقدر حقه في ظنه وهو كاف وإن اختلف كما مر في مسألة الزاجحة فإن قلت صرحوا بأنه لو قال بعتك الثمرة بالف لا قدر ما يخص مائة وأراد بما يخصه نسبته من الثمن إذا وزعت عليه الثمرة صح للعلم به حال البيع لأن المنسوب إليه معلوم وهو الثمن ومن ثم كان ذلك استثناء للعشر قلت قد عادت من تعليمه الفرق بين ما هنا ومثلثا وهو أن الثمن المنسوب إليه معلوم حال العقد والاستثناء منه لكونه تمكن معرفته

لا يصير مجهولاً بخلافه في مثلثا فإن الثمن فيها مجهول حال البيع ابتداء فكان الإبهام فيه أفضح فتأمل (بيع) اثنين عبد هما الثالث بينهما من غير تخصيص كل منه بقدر معين وبيع (أحد الثوبين) أو العبدین مثلاً وإن استوت قيمتهما (باطل) كالبيع بأحدهما

او الثمن وقد تفتى الاضافة

والاشارة عن التعيين كدارى وليس له غيرها وكهذه الدار وان غلط في حدودها وفي البحر لو قال بعتك حتى من هذه الدار وهو عشرة اسهم من عشرين سهما وحقه منها خمسة عشر صح البيع في عشرة اه وظاهره انه لا فرق بين ان يعلم ان حقه ذلك او يجهله لانه يصدق على العشرة انها حقه فيطبق الجملة التفصيل ومن ثم افتى ابن الصلاح في صك فيه جملة زائدة وتفصيل انقص منها بانها ان تقدمت عمل بها لا مكان لاجمع يكون التفصيل لبعضها وان تأخرت فان قيل فمجموع ذلك كذا حكم بالتفصيل لانه المتيقن أى وان لم يقل ذلك حكم بما كما هو ظاهر (ويصح بيع صاع من صبرة) او من جانب معين منها وهي طعام مجتمع والمراد منها تاكل متماثل الاجزاء بخلاف نحو أرض وثوب (تعلم صيعانها) للتعاقدين لعدم الغرر ونزل على الاشاعة فاذا تلف بعضها تلف بقدره من المبيع (وكذا ان جهلت) صيعانها لها أو لاحدهما يصح البيع (في الاصح) لعلمهما بقدر المبيع مع تساوى الاجزاء فلا غرر وينزل على صاع مبهم حتى لو لم يبق منها غيره تعيين

أو ثوبا واحد بعينه و fark نظيره في النكاح والخلع بما يأتي قري يشرح الباب فلم أنه لا يكتفى بالتعيين بالنية وسباق نظيره في الثمن وقد يكون منه قوله الآتي حيث لم ير بدا صاعا معينا منها اه سم (قوله كذلك) أى وان استوت قيمتهما (قوله وقد تفتى الاضافة والاشارة عن التعيين الخ) مقتضى صيغته ان نحو هذه الدار لا تعيين فيه وهو محل تأمل اه بصرى (قوله وان غلط في حدودها) أى ام بتغييرها كجعل الشرقي غربا وعكسه او في مقدار ما ينتهي إليه الحد الشرقي مثلا لتقصير الغالط من كل منهما في تحريم ما حده به قبل لان الرؤية للبيع قبل العقد شرط فلورأها لوطن أن حدودها انتهت إلى محلة كذا فان خلافة فالتقصير منه حيث لم يعن النظر فيما ينتهي إليه الحد فاشبهه ما لو اشترى زجاجة ظنها جوهرة فانه لا خيار له وان غره البائع ويبي ما لو اشار إليها وشرط أن مقدارها كذا من الأذرع كان قال بعتك وأجر نك هذه الدار أو الأرض على انها عشرون ذراعا وسباق ما يؤخذ منه صحة العقد وثبت الخيار للبشترى ان نقصت والبائع ان زادت في قوله لو يتغير البائع في الزيادة الخ اه عش (قوله ذلك) أى خمسة عشر (قوله فبطاق الجملة) وهو قوله حتى من هذه الدار (التفصيل) وهو قوله وهو عشرة أسهم الخ (قوله ومن ثم) أى من أجل كفاية امكان تطبيق الجملة للتفصيل (قوله ان تقدمت) أى الجملة في الكتابة (عمل بها) أى يجب هي عليه بالافراد بما في الشك اه كرى عبارة البصرى قوله ان تقدمت الخ قد يقال قياس ذلك ان يقال في مسئلة البحر صح في الجميع لتقدم الجملة وهو قوله حتى على التفصيل وهو قوله وهو عشرة أسهم فتأمل اه أقول قد يمنع كون الجملة زائدة على التفصيل في مسئلة البحر بل هي كلية شاملة للقليل والكثير كما افاده تعليل الشارح بقوله لانه يصدق الخ (قوله لانه المتيقن) أى لسبق الاقرار به مع احتمال ان الجملة من الخطأ في الحساب المؤيد بتغير بعليها (قوله وان لم يقل ذلك) أى فمجموع ذلك كذا أى كان يقول والمجموع كذا (قوله أو من جانب) أى قوله لانه لا يتجه في النهاية إلا قوله أو لاحدهما قوله ويظهر الى وذلك (قوله وهي الخ) أى الصبرة لغة (قوله كل متماثل الاجزاء) يشمل الدراهم ونحوها اه عش (قوله بخلاف نحو ارض الخ) أى فلا يسمى صبرة لكن حكمه إذا كان معلوم الذرع كحكم صبرة معلومة الصعيان كما يأتي عن سم قول المتن (تعلم صيعانها) ينبغي ان يزيد الشارح وصيعانها أى الجانب المعين فليتنبه (تنبيه) قال في الروض وشرح حوى بيع جزء كالربع مشاعا من أرض أو عبدا أو صبرة أو ثمرة أو غيرها ويبيع شيئا منها إلا بعامشا صحيح اه وظاهره انه لا فرق في صحة الثانية في صورة الصبرة بين المعلومة الصعيان والمجهولتها وان فرق بينهما في بعك الصبرة إلا لصاعا ثم رأت في مختصر الكفاية لابن النقيب ما نصه وكذا يجوز بيع الصبرة إلا ربعا أو جزأ معلوما منها وان كانت مجهولة ومن طريق الاولى إذا باع جميعها وهي مجهولة اه والفرق بين الاربع أو الاصاعا قريب اه سم وقوله وان فرق بينهما الخ أقول لكن قول المختصر وجزأ معلوما الخ يناقيا اشتراط العلم في بعك الصبرة إلا لصاعا وقوله والفرق الخ قوله ضعف الحزرو التخمين في الثاني بالنسبة لاول (قوله للتعاقدين) أى قوله وهو محل الصحة في المعنى إلا قوله وان صب الى وذلك (قوله فاذا تلف بعضها) أى او بعض الجانب المعين اه سم (قوله أو لاحدهما) قد يتوقف فيه بان العالم منهما بقدرها صيغته محمولة على ان المبيع جزء شائع وصيغة

نظيره في النكاح والخلع بما يأتي قري ياه فلم أنه لا يكتفى بالتعيين بالنية وسباق نظيره في الثمن في شرح قوله او نقدان الخ وقد يكون منه قوله الآتي حيث لم ير بدا صاعا معينا منها (قوله تعلم صيعانها) ينبغي ان يزيد الشارح وصيعانها أى الجانب المعين فليتماثل (تنبيه) قال في الروض وشرح حوى بيع جزء كالربع مشاعا من أرض أو عبدا أو صبرة أو ثمرة أو غيرها ويبيع شيئا منها إلا بعامشا صحيح اه وظاهره انه لا فرق في صحة الثانية في صورة الصبرة بين المعلومة الصعيان والمجهولتها وان فرق بينهما في بعك الصبرة إلا لصاعا ثم رأت في مختصر الكفاية لابن النقيب ما نصه وكذا يجوز بيع الصبرة إلا ربعا أو جزأ معلوما منها وان كانت مجهولة ومن طريق الاولى إذا باع جميعها وهي مجهولة اه والفرق بين الاربع أو الاصاعا قريب (فاذا تلف بعضها)

وان صب عليها مثلها او اكثر كما قاله الرافي ويظهر ان محله ما لم يتميز المصوب (٢٥٣) وذلك لتعدد الاشاعة مع الجهل

فلبائع تساميه من اسفلها وان لم يكن مرتيا لاذ رؤية ظاهر الصبرة كروية كلها وفارق بيع ذراع من نحو أرض بمجولة الذرع وشاة من قطع وبيع صاع منها بعد تفريق صيغاتها بالكيل أو الوزن بتفاوت أجزاء نحو الأرض غالبا وبأنها بعد التفريق صارت اعيانا متمايزة لا دلالة لاحداها على الاخرى قصار كييع أحد الثوبين ومحل الصحة هنا حيث لم يرد اصاعا معينها أو لم يقل من باطنها أو الاصاعا منها وأحدهما يجهل كلها للجهل بالمبيع بالكيله وحيث علم انها في بالمبيع أما إذ لم يعلم ذلك فلا يصح البيع للشك في وجودها وقيل على صرح به الماوردي والفارق وغيرهما وفيه نظر لان العبرة هنا بما في نفس الامر بحسب فلا أثر للشك في ذلك إلا لتعبد هنا فإذ لا يتجه انه متي بأن أكثر منها كبعتك منها عشرة فبانت تسعة بأن بطلان البيع وكذا اذا بانا سواء لانه خلاف صريح من التبعية بل والابتدائية وفي بيعها مطلقا لا يكون محلها ارتفاع وانخفاض وإلا فان علم أحدهما ذلك

الجاهل بمحولة على أن المراد أي صاع كان فلا يمكن المعقود عليه معلوما لهما فالقياس البطلان وقد يؤيده إسقاط الشارح لم يره اه ع ش وفي المعنى وشرحي المنهج والروض مثل ما في الشرح ولك منع قول المحشي ان العالم منها الخ بان اخل على الاشاعة بخصوص بما إذا كانا عالمين معا ولا اثر لقصد هما في صورتى العلم والجهل لشيء من الاشاعة والايهام (قوله وان صب) هل تجرى في معلومة الصيعان مع الاشاعة فإذا تلف من الجملة تلف من المبيع بقدره ينبغي نعم سم على حج ويقى ما لو كان المبيع صاعا من عشرة وانصب عليها عشرة أخرى مثلا وتاب بعضها وبقيت العشرة فهل يحكم بان الباقي شركة على الاشاعة وحصر التالف فيها يخص البائع فيه نظر والاقرب انه كذلك لان الاصل عدم انفساخ العقد اه ع ش وقوله وحصر التالف في الخ فيه وقفة ظاهرة بل هو مخالف لما قدمه عن سم (قوله وذلك) إشارة إلى قوله وينزل على صاع الخ اه كرى (قوله من اسفلها) أي الصبرة ومن وسطها اه معنى (قوله وفارق بيع ذراع الخ) أي فانه لا يصح اه ع ش (قوله من نحو أرض بمجولة الخ) احترز عن معلومة الذرع فيصح وينزل على الاشاعة لا يمكنها اه سم (قوله وشاة من قطع الخ) ظاهره وان علم عدم القطع وصيعان الصبرة (قوله منها) أي الصبرة (قوله بتفاوت أجزاء نحو الأرض الخ) أي كتفاوت الأشياء وجزاء الثوب (قوله هنا) أي في بيع صاع من صبرة وظاهره سواء كانت معلومة الصيعان أو لا (قوله صاعا معينها) أي أو مبهما يصور ذلك بالمو اختلط ورقة من شرح المحلى مثلا يشرح المنهج مثلا اه ع ش (قوله أولم يقل) أي البائع (قوله أو الاصاعا الخ) لا يخفى ان صورة هذه ان يبيع الصبرة الاصاعا منها في ادخال هذه في تقيد مسئلة المثلن المصورة ببيع صاع من صبرة نظرا اه سم (قوله وأحدهما الخ) أي والحال اه ع ش (قوله وحيث علم الخ) عطف على حيث يريد الخ اه ع ش وتقدم المراد بالعلم هنا يشمل الظن (قوله صرح به الماوردي الخ) معتمد (قوله وفيه نظر الخ) ضعيف اه ع ش (قوله متى بان) أي المبيع (اكثر منها) أي الصبرة (قوله إذا بانا) أي الصبرة والمبيع (قوله لانه الخ) أي التساوى (قوله وفي بيعها) إلى قوله قال البغوى في المعنى وكذا في النهاية إلا قوله كسمن إلى لعدم الخ (قوله وفي بيعها) عطف على قوله هنا (قوله مطلقا) أي كلاً أو بعضا شاعرا كبيع الصبرة (قوله فان علم الخ) أي بالآخبار دون المشاهدة اما اذا علم بالمشاهدة فيصح البيع اه ع ش وبقيده قول الشارح الا في كره الخ (قوله أحدهما) أي المتعاقدين اه معنى (قوله وان جهلا ذلك) التعبير بالجهل يشمل مالو ترد ادعى السواء لكن كلام شرح الروض وشرح الارشاد قد يقتضى البطلان عند التردد المذكور وقد يوجه بانه مع التردد لا يتأتى التخمين وهذا هو المفهوم من قول الشارح هنا فان ظن الخ اه سم (قوله كسمن بظرف الخ) عبارة المعنى ولو علم احد المتعاقدين ان تحتها أي الصبرة المبيعة المجبولة القدر ذلك أو موضعا منخفضا واختلاف اجزاء الظرف الذى فيه العوض والموغوض من نحو ظرف غسل ومن رقة وغلاظا بطل العقد لئلا تخمين القدر فيكثر الغرر نعم ان رأى ذلك قبل الوضع فيصح البيع لحصول التخمين وان جهل كل منهما ذلك بان ظن ان المحل مستوفى فظهر خلافه صح البيع وخير من لحقه النقص بين الفسخ والامضاء الحاقا لما ظهر بالعيب فالحيار في مسئلة الدلك للشترى وفي

أى وبعض الجانب المعين (قوله وان صب الخ) هل تجرى في معلومة الصيعان مع الاشاعة فإذا تلف من الجملة تلف من المبيع بقدره ينبغي نعم (قوله نحو أرض بمجولة) احترز عن معلومة الذرع فيصح وينزل على الاشاعة لا مكانها (قوله والا صاعا منها) لا يخفى ان صورة هذه ان يبيع الصبرة الاصاعا منها في ادخال هذه في تقيد مسئلة المثلن المصورة ببيع صاع من صبرة نظر (قوله بل والابتدائية) انظره مع ما ذكره كغيره في قول المصنف الا في اول الفرائض ثم هو صاياه من ثلث الباقي ان من لا ابتداء فتدخل الوصايا بالثلث وقد يفرق فتامه (قوله وان جهلا ذلك) التعبير بالجهل يشمل مالو ترد ادعى السواء لكنه فسرق شرح الروض الجهل بقوله بان ظن ان المحل مستوفى فظهر خلافه وتبعه الشارح في شرح الارشاد وقد يقتضى البطلان عند التردد المذكور وقد يوجه بانه مع التردد لا يتأتى التخمين وهذا هو المفهوم من

لم يصح كسمن بظرف مختلف الاجزاء دفوق غلاظا يره قبل الوضع فيه لعدم احاطة العيان بها وان جهلا ذلك فان ظن تساوى المحل

الحفرة للبائع وقبل ان ما في الحفرة للبائع ولا خيار وجرى على ذلك في التهذيب اه (قوله أو الظرف الخ) فيه تصريح بصحة بيع السمن في ظرف مختلف الاجزاء جهل اختلافه وهكذا في الروض وغيره اه سم (قوله قال البغوي وغيره ولو كان الخ) لكن رده في المطلب بان الغزالي وغيره جزمو بالتسوية بينهما أي الحفرة أو الذكة لكن الجارح في هذه أي الحفرة للبائع وفي تلك أي موضع فيه ارتفاع للمشتري وهذا هو المعتمد انتهى اه وقدم عن المغني ويأت عن الإيعاب ما يؤفقه قال عث قوله وهذا هو المعتمد أي خلافاً للتحفة اه (قوله صح البيع) ظاهره في حالي العلم والجهل ويصرح بذلك أنه في شرح العباب ذكر مسألة البغوي هذه في الكلام على حالي العلم بالارتفاع والانخفاض قبل الكلام على حالة الجهل بذلك لكنه ضعف كلام البغوي ثم قال ومن ثم جزم الغزالي وغيره بان الحفرة والذكة سواء أو ارتضاء ابن الرفعة وغيره وردوا مقالة البغوي المذكورة انتهى وما جزم به الغزالي وغيره هو المعتمد اه سم (قوله والفرق الخ) ولو قال بعثك نصفها وصاعاً من الصف الآخر صريح بخلاف ما لو قال الاصاعاً من أي من النصف لضعف الجزر ولو قال بعثك كل صاع من نصفها بدرهم وكل صاع من نصفها الآخر بدرهمين صح اه نهاية وكذا في المغني الا قوله بخلاف إلى ولو قال و قوله هر ولو قال كل صاع من نصفها بدرهم الخ قال الرشدي لعل الصورة انه اشترى جميع الصبرة والا فأي نصف يكون الصاع منه بدرهم أو بدرهمين فليراجع اه وهو المتبادر وقال عث أي بان يتبين كل من نصفي الصبرة كان يقول بعثك كل صاع من الشرقي بكذا وكل صاع من الغربي بكذا وعليه فلو اطلع على عيب في المبيع فهل لرد احد النصفين ام لا فيه نظر والا قرب الاول لتعدد العقد بتفصيل المتن اه قول المتن (ولو باع بملء الخ) كذا في المحرر يجوز وبالرفح فيكون من صور التمن والذبي في الروضة واصحابه ملء منصوب ولا حرف معه فيكون من صور المبيع وهو احسن اه معنى (قوله واحداه) إلى قوله بل لو اطر في النهاية يوكذا في المغني الا قوله او اما حمل إلى من ثم قوله ولو كان قدر إلى وخرج قوله أي بلد البيع إلى المتن وقوله نعم إلى وذكر النقد قول المتن (او بالف درهم ودنانير) أي او صحاح ومكسرة اه معنى قول المتن (لم يصح) قال في شرح العباب الا ان اتفق الذهب والفضة والصحاح والمكسرة غلبت ورواها وقيمة واطردت العادة بتسلم النصف مثلاً من كل من النوعين اخذ من قول المتن الا في الخ انتهى اه سم اقول ولو قيل باكتفاء تعيين او غلبة نصف من كل من النوعين مع اطراد العادة بتسلم النصف مثلاً من كل منهما وان لم يتفقاً قيمته لم يعد اذا جهل ولا غرر وفي كلامهم ما يؤيده (قوله واحداه الخ) عبارة المغني ولم يعلموا

أو الظرف صح وخير من
لحقه النقص قال البغوي
وغيره ولو كان تحتها حفرة
صح البيع وما فيها للبائع
والفرق بين الحفرة
والانخفاض واضح (ولو
باع بملء) أو ملء ذا البيت
خطئة (أو بزنة) أو بزنة
(هذه الحصة ذهباً أو بما
باع به فلان فرسه) وأحدها
يجعل قدر ذلك (أو بالف
درهم ودنانير لم يصح)
للجهل باصل القدر في غير
الاخيرة وبقدر كل من
النوعين فيها واما حمل على
التصنيف

قوله هنا بان ظن الخ (قوله أو الظرف صح) فيه تصريح بصحة بيع السمن في ظرف مختلف الاجزاء جهل اختلافه وهكذا في الروض وغيره يستشكل بما ساقى من منع بيع المسك في فارته وان رأى اعلاه من راسه اذ لم يرها فارغة الا ان يفرق بتصوير المسئلة هنا بما اذ ظن الاستواء كافر بذلك الشارح كشرح الروض وغيره الجهل لان شان الظروف التي تصنع ان تكون مستوية او يظن استوائها بخلاف الفارة فلا يظن استوائها فان فرض ظنه لم يعد ان يلحق بما هنا او يفرق بان المسك في الفارة شبيه باللحم في الجلد لانه خلق فيها فالحق بيع اللحم في الجلد ولا كذلك السمن في الظرف ولهذا قاسوا المنع في المسك في الفارة على اللحم في الجلد وقضية هذا عدم الصحة وان ظن الاستواء هو الاقرب لكلامهم ثم رايته في شرح العباب بالغ في صورة البطلان بقوله وان لم يتفاوت تخشبا كما في المجموع اه (قوله قال البغوي وغيره ولو كان تحتها حفرة صح البيع الخ) ظاهره في حالي العلم والجهل ويصرح بذلك انه في شرح العباب ذكر مسألة البغوي هذه في الكلام على حالة العلم بالارتفاع والانخفاض قبل الكلام على حالة الجهل بذلك لكنه ضعف كلام البغوي فقال في شرح قول العباب فان علم احدهما تحت الصبرة ارتقاعا او انخفاضاً لم يصح مانصه وقول البغوي والخوارزمي لو كان تحت الصبرة حفرة فالبائع صحيح وما فيها للبائع ضعيف ومن ثم جزم الغزالي وغيره بالحفرة والذكة سواء أو ارتضاء ابن الرفعة وغيره وردوا مقالة البغوي المذكورة اه وما جزم به الغزالي وغيره هو المعتمد (قوله او بالف درهم ودنانير لم يصح) قال في شرح

احدهما قبل العقد المقدار اه (قوله نحو والريح بيننا) أى فى القراض و(قوله وهذا لزيد وعمرو) أى فى الاقرار (قوله) ومن ثم لم يعلم الخ) راجع للتعليل الذى علل به المتن اه رشيدى (قوله ولو علم الخ) وتقدم عن ع ش بعد كلام عن الاعباب وقياسه انه لو توافق البائع مع المشتري على خمسة تدراهم وخسبنا ثمانية ثم قال بعتك هذا بالف دراهم ودناير صرح وحل على ما توافقا عليه اه (قوله قبل العقد) ينبغى او مع بيان علما بذلك بعد الشروع فى العقد وقبل النطق بنحو بله ذا البيت بل قد يقال او مع النطق به اه سم (قوله او محمول عليه) أى على المثل عبارة الكردى أى على أن المثل مقدور اه (قوله البائع العالم) يشترط علم المشتري أيضا اه سم (قوله العالم) بأنه عنده أى مع كونه الرقبة الكافية كاهو واضح اذ هو حيث يدعى بيع مبيعين اه رشيدى (قوله لم تعد محتمة) اعتمدته التباين والمعنى (قوله فيتعين الخ) أى لو قصد امثله لا نصرح بى عين ما باع به والصريح لا ينصرف عن معناه بالنسبة رسم على المنهج اقول قوله والصريح الخ قد يتوقف فى ذلك فانه لائق بالصريح البيع وقال اردت خلافا قبل منه كما تقدم اه ع ش ويؤيد التوقف المذكور قول المعنى فان الاطلاق ينزل عليه لاعلى مثله اذ اقصد البائع اه (قوله) ولا يجوز ابداله) أى فلو اختلفا فى مقدار الثمن بعد اتفاقهما على العلم باصله فينبغى التحالف كالمساوئ واختلاف فى مقداره بعد ثم يفسخانه هما واحدهما او الحاكم اه ع ش (قوله وخرج بمحنة الخ) أى منكرا اه نهاية (قوله المعين) فاعل خرج (قوله ان ذلك) أى ما فى المتن من عدم الصحة (قوله مله او بمله الكوز من هذه الحنطة الخ) قد يشعر انه لو كان الكوز او البيت او البر غائبا عنهم لم يصح وليس مراد الان المدار على التعيين حاضرا كان او غائبا عن البلد حتى لو قال بعتك مله الكوز الفلانى من البر الفلانى وكانا غائبين بمسافة بعيدة صح العقد كما يفهم من قوله وخرج بنحو حنطة الخ فانه جعل فعبره بالتعيين كقايلا لكن يرد عليه انه محتمل تلف الكوز او البر قبل الوصول الى محلها الا ان يجاب بان الغرر فى المعين دون الغرر فى النسيئة اه ع ش (قوله وان جهل قدره لاحاطة الخ) أى فصح وان جهل قدره الخ قول المتن (ولو باع بقدر الخ) هل باقى نظير ذلك فى البيع كالمثل بعتك دينار فى ذمتى بهذا الدرهم مثلا واختلفت الدناير لكن غلب بعض انواعها قبل يصح من غير تعيين ويحمل الاطلاق على الغالب كالتن أو لا ويفرق بان الثمن يتوسع فيه ما لا يتوسع فى المبيع لانه المقصود بالذات أو كثر قصدا فيه نظر ولا يبعد الاول ان لم يوجد ما يخالفه فلا يرجع ويحرر انتهى سم قد يقال يفرض اعتمادا ما مال اليه من اتيان نظير ذلك فى المبيع هل يقال نظير ذلك فى السلم او يفرق بينه وبين المبيع فى الذمة ظاهر كلامهم فى السلم انه لا بد من استيفاء الاوصاف وان فرض ان ثمن نوعا غالبا على الجملة ان ثمن ما افاده كان فى ذلك سعة للعامة بان يعقدوا لفظ البيع فى الذمة حيث ارادوا السلم لعسر استيفاء شروطه عليهم اه بصرى عبارة البجيرمى على شرح المنهج قوله ولو باع بقدر مثلا الخ مثل البيع الشراء ومثل النقد العرض كالبر مثلا راجع لكل من باع وبقدر اه (قوله اتبع) قضيته انه لا يجوز ابداله بغيره وان ساءوا فى القيمة قال فى الروض وشرحه فعوان باع شخص شيئا بدنيار صحيح فاعطى صحيحين بوزنه اى الدينار او عكسه اى باعه بدنيارين صحيحين فاعطاه دينار صحيحا بوزنه اى لومة بقوله لان الفرض لا يختلف بذلك انتهى اه سم (قوله وان عر) اى فانه مع العزة يمكن تحصيله بخلاف المعدوم الاقاه ع ش (قوله او معدوما) عطف على موجودا (قوله اصلا) اى فى البلد وغيره (قوله او فى البلد) عطف على اصلا اه كردى (قوله الى اجل) لا يمكن نقله اليه اى نقل النقد فى ذلك الاجل الى البلد فان كان الى اجل يمكن فيه النقل عادة بسهولة للمعاملة صح قولهم يحضره استبدال منه لجواز الاستبدال عنه فلا يفسخ العقد وكذا يستبدل بموجود عزيز فلم يجده اه

العباب الا ان اتفق الذهب والفضة والصحاب والمكسرة غلبة ورواجا وقيمة واطردت العادة بتسليم النصف مثلا من كل من النوعين اخذا من قول المتن الاقاه انتهى (قوله قبل العقد) ينبغى او مع ما بان علما بذلك بعد الشروع فى العقد وقبل النطق بنحو بله ذا البيت بل قد يقال او مع النطق به (قوله البائع العالم) يشترط علم المشتري ايضا (قوله ولو باع بقدره) فى البلد قد غالب تعين هل باقى نظير ذلك فى المبيع كالمثل قال

مغنى (قوله للبيع) فان كان ينقل اليه لكن لغير البيع فلا يصح اه نهاية ويستثنى منه ما لو اعتيد نقله للهدية وكان المبدى اليه يبيعه عادة فيصح عش (قوله وان اطلق) قسم قوله وعين شيئا اتبع اه عش (قوله ام لا) انظر هذا مع قوله الا لان الظاهر الخ وايضا فاذا جهل كل منهما نقود البلد كان الثمن مجهولا لهما فالوجه عدم العمل بهذا الاطلاق اه سم وقد يجب بان المراد بجعلها بنقود بلد البيع جعلها بشخصها وانما يعلنان بوصفها وقيمتها وهذا يكفي في العقد في الذمة (قوله من ذلك) اى الدرهم او الدراينير قول المتن (تعين) هو شامل لما اذا كان الغالب مثلا النصف من هذا والنصف من هذا سم على المنهج اه عش (قوله تعين الغالب) عبارة الروض وشرحه وان غلب واحد منهما انصرف اليه العقد المطلق وان كان فلو ساو سماها وكذا ينصرف الى الغالب ان كان مكسرا ولم تتفاوت قيمته انتهت وظاهره انه ينصرف الى الغالب اذا كان صحيحا وان تفاوتت قيمته ويوافق قوله في شرح العباب فان قلت لم حمل على الغالب في الصحاح مع اختلاف القيم بخلاف المكسر قلت لان الرغبة في المكسر نادرة فحيث غلب منه شيء اشترط ان لا يتفاوت بخلاف الصحيح فان الرغبة فيه غالبية فلم ينظر مع غلبته الى اختلاف قيمته اه وقوله ولم تتفاوت قيمته يسبق منه الى الفهم أنه ليس المراد تفاوت قيمته بالنسبة للصحيح المغلوب بل تفاوت قيمته في نفسه بان يكون انواعا متفاوتة القيمة واما تفاوته مع الصحيح المغلوب فلا اثر له وقضية ذلك انه يحمل على الصحيح اذا غلب وان كان انواعا متفاوتة القيمة على ما تقدم انه ظاهر عبارة شرح الروض وعلى هذا يكون كلام شرح الروض وشرح العباب مخالفا لقول الشارح كشرح م نعم ان تفاوتت قيمة انواع الخ فليراجع وحرر فان ما هنا الوجه والوجه الاخذه اه سم (قوله لان الظاهر الخ) هذه العلة لا تتفق في قوله ولا (قوله ارادته مالها) اى ولا خيار لو احدهما اه عش ر قوله هذه العلة الخ مر مثله عن سم والجواب عنه (قوله نعم ان تفاوتت الخ) هذا يفيد ان الغلبة لا تستلزم الرواج وقد يمنع ان يفيد ذلك لان قوله اوروا اجها معناه تفاوتت رواجها وهذا يقتضى اشتراكها في اصل الرواج اه سم (قوله وحظلة) اى ان يبيع ثوبا بصاع حظلة والمعروف في البلد نوع منها اه مغنى (قوله تعين الخ) ولا يحتاج في الفلوس الى الوزن بل يجوز بالعدوان كانت في الذمة اه مغنى (قوله وان

لبيع قبل مضى الاجل بطل وان اطلق (وفى البلد) أى بلد البيع سواء اكان كل منهما من أهلها ويعلم نقوده أم لا على ما اقتضاه اطلاقهم (نقد غالب) من ذلك وغير غالب تعين غالب ولو معشوشأو ناقص الوزن لان الظاهر ارادته مالها نعم ان تفاوتت قيمة أنواعه أو رواجها وجب التعيين وذكر النقد للغالب أو المراد به هنا مطلق العوض اذ لو غلب بمحل البيع عرض كفلوس وحظلة تعين وان

بعثك ديناراً في ذمتي هذه الدراهم مثلا واختلفت الدراينير لكن غلب بعض انواعها فهل يصح من غير تعيين ويحمل الاطلاق على الغالب كائن اولاً ولا يفرق بان الثمن يتوسع فيه ما لا يتوسع في المبيع لانه المقصود بالذات او اكتر قصداً فيه نظراً ولا يبعد الاول ان لا يوجد ما يخالفه فليراجع (قوله ام لا) انظر هذا مع قوله لان الظاهر ارادته مالها وايضا فاذا جهل كل منهما نقود البلد كان الثمن مجهولاً فالوجه عدم العمل بهذا الاطلاق (قوله تعين الغالب) قال في العباب ولو مكسر اتفاهت قيمته اه وهل المراد تفاوتت مع الصحيح وعبارة الروض وشرحه وان غلب واحد منهما انصرف اليه العقد المطلق لانه المتبادر وان كان فلو ساو سماها وما اقتضاه كلامه كاصله من انها من النقود وجه الصحيح انها من العروض وكذا ينصرف الى الغالب ان كان مكسرا ولم تتفاوت قيمته انتهت وظاهره انه ينصرف الى الغالب اذا كان صحيحا وان تفاوتت قيمته ويوافق قوله في شرح العباب فان قلت لم حمل على الغالب في الصحاح مع اختلاف القيم بخلاف المكسر قلت لان الرغبة في المكسر نادرة فحيث غلب منه شيء اشترط ان لا يتفاوت بخلاف الصحيح فان الرغبة فيه غالبية فلم ينظر مع غلبته الى اختلاف قيمته وقوله ولم تتفاوت قيمته يسبق منه الى الفهم أنه ليس المراد تفاوت قيمته بالنسبة للصحيح المغلوب بل تفاوت قيمته في نفسه بان يكون انواعا متفاوتة القيمة واما تفاوته مع الصحيح المغلوب فلا اثر له وقضية ذلك انه يحمل على الصحيح اذا غلب وان كان انواعا متفاوتة القيمة على ما تقدم انه ظاهر عبارة شرح الروض وعلى هذا يكون كلام شرح الروض وشرح العباب مخالفاً لقول الشارح نعم ان تفاوتت قيمة انواعه الى اخر ما في شرح م فليراجع وحرر فان ما هنا الوجه والوجه الاخذه (قوله نعم ان تفاوتت الخ) هذا يفيد ان الغلبة لا تستلزم الرواج وقد يمنع ان يفيد ذلك لان قوله اوروا اجها معناه تفاوتت رواجها

جبل وزنه) أي وزن الفلوس اه كرى و الاول وزن العرض (قوله وقاله غيره واحد في الثاني) خالفهم شيخنا الشهاب الرمل فقال انه يحمل فلا يصح البيع به عند الاطلاق بل لا بد من بيان المراد منه من قدر معلوم من الذهب والفضة اه وقوله بل لا بد اخ لا يحتمل انه محله مالم تغلب المعاملة باحدهما والا انصرف الاطلاق اليه اه سم واعتمد ع ش ذلك الاحتمال (قوله من عدد الخ) متعلق بالتعبير اه كرى (قوله على الاوجه الخ) الاوجه انه لو اقر بانصاف رجح في ذلك للقر باوابعها واختلفت قيمتها وجب البيان والام يصح البيع أو انفتحت واختلفا فواقع العقدة تخالفا شرحه ورواؤه مر انهما اختلفا ارادة فقال احدهما اردنا كذا بعينه والاخر كذا بعينه وقضيته الاكتفاء بالارادة في مثل تعليمهم ذلك مما لا تفاوت فيه فليراجع اه سم (قوله كما اقتضاه تعليمهم) قد يقال قضية تعليمهم انه لا يقيد بالاطراد ويكنى الغلبة اه سم (قوله ومن ثم) اي من اجل انه لو اطرده عرفهم الخ (قوله بحث الاذرع الخ) اقره النهاية والمعنى (قوله وقول ابن الصباغ) مبتدا وخبره قوله يحمل الخ (قوله بانه الخ) اي قول ابن الصباغ (قوله وانما لم يصح) الى المتن في النهاية (قوله وانما لم يصح الخ) راجع الى قول المتن وفي البلد تغد غالب تعيين اه ع ش وقال الرشيدى راجع الى قول الشارح أو المراد به هنا مطلق العوض الخ اه والاول هو الظاهر (قوله للجبل بنوع الدراهم الخ) يؤخذ منه انه لو كان في البلد نوعان منها معلومان متميزان كل واحد منهما لا تفاوت فيه في نفسه وعادة البلد في واحد معلوم منهما صرف كل عشرين منه بدینار وفي الاخر المعلوم صرف اقل او اكثر بدینار فقال بعتك بمائة درهم من صرف كل عشرين بدینار انه يصح وهو ظاهر لعدم الجبل حيثئذ بنوع الدراهم عدم التعويل في معرفتها على التقويم اه سم (قوله ومن ثم) اي من اجل ان عدم صحة ذلك البيع للجهل بنوع الدراهم (قوله التي قيمة عشرين الخ) كان الفرض ان التي قيمتها كذلك معلومة اه سم (قوله ولا ينافي ذلك) اي اقتضاء الجبل المذكور لعدم صحة البيع المذكور (قوله

وهذا يقتضى اشتراكها في أصل الرواج (قوله وقاله غيره واحد في الثاني) خالفهم شيخنا الشهاب الرمل كما ياتي بيانه في الاقرار حيث قال انه يحمل فلا يصح البيع به عند الاطلاق بل لا بد من بيان المراد منه من قدر معلوم من الذهب والفضة اه وقوله لا بد اخ لا يحتمل انه محله مالم تغلب المعاملة باحدهما والا انصرف الاطلاق اليه وانظر لو انفتحت قيمتها ورواجها ويحتمل انه لا اثر مع ذلك لاختلاف الجنس اى ويبدل له ما سبق واما النصف فالتجسس انه يحمل بين الفضة والفلوس في الاقرار يرجع الى المقر في البيان اما في البيع فان اختلفت قيمتهما فلا بد من البيان ولا يابطل البيع وان انفتحت واختلفا تخالفا مر و ظاهره انها اختلفا ارادة فقال احدهما اردنا كذا بعينه والاخر بل كذا بعينه وقضيته الاكتفاء بالارادة في مثل ذلك مما لا تفاوت فيه فليراجع (قوله كما اقتضاه تعليمهم) قد يقال قضية تعليمهم انه لا يقيد بالاطراد ويكنى الغلبة (قوله على ما اذا عبر بالفلوس) في هذا الخ لا ينافي لانه اذا عبر بالفلوس لا يتقيد بعلتها وقد يصور بما اذا توعت وغلب بعض انواعها فيحمل القعد عليها ويبقى الكلام اذا عبر بالنصف الذي هو يحمل بين قدر معلوم من الفضة وقد معلوم من الفلوس عند غلبة التعامل باحدهما ندرته بالاخر ولا يعد حمل الاطلاق على الغالب كاحمل اطلاق النقد المحمل بين انواعه على الغالب الا ان يفرق بان الاجمال في التقدير بين انواعه وهنا بين جنسين ونتجه انه لا اثر لذلك (قوله للجبل بنوع الدراهم) انما عرفها بالتقويم يؤخذ منه انه لو كان في البلد نوعان منها معلومان متميزان كل واحد منهما لا تفاوت فيه في نفسه وعادة البلد في واحد معلوم منهما صرف كل عشرين منه بدینار وفي الاخر المعلوم صرف اقل او اكثر بدینار فقال بعتك بمائة درهم من صرف كل عشرين بدینار انه يصح وهو ظاهر لعدم الجبل حيثئذ بنوع الدراهم وعدم التعويل في معرفتها على التقويم لان الفرض ان عاداتهم في النوع الاول صرف كل عشرين بدینار من غير تعويل على مراعاة القيمة ومع تفاوت الدراهم وكان هذا مراد الشارح بقوله ومن ثم الخ (قوله التي قيمة عشرين الخ) كان الفرض التي قيمتها

ثم رايتم المجموع رد ما قاله بانه مبنى على ضعيف وانما لم يصح بعتك بمائة درهم من صرف عشرين بدینار للجهل بنوع الدراهم وانما عرفها بالتقويم وهو لا يضبط ومن ثم صح بمائة درهم من دراهم البلد التي قيمة عشرين منها دينار لانها معينة حيثئذ لا ينافي ذلك ما صرحوا به في الكتابة التي بدراهم ان السيد لو وضع عنه دينارين ثم قال اردت ما يقابلهما من الدراهم صح

عرضان آخران (ولم يغلب احدهما) وتفاوتا قيمة او روجا (اشترط التعيين) لاحدهما في العقد لفظا ولا يكتفى بنية وان اتفقا فيها بخلاف نظيره في الخلع لانه اوسع نعم يشكل عليه الا كتفاء بنية الزوجة في النكاح كما يأتي الان يفرق بان المعقود عليه ثم ضرب من المنفعة وهنذا العوض فاغفر ثم مالم يفتقر هنا وان كان مبنى النكاح على التعبد والاحتياط اكثر من غيره فان اتفقا قيمة ورواجا لم يشترط تعيين اذ لا عرض يختلف به فيسلم المشتري ماشاء منهما وان كان احدهما صحيحا والآخر مكسرا ولو ابطال السلطان ماوجب بعقد نحو بيع واجارة بالنص او اخل بان كان هو الغالب حينئذ او ما اقرضه مثلا وان كان ابطاله في مجلس العقد لم يكن له غيره بحال زاد سعه او نقص او عجز وجوده فان فقدوه مثل وجوب والا اعتبرت قيمته وقت المطالبة ويجوز التعامل بالمشوشة المعلوم قدر شئها او الراتجة في البلد وان جهل قدرها سواء كانت له قيمة لو انفراد ام لا استهلك فيها ام لا ولو في الذمة قال في المجموع لان المقصود روجا فتكون بعض المعاجين اى المحبولة الاجزاء او مقاديرها وانما

وان جهلاء) انظر مع انه ابرام على حج ولعلم تسامحو في ذلك لتشوف الشارع للتعق لكن هذا لا يدفع الاشكال بالنسبة لقوله ويجري ذلك في سائر الديون الخ فالاولى الجواب بانهم لم يبالوا بالجهل بل لا مكان معرفته بالتقويم بعد فاشبه ما لو باع المشترك بعد اذن شريكه وهو لا يعلم قدر حصته منه حيث صح البيع مع العلم بعدم معرفة ما يخصه حال العقد اه ع (قوله فاعتبرت فيه الخ) ولو باع بوزن عشرة دراهم من فضة ولم يبين اهي مضروبة ام تبر لم يصح تردده ولو باع بالدرهم فهل يصح ويحمل على ثلاثة او يطل وجها في الجواهر وجزم في الانوار بالطلان لكنه عبر بدها ولو فرق بل بالطلان مع التعريف اولى لان اوفيه ان جعلت للجنس او للاستعراق زاد الاجام او للعقد فلا عبدها نعم ان كان ثم عهد او قرينة بان اتفقا على ثلاثة مثلا ثم قال بعثك بالدرهم او اراد المعهودة احتمل القول بالصحة انه نية قال ع ش قوله م من فضة نية بان المبيع هو المعنى انه باعه بفضة و زها عشرة دراهم وقوله لم را حتم القول بالصحة معتمدا اه قول المتن (او نقدان) اى اوفى البلد نقدان فاكثر ولو صححا ومكسرة اه معنى (قوله او عرضان اخران) لا موقع له هنا عبارة النهاية او نقدان فاكثر او عرضان كذلك اه اى فاكثر ع ش (قوله وتفاوتا) الى قوله والاعتبرت في المعنى الى المتن في النهاية الا قوله في عدم صحة السلم الى و اذا جازت قول المتن (اشترط التعيين) ومثله ما لو تابعها بطر في بلدين واختلف تقدمها فلا بد من التعيين (فرع) لو قال بعثك بقرش اشترط تعيين المراد منه في العقد لانه يطلق على الريال والكتب ونحوهما ما لا يغلب استعماله في نوع مخصوص فيحمل عليه عند الاطلاق اه ع ش (قوله ولا يكتفى بنية وان اتفقا الخ) هذا شامل ما لو اتفقا على احد التقدين قبل العقد ثم نوباه فلا يكتفى به لكن سياتى في السلم في شرح ويشترط ذكرها اى الصفات في العقد ما نصه نعم لو توافقا قبل العقد وقال اردنا في حالة العقد ما كنا اتفقا عليه صح على ما قاله الاسنوى الخ وقياسه ان يقال هنا كذلك فليتأمل الان يقال ان الصفات لما كانت تابعة ككتفى فيها بالنية على ما ذكر ثم بخلاف الثمن هنا فانه نفس المعقود عليه فلم يكتف بنية اه ع ش بخلاف وقوله وقياسه الخ تقدم عنه في حاشية فيبيع اثنين عبيدهما الخ اعاده على انهما هو والتعيين صفة المعقود عليه ايضا لانفسه (قوله يشكل عليه) اى عليه عند الاكتفاء بالنية (قوله كما ياتي) اى في اركان النكاح من انه لو قال من له بنات لاخر و جئت بتيق ونوبامعينة منها فانه يصح معنى ع ش (قوله بان المعقود عليه الخ) عبارة المعنى بان ذكر العوض هنا واجب فوجب الاحتياط باللفظ بخلافه ثم فاكتفى بالنية فيها لا يجب ذكره اه (قوله لم يشترط تعيين) ظاهره وان اختلف الجنس كذهب وفضة م اه سم (قوله لم يشترط تعيين) اى فان عين شيئا تابع كامر فليس له دفع غيره ولو اعلى قيمة منه اه ع ش (قوله فيسلم المشتري الخ) اى حيث لم يعين البائع احدهما والواجب ما عينه ولا يقوم غيره مقامه كمر اه ع ش (قوله ماوجب بعقد الخ) اى سواء كان العقد بعين وهو ظاهر اوفى الذمة اه ع ش (قوله بعقد نحو بيع) التحويضي عن العقد (قوله مثلا) اى او تلفه او اسلم فيه (قوله وله مثل) لعل صورته كالإذا كان الريال مثلا ونوعا او بطل نوع منها اه رشيدى (قوله اعتبرت قيمته وقت المطالبة) اى اذا امكن تقويمه فيه والافاخر اوقات وجوده متوقفا فيما يظن ويرجع للغارم في بيان القدر حيث لاقى به عادة ان لم يكن ثم من يعرفه لانه غارم اه ع ش (قوله وان جهل قدرها) الظاهر قدره والموجود في الاصل قدرها اى بصري عبارة النهاية قدر غشها (قوله او الراتحة الخ) عطف على المعلوم الخ (قوله سواء كانت له الخ) اى للثمن اه ع ش (قوله ولو في الذمة) اى لو كانت المشوشة المعامل بها في الذمة

كذلك معلوم (قوله وان جهلاء) انظر مع انه ابرام (قوله لم يشترط تعيين) ظاهره وان اختلف الجنس كذهب وفضة م (قوله وله مثل) انظر صورته (قوله ويجوز التعامل بالمشوشة) قال في الروض وان قلت اى بان بعد البيع قلته فضة المشوش جدا فله الراد اه قال في شرحه ان اجتمع منها مائة لو ميزت والانيطال البيع كما لو ظهرت من غير الجنس اه وظاهره انه لا فرق في ثبوت الرد وبطلان البيع فيما ذكر بين ان يعبر بالدرهم ويقتصر على قوله بعثك بهذه مثلا فليتأمل فقد يقال لم يصح اذ اعبر بهذه وكان

(قوله) لانه لا رواج (خ) علة لعدم الصحة المعلن بالنظر المذكور (قوله حتى يخلف) اى الرواج (قوله) نعم بحث (الخ) معتداه عن (قوله) وفي عدم (الخ) عطف على في عدم صحة (الخ) (قوله) وفي عدم صحة السلم (الخ) انظر البيع في الذمة ا هـ سم والظاهر انه مثل السلم كما يفهمه قول الشارع مع صحة بيعها معينة حيث قيد البيع بالتعيين (قوله) ها اى بالمغشوشة ا هـ عن (قوله) محل المطلق (الخ) اى كاسر واما اعاده تمهيدا لما بعده (قوله) وهى مثلية اى المغشوشة (قوله) فتمضمّن مثله اى صورة فالفضة العديدة تضمن بعددها من الفضة ولا يكتفى ما يساوها قيمة من القروش الا بالتعويض وإن وجدت شروطه ومثله يقال في عكسه ومعلوم ان الكلام في غير الفضة المقصودة اما هـ فلا يجوز البيع هـ فى الذمة لتفاوتها فى القص واختلاف قيمتها واما البيع بالمعين فلا مانع منه إذ اعرف كل نصف منها على حدته لاختلاف القص اخذ من بيع الورق الايض الاق ا هـ عن (قوله) وحيث (أى حين فقد المثل (قوله) فالعبر فيها) أى فى القيمة (يوم المطالبة) أى إذا أسكن تقوما فيها وإلا فآخر اوقات وجوده متقوما كاسر عن عـ (قوله) سبها اى المطالبة (الموجبها) أى للقيمة (وإله) اخذت قيمة الدراهم ذهابا اى حذرا من الوقوع فى الربا فانه لو اخذ بدل الدراهم المغشوشة فضة خالصة كان من قاعدة مدجورة ودرهم الاتية وهى باطلة و (قوله) وعكسه اى قيمة الذهب دراهم ا هـ عن انظر لو كان كل من الدراهم والدنانير مغشوشا بئى من الآخر كما هو الغالب فى الدنانير فما طريق التحذر عن الربا فهل يغتفر الاخذ المذكور للضرورة أو يتعين اخذ البديل من العروض (قوله) من اى نوع) الى قوله على القطع فى النهاية والمعنى (قوله) من اى نوع) اى وإن لم يكن من انواع الطعام بدليل انه لم يجعل قسم ذلك إلا لقطع والارض والثوب فافى حاشية الشيخ عـ من ان المراد من اى نوع من انواع الطعام نظره فيه إلى مجرد المعنى اللغوى من أن البصرة هى الكوم من الطعام ا هـ رشيدى اى وتقدم فى الشرح ان المراد من البصرة هنا كل متائل الاجزاء قول المتن (المجهولة الصيعان) اى للتعاقدين نهاية ومعنى اى واحد هما (قوله) والقطع (الخ) عطف على البصرة (قوله) بالنصب) ويجوز الجر ايضا ولعل الوجه ان النصب على البدية من البصرة على محله ولعله مراده ولا لام يصح لان بيع استوفى مفعوله باضافته اليه فلم يبق له مفعول الا بطريق التبعية لان المبيع المعمول للبيع لا يكون الا واحدا لا يقال يمنع من البدية ان المبدل منه على نية الطرح لا ناقول هذا فاسد لان كونه على نية الطرح ليس معناه انه ساقط الاعتبار رأسا كما يسبق إلى افهام الضعفة بل معناه أنه غير مقصود بالذات بل ذكر توطئة للبديل بل قد يتوقف عليه المعنى المقصود كما فى قوله تعالى وجعلوا لله شركاء الجن ويمكن ان يكون النصب على الحال كما فى به مدا بكذا ولعل الاول اولى لانه اعدل على المراد من ذكر هذا البديل فى العقد فاقامه ا هـ سم عبارة المعنى والنهاية قال الشارع نصب كل اى على تقدير بعثك البصرة ويصح جره على انه بديل من البصرة وإنما يصح هذا البيع لان المبيع مشاهد ولا يضرب الجهل بحيلة الثمن فى حال العقود فارق عدم الصحة فيما لو باع ثوبا بما رقم اى كتب عليه من الدراهم المجهولة القدر بان الغرر متوقف على الحال لان ما يقابل كل صاع معلوم القدر حيث خلافة فى تلك ا هـ قال عـ عن قوله لمهر المجهولة القدر اى العاقدان واحد هما ا هـ (قوله) على القطع اى على البدية وقال الكردى اى على انه قطع التعت عن المنعوت والشروط المذكورة فى النحو للعت التابع لان التعت المقطوع كما فى الرضى والعامل فى نصبه الذكر المقدر الاق فى قوله مع ذكره اى ذكر

للمجموع قيمة (قوله) وفي عدم صحة السلم) انظر البيع فى الذمة (قوله) بالنصب) يجوز الجر ايضا ولعل الوجه ان النصب على البدية من البصرة على محله ولعله مراده ولا لام يصح لان بيع استوفى مفعوله باضافته اليه فلم يبق له مفعول الا بطريق التبعية لان المبيع المعمول للبيع لا يكون الا واحدا لا يقال يمنع من البديل ان المبدل منه على نية الطرح لا ناقول هذا فاسد لان كونه على نية الطرح ليس معناه انه ساقط الاعتبار رأسا كما يسبق إلى افهام الضعة بل معناه أنه غير مقصود بالذات بل ذكر توطئة للبديل بل قد يتوقف عليه المعنى المقصود كما فى قوله تعالى وجعلوا لله شركاء الجن ويمكن ان يكون النصب على الحال كما فى به مدا بكذا ولعل

لانه لا رواج ثم حتى يخلف
الجهل بالمقصود وكذا
يقال فى عدم صحة بيع اللبن
المخلوط بالماء ونحو المسك
المختلط بغيره لغير تركيب
نعم بحث ابو زرعة ان الماء
لو قصد خلطه باللبن لنحو
حموضه لمكان بقدر الحاجة
صح لانه حيث كخلط غير
المسك به للتركيب وفى
عدم صحة السلم والقرض
فى الجواهر والحطبة المختلفة
بشعر مع صحة بيعها معينة
وإذا جازت المعاملة بها
حمل المطلق عليها إذا كانت
هى الغالب وهى مثلية
فضمن بمثلها حيث ضمنت
بمعاملة أو اتلاف بقيمة
على المعتد لان فقد المثل
وحيث فالعبر فيها يوم
المطالبة الا ان علم سبها
الموجب لها كالفصب
فيجب أقصى قيمها
والاتلاف فتجب قيمة
يوم التلف وحيث وجبت
القيمة اخذت قيمة الدراهم
ذهبا وعكسه (ويصح بيع
البصرة) من اى نوع كانت
(المجهولة الصيعان) والقطع
انجهول العدد والارض
أو الثوب المجهولة الذرع
(كلا) بالنصب على القطع
لا متاع البدية لفظا ومحلا
لان البديل يصح الاستغناء

عنه أما بدل الاشتال فواضح بشرطه عدم اختلال الكلام لو حذف البدل وأما بدل الكل فليجوز حذف المبدل منه عند ابن مالك وغيره كالإخفاء وهنا لا يصح الاستثناء عن الأول ولا عن الثاني لأن الشرط ذكر كل من الصبرة وكل صاع بدرهم وحينئذ لا يتقدر على القطع ويصح بيع الصبرة المذكورة مع ذكره كل صاع بدرهم عقب ذكرها ووجه التقييد بهذه المعية رد ما يتوهم من عدم الصحة لجهالة الثمن كما يفيد تعليمه الآتي (تنبيه) بما قررت به وجه التصب بندقع عم أنه على المفعول لبيع ووجه اندفاعه استزاه أمه أنه مفعول ثان وواضح أنه لا يصلح له لأنه غير المفعول الأول الذي (٢٦٠) هو الصبرة في الحقيقة وإتماما فيه أنه تفصيل له واعلم أنه يترتب على ما تقرره أنه لا بد من

ذكرهما أعني الصبرة وكل صاع بدرهم أنه لو اقتصر على بعتك كل صاع بدرهم أي وأشار إلى الصبرة بنحو يده لم يصح وهو متجه ويؤيده فرقه بأن الصحة هنا وعدمها في بعتك من هذه كل صاع بدرهم وكل صاع بدرهم من هذه بانه في هذه لم يصف البيع بجميع الصبرة بل بعضها المحتمل للقليل والكثير فلا يعلم قدر المبيع تحقيقا ولا تخميناً بخلافه في مسألة المثل وحينئذ فبحث بعضهم الصحة في صورة الاقتصاد المذكورة غير صحيح لاسيما مع حذفه قولي أي وأشار إلخ لانه فيما لم يصف البيع بجميع الصبرة فكان قوله كل صاع بدرهم غير مفيد لتعيين المبيع ومثل تلك الإشارة هنا غير مفيد تعيينا له وهو واضح ويؤخذ من الفرق المذكور صحة بعتك هذه الصبرة كل صاع منها بدرهم ولا يضر ذكر من هنا لأن

البائع كل صاع إلخ (قوله عنه) الأول فيه أي في التركيب المشتمل عليه كما يفيد قوله الآتي وأما بدل الكل إلخ (أما بدل الاشتال) أي امتناع بدل الاشتال (قوله بشرطه عدم اختلال الكلام إلخ) أي وهنا محتال الكلام بخدشه كما يأتي (قوله وهنا لا يصح) أي حذف واحد منهما (قوله ويصح إلخ) خبره بالتقدير إلخ (قوله مع ذكره كل صاع إلخ) لعله حل معنى وإلا فالظاهر أن التقدير ذكر كل صاع (قوله ويصح إلخ) خبره بالتقدير إلخ (قوله لا يخفى ما فيه) (قوله رد ما يتوهم إلخ) ووجه الرد أن الثمن معلوم بالتفصيل (قوله كما يفيد) أي الرد أه كردي (قوله بما قررت به إلخ) محل تأمل (قوله لبيع) أي المضاف إلى الصبرة (قوله استزاه) أي التصب على المفعولية (قوله لا يصلح له) أي لأن يكون مفعولا ثانيا (قوله أنه لا بد إلخ) بيان لما تقرره (قوله أنه لو اقتصر إلخ) فاعل يترتب (قوله ويؤيده) أي عدم الصحة (قوله هنا) أي في مسألة المثل (قوله لانه إلخ) تعليل لقوله غير صحيح (قوله لأن إضافة البيع إلخ) لعل الأول أن يقول لأن البعض الذي أفادته من في التفصيل مقصود حتى في مسألة المثل (قوله ويؤيده) أي لصحة أو عدم المضرة (قوله أن عل إلخ) بيان لما أفاده إلخ (قوله بخلاف ما لو أرادها البائع) قيد قال يلزم عليه حذف المبيع وتقديره وينبغي أن راجع في فته أه بصري أقول جزوه الرضى لكن بشرط ذكره بله مع الجار والمجرور وكذا يلزم على البيان أيضا أن الإشارة السابقة لا تنقاع عنه في إفادة التعيين (قوله فلا غر إلخ) ولو قال بعتك صاعا منها بدرهم وما زاد بحسبه صاع في صاع فقط لأذهو المعلوم أو بعتك صاع وهي عشرة أصع كل صاع بدرهم وما زاد بحسبه صاع في عشرة فقط لما مر بخلاف ما لو قال فبهما على أن ما زاد بحسبه لم يصح لانه شرط عقد في عقد نهاية ومعنى (قوله كالبيع لجزاف مشاهد إلخ) عبارة النهائية كالإذاباع بشن معين جزاف أه (قوله ويتجه إلخ) وفاقا للنهائية (قوله ويتجه إلخ) أي في صورة المثل رشيدى وعش (قوله فيما إذا خرج إلخ) يتبادر من ذلك تصور المسئلة مما إذا خرجت صيعانا أو بعض صاع فلو خرجت بعض صاع فقط لم يصح البيع ببعض درهم أو لا لعدم صدق كل صاع بدرهم فيه قسم على حج أقول ولا يبعد الصحة لأن المقصود تقدير ما يقابل قدر الصاع أه عش أقول بل المتبادر من كلام الشارح التصور الثاني في كلامهم كما جرى عليه الكردى عبارة قوله إذا خرج أي الصبرة والتذكير باعتبار المبيع أه كردى (قوله بأنه يتسامح في التوزيع إلخ) قضيته البطلان فيما لو كان المبيع أرضا أو ثوبا بكل ذراع بدرهم فخرج بعض ذراع المثل إلا أن يقال إنما بطل في مسألة الشاة فإفهامه من ضرر الشركة الحاصلة فيها أه عش (قوله كل اثنين مثلا بدرهم بطل إلخ) قد يقال قضيته أنه لو باعه شاتين بدرهم بطل وهو في غاية البعد لاتحاد المالك والتوزيع إنما ينظر إليه إذا اختلف المالك بل صرحوا بصحة ذلك في قولهم في الوكالة ولو كله في شراء شاة بدينار فاشترى به

الأول أولى لانه أدلى على المراد من ذكر هذا البدل في العقد فأملة (قوله إذا خرج بعض صاع) يتبادر من ذلك تصور المسئلة مما إذا خرجت صيعانا أو بعض صاع فلو خرجت بعض صاع فقط لم يصح البيع ببعض درهم أو لا لعدم صدق كل صاع بدرهم فيه نظر (قوله كل اثنين مثلا بدرهم بطل لأن فيه إلخ) قد يقال قضيته

إضافة البيع لجميع الصبرة تلغى النظر للبعض الذي تقيده ويؤيده ما أفاده ذلك الفرق أيضا أن محل البطلان في بعتك منها كل صاع بدرهم أن نوى من التبعض أو طلق بخلاف ما لو أرادها البائع فيصح لأن التقدير حينئذ شاتين (صاع) أو رأس أو ذراع (بدرهم) لمشاهدة المبيع ووجهة الثمن زالت بتفصيله فلا غرر كالبيع بجزاف مشاهد ويتجه فيما إذا خرج بعض صاع صحة البيع فيه محصنة من الدرهم وفارق بيع القطع كل شاة بدرهم ففي بعض شاة بأن خرج باقيا لغيره فإن البيع يبطل فيه بأنه يتسامح في التوزيع على المثل لعدم النظر فيه إلى القيمة بما لم يتسامح به في التوزيع على المقوم ومن ثم لو قال بعتك هذا القطع أو الثياب مثلا كل اثنين مثلا بدرهم بطل لأن فيه توزيع الدرهم على قيمتهما وهي مختلفة غالبا فيؤدى للجهل

شاتين

شأتين بالصفة صح ان ساوت احداهما ديناراً أخذنا من قضية عروة البارقي وقد يفرق بين البطلان في بيع القطع كل شأتين بدرهم وبين الصحة في بيع شأتين بدرهم بان العتد في الاول متعدد او بمنزلة وكل واحد من تلك العقود لم يرتبط بشأتين معينتين بل بشأتين مبهمتين مع شدة الاختلاف بين الشياء ولا كذلك في الثاني لتعين الشأتين فيه (فرع) في المذهب انه لو باعه ثوباً باه ظنه خمسة اذرع فإن عشرة تخيراه ولا يخفى اشكاله ولو حمل على ثوب اعتيد ان مثله خمسة كان قريباً اسم (قوله) وخرج ببيع الصبرة) يعني عنه قوله المارو عدها في بعثك من هذه كل صاع الخ (قوله) بيع بعضها) أى المبهمة بخلاف بيع نحو ربعها أو يبعها الاربعها مشاعاً فقد تقدم عن سم انه صحيح وان كانت الصبرة بمجولة الصعيان (قوله) كالو باع الخ الكاف للتشبيه اه كرى قول المتن (ولو باع الخ) أى قابل جملة الصبرة او نحوها كارض وثوب بمجملة الثمن وبعضها بتفصيله كان باعها أى الصبرة او الارض والثوب بمائة درهم الخ معنى ونهاية (قوله) ومثلها ما ذكرناه) أى القطيع والارض والثوب اه كرى (قوله) بان الاكثرين على الصحة) نشر على غير ترتيب اللف (قوله) بل أقل أو أكثر) أطلقوا الزيادة والنقص هنا وفي آتى من نظائره فهل هو على اطلاقه او محمول على ما لا يقع من الفاتوات بين الكيلين غالباً او اما ما يقع بين الكيلين فنغتر كاذ كروه في مواضع ينبغي ان يحرمه بصري ولعل الاقرب الثاني كما يوجب اليكلامه (قوله) ويؤيده) الى قوله والمشتري فقط في المعنى الاقوله ويفرق الى ويخير الى المتن في النهاية الاقوله ومرححة الى ولا يصح (قوله) ويؤيده) أى مقابل الصحيح الذى قال به الاكثرون (قوله) مكابله) أى صاعاً بصاع اه معنى (قوله) ثم ان توافقا الخ) أى المتبايعان بان يسمح رب الزائدة بها أو رضى رب الناقصة باخذ قدرها من الاخرى أقر البيع بأن تشاح فسخ ع وش معنى (قوله) بان الثمن هنا) أى فى كلام المصنفو (قوله) بخلافه ثم) أى فان الثمن لم تعين كتيه بل قولك احدى الصبرتين بمجملة بالآخرى فاشبهه ما قال بعثك هذه الصبرة بشرط تساويهما فكان كالم قال بعثك هذا العبد بشرط كونه كاتفاً بكن كذلك فان البيع صحيح ويثبت الخيار اذا اختلف الشرط اه ش (قوله) وهذا لاتافيه الصحة) قد يقال بل تنافيه إذ لا يصدق عند الزيادة والنقص انه باع كيلاً في مقابلة كيل اه سم (قوله) يلغى قوله بمائة) قد يقال وزيادة احداهما ثم يلغى قوله بعثك هذه

أنه لو باعه شأتين بدرهم بطل وهو في غاية البعد لاتحاد المالك والتوزيع إنما ينظر اليه اذا اختلف المالك بل صرحوا بصحة ذلك في قولهم في الوكالة ولو كره في شراء شاة يدinar فاشترى به شأتين بالصفة صح ان ساوت احداهما ديناراً اخذنا من قضية عروة البارقي فان قلت وجه البطلان ان الصفة متعددة لتفصيل الثمن فكل شأتين ميسعتين في عقدوهما مجهولتان قلت فيلزم البطلان ايضاً في كل شاة بدرهم للجمل المذكور والفرق بان الجمل في كل شأتين أقوى منه في كل شاة غير قوى كما لا يخفى فليراجع وقد يفرق بين البطلان في بيع القطع كل شأتين بدرهم وبين الصحة في بيع شأتين بدرهم بان العتد في الاول متعدد او بمنزلة وكل واحد من تلك العقود لم يرتبط بشأتين معينتين بل بشأتين مبهمتين مع شدة الاختلاف بين الشياء ولا كذلك في الثاني لتعين الشأتين فيه (تنبيه) في الباب لو باع الزمة كل ثوب منها بدرهم على انها عشرة اثواب فبانت تسعة صح فيها بتسعة دراهم او احد عشر بطل في الكل اه وهذا منقول عن الماوردى وعله بان الثياب تختلف فلا يمكن جعل ازانته مشاعاً في جميعها بخلاف الارض والثوب ثم قال في الباب ولو باع صبرة أو أراضاً أو ثوباً أو قطعاً من أى من الغنم مثلاً على أنه كذا فرداً ونقص صح البيع ويختير البائع ان زاد والمشتري ان نقص اه فليتأمل الفرق بين صورة القطيع وما تقدم عن الماوردى فان الغنم تختلف ايضاً ولم يصح البيع عند الزيادة في الكل هنا وبطل في الكل هناك ومجرد كل ثوب منها بدرهم هل يفرق (فرع) في المذهب انه لو باعه ثوباً باه ظنه خمسة اذرع فإن عشرة تخيراه ولا يخفى اشكاله ولو حمل على ثوب اعتيد ان مثله خمسة كان قريباً (قوله) لاتافيه الصحة الخ) قد يقال بل تنافيه إذ لا يصدق عند الزيادة او النقص انه باع كيلاً في مقابلة كيل (قوله) يلغى قوله بمائة) قد يقال وزيادة احداهما ثم يلغى قوله بعثك

وخرج ببيع الصبرة يبع بعضها كالو باع منها كل صاع بدرهم فلا يصح للجمل (ولو باعها) أى الصبرة ومثلها ما ذكرناه (مائة درهم كل صاع) أو رأس أو ذراع (بدرهم صح) البيع (ان خرجت مائة) لموافقة الجملة التفصيل فلا غرر (والا) تخرج مائة بل أقل أو أكثر (فلا) يصح البيع (على الصحيح) لتعذر الجمع بينها واعترض حكاك وخلافان الاكثرين على الصحة وبأنها هي الحق اذ لا تعذر بل ان خرجت زائدة فالزيادة للمشتري ولا خيار للبائع لرضاه ببيع جميعها او ناقصة خير المشتري فان اجاز فبالقسط ويؤيده ما لو باع صبرة بر بصره شعير مكابله فان البيع يصح وان زادت احداهما ثم ان توافقا فذاك والافسخ وفرق الاولون بان الثمن هنا عينت كتيه فاذا اختلف عنها صار منها بخلافه ثم ويفرق ايضاً بان مكابله وقع مخصوصاً لما قبله ومبيناً انه لم يبع الا كيلاً في مقابلة كيل وهذا لاتافيه الصحة مع زيادة احداهما بخلاف ما هنا فان الزيادة والنقص يلغى قوله بمائة او كل صاع بدرهم

الصبرة بتلك الصبرة مكايلة لانه صريح في ورود البيع على جميع كل واحدة وأن كل كيل من كل مقابل مثله من الأخرى اه سم **(قوله)** يلغى قوله بمائة او كل صاع) يعني كل من الزيادة والنقص يقتضي الغاء واحدمن هذين القولين ويحتمل انه نشر على غير ترتيب اللف وهو الاقرب **(قوله)** فاطل) اى عدم خروج الصبرة مائة **(قوله)** ويتخير البائع) ظاهر فلو كان المبيع ثوبا وارضا ما لو كان اشياء متعددة كالثياب فبطل البيع ان خرج زائدا على ما قدره ويصح بقسطه من المسمى ان نقص وعبارته على البهجة قال في الكفاية لو قال بعتك هذه الرزمة كل ثوب بدرهم على انها عشرة ثواب وقدا شهد كل ثوب منها خرجت تسعة صح ولو لمه تسعة دراهم وان خرجت احد عشر قال الماوردي بطل في الكل قطعا بخلاف الارض والثوب اذا باعه مزارعة لان الثياب تختلف فلا يمكن جعل الزائد شامعا في جميعها وما زاد في الارض مشبه لباقيها فامكن جعله مشاعا في جميعها اه وقال في العباب ولو باع صبرة وارضا او ثوبا او قطيعا على انه كذا فزاد او نقص صح البيع ويتخير البائع ان زاد المشتري ان نقص اه فليحرر الفرق بين ذلك وما تقدم في الرزمة ولاسيما القطيع شديد التفاوت كاثواب الرزمة او اشد ومجرد تفصيل الثمن او اجماله لا يطرر الفرق به ولعل الفرق بين الرزمة وغيرها ما قدمناه من ان الرزمة لما كانت اشياء متعددة غلب فيها التفاوت ولا كذلك الثوب الو احد مثلا هـ شـ ولا يخفى ان هذا الفرق لا يدفع الاشكال بالقطع **(قوله)** ويتخير البائع في الزيادة الخ) فان قال المشتري البائع لا تفسخ وانا اقع بالقدر المشروط وانا اعطيك ثمن الزائد لم يسقط خيار البائع ولا يسقط خيار المشتري يحط البائع من الثمن قدر النقص واذا جاز فالمسمى فقط اه معنى **(قوله)** ايضا) اى كتخير المشتري على مقابل الصحيح الذي قال به الاكثرون اه رشدي وقال الكردى اى كافي صورة المكايلة اه **(قوله)** والمشتري فقط) اى في النقص كما هو ظاهر اه سم **(قوله)** ان زاد البائع على قوله بعتك هذا على ان قدره الخ قوله فان نقص الخ فيتخير المشتري في صورة النقص بين الفسخ والاجازة بكل الثمن ويلغى قول البائع فان نقص فعلى وكان وجه انه صيغة وعد واما الزيادة فليس دخولها بقوله وان زاد ذلك واما دخولها في قول بعتك هذه لها اه بصرى **(قوله)** كادل عليه كلامه) اى قوله ان زاد فلك اه سم ولعل مامر آفناعن البصرى احسن من هذا **(قوله)** ويؤيده مامر) اى قبيل وان يقبل على وفق الاجاب وسيد كراهه ان قاله ولو مر صحة الخ اه سم **(قوله)** طر حـ شـ) لعل المراد ما يشمل النقص والزيادة اخذاما باقى عن عـ شـ انفاوان كان المتبادر الاول **(قوله)** من الثمن) اى كمالوا اشتري بقرش مثلا ودفع له تسعة وعشرين نصفاه عـ شـ **(قوله)** لم يعمل بتلك العادة) ومنه ما جرت به العادة الآن من طرح قدر معتاد بعد الوزن ويختلف باختلاف الانواع كحطام لكل مائة رطل خمسة مثالا من السمن او الجبن وهل يكون حكمه حكم الامانة عنده او حكم الغصب فيه نظروا الاقرب الثاني ويجب عليه ان يميز الزائد ويتصرف فيما عاده اخذا عما قالوه باب الغصب من انه لو اخطأ ما له مال غيره وجب عليه فعل ذلك وطريق الصحة في ذلك ان يقول البائع بعتك المائة والخمسة مثلا بكذا اه عـ شـ قال البجيرى قوله هو الاقرب الثاني الظاهر انه يحول على الجاهل وقوله وطريق الصحة الخ قد يقال ان هذا القدر المطروح صار معلوما عند غالب الناس فهو بما يتسامح به لعلمهم به مع اقرارهم القباى على ذلك وهذا يخرج عن حكم الغصب فليحرر اه وهذا ظاهر ان لم يعتد الطراح لزوم الطرح ولو بالحيا (ولا يصح بيعه ثلاثة أذرع) لعل الصورة أن الثلاثة أذرع في الطول والعرض والسمك والاجاء البطلان من جهة الجهل ايضا وسيأتى في كلام الشارح مـ تعليل البطلان هنا ايضا بان تراب الارض يختلف فلا تكفى رؤية ظاهره عن باطنه اه رشدي **(قوله)** من الثمن) الى قوله او سمعته في المعنى الى قول المتن دون ما يتخير في النهاية الا قوله ليل او قوله وعبارته الى قلت وقوله وكذا البائع الى المتن) اى

فا بطل ويتخير البائع في الزيادة والمشتري في النقص ايضا في بعتك هذا على ان قدره كذا فزاد او نقص والمشتري فقط ان زاد فان نقص فعلى وان زاد فلك فان اجاز فبكل الثمن وانما لم يتخير البائع هنا في الزيادة لانها داخلية في المبيع كما دل عليه كلامه ما يؤيده ما مر في على ان لى نصفه انه بمعنى الانصفه فكذلك المعنى هنا بعتك هذا الذى قدره كذا وما زاد عليه (فرع) لو اعتيد طرح شيء عند نحو الوزن من الثمن او المبيع لم يعمل بتلك العادة ثم ان شرط ذلك في العقد بطل وعليه محمل كلام المجدوع والا فلا ومر صحة بعتك هذا بكذا على ان لى نصفه لانه بمعنى الانصفه فياق نظيره هنا ولا يصح بيعه ثلاثة أذرع مثلا من ارض ليحفرها ويأخذ ترابها لانه لا يمكن اخذ تراب الثلاثة الا باكثر منها وياتى في اختلاف المتبايعين أن الذراع يحمل على ماذا (ومق كان العوض) الثمن او الثمن (معينا) اى

هذه الصبرة بتلك الصبرة مكايلة لانه صريح في ورود البيع على جميع كل واحدة وان كل كيل من كل مقابل مثله من الأخرى **(قوله)** والمشتري فقط) اى في النقص كما هو ظاهر اه سم **(قوله)** ان زاد البائع على قوله بعتك هذا على ان قدره كذا **(قوله)** كادل عليه كلامه) اى يقول وان زاد فلك **(قوله)** ويؤيده مامر) اشار الى

مشاهدا) عبارة النهاية قال الشارح أى مشاهدا لأن المعين صادق بما عين بوصفه مما هو مشاهد أى معاين
 فالاول من التعيين والثاني من المعاينة أى المشاهدة وهو مراد المصنف بقريته قوله كفت معاينته وعلم من
 الاكتفاء بالمعاينة عدم اشتراط الشم والذوق في المشاهدة (قوله قدره) أى أوجسه أوصفته
 ولعل اقتصار الشارح كالحكي على القدر لأن الغالب أن من رأى شيئا عرف جسده وبصفته فلو عاينه وشك
 أشعر هو أوارز مثلا فالوجه الصحة كافي سم على المنهج اه عش (قوله لأن من شأنه أن يحيط) أى فلو
 خرج ما ظنه المشتري فضة نحاسا صح البيع ولا خيار له كالأشترى زجاجة ظنها جوهرة وهذا محله حيث لم
 يقل اشترت بهذه الدرهم فإن قال ذلك حملت على الفضة فلو بأن فلو ساطل المقدخر وجهه من غير الجنس واما
 لو بأن من الفضة المغشوشة بحيث يقال فيها نحاس صح العقد وبثت الخيار لأن الجنس لم يتنف بالكلية اخذا
 بما ذكره الشهاب الرمي في الوباغ نو بآتماء حرير أفيان مشتملا على غزل وحرير الحرير كثرنا فيه يصح
 لما ذكره اه عش وقوله حملت على الفضة الخ محله اخذاعمار عن قريب لولم يطرد العرف باطلاق الدرهم
 على الفلوس وقوله نحاس الاولى فضة وقوله الحرير كثرى اى اوطر د العرف باطلاق الحرير عليه وان
 قل بل وإن لم يكن فيه حرير أصلا اخذاعمار ايضا (قوله نعم بكرة) عبارة الروض وبيع الصبر وقوله الشراء بها
 جزا فامكروه قال في شرحه وخرج بالصبر ببيع الثوب والارض بمجمل الذرع فلا بكرة كإقتضاء كلام
 المتولى وقد يفرق بان الصبرة لا يعرف قدرها تخمينيا غالبا لئلا يكم بعضها على بعض بخلاف الآخر اه سم
 (قوله نحو الكيل) أى كالوزن والعديد عمر وحلي (قوله لا المذروع) عطف على نحو الكيل فكان الاول
 لا الذرع (قوله لانه لا ترا كفيه) إذ لا بد فيه من رؤية جملة لأجل صحة البيع فلا غرر بخلاف الصبرة فانه
 يكفي رؤية أعلاها اه نهاية (قوله في غير نحو الفقاع) أى كجام البرجين وماء السقا اه عش (قوله كاسر)
 أى في شرح الخامس العلم بمقول المتن (بيع الغائب) أى والبيع بمقول الشارح الثمن أو الثمن حملت للبيع
 على ما يشمل الشراء (قوله بأن لم يره) أى الرؤية المعتبرة شرعا اه عش (قوله أو سمعه) عطف على قوله
 بالنفا فكان المناسب التثنية (قوله كياتي) أى في التثنية الاتي اه سم (قوله أو رأه لإيلاخ) عبارة النهاية
 أو رآه في ضوء اه قال عش قوله في ضوء أى نور ناشئ من نحو النار والشمس بحيث لا يتمكن الرائي معه
 من معرفة حقيقة ماره وعبارة حجج أوراه لإيلاخ فلعن اسقاط الشارح مريلا إشارة إلى أن المدار على
 كون الضوء يستمر لونه لا يلا كان ونهارا اه (قوله صرح ابن الصلاح بأن الرؤية بالخ هل يتأق هذا ما ياتي
 في شرحه والاصح أن وصفه بصفة السلم لا يكتفى (قوله وهذا) أى قوله أوراه لإيلاخ اه عش (قوله منها) أى
 الرؤية العرفية (قوله قال الخ) على حذف العاطف أو حال من فاعل طلب (قوله فله الرد) محله كياتي في عيب
 يمكن عدم الاطلاع عليه مع الرؤية العرفية اما إذا بعد ذلك كان كان مجدوع الانف وادعى عدم معرفة ذلك
 حين رآه لم يقبل منه ذلك اه عش (قوله ليس العرف الخ) أى منه (قوله ذلك) أى الرؤية في الضوء اه عش
 (قوله أن كلامه) أى ابن الصلاح (قوله ظاهر بحيث يراه الخ) أى اما إذا كان كذلك كان كان مجدوع الانف
 وادعى عدم معرفة ذلك حين رآه لم يقبل منه ذلك اه عش (قوله وحيث) أى حين إذا كان كلام ابن الصلاح
 مقيدا بذلك (قوله ما يظهر) أى انكشاف ومعرفة يحصل (قوله ورؤية نحو الورق الخ) الاولى التفرع (قوله)
 ليست كذلك) أى رؤية عرفية (قوله أو من وراء الخ) عطف على قوله كلا (قوله لا الارض والسلك) على

مشاهدا) (كفت معاينته)
 وان جهلا قدره لان من
 شأنه أن يحيط التخمين به
 نعم بكرة بيع مجهول نحو
 الكيل جزا فالا لانه يوقع في
 الندم لئلا كالمصير بعضها
 على بعض غالبا للذرع
 لانه لا ترا كفيه (والاظهر
 أنه لا يصح) في غير نحو
 الفقاع كاسر (بيع الغائب)
 الثمن أو الثمن بأن يره أحد
 العاقلين وإن كان حاضرا
 في مجلس البيع وبالنفا في
 وصفه أو سمعه بطريق
 التواتر كما يأتي أو رأه
 ولو في ضوء ان ستر الضوء
 لونه كورق أبيض فيما يظهر
 فان قلت صرح ابن الصلاح
 بأن الرؤية العرفية كافية
 وهذا منها وعبارة لو طلب
 الرد ببيع في عضو ظاهر
 قال لم يره إلا الآن فله الرد
 لأن رؤية المبيع لا يشترط
 فيها التحقق بل تكفي
 الرؤية العرفية قلت ليس
 العرف المطرد ذلك على أن
 كلامه مقيد بما إذا لم يكن
 العيب ظاهرا بحيث يراه
 كل من ينظر إلى المبيع
 وحيث فالمراد بالرؤية
 العرفية هي ما يظهر للناظر
 من غير مزيد تأمل ورؤية
 نحو الورق ليلا في ضوء
 يستمر معرفة بياضه ليست
 كذلك أو من وراء نحو

زجاج وكذا ماء صاف إلا الارض والسلك

لان به صلاحها ومحت اجارة أرض مستور بما ولو كدر لانها أوسع لقبولها التاقية وورودها على مجرد المنفعة وذلك للنهي عن بيع
الغرر لان الرؤية تفيد ما لم تفده العبارة (٣٦٤) كباقي (الثاني) وبه قال الاثمة الثلاثة (يصح) للبيع ان ذكر جنسه وان لم يراه (ويثبت
الخيار) للشترى وكذا

البائع على خلاف فيه
(عند الرؤية) لحديث فيه
ضعيف بل قال الدارقطني
باطل وكالبيع الصلح
والاجارة والرهن والهبة
ونحوها بخلاف نحو الوقف
(و) على الاظهر (تكني)
في صحة البيع (الرؤية قبل
العقد فيها لا) يظن انه
(يتغير غالباً إلى وقت العقد)
كأرض وآنية وحديد
ونحاس نظراً لعلية بقاءه
على مآرأه عليه نعم لا بد أن
يكون ذا كراه حال البيع
لاوصافه التي رآها كاعمي
اشترى مآرأه قبل العمى
والام يصح كقائه المأوردى
واقدره المتأخرون وقول
المجموع انه غريب اي نقلا
على ان غيره صرح به ايضا
لامدراك النسيان يجعل
ما سبق كالمعدوم فيقوت
شرط العلم بالمبيع فلا ينافي
تصحیح غيره وله وجعله تقيداً
لاطلاقتهم وانصر بعضهم
لتضعيفه بجعلهم النسيان
غير دافع للحكم السابق في
مسائل منها لو انكر الموكل
الوكالة لنسيان لم يكن عزاً

لإلا إذا كان المرئي من وراء الماء الصافي أرضاً أو حكاو (قوله) لان به (الخ) أي فتكني هذه الرؤية لان بالماء
صلاح الأرض والسلك وانظر هل استثناء الأرض على إطلاقها ولو لم تصلح الزراعة (قوله) ولو كدرا (أي
فتكني الرؤية من وراءه) في الاجارة دون البيع اه ع (قوله) لانها (أوسع) أي مع كون الماء من مصالحها كما
تقدمت الإشارة إليه اه ع (قوله) وذلك (أي عدم صحة بيع الغائب اه ع) (قوله) كباقي (أي في
شرح الاصحاح وصفه) قول المتن (والثاني (الخ) لعل وجه حكاية الثاني من المصنف قوة الخلاف ومن
ثم قال به الاثمة الثلاثة اه ع (قوله) ان ذكر جنسه (قال في الكنز) انونعه وعليه فالو في كلام المحلى
أي والمغنى بمعنى اواه ع وفيه وقفة (قوله) وبه قال الاثمة الثلاثة (أي وجمهور العلماء من الصحابة
والتابعين وغيرهم ونقله المأوردى عن جمهور اصحابنا قال ونص عليه الشافعي في ستة مواضع على البطان
في ستة أيضاً لكن نصوص البطان متأخرة اه عميرة قول المتن (ويثبت الخيار) وينفذ قبل الرؤية
الفسخ دون الاجارة ويمتد الخيار امتداد مجلس الرؤية نهاية ومعنى (قوله) لحديث فيه (الخ) وهو من
اشترى ما لم يره فهو بالخيار وإذا زار عخل ومعنى (قوله) ونحوها (ولعل من النحو عوض الخلع والصداق
(و) (قوله) بخلاف نحو الوقف) فانه يصح ومن نحو الوقف العتق كما جزم به سمع على حجج اه ع (قوله) بخلاف المغنى
ويجوز القولان في رهن الغائب وهبته على صحتها لا خيار عند الرؤية إذ لا حاجة إليه قال في المجموع
ويجوز القولان في الوقف ايضاً ولكن الاصح في زواله والرضة تبعاً لابن الصلاح في كتاب الوقف صحت
وانه لا خيار عند الرؤية اه (قوله) وعلى الاظهر (أي قوله) في المغنى (قوله) وعلى الاظهر (أي
من اشترط الرؤية اه معنى (قوله) في الاظهر (الخ) صادق بما لو شك في انه ما يتغير أو عمالاً يتغير ويؤيده
ما سياتي في توجيه عبارة الانوار من قوله لان الاصل عدم المانع فراجع اه سيد عمر (قوله) يظن انه
لعل هذا التقدير إشارة إلى جواب آخر عن الاعتراض الاقوى والافاق لغيره عليه راجع إلى المغنى وإنما المناسب
لرجوعه إلى الثاني تقديره قبل لا يتغير قول المتن (قبل العقد) ولولم يعم وقته نهاية ومعنى اي فلا بصار
وقت العقد لا بما يشترط للعلم بالمعقود عليه فيحت عليه قبل واستمر عليه لا يشترط ابصاره وعليه فلأوجب
ثم عي وقبل المشتري بدو عكسه صح العقود لا ينافي هذا ما تقدم في كلام الشارح من اشترط بقاء الاهلية
إلى تمام العقد لان اهليته باقية لان المراه ما يتمكن معه من التصرف وهذا موجود فيه ع (قوله)
اشترى (الخ) أي اوباع وأجر اورهن او وهب ونحوها (قوله) كقائه المأوردى (الخ) وهو ظاهر كقائه شيخنا
وان استغفر به المجموع اه معنى (قوله) اي نقلا (قوله) خبر وقول المجموع (الخ) اه ع (قوله) على ان غيره (أي
غير المأوردى (صرح به) اي بانه لا بد أن يكون ذا كراه (قوله) لا مدركاً (بضم الميم من ادرك كما يؤخذ
من المصباح اه ع) وجوزوا اقتحام من الثلاثي (قوله) فلا ينافي (أي قول المجموع (تصحیح غيره) اي غير
صاحب المجموع اه رشدي (قوله) وجعله (و) (قوله) لتضعيفه ضامراً لما قاله المأوردى (قوله) يجعلهم (أي
الاصحاب والباه متعلق بالنصر (قوله) وبانه (الخ) عطف على يجعلهم (الخ) (قوله) ويرد (أي الاقتصار المذكور
(قوله) وبطلان الصوم (الخ) عطف على العزل (قوله) ذلك (أي ما ذكره) بما يشعر بعدم الرضا (الخ) وما ينافي
الصوم والحج (قوله) ومدار البيع (الخ) عطف على مدار العزل (الخ) (قوله) بيع (أي الغرر فيه) اي في البيع

سياق في الاجارة ان شرط صحتها الرؤية وان الماء الكدر لا يمنع الصحة وعلل انه من مصالح الارض فالتسوية
بين الغايين في الرؤية والتحليل يقتضي النسوية بينهما في الأبطال بالماء الكدر وفي عدمه اه وبجواب بان
الاجارة أوسع لانها تقبل التاقية لان العقد فيها على المنفعة دون العين وجواب الاذرع بان الظاهر حمل
ما هناك على ما اذا تقدمت الرؤية قبل ان يعلم الماء الارض يخالف لسكالمهم هناك اه (قوله) كباقي
أي في التنبيه الاقنى (قوله) ان ذكر جنسه (قال في الكنز) انونعه (قوله) نحو الوقف (أي كالعق) (قوله)

مدار العزل على ما يشعر بعدم الرضا بالصرف وبطلان الصوم والحج على ما ينافيها بما فيه تعدل لم يوجد
ذلك ومدار البيع على عدم الغرر وبالنسيان يقع فيه

وما ذكر في الفرع الاخير هو من عمل النزاع فلا يستدل به وبفرض ان المنقول فيه ما ذكر فالغير فيه ضعيف جدا فلا يلتفت اليه وبحسب بعضهم انه لو اى الشجرة قبل بدو الصلاح ثم اشترها بعده ولم يرها لم يصح وان قربت المدة اى لا نه تغير بنحو اللون فكان اولى ما يغلب تغيره فانه يطل وان لم يتغير لعارض كاياتى واذا صح فوجد متغير اعمارا عليه تخير فان (٢٦٥) اختلافنا في التغير صدق المشتري وتخيره لان

البائع يدعى عليه أنه رآه بهذه الصفة الموجودة الان ورضى به والاصل عدم ذلك وإنما صدق البائع فيما إذا اختلفا في عيب يمكن حذوه لا لتناقها على وجوده في يد المشتري والاصل عدم وجوده في يد البائع (دون ما) يظن أنه (تغير غالبا) لطول مدة او لعروض امراخر كالاطعمة التي يسرع فسادها لانه لا وثوق حينئذ يبقائه حال العقد على اوصافه المئوية قبل تنافى كلامه فيما يحتمل التغير وعدمه على السواء كالحيوان إذ قضية مفهوم اوله البطلان وآخره الصحة الاصح فيه الصحة كالاول بشرطه لان الاصل بقاء المرقى بحاله وما ذكر من التنافى غير مسلم بل هو داخل في منطوق أول كلامه ومفهوم آخره لان القيد هنا للنفي لا للنفي اى لا ما يغلب تغيره سواء أغلب عدم تغيره أم استويا دون ما يغلب تغيره فهو داخل في منطوق الاول ومفهوم الثاني فلا تنافى وجعل الحيوان مثلا هو

(قوله وما ذكر الخ) عطف على المدار (قوله في الفرع الاخير) هو ما لو رأى المبيع ثم التفت عنه الخ اه عش (قوله ان المنقول فيه) اى في الفرع الاخير (ما ذكر) اى الصحة (قوله بعده) اى بعد بدو الصلاح (قوله ولم يرها) اى والحال انه لم ير الشجرة بعد بدو الصلاح (قوله لم يصح) معتمد اه عش (قوله لانه الخ) اى الشجرة والتذكير باعتبار المبيع عبارة النهاية لانه لا يتغير بنحو اللون فكانت الخ اه (قوله اولي) اى بالبطلان (قوله فانه الخ) اى بيع ما يغلب الخ على حذف المضاف (قوله كاياتى) اى في التنبيه الاول (قوله واذا صح) اى بان كان عملا لا يتغير غالبا (قوله تخير) اى فور انما يظن لانه خيار عيب حقيقة او حكا عش وقلوبى (قوله لا تنافها على وجوده الخ) هذه العلة موجودة في احوال اختلافنا في تغيره اللهم الا ان يقال ان الاول مصورة بما قبل القبض فلا تنافى هذه لكن عموم كلامهم يخالفه والاقر بان يصور ما هنا بانها اتفاقا على ان هذه الصفة كانت موجودة عند العقد واختلفا في مجرد علم المشتري بها فصدق المشتري عملا بالاصل كما انقضاه قوله لان البائع يدعى عليه انه رآه الخ اه عش عبارة الرشيدى قوله لا تنافها الخ اى بخلاف مسئلتنا فانهم لم يتفقا على تغيره بل المشتري يدعيه والبائع ينكر وجوده من اصله فافترقا كما اشار اليه الشارع فاندفع ما في حاشية الشيخ اه (قوله لطول المدة) الى التنبيه الاول في النهاية (قوله فسادها) ينبغى ان المراد به ما يشمل تلفها اه سم (قوله مفهوم اوله) هو قوله فيها لا يتغير غالبا الخ (قوله واخره) اى ومفهوم قوله دون ما يتغير غالبا (قوله والاصح فيه) اى والحال ان الاصح فيما يحتمل التغير وعدمه على السواء اه عش (قوله بشرطه) وهو ان يكون حال العقد ذكر الاوصاف اه عش (قوله بل هو) اى ما يحتمل التغير وعدمه على السواء (قوله لان القيد) اى غالبا (هنا) اى في اول كلام المصنف (قوله وجعل الحيوان مثلا) اى لما استوى فيه الامران اه عش (قوله من انه) اى الحيوان (قسم له) اى لتحتمل الامرين على السواء (قوله وحكمها واحد) اى وهو الصحة (قوله فيه نظر) اى لانه جعل قسم الشيء مقسما له اه رشيدى (قوله توجيه) اى ما في الانوار اه عش (قوله لان الاصل عدم المانع) اى من أنه من الاستواء فجعل بهذا الاعتبار من المستوى اه كرى (قوله وجعل الخ) عطف على قوله الحق الخ (قوله لا يوقعه الخ) اى التغير او عدمه (قوله هذه) اى لوقوع احدهما بالفعل (قوله او عدمه فتغير الخ) هذا صريح قولهم السابق واذا صح فوجد متغيرا عما رآه عليه تخير إذ التخير فرع الصحة اه سم (قوله ولم يتغير) الاول وحده (قوله في الاول) هو قوله حتى لو

فسادها) ينبغى أن المراد به أعم من تلفها (قوله فيما يحتمل التغير وعدمه على السواء كالحيوان) لا يقال دعوى استواء التغير وعدمه في الحيوان تنافى ماسا في مسألة شرط البراءة من العيب عن الشافعى من قوله الحيوان يعتذرى في الصحة والسم وتحول طباعه قلبا بنفك عن عيب خفى او ظاهر لا نأقول لا نسلم المناقاة لان قوله يقل انفسا كعن العيب غايته ان يكون الغالب ان يكون فيه عيب وهذا لا ينافى ان يستمر بالحالة المرقى عليها من غير ان يغلب تغيره عنها بل لو سلمنا انه لا ينفك عن مطلق العيب يستمر ذلك غلبة تغيره عن الحالة التي روى عليها لانه يجوز ان يكون معيبا ويستمر بتلك الصفة المرقية مع حصول العيب فيه الى العقد فتأمل فانه يوم المناقاة قبل التامل الصادق ثم ان رويته لا تستمر الاطلاع على العيب وان كان ظاهرا إذ قد يشبه حاله عند الرؤية فلا يعلم قلبا مل ويصرح بذلك ما تقدم عن ابن الصلاح في شرحه ولا يظهر انه لا يصح بيع الغائب (قوله او عدمه فتغير الخ) هذا صريح قولهم السابق واذا صح فوجد متغيرا عما راه

(٣٤) - شروانى وابن قاسم - رابع) ماذر جوا عليه وهو ظاهر فاقول صاحب الانوار ومن تبعه من أنه قسم له وحكمها واحد فيه ونظر وان أمكن توجيهه بأنه لما شك فيه هل هو ما يستوى فيه الامران أو لا الحق بالمستوى لان الاصل عدم المانع وجعل قسما له لانه لم يتحقق فيه الاستواء فتأمل (تنبيه) قضية اناطتهم التغير وعدمه بالغالب لا يوقعه بالفعل انه لا ينظر لهذا حتى لو غلب التغير فلم يتغير او عدمه فتغير او استوى فيه الامران فتغير او لم يتغير لم يؤثر ذلك فيما قالوه في كل من الاقسام من البطلان في الاول

والصحة في الآخرين ويوجه باننا ما اعتبر الغلبة وعدمه عند المقدود ما يطر ابعده (تنبه اخر مهم جدا) ما ذكرته في القيدو النفي مبنى على قاعدة استنباطها من كلام غير واحد من المحققين تبعا للشيخ عبد القاهر وحاصلها انك ان اعتبر دخول النفي على كلام مقيد كان نفيا لذلك القيد دائما لاستحالة كون القيد هنا النفي لان الفرض دخوله على كلام مقيد فتعوض الفرض القيد لا غير وان اعتبر استثناء الكلام على قيدون فلا يرجع المتبادر انصراف النفي الى القيد هنا ايضا ليفيد نفبه وعليها صرح ما ذكرته في تقرير المراتم الدافع للاعتراض عليه المجنى على المرجوح ان القيد للنفي اى انتفاء (٣٦٦) التغيير غالب فلا تعرض فيه لغلبة التغيير ولا لعدمها بوجه بل لكون هذا النفي غالبا او

غيره ووجه مرجوحية هذا وارجحية الاول لفظان العامل القوى وهو الفعل اولى بان يجعل عاملا في المفعول له اى مثلا من العامل الضعيف وهو حرف النفي فتقدر ذلك بلا يغلب تغيره اولى منه بما انتفاء تغيره غالب ومعنى ان المتبادر هو انصراف النفي الى القيد واحتمال عكسه مرجوح بل جعله بعض المحققين كالعدم فيجزم بالاول ووجه تبادر ذلك ان الغالب في الاثبات والنفي توجههما الى القيد الا ترى انك اذا قلت جئتني راكبا كان المقصود بالاخبار انما هو كونه راكبا في الجي لا نفس الجي فعلى الارجح يتوجه الاثبات او النفي للقيد ولا ليفيد اثباته او نفبه وعلى المرجوح لا يتوجه اليه فيكون قيدا للاثبات او النفي لا غير فعلى الاول يعتبر القيد اولا ثم الاثبات او النفي وعلى الثاني بالعكس وهذا يتدفع زعم ان هذا

غلب التغيير (قوله في الآخرين) هما قوله وعدمه فتغير وقوله او استوى فيه الامران فتغير الخ اه ع ش (قوله استنباطها الخ) من العجب دعوى الاستنباط في مسئلة صرح بها مشهورة في كلامهم اه سم وقد يوجه كلام الشارح بان مقصوده الاشارة الى ان من المحققين من صرح بها واستنبطها كالشيخ عبد القاهر ومنهم من لم يصرح بها لكنها تؤخذ من كلامه بطريق الاستنباط فقوله كالشيخ عبد القاهر متعلق باستنباطها اى اقتديت بالشيخ عبد القاهر اى في التصريح بها واستنباطها من كلام من لم يصرح بها من المحققين فحاصله اى لم اخذها عن المصريحين بها كالشيخ المذكور على سبيل التقليد الصرف بل على سبيل التنبه لما اخذها من كلام المحققين وهذا على سبيل التحدث بنعمة الله تعالى عليه غرنا الله تعالى وايامه باحسانه وبره واسبل علينا وعليهم ذيل ستره اه سيد عمر وقدير عليه ان الشيخ امام في الفن يستنبط من كلام الله وكلام البلاء لام من كلام المحققين (قوله وان اشتملت عبارة الكلام الخ) اى من غير ملاحظة سبق احدهما الى الآخر (قوله هنا ايضا) اى في الاعتبار الثاني كالاول (قوله وعليهما) اى الاعتبارين (قوله ما ذكرته) هو قوله ان القيد هنا للنفي لا للنفي اى ما لا يغلب تغيره الخ (قوله اى انتفاء التغيير غالب) الاوفق للمامر في مقابله اى يغلب انتفاء تغيره (قوله فلا تعرض فيه الخ) ظاهر صنبه تسليم الاعتراض على فرض ان القيد للنفي مع ان اخر كلام المصنف مصرح بحكم غلبة التغيير وفهم الحكم الاستواء سواء كان القيد اولا كلامه للنفي او المنفى الا ان يقال انه سكنت عن رده على المرجوح ايضا لظهوره (قوله ولا لعدمها) اى للاستواء (قوله بوجه) اى لا منطوقا ولا مفهوما (قوله وهو الفعل) اى وشبهه (قوله في المفعول له) اى في نحو ما ضربته تحقيرا (قوله فتقدر ذلك) اى قول المتن لا يتغير غالبا (قوله بما انتفاء تغيره الخ) متعلق بضمير منه الراجع لتقدير ذلك وقدر ما فيه (قوله ومعنى الخ) عطف على قوله لفظا الخ (قوله فيكون) اى القيد (قوله ولا) اى بان توجه النفي او الاثبات الى القيد (قوله عن غرض ذكر الخ) الاضافة للبيان وكان الاولى عن غرض التقيد او التعبير عن بدل اللام (قوله من اثبت) اى القيد (قوله كافي الآيات) اى الآيات انما (قوله ان تقيد النفي) صوابه المنفى بالم (قوله هذا كله) اى قوله ان اعتبر الى هنا (قوله ما تقر) فاعل فلا ينافى (قوله ما قيل) مفعول المراد بما تقر رارجحية الاول لفظا ومعنى وقال الكردى هو قوله لان القيد هنا للنفي الخ اه (قوله كثير ما الخ) بدل عما قيل (قوله نفى المحكوم عليه بانتفاء صفته) يعنى نفى القيد بنفى قيده اه كردى (قوله كما دل عليه) اى على القصد المذكور وكان الاولى الاخير بدليل السياق (قوله او دليل الخ) عطف على السياق (قوله على لاحب) اى هو على لاحب واللاحب الطريق (قوله لا يبتدى الخ) صفة لاحب اه كردى (قوله نفى الحقيقة) عليه فخير (قوله والصحة في الآخرين) هذه الصحة صرح بها قوله السابق واذ صرح فوجدت تغيرا الخ اذ التغيير فرع الصحة وقد منع التصريح لصدق التغيير بالحاصل يطول المدة بعد العقد لان قرينة تعليل قوله فاذا اختلفا الخ يؤيد هذا التصريح (قوله استنباطها الخ) من العجب دعوى الاستنباط في مسئلة صرح بها

المرجوح هو الاكثر الارجح ولا كان ذكر القيد ضارعا عن غرض ذكره للتقيد بل لغرض آخر كنافضة ما أثبتته وكالتعريض (الخ) كافي الاية فان الغرض من ذكر الالحاف فيها التعريض بالمحققين تويخا لهم ووجه اندفاعه عن ما ذكره بقوله ولا الى اجرة وسند المنع ان تقيد المنفى له فوا انك كفى به غرض اى جواز بل حسنه هذا كله حيث يعلم قصد المتكلم فلا ينافى ما تقر ما قيل كثيرا ما يقصدون نفى المحكوم عليه بانتفاء صفته كادل عليه السياق او دليل آخر كقول امرى القيس ه على لاحب لا يبتدى بئثاره ه لم يرد كقوله ابو حيان وغيره اثبات منار انتفى عنه الاهتمام بل نفى المنار من اصله وكقوله تعالى لا يسألون الناس الحافا ه يرد اثبات السؤال ونفى الالحاف عنه بل نفى السؤال من اصله بدليل يحسبهم الجاهل الى اخره اذ التعطف لا يجمع المسئلة وبما له تعلق بما هنا قول الفخر الرازى نفى الحقيقة مطلقة اعم

(الخ) أى كل رجل فى الدار (قوله) من تفهما مقيدة أى كل رجل كاملا فى الدار (قوله) سلها (الخ) أى عدم وجودها بالكلية (قوله) لا يستلزم مع قيد آخر أى انتفاء الحقيقة فى ضمن فرد آخر قول المتن (على باقية) أى على أن الباقي مثله (قوله) من نحو الحب) إلى قوله ولا يصح بيع الخ فى النهاية والمعنى (قوله) والادقة جمع دقيق اه عش (قوله) والمسك) معطوف على الصبرة اه رشيدى ولعل هذا مبنى على اختصاص الصبرة لغة بالطعام وقد تقدم أن الفقهاء يستعملونه فى غيره ايضا فهو معطوف على الحب (قوله) والتمر العجوة (الخ) أى المنسولة ويحتمل العموم لآتى فيها النوى اخذنا من إطلاق الشارح مر ويثبت له الخيار اذا اختلف الظاهر والباطن ولعله الأقرب اه عش (قوله) أو الكيس (الخ) قال فى الباب ان عرف عقد ذلك وسعته قال فى شرحه وهذا الشرط لا يختص بهذه الصورة بل باقى فى رؤية الحب من كوة أو نحوها خلافا لما يوهى صنيعه على أن المانع من صحة البيع فى ذلك الجبل بالمقدار لا عدم الرؤية الذى الكلام فى قسم حج ومنه يؤخذ أن محل الاكتفاء بالمعاينة فى الممين عن معرفة القدر حيث أمكن معرفة القدر مع تلك الرؤية وإلا فلا تكفى اه عش (قوله) فى نحو قصرة (الخ) مثل شيخنا الشهاب الرملى عن بيع السكر فى قدوره هل يصح ويكتفى برؤية اعلاه من رؤوس القدور فاجاب بأنه ان كان بقاؤه فى القدور من مصالحه صح وكفى رؤية اعلاه من رؤوس القدور وإلا فلا اه ولعل وجه ذلك ان رؤية اعلاه لا تدل على باقية لكنه اكتفى بها اذا كان بقاؤه فى القدور من مصالحه للضرورة اه سم (قوله) والقطن) أى المجرد عن جزوه اه معنى (قوله) فان تخالفا) أى الظاهر والباطن (قوله) ولا يصح بيع نحو مسك (الخ) أى مطلقا جزا فافا أو موازنة ومن النحو السمن والعسل فى ظرفهما (قوله) إلا أن فرغها (الخ) راجع للمعطوف والمعطوف عليه معا (قوله) وراهما) الأولى فيه وفى نظائره الآية ثنية الفعل (قوله) نحو سمن (الخ) من النحو المسك فى فارته والعسل فى ظرفه (قوله) ان علما زنه كل) مفهوما بطلان البيع مع الجهل وبشكل ذلك بالصحة فىلوا باع صبرة بمجهولة الصعيان كل صاع بدرهم اكتفاء بتفصيل الثمن وأشار للجواب عن مثله سم على منيج حيث قال وأقول لعل وجهه ان المقصود هو السمن والمسك والجبل بوزنهما يورث الجبل بالمبيع كاللبن بالماء تأمل اه عش (قوله) لا بيع شئ موازنة) فى الباب ولو باع السمن كل رطل بكذا فله وزنه وحده أو فى ظرفه ويسقط وزنه بعد تفرغه اه وفى شرحه عقب هذا وصوب فيه ايضا وكان ضمير فيه للجموع لتقدم ذكره انه لو باعه السمن كل رطل بدرهم على أن يوزن معه الظرف ثم يحط وزن الظرف صح وان كان الموزون جامدا لا يتوقف على الوزن فى ظرفه ولو باعه بعشرة على أن يزنه بظرفه ثم يسقط من الثمن بقسط وزن الظرف صح ان علما قد وزن الظرف وقد رسته وإلا فلا ولو اشترى شيئا من ذلك فى ظرفه كل رطل بدرهم مثلا على أن يوزن بظرفه ويسقط للظرف ارضا معينة من غير وزن لم يصح قال فى المجموع وهذا من المحرمات التى تقع فى كثير من الاسواق (فرع) ذكر الرافعى فى الاجارة ان من اشترى سنا وقبضه مشهورة فى كلامهم (قوله) والتمر العجوة أو الكيس فى نحو قصرة (الخ) قال فى الباب ان عرف عقد ذلك وسعته قال فى شرحه وهذا الشرط لا يختص بهذه الصورة بل باقى فى رؤية الحب من كوة أو نحوها خلافا لما يوهى صنيعه على أن المانع من صحة البيع فى ذلك الجبل بالمقدار لا عدم الرؤية الذى الكلام فيه اه (فرع) سئل شيخنا الشهاب الرملى عن بيع السكر فى قدوره هل يصح ويكتفى برؤية اعلاه من رؤوس القدور فاجاب بأنه ان كان بقاؤه فى القدور من مصالحه صح وكفى رؤية اعلاه من رؤوس القدور وإلا فلا اه ولعل وجه ذلك ان رؤية اعلاه لا تدل على باقية لكنه اكتفى بها اذا كان بقاؤه فى القدور من مصالحه للضرورة (قوله) لا بيع شئ موازنة) فى الباب ولو باع السمن كل رطل بكذا فله وزنه وحده أو فى ظرفه ويسقط وزنه بعد تفرغه اه وفى شرحه عقب هذا وصوب فيه ايضا وكان ضمير فيه للجموع لتقدم ذكره انه لو باعه السمن كل رطل بدرهم على أن يوزن معه الظرف ثم يحط وزن الظرف صح وان كان الموزون جامدا لا يتوقف على الوزن فى ظرفه ولو باعه بعشرة على أن يزنه بظرفه ثم يسقط من الثمن بقسط وزن الظرف صح

من نفها مقيدة لافادة الاول سلها مع القيد بخلاف الثانى فان انتفاهها مقيدة يفيد مخصوص لا يستلزم مع قيد آخر (وتكفى) فى صحة البيع (رؤية بعض المبيع ان دل على باقية) كظاهر الصبرة من نحو الحب والجوز والادقة والمسك والتمر العجوة أو الكيس فى نحو قصرة والقطن فى عدل والبرى بيت وإن رآه من كوة لان الغالب استواء ظاهر ذلك وباطنه فان تخالفا تغير وكذلك تكفى رؤية أعلى المائعات فى ظروفها ولا يصح بيع نحو مسك فى فارته معا أو دونها إلا أن فرغها أو رآها فارغة ثم رأى اعلاه بعد ملئها منه ويصح بيع نحو سمن رآه فى ظرفه معه موازنة ان علما زنه كل وكان للظرف قيمته وقبضه بعضهم بما لا قصد للظرف اخذنا من تعليلهم البطلان بشرط بذل مال فى مقابلة غير مال ويرد بان ذكره يشعر بقصد فلا نظر لقصده المخالف له لا بيع شئ موازنة بشرط حطة قدر معين منه بعد

في انا البائع ضمن الاناء لانه اخذه لمنفعة نفسه ولا ضرورة لقبض البيع فيه اه قوله ولو اشترى شيئا من ذلك في ظرفه كل رطل بدرهم مثلا الى قوله قال في المجموع هو المراد بقوله هنا لا بيع شيء موازنة بشرط حط قدر معين الخ اه سم (قوله في مقابلة الظرف) اي من غير وزن اه سم (قوله كما مر) اي في فرع قبيل قول المتن ومتى كان العوض معينا (قوله وخرج) الى قوله وكذا في المعنى والى المتن في النهاية (قوله بدل) اي الى اخره (قوله نحو رمان الخ) اي كسفرجل اه نهاية اه سم قال ع ش ومن النحو العنب قاله الشيخان ونوزعا فيه اه عبارة المعنى ولا يكفي في العنب والخوخ ونحوهما رؤية اعلاها لكثرة الاختلاف في ذلك اه (قوله فلا بد من رؤية جميع كل واحدة) فان رأى احد جانبي نحو بطيخة كان كبيع الغائب كالثوب الصفيق يرى احد وجهيه نهاية ومعنى قال ع ش قوله فلا بد من رؤية جميع الخ اي الرؤية العرفية فلا يشترط قلبها ورؤية وجهيها الا اذا غلب اختلاف احد وجهيها على ما ياقو وقوله كالثوب الصفيق قضية هذا التشبيه ان عدم الاكتفاء برؤية احد الجانبين مفروض فيها اختلفت جوانبها اه (قوله طولا وعمقا) ينبغي وعرضا اه سيد عمر قول المتن (وان نموذج المتماثل) قدر المحل اي والمعنى المتن هكذا ومثل ان نموذج المتماثل وقصد بذكر مثل بيان الكاف في قوله كظاهر الصبرة وان انموذج معطوف على ظاهر الصبرة وانما بقدر الكاف فيقول وكان نموذج لان الكاف حرف لا يستقل فكره ان يكون الجارو والمجرور ملفقا من متن وشرح بخلاف مثل لانه مستقل وليس مقصوده ان مثل مقدار في الكلام كما قد يتوهم فليتامل اه سم (قوله بضم الهمزة) الى قوله وفيه وقفة في النهاية الاقوله وقشر القصب الى وتقيده وكذا في المعنى الاقوله وطلع النخل وقوله وقد يجاب الى وتردد قوله وكذا الورق البياض (قوله والميم الخ) اي وسكون النون وهذا هو الشائع لكن قال صاحب القاموس انه لحن وانما هو يفتح النون ويضم الميم المشددة وفتح المعجمة اه نهاية قال ع ش قوله مر انه لحن قال النواجي هذه دعوى لا تقوم عليها حجة فا زالت العلماء قديما وحديثا يستعملون هذا اللفظ من غير تكثير حتى ان الرعشري وهو من ائمة اللغة سمي كتابه في النحو الانموذج وكذلك الحسن بن رشيق القيرواني امام المغرب في اللغة سمي به كتابه في صناعة الادب وقال النوى في المنهاج وانموذج المتماثل ولم يتعبه احد من الشراح اه وقوله مر وانما هو يفتح النون اي من غير همزة اه (قوله بالينة) بكسر العين وسكون التحتية وفتح النون اه جمل (قوله ثم ان ادخلها الخ) اي كان قال بعثك حنطة هذا البيت مع الانموذج اه معنى (قوله كظاهر الصبرة) اي كروية ظاهر الصبرة وقد تقدم انها كافية اه ع ش (قوله في دلالة كل الخ) والاولى في الدلالة على الباقي باسقاط لفظه كل ما في جعل دلالة الكل جامعاعا لا يخفى الا ان يراد بالكل ظاهر الصبرة واعلى المائع (قوله احدهما) ثم قوله ليس الاولى فيها التانيت (قوله ومن ثم لوراي الخ) ليتامل وجه هذا البناء اه سيد عمر (قوله ثم اشترى الخ) اي ولا يعلم ايها المسروق نهاية ومعنى (قوله صح) اي ان كان ذا كرا او صافه كما مر (قوله وان لم يدخلها الخ) اي كان قال بعثك من هذا النوع كذا معنى ونهاية (قوله)

بخلاف شرط وزن الظرف وحط قدره لا تنفاه الجاهة حيثن وبحث ان اطراد العرف بخط قدر كشرطه غير صحيح كما مر وان ايد بكلام ابن عبد السلام غير موخر غير بدل صبرة نحو رمان وبطيخة وعنب فلا بد من رؤية جميع كل واحدة وان غلب عدم تقاوتها وكذا تراب الارض ومن ثم لم يواضع قدر ذراع طولا وعمقا من ارض لم يصح لان تراب الارض مختلف (و) تكفي رؤية بعض المبيع الدال على باقيه نحو (انموذج) بضم الهمزة والميم وفتح المعجمة (المتماثل) اي المتساوي الاجزاء كالحبوب وهو ما يسمى بالعينه ثم ان ادخلها في البيع في صفقة واحدة صح وان لم يردا الى المبيع على المعتمد لان رؤيته كظاهر الصبرة واعلى المائع في دلالة كل على الباقي وزعم انه ان لم يرده اليه كان كبيع عيين رأى احدهما ممنوع لوضوح الفرق لذهانها في المتماثل والعيان ليس كذلك ومن ثم لوراي ثوبين مستويين قيمة ووصفا وقدرا كنصف كرباس فسرق احدهما مثلا ثم اشترى الاخر غائبا صح لاجل اه حيثن بوجه وان لم يدخلها في البيع لم يصح وان ردها للمبيع لا تلهي

(او) ان (كان صوانا) بكسر اوله وضه (للباق خلقه) وان لم يدل عليه (كقشر) قصب (٣٦٩) السكر الاعلى وطلع النخلو (الزمان

والبيض وكذا القطن لكن
بعد فتحه وانما لم يصح
السلم فيه حيث لم
انضباطه (والقشرة السفلى)
وهي ما تكسر عند الاكل
وكذا العليا ان لم تنعقد
(للبجوز والوز) لان بقاءه
فيه من صلاحه وقشر
القصب الاسفل قد مص
معه فصار كانه في قشر
واحد وتقيده كاصله
بالخلق للاحتراز عن
جلد الكتاب فانه لا يد
من رؤية جميع اوراقه
وكذا الورق البياض
وان اورد على طرده القطن
جوزه والدر في صدفه
والمسك في فآرته وعلى
عكسه الحشكتان ونحوه
والفقاق في كوزه والجبة
المحشوة بالقطن لبطان
بيع الاول مع ان صوانها
خلقى دون الاخر مع ان
صوانها غير خلقى وقد يجاب
بان الغالب في الخلق ان
بقائه فيه من مصلحته
فاريد به ماهو الغالب فيه
ومن شانه فلا يراد عليه شئ
من ذلك وتورد الاذرى
في الحاق الفرش واللحف
بالجبة ورجح غيره عدمه
لان القطن فيها مقصود
لذاته بخلاف الجبة وفيه
وقفة (وتعتبر رؤية كل شئ
على ما يليق به) عرفا فلو ضبط
في الكافي بان يرى منه
ما يختلف معظم المالة
باختلافه فيرى في الدار
والبستان والحمام كل ما

او كان صوانا) عبارة النهاية والمعنى او لم يدل على باقية بل كان صوانا ثم قال لا قوله او كان قسم قوله ان دل
اه (قوله وطلع النخل) عطف على قصب السكر (قوله لكن بعد فتحه) لا يخفى ان ايراده هنا على هذا الوجه
يقضي انه تكون رؤية صوانه بعد فتحه وحيث لا معنى لاشتراط فتحه اذ لا معنى له الا التمكن من رؤية
بعضه وحيث مفهوم القسم الاول لا من الثاني اه رشيدى (قوله ان لم تنعقد) اى السفلى سم ورشيدى
(قوله وقشر القصب الاسفل الخ) فيه ان المعلول عليه هان يكون قشره صوانا ما فيه وقشر القصب الاعلى
ليس كذلك على ان هذه العلة موجودة في الباقي لا ولا يصح بيعها في قشرها الاعلى فالاولى ان يدل بان قشره
الاعلى لا يسترجع ورؤية بعضه تدل على رؤية باقية فهو من القسم الاول اه حلى قال شيخنا وهذا
مخلاف اللوية الخضراء فانه يصح بيعها في قشرها اه (قوله وكذا الورق) اى فلا بد من رؤية جميع
طاقاته معنى وعش (قوله البياض) اى ذوالبياض والمراد به الذى لم يكتب فيه فيشمل الاصفر وغيره
(قوله على طرده) اى منع الخلق (قوله في جوزه) اى قبل فتحه سم ورشيدى زاد السيد عمر بقرينة
ما تقدم اه (قوله والمسك في فآرته) اى حيث لم ير ما فارغة ثم يعاد البقاء فانه يكتفى برؤية اعلاها كما مر اه
نهاية (قوله الحشكتان) هو فطيرة رقيقة يوضع فيها شئ من السكر ونحو اللوز وتسوى بالثر فتكتفى
رؤية الفطيرة التي هي القشرة عن رؤية ما فيها لانها صوان له وهو فارسي بمعنى الحيز البابس والجزء الاول من
هذا بمعنى الثاني من ذاك وبالعكس (قوله في كوزه) اى المسدود الفم شرح المنهج (قوله والجبة المحشوة
بالقطن) ويبنى ان مثله الصوف اى فانه تكتفى برؤية ظاهرها ولا يشترط رؤية شئ عافى الباطن اه
عش (قوله بيع الاول) بضم الهزعة جمع اول اى القطن والدر والمسك في ظروها (قوله دون الاخر)
جمع الاخير اى الحشكتان وما عطف عليه ويجوز افرادها كاجرى عليه عش فقال قوله الاول اى
القسم الاول وهو القطن وما عطف عليه وقوله دون الاخر اى القسم الاخر وهو الحشكتان وما عطف
عليه اه (قوله فاريد به ماهو) اى كون البقاء فيه من المصلحة الغالب فيه) اى ليس المراد عموم الصوان
الخلقى بل نوع منه وهو ما بقائه فيه من مصالحه وحيث فكان الاول حذف قوله ومن شانه لانه هو ما يكتفى
برؤية الصوان الذى ليس البقاء فيه من المصالح لان من شانه ان البقاء فيه من المصالح ثم ان هذا الجواب
لا يدفع ما ورد على العكس اه رشيدى اقول وما الموصولة في قوله ماهو الغالب واقعة على مطلق الصوان
خلقيا او لاحيثة فادفع ظاهر (قوله ورجح غيره عدمه) وهو المعتقد اه عش عبارة المعنى والظاهر كما
قاله ابن شهبة عدم الالحاق اه (قوله عدمه) اى عدم الالحاق فيشترط لصحة البيع رؤية باطنه ويكتفى
فيها البعض اه عش (قوله لان القطن الخ) ولا يصح بيع اللب من نحو الجوز وحده في قشره لان تسليه
لا يمكن الا بكسر القشر فيؤدى لنقص غير المسحوق (قوله ومعنى اى ولان المسحوق حيث غير مرئى اصلا اه
رشيدى وقال عش قوله مر لنقص غير المسحوق هو القشر وذلك لان القشر واللّب فيه يرغب حفظا
للبقعة بدقيقته وبعد الكسر انما يراد الجرد والوقود وقيمتها بهذا الاعتبار تافهة اه قول المتن (وتعتبر رؤية
كل شئ الخ) وان اختلفا في الرؤية فالقول قول مدعيها يمينه لان الاقدام على العقد اعتراف بصحته وهو على
القاعدة في دعوى الصحة والفساد من تصديق مدعيها معنى ونهاية (قوله عرفا) الى المتن النهائية (قوله
فيرى) الى المتن في المعنى الا قوله قال اى ويشترط (قوله والطريق) اى الى يتوصل منها اليها والسقوف
والسطوح والجدران والمستحمة نهاية ومعنى (قوله ويجرى ما يدور الخ) اى اذا اشتعل ما اشتراه على راحد دور
بالماء قال النهائية وكذا يشترط رؤية الماء الذى تدور به الرجا اه (قوله وفي السفينة جميعها الخ) اى ولو
كبيرة جدا كالملاحى ولو احتجج برؤيتها الى صرف دراهم لمن يقلب السفينة من جانب الى اخر لتأتى
رؤيتها لم تجب على واحد منها بعينه بل ان اراد المشتري التوصل الى الرؤية وفعل ذلك كان تبرعاً عنه او اراد

من متن وشرح بخلاف مثل لانه مستقل وليس مقصوده ان مثل مقدرة في الكلام كاقديتوهم قليتا مل
(قوله ان لم تنعقد) اى السفلى (قوله في جوزه) اى قبل فتحه

اشتملت عليه حتى بالوعدة والطريق ويجرى ما يدور به الرحاو في السفينة رؤية جميعا

بشرط دخوله بل لا يصح البيع إلا بشرط دخوله أخذ من قول الروضة قبيل الوقف ولو باع بشر الماء وأطلق أو باع دار فيها بشر جاز ثم إن قلنا بملك الموجود حال البيع يبقى البائع وما يحدث للبشرى قال البغوي وعلى هذا لا يصح البيع حتى يشترط أن الماء الظاهر للبشرى لا يتخطأ الماء أن اسم (قوله ما يصل إليه) أى المحل الذى يصل الماء إليه وهو القرار

» (باب الربا) »

(قوله بكسر الراء) إلى المتن فى النهاية وكذا فى المغنى لا قوله وبفتحها والمد قوله ومن ثم إلى وهو قوله ثم العوضان إلى المتن (قوله ويكتب بهما) أى بالواو والالف كأنقله علماء الرسم اه عش (قوله بالياء) أى لأن الالف تمال نحو الياء ثم هذا فى غير القرآن لأن رسمه سبعة متبعة ومقتضى هذا أن لا يجوز كتابته بالالف وحدها لكن العرف على كتابته بها وحدها نظر اللفظ حتى اه يجبرى (قوله وهو لغة الزيادة) قال تعالى اهتزت ورببت أى زادت ونمت معنى ونهية (قوله غير معلوم التماثل) يصدق بمعلوم عدم التماثل وال فى التماثل للعهد أى التماثل المعتبر شرعا وذلك عند اتحاد الجنس وليس حملها على العهد باعدهم من حمل قولنا على عوض مخصوص على الأنواع المخصوصة التى هى محل الربا قوله أو مع تأخير يمكن عطفه على قوله على عوض وتحمل فى البدلين على المعهود شرعا وهو الأنواع المخصوصة التى هى محل الربا كما حمل على ذلك قوله على عوض مخصوص وإن كان اعنه ويشمل هذا القسم ما كان الجنس فيه متحدًا وما كان مختلفًا وما كان من ذلك معلوم التماثل وما كان مجبولة سم على المنهج اه عش (قوله وانه من أكبر الكبائر) عطف على التحريم وظاهر الاخبار هنا أنه أعظم إثم من الزنا والسرقة وشرب الخمر لكن ائقى شيخنا الشهاب الرملى رحمه الله تعالى بخلافه نهاية وسم قال عش قوله من الزنا ومنه اللواط وقوله والسرقة أى وإن قلت اه (قوله ولم يؤذن الله) أى لم يعلم الله (قوله كاذبانه أو لياه الله) أى لو أماتوا (قوله فانه صبح فيها) أى فى إيدانه أو لياه الله (قوله وما أبدى له) أى من كونه يؤذى لذى التصديق ونحوه اه عش (قوله إنما يصلح حكمة) يفيد أن مجرد علم الحكمة لا يخرج عنه كونه تعبدًا فليراجع فانه نظر ظاهر اسم على حج أى لتصريح بعضهم بأن التعبدى هو الذى لم يدرك له معنى وقد يجاب عن الشارح بأنهم قد يطلقون التعبدى على ما لم يظهر له علة موجبة للحكم وإن ظهر له حكمة اه عش (قوله بان يزيد احد العوضين) أى مع اتحاد الجنس شيخنا الزيادى اه عش (قوله ومنه بالقرض) وإنما جعل منه مع أنه ليس من هذا الباب لأنه لا مشروط نفع للقرض كأن بمنزلة أنه باع ما قرضه بما يزيد عليه من جنسه فهو منه حكما اه عش (قوله بان يشترط فيه

وان لم يملك هو بل ما يصل إليه لم يدخل الماء ملكا بل استحقاق الارض الشرب منه ومرفى زكاة النبات ماله تعلق بذلك) » (باب الربا) »

بكسر الراء والقصر وبفتحها والمد وألفه بدل من واو ويكتب بهما وبالياء وهو لغة الزيادة وشرعا قال الروبانى عقده على عوض مخصوص غير معلوم التماثل فى معيار الشرع حالة العقد أو مع تأخير فى البدلين أو أحدهما والاصل فى تحريمه وانه من أكبر الكبائر الكتاب والسنة والاجماع قبل ولم يحل فى شريعة قط ولم يؤذن الله تعالى فى كتابه عاصيا بالحرث غير آكله

ومن ثم قيل انه علامة على سوء الخاتمة كإيدانه أو لياه الله فانه صبح فيها الايدان بذلك وتحريمه تعبدى وما أبدى له إنما يصلح حكمة لاعلة وهو أمار بأفضل بان يزيد احد العوضين ومنه ربا القرض بان يشترط فيه ما فيه نفع للقرض

» (باب الربا) »

(قوله عقده على عوض مخصوص الخ) لك أن تقول هذا الحد غير مانع لأنه يدخل فيه بيع صبرة بصبرة شعير جزاف مع الحلول والتقايب إذ يصدق على الصبرتين أنه عوض مخصوص غير معلوم التماثل فى معيار الشرع مع أنه لا ربا فى ذلك ولا يقال التماثل إنما يتبر فى الجنس فقوله غير معلوم التماثل معناه إذا كان يتبر فيه التماثل لأن الحد لا تعرض فيه لذلك ويمكن أن يجاب بأن فى التماثل للعهد أى التماثل المعتبر شرعا وذلك عند اتحاد الجنس وليس حملها على العهد باعدهم من حمل قوله على عوض مخصوص على الأنواع المخصوصة التى هى محل الربا فليتمل (قوله وانه من أكبر الكبائر) وظاهر الاخبار هنا أنه أعظم إثم من الزنا والسرقة وشرب الخمر لكن ائقى شيخنا الشهاب الرملى بخلافه (قوله إنما يصلح حكمة) يفيد أن مجرد علم الحكمة لا يخرج عنه

غير نحو الرهن اور بايد بان يفاق احدهما مجلس العقد قبل التقاضى اور بانء بان بشرط اجل فى احد العوضين وكلها يجمع عليها والقصد بهذا الباب بيان ما يعتبر فى بيع الربوى زيادة على ما مر ثم العوضان ان اتفقا جنسا اشترط (٢٧٣) ثلاثة شروط وعلته وهى الطعام والنفقة

اشترط شرطان ولا كبيع طعام بنقد او ثوب او حيوان بحيوان ونحوه لم يشترط شيء من تلك الثلاثة اذا علمت ذلك علمت انه (لذا بيع الطعام بالطعام) أو النقد بالنقد كما يأتى (ان كانا) أى الثمن والمنع ووقع فى بعض النسخ بلا ألف وهو فاسد (جنسا) واحدا بان جمعها اسم خاص من اول دخولها فى الربا واشتركا فى اشتراكا

معنويا ككثر معنويا ويرى وخرج بالخاص العام كالحب وبما بعده الادقة فانها دخلت فى الربا قبل طرو هذا الاسم لها فى اجناس كاصولها والاخير البطيخ الهندى والاصفر فانها جنسان والتمر والجوز الهندى مع التمر والجوز المعروفان فان إطلاق الاسم عليهما ليس لغير مشترك بينهما أى ليس موضوعا لحقيقة واحدة بل لحقيقتين مختلفتين وهذا الضابط مع انه اولى ما قيل من تنقضى بالحووم والالبان لصدقه عليها مع انها اجناس كاصولها (اشترط الحلول) من الجانبين اجماعا لاشتراط المقابضة فى التمر من لازمها الحلول غالبا فتى اقترن بأحدهما

الخ) ومنه ما لو أقرضه بمصر واذن له فى دفعه لو كليه بمكة مثلا اه عش وهل مثله ما شاع فى زماننا أن يقرضه بمصر واذن لو كليه بمكة مثلا فى دفع مثله له وهل يخلص من الربا ان يقرضه بمصر واذن لو كليه بمكة مثلا ان يقرضه مثله ثم يتفاضل بشرطه ويظهر فهما نعم والله اعلم (قوله نحو الرهن) من التحركات الكفالة والشهادة اه عش (قوله اور بانء) بالفتح والمداه عش (قوله يجمع عليها) أى على بطلانها (قوله ما مر) أى من كونه طاهرا متنعفا به الخ (قوله ثم العوضان) أى الثمن والمنع (قوله وهى) أى العلة (قوله والنفقة) الرأى أو لتقسيم وقال عش بمعنى او اه (قوله او حيوان بحيوان) أى مطلقا وإن جاز بله كصغار السمك نهاية ومعنى قال عش قوله مطلقا أى ما كرا او غير من جنسه او من غير جنسه ومعلوم ان الكلام فى الحى وقوله كصغار السمك أى والجراد اه (قوله او النقد) الى قول المتن وجنسين فى النهاية الاقوله وهو فاسد وقوله نعم إلى المتن وقوله وهما فيه وقوله لقد رتبها الى ولو قبضا (قوله أى الثمن) الى قول المتن والمائلة فى المعنى الاقوله وهو فاسد (قوله وهو فاسد) وفى جز منه بالفساد مع احتمال رجوع الضمير للطعام من الجانبين أى ان كان الطعام من الجانبين جنسا او للذكر نظر ظاهر اه سم أى والمفقود عليه من الطعامين (قوله اشتراكا معنويا) معناه أن يوضع اسم الحقيقة واحدة تحتها افراد كثيرة كالفتح اما اللفظى فهو ما وضع فيه اللفظ لكل المعاني ينحصره فيعدد الوضع بتعدد معانيه كالاتام الشخصية كالقرء فانه وضع لكل من الطير والحيض اه عش (قوله كثر الخ) تأمل انطباق الضابط على ذلك سم على حجب اقول أى لان هذا الاسم حدث لها بعد دخولها فى باب الربا لثبوت الربا فيها بسرا ونحوه ويمكن الجواب بان من وقت دخولها فى باب الربا جمعها اسم خاص كاطلع ثم الحلال وان اختلف باختلاف الاحوال اه عش (قوله كثر معنويا) بفتح الميم واسكان العين المهمة وكسر القاف نوع من التمر معروف بالبصرة وغيره منسوب الى معقل بن يسار الصحابى رضى الله عنه والبرنى هو ضرب من التمر اصفر مدور واحده رنية وهو اوجود التمر فهما جنس واحد اه معنى عبارة البجيرى البرنى بفتح الباء الموحدة وسكون الراء المهمة نسبة الشخص يقال له راس البرنية نسب له لانه اول من غرس ذلك الشجر اه (قوله وبما بعده) هو قوله من أول الخ (قوله هذا الاسم) أى الدقيق (قوله وبالاخير) هو قوله واشتركا فى اشتراكا معنويا (قوله البطيخ الهندى) أى الاخضر (قوله فانها جنسان) علة للاخرا وجوب سيعال الخروج بقوله (فان إطلاق الاسم) أى البطيخ والتمر والجوز (عليهما) أى على الاثنين من الستة المذكورة على التوزيع الخ (قوله أى ليس الخ) أى الاسم تفسير لقوله فان إطلاق الاسم الخ (قوله بل لحقيقتين الخ) أى لكل منهما عش بوضع مستقل (قوله وهذا الضابط) أى كل طعامين جمعها اسم خاص الخ (قوله اولى ما قيل) أى فى ضبط اتحاد جنس الطعامين (قوله من تنقضى الخ) ويمكن ان يقال حقيقة كل من الابان وللحوم مخالفة لغيرها فلا يكون الاشتراك بينهما معنويا ثم راي ان عبدالحق اشار الى ذلك حيث قال ولك ادعاء خروجها بالقيده الاخير اه أى بقوله اشتراكا فيه الخ اه عش (قوله لاشتراط المقابضة) هو مستند الاجماع اه عش (قوله ومن لازمها) أى المقابضة الحلول وفى سم على حجب قد يقال لا يلزم لإرادة اللازم اه ويمكن أن يجاب بأن الفاظ الشارع إذ اوردت منه تحمل على الغالب فيه الامور النادرة لا تحمل عليها اه عش (قوله والمائلة مع العلم بها) أى حال العقد كما يؤخذ من قول المصنف الاقوى ولو باع جزا فالأخ عش قول المتن (والتقاض) ولو اشترى من

عن كونه تعديا فلا يرجع فان فيه نظر اظاهرا (قوله وهو فاسد) فى الجزم بالفساد مع احتمال رجوع الضمير للطعام أى ان كان الطعام من الجانبين جنسا او للمذكور نظر ظاهر (قوله كثر معنويا) تأمل انطباق الضابط على ذلك (قوله ومن لازمها الحلول) قد يقال لكن لا يلزم لإرادة اللازم

(٣٥) شروانى وابن قاسم - رابع) تأجيل ولولولة فعل وهما فى المجلس لم يصب (والمائلة) مع العلم بها وكان فيها خلاف لبعض الصحابة رضى الله تعالى عنهم انقضض وصار الاجماع على خلافه (والتقاض) يعنى القبض الحقيقى فلا يكنى

غيره نصفاً شامناً من دينار قيمته عشرة دراهم بخمسة دراهم صح ويسلمه البائع له ليقبض النصف ويكون
نصفه الثاني أمانة في يده بخلاف ما لو كان له عليه عشرة دراهم فأعطاه عشرة فوجدت زائدة الوزن ضمن الزائد
المعطى لأنه قبضه لنفسه فإن أقرضه البائع في صورة الشراء تلك الخمسة بعد أن قبضها منه فاشتري بها النصف
الأخر من الدينار جاز كثيراً ولو اشترى كل الدينار من غيره بعشرة وسلمه منها خمسة ثم استقرضها ثم
ردّها له عن الثمن يطل العقد في الخمسة الباقية كإرجاعه ابن المقرئ في روضه لأن التصرف مع العاقد في زمن
الخيار إجازة وهي مبطلّة فكانت مفرقة قبل التقابض نهاية ومعنى (قوله حتى لو كان الخ) غايمة مرتبة على
التقابض المفسر بما مر من قوله يعني القبض الحقيقي الخ اه ع ش (قوله نحو حوالة) من النحو إلا برأوا الضمان
لكنه يطل العقد بالجواز والبراءة لتضمنها الإجازة وهي قبل التقابض مبطلّة للعقد وأما الضمان فلا يطل
العقد بمجرد بل إن حصل التقابض من العاقد في المجلس فذاك والإبطال بالتفرق اه ع ش وقوله وهو
قبل التقابض الخ على اعتبار النهاية والمعنى خلافاً للشارح كما يأتي (قوله من غير تقدير) أي تقدير المقبوض
بالكيل أو الوزن فالمعتبر في القبض هنا ينقل الضمان لا ما يفيد التصرف أيضاً ما يأتي أن قبض ما يبيع مقدراً
لا يكون إلا بالتقدير كذا في شرح الروض (قوله ومع استحقال البائع للحبس) أي حبس المبيع إلى أداء
الثمن اه ك ردّ قول المتن (قوله قبل التفرق) شامل للتفرق سهواً أو جهلاً اه سم (قوله قبض وارثها)

أي ثمن اتحاد الوارث فظاهر وإن تعدد اعتبر مفارقة آخرهم ولا يضر مفارقة بعضهم لقيام الجملة مقام
المورث لمفارقة بعضهم كفارقة بعض أعضاء المورث لمجلسه ولا بد من حصول الإقباض من الكل ولو
بأذنهم لو أحدي قبض عنهم فلو قبض البعض دون البعض فينبغي الطلآن في حصة من لم يقبض كالواقبض
المورث بعض عوضه وتفرقاً قبل قبض الباقي اه ع ش (قوله وهما فيه) أي يشترط وجود الوارث في
المجلس عند موت المورث والأوجه هو فاقالماً أفاده كلام الشيخ أي على أنه ينبغي قبضهما في مجلس عليهما بالموت
وإن لم يكن ناعتد الموت في مجلس موت المورثين خلافاً للزركشي لأن الموت بمنزلة الإكراه على التفرق وهو
لا يضر على المتمدن فنية الوارث قبل عليه بالموت عن مجلس العقد بمنزلة إكراهه على مفارقة المجلس فإذا
علم كان مجلس عليه بمنزلة مجلس زوال الإكراه فلا بد من قبضه قبل مفارقتها بأن يحضر المعقود عليه أو
قبض وكيله بأن يوكل من يقبضه له في أي موضع كان قبل مفارقتها هو مجلس العلم قاله م ر والاكتفاء بقبض
وارثيهما ظاهر إذا كان العاقدان مالكيين بخلاف ما لو كانا وكيلين وبقبض المأذونين ظاهر إذا كان
العاقدان مالكيين أو أذن المالكين لها في التوكيل أو ساغ لهما شرعاً اه سم وما ذكره عن م ر في

نحو حوالة نعم يكفي هنا
قبض من غير تقدير ومع
استحقاق البائع للحبس
وإن لم يفد صحة التصرف كما
يأتي (قبل التفرق) حتى لو
كان العوض معيناً كني
الاستقلال بقبضه ويكفي
قبض وارثيهما في مجلس
العقد بعد موتيهما وهما فيه

(قوله قبل التفرق) شامل للتفرق سهواً أو جهلاً (قوله وهما فيه) أي يشترط وجود الوارث في المجلس عند
موت المورث والأوجه هو فاقالماً أفاده كلام الشيخ أي على أنه ينبغي قبضهما في مجلس عليهما بالموت وإن لم يكن
عند الموت في مجلس موت المورثين خلافاً للزركشي لأن الموت بمنزلة الإكراه على التفرق وهو لا يضر على
المتمدن فنية الوارث قبل عليه بالموت عن مجلس العقد بمنزلة إكراهه على مفارقتها المجلس فإذا علم كان مجلس
عليه بمنزلة مجلس زوال الإكراه فلا بد من قبضه قبل مفارقتها بأن يحضر المعقود عليه أو قبض وكيله بأن يوكل
من يقبض له في أي موضع كان قبل مفارقتها هو مجلس العلم قاله م ر وعبارة شرحه ويكفي قبض الوكيل فيه من
العاقدين أو أحدهما وهما بالمجلس وكذا قبض الوارث مع موت مورثه في المجلس أي وإن لم يكن الوارث
معه في مجلس العقد لأنه في معنى المكروه كقوله الشيخ أبو علي في آخر كلامه اه وفي شرح العباب للشارح عن
الشيخ أبي علي عكس ما ذكره والاكتفاء بقبض وارثيهما ظاهر إذا كان العاقدان مالكيين بخلاف ما لو كانا
وكيلين وبقبض المأذونين ظاهر إذا كان العاقدان مالكيين أو أذن المالكين لها في التوكيل أو ساغ لهما شرعاً
وفي شرح العباب وهل مفارقة المورث الميت قبل قبض الوارث كفارقة الموكل قبل قبض الوكيل وكما
يأتي أن الفرق كرها كمو اختياراً أو يفرق بانتفاء الأهلية من أصلها عن الميت فسقط اعتبار حضوره

وموكلا لانه يقبض عن نفسه قبل تفرقهما لابعده لقدرتهما على القبض قبل تفرق الآذنين بخلاف الوارث ولو قبضا البعض صح فيه تفرقا للصفة (أو جنس) كخضقه وشعر (جواز التفاضل) بينهما (واشترط الحلول) من الجنائين كمر (والتفاضل) يعنى القبض كما تقرر للخبر الصحيح أنه صلى الله عليه وسلم قال الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والمخل بالمخل مثلا بمثل سواء بسواء بدا بيد فاذا اختلفت هذه الاجناس فيعوي كيف شئتم إذا كان بدا بيد أى مقايضة ومن لازمها الحلول غالبا كمر بل رواية مسلم عينا بعين وهي صريحة في اشتراط الحلول وما اقتضاه من اشتراط المقايضة ولومع اختلاف العلة أو كون أحد العوضين غير ربوى غير مراد اجامعا والاولان شرطان للصحة ابتداء والتقاضى شرط للصحة دواما ومن ثم ثبت فيه خيار المجلس نعم التفرق هنا مع الاكراه مبطل لضيق باب الربا بخلاف الاجازة على تناقض فيها حاصل المعتمد منه انهما متى تقابضا بعدها وقبل التفرق بان دوام صحته

النهاية ما يوافقه واعتمده عش (قوله وماذونيهما) يفيد أن الوكيل لو أذن لموكله في القبض وأن العبد الماذون لو أذن لسيده في القبض صح وكتب عليه سم ماضه حاصل هذا الكلام كما ترى أنه يشترط قبض الماذونين قبل مفارقة الآذنين ولا يشترط قبض الوارثين قبل مفارقة المورثين الميتين فما الفرق فليتأمل اه اقول ولعل الفرق بينهما أن المورث بالموت خرج عن أهلية الخطاب من القبض وعدمه والتحق بالجمادات بخلاف الآذن (وقوله ولو سيدي) أى بغير إذن من العبد الماذون على ما فهم كلامه السابق ولو كان حاضرا مجلس العقد اه عش (قوله وموكلا) أى بغير إذن الوكيل اه عش عبارة الرشيدى وظاهر ان محله كالذى قبله مالم يوكلهما العبد الوكيل حيث كان له التوكيل اه (قوله لانه) أى كلا من السيد والموكل يقبض عن نفسه أى لاعتقادهم ان حصل القبض من الوكيل والعبد في المجلس استمرت الصحة وان تفرقا قبل التقاضى بطل العقد اه عش (قوله قبل تفرقهما) أى للعاقدين الآذنين راجع لقوله وماذونيهما (قوله من الجنائين) الى قوله نعم في النهاية (قوله كما تقرر) أى فى قوله يعنى القبض الحقيق الخ (قوله سواء الخ) يجوز ان يكون تأكيذا ويجوز ان يكون اشارة الى أن المساواة في المقدار حقيقة لان المائلة تصدق بها في الجملة وبحسب الحرز سم على منبج اه عش (قوله أى مقايضة الخ) من كلام الشارح (قوله وما اقتضاه) أى الخبر المذكور اه عش (قوله أو كون أحد العوضين غير ربوى) في اقتضائه هذا نظر لان جميع الاجناس المشار اليها بهذه الاجناس ربوية سم وعش ورشيدى (قوله ولومع اختلاف العلة) كذهب وبراه سم (قوله غير مراد) هذا دليل قاطع على أن شمول العبارة لغير المراد لا يقدح في صحته وهذا ما يمنع المصنفين سم على حجب اه عش وفي اطلاقه تامل (قوله والاولان) أى الحلول والمائلة (قوله ثبت فيه) أى عند الربا اه عش (قوله مع الاكراه مبطل) قال في شرح العباب وكالا كراه النسيان كافي الاموال الجمل كما قاله الماوردى اه سم (قوله مبطل) خلافا للنهاية والمعنى (قوله لضيق باب الربا) البطان في ذلك هو ما نقله السبكي والمعتمد انه لا أثر له مع الاكراه مر اه سم عبارة النهاية والمعنى ومحل البطان بالتفرق إذ اوقع بالاختيار فلا أثر له مع الاكراه على الاصح لان تفرقهما حينئذ كالعدم خلافا لما نقله السبكي عن الصيمرى اه قال عش قوله لم فلا أثر له مع الاكراه قضيته بأنه يضر مع النسيان والجهل وبه جزم سم وقوله لان تفرقهما الخ أى ثم إذا زال الاكراه اعتبر موضعهم على حجب اه عش (قوله بخلاف الاجازة الخ) اعتمد النهاية والمعنى والشهاب الرملى وسم ان الاجازة كالنفرق وان تقابضا بعدها قبل التفرق (قوله اتمتع على عقد الربا) ينعني ان محله بالنسبة للبشرى مالم يضطر اليه فان اضطر اليه كان الاثم على البائع فقط ولا يلزم المشتري الزيادة اه عش (قوله ان تفرقا عن تراض) أى مع التذکر والعلم فلو تفرقا سهوا أو جهلا فلا اثم وان بطل العقد ايضا وان تفرقا مع سهوا احدهما أو جهله دون الآخر اثم الآخر فقط وبطل العقد ايضا اه سم قال عش وهلا جعل التفرق قائما مقام التلفظ بالفسخ

بخلاف المكره ونحوه كل محتمل وكلامهم يميل للثاني اه (قوله وماذونيهما الخ) حاصل هذا الكلام كما ترى انه يشترط قبض الماذونين قبل مفارقة الآذنين ولا يشترط قبض الوارثين قبل مفارقة المورثين الميتين مع الفرق فليتأمل (قوله ولومع اختلاف العلة) كذهب وبر (قوله أو كون أحد العوضين غير ربوى) في اقتضائه هذا نظر لان جميع الاجناس المشار اليها بهذه الاجناس ربوية (قوله غير مراد) هذا دليل قاطع على أن شمول العبارة لغير المراد لا يقدح في صحته وهذا ما يمنع المصنفين (قوله ومن ثم ثبت فيه خيار المجلس) يحتمل ان وجه التعليل الذى أشار اليه هذا الكلام انه لو كان التقاضى شرطا لاصل الصحة لم يثبت التخيير في المجلس قبله وكان المراد من ثم ثبت فيه خيار المجلس من الابتداء فليتأمل (قوله مع الاكراه مبطل) قال في شرح العباب وكالا كراه النسيان كافي الاموال الجمل كما قاله الماوردى اه (قوله لضيق باب الربا البطان) في ذلك هو ما نقله السبكي والمعتمد انه لا أثر له مع الاكراه مر اه (قوله بخلاف الاجازة) الذى اعتمده شيخنا الشهاب الرملى ان الاجازة كالنفرق وان تقابضا بعدها قبل التفرق (ان تفرقا عن تراض)

والا بان يطلانه من حين الاجازة فليعلم اثم تعاطى عقد الربا ان تفرقا عن تراض فان فارق أحدهما اثم فقط (والطعام)

الذي هو باعتبار قيام الطعم به أحد العلتين (٢٧٦) في الخبر مسلم الطعام بالطعام مثلاً بمثل وتعلق الحكم بمشتق إذا الطعام بمعنى

حيث ترتب عليه انقضاء العقد فيكون فسخا حكا اللهم إلا أن يقال أن تفرقها على تلك الحالة محمول على أنها تفرق على نية بقاء العقد بخلاف ما لو تفرقا أو أحدهما بقصد الفسخ فلا أثر يصدق في ذلك اه (قوله الذي هو) إلى قوله غالباً في النهاية والمعنى لا أقوله إذا الطعام بمعنى المعلوم (قوله إذا الطعام الخ) دفع به ما يقال الطعام اسم عين فلا يكون مشتقاً (قوله بكسر العين) قال عميرة أي فاطم بالضم الأكل وأما بالفتح فهو ما يدرك بالذوق سم على المنهج اه ع (قوله بان يكون أظهر مقاصده الخ) وفهم منه بالاولى كما في المعنى ما إذا لم يقصد للاتناول الآدمي وسيأتي في كلامه أن مثل ذلك ما إذا قصد للتو عين بشرطه الآن (قوله وإن لم يأكله) أي الآدمي الأناذر أبل ولم يأكله أصلاً لكن يبقى الكلام في العلم بكون أظهر مقاصده الطعم حيث تناوله الآدمي الأناذر أو لم يتناوله أصلاً من أين يؤخذ إلا أن يقال أنه يؤخذ من حيث المنافع التي اشتمل عليها ككونه قوتاً فيعلم أن الاقتيات منه هو المقصود فلا يضرب في كونه مقصوداً للآدمي اختصاص البهائم به أو غلبة تناوله اه ع (قوله كالبلوط) أي كشره على وزان تور شجره لئلا يشبه البلح في الصورة بأرض الشام كانوا يقاتون ثمره قديماً وهو المعروف الآن بشر الفؤاد اه بجري عبارة ع (قوله أي البلوط المعروف الآن بشر الفؤاد) وهو يشبه البلح في الصورة اه (قوله أو شاركه فيه البهائم غالباً) قد يخالف قوله الآدمي لأن غالب تناول البهائم له على الأوجه إلا أن يقال ما هنا فإذا أقصد لتناول الآدمي فقط وما يأتي فيما إذا قصد للتو عين اه سم وسيأتي عن المعنى خلافه (قوله لتوقف) هذا لا يكفي في الدور بل لا بد من ثبوت توقف المطمع على الطعام وهو ممنوع اه سم وقد يجاب بأن ما ذكر من عدم كفاية ذلك إنما هو في الدور المتقدم وكلام الشارع في الدور المعنى بدليل قوله مع رجوعه المعنى واحداً كما يبطل التعريف بالاول كتعريف العلم بعدم الجهل كذلك يبطل بالتالي تعريف الاب بما يشتمل على الابن إذ يشترط في التعريف أن يكون معلوماً قبل المعرفة كما تقرر في محله (قوله وقد يجعل) محله أيضاً الجعل على التعريف اللفظي وهل يرد على جوابه أن الأعيان الربوية أعم بمقاصد الطعم الآدمي فكيف تفسر به فإن اعتبر فيها معنى المطعومية جاء المخدور اه سم وقد يجاب بجواز التعريف بالاختصاص في الرسم الناقص فيما يحصل به الغرض وبأن يكون المعترف فيها معنى ليست بنقد لا معنى المطعومية (قوله كبر) إلى قول المتن وأدقة الأصول في النهاية إلا قوله بلد العقد وقوله أو محتوم إلى ودهن الخ (قوله إلى به) أي بالما (قوله بعرف بلد العقد) والمراد ببلد العقد محله بلد كان أو غيرهما في سم على حجج قوله بلد العقد أي وإن لم يكن الشيء قد يكون ربوباً في بلد وغير ربوي في آخر ولا يتخلو عن غرابه ونظر اه أي فالأولى ما قلناه من أن المراد بالعرف العرف العام كان يقال العذب ما يساغ عادة من غير نظر إلى محله دون أخرى اه ع (قوله والبقولات) عطف على سائر الفواكه (قوله كلعج) ما نيا أو جلبا اه ع (قوله من الأباير) منها الحلبة اليابسة دون الخضراء كذبابها مش وعلقه فثلها الكبر في التفصيل فيما يظهر اه ع (قوله والبهارات) والبهاروزان سلام الطيب مصباح اه ع عبارة الكردى البهارت طيب الرائحة والطين الارمني نسبة إلى ارمينية بكسر الهمزة وتخفيف الياء قرية بالروم والطين المختوم نوع من الطين يؤكل للتداوى كالارمني اه (قوله خروج) على وزان مقود و (قوله ووردو لبان الخ) عطف على خروج اه ع (قوله فانه نص الخ) عبارة النهاية والمعنى فانه نص فيه على البرو الشعبي والمقصود منهما التفتوت فالحق بينهما ما في معناهما كالارز

الطعم يدل على تعلقه بما منه الاشتقاق (مقاصد للطعم) بضم اوله مصدر طعم بكسر العين أي لطعم الآدمي بان يكون أظهر مقاصده تناول الآدمي له وإن لم يأكله إلا نادراً كالبلوط أو شاركه فيه البهائم غالباً (تنبيه) في عبارته هذه دور لتوقف معرفة الطعام على الطعم مع رجوعه المعنى واحد وقد يحل بان يراد بالطعام أفراده التي يجري فيها الرأيا أي والأعيان الربوية ما مقصود طعم الآدمي (اقتياتا) كبر وحصص وما عذب إذ لا يتم الاقتيات إلا به وتسميته طعماً مجامد في الكتاب والسنة قيل المراد به ما يساغ وأن كانت فيه ملحوة ليخرج ماء البحر فقط وفيه فطر والذي يتجه اناطته بعرف بلد العقد (أو تفكه) كشر وزبيب وتين وغير ذلك ما يقصد به تادم أو تحل أو تحرف أو تحمض كسائر الفواكه الآتي كثير منها في الإيمان والبقولات (أو تدوايا) كلعج وكل مصلح من الأباير والبهارات وسائر الادوية كزعفران وسقمونيا وطبن أرمي أو محتوم وزعم تتجمه ممنوع ودهن نحو خروج ووردو لبان وصمغ وحب حفن الخ خبر السابق

فانه نص فيه على هذه الاقسام بذكر مثلاً كالمصلح فانه مصلح للغذاء ولا فرق بينه وبين مصلح البدن إذا لاغذه لحفظ والذرة الصحة والادوية لردّها وإنما لم يتناول الطعام في الإيمان الدوام لانه لا يسهى في العرف المبينة هي عليه وخرج بقصد الخ نحو خروج

وعنبر ومسك وجلدوان
اكل تبعامام بقصد لال كل
غالبوا دهن نحو سمك وكتان
وحبه وحشيش يؤكل رطبا
كفت وقضبان وعنب عما
يؤكل ولا يقصد تناوله له
ومطعوم جن كعظم وان
جاز لنا اكل طربه الذي
يستلذه به ولا يضر كما هو ظاهر
ومطعوم بهائم ان قصد
لطعمها وغلب تناولها له
ككلف رطب قد يتناوله
الادى فان قصد للنوعين
فربوى إلا ان غلب تناول
البهائم لماعلى الاوجه فعمل
من هذا كقولنا السابق
بان يكون أظهر مقاصده
الى اخره ان القول ربوى
بل قال بعض الشارحين ان
النص على الشعر يفهمه
لانه في معناه (وادعة الاصول
المختلفة الجنس وخلوها
وادهانها اجناس) لانها
فروع اصول مختلفة ربوية
فاعطيت حكم اصولها ثم
كل خلين لا مافيهما واتحد
جنسهما يشترط فيهما
المائلة وكل خلين فيهما ماء
لا يباح احدهما بالآخر
مطلقا لانها من قاعدة مد
عجوة وكل خلين في احدهما
ماء ان اتحد الجنس لم يبع
أحدهما بالآخر لمنع الماء
المائلة والا يبع وخرج
بالمختلفة الجنس المتحدة
الجنس كادقة انواع البر
فهي جنس واحد وادهانها
دهن نحو الورد والبنفسج

والذرة وعلى التمر والمقصود منه التفكيك والتأدم فألحق به ما في معناه كالتين والزبيب وعلى الملح فألحق به ما في
معناه كالصطكي والسقمونيا (قوله) ووردو مائه (الخ) ولم ينبه على حكم بقية المياه والظاهر ان ربوية لانها
تقصد للتداوى اه عش (قوله) مالم يقصد لال غالبا) يقتضى انه لو كان بمحل يقصد لال كالل غالبا
كان ربويا اى في ذلك المحل اه سيد عمر اى وهو مشكل كما مر عن سم وياقن عن عش (قوله)
وقضبان وعنب) اى اطرافها ومثلها ورقه ومثلا ايضا اطراف قضبان العصفرا اه عش (قوله) عما
يؤكل) بيان نحو خروع (الخ) (قوله) ومطعوم جن) وقوله (ومطعوم بهائم) معطوفان على قوله نحو خروع
(قوله) ككلف رطب) اى كالبرسم اه عش (قوله) كقولنا السابق (الخ) لكن قد يقال قوله السابق المذكور
يقتضى الربا فيها غلب تناول البهائم له ايضا حيث كان بالنسبة للادى أظهر مقاصده الاكل بل صرح به فيما
سبق بقوله او شاركه فيه البهائم غالبا فكيف مع ذلك قوله هنا إلا ان غلب الخ فليتامل إلا ان جواب بأن
ما تقدم فيما إذا قصد للادى اى فقط فلا تضر مشاركة البهائم وان غلبت ما هنا فيما إذا قصد لها فلا تضر
مشاركة البهائم إلا ان غلبت اه سم قال المعنى ولا ربا فيها غلب تناول البهائم له وان قصد للاديين كما قاله
الموردى وجرى عليه الشارح وان خالف في ذلك بعض المتأخرين اما إذا كان على حد سواء فالاصح ثبوت
الربا فيه اه وقوله كما قاله المورد اعتمدته الشورى والخفى وقوله بعض المتأخرين شامل للشرح والنهاية
(قوله) ان القول ربوى (الخ) وما ذكره بعضهم من المشاحة في كون القلب بما غلب تناوله البهائم له محمول
على بلاد غلب فيها للالتخالف كلام الاحباب اه نهاية وقوله ما من المشاحة في كون الخ اى من المنازعة في
ربوية القول لسبب كون الخ قال عش قوله مر محمول الخ يؤدى الى ان الشيء يكون ربويا في بلد دون
اخرى وهو مشكل وقد مر عن سم انه لا يتخلو عن غرابة ونظر اه وقد يحمل كلامه على ان هذا في مقابلة
ما ذكره بعضهم من المشاحة على معنى ان غلبة تناول البهائم القول ممنوعة ولئن سلم ذلك فما استندت اليه من
الغلبة إنما هو في بعض البلاد ولا اعتبار لذلك وحيثما قال قول ربوى دائما اه وفي البجيري عن البرماری
والنربوى لانه اما لتفكيكه او للتداوى وكل منهما داخل في المطعوم اه (قوله) لانها فروع) الى قول المتن
والمائلة الى المعنى الا قوله لو بحث الى المتن والى قول المتن ولو باع في النهاية الا قوله كلوز الى ولين وقوله
ويظهر الى المتن (قوله) فيها ماء) اى عذب رشيدى وعش عبارة السيد عمر اى عذب فلو اختلف الجنس
فلا مانع فيما يظهر حيث كان الماء غير عذب اه (قوله) مطلقا) اى اتحد جنسهما اولا اه عش (قوله)
مدعجوة) أى ودرهم (قوله) في احدهما ماء) يظهر اخذ من التعليل الاتى بقوله لمنع الماء الخ ربويا كان
الماء ولا خلافا لما في عش من تخصيصه بالربوى ثم راي عبارة المعنى تدل على ما قلت وهى واعلم ان كل
خلين لا مافيهما واتحد جنسهما اشترط التماثل والافلا وكل خلين فيهما ماء لا يباع احدهما بالآخر ان كانا
من جنس وان كانا من جنسين وقلنا الماء العذب ربوى وهو الاصح كما مر لم يجزوا ان كان في احدهما
وما جاسان كخل العنب نخل التمر جاز لان الماء في احد الطرفين والمائلة بين الخلين المذكورين غير
معتبرة اه (قوله) والبنفسج) كسفر جل (قوله) فكلها جنس واحد (الخ) ومع كونها جنسا واحدا لا نقول
يجوز بيع بعضها ببعض مطلقا بل فيه تفصيل ذكره في الروض وشرحه بقوله ويضر ما اى يسمم ربى

ذلك أين الدور وهل يرد على جوابه ان الاعيان الربوية أعم مما قصد لطعم الآدى فكيف تفسر به
فان اعتبر فيها معنى المطعومية جاء المحذور (قوله) ببلد العقد) اى وان لم ان الشيء قد يكون ربويا في بلد وغير
ربوى في آخر ويخلو عن غرابة ونظر (قوله) كقولنا السابق (الخ) لكن قد يقال قوله السابق
المذكور يقتضى الربا فيها غلب تناول البهائم له ايضا حيث كان بالنسبة للادى أظهر مقاصده الاكل
بل صرح به فيما سبق بقوله او شاركه فيه البهائم غالبا فكيف مع ذلك قوله هنا إلا ان غلب الخ
فليتامل إلا ان يجاب بان ما تقدم فيما إذا قصد للادى فلا تضر مشاركة البهائم وان غلبت وما
هنا فيما إذا قصد لهما فلا تضر مشاركة البهائم إلا ان غلبت (قوله) فكلها جنس واحد لان اصلها

الشيرج وقول شارح يجوز بيع دهن البنفسج بدهن الورد متفاضلا ينبغي حمله على دهنين مختلفين طبايعهما وان لم يعد ذلك في غير الشيرج (واللحم والالبان) والاسمان واليوض كل منها (كذلك) اى اجناس (في الاظهر) كاصولها فيجوز بيع لحم اولين البقر بلحم اولين الضان متفاضلا ولحم ولبن الجواميس (٢٧٨) مع البقر والضان مع المعز جنس وبحث الزركشى في متولد بين جنسين انه معها جنس

والطبيب من ورد وبنفسج ونيولوف ونحوها دهنه بأن استخرج منه ثم حرط فيه اوراق الطيب فلا يباع بمثله لان اختلافها به يمنع معرفة التماثل لان ربي بالطيب سمسمة اى سسم الدهن بان طرح في الطيب ثم استخرج منه الدهن فلا يضر فيباع بمثله انتهى اه سم (قوله الشيرج) وهو بفتح الشين على وزن جعفر معرب شيره وهو دهن السمسور بما قيل الدهن الابيض والعصير قبل ان يتغير شيرج تشبيها به لصفاته مصباح اه ع (قوله دهنين) اى كشيرج وزيت اقول والمعروف المسموع من جلاب دهن الوردان القسم العالي يخرج من نفس الورد من غير طرحه في شيء او طرحه فيه من نحو السمسور او شيرجه وعليه قول الشارح المذكور ظاهر لكن برده عليه انه جيتدليس ربويا (قوله فيجوز بيع لحم اولين البقر الخ) وليس من البقر البقر الوحشى لان الوحشى والانسى من سائر الحيوان جنسان اه نهاية زاد المعنى والسموك المعروف جنس وبقر الماء وغنمه وغيرهما من حيوانات البحر اجناس اما الطيور فالعصافير على اختلاف انواعها جنس والبطوط جنس وكذا انواع الحمام على الاصح اه (قوله او الضان الخ) عطف على الجواميس الخ (قوله جنس) خبر قوله ولحم الخ وفي النهاية والمعنى والكبد والطحال والقلب والكشوش والرتة والمخ اجناس ولو من حيوان واحد لا اختلاف اسمائها وصفاتها وشحم الظهر والبطن واللسان والراس والاكارع اجناس اى ولو من حيوان واحد ايضا والجراد ليس بلحم اى مادام حيا فيباع بعضها بعض متفاضلا والبطيخ الاصفر والاخضر والخيار والقضاء اجناس اه بزيادة من ع (قوله كلوز في قشره الخ) ويجوز بيع الجوز بالجوز وزنا واللوز باللوز كيلا وان اختلفت القشور كما يأتى في السلم مر اه سم (قوله ولبن) الى قوله ويظهر في المعنى (قوله كالر الصاب بالرخو) اى بان جف ولم يتناه فضجه (قوله لاجامد) اى اما هو فالمعتبر فيه الوزن كما يأتى اه ع (قوله جامد) راجع لكل من السمل والدهن اه ع (قوله ومن ثم كنى الوزن) عبارة المعنى ويكنى الوزن بالقيان والتساوى بكفى الميزان وان لم يعرف قدر ما في كفة وقد يتأتى الوزن بالماء بان يوضع شيء في ظرف ويطبق في الماء وينظر قدر غوصه لكنه ليس وزنا شرعا ولا عرفيا فالظاهر كافي اصل الروضة انه لا يكتفى هنا ان كنى في الزكاة اداء المسلم فيه وان قال البلقنى انه اولى من القصة اه قول المتن (غالب عادة الحجاز) والحجاز مكة والمدينة واليمامة مدينة على اربع مراحل من مكة ومرحلتين من الطائف وقرأها اى الثلاث كالطائف وجدوة وخيبر واليبلغ اه من المنهاج وشرحه للشارع مر في باب الجزية اه ع (قوله فيه) اى في عهده عليه السلام (قوله او علم وجوده) اى في عهده عليه السلام (بغيره) اى بغير الحجاز فقط (قوله فوزون جزما) ومنه الليمون فالدرة فيه بالوزن اه ع (قوله فاذا يظهر الخ) يتأمل ذكره على وجه البحث مع كونه يجوز ما به في ألعاب ومنقول غيره اه سم (قوله يحكم فيه العرف) ظاهر في ان اللغة مؤخره عن العرف وهو كذلك اه ع (الشيرج) ومع كونها جنسا واحدا لا نقول يجوز بيع بعضه بعضا مطلقا بل فيه تفصيل ذكره في الروض وشرحه بقوله ويضرم اى سسم ربي بالطيب من ورد وبنفسج ونيولوف ونحوها دهنه بان استخرج منه ثم طرح فيه اوراق الطيب فلا يباع بمثله لافى اختلافها به يمنع معرفة التماثل لان ربي بالطيب سمسمة اى سسم الدهن بان طرح في الطيب ثم استخرج منه الدهن فلا يضر فيباع بمثله اه (قوله كلوز في قشره) ويجوز بيع الجوز بالجوز وزنا واللوز باللوز كيلا وان اختلفت القشور كما ساقى في السلم شرح مر (قوله فاذا يظهر) يتأمل ذكره على وجه البحث مع كونه يجوز ما به في ألعاب ومنقول

واحد فحرم بيعه بلحم كل احتياطا لباب الربا (والمائلة تعتبر في المكيل) كلوز في قشره او لانهم يحمله ان لم يختلف قشره على الاوجه ولبن بسائر انواعه وان تفاوت بعضها وزنا كصليب برائب كالر الصاب بالرخو وحب وتبر وخنل وعصير ودهن مانع لاجامد على الاوجه نعم قطع الملح الكبار المتجاف في في المكيال موزون وان امكن سحقها (كيلا) ولو بمالا يعتاد كقصعة (و) في (الموزون) كقصد وعسل ودهن جامد وما يتجاف في المكيال (وزنا) ولو بقيان للنص على ذلك في الخبر الصحيح فلا يجوز بيع بعض موزون ببعضه كيلا وهو ظاهر ولا عكسه وان كان اضبط لان الغالب في باب الربا التباعد ومن ثم كنى الوزن بالماء في نحو الزكاة اداء المسلم فيه لاهنا ولا يضر مع الاستواء في المكيل التفاوت وزنا ولا عكسه ويؤثر قليل نحو تراب في وزن لا كيل (والمعتبر) في كون الشيء مكيلا او موزونا (غالب عادة اهل الحجاز في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم) لظهور انه اطلع عليه

وأقره فلا عبرة بما أحدث بعده (وما جهل) كونه كيلا او موزونا أو كون الغالب فيه أحدهما في عهده صلى الله عليه وسلم (قوله) أو وجوده فيه بالحجاز أو علم وجوده بغيره أو حدو ثم بعده أو عدم استعماله فيه أو الغالب فيه لم يتعين أو نسي تعتبر فيه عرف الحجاز حالة البيع فان لم يكن لهم عرف فيه فان كان أكبر حرمانا من التمر المعتدل فوزون جزما إذ لم يعلم في ذلك العهد الكيل في ذلك إلا فان كان مثله كاللوز أو دونه فأمره محتمل لكن قاعدة ان عالم يحد شرعا يحكم فيه العرف قضت بانه (يراعى فيه عادة البيع) حالة البيع فان اختلفت فاذا يظهر

اعتبار الاغلب فيه فان قد الاغلب الحق بالاكثر شيئا فان لم يوجد جاز فيه الكيل والوزن يظهر في متبايعين بطر في بلدين مختلفي العادة التخيير ايضا (تنبيه) هـ قولى هنا كالوزن تبعث فيه شيئا ولا ينافيه ما مر انه مكمل لان المراد مجرد التثيل لمماثل جرم التمر لا غير بدليل تبعه للشيخين آخر الباب على انه مكمل (وقيل الكيل) لانه الاغلب فياورد (٢٧٩) (وقيل الوزن) لانه اضبط (وقيل يتخير)

(قوله بطر في بلدين) لو تباعا كذلك شيئا بقدم اختلاف نقد البلدين فهل يعتبر نقد البلد الايجاب والقبول او يجب التعيين سم على جميع اقرب وجوب التعيين ع وش وسيد عمر (قوله لان المراد) أى مراد الشيخ (قوله تبعه) أى الشيخ (قوله فياورد) أى فيه النص اه نهاية (قوله للتساوى) أى لتعادل وجهيهما اه محلى (قوله اصله) الى قول المتن ولو باع في المعنى قول المتن (والنقد بالنقد) والحيلة في تملك الربوى بنفسه متفاضلا كبيع ذهب بذهب متفاضلا ان يبيعه من صاحبه بدرهم او عرض ويشترى منه بها او به الذهب بعد التقاض فيجوز ان لم يشرقا ولم يتخيرا تضمن البيع الثاني اجازة الاول بخلافه مع الاجنبى او يقرض كل صاحبه ويبرئه او يتوأما الفاضل لصاحبه وهذا جائز اذا لم يشرط في بيعه او قرضه وبعته ما يفعله صاحبه وان كره قصده معنى وروض (قوله جوهرية الثمن) أى عزته وشرفه اه ع وش وفى عبارة بعضهم كونه ثمنا باصل خلقته اه (قوله وان راجت) أى فيجوز بيع بعضها ببعض متفاضلا اه ع وش (قوله وهذا يسمى الخ) أى بيع النقد بالنقد من جنسه او غيره قال فى التنبيه وان اصطر ف رجلان وتقابضا فوجد احدهما بما اخذ عينا فان وقع العقد على العين ورده انفسخ البيع ولم يجز اخذ البذل وان كان على عوض فى الذمة جاز ان يرد ويأخذ به ولو طالب بالبذل قبل التفرق وبعد التفرق قولان احدهما انه يرد ويأخذ به والثاني انه بالخيار ان شاء رضى به وان شاء رده فاذا رده انفسخ البيع انتهى وقوله احدهما انه يرد ويأخذ به هذا هو الاصح لكن بشرط قبض البذل قبل التفرق فى مجلس الرد كما قاله ابن التقيب فى شرحه اه سم (قوله فيه وفيامر) أى فى بيع النقد بالنقد وفى بيع الطعام بالطعام (قوله معينين) كبعثك او صار فترك هذا الدينار بهذا الدينار او بهذه الدرهم (قوله وفى الذمة) كبعثك او صار فترك دينار اصفته كذا فى ذمتي بدنيار او بعشرين درهما من الضرب الفلانى فى ذمتك اه معنى (قوله غالب الخ) أى او نقد واحد فقط (قوله ولا نظرا الخ) حتى لو اشترى بدناير ذهبا صاوغا قيمته اضعاف الذناير اعترت المماثلة ولا نظرا لى القيمة اه معنى (قوله لتمييز احد العوضين) يؤخذ من ذلك ان الدينار الشخص والاربعينى لو استويا وزنا جاز بيع احدهما بالآخر اه سم (قوله طعاما) الى قول المتن وقد يعتبر فى النهاية الاقوله وقضية قولهم الى واعلم (قوله بثلاث الجمل) والكسر افسح (قوله بالايجتهاد) أى بخلاف ما اذا اغلب على ظنه بالاخبار فيصح كما يأتى (قوله للجهل) الى قول المتن وقد يعتبر المعنى الاقوله وقضية قولهم الى واعلم (قوله للجهل بالمماثلة الخ) وهذا معنى قول الاصحاب الجمل بالمماثلة كحقيقة المفاضلة نهاية ومعنى (قوله ان تساويا) قيد لقوله او صبرة باخرى مكاملة الخ (قوله ويكنى الخ) عبارة بالنهاية والمعنى ولو تفرقا فى هذه والتى قبلها فى حالة صحة البيع بعد قبض الجملتين وقبل الكيل أو الوزن صح لحصول القبض فى المجلس وما فضل من

غيره فقل انه يعتبر فيه عرف الحجاز قاله المتولى لكن تعليل الاصحاب السابق يخالفه شرح مر (قوله بطر في بلدين) لو تباعا كذلك شيئا بقدم اختلاف نقد البلدين فهل يعتبر نقد البلد الايجاب والقبول او يجب التعيين (قوله وهذا يسمى صرفا) ولا فرق فيما فيه بين كون العوضين معينين أو فى الذمة قال فى التنبيه وان اصطر ف رجلان وتقابضا ووجد احدهما بما اخذ عينا فان وقع العقد على العين ورده انفسخ البيع ولم يجز اخذ البذل وان كان على عوض فى الذمة جاز ان يرد ويأخذ به ولو طالب بالبذل قبل التفرق وبعد التفرق قولان احدهما انه يرد ويأخذ به والثاني انه بالخيار ان شاء رضى به وان شاء رده فاذا رده انفسخ البيع اه وقوله احدهما انه يرد ويأخذ به هذا هو الاصح لكن بشرط قبض البذل قبل التفرق فى مجلس الرد كما قاله ابن التقيب فى شرحه (قوله لتمييز احد العوضين) يؤخذ من ذلك ان الدينار الشخص والاربعينى لو استويا

ونقص عنه فى اخرى او (جزافا) بثلاث الجمل (تخمينا) أى حرز للتساوى وان غلب على ظنه ذلك بالايجتهاد (لم يصح وان خرجا سواء) للجهل بالمماثلة حال العقد وخرج بتخمينا ما لو باع صبرة بر مثلا صغرى بكيلها من كبرى او صبرة باخرى مكاملة او كيلا بكيل او صبرة درهم باخرى موازنة او وزنا بوزن فيصح ان تساويا ولا ولا ويكنى قبضهما ووزنهما كما علم

بما روى مالو علما ولو اخبار ثالث لها واحدهما للآخر وقد صدقه ثمانتهما قبل البيع ثم تابعا وتقايلضارفا فانه يصح وقضية قولهم قبل البيع انه لا بد من علمهما بذلك عند ابتداء التلفظ بالصيغة واعلم ان المائلة لا تتحقق الا في كاملين وضابط الكمال ان يكون الشيء بحيث يصلح للاذخار كسمن او تيمالا اكثر (٢٨٠) الانتفاعات به كلين (و) من ثم لا (تعتبر المائلة) في نحو حب ولحم وتمر الا (وقت الجفاف)

ليصير كاملا ويشترط مع ذلك عدم نزع نوى التمر لانه يعرضه للفساد غالبا فلا عبرة بخلافه في بعض النواحي الا في ما ياتي عن جمع في نحو القثاء ولا يؤثر ذلك في نحو خوخ ومشمش وفي اللحم انتفاء عظم وملح يؤثر في وزن وتناهي جفافه لانه موزون وقليل الرطوبة يؤثر فيه بخلاف نحو التمر ومن ثم بيع جديده الذي ليس فيه رطوبة تؤثر في الكيل بعقيقه لا بربر ابتلا واحدهما ولو بعد الجفاف (وقد يعتبر الكمال مقتضى لصحة بيع الشيء بمثله اول) هذا مما اختلف الشراح في فهمه هل المراد منه انه يستثنى مالم مقتضى للنظر الى اخر الاحوال مطلقا العرايا الآتية لان الكمال فيها بتقدير جفاف الرطب اعتبر اول احواله عند البيع او نحو عصير الرطب او الغلب لاعتبار كاله عند اول خروجه منهما وان كانا غير كاملين او اللين الحليب لانه كامل عند خروجه من الضرع آراء قال بكل منها جمع بل غلط بعضهم بعضها فيها والحق صحة كل منها ولكن اقربها الاول لان كال الاخيرين وتدد

الكبيرة بعد الكيل او الوزن لصاحبها لمعتبرهما ينقل الضمان فقط لا ما يفيد التصرف ايضا لماسبق ان قبض ما بيع مقدرا اما يكون بالتقدير اه قال عرش قوله مر في هذه هي قوله او بصرة درهم الخ وقوله مر والتي قبلها هي قوله مالو باع بصرة رايخ اه (قوله مامر) اي قبيل قول المتن قبل الفرق (قوله) ومالو علما (الخ) اي حقيقة فلا يكفي ظن بل يستدلى اخبار ثم ان تبين خلافة تبين البطان اه عرش وفيه اشارة الى ان الظن المستدلى الاخبار يقوم هناك مقام اليقين كما به عليه الحلبي (قوله) وقد صدقه اي والحال انه قد صدق في كل من الصور تبين الخبر يفتح الباب للخبر بكسرها (ثم ثمانتهما) مفعول قوله علما (قوله) قبل البيع (البيع) ظرف له (قوله) وقضية قولهم قبل البيع (اي الماراة) (قوله) انه لا بد (الخ) خبر وقضية (الخ) (قوله) او تيمالا اكثر (الخ) اي مع امكان العلم بالمائلة فلا يردها مسبقا من ان المالا جفافه كالنشاء وبقي الخضروات لا يباع بعرضه بعض (قوله) في نحو حب) ويذني ان من النحو يصل اذا وصل الى الحالة التي تخزن فيها عادة (قوله) وممر هو بالمثلثة كما يفهمه قوله الا وقت الجفاف اذ لو قرئ بالمثلثة لم يكن لقرئ الا الوقت الجفاف معنى بالنسبة للتمر اه عرش (قوله) ليصير كاملا) او تنقيتها شرط للمائلة لا الكمال نهاية ومعنى قال عرش قوله مر وتنقيتها نحو حب عما يقال لا بد بعد الجفاف من التنقية ايضا لصحة بيع احد الجافين بمثله اه (قوله) ويشترط مع ذلك اي الجفاف لحصول المائلة واستمرار الكمال اه عرش (قوله) عدم نزع نوى التمر وكذا الزبيب كافي العباب اه سم قال عرش هل منه اي من التمر المتزوع النوى العجوة المتزوعة النوى فلا يجوز بيع بعضها ببعض ام لا لان على هذه البنية تدخر عادة ولا يسرع اليها للفساد فيه ونظر والاقرب الاول ومثلا بالاولى الى بنو هالان النوى فيها غير كاملين اه (قوله) فلا عبرة (الخ) اي فلا يباع بعرضه بعضه (قوله) الاعلى ما ياتي في نحو (الخ) اي فيجوز بيع بعضه ببعض وهو الراجح الا في اه عرش (قوله) وفي اللحم (الخ) اي ويشترط في اللحم (الخ) فهو عطف على قوله عدم نزع نوى التمر بحسب المعنى لانه في قوة في التمر عدم نزع نواه (قوله) انتفاء عظم (اي مطلقا كثيرا قل لان قليله يؤثر في الوزن كثيرا من العظم ما يؤكل منه مع اللحم كطرافه الرقاق اه عرش (قوله) يؤثر) يقيد للملح لانه يقصد للاصلاح فاغتفر قليله دون كثير اه عرش (قوله) وتناهي (الخ) عطف على انتفاء عظم (قوله) وقليل الرطوبة يؤثر فيه) يؤخذ منه انها لو كانت قليلة جدا كانت كالملم فلا تضر اه عرش (قوله) بخلاف نحو التمر (اي ما معياره الكيل فلا يعتبر فيه تناهي جفافه اه عرش (قوله) بيع جديده) اي نحو التمر (قوله) فليس فيه رطوبة (الخ) خرج ما فيه رطوبة تؤثر في الكيل وبعبارة الشيخين الا ان تبقى في الجديد تداءية يظهر اثر زوالها بالكيل كما نقلها في التصحيح اه سم (قوله) هذا مما اختلف الشراح الى المتن في النهاية الا قوله بل غلط بعضهم بعضها فيها (قوله) مطلقا) اي في كل الربويات (قوله) العرايا) نائب فاعل يستثنى (قوله) الآتية) اي في بيع الاصول والتارو (قوله) او نحو عصير (الخ) من النحو خفهما وعصير الرمان والتفاح وسائر الثمار (قوله) فيها) الظاهر التانيث (قوله) الاول) اي استثناء العرايا (قوله) لان كال الاخيرين (الخ) ولان المتبادر من العبارة ان معنى او لاقبل الجفاف وهذا انما ياتي في الجفاف وما ذكر من اللين والعصير ليس كذلك اه سم (قوله) بخلاف العرايا) اي فانها لم تعلم منه تهابل في باب بيع الاصول والثمار (قوله) لهذا) اي لكونه خاصا خارجة عن القواعد عبارة الكرد اي لعدم الكمال اه قول المتن

وتناجز بيع احدهما بالآخر (قوله) نزع نوى التمر) وكذا الزبيب كافي العباب (قوله) ليس فيه رطوبة (الخ) خرج ما فيه رطوبة تؤثر في الكيل وبعبارة الشيخين الا ان يبقى في الجديد تداءية يظهر اثر زوالها بالكيل كما نقلها في التصحيح (قوله) لان كال الاخيرين (الخ) ولان المتبادر من العبارة ان معنى او لاقبل الجفاف وهذا انما بتعداد احواله معلوم من المتن في هذا الباب فلا يحتاج لذكره بخلاف العرايا او اضافي (فلا رخصة ابيحت مع عدم الكمال فيها عند البيع بخلافه ما كانت احق بالاستثناء بل ربما اذا نظر نالها لم يصح استثناء غيرها فتامله واذا تقرر اشترط الامانة وقت الجفاف (قوله) الثالث) لعل مسبق قل عن الذكر اه من هاشم

(فلا يباع) خلافا للزنى كالائمة الثلاثة (رطب برطب) بفتح الراءين وضمهما وعليه يدل (٢٨١) السياق (ولا يثمر ولا غلب بعب ولا

بريب) ولا يسر يسرولا
برطب ولا يثمر ولا يطلع
اناث باحداهن ولا يثمر للجبل
الآن بالمائة وقت الجفاف
وقد صرح انه صل الله عليه
وسلم سئل عن بيع الرطب
بالتمر فقال ينقص الرطب
اذا يبس قالوا نعم فهمي عن
ذلك اشار بقوله بأن ينقص الخ
الى اعتبار المائة عند
الجفاف والا فالنقص
اوضح من ان يسئل عنه
(وما لا يجاف له كالقضاء)
بكسر اوله وبالمثلية والمد
(والغلب الذي لا يترب)
والحصص والبلح وان نوزع
فيهما (لا يباع) بعضه بعض
(أصلا) لتعدد العلم بالمائة
فه نعم الزيتون يباع بعضه
بعض حال اسوداده
ونضجه لا تكامل على انه قيل
لا يستثنى لان رطوبته
زيتونه وليس فيه مائة أصلا
وظاهر المتن انه لا عبرة
بالحجب من نحو القشور
بأنظر فيه للغالب لكن
اعتبره جفاف الثناء جمع
متقدمون ورجحه السبكي
(وفي قول) مخرج (تكفى
مماثلته رطب) كالتنوير
بوضوح الفرق عليه يباع
بعضه بعض وزنا وان امكن
كيه (ولا تكفى بمثله) لا
المتولد من الحب نحو (الدقيق
والسويق) وهو دقيق
الشعير والنشا (والخبز)
فلا يباع شيء منها بمثله ولا

(فلا يباع رطب برطب الخ) وألحق بالرطب في ذلك طرى اللحم فلا يباع نظريه ولا يقدره من جنسه ويباع
قد يده بقدره بلا عظم ولا ملح يظهر في الوزن نهاية معنى (قوله بفتح الراءين) هذا باه مقابلة بخصوص
التمر الا ان يراد به الخصوص وتكون مقابلة بالتمر قرينة هذه الارادة اه رشيدى (قوله بفتح الراءين) الى
قول المتن وفي حوب الدهن في النهاية وكذا في المعنى الا قوله المتناهي الى المتن (قوله وضمهما) ومثل ذلك
الزمان فلا يباع بعضه بعض اه ع (قوله السياق) اي قوله ولا يثمر الخ (قوله ولا يسر) وكالبسر فيما
ذكر فيه الخ لا ولو البلح اه ع (قوله ولا يطلع اناث) اخرج طلع الذكر قال في شرح الروض وفي الحاوى
للباوردي في بيع الطلع بالتمر ثلاثة اوجه احدها جواز في طلع الذكر دون الاناث اه وينبغي ان يعلم
امتناع طلع الذكر كونه مثله قائل اه سم (قوله باحدها) اي الثلاثة فهو البسر والرطب والتمر اه ع (قوله
فالنقص اوضح) اي فلكون النقص معلوما لكل احد مستغن من ان يسأل عنه (قوله بكسر اوله) اي وينضمه
اه ع ش قول المتن (والغلب الذي لا يترب) اي والرطب الذي لا يثمر اه معنى (قوله وان نوزع فيها)
اي بان الاول يجب في الروم والثاني في مصر (قوله نعم) اي يتون يباع الخ اعتمده النهاية والمعنى ايضا (قوله
لا يستثنى الخ) جزم به النهاية باسقاط صيغة التبري والتمر يضرم قال ولو كان فيه مائة جفاف اه قال ع ش قوله
جفاف قال الزبادى وفيه نظر اه اقول وجه انه اذا وضع عليه ملح خرج منه ماء صرف يشاهد اه (قوله لان
رطوبته زيتها الخ) قد يمنع هذا الحصر ونفي المائة عنه وتبسيطه قد يقال الجفاف عبارة عن انتفاء الرطوبة او
قلتها اعم من ان تكون مائة او دهنية ولعل هذا وجه حكايته رحمه الله لبقيل والله اعلم اه سيد عمر (قوله
من نحو القضاء) اي كالباذنجان وحوب الرمان (قوله ووجه) اي يمكن توجيهه فلا ينافى ما بعده والمعتد
اه ع ش (قوله لكن اعتبره) اي ما يجب من نحو القضاء لم يخرج بالجفاف عن كونه مطعوما بخلاف القرع
فانه بعد جفافه لا يصلح للاكل وانما يستعان به على السباحة ونحوها اه ع ش (قوله ورجحه السبكي) معتد
عميرة اه ع ش قول المتن (بماثلته) اي ما لا يجاف له (قوله بوضوح الفرق) وهو ان ما فيه من الرطوبة
تمنع العلم بالمائة بخلاف اللبن اه ع ش (قوله فعليه يباع الخ) تبرع على القول المخرج فكان الاولى تقديمه
على الجواب عنه (قوله وهو دقيق الشعير) اي والخطة عبارة المصباح والسويق ما يعل من الخطة
والشعير معروف اه وفيه يعمل اشعار بانه ليس عبارة عن الدقيق مجرد اه ع ش والمعروف انه
دقيق الملقى من الشعير او الخطة كما قاله السيد عمر (قوله والنشا) بالنقص عطف على الدقيق (قوله
نعومة الدقيق) او نحوه (قوله نار الحزن) اي ونحوه (قوله بخلافه) اي الدقيق اه كرى ويجوز كون
مرجع الضمير قوله شيء منها كما في شرح المنهج او الحب كما في النهاية والمعنى عبارتهما ولا يتابع حطة
مقلية بخطة مطلقا لاختلاف تأثير النار فيها ولا حطة بما يتخذ منها ولا بما فيه شيء مما يتخذ منها ويجوز
بيع الحب بالنخالة والحب المسوس اذا لم يبق فيه بل اصلا لانها غير روية ين اه قال ع ش قوله مر مما
يتخذ منها ظاهره وان قل جدوا عليه فاجرت به العادة من خلط اللبن او العسل بالنشا ليعمل على الوجه
المخصوص المسمى بالحلوى او الهبطية يبيعه بالخطة باطل لتأثير النار فيه ثم رايت سم على منهج قال
ما نضه ولا يصح بيع الحب بشيء مما يتخذ منه كالدقيق مما يتخذ منه كالحلوى المعمولة بالنشا والعسل
اه (قوله بنخلته) اي التلميق فيه شيء من الدقيق اه سيد عمر اي كما يفيد قول الشارح كسوس
الخ (قوله كسوس) بكسر الواو لان فعله لازم (قوله المتناهي جفافا) قد يشكك اعتبار التناهي هنا
بقوله قبيل وقد يعتبر الكمال الخ بخلاف نحو التمر اى فانه لا يشترط فيه تهاى الجفاف لانه مكمل
بأقيا له جفاف وما ذكره من اللبن والعصير ليس كذلك فليتأمل (ولا يطلع اناث) اخرج طلع الذكر
قال في شرح الروض وفي الحاوى للباوردي في بيع طلع التمر ثلاثة اوجه احدها جواز في طلع الذكر
دون الاناث اه وينبغي ان يعلم امتناع طلع الذكر بمثله قائل (قوله المتناهي جفافا) انظر اعتبار

(٣٦) - شرواني وابن قاسم - رابع)
بنخلته لانها ليست ربوية كسوس لم يبق فيه ل أصلا (بل تعتبر المائلة في الحبوب) المتناهي جفافها لانه من نحو تين

وقد يجاب بان مراده نحو القمر المشمش ونحوه مما لا ينتهي جفافه عادة بخلاف نحو البر لكن على هذا
هذا الجواب ماره ايضا من انه لا يضر التفاوت وزنا بعد الاستواء في النكحل كابر الصلب بالرخو وقد قال
ايضا المراد ينتهي الجفاف في الحب وصوله الى حالة يتاقى فيها دخاره عادة وهذا عبارة المنهج ولا يعتبر في
القمر والحب تاهي جفافهما انتهى وهي ظاهرة في المخالفة لما ذكره الشارح وكتب سم عليه مانصه ينبغي
ان ضابط جفافهما ان لا يظهر بزوال الرطوبة الباقية اثر في المكيال انتهى وهو صريح فيما قلناه
اه عش أى في قوله وقد يقال ايضا الخ (قوله وزوان) كذا في النهاية والتي في اصل الشارح زوان بتقديم
الالف فليحروا في النهاية هو ما في الروضة وغيرها وضبطه السيد السهودي بضم الزاى والهمز اه
بصرى عبارة شيخنا قوله وزوان ككتاب وغراب وسحاب بالواو وبالهزمة ويسى الشين عند الشوام
وهو حب يشبه الدحرج او الكون إذا طحن مع البر يجعله ماره (قوله لتحققها) أى المائلة (وقوله
حيث) أى حين الجفاف والبقاء (قوله بكسر سينه) أى قوله قال الخ) فى النهاية والمعنى (قوله او كسب) بضم
فسكون (قوله فله) أى للسمسم (قوله وكسب به دهن) خرج ما لا دهن فيه فينبى جواز بيعه بالشيرج دون
السمسم والطحينة لا شتمال كل منهما عليه فى شرح العباب وفى الجواهر لا يباع طحين او سمسم بطحين او
كسب وكذا كسب الجوز بكسب الجوز أى ان كان فيه خليط والا جاز قياسا على كسب السمسم
والكلام فى كسب يا كله الادميون ككسب نحو السمسم بخلاف كسب نحو القرم فانه غير روى وفى
الروض والسمسم بالشيرج وبالکسب باطل اه سم عبارة المعنى اما كسب غير السمسم واللوز الذى
لا يا كله الا بهائم ككسب القرم أو كل البهائم له كثر فليس يروى اه (قوله به دهن) أى يمكن فصله
اه عش قول المتن (وكذا العصور) فيجوز بيع العصور بمثلها وكذا بيع عصوره أى نحو العنب والرتب
تخله متماثلا على الاصح معنى واسنى وهو مخالف لما سلكه الشارح عن الشيخين (قوله لا نحو خل) الخ
استثناء منقطع اه بصرى (قوله لا نحو خل القراخ) وحاصل مسئلة الخلاف ان يقال ان كان فيها ماء
امتنع بيع احدهما بالآخر مطلقا سواء كان من جنسه ام لا وان كان فى احدهما فان كان الآخر من جنسه
امتنع ولا فلا يخل هذا يباع خل عنب بمثلها وخل رطب بمثلها وخل عنب بخل رطب وخل زبيب بخل
رطب وخل تمر بخل عنب وتمر بخل عنب وتمر بخل زبيب وتمر بخل رطب وتمر بخل زبيب بخل تمر وخل
تمر بمثلها وخل زبيب بمثلها زبادى اه عش (قوله كمر) أى فى شرح وادقة الاصول الخ (قوله وهو) خبره
(عجيب) ر (قوله فتجوز الخ) خبره (يرده) اه سم (قوله كالتخذ من الآخر) قال سم لا يخل مافى
هذا من التكلف والاستناد اليه فى التعجب بما قاله السبكي من انه لم يره مما يتعجب منه ثم قال بعد ان اطال
فى بيان التكلف مانصه على ان دعواه ان تجوز الشيخين المذكور يرد ما قاله السبكي عجيب بل لعله

النتهى فى الحبوب كالحنطة مع قوله السابق قبل وقد يعتبر الكمال أو لا بخلاف نحو الثمر الخ وفى شرح المنهج
كغيره مانصه ولا يعتبر فى الثمر والحب تاهي جفافهما بخلاف اللحم لانه موزون يظهر اثره اه (قوله
وكسب به دهن) خرج ما لا دهن فيه فينبى جواز بيعه بالشيرج دون السمسم والطحينة لا شتمال كل منهما
عليه وفى شرح العباب وفى الجواهر لا يباع طحين او سمسم بطحين او كسب وكذا كسب الجوز بكسب
الجوز أى ان كان فيه خليط والا جاز قياسا على كسب السمسم والكلام فى كسب يا كله الادميون ككسب نحو
السمسم بخلاف كسب نحو القرم فانه غير روى اه وفى الروض والسمسم بالشيرج وبالکسب باطل اه
(قوله وهو) خبره عجيب وقوله فتجوز خبره يرد الاق (كالتخذ من الآخر) لا يخل مافى هذا من التكلف
والاستناد اليه فى التعجب بما قاله السبكي من انه لم يره مما يتعجب منه وما يقطع بالتكلف المذكور تجوز
الشيخين المذكور اذ لو كان المتخذ من احد المتجانسين كالتخذ من الآخر بحيث يكون معه جنسا واحدا ما ساغ
لهما جمل خل العنب مع عصوره جنسا اخر مع اتخاذه من نفسه فتامله على ان دعواه ان تجوز الشيخين
المذكور يرد ما قاله السبكي عجيب بل لعله غفلة عن رد السبكي تجوز الشيخين المذكور كفى شرح الروض

وزوان (حيا) لتحققها
فيها حيث (و) تعتبر (فى)
جوب الدهن كالسمسم
بكسر سينه (حبا ودنها)
او كسبا خالصا من نحو ملح
ودهن فله حالات كال فياع
كل بمثله لا سمسم بشيرج
وطحينة وكسب به دهن
مثله او بطحينة او شيرج
لأنه من قاعدة مدعج (و)
تعتبر (فى العنب زيبا او خل
عنب وكذا العصور) من
نحو رطب وعنب ورومان
وغيرها (فى الاصح) لان
ما ذكر حالات كمال فجوز
بيع بعض كل منها بيعه
لا نحو خل القراخ والزيب
لان فيه ما يمنع العلم بالمائلة
كامر قوا السبكي وما اجزم
به وإن لم اراه متناع بيع
الزيب بخل العنب وان
كانا كاملين اه وهو بعد
تسليمه والافتجوز الشيخين
بيع عصور العنب تخله متفاضلا
لانها جنسان لا فراط
التفاوت فى الاسم والصفة
والمقصود برده عجيب فان
هذا معلوم من قولهم لا يباع
الشيء بما اتخذه من الشامل
للكامل وغيره والعنب
والزيب جنس واحد
فالتخذ من احدهما كالتخذ
من الآخر

غفلة عن رد السبكي تجوز الشيخين المذكور كما في شرح الروض قال أنها تعامرا وجه الامام وان قضية كلام ابن الصباغ أنها جنس واحد وان هذا هو الاصح اه فكيف يرد على السبكي تجوز الشيخين مع رده له وتصحيحه خلافا قائل ولا يخفى ان تجوز الشيخين المذكور قياسه تجوز بيع التبر بصير الرطب وخله خلافا للرويان بل قد يقال قياسه ايضا تجوز بيع التبر بخله والزبيب بخله فليراجع اه (قوله كاملين) قضيته انه مع جواز بيع عصير العنب بخله يمتنع بيع العنب بخله مع انه ابعد عن خله من عصيره عن خله اه سم (قوله أى في ماهية) إلى قول المتن وإذا جمعت في النهاية إلى قوله على أن كون إلى ثم جعل (قوله أى في ماهية هذا الخ) إنما فسر به ليناسب قوله بعد لبنا وسننا الخ قول المتن (لبنا) هو وما بعده حالان بتاويل الاول باقيا على حاله والثاني بصائر سننا ونخضا (قوله من الماء مثلا) عبارة المغنى لبنا خالصا غير مشوب بماء أو انقحة أو ملح وغيره مغلى بالنار أو سننا خالصا مصفى بشمس أو نار فانه لا يتأثر بالنار تأثير انقصاد ونقصان أو بخضا صافيا أى خالصا عن الماء والنخض ما نزع زبده اه (قوله الذى لم يقل بالنار) أى قباج اللبن الذى لم ينزع زبده بمثله ولا يباع بالسمن ولا بالزبد ولا بالخض لا نه حث من قاعدة معجزة لان اللبن يشتمل على الخض والسمن والقياس انه لا يباع الزبد بالخض لا شتال الزبد على سمن ونخض لكن نقل سم على منهج عن الخادم عن الامام جوازه وتوقف فيه وجزم الزبدي بما قاله الامام اه عش وسأقي عن سم توجه عدم بيع الخض بالزبد (قوله وإن كان الخاثر اقل) هو بالمثل ما بين الحليب والرائب ولا يضرب ذلك تفاوت الخوصة في احدهما ويغنى ان يكون محل عدم الضرر في الخاثر إذا كان ذلك بعدم اضمات شيء اليه بان ضرر نفسه والى يصح بيع بعضه ببعض اخذا بما يأتى في قوله في الخاطلة الانقحة الخ حيث جعل ذلك علة للبطلان اه عش وقوله وينبغي الخ قد مر عن المغنى ما يوافقه (قوله اما ما فيه ماء) أى مثلا فيدخل فيه مالو خاط بالسمن غير مما لا يقصد للبيع مع السمن كالدهن فلا يصح بيع المخلوط به لا بمثله ولا بدرام على ما مر له بعد قول المصنف او نقدان (قائدة) وقع السؤال في الدرس عن بيع الدقيق المشتمل على الخاطلة بالدرام هل يصح ام لا لاشتائه على الخاطلة ويمكن الجواب عنه بان الظاهر الصحة لان الخاطلة قد تقصد ايضا للدواب ونحوها ويمكن تبيين ما من الدقيق بخلاف اللبن المخلوط بالماء فان ما في اللبن من الماء لا يقصد الانتفاع به وحده البتة لتعدد تمييزه اه عش (قوله بمثله لا بخالص) قد يشعر بصحة بيعه بنقد مع ان اللبن المشوب بالماء يمتنع بيعه فراجع اه سم عبارة الرشيدى وعش قوله فلا يباع بمثله ولا بخالص أى ولا يغير ذلك كالدراهم كما روى كلامه اه (قوله على سبيل لا يؤثر الخ) أى على شىء يقصد به حوصته لانه من مصالحه على ما مر عن العراقي اه عش (قوله قال) أى السبكي (قوله فيه زبد) أى متميزا كامن فاندفع قول الشارح الا على أن كون الخ فليتام اه سم وباقى عن الصرى مثله وعش جواب اخر (قوله ولا يزبدو بالسمن لانه) مفهومه ان الخض إذا لم يكن فيه زبد جاز بيعه بالزبد بالسمن وهو ظاهر في الثاني وقد صرح في الروض بان السمن والنخض جنسان دون الاول لان الزبد لا يخلو عن الخض فيكون من قاعدة معجزة ثم رايته في شرح الباب بعد ان علل امتناع بيع الزبد بالزبد بالسمن واللبن وبسائر ما يتخذ منه قوله لان الزبد لا يخلو

قال أنها تعامرا وجه الامام وان قضية كلام ابن الصباغ أنها جنس واحد وان هذا هو الاصح قال ولا يلزم من كونها محالة الكمال ان يكونا جنسين وقد صرح الرويان بعدم جواز بيع التبر بصير الرطب وكذا بخله اه فكيف يرد على السبكي تجوز الشيخين مع رده له وتصحيحه خلافا قائل ولا يخفى ان تجوز الشيخين المذكور قياسه تجوز بيع التبر بصير الرطب وخله خلافا للرويان قد يقال قياسه ايضا تجوز بيع التبر بخله والزبيب بخله فليراجع اه (قوله كاملين) قضيته انه مع جواز بيع عصير العنب بخله يمتنع بيع العنب بخله مع انه ابعد عن خله من عصيره عن خله (قوله بمثله لا بخالص) قد يشعر بصحة بيعه بنقد مع ان اللبن المشوب بالماء يمتنع بيعه فراجع اه (قوله فيه زبد) أى متميزا كامن فاندفع قول الشارح الا على أن كون الخ فليتام (قوله ولا يزبدو بالسمن) مفهومه ان الخض إذا لم يكن فيه زبد جاز بيعه بالزبد بالسمن وهو ظاهر

هـ (تنبيه) يؤخذ من كلامهما المذكور ان محل امتناع بيع الشيء بما اتخذ منه مالم يكونا كاملين أو يفرط التفاوت بينهما فيما ذكر (و) تعتبر (في اللبن) أى في ماهية هذا الجنس المشتمل على لبن وغيره (لبنا أو سننا أو نخضا) بشرط أن يكون كل منها (صافيا) من الماء مثلا فيجوز بيع بعض أنواع اللبن الذى لم يقل بالنار ببعض كيلا بعد سكون رغوته وإن كان الخاثر اقل وزنا أما ما فيه ماء فلا يباع بمثله ولا بخالص وقيد السبكي وغيره بغير ماء يسير لا يؤثر في الكيل قال ويعتبر في الخض الخالى من الماء أن لا يكون فيه زبد والام لا يباع بمثله ولا يزيد ولا بسمن لانه من قاعدة مدعجوة لا لعدم كاله اه

عن قليل غثيض وهو يمنع العلم بالمأثلة قال وبه يعلم ضعف قول الامام يجوز اتفاقا بين الزبد بالغثيض متفاضلا نعم ان زرع ما في الغثيض من الزبد جاز يبعه بسمن ولو متفاضلا لان احدهما ليس اصلا للآخر ولا اشتتملا على بعضه بخلاف يبعه بالزبد لاشتغال الزبد على بعض الغثيض هذا هو الذي يتجه فراجع اه سم عبارة عرش نضاهو لعله انما يصح بيع الغثيض بمثله الخ حيث لم يخل من الزبد لان غثضه وإخراج الزبد منه اورث عدم العلم بمقدار ما بقي من الزبد في الغثيض وصير الزبد الكامن فيه كالمنفصل فآثر اه وبه يندفع قول الشارح الا على ان كون الخ (قوله وفيه نظر اذا الغثيض الخ) لك ان تقول الغثيض ما غثض حتى يتميز بزده من بقية اجزائه ثم قد ينزع الزبد عنه ويفصل بالفعل وقد لا يفرض اعتبار الزرع في مفهوم الغثيض فقد يتبع من الزبد اجزاء يسيرة اذ لم يبلغ في تصفيته بنحو خرقه فيكون ذلك يحمل كلام السبكي نعم ينبغي ان ينظر فيما الوقت تلك الاجزاء الباقية جدا فهل يغتفر كسير الماء او يفرق عمل تامل والاول اقرب ويؤيده ما بقي في التحفة في بيع برشعير وبكل منهما احبات من الاخر يسيرة وما بقي في الحاشية عن شرح العباب في بيع برشعير الشعير اه سيد عمر (قوله لما ذكره) أي لان ما فيه زبد لا يسمى غثضا وعليه فالمازعة عن مجرد ذكره لافي الحكم والافعلوم انه لا يجوز وقد يقال ذكره لئلا يتوهم ان المراد معظم الزبد بحيث يسمى المشتعل على القليل منه غثضا اه عرش (قوله على ان كون الزبد الخ) محل تامل لانه حالة كون الزبد فيه وعدم تميزه عن بقية الاجزاء ارب لا غثيض واما بعد غثضه فقد تميز الزبد وخرج عن الكون فصار كشيء مختلط بكسب لم يفصل عنه لا كشيء كامن في سمن فتأمل اه سيد عمر (قوله جعل المتن) اي الغثيض كرى وعش (قوله صار كانه سمن) وايضا فالمراد باللين القسم الباقي بحاله وبالقسم الاعم اه سم وهو احسن من جواب الشارح (قوله هذا) محله قيل ما بقي قوله كالدس (وغثيض) فاذا امتناع بيع اللين بالغثيض وبخالفه ما في شرح العباب وبيع غثضه بمخضه بحليه وراثته وحامضه ان لم يغل احدهما بالآخر ولم يختلط باحدهما في الاولى وبالغثيض في الثانية ماء اه الا ان يحمل ما هنا على غثيض زرع زبده وذاك على ما زبده كامن فيه اه سم قول المتن (كالجين) باسكان الباء مع تخفيف النون وبضمها مع تشديد النون وبدونه نهاية ومعنى (قوله والمصل) الى قول المتن واذا اجعت في المعنى (قوله والمصل) المصلو المصاله ما سال من الاقطا اذ طبخ ثم عصر زباده عرش زاد الكرى والجائر اللين

وفيه نظر اذا الغثيض اسم للمازعة زبده فلا يحتاج لما ذكره على ان كون الزبد في اللين باللين لا يعتبر ككون الشيرج في السمن بالسمن ثم جعل المتن له قسما للين مع أنه قسم منه المراد انه باعتبار ما حدث له من الغثض صار كانه قسم وان كان في الحقيقة قسما فاندفع اعتراض جمع من الشراح بذلك (ولا تنكح المأثلة في سائر) اي باقى (أحواله كالجين والافط) والمصل والزبد

في الثاني وقد صرح في الروض بان السمن والغثض جنسان دون لان الزبد لا يخلو عن الغثيض فيكون من قاعدة مدجوة ثم رايته في شرح العباب بعد ان علل امتناع بيع بالزبد بالزبد وبالسمن باللين وبسائر ما يتخذ منه بقوله لان الزبد لا يخلو عن قليل غثيض وهو يمنع العلم بالمأثلة قال وبه يعلم ضعف قول الامام يجوز اتفاقا بين الزبد بالغثيض متفاضلا اه نعم ان زرع ما في الغثيض من الزبد جاز يبعه بسمن ولو متفاضلا لان احدهما ليس اصلا للآخر ولا اشتتملا على بعضه بخلاف يبعه بالزبد لاشتغال الزبد على بعض الغثيض هذا هو الذي يتجه فراجع اه في شرح العباب أيضا مانصه مع منه وبيع غثضه بمخضه بحليه وراثته وحامضه ان لم يغل احدهما بالآخر ولم يختلط باحدهما في الاولى وبالغثيض في الثانية ماء اه بأختصار فان كان الفرض ان الزبد كامن في الغثيض ولم يتميز ولم ينزع فجميع ما ذكره واضح ثم رايته يعني الاذرعى قال بعد ذلك كاسبكي لا يباع غثيض بزبد بمثله ولا يزبد لانه بسمن ولا يصير من قاعدة مدجوة اه وقياس امتناع الغثيض بزبد بمثله لكونه من قاعدة مدجوة امتناع الغثيض بزبد باللين لان امتناعه بمثله ليس الا تميز سمنه و تميز أحد الجنسين في أحد الجانبين كاف في قاعدة مدجوة لكن ما تقدم من جواز بيع الغثيض بمثله والحليب وغيره بخالف هذا الذي نقله عن الاذرعى ان كان مفروضا في غثيض بزبد فان كان مفروضا في مزروع الزبد خالف بالنسبة ليعيه باللين قول شيخ الاسلام في شرح المنهج كغيره ولا اللين بما يتخذ منه كسمن وغثيض اه وسياق هذا في كلامه هنا الا ان يكون مفروضا في غثيض بزبد لكن لم يتميز بزبد بل هو كامن فيه (قوله صار كانه سمن) وايضا فالمراد باللين القسم الباقي بحاله وبالقسم الاعم (قوله

الغليظ والخفيض اللين الذي أخذ زده اه (قوله لخاطلة الانفة الخ) نشر على ترتيب الف والافنة بكر
 الهمز قو فتح الغامو يقال منفحة بكر الميم مع فتح الفاء شىء يؤخذ من كرش الجدى مثلاً اصفر مادام رضع
 فيوضع على اللبن فيجمد (قوله او الدقيق) كان مراده به فتات لطيف يحصل من اللبن عند جعله في الحصر
 وارادة جعله جنباً وقال شيخنا العزيز المراد دقيق البرلان الاقطلين يضاف اليه دقيق فيجمد فاذا وضع على
 الحصر التي يعصر عليها سال منه المصل مخلوط بالدقيق اهيجيرى (قوله ولا يغالض) اى بلين خالص (قوله
 ولا يع زبد بسمن) اى ولا يع سمن يجبن اه عرش قال البجيرى واعتمد البالي صحة بيع الزبد بالدرهم
 تبعاً لشيخه بعد افتائه بالمنع اه (قوله كالديس) بكسر الدال وسكون الباء وبكسر تين عسل القتر وعسل
 النحل قاموس وفي المختار انه عصير الرطب وقيل عصير العنب اذا طبخ وهو المعروف عند اهله عرش (قوله
 والفانيد) وهو عسل القصب المسمى بالمرسل اه معنى (قوله والسكر) وفي الروض وللعقود بالناك السكر
 والفانيدو اللباحكم المطبوخ وفي شرحه فلا يباع شىء منها بمثله ولا باصله ولا بسائر ما يتخذ من اصله اه قضيته
 امتناع بيع السكر بالفانيد لانه متخذ من اصله وهو القصب لكن بخلاف قول الروض بعد ذلك والسكر
 والفانيد جنسان اه اذ قضية كونهما جنسين جواز بيع احدهما بالاخر لعدم اشتراط المماثلة في الجنسين
 فلا يضر تأثير النار اللهم الا ان يلزم ان اصل احدهما غير اصل الاخر اخذاً من تحليل شرحه
 كونهما جنسين باختلاف قصبهما لان الفانيد يتخذ من قصب قليل الحلاوة كاعالى العيدان والسكر يطبخ
 من اسافلها وواسطها لشدة حلاوتها وما وكل منهما لا يصدق عليه انه متخذ من اصل الاخر لا اختلاف
 اصلهما فليتأمل اه سم (قوله في هذه الاربعة) اى الدبس الخ اه عرش (قوله للطاقة الخ) علة للصحة
 و (قوله لانه واسع) علة للصحة للطاقة اه سم اى علة لعملية الطاقة للصحة واقتصر المعنى على العلة الثانية
 وعطفها النهائية على الاولى وكل منهما اظهر واحسن مما سلكه الشارح (قوله الغلى في الماء الخ) عبارة
 النهاية والمعنى ما اثرت اى النار فيه الحرارة فقط كلامه المعنى فيباع اه قول المتن (كالعسل الخ) اى
 والذهب والفضة فان النار فيها تتميز النش وهي لطيفة بها بقو معنى (قوله لو عقدت النار) يتاقى مثله في
 العسل وتصوره ظاهر اه سيد عمر (قوله اى عقد البيع) الى قوله ولو انما لم تجر في بيع فرس في النهاية وكذا
 في المعنى الا قوله وبحت الى المتن وقوله ومن زعم الى ومثل ذلك (قوله اى عقد البيع) عبارة المعنى اى
 البيعة سمي بذلك لان احداً المتبايعين يصفق يده على الاخر في عادة العرب اه (قوله يصفق) بابه ضرب
 مختار اه عرش (قوله هذا) اى يجمع الصفقة المفيد لو حدة العقد (قوله تعددها بتفصيل الثمن) لا يقال

وخفيض) افاد امتناع بيع اللبن بالخفيض وبخلافه ما مر عن شرح الباب الا ان يحمل هذا على تخفيض نزع
 زده وذلك على ما زبد كما من فيه (قوله كالديس) قال في الروض وللعقود بالناك السكر والفانيدو اللباحكم
 المطبوخ قال في شرحه فلا يباع شىء منها بمثله ولا باصله ولا بسائر ما يتخذ من اصله اه قضيته امتناع بيع السكر
 بالفانيد لانه متخذ من اصله وهو القصب لكن هذا يخالف قول الروض بعد ذلك والسكر والفانيد جنسان
 اه اذ قضية كونهما جنسين جواز بيع احدهما بالاخر لعدم اشتراط المماثلة في الجنسين فلا يضر تأثير النار
 اللهم الا ان يلزم ان اصل احدهما غير اصل الاخر اخذاً من تحليل شرحه كونهما جنسين بقوله لا اختلاف
 قصبهما لان الفانيد يتخذ من قصب قليل الحلاوة كاعالى العيدان والسكر يطبخ من اسافلها وواسطها
 لشدة حلاوتها وما وكل منهما لا يصدق عليه انه متخذ من اصل الاخر لا اختلاف اصلهما فليتأمل (قوله للطاقة)
 علة للصحة وقوله لانه واسع علة للصحة للطاقة (قول المصنف ولا يضر تأثير تمييز) عبارة الروض ولا يضر العرض
 على النار للتصفية ولو علا ومعياره الوزن اه وقوله ومعياره قال في شرحه اى المعروض على النار للتصفية
 انتهى وما اقتضاه من ان السمن المانع المعروض معياره الوزن موافق لما قدمه من قوله ويبيع السمن
 بالسمن وزنا بخلاف قول البغوى الذى استحسنته في الشرح الصغير ان المعتبر في مانع السمن هو الكيل وما
 قاله البغوى هو المعتمد (قوله تعددها بتفصيل الثمن) لا يقال يؤخذ من ذلك ان بيع الدينار بفضة قلووس

فلا تجرى فيه القاعدة
الآتية بخلافه بتعدد البائع
أو المشتري وبحث بعضهم
أن نية التفصيل كذكره
وفيه نظر وإن أقره جمعا
مرانه لو كان نقدان مختلفان
لم تسكف نيتهما أحدهما
ولا يرد على ذلك صحة البيع
بالكتابة لأنه يفتقر في
الصيغة مالا يفتقر في
المعقود عليه (ربويا)
واحدا أي متحد الجنس
(من الجانين) ولو ضمنا
كسهم بدنه لأن روز
مثل السكمان فيه يقتضي
اعتبار ذلك الكمان بخلافه
بمثله فإنه مستمر فيهما فلا
داعي لتقدير بوزة وسر
أن المادري لكانه بالنسبة
لمقصود دارها بئر ماء
عذب بيعت بمثلها مقصود
تباعا فلم تجر فيه القاعدة
الآتية لذلك وإن كان
مقصودا في نفسه كذكره
في باب بيع الأصول والثار
أنه يشترط التعرض لدخوله
في بيع دارها بئر ماء أو لآل
يصح لاختلاط الماء
الموجود للبائع بالحادث
المشتري ومن زعم أن
كلامهم ثم إنما هو بئر ماء
مبيعة وحدها لأن ماها
حيث مقصود فقدهم بل
صرحا عما ذكرناه المعلوم
منه أن التابع هنا وهو مالا
يقصد بالمقابلة معناه غير
التابع ثم وهو ما يكون

يؤخذ من ذلك أن لبيع الدنار بفضة وقلوس صورتين أحدهما أن يقول بعتك هذا الدنار بكذا فضة
وكذا قلوسا وهذه الصورة باطلة وهي من هذه القاعدة والثانية أن يقول بعتك نصفه بكذا فضة ونصفه بكذا
قلوسا وهذه الصورة صحيحة وهي خارجة عن القاعدة بتعدد العقد لا ناقل هذا إلا خذ من بل كلتا صورتين
خارجتان عن هذه القاعدة لأن العقد في كل منهما يجمع جنسا واحدا من الجانين لا اختلاف جنس الذهب
والفضة ولم يشترط التماثل في بيع أحدهما بالآخر فالصواب هو الصحة في صورتين نعم لو باع نصف فضة
بعثاني فضة وعثمان قلوسا فالوجه أخذ من هذه القاعدة هو البطلان لأن العقد جمع جنسا واحدا من الجانين
وهو الفضة وانضم اليه شيء آخر في أحد الجانين وهو القلوس بخلاف ما لو باع نصف النصف بعثاني فضة
ونصفه الآخر بعثاني قلوسا ومائل نصف النصف العثماني الفضة في القدر فإنه يصح لتعدد العقد مع وجود
شروط الربا في أحد العقدين الذي هو عقد الربوي ويجري هذا التفصيل في بيع دينار كبير بدینار صغير
وفضة فليتأمل أه سمواقر النية بطلان الصورة الأولى كما يأتي (قوله جبتك هذا بهذا الخ) عبارة المغني
بان جعل في بيع مد ودرهم بمثلها المد في مقابلة المد والدرهم بالدرهم في مقابلة الدرهم أو المد أه (قوله فلا
تجرى فيه الخ) أي فصيح العقد نهاية ومعنى (قوله أن نية التفصيل الخ) أي فصيح العقد مع النية أه ع
(قوله على ذلك) أي على عدم الصحة مع النية (قوله ولو ضمنا) أي في أحد الجانين فقط أه رشدي
(قوله فيه) أي السهم وكذا الضمير في قوله بخلافه بمثله (قوله فانه) أي الكمان (قوله فيهما) أي
في الجانين (قوله ومرا أن المادري) قال سم على حج حرر الشارح في شرح العباب أن الصحيح جواز بيع
خبز البر بخبز الشعير وإن اشتمل كل منهما على ملح وماء لاستهلاكهما فليس ذلك من هذه القاعدة أه
أقول قد تشكل عليه مسألة الحلول حيث قالوا إنها متى كان فيها ماء انتمتع ببيع أحدهما بالآخر مطلقا من
جنسه أو غيره اللهم إلا أن يقال إن الماء في الخبز لا وجود له البتة والمقصود منه إنما هو جمع أجزاء الدقيق
بخلاف الخل فإن الماء موجود فيه بعينه وإنما تغيرت صفته بما اضيف اليه فلم يضمن حل أجزاءها أه ع
(قوله فلم تجر فيه) أي في بيع الدار المذكور (قوله لذلك) أي التبعية (قوله كذا كرو الخ) تعليل لكون الماء
مقصودا في نفسه (قوله أنه الخ) بيان لمعارضة المغني ولا ينافي كونه تابعا بالاضافة كونه مقصودا في نفسه
حتى يشترط التعرض له في البيع ليدخل والحاصل أنه من حيث أنه تابع بالاضافة اغتفر من جهة الربا ومن
حيث أنه مقصود في نفسه اعتبر التعرض له في البيع ليدخل فيه أه (قوله لدخوله) أي الماء الموجود (قوله
للبائع) نعم للوجود (قوله للمشتري) نعم للحادث (قوله أن كلامهم ثم) أي في باب بيع الأصول
والتار (قوله وحدها) أي بدون الدار (قوله بما ذكرناه) وهو قوله أنه يشترط التعرض الخ (قوله أن
التابع هنا) أي في دارها بئر ماء عذب بيعت بمثلها (قوله معناه) الأولى إسقاطه (قوله وهو) أي التابع ثم

صورتين أحدهما أن يقول بعتك هذا الدنار بكذا فضة وكذا قلوسا أو صار فتذكر بكذا فضة وكذا قلوسا وهذه
الصورة باطلة وهي من هذه القاعدة والثانية أن يقول بعتك نصفه بكذا فضة ونصفه بكذا قلوسا وهذه الصورة
صحيحة وهي خارجة عن القاعدة بتعدد العقد لا ناقل هذا إلا خذ من بل كلتا صورتين خارجتان عن
هذه القاعدة لأن العقد في كل منهما يجمع جنسا واحدا من الجانين لا اختلاف جنس الذهب والفضة ولذا
لم نشترط المماثلة في بيع أحدهما بالآخر فالصواب هو الصحة في صورتين نعم لو باع نصف فضة بعثاني فضة
وعثمان قلوسا فالوجه أخذ من هذه القاعدة هو البطلان لأن العقد جمع جنسا واحدا من الجانين وهو الفضة
وانضم اليه شيء آخر في أحد الجانين وهو القلوس بخلاف ما لو باع نصف النصف بعثاني فضة ونصفه الآخر
بعثاني قلوسا ومائل نصف النصف العثماني الفضة في القدر فإنه يصح لتعدد العقد مع وجود شروط الربا في
أحد العقدين الذي هو عقد الربوي ويجري هذا التفصيل في بيع دينار كبير بدینار صغير وفضة فليتأمل
(قوله ومرا أن المادري الخ) حرر الشارح في شرح العباب أن الصحيح جواز بيع خبز البر بخبز الشعير
وإن اشتمل كل منهما على ماء وملح لاستهلاكهما فليس ذلك من هذه القاعدة وفي شرح العباب وأقرب

جزءاً او من لا من له مثل ذلك بيع برشيعين وفي كل حبات من الاخر قليلة بحيث لا يقصد بالاخر ايجوع دار فيها معدن ذهب مثلاً جلا به
بذهب لانه حينئذ تابع المقصود ما فيه وقوله ما اثر للجل بالفسد باب الربا محله في غير التابع بخلاف ما إذا علمنا او احدهما به او كان فيها
ثوب به بذهب يتصل منه شيء فانه المقصود بالمقابلة فجرت القاعدة كبيع ذات لبن بذات لبن وان جيل لانه يقصد منها غالباً بخلاف المعدن من
الارض ولانما تجرى بيع فرس لبون بمثله لان لبنا لا يقصد بالمقابلة وان قصد في نفسه (٢٨٧) بدليل انه يرد به في المصراع صاع تمر على

ما اقتضاه اطلاقهم وان
نوزعوا فيه) واختلف
الجنس) أي جنس المبيع
سواء كان المضموم للربوي
المشترط الجنس من الجائزين
ربوياً أم غير ربوي وقد
بعض الشراح الجنس هنا
بالربوي فالوجه الصحة في
بيع درهم وثوب بمثله لان
جنس الربوي لم يختلف
وليس كذلك بل هو من
القاعدة لان جنس المبيع
اختلف وان لم يختلف
الجنس الربوي (منهما)
جميعهما بان اشتمل احدهما
على جنسين اشتمل عليهما
الآخر (كبدجوة ودرهم
بدرهم ودرهم) وكثوب
ودرهم بثوب ودرهم أو
بمجموعهما بان لم يشتمل
الآخر الاعلى احدهما
كثوب مطرز بذهب أو
قلادة فيها خرز وذهب بيع
أو بيعت بذهب فان كان
التمن فضة اشترط تسليم
الذهب وما يقابله من التمن
في المجلس (وكذا ودرهم
بدين أو درهمين وبقولنا
واحدا الذي هو في أصله

(قوله جزءاً) أي كالسقف و(قوله او من لا من له) أي كفتح النلق بخلاف الماء فلا يدخل في معنى الدار
مثلاً فلا بد من النص عليه اهـ رشيدى (قوله ومثل ذلك) أي في الصحة اهـ عش (قوله وفي كل الخ) أي وفي
احدهما حبات الخ نهاية ومعنى (قوله بحيث لا يقصد الخ) عبارة النهاية بحيث لا يقصد تمييزها لتستعمل
وحدها وان اثيرت في السككين اهـ (قوله به) أي المعدن (قوله كبيع ذات لبن الخ) لعل محل بعد تميز اللبن
عن محله واستقراره في الضرع ولو بالنسبة لاحدهما بخلاف ما لو خلا صرع كل منهما عن اللبن حالة العقد
لان يكون اللبن حينئذ في معدنه الاصل ككون الشيرج في السمسم في بيع سمسم مثله ثم رايت قول المغنى
والنهاية الا في اخر الباب في بيع لبن شاة بشاة فيها لبن اهـ سيد عمر اقول وكذا قيل لهما الاتي ذكره انما
يفيد ما ترجمناه (قوله لانه يقصد منها الخ) عبارة النهاية والمعنى لان الشرع جعل اللبن في الضرع كوفي الاناء
بخلاف المعدن ولان ذات اللبن المقصود منها اللبن والارض ليس المقصود منها المعدن اهـ قال عش قوله مر
المقصود منها الخ أي فاقترن سواء علماه او جهلاه اهـ (قوله ولانما تجرى بيع فرس الخ) عموم كلام الشارح
مر أي والمعنى يخالفه اهـ عش (قوله أي جنس المبيع) إلى قول المتن كصاح في النهاية لا اقلوه وقد روي
المتن وقوله بشرط إلى ام صفة وكذا في المغنى لا اقلوه فان كان التمن إلى التمن (قوله أي جنس المبيع) أي
المعقود عليه (قوله وقد روي) لعله محرف عن قيد بالياه والدال قول المتن (كبدجوة) قال الجوهري هو تمر
من اجود تمر المدينة قال الازهرى والصيحاني منه سم على المنهج اهـ عش (قوله كبدجوة) بعد قول المتن بمقدرا
بالنصب بقاء لتثنى التمن اهـ رشيدى (قوله وما يقابله الخ) يعني ماء عن بالارض حتى منها باعتبار القيمة بعد
العقد اهـ عش (قوله وبقولنا الخ) متعلق باندفع و(قوله بالتسكير) أي لربوي اهـ كردي (قوله من بيع
ذهب الخ) أي من صحة هذا البيع (قوله فانه الخ) توجيه لاندفاع المذكور (قوله يعني غير الجنس)
اخذه من المقابلة ومن المثال (قوله وبشرط تمييزها) قيد غير صحيح في الذهب والفضة إذ القاعدة
جارية فيها مع الاختلاط وانما هو شرط في الحبوب اهـ رشيدى (قوله بشرط ان تقل حبات الاخر)
خلافاً للنهاية والمعنى جارتها وظاهر كلامهم الصحيح ان كثرت حبات الاخر وان خالف في ذلك بعض
المتأخرين إذ افرق بين الجنس والنوع ان الحيات إذا كثرت في الجنس لم تتحقق المائلة بخلاف النوع اهـ
قال عش قوله مر هنا أي في اختلاط احد النوعين بالاخر وقوله بعض المتأخرين منهم حجج تعالفاً في
المنهج وقوله بخلاف النوع قد يمنع بان اختلاف النوع في أحد الطرفين يوجب توزيع ما في الآخر عليه
وهو مانع من العلم بالمائلة اهـ (قوله بشرط ان تقل الخ) كذا قاله بعضهم ومثى عليه شيخ الاسلام ايضاً
لكن مقتضى كلام الشيخين انه يصح مطلقاً وقال شيخنا الشباب الرملي وغيره انه الصحيح اهـ سم (قوله أم صفة
الخ) عطف على قوله نوعاً حقيقياً اقول والحاصل ان الاختلاف حيث كان بتعدد الجنس والنوع او

الصالح فيمن أعطى لحامدارهما وقال أعطى نصفه لحامداره نصفه الاخر نصف درهم وفيما لو اشترى منه
نصف رطل لحم نصف درهم في الذمة ثم اعطاه رطل لحم وقال خذ نصفه عملياً فمضى واعطى نصف درهم عن
الباقى بان الثاني يحمل وكذا الاول اذا جعلها عقدين وقال مرة بمجوز اذا كان في عقدين ولم يكن احدهما
مغشوشاً مغشواً اهـ (قوله بشرط ان تقل حبات الاخر) كذا قاله بعضهم ومثى عليه شيخ الاسلام ايضاً

واستغنى عنه قيل بالتسكير فانه مشعر بالتوحيد وقد يقال بل انما استغنى عنه بما علم من أول الباب أنه حيث اختلفت العلة لا راباً اندفع
ما اورده على من بيع ذهب او فضة ببر وحده او مع شعير فانه لم يتحد جنس من الجائزين (او) اختلف (النوع) يعني غير الجنس
سواء اكان نوعاً حقيقياً كجيد وريء هما او باحدهما بشرط تمييزهما إذ لا يتأتى التوزيع الا حينئذ بخلاف ما إذا لم يميزا بشرط ان
تقل حبات الاخر بحيث لو ميزت لم تظهر في الكيل ولانما يلزم بضر كالمزج لخط احد الجنسين بحبات من الاخر بحيث لا يقصد اخر اجها لتستعمل
برا او شعير او ان اثيرت في الكيل لان التساوي بين الجنسين غير معتبر ام صفة من الجائزين او احدهما (كصاح ومكسر فاما واحداهما)

الصفة اما في الطرفين أو أحدهما كان الحاصل من ذلك تسع صور تعدد الجنس أو النوع أو الصفة في كل من الطرفين أو أحدهما والمذ المعترف في أحد الطرفين اما ان تزيد قيمته على الدرهم أو تنقص أو تساوى فذلك ثلاث صور تضرب في التسع المذكورة تبلغ سبعاً وعشرين صورة والعقد في جميعها باطل إلا إذا كان المبيع صحاحاً ومكسرةً بمثلها أو بصحاح فقط أو بمكسرة فقط وقيمة المكسرة كقيمة الصحيح فان العقد صحيح اه عش (قوله أي بصحاح) الذي قوله جعل الطبري في لغته وإلى الباب في النهاية إلا قوله ومن قال إلى لأن شرط وقوله كإياي إلى التنبيه وقوله نعم إلى المتن (قوله أو مكسرة) المراد بالمكسرة هنا القراضه وهي القطع التي تقرض من الدينار والدرهم للعامل في الجواهر اليسيرة اه كرى عبارة الجبري ونقل سم عن شيخه ان المراد بالكسر القراضه التي تقرض من الدنانير والقضاه ونقله عش أيضاً وما عدا ذلك وان كان نصف شريف أو ربع ريال يقال له صحيح شيخنا الحنفى اه (قوله دون قيمة الصحاح في الكل) أي أ ما لرباع ردياً وجداً بمثلها أو بأحدهما فلا يصح مطلقاً سواء كانت قيمة الرديء دون قيمة الجيد أم لا وعبارة سم على منعه قوله وقيمة الرديء الخ قال الشيخ عميرة هذا الشرط لم أره للاصحاب إلا في مسألة الصحاح والمكسرة خاصة فكان الشيخ الحق هذا نظراً إلى أن الجودة والرداءة مجرد صفة اه وأقول لا يخلو هذا اللاحق عن شيء والفرق يمكن اه والمعمد التسوية بين الجيد والرديء والصحيح والمكسر فحيث تساوى في القيمة صح ولا فلا اه عش (قوله أو عكسه) وهوان تكون قيمة الصحاح دون قيمة المكسرة (قوله من ذلك) أي من قاعدة مدحوجة ودرهم اه عش (قوله بل هو عيب في العوض) أي فلا يمنع من الصحة و(قوله وظاهر ان مراد الطبري الخ) مراده به دفع الاعتراض على الطبري وجعله ذلك من القاعدة فلا يصح قال سم على حج دعوى ظهور ذلك مع تعبيره بقوله واحدهما خشن أو اسود لا يخفى ما فيها اه أقول قد يقال قوله من ذلك يعين ان مراده ما ذكر ضرورة انه لا بد في القاعدة المذكورة من عينين في كل من الطرفين واحدهما اه عش (قوله بنحو نحاس) أي فلا يصح أيضاً اه عش عبارة سم عن شرح العباب بعد كلام طويل نصه والذي يتجه من ذلك انه لا يجوز بيع الدرهم المغشوشة بالدنانير المغشوشة لا حيث لم يكن للغش قيمته ولم يؤثر في الوزن سواء كان الغش فضة أم نحاس حصل منه بالتمييز شيء أم لا ولا مدخل للرواج في هذا الباب ثم رأيت الروياني صرح بما ذكره ت حيث قال العش اليسير الذي لا يأخذ حظام من الوزن لا يمنع من صحة البيع انتهت (قوله وذلك لما في الحديث الخ) تعليل لما في المتن (قوله حتى يميز

لكن مقتضى كلام الشيخين انه يصح مطلقاً قال شيخنا الشهاب الرملى وغيره انه الصحيح (قوله وظاهر ان مراد الطبري) دعوى ظهور ذلك مع تعبيره بقوله واحدهما خشن أو اسود لا يخفى ما فيها (قوله بنحو نحاس) في العباب ويصح درهم مغشوش بدنانير مغشوش بنحاس وكذا بفضة لا يميز اه قال في شرحه أخذ هذا من قول الجواهر لا يجوز بيع درهم مغشوش بمثلها أو بخالصه واما بيع الدرهم المغشوشة بالدنانير المغشوشة فان كان عش الذهب فضة حرم قال البغوي وهذا عندي ان كان يحصل منه شيء بالتمييز والاجاز كبيع دنانير مطلية بالنقرة وعكسه يجوز إذا كان التوبة لا يحصل منه شيء وان كان غشه نحاساً فعلى قول جمع مختلفي الحق اه إذا أكثر بحيث يكون للغش بعد التوبة قيمة وإلا وجب الاجواز لانه إذا لم يكن له قيمة لم يقابل بشيء ثم اجاب عما يورد على ذلك من انه ينبغي عدم الصحة لان ذلك يؤدي إلى جهالة الباقي بانه لا نظر إلى ذلك بل إلى الرواج قال وليس بواضح اه والذي يتجه من ذلك انه لا يجوز بيع الدرهم المغشوشة بالدنانير المغشوشة لا حيث لا يمكن للغش قيمة ولم يؤثر في الوزن سواء كان الغش فضة أم نحاس حصل منه شيء بالتمييز أم لا ولا مدخل للرواج في هذا الباب كما مر فلا نظر إليه ثم رأيت الروياني صرح بما ذكره ت حيث قال العش اليسير الذي لا يأخذ حظام من الوزن لا يمنع من صحة البيع إلى آخر ما أطلع به في تأييده ما قاله وقول البغوي كبيع دنانير مطلية الخ يدل على صحة بيع الدنانير المطلية وان الطلاء لا يمنع صحته وان يكتفى برؤيتها مع الطلاء ويوجه بانه كالصبغ فقلته بعدم تحصيل شيء منه فهو كزوجة الامة المحمرة بنحو الحناء مر اه (قوله علم التساوى) مفهومه انه

أي بصحاح فقط أو مكسرة فقط وقيمة المكسر دون قيمة الصحاح في الكل كما هو الغالب أو عكسه لان التوزيع الآتي انما يتأتى حيثئذ وجعل الطبري من ذلك بيع ذهب بذهب واحدهما خشن أو اسود مردود بان الخشونة أو السواد ليس عينا أخرى مضمومة لذلك الطرف بل هو عيب في العوض وظاهر ان مراد الطبري ان احده الطرفين اشتمل على اثنين من الذهب احدهما خشنه او سوداه وكذا لو بان احدهما مختلطه بنحو نحاس ومن قال في هذه بتفريق الصنفه فقد وهم لان شرط الصحة علم التساوى حال العقد فيما يستقر عليه وذلك مفقود هنا فالصواب انه من القاعدة (فباطله) ولا يتأتى هنا تفريق الصنفه لان الفساد للهيئة الاجتماعية كالعقد على خمس نسوة معاً وذلك لما في الحديث الحسن او الصحيح انه صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع قلادة فيها خرز وذهب بذهب حتى يميز

اى البيع حتى ميز بينهما
ولأن قضية اشتغال أحد
طرفي العقد على مالين
مختلفين أن يوزع مافي
الطرف الآخر عليهما
باعتبار القيمة والتوزيع
هنا لكونه ناشئا عن
التقويم الذي هو تخمين
والتخمين قد يخطئ يؤدي
وإن اتحدت شجرة المدين
وضرب الدرهمين للمفاضلة
أو عدم العلم بالمائة ففي
بيع مد ودرهم مدين إن
زادت قيمة المد على الدرهم
الذى معه أو نقصت تلزم
المفاضلة وإن ساوته لزم
الجهل بالمائة وقس الباقي
وكذا يقال في بيع صحيح
ومكسرهما أو بأحدهما
والكلام في المعين لصحة
الصلح عن ألف درهم
وخمسين ديناراً بألنى
درهم كما يأتي بسطه في
الاستبدال بما يعلم منه
أنه لو عوض دأته عن
دينه النقد فقد من جنسه
وغيره مع الجهل بالمائة
صح (تنبيه) ينبغي
التفطن لدقيقة يفشل عنها
وهي أنه يطل كما عرف
بما يقرر بيع دينار مثلاً
فيه ذهب وفضة بمثله
أو بأحدهما ولو غالفا
وإن قل الخلف

بينهما) ظاهره أنه فصل كل منهما عن الآخر في الخارج لكن لا توقف الصحة على ذلك بل يكفي التفصيل في
العقد كما مر ويمكن شمول الحديث لذلك بأن يحمل قوله لا حتى يميز على الأعم من التفصيل في العقد وفي
الخارج اه ع ش (قوله ولأن الخ) عطف على قوله لما في الحديث (قوله يؤدي الخ) خبر قوله والتوزيع
(قوله) وكذا يقال في بيع صحيح (الخ) اى وفي بيع جيد ودرى منهما أو بأحدهما اه ع ش (قوله في بيع صحيح
ومكسرهما الخ) اى والفرض ان قيمة المكسرون قيمة الصحيح أو ازيد كما تقدم فان استوت قيمتهما فلا
بطلان فالخالف أنه حيث تساوت قيمة الصحاح وقيمة المكسرة فلا بطلان وإن اختلفت فالبطلان سواء
استوت قيمة المكسرة من الجانبين وذلك للجهل بالمائة واختلفت وذلك لتحقق المفاضلة وإنما لم يحكم
بالبطلان أيضاً إذا تساوت قيمة الصحاح وقيمة المكسرة ويقال للجهل بالمائة لأن التقويم تخمين لأن
الدرهم والدنانير قيم الأشياء فهي اضبط من غيرها اه سم ومر عن ع ش مثله (قوله والكلام في المعين
الخ) قضيته أنه لو كان الصالح عليه في مسألة الصلح الآتية معينا لا يصح الصلح المذكور وهو ما جرى عليه ابن
المقرئ لكن سياتى في باب المبيع قل قضيه ان اعتماد الصحة اه رشيدى (قوله لصحة الصلح الخ) قد ينظر
في دلالة هذا على التقييد بالمعين إذ لم يبيع المجموع بل الألف درهم وقعت استيفاء عن الألف درهم
والألف الأخرى عوض عن الخمسين ديناراً في الذمة فليتامل وبذلك يظهر مافي الإطلاق قوله بما يعلم منه الخ
فليتامل اه سم (قوله كما يأتي بسطه الخ) رجع اليه في النسخة الأخيرة وضرب على مافي غيرها من قوله
وخرج بالصلح ما لو عوض دأته عن دينه النقد فقد من جنسه وغيره أو وفاه به من غير تعويض مع الجهل
بالمائة فلا يصح الخ وبتبعه مر في هذا هو استمرار عليه فوق البحث معه فيه في قوله أو وفاه به من غير تعويض
فأصلحه هكذا أو وفاه به من غير لفظ تعويض لكن بمعناه انتهى سم قال ع ش قوله لم يكن بمعناه كان
قال خذها عن دينك اه وظاهر المغنى موافق للنهية دون الشارح (قوله) وهي أنه يطل كما عرف بما يقرر
(الخ) ويؤخذ منه بالاولى بطلان ما عمت به البلوى من دفع دينار ومغزى مثلاً ومعه تمام ما يبيع به ديناراً
جديداً من فضة أو فوس وأخذ ديناراً جديداً به جري على القاعدة ولهذا قال بعضهم لو قال الصيرفى اصرف
لى بنصف هذا الدرهم اى والحال أنه خالص عن النحاس فضة والنصف الآخر فوس ساجاز لأنه جعل نصفاً
في مقابل الفضة ونصفاً في مقابل الفوس بخلاف ما لو قال اصرف لى هذا الدرهم بنصف فضة ونصف فوس
لا يجوز لأنه إذ سقط عليهما ذلك احتمال التفاضل وكان من صور مدعوجة اه نهاية وقوله بخلاف ما لو
قال اصرف لى الخ مر عن قريب عن سم رده فرأجه (قوله يبيع دينار مثلاً) اى أو يبيع درهم فيه فضة
لو علم التساوى سلم ما قاله هذا القائل فيه نظر لاقتضاء الحال التوزيع المؤدى للحدود (قوله) وكذا يقال في
بيع صحيح ومكسرهما أو بأحدهما) اى والفرض ان قيمة المكسرون قيمة الصحاح أو ازيد كما تقدم فان
استوت قيمتهما فلا بطلان وبارة الكثرة لشيئنا في الحسن البكرى وفي بيع الدرهم والدنانير الصحاح
والمكسرة إن استوت قيمة المكسرة اى من الجانبين لم تحق المائة كما مر ولا تحققت المفاضلة كما تقدم كما
هي متحققة في البيع بصحاح فقط أو مكسرة فقط إذ الفرض ان قيمة المكسرة بخلاف لقيمة الصحاح فلو تساوت
قيمتها فلا بطلان اه ومثله في شرح الجلال المحلى فالخالف أنه حيث تساوت قيمة الصحاح وقيمة المكسرة
فلا بطلان وإن اختلفت فالبطلان سواء استوت قيمة المكسرة من الجانبين وذلك للجهل بالمائة
واختلفت وذلك لتحقق المفاضلة وإنما لم يحكم بالبطلان أيضاً إذا تساوت قيمة الصحاح وقيمة المكسرة
ويقال للجهل بالمائة لأن التقويم تخمين لأن الدرهم والدنانير قيم الأشياء فهي اضبط من غيرها
(قوله لصحة الصلح الخ) قد ينظر في دلالة هذا على التقييد بالمعين إذ لم يبيع المجموع بل الألف درهم
وقعت استيفاء عن الألف درهم والألف الأخرى عوض عن الخمسين ديناراً وهذا لا يقتضى صحة بيع اللنى
درهم بألف درهم وخمسين ديناراً في الذمة فليتامل وبذلك يظهر مافي الإطلاق قوله بما يعلم منه الخ فليتامل
(قوله) كما يأتي بسطه الخ) هذا رجع اليه في النسخة الأخيرة وضرب على مافي غيرها من قوله وخرج بالصلح

فان فرض عدم تأثيره فيه ولم يظهر به تفاوت في القيمة صح والحيلة الخاصة من الزبامكر وهه بائرانواعه خلافا لمن حصر الكراهة في التخلص من ربا الفضل (ويعرم) ويطلق (يغ اللحم) ولو لحم سمك وهو هنا يشمل نحو آبة وقلب وطحال وكبدورة وجلد صغير يؤكل غالبا (بالحيوان) ولو سمكا وجراذا نعم بحث جمع حل بيع الحيوان بالسملك الميت وفيه نظر (من جنسه وكذا بغير جنسه من ما كول وغيره) حتى الايدي (في الاظهر) للخبر الصحيح انه عليه السلام نهى عن بيع اللحم بالحيوان وإرساله مجبور باسناد الترمذى له ومعتمد بالنهى الصحيح عن بيع الشاة باللحم وبأن أكثر العلم عليه على انه مرسل ابن السيب وهو بمنزلة المستدعى نزاع فيه لكن صحح في المجموع انه لا فرق حتى عند الشافعى رضى الله عنه وما اشتهر عنه من الفرق لم يصح وبأن ابا بكر قال وقد نحررت جزور في عهده فجاء رجل بعناق يطلب بها لحما لا يصلح هذا ولم يخالفه احد من الصحابة ويصح بيع نحو بيض ولبن بحيوان بخلاف لبن شاة بشاة فيها لبن

ونحاس مثله أو بدرهم خالص أو بدينار معشوش بفضة (قوله لانه يؤثر في الوزن) ولا يشكل عليه ما مر من جواز المعاملة بالمعشوش وإن جيل قدر الغش لانه يجوز تصويره ببيع غير جنسه بخلاف ما هنا اعرش (قوله ولم يظهر به تفاوت الخ) مفهوما انه لو تفاو تأفى القيمة لم يصح وهو مشكل على ما مر من انه لا نظر لتفاوت القيمتين عند الاستواء في الكيل أو الوزن وفي سم على منبه (تمت) لو باع فضة معشوشة بمثلها أو خالصا إن كان الغش قدر يظهر في الوزن امتنع والاجاز كذا انحط شيخنا بماش المحلى اه فلم يفصل في القليل بين ماله قيمة وبين غيره اعرش اقول ويمكن الجمع بان عدم التأثير في الوزن وعدم التفاوت في القيمة مثلا زمان (قوله صح) ويجوز بيع الجوز بالجوز وزنا واللوز باللوز وإن اختلف قشرهما كما سأتى في السلم ويجوز بيع لب الجوز بلب اللوز بلب اللوز وبيع البيض مع قشره ببيض كذلك وزان اتحاد الجنس فان اختلف جاز متفاضلا جزافا اه نهاية (قوله لمن حصر الكراهة الخ) واقفه في فتح المين عبارة منها اى دلالة جواز الخيل حديث خبير المشهور وهو بيع الجميع بالدرهم ثم اشترى بها جنينا وإنما امرهم بذلك لانهم كانوا يبيعون الصاعين من هذا بالصاع من ذلك فعلمهم النبي صلى الله عليه وسلم الحيلة المانعة من الربا ومن ثم اخذ السبكي منه عدم كراهة هذه الحيلة فضلا عن حرمتها لان القصد هنا بالذات تحصيل احد النوعين دون الزيادة فان قصد هذا كرهت الحيلة الموصلة اليها ولم تحرم لانه توصل بغير طريق محرم فعلم أن كل ما قصد التوصل اليه من حيث ذاته لا من حيث كونه حراما جاز بلا كراهة والا كرهه الا ان تحرم طريقه فيحرم اه (قوله ولو لحم) إلى الباب في المعنى لا قوله نعم إلى المتن (قوله ولو لحم سمك) اخذ غايته للاشارة إلى ان السملك لا يعد لحما كياتي اعرش (قوله نحو آبة) بفتح الميم من النحو السلكية بضم الكاف (قوله ولو سمكا) اى حلالا لانه لا يعد لحما ومن ثم جاز بعضه ببعض حايلى المعتمد اعرش (قوله نعم بحث جمع الخ) قوة الكلام تفهم أن مدرك البحث عد السملك الميت من قبيل الحيوان فعليه بمتنع بيع السملك الميت بلحم غيره مثلا وإن مدرك النظر عد من قبيل اللحم فعليه لا يمتنع ما ذكر فليراجعوا وانظر هل يجري هذا الاختلاف في بيع حيوان حي بحيوان مذبوح اه سم قول المتن (من جنسه) كبيع لحم ضان بضان و (قوله من ما كول) كبيع لحم بقر بضان ولحم السملك بالشاة والشاة بالبعير و (قوله وغيره) اى غير ما كول كبيع لحم ضان بحمار اه معنى (قوله وإرساله مجبور الخ) قال البجيرى عن البرماوى قال الماوردى المرسل عند الامام الشافعى مقبول إن اعتضد باحد امور سبعة القياس أو قول الصحابي أو فعله أو قول الاكثرين أو انتشر من غير دافع أو عمل به اهل العصر ام لم يوجد دليل سواه وهذا هو القول الجديدي وضم اليها غيره الاعتضاد بمرسل اخر او بمسنداه (قوله عليه) اى منع بيع اللحم بالحيوان (قوله انه لا فرق) لعل غيره المراد بين مرسله ومرسل غيره اه سم (قوله وبأن ابا بكر قال) مقوله لا يصلح هذا (قوله وقد نحررت الخ) جملة معترضة اه كردى (قوله ويصح بيع نحو بيض الخ) عبارة المعنى والنهاية ويجوز بيع لبن شاة بشاة حلب لبنها باقى فيها لبن يقصد حلبه لكثرة ما باع ذات لبن ما كولة بذات لبن كذلك من جنسه لم يصح لان اللبن في الضرع يأخذ قسطا من الثمن بدليل انه يجب التفرق بمقلته في المصرة بخلاف الادميات وذوات اللبن فقد نقل في البيان عن الشاشي الجواز فيها ولو باع لبن بقره بشاة في ضرعها لنصح لاختلاف الجنس وأما بيع ذات لبن بغير ذات لبن فصحيح وبيع بيض بدجاجة كبيع لبن بشاة فان كان في الدجاجة بيض مالموعرض ذاته عن دينه التقدم من جنسه ووفاه به من غير تعويض الخ وتبعه في هذا واستمر عليه فوقع البحث معه فيه في قوله او وفاه به من غير تعويض فاصلحه هكذا ووفاه به من غير لفظ تعويض لكن بمعناه اه (قوله نعم بحث جمع الخ) قوة الكلام تفهم أن مدرك البحث عد السملك الميت من قبيل الحيوان فعليه بمتنع بيع السملك الميت بلحم غيره مثلا وإن مدرك النظر عد من قبيل اللحم فعليه لا يمتنع ما ذكر فليراجعوا وانظر هل يجري هذا الاختلاف في بيع حيوان حي بحيوان مذبوح (قوله انه لا فرق) لعل المراد بين مرسله ومرسل غيره (قوله ويصح بيع نحو بيض الخ) (فرع) يجوز بيع البيض مع

والبيض المبيع يرض دجاجة لم يصح والاصح يرض دجاجة فيها يرض دجاجة كذلك باطل كبيع ذات لن
بمثلهما قال ع: ش قوله بغير ذات لن اي ولو من جنس واحد وقوله رم فيها يرض اي يقصد اكله مستقلا
بان تصلب اه ع: ش (قوله نحو يرض الخ) اي كالعسل

(باب في البيوع المنهى عنها)

(قوله بالتونين) الى المتن في النهاية وكذا في المعنى الاقول في القيد الغزالي وقيد يجوز (قوله وما يبيعها) منه
تلق الركبان والنجش اه ع: ش (قوله ثم النهي) اي من حيث هو لا بقيد كونه في هذا الباب اه ع: ش (قوله
لان تعاطى العقد) علة للحرمة وقضيته ان التحريم اما ناشأ من فساد العقد فليس هو مقتضى النهي والاولى
ان يقال النهي يقتضي التحريم مطلقا سواء رجع لذات العقد او لازمه او معنى خارج او كان المنهى عنه غير
عقدو يقتضي الفساد رجع لذات العقد او لازمه ويحرم من حيث تعاطى العقد الفاسد كما انه محرم
ليكونه منبعا عنه اه ع: ش وقوله ويحرم من حيث الخ والاولى فحرمة تعاطى العقد الفاسد لكونه منبعا عنه

(قوله او مع التصدير الخ) لعل هذا مفروض في عالم بوجوب التعلم اما جاهل باصل وجوب التعلم فيعد كل
البعد ثانياه اه سيد عمر عبارة ع: ش قوله رم او مع التصدير الخ قضيته انه مع التصدير يائم بتعاطى العقد
الفاسد كما يائم بترك التعلم فليس الاثم بالتصدير دون تعاطى العقد ولعل هذا مراد ح: بقوله حرام على
المنقول المعتمد يعني ان المراد ان تعاطى العقد الفاسد مع الجهل بفساده حرام حيث قصر في التعلم فليست
الحرمة مخصوصة بالتصدير اه (قوله بحيث يبعد جهله بذلك) يؤخذ من ذلك ان ما يقع كثير افي مصرنا
من بيع الدواب ويؤجل الثمن الى ان يؤخذ من اولاد الدابة المسمى ببيع المتأومة لا اثم على فاعله لان هذا
يغني فيعد رفيه اه ع: ش (قوله حرام الخ) خبر قوله لان الخ (قوله والاجتهاد) الو او معنى او كعبه بغير النهاية
(قوله وقيد ذلك) اي كون العقد الفاسد حراما او (قوله من غير تحقيق معناه) اي بان اطلق او قصد غير المعنى
الشرعي اه ع: ش (قوله فانه الخ) اي اجراء اللفظ الخ (قوله ثم الخ) اي بعد ان كان باطلا اه ك: رد (قوله
محل) اي عرفاه ع: ش (قوله اذا لم يحل له) وهو واضح عند الاطلاق كما هو ظاهر امالو قصد غير المعنى الشرعي

فيه نظر وينبغي عدم الحرمة اه ع: ش (قوله وقيد يجوز الخ) صادق بما اذا دعت الضرورة الى الربا كاستناع
موسر من اقرض مضطر فيلحصر اه بصري وممن ع: ش الجزم بذلك وكذا عبارة المعنى وهي وتعاطى
العقود الفاسدة حرام في الربوي وغيره الا في مسئلة المضطر المعروفة وهي فيا اذا لم يبعه مالك الطعام الخ اه
صريحة في الشمول (قوله تعاطى) اي العقد الفاسد (قوله كان امتنع ذو طعام) اي او ذو دابة من ايجارها
اه ع: ش (قوله فله الاحتيا) اي فلو لم يفعل ذلك بل اشتراه سماه البائع لزمه المسمى واضطراره لا يجعله
مكرا على العقد بما ذكر اه ع: ش (قوله او القيمة) قضية التعبير بالقيمة انه لا يلزمه اقصى القيم وقد
يوجه بان جواز ذلك اخرجه عن نظائره من العقود الفاسدة ويحتمل ان المراد بالقيمة اقصى القيم ولكن
الاول هو الظاهر ولا فرق في ذلك بين ان يتلف حالا او بعد مدة لاذن الشارع له في ذلك ع: ش ورشيدى
(قوله والخارج الخ) عطف على قوله لذات العقد اه ك: رد (قوله والخارج عنه) اي بان لا يكون لذاته
ولا لازمه بقرينة ما تقدم اه سم اي كالبيع وقت النداء (قوله فن الاول اشياء) عبارة المعنى ثم شرع في

قشره بيض كذلك وزنان احد الجنس فان اختلف جاز متفاضلا رم ويصح لن شاة حلب لبنها وان
بقى فيها لبن لا يقصد حلبه فان قصد لكثرت اوباع ذات لبن ما كولة بذات لبن كذلك من جنسها يصح اذ
البني في الضرع باخذ قسطا من الثمر بدليل انه يجب التفرق مقابلته في المصرة بخلاف الادمية ذات اللبن
ففي البيان عن الشامل الجواز فيها وقرى بان لن الشاة في الضرع له حكم العين ولهذا امتنع عقد الاجارة عليه
بخلاف لبن الادمية فله حكم المنفعة ولهذا جاز عقد الاجارة عليه اه

(باب)

(قوله والخارج عنه) اي بان لا يكون لذاته ولا لازمه بقرينة ما تقدم

(باب بالتونين في البيوع)

المنهى عنها وما يبيعها)

ثم النسي ان كان لذات العقد

او لازمه بان قد بعض

اركانه او شرطه اقتضى

بطلا نه وحرمة لان تعاطى

العقد الفاسد اى مع العلم

بفساده او مع التقصير في

تعله لكونه مما لا يخفى كبيع

الملاقيح وهو غلط للمسلمين

بحيث يبعد جهله بذلك حرام

على المنقول المعتمد سواء

ما فساد به بالنص والاجتهاد

وقيد ذلك الغزالي واعتداه

الركبى بما اذا قصد به

تحقيق المعنى الشرعى دون

اجراء اللفظ من غير تحقيق

معناه فانه باطل ثم ان كان له

محل كملاعة الزوجة ونحو

بعثك نفسك لم يحرم والا

حرم اذ لا محل له غير المعنى

الشرعى وقيد يجوز لا يضطر

ار

تعاطيه كان امتنع ذو طعام

من يبعه منه الا باكثر من

قيمته فله الاحتيا باخذه

منه ببيع فاسد حتى لا يلزمه

الا للثمن او القيمة والخارج

عنه اقتضى حرمة قطفن

الاول اشياء منها) نهى

رسول الله صلى الله عليه

وسلم عن عيب

القسم الأول أى البيع الفاسد لاختلال ركن أو شرط وهو ثمانية (قوله يفتح) إلى قوله وتسمية ما فى الأول فى النهاية والمعنى الأقول بل ولو قيل يندب لم يعدو قوله أو مضان إلى المتن (قوله فسكون الخ) أى وبالباء الموحدة نهاية ومعنى قول المتن (ضرابه) فى المصباح ضرب الفحل الناقصة ضراباً بالكسر نرى عليها انتهى اه ع ش (قوله لا يتعلق به نهى) أى لأنه ليس من أفعال المسكتفين اه نهاية (قوله أى عن إعطاء الخ) أى والعقد المقضى لذلك أيضاً سمع ش (قوله والفرق الخ) الاحسن أن يقال الفرق أنه يحتاج على التفسير الأول إلى تقدير الاجرة ليصح المعنى وعلى هذا لا يحتاج إلى الحمل للفظ اه سيد عمر عبارة النهاية والفرق بين هذا الأول أن الاجرة ثم مقدرة مع عمومها هنا ظاهرة وهذه حكمة اقتصار الشارع على ذكر التقدير فى الأول مع أنه جار فى الثلاثة مع أن الأولين فيها تقديران وفى الثالث واحد اه قال ع ش قوله مع عمومها أى المقدر بمعنى احتماله لغير الاجرة وقوله وهذه أى الحكمة المشار إليه بقوله والفرق الخ اه عبارة سم قوله والفرق الخ أى باعتبار المراد والافتيان المعنيين لا اشتباه فيه حتى يحتاج لبيان إذ تابن الضراب والاجرة فى غاية الظهور اه قول المتن (فيحرم ثمن مائه) أى أعطاه وأخذه اه سم (قوله ولا متقوم) أى لا قيمة له شرعاً وليس المراد به ما قابل المثل اه ع ش قول المتن (وكذا أجرته) أى إيجاره وهل يستحق اجرة المثل كفى الاجارات الفاسدة سم على حى أو لا لأن طروقه للثى لا مثل له يقابل باجرة فيه نظر والأول أقرب وعليه فالمراد اجرة مثله لو استعمل فيها يقابل باجرة كالحرث مدة وضع يده عليه لا لتفادى المذكور ومحل حرمة الاستئجار حيث استأجره للضراب فصدأ فلو استأجره لينفع به ما شاء جاز أن يستعمله فى الأزماء تبعاً لاستحقاقه المنفعة بخلاف ما لو استأجره للحرث أو نحوه فلا يجوز استعماله فى الأزماء لأنه إنما ذن لغير استعماله فيما سماه له من حرث أو غيره اه ع ش وقوله الأول أقرب فيه وقفة بل لتعليل الشارع ظاهره فى الثانى (قوله وفارق الإيجار الخ) عبارة شرح العباب وعلم مما تقرر أن صورة المسئلة أن يستأجره للضراب فإن استأجره على أن ينزى فخله على ائى أو أناث صح قاله القاضى لأن فعله مباح وعمله مضبوط عادة ويتعين الفحل المعين فى العقد لا اختلاف الغرض به فإن تلف أى أو تعدر أزماء وبطلت الاجارة اه وقد يستشكل هذاع تفسير الضراب بالطروق وقد يقال لم تظهر مغارته للأزماء المذكور ولا اشكال لأن الطروق فعل الفحل بخلاف الأزماء فإنه فعل صاحب الفحل فليتأمل سم على حى لكن قد رد عليه أن الأزماء وإن كان من فعل صاحب الفحل إلا أن نزوان الفحل باختياره وصاحبه عاجز عن تسليمه وقد يجاب بان الاجارة على فعل المكلف الذى هو الأزماء والمراد منه محاولة صعود الفحل على الاثني على ما جرت به العادة وفعل الفحل وإن كان هو المقصود لكنه ليس معقوداً عليه فيستحق الاجرة إذا حصل الطروق بالفعل ولو لم يحصل لم يستحق اجرة فراجع اه ع ش (قوله ولو قيل يندب الخ) قد يتوقف فيه بما نقله فى العزيز عن الامام أحمد من منع الإهداء اه سيد عمر عبارة ع ش عبارة سم على

بفتح فسكون للبهملتين
(الفحل) رواء الشيخان
(وهو ضرابه) أى طروقه
للأثني وهذا هو الأشهر ومن
ثم حكى مقابلته يقال
(ويقال ماؤه) وكل من
هذين لا يتعلق به نهى
فالتقدير عن بدل عسبه من
اجرة ضرابه أو ثمن مائه أى
عن إعطاء ذلك وأخذه
(ويقال اجرة ضرابه)
والفرق بين هذا الأول أن
الاجرة ثم مقدرة هنا ظاهرة
(فيحرم ثمن مائه) وبطل
يبيع لأنه غير معلوم ولا
متقوم ولا مقدور على تسليمه
(وكذا أجرته) للضراب (فى
الاصح) لأن فعل الضراب
غير مقدور عليه للمالك
وفارق الإيجار لتفريق النخل
بان الاستئجار عليه هو فعل
الاجير الذى هو قادر عليه
ويجوز الإهداء لصاحب
الفحل بل ولو قيل يندبه

لم يعد وتسارعت لضراب (وعن جبل الحبل) رواد الشيخان (وهو) بفتح الموحدة فيها وغلط من سكنها جمع حابل وقيل مفرد وهاؤه للبالغ (تاج التاج) بفتح اوله او كسره وهو الذي خط المصنف وعليه (٢٩٣) عرف الفقهاء وهو من تسمية اسم مفعول

بالمصدر وفي هذا تجوز من حيث اطلاق الحبل على البهائم وهو مختص بالادميات ومن حيث اطلاق المصدر على اسم المفعول اي المحبول (بان يبيع تاج التاج) كما عليه القويون (او يثن الى تاج التاج) كما هو رواه ابن عمر رضي الله عنهما اي الى ان تلهذه الدابة ويولد لها من تحت الناقة بالنا للفعول لا غير ووجه البطلان ثم انعدام شروط البيع وهنا جهالة الاجل (وعن الملاقيع وهي مافي البطون) من الاجنة (والمضامين) جمع مضون او مضنان أي متضمن ومنه مضون الكتاب كذا (وهي مافي اصلاص الفحول) من الماير واهمالك مرسل والزرا وسندا وانعده عليه الاجماع لفقد شروط البيع واطلاق الملاقيع على مافي بطون الابل وغيرها الذي يصرح به كلامه شائع لغة ايضا خلافا للجوهري (و) عن (الملازمة) رواد الشيخان (بان يلس) بضم الميم وكسرها (ثوبا مطويا) او في ظلة (ثم يشترى) على ان لا خيار له اذ ارآه او على

منهيج قال مر ويستحب هذا الاعطاء انتهت وظاهره سواء كان ذلك قبل اعطاء الفحل أو بعده اه (قوله) وتسارعت لضراب (وعن ذلك حيث يبيعين والواجب مجانا وكان الاتماع منها كبيرة حيث لاضرر عليه في ذلك) وينبغي وجوب اتخاذ الفحل على اهل البلد حيث تعين لبقاء نسل دوابهم على الكفاية حيث لم يتيسر لهم استعارته عما يقرب من بلدتهم عرفا (عش) (قوله) وغلط من سكنها (ظاهرة فيها اه عش (قوله) جمع حابل) اي الحيلة (قوله) وهاؤه للبالغ) وعليه في فرق بين المفرد وجمعه بالماء اه عش (قوله) مختص الخ) اي حقيقة اه سم عبارة المغنى مختص بالادميات بالاتفاق حتى قيل انه لا يقال لغيرهن الا في الحديث ولما يقال للبهائم الحل بالميم اه (قوله) المحبول (اي المحبول به اه معنى (قوله) ثم) اي في بيع تاج التاج اه عش (قوله) انعدام شروط البيع (اي من الملك وغيره اه معنى (قوله) هنا) اي في البيع يثن الى تاج التاج اه عش (قوله) جمع مضون (اي كجئون ومجانين و) (قوله) او مضنان) اي كفتاح ومفاتيح سم ومعنى (قوله) اي متضمن) اسم مفعول قال الجبري سميت بالمضامين لان الله اودعها في ظهورها فسكنها فسميتها بغيره عمرة وقال شيخنا الحنفى سميت بذلك لانها في ضمن الفحول اه والاخير موافق لما في الشرح (قوله) من الماء) اي فيه التقدير السابق فان قلت حيث لا حاجة لذكر هذا مع ما سبق في السبب فلم ذكر معه قلت لورود النهي عن خصوص الصيغتين فلو اقتصر على احد همار بما هو مخالفة المتروكة المذكور مع ان لاحداهما معنى آخر به تبيان الأخرى وحيث فاسبق لا يفتي عن هذا الاحتمال ان يفسر بغيره اي ضرابه واجر ضرابه وهذا لا يفتي عاسبق لان له معنى اخر يصاحبه البطلان ايضا سم على حج اي ما تحمله الاثني من ضرابه في عام او عامين اه عش (قوله) رواد مالك) اي عن سعيد بن المسيب اه معنى (قوله) مرسل) قال الناطم و مرسل منه الصحابي سقط اه (قوله) عليه) اي امتناع بيع مافي البطون ومافي الاصلاص (قوله) خلافا للجوهري) اي والتمنيح والمغنى عبارتهما وهما في الملقوق لغة جنين الناقة خصوصا شرعا اعم من ذلك اه (قوله) بضم الميم الخ) اي ويفتحها في الماضي اه نهاية قال عش والرشيد نقل الاسنوي في باب الاحداث الكسرى في الماضي وعليه فيكون المضارع بالفتح اه قول المتن (ثم يشترى) اي بايجاب وقبول اه حلي (قوله) او على انه يكتفي الخ) عبارة المغنى اكتفاء بلسه عن رؤيته اه (قوله) عن رؤيته (فيطلب هذا قطعاً وان قلنا بصحة بيع الغائب لوجود الشرط الفاسد والمس لا يقوم مقام النظر شرعا ولا عاده فليؤى وزايد اي يجزى قول المتن) او يقول الخ) عطف على قوله بلس الخ قول المتن (اذالمسته) قال عميرة يصح قراءته بضم التاء وفتحها وكذا في كل مواضعها اي التاء وعلل الامام بطلانه بالتعليق وبه الاسنوي على انه ان جعل للمس شرطا فبطلانه للتعليق وان جعل يباعا فلقد الصيغة انتهى اه بجري عن الشوري (قوله) او على انه متى الخ) عطف على قوله اكتفاء بلسه الخ عبارة شرح المنهج او يبيعه شيئا على أنه متى لسه الخ (قوله) او يقول الخ) عطف على قول المتن يجعل الخ (قوله) اذ انبذته) قال عميرة تصح قراءته بضم التاء وفتحها وكذا في كل صورها اي التاء لا فرق بين رى البائع والمشتري اه عش (قوله) او متى نبذته الخ) عبارة شرح المنهج بعك هذا بكذا على اني اذ انبذته الخ (قوله) وبطلانه) اي البيع في صور الملازمة والمناذبة (قوله) لعدم الرؤية) اي في صورتين الاولين للملازمة وفي الصورة الاخيرة للمناذبة (قوله) او الصيغة) أي في الصورة الثالثة للملازمة وفي صورتين الاولين للمناذبة (قوله) او الصيغة) يرد عليه ان قوله قد بعته صيغة فكان

(قوله) وهو مختص بالادميات) اي حقيقة (قوله) جمع مضون) اي كجئون ومجانين وقوله أو مضنان اي كفتاح ومفاتيح (قوله من الماء) اي فيه التقدير السابق فان قلت حيث لا حاجة لذكر هذا مع ما سبق في أنه يكتفي بلسه عن رؤيته (أو يقول اذالمسته قد بعته) اكتفاء بلسه عن الصيغة أو على أنه متى لسه انقطع خيار المجلس أو الشرط (و) عن (المناذبة) بالمعجمة رواد الشيخان (بان يجعل النذ) اي الطرح (يعا) اكتفاء بعن الصيغة بعد قوله انبذ اليك ثوبي هذا بعشرة مثلاً او يقول اذ انبذته قد بعته أو متى نبذته انقطع الخيار او على أنك تكسني بذهبه عن رؤيته وبطلانه لعدم الرؤية او الصيغة

الوجه أن يقال أن البطلان في هذه التعليق لا لعدم الصيغة أو أجب عميرة بأنه يعلم من هذا الكلام أن قوله قد بتكته أخبار لا إنشاء انتهى أو أنه جعل الصيغة مفقودة لا انتفاء شرطها وهو عدم التعليق اه عرش (قوله) والشرط الفاسد (أي في الصورة الأخيرة للامسة وفي الصورة الثالثة للباضة قول المتن) أو يجعلها (الرى يما) اكتفاء به عن الصيغة فيقول أحدهما إذا زمت هذه الحصة فهذا الثوب مبيع منك بعشرة اه محلي (قوله) معطوف على بتكته أو قد يجوز أن يكون معمولاً لمخوف معطوف على يقول أى أو يقول بتكته وقد ينظر فيه بأن عطف مثل ذلك من خصائص الو أو وقد يجعل قوله أو يجعل الخ المعطوف على يقول مقدما على ما بعده المعطوف على بتكته من تأخير اه سم وقوله وقد يجوز الخ جرى عليه المحلي وقال عميرة في هامشه قوله أو يقول الخ قيل كان الصواب التصريح يقول ارشادا إلى عطفه على الاول أو كان يقدمه على الثاني اه (قوله) شبه اعتراض) انما جعله شبه اعتراض ولم يحمله اعتراضا لانه معطوف على يقول والعامل فيه ان فهو من قبيل المفرد في الحقيقة والاعتراض شرطه ان يكون جملة لا محل لها من الاعراب اه عرش (قوله) لنحو ما مر الخ) عبارة الغنى ووجه البطلان في الاول جهالة المبيع وفي الثاني فقدان الصيغة في الثالث الجهل بمدة الخيار اه قول المتن (وعن يعيتن) بكسر الباء على معنى الهيئة يجوز الفتح كافي فتح الباري و (قوله) في يعة) بفتح الباء لا غير اه عرش (قوله) بخلاف بالف الخ) أى فانه يصح ان يكون الثمن ثلاثة آلاف ألف حالة والقان مؤجلة لسنة اه نهاية (قوله) والفين (لوزاد على ذلك فخذ بايها شئت الخ في شرح العباب ان الذى يتجه البطلان وان ترد فيه الزركشى لان قوله فخذ الخ مبطل لا يجابه فبطل القبول المترتب عليه سم على حج اه عرش (قوله) فلانا) عبارة النية فلان وفي عرش عليها لعل الشارح اشار الى ان مثل شرط بيع المشترط شرط بيع غير فكان يقول بتكته هذا بشرط ان يبيعه زدي بعده او داره اه (قوله) ما في الاول) أى قول المتن بتكته بالف الخ ركان الاو في قوله الاتي والثاني اسقاط الموصول الجار (قوله) والثاني كذلك الخ) أى وتسمية الثاني يعيتن لا يعاشر طامبى الخ اه سيد عمر عبارة سم الظاهر ان معناه وتسمية ما في الثاني كذلك أى يعيتن لا يعاشر طامو (قوله) بنى) خبر تسمية المقدرة في قوله والثاني ثم لك منع البناء بانه انما اشار الى ان البيع

العسب فلم ذكره معه قلت ولورد النهى عن خصوص الصيغتين فلو اقتصر على أحدهما لم يمتا توهم مخالفة المتروكة للبذ كورة مع ان لاحداهما معنى اخر به تباين الاخرى وحيث قد فاسق لا يغني عن هذا الاحتمال ان يفسر بغيره وهذا لا يغني عما سبق لان معنى اخر يصاحبه البطلان ايضا فامل (قوله) معطوف على) بتكته قد يجوز ان يكون معمولاً لمخوف معطوف على يقول أى أو يقول بتكته وقد ينظر فيه بأن عطف مثل ذلك من خصائص الو أو وقد يجعل قوله أو يجعل الخ المعطوف على يقول مقدما على ما بعده المعطوف على بتكته من تأخير (قوله) بالف نقدوا الفين الى سنة الخ) قضيت به بطلان ذلك وان قبل باحدهما معنا وهو الوجه في شرح العباب وفاقا لمقتضى كلام الغزالي وغيره خلافا لما نقله ابن الرفعة عن القاضي من الصحة حيث قد وتخصيص البطلان بقبوله على الابهام أو بقبولها معا وقوله بخلافه بالف نقدوا الفين لسنة لوزاد على ذلك فخذ بايها الخ في شرح العباب ان الذى يتجه البطلان وان ترد فيه الزركشى لان قوله فخذ الخ مبطل لا يجابه فبطل القبول المترتب عليه اه فليتأمل (فرع) قال في الروض الا ان قال بتكته بالف نصفه بستمائة أى فلا يصح لان اول كلامه يقتضى توزيع الثمن على الثمن بالسوية واخره بنافضة زادى العباب تبعا لبحث الزركشى فان قال وابقه باربعائة اتجه الصحة اه وفيه نظر ويؤيد النظر التعليل السابق (اقول) ولو قال بتكته بالف فقال قلت نصفه بستمائة ونصفه باربعائة فقد يتجه البطلان وان قلنا بالصحة فيما تقدم من اختلاف غرض الباطم بذلك ولا نه عدد العقد ولا يتأتى كونه تفصيلا لما اجماله الباطم لان قضية اجماله التسوية (قوله) والثاني كذلك) الظاهر ان معناه وتسمية ما في الثاني كذلك أى يعيتن لا يعاشر طامو وقوله لا يعاشر طامعطف على كذلك أى وتسمية ما في الثاني يعيتن لا يعاشر طامو وقوله مبنى خبر تسمية المقدرة في قوله والثاني ثم لك منع البناء بانه انما اشار الى ان البيع والشرط يصح ان يجعل من قبيل يعيتن

او للشرط الفاسد (و) عن (بيع الحصة) رواه مسلم (بأن يقول بتكته من هذه الاثواب ما تقع هذه الحصة فيه أو يجعل الرى) لها (يعا أو بتكته) معطوف على بتكته الاول فقله أو يجعل شبه اعتراض ومثله سائق لا يخفى (ولك) أولى أولنا (الخيار الى ميبها) لنحو ما مر في الذى قبله (عن يعيتن في بيعته) رواه الترمذى وصححه (بأن) أى كان (يقول بتكته بالف نقدوا الفين الى سنة) فخذ بايها شئت انت وأنا أو شاء فلان للجهالة بخلافه بالف نقدوا الفين لسنة بخلاف نصفه بالف ونصفه بالفين (أو بتكته) العبد بالف على ان تيعنى) أو فلانا (دارك بكذا) أو تشتري منى أو من فلانا كذا بكذا للشرط الفاسد وتسمية ما في الاول يعيتن تجوز اذ التخيير يقتضى واحدا فقط والثاني كذلك لا يعاشر طامبى على ان المراد بالشرط ما اقترن

بلفظه دون معناه ولو جعله مثالا للبين أنه لا فرق في الشرط بين اللفظي والمعنوي لكان أفود (٢٩٥) وأحسن (وعني بشرط كبيع

بشرط بيع) كامر (أو)

بيع لدار مثلا بألف بشرط

(قرض) لمائة رواء جماعة

وصحبه بعضهم ووجه

بطلانه جعل الألف ورفق

العقد الثاني ثمنا واشترطه

فاسد فبطل مقابله من الثمن

وهو مجبول فصار الكل

مجهولاً ثم إذا عقدا الثاني

مع عليهما ففساد الأول صح

والإفلا كما صحه في المجموع

وما وقع في الروضة وأصلها

من صحة الرهن فيها لو رهن

بدين قديم مع ظن صحة

شرطه في بيع أو قرض بان

فساده ضعيف أو أن الرهن

مستثنى لأنه مجرد توثيق فلم

يؤثر فيه ظن الصحة إذ لا

جهالة تمنعه بخلاف ما هنا

وإنما بطل الرهن مع البيع

فإن إذا قال لدائته بعني هذا

بكذا على أن أرهنك على

الأول والآخر كذا لانه

شرط الرهن على لازم هو

الأول وغير لازم وهو

الآخر الذي هو من البيع

الفساد فبطل للجهالة بما

نخص كلامنا من الدينين من

الرهن (ولو اشتري زرعاً

بشرط أن يحصده) بضم

الصاد وكسرها (البائع

أو ثوباو) البائع (يخطه)

الظاهر أن ذكر الواو غير

شرط بل لو قال ثوبا يخطه

كان كذلك أو بشرط أن

يخطه كما بإصله وعدل عنه

ليبين أنه لا فرق بين

التصریح بالشرط والائتان

والشرط يصح أن يجعل من قبيل البيعتين اه (قوله بلفظه) أي بلفظ هو لفظ شرط اه سم (قوله ولو جعله) أي الثاني (قوله لكان أفود) أي لدلائله على أنه لا فرق بين التعبير بلفظ الشرط والتعبير بما يجتمعاهو (قوله وأحسن) أي لخلوه عن تجوز تسمية المثال الثاني بيعتين (قوله كامر) أي بالمثال الثاني في المثال نظر الواقع وقطع النظر عن المراد المار (قوله بشرط قرض) أي مثلاً كإي (قوله ووجه بطلانه) أي قوله وما وقع في النهاية والمعنى (قوله جعل الألف الخ) هذا يؤيد ما في مسألة الرهن الآتية فليتام مع ذلك الفرق الذي ذكره اه سم (قوله واشترطه فاسد) عبارة المعنى والاسنى واشترط العقد الثاني فاسد فبطل بعض الثمن وليس له قيمة معلومة حتى يفرض التوزيع عليه وعلى الباقي فبطل البيع اه (قوله وإلا) أي بان جهالة أو أحدهما اه معنى (قوله مع ظن صحة شرطه) أي الرهن (قوله بان فساده) قد يقتضي عدم فساده بمجرد الشرط وفيه نظرو (قوله ضعيف) خبر ما وقع ولم يضعفه في الروض بل فرق اه سم و (قوله عدم فساده) أي البيع أو القرض (بمجرد الشرط) أي شرط الرهن معه (قوله إذ لا جهالة الخ) يتأمل هذا الفرق اه سم (قوله وإنما بطل) كأنه جواب اعتراض هذا على قوله وأن الرهن مستثنى الخ اه سم (قوله وهو الآخر) الأنسب لقابله إسقاط الواو (قوله للجهالة بما يخص) قضيته أنه لو عني بان قال على الأول كذا والآخر كذا صح رهن الأول (قوله بضم الصاد) عبارة المعنى أن يحصده البائع بضم الصاد وكسرها أو يحصده البائع أي من الأحصاء أو ثوبا بشرط أن يخطه البائع أو يخطه البائع وما شبه ذلك فالأصح الخ اه قول المتن (أو ثوبا الخ) عبارة الروض وإن اشتري زرعاً أو ثوبا بشرط حصده أو يخطه له بدرهم قبل لم يصح فإن قال اشتريته بعشرة واستاجر منك لحصده أو يخطه بدرهم قبل صح البيع وحده لانه استأجره قبل الملك وإن اشتري واستأجره بالعشرة فقول لا تفريق الصفقة اه وقوله أو لا لم يصح قال في شرحه أو بشرط العمل على البائع أم على الاجنبي فتعبر به بما قاله اولى من تعبير الأصل بالبائع اه وقوله فقول لا تفريق الصفقة قال في شرحه في البيع وتبطل الاجارة اه سم (قوله أن ذكر الواو غير شرط) قد يقال الواو من المصنف فصدق بوجودها من المشتري وعدمه اه سم (قوله أو بشرط) إلى التنبيه الثاني في النهاية إلى قوله تنبيه قدرت إلى المتن (قوله أو بشرط أن يخطه) عطف على قول المتن ويخطه (قوله وبه صرح الخ) فقال وسواء قال بعتك بألف على أن تحصده أو وتحصده اه معنى وفي سم عن شرح العباب قوله أي المجموع وتحصده ينبغي قرأته بالنون ليصح المعنى أمأفاره بالنال فلا يصح لأن الحصل لازم للمشتري كإي أو إذا قال له البائع بعتك على أن تحصده لم يكن شرطا فاسدا بخلاف ما لو قال على أن أحصده أنا أو تحصده نحن فإنه شرط فاسد لخالفته مقتضى العقد فأبطله اه (قوله ليعين الخ) قال في شرح العباب وصورة الشرط المفسد في سائر صورته بعتك واشتريت منك بشرط

(قوله بلفظه) وهو لفظ شرط (قوله كامر) انظره مع قوله السابق مبني على أن المراد بالشرط الخ (قوله جعل الألف الخ) هذا يؤيد ما في مسألة الرهن الآتية فليتام مع ذلك الفرق الذي ذكره (قوله واشترطه فاسد) عبارة شرح الروض واشترط العقد الثاني فاسد فبطل بعض الثمن وليس له قيمة معلومة حتى يفرض التوزيع عليه وعلى الباقي فبطل البيع اه (قوله بان فساده الخ) قد يقتضي عدم فساده بمجرد الشرط وفيه نظر وقوله ضعيف خبر ما وقع ولم يضعفه في شرح الروض بل فرق (قوله إذ لا جهالة الخ) يتأمل هذا الفرق (قوله وإنما بطل) كأنه جواب اعتراض هذا على قوله وأن الرهن مستثنى الخ (قول المصنف ولو اشتري زرعاً) عبارة الروض وإن اشتري زرعاً أو ثوبا بشرط حصده أو يخطه له بدرهم قبل لم يصح فإن قال اشتريته بعشرة واستاجر منك لحصده أو يخطه بدرهم قبل صح البيع وحده لانه استأجره قبل الملك وإن اشتاد واستأجره بالعشرة فقول لا تفريق الصفقة اه وقوله أو لا لم يصح قال في شرحه أو بشرط العمل على البائع أم على الاجنبي فتعبر به بما قاله اولى من تعبير الأصل بالبائع اه وقوله فقول لا تفريق الصفقة قال في شرحه في البيع وتبطل الاجارة اه (قوله أن ذكر الواو غير شرط) قد يقال الواو من المصنف فصدق بوجودها من المشتري وعدمه (قوله ليعين أنه لا فرق) قال في شرح العباب وصورة الشرط المفسد في سائر صورته بعتك أو

به على صورة الأخبار وبه صرح في مجموع وفي كلام غيره ما يقتضي

ان خطه بالامر لا يكون شرطاً ويؤيده مأمراً أو البيع في بيع وأشهد لكن ينبغي حمله فيه ما على ما إذا أراد به مجرد الأمر لا الشرط ويفرق بين خطه وخطه بان الأمر بشرط مبتدأ (٢٩٦) مقيداً ما قبله بخلاف الثاني فإنه أمانة أو مافي معناها وهي مفيدة لما قبلها فكانت في معنى

كذا أو على كذا أو أو افعل كذا أو أو يفعل كذا بالأخبار اه سم (قوله لا الشرط) ومثله الاطلاق فما يظهر اه ع ش (قوله) ويفرق بين خطه وخطه أي حيث انصرف الثاني الى الشرطية وانصرف عنها بخلاف الاول كما هو حاصل كلامه اه رشدي وقوله ان صرف عنها أي بان يراد به الاستئناف كما في ع ش (قوله ان خطه) ان صور يعني بكذا وخطه خالف قوله في شرح الباب او أو افعل فاعل صورته يعني بكذا خطه بلا او وقد يجاب بان مافي شرح الباب مضارع المتكلم اه سم اقول بل هو صريح صانع شرح الباب (قوله أو في معناه) يعني الحال (قوله قدرت مأمراً) أي المبتدأ ليصير كلام المصنف جملة اسمية و (قوله ردلاً يقال الخ) لا ينبغي ان ينافقه اه تأمروا تاويل لكلام المصنف وصار فله عن ظاهره فهو في الحقيقة اعتراف بما يقال وإنما كان يصير راداله لو حذف قوله لظاهر كلامه (قوله لا شمله) عبارة المعنى لا شمله على شرط عمل فإلم يملكه المشتري الآن لانه لا يدخل في ملك المشتري إلا بعد الشرط اه (قوله فيما يملكه الخ) أي لانه إنما يملكه بعدم تمام الصيغة اه ع ش (قوله حاطه) أي المشتري (قوله في بيع العهدة) وصورتها ان يقول المدين لادته بعثك هذه الدار مثلاً بمالك في ذمتي من الدين ومتى وفيت دينك عادت الى داري (قوله ببيع الناس) ويقال له عندهم ايضا بيع عهدة وأمانة (قوله والحاصل) إلى قوله ولو يقع في النهاية (قوله ان كل شرط الخ) ولو اشترى حطباً مثلاً على دابة أي مثلاً بشرط إيصاله منزله لم يصح وان عرف المنزل لانه يبيع بشرط وان أطلق صح العقد ولم يكف إيصاله منزله ولو اعتيد بل يسلمه له في موضعته نهاية ومعنى (قوله) وحيث صح الخ أي العقد وهو فائدة مجردة لا تعلق لها بشرح المتن و (قوله لم يجز) أي العاقد اه ع ش (قوله كالفصوب) أي إذ هو مخاطب برده كل لحظة ومتى وطها المشتري لم يتحدوا مع عليه بالفساد إلا أن يعلموه الثمن ميتة اودم ونحو ذلك مما لا يملك به اصلاً بخلاف ما لو كان الثمن نحو خر كخزير لان الشراء به يفيد الملك عندنا حقيقة ولو كانت بكر افهو مهر بكر كذا كالحاق الفاسد وارش بكارة لا تلافتها بخلافه في النكاح فالفاسد اذا فسد كل عقد كصحيفة في الضمان وعدمه وارش بكارة مضمون في صحيح البيع دون صحيح النكاح وهذا ما ذكره الزكشي وابن العباد والاصح في النكاح الفاسد وجوب مهر مثل ثيب وارش بكارة ولو حذف العاقدان الفاسد للعقد ولو في مجلس الخيار لم ينقلب صحيحاً لادعارة بالفاسد بخلاف ما لو اخطأ شرطاً صحيحاً او فاسداً في مجلس الخيار فانه يلحق العقد لان مجلس العقد كالعقد اه نهاية قال غ ش قوله لم ولو مع عليه بالفساد أي إذا كان على وجه يقول بالملك معه بعض الأئمة على ما يفيد قوله إلا ان يعلموه الثمن وقوله كالعقد

بين خطه بالامر لا يكون شرطاً ويؤيده مأمراً أو البيع في بيع وأشهد لكن ينبغي حمله فيه ما على ما إذا أراد به مجرد الأمر لا الشرط ويفرق بين خطه وخطه بان الأمر بشرط مبتدأ (٢٩٦) مقيداً ما قبله بخلاف الثاني فإنه أمانة أو مافي معناها وهي مفيدة لما قبلها فكانت في معنى الشرط (تنبيه) قدرت مأمراً قبل خطه ردلاً لما قبل ظاهر كلامه انها جملة حالية وهو متمتع لان المضاربة المثبتة لا تدخل عليها واو الحال (فالاصح بطلانه) أي الشراء لا شمله على شرط فاسد لتضمنه الزامه بالعمل فيما لم يملكه بعد وقضيته انه لو تضمن الزامه بالعمل فيما يملكه كان اشترى بيتاً بشرط ان يبني حاطه صح وليس مراداً بل ينبغي البطلان هنا قطعاً كاعلم من قوله بشرط بيع أو قرض اذهما مثلاً لان بيع بشرط اجارة أو اعادة أو غرهما باطل كذلك سواء أقدم ذكر الثمن على الشرط أم أخره عنه وإنما جرى الخلاف في صورة المتن لان العمل في البيع وقع تابعا لبيعه فاغتفر على مقابل الاصح (تنبيه) وقع لكثيرين من علماء حضر موت في بيع العهدة المعروف في مكة ببيع الناس آراء واضحة البطلان لا تاتي على مذهبتنا بوجه لفقوا من حداثهم تارة ومن أقوال في بعض المذاهب تارة أخرى مع عدم اتقانهم لنقلها فوجب انكارها وعدم الالتفات إليها والحاصل ان كل شرط مناف لمقتضى العقد

اشترى بت منك بشرط كذا أو على كذا أو أو افعل كذا أو أو تفعل كذا بالأخبار كما في المجموع فانه قال وسواء أقال بعثك بالف على ان تحصد اه أو وتحصد اه وقال ابو حامد لا يصح الاول قطعاً وفي الثاني طريقتان اه لكن قوله وتحصد ينبغي قراءته بالنون ليصح المعنى أم اقراءته بالياء فلا يصح لان الحصد لازم للمشتري كما يأتي فإذا قال له الباتم بعثك على ان تحصد لم يكن شرطاً فاسداً بخلاف ما لو قال على ان أحصده انا او تحصد نحن فانه شرط فاسد لخالفته مقتضى العقد فابطله ثم قال العبادي ولو باع بعشرة على ان يحط منها درهما جاز لانه عبارة عن تسعة وأن يهه منها درهما فلا وهذا هو الاول اذا قلنا ان الاراء اسقاط اه وسيأتي انه لا يطلق القول في الاراء بالاسقاط ولا بالتملك بل يختلف باختلاف القروع والمدارك وحيث قال في تبجعه عدم الصحة لان اشترط الخط أو الاراء عليه اشترط ما فيه شائبة عقدية فاقترن الفساد كالمقابلة وحيث فليس ذلك عبارة عن تسعة كان عه نعم ان أراد بذلك التعبير عن تسعة فلا يعد القول بالصحة حينئذ اه وما ذكره على كلام العبادي متجه وقد اطال في هذا المقام بما لا يستغنى عن الوقوف عليه فعليك بمطالعة ما علم ان قوله له السابق أو افعل كذا ان كان بصيغة أمر أشكل حمله على الشرطية لانه نظير بيع وأشهد (ان خطه بالامر) ان صور يعني بكذا وخطه خالف قوله في شرح الباب او أو افعل كذا كما هو فاعل صورته يعني بكذا خطه بلا او وقد يجاب بان مافي

لما يبطل ان وقع في صلب العقد أو بعده وقبل لزومه لان تقدم عليه ولو في مجاسه كما يأتي وحيث صح لم يجز على فساده بوجه ما قبض بشراء فاسد مضمون بدلاً وأجرة ومهر أو قيمة ولد كالفصوب ويقع غرس وبناء المشتري هنا

بما نأخذ مافي موضع من فتاوى البغوي ووجه جامعها لكن صريح ما رجحه الشيخان من رجوع مشتري من غاصب بالارش عليه الرجوع بها هنا على البايع بالاولى لعذره مع شبهة إذن المالك ظاهر افأشبه المستعير وتطين الدار كصنف (٢٩٧) الثوب فيرجع بنقصه إن كلف إزالته وإلا

فهو شريك به (ويستثنى) من النهي عن بيع و شرط (صور) تصح لما ياتي فيها في محالها (كالبيع بشرط الخيار او البراءة من العيب او بشرط قطع الثمر) كالبيع بشرط (الاجل) في غير الربوي لأول آية الدين وشرطه ان يحدد بمعلوم لها كالي عيد او شهر كذا لافيه ولا يخلو الحصاد كما يأتي في السلم بتفصيله المطرد هنا كما هو ظاهر وان لا يبعد بقاء الدنيا اليه كالف ستة ولا يبطل البيع للعلم حال العقد بسقوط بعضه وهو يؤدي إلى الجهل به المستلزم للجهل بالثمن لأن الاجل يقابله قسط منه وقول بعض اصحابنا يجوز إيجار الارض الف ستة شاذ لا يعمل عليه وإذا صح كان اجله بما لا يبعد بقاء الدنيا اليه وإن بعد بقاء العاقدين اليه كما تتي سنة انتقال بموت البايع لو ارثه وحل بموت المشتري ولا يضر السقوط بموته لانه امر غير متيقن عند العقد فلم ينظر اليه وإلا لم يصح البيع بأجل طويل لمن يعلم عادة انه لا يعيش بقية يومه وقد صرحوا بخلافه فاندفع بما قرره وما وقع الكثير من الشراح وغيرهم (والرهن)

أي غالبا اه (قوله بجانا) ظاهره وإن كان جاهلا وقوله الآتي لعذره يقتضي انه في الجاهل اه سم (قوله بالاولى) قد يترقب فيه بان التعير بحقق من الغاصب ولا كذلك هنا لجواز ان يكون الفساد ناشئا من تقصير المشتري اه ع ش (قوله وتطين الدار) أي المقبوضة بشراء فاسدو (قوله فيرجع الخ) أي المشتري (قوله ويستثنى من النهي الخ) أي من البطلان اللازم للنهي المذكور ولو قال ويستثنى من القول بطلان البيع مع الشرط صور الخ لكان اوضح اه ع ش (قوله في غير الربوي) إلى قوله فاندفع في النهاية لإلا قوله لافيه (قوله في غير الربوي) افاد تقييده بذلك في الاجل دون الرهن والكفيل انه لا فرق في العوض الذي يشترط فيه الرهن والكفيل بين كونه ربويا وغيره وهو كذلك اه ع ش عبارة المغني وبشرط الاجل في عقد لا يشترط فيه الحلول والتفاضل كالربويات اه (قوله لأول آية الدين) وهو قوله تعالى إذا تبايعت بدين إلى أجل مسمى أي معين (قوله وشرطه) أي صحة العقد صحة الاجل اه ع ش (قوله بمعلوم لها) أي فلا يكفي على أحدهما ولا علم غيرهما كما يفهم من إطلاقة لكن سياقي في السلم انه يكفي علم العاقدين او علم عدلين غيرهما وقاسه ان يقال مثله هنا لانه اضيق من البيع فيكفي علم غيرهما اه ع ش (قوله ولا يخلو الحصاد) أي ما لم يريد اوقته المعتاد ويعلمانه ومثل ذلك التأجيل بنزول سيدنا عيسى لأنه مجهول اه ع ش (قوله بسقوط بعضه) أي الاجل و (قوله شاذ) أي المأقومة من ان شرط صحة العقد ان لا يبعد بقاء الدنيا الخ اه ع ش (قوله ان تنقل بموت البايع) أي او المشتري فيها إذا كان المبيع مؤجلا و (قوله وحل بموت المشتري) أي او البايع اه ر شيدى (قوله ولا يضر السقوط) أي سقوط الاجل و (قوله بموته) أي المشتري اه ع ش أي او البايع (قوله لانه امر الخ) هذا باطلا مكمرة ظاهرة إذ لا شبهة إذا كان التأجيل بما تتي ستة مثلاثي تيقن العاقدين عند العقد السقوط إذا كان كل قد بلغ مائة سنة مثلا لتيقنهما انهما لا يعيشان المائتين أيضا سم على حجب اقول وقد حجب بان ظن عدم الحياة هنا ناشئ من العادة وهي غير قطعية بخلاف عدم بقاء الدنيا فانه مأخوذ من الأدلة فالظن فيها أقوى فنزل منزلة اليقين اه ع ش وفيه وقفة (قوله لمن يعلم الخ) لعل المراد بالعلم هنا الظن وإلا لم يصح الملازمة في قوله وإلا لم يصح البيع الخ أي ولو نظر إلى غير المتيقن لم يصح البيع الخ ولنا في ذلك ما افاده قوله لانه امر غير متيقن من الضرر في المتيقن سم على حجب اه ع ش (قوله عادة) قضيته أنه لو علمو ته ببقية يومه مثلا باخبار معصوم لم يصح العقد ولعله غير مراد اعتبارا بما هو الغالب في أحوال المتعاقدين اه ع ش (قوله بخلافه) أي وهو الصحة اه ع ش (قوله للحاجة) إلى قول المتن والشاهد في المغني إلا قوله وغلب إلى و شرط كل وقوله ولو قال إلى ويصح وإلى ولو باع عبدا في النهاية إلا قوله على ان ما جمع إلى و شرط كل منها (قوله وشرطه) أي صحة العقد مع شرط الرهن (او الوصف بصفات السلم) سياقي فيه أنه لا بد في ذلك من معرفة العاقدين وعدلين بالوصف قياسا ان يأتي مثله هنا وقد فرق على بعد بان المسلم فيه معقود عليه فضويق فيه مالم يضيق في الرهن و بأنه لو لم يمكن إثبات الصفات عند التنازع هنا لم يفت إلا مجرد التوافق مع بقاء الحق اه ع ش (قوله ولا ينافيه) أي اجزاء الوصف عن المشاهدة (قوله انها الخ) بيان لما مر اه ع ش أي صفات السلم أي الوصف بها (قوله كذلك) أي او موصوف في الذمة (قوله وكونه)

شرح العباب مضارع المتكلم (قوله بجانا) ظاهره وإن كان جاهلا وقوله الآتي لعذره يقتضي أنه في الجاهل (قوله لانه امر الخ) هذا باطلا مكمرة ظاهرة إذ لا شبهة إذا كان التأجيل بما تتي ستة مثلاثي تيقن العاقدين عند العقد السقوط إذا كان كل قد بلغ مائة سنة مثلا لتيقنهما انهما لا يعيشان المائتين أيضا فليتأمل اه (قوله لمن يعلم عادة لعل المراد بالعلم هنا الظن وإلا لم يصح الملازمة في قوله وإلا لم يصح البيع الخ) أي ولو نظر إلى غير المتيقن لم يصح البيع الخ ولنا في ذلك ما افاده قوله لانه امر غير متيقن من الضرر في المتيقن (قوله وكونه غير المبيع) فيفسد بشرط رهنه إياه بقي ما لو لم يشرط رهنه لكنه اراد رهنه بالثمن وقد ذكره في التنبيه في

(٣٨) - شرواني وابن قاسم - رابع) للحاجة اليه في معاملة من لا يعرف حاله وشرطه بالمشاهدة أو الوصف بصفات السلم ولا ينافيه ما مر أنها لا تجزى عن الرؤية لانه في معين لا موصوف في الذمة ما هنا كذلك فاستويا خلافاً لثان وهم فيه وكونه غير المبيع فيفسد

بشرط رهنه اياها ولو بعد قبضه لانه لا يملكه (٢٩٨) إلا بعد البيع ولا نه بمنزلة استثناء منفعه في المبيع (والكفيل) للعاجلة اليه ايضا وشرط

العلم به بالمشاهدة ولا نظر إلى أنها لا تعلم بحاله لان ترك البحث معها تقصير أو باسمه ونسبه لا بوصفه بموسرقة لأن الاحرار لا يمكن التزامهم في الذمة مع اختلافهم في الايضاء وان اتفقوا يسارا وعدا لفا قد دفع بحث الرافعي أن الوصف هذين أولى من مشاهدة من لا يعرف حاله وعلما بقرار أن الكلام في الأجل والرهن والكفيل (المعينات) بما ذكرناه ولا فسد البيع وغلب غير العاقل لانه أكثر إذا كثرت الرهن أن يكون غير عاقل وأنت نظر في الأجل إلى أنه مدد وفي الرهن إلى أنه عين وفي الكفيل إلى أنه نسمة فاندفع قول الاسنوي صوابه المعينين على أن ما جمع ألف وناه قد يكون مفردة مذكرا فتصوبه ليس في محله وشرط كل منها أن يكون (بشئ في الذمة) لأن الاعيان لا

توجد ثنائيا ولا مشائلا ولا يرتب بها ولا تضمن أصالة كما يأتي فاشتريت بهذا على أن أسلمه وقت كذا أو أرهن به كذا أو يكفني به زيد فاسد لأن تلك إنما شرعت لتحصيل مافي الذمة والمعين حاصل وبأى صحة ضمان العين المبيعة والثنان المعين بعد القبض

أى المرهون أه عش (قوله بشرط رهنه) وأما إذا رهنه عنده بغير شرط فسيأتي في قول المصنف في باب المبيع قبل قبضه وان الأجرة والرهن والهبة كالمبيع فانه شامل للرهن من البائع فالتعمد المنع من البائع مطلقا أه سم عبارة النهاية فلورهنه بعد قبضه بلا شرط فمفسد صحاه وكذا في المعنى إلا قوله فمفسد قال عش قوله مر فلورهنه أى المبيع بعد قبضه ظاهره ولو في المجلس وهو ظاهر لان تصرف احد العاقدن مع الاخر في مجلس العقد اجازة و(قوله بلا شرط الخ) أى في الرهن الماتى به كان رهنه بشرط أن تحدث زوائده مرهونه أه وقال الرشيدى قوله مر بلا شرط الخ أى بلا شرطه في عقد البيع فهو مفهوم قوله فلو شرط رهنه إياه الخ خلافا لما وقع في حاشية الشيخ أه يعنى قول عش أى في الرهن الماتى الخ (قوله لا تعلم) من الاعلام (قوله لان ترك البحث الخ) ولان الظاهر عنوان الباطن أه نهاية أى غالباً عش (قوله أو باسمه ونسبه) كان المراد انهما يعرفان ذلك المسمى المنسوب وإلا كان من قبيل الغائب المحبوس أه سم وقياس ما مر عن عش انه يكتفى هنا علم عدلين غيرهما (قوله لان الاحرار لا يمكن التزامهم الخ) لانتفاء القدرة عليهم بخلاف المرهون فانه ثبت في الذمة وهذا جرى على الغالب ولا يفتد يكون الضامن رقيقا باذن سيده نهاية ومعنى قال عش قوله مر وهذا جرى على الغالب أى فلا فرق في الضامن بين كونه حرا أو رقيقا باذن والاشارة راجعة إلى قوله لان الاحرار الخ أه (قوله وعدالة) فان قلت إذا اتفقوا في العدالة واليسار فامعنى اختلافهم في الوفاء مع وجوبه على المدين بمجرد الطلب قلت يمكن ان اختلافهم ليس على وجه محرم ومن ذلك ان بعض المدينين قد يوفى ما عليه بلا طلب من صاحب الحق والاخر لا يوفى إلا بعد الطلب ولا ينافي ذلك عدالته لعدم وجوب الوفاء عليه بلا طلب ومنه ايضا ان بعض المدينين اذا طوبى يسعى في الوفاء ولو يبيع بعض ماله إذا لم يكن الدين بماله وتحصيل جنس الدين مع المساهلة في البيع والشراء والسعى في تحصيل جنس الدين ولو بمسقة وبغضهم بخلاف ذلك أه عش (قوله هذين) أى بموسرقة أه عش (قوله إذا كثرت في الرهن الخ) أى فلا ردانه قد يكون عبداً وهو عاقل أه عش (قوله قد يكون مفردة مذكرا) أى لما صرح به النحاة من أن وصف المذكور الغير العاقل بما

يجمع بالالف والتاء كالصفات جمع صافن والمعين هنا وصف لمذكر غير عاقل ولو بالتغليب فلا أشكال أصلا في جمعه بالالف والتاء ولا حاجة إلى التأويل لما ترى في توجيه التانيث أه سم قول المتن (في الذمة) في التصحيح ماضيه ولا يستقيم في مسئلة شرط الكفيل اعتبار كون الثمن في الذمة لان الأصح صحة ضمان العين المبيعة فكذا الثمن المعين أه سم (قوله صحة ضمان العين المبيعة) وهو المسمى بضمان الدرك الاقوى أه عش (قوله ولا يرد ذلك) أى صحة ضمان العين المبيعة الخ (قوله عليه) أى على قول المصنف بشئ في الذمة وقال عش الضمير راجع لقوله لان تلك الخ أه (قوله ولا يصح بيع سلعة الخ) عبارة المعنى ويستثنى من

باب الرهن فقالوا ان رهنه بشئ لم يجوز قال ان التقبيل في شرحه إذا كان للبائع حق الحبس لانه محبوس به فلا يجوز رهنه كرهن المرهون ولك ان تقول ينبغي ان يجوز ويتقوى اجد الحبسين بالآخر اما إذا لم يكن له حق الحبس بان كان الثمن مؤجلا وحالا وقتنا لبداة بالتسليم بالبائع فهو كرهنه عنده بغير الثمن أه أى فيا في ما ياتي عند قول المصنف في باب المبيع قبل قبضه وان الأجرة والرهن والهبة كالمبيع من الاختلاف في شمول منع الرهن للرهن من البائع والمعتمد المنع من البائع مطلقا (قوله بشرط رهنه) وأما إذا رهنه عنده بغير شرط فسيأتي في قول المصنف وان الأجرة والرهن والهبة كالمبيع فانه شامل للرهن من البائع أى كمر (أو باسمه ونسبه) كان المراد انهما يعرفان ذلك المسمى المنسوب وإلا كان من قبيل الغائب المحبوس (قوله قد يكون مفردة مذكرا) قد صرحوا بان وصف المذكر الذى لا يعقل بما يجمع بالالف والتاء قياسا والمعين هنا وصف لمذكر لا يعقل ولو بالتغليب فلا أشكال أصلا في جمعه بالالف والتاء ولا حاجة إلى ما نكلفه الشارح في توجيه التانيث فراجع كلام النحاة (قول المصنف لثنان في الذمة) في التصحيح ماضيه ولا يستقيم في

فيهما وكذا سائر الاعيان المضمونة ولا يرد ذلك عليه للعلم به من كلامه الاقوى في ضمان ولا يصح بيعه سلعة من اثنين على ان يتضامنا اطلاقه

لانه شرط على كل ضمان

غيره ولو قال اشترى به بالف
على ان يضمه زيد الى شهر
صح واذا ضمنه زيد مؤجلا
تأجل في حقه وكذا في حق
المشتري على احد وجهين
ومقتضى قاعدة الشافعي
رضي الله عنه ان القيد هو
هنا الى شهر يرجع لجميع
ما قبله وهو بالف ويضمن
ترجيحه ويصح شرط
الثلاثة ايضا في مبيع في
الذمة ولا يرد عليه لان ذكر
الثن مثال على انه قد
يطلق على ما يشمل المبيع
(والاشهاد) الامر به في
قوله عز قائلوا شهدوا اذا
تباعتم (ولا يشترط تعيين
الشهود في الاصح) لثبوت
الحق باي عدول كانوا ومن
ثم لو عينهم لم يتعينوا ولو
امتنعوا لم يتخير ولا نظر
لنفاوت الاغراض بنفاوتهم
وجاهة ونحوها لانه لا يغلب
قصد ولا يختلف به المالية
اختلافا ظاهرا بخلاف
ما مر في الرهن والكفيل
(فان لم يرهن) المشتري او
جاه برهن غير المعين ولو اعلی
قيمة منه كما شمله اطلاقهم ان
الايان لا تقبل الابدال
لنفاوت الاغراض بذواتها
اولم يشهد (اولم يتكفل
المعين) وان أقام المشتري
ضامنا اخر ثقة (فللثمن
الخيار) لفوات ما شرطه
وهو على الفور لانه خيار
نقص ويتخير فورا ايضا
فما اذا لم يقبضه الرهن

الخام (قوله لانه شرط على كل ضمان غيره) أي وهو خارج عن مصلحة عقد
المقصود لا يوجب العقد وليس من مصالحه اه (قوله في حقه) أي الضامن
قضية هذه القاعدة ان يتأجل في حق المشتري وان لم يضمه زيد وهو
ضمنه زيد الخ اه سم اقول والا قرب قضية هذه القاعدة اه ع ش (قوله
خالف في شرح العباب فقال والذي يتجه انه لا يتأجل لانه لا ملازمة بين الاصل
لا يلزم من اشتراط الاجل في حق الضامن اشتراطه في حق الاصل وصورة
ضمانا مستقلا الى شهر انتهى اه سم على حج اه ع ش (قوله الثلاثة)
اه سم قول المتن (والاشهاد) أي على الثمن او المثلن سواء المعين وما في الذمة
(مر) الى قوله ولا يتخير في المعنى وإلى قوله قبل في النهاية (قوله لم يتعينوا) قال في
زاد بهم مثلهم او فوفهم في الصفات اه وقد يقال قياس قوله ولا نظرا الخ جواز
ه ع ش وقوله وقد يقال الخ محل تأمل (قوله ولو امتنعوا) أي الشهود المعينون
كالاختيار بالصلاح اه ع ش (قوله قصد) أي نحو الوجاهة وقال ع ش أي
لا تقبل الابدال) أي فلا يجبر على قبول بدل ما شرطه ولو اعلی قيمة مالم
تفع الخيار فيصح ويكون رهن تبرع ومن فوائده انه لو امتنع من اقباضه او بان
ع ش (قوله ولم يشهد) أي من شرطه عليه الاشهاد كان مات قبله نهاية ومعنى
الا اعتبار اف بالحق عند الشهود و ظاهره انه لا يقوم وارثه مقامه وفيه نظر اذ
حق واقرار الوارث بشرامورته واشهاده عليه كاشهاد المورث في اثبات الحق
لعماله اشترى بجوسية بشرط عدم الوطء هل يصح البيع ام لا والجواب عنه انه
يصح او مادام المانع قائما صاحبا أخذ ما لم يباعه ثوب حرير بشرط ان لا يلبسه
اولم يتكفل المعين) بان امتنع او مات قبله نهاية ومعنى قال ع ش أي وأعسر
س سم على منهج وسياقي في كلام الشارح اه قول المصنف (فللبائع الخيار) أي
رى فله عند فوات المشروط من جهة البائع ولا يجبر من شرطه عليه ذلك على القيام
بخ نهاية ومعنى واسنى (قوله وهو) أي الخيار (قوله كستخره) أي فلو تخلف
ان لم تنقص قيمته خلا عن قيمته عصير الم يتخير والاختيار اه ع ش (قوله او تعلق)
مر سم على حج وهو مستفاد من كلام الشارح لان قوله وغيره عطف على ملاكة
(امثلة له) (قوله له لاله) متعلق بقبضه اه ع ش والاظهر ان قوله او تعلق
لم يقبضه فيحتاج الى ما قدره سم ثم قوله يقبضه صوابه لم يقبضه (قوله برقبته)

كون الثمن في الذمة لان الاصح صحة ضمان العين المبيعة فكذا الثمن المعين (قوله
وجهه) قوله قاعدة الشافعي قضية هذه القاعدة ان يتأجل في حق المشتري وان لم
من قوله واذا ضمنه زيد الخ (قوله ترجيحه) خالف في شرح العباب فقال والذي
زمنة بين الاصل والضامن في الحلول والتأجيل فلا يلزم من اشتراط الاجل في حق
الاصل وصورة المسئلة ان زيدا انشا بعد البيع ضمانا مستقلا الى شهر اه
الرهن والكفيل (قوله لم يتعينوا) قال في شرح الروض فيجوز ابداهم بمثلهم
القياس قوله ولا نظرا لنفاوت الاغراض الخ جواز ابداهم بدوهم (قوله اولم
من شرطه عليه الاشهاد كان مات قبله اه و ظاهره قوله كان مات قبله انه لا يقوم
المصنف للبائع الخيار) قال في شرح الروض ولا يجبر من شرطه عليه ذلك على
بالفسخ اه (قوله او تعلق برقبته الخ) أي قبل القبض كما هو ظاهر (قوله

لهلاكه أو غيره كستخره أو تعلق برقبته أو ظهر به عيب قديم

ظاهراً وان قل جدوا بوجه بان تعلق الجناية به قد يورث نقصاً في قيمته من حيث الجناية اه ع ش (قوله كولد المشروط رهنها) اى لانها ربما محتاج الى البيع وتعدر حرمة التفريق بينها وبين ولدها اه ع ش (قوله لان مات) اى بعد القبض فلا خيار سم وع ش (قوله بمرض سابق) اى بخلاف غير المرض قال في العباب كشرح الروض او تلف بعده اى القبض بسبب سابق اى يتخير بذلك اه سم (قوله فمات) اى الى تسليها (قوله وامتع الراهن الخ) اى فلا خيار لانا لو ابتناه قلنا له فسخ البيع ورد المهر ونحوه غير مقصور على رده بموته اه ع ش عبارة سم عن العباب لتعذر رده اى الذى تسلمه بماله اه وهذا التمثيل لشعوله لصورتي الموت والتب معاولى من تعليل ع ش (قوله من تسلم الاخرى) وتغير حال الكفيل باعسار او غيره قبل تسكفه وتبين انه قد كان تغير قبله ملحق بالرهن كما قاله الاسنوى اى فثبت به الخيار اهنية بزيادة المغنى ولو علم المرتن بالعيب بعد هلاك المهر ونحوه فلا خيار له لان الفسخ انما يثبت اذا امكنه رد المهر ونحوه كما اخذه نعم ان كان الهلاك يوجب القيمة فاخذها المرتن رهنائهم علم بالعيب فله الخيار كما جزم الماوردى اه (قوله اى قنا) اى قوله قبل فى المغنى (قوله اى قنا) فسر بذلك بناء على ان القن هو الرقيق وعبارة المصباح القن الرقيق يطلق بافظ واحد على الواحد وغيره ورماجع على اقان واقفة اه ع ش (قوله عن المشتري) لافرق فى صحة العقد مع ما ذكره لزوم العتق المشتري بين كون المبتدئ بالشروطه البائع وواقفه المشتري او عكسه على المعتمد سم على حجج من جملة كلام طويل فليراجع اه ع ش اقول وباقى فى التبيين ما يصرح بذلك (قوله او اطلق) اى سكت عن ذكر المعتق عنه قول المتن (فالمشهور الخ) قال فى شرح العباب ويظهر ان الهبة كالبيع فصيح شرط العتق فيها بل هى اولى الى ان قال ومذا يقرب ان القرض كالبيع فصيح اشتراط ذلك فيه ايضاً ثم راي بعض المتأخرين جزم بما ذكرته فى الهبة وفى شرط العتق فى الاجارة بان استاجر منه عبداً بشرط ان المؤجر يمتعه وجهان والذى يتجه منهما انه لا يصح لان الرقبة هنا غير ماورد عليه فهو كالمشتري عبداً بشرط عتق البائع لعبد له اخر انتهى اه سم واستقر ع ش عدم الصحة فى القرض والهبة ثم وجهه بما لا يظهر فليراجع (قوله شرط نحو وقفه واعتاق غيره او بعضه) نشر على ترتيب الف (قوله ومحل) اى محل قوله او بعضه يعنى بطلان بيع القن بشرط اعتاق بعضه (قوله قال بعضهم الخ) اى قد بعضهم ذلك القول فقال ان بطلان شراء كل القن بشرط اعتاق بعضه اذا اهم ذلك البعض بخلاف ما اذا عتقه فصيح (وفيه نظر) اى فى كل من القولين (قوله بل الذى يتجه الخ) قال بعض الناس ان شرط الصحة هنا ان يكون ذلك البعض له وقع بخلاف اليسير جداً كسدس عشر ثمن والصواب خلاف هذا البحث بل لا معنى له كاهو ظاهر لان اعتاق اى بعض وان دق جداً يقتضى السراية الى الباقي فالمقصود حاصل باى بعض كان

لان مات) اى بعد القبض وقوله بمرض سابق بخلاف غير المرض قال فى العباب كشرح الروض او تلف بعده اى القبض بسبب سابق اى يتخير بذلك (قوله وامتع الراهن من تسلم الاخرى) قال فى العباب لتعذر رده بماله اه (قول المصنف فالمشهور صحة البيع والشروط) قال فى شرح العباب ويظهر ان الهبة كالبيع فصيح شرط العتق فيها بل هى اولى الى ان قال ومذا يقرب ان القرض كالبيع فصيح اشتراط ذلك فيه ايضاً ثم راي بعض المتأخرين جزم بما ذكرته فى الهبة وفى شرط العتق فى الاجارة بان استاجر منه عبداً بشرط ان المؤجر يمتعه وجهان والذى يتجه منهما انه لا يصح لان الرقبة هنا غير ماورد عليه فهو كالمشتري عبداً بشرط عتق البائع لعبد له اخر اه (قوله وخرج باعتاقه) عبارة شرح الروض وشرط اى وخرج باعتاق المبيع شرط اعتاق بعضه والمتجه كما قال بعضهم الصحة بشرط تعيين المقدار المشروط ولو باع بعضه بشرط اعتاقه فقتضية كلام الهبة كالحاوى للصحة ونقل الاسنوى وغيره عن المعين للمعنى بطلان ولم اره فيه ولما حكاه الاذرى عن حكاية بعضهم له قال ان صح فهو فى غير المبيع وفى غير من له باقية اه كلام شرح الروض وقوله فهو فى غير الخ قد يشعر باشتراط احد الامور المذكورة على القول بالصحة وقتضية كلام الهبة كالحاوى عدم اشتراط ذلك وقد يقال قياس عدم الاشتراط انه اذا اشترى الكل بشرط اعتاق النصف جاز له

كولد للمشروط رهنها وكظهور المشروط رهنه جانياً وان عني عنه مجانا او فدى ولو قاب على الوجه لان نقص قيمته لا ينتج بمانا حدث بعد جانيته من نحو عفو وتوبة كما يأتى لان مات بمرض سابق او كان عينين وتسلم احدهما فماتت او تعبت وامتع الراهن من تسليم الاخرى (ولو باع عبداً) اى قنا (بشرط اعتاقه) كله عن المشتري او اطلق (فالمشهور صحة البيع والشروط) لقصة بريرة المشهورة وتلشوف الشارع للعتق على ان فيه منفعة للمشتري دنيا بالاولاء واخرى بالنواب وللبيع بالسبب فيه وخرج باعتاقه كله بشرط نحو وقفه واعتاق غيره او بعضه قبل ومحل ان اشترى كله بشرط اعتاق بعضه قال بعضهم ما لم يعين ذلك البعض وفيه نظر بل الذى يتجه صحة شراء الكل

بشرط عتق البعض المعين والمبهم لانه كشرط عتق الكل من حيث ادائه للسراية الى عتق الكل من غير فارق بينهما فتمتع مع ادائه للمقصود من كل وجه لا معنى له وكون الاول هو حمل النص لا يؤثر لما تقرر ان الثاني (٣٠١) مساو له في تحصيل غرض الشارع من عتق

الكل حالا منجزا لجعله قول مالك قن اعتقت بعضه كقوله اعتقت كله فان قلت لا يتضح هذا الا على انه من باب التعبير بالبعض عن الكل لا على السراية لانها تقتضي تاخر ما قلت لو سلمنا ذلك لم يضرب لانه مع ذلك يسمى عتقا للكل حالا منجزا هو او المقصود من ثم لم ينظر اليه في قولي الا في او لغيره وهو موسر لحصول السراية الخ امالو اشترى بعضه بشرط اعتناق ذلك البعض فصيح من غير نزاع لكن ان كان باقية حرا اولا ولم يتعلق به مانع كرهن او لغيره وهو موسر لحصول السراية فيحصل المقصود من تخليص الرقة من الرق مع كون المشروط كل المبيع فالخاصل ان في عمل النص شيئين لا بد من اعتبارهما كون الشرط بجميع المبيع نصا واستلزاما وكون العتق الملتزم به يؤدي حالا لعتق كل الرقة وبما بعده شرط اعتاقه عن البائع او اجنبى وشمل كلامه شرطه فيمن يعتق عليه بالشراء كما يهوى من اقر أو شهد بحريته فصيح ويكون تاكيدها لم يقصد

والله اعلم اه سم (قوله والمبهم) خلافا للنهاية والمغنى والاسنى (قوله وكون الاول) أى شرط اعتناق الكل (قوله ان الثاني) أى شرط اعتناق البعض معينا كان او مبهما (قوله مالك قن) (فرع) باعه بشرط اعتناقه يده لانه لو اعتق يده عتق بشرط اعتناقه كشرط اعتناقه فيه نظروا مال مـر للنع سم على حجـو ولعل وجهه ان العضو المعين قد يسقط قبل اعتناقه فلا يمكن اعتناقه بعد سقوطه ومع هذا فالاقرب الصحة والاصل عدم سقوط العضو اه عـش (قوله سلمنا ذلك) أى اقتضاء السراية تاخرا ما وكذا ضمير اليه (قوله الآتي) أى انفا بعد سطر اه كـردى (قوله بعضه) أى المعين كثلته (قوله وهو موسر) اخرج المعسر اه سم (قوله لكن ان كان الخ) قضية كلام البهجة كالحاوى عدم اشتراط ذلك سم على حجـو ويؤيده ان الشارع متشوف الى العتق فلا فرق بين كون المشروط عتقه يؤدى الى تخليص الرقة من الرق وبين كونه ناقصا على ما اشتراه وقياس ما قدمه الشارع مـر فيها لو اشترى كله بشرط اعتناق بعض معين من الصحة انه لو اشترى نصفه بشرط اعتناق ربعه صح اه عـش (قوله من تخليص الرقة الخ) بيان للمقصود (قوله مع كون المشروط الخ) متعلق يحصل (قوله فالخاصل) أى حاصل قوله بل الذى يتجه الى هنا اه كـردى (قوله جميع المبيع) أى لتعلق جميعه (قوله نـصا) أى كتمسك المـتن (او استلزاما) أى كإقدمه الشارح بقوله بل الذى يتجه الخ (قوله وبما بعده) أى وخرج بقوله عن المشتري او اطلق (قوله بشرط اعتناقه عن البائع الخ) فلا يصح البيع معه لانه ليس فى معنى ماورد به الخبر نهاية ومعنى (قوله فيصح الخ) خلافا للنهاية والمغنى (قوله وعلى هذا) أى قصد الانشاء (يحمل الخ) والمنقول البطلان مطلقا سم على حجـو وهـو اى البطلان مطلقا بقصد به انشاء عتق او لا مقتضى إطلاق الشارح مـر اى والمغنى اه عـش (قوله الشرط المؤثر) أى المقتضى لبطلان العقد والزام الوفاء بذلك الشرط (قوله هنا) أى فى البيع (قوله ما ذكره فى جواب) راجع فصل بيان احكام المسمى الصحيح والفاقد (قوله بالواقع بعده) أى بخلاف الواقع قبله فلا اثر له اه سم (قوله بخلاف ما هنا) فى شرح العباب بسط بسط في هذه المسئلة يتعين الوقوف عليه اه سم

بيع نصفه وقد يمنع لانه انما صح شرط اعتناق النصف لانه يسرى الى الباقي فليتأمل وفيما اذا صح بشرط اعتناق بعضه على ما مر قال بعض الناس ان شرط الصحة هنا ان يكون ذلك البعض له وقع بخلاف اليسير جدا كدس عشر ثمن والصواب خلاف هذا البحث بل لا معنى له كما هو ظاهر لان اعتناق أى بعض وان قد جدا يقتضى السراية الى الباقي فالمقصود حاصل باى بعض كان والله اعلم (فرع) باعه بشرط اعتناقه يده مثلا فهل يصح لانه لو اعتق يده عتق بشرط اعتناقه يده كشرط اعتناقه فيه نظروا مال مـر للنع (قوله وهو موسر) اخرج المعسر (قول فالخاصل) قضية هذا الحاصل صحة شراء نصف من نصفه الاخر بشرط اعتناقه ربعه (قوله فيصح ويكون تاكيدها) المنقول البطلان ولذا قال فى الروض عطفه على ما يبطل او كان أى المشروط اعتناقه بعضا يعتق بالشراء اه نعم نقله فى المجموع ثم نظرا فيه ثم قال ويحمل الصحة ويكون شرطه توكيدها للمعنى (قوله بخلاف ما هنا) فى شرح العباب بسط بسط في هذه المسئلة يتعين الوقوف عليه ومنه قوله وسواء فيما ذكر كان المبتدئ بالشرط البائع او المشتري وهو متجه وقول البغوى لو اشترى عبدا وشرط على نفسه اعتناقه صح ويخير بين العتق وعدمه ضعيف كما هو ظاهر خلافا لما يهوى كلام الاذرى وغيره ثم نقل عن غير البغوى ما يوافق كلام البغوى ثم قال ثم رابت الاذرى قال المتبادر الى الفهم انه لو شرط على نفسه العتق لزمه الوفاء به كالموشرط عليه البائع الى اخر ما اطال بهوفى كـنـشـيـخـنا الاستاذ البكرى والاوجه ما اقتضاه كلام البغوى لان الصورة الواردة فى الحديث هو اشتراط العتق من جهة البائع فلا يكون لازما لانه ليس فى معنى

به انشاء عتق لتعذر الوفاء به حيثنوع على هذا يحمل اطلاق من منع (فتفيه) الشرط المؤثر هنا هو ما وقع فى صلب العقد من المبتدئ به ولو اشترى سواء كان هناك حماية من البائع لاجلهم لا فيما يظهر من كلامهم ويظهر انه لا ياتى هنا ذكره فى جواب إشكال الرافعى شرط ترك الزوج الوطء منه او من هـلـان ذلك فى الزام او التزام ترك ما يوجب العقد بخلاف ما هنا فتامله ويلحق بالواقع فى صلب العقد

الواقع بعده فزمن خياره مجلسا او شرطان كان من البائع وواقفه المشتري عليه او عكسه كان الحق احدهما حيثنذ زيادة او نقصان الثمن او المبيع والخيار او الاجل وواقفه الآخر بقوله قبلت مثلا لكن في غير الحظ من الثمن لانه ابراهم هو لا يحتاج لقبول ويكتفي بزيادة كذا فان لم يوافقته باسكت بقى العدون قال لا ارضى الا بذلك بطل ولا يتقيد ما ذكره بالعاقدين بل يجري في الموكل ومن انتقل له الخيار كالوارث (والاصح ان البائع ويظهر للحاق وارثه به (مطالبة ٣٠٢) المشتري بالاعتاق) لانه وان كان حقه تعالى لكن لغرض في تحصيله لا ثابته

على شرطه وبه فارق الاحاد واما قول الاذري لم لا يقال للاحاد المطالبة به حصة فلا يتضح الا بعد تهديد شيتين أحدهما أن الحصة هل تتوقف على دعوى وطلب أو لا بل يقول الشاهدان للقاضي لتاعلى فلان شهادة بكذا فاحضره لنشهد عليه والثاني هو ما أطلقوا عليه وإنما اختلفوا في أنه لو وقعت دعوى حصة هل يصفى إليها القاضي أولا وبكل قال جماعة ثانيهما ان هذا هل هو من الحصة قياسا على الاستيلاء بجماع أن كلاً يرتب عليه العتق يقينا أو لا قياسا على شراء القريب فانه ليس من الحصة لان القصد باثباته الملك وترتب العتق من لوازمه التي قد تقصد وقد لا وكذا هنا القصد اثبات الملك المترتب عليه الوفاء بالشرط اختيارا أو قهرا للنظر في ذلك مجال والأقرب سماع دعوى الحصة والحاق هذا بالاستيلاء ولا نظر لكون العتق قد يتخلف

(قوله فان لم يوافقته) قال في شرح العباب مانصه وعبارتهم ثم أي في باب الخيار فيما يحصل به الفسخ وبقوله فزمن الخيار لا يبيع حتى تردي الثمن وقول المشتري لا اقبل وبقول المشتري لا اشتري حتى تنقص الثمن وقول البائع لا اقبل وطلب البائع حله والمشتري تاجيله انتهى اه سم (قوله بقى العتق) أي على حالته الاصلية ويلغو الشرط المذكور (قوله ما ذكر) أي قوله وياحق الى هنا (قوله كالوارث) أي والى ادا انقص العاقدين فزمن الخيار والمولى اذا كل فيقول المتن (مطالبة المشتري) أي ونحو وارثه (قوله على شرطه) قد يخرج مسألة ابتداء المشتري إلا أن يقال موافقة البائع كشرطه فليتأمل سم وعش وكلام الشارح في التنبه المار انفا صريح فيه (قوله واما قول الاذري الخ) عبارة النهاية واما قول الاذري لم لا يقال للاحاد المطالبة به حصة لاسما عدم موت البائع او جنونه ففرده ماسيا في المائلة في القصاص بما يؤخذ منه ما اقتضاه كلامهم من امتناع المطالبة وان النظر في مثله للحاكم اه قال عش قوله مر يرد ماسيا في الخ خلافا لابن حجر اه واما المعنى (قوله والثاني) أي قوله ولا (قوله هل يصفى إليها) يأتي انه الاقرب (قوله ثانيهما) أي شيتين (قوله ان هذا) أي الشرأ بشرط العتق هل هو من الحصة أي بما يقبل فيه شهادة الحصة وياتي انه الاقرب (قوله باثباته الخ) والاولى الموافقة لما بعد ان يقول به اثبات المالك (قوله او قهرا) أي باخبار الحاكم عليه عند امتناعه واعتاقه عليه عند اصراره كما يأتي انفا (قوله والاقترب سماع دعوى الخ) أي ان الاقرب هو الشق الاول من كل من المترددين (قوله وحيثنذ) أي حين كون الاقرب السماع والالحاق (قوله أي غير حصة في مكلف) أي على التقييد بهذين القيدين وقد اسلفنا اعتدائنا به انه ليس للاحاد المطالبة مطلقا (قوله في مكلف) أي عبيد مكلف اه كردى (قوله بخلافه حصة) أي بخلافه مطالبة الاحاد حصة في مكلف وغيره (قوله بجرانها) أي المالية حصة (قوله في نحو شهادة بخلاف مطالبة الاحاد حصة في مكلف وغيره (قوله بجرانها) أي المطالبة حصة (قوله في نحو شهادة القريب الخ) أي كشهادة الرجل بطلاق ابيه ضرة امه (قوله وبه) أي بماسيا (قوله ولا يلزمه) الى المتن في المعنى والنهاية (قوله ولا يلزمه عتقه فوراً) والقياس لزوم فها الوشرط البائع على المشتري اعتاقه فوراً عملا بالشرط اه عش (قوله وله قبل عتقه طوها) أي وإن جلبت ويجبر على اعتاقها كما يأتي اه عش وفي سم عن الروض ولا يجزى استيلاها عن العتق اه فان مات السيد عتقت عن الاستيلاء واجرأ عن العتق مر اه وفي النهاية والمعنى ما يوافقته (قوله وكسبه) قد يشكك بمال او صى لاعتاق رقيق فتاخر

الوارد اه (قوله الواقع بعده) أي بخلاف الواقع قبله فلا اثر (قوله فان لم يوافقته الخ) قال في شرح العباب مانصه وعبارتهم ثم أي في باب الخيار فيما يحصل به الفسخ وبقوله فزمن الخيار لا يبيع حتى تردي الثمن وقول المشتري لا اقبل وبقول المشتري لا اشتري حتى تنقص الثمن وقول البائع لا اقبل وطلب البائع حله والمشتري تاجيله اه (قوله على شرطه) قد يخرج مسألة ابتداء المشتري إلا أن يقال موافقة البائع كشرطه فليتأمل (قوله واما قول الاذري) عبارة شرح مر واما قول الاذري لم لا يقال للاحاد المطالبة به حصة لاسما عدم موت البائع او جنونه ففرده ماسيا في المائلة في القصاص بما يؤخذ منه ما اقتضاه كلامهم من امتناع المطالبة وان النظر في مثله للحاكم (قوله وطوها) قال في الروض ولا يجزى استيلاءها عن العتق اه فان مات عتقت عن الاستيلاء واجرأ عن العتق مر اه (قوله وكسبه) قد يشكك بمال

هنا بفسخ البيع بنحو عيب أو اقالة لأن الاستيلاء قد يتخلف العتق عنه في الصور الكثيرة التي تباع فيها أم الولد وحيثنذ عتقه فيحمل قوله ليس للاحاد المطالبة به أي غير حصة في مكلف لانه يمكنه المطالبة بخلافه حصة لقصر بيعهم بجرانها في عتق مكلف لم يدعه وياتي في نحو شهادة القريب لقريبه الفرق بين قصد الحصة وعدمه وبه يتبادر ما ذكرته هنا من الفرق بين قصد دعوى الحصة وعدمه فتأمل ذلك كله فانه نفيس مهم ولا يلزمه عتقه فوراً الا بالطلب او عند ظن قوته فان امتنع اجبره الحاكم عليه وان لم يرفع اليه البائنه بل وإن اسقط هو او القن حقه فان اصرار عتقه عليه كما يطبق على المولى والولا مع ذلك للمشتري وله قبل عتقه طوها واستخدامه وكسبه قيمته ان قتل

عقده عن الموت حتى حصل منه اكساب فانها له لالوارث سم على حج وقد يفرق بان الوصية بالتعق بعد الموت الزم من البيع بشرط التعق اذ لا يمكن بعد الموت رفعها بالاختيار والبيع بشرط التعق يمكن رفعه بالاختيار بالتقابل وفسخه بالاختيار والعيب ونحوهما فليتام اه عش (قوله ولا يلزم صرفها) اى لان مصلحة الحرية له وقد فانت بخلاف مصلحة الاضحية المنذورة فانها للفقراء فلذا وجب شراء مثلها بقيمتها اذا تلفت سم على حج اه عش (قوله ولد الحامل) قال سم على حج عبارة الرضوان شرط عتق حامل فولدت ثم اعتقها ففى عتق الولد وجهان اه قال فى شرحه والاصح منهما فى المجموع المنع لاقطاع التبعية بالولادة اه واعلم ان فى باب التدبير ان المعلق عتقها يتبعها ولدها فى العتق ان كان حلا عند التعليق او الصفوة وان فى الرضوان فى باب الرهن مانصه والحل المقارن للمقدل للقبض مرهون فباع بحملها وكذا ان انفصل اه وهذا يشكل على ما هنا فليتام للفرق وقد يقال ان نظير دخوله فى الرهن وبيعه معها مطلقا دخوله هنا فى المبيع وثبت احكام المبيع له واما العتق فخارج عن احكام المبيع فلا حاجة للفرق وفيه نظر اه عش (قوله لانحو بيع) اى ولو بشرط العتق او لمن يعتق عليه كما هو قضية اطلاقهم وهو ظاهر وكذا من نفسه وان كان عقد عتاقه فيما يظهر لان اخذ العوض خلاف قضية شرط العتق اه سم على حج وذكر ايضا ان مثل بيعه من نفسه مآل ووجه لمن يعتق عليه او بشرط اعتاقه اه عش واستظهر سم ان هبته من نفسه كبيع من نفسه (قوله ان لوارث المشتري حكمه الخ) وهو ظاهر فى غير من استولدها أمأى فالوجه عتقها بموته لان الحق فى ذلك لله تعالى لا للبائع فعتقها بموته اولى من ان نأمر الوارث باعتاقها نهاية ومعنى قال عش قوله مر فالوجه عتقها اى عن الشرط ومثلها اولادها الحاصلون بعد الالاد فيعتقون بموته اه (قوله فى جميع ما ذكر) اى فى المتن والشرح قول المتن (الولادة) قال سم على حج قوله الو لا الخ قال فى شرح العباب ان هذا فى غير البيع الضمنى اما البيع الضمنى كاعتق عبدك على كذا بشرط ان الولاء لك فيصح العقود يلغو الشرط ويقع العتق عن المستدعى وتزيم القيمة ذكره الرافعى فى باب الكفارة فلعن التهمة اه واقول لعل فى قوله فيصح العقد الخ مسامحة والمراد به انه يحكم بعقده مع فساد البيع لانه لو صح لزيم التهمة والقيمة وعليه فالبيع الضمنى كغيره فى الفساد حيث شرط الولاء لغير المعلق لكنهما يفرقان فى ان غير الضمنى لا يعتق فيه المبيع بخلاف الضمنى فانه يعتق فيه لانه فيه بصفة العتق ثم رأت فى حواشى الرض للشهاب الرملى عين ما قلناه اه عش قول المتن (او كتابته) اى او تعليق عتقه بصفة نهاية ومعنى (قوله بخلافه الاول الخ) واجاب الشافعى رضى الله تعالى عنه عن خبر واشترط لهما الولاء بان لهما

اوصى باعتاق رقيق فباخر عتقه عن الموت حتى حصل منه اكساب فانها له لالوارث (قوله ولا يلزم صرفها الخ) اى لان مصلحة الحرية له وقد فانت بخلاف مصلحة الاضحية المنذورة فانها للفقراء فلذا وجب شراء مثلها بقيمتها اذا تلفت (قوله كالا يلزمه عتق ولد الحامل لو اعتقها بعد ولادته) عبارة الرضوان شرط عتق حامل فولدت ثم اعتقها ففى عتق الولد وجهان اه قال فى شرحه والاصح منهما فى المجموع المنع لاقطاع التبعية بالولادة اه واعلم ان فى باب التدبير ان المعلق عتقها يتبعها ولدها فى العتق ان كان حلا عند التعليق او الصفوة وان فى الرضوان فى باب الرهن مانصه والحل المقارن للمقدل للقبض مرهون فباع بحملها وكذا ان انفصل اه وقد يشكل على ما هنا فليتام للفرق وقد يقال ان نظير دخوله فى الرهن وبيعه معها مطلقا دخوله هنا فى المبيع وثبت احكام المبيع له واما العتق فخارج عن احكام المبيع فلا حاجة للفرق وفيه نظر (قوله لانحو بيع) اى ولو بشرط العتق او لمن يعتق عليه كما هو قضية اطلاقهم وهو ظاهر وكذا من نفسه وان كان عقد عتاقه فيما يظهر لان اخذ العوض خلاف قضية شرط العتق بخلاف بيع المستولدة من نفسها فليتام قلو ووجه من نفسه قبل يصح لانه عقد عتاقه ولا عوض او لانه ليس صريح عتق بل يتضمنه وقضية الشرط صريح العتق فيه ونظر ويظهر الثانى ولا يشكل ما هنا بصفة بيع المستولدة من نفسها وهبها كذلك لان هذا استحق العتق ناجزا مر (قول المصنف وانه لو شرط مع العتق الولاء الخ) قال فى شرح العباب ان هذا فى غير البيع

ولا يلزمه صرفها الشراء مثله
كالا يلزمه عتق ولد الحامل لو
اعتقها بعد ولادته لا لقطع
التبعية بالولادة لانحو بيع
وقف واجارة ويظهر ان
لوارث المشتري حكمه فى
جميع ما ذكر (و) الاصح
(انه) اى البائع (لو شرط
مع العتق الولاء له او شرط
تدبيره او كتابته) مطلقا (او
اعتاقه بعد شهر)

او لحظة او وقته ولو حالاً كاعلم مما مر (لم يصح البيع) لخالفه الاول ما استقر عليه الشرع ان الولا ملن أعتق والبقية لغرض الشارع من تنجيز العتق (ولو شرط مقتضى العقد كالقبض (٣٠٤) والرد يعيب) صح يعني لم يضره اذ هو تصريح بما اوجبه الشارع ثم رايته في الروضة

كاصلها عبر بل يضره هو الاول على انه يصح رجوع ضمير صح للعقد المقرون بهذا الشرط بل يتعين ذلك لانه المراد في الذي بعده كما ياتي وجبته فهو بمعنى لم يضر من غير تاويل ونقل عن بعضهم صحة الشرط هنا وبني عليه الزركشي رد على من قال الخلف لفظي مالمو تعذر قبض المبيع منع البائع منه فتعبر ان قلنا يصححه لا فساد به والذي يتجه انه لمجرد التاكيد استثناء بايجاب الشارع فلا خيار يفقده خلافا لما يراهه قول شارح صح العقد فيها ولغا الشرط في الثاني الا ان يريد ما قلناه ان الثاني لم يفد شيئاً اصلاً والاول افاد التاكيد (او شرط (ملا غرض فيه) اي عرفاً فلا عبرة بغرض العاقدين او احدهما فيما يظهر ثم رايتم ما يصرح به كما ياتي (كشرط ان لا

ياكل) او لا يلبس (الا كذا) ان جاز (صح) العقد وكان الشرط لنوعا قال جمع ومحلله ان كان تاكل بالفوقية لان هذا هو الذي لا غرض فيه البتة بخلافه بالتحتية لاختلاف الاغراض حينئذ فيفسد به العقد اه والصحيح انه لا فرق اذ لا

غرض للبائع بعد رجوعه عن ملكه في تعيين غذاءه مع انه يحصل الواجب عليه من اطعامه ومن ثم لو شرط ما لا يرام اصلاً كجمعه بين ادمين او صلاته للتوافل وكذا للفرص اول وقته ففسد العقد كبيع سيف بشرط ان يقطع به الطريق في بخلاف بيع ثوب حرير بشرط لبسه من غير زيادة على ذلك لانه لم تتحقق المعصية فيه لجوازه لاعذار وبه يندفع ما للزركشي هنا

(ولو شرط وصفا يقصد ككون العبد كانا أو الدابة) الآدمي أو غيره (حاملأوليونا) أى ذات لبن (صح) الشرط لما فيه من المصلحة ولأنه التزام موجود عند العقد لا يتوقف التزامه على انشاء أمر مستقبل انتهى هو حقيقة الشرط فلم يشمله انتهى عن بيع وشرط (وله الخيار) فوراً (أن خلف) الشرط الذى شرطه الى ما هو أدون لفوات شرطه فلو تعذر الفسخ لنحو حدوث عيب عنده فله الارش بتفصيله الآتى ولومات المبيع قبل اختياره صدق المشتري بيمينه فى فقد الشرط لأن الاصل عدمه بخلاف ما لو ادعى عيباً قديماً لأن الاصل السلامة وهذا يرد افتاء بعضهم بأن البائع يصدق بيمينه فى كونها حاملاً إذا شرطاه وأنكره المشتري ولا ينافيه تعبيرهم فيها ذكر بالموت لأنه محض تصوير وانما المدار على تعذر معرفة المشروط بنحو يئنه فيصدق المشتري فى نفيه لما تقرر أن الاصل عدمه وسيعلم بما يأتى أنه يتيقن وجود الحمل

شرط أن يلبسه الحر يروكان بالغاقول المتن (ولو شرط وصفا) (ولو شرط البائع مع موافقة المشتري حبس المبيع يضمن فى الذمة حتى يستوفى الحال لا المؤجل وعاف فوت الثمن بعد التسليم صح لأن حبسه من مقتضيات العقد بخلاف ما لو كان مؤجلاً او حالاً ولم يخف فو نه بعد التسليم لأن البدأة حينئذ بالتسليم بالبائع نهاية ومعنى قال عرش قوله ولم يخف الخ أى فلا يصح وقد يقال ما المانع من المصلحة لانه من مصالح العقد ولأنه وان لم يخش فوت الثمن قد يكون له غرض فى تعجيل القبض اه (قوله الآدمي) عبارة النهائية والمعنى أو الامة سم قال المعنى قال بعض شراح الكتاب ولو أبدل المصنف لفظ الدابة بالحیوان لكان احسن ليشمل الامة فان حكمها كذلك ولذلك قدرتها فى المتن ولعل هذا حمل الدابة على العرف فان حملت على اللغة فهو كالعتير بالحیوان اه قول المتن (ككون العبد كانا) ولو شرط كون المبيع عالماً هل يكفى ما ينطلق عليه الاسم أم يشترط كونه عالماً عرفاً فيه نظرو الاقرب الثانى وهل يشترط تعيين ما ينطلق عليه اسم العالم إذا تعددت العلوم التى يشتغلون بها أم لا فيه نظراً ايضا والظاهر الثانى وبقي ما لو شرط كونه قارئاً وينبغى ان يكفى بالقراءة العرفية بأن يكون يحسن القراءة ولو فى المصحف مالم يشترط حفظه عن ظهر الغيب اه عرش (قوله) أى ذات لبن) إلى قوله فلو تعذر فى المعنى الى الفرع فى النهاية إلا قوله فوراً وقوله وهذا الى وسيعلم (قوله) أى ذات لبن) كأنه اشار به الى انه لو شرط كثرة لبنها لم يصح سم على حجة أقول قد يقال بصحة الشرط ويحمل على الكثرة عرفاً فكالو شرط كونه كاتباً كتابة حسنة فصيح ويحمل على الحسن العرفى بل قد يشمله قول الشارح الآتى إلا أن الحسن الخ قال حجة فى شرح الارشاد لو شرط كونه كاتباً لا يبعد الا كنفاه بالاطلاق وبكونه يحسن الكتابة باى قلم كان مالم تكن الاغراض فى محل العقد مختلفة باختلاف الاقلام فيجب التعيين اه عرش (قوله صح الشرط) عبارة النهائية والمعنى صح العقد مع الشرط اه (قوله لما فيه من المصلحة) أى مصلحة العقد هو العلم بصفات المبيع التى تختلف بها الاغراض نهاية ومعنى (قوله لا يتوقف الخ) فى النهاية والمعنى ولا يتوقف بالو او وهو احسن (قوله الذى الخ) صفة الانشاء (قوله فلم يشمله الخ) أى شرط وصف يقصد قول المتن (وله الخيار) لو شرط كونها حاملاً فتيين أنها كانت عند العقد غير حامل لكن حملت قبل القبض فهل يسقط الخيار كالو در اللبن على الحد الذى أشعرت به التصرية بجماع حصول المقصود فيه نظراً ولا يبعد السقوط سم على حجة وقد يقال بل الاقرب عدم سقوط الخيار لأن تأخير الحمل قد ينقص الرغبة فى الحامل بتأخير الوضع فيفوت غرض المشتري ولا كذلك المصرة وقياس ما فى المصراة ان العبد لو تعلم الكتابة بعد العقد الصحة للغة المذكرة اه عرش (قوله فوراً) كما قاله الرفع اه معنى (قوله) ان اخلف الشرط) ومنه ما لو شرط كون العبد نصرانياً فتيين اسلامه فله الخيار اه عرش (قوله لفوات شرطه) عبارة النهائية لتضرره بذلك لو لم يخبره اه (قوله عنده) أى المشتري (وقوله قبل اختياره) ولا طريق الى امكان معرفته بعده اه عرش (قوله وبهذا يرد الخ) خلافاً للنهاية عبارتها ولا ينافى ما قى به الوالدرحه الله فى أنهمالو اختلفا فى كون الحيوان حاملاً صدق البائع بيمينه لان الاصل عدم تسلط المشتري عليه بالرد بدليل ما ساقى فى دعوى المشتري قدم العيب مع احتمال ذلك لأن ما مر فى موت الرقيق قبل اختياره وما هنا فى شيء يمكن الوقوف عليه من اهل الخبرة ودعوى ان ذكر الموت تصور بمنوعاه اه (قوله افتاء بعضهم) هو شيخنا الشهاب الرملى والافتاء وجهه جداً إذ كيف يسوغ الرد مع احتمال الحمل ورجاء ثبوته

حاجة فلا يخالف قوله بعده بخلاف بيع ثوب حر راخ (قوله أى ذات لبن) فيه إشارة الى البطان لو شرط كثرة اللبن لأنها لا تضبط فليراجع (قول المصنف) له الخيار ان اخلف) لو شرط كونها حاملاً فتيين انها كانت عند العقد غير حامل لكن حملت قبل القبض فهل يسقط الخيار كالو در اللبن على الحد الذى أشعرت به التصرية بجماع حصول المقصود فيه نظراً ولا يبعد السقوط (قوله وبهذا يرد افتاء بعضهم) هو شيخنا الشهاب الرملى والافتاء وجهه جداً إذ كيف يسوغ الرد مع احتمال الحمل ورجاء ثبوته بعد بنحو قول اهل الخبرة قولان الاصل عدم تسلط المشتري عليه بالرد وقد اجيب عما قاله الشارح بالفرق بما حصله فوات المبيع فى مسئلة

عنده بانفصاله لدون ستة أشهر منه مطلقا اولدون اربع سنين منه بشرط ان لا توطأ و يمكن كونه منه و يأتي في الوصية ان حمل البهيمة يرجع فيه لقول اهل الخبرة فكذا هنا فيما يظهر (٣٠٦) اما ما لا يقصد كالسرقه فلا خيار يفوت له لانه من البايع اعلام بعينه ومن المشتري رضاه

و اما اذا اخلف ما هو اعلى كان شرط ثبوتهما فخرجت بكر افلا خيار ايضا ولا نظر الى غرضه نفسه لنحو ضعف آله لان العبرة في الاعلى وضده بالعرف لا بغيره ومن ثم قالوا لشرط انه خصي فبان خلا تخيير لا نه يدخل على الحريم ومرادهم الممسوح لانه الذي يباح له النظر اليه فاندفع تغليب شارح فيه ويكنى أن يوجد من الوصف المشروط ما ينطلق عليه الاسم إلا أن شرط الحسن في شيء فانه لا بد أن يكون حسنا عرفا ولا تخير ولو قيد بحجب او كتابة شيء معين كل يوم او في بعض الايام بطل وإن علم قدرته عليه كإقتضاه اطلاقمه ولا ياتي هنا بحث السبكي الا في الجمع في الاجارة بين العمل والزمن فتأمل (وفي قول يبطل العقد في الدابة) اذا شرط فيها ما ذكر لانه مجهول ويحاج بان يعطى حكم المعلوم على انه تابع ثم رأيتهم أجابوا بنحوه وهو ان القصد الوصف بذلك لا ادخاله في العقد لانه داخل فيه عند الاطلاق (فرع) اختلف جمع متأخرون فيمن اشترى حيا للبذر بشرط انه ينبت والذي يتجه فيه انه

بعد بنحو قول اهل الخبرة ولأن الأصل عدم تسلط المشتري عليه بالرد (فرع) في فتاوى الجلال السيوطي مسألة رجل اشترى امعة على انها مغبية فبانت حاملا فهل له الرد الجواب نعم لان المغبة في العرف من انقطع دمها في ايام العادة لا الخلل اهـ وقد يقال لا كلام في الرد لان الحمل في الادمية عيب فله الرد به ولو بدون هذا الشرط اهـ سم (قوله عنده) اي البيع (قوله مطلقا) اي وطلت بعد البيع او لا اهـ ع (قوله) لقول اهل الخبرة) اي فلو فقدوا فبني تصديق المشتري لما عطل به قبل من أن الأصل عدم وجود الوصف في المبيع وينبغي أن المراد ببقدهم في محل العقد فلا يكف السفر لهم لو وجدوا في غيره وينبغي أن مثل محل العقد ما دون مسافة العدوى لان من بها بمنزلة الحاضر بدليل وجوب حضوره اذا استعدى عليه منه اهـ ع (قوله فكذا هنا الخ) ويكتفى برجلين او رجل وامرأتين او اربع نسوة اهـ نهاية قال ع (قوله مر) او اربع نسوة هذا ظاهر في حمل الامه اما البهيمة فقد يقال لا ثبت حملها بالنساء الخلف لانه ما تطلع عليه الرجال غالبا اهـ (قوله اما ما لا يقصد) اي قوله وان علم في المغني (قوله لانه) اي شرط نحو السرقه كما لا يقصد (قوله كان شرط ثبوتهما الخ) او كونه مسلما فبان كافرا فلا خيار له بخلاف عكسه لرغبة الفريقين أي المسلمين والكفار في الكافر من جهة جو ازيهه للسلم والكافر في كافي القليوب على الجلال اي بخلاف المسلم فلا يجوز بيعه للكافر ففيه تضييق على المشتري ثم رأت في شرح الروض ثبوت الخيار اذا شرط لإسلامه فبان كافرا اهـ بجري (قوله لنحو ضعف آله) قد يقال ما الحكم لو صرح بهذا الغرض عند العقد فقال اشترت بشرط كونها ثيبا لكوني عاجزا عن البكر اودلت القرائن الحالية على ارادته اهـ سيد عمر وميل القلب الى عدم سقوطه مع التصريح كما يؤيده ما مر عن البجيري عن شرح الروض (قوله شارح) هو البدان شبهة اهـ نهاية (قوله ما ينطلق عليه الاسم) وقضيته انه لو شرط كونها ذات لبن وتبين انها كذلك لكن ما تحمله قليل جدا بالنسبة لاشا لها من جنسها اكنثي بذلك وقد توقف فيه بان مثل هذا يعيد او قد يشمله قول حج في شرح العباب لكن لا بد من وجود قدرته اي اللان يقصد بالشراء عرفا فيما يظهر اهـ ع (قوله حسنا عرفا) ينبغي ان يكون شرط الكثرة كذلك ويكون المرجع فيها العرف كالحسن خلافا لما بحثه الفاضل المحمدي من البطلان اهـ سيد عمر ومر عن ع (قوله ما يوافقه) (قوله بطل) وكذا يبطل لو شرط وضع الحمل الشهر مثلا اهـ معنى (قوله بين العمل والزمن) أي من أنه لو قطع بامكان فعله عادة صح وإن كان المتمدن خلافه اهـ ع (قوله اذا شرط فيها) عبارة المغني بصورتها بالشرط لا بالخلف لانه شرط معها شيئا محجوبا فاشبهه ما لو قال بعثكها وحملها اهـ (قوله ما ذكر) اي كونها حاملا او لبونا (قوله بنحوه) اي الجواب العلوي عبارة النهاية على انه تابع الا عند القصد الوصف الخ اهـ (قوله لانه داخل) اي نحو الحمل (فيه) اي في الحيوان المبيع (قوله بدونه) اي فلو بذر قليلا منه ليختبره فلو ثبت امتنع عليه الرد دهر اهـ ع (قوله وليس كالمو اشتري الخ) جواب اعتراض بهذا على قوله ولا نظر الخ فرجع ضمير وليس الخ قوله عدم انباته الخ (قوله لانه لم يتلف الخ) قضيته انه لو تلف منه شيء في مسألة البطيخ كان غرزا وبروة امتص

الكتاب بخلافه في مسألة الحمل فيمكن مراجعة اهل الخبرة فيه كما شئت اليه وبأن أمر الكتابة عما يشاهد ويطلع عليه بخلاف الحمل اهـ في تأمل وقضية الفرق ان المصدق المشتري ايضا في مسألة شراء البقرة بشرط انها لبون فانت في يده قبل العلم حتى يستحق الارش كما ياتي (فرع) في فتاوى الجلال السيوطي مسألة رجل اشترى امعة على انها مغبية فبانت حاملا فهل له الرد الجواب نعم لان المغبة في العرف من انقطع دمها في ايام العادة لا الخلل ولهذا يقال فلا تظنت حاملا فبانت مغبية اهـ وقد يقال لا كلام في الرد لان الحمل في الادمية عيب فله الرد به ولو بدون هذا الشرط (قوله لانه لم يتلف الخ) قضيته انه لو تلف في مسألة البطيخ كان غرزا وبروة

ان شهد قبل بذره بعدم انباته خيران تخيير في ردوه ولا نظر لامكان علم عدم انباته بذر قليل منه لا يمكن العلم بدونه وليس كالمو اشترى بطيخا فزر برة واحدة منها وجدها مغبية برد الجميع لانه لم يتلف من عين المبيع شيء

وكذا وحلف المشتري انه لا يبتع ما تقرر انه يصدق يمينه في فقد الشرفان اتفق ذلك كله بان بذره كله فثبت شيئا مع صلاحية الارض وتعدراخر اجه منها او صار غير متقوم او حدث به عيب فله الارش وهو ما بين قيمته جابا نبتا (٣٠٧) وجا غير نابت كالمو اشترى بقره

بشرط انها لبون فانت في يده ولم يعلم انها لبون وحلف على انها غير لبون له الارش والمبيع تلف من ضمان المشتري واما اطلاق بعضهم انه لا ذلم يثبت يلزم البائع جميع ما خسرته المشتري عليه كاجرة الباذر ونحو الحرائث وبعضهم اجرة الباذر فقط فبيد جدا والوجه بل التصواب انه لا يلزمه شيء من ذلك وليس مجرد شرط الاتبات تغيرا موجبا لذلك كما يعلم بما يأتي في باب خيار النكاح ثم رابت شيخنا افي في بيع بذره على انه بذر فقاء فزرعه المشتري فأورق ولم يشر بانه لا يتخير وان أورق غير ورق الفناء فله الارش (ولو قال بعتكما وحملها) او حملها او مع حملها (بطل في الاصح) لان ما لا يصح بيعه وحده لا يصح بيعه مقصودا مع غيره وفارق صحة بعتك هذا الجدار وانه او بانه او مع انه على المعتمد بانه داخل في مساه لفظا فلم يلزم على ذكره محذور وأخل ليس داخل في معنى البهية كذلك فلم من ذكره توزيع الثمن عليهما وهو يجوز واعطاء وحكم المعلوم لما هو عند كونه تبعا لمقصودا وكالجدار

الماء الخارج عليها عرف حوضه لم ير الا ان يقال لا التفات لمثل ذلك لحقار ته جدا اه سم (قوله) وكذا لو حلف المشتري) قياس ما سبق عن فتوى شيخنا الرمي تصديق البائع اه سم (قوله) كالمو اشترى بقره) قد يقال البقرة تقصد لا موراخر غير اللبن كخحر ثها وخها فلم تفت ماليتها بالكلية بقوات الشرفان كان البذر المذكور نحو برما يقصد منه غير الانبات فواضح ما افاده وإن لم يكن فيه غير منفعة الانبات تبين انه غير متقوم وان البيع من اصله غير متعده اه سيد عمر (قوله) فله الارش) قضيت صحة البيع وفيه نظر لانه لو باع ثوبا على انه قطن فبان كتنا باطل البيع كاصح به الشيخ ابو حامد وجزم به في العباب وغيره لا اختلاف الجنس وقياس ذلك البطان فيما نحن فيه لانه اذا أورق غير ورق الفناء فقد بان غير فقاء قد بان غير جنس المبيع وسئل شيخنا الرمي بمال بيع رد على ان حواشيه حرير فبانت غير هل يبطل البيع كافي مسألة الشيخ اني حامد فاجاب بصحة البيع وقرق بان الذي بان هنامن غير الجنس بعض المبيع لا كله كافي مسألة الشيخ اني حامد اه سم (قوله) وان اورد الخ) هذا محل اتايد يعني ومنه ما لو لم يثبت شيئا قول المتن (بعت الخ) اي الدابة ومثلها الامة او بعضه ربن ضرعا ويضر الطير كاخل اه معنى (قوله) او يحملها) الى الفصل في النهاية والمعنى الا قوله وان كان للبشرى الى ومنه لبون (قوله) بانه داخل في مساه لفظا الخ) قضيت ان المراد بالاس طرفة الثابت في الارض وانه لو باعه مع اسه الحامل لمن الارض لم يصح واقرق الصحة لان كلا منهما معلوم يقابل بجزء من الثمن ويتقرر عدم رؤية الاس لتعذر رؤيته حيث بيع مع الجدار فهو غير مقصود بالذات بالنسبة للجملة المبيع فليراجع اه عش (قوله) وحشوها) اي او بحشوها او مع حشوها فيصح ولا يشترط رؤية شيء من الحشوها وهذا بخلاف اللحف والفرش فلا بد من رؤية البعض من الباطن كارجح ان قاضي شهبة وهو المعتمد ومثله اي الجدار وانه المجزوء حشوها فيصح اه عش (قوله) لتعذر استثنائه) عبارة المعنى لانه لا يجوز افراذه بالعقد فلا يستثنى كعضو الحيوان اه (قوله) واورد على مفهوه بعض الشراح) هو البذر بن شهبة (قوله) ما يظهر فساداه) هو انه لو وكل مالك اخل مالك الام فباعها دفعة فانه لا يصح لانه لا يملك العقد بنفسه فلا يصح منه التوكيل فيه اه وحاصل الايراد ان مفهوم قوله وحده وقوله نه انه لا يصح بيعهما معا مع انه ليس كذلك وكان وجه فساداه ان هذا المفهوم قد صرح المصنف بحكمه في قوله ولو قال بعتكما وحملها باطل البيع في الاصح سم على حج اه عش وسيد عمر (قوله) او اخلها الخ) عطف على الحامل بحر (قوله) او الحامل بغير متقوم الخ) اي لانه لا يقابل بمال فهو

وامتنع الماء الخارج عليها عرف حوضه لم ير الا ان يقال لا التفات لمثل ذلك لحقار ته جدا (قوله) وكذا لو حلف المشتري) قياس ما سبق عن فتوى شيخنا الرمي تصديق البائع (قوله) فله الارش) قضيت صحة البيع وفيه نظر لانه لو باع ثوبا على انه قطن فبان كتنا باطل البيع كاصح به الشيخ ابو حامد وجزم به في العباب وغيره لا اختلاف الجنس وقياس ذلك البطان فيما نحن فيه لانه اذا أورق غير ورق الفناء فقد بان غير فقاء قد بان غير جنس المبيع (وسئل) شيخنا الرمي بمال بيع رد على ان حواشيه حرير فبانت غير هل يبطل البيع كافي مسألة الشيخ اني حامد فاجاب بصحة البيع وقرق بان الذي بان هنامن غير الجنس بعض المبيع لا كله كافي مسألة الشيخ اني حامد (قوله) او اورد على مفهوه بعض الشراح) هو البذر بن شهبة وقوله ما يظهر فساداه هو انه لو وكل مالك اخل مالك الام فباعها دفعة فانه لا يصح لانه لا يملك العقد بنفسه فلا يصح منه التوكيل فيه اه وحاصل الايراد ان هذا المفهوم قد صرح المصنف بحكمه في قوله ولو قال بعتكما وحملها بطل في الاصح فليتأمل (قوله) حملت ادمية) لا يقال هذا مني على نجاسة ولدها من مغلظ وهو ممنوع لا تناقل هذا ظاهر

واسه الجبة وحشوها (ولا يصح بيع اخل وحده) كاعلم من بطلان بيع الملاقيح ولما ذكره توطئة لقوله (ولا) بيع (الحامل دونه) (لتعذر استثنائه) اذ هو كعضو منها وورد على مفهوه بعض الشراح ما يظهر فساداه باني تأمل فليحذر (ولا) بيع (الحامل بحر) ورقق لغير مالك الام وإن كان للبشرى بنحو ايصاء او الحامل بغير متقوم كان حملت ادمية او بهيمة

كالخرواعتمد الشباب الرمي الصحة فيه كذا هاشم صحيح أقول وهو ظاهر ويوافقه اقتصار الشارح مر
 أى والمغنى في البطلان على ما لو كان الحمل حراً أو رقيقاً لغير مالك الام وقد يوجه ما اقتضاه كلام الشارح
 مر تبعا للده من الصحة بما يأتي في تفريق الصفقة من أنه متى كان الحرام غير مقصود كالمدة كان البيع
 في الحال صحيحا بجميع الثمن ويلغى ذكر غيره لتزيله منزلة العدم حيث لم يكن مقصودا أه عرش (قوله
 من مغلط) نوزع ذلك بأن ما في الباطن لا يحكم بنجاسته قبل ظهوره وبعد ظهوره إنما يعطى حكم النجس
 من حيث ذنبه فيبيح صحة البيع لعدم الحكم بالنجاسة أه ويجب بعد تسليم أنه لا يحكم بنجاسته قبل الانفصال
 بأنه غير مقوم فهو كالحر وقد يقال المراد بعدم الحكم بنجاسته في الباطن أنه لا ينجز ما لا إقاه في
 الباطن بما في الباطن وإلا فهو في نفسه نجس أه سم وميل القلب إلى ما مر عن الشباب الرمي من صحة
 البيع (قوله غير هذا) أى الحمل من مغلط (قوله) وذلك أى عدم صحة بيع الحامل بحراخ (قوله ومثله)
 أى الحامل بحر فلا يصح (قوله فصح استئاؤها) عبارة الروض فصح استئاؤها شرعا دون انتهت
 وقضية التقيد بشرعا امتناع استئناؤها لفظا كالقوله فى غير المستأجرة بعثتها إلا منعتها سنة فليراجع
 أه سم عبارة المغنى فإن قيل يشك على عدم صحة بيع الحامل بحر أو رقيق لغير مالك الام صحة بيع
 الدار المستأجرة مع أن المنفعة لا تدخل فكانه استئناؤها اجيب بان الحمل أشد اتصالا من المنفعة
 بدليل جواز أفرادها بالعقد بخلافه وبأن استئناها المنفعة قدورد في قصة جابر لما باع جملة من النسي
 لفظا فليراجع (قوله ثم باعها) أى بعد موت الولد المنفصل لحرمة التفريق بين الام وولدها حتى
 يميزا وباعها مما أه (قوله للبشرى) معتمد أه عرش (قوله للبائع) عبارة النهاية والمغنى أنه للبائع
 أه (قوله فاعطى كل حكمه) فعلم أن هذه الصورة غير مستثناة من كلام المصنف ومن استئناها
 فقدم نهاية ومعنى قال عرش قوله مر غير مستثناة أى لدخوله في بيعها عند الإطلاق أه
 (فصل في القسم الثانى من المنيات) (قوله في القسم الثانى) إلى قوله كذا قالوه في النهاية (قوله التى
 لا يقتضى النهى الخ) الصواب أن يقول الذى لا يقتضى النهى فسادا ليكون وصفا للقسم الثانى لا مطلق
 المنيات فانه شاملة لما يقتضى النهى فسادا ولغيره سم على حج ويمكن الجواب بأن يجعل من يائنه أو قوله أى
 الخصة للقسم الثانى والثانى باعتبار انه عبارة عن منيات مخصوصة هي بعض مطلق المنيات أه عرش
 عبارة المغنى فبأنه يبيح عنه من البيع عنهما لا يقتضى بطلانها وفيه إضمار يقتضى البطلان وغير ذلك أه وهى
 ظاهرة (قوله أى يبيع) أى البيع المترتب عليه كسلفى الركبان مثلا ولكن فيه تسميح بالنسبة للبيع على بيع
 غيره أه وهذا النوع لا تصح إضافة بيع إليه كالأجنح أه وشيدى وسباق عن الحنفى ما يدفع به التسميح بتكاف
 (قوله عليه) أى على تقدير بيع (قوله واقعة على بيع) يناسب هذا تمثله بقوله كبيع حاضر لباد وكذا نحو
 قوله والبيع على بيع غيره فتمامه بخلاف قوله وتلقى الركبان فتمام أه سم عبارة البجيرمى عن الحنفى وإن

أبويه في النجاسة فعلم أنهم
 حيث أطلقوا حكم الحمل
 أرادوا به غير هذا على أنه
 نادر جدا فلا يرد عليهم
 وذلك لاستثناؤه شرعا
 فكان كاستثناؤه حسا ومثله
 لبون بضرعها لبن لغير
 مالكم أو إنما يصح بيع الدار
 المستأجرة لأن المنفعة
 ليست عيناً مستثناة والحمل
 جزء متصل فلم يصح
 استئاؤها وأيضا فالمنفعة
 يصح إيراد العقد عليها
 وحدها فصح استئاؤها
 بخلاف الحمل (ولو باع
 حاملا مطلقا) من غير
 تعرض لدخول أو عدمه
 (دخل الحمل في البيع) أن
 اتحد مالكمها إجماعا
 والباطل ولو وضعت ثم
 باعها فولدت آخر لدون
 ستة أشهر من الأول كان
 للبشرى كما قاله الشيخان
 في الكتابة لا انفصاله فى
 ملكه وعن النص للبائع
 لانهما حل واحد ويوجب
 بأن المدار على الاستبعا
 حالة البيع وما انفصل لا
 استبعا فيه بخلاف ما
 انصل فاعطى كل حكمه
 (فصل) في القسم الثانى
 من المنيات التى لا يقتضى
 النهى فسادا كما قال (ومن
 المنهى عنه ما) أى نوع
 مغاير للأول (لا يطل)

إذا حلت بأدى أموال حلت بملك مثلا فدعى طهارته متنوعة لأذليس آدميا (قوله من مغلط) نوزع في
 ذلك بأن ما في الباطن لا يحكم بنجاسته قبل ظهوره وبعد ظهوره إنما يعطى حكم النجس من حيث ذنبه فيبيح صحة
 البيع لعدم الحكم بالنجاسة أه ويجب بعد تسليم أنه لا يحكم بنجاسته قبل الانفصال بأنه غير مقوم
 فهو كالحر وقد يقال المراد بعدم الحكم بنجاسته ما في الباطن أنه لا ينجز ما لا إقاه في الباطن بما في
 الباطن وإلا فهو في نفسه نجس (قوله فصح استئاؤها) عبارة شرح الروض فصح استئاؤها شرعا دونته
 أه وقضية التقيد بشرعا امتناع استئناؤها لفظا كالقوله فى غير المستأجرة بعثتها إلا منعتها سنة فليراجع
 (فصل) (قوله في القسم الثانى من المنيات) لا يخفى أن المنيات التى القسم الثانى منها هي جملة المنيات
 الشاملة التى يقتضى النهى فسادا فلا يصح وصفها بقوله التى لا يقتضى النهى فسادا فكان الصواب أن
 يقول الذى لا يقتضى النهى فسادا ليكون وصفا للقسم الثانى فتمام (قوله واقعة على بيع) يناسب هذا

كانت ما واقعة على بيع يكون التمثيل مشكلا لان بيع الحاضر متاعا للبادي ليس منهياعه والمنهى عنه
 سببه والسبب ليس من البيوع وايضا السوم على السوم والشراء على الشراء ليسا بيعا فيتين الاول ويكون
 المعنى من المنهى عنه نوع لا يبطل بيعه اى البيع منه فيكون الضمير راجعا لبعض افراده ويكون التمثيل
 بقوله كبيع الخ مع تقدير المضاف صحيحا لان النوع شامل للبيع وغيره اه اقول برد عليه اولا افعال حكم
 الصف الثاني هذه النوع الثاني وثانبا ان بيع حاضر لباد متلا ليس من جزئيات نوع لا يبطل البيع منه بل
 هو من جزئيات ما لا يبطل ذاته وثالثا انه لا يظهر حيث تدعطف تلقى الركان ونحوه على بيع حاضر (قوله)
 فالفاعل مذكور لا يخفى ما فيه وحق الكلام ان يقال فرجع الفاعل مذكور اه سم عبارة الرشيدى فيه
 حذف صنف مضاف اى فرجع الفاعل مذكور وان مراده بالفاعل الفاعل بالمعنى اللغوى اه وقوله او
 ان مراده الخ في نظر (قوله) وبضم ثم كسر قدم المحلى اى والمعنى هذا وقال عميرة ان هذا الوجه الاول الذى
 سلكه الشارح احسن من الثانى ومن ضم الياء وفتح الطاء من حيث شمول العبارة عليه ما لا يتصف بالظلال
 ولا يعدمه وانما يتصف بعدم الابطال كتنق الركان وغيره بما ياتى فى الفصل اه عش (قوله) اى يبطله
 اى نفسه او يبعه فتدبر (قوله) لفهمه اى مرجع الضمير (قوله) وهو بعيد وهو وان كان بعيدا لكنه
 مساو فى المعنى لضم الياء وكسر الطاء لانه حيث بنى للنفعل كان المعنى لا يبطله النهى فحذف الفاعل واقيم
 المفعول مقامه وعليه فليتأمل وجه البعد وعلله ان فيه ارتكاب خلاف الاصل بلا مقتض له اه عش (قوله)
 بعد نداء الجملة جعله نظير اولم يجعله من هذا القسم مع انه لعله لانه اراد بالمهات التى ورد فيها صيغة نهى
 مخصوصا والمراد بالنداء ما بين يدي الخطيب لانه الذى كان فى عهده صلى الله عليه وسلم تقتصر الى الية
 اه عش (قوله) فانه الخ اى النهى عن البيع بعد النداء (قوله) ولا لازما الاول لازما بزيادة لام الجر
 (قوله) بل خشية تقويتها فان قلت خشية التقويت لازمة لى غاية الامر انها لازم اعم لخصوماع غير ايضا
 قلت لو سلم بضر لان المراد باللازم المقتضى للفساد اللازم المساوى كما افاده كلام الجلال المحلى فى شرح جمع
 الجوامع كما بينا فى الايات البيئات انه الذى دل عليه كلام الاصوليين بما لا مز يدعيه خلافا لمن توهم خلافة
 وكذا يقال فيما ياتى كاحتمال الغنى فى تلقى الركان فانه لازم له لكن لازم اعم الى اخر ما تقدم اه سم (قوله)
 كبيع حاضر اى كسبب بيع حاضر وهو قوله اتركه الخ لان المنهى عنه القول المذكور وما البيع فجائز
 عش قال ابن قاضي شبهة فى نكته قد يقال المنهى عنه فى بيع الحاضر للبادي والنجس والسوم ليس بىعا
 فكيف يعد من البيوع المنهى عنها ويجب بانه لما تعلق هذه الامور بالبيع اطلق عليها ذلك شوبرى اه
 بجري عبارة عش قوله مر كبيع حاضر الخ فى تسمية ما ذكر يعاجوز فان المنهى عنه الارشاد لا البيع
 لكنه سماه بيعا لكونه سببا له فهو مجاز باطلاق اسم المسبب على السبب اه (قوله) ذكر ههنا للغالب) فيفيد
 ما سيدكره بقوله ويظهر الخ (قوله) وهو اى الريف (قوله) وخصب (قوله) بكسر الحاء عبارة الصباح الحصب
 وزان حل النام والبركة وهو خلاف الجذب انتهت اه عش (قوله) ما عدا ذلك اى المذكور من المدن
 والقرى والريف اه عش (قوله) ويظهر الخ) وقد يفيد ذلك مفهوم قول الشارح مر قال بعضهم وقد
 يكون الخ لكن كتب شيخنا العلامة الشوبرى بهامش حج المعتقد عند شيخنا مر عدم الحرمة لان النفوس
 لها تشوف لما يقدم به بخلاف الحاضر اه عش (قوله) من يفوضه الاول شخص ان يفوضه قول المتن
 (تعم الحاجة) اى تذكر وقد يشمل النقد خلافا لقول حج ان التقدم لا تعم الحاجة اليه اه حلى ويبنى

تمثله بقوله كبيع حاضر لباد وكذا نحو قوله والبيع على بيع غيره فتأمل بخلاف نحو قوله وتلقى الركان
 فليتأمل (قوله) فالفاعل مذكور لا يخفى ما فيه وحق الكلام ان يقال فرجع الفاعل مذكور (قوله)
 بل خشية تقويتها فان قلت خشية التقويت لازمة له غاية الامر انها لازم اعم لخصوماع غير ايضا فقلت
 لو سلم بضر لان المراد باللازم المقتضى للفساد اللازم المساوى كما افاده كلام الجلال المحلى فى شرح جمع الجوامع
 وبينافى الايات البيئات انه الذى دل عليه كلام الاصوليين بما لا مز يدعيه خلافا لمن توهم خلافة وكذا يقال

فالفاعل مذكور وبضم ثم
 كسر كاقفل عن ضبطه ايضا
 اى يبطله النهى لفهمه من
 المنهى ومن ثم اُعاد عليه
 ضمير رجوعه قبل وبضم ثم
 فتح وهو بعيد (رجوعه)
 اى النهى عنه (الى معنى)
 خارج عن ذاته ولازمها
 ولكنه (يقترن به) نظير
 البيع بعد نداء الجملة فانه
 ليس لذاته ولا لازمها بل
 لحشية تقويتها (كبيع
 حاضر لباد) ذكرهما
 للغالب والحاضرة المدن
 والقرى والريف وهو ارض
 فيها زرع وخصب والبادية
 ما عدا ذلك (بان يقدم
 غريب) هو مثال والمراد
 كل جالب كذا قالوه ويظهر
 ان بعض اهل البلد لو كان
 عنده متاع مخزون فاخرجه
 لبيعه بسعر يومه فتعرض
 له من يفوضه له لبيعه له
 تدريجا باغى حرم ايضا
 للعملة الاتية (بتناع
 تعم الحاجة اليه) مطعوما
 او غيره (لبيعه بسعر يومه)
 يظهر انه تصوير فلو قدم
 لبيعه بسعر ثلاثة ايام مثلا
 فقال له اتركه لى يده لك
 بسعر أربعة ايام مثلا حرم
 عليه ذلك لبعنى الاتى فيه

ويحتمل التقيد بمادله الماهر كلامهم (٣١٠) أن يرديعه بسعر الوقت الحاضر فيسأله تأخير عه ويوجه بانه لا يتحقق التضيق

الاحتيذاء للنفس انما

تشوف للشيء في اول امره
فلو اراد مالكة تأخير من
فساله آخر ان يؤخره عنه

لم يحرم (فيقول بلدى) هو
مثال ايضا ولو تعدد القاتلون

معا ومرا ثابوا اكلهم كما
هو ظاهر (اتركه عدى)

مثال ايضا (لايعة) اوليعة
فلان معى او بنظرى فيها

يظهر ويحتمل خلافة (على)
التدريج (اى شيئا فشيئا)

(باعلى) الخبر الصحيح
لا يبيع حاضر لباد دعوا

الناس يرزق الله بعضهم
بعض ووقع لشارحه ان زاد

فيه غفلاتهم ونسب لمسلم
وهو غلط اذ لا وجود لهذه

الزيادة في مسلم بل ولا في
كتب الحديث كقضى به

سمر بايى الناس منها
واقاد اخره ان علة تحريمه هو

خاص بالقاتل للمالك ذلك
ولا يقال هو باجابه معين

له على معصية لان شرطه ان
لا توجد المعصية الاثمها

كلب شافى الشطرنج مع
من يحرمه ومبايعة من لا تزمه

الجمعة مع من تزمه بعد نذائها
وهنا المعصية تمت قبل ان يحبس

المالك ومن صور ما في المتن
بان يحبس لذلك فانما اراد

ان يلحق بذلك الاختصاصات فيما يظهر لوجود العلة المذكورة فيها وان مثل البيع الاجارة فلو اراد شخص
ان يؤخر مخرجا لافار شده شخص الى تأخير الاجارة وقت كذا كمن من التيل ملاحرم ذلك ما فيه من ايداه
المستاجر اه ع ش قول المتن (نعم الحاجة) اى حاجة اهل البلد مثالا بان يكون من شأنه ذلك وان لم يظهر بيعه
سنة بالبلد لقلته وعموم وجوده ورخص السعرا وكبر البلد اهنا به قال ع ش قوله مخرجا لانه به على ان
البلد ليس بيقيدون اجمع اهل البلد ليس بيقيد ايضا وسواء احتاجوه لانفسهم او دوابهم حالا او مالا ثم
لا فرق في ذلك بين كون العاطفة المحتاجة اليه من المسلمين وغيرهم اه (قوله) ويحتمل التقيد بالخ او الاقرب
الاول لظهور العلة فيه اه ع ش (قوله بمادله عليه الخ) اى المادل الخ (قوله ان يردي الخ) بادل مادل
عليه الخ (قوله مثال ايضا) اى عندك او عند زيد اه سم (قوله فيما يظهر الخ) والتعبير معى او نظرى
جرى على الغالب حتى لو قال اتركه لبيعه فلان فقط كان الحكم كذلك انتهى ع ش قول المتن (باعلى) قد
يقال قضية العلة ان هذا ايضا قصور لان التضيق بتأخير بيعه الا ان يقال مع الغلو اه سم عبارة ع ش لم
يتعرض حجب ولا شيخ الاسلام الى كونه قيد معتبر الم لا والظاهر الاول اه (قوله لا يبيع حاضر) يصح ع رية
قراءة تبالرفع والجزم لكن قال بعضهم ان الرواية بالجزم وبواقفه الرسم اه ع ش (قوله يرزق) هو بالرفع
على الاستئناف وينفع الكسر فساد المعنى لان التقدير عليه ان تدعوا برزق الخ ومفهومه ان لم تدعوا
لا يرزق وهو غير صحيح لان رزق الله الناس غير متوقف على امر وهذا كله حيث لم تعلم الرواية واما اذا علمت
فتمتين ويكون معناها على الجزم ان تدعوه يرزقهم الله من تلك الجهة وان تعتمدوه هم جازان يرزقهم الله
الله من تلك الجهة وان يرزقهم من غيرها اه ع ش (قوله وقع لشارح الخ) اقره المعنى عبارة ت وقال ابن
شبهزاد مسلم دعوا الناس في غفلتهم الخ (قوله واقدام) اى قوله وان امكن في النهاية الا قوله لحدث الى
وبحث وكذا في المعنى الا قوله واختار الى وبحث (قوله اخر) اى دعوا الناس يرزق الخ (قوله وهو)
اى التحريم اه كرى (قوله للمالك) اى اى نائبه (قوله بذلك) اى اتركه الخ اه كرى (قوله ولا يقال
هو) اى المالك عبارة المغزى وبالنسبة فان قيل الاصح انه يحرم على المرأة تمكين المحرم من الوطء لانه امانة
على معصية فينبغى ان يكون هذا مثله اجيب بان المعصية انما هي في الارشاد الى التأخير فقط وقد انقضت
لا الارشاد مع البيع الذى هو الايجاب الصادر منه واما البيع فلا تضيق فيه لاسيما اذا سم المالك على ما اشار به
حتى لو ما يشار والمشير اليه باشره غيره بخلاف تمكين المرأة للحلال المحرم من الوطء فان المعصية بنفس
الوطء اه (قوله لان الخ) علة لا يقال الخ (قوله شرطه) اى الاعانة على المعصية (قوله من لا تزمه الجمعة)
اى كالمسافر والمعدور (قوله ما فيه من التضيق) خبر ان علة تحريمه اه سم (قوله الا نادرا) اى وبالاولى
اذ لم يتحج الى اصلا وانظر ما معنى الندرة هل هو باعتبار افراد الناس او باعتبار الاوقات كان نعم الحاجة
اليه في وقت دون وقت وغير ذلك ولعل الاقرب الثانى فانه لو كان في البلد طائفة يحتاجون اليه في اكثر
الاقوات او اكثر اهلها في غنية عنه كان ماتم الحاجة اليه اه ع ش (قوله يسعروم) اى ولو على التدريج
(قوله او استشاره الخ) عبارة النهاية والمعنى ولو استشاره البدوى فيما فيه حظفه في وجوب ارشاده
الى الادخار او البيع وجمان او جمها يجب ارشاده اه وهى احسن ماسلكه الشارح من عطفه
على المحترزات (قوله لوجوبه) اى الارشاد معتمده اه ع ش عبارة سم هلا قال لوجوبه اى

او مالى قصد المالك بيعه بنفسه تدريجا فسأله آخر ان يفرض له ذلك او سأل المالك او سألوه

المالك ان يبيع له بسعريه او استشاره فاشار عليه عامو الاصلح له لوجوبه عليه على الاجمعه ولو قدم من يريد الشراء ففرض له

الاشارة

من يشتري له رخصا قفى
 ائمه ترددوا اختار البخارى
 الائمه لحدث فيه عنداني
 داود وبحث الاذرى الجزم
 به وسبقه اليه ابن يونس وله
 وجه كالبيع وان امكن
 الفرق بان الشراء غالبا
 بالتقديس هو لا تتم الحاجة
 اليه ومال اليه جمع متاخرون
 ويمكن الجمع يحمل الاول
 على شراء بمتاع تتم الحاجة
 اليه والثاني على خلافه
 ولا بد هنا وفي جميع المناهي
 على ما باتى ان يكون عالما
 بالنهي اى اومقصرافى
 تعلمه كما هو ظاهر اخذ من
 قولهم يجب على من باشر
 امرا ان يتعلم ما يتعلق به
 بما يغلب وقوعه (وتلقى
 الركبان) جمع ركاب وهو
 للأغلب والمراد مطلق
 القادم ولو واحدا ماشيا
 للشراء منهم بان يخرج
 لحاجة فيصا دم فيشتري
 منهم او (ان يتلقى طائفة)
 وهي تشمل الواحد خلافا
 لمن غفل عنه فأورده عليه
 نظر المالا يخصه لانه
 اطلاق لحا على بعض ماصدا قتها
 وهو قوله (يحملون متاعا)
 وان ندرت الحاجة اليه
 (إلى البلد) يعنى إلى المحل
 الذى خرج منه الملتقى او إلى
 غيره وشمل ذلك كله تعبير
 غيره بالشراء من

الإشارة بالأصلح عليه واما ارادة الوجوب الاصلح عليه فلا يصح الا بتاويل اه (قوله من يشتري له) شامل
 للبدي عبارة المغنى والنهاية حاضرين يدان يشتري له رخصا وهو المسمى بالسما را ه وتعير الشارح اوفق
 لقولهم السابق ان البدي مثال (قوله فى) ائمه ترددوا (ع) عبارة المغنى تردد فى المطلب وقال ابن يونس فى
 شرح الوجيز هو حرام ونبغى كما قال الاذرى الجزم به (قوله واختار الخ) عبارة النهاية واختار البخارى
 المنع اى التحريم كاسره به الرواى وتفسيره يرجع اليه اه (قوله عنداني داود) ليس يانا لما اخذ البخارى
 لانه مقدم على اى داود بل تايد وتقوية لمستند اختياره من الحديث (قوله وله وجه كالبيع) يعنى وللجزم
 المذكور وجه وهو القياس على البيع عبارة النهاية وبحث الاذرى الجزم بالائمه كالبيع وهو المعتدو يظهر
 تفقيده اخذ انما مر بان يكون الثمن مائتمم الحاجة اليه اه قال ع ش قوله ر وبحث الاذرى الخ وهو موافق
 لما اختاره البخارى فلعله بحثه لعدم اطلاعه على ما قاله البخارى وقوله هو المعتد اى فان التمس القادم من
 ذلك ان يشتري له لم يحرم كما لو التمس القادم للبيع من غيره ان يبيع له على التدرج ر رسم على منهج اه
 (قوله ومال اليه) اى الفرق وعدم الائتم فى الشراء (قوله يحمل الاول الخ) هل يشترط على الاول ان يريد
 الشراء بسعر يومه فيقول له انا اشتري لك على التدرج بارخص اسم اقول قضية كلام الشارح والنهاية
 والمغنى اشتراط الرخص دون التدرج (قوله يحمل الاول) وهو الائتم (قوله والثاني) وهو عدم الائتم
 (جمع راكب) اى قول المتن اذا عرف فى النهاية الا قوله نظر الى المتن وقوله وشمل الى المتن وقوله وقيل الى
 واهم (للشراء منهم) متعلق بتلقى الركبان (قوله بان يخرج الخ) فى صدق التلقى للشراء كما هو مفهوم ما قبله
 على ذلك نظر الان يدعى ان هذا معنى اصطلاحى للتلقى اه سم وقوله ان هذا اى التلقى للشراء منهم معنى
 اصطلاحى اى لاشرى للتلقى اى تلقى الركبان (قوله نظر المالا يخصها الخ) اى فيه شبه استخدام
 حيث اراد بلفظ الطائفة معنى هو المعنى الشامل للواحد ثم اعاد الضمير عليها بالمعنى الاخص الغير الشامل
 للواحد به يدفع قول الشهاب ابن قاسم قوله نظر المالا يخصها الخ فيه ما لا يخفى فان جمع ضمير الطائفة
 دليل واضح على انه اراد بها الجماعة فيكون ساكتا عن حكم الواحد والاثنين ولا معنى للتخصيص الا هذا
 فليتأمل اه ريشدى عبارة الكردى قوله نظرا الى ما يخصها اى او رد الواحد نظرا الى تقيد الطائفة
 بحملون متوهما انها تخصه بالجمع مع ان التقيد به لا يخصها بالجمع لانه الخ وضمير وهو راجع الى ما
 اه وقضية هذه وامر عن الرشىدى ان فى بعض نسخ الشرح لما يخصها بدون لفظه لا (قوله يحملون)
 علامة الجمع فيه وفيما بعده يصرح بان المراد من طائفة الجمع لا الواحد وقد يقال اعاد الضمير على بعض
 مدلول الطائفة هذا ووقع السؤال فى الدرس عما يقع كثير ان بعض العرب ان يقدم الى مصر ويريد شراء
 شيء من الغلة فيمنعهم حكام مصر من الدخول والشراء خوفا من التضييق على الناس وارتفاع الاسعار
 فهل يجوز الخروج اليهم والبيع وهل يجوز لهم ايضا الشراء من المارين عليهم قبل قدومهم الى مصر لانهم
 لا يعرفون سعر مصر فتفتنى العلة فيهم ام لا فيه نظر والجواب عنه ان الظاهر الجواز فيهما لان تنافى العلة فيهم
 اذا غالب على من يقدم انه يعرف سعر البلدان ان العرب اذا ارادوا الشراء باخذون باكثر من سعرة فى البلد
 لاحتياجهم اليه نعم ان منع الحاكم من البيع عليهم حرم مخالفة الحاكم وليس ذلك من التلقى الذى الكلام
 فيه اه ع ش وقوله لا يعرفون الخ صوابه الموافق لكلامه بعد اسقاط لفظه لا وقوله اذا غالب على من
 هلا قال وجوبهاى الاشارة بالأصلح عليه واما ارادة الوجوب الاصلح عليه فلا يصح الا بتاويل (قوله يحمل
 الاول الخ) هل يشترط على الاول ان يريد القادم الشراء بسعر يومه فيقول له انا اشتري لك على التدرج
 بارخص (قوله بان يخرج الخ) فى صدق التلقى للشراء كما هو مفهوم ما قبله على ذلك نظر الان يدعى ان هذا
 معنى اصطلاحى للتلقى (قوله نظر المالا يخصها الخ) فيه ما لا يخفى فان جمع ضمير الطائفة دليل واضح على انه
 اراد بها الجماعة فيكون ساكتا عن حكم الواحد والاثنين ولا معنى للتخصيص الا هذا فليتأمل (قوله او الى
 غيره) مثل ذلك قوله فى شرح العباب ولو كانا غير قاصدين مكان التلقى فالواقع يظهر الخبر الحرة هنا ايضا

الجالب بل يشمل شراء بعض الجالبيين (٣١٢) من بعض (فيشتر به منهم) بغير طلبهم (قبل قدومهم) أي لما منع القصر فيه (ومعهم

بالسعر) للشيء الصحيح عن
تقديم البيع مع إيجاب الخيار
لهم إذا اتوا السوق والمعنى
فيه احتمال غنهم سواء
أخبر كاذبا أم لم يخبر على
الأصح وقيل خشية حبس
المشتري لما يشتر به منهم
فيضيق على أهل البلد وأهم
المتن مع ما ذكرناه لا إثم
ولا خيار بتلقم في البلد
قبل الدخول للسوق وإن
غنهم والثاني ص حواه
وقياسه الأول ويوجب بأنهم
المقصرون حيث ذكروا
جمع منهم ابن المنذر الحرمة
فيه نظر وإن اعتمد ذلك
بعض الشراح ولا فيما إذا
عرفوا سعر البلد الذي
قصده ولو يخبره إن
صدقه فيه فاشترى منهم
به أو بدونه ولو قبل قدومهم
لاتفاء الغن ولا فيما إذا
اشترى منهم بطلبهم وإن
غنهم وفيما إذا لم يعرفوا
السعر ولكن اشتراه به أو
بأكثر قال جمع يحرم وهو
الذي يدل عليه المتن ويوجه
بأن احتمال الغن حاصل
هنا وهو ملحوظ الحرمة
بخلاف الخيار فإن ملحظه
وجود الغن بالفعل ولم
يوجد وقال آخرون
لأحرمة إذا ضرر وهو
الذي دل عليه كلام الرافعي
فهو الأوجه (وله الخيار)
فورا (إذا عرفوا الغن)
ونبت ذلك وإن عاد الغن
إلى ما أخبر به الخبر مع

يقدمه الخ قابل للمنع وقوله حرم الخ فيه وقفة إلا أن يراد ظاهر الخوف شق العصار فإرجع ثم رابت الشارح
ذكر في مسألة الاحتكار الآية فيقول قول المتن ويحرم التفرق بين الأم والولد ما هو كالصريح فقلت وكذا
قوله وليس ذلك الخ فيه وقفة بل الصورة الثانية في كلامه من الأول من قسي التلق المارين في تصويره قول
المتن (قبل قدومهم) صادق بما إذا لم يرد أو دخول البلد لاجتنابها فيحرم الشراء منهم في حال
جوازهم وهو أحد احتمالين اعتمدته مر قال وكذا يحرم على من قصد بلدا بيضاة فلق في طريقه إليها
ربكافاصدين البلد الذي خرج منها لبيع فيها يشتري منهم سم على منهج أه عش وأقول الحرمة في كل
منهما يفيدها قول الشارح المار ومثله في النهاية والمعنى بأن يخرج الخ مع قوله يعني إلى المحل الخ
(قوله بل يشمل شراء بعض الجالبيين الخ) أقول ولو قبل بعدم الحرمة في هذه الصورة لم يكن بعد أسبا إذا
كان المشتري أو البائع محتاجا إلى ذلك أه عش قول المتن (ومعهم بغيرهم بالسعر) المراد بالسعر الأسعر
العالم في المحل المقصود للمساقرين وإن اختلفت السعر في أسواق البلد المقصودة أه عش (قوله للشيء
الصحيح الخ) فيعصى بالشر أو يصح نهاية ومعنى قال عش قول فيعصى بالشر أه أفهم أنهم لم يجيبوه للبيع
لا يعصى وظاهر أه (قوله إذا اتوا السوق) كذا في أصله رحمه الله أو بلا ألف فيتأمل ولعله من تصرف
الناسخ أه سيدعمر (قوله والمعنى فيه الخ) التعليل به يقتضي حرمة الشراء وإن كان بسعر البلد لكن
سيأتي أن الراجح خلافه أه عش (قوله وأهم) إلى قوله قال جميع في المعنى الإسملة الإثم (قوله قبل
الدخول في السوق) لكن بعد تمكنهم من معرفة السعر أه عش (قوله والثاني) وهو عدم الخيار (قوله
الأول) وهو عدم الإثم سيدعمر عش (قوله وقياسه الأول) جزم به في شرح الروض (قوله ويوجه الخ)
قد يكون أدنى قبل التحكم عادة من معرفة السعر بحيث لا يعدون مقصرين بوجه فالوجه التفصيل أه سم
(قوله ويوجه) أي إنباس أه كردى (قوله بأنهم المقصرون) قضيته أنه لو اشترى منهم قبل التحكم من
معرفة السعر حرم و ثبت الخيار وبذلك صرح والد الشارح في حواشي شرح الروض كآلو اشترى قبل قدومهم
لكن نقل سم على المنهج عن مرانه فورا في هذه مرات الحرمة وعدم الخيار أه والأقرب ثبت الخيار لعدم
تفسيرهم فاشبه ما لو اشترى منهم قبل دخول البلد أه عش (قوله منهم ابن المنذر) يمكن حمله على ما قبل تمكن
من معرفة السعر فلا ينافي ما قبله أه نهاية (قوله ولا فيما الخ) عطف على تليقهم أي ولا إثم ولا خيار فيما الخ أه
كردى (قوله وفيما ذكروا لم يعرفوا الخ) متعلق بقوله الآتي قال جمع (قوله فهو الأوجه) ووافقا لنهاية (قوله
فورا) كذا في النهاية والمعنى قول المتن (إذا عرفوا الغن) أي ولو قبل قدومهم نهاية ومعنى (قوله و ثبت ذلك)
أي الخيار وكان الأول يثبت بصيغة المضارع (قوله إلى ما أخبر الخ) أي المتلق (تأه وإن عاد الغن الخ)
خلافا لنهاية والمعنى عبارة عما لو لم يعرفوا الغن حتى رخص السعرو عاد إلى ما عا به في ثبوت الخيار
وجها في البحر أو وجههما عدمه كما في زوال عيب المبيع وإن قيل بالفرق بينهما أه قال عش قوله عدمه
أي عدم ثبوته وقوله وإن قيل الخ من قال به شيخ الإسلام أه (قوله للخبر) يعني قوله للشيء الصحيح
الخ (قوله ومن ثم) أي لعدمهم (قوله كأم) أي في قوله ولا فيما إذا اشترى منهم بطلبهم الخ (قوله

الخ أه وهل يعتبر حيث يسعر المكان الذي قصده دون مكان المتلق حتى لو عرفوا السعر الأول دون الثاني
انتفت الحرمة أو يعتبران فيه نظر ومن أفراد ذلك شراء أهل بدر مثلا من الحاج عند مروره عنهم وقضية
قوله الآتي سعر البلد الذي قصده هو الأول (قوله بتلقم في البلد قبل الدخول للسوق) إن كان ذلك
مفروضا فيما ذاع عرفوا السعر فافهم المتن ما ذكر حيث ذكروا واضح وإن كان مفروضا في أهم من ذلك ففي إقامه
ما ذكر نظر لأنه إذا لم يعرفوا صدق قوله قبل قدومهم ومعهم بغيرهم بالسعر (قوله وقياسه الأول) جزم به في
شرح الروض وقوله ويوجه بأنهم المقصرون قد يكون التلق قبل التحكم عادة من معرفة السعر بحيث لا يعدون
مقصرين بوجه فالوجه التفصيل (قوله منهم ابن المنذر) يمكن حمله على ما أخبره ابن المنذر على ما قبل التحكم من

لانه فاتهم الخ) وقد يقال هذا لا يقتضي الخيار لعدم تمكنهم من استدرالك تلك الزيادة بعد وجود الرخص وقد
يجاب بتمكنهم منه بانتظار ارتفاع السعر فليتأمل هذا الذي اعتمده شيخنا الشهاب الرمي عدم الخيار اه
سم (قوله) وبعد زوال العيب (عطف على قوله باستمرار اللبن) (قوله) وظاهر صنع المتنا (الخ) اعتمده النهاية
والمغنى (قوله) ان ثبوته لهم) أي ثبوت الخيار للركان (قوله) وصنع اصله (الخ) يجب بانه جرى على الغالب
مر اه سم (قوله) وهو ظاهر الخبر) حيث ذكر فيه فإذا اتى سيده السوق فهو بالخيار اه عش (قوله)
جاز (الخ) خلافا للمغنى والنهاية عبارتهما واللفظ الاول وتلقى الركان للبيع منهم كالتمسك للشراء في أحد
وجهين رجحه الزركشي وهو المعتمد نظر المغنى وان رجح الاذرعى مقابلته زاد الثاني ولو ادعى جله
بالخيار أو كونه على الفور وهو ممن يخفى عليه صدق وعذر قال القاضي بوالطيب لو تمكن من الوقوف على
العين واشتغل بغيره فبكفله بالعين فيطيل خياره بتأخير الفسخ اه قال عش قوله مر كالشراء منهم
أقول لعل شرطه ان يبيعهم بازيد من سعر البلد على قياس انه يشترط في حرمة التلقي للشراء ان لا يشترى
بسعر البلد أو ازيد فلتأمل سم على منهنج ومعلوم ان المواضع التي جرت عادة ملاقي الحجاج بالزول فيها
كالعقبة مثلا تعد بلد للقاد من فتحرم مجاوزتها وتلقى الحجاج للبيع عليهم أو الشراء منهم قبل وصولهم لما
اعتيد النزول فيه وحل الحرمة في ذلك كما علم بآثار حيث يطلب القادم الشراء من اصحاب البضاعة اه
(قوله) ومحل (الخ) الاول ان يقال ومحل ان باعهم بسعر البلد فاقول وان لم يعر فوه أو باكثر وقدر فوه اه
بصري عبارة سم قوله وقدر عه قاس ما تقدم في الشراء عن دلالة كلام الرافعي عدم اعتبار هذا القيد
فليتأمل اه أي إذا المعرفة هناك شرط لجواز الشراء باز يد فقط فتكون هنا شرطا لجواز البيع باز يد فقط
قول المتن (والسوم) بالجر عطفًا على قوله بيع حاضر الخ وسماه بيعا لكونه وسيلة له اه عش وتقدم
ما فيه (قوله) ولو ذميا) الى قوله ويظهر ان محله في النهاية وكذا في المغنى لا لقوله ويظهر الى المتن وقوله وكذا
بعده الى المتن (قوله) (ولو ذميا) مثله المعاهد والمؤمن من الحرف والمرتب فلا يحرم ومثله الزاني
المحصن بعد ثبوت ذلك عليه وتارك الصلاة بعد أمر الامام ويحتمل أن يقال بالحرمة لان لم احترام ما في الجملة
اه عش (قوله) ولما فيه (الخ) من عطف الحكمة على العلة (قوله) لا يشتره منك باكثر) مثله كل ما يحتمل
على الاسترداد كنفذ آخر كما هو ظاهر سم على منهنج أقول وشمل ما لو أشار له بما يحمله على ذلك وهو ظاهر
لوجود العلة وكذا يقال في جميع ما يأتي وعليه فالإشارة هنا ولو من الناطق كاللفظ قال المحلى ولو باع واشترى
صح اه وظاهر الصحة مع الحرمة ويوجه بوجود العلة فيه وهي الإيذاء اه عش (قوله) أو يعرض
(الخ) كان الانسب تقديمه على قوله أو يقول الخ وإنما أخره لطول ذيله (قوله) أو غير مرید الشراء
(قوله) بمثل الثمن) أي أو بأقل (قوله) ويظهر (الخ) يشمل ما لو علم أن غرض المشتري لا يتعلق بعين مخصوصة
وإنما غرضه مطلق التجارة فما يحصل به الربح فيستع أن يعرض كل شيء يكون محصلا لغرضه وإن باين العين
التي سبق عليها السوم اه سيد عمر (قوله) ان محل هذا (الخ) أي وانه لو قامت قرينة ظاهرة على عدم ردها
لاحرمه اه نهاية (قوله) ان محل هذا) أي تحريم العرض اه عش أي للاجود (قوله) لها) أي العين
المبيعة (قوله) المطلوبين (الخ) صفة جارية على غير من هي له أي الغرض الذي طالب السلعة المبيعة والعين
المعرضة لاجل ذلك العرض ولو عبر بصيغة الافراد كان أولى قول المتن (بعد استقرار الثمن) وقع
السؤال في الدرس عما يقع كثيرا باسواق مصر من أن مرید البيع يدفع متاعه للدلال فطوف به ثم يرجع
إليه ويقول له استقر متاعك على كذا فإذا نزل في البيع بذلك القدر هل يحرم على غيره شراؤه بذلك السعر أو
بازيد أم لا فيه نظر والجواب عنه بان الظاهر الثاني لا نه لم تحقق قصد الضرر حيث لم يعين المشتري بل لا يعد
معرفة السعر مر (قوله) لانه فاتهم زيادة (الخ) قد: ال هذا لا يقتضي الخيار لعدم تمكنهم من استدرالك تلك
الزيادة بعد وجود الرخص وقد يجاب بتمكنهم منه بانتظار ارتفاع السعر فليتأمل هذا الذي اعتمده شيخنا
الشهاب الرمي عدم الخيار (قوله) وصنع اصله (الخ) يجب بانه جرى على الغالب مر (قوله) وقدر فوه

لانه فاتهم زيادة فيه قبل
رخصه وبه فارق عدم الخيار
باستمرار اللبن على ما اشعرت
به التصرية وبعد زوال
العيب وظاهر صنع المتنا
ان ثبوته لهم لا يتوقف
على وصولهم البلد وصنع
اصله والروضة انه يتوقف
عليه وهو ظاهر الخبر ولو
تلقاهم للبيع عليهم* جاز
على مارجحه الاذرعى ومحل
ان باعهم بسعر البلد وقد
عرفوه والا فالوجه انه
كالشراء منهم (والسوم
على سوم غيره) (ولو ذميا
للنبي الصحيح عنه ولما فيه
من الإيذاء بان يقول لمن
أخذ شيئا ليشتره بكذاره
حق ابيعك خيرا منه بهذا
الثمن أو بأقل منه أو مثله
بأقل أو يقول لمالك
سترده لا شتره منك باكثر
أو يعرض على مرید الشراء
أو غيره بحضرة مثل السلعة
بأنقص أو أجد منها بمثل
الثمن ويظهر ان محل هذا
في غرض عين تغنى عن
المبيع لمشاهبتها لها في
العرض المطلوبين لاجله
(وإنما يحرم ذلك بعد استقرار
الثمن) بان يصرح بالتوافق
على شيء معين وإن نقص عن
قيمته بخلاف

عدم التحريم وان عينه لان مثل ذلك ليس تصرفا بالموافقة على البيع لعدم اغتباطه من البائع والواسطة للمشتري اه عش وقوله بل لا يعد الخ اقول قول الشارح كالتبائية والمغنى او كان يطاف الخ كالصريح فيه **(قوله)** ما لو اتى ذلك اي الاستقرار اه عش عبارة المغنى فان لم يصرح له المالك بالاجابة بان عرض بها او سكوت او كانت الزيادة قبل استقرار الثمن او كان إذ ذاك ينادى عليه لطلب الزيادة لم يحرم ذلك اه **(قوله)** فتجاوز الزيادة لكن يكره فيا عرض له بالاجابة نهاية ومعنى **(قوله)** فتجاوز الزيادة اي والحال انه يريد الشراء كما هو ظاهر والا حرمت الزيادة لانها من التجش الذي لا يحرم على من لا يريد الشراء اخذ المتاع الذي يطاف به لمجرد العرض عليه لان صاحبه انما ياذن عادة في تقليده لم يدشر او يدخل في ضمانه بمجرد ذلك حتى لو تلف في يد غيره كان طرفا في الضمان لانه غاصب بوضع يده عليه فليتب له فانه يقع كثيرا اه عش **(قوله)** لا بقصد اضرار احد قضيته انه لو زاد على نية اخذها لا يفرض بل لا ضرار غيره حرم فليتامر مع ذلك لا يحرم على المالك بيع الطالب بتلك الزيادة اه عش قول المتن **(والباع على بيع غيره)** ومثل البيع غيره من بقاء العقود كالأجارة والعارية ومن انعم عليه بكتاب ليطالع فحرم على غيره ان يسأل صاحبه فيه لما فيه من الايذاء وماوى وقوله ان يسأل صاحبه فيه اي ان يطلبه من صاحبه ليطالع فيه هو ايضا اه بجريسي قول المتن **(قبل لزومه)** اي اما بعد لزومه فلا معنى له اه نهاية قال عش قوله مر اما بعد لزومه الخ ومثل ذلك الاجارة بعد عقدها فلا حرم لعدم ثبوت الخيار فيها لو اجارة ذمة على المتعدد واما العارية فينبغي عدم حرمه طلبها من المعير سواء بعد عقدها او قبله لانه ليس ثم ما يحل على حمله على الرجوع بعد العقد ولا على الامتناع منها فله الا بمجرد الدسوال وقد لا يجحبه اليه نعم لو جرت العادة بان المستعير الثاني يرد مع العارية شيئا هدية او كان يئنه وبين المالك مودة متلا تحمله على الرجوع احتمل الحرمة اه والا قرب ما مر انفاع البر ماوى من حرمه طلب العارية بعد عقدها مطلقا والله اعلم **(قوله)** يمثل الثمن او اقل لان كان نشر غير مرتب فواضح وكذا ان رجح الثاني وهو اقل لكل منهما والاشك في مخالفة لبارتهم اه سم على حجج اي لاقتضائه انه اذا قال له افسخ لا بيع مثله يمثل الثمن يحرم ولا وجه له ولا نظر الى انه قد يكون له عرض كتخلصه من بين او الرقب بل لكونه صدقة مثلا لان مثل هذا ليس بما يترتب على الزيادة في الثمن وعدمه ومفهومه انه لو قال باكثر لا يحرم ولعله غير مراد بل المدار على الرضا اه عش وقوله ولا نظر الخ مع عدم انتاج دليله الا في يده ما مر منه عند قول الشارح لا شتره منك باكثر وقوله هنا ولعله غير مراد بل المدار الخ **(قوله)** او يعرضه عليه الخ مثله ما لو اخرج متاعا من جنس ما يريد شراءه وقلبه على وجه يفهم منه المشتري ان هذا خير مما يريد شراءه اه عش **(قوله)** بل قال الماوردي الخ) الانسب ذكره بعد قول المتن والشراء على الشراء الخ كما فعل المغنى عبارة والحق الماوردي بالشراء على الشراء طلب السلعة من المشتري بزيادة ربع الخ قال السيد عمر قديقال ما الحكم فيما لو طلب شخص من البائع في من الخيار شيئا من جنس السلعة المبيعة باكثر من الثمن الذي باع به لاسيما ان طلب منه مقدار الايكل إلا بانضمام ما بيع منها وقياس كلام الماوردي التحريم لانه يؤدي إلى الفسخ والتدبير فليتامر اه ومر عن عش ما يفيد **(قوله)** او الندم) قد يقال اعتبار ذلك يقتضي عدم التقيد بقبول الزوم إلا ان يقال العلة الاداء الى احد الطرفين وذلك لا يتأتى بعد الزوم اه سم **(قوله)** قبل الزوم) اي وكذا بعده وقد اطلع الى اخر ما مر **(قوله)** للنهي الصحيح عنهما) اي البيع على البيع والشراء على الشراء وفيه تسامح عبارة النهاية والمغنى لعموم خبر الصحيحين لا بيع بعضكم على بيع بعض زاد النسائي حتى يتناع او يذر وفي معناه الشراء على الشراء والمغنى فيما لا يذاه **(قوله)** والكلام

ما لو اتى ذلك او كان يطاف به فتجاوز الزيادة فيه لا بقصد اضرار احد) والبيع على بيع غيره قبل لزومه) لبقاء خيار المجلس أو الشرط وكذا بعده وقد اطلع على عيبوا وغفر التأخير لنحو ليل (بان يأمر المشتري) وإن كان مغبوا والنصيحة الواجبة تحصل بالتعريف من غير بيع (بالفسخ لبيعه مثله) أو أجود منه بمثل الثمن أو أقل أو بغرضه عليه بذلك وان لم يأمره بفسخ بل قال الماوردي يحرم أن يطلب السلعة من المشتري بأكثر والبائع حاضر قبل الزوم لادائه إلى الفسخ أو الندم) (و الشراء على الشراء بان يأمر البائع) قبل الزوم (بالفسخ ليشتره) بأكثر من ثمنه للنهي الصحيح عنهما والكلام

قياس ما تقدم في الشراء منهم عن دلالة كلام الرافعي عدم اعتبار هذا الفيد فليتامر **(قوله)** يمثل الثمن أو أقل) إن كان نشر غير مرتب فواضح وكذا ان رجح الثاني لكل منهما ولا إشكال في مخالفة لبارتهم **(قوله)** او الندم) قديقال اعتبار ذلك يقتضي عدم التقيد بقبول الزوم إلا أن يقال العلة الاداء الى احد

حيث لم ياذن من يلحقه الضرر لأن الحق له وسواء في حرمة ما ذكر كالنكاح الآتي بلغ المبيع قيمته أو نقص عنها على المعتد نعم تعريف المغبون بغبنه لا يحذور النصيحة فيه لأنه من الواجبة ويظهر أن محله في غبن نشأ عن نحو غش البائع لأمته حيث ذلم يبال بأضراره بخلاف ما إذا نشأ لاعتق من له لأن الفسخ إضرار عليه والضرر لا يزال بالضرر (والنكاح) وهو الأمانة لأنه يثير الرغبات فيها ويرفع ثمنها (بان يزيد في الثمن) لسلعة معروضة للبيع (لالرغبة بل ليخضع غيره) أوليفع البائع مثلاً وأن نقصت القيمة فزاد حتى يساويها الثمن ولو في مال اليتيم على الوجه لأن الغرض أنه قاعد للخديعة أو نحوها وذلك للنهي الصحيح عنه ولا يشترط هنا العلم بخصوص هذا النهي لأن النكاح خديعة وتحريمها معلوم لكل أحد بخلاف ما

حيث (الخ) عبارة المغني ثم محل التحريم عند عدم الإذن فلا بد من البائع في البيع على بيعه المشتري في الشراء على شرائه لم يحرم لأن الحق لها وقدمه قطعاً ولهجوم الخبر السابق هذا كما قال الأذرعى أن كان الآذن مالكا كان أو ولياً أو وصياً أو كلاً أو نحوه فلا عبرة بأذنه أن كان فيه ضرر على المالك ولا يشترط التحريم لتحقيق ما وعد به من البيع والشراء لوجود الإذنه بكل تقدير بخلافه لأن النكاح اشتراطاً له وقوله هذا كما قال إلى قوله ولا يشترط في سمع عن شرح الروض مثله وقوله ولا يشترط الخ زاد النية عليه وموضع الجواز مع الإذن إذا دلت الحال على الرضا باطناً دلت على عدمه وإنما أذن صجراً أو حقاً فلا قاله الأذرعى (قوله) ويظهر أن محله محل تامل فقد صرحوا بأنه إذا علم بالمبيع عيباً وجب إعلام المشتري به وهو صادق بما إذا كان البائع جاهلاً به مع أنه لا تقصير منه حيث ذله لا فرق بينه وبين العين إذا الملحظ حصول الضرر فليتأمل وليراجع اه سيد عمر عبارة عرش قوله مر لا يحذور فيه الخ بل قضية التعليل وجوبه وإن نشأ العين من مجرد تقصير المغبون لعدم بحثه بواقفه في هذه القضية قوله السابق والنصيحة الواجبة تحصل بالتعريف من غير بيع فالأقرب ما اقتضاه كلام الشارح من عدم اعتبار كون العين نشأ عن نحو غش اه (قوله والضرر الخ) فديقال ليس ما ذكر منه بل من ارتكاب أخف المفسدين فإن ضرر المغبون خسر تحقيق وضرر الغائب فوت ربح نعم يؤخذ من قولهم يكره غبن المسترسل أن تعريف المغبون لا يتجاوز الندب إلى الوجوب وإن اقتضاه تعليمهم بأنه من النصيحة الواجبة والمسترسل من لا يعرف القيمة ولو وجب نصحه لحرم غبنه اه سيد عمر أقول في كل من الأخذ المذكور والملازمة بين وجوب النصح وحرمة الغبن نظر ظاهره وإنما كان يظهر ذلك لو اتحد الناصح والغائب وليس كذلك قول المتن (والنكاح) فعلة نجش كنصرو ضرب وفي شرح مسلم للتو ويأما النكاح فبنو مفتوحة ثم ساكتة ثم شين معجمة اه عرش (قوله يثير الرغبات فيها) أي لسلعة قول المتن (بان يزيد) لا يعيدان ذكر الزيادة لأنه الغالب والأفودع ثنائياً ابتداء لرغبة فيها فينبغي امتناعه نعم ينبغي أن يستثنى ما يسمى في العرف فتح الباب من عارف يرغب في فتحه لأنه أصلحة بيع السلعة لأن بعضها في العادة يحتاج فيه إلى ذلك فليتأمل اه اه سم عبارة عرش ه فرع هل يجوز فتح باب السلع أم لا فيه نظر والأقرب الجواز للعارف بذلك وينبغي له أن ينقص شيئاً عن قيمتها لتنتهي إليه الرغبات اه قول المتن (لالرغبة) أي في شرائها نهاية أي أو لرغبة لكن قصد إضراره غيره عرش قول المتن (بل ليخضع الخ) ومدح السلعة ليرغب فيها بالكذب كالنكاح قاله السيكي اه نهاية قال عرش قوله مر بالكذب قضيته أنه لو كان صادقاً في الوصف لم يكن مثله وهو ظاهر اه (قوله أوليفع) إلى قوله ولا يشترط في النهاية (قوله مثلاً) أي لنفع المتهن أو المجنى عليه (قوله) وإن نقصت القيمة أي وإن لم تبلغ السلعة قيمتها ريثما أن القيمة فاعل نقصت مرادها الثمن ويضمرها الآتي معناها الحقيقي على الاستخدام (قوله أو نحوها) يدخل قصد نفع البائع فقضيته إن قصد نفع اليتيم وإن لم تكن سلعته قد وصلت لقيمتها لا يمنع التحريم لكن التعليل باعتبار قوله أو نحوها الشامل لقصد نفع اليتيم لا يناسب المبالغة إذ يصير التقدير ولو في مال اليتيم لأن الغرض أنه قصد نفعه ولا ينبغي ما فيه اه سم (قوله ولا يشترط الخ) خلافاً للفتى عبارة تشرط التحريم في جميع المناهي علم النهي به حتى في النكاح كما نقل عن نص الشافعي خلافاً لما جرى عليه ابن المقرئ تبعاً لبحث الرافعي اه والنهية عبارة المتعمد اختصاص الأثم بالعالم بالحرمة في هذا كبقية المناهي سواء كان ذلك بعموم أم خصوص

الامرين وذلك لا يتناقض بعد الزوم (قوله) حيث لم ياذن من يلحقه الضرر) عبارة شرح الروض لأن أذن له البائع في الأول والمشتري في الثاني هذا أن كان الآذن مالكا كان أو ولياً أو وصياً أو كلاً أو نحوه فلا عية بأذنه أن كان فيه ضرر على المالك ذكره الأذرعى اه المقصود نقله منها (قول المصنف بان يزيد) لا يعيد أن ذكر الزيادة لأنه الغالب والأفودع ثنائياً ابتداء لرغبة فيها فينبغي امتناعه نعم ينبغي أن يستثنى ما يسمى في العرف فتح الباب من عارف يرغب في فتحه لأنه أصلحة بيع السلعة لأن بعضها في العادة يحتاج فيه إلى ذلك فليتأمل مر (قوله أو نحوها) يدخل قصد نفع البائع فقضيته أن قصد نفع اليتيم وإن لم تكن سلعته قد

ويعلم بما قررناه به لا أثر للجهل في حق من هو بين أظهر المسلمين مخصوص تحريم التجش وغيره اه (قوله)
 فان علم تحريمها اي المناهي التي مر ذكرها (قوله على الخبر) اي الوارد فيها ا كردى (قوله او الخبر به)
 وهو التحريم (قوله كالخديعة) اى فى المعلومة لكل أحد اه كردى (قوله هنا) اي فى التجش و (قوله ثم)
 اى الى البيع على البيع مثلا (قوله فان شبهة الربح) اى مثلا (قوله والحاصل انه لا بد الخ) قدلا يوافق هذا
 الحاصل سابق جوابا بمتامل اه سم اى اذ قضية الحاصل أن التجش بقية المناهي كما اخبره النهاية (قوله)
 خصوصا) اى كالتبى المتعلق لشيء بعينه (أو عموما) اى كالا يذام اه عش (قوله الا فى حق جاهل مقصر
 الخ) قد يقال يا نعم المقصر بترك العلم بعد علمه بوجوب التعلم بخلاف من هو جاهل باصل وجوب التعلم كما عذر
 من لم تبلغه الدعوة فى أصل التوحيد واما الحكم على المقصر بالتعلم بانه اثم بالنسبة الى جميع متعلقات الفروع
 التي خوطب بتعلمها فى النفس منه شيء الا ان ثبت فيه نص عن الشارع اه سيدعمر (قوله بترك التعلم) اى
 بان نشا بين أظهر المسلمين اه كردى (قوله كاسر) اى فى قول الباب (قوله وفيما لو قال البائع) اى قول المتن
 وبيع الربط فى النهاية الا قوله ولا يرد الى ولو لم يوطى وفى المعنى الا قوله وفارق الى ما ذكر (قوله وفيما لو
 قال البائع الخ) ومثله الاخبار بما اشترى به كاذبا حيث لم يبيع مراعاة ما اذا باعه مراعاة وثبت كذبه فانه
 يثبت للشترى الخيار اه عش (قوله عارف) يشمل البائع والظاهر ان غير العارف كالعارف اه
 سم (قوله فبان خلافة) وصورة المسئلة ان يقول بعتك هذا مقصر اعليه امالو قال بعتك هذا العقيق أو
 الفيروز فبان خلافا لم يصح العقد لانه حيث سمي جنسا فبان خلافا فسد بخلاف ما لو سمي نوعا وتبين من
 غيره فان البيع صحيح ويشترى الخيار اه عش ومر عن سم قبل الفصل ما يوافقه (قوله فى ذات المبيع)
 كان المراد لو جود أمر فيه فخرج هذا جوهرة اه سم (قوله نحو الربط) اى كشم وزبيب اه معنى
 قول المتن (لعاصر الخ) اى ولو كافر الحرمة ذلك عليه وان كان لا تعرض له بشرطه اى عدم اظهاره
 وهل يحرم بيع نحو الزبيب لحنى يتخذه مسكرا كا هو قضية اطلاق العبارة أولا لانه يعتقد حل النبيذ
 بشرطه اى عدم الاسكار فيه نظر ويتجه الاول نظر الاعتقاد البائع سم على حج اه عش (قوله اى
 لمن يظن) الى قول المتن ويحرم التفريق فى النهاية الا قوله ولا ينافيه الى وعلى القاضى الى قوله فان قلت
 فى المعنى الا قوله كادل الى ومثل ذلك (قوله كادل عليه) اى على اعتبار الظن اه كردى (قوله ربط
 الحرمة الخ) اى ان ذلك الربط يشعر بان علة الحرمة العصر لان تعليق الحكم بالمشقة يدل على أن علة
 مبدأ الاشتقاق فلا يقال ان كلامه صادق مع عدم العلم بانه يعصره خمر ابل مع العلم بانه لا يعصره خمر اسم
 على حج اه عش (قوله لان عصره الخ) اى العاصره اه سم اى اقامه على عصر العنب لاتخاذ خمر اقربته
 الخ اه عش (قوله على عصره للبيذ) اى فكانه قال لعاصر الخر والبيذ (قوله فذكره) اى العاصر سم
 ورشيدى وعلى هذا فضمير فيه للربط ويحتمل ان الضمير الاول للربط والثانى لكلام المصنف (قوله
 للقرينة) ال العهد المذكرى (قوله لالانه) اى للبيذ (قوله الحديث) ولفظه على ما فى عميرة لعن الله الخمر
 وشارها وساقيا ونابعها ومتباعها وعاصرها ومعتصرها وحاملها والمحمولة اليه وآكل منها اه عش

وصات لقيمتها لا يمنع التحريم لكن التعليل باعتبار قوله أو نحوها الشامل لقصد نفع القيم لا يناسب المبالغة
 اذ يصير التقدير ولو فى مال القيم لان الفرض انه قصد نفعه ولا يحنى ما فيه (قوله والحاصل انه لا بد الخ)
 قدلا يوافق هذا الحاصل سياق جوابا متامله (قوله عارف) يشمل البائع والظاهر ان غير العارف كالعارف
 (قوله فى ذات المبيع) كان المراد لو جود أمر فيه فخرج هذا جوهرة (قول المصنف لعاصر الخ) اى ولو
 كافرا لحرمة ذلك عليه وان كان لا تعرض له بشرطه وهل يحرم بيع نحو الزبيب لحنى يتخذه مسكرا كا هو
 قضية اطلاق العبارة أولا لانه يعتقد حل النبيذ بشرطه فبان علة الحرمة العصر لان تعليق الحكم بالمشقة يدل على أن
 عليه ربط الحرمة الخ) اى ذلك الربط يشعر بان علة الحرمة العصر لان تعليق الحكم بالمشقة يدل على أن
 علة مبدأ الاشتقاق فلا يقال ان كلامه صادق مع عدم العلم بانه يعصره خمر ابل مع العلم بانه لا يعصره خمر اه

فان علم تحريمها متوقف
 على الخبر أو الخبر به
 فاشتراط العلم به وبحث فيه
 الشيخان بان البيع على
 البيع مثلا اضرار فهو فى
 علم تحريمه كالخديعة وقد
 يجب بان الضرر هنا علم
 اذ لا شبهة بخلافه ثم فان
 شبهة الربح عرو الحاصل
 أنه لا بد فى الحرمة من العلم
 بها خصوصا أو عموما
 الا فى حق جاهل مقصر
 بترك التعلم كاسر (والاصح)
 هنا وفيما لو قال البائع
 أعطيت كذا أو أخبر
 المشتري عارف ان هذا
 جوهرة فبان خلافة (أنه)
 لا خيار للشترى لتفريطه
 باقداه وعدم سؤاله لاهل
 الخبرة وفارق التصرية بانها
 تغير فى ذات المبيع وهذا
 خارج عنه ولا يرد نحو
 تحمير الوجه لانه يدرك
 حالا فهو كما هنا ولو لم
 يوطى البائع التاجش
 لم يخبر قطعاً (وبيع) نحو
 (الربط والعنب لعاصر
 الخ) اى لمن يظن منه
 عصره خمر أو مسكرا كا
 عليه ربط الحرمة الى
 التى افادها العطف بوصف
 عصره للخمر فلا اعتراض
 عليه خلافا لمن زعمه
 واختصاص الخبر بالمعتصر
 من العنب لا ينافى عبارته
 هذه خلافا لمن زعمه أيضا

لان عصره للخرقة على عصره للتبذير والصادق بالمخزن من الرب فذكره فيه للقرينة لا لانه يسمى خمر اعلیٰ أنه قد يساه مجازا شائعا أو تغليا ودليل ذلك لعنه عليه السلام في الخمر عشرة عاصرها ومعتصرها الحديث الدال على حرمة كل تسبب (٣١٧) في معصية وإعانة عليها وزعم أن

(قوله الدال) صفة لعنه الخمر (قوله وإعانة الخ) عطف على معصية اه كرهى الصواب على تسبب الخ (قوله) إذا شك في عصره (له) أى أو توهمه اه معنى (قوله) ومثل ذلك الخ) ومثل ذلك اطعام مسلم مكف كافرا أمكافا في نهار رمضان وكذا بيعه طعاما علم أو ظن أنه يأكله نهارا كما أتى به شيخنا الشهاب الرملى رحمه الله تعالى لان كل من ذلك تسبب في المعصية وإعانة عليها بنا على تكليف الكفار بفروع الشريعة وهو الراجح والفرق بين ما ذكرناه وبين أنه في دخول المسجد أنه يعتقد وجوب الصوم عليه ولكنه أخطأ في تعيين محله ولا يعتقد حرمة المسجد ولهذا كان له أن يدخله ويمكث فيه نهاية وسم قال عرش ومثل ذلك بيع الورق المشتعل على نحو اسم الله تعالى أن يتخذ كغذاء المدرهم أو يجعله في الأقباع ونحو ذلك ما فيه امتنان حر والحرمة ثابتة وإن كان المبيع لنحوصى ولم يوجد من يرغب فيه بذلك غير المتخذ المذكور مسم على المنهج اه وفى البحرى عن الحلى والخفى ومثل ذلك التزول عن وظيفة لغير أهلها حيث علم أنه يقرر فيها الفراغ عن نظارة لمن علم أنه يستبدل بعض الوقف من غير استيفاء شروط الإبدال اه (قوله) كبيع خدر الخ) أى وسلاح من نحو باغ وقاطع طريق اه نهاية قال عرش ومنه بيع الدابة لمن يكفها فوق طائفا اه (قوله) خدر الخ) أى سائر للعقل كالبيع ونحوه اه كرهى (قوله) لرجل بلبسه) أى بلباسه ضرورة اه نهاية (قوله) هو هنا) أى البائع فى بيع نحو الرطب الخ (قوله) ممنوع) أى العجز عن التسليم شرعا (قوله) بل فى البائع) يتأمل فانه قد يقال منع الشرع لمن تسليمه له بصيرة عاجز او هو معنى انتفاء قدرة التسليم شرعا فلا يظهر وجه قوله بل فى البائع الخ اه عرش وهذا مبنى على ما هو الظاهر من أن مورد المنع العجز وقد يقال أن مورد اقتضاء العجز الفساد كما هو قضية التعليل والفرق الاقوى به يتدفع ايضا فى سبب ما مضى قوله خارج عما يتعلق الخ يتأمل العجز عن تسليم المصوب وقوله فى ذات المبيع يتأمل اه (قوله) يشكلى عليه) أى التعليل اه والفرق (قوله) بان وصف الحراية الخ) فيه بحث لانه ان اريد بوصف الحراية المعنى القائم الذى ينشأ عنه التعرض لانه لم يوجد حال البيع فى قاطع الطريق وانفس التعرض لنا بالفعل فهو غير موجود حال البيع اه سم على حجة اقول قد يمنع قوله مثله موجود حال البيع فى قاطع الطريق فان الحراية حكم شرعى يستدام فى صاحبه حتى يلزم الجزية او يسلم بخلاف قطع الطريق فانه لم ينشأ عنه وصف ترتب عليه أحكام القطع وقتله وصلبه ونحوهما إنما هو على مصادر منه اولا اه عرش واحسن منه جواب السيد عمر بما مضى له انما يتجه التسوية بين الحري وقاطع الطريق إذا اعترف قاطع الطريق حال البيع بأنه باقى على قصد قطع الطريق ولا فالقطع عليه به ما سبق منه لساءة ظن بمسلم والما الحري فالحرابة وصف لازم له حتى يحدث ما يربطها اه (قوله) فيمن الخ) أى فى امرأة اه كرهى (قوله) تباع عليها) والبائع هو الحاكم اه عرش (قوله) ومن المنهى عنه ايضا) أى نهى تحريم معنى وعش (قوله) احتكار القوت) عبارة العباب وهو أى الاحتكار امساك ما اشتراه فى الغلاء لا الاختص من الاقوات ولو تكرر اوزي بالبيع باغلى منه عند الحاجة (قوله) لان عصره) أى العاصرو قوله قد ذكره أى العاصر (قوله) ومثل ذلك كل تصرف يقضى لمعصية الخ) ومثل ذلك اطعام مسلم مكف كافرا أمكافا فى نهار رمضان وكذا بيعه طعاما علم أو ظن أنه يأكله نهارا كما أتى به شيخنا الشهاب الرملى رحمه الله تعالى لان ذلك اعانة على المعصية بناء على ان الراجح ان الكفار مكفون بفروع الشريعة والفرق بين ذلك وبين أنه فى دخول المسجد أنه يعتقد وجوب الصوم عليه ولكنه أخطأ في تعيين محله ولا يعتقد حرمة المسجد (قوله) خارج عما يتعلق يتأمل العجز عن تسليم المصوب وقوله فى ذات المبيع يتأمل (قوله) بان وصف الحراية) فيه بحث لانه ان اريد بوصف الحراية المعنى القائم الذى ينشأ عنه التعرض لنا مثله موجود حال البيع فى قاطع الطريق وانفس التعرض لنا بالفعل فهو غير موجود حال البيع (قوله) احتكار القوت) عبارة العباب وهو أى الاحتكار امساك ما اشتراه فى الغلاء لا الاختص من الاقوات ولو تكرر اوزي بالبيع

خلاصها كما أتى القاضى فيمن يكلف قته مالا يطيق بانه يباع عليه تخليصا له من الدال ومجمله ان لم يكن تخليصه الا ببيعه كما يشير اليه كلامهم ومن المنهى عنه ايضا احتكار القوت بان يشتريه وقت الغلاء والعبرة فيه بالعرف

لا يسكه لنفسه وعباله أو لبيعه بمثل ثمنه أو أقل ولا إمساك غلة أرضه والاولى بيع ما فوق كفاية سنة لهو لعلها
فان خاف جاحظ في زرع السنة الثانية فله إمساك كفايتها نعم ان اشتدت ضرورة الناس اى إلى ما عنده لزومه
بيعه اى ما فضل عن قوته وقوت عباله سنة فان اى اجبر اه وقوله ولا إمساك غلة أرضه قال في شرحه فلا
يحرّم له لو بقصد ان يبيع ذلك وقت الغلاء كما عبر به الشيخان بخلاف ما لو امسك شيئاً من ذلك بنية ان لا يبيعه
وقت حاجة الناس مع استغنائه عنه فانه يحرم عليه كما صرح به الروايات اهو قوله والاولى بيع الخ قال في شرحه
ويعلم من تعبيرهم بالاولى ان الارجح من وجهين انه لا يكره إمساك الفاضل عن كفاية سنتهم اه وقوله نعم
ان اشتدت ضرورة الناس الخ قال في شرحه وسيعلم بما يأتى في مبحث الاضطرار انه اذا تحقق لم يبق للبالك
كفاية سنة فكلما هم فيها اذالم يتحقق فامل ذلك واستحضر ما قالوه ثم مع ما قالوه هنا نعلم ان الحق ما ذكرته
اه وقوله فان اى اجبر قال في شرحه قال الاذرى اجمع العلماء على ان من عنده طعام واضطر الناس اليه ولم
يجدوا غيره انه يجبر على بيعه دفعا للضرر عنهم وعن نقل الاجماع التوى وسيعلم بما يأتى في مبحث الاضطرار
إلى اخر ما تقدم اه (نتيجه) لو اشتراه في وقت الغلاء لبيعه ببلد اخر سعرها اغل يبغي ان لا يكون من
الاحتكار المحرم لان سعر البلد الاخر الاغل غلوه متحقق في الحال فلم يسكه ليحصل الغلول وجوده في الحال
والتاخير إنما هو من ضرورة النقل اليه فهو بمنزلة ما لو باعه عقب شرائه باغلي وقد قال في شرح العباب
بخلاف ما لا إمساك فيه كان يشتريه وقت الغلاء طال بالريح من غير إمساك فلا يحرم كما صرح به الماوردى
وغيره اه وهل يختلف القوت باختلاف عادة البلاد حتى لا يحرم احتكار الذرة في بلد لا يفتقونها اه سم
وقوله يبغي ان لا يكون من الاحتكار الخ ولعله اخذ ما قدمه من شرح العباب فيما اذالم يتحقق اضطرار
اهل البلد المنقول عنه الى لا يكون منه اذالم يتحقق اضطرار اهل البلد المنقول اليه ايضا ويحتمل مطلقا يظهر
ان نقل النقود عند تحقق الاضطرار في المعاملة اليها كنفق الاقوات عند تحققه وقوله وهل يختلف القوت
الخ وظاهر التعليق بالتضييق انه كذلك (قوله لبيعه باكثر) اى لم يسكه وبيعه بعد ذلك باكثر وعلم ما تقرّر
اختصاص تحريم الاحتكار بالاقتوات ولو تم اوز بيبا فلا يسم جميع الاطعمة نهاية ومعنى قال ع ش قوله
م بعد ذلك اى بعد من يعدر فانه مدخرو قوله بالاقتوات وكذا ما يحتاج اليه فيها كالادم والفواكه كعباب
اه سم وخرج بالاقتوات الامتعة فلا يحرم احتكارها ما لم تدع اليها ضرورة اه (قوله ومتى اختل

لبيعه باكثر من ثمنه
للتضييق حينئذ ومتى اختل

لبيعه باغلي منه عند الحاجة للمسكه لنفسه وعباله ولبيعه بمثل ثمنه أو أقل ولا إمساك غلة أرضه والاولى
بيع ما فوق كفاية سنة لهو لعلها فان خاف جاحظ في الزرع السنة الثانية فله إمساك كفايتها نعم ان اشتدت
ضرورة الناس اى إلى ما عنده لزومه بيعه اى ما يفضل عن قوته وقوت عباله سنة فان اى اجبر اه وقوله ولا
إمساك غلة أرضه قال في شرحه فلا يحرم له لو بقصد ان يبيع ذلك وقت الغلاء كما عبر به الشيخان بخلاف ما لو
امسك شيئاً من ذلك بنية ان لا يبيعه وقت حاجة الناس اليه مع استغنائه عنه فانه يحرم عليه كما صرح به الروايات
اهو قوله والاولى بيع الخ قال في شرحه ويعلم من تعبيرهم بالاولى انه الارجح من وجهين انه لا يكره إمساك
الفاضل عن كفاية سنتهم اه وقوله نعم ان اشتدت ضرورة الناس الخ قال في شرحه وسيعلم بما يأتى في مبحث
الاضطرار انه اذا تحقق لم يبق للبالك كفاية سنة فكلما هم فيها اذالم يتحقق فامل ذلك واستحضر ما قالوه
ثم مع ما قالوه هنا نعلم ان الحق ما ذكرته اه وقوله فان اى اجبر قال في شرحه قال الاذرى اجمع العلماء على ان
من عنده طعام واضطر الناس اليه ولم يجدوا غيره انه يجبر على بيعه دفعا للضرر عنهم وعن نقل الاجماع التوى
وسيعلم بما يأتى في مبحث الاضطرار الخ ما تقدم اه (نتيجه) لو اشتراه في وقت الغلاء لبيعه ببلد اخر سعرها
اغلي يبغي ان لا يكون من الاحتكار المحرم لان سعر البلد الاخر الاغل غلوه متحقق في الحال فلم يسكه ليحصل
الغلول وجوده في الحال والتاخير إنما هو من ضرورة النقل اليه فهو بمنزلة ما لو باعه عقب شرائه باغلي وقد
قال في شرح العباب بخلاف ما لا إمساك فيه كان يشتريه وقت الغلاء طال بالريح من غير إمساك فلا يحرم كما
صرح به الماوردى وغيره اه وفي العباب والحق القزآلى بالقوت كل ما يعين عليه كاللحم والفواكه اه وهل

شرط من ذلك فلا اثم وتسعير الامام او نائبه كالقاضي في قوت او غير مع ذلك يعز مخالفة (٣١٩) خفية من شق العصا ولا ينافيه

قولهم يجب طاعة الامام
فما يامر به مالم يكن اثمًا
لأن المراد كما هو ظاهر
الاثم بالنسبة للفاعل
للاللارو المأمور هنا غير
آثم فحرم المخالفة فيه نعم
الذي يظهر ان محل هذه
الحزمة بالنسبة لمن تظاهر
به دون من اخفاه وعلى
القاضي حيث لم يعتد
تولية الحسبة لغيرة الخرجها
عن ولايته حيث ان الان
اعتيد مع ذلك بقاء نظر
القاضي على الحسبة
ومتوليها كما هو ظاهر في
زمن الضرورة جبر من
عنده زائد على كفاية عونه
سنة على بيع الزائد
(وبحرم) على من ملك آدمية
وولدها (التفريق بين
الام) وان رضى وكانت
كافرة او مجنونة او باقية على
الالوجه نعم ان ايس من
عودها ووافقا احتمل حل
التفريق حيث (والولد)
بنحو بيع او هبة او قرض
او قسمة اجماعا وصح خبر
من فرق بين ولد القوب ولدها
فرق الله بينه وبين احبته
يوم القيامة وروى ابي لاني
داود ملعون من فرق بين
والدة وولدها ويجوز
التفريق ان اختلف المالك

شرط من ذلك) اي بان امسك ما اشتراه وقت الرخص او غلة ضيعته او بان اشتراه في وقت الغلاء لنفسه
وعياله وليبيع بمثل ما اشتراه او اقل مغنى وكردى (قوله وتسعير الامام) عطف على قوله احتكار القوت
عبارة المغنى ويحرم التسعير ولو في وقت الغلاء بان يامر الى السوق بان لا يبيعوا معتهم الا بكذا للتضييق
على الناس في اموالهم اه (قوله ومع ذلك) اي محرمه التسعير (يعزراخ) ويصح البيع اذا حجر على
شخص في ملك نفسه غير موهود نهاية ومعنى قال عرش قوله مر ويصح اي ويجوز اه (قوله من
شق العصا) اي اختلال النظام (قوله وعلى القاضي الخ) متعلق بقوله جبر الخ اه كردى (قوله في زمن
الضرورة الخ) اي ويجب على القاضي الخ في زمن الضرورة جبر الخ (قوله على بيع الزائد) اي على كفاية
السنة ومحلها ما يتحقق الاضرار والام تبق له كفاية سنة كامر عن شرح الباب سم على حج وانظر
ما مقدار المدة التي يترك لها ما يكفيه فيها اه عرش ولا يبعد ضبطها بما لا يرسى تيسر حصول الكفاية فيه
(قوله على من ملك) الى قوله وعلى مقابلة في النهاية والمعنى الا قوله نعم الى المتن قول المتن (والولد) اي ولو من
مستولدة حدث قبل استيلائها كما شمله كلامهم اه نهاية قال عرش قوله مر حدث الخ ظاهره وان
ركبت الدين السيد قال سم ويحتمل خلافه فيباع الفرع لحق الغرامو يكون ذلك عندرا في التفريق
اه والا قرب الحزمة ونقل عن الشهاب الرمي بالدرس في حوائى شرح الروض ما يصح بما قاله اه
قول المتن (التفريق) ويكون كبيرة اه حج في الزواجر اه عرش (قوله او كانت كافرة) يستثنى منه
ما ياتى للضرورة اه سيد عمر (قوله او مجنونة) اي لها شعور تنضرب معه بالتفريق اه نهاية (قوله
على الالوجه) اي في الالبقة (قوله نعم ان ايس من عودها الخ) ينبغى بفرض اعتاده بين البطلان اذا عادت
(وقوله ووافقا) ينبغى اذا فاقنا ان ياتى فيه نظير ما تقرر ثم رايت في الالعباب ومبحث الاذرى انه لو فرق
بنحو بيع فافقت على خلاف ما ظنناه بان بطلان البيع ونحوه يؤيده ما ياتى عن ابن الرفعة ومن تبعه في
الوصية لكن ساقى رد ذلك وهذا مثله الا ان يفرق اه سيد عمر (قوله احتمل حل الخ) اعتمد عرش (قوله
بنحو بيع الخ) اي ولو من نفسه لطفه مثلا كما شمله كلامه اه نهاية (قوله او قسمة) اي ولو اقرارا بسائر
انواعها اه عرش ورده الرشيدى بماضيه ومعلوم انها اى القسمة لا تكون هنا الالعباب به يعلم ما في حاشية
الشيخ اه (قوله وصح خبر الخ) فهو مستند الاجماع اه رشيدى (قوله او بنحو عتق الخ) عطف على
قوله ان اختلف الخ اه كردى عبارة المغنى وخرج بما ذكره المالكين فيجوز لكل منهما ان
يتصرف في ملكه وما اذا كان احدهما حر افاقه يجوز للمالك الرقيق ان يتصرف فيه وماذا فرق بعتق او وقف
او وصية لان الماتق محسن وكذا الواقف والوصية لا تقتضى التفريق بوضعها اه (قوله ومنه) اي العتق
المجوز للتفريق (قوله يبيع لمن يحكم بعقده عليه) وينبغى ان هتلمن يعتق عليه كذلك اه سم (قوله لمن
يحكم بعقده الخ) يشمل مالو باع لمن اقر بحريته او شهدا ووردت شهادته اه عرش (قوله لانه غير محقق)
اي العتق (قوله ووصية وقوله وبيع جزئه) عطفان على نحو عتق وقال الكردى على ان اختلف اه (قوله
فلعل الموت الخ) يؤخذ منه انه لو مات الموصى قبل التمييز بين بطلانها ولا بعد فيه اه نهاية وسم قال عرش
قوله مر تبيين بطلانها الى ولو قبل الموصى له الوصية وقضيتها البطلان وان اراد الموصى له تاخير القبول الى
تمييز الولد في بعض احوالهم خلافه والاقرب القضية اه واعتمد المغنى عدم البطلان حيث قال بعد كلام
ويؤخذ من ذلك ان الموصى لو مات قبل التمييز لم تبطل الوصية وهو كذلك وله القبول حيث ان اه وتقدم عن

يختلف القوت باختلاف عادة البلد حتى لا يحرم احتكار الذرة في بلد لا يفتانوها (قوله على بيع الزائد) اي
على كفاية السنة ومحلها ما يتحقق الاضرار والام يبق له كفاية سنة كما مر عن شرح الباب (قول المصنف
وبحرم التفريق) انظر لو اشترى امه وولدها ثم اودها ولو معدين فهل يجوز او يجب بيع الولد للدين وان
لزم التفريق فيكون مستثنى او يتمتع بالتفريق ويكون بمنزلة المعسرو من له دين مؤجل ينتظر
حلوله فاء الدين فيه نظر (قوله فلعل الموت لا يقع الخ) يؤخذ منه انه لو مات الموصى قبل التمييز بين بطلانها

عدم صحة بيع المسلم للكافر بشرط عتقه ووصية فلعل الموت لا يقع الا بعد التمييز وبيع جزء منها لآخر

ان ائحد اذ لا تفرق في بعض الازمنة بخلاف ما لو اختلف كربع وثلث لا يفسخ نحو اقاله وتورديع على ما نقلناه وقرأه على مقابلة الذي انتصر له المتأخرون بحث جمع انه يجوز (٣٢٠) التفریق بالر جوع في الهبة للفرع لانه لا بدل له بخلافه في الرجوع في القرض والمقطة وكالام عند عدمها الاب

والجدة لام او اب وان عليا لا الجد لام كسائر المحارم على ما رجحه جمع والاوجه قول المتولي انه كالجد للاب لعدم له من الاصول في الاعفاء والاتفاق والعق وغيرها و اذا اجتمع اب وام حرم بينه وبينها وحل بينه وبينه و اب و جدة فهما سواء فيباع مع ايهما كان ولا يجوز التفریق بينه وبينهما وقديجوز التفریق للضرورة كان ملك كافرا صغيرا او بوه فاسم الاب فانه يتبعه ويباعان دونها وان مات الاب يبيع وحده وبحسب الادعى انه لو سبي مسلم طفلا فتبعه ثم ملك امه الكافرة جاز له بيع احدهما فقتطردود بانه لا ضرورة هنالبع بخلافه في الاولى وتستمر حرمة التفریق (حتى يميز) الولدان بصير بحيث يأكل وحده ويشرب وحده ويستحي وحده ولا يقدر بسن لا يستغناؤه حيثئذ عن التعهد والحضانة ويفرق بين هذا والامر بالصلاة فانه لا يعتبر فيه التميز قبل السبع بان ذلك فيه نوع تكليف وعقوبة فاحتيط له (وفي قول حتى يبلغ) تخبر فيه ولتقص تميزه قبل البلوغ ومن ثم

السيد عمر عن الایعاب ما يوافقه (قوله ان ائحد) ای الجزء (قوله اذ لا تفرق الخ) ای بالمهاياة كما هو ظاهر اه رشیدی (قوله لا یفسخ) ای لا يجوز التفریق یفسخ اه سم (قوله على ما نقلناه الخ) اعتمدته الهایة والمعنی (قوله بحث جمع الخ) اعتمدته النهایة والمعنی حیث قالوا والمتجه كما قاله الاذری مع التفریق بر جوع للمقرض ومالك المقطة دون الاعل الواهب لان الحق في القرض والمقطة ثابت في الذمة واذ انعذر الرجوع في العين رجح في غيرها بخلافه في الهبة فانها لو منعناها الرجوع لم يرجع الواهب بشئ اه قال ع ش قوله مر دون الاصل ای فله الرجوع في الام وصوره المسئلة انه و به الام حائلتم جلست في يده وانت بولد قالوا هب لا تعلق له بالولد وامالو وهبهما معا فلا يجوز له الرجوع في احدهما لعدم تاتی العلة فهو يدل على التصوير بما ذكر قول سم على منج تقلال عن مر و حیث لم یحصل له حق الا بالتفریق کر جوع الواهب جاز لانه لو منع من الرجوع لم یحصل له شئ انتهى و حیث حمل على ما ذكر لا یرد قول سم على حیج ما حاصله انه لا ضرورة للرجوع في احدهما دون الاخر لتكتمنه من الرجوع فهما اه لان ذاك انما یمت اذا وهبهما معاً ثم اراد الرجوع في احدهما واماعلى ما ذكر من التصوير فلیس الرجوع فيه الا في الام اه ع ش (قوله بخلافه في الرجوع) ای لا يجوز اه سم (قوله في الرجوع) ای بالرجوع (قوله وكلام) الى المتن في المعنی الا قوله والاوجه الى و اذا اجتمع والى قول المتن وفي قول في النهایة (قوله الاب) قال في شرح الروض وان علا و (قوله والجدة) قال فيه وان علت ولهذا قال الشارح وان علیا ولو وجد اب وجد فهل يجوز التفریق بینهم وبين احدهما لا ینبئهم او العبرة بالاب فیتمتع التفریق بینهم وبين الاب ولو مع الجدا انتهى سم على حج وقوله بین احدهما هذا هو الظاهر لا ندفاع ضرره ببقائه مع کل منهما اه ع ش (قوله و بینهم) ای الاب (قوله وجدة) ای لو من الام اه نهایة (قوله بانه لا ضرورة الخ) ای فلا یصح له یفرق في الام بین المسلمة والكافرة قسم ونهایة (قوله لا یستغناؤه حیثئذ) ای حین اذ یمیز وان لم یبلغ السبع اه ع ش (قوله لخبیر) الى قوله و یحرم في النهایة الا قوله خروجا من خلاف احد (قوله لیس لذلك) ای لتقص یمیز به لعل صحة تصرفه فاحتاج لمن یقوم بامر اه ع ش (قوله بما یاتی) ای فی باب الالتقاط اه نهایة (قوله و یکره) ای التفریق (قوله) خروجا من خلاف احد عبارة النهایة والمعنی ما فیه من التشویش والعقد صحیح ای ای فمالو میزوا بلغ ع ش (قوله ما یبعده) ای قوله حتی یبلغ اه ع ش (قوله اذ لا مانع من ذ کر شیئین الخ) وهما هنا الصغیر والمجنون یعنی حکهما فکانه قال حتی یمیز کل من الصبی والمجنون فی قول فی الصبی حتی یبلغ اه رشیدی (قوله أيضا بالسفر الخ) حق العبارة بالسفر ایضا ینبئهم ویزوجه الخ (قوله بالسفر) ای مع الرق والمراد سفر یحصل معه تضررو والا کنحو فرسخ حاجة فینبئ ان لا یمتنع ثم ما ذکر من حرمة التفریق بالسفر مع الرق علی ما قرر مسلم واما قوله بین زوجة حرة الخ ای بالسفر ایضا فمنع سم على حج اه ع ش (قوله)

ولا بعده مر (قوله لا یفسخ الخ) ای لا يجوز (قوله لانه لا بدل له) قد يقال لا ضرورة الى الرجوع في احدهما دون الاخر (قوله بخلافه في الرجوع) ای لا يجوز (قوله الاب) قال في شرح الروض وان علا وقوله والجدة قال في شرح الروض وان علت ولهذا قال الشارح وان علیا ولو وجد اب وجد فهل يجوز التفریق بینهم وبين احدهما لا ینبئهم او العبرة بالاب فیتمتع التفریق بینهم وبين الاب ولو مع الجدا (قوله) وان مات الاب یبع وحده عبارة شرح الروض قال الشیخ نجم الدین البالی وینبئ لو مات الاب ان یباع الولد للضرورة اه (قوله بانه لا ضرورة الخ) ای فلا یصح له یفرق في الام بین المسلمة والكافرة (قوله) و یحرم التفریق ایضا بالسفر) ای مع الرق والمراد سفر یحصل معه تضررو والا کنحو فرسخ حاجة فینبئ ان لا یمتنع ثم ما ذکره من حرمة التفریق بالسفر مع الرق علی ما قرر مسلم واما قوله بین زوجة حرة الخ ای

حل التقاطع و یجاب بان الخبر ضعیف و یمنع تأثیر ذلك النقص هنا وحل التقاطع لیس لذلك كما یعلم بما یاتی و یکره لا ولو بعد البلوغ خروجا من خلاف احد ولو یرد على المتن منع التفریق في المجنون وان بلغ لانه یفهم من قوله حتی یمیز ولا یعارضه ما بعده خلافا لمن زعمه لانه لا مانع من ذکر شیئین وحکایة قول فی احدهما و یحرم التفریق ایضا بالسفر و بین زوجة حرة و ولدها الغیر المميز

لا مطلقا لا مكان
كذا أطلقه الغزالي
والذي يتجه أ
كلهم في الخط
التفريق بالسفر
في المطلقة وغيره
حق حضنة ثبتت
ولا كالسفر
وأفهم فرضه
يرجى تمييزه
بين البهائم ومخلفه
الام إن استغنى
لبها ويكره حينئذ
ولم يصح البيع
كجش صغيره
ما كول فيحل
لفرض الذبح
من المشتري
وبيع مستغن
لفرض الذبح
بيع أو هبة
عامة تفصيله
على الأوجه
يشغله عن
الموقوف عليه
لما دفعه فهو كالي
الاطهر لعدم
الملك لم شرعوا
الباطل قطعاً
مع العطف
ضدين كافي فأنه
فاندفع مال ال
تبعه هنا ثم راي
أجاب بذلك (و
العربون)

(اعتمده المغنى) قوله كذا أطلقه الخ) عبارة النهاية وافي الغزالي بامتناع التفريق بالمسافة أي
رده ذلك في الزوجة الحرة بخلاف الامة ليس بظاهر اه قال الرشيدى قوله م ليس بظاهر
جمع إلى تفرقة الغزالي بين الحرة والامة أي والظاهر انهما سواء في التفريق المذكور وهذا هو
مشيخنا في الحاشية ويحتمل انه راجع لاصل الطرد اعلم ان هذا الذي نقله عن الغزالي من التفرقة
لأمة يخالفه ما في شرح الروض عبارة والحق الغزالي التفريق بالسفر بالتفريق بالبيع وطرده
من الزوجة وولدها وإن كانت حرة انتهت فصرح بقوله وإن كانت حرة أن الحرة والامة سواء
كل من الشهاب ابن حجر والاذرعى توافق ما نقله الشارح اه وقال ع ش قوله وافي الغزالي
بالمسافة أي ولو لغير النقلة وقوله وطرده ذلك الخ وكذا يحرم ان ينزع ولده من امته ويدفعه
ي سم على منهج وينبغي ان محل ذلك إذا تربع عليه ضرر لها أو لاحدهما اه ع ش (قوله) ولا
لم يزل التفريق حتى الحضنة (قوله) وافهم) إلى قوله كبيع لغرض في النهاية والمغنى (قوله) ولم
أي التصرف اه نهاية (قوله) كبيع لغرض الذبح) خلافاً للنهاية وسم عبارتهما واللفظ الاول
تصرف في حالة الحرمة بنحو البيع ولا يصح القول بان يبع لمن يغلب على الظن انه يذبحه كذبحه
بإع الولد قبل استغنائه وحده أو الام كذلك تعين البطلان فقد لا يقع الذبح حالاً أو أصلاً فيوجد
مرطاً الذبح عليه غير صحيح وهو أولى بالبطلان لما مر في عدم صحة بيع الولد دون امه أو بالعكس قبل
طعنته فليتأمل اه قال ع ش قوله م وشرط الذبح الخ هذا محله كما قال بعضهم ما لم يعترف المشتري
بذبحه وإلا فيصح ويكون ذلك افتدأً ويجب على المشتري ذبحه فان امتنع ذبحه القاضي وفرقه
الفقهاء اه (قوله) بيع مستغن الخ) هذا غير قوله السابق ويكره حينئذ لأن هذا في بيع الولد
ذلك في ذبح ام الولد المستغنى اه سم (قوله) لا لغرض الخ) فيه ما مر انفاً (قوله) ومنه) أي مما
تبعه (قوله) على الأوجه) خلافاً للمغنى كما مر وللنهاية عبارة تعالي الأوجه ما جزم به الشيخ في شرح
الحاق الوقف بالعتق ولعله لم ينظر إلى ان الموقوف عليه يشغله في استيفاء منفعة كالأجر رقيقه
م وبين ولده بالاعتاق فيجوز ولا نظر لما يحصل من المستأجر اه قال الرشيدى قوله م بالاعتاق
جزم وقوله ولا نظر لما يحصل الخ قال الشهاب سم ولا ينبغي ما فيه فان استحقاق الموقوف عليه دائمه
ستأجر اه قول المتن (بطلا) أي البيع والهبة أي وغيرهما من (قوله) لعدم القدرة) إلى الفصل
قوله وإن كان ضعيفاً إلى وفي زمن الخ (قوله) وثى الضمير الخ) عبارة المغنى قوله بطلا قال الاسنوى
إن إسقاط الألف منه فان الإفصح في الضمير الواقع بعد أن يوثى به مفرداً تقول إذا لقيت زيداً أو
هو وقال الولي العراقي والصواب حذف الألف والأولى ما قاله الزركشي من أنه لما ثبتي الضمير
وبيع فهو نظير قوله تعالى إن يكن غنياً أو فقيراً فاته أولى بهما اه أي وما تقدم من إفصاحية الأفراد
نضافاً فهو ممنوع (قوله) كبيع لغرض الذبح) كذا في شرح الروض وفيه نظر لأنه قد يتأخر ذبحه أولاً
في به فلا يتدفع الضرر وشرط ذبحه في العقد مفسد وهو نظير ما لو باع الام والولد حيث حرم التفريق
د وقد تقدم بطلانه لا نه غير محقق فالوجه البطلان هنا سواء شرط ذبحه في العقد أو لا كما هناك
قوله وبيع مستغن مكره) هذا غير قوله السابق ويكره حينئذ لأن هذا في بيع الولد المستغنى وذلك
لولد المستغنى (قول المصنف) وإذا فرق ببيع أو هبة) قال في شرح الروض نعم إن كان المبيع ممن
على المشتري فالظاهر كما قال الاذرعى وغيره عدم التحريم وصحة البيع لتحصيل مصلحة الحرية
جواز التفريق بالاعتاق اه وينبغي ان هبته لمن يعتق عليه كذلك (قوله) ومنه الوقف على الأوجه
لما في شرح المنهج فقد جزم فيه بالحاق الوقف بالعتق قيل ولعله لم ينظر إلى ان الموقوف عليه يشغله
منفعة كالأجر رقيقه ثم فرق بينه وبين ولده بالاعتاق فيجوز ولا نظر لما يحصل من المستأجر
ما فيه فان استحقاق الموقوف عليه دائمه بخلاف المستأجر (قوله) وثى الضمير مع العطف باو الخ)

بفتح أوليه وهو الافصح ويضم فسكون ويقال له العرب ان يضم فسكون وهو معرب وأصله التسليف والتقديم ثم استعمل فيما يقرب من ذلك كما أفاده قول (بان يشترى ويعطيه دراهم) وقد وقع الشرط في العقد أي أو زمن خياره كما هو قياس ما مر على أنه إنما عطاها لتسكون من الثمن إن رضى السلعة (والأهية) بالنصب ويجوز الرفع للهوى عنه لكن إسناده غير متصل ولأن فيه شرطين مفقدين شرط الأهية شرط الدبيع بتقدير ان لا رضاقبل كان ينبغي له ذكر هذا والتفريق (٣٢٢) في فصل ما يبطل ويحجب بان في صنيعه هذا فائدة أي فائدة وهي الإشارة إلى ان

التفريق لما اختلف في إبطاله وهذا لما لم يثبت في النهي عنه شيء. كانا بمنزلة معاير لما في الفصلين فأخرا لأفادة هذا الذي لو قدمنا لم يتبه له على أن هذا قدم إجمالا في البيع والشرط (تنبيه) قد يجب البيع كما إذا تعين مال المولى أو المفسد أو لا يضطر أو المشتري والمال لمحجور وإلا فالواجب مطلق التملك وقد يندب كالبيع بمحابة أي مع العلم بما فيه يظهر وإلا لم يثبت وعليه يحمل خبر المغبون لا ما جورو ولا محمود وإن كان ضعيفا فان قلت يمكن حل نديب المحابة هنا على قومه يسن لمشتري ما يتعلق بعبادة أن لا يماكس في ثمنه قلت لا يمكن ذلك لأن ما هنا في محابة البائع وذاك في محابة المشتري على أن الذي يتجه نديب المحابة للمشتري أيضا مطلقا وذكرهم ذلك إنما هو بالنسبة لا كدبة لا لعدم النديب في شراره للغير عبادة بمحابة لأن قياس ذكرهم نديبها للبائع مطلقا نديبها للمشتري كذلك فان قلت

إنما هو في أو التي للشك ونحوها بما يكون الحكم فيها لاحد الأمرين لا التي للتبويب كما هنا لأنها بمنزلة الوار فالأفصح فيها المطابقة وقد فسر على خلاف الأصل سم (قوله بفتح أوليه الخ) وبإبدال العين هزة مع الثلاث فيه ست لغات اه معنى (قوله وأصله الخ) أي في اللغة اه معنى (قوله فيما تعرب) ببناء المضى للمفعول من التعرب عبارة النهائية يقرب اه من القرب (قوله كما أفاده) أي الاستقبال المذكور قول المتن (دراهم) أي مثلا نهاية ومعنى أو عرضا وظهار ان قوله يشترى مثال ايضا (قوله وقد وقع الشرط) أي الاتي أنفا (قوله قياس ما مر) أي في التنبيه الذي قبيل قول المصنف والاصح أن البائع الخ (قوله على أنه الخ) متعلق بقول المتن ويعطيه دراهم قول المتن (السلعة) السلعة بالكسر على وزن سدره مشتركة بين الخراج والبضاعة وبالفتح على وزن سجدته مختصة بالشجرة مصباح اه ع (قوله بالنصب) أي فتسكون هبة (قوله ويجوز الرفع) أي فهي هبة اه سم (قوله رد المبيع) عبارة النهائية للبيع اه بلا سم قال ع أي العقد اه (قوله أن لا رضى) أي أن لا يرضى بها ومعنى (قوله قبل الخ) وعن قال به المحلى والمعنى (قوله ويجب الخ) فيه ما فيه اه سم (قوله معاير) أي امر معاير (قوله في الفصلين) أي فصل ما يبطل وفصل ما لا يبطل (قوله فأخرا) أي التفريق وبيع العربون اه نهاية (قوله الذي الخ) عبارة النهائية ولو قدمها لغات ذلك اه (قوله قد يجب الخ) عبارة المعنى (فائدة) البيع ينقسم إلى الاحكام الخمسة وهي الواجب والحرام والمندوب والمكروه والمباح فالواجب كبيع المولى مال اليتيم إذا تعين بيعه وعلى القاضي مال المفسد بشرطه الخ اه (قوله مال المولى) متعلق بضمير البيع في تعين وقد مر ما فيه (قوله أو لا يضطر الخ) عطف على مال المولى (قوله والمال لمحجور) جملة حالية (قوله وإلا) أي بان كان المال لمطلق التصرف (قوله مطلق التملك) في صدقه بالاباحة الكافية كما هو ظاهر وإن حصل الملك بالوضع في القوم وغيره نظر اه سم (قوله كالبيع بمحابة) قد يقال المطلوب المحابة لا نفس العقد إلا أن يقال لما اشتمل عليها وهي مطلوبة كان مطلوبا اه ع (قوله وعليه يحمل) أي على عدم العلم بالمحابة اه (قوله هنا) أي في تقسيم البيع إلى الاحكام الخمسة (قوله وذاك) أي قولهم المذكور (قوله قصد محمود) تركيب وصنى (قوله الباعة) جمع نافع مفعول ما كسوا بصيغة الامر (قوله وفي زمن نحو الغلاء) عطف على بمحابة في قوله كالبيع بمحابة (قوله

قال ابن هشام في قول الالفية وغيره بأفرا دالماء من قوله

نسكرة قابل مؤثرا ه او واقع موقع ما قد ذكرنا

وغيره معرفة مانصه وأفرا الضمير على المعنى كما نفرد الإشارة إذ اقلقت وغير ذلك مثله قوله تعالى لو ان لهم ما في الارض جميعا ومثله معه لا فتدوا به أي بذلك قال ولا يصح الجواب بان او يفرد بعده الضمير لأن ذلك في أو التي للشك ونحوها بما يكون الحكم فيها لاحد الأمرين لا التي للتبويب كما هنا بمنزلة الوار والأصل المطابقة بعد أو التي للتبويب وان الأفراد إنما هو على خلاف الأصل بالنظر للمعنى ولا شك أن أو هنا للتبويب فلا غبار على عبارة المصنف أصلا ولا يحتاج إلى جواب أصلا ويجرى ذلك في نظائرها كقوله الاتي في الاجارة ودابة أو شخص معين وقد صرح في المعنى نقلا عن الايدى وقال انه الحق بوجوب المطابقة بعد أو التي للتبويب ونقلنا عبارة في باب الاجارة بازاء اه عبارة المذكورة (قوله بالنصب) أي أو لا فتسكون هبة وقوله ويجوز الرفع أي والأهية هبة (قوله ويجب) فيه ما فيه (قوله مطلق التملك) في صدقه بالاباحة

يصدق عليه حينئذ أنه مغبون قلت ممنوع إنما المغبون من أخذ ماله لنحو تغفله أو عدم قصد محمود منه في المساحة بدون ثمن كبيع مثله فان قلت ينافي ذلك كله حديث ما كسوا الباعة فانه لا خلاف لهم قلت هذا حديث ضعيف وبفرض حسنه لو روي طرق له منها اتاني جبريل فقال يا محمد ما كس عن درهمك فان المغبون لا ما جورو ولا محمود ولا ينافيه بل يحمل على من لم يقصد محابة لله فهذا ينبغي له بما كسبهم دون من يقصد ذلك لكن الاوجه ان قصد المحابة سنة مطلقا لكن كونها فيها يشترى للعبادة كدوني في زمن نحو غلاء وقد بكرة

ومعنى وسم (قوله أيضا) أى كاشتراط تقدم ما يصح بيعه وقد مر ما فيه (قوله من العقود) أى كان أجر أو اعار أو وهب مشتركا بغیر اذن شريكه اه ع ش (قوله والحلول) أى كان طلق زوجته وزوجه غيره بغیر اذنه فيصح في زوجته فقط (قوله وغيرهما الخ) أى لا فيما إذا كان كل واحد قاطبا للعقد لكن امتنع لاجل الجمع كسكاح الاخير فلا يجزى فيهما اتفاقا نهاية وسم (قوله كالشهادة) أى كان شهد لاجنبى وبعضه

الطلاق المذكورة فيجوز ان سببه انه من عطف الجمل وجملة طلاق زوجته وهى وانت يازو حتى لم تتم لعدم ذكر لفظ الطلاق فيها وتقديره لا يؤثر كاصحوا به فليأتا فان هذا التوجيه يعمد مع قولهم لان العطف على الباطل باطل والاحسن انه ليس ثم عامل فصح بالنسبة للمعطوف بخلافه هنا والذى ذهب اليه شيخنا الشهاب الرملى أن القياس ليس بصحيح لان نظير نساء العالمين طو الق وانت يازو حتى إنما هو قولك هذا الخمر

مبيع منك وعبدى هذا يقول فيه البطلان واما بعثك الخ والقن فليس نظيره وإنما هو نظير طلقت نساء العالمين وزوجتى تقول فيه وقوع الطلاق اه ويؤخذ منه الفرق بين ما هنا و ثم اذنهنا عامل صحيح بالنسبة للمعطوف ولا كذلك هناك فتأمل اه (قوله ويشترط ايضا العلم بهما) يسبق الى الذهن ان المراد العلم حال البيع وقد يؤيده ان الشروط إنما تعتبر حال البيع وقوله كما يأتى في بيع الارض مع بذرها إشارة الى قول المصنف الا ترى في باب الاصول ولو باع ارضا مع بذرا وزرع لا يفرد بالبيع بطل في الجمع وقال الشارح هناك في قوله لا يفرد بالبيع ما نصه أى لا يجوز وروده عليه كذلم يره او تغير يعدر بيقه او تعدر عليه اخذه كما هو الغالب ثم علل البطلان بالجهل باحد المقصودين لتعذر التوزيع اه وقال الاسوى هناك والبذر الذى لا يمكن افراذه هو ما لم يره او تغير او امتنع عليه اخذه فان راده لم يتغير وقد رعى اخذه فلا شك في صحته اه وهذا الكلام صريح في انه اذا لم يره لا يصح ولو قدر على اخذه بعد ذلك مع انه اذا قدر على اخذه

ويشترط أيضا العلم بهما
ليأتى التوزيع الآتى
فان جهل أحدهما بطل
فيهما كما يأتى في بيع
الارض مع بذرها ويجزى
تفريق الصفقة في غير
البيع أيضا من العقود
والحلول وغيرهما كالشهادة

امكن التوزيع وفي الانوار هنا ولو باع معلوما ومجهولا بشمن واحد بطل البيع في الكل لتعذر التوزيع اه وقضية ذلك اعتبار امكان التوزيع حال البيع لكنه في العباب جعل من صور المسئلة بيع معلوم ومجهول تمكن معرفته كمرئ وغيره اه وبواقفه ما تقدم في شرح الخامس العلم عن الروايات في قول الشارح هناك ما نصه وقول البغوى فيمن باع نصيبه من مشترك هو مجهول قدره لا يصح لانه مجهول لكن قطع القفال بالصحة وجزى عليا في البحر فقال أى صاحب البحر باع جميع المشترك وهو لا يعلم مقدار حقه ثم عرفه صح لان ما تناوله البيع لفظا معلوما يدل له قول الاصحاب لو ظهر استحقاق بعض عبد باعه صح في الباقي ولم يفصلوا بين ان يعلم البائع قدر نصيبه فيه ام لا والذي يتجه ترجيحه كلام البغوى ومعرفة البائع قدر حصته بعد البيع لا يفتيدلا تقرر من ان الجهل عند البيع مؤثر وإن عرف بعد وما ذكره من كلام الاصحاب لا دليل فيه لانه حال البيع لم يكن جاهلا بقدر حقه في ظنه وهو كاف الخ ما تقدم هناك والذي يظهر ان مسألة البغوى غير مسألة الروايات لان صورة الاولى بيع قدر حصته فقط فالجهل بها يصير البيع مجهولا وصورة الثانية بيع الجميع فالبيع معلوم لفظا والجهل كذلك ولا يضر جهل ما يخصه منه حال العقد كما في سائر صور تفريق الصفقة فان ما يخص ما يصح فيه البيع غير معلوم حال البيع وهذا الكلام مبنى على ان كلام الروايات فيما اذا باع بغیر اذن الشريك كما هو ظاهر عبارته وتقريره ويمكن حل ما مر عن الانوار على ما اذا لم يمكن العلم بالمجهول بعد ذلك والحاصل ان ما يصح فيه البيع لا بد ان يكون معلوما حال العقد ولا يصح فيه البيع وإما الاخر فيمكن العلم به ولو بعد ذلك فالشرط فيه امكان علمه ولو بعد فليأتا مله على هذا يقول الشارح فان جهل أحدهما بطل فيهما أى جهل أحدهما مطلقا أى حال العقد وبعده بان كان لا يمكن معرفته بعد العقد وقوله كما يأتى في بيع الارض مع بذرها ينبغي تصويره على ما تقرر بما اذا لم يمكن معرفته البذر بعد ذلك ليوافق ما تقرر فان ثبت نقل هناك بالبطلان فيهما وان امكن معرفة البذر بعد كان رادال هذا الذى تقرر وحيث يمكن ان يحجب عما تقدم عن الروايات بان حصة الشريك معلومة بالمشاهدة في ضمن معلومة الجملة وإنما أتجهول تجرد قدرها فليحذر (قوله كالشهادة) أى لا فيما إذا كان كل واحد قاطبا للعقد لكن امتنع لاجل

بشرط تقدم الحل هنا ايضا وانما يطل في الكل فيما اذا اجر الرهن المردون مدة تزيد على محل الدين او الناظر الوقت اكثر مما شرطه الواقف
غير ضرورة او استعار شيئا يرهنه بدين فزاد عليه لخروجه بالزيادة عن الولاية على (٣٢٥) العقد فلم يمكن التبعيض ويؤخذ من العلة

ان الغرض ان الناظر علم
بشرط المذكور لان الغرض
بمخالفته صريح شرط
الواقف والاخص
الطلان بالزائد وهو محل
قول الروياني يطل الزائد
فقط وان الزامن علم
بالرهن ومدة الاجل
والاصح في اقبل الحلول
لعدم تقصيره ذكره ابو زرعة
وفيما اذا فاضل في الربوي
كديبر يمد منه او زاد خيار
الشرط على ثلاثة ايام لما ياتي
فيه او في الراعي القدر
الجائز لوقوعه في العقد
المنهي عنه وهو لا يمكن
التبعيض فيه وانما يطل في
الزائد فقط في الزيادة في عقد
الهدنة على اربعة اشهر او
عشرين سنين تغليبا لحقن الدماء
الححتاج اليه وفيما لو كان بين
اثنين ارض مناصفة فعين
احدهما منها قطعة محفوفة
بجميعها وباعها من غير
اذن شريكه فلا يصح في شيء
منها كما نقله الزركشي عن
البعوي وقره لانه يلزم على
محتته في نصيبه منها الضرر
العظيم للشريك بمرور
المشترى في حصته الى ان
يصل الى المبيع اه ومر
اخر الشرط الثاني للبيع
ما يصح بذلك ونوزع في

فتقبل للاجنى فقط (قوله ويجرى) الى قوله وانما يطل في الزائد في النهاية الا قوله بشرط تقدم الحل هنا ايضا
وقوله ويؤخذ اني وفيما اذا فاضل وكذا في المعنى الا قوله او الناظر الى او استعار (قوله بشرط تقدم الحل الخ)
مرافيه (قوله فيما اذا اجر الرهن الخ) اي ولو جاهلا ومثله يقال في المستعير وينبغي ان عمل البطلان في الرهن
اذا اجره لغير الميرتين بغير اذنه فان اجره له او لغيره باذنه صح اه ع (قوله لغير ضرورة) وانما يتحقق
الضرورة حيث كانت الحاجة ناجزة كان انهم ولم يوجد من يستاجر به ما يفي بعمارته الامدة تزيد على ما شرطه
الواقف اما اجارته مدة طويلة تزيد على شرط الواقف اغرض اصلاح المحل بتقدير حصول خلل فيه بما يتحصل
من الاجرة فلا يجوز لا تنقضاء الضرورة حال العقد والامور المستقبلية لا يعول عليها من الضرورة ما لو صرفت
العلة للمستحقين ثم انهم الموقوف واحتيج في عمارته الى اجارة مدة طويلة ليس في الوقت ما يعبر به غير العلة فان
ذلك جائز وان خالف شرط الواقف لما هو معلوم من انه لا يمنع العلة عن المستحقين ثم يدخرها لعمارة اه ع (قوله
(قوله او استعار الخ) عطف على قوله اجر (قوله ويؤخذ من العلة الخ) ظاهر كلامهم البطلان مطلقا في
المستثنى من اه سم وعش (قوله وفيما اذا فاضل الخ) عطف على فيما اذا اجر الخ (قوله لما ياتي) اي من انه
ان كان في صلب العقد لم يتعد جز ما وقع خيار المجلس يطل في الكل اه معني (قوله او في الراعي الخ) عطف
على قوله في خيار الشرط (قوله على القدر الجائز) وهو دون خمسة اوسق اه ع (قوله لوقوعه الخ) راجع
لصور الثلاث المذكورة بقوله وفيما اذا فاضل الخ او الاخير فقط وهو الاقرب اه ع (قوله لوقوعه
في العقد الخ) يتأمل فقد توجد هذه العلة في صورة التفريق سم على حج وقد يقال مراده بالنهي عنه تاقته
لعدم العلم بالمائة عند ارادة التوزيع اه ع (قوله وانما يطل الخ) اي مع جريان العلة المذكورة فيها
(قوله وفيما لو كان الخ) عطف على قوله فيما اذا اجر الخ ثم هو الى قوله ومر الى الخ في النهاية (قوله او مناصفة) مثال
(قوله محفوفة بجميعها) اي القطعة بان كانت من وسط الارض وكذا اختيار منها (قوله كما نقله الزركشي الخ)
ويظهر حمله على ما اذا عين الضرر. يقال والا فلا وجه خلافه لتكتم من دفع ذلك بالشراء والاستئجار
للمر او القسمة فلم يتعين الاضرار اهنا يقال ع وش والشيدي قوله مر ويظهر حمله الخ لوجه حله على
صورة لا يتعين فيها الضرر بعد فرض الكلام في المحفوفة بملكه من ساء الجواب وامكان نحو الشراء
عارض بعد تمام العقد ومثله لا نظر اليه اه (قوله في نصيبه) اي البائع (منها) اي من تلك القطعة (قوله في
حصته) اي الشريك (قوله في استثناء الاولى) وهي صورة اجارة الرهن ومثلها الثانية اي اجارة ناظر الوقت
كما ياتي عن سم (قوله والثالثة) اي صورة الاستعارة (قوله او المنفعة المعقودة عليها الخ) هذا الوجه جارفي
الثانية فلم تركها اه سم (قوله بما ياذن فيه) اي على وجهه باذنه فيه اه معني وهو الزيادة على الدين المستعار
للرهن به (قوله ورد الخ) اي النزاع المذكور (قوله وخرج) الى قوله فان قلت في النهاية والمعني (قوله
فيصح جزما) هذا ظاهر ان ع قد حرصت واما اذا جعلها فهل يطل للجبل بما يخصه من الثمن كالو باع

الجميع كشكاح الاختين فلا يجري فيها اتفاقا (قوله ويؤخذ من العلة الخ) ظاهر كلامهم البطلان مطلقا في المستث
مر (قوله لوقوعه في العقد المنهي عنه الخ) يتأمل فقد توجد هذه العلة في صورة التفريق (قوله والمنفعة
المعقودة عليها الخ) هذا الوجه جارفي الثانية فلم تركها (قوله وخرج بقوله بغير اذن الاخر يبع باذنه فيصح
جزما) هذا ظاهر اذا ع قد حرصت واما اذا جعلها فهل يطل للجبل بما يخصه من الثمن كالو باع عبده وعبد
غيره باذنه ولم يفصل الثمن ويشاركه في مالو باع المشترك بغير اذن شريكه حيث قلنا يصح ولو جهل قدر حصته
على ما تقرر لان تفريق الصفقة يعتقر فيها مثل ذلك كما تقرر فانه اذا باع عبدا وحر اكان جاهلا بما يخص
العبد حال العقد فانه لا يتيقن ما يخصه الا بعد تقدير الحر عبدا وتوقيه كما قررناه او يصح لان العقد

استثناء الاولى والثالثة بان صورة تفريق الصفقة ان يعقد على شيئين موجودين احدهما حلال والمنفعة المعقودة عليها في الاولى شيء واحد
وما في الثالثة تصرف في ملك الغير بما ياذن فيه ويرد منع قوله الصورة بل الضابط الجمع بين تمتع وغيره ولو اعتبار افضل ذلك هاتين وغيرهما
ومن ثم اجروا التفريق في غير نحو البيع عامرو خرج بقوله بغير اذن الاخر يبع باذنه فيصح جزما

يصح عوده لبعده وعبد غيره ليقيد الصفة فيه ما بذن الاخر لكن عمله ان فضل الثمن وحينئذ تعدد العقود ذلك لا يصح في المفهوم فان قلت يشكل على ما ذكر في عبده وعبد غيره بل وعلى ما ياتي من ان الصفة في الحل بالحصه من المسمى باعتبار قيمتهما قولهم لو باع عبد بيمينه بشئ واحد لم يصح للجهل بمحصه كل عند العقدان (٣٢٦) التقويم تخبرن وهذا بعينه جار فيهما اذ نحو عبده الذي صح البيع فيه ما يقابله مجهول عند العقد فالفارق قلت

عبده وعبد غيره باذنه ولم يفصل الثمن او يصح لان العقد واحد وكل من المبيع والثمن فيه معلوم فليراجع اه
سم اقول وظاهر اطلاقهم الثاني (قوله عوده) اي قول المتن بغير اذن شريكه (وقوله لبعده وعبد غيره) اي ايضا اي كموده مشتركرا (قوله بان الاخر) والا لى باذن الغير (قوله) وحينئذ تعدد العقد اي فليس مما نحن فيه لان السلام في الصفة الواحدة (قوله وذلك) اي تعدد العقد حيث ذاه كردي (قوله لا يضر الخ) فانه يصدق انه اذا اذن كان الحكم بخلاف ذلك (قوله على ما ذكر الخ) اي من الصفة في عبده وعبد المطلقان في عبده غيره (قوله قولهم الخ) فاعل يشكل (قوله وهذا بعينه) اي الجهل المذكور (قوله ما يقابله مجهول الخ) الجمله خبر نحو عبده (قوله عند اختلاف المالك) اي تعدده (قوله لما ياتي) اي انفا (قوله كما في تلك) اي في مسئلة بيعهما عبد بيمينه بشئ واحد (قوله وذلك) اي الجهل المذكور (قوله ذلك) اي كون ابطال احد هاتين جيبا بالمرجح قوله والمرجح الخ تفسير لما قبله وقال عرش المشار اليه دوام النزاع اه (قوله على اننا لو نظرنا الخ) هذه اللاوه مما يقتضي منه العجب بالنسبة للاشكال الثاني المذكور بقوله بل وعلى ما ياتي الخ لان حاصل هذا الاشكال لم يصح مع الجهل بالحصه وحاصل هذا الجواب انما يصح لاننا لو نظرنا للجهل لم يصح فتامله بطلف فهم تعرفه فان فيه دقة تحتاج لطف الفهم اه سم (قوله مطلقا) اي في القسم الاول وغيره (قوله وهو) اي الحصه والقسم (قوله على ذلك) اي الفرق المذكور (قوله في بعثك هذا القطيع) في هذه المسئلة بحث قدمناه في الشرط الخامس من شروط المبيع اه سم (قوله التعليل) فاعل يشكل (قوله المار الخ) اي عقب كل صاع بدرهم اه كردي (قوله تعذر التوزيع) نظره فيهم راجعه قول المتن (فتخير المشتري الخ) اي وان كان الحرام غير مقصود للحوق الضرر للمشتري مر وهو الاوجه خلافا لما قاله شيخ الاسلام في شرح البهجة من ان محل الخيار ان كان الحرام مقصودا فان كان غير مقصود كدم فالظاهر انه لا خيار له لانه غير مقابل بشئ من الثمن اه سم وعش (قوله فورا) وفاقا للمنهج والنهاية والمغني (قوله فورا) الى قول المتن ولو جمع في النهاية الاقوله بينته اي ثم رايت (قوله ان جهل ذلك) اي فلو كان عالما فلا خيار له لتقصيره نهاية ومعنى (قوله فان اجاز العقد) اي او قصر بعده (قوله وعنده) اي عند العقد يصدق المشتري في دعواه ذلك اي الجهل لانه لا يعلم الامتوان الاصل عدم

يفرق بان الجهل بما يخص كلامن عينين بيعتا صفقة واحدة انما يؤثر وينظر اليه في العقد عند اختلاف المالك وعدم المرجح لما ياتي كما في تلك لان ابطال احد هاتين جميع بالمرجح فتعين بطلانها لتعذر صحتهما لما يلزم عليها من الجهل بما يخص كلا ابتداء وذلك يستلزم دوام النزاع بينهما لا الى غاية واما مسئلتنا فليس فيها ذلك والمرجح لا بطلان ماعدا الحل موجود فيها لم ينظر للجهل بما يخصه وان فرض انه عند العقد كما في بيع سيف وشقص مشفوع بالف كياتي فتامله على اننا لو نظرنا لهذا الجهل لم يتأت

واحد وكل من المبيع والثمن فيه معلوم فليراجع اه (قوله على اننا لو نظرنا الخ) هذه العلاوة مما يقضى منها المعجب بالنسبة للاشكال الثاني المذكور بقوله وعلى ما في الخ لان حاصل هذا الاشكال لم يصح في الحل مع الجهل بالحصه وحاصل هذا الجواب انما يصح لاننا لو نظرنا للجهل لم يصح فتامله بطلف فهم تعرفه فان فيه دقة تحتاج لطف الفهم (قوله في بعثك هذا القطيع) في هذه المسئلة بحث قدمناه في الشرط الخامس من شروط المبيع اه سم (قوله تعذر التوزيع) رتب التعذر على التفاوت بالخيار وغيره كما هو حاصل التعليل بقوله لان كل اثنين الخ وفيه بحث من وجهين احدهما ان التعذر انما يترتب على التفاوت لو كان باعتبار القيمة وليس كذلك وانما هو باعتبار مجرد العدد كما هو صريح قول البايع كل اثنين بدرهم الثاني ان هذا التفاوت موجود في كل شاة بدرهم لاحتمال كل شاة للخيار وغيره مع محتمه كاقدم مع استحسانه في الشرط الخامس وزيادة الاحتمال هنا بصورة الاختلاف المذكور بقوله واختلفان لاثرا له لا يقتضي فرقا فليتأمل (قول المصنف فتخير المشتري ان جهل) قال شيخ الاسلام في شرح البهجة نعم ان كان الحرام غير مقصود فالظاهر انه لا خيار لانه غير مقابل بشئ من الثمن كما مر اه وفيه نظر للحوق الضرر للمشتري اه مر وفي شرحه موافقة ما في شرح البهجة ثم قال الوجه ثبوت الخيار للمشتري حيث كان جاهلا انتهى (قول المصنف فان اجاز

تفريق الصفة مطلقا لانه يلزمه النظر للحصه باعتبار القيمة وهو مجهول عند العقد ويؤدي للتنازع فان قلت يشكل على ذلك التعليل المار في بعثك هذا القطيع او الثياب كل اثنين بدرهم من ان توزيع الدرهم على قيمتهما يؤدي للجهل فظرو اليه مع اتحاد المالك قلت يفرق بان المبيع هنالك يتعين اصلا لان كل

اثنين فرض مقابلتهما بدرهم يحتمل انهما من الخيار او من غيرهما او مختلفان فتعذر التوزيع من كل وجه بخلافه في مسئلتنا اقدام ومسئلة شخص وسيف لسهولة التوزيع فيهما مع الامن من نزاع لا غاية لهو اذا صح في ملكه فقط (فتخير المشتري) فورا (ان جهل) ذلك لضرره بتفريق الصفة عليه مع عذره بالجهل فهو كعيب ظهر (فان اجاز) العقد او كان عالما بالجزم عنده

(فليكن بحصة من المسمى باعتبار) الاجزاء في مثليين بطل البيع في أحدهما وفي (٣٢٧) المشترك السابق لانه لاحاجة في هذين

التوعين الى النظر للقيمة

ولوضوح المراد لم يال

بإهام كلامه اعتبار القيمة

هنا أيضا وعلى الرأسين

المتقومين فأكثر باعتبار

القيمة ان كان لها قيمة

أولم تكن لأحدهما كالخز

والحر والخزير بعد

التقدير الآتي وذلك

لإبقاعها للثمن في مقابلتها

معافلي يجب في أحدهما الا

قسطه فلو ساوى المملوك

مائة وغيره مائتين فالقيمة

ثلث الثمن وعمله ان كان

الحرام مقصودا والا

كالمدهصح في الآخر بكل

الثن على الاوجه ويقدر

الحرقنا والميتة مذكاة والخز

خلا لا يصير العدم امكان

عوده إليه والخزير عزرا

بقدره كبروا صغرا خلافا

لمن زعم تقدير كبره

بقرة وفي ذلك اضطراب

يئته مع الجواب عنه في

شرح الارشاد ثم رأيت

بعضهم يحمل لمنع التناقض

وأجرى ما في كل باب على

ما فيه فقال ما حاصله إنما

لم يرجع هنالقتقويمعندمن

يرى له قيمة لان الكافر

لا يقبل خبره أي ومن شأن

البيع ان يكون بين مسلمين

يجلون قيمة الخبز عند أهلها

من الكفار ورجع إليه في

الوصية لصحتها بالنجس

فلم يحتج إليها الالبان

لأن العقد لم يرفع الاعلى ما يحل بيعه

الاقدام على ما فيه الفساد اه عرش قول المتن (فبحصة من المسمى باعتبار قيمتهما) الى آخر تقرير الشارح
لا يخفى ان هذا الكلام صريح في انه يكتفى بالعلم بالصفة ولو بعد العقد لانه لا يشترط العلم بها حال العقد
اه سم (قوله في مثليين) اي متفق القيمة انها نهاية (قوله وفي المشترك السابق) اي في قول المصنف
او مشتركها اه كرده (قوله هنا) اي في المثليين والمشارك السابق (قوله وعلى الرأسين الخ) متعلق
بالتوزيع المفهوم من قوله بحصة الخ اه كرده (قوله المتقومين الخ) وكذا المثليات المختلفة القيمة
باختلاف صفاتها اخذ من قوله مر أي متفق القيمة اه عرش (قوله المتقومين) وكان ينبغي أن يقول
المتقومين هما أو أحدهما اه سم (قوله باعتبار قيمتهما) وينبغي ان لا يكتفى في التقويم بالرجلين لارجل
وامرأتين ولا رابع نسوة لان التقويم كالو لا يوهي لا تكتفى فيها بالنساء اه عرش (قوله اولم تكن
الخ) الاول ان يقول وان لم تكن لأحدهما كالخز والحرو والخزير فتعتبر بعد التقدير الاتي (قوله بعدم
التقدير) راجع للمعطوف فقط قوله الاتي اي بقوله ويقدر الخرقنا الخ (قوله وذلك) أي التقيسط (قوله
فلم يجب) أي لم يثبت (قوله ثلث الثمن) كالتحسين فيما إذا كان الثمن مائة وخمسين (قوله وعمله) اي قوله خلافا
في المثني لا لاقوله لعدم امكان عوده إليه (قوله وعمله) اي التقيسط (قوله على الاوجه) معتمد الاوجه ايضا
ثبوت الخيار للبشري حيث كان جاهلا به اه مر اه عرش (قوله وفي ذلك) اي في تقدير الخرخلاطنا وتقويمه
عند من يرى له قيمة في الصداق (قوله في شرح الارشاد) عبارة تولا ينافيه ما في نكاح المشرک من تقويمه عند
من يرى له قيمة لظهور الفرق فانها ثم حالة العقد كانا يريان له قيمة فهو ملا باعتقادها بخلافه فان كان قلت
قضيته ان العاقدین هنالكانا ذميين قوم عند من يرى له قيمة قلت يمكن ان يلزم ذلك ويمكن ان يجاب بان البيع
يحتاج له لكونه يفسد بفساد العوض أكثر مما يحتاج للصداق لإذ لا يفسد بفساده اه (فرع) سئل
العلامة حج عمالوكه ببيع كتاب فباعه مع كتاب آخر لوكيل في عقد واحد هل يصح فاجاب بقوله يبطل في
الجميع ولا يدخله تفرق الصفقة لانه غير ما ذن فيه ذكره في البيان لكن قضية كلامهم صحة بيعه لكتابه
وان تفرق الصفقة يدخله وهو ظاهر اه اقول القياس ما في البيان من البطلان كالباع عبده وعبد غيره
بأذنه بيع الوكيل لكتابه كبيع عبده نفسه ولكتاب الموكل كبيع عبده غيره بأذنه مع عبده وقد علمت بطلان
بيع العبدین فكذا بيع الكتاتين في السؤال المذكور اه عرش وقوله القياس ما في البيان من البطلان كما
لرباع عبده الخ اي من غير تفصيل الثمن (قوله تحمل الخ) اي تحلها موافقا لما في شرح الارشاد (قوله
ورجع إليه) اي التقويم اه عرش (قوله فلم يحتج إليها) يعني القيمة المفهومة من التقويم اه رشیدی
وكذا ضمير قوله الاتي فهي تابعة قول المتن (جميعه) (نتيجه) لوجع بين ما يحل وغيره فيما لا عوض فيه
كألمه والرهن صح فيما يحل قولوا واحدا وقيل على الخلاف كزاه سم (قوله لان العقد الخ) اي فمكان

فبحصة من المسمى باعتبار قيمتهما الخ تقرير الشارح لا يخفى ان هذا الكلام صريح في انه يكتفى بالعلم
بالصفة ولو بعد العقد لانه لا يشترط العلم بها حال العقد وانه صريح ايضا في انه يشترط ملاحظة تقويم مالا
يصح فيه البيع ومعرفة ما يخصه حال العقد حتى يعلم ما يخص ما يصح فيه حيث نودا كفي العلم بما بعد العقد
فينبغي ان لا يضر كون مالا يصح فيه بمجهول لاحتال العقد اذا امكن معرفته بعد كافي العباب وقضية ذلك تفرق
الصفة في بيع الارض مع بذر أو زرع لا يفرد بالبيع اذا امكن معرفته بقوله بعد بذلك وان تفرق الصفقة
أضافي بيع نحو فجل وخس مزروع ورؤى بعضه دون بعض اذا امكن معرفة ما لم يربعد العقد فليحرر كل
ذلك (قوله امضاء العقد) كانه وقع في نسخه ما هو ثابت في بعض نسخ شرحه فان اختار من الخيار بدليل قوله
امضاء العقد ولو كان اجاز من الاجازة كاهو مخفو ظنا لوجب اسقاط لفظ امضاء (قوله المتقومين) بق
ما اذا كان أحدهما متقوما والآخر مثليا والظاهر اعتبار قيمتهما ايضا لا يتأتى النظر للاجزاء في أحدهما
والقيمة في الآخر كاهو ظاهر وكان ينبغي ان يقول المتقومين هما أو أحدهما (قوله المصنف وفي قول
جميعه) (نتيجه) لوجع ما يحل وغيره مالا عوض فيه كالمه والرهن صح فيما لا يحل قولوا واحدا وقيل

القيمة على عدد الرؤس فهي تابعة وفي الصداق لعلها ما لهما كإفرا (وفي قول جميعه) لان العقد لم يرفع الاعلى ما يحل بيعه

(ولا خيار للبائع) وإن جهل تصديره ببيع المالا ملك وعنده بالجهل نادر (و) ضابط القسم الثاني أن يتلف قبل القبض بعض من المبيع قبل الأفراد بالعقد أي إراد العقد عليه وحده من ذلك ما (لو باع عبديه) أو عصير أو دار (وتلف أحدهما) أو تخمر بعض العصير أو تلف سقف الدار (قبل قبضه) فيفسخ العقد فيه وتستمر محته في الباقي بقسطه من المسمى إذا وزع على قيمته وقيمة التالف ومرف في المثلين اعتبار الاجزاء فيأتي ذلك هنا أيضا وكذا في مثل تلف (٣٢٨) بعضه ونما (لم يفسخ في الآخر) وإن لم يقبضه (على المذهب) مع جهالة الثمن لأنها طارئة

فلم تقصر كالأضرار سقوط بعضه لارش العيب وخرج بتلف ما يفرد بالعقد سقوط بد المبيع وعمي عليه واضطراب سقف الدار ونحوها فلا يقسط فيها إذ لا انفساخ بذلك لبقاء عين المبيع والبدل والأضرار وثبات السقف ونحوها لا يفرد بالعقد فتواتها لا يوجب الانفساخ بل الخيار ليرضى بالمبيع بكل الثمن أو يفسخ ويسترد الثمن بخلاف الأول فإن أفراد التالف بالعقد وانوجب الانفساخ فيه لا يوجب الاجازة بكل الثمن (بل بتغيير) المشتري فوراً بين فسخ العقد والاجارة لتبعض الصفقة عليه (فإن أجاز فبالصفة) لنظير ما مر آتفاً (قطعا) على ما هنا كاصلوه في الروضة كاصلها عن أن اسحاق طرد القولين فهو لعله الأقرب ولا خيار للبائع وكان وجهه مع عدم تقصيره بوجه وتفرق صفقة الثمن عليه أن الثمن غير منظور إليه أصالة فاعتذر تفرقه دواماً لأنه يغتفر فيه ما لا يغتفر في ابتداء بخلاف الثمن فإنه

الآخر كالمعذور نهاية ومعنى (قوله) وإن جهل أي كون بعض المبيع غير مملوك له (قوله) المالا ملك أي لا ملكه بحذف عائد الموصول (قوله) وضابط القسم الثاني أي التفریق في الدوام (قوله) ومن ذلك أي القسم الثاني (قوله) أو تخمر بعض العصير أي ولم يتخلل أما إذا تخلل فلا انفساخ وبثث للمشتري الخيار أه عش (قوله) في المثلين أي المتفق القيمة كأمرو كذا قوله الاتي في مثل (قوله) كالأضرار سقوط بعضه (الخ) أي بعض الثمن فيما إذا وجد في المبيع عيب قد قدم وتعدر الرده أه عش (قوله) بخلاف الأول (وهو تلف ما يفرد بالعقد (قوله) لنظير (الخ) عبارة النهاية كنفير (الخ) بالكاف عبارة المغنى من المسمى باعتبار قيمة الثمن لأن الثمن قد توزع عليهما في الابتداء وانقسم عليهما فلا يتغير بهلاك أحدهما أه (قوله) على ما هنا) لأحاجة إليه عبارة النهاية المغنى كافي المحرر (قوله) ولعله أي ما في الروضة واصلها (الأقرب) خلافاً للنهاية والمغنى عبارة ما وضعه بالفريقين ما اقترب بالعقد وبين ما حدث بعددحة العقد مع توزيع الثمن فيه عليهما ابتداء أه (قوله) ولا خيار للبائع) عبارة النهاية والمغنى قضية كلامه أنه لا خيار فيه وهو كذلك كافي المجموع أه (قوله) غير منظور إليه أصالة) يتأمل معنى عدم الأصالة في الثمن سيما إذا كان الثمن والمثل نقدن أو عرضين فإن الثمن ما دخلت عليه الباء منهما والثمن مقابلة فاعني كونه غير منظور إليه فيما لو قال بعك هذا الدينار بهذا الدينار أو هذا الثوب بهذا الثوب اللهم إلا أن يقال مراده بالأصالة ما هو الغالب من أن الثمن نقد والمثل عرض والمقصود غالباً تحصيل العروض بالثمن لا انتفاع بذواتها كلبس الثياب أكل الطعام والتفقد لا يقصد لذته بل لقضاء الحاجة به وقد يقصد لذته كان يريد تحصيله لاتخاذ ما ساءل أو أمان للتدوى للشرب فيه أو ميلاً كتمت له إذ اتعن طر يقال لجله غشوا أه عش قول المتن (ولو جمع (الخ) وشرو في القسم الثالث أي التفریق في الأحكام (قوله) العاقد) إلى التنييه في النهاية والمغنى لا قوله له الم إلى قوله والتقصيد (قوله) العاقد) هو الأولى للتمييز بين الفاعل ومحل الجمع بخلاف العقدان التقدير عليه ولو جمع عقد في عقد مختلفي (الخ) فيحدد الفاعل للجمع وعلمه ثم رايت حج صرح بذلك وأطال فيه أه عش قول المتن (كأجارة (الخ) عبارة العروض كبيع وأجارة أو سلم أو نكاح انتهى سمى أي بحذف الواو أو الاختصار على أو المراد بالاجارة التي مع البيع مطلق الاجارة وردت على العين أو الذمة وبالي مع السل اجارة العين فإن اجارة الذمة يشترط فيها القبض كالمسك كذا في النهاية والمغنى أي فليس احارة الذمة أو سلم مختلفي الحكم (قوله) اشتراط التاقيت فيها أي غالباً أه نهاية أي وقد لا يشترط كان قدرت على المنفعة بمحل العمل ع ش (قوله) اشتراط التاقيت فيها بطلان به) لا يناسب قوله إلا الاتي فاعلم أنه ليس المراد (الخ) أه رشيدى (قوله) وانفساخها) عطف على اشتراط الخ فهو توجيه ثان للاختلاف أه عش (قوله) أو اجارة) أي عين أه نهاية (قوله) كأجر تك هذه) أي دارى شهر أه نهاية (قوله) بخلافها) أي الاجارة أه عش قول المتن (و يوزع المسمى على قيمتهما) أي أن احتيج إلى التوزيع بأن حصل فسخ أو انفساخ للاجارة أو البيع أو السلم بأن تلفت العين المؤجرة أو تعبت واستمر ما معها صححوا تلف المبيع قبل قبضه أو انقطع المسلم فيه عند حلول الاجل وبقيت الاجارة على الصحة ففتحنا إلى التوزيع حيثنفاذا كانت قيمة المبيع عشرة وأجرة العين المؤجرة تلك المدة خمسة والمسمى اثني عشر خصة المبيع منه ثمانية والعين المؤجرة أربعة (قوله) ووجه تخمها (الخ) هذا على الخلاف كنز (قول المصنف كأجارة) عبارة العروض كبيع وأجارة أو سلم أو نكاح

المقصود بالعقدات تفرقه دواماً أيضاً (ولو جمع) العاقد والعقد في صفقة مختلفي الحكم كأجارة وبيع) كتبكم هذا أجرتك مع وجود هذه سنة بالفقوجه اختلافها اشتراط التاقيت فيها وبطلان به أو انفساخها بالتلف بعد القبض دونه (أو) اجارة (وسلم) كأجر تك هذه وبعتك كذا في ذمتي سلما بدينار لاشتراط قبض الوض في المجلس في سائر أنواعه بخلافها (صحافي الاظهر) كل منهما بقسطه من المسمى إذا وزع على قيمة المبيع أو المسلم فهو اجارة الدار كالأ (و يوزع المسمى على قيمتهما) وتسمية الاجرة قيمة صحيح لانها في الحقيقة قيمة المنفعة ووجه

والانفساخ المحوجين إلى التوزيع المستلزم للجبل عند القعد بما يخص كلام من العوض لأنه غير صار كبيع ثوب وشقص صفقة وان اختلفا في الشفعة واحتيج للتوزيع المستلزم لما ذكر فعلم انه ليس المراد باختلاف الأحكام هنا مطلقا لاختلافها بل اختلافها فيما يرجع للفسخ والانفساخ مع عدم دخولها تحت عقد واحد فلا ترد مسألة الشقص المذكورة لانه والثوب دخلا تحت عقد واحد هو البيع ولا يختلفان في ذلك نعم أورد عليه بيع عديد بشرط الخيار في أحدهما على الإجماع أكثر من الآخر فانه يطل فيها مع انه من القاعدة ومع شمول كلامه له حيث عبر بمختلفي الحكم ولم يقل كاصله وغيره عقدين مختلفي الحكم ونجاء بانألو سلمنا أنه منها كان البطلان للشرط المفسد المقارن للعقد لا لاختلاف الحكم على أن حذفه لعقدين إنما هو لاغناء مثاله عنه والتقدير بمختلفي الحكم لبيان محل الخلاف فجمع بين متفقين كشركة وقراض كان خلط ألفين له بألف

موجود في كل العقود فيقتضى أن كل عقدين كذلك من غير استثناء اه رشیدی (قوله ولا اثر الخ) رد لدليل مقابل الاظهر القائل بالبطلان فهما (قوله لما قد يعرض الخ) ما واقعة على الفسخ والانفساخ المعلومين من المقام و(قوله لا اختلاف حكمها) تعليل لقوله لا يعرض اه رشیدی (قوله للجبل عند العقد) قد يقال الجبل موجود عند العقد قطعاً وإن لم يعرض ما ذكر إلا أن يقال هو وإن كان موجوداً عند العقد لكن لا ينظر إليه إلا حين بقاء أحدهما وسقوط الآخر أما إذا بقيا فالقصد المجموع فلاحاجة إلى التوزيع المترتب عليه الجبل سلطان وسم (قوله لانه الخ) علة لقوله ولا اثر الخ (قوله غير صار الخ) أي لا غتفاره له في غير ذلك كمسئلة الشقص المذكورة اه ع (قوله فعلم) أي من قوله ولا اثر الخ سم وعش (قوله مع عدم دخوله) أي العيين اللذين اختلفت أحكامهما اه ع (قوله ولا يختلفان) فخرجت بمجهتين اه سم (قوله في ذلك) أي فيما يرجع للفسخ والانفساخ (قوله وأورد عليه) أي على ما في الضابط من قوله مع عدم دخولها تحت عقد واحد اه رشیدی ويجوز إرجاع الضمير لقول المصنف ولو جمع في صفقة الخ (قوله على الإجماع) أي وأما إذا كان مينا فيصح العقد فهما مطلقاً ع رشیدی (قوله من القاعدة) أي التي جرى في صحة البيع فيها القولان السابقان اه ع (قوله ومع شمول كلامه الخ) عطف تفسير (قوله لا غناء مثاله عنه) قد يقال المثال لا يخصص وكلامه شامل للعقد الواحد فيرد الاعتراض إلا أن لا يكون قوله كاجار قوبع الخ لمحض التمثيل بل قد كان يعرب حالاً وفيه انه لا قرينة على ذلك مع مخالفة الفاهر وكتب شيخنا البرلي بهامش شرح الهجة ما فاضله يذكر محترز العقدین وقال غيره في شرح الارشاد يخرج به ما لو جمع عقد واحد مختلفي الحكم كالو باع صاعاً من الشعير وثوباً بصاع خطفة فان ما يقابل الخطفة من الشعير يشترط قبضه في المجلس قال ويشترط قبضه في المجلس قال وقضية كلامه يعني الارشاد ان ذلك ليس من تفريق الصفقة في الاحكام فلو حذف قوله عقدین لتناول ذلك انتهى ما كتبه شيخنا وقال الشارح في شرح الارشاد ما فاضله ولا رد على تنقيده بالعقدین ما لو باع عديد بشرط الخيار في أحدهما بعينه أو أكثر من الآخر فانه وإن كان من صور تفريق الصفقة في الحكم مع كونه عقداً واحداً إلا أن الاختلاف هنا في الامر التابع

(قوله للجبل عند العقد الخ) قد يقال الجبل المذكور موجود قطعاً عند العقد وإن لم يعرض ما ذكر إلا أن يقال هذا الجبل إنما يلتفت إليه حتى احتيج للاعتداع عنه إذا بقي أحدهما وسقط الآخر لانه حينئذ يصير المقصد الباقي دون الساقط فينظر للتوزيع بخلاف ما إذا بقيا فان المقصد والمجموع فلاحاجة إلى التوزيع المترتب عليه الجبل المذكور حتى يلتفت إليه (قوله فعلم) أي من قوله ولا اثر الخ (قوله ولا يختلفان) فخرجت بمجهتين (قوله لا غناء مثاله عنه) قد يقال المثال لا يخصص وكلامه شامل للعقد الواحد فيرد الاعتراض إلا أن لا يكون قوله كاجار قوبع الخ لمحض التمثيل بل قد كان يعرب حالاً وفيه انه لا قرينة على ذلك مع مخالفة الفاهر وكتب شيخنا البرلي بهامش شرح الهجة ما فاضله يذكر محترز العقدین وقال غيره في شرح الارشاد يخرج به ما لو جمع عقد واحد مختلفي الحكم كالو باع صاعاً من الشعير وثوباً بصاع خطفة فان ما يقابل الخطفة من الشعير يشترط قبضه في المجلس وما يقابل الثوب لا يشترط قبضه في المجلس قال وقضية كلامه يعني الارشاد ان ذلك ليس من تفريق الصفقة في الاحكام وقد صرح الرافعي بخبر يان قول التفريق فيه وكذا لو باع وشرط الخيار في أحدهما دون الآخر أو في أحدهما الخياريين وفي الآخر ثلاثا فكل ذلك من تفريق الصفقة في الاحكام فلو حذف قوله عقدین لتناول ذلك اه ما كتبه شيخنا وقال الشارح في شرح الارشاد ما فاضله ولا رد على تنقيده بالعقدین ما لو باع عديد بشرط الخيار في أحدهما بعينه أو أكثر من الآخر فانه ان كان من صور تفريق الصفقة في الحكم مع كونه عقداً واحداً إلا أن الاختلاف هنا في الامر التابع

بيع ونكاح) كزوجتك
بقي وبعثك عبداً بالف
(صح النكاح) لأنه لا ياتر
فساد الصداق بل ولا
بأكثر الشروط الفاسدة
(وفي البيع والصدّق
القولان) فيصح البيع
بمحصة العبد من الألف
والصداق محصة مهر المثل
منها كما سيذكره في باب
مع قيده (تنبيه) أعدت
ضمير جمع على أحد ذينك
لأن كلا منهما يدل عليه
السباق لكن في الثاني ركة
لأن الصفقة ان حملت على
العقد كما هو اصطلاح الفقهاء
كان التقدير ولو جمع عقد في
عقد عقدين مختلفي الحكم
وان حملت على الألفاظ
الواقعة بين المتعاقدين
لغرضين فأكثره التقدير
وان جمع العقد في ألفاظ
واقعة من اثنين عقدين
مختلفي الحكم صح لكن
إطلاق الصفقة على ذلك
بعيد من اصطلاحهم إلا ان
توقف صحة النكاح على
تقدير أنه المراد أو جب
المصير اليه والحاصل ان
المغايرة الاعتبارية كافية
في صحة الحمل كالأبواب النجم
(وتتعدد الصفقة بتفصيل
الثنى) من المبتدئ بالعقد
لترتب كلام الآخر عليه
(كبعثك ذا بكذا وذا
بكذا) وان قبل المشتري

بصاع شعير اه (قوله لرجوعهما) أي العقدن (قوله بخلاف مالوكان أحدهما جائزاً) أنظر هذا عبر زأى
شئ في المتن عبارة المعنى ويؤخذ مماثل به أن محل الخلاف أن يكون العقدان لازمين فلو جمع بين لازم وجائز
كبيع وجمالة لم يصح قطعاً كما ذكر الرافعي في المسابقة أو كان العقدان جائزين كشركة وقراض صح قطعاً
لأن العقود الجائزة بابها واسع اه فاحترز عنها المثلث وعبارة شرح الروض ويستثنى من ذلك مالوكان
أحد العقدن جائزاً الخ (قوله كاليبيع) أي الذي يشترط فيه قبض العوضين اه نهاية أي بان كان
المعقود عليه ربواً كما ذكره بعد بقوله مر ومن جهة الصرف ع (قوله لتعذر الجمع بينهما) أي إذ
الجمع بين جمالة لا يلزم وبيع يلزم في صفقة واحدة غير ممكن لما فيه من تناقض الأحكام لأن العوض في الجمالة
لا يلزم تسليمه إلا بإفراغ العمل ومن جهة الصرف يجب تسليمه في المجلس ليتوصل إلى قبض ما يخص الصرف
منها وتنافي الوازم يقتضي تنافي المزومات كاعلم ويقاس بذلك ما إذا جمع بين إجارة ذمة أو سلم وجمالة
اه نهاية قال ع (قوله وتنافي الوازم وهي فيما نحن فيه لزوم قبض العوض في أحدهما وعدم استحقاقه
في الآخر وقوله وتنافي المزومات أي من الجواز واللزم أي فيحكم بطلان العقدن لتنافيها اه قول
المثني (أو بيع ونكاح) أي ومستحق الثمن والمهر واحد اما إذا اختلف المستحق كقوله زوجتك بقي
وبعتك عبدي بكذا لم يصح البيع ولا الصداق ويصح النكاح بمهر المثل ولو جمع بين بيع وخلع صح الخلع
وفي البيع والمسمى القولان نهاية ومعنى (قوله كزوجتك بقي الخ) أي وهي في ولايته أو زوجتك أمي
وبعتك ثوباً نهاية ومعنى قول المثني (القولان) أي السابقان اظهرهما صحتها ويوزع المسمى على قيمة
المبيع ومهر المثل نهاية ومعنى (قوله فيصح البيع الخ) أي على الأظهر نهاية ومعنى (قوله بقبده) عبارة
النهاية والمعنى وشرط التوزيع في كلام المصنف أن تكون حصة النكاح مهر المثل فأكثر فان كان أقل
وجب مهر المثل كافي المجموع مالم تاذن الرشيد في قدر المسمى فغيبتر التوزيع مطلقاً اه أي سواء كان
قدر مهر المثل أو اقل ع (قوله سم قال في شرح الروض وظاهر أن شرط التوزيع أيضاً أن تكون
حصة العبد ثمن المثل أو أكثر إلا أن تكون رشيده وتاذن في قدر المسمى فليتام اه (قوله كان التقدير
الخ) أي فيتحذف فاعل الجمع ومحل الجمع (قوله على ذلك) أي على الألفاظ المذكورة (قوله عليه) أي
الإطلاق المذكور (قوله بتقدير أنه) أي العقد (المراد) أي بضمير جمع (قوله كافي في صحة الحمل الخ) أي
فتسكني في مغارة فاعل الفعل وعمله (قوله كالأبواب النجم) أي شعري شعري أي شعري إلا أن كشعري فيما
مضى أو شعري هو الشعر المعروف بالبلغة (قوله من المبتدئ) إلى التنبيه في النهاية لإلا قوله وبه فارق إلى
المتن (قوله من المبتدئ الخ) أي ناعاً ومشترياً (قوله وان قبل المشتري) إلى قوله ففعل في المعنى إلا قوله وبه
فارق إلى المتن وقوله واقتصر إلى المتن وكان الأولى أن يقول وإن لم يفصل المشتري في القبول (قوله وبه
فارق ما قدمته الخ) خلافاً للنهاية والمعنى عبارتهما فلو قال بعتك عبدي بالف وجاريتي بخمسة فقبل

دون المقصود الذي الكلام فيه وكذا يقال فيما لو باع صاع شعير وثوباً بصاع بر فان اشتراط قبض ما يقابل
الخطئة من الشعر امر تابع أيضاً انتهى فتأمل (قوله بخلاف مالوكان أحدهما جائزاً) قيل ليس السبب في
المنع جواز أحدهما بل تنافي أحكامهما وقديره جواز الجمع بين البيع والسلم مع تنافي أحكامهما بنحو اشتراط
قبض راس المال في المجلس في السلم دون البيع فليتام وقال مر عن والده العلة لمجموع الاختلاف جوازاً
ولزوماً وأحكاماً وعبارة شرحه بخلاف مالوكان أحدهما جائزاً كبيع يشترط قبض العوضين فهو جمالة
أو إجارة ذمة أو سلم وجمالة بخلاف الجمع بين البيع والجمالة فإنه لا يشترط القبض في المجلس كذا أفاده بعض
المتأخرين انتهى (قوله والصدّق محصة مهر المثل منها) قال في شرح الروض ثم شرط التوزيع في زوجتك
بقي وبعثك عبداً أن تكون حصة النكاح مهر المثل فأكثر فان كانت أقل وجب مهر المثل كما ذكره في
المجموع نعم إن أذنت الشديدة في قدر المسمى فظاهر أنه يعتبر التوزيع مطلقاً اه وظاهر أن شرط التوزيع

ولم يفصل (وبتعدد البائع) كبنتك عبداً هذا بألف فتعطى حصة كل حكمها نعم لو قبل المشتري
نصيب أحدهما بنصف الثمن لم يصح لأن اللفظ يقتضي جوابهما جميعاً وبه فارق ما قدمته أول البيع في بعتك هذا بألف وهذه بمثابة

(وكذا) تعدد (بتعدد المشتري) كبتك هذا بكذا وكاشترينا منك هذا بكذا واقتصر عليها لان الكلام فيها ولا فبي تعدد بتعدد
 الباعد مطلقا (في الاظهر) قياسا على البائع فان قيل احدهما فكما ذكره لم يأنه لو باع اثنان من اثنين كان بمنزلة اربع عقود ومن فوائد
 العدد جواز افراد كل حصة بالرد كما ياتي وان له لو بان نصيب احدهما حراما متلاصحا في (٣٣١) الباقي قطعاً (تنبيه) ما فاده كلامه من

القطع بتعدد بتعدد
 البائع دون تعدد المشتري
 مشكل الا ان يفرق بان
 المبيع مقصود فظهر واكملهم
 الى تعدد مالكة والتمن
 تابع لغازان لا ينظر بعضهم
 لتعددا لملك لکنهم عكسوا
 ذلك في الشفعة فعدوها
 بتعدد المشتري قطعاً
 وبتعدد البائع على الاصح
 وكذا العرايا وسردك في
 الشفعة ان المشتري اذا
 تعدد واخذ الشفيع حصة
 احدهم لم يضره لاستقلال
 كل بما صار اليه عدة
 وغيره فافلم يكن للخلاف
 مجال حيث يتخلف تعدد
 البائع فان تمكن الشفيع
 من اخذ إحدى حصتي
 البائتين يفرق الصفقة على
 المشتري تجرى الخلاف
 نظر الى ضرره وفي العرايا
 انها رخصة للمشتري فاذا
 تعدد وحصل لكل دون
 خمسة او سقم يكن للخلاف
 مساع لان كلامه يتعدا
 اذن فيه ظاهر او لا باطنا
 بخلاف ما اذا تعدد تعدد
 البائع فان ما حصل للمشتري
 جاز والخسة فامتنع على
 قول نظر هذه المجاوزة (ولو)
 وكلاءه او كلها (اعادة
 للضمير على معلوم غير
 مذكور سائفة شائعة فلا

احدهما بعينه لم يصح كساي في تعدد البائع والمشتري اه (قوله) وكذا تعدد بتعدد المشتري ظاهره
 سواء تقدم الايجاب من البائع والقبول من المشتري ويؤيده شمول قوله الاتي لغازان لا ينظر بعضهم
 الخ للصورتين معا اه ع ش اقول وصنيع الشارح مصرح بذلك (قوله) واقتصر الى البائتين كان الاولى ان
 يؤخر عنه كافي النهاية ويذكره قيل التنبيه (قوله) واقتصر عليهما اي البائع والمشتري اه ع ش (قوله)
 مطلقاً) اي ولو غير بائع ومشتري اه سم (قوله) فان قبل احدهما عبارة المفتي ولو قبل احدهما نصفه بنصف
 الثمن لم يصح ان قلنا بالانحاد وكذا ان قلنا بالتعدد على الاصح وان صح السبكي بالقبول نصفه بنصف
 النهاية والروض لو باعها عبيده بالف قبل احدها نصفه بخساسة او باعها عبد بالف قبل نصيب احدها
 بخساسة لم يصح اه (قوله) فلم اى من تعدد الصفقة بتعدد البائع او المشتري (قوله) كل حصة الاولى
 حصة بعضهم (قوله) بان المبيع الخ) اي وقدم بيانه (قوله) فظاهر الخ) اي الاصحاب (قوله) لکنهم عكسوا
 الى قوله وسردك في المفتي (قوله) حصة احدها اي المشتريين (لم يضره) اي ذلك الاخذ (قوله) إحدى حصتي
 البائتين) الاولى حصة احد البائتين (قوله) رخصة للمشتري) اي فهو المقصود وما انفار اليه اه سم قول
 الممن (فالاصح اعتبار الوكيل) وسكتوا عمالو باع الحاكم او الولي او الوصي او القيم على المحجورين شيئاً
 صفقة واحدة والظاهر انه كالوكيل فيعتبر العاقد لا المبيع عليه اه نهاية عبارة سم واقرها ع ش باغنى
 ان يكون الولي كالوكيل ويدل عليه التعليل فلو باع ولى بولين او وليان لمولى فتعدد الصفقة في الثاني وتعدد
 في الاول فليتأمل اه (قوله) لان الاحكام الخ) عبارة المفتي لانه العاقد وحكام العقد من الخيار وغيره تتعلق
 به اه (قوله) وما اشترى وكيلاً اثنين الخ) قال في الروض فلو اشترى لرجلين لم يكن لاحدهما الرد بالبيع كالمو
 اشترى ومات عن ابنتين لم يكن لاحدهما الرد بالبيع ولو اشترى له رد عتدا احدهما ولو باع لهماى وكالة لم
 يرد نصيب احدهما او باع له رد وحيث لا رد فلكل الارش ولو لم يباي من رد صاحبه اى لظاهر وتعد الرد
 اه سم (قوله) لان المدار الخ) ولا نه ليس عدة عدة اى معاوضة حتى ينظر فيه الى المباشرة اه نهاية (قوله)
 وفي الشفعة تناقض) العبرة فيها بالموكل كما في شرح الروض اه سم عبارة النهاية والمفتي ومثله اى
 الرهن الشفعة اذ مدارها على اتحاد المملك وعدمه اه قال ع ش قوله ومثله الشفعة فلو وكل واحد اثنين في

ايضاً ان تكون حصة العبد ثمن المثل او اكثر الا ان تكون رشيدة وتأخذ في قدر المسمى فليتأمل (قوله)
 بتعدد العاقد مطلقاً) اي ولو غير بائع ومشتري (قوله) فان قبل احدهما فكما ذكر في الروض نعم لو باعها عبيده
 بالف قبل احدها نصفه بخساسة او باعها عبداً بالف قبل نصيب احدها بخساسة لم يصح اه وفي
 شرحه نزاع كبير (قوله) للمشتري) اي فهو المقصود بها فنظر اليه (قول المصنف) فالأصح اعتبار الوكيل) ينبغي
 ان يكون الولي كالوكيل ويدل عليه التعليل فلو باع ولى بولين او وليان لمولى فتعدد الصفقة في الثاني وتعدد
 في الاول فليتأمل فللمشتري في الثاني رد حصة احد البائتين وقديتوقف فيه اذ كان خلاف المصلحة ويدفعه
 انه بمنزلة عقدتين فلو كالمو باع احد الوكيلين المستقلين مثلاً عينا والآخر اى اخرى للمشتري رد احدهما
 دون الاخرى ان كان خلاف مصلحة المولى فليتأمل (قوله) او ما اشترى وكيلاً اثنين الخ) قال في الروض فلو
 اشترى لرجلين لم يكن لاحدهما الرد بالبيع كالمو اشترى ومات عن ابنتين لم يكن لاحدهما الرد بالبيع ولو
 اشترى له رد عتدا احدهما ولو باع لهماى وكالة لم يرد نصيب احدها او باعها له رد وحيث لا رد فلكل
 الارش ولو لم يباي من رد صاحبه اى لظاهر وتعذر الرد اه (قوله) وفي الشفعة تناقض) العبرة فيها
 بالموكل كما في شرح الروض اه والله اعلم

اتراض عليه (فالاصح اعتبار الوكيل) لان احكام العقد تتعلق به فلو خرج ما اشترى اه من وكيل اثنين او من وكيل واحد او ما اشترى اه وكيل
 اثنين او وكلاء واحداً معيار جاز رد نصيب احد الوكيلين في الثانية والاربع دون احد الموكلين في الاولى والثالثة نعم العبرة في الرهن بالموكل لان
 المدار فيه على اتحاد الدين وعدمه وفي الشفعة تناقض في اعتبار الموكل او الوكيل بسطه في شرح الارشاد في بابها بما لا يستثنى عن مراجعته

شرامشقص مشفوع فليس للشفيع أن يأخذ بعض المشتري نظر اللوكلين بل يأخذ الكل أو يترك الكل شيخنا الزبدي اه ع شر

(باب الخيار)

(قوله هو اسم) الى المتن في النهاية (قوله هو اسم) اي اسم مصدر اي اسم مدلوله لفظ المصدر اه ع شر اي لان فعله ان كان اختار فصدره اختيار وإن كان خير بالتشديد فصدره تخيير اه ع شر (قوله هو طلب) اي شرعا (قوله خير الامرين) أي فيما يتعلق به غرضه ولو كان تركه خيرا له أو يقال أي غالبا اه ع شر (قوله وهما) اي النقل والحل (قوله رخصة) خير قوله وهو لو كان الخ (قوله) وله سببان اي للتعلم بمجرد التشهي (قوله لقوة ثبوته الخ) من إضافة المفعول الى علته اه رشدي عبارة ع شر كان الاول ان يقول لقوته ثبوته شرعا والمراد بقوله لقوة ثبوته شرعا الخ ان العقد اذا وقع ثبت به خيار المجلس من جهة الشارع حتى لو نفاه في العقد لم يصح بخلاف خيار الشرط فانه لا يثبت إلا باشرط العاقلين لا يقال ان خيار المجلس ثبت بمحدث البعان بالخيار كذلك خيار الشرط ثبت بقوله من بابت فقل لا خلافة لا نأقول الحدثن المذكوران ثبت بهما حكم الخيار والكلام هنا في نفس الخيار حيث ثبت بلا شرط بخلاف خيار الشرط فانه لا يثبت إلا باشرط العاقلين وإن كان دليله قوله من بابت الخ اه (قوله في بابتها) يعني خيار المجلس وخيار الشرط (قوله وإن اختلف فيه) ومن هنا قد وجه تقديمه بالاهتمام به للخلاف فيه كوجوبه بذلك تقديم صيغة البيع على بقية اركانه اه سم فيقال قدم لقوة ثبوته الخ واما للاهتمام به (قوله كل معاوضة) الى المتن في النهاية لا قوله ولم يبال الى وزعم النسخ (قوله نحو انواع البيع) قيل صوابه إسقاط نحو وقال ع شر لا يقال نحو لتدخل الاجارة لانها ليست بيعا فهي محضة وإن كانت لا خيار فيها اه وقال الرشدي حاول الشيخ ع شر في الحاشية ان الشارع سم جعل انواع البيع في كلام المصنف بادخاله لفظ نحو عليه مثلا للمعاوضة المحضة لا لما يثبت فيه الخيار فمن النحو حيث لا اجارة ولا يخفى ما فيه اه (قوله كبيع الجداخ) اي وإن اسرع اليه الفساد وادى ذلك الى تلفه وسيأتي عن سم ما يفيد مع الفرق بينه وبين خيار الشرط اه ع شر (قوله في شدة الحر) أي بحيث يناعها اه معنى (قوله طفله) الاول موليه (قوله) وعكسه اي واقتضت المصلحة ذلك التصرف لان تصرف الولي مشروط بالمصلحة فلو باع حينئذ ثم تغير الحال في زمن الخيار فصارت مصلحة الفرع في خلاف ذلك التصرف وكانت مصلحة الاصل فيه فينبغي ان يتمتع على الاصل لإلزام العقد على الفرع وان يجب عليه الفسخ بخيار الفرع لانه يلزمه ان يراعي مصلحته ولو انعكس الامر فكانت مصلحة الفرع في مضاء التصرف والاصل في خلافه فينبغي ان يجوز للاصل الفسخ بخيار نفسه لانه فائدة

(باب الخيار)

(قوله وإن اختلف فيه) ومن هنا قد وجه تقديمه بالاهتمام به للخلاف فيه كوجوبه بذلك تقديم صيغة البيع على بقية اركانه (قوله) وبيع الاب والجد مال طفله لنفسه وعكسه) اي واقتضت المصلحة ذلك التصرف لان تصرف الولي مشروط بالمصلحة فلو باع حينئذ ثم تغير الحال في زمن الخيار فصارت مصلحة الفرع في خلاف ذلك التصرف وكانت مصلحة الاصل فيه فينبغي ان يتمتع على الاصل لإلزام العقد على الفرع وان يجب عليه الفسخ بخيار الفرع لانه يلزمه ان يراعي مصلحته ولو انعكس الامر وكانت مصلحة الفرع في مضاء التصرف والاصل في خلافه فينبغي ان يجوز للاصل الفسخ بخيار نفسه لانه فائدة تغييره لنفسه ولو امتنع الفسخ حينئذ لم انقطاع خياره بلا تفرق ولا إلزام من جهته بمجرد معاوضة مصلحة الفرع وهو بعيد لا نظير له ولو باع الاصل مال احد فرعية لاخر حيث اقتضت المصلحة ذلك التصرف لهما ثم تغير الحال في زمن الخيار فانكست مصلحته فقد تعارضت المصلحتان فان الاجازة تقوت مصلحة احدها واتفق يفتت مصلحة الاخر فيل يتخير بين الاجازة والفسخ لعدم إمكان الجمع بين المصلحتين أو يتعين الفسخ لان فيه رجوعا عالميا كان قبل التصرف فيه نظرا فليتأمل (قوله) وبيع الاب والجد الخ) اقول لا يخفى ان شرط صحة بيع مال طفله لنفسه

(باب الخيار)
هو اسم من الاختيار الذي هو طلب خير الامرين من الامضاء والفسخ وهو لكون أصل البيع الزوم اي ان وضعه يقتضيه اذ القصد منه نقل الملك وحل التصرف مع الامن من نقض صاحبه له وهو ما فرعا الزوم رخصة شرع اما لدفع الضرر وهو خيار النقص الاتي واما لتزوي وهو والمتعلق بمجرد التشهي وله سببان المجلس والشرط وقد أخذ في بيانها مقدما أو لها القوة ثبوته بالشرع بلا شرط وان اختلف فيه وأجمع على الثاني فقال (ثبت خيار المجلس في كل معاوضة محضة وهي ما تنفسد بفساد عوضه نحو انواع البيع) كبيع الجند في شدة الحر وبيع الاب أو الجد مال طفله لنفسه وعكسه لخبر الصحيحين

تغييره لنفسه ولو امتنع الفسخ حينئذ لم انقطاع خياره بلافترق ولا لزام من جهة بمجرد مصادفة مصلحة
الفرع وهو بعيد لا نظير له ولو باع الاصل مال احد فر عيه لآخر حيث اقتضت المصلحة ذلك التصرف لها
ثم تغيير الحال فيز من الخيار فانعكست مصلحتها فقد تعارضت المصلحتان فان الاجازة تقوت مصلحة احدهما
والفسخ بقوت مصلحة الاخر فهل يتخير بين الاجازة والفسخ لعدم إمكان الجمع بين المصلحتين او يتعين الفسخ
لان فيه رجوعا لما كان قبل التصرف فيه نظر فليتامر سم على حج اقول ينبغي ان يرعى من المصلحة له في
الفسخ لان رعاية الاخر في الاجازة تبطل فائدة الخيار بالنسبة للثاني فكأمر ان الولي لا يجب عليه مراعاة
مصلحة الفرع في الاجازة بل ان الفسخ عن نفسه وان اضرب بالفرع فكذلك هنا ع وش ويؤيده ما ياتي من
انه لو اجاز واحد وفسخ الاخر قدم الفسخ (قوله البيعان) اي المتبايعان ع وش اي البائع والمشتري
(قوله) الم يتفرقا اي سواء كانا التفرق منهما او من احدهما (قوله) باو اي مع او فلا ينافي ان الناصب
ان المقدرة بدليل قوله يتقدر لان الخ ثم رايت في منبروات المعنى مانصه فيه تجوز والناصب على الصحيح ان
لا او اه (قوله) لا بالعطف عطف على قوله ينصب يقول الخ (قوله) لا مغاير ته له اي لا مغايرة القول للتفرق

وعكسه وجود المصادفة فيه لان تصرف الولي منوط بالمصلحة لكن حيث ثبت الخيار لها وكانت المصلحة للطفل
في الزام العقد والولي في الفسخ فهل يلزمه الاجازة نظر الطفل او لا يلزمه بل له الفسخ لان جواز الفسخ له مطلقا
وان لم يكن فيه مصلحة للطفل هو فائدة ثبوت الخيار له وفي نظر ويظهر انه لا يجب عليه الاجازة وان كانت
مصلحة الطفل فيها اذ لو وجبت حينئذ لم يكن في ثبوت الخيار له فائدة وصار جواز الفسخ له وامتناعه منوطا
بمصلحة الطفل وهذا بخلاف ما لو كانت مصلحة الطفل في الفسخ فيظهر انه حينئذ ليس له الزام العقد ويتعين
الفسخ وهذا لا ينافي ثبوت الخيار له لان الغرض من ثبوته التحكمن من الفسخ لا من الزام لان له الاصل في العقد
ولا يتوقف على ثبوت الخيار فليس هو الغرض من مشروعيته ثم رايت في شرح الارشاد الصغير للشارح
مانصه مع المتن ويتبع لزوم الخيار في ذلك باختياره اي الولي لزوم العقد له مطلقا ونحو الطفل ان راه
مصلحة اه وذلك لا يخالف ما قلناه لان حاصله انه ليس له الزام للطفل الا بالمصلحة وهذا لا ينافي انه مع ان
مصلحة الطفل في الزام يجوز له الفسخ لانه فائدة ثبوت الخيار له كما لو كانت مصلحة الطفل في بيع مال نفسه
للطفل لا يلزمه بيعه له وفي شرح العباب هنا ما لا ينافي ما قلناه مع تأمل ذلك (قوله) لا بالعطف كتب شيخنا
الحقوقي الرليسي بهامش الشارح المحل مانصه المعنى على العطف ان الخيار ثابت لها في مدة انتفاء التفرق او
مدة انتفاء قول احدهما للآخر اخبر فيقتضى ثبوته في الاولى وان انتفت الحالة الثانية بان قال احدهما
للآخر اخبر ثبوته في الثانية وان انتفت الاولى بان تفرقا وتخلص منهما ما قاله النووي رحمه الله تعالى
هكذا اظهر لي في فهم هذا المحل فليتامر اه واقول هذا احسن ما يقال هنا لكن يرد عليه ما قرره الرضي
 وغيره من الائمة من ان العطف بأوبعد النبي يكون نفي الكل من المتعاطفات لا لاحدها وبجواب بان هذا
بحسب الاستعمال ولا لافقتية اصل وضع اللغة ان النبي لاحدهما كما اعترف بذلك الرضي نفسه وحينئذ فما
قاله النووي لا يتوجه عليه اشكال لا بحسب الاستعمال ولا بحسب اصل الوضع فليتامر واما ما ذكره الشارح
فلا يخفى ما فيه على المتأمل فيه واهنا يظهر انه لا إشكال على ما جوزه شرح البخاري بالنظر لاستعمال اللغة
ولا حاجة الى الاعتذار عنهم بعدم مبايعة بالاهام فتأمل نعم يمكن التكلف في حمل كلام الشارح على ما قاله
شيخنا فتأمل والله تعالى اعلم (قوله) لا مغاير ته له الخ) كان مراده بالمغايرة مجرد ذكر احد الامر من المتغايرين
من غير قصد استثناء احدهما من الاخر او جعله غاية له * واعلم ان منطوق الحديث على تقدير العطف
إنبات الخيار عند تحقق احد الانتفاء من انتفاء التفرق وانتفاء القول وانتفاء احدهما صادق مع وجود
الاخر فيصدق وجود القول مع عدم التفرق وبوجود التفرق مع عدم القول فيرد عليه عدم ثبوت الخيار
حينئذ بل إنما ثبت عند تحقق الانتفاء من جميعا وان مفهوم الحديث على ذلك التقدير انتفاء الخيار حيث
لم يتحقق واحد من الانتفاءين بان وجد كل من التفرق والقول وهذا صحيح لكن لا يتيقن الحكم به بقول

البيعان بالخيار ما لم يتفرقا
أو يقول أحدهما للآخر
اخبر بنصب يقول بأو
بتقدير الان او الى ان لا
بالعطف ولا لقال يقل
بالجزم وهو لا يصح لان
القصد استثناء القول من
عدم التفرق أو جعله غاية
له لا مغاير ته له

المستلزومة للمغايرة تقضيها وقال الكردى ان ضمير له لعدم التفرق اه وقال سم كان مراده بالمغايرة مجرد ذكر احد الامر من المتغايرين من غير قصد استثناء احدهما من الآخر او جعله غاية له واعلم ان منطوق الحديث على تقدير العطف اثبات الخيار عند تحقق احد الانتفاء انتفاء التفرق وانتفاء القول وانتفاء احدهما صادق مع وجود الآخر فيصدق بوجود القول مع عدم التفرق وبوجود التفرق مع عدم القول فيرد عليه عدم ثبوت الخيار حيث دلل انما يثبت عند تحقق الانتفاء جميعا وان مفهوم الحديث على ذلك التقدير انتفاء الخيار حيث لم يتحقق واحد من الانتفاء بان وجد كل من التفرق والقول وهذا صحيح لكن لا يتقيد الحكم بفعل الشارح الصادقة الخ ان اراد الصدق باعتبار المفهوم ورد عليه انه لا يحذور في هذا وان اراد باعتبار المنطوق فالصواب ان يقول الخ مع عدم التفرق وان يزيد العكس فتأمل اه وقوله والصواب الخ اى الاصوب لما يأتى انفا (قوله مع التفرق) كذا فى اصله وكتب عليه سم ينبغى مع عدم التفرق كاعلم فليتأمل اه وبه اى بعدم التفرق عبر فى النهاية والحاصل ان العطف يقتضى توقيت الخيار بتحقيق أحد النفيين وهو صادق بوجود الثبوت فى الطرف الآخر معونه انما يرتفع الخيار بار تفاع النفيين ثم رايت الفاضل المحشى نقل نحوه هذا الحاصل عن شيخه البرلى ثم عقبه بقوله ورد على ذلك ما قرره الرضى وغيره من العطف باو بعد الذى يكون نفيًا لكل من المتعاطفات للاحدهما ويجاب بان هذا بحسب الاستعمال ولا فقتضية اصل وضع العطف انه لاحدهما كما اعترف به الرضى وحيث ذاقه لا التوى لا اشكال فيه لا بحسب اصل الوضع ولا بحسب استعمالها فليتأمل اه وعدم الاشكال بالنظر إلى الاستعمال محل تأمل فاعل صواب العبارة لا اشكال فيه بحسب اصل اللغة بل بحسب الاستعمال فليحذر اه سيد عمر اقول ما قاله النوى هو ما ذكره الشارح بقوله له نصب يقول إلى وهو الخ وحيث ذاقه فالحاصل ما فى سم ان النصب خال عن الاشكال مطلقا وان الجزم وان خلافه بحسب الاستعمال لكنه لا يخلو عنه بحسب اللغة وهذا واضح لا غبار عليه (قوله وخالف فيه) اى فى الخبر بثبوت خيار المجلس (قوله قاله ابن عبد البر) اى ان اكثر ذلك تشييب لاصل له (قوله ومن ثم الخ) اى من اجل صحة الخبر بثبوت خيار المجلس (قوله الى نقض الحكم بنفيه) اى خيار المجلس عبارة الحلى قوله يثبت خيار مجلس خلافا للامام مالك ولو حكم بنفيه كما لم نقض حكمه لانه وان كان رخصة فقد نزل منزلة العزيمة اه (قوله ووزعم النسخ) اى للحديث المذكور وكذا ضمير قوله لا يخلفه (قوله يعمل به) اى بالحديث المذكور قول المتن (كالصرف) هو بيع النقد بالتد مضر وبأو غير مضر وباعه ش وكان الاول للشارح ان يقول وكالصرف عطف على ما زادها سابقا بقوله كبيع الجدة الخ قول المتن (والطعام) اى وبيعه (قوله وبما قدمته) الى قول المتن ولو اشترى فى النهاية (قوله هنا) اى فى خيار المجلس (قوله كيف يثبت) اى خيار المجلس فى الروى (قوله شرط) اى عند اتحاد الجنس لانه هو الذى توجه عليه السؤال اه ع ش (قوله مر فيها) اى المائلة (قوله ان احدهما) اى احد الرويين (قوله افضل) اى اذ العبرة فيها بالمساواة بالكيل فى المكيل والوزن فى الموزون وان اختلفا جودا فدرة اه ع ش (قوله على الواج) او قافا للنهاية والمعنى (قوله ومثله) اى بيع العقد من نفسه ومثله الخ فلا خيار فيها وان قلنا يبيع لانه رخصة فلا يناسبها ثبوت الخيار اه منهج بالمعنى وبعبارة المحلى ولا خيار فى الحق العلى الاصح اه ع ش وبعبارة المعنى الشارح الصادقة الخ ان اراد الصدق باعتبار المفهوم ورد عليه ان لا يحذور في هذا وان اراد باعتبار المنطوق فالصواب ان يقول مع عدم التفرق وان يزيد العكس فتأمل (قوله الصادقة) ان اراد الصدق باعتبار المنطوق فهو ممنوع لان تقدير ما لم يتفرقا الخ مدة عدم التفرق او عدم القول بالمغايرة لانهما تصدق بوجود القول مع عدم التفرق وبوجود التفرق مع عدم القول اى باعتبار اصل اللغة على ان الصواب على هذا ان يقال لا مغايرة عدم القول له اى لعدم التفرق وإن اراد باعتبار المفهوم فلا يحذور فيه لان مفهوم ما لم الخ عدم الخيار عند القول والتفرق وهو صحيح تدر (قوله مع التفرق) ينبغى مع عدم التفرق كما علم فليتأمل (قوله على ان هذا غفلة عمار) وايضا فقد يتعلق الغرض بالفضل والمساوى

الصادقة بوجود القول مع التفرق ولم ينال بهذا الايهام شراح البخارى حيث جوزوا فى رواية ما لم يتفرقا أو يخيرا أحدهما الآخر نصب الراوى جزمها وخالف فيه أئمة تعلقا بما أكثره تشييب لأصله قاله ابن عبد البر ومن ثم ذهب كثيرون من أئمتنا إلى نقض الحكم بنفيه وزعم النسخ لعمل أهل المدينة بخلافه ممنوع لأن عملهم لا يثبت به نسخ كالحق فى الاصول على ان ابن عمر من أجلهم وهو راوى الحديث كان يعمد به (كالصرف والطعام بالطعام) وبما قدمته من ان القصد بثبوت الخيار هنا مجرد التشبي اندفع ما قيل كيف يثبت مع أن المائلة شرط فلا فضل حتى يختاره على أن هذا غفلة عمار فيها المعلوم منه أنها لا تمتنع أن أحدهما أفضل (والسلم والتولية والتشريك) ولا يرد بيع الفمن من نفسه فانه لا خيار فيه للفن وكذا السيده على الواجبه لتصريحهم بان هذا عقد عتاق لا بيع ومثله البيع الضمى

منها من الصور المستثنات التي لا خيار فيها الحوالة فانها وان جعلت معاوضة ليست على قواعد المعاوضات وربما يقال ان كلام المصنف في بيع الاعيان فلا تستثنى هذه الصورة لانها بيع دين بدين اهـ (قوله وكسمة الرد) عطف على قول المتن كالصرف (قوله بخلاف غيرها) اي سمى الافراز والتعديل سواء جريا باجبار ام براضا اذا قلنا انها في حالة التراضي بيع اهـ معنى (قوله لان المتع من يجبر عليه) اي والاجبار ينافي الخيار اهـ سم عبارة ع ش يعني انه لو امتنع احد الشريكين من القسمة اجبر عليها في الافراز والتعديل فلا ينافي امتناع الخيار فيما لو وقعت بالتراضي اهـ قول المتن (وصلح معاوضة) كان يصلحها على دار بعده اهـ ع ش (قوله بخلاف صلح الخطيطة) هي الصلح من الشيء على بعضه ديناً كان او عيناً اهـ ع ش (قوله فيها) اي الاجارة (قوله وهو على دم العمد الخ) عطف على قوله على المنفعة وخرج الصلح عن دم الخطأ وشبه العمد فثبت فيه الخيار وصورة الصلح عليه ان يدعى زيد على عمرو ودار امثلا والحال ان عمر استحق على زيد دية قتل الخطأ وشبه العمد لكونه اي زيد قتل مورث عمرو وقال زيد لعمر وصالحك من الدار التي ادعيا عليك على الدية التي تستحقها على أي تركتك الدار في نظير الدية أي سقوطها عنى فالدية مأخوذة حكما اهـ يجرى عن الرشيدي (قوله لانه معاوضة غير محضة) اي لان في المعنى عفو عن القود (قوله وقد علم من سبأه) اي حيث عبر بانواع البيع و (قوله فيها) اي في المعاوضة الغير المحضة اهـ ع ش قول المتن (ولو اشترى من يعتق عليه) (فرع) لو قال بعتك هذا العبد بشرط ان تعتقه فقال اشتريت فبثت للبشرى خيار المجلس أم لا فيه نظروا الاقرب الثاني لان في ثبوته لم يتقوتا للشرط الذي شرطه (فرع) لو قال ان بعتك فانت حرش باعه صح وعق عليه فورا لانه بقدر دخوله في ملك المشتري في زمن لطيف نظير ما قدمه الشارع في البيع الضمني بخلاف ما لو قال ان اشتريتك فانت حر فانه لا يعتق على القائل بالشراء لانه لا يملك التملق حين الاتيان بالصيغة اهـ ع ش عبارة المعنى وقرأها ع ش اذا قال لعبد مثلاً ان ابعتك فانت حر فباعه بشرط اني خيار المجلس لم يعتق لعدم صحة البيع لانه ينافي مقتضاه بخلاف ما اذا لم بشرطه فانه يعتق لان عتق البائع في زمن الخيار نافذ اهـ قول المتن (البائع) وهو مورج اهـ نهاية ومعنى (قوله اذا لا مانع) اي لوجود المقتضى بلا مانع نهاية ومعنى قال ع ش وهو مجلس العقد أي بخلاف ما لو اشترى من آخر بجريته ثبت الخيار للبائع ولا يثبت للمشتري لانه من جهة افتداء سم على منهيح ومثله من شهد بجريته وردت شهادته اهـ (قوله فلما تعذر الثاني) هو قوله ان يترتب عليه العتق فورا و (قوله بقي الاول) اي عدم التمكن من الفسخ اهـ ع ش (قوله وبالزوم يبين عتقه) عبارة المحلى ولا يحكم بعتقه على كل قول حتى يلزم العقد فَيُبين انه عتق من حين الشراء اهـ ولا يخفى اشكال ذلك على قول ان الملك للبائع لانه لما ينتقل الملك عنه من حين الاجازة فعتقه من حين الشراء يستلزم عتق ملك الغير حال ملكه فليتا مسم على المنهج وقد يحجب عنه بان ملك البائع لما كان مزولا لا يلزموم بنفسه مع تشوف الشارع للعتق نولنا منزلة العدم ونقل عن شيخنا الحلبي ما يوافقه ثم رابت في كلام الشارح م بعد قول المصنف الاقوال والصاح ان العرض على البيع الخ ما يصرح به حيث قال لان العتق الخ لكن يرد على هذا الجواب الروا حيث جعلوها للبائع فيناي كون ملكه مزولا الا ان يقال لما كان الشارع ناظر للعتق ما يمكن راعوه ولا يضر تبعض الاحكام حينئذ فالنسبة لتبين العتق يلحق باللازم وبالنسبة لملك الزوائد يستصحب الملك السابق على العقد حتى يوجد ناقل لقوى وقوع لهم تبعض الاحكام في مسائل متعددة منها ما لو استلحق ابو زوجته ولم يصدقه الزوج فيجوز له وطؤها ولا تنقض وضوءه اهـ ع ش (قوله يبين عتقه الخ) اي من حين العقد اهـ ع ش (قوله وان كان للبائع حق الحبس)

(قوله يجبر عليه) أي والاجار ينافي الخيار اهـ (قول المصنف من يعتق عليه) قال في الروض لاني شراء العبد نفسه أي لا يثبت الخيار لانه عقد عتاقه وظاهره هو لا السيد خلا للزركشي وفي الروض ايضا لو قال لعبدته ان بعتك فانت حر فباعه عتق (قوله وبالزوم يبين عتقه) عبارة المحلى ولا يحكم بعتقه على كل قول حتى يلزم العقد فَيُبين انه عتق من حين الشراء اهـ ولا يخفى اشكال ذلك على قول ان الملك للبائع لانه لما ينتقل الملك عنه من

وكسمة الرد بخلاف غيرها ولو بالتراضي لان المتع من يجبر عليه (وصلح المعاوضة) بخلاف صلح الخطيطة فانه في الدين ابراء وفي العين هبة نعم صلح المعاوضة على المنفعة اجارة ولا يراد لانه يصرح بعدم الخيار فيها وعلى دم العمد معاوضة ولا يراد ايضا لانه معاوضة غير محضة وقد علم من سبأه انه لا خيار فيها (ولو اشترى من يعتق عليه) كاصله أو فرعه (فان قلنا) فيما اذا كان الخيار لها (الملك في زمن الخيار للبائع أو موقوف) وهو الاصح (فلهما الخيار) اذا لا مانع (وان قلنا) الملك (للمشتري) على الضعيف (تخير البائع) اذا لا مانع هنا أيضا بالنسبة اليه (دونه) لان قضية ملكه له ان لا يتمكن من ازالته وان يترتب عليه العتق فورا فلما تعذر الثاني لحق البائع بق الاول وبالزوم يبين عتقه عليه وان كان للبائع حق الحبس (ولا خيار في معاوضة فيه

كوقف ولا في عقد جائز ولو من جانب كرهن (٣٣٦) نعم ان شرط في بيع واقتضه قبل التفرق امكن فسخه بان يفسخ البيع فيفسخ هو تبعا

وضمان ووكالة وشركة
وقرض وقرض وعارية
اذ لا يحتاج له فيه ولا في
الابراء لانه لا معاوضة فيه
(والنكاح) لان المعاوضة
فيه غير محضة (واجبة بلا
ثواب) لعدم المعاوضة (وكذا
ذات الثواب) لانها لا تسمى
بيعا والمعتد بثبوته فيها ولو
قبل القبض لانها بيع
حقيقي (والشفقة) اما
المشتري فلان الشقص
ماخوذ منه قهرا واما
الشفقة فلا نه بعد تخصص
خيار المجلس باحد العاقدين
ابتداء (والاجارة) بسائر
انواعها على المعتد لانها لا
تسمى بيعا ولتو المنفعة
بعض الزمان فالزمن العقد
لثلاث تلف جز من العقود
عليه لافي مقابلة العوض
ولانها لكونها على مبدوم
والمنفعة عقد غرر وخيار
غرر فلا يمتنعان ويفرق
بين اجارة الذمة والسلم بانه
يسمى بيما بخلافها وبان
المعقود عليه يتصور وجوده
في الخارج غير فائت منه شيء
بعض الزمان فكان اقوى
وادفع للغرر منه في اجارة
الذمة وبينها وبين البيع
الوارد على المنفعة كمن
الممر بانه لما عقد بلفظ
البيع اعطى حكمه ومن ثم
لو عقد بلفظ الاجارة لا خيار
فيه فيما يظهر (والمساقاة)
كالاجارة (والصدق) لان

أى فلا يكون حتى الحبيب ما نفع من نفوذ العتق ومعلوم أنه حيث عتق امتنع على البائع حبسه وعليه فيكون
هذا مستثنى مما ثبت فيه حتى الحبيب البائع وقد وجهه بان يبعه لمن يعتق عليه قرينة على الرضا بتأخير قبض
التمن كالبيع مؤجل ادهش (قوله كوقف) أى عتق وطلاق أى نهاية (قوله نعم ان شرط الخ) عبارة
شرح الرض بعد قول المتن ولا يثبت في العقود الجائزة من الجائز كالشركة أو من أحدهما كالكتابة والرهن
فصلها لانها ليست بيعا ولان الجائز في حقه بالخيار ابدافلا معنى لثبوته له والآخر وطن نفسه على العتق
المقصود دفعه بالخيار ولكن لو كان الرهن مشروطا ببيع الخ فلا يستردك في كلامه بالنسبة لما اقتضته
العلامة ان اللازم في حقه لا يثبت له الخيار فلا يتمكن من الفسخ ادهش (قوله وضمان) يتأمل ما معنى
الجواز فيه الا ان يكون الجزاء من جهة المضمون له بمعنى انه لا إسقاط الضمان وبراء الضامن سم على حج وهذا
بناء على ان الضمان وما بعده عطف على الرهن ولك ان يجعله عطف على العقد بل هو الظاهر وعليه فلا إشكال
ادهش وقوله بل هو الظاهر المنع عبارة المعنى مع المتن ولا خيار في البراء والنكاح والهبة بلا ثواب وهي
التي صرح بنفي الثواب عنها وأطلق وقتلنا لا تقتضيه وهو الراجح لان اسم البيع لا يصدق على شيء من هذه الثلاثة
ولا خيار إضافي الوقف والطلاق وكذا العقود الجائزة من الطرفين كالقرض والشركة والوكالة أو
من أحدهما كالكتابة والرهن ادهش وهي أخصروا سبيلك واسلم (قوله اذ لا يحتاج له) أى الخيار (قوله فيه)
كذا في عش لكن في تطبيق التعليق بالنسبة الوقف والضمان وقفة ظاهرة (قوله والمعتد الخ) وفا
لشرح المنهج والنهاية والمعنى (قوله واما المشتري الخ) عبارة النهاية والمعنى لان الخيار فيما يثبت ملكه
بالاختيار فلا معنى لثباته فيما ملك بالقهر والاختيار ادهش (قوله بسائر انواعها) أى المتن في النهاية (قوله
بسائر انواعها) أى سوا كانت اجارة عين أو ذمة قدرت بر من أو محل عمل وهذا يتضح التعبير بالانواع فلا
يقال ان الاجارة نوعان فقط الذمة والعين ادهش (قوله لانها لا تسمى بيعا) هذا التعليق يتأتى في سائر
انواعها (قوله لتو المنفعة) لا يتأتى في المقدرة بمحل العمل (قوله وانها لا تسمى بيعا) مثل الاول في جريانه
في سائر انواعها فبعض التعاليل عام وبعضها خاص ادهش (قوله وجوده في الخارج) هذا لا يتأتى في
السلم في المنافع مع ثبوت الخيار فيه فلعل المراد ان الغالب في السلم فيه كونه عينا لا تقوت بفوات الزمان ادهش
عش (قوله كمن الممر) أى أو اجراء الماء أو وضع الجذور على الجدار ادهش (قوله والمساقاة)
كالاجارة) أى حكايا تعبلا ادهش (قوله ليس بمقصود بالذات بل تابع للنكاح) (قوله ومثله عوض
الخلع) أى حكايا تعبلا وكذا خلافا كإياي قول المتن (في المسائل الخمس) ومقتضى قوله ومثله عوض الخلع
ان الخلاف جاري فيه ايضا وهو كذلك لكن بالنسبة الزوج فقط عبارة غير قوله على الاصح الخ مقابلة في
الخلع يقول بثبوت الخيار للزوج فقط فاذا فسخ وق الطلاق رجعا وسقط العوض ادهش (قوله
ومرت الاشارة) أى ترجيح الاصح ادهش سمر علة الرشد في قوله في المسائل الخمس أى على ما مر في الهبة
وقوله ومرت الاشارة الخ أى بناء على ظاهر المتن وان كان قد تقدم تعقبه في الهبة ذات الثواب ادهش (قوله
الى الرد مقابل في كل منها) أى في غير الاول فانه صرح فيه بالمقابل قول المتن (ويقطع بالتأخير) الى ان قال
وبالتفرق قال الشارح في شرح العباب وافهم حصرة القاطع فيما ذكره ان ركوب المشتري الدابة المبيعة

حين الاجارة فتمتته من حين الشراء يستلزم عتق ملك الغير حال ملكه فليتأمل (قوله وضمان ووقف ٣)
يتأمل ما معنى جوازه فيها الا ان يكون الجزاء من جهة المضمون بمعنى ان له إسقاط الضمان وبراء الضامن
ومن جهة الموقف عليه المعين بمعنى انه الرد الوقف (بسائر انواعها) أى ولو اجارة ذمة مرد (قوله بين اجارة
الذمة) أى التي قال طائفة منهم الفقهاء بثبوت الخيار فيها قطعاً كالسلم وانظر السلم في المنفعة وقد يقال فيه نظير
قوله لما عقد بلفظ البيع الخ (قوله يتصور وجوده) قد لا يتأتى في السلم في المنافع (قوله ومرت الاشارة) أى
بتوجيه الاصح (قول الصنف وينقطع بالتأخير الى ان قال وبالتفرق) قال الشارح في شرح العباب وافهم

وضمان ووكالة وشركة
وقرض وقرض وعارية
اذ لا يحتاج له فيه ولا في
الابراء لانه لا معاوضة فيه
(والنكاح) لان المعاوضة
فيه غير محضة (واجبة بلا
ثواب) لعدم المعاوضة (وكذا
ذات الثواب) لانها لا تسمى
بيعا والمعتد بثبوته فيها ولو
قبل القبض لانها بيع
حقيقي (والشفقة) اما
المشتري فلان الشقص
ماخوذ منه قهرا واما
الشفقة فلا نه بعد تخصص
خيار المجلس باحد العاقدين
ابتداء (والاجارة) بسائر
انواعها على المعتد لانها لا
تسمى بيعا ولتو المنفعة
بعض الزمان فالزمن العقد
لثلاث تلف جز من العقود
عليه لافي مقابلة العوض
ولانها لكونها على مبدوم
والمنفعة عقد غرر وخيار
غرر فلا يمتنعان ويفرق
بين اجارة الذمة والسلم بانه
يسمى بيما بخلافها وبان
المعقود عليه يتصور وجوده
في الخارج غير فائت منه شيء
بعض الزمان فكان اقوى
وادفع للغرر منه في اجارة
الذمة وبينها وبين البيع
الوارد على المنفعة كمن
الممر بانه لما عقد بلفظ
البيع اعطى حكمه ومن ثم
لو عقد بلفظ الاجارة لا خيار
فيه فيما يظهر (والمساقاة)
كالاجارة (والصدق) لان

المعاوضة فيه غير محضة مع انه ليس بمقصود بالذات ومثله عوض الخلع (في الاصح) في المسائل
الخمس ومرت الاشارة الى الرد المقابل في كل منها (ويقطع) خيار المجلس (بالتأخير بان يختار) أى العاقدان (لزمه) أى العقد سرى
لا

لا يقطعه وهو احدى وجهين لاحتمال ان يكون لاختيارها والثاني ينقطع لتصرفه الذي يتجه ترجيحه الاول ولا نسلم ان مثل هذا التصرف يقطعه ويقاس بالركوب ما في معناه سم على حج اه ع (قوله) كتنها برنا (خ) اى اختيارا لا كرها به يجزى (قوله) بان يتبايعا العوضين (قضيته) انه لا ينقطع بتبايع احد العوضين كان اخذ البائع المبيع من المشتري بغير الثمن الذي قبضه منه قد مر ان تصرف احد العاقدين مع الآخر اجازة وذلك يقتضى انقطاع الخيار باذ كر فعل قوله العوضين مجرد تصوير يروى بغنى ان يكون من كنياته احببت القعد او كرهته اه ع (قوله) العوضين (اى) ولور وبين اه معنى (قوله) في المجلس (تأزع فيه قوله) بان يتبايعا قوله قبضهما (قوله) فان ذلك (اى) التبايع اه ع (قوله) على مفهوم المتن (وهو قوله) بالتخاير (والتفرق) اه ع (قوله) المتن (فلو اختار) اى طوعا به يجزى (قوله) اختيار الشرط (اى) كافتراض احدهما في خيار الشرط (قوله) وقول احدهما اختراخ (فى) التوسط لو قال اجزت وفسخت او عكسه اعتبر اللفظ المتقدم منهما او اجزت فى الصف وفسخت فى الصف غلب الفسخ قاله القاضي وغيره وإن قال اجزت وفسخت بالتردد او عكس ذلك عمل بالاول على الاقرب من الاحتمالات ولم ارفها نقلا اه من شرح الباب سم على حج يوقى ما لو قال اجزت فى النصف او قال فسخت فى النصف وسكت عن النصف الاخر والذى يظهر فى الثانية انه يفسخ فى الكل واما فى الاولى فيجوز ان ير اجع فان قال اردت الاجازة فى النصف والفسخ فى الباقي انفسخ فى الكل وان قال اردت الاجازة فى النصف الاول وفى الثانية ايضا فندت الاجازة وان لم يعلم حال بان تعدرت مراجمته لانما قاله لتعارض الامر بين حقه وبقى الخيار عملا بالاصل اه ع (قوله) بخذ (قوله) او فسخه (عطف على قوله) لزومه وقال الكردى عطف على اختياره (قوله) ولو بعد الاجازة (اى) من الاخر اه سم (قوله) وفاق الفسخ (اجازة) (اى) حيث كان فسخ احدهما مانعا من اجازة الاخر وقاطعا لها ولم تكن اجازة احدهما مانعة من فسخ الاخر كما علم بقرائه سم (قوله) ومن ثم (خ) الاولى اسقاطه فتنبر (قوله) وفسخ (الاخر) اى ولو فى البعض اه سم (قوله) وينقطع ايضا بمفارقة (خ) دفع ما يتوهم من ان خياره انما ينقطع بالقول لان مفارقة محله كفارقة العاقدين المجلس وهو لا ينقطع الخيار وان تماشيا منازل كما ياتى وكان الاولى تأخير عن قول المصنف بالتفرق (خ) اه ع عبارة المفتى لو تبايع شخصان ملتصقان دام خيارهما لم يتخارا واحدهما بخلاف الاب اذا باع لانه واشترى منه وفاق المجلس انقطع الخيار لانه شخص واحد لكنه اقيم مقام اثنين بخلاف المتصقين فانهما شخصان حقيقة بدليل انها يحجبان الام من الثلث الى السدس اه قول المتن (وبالتفرق يدينهما) (فرع) كاتب بالبيع غالبا امتد خيار المكتوب اليه مجلس بلوغ الخبر وامتد خيار الكاتب الى مفارقتها المجلس الذى يكون عند وصول الخبر للمكتوب اليه م ر وفى فتاوى الشارح نقل ذلك عن البلقينى فى حواشى الروضة خلافا لظاهر الروضة

حصره القاطع فياذ كره ان ركوب المشتري الدابة المبيعة لا يقطعه وهو احدى وجهين لاحتمال ان يكون لاختيارها والثاني ينقطع لتصرفه الذي يتجه ترجيحه الاول ولا نسلم ان مثل هذا التصرف يقطعه ويقاس بالركوب ما في معناه اه (قوله) او فسخه ولو بعد الاجازة (اى) من الاخر انفسخ فى التوسط لو قال اجزت وفسخت او عكسه اعتبر اللفظ المتقدم منهما او اجزت فى النصف وفسخت فى النصف غلب الفسخ قاله القاضي وغيره وان قال اجزت وفسخت بالتردد او عكس كذلك عمل بالاول على الاقرب من احتمالات ولم ارفها نقلا اه من شرح الباب وفيه ايضا فرع قد تمتع الاجازة دون الفسخ كما مر فى الروى والحق به السلم وعكسه كما اذا ابق المبيع من يد البائع فان المشتري يتخير فى الفسخ فان فسخ لزوم وان اجاز لم يلزم حتى لو بدله الفسخ بعد الاجازة جاز اى فليس على الفور او الاجازة بعد الفسخ يجوز قوله الشيخ ابو محمد فليتأمل هذا الكلام فان حاصله الاعتداد بالفسخ دون الاجازة فليس عكس الماسبق (قوله) وفاق الفسخ (اجازة) (اى) حيث كان فسخ احدهما مانعا من اجازة الاخر وقاطعا لها ولم تكن اجازة احدهما مانعة من فسخ الاخر كما علم بقرائه (قوله) وفسخ (الاخر) (اى) ولو فى البعض (قول المصنف يدينهما) (فرع) كاتب بالبيع غالبا امتد خيار المكتوب

كتنها برنا واه اجز ناه واه مضينا
وابطلنا الخيار واه فسد ناه لانه
حقهما يسقط باسقاطهما
او ضينا بان يتبايعا العوضين
بعد قبضهما فى المجلس فان
ذلك يتضمن الرضا لزوم
الاول فارد هذه الصورة
على مفهوم المتن غير صحيح
(فلو اختار احدهما) لزومه
(سقط حقه وبقى) الخيار
(للاخر) كختيار الشرط
وقول احدهما اختر او
خيرت كيقطع خياره لانه
رضا منه بلزومه لا خيار
المخاطب الا ان قال اخترت
اذ السكوت لا يتضمن رضا
والا اذا كان الفاعل البائع
والمبيع يعق على المشتري
لانه باختيار البائع يعق
على المشتري لان الملك صار
له وحده او فسخه ولو بعد
الاجازة انفسخ وان لم يوافقه
الاخر والا بطلت قاعدة
الخيار وفاق الفسخ (اجازة)
بانه يعيد الامر لما كان قبل
العقد ومن ثم لو اجاز واحد
وفسخ الاخر قدم الفسخ
(و) ينقطع ايضا بمفارقة
متولى الطرفين بمجلسه
(و) (بالتفرق يدينهما)

انتهى سم على حج وسياقي في كلام الشارح مر ما يقتضى خلافه من امتداد خيار الكاتب الى انقطاع خيار المكتوب اليه اه عش (قوله اى العاقلين) الى قوله ويطل البيع في النهاية (قوله مكرها) اى بغير حق ولولم يسدغه اه معنى زاد النهاية ولو كان المبيع ربويا اه (قوله ووصح عن ابن عمر الخ) دفع لما يوجه الحديث من اشتراط التفريق بينهما قال السيد عمر كان وجه فعله مع ان الورع الاتق به تركه بيان الحكم الشرعى بالفعل فانه المبلغ منه بالقول اه (قوله هنية) اى قليلا اه عش (قوله محمول الحل فيه الخ) يؤيد او يعين حمله على ذلك ان ابن عبد البر بعد ان اشار الى انه على وجه التنبيد نقل الاجماع على ان له ان يفارقه لينفذه اه سم (قوله الاباحة المستوية الخ) اى فتكون المفارقة بقصد ذلك مكرها ولا يلزم منه ان فعل ابن عمر كان مكرها لجواز ان لا تكون مفارقتها لذلك بل لغرض جواز التصرف فيه اه عش (قوله فلو حمل احدهما الخ) وكذا لا ينقطع خياره اذا اكره على الخروج ولولم يسد فمروض ومعنى (قوله بيق خياره) اى حتى فى الربوى خلافا لما فى شرح الروض ان ان يزول الاكراه ويفارق مجلس زواله كاهو ظاهر اه سم عبارة عش فلزوال الاكراه كان موضع زوال الاكراه كمجلس العقد فان انتقل منه الى غيره بحيث يعد مفارقاله انقطع خياره ومحل كاهو ظاهر حيث زال الاكراه فى محل يمكنه المكث فيه عادة اما لو زال وهو فى محل لا يمكن المكث فيه عادة كحجة ما لم ينقطع خياره بمفارقتها لانه فى حكم المكروه على الانتقال له لعدم صلاحية محله للجولس وعليه فلو كان احد الشاطين للبحر اقرب من الاخر فلو يلزم قصده حيث لا مانع او لا ويجوز له التوجه الى ايهما شاء ولو بعد فيه نظرو قياس ما لو كان المقصده طريقا طويلا وقصيرا فسلك الطويل لا لغرض حيث الاظهر فيه عدم الترخص انقطاع خياره هنا فليراجع فليتأمل اه ع ش (قوله لا خيار الاخر) اى فلا يبقى اه عش (قوله ان لم يتبعه) لو لم يتبعه كان منع وفارق المجلس فينبى انقطاع خيارهما اه سم (قوله الا اذا منع) اى من الخروج معه وانظر ما لو زال اكره بعد هل يكفى الخروج عقب زوال الاكراه ليتبع صاحبه او لا وينتفى فى الدوام ما لا ينتفى فى الابتداء فيه نظرو الاقرب الاول وينبى ان محل الانقطاع بعدم الخروج اذا عرف محله الذى ذهب اليه والا فينبى ان لا ينقطع خياره الا بعد انقطاع خيار الهارب اه ع ش (قوله وان هرب) اى احدهما مختارا اما لو هرب خوفه من سبع او نار او قاصده بسيف مثلا فظاهر انه من القسم الاول وان لم يكن فى ذلك اكره على خصوص المفارقة سم على منبج وينبى ان مثل ذلك اجابة النبى صلى الله عليه وسلم فلا ينقطع بها الخيار اذا فارق مجلسه لها اه ع ش عبارة معنى والنهاية ولو هرب احدهما ولم يتبعه الاخر بطل خياره كخيار الهارب ولو لم يتمكن من ان يتبعه فتكسبه من الفسخ بالقول ولان الهارب فارق مختارا بخلاف المكروه اه (قوله بطل خيارهما) اى مطلقا لنهاية اى سواء منع الاخر من اتباعه ام لا اه رشيدى (قوله ان غير الهارب الخ) ينبى جريان ذلك فيما لو كان احدهما نائما وفارق

اليه مجلس بلوغ الخبر وامتداد خيار الكاتب الى مفارقتها المجلس الذى يكون فيه عند وصول الخبر للمكتوب اليه مر وفي فتاوى الشارح نقل ذلك عن البلقينى فى حواشى الروضة خلافا لظاهر الروضة (قوله محمول الحل فيه على الاباحة المستوية) يؤيد او يعين حمله على ذلك ان ابن عبد البر بعد ان اشار على بعد الى انه على وجه التنبيد نقل الاجماع على ان له ان يفارقه لينفذه اه سم (قوله فلو حمل احدهما مكرها) قال فى الوض وكذا اذا اكره اى على الخروج من المجلس (قوله بيق خياره) اى حتى فى الربوى خلافا لما فى شرح الروض الا ان يزول الاكراه او يفارق مجلس زواله كاهو ظاهر (قوله ان لم يتبعه) لو لم يتبعه كان منع وفارق المجلس فينبى انقطاع خيارهما لان عذر المكروه بالاكراهية ان يجعله كالباقي فى المجلس وهو لو بيق فى المجلس وفارقه الاخر انقطع خيارهما لا يقال بل عذر المكروه المذكور يجعله بعد مفارقة الاخر المجلس كالمكروه على ترك اتباعه لان الاكراه على ترك اتباعه لا يمنع انقطاع خيارهما اخذ من مسئلة الهرب المذكورة لان مفارقة الاخر كفارقة الهارب (قوله ان غير الهارب لو كان نائما) ينبى جريان ذلك فيما لو كان احدهما نائما

الى العاقلين وان وقع من احدهما فقط ولو نسيانا او جهلا لا يروحهما لما يأتى فى الموت وذلك لخبر البيهقى البيعان بالخيار حتى يتفرقا من مكاتهما وصح عن ابن عمر رضى الله عنهما انه كان اذا باع قام فشى هنية ثم رجع وقضيته حل الفراق خشية من فسخ صاحبه وخبر ولا يحل له ان يفارق صاحبه خشية ان يستقبله محمول الحل فيه على الاباحة المستوية الطرفين ومحل ان تفارقا عن اختيار فلو حمل احدهما مكرها بيق خياره لا خيار الاخر ان لم يتبعه الا اذا منع وان هرب بطل خيارهما لان غير الهارب يمكنه الفسخ بالقول مع عدم عذر الهارب بخلاف المكروه فكانه لا فعل له ويؤخذ من التعليل يمكنه من الفسخ ان غير الهارب لو كان نائما مثلا

لم يطل خياره وهو محتمل وعند لحوقه لا بد أن يلحقه قبل انتهائه إلى مسافة تحصل مثلها المفارقة عادة والاستقط خياره لحصول التفرق حينئذ ويطل البيع بانغزال الوكيل في المجلس على ما في البحر بطلان الوكالة قبل تمام البيع (٣٣٩) ويوجه بأن مجلس العقد حكمه بدليل

الحاقهم الشرط الواقع في مجلسه بالواقع فيه فكان انزاله في مجلسه كالنزاله قبل تمام الصيغة وبه يعلم أن خيار الشرط في ذلك كخيار المجلس اذ لا فرق بينهما في الحاق الشرط كما صرحوا به (فلو طال مكثهما في المجلس او قاما وتماشيا منازل) ولو فوق ثلاثة ايام (دام خيارهما) لعدم تفرق بدنيهما (ويعتبر في التفرق العرف) فابعد الناس فرقة لزوم به العقد وما لا فلا اذ لا حمله شرعا ولا

لغة في دار او سفينة صغيرة بالخروج منها او رقي علوها وكبيرة بخروج من محل لآخر كمن بيت لصفة ويمتسك كسوق ودار تفاحت سعتها بتولية الظهور والمشي قليلا ولا يكتفي بناء جدار او رخاء ستر بينهما الا ان كان بفعلهما او امرهما فان كان من احدهما فقط بطل خياره لا خيار الاخر الا ان قدر على منعه او لم يتلفظ بالفسخ فيما يظهر كالحرب وفي متبايعين من بعد مفارقة محل البيع لا إلى جهة الآخر ولا بالعود لمحل بعد المضي الى الاخر هذا ما بحثه جمع واعترض بان القياس انقطاعه بمفارقة أحدهما

الآخر مختارا اه سم (قوله نأثما مثلا) اي كان كان مغنى عليه لا مكرها لم تكنه من الفسخ بالقول اه رشيدى (قوله لم يطل خياره) معتمد اه عش (قوله وعند لحوقه الخ) قيد لم يفهم وقيد لم يتبعه المصرح به في مسألة الاكر اه والمتعبر في مسألة الحارب كمر (قوله والاستقط خياره لحصول التفرق حينئذ) زادت اليه عقبه مانصه كافي البسيط ويحمل عليه ما نقله في الكفاية عن القاضي من ضبطه بفوق ما بين الصفيين اه وقوله مر من ضبطه الى المسافة التي يحصل مثلها المفارقة عادة قوله مر بفوق ما بين الصفيين قال عش وهو ثلاثة اذرع اه (قوله ويطل البيع الخ) خلافا لانهية والمغنى عبارة سم المعتمد عدم البطلان مر اه (قوله على ما في البحر) لم يتبعه هنالك لكن يؤخذ من قوله بعد ان الحق ينتقل بموت العاقد او جونه او انغماة للوكل عدم اعتماده وعليه قسستى هذه من قولهم الواقع في مجلس العقد كالواقع في صلبه وينتقل الخيار بذلك للموكل كباقي اه عش (قوله كالنزاله الخ) قد يقال لو صح هذا كان نحو موت العاقد وجونه في المجلس كهو قبل تمام الصيغة وكان يلزمه بطلان البيع وليس كذلك كما صرح به ماسياتي اه سم (قوله في ذلك) اي في عزل الموكل وكيله اه عش (قوله ولو فوق ثلاثة ايام) اي او اعراضا عابثا يتعلق بالبيع نهاية ومعنى (قوله لعدم تفرق بدنيهما) اي وعدم اختيار لزوم العقد اه عش (قوله في دار الخ) اي او مسجد صغير نهاية ومعنى (قوله صغيرة) راجع لكل من المتعاطفين (قوله او رقي علوها) اي او شيء مرتفع فيها كمنخله مثلا ومثل ذلك ما لو كان فيها بئر فنزل فيها فيما يظهر اه عش (قوله وكبيرة) اي او مسجد كبير ويمكن ادراجه في قوله الاتي ويمتسك (قوله بالخروج من محل الخ) ظاهره ولو كان البائع قريما من الباب وهو ما في الانوار عن الامام وللغزالي سم على المنهج ويظهر ان مثل ذلك ما لو كانت إحدى رجليه داخل الدار معتمدا عليها فخرجه اه عش (قوله كمن بيت الخ) والنزول الى الطيقة التحتية تفرق كالصعود الى الرفاقية اه نهاية (قوله ويمتسك الخ) عطف على قوله في دار (قوله كسوق الخ) اي وصحراء وبيت متفاحش السعة نهاية ومعنى (قوله بتولية الظهر الخ) وكذا لومش القبري اولى جهة صاحبه كباقي اه عش قال سم ظاهره اعتبار التولية والمشي اه (قوله قليلا) قال في الانوار والمشي القليل ما يكون بين الصفيين الى ثلاثة اذرع اه نهاية (قوله الا ان كان بفعلهما الخ) المعتمد خلافة سم ونهاية ومعنى (قوله لا خيار الاخر) فيه نظرو (قوله الا ان قدر الخ) قضيته عدم بطلان خيار الاخر اذا عجز وتلفظ بالفسخ ولا يكتفي انعم التلفظ به لا يبقى خياره اه سم اي ولو مع القدرة فكان ينبغي ان يقول او تلفظ بالفسخ (قوله وفي متبايعين من بعد الخ) عطف على قوله في دار الخ (قوله لا الى جهة الاخر الخ) ظاهر كلام المحلى اعتماده اه عش (قوله بان القياس الخ) اعتمده النهاية والمعنى (قوله و مر اول البيع) الى الفصل في النهاية والمعنى (قوله بمفارقتها مجلس قوله) ظاهره وان فارق الكاتب مجلسه بعد غلبه بيلوغ الخبر المكتوب اليه وعليه فلا يعتبر لكتاب مجلس اصلا ولكن قال سم على منهج نقله عن الشارح مر بانقطاع خيار الكاتب اذا فارق مجلسه علم فيه بلوغ الخبر للمكتوب اليه اه ويوافق الظاهر ما جزم به شيخنا الزبائدي في حاشيته من قوله كافي الكتابة لغائب لا ينقطع خيار

وفارق الاخر مختارا اهذا ويحتمل انقطاع الخيار فيما هو قضية التعليل الاخر (قوله ويطل البيع) المعتمد عدم البطلان (قوله كالنزاله قبل تمام الصيغة) قد يقال لو صح هذا كان نحو موت العاقد وجونه في المجلس كهو قبل تمام الصيغة فكان يلزمه بطلان البيع وليس كذلك كما صرح به ماسياتي (قوله بتولية الظهور والمشي) ظاهره اعتبار التولية والمشي (قوله الا ان كان بفعلهما) المعتمد خلافة (قوله لا خيار الاخر) فيه نظرو وقوله الا ان قدر الخ قضيته ان محل عدم بطلان خيار الاخر اذا عجز وتلفظ بالفسخ ولا يكتفي انعم

مكانه ووصوله لمحل لو كان الآخر معه بمجلس العقد عند تفرق او قد يجاب بان ما بينهما من التباعد حالة العقد صار كل حريم العقد فوثر مطلقا و مر اول البيع بقا خيار الكاتب الى انقضاء خيار المكتوب اليه بمفارقتها مجلس قوله (ولو مات) في المجلس كلاهما (واحداهما

الكتاب الإمارة المكتوب اليه فكذلك اهان على المعتمد خلا قالوا الداروياني اه عرش قول المتن (او جن)
قال في شرح الروض فلو فارق المجنون او الممضى عليه المجلس لم يؤثر كما صححه الماوردي وجزم به الغزالي
وغيره اه وقياسه انه في مسألة الموت لا تؤثر مفارقة الميت المجلس وفي الروض وان خرس ولم تفهم اشارته
اي ولا كتابة له نصب الحاكم نابتاعته اه سم وقوله وفي الروض زاد النهاية والمضى عقبه مافسه كالوجن
وان كانت الاجازة ممكنة منه بالفرق اما لو فهمت اشارته او كان له كتابة فهو على خياره اه (قوله) او اغنى
عليه) ينبغي ان محل ذلك اذا ايس من افاقته او طالت المدّة والا انتظر حلّي وعش قول المتن (فالاصح
انتقاله الخ) شامل لما اذا كان الثمن مؤجلا فحل بالموت وهو ظاهر واما ما ذكره بعضهم من عدم انتقال
الخيار حينئذ فالظاهر انه مردود سم على حج وجه الرد انه لا منافاة بين حلول الدين وانتقال الخيار اه عرش
قول المتن (الى الوارث) اي في المسئلة الاولى (قوله) ولو عاماً) كيت المال اه عرش قول المتن (و الولي) اي في
المسئلة الثانية والثالثة من حا كم او غيره كالاب والجد كذا في النهاية والمضى قال عرش وعليه فلو كان العاقد
ولي او مات في المجلس ولم بكل المولى عليه فينبغي انتقاله لمن له الولاية بعده من حا كم او غيره ثم ايت ما ياتي في
خيار الشرط سم على حج ورا د به ما نقلناه عنه من قوله ظاهر الخ اه عبارة سم ينبغي ان يجري فيه اي الولي
التفصيل الا في الوارث بين كونه بمجلس العقد او غابته اه وينبغي جريان في السيد والموكل ايضاً
(قوله) في المسكاتب والمأذون) اي عند موتها اه مغنى اي او جنونها او اغماهما وفي النهاية والمضى
وشرح الروض وبجز المسكاتب كونه قالة في المجموع اه قال عرش قوله مر وبجز المسكاتب اي بان فسخ
الكتابة فهو اوسيده بعد حلول النجم وقوله مر كونه اي فينتقل الخيار لسيده اه (قوله) والموكل) اي فانه
ينتقل اليه بموت الوكيل او جنونه ولا يبعد ان ينتقل اليه فيما لو انزلنا لابلط به البيع وهو المعتمد كما مر
اه عرش ومثل المجنون الاغما (قوله) كخيار الشرط) اي في انتقال الخيار فياذ كر الى من ذكر قال النهاية
بل اولى لثبوته بالعقد اه (قوله) نصب الحاكم الخ) ينبغي ان محله حيث لم يثبت الولاية عليه لغير الحاكم
كالومات الاب عن طفل مع وجود الجد او عن وصي اقامه الاب او الجد قبل موتها اه عرش (قوله) بمفارقة
بعض الورثة) بل يمتد الى مفارقة جميعهم نهاية ومعنى (قوله) او غاباً) عطف على قوله بمجلس العقد (قوله) الى
مفارقتها) اي المتحد (قوله) او مفارقة المتأخر الخ) اي وان لم يجمعوا في مجلس واحد كما في بعض نسخ الروض
وهي المعتمدة نهاية ومعنى سم (قوله) بانقطاع خيارهم) اي بالمفارقة (ينقطع خيار الحى) قال في الروض
ثبت اي الخيار للعاقد الباقي مادام في مجلس العقد اه قال في شرحه نعم ان فارق احدهما اي العاقد الباقي

اللفظ به لا يبيح خياره (قوله) او جن او اغنى عليه) قال الزركشي كالادعى واطلاق الشيخين الحاق الممضى
عليه بالمجنون محله ان جعلناه مولى عليه بنفس الاغما والا فهو كمن خرس ولا اشارة له وفي الرافعي في الوكالة
انه لا يلحق بمن يولى عليه اه وسيأتي ما في ذلك في الحجر اه من شرح العباب قال في شرح الروض فلو فارق
المجنون او الممضى عليه المجلس لم يؤثر كما صححه الماوردي وجزم به الغزالي وغيره اه وقياسه انه في مسألة
الموت لا تؤثر مفارقة الميت المجلس وفي الروض وان خرس ولم تفهم اشارته اي ولا كتابة له نصب الحاكم
نابتاعته اه (قول المصنف) فالاصح انتقاله الى الوارث) شامل لما اذا كان الثمن مؤجلا فحل بالموت وهو ظاهر
واما ما ذكره بعضهم من عدم انتقال الخيار حينئذ فالظاهر انه مردود (قوله) والولي) ينبغي ان يجري فيه
التفصيل الا في الوارث بين كونه بمجلس العقد او غابته اه (قوله) في المسكاتب) قال في شرح الروض
وبجز المسكاتب كونه قالة في المجموع اه (قوله) نعم لاعبرة بمفارقة بعض الورثة) اي بخلاف فسخ بعضهم
في نصيبه او الجميع فنفسخ العقد في الجميع كما في الروض وبخلاف فسخ بعضهم بعيب فلا ينفسخ في نصيبه
ولا في الباقي خلافا لما يوردهم كلام شرح الروض (قوله) بمفارقة بعض الورثة) ظاهره حتى في حق هذا بخلاف
فسخه كما قال في شرح الروض وينفسخ بفسخ بعضهم ولو اجاز الباقيون اه (قوله) المتأخر الخ) اي اتحد
مجلسهم او تعدد (قوله) بانقطاع خيارهم) اي بالمفارقة ينقطع خيار الحى قال في الروض ثبت اي الخيار

او جن) او اغنى عليه
(فالاصح انتقاله الى الوارث)
ولو عاماً (و الولي) والسيد
المسكاتب والمأذون والموكل
كخيار الشرط وان كان
أقوى للاجماع عليه ولثبوته
لغير المتعاقدين ومن ثم جرى
هذا الخلاف هنا لثبوتها
انتقل للمولى فعل الاصلح او
لوارث الغير الال نصب
الحاكم عنه من يفعل
الاصح او الال المتحد او
المتعدد فان كان بمجلس
العقد امتد خياره كالحى الى
التأخير او التفرق نعم لاعبرة
بمفارقة بعض الورثة أو
غابته امتد خياره على
المعتمد الى مفارقتها ومفارقة
التأخر فراقه منهم مجلس
بلوغ الخبر وبانقطاع
خيارهم ينقطع خيار الحى

والوارث مجلسه دون الآخر انقطع خيار الآخر أخذ اموال كنانا في مجلس واحداه وقوله نعم ان فارق الخ
 اى بعد بلوغ الخبر الى الوارث فلا اثر لمفارقة احدهما قبله كما قال شيخنا الشهاب الرملى اسم (قوله) وإن لم
 يفارق مجلسه) فديوهم انه لا اثر لمفارقة الخى عن مجلسه فلا يعتبر له مجلس اصلا وهو خلاف ما مر انفاق
 الروض وشرحه فى النهاية والمعنى ما يوافقه اى ما مر عنهما (قوله) يفسخ بعضهم) اى فى نصيه او فى الجميع
 وان اجاز الباقر نهاية ومعنى وكذا فى اسم عن شرح الروض (قوله) والوجه بقاؤه) قال سم على منبج
 بعد مثل ما ذكره وينبغى وفاقلم فيما لو عقد المجنون ثم افاق أن يبقى للولى بخلاف ما لو جن العاقد وخلقه
 وليه ثم افاق قبل فراغ الخيار فانه لا يعود اليه ولا يبقى للولى اه ع وش وجميع ذلك يجرى فى المعنى عليه ايضا
 (قوله) ولو جاء معا) كذا فى اصله رحمه الله وكان الظاهر جاء ولعله من تصرف الناسخ اه سيدعمر (قوله)
 صدق الثاني للفرقة) اى فالخيار باق له اه ع وش قال المعنى اتفاقا على عدم التفرقة وادعى احدهما الفسخ
 فدعواه الفسخ ففسخ اه وفى سم بعد ذكر مثله عن الروض ولو اتفاقا على الفسخ والتفرق واختلفا فى السابق
 ففى مجيء تفصيل الرجعة تردد ولا يعدم مجيئه لكن الشارح فرق بينهما فى شرح العباب فراجع اه
 (فصل فى خيار الشرط) (قوله) فى خيار الشرط) الى قول المتن الا ان يشترط فى النهاية الى قوله ومرا الى
 المتن وقوله وعليه يكفى الى وان قوله (قوله) وتوابعه) كيان من له الملك فى زمن الخيار وحل الوطء ع وش
 قول المتن (لها) يجوز تعلقه بالخيار وشرط مبتدا خبره انواع البيع اى ثابت وجائز اه سم (قوله) على
 التعيين لا الا بهام) لا موقع له هنا على ما اختاره من ان قول المتن لها ولا احدهما بيان للشارط لا للشرط وله
 خلافا للبكت كما يأتى بل موقعه عقب قوله الاق ولا احدهما كافى بعض نسخ النهاية قال ع وش قوله على
 التعيين الخ اى من المبتدى قضيته البطان فى اى قال بعثك هذا بشرط الخيار من غير ذكر كرى اولك اولنا
 ويوجه باحتمال ان يكون المشروطه احدهما وهو مبهم وفى سم اخذا من تصحيح الروضة انه لو شرطه
 الوكيل واطلق ثبت له ان البائع إذا قال بعثك بشرط الخيار ثلاثة ايام مثلا فقال المشتري قبلت اخخص
 الخيار بالبائع فيكون من قبيل اشتراطه للبائع وحده لاهما واطال فى بيان ذلك ثم قال لكن سياتى عن
 شرح الروض فى شرطهما لاجبى مطلقا ما يخالف ذلك فليحرراه اى وهو عدم الصحة وهو موافق لما قلناه
 اه ثم فرق بين شرطه من المالك وشرطه من الوكيل راجعه ان شئت (قوله) من غير تلفظ) اى بان يسكت
 وقال ع وش اى من غير اشتراط تلفظ به فيشمل السكوت والتلفظ اه (قوله) وحيتن) اى حين إذ فسر قوله

للعائد الباقي مادام فى مجلس العقد اه قال فى شرحه نعم ان فارق احدهما اى العقاد الباقي والوارث مجلسه
 دون الآخر انقطع خيار الآخر اخذ اموال كنانا فى مجلس واحداه فانظر لو فارق العاقد الباقي مجلسه قبل
 بلوغ الخبر الى الوارث فهل ينقطع خيار الوارث كالموهر ب احدهما وان منع الآخر من اتباعه فانه ينقطع
 خيارهما او يفرق بشمكن الاخر هناك من الفسخ بالقول ولا كذلك الوارث قبل بلوغ الخبر فهو كالموهر
 فارق احدهما المجلس وكان الاخر نائما وتقدم ما فيه فى كلام الشارح وقول شرح الروض نعم الخ كتب
 شيخنا الشهاب الرملى عليه هذا الاستدراك منوع والفرق بين المستلكن ظاهر اه (قوله) يفسخ بعضهم)
 قال فى شرح الروض فى نصيه او فى الجميع اه (قوله) ولو بلغ المولى الخ) (فرع) مات الولى العاقد فى
 المجلس ولم يكمل المولى فينبغى انتقاله لمن له الولاية بعده من حاكم او غيره ثم رابت ما ياتى فى خيار الشرط
 (قوله) لم ينتقل اليه الخيار وقوله والوجه الخ) اعتمد ذلك مر (قول المصنف صدق الثاني) قال فى
 الروض وإن اتفاقا على عدم التفرق اى وادعى احدهما الفسخ وانكر الاخر فدعوى الفسخ ففسخ اه
 ولو اتفاقا على الفسخ والتفرق واختلفا فى السابق فى مجيء تفصيل الرجعة تردد ولا يعدم مجيئه
 لكن الشارح فى شرح العباب فرق بينهما فراجع

(فصل) (قول المصنف لها) يجوز تعلقه بالخيار وشرط مبتدا خبره فى انواع البيع اى ثابت وجائز

وان لم يفارق مجلسه وينفسخ
 فى الكل يفسخ بعضهم ولو
 فسخ قبله بموت مورثه
 نفذ وكذا لو اجاز على
 الاوجه ولو بلغ المولى
 رشدا وهو بالمجلس لم ينتقل
 اليه الخيار ويوجه بعدم
 أهليته حين البيع وفى بقائه
 للولى وجهان وكذا فى
 خيار الشرط والاوجه
 بقاؤه لاستصحابا لما كان
 (ولو) جاء معا وتازعا
 (فى) أصل (التفرق) قبل
 مجيئهما (أو) معا أو مرتبا
 واتفقا على التفرق ولكن
 تازعا فى (الفسخ) قبله صدق
 الثاني (للتفرق) فى الاولى
 ولفسخ فى الثانية يمينه لان
 الاصل دوام الاجتماع
 وعدم الفسخ (فصل)
 فى خيار الشرط وتوابعه
 (لها) أى العاقدين بأن
 يتلفظ كل منهما بالشرط
 (ولا احدهما) على التعيين
 لا الا بهام بان يتلفظ هو به
 اذا كان هو المبتدى
 بالاجاب او القبول ويوافقه
 الآخر من غير تلفظ به
 وحيتن فلا اعتراض على
 قوله

ولا أحدهما بل ولا يستغنى عنه خلافاً من زعمه (٣٤٢) أما إذا شرط التأخر قبوله أو إيجابه فيبطل العقد لعدم المطابقة ومما يعامل منه أنهما

ولا أحدهما بذلك (قوله بل ولا يستغنى عنه) هذا ممنوع أه سم أي لا مكان أن يراد من قوله ما يشمل القسم الثاني (قوله ومراخ) أي في شرح ولو باع عبد بشرط اعتاقه أه كردی (قوله لمخالخ) بيان للشروط له أه عش (قوله ولا أحدهما) الوافيه ر قيا بعده بمعنى أو (قوله اتحاد الشرط له الخ) ويجوز التفاضل في الخيار كان شرط لأحدهما خيار يوم وللآخر خيار يومين أو ثلاثة نهاية ومعنى (قوله يوقعه) أي اثر الخيار من الفسخ أو الإجازة أه رشیدی (قوله لا رشده) هو ظاهر أن كان العاقد يتصرف عن نفسه أما لو تصرف عن غيره كان كان ولا يفي صحة شرطه لغير الرشيد نظر لعدم علمه بما فيه المصلحة وعليه فلو كان المالك موكلاً واذن الوكيل في شرطه لا جنبي ولم يعينه اشترط فيمن يشترط له الوكيل كونه رشيداً وان كان الاجنبي المشروط له الخيار ولا تجب عليه رعاية الاحتياط لكن الوكيل المأمور له بالتصرف إلا بالمصلحة اشترط لصحة تصرفه أن لا ياذن الا لرشيد أه عش وما جرى عليه الشارح هنا من عدم اشتراط الرشداً وواقفه النهاية والمغنى قال سم وخالفه نفسه في شرح العباب ووجه فيه اشتراط رشده أه (قوله وأنه لا يلزمه الخ) قال في الروض ولا يفضل الوكيل إلا ما فيه حظ الموكل بخلاف الاجنبي انتهى أه عش وسم (قوله تملك له) قضيته أنه لو عزل نفسه لم يعزل وبه صرح البيهقي والغزالي وجزم به في العباب أه سم (قوله) وعليه أي على كون شرطه للاجنبي تملكه (يكنى عدم الردفما يظهر) مفهومه أنه يرد بده وهو ظاهر كسائر أنواع التملك فإنه لا بد فيها من القول بحقيقة أو حكاية أه عش (قوله فيما يظهر) هذا نقله في شرح العباب عن الجواهر أه سم (قوله حقيقة) أي بل فيه شائبة توكل أه سم (قوله وان قوله) أي أحد العاقدین قول المتن (في أنواع البيع) علم من تنقيده بالبيع أنه لا يشترط في غيره كالفسوخ والعق والبراءة والتكاسح والاجارة وكذلك نهاية ومعنى (قوله إجماعاً الخ) تعليل لما في المتن (قوله والده) بدل من منقذ أو عطف بيان عليه سم على حج أه عش (قوله كان يتخذه) أي كل منهما أه عش والصواب أي بعض الانصار (قوله ويتخذ) ببناء المجهول (قوله ومعناها) أي في الاصل أه عش (قوله ولا خديعة) عطف تفسير أه عش (قوله ثبت ثلاثاً) أي بالنسبة لثلاثها فقط فليتأمل أه سیدمر وياتي انفاً عن العباب ما قد يخالفه (قوله والا فلا) قضيته صحة البيع وسقوط الخيار والمتخذه عدم صحة البيع سم على منهج ووجه اشتباه على اشتراط امر مجهول وفي سم على حج بعد كلام مانصه لكن عبر في العباب بقوله فان أطلقها المتبايعان صح البيع وخير اثلاثاً أن علما معناها والابطال أه أي بطل البيع كما صرح به الشارح في شرحه على وفق المتبادر من عبارته قال كالمشروط خياراً مجهولاً أه عش (قوله فاوهم) أي فقيه اجمال من جهة احتمال انهما يشترطانه لهما لا أحدهما مثلاً الا لاجنبي أه عش (قوله وهو عجيب) فيه نظر فان في الاحكام الشرعية كثيراً ما لا يكتفى في اثباتها بمثل ذلك سم وايضا

(قوله بل ولا يستغنى) هذا ممنوع (قوله والوجه الخ) اعتمدته مر وقوله لا رشده في شرح العباب بعد كلام قرره واتجاهه وعلم اتجاه اشتراط رشده لان كلام التملك والتوكيل في العقود المالية متوقف عليه وبهذا يدفع ما مر عن الزركشي من اشتراط بلوغه فقط قياساً على المعلق بمشئته الطلاق أه (قوله وان لا يلزمه فعل الاحتياط) قال في الروض ولا يفعل الوكيل إلا ما فيه حظ الموكل بخلاف الاجنبي أه (قوله تملك له) قضيته أنه لو عزل نفسه لم يعزل وبه صرح البيهقي والغزالي وجزم به في العباب (قوله فيما يظهر) هذا نقله في شرح العباب عن الجواهر (قوله حقيقة) أي بل فيه شائبة توكل (قوله والده) بدل من منقذ أو عطف بيان عليه (قوله والا فلا) المتبادر منه أن معناه والا فلا يثبت الخيار وكذا عبر الشيخان فقلاً فان لم يعلمه العاقدان أو أحدهما لم يثبت الخيار أه وليس في هذا التعبير تعرض لفساد البيع بل بتبادر منه محتمل لكن عبر في العباب بقوله فان أطلقها المتبايعان صح البيع وخير اثلاثاً أن علما معناها والابطال أه أي والابطال البيع كما صرح به الشارح في شرحه على وفق المتبادر من عبارته قال كالمشروط خياراً مجهولاً أه (قوله وهو عجيب الخ) فيه نظر فان الاحكام الشرعية كثيراً ما لا يكتفى في اثباتها بمثل ذلك

المتبانه لم يبين المشروط له الخيار فاوهم وهو عجيب فان من قواعدهم أن حذف المعمول يفيد العموم الذي قررته

ان المقرر في المعاني أن افادة العموم من جملة ما يقصد بالحذف لأن الحذف لا يتخلو عنها (قوله بل وصحة ما ذهب إلخ) بما يؤيد الصحة صحة توكل الكافر عن مسلم في شراء مسلم اسم (قوله في نحو مسلم إلخ) اندرج في النحو السلاح اه عش (قوله بان المجرور) أي الجار والمجرور اعني قوله لها ولا حدما اه كرى (قوله المضاف للبئدا) لعله المضاف اليه المبتدا وهو شرط والتقدير شرط الخيار لها ولا حدما جائز في انواع البيع اه سم عبارة النهاية بان شرط الخيار مبتدا خبره قوله في انواع البيع وقوله لها ولا حدما متعلق بالخيار اه (قوله من التكلف) أي بخالفة الظاهر اسم أي وتقديم معمول المضاف اليه على المضاف (قوله والقصور) أي لعدم شموله غير العاقلين اه سم (قوله لشارطه له) أي لمن ملك خياره للاجني (قوله ان مات الاجني) أي اوجن او اعني عليه اه عش (قوله ولو مات العاقد) أي او جن او اعني عليه كما يفيد قوله قيل الفصل خيار الشرط بل أولى من انه إذا مات اوجن او اعني عليه من له الخيار من العاقلين انتقل لوارثه او وليه ثم قال والموكل الخ ولا شك ان من له الخيار هنا بمنزلة الموكل ثم وينبغي عوده لها إذا أفاق قبل مدة الخيار اه عش (قوله انتقل لوارثه) ولو كان الوارث غائبا حيث يمكن لا يصل الخبر اليه إلا بعد انقضاء المدة هل يقول بلزم القيد بفرأغ المدة او لا ويمتد الخيار إلى بلوغ الخبر له للضرورة في نظره والاقرب ان يقال ان يلغه الخبر قبل فراغ المدة ثبت له ما بقي منها والزم القيد لان لم يعمد زيادة المدة على ثلاثة ايام اه عش (قوله للمقاضي) ظاهره انه لا ينتقل لولي آخر بعد الولى الميت كالمات الاب العاقد مع وجود الجد سم على حج اقول وينبغي خلافة لقيام الجد لان مقام الاب فلا حاجة الى نقله الى الحاكم عش وسيد عمر وهو الظاهر (قوله أو وكلا إلخ) وقضية ما مر في خيار المجلس ان يزدهنا او مكاتبنا او مأذوننا والافلسه (قوله فلو كله) بقى ما لو غزله الموكل بعد العقد وشرطه الخيار هل يثبت الخيار للوكل كل ام لا فيه ونظر ونقل عن بعضهم انه ينفذ غزله ولا يثبت للوكل ويفرق بينه وبين الاجني بان الوكيل سفير محض فنفذه عه ولم يثبت للوكل لعدم شرطه بخلاف الاجني وهو ظاهر اه عش اقول في الفرق المذكور نظر بل قياس ما قدمه في خيار المجلس ثبوته للوكل فليراجع (قوله وليس لوكيل) وينبغي ان يكون الولى كالوكيل فلا يشترط لغير نفسه وموليه اه سم عبارة السيد عمر ينبغي ان يكون الولى كذلك ويحتمل الفرق ولعله اقرب اه وفي عش بعد ذكره ما مر عن سم أي املها في جواز وصورة في مويله ان يكون سفيها على ما مر انه لا يشترط في الاجني المشروط له الخيار رشد اه وفيه نظر يعلم ما قدمناه عنه عند قول الشارح لا رشد اه قال النهاية والمغني ولو اذن له فيه موكله واطلق بان لم يقل لي ولا لك فاشترطه الوكيل واطلق ثبت له دون الموكل اه (قوله ان سكوته) أي الوكيل (قوله كشرطه)

(قوله بل وصحة ما ذهب اليه الروياني) بما يؤيد الصحة صحة توكل الكافر عن مسلم في شراء مسلم (قوله مخالفنا لو الله) فان قلت يؤيد والله ان في اثبات الخيار للكافر والمحرم تسلطا على المسلم والصيد قلت لا اثر لمثل هذا التسلط بدليل جواز توكل الكافر عن المسلم في شراء المسلم مع ان فيه تسلطا ما وكون ما هنا من قبيل التملك لا التوكيل لا اثر له على انه قد منع ان في ذكر تسلطا على المسلم والصيد فليتامل (قوله المضاف للبئدا) لعله المضاف اليه المبتدا وهو شرط والتقدير شرط الخيار لها ولا حدما جائز في انواع البيع (قوله من التكلف) أي بخالفة الظاهر وقوله والقصور أي لعدم شموله غير العاقلين (قوله فينتقل لشارطه) لان في الشارط قد يكون غير من له الخيار اذا شرطه بالبايع الخيار للاجني عن المشتري فانتقاله لشارط في هذه الحالة محل نظر (قوله او افلقاضي) ظاهره انه لا ينتقل لولي آخر بعد الولى كالمات الاب العاقد مع وجود الجد (قوله وليس لوكيل إلخ) قال الراعي وحكي الامام فيها إذا أطلق الوكيل شرط الخيار بالاذن المطلق من الموكل ثلاثة اوجه ان الخيار يثبت للوكيل او للوكل اولها اه قال في الروضة قلت اصحها للوكيل اه وهذا يدل على انه اذا قال البايع بعتك بشرط الخيار ثلاثة ايام مثلا فقال المشتري قبلت اختص الخيار بالبايع فيكون من قبيل اشتراطه للبايع وحده لاهما ووجه الدلالة ان الوكيل اطلق شرط الخيار وقد اختص

بل وصحة ما ذهب اليه الروياني مخالفنا لو الله من جوازه لكافر في نحو مسلم مبيع ومحرم في صيد اذ لا اذلال ولا استيلاء في مجرد الاجازة والفسخ وما قررت من هذا الجواب الواضح المفيد لشمول المتن لهذه المسائل أولى من جواب المنكث بان المجرور متعلق بالخيار المضاف للبئدا مخبر عنه بالجار والمجرور بعده إذ فيه من التكلف والقصور ما لا يخفى واذا شرط لاجني لم يثبت لشارطه له إلا ان مات الاجني في زمنه فينتقل لشارطه ولو وكلا ولو مات العاقد انتقل لوارثه ما لم يكن العاقد وليا وإلا فلقاضي كما هو ظاهر أو وكلا وإلا فلو كله وليس لوكيل شرطه لغير نفسه وموكله إلا باذنه ويظهر ان سكوته على شرط المبتدئ كشرطه خلافا لزم بعضهم ان مساعدة الوكيل بان تاخر لفظه عن اللفظ المقترن بالشرط ليست كاشتراطه

وذلك لان المحذور اضرار الموكل وهو: (٣٤٤) حاصل بشرطه وسكوته كاهو واضح واعلم ان خيار المجلس والشرط متلازمان غالباً وقد

ثبت ذلك لانه اذا اولا عكس كما افاده قوله (لان بشرط القبض في المجلس) من الجانبين (كروى) او من أحدهما كاجارة ذمة بناء على الضعيف ان خيار المجلس ثبت فيها (وسلم) لامتناع التأجيل فيها والخيار لنه الملك او لزومه اعظم غرر منه ولا يجوز شرطه ايضا في شراء من يعتق عليه للبشترى وحده لاستلزامه الملك له المستلزم لعقته المانع من الخيار وما أدى ثبوته لعدمه كان باطلا من اصله بخلاف شرطه لما لوقفه او للبائع لان الملك له كائناً ولا في البيع الضمني ولا فيما يتسارع اليه الفساد في المدة والشرطه لان قضية الخيار التوقف عن التصرف فيه فيؤدي لضياع ماليته ولا ثلاثاً للبائع في المصرة لادائه لمنع الحلب المضربها وطرد الاذرع له في كل حلوب رد بأنه لا داعي هنا لعدم الحلب بخلافه ثم فان ترويجه للتصرية التي قصدتها بمنع من الحلب وان كان اللبن ملكه ويظهر ان شرطه فيها لها كذلك وان مثل الثلاث ما قاربها مما من شأنه ان يضربها فان قلت كيف يعلم المشتري تصريتها حتى يمتنع عليه شرط ذلك للبائع او

فان شرطه المبتدى للوكيل أو الموكل صح أو لا جنى فان كان باذن الموكل صح أو بدونه فلا اه عش (قوله) وذلك) اي ان سكوته على شرط المبتدى كشرطه (قوله) بشرطه) اي الوكيل المبتدى (قوله) وسكوته) اي سكوت الوكيل على شرط المبتدى (قوله) وقد ثبت ذلك) اي خيار المجلس (لا هذا) اي خيار الشرط لوقول المتن (لان بشرط القبض) اي في العوضين في الروي وفي راس المال في السلم اه سم (قوله) كاجارة ذمة) جواب عما قيل ان مقتضى قول المصنف كروى وسلم بالكاف ان لتاغيرهما يشترط فيه القبض في المجلس وليس لتاذلك وقال النهاية الكاف فيه استقصائية اه قال عش معناها انه لم يبق فردا غير ما دخلت عليه واجيب ايضا بان اتي بالكاف لدخال اجارة الذمة بناء على ان فيها خيار المجلس كما قاله الفقهاء وان كان المعتمد خلافه وكذا الدخال المبيع في الذمة بناء على انه سلم حكوا وان كان المعتمد عند الشارح مر خلافه اه (قوله) لامتناع التأجيل) الى المتن في النهاية (قوله) لنه الملك) اي ملك المشتري ان كان الخيار للبائع اولهما (قوله) او لزومه) اي ان كان الخيار للبشترى اه عش (قوله) لاستلزامه) اي الاشتراط للبشترى وحده عش (قوله) المستلزم) اي كون الملك للبشترى فهو بالنصب نعت لقوله الملك له (قوله) المانع (الخ) بالجر نعت لعقته (قوله) لوقفه) اي الملك (قوله) ولا في البيع الضمني) ذكره مع ما قبله في المستثنيات يقتضى انه ثبت فيه خيار المجلس وليس كذلك فكان الاولى عدم ذكره اه عش (قوله) ولا فيما يتسارع اليه الفساد (الخ) يفهم جواز شرط مدة لا يحصل فيها الفساد سم على منهج وكسب سم على حج مانصة قوله ولا فيما يتسارع الخ قضية الكلام ثبت خيار المجلس فيها يتسارع اليه الفساد وامتداده مادام في المجلس وان لزم تلف المبيع وقد يفرق بثبوت خيار المجلس قهرا انتهى اقول وما ترجمه من ان قضية ذلك قد يفيد تمثيل الشارح لما ثبت فيه خيار المجلس ثم يبيع المحذور الحرة اه عش (قوله) ولا ثلاثاً للبائع (الخ) اي ولا يجوز شرطه للبائع ثلاثة ايام منها او من احداهما مع موافقة الاخر اه عش (قوله) وطرد الاذرع له) اي لامتناع شرط الخيار للبائع ثلاثة ايام اه عش (قوله) بر (الخ) خبره وطرد (الخ) (قوله) لا داعي هنا) اي في بيع حلوب غير مصراة اه عش (قوله) فان ترويجه (الخ) قد يقال هذا المعنى موجودا في اذ كان الخيار للبشترى وحده اه سم وفيه نظر ظاهر اذ لا حالم له على ترك الحلب (قوله) ان شرطه فيها) اي المصرة (قوله) كذلك) اي كشرطه للبائع فيمتنع اه عش (قوله) ان شرطه فيها) اي الخيار في المصرة (قوله) كذلك) اي كشرطه للبائع فيمتنع (قوله) على ما اذا ظن التصرية (الخ) اي ظنا مساويا احد طرفيه الاخر او مرجوحا فان كان راجحا فلا لانه كالبقيين كما قاله الشارح فيها لو ظن المبيع زانيا (الخ) اه عش واطلاق الظن على ما ذكره خلاف العرف واللغة (قوله) وان يظهر (الخ) قد يفهم هذا الجواب صحة البيع وفيه نظر والمتبادر فساد العقد بهذا الشرط سم على حج اه عش ورشيدى (قوله) وما يترتب عليه من فسخ او اجازة) اي من حيث ترتبها على

به كما صحه في الروضة كآراء ثبتت للعائد الآخر فلا اختصاص الخيار عند الاطلاق بالشارط لما اخص به بل كان يطل العقد لان الوكيل لا يجوز له عند اطلاق الاذن شرط الخيار لغير نفسه وموكله وهذا يدفع ما قد يقال لادالة فيا ذكر لان هذا الخلاف بالنسبة للوكيل والموكل هل يختص الخيار باحدهما او يعمهما وذلك لا ينافي ان ثبت للعائد الآخر لكن سياقي عن شرح الروض في شرطها لاجنى مطلقا ما يخالف ذلك فليحرم (قوله) ايضا وليس لوكيل (الخ) ينبغي ان يكون الولي كالوكيل فلا بشرطه لغير نفسه وموكله (قوله) المصنف (لان بشرط القبض) اي في العوضين في الروي وفي راس المال في السلم (قوله) ولا فيما يتسارع (الخ) قضية الكلام ثبت خيار المجلس فيما يتسارع اليه الفساد وامتداده مادام في المجلس وان لزم تلف المبيع وقد يفرق بثبوت خيار المجلس قهرا (قوله) رد) اعتمده مر (قوله) فان ترويجه (الخ) قد يقال هذا المعنى موجودا في اذ كان الخيار للبشترى وحده (قوله) ويظهر (الخ) اعتمده مر (قوله) وان يظهر (الخ) قد يفهم هذا الجواب صحة البيع وفيه نظر والمتبادر فساد العقد بهذا الشرط

بواقفه عليه قلت يحمل ذلك على ما اذا ظن التصرية ولم يتحققها أو المراد أن ذلك يختص بالخيار بالبيع أو ان يظهر التصرية يبين فساد الخيار وما يترتب عليه من فسخ أو اجازة ولو تكرر بيع كافر لقنه المسلم بشرط الخيار

وفسخه الزمه الحاكم بعبارة (وإنما يجوز) بشرطه (في مدة معلومة) لما كالى طالع شمس (٣٤٥) الغدوان لم يقل إلى وقت لان الغيم إنما يمنع

الخيار ولا فالبيع لازم كما أفاده ما مر فلا معنى للاجازه اه رشيدي (قوله) وفسخه عطف على قوله بيع كافر (قوله) الزمه الحاكم (الخ) أى اى باع عليه ويظهر ان مثل ذلك ما لو توجه على شخص بيع ماله بوفاء دينه ففعل ما ذكر اه عرش (قوله) لما كالى طالع الشمس) إلى المتن في النهاية (قوله) الاشراف) أى الاضاعة (قوله) ولا فعلى لحظة) يندرج ما لو جهلا الفلكية وقصد اهاو الخ على اللحظة حيث ذى في نظر بل القياس البطلان لانها قصد امددة بمجولة لها سم على حج و انظر ما مقدار اللحظة حتى يحكم بلزوم العقد بمحضها وفي سم على منهج وهل يقال اللحظة لا قدر لها معلوم فهو شرط خيار يجوز فبضاه اقول والظاهر أنه كذلك لان اللحظة لا حد لها حتى تحمل عليه اه عرش اى فكان ينبغي ان يقول ولا لا فينظر العقد رشيدي (قوله) ويحمل على يوم العقد) اى ان وقع مقدار الفجر (قوله) فالى مثله) وينبغي ان مثل ذلك ما لو قال مقدار يوم فصيح (فرع) لو تلف المبيع باقة سماوية في زمن الخيار قبل القبض انفسخ البيع او بعده فان قلنا الملك للبايع انفسخ ايضا ويسترد المشتري الثمن ويغرم القيمة كالمتسوى وإن قلنا الملك للمشتري أو موقوف فالاصح بقاء الخيار فان تم لزوم الثمن ولا فالقيمة والمصدق فيها المشتري وإن انقله اجنبي وقلنا الملك للمشتري أو موقوف بل يفسخ وعليه الغرم والخيار بجا فان تم البيع فهو للمشتري ولا فالبايع ان انقله المشتري استقر سم على المنهج اه عرش (قوله) وتدخل الليلة للضرورة) قال المتولى فان اخرجه باطل العقد اه نهاية (قوله) وانما لم يحمل اليوم في الاجارة فضيته ان عقد الاجارة ولو وقع الظاهر لبيت مثلا تمتنع على المستاجر الانتفاع به لئلا يعدم شغل الاجارة له وفيه نظر ظاهر ثم رايتم كتب عليه ما مضى نقل في شرح الروض عدم هذا الخ من ابن الرفعة وانه نظر به فيما هناءم قال وليس كما قال بل ما في الاجارة نظير ما هنا وبقدر ما قاله يظهر الفرق الذى ذكره الشارح اه عرش (قوله) ونصف الليل الخ) قياس ذلك عكسه بأن وقع العقد نصف النهار بشرط الخيار لئلا تدخل بقية اليوم تبعا للضرورة سم على حج اه عرش (قوله) انقضى بغروب شمس الخ) منه يعلم انه لو عقد اول النهار وشرط الخيار ثلاثة ايام لا تدخل الليلة الاخيرة و يلزم بغروب شمس اليوم الثالث وسيأتى كلامه اه عرش اى كلام مر و يأتى في الشرح خلافة (قوله) من دخول بقية الليل) يعنى من التخصيص عليه كاعبر به النهاية ويدل عليه الجواب الا ترى (قوله) بانه وقع الخ) اى الباقي من الليل (قوله) وكما دخلت الخ) لعله معطوف على مدخول الباء في قوله بانه وقع الخ فهو جواب اخر ولو حذف الواو لكان اظهر واوضح (قوله) فيما مر) اى فيما اذا عقد نصف النهار (قوله) لان التلقيق) يعنى اخراج الليلة (قوله) فكذلك الخ) الفارز ائدة (قوله) هنا) اى فيما اذا عقد نصف الليل (قوله) لذلك) اى لان التلقيق الخ (قوله) على الليل) فيه وفي قوله الا ترى باليلة تغلب (قوله) بعدم وجوبه) اى التخصيص (قوله) قولهم) فاعل لازم (قوله) بعدمه) اى الوجوب (قوله) لا يؤثر) اى لان سبب دخول الليلة التبعية وهى موجودة هنا ايضا اه عرش (قوله) اما شرطه الخ) اى الخيار وهذا محتمر معلوم من المتن (قوله) كمن التفرق) مثال المجبولة ابتداء (قوله) اولى الحصاد الخ) مثال المجبولة انتهاء (قوله) او العطاء) أى توفية الناس ما عليها من الديون لا ذك الفلانة مثلا اه عرش (قوله) و إنما يجوز الخ) اى شرط الخيار (قوله) ولا لازم جوازه بعد لزومه) قد تمتنع الملازمة بانتفاها

(قوله) والا فاعلى لحظة) يندرج تحتها ما لو جهلا الفلكية وقصد اهاو الخ على اللحظة حيث ذى في نظر بل القياس البطلان لانها قصد امددة بمجولة لها (قوله) وانما لم يحمل اليوم في الاجارة على ذلك) نقل في شرح الروض عدم هذا الخ من ابن الرفعة وانه نظر به فيما هنا ثم قال وليس الامر كما قال بل ما في الاجارة نظير ما هنا وبقدر رحمة ما قاله يظهر الفرق وذكر الفرق الذى ذكره الشارح (قوله) او نصف الليل) قياس ذلك عكسه بان وقع العقد نصف النهار بشرط الخيار لئلا تدخل بقية اليوم تبعا للضرورة (قوله) فدخل من غير تخصيص) اعتمدته مر (قوله) قولهم) فاعل لازم (قوله) ولا لازم جوازه بعد لزومه) قد تمتنع الملازمة بانتفاها فبالو شرط في العقد ابتداء المدة من التفرق اذ قبله لا لزوم مع خيار المجلس (قول المصنف لا تزيد على ثلاثة ايام) فلو مضى في المجلس لم يجوز شرط شى اخر كما هو ظاهر لان خيار الشرط لا يكون الا ثلاثة اقل ولو شرط

متصلة بالشرط والا لازم جوازه بعد لزومه وهو تمتنع

فمن الشرط وآثر ذكر العاقلان الغالب وقوع شرط الخيار فيه لا في المجلس بعده (وقيل من (٣٤٧) التفرق) أو الخيار لثبوت خيار

يدخل اليوم الثالث وكانه شرط الخيار يومين وثلاث ليال اه (قوله فن الشرط) قال في شرح العباب كذا اطلقوه قضية اعتبار هامة وإن مضى قبله ثلاثة أيام فأكثروا متجه خلافاً لأن الرفعة حيث ترد في ذلك إلى آخر ما اطال به من قوله فان قلت يلزم زيادة المدة على ثلاثة أيام قلت لا محذور في ذلك لأن الرادع على الثلاث هو خيار المجلس لا الشرط بل سمع على حج اه عرش (قوله وآثر ذكر العقد) أي على ذكر الشرط مع أنه أحسن لشموله للصورة المذكورة أيضاً (قوله وودوه الخ) عبارة النهاية والمعنى وعرض بامر من أداته إلى الجهة اه (قوله ويجرى) إلى قوله وجز مع محل الوطى في النهاية لا قوله وتبعته في المبيع قبل قبضه (قوله وإن جهل الثمن والمبيع) أي كافي الاجبي والموكل والوارث سمع على حج اه عرش (قوله وباقتضاء الخ) عطف على قوله باختيار الخ (قوله ومن تصديق الخ) عطف على قوله من اللزوم (قوله ولا يجب تسليم الخ) قال في شرح العباب كشرح الروض لا محال الفسخ اه وقد يقتضي هذا التعليل عدم تقييد الخيار بكونه لها فليحرر اه سمع (قوله أيها) ينبغي للبائع وحده مر سمع على حج اه عرش (قوله ولا ينتهي به) أي الخيار بالتسليم اه عرش (قوله مالم يلزم) أي بالاختيار أو الانقضاء (قوله ولا يجب الخ) عبارة النهاية وليس لأحدهما حبس مافي يده بعد طلب صاحبه بانية ول لا رد حتى ترد بل إذا بدا أحدهما بالمطالبة لزم الآخر الدفع اليه ثم رد ما كان في يده كافي المجموع اه (قوله كذا في المجموع) معتد اه عرش (قوله لكن الذي في الروضة الخ) مشى الشارح مر أيضاً على هذا الاستدراك في باب المبيع قبل قبضه بعد قول المصنف وكذا عارفاً وما خذ يسوم اه عرش قول المتن (والاظهر أن كان الخيار الخ) والثاني الملك للشترى مطلقاً تمام المبيع له بالايجاب والقول والثالث البائع مطلقاً نهاية معنى (قوله أو لا جني عنه) أي عن البائع بأن كان نائباً عنه (قوله غالباً) ومن غير الغالب مالم أوصى بثلثة بستان مثلاً ثم مات الموصى وقبل الموصى له الوصية اه عرش (قوله أو لا جني عنه) أي المشتري بأن كان نائباً عنه اه عرش (قوله وكونه) أي الخيار مبتدأ خبره قوله بأن يختار الخ (قوله لأحدهما) أي البائع والمشتري قول المتن (ولأن كان لها الخ) ولو اجتمع خيار المجلس لها وخيار الشرط لأحدهما فهل يغلب الأول فيكون الملك موقوفاً أو الثاني فيكون لذلك الواحد الظاهر كما أفاده الشيخ الأول لأن خيار المجلس كما قال الشيخان أسرع وأولى ثبوتاً من خيار الشرط لانه أقصر غالباً وقول الزركشي الظاهر الثاني لثبوت خيار الشرط بالاجماع بعيداً عنه ناهضاً للمعنى ومثل ذلك مالم كان خيار المجلس لو أحدهما من المبيع الآخر وخيار الشرط للآخر اه (قوله أو لا جني عنها) بقى ما إذا شرطاه لأجني مطلقاً وقضية عبارة شرح الروض أنه كالوكان له عنهما وهي وظاهر

فاشارع نص على اللبائي أيضاً (قوله فن الشرط) قال في شرح العباب كذا اطلقوه وقضيته اعتبار هامة وإن مضى قبله ثلاثة أيام فأكثروا متجه خلافاً لأن الرفعة حيث ترد في ذلك إلى آخر ما اطال به من قوله فان قلت يلزم زيادة المدة على ثلاثة أيام قلت لا محذور في ذلك لأن الرادع على الثالث هو خيار المجلس لا الشرط الخ (قوله وإن جهل الثمن والمبيع) أي كافي الاجبي والموكل والوارث (ولا يجب تسليم الخ) قال في شرح العباب كشرح الروض لا محال الفسخ اه وقد يقتضي هذا التعليل عدم تقييد الخيار بكونه لها فليحرر (قوله أيها) ينبغي للبائع وحده مر (قوله وإن كان لها الخ) قال في شرح الروض ولو اجتمع خيار المجلس وخيار الشرط لأحدهما فهل يغلب الأول فيكون الملك موقوفاً أو الثاني فيكون لذلك الواحد الظاهر كما اقتضاه كلامهم الأول لأن خيار المجلس كما قال الشيخان أسرع وأولى ثبوتاً من خيار الشرط لانه أقصر غالباً وقول الزركشي الظاهر الثاني لثبوت خيار الشرط بالاجماع بعيداً كما لا يخفى (قوله أو لا جني عنها) بقى ما إذا شرطاه لأجني مطلقاً وقضية عبارة شرح الروض أنه كالوكان عنهما وهي وظاهر أنها لو شرطاه لأجني مطلقاً أو عنهما كان الملك موقوفاً أو عن أحدهما كان لذلك الواحد اه وقضية هذه العبارة أن اطلاق الشرط من البادي مع قبول الآخر يجعل الخيار لها وهذا يخالف قضية ما تقدم في مسألة الوكيل

المبيع والبائع ملك الثمن لقصر التصرف على من له الخيار والتصرف دليل الملك وكونه لأحدهما في خيار المجلس بأن يختار الآخر لزوم العقد (وإن كان) الخيار (لها) أو لأجني عنها (ف) الملك في المبيع والثمن (موقوف) فإن تم البيع بأن (اه) أي ملك المبيع (للمشتري)

وملك الثمن البائع (من حين العقد والى) (٣٤٨) يتم بان فسخ (البائع) ملك المبيع وللشترى ملك الثمن من حين العقد وكان كلام يخرج عن

ملك مالكة لان أحد الجانين ليس اولى من الاخر فوق الامر الى الزوم او الفسخ وينبى على ذلك الاكساب والقوائد كاللبن والتمر والمهر ونفوذ العتق والاستيلاء وحل الوطء ووجوب النفقة فكل من حكنا ملكه لعين ثمن او ضمن كان له وعليه ونفذ منه وحل له ما ذكر وان فسخ العقد بعد اذ الاشح ان الفسخ انما يرفع العقد من حينه لا من اصله ومن لم يخير لا ينفذ منه شيء مما ذكر فيها خير فيه الاخر وان آل الملك اليه وعليه مهر وطء من خير ما لم ياذن له لاحد للشبهة فيمن له الملك ومن ثم كان الولد حراً انبيا والمراد بحل الوطء للشترى مع عدم حسيان الاستبراء في زمن الخيار حله من حيث الملك وانقطاع سلطنة البائع وان حرم من حيث عدم الاستبراء فحرمته من حيث نحو حيض او احرام وهذا اولى من قصر الزكشى لذلك على ما اذا اشترى زوجته قال فانه لا يلزمه استبراء حيث كان الخيار فان كان لها لم يحل له وطؤها في زمنه لانه لا يدري ايطؤ بالملك او الزوجية وجزمه بحل الوطء في الاولى بخلافه جزم غيره بحرمة الوطء

انهما لشرطاه لا جنبي مطلقاً وعنهما كان الملك موقوفاً او عن احدهما كان لذلك الاحد اه سم (قوله) ملك البائع للثمن عبارة النهاية وملك الثمن البائع اه وهي الظاهرة (قوله) وكان كلاماً الى قوله وينبى كان حقه ان يذكر عقب قول المصنف موقوف كافي المعنى (قوله) وينبى على ذلك اى الحكم بالملك لاحدهما فيما إذا كان الخيار له او الحكم به بالوقف إذا كان لها اه رشدي (قوله) كاللبن اى والحل على ما اقتضاء اطلاق القوائد اه عش عبارة المعنى والحل الموجود عند البيع مبيع كالام فقوله قسط من الزمن لا كالزوائد الحاصلة في زمن الخيار بخلاف ما اذا حدث في زمن الخيار فاته من الزوائد اه (قوله) ونفذ العتق عطف على الاكساب وكذا قوله وحل الوطء وجوب النفقة (قوله) ما ذكر اى من الاكساب وما عطف عليه تنازع فيه الافعال الثلاثة كان ونفذ وحل (قوله) وإن فسخ (الخ) غايه اه عش (قوله) ومن لم يخير (الخ) عطف على قوله فكل من حكنا الخ (قوله) لا ينفذ الخ (الاولى) ما قبله لم يكن له ولا عليه ولم ينفذ منه ولا يحل له ما ذكر (قوله) ما لم ياذن (الخ) متعلق بقوله وعليه مهر وطء اه عش (قوله) ما لم ياذن (الخ) افهم انه لا مهر اذ اذن ولعل وجه عدم المهر عند الاذن الاختلاف فيمن له الملك وإلا فالاذن في غير هذه المسئلة لا يسقط المهر اه سم عبارة الرشدي وعش اى فان اذن له فلا مهر ويكون الوطء مع الاذن اجازة اه من خير (قوله) فيما خير فيه اى من المبيع او الثمن (قوله) وعليه اى على من لم يخير (قوله) لاحد عطف على قوله مهر وطء (قوله) ومن ثم اى لاجل الشبهة (قوله) والمراد (الخ) عبارة المعنى فان قيل حل وطء المشتري متوقف على الاستبراء وهو غير معتد به في زمن الخيار على الاصح اجب بان المراد الخ اه (قوله) في زمن الخيار اى للشترى وحده (قوله) وإن حرم من حيث الخ) ولا حله لذلك لانه ليس زنا اه عش (قوله) وهذا اى الجواب المذكور (قوله) اولى اى اولوية عموم (قوله) لذلك اى لحل الوطء للشترى (قوله) من قصر الزكشى (الخ) ما تضمنته كلام الزكشى من حل وطء الزوجة إذا كان الخيار له اى للزوج وحرمة إذا كان الخيار لها هو الوجه فاقاله الشيخان من الحرمة بحملة الثانية لا الاولى خلافاً للشيخ الاسلام اه سم (قوله) كان الخيار له اى الزوج اه عش (قوله) لانه لا يدري ايضاً بالملك الخ) اى وإذا اختلفت الجهة وجب التعفف احتياطاً للبيع اه معنى (قوله) وجزمه الخ) اى الزكشى (قوله) في الاولى) وهى ما اذا كان الخيار له اه عش (قوله) بخلافه (الخ) عبارة النهاية هو الوجه وجزم جميع بحرمة فيها وإن لم يجب الخ (قوله) ومر ما يعلم (الخ) في اى محل مر ذلك اه سم اقول ولعله اراد بذلك قوله للشبهة فيمن له الملك (قوله) وفي حالة الوقف الى الفصل في النهاية (قوله) وفي حالة الوقف عطف على قوله فكل من حكنا الخ (قوله) طالبان اى البائع والمشتري (قوله) ثم يرجع من باب

الهم الان يصور الاطلاق هنا بما اذا انطلق كل منهما بالاشرط لاجنبى بان قال البائع بعتك بشرط الخيار للاجنبي فقال المشتري بعتك بشرط الخيار له وفي مسئلة الوكيل المذكورة بما اذا انطق به الوكيل بالبداء فقط ويرقى بين الامرين ثم بحث مع مر فاختار ما هنا واعتذر عن مسئلة الوكيل بان ذلك لا احتياط للوكيل ثم توقف (قوله) ما لم ياذن) افهم انه لا مهر اذ اذن وكذا افهم ذلك قوله في شرح الروض ومعلوم ان قوله بلا اذن قيد في الاخير قطعاً وجوب مهر المثل بوطء المشتري والخيار للبائع ولعل وجه عدم المهر عند الاذن مع الاختلاف فيمن له الملك وإلا فالاذن في غير هذه المسئلة لا يسقط المهر (قوله) من قصر الزكشى اى ما تضمنته كلام الزكشى من حل وطء الزوجة إذا كان الخيار له او حرمة إذا كان الخيار لها هو الوجه فاقاله الشيخان من الحرمة بحملة الثانية لا الاولى خلافاً للشيخ الاسلام واصل ذلك انه لما صرح الشيخان بانه يحرم على الزوج وطء زوجته في زمن الخيار وعلاجه بجمالة المبيع ففهم من حل الخيار في كلامهما على الثابت للشترى وحده ففسخ الاسلام في شرح الروض قال بخلاف ما اذا كان الخيار للبائع ولها فيجوز الوطء ومنهم من حمله على ما اذا كان لها كبن شبهة وكالزكشى ناقله الشارح عنه كاترى فان كان للشترى او للبائع جاز والله اعلم (قوله) ومر ما يعلم منه الخ) في اى محل مر ذلك

فيها وان لم يجب استبراء لضعف الملك ومر ما يعلم منه بطلان هذين الجزمين وفي حالة الوقف يبيع جميع ما ذكر استقرار الملك بعد نعم يطالبان بالاتفاق ثم يرجع بان عدم ملكه قال بعضهم ان اتفق باذن الحاكم الخ

وفيه نظر بل تراضيها على ذلك كاف وكذا اتفاق بنية الرجوع والشهاد عليها (٣٤٩) مع امتناع صاحبه وقد القاضي

(الح) أى على الآخر (قوله وفيه نظر) معتمداه عن (قوله كاف) أى فلا يشترط إذن الحاكم (قوله عليا) أى الفتوة (قوله وقد القاضي) أى فى مسافة العدوى اه عن (قوله لو احدى منهما) أى البائع والمشتري (قوله حيث) أى فى حالة الوقف اه عن (قوله ونحوه) أى من مقدمات الوطء (قوله أنه يحل له) أى للمشتري (قوله والمنقول خلافه) معتمده هو أن الاذن إنما يكون اجازة إذا انضم إليه الوطء اه عن قول المتن (ويحصل الفسخ) فى الرضى فى باب الحوالة مانصه ويطل الخيار بالحالة بالثمن وكذا عليه لا فى حق مشتر لم يرضى أى بها اه سم (قوله اما الصريح) الح لم يذكر مثالا للكتابة فى الفسخ ولا فى الاجازة ولعل من كنيات الفسخ أن يقول هذا البيع ليس بحسن مثلا ومن كنيات الاجازة التنازع عليه بنحوه وحسن اه عن (قوله) وتقدم عنه ان من كناية الاول كرهت المقدمون كناية الثاني احبته اه وكذا قول الشارح الاقوى قول من خير لا باجازه (قوله) أى فلا يلزم جميعه أى العقد بل إنما يلزم من جهة المجزئ يبق (الح) اه عن (قوله) وقول من خير (الح) أى وقول البائع فى زمن الخيار للمشتري لا بيع حتى تزيد فى الثمن او تجعله وقد عقد بموئل فانتع المشتري ففسخ وكذا قول المشتري لا اشترى حتى تنقص من الثمن او توجه وقد عقد بحال فانتع البائع اه معنى (قوله لا بيع) (الح) وفى البجبرى عن القليوبى قال شيخنا من كنياتها نحو لا بيع ولا اشترى إلا بكذا او لا ارجع فى بيعى او شرأى فراجع اه (قوله) لا بنحو زيادة) أى قبل انقضاء مدة خيار المجلس او فى مدة خيار الشرط اه عن (قوله مع عدم موافقة الآخر) ظاهره الانساق فيما لو كان الشرط من أحدهما وسكت الآخر أو ردو عبارة حججها موافقة لبيان الشارح من فيحمل قولها مع عدم موافقة الآخر على ما لو خالفه الآخر صريحا بان قال لا أرضى او نحو ذلك وانه لو وافقه صريحا استقر العقد على ما اتفقا عليه وان سكت لغير الشرط واستقر الحال على ما وقع به العقد او لا اه عن (قوله) ولكن تقدم فى حجج تنبيه فى شرحه ولو باع عبدا بشرط اعتاقه (الح) ما هو صريح فى أنه إذا سكت الآخر يستقر الثمن على ما ذكر فى العقد ولا يلغو الشرط قول المتن (وطء البائع) قال فى شرح الرضى أى الامة المبيعة قبلها اه سم وعن عبارة النهاية ووطء البائع ولو عرما كان كان الخيار لهما وفى الحلى أى فلا تلازم بين حصول الفسخ وحل الوطء فالوطء لا يحل ويحصل به الفسخ اه (قوله واضح) أى مبيح واضح بالانوتة (قوله) بنحو تجمس) أى كالحرمية اه عن (قوله كالأوطء) (الح) أى فى عدم الفسخ (قوله وكذا الخشنى) أى مثل الواضح فى كون الوطء له فسخا عبارة المفتى والنهاية ويستثنى الوطء من الخشنى والوطء له فليس فسخا ولا اجازة فان اختار الموطوء فى الثانية الانوتة بعد الوطء تعلق الحكم بالوطء السابق ذكره فى المجموع وقياسه انه لو اختار الواطئ فى الاولى المذكورة بعده تعلق الحكم بالوطء السابق اه وفى بعض النسخ وكذا الخشنى بلام الجر ووافق قول عى وعبارة حجج وكذا أى يحصل الفسخ بوطء البائع الواضح لحتى ان اتضح بعد بالانوتة اه (قوله لا لحتى) او منه (الح) أى ليس بوطء البائع الواضح لحتى لم يتضح بانوتة ولا الوطء من باع

أخذ ما يأتى فى المسافة وهرب الجمال ولا يحل لواحد منهما حيث وطء ونحوه قطعاً وان اذن البائع للمشتري وقول الاسنوى أنه يحل له باذن البائع مبنى على بحث المصنف ان مجرد الاذن فى الصرف اجازة والمنقول خلافه (ويحصل الفسخ والاجازة) للعقد فى زمن الخيار (بلفظ يدل عليهما) صريحا أو كناية أما الصريح فى الفسخ فهو (كفسخت البيع ورفعته واسترجعت البيع) ورددت الثمن (و) أما الصريح (فى الاجازة) فهو (أجزته وأعطيته) وألزمت وإذا شرط لهما ارفع جميعه بفسخ أحدهما لا باجازه بل يبق للآخر لأن اثبات الخيار إنما قصد به التحكم من الفسخ دون الاجازة لاصلها وقول من خير لا بيع ولا اشترى إلا بنحو زيادة مع عدم موافقة الآخر له فسخ (وطء البائع) الواضح لو اضح علم وظن أنه المبيع ولم يقصد به الزنا ولا كان محرما عليه بنحو تجمس على الاوجه كما لولاط بالعلام وكذا بخشنى ان اتضح بعد بالانوتة لا لخشنى أو منه لم يتضح

حتى لم يتضح بذكره لو اوضحه فسحا (قوله وخرج به) اي بالوطه (قوله ولو معلقا) انظر هل المراد حصول الفسخ بنفس التعليق او بوجود الصفة اه رشدي والاقرب المتبادر الاول (قوله واولاده) لعلمه بنحو ادخال منه والافاق تقدم من الوطه مغن عنه اه رشدي (قوله حيث تخير الخ) قيد في اصل مسألة المثن اه رشدي اي لافي خصوص مسألة الاولاد بل راجع اليهما الى كل من مستقل الوطه والاعتاق (قوله نحو اعتاقه) اي البائع وادرج بالنحو الاستيلاء (قوله قبله) اي نحو الاعتاق (قوله ولا يتقدم من المشتري الخ) قال في شرح الروض فان تم البيع بان نفوذه والا فلا اه سم (قوله بعد) اي بعد نحو الاعتاق (قوله ان كان للمشتري) اي الثاني وحده بخلاف ما اذا كان للبائع او لهما فلا يكون البيع حيث ذكرا فسحا ومثله المشتري في ذلك فاذا باع في زمن الخيار الثابت له او لهما بشرط الخيار كان اجازة ان شرطه للمشتري منه وحده بخلاف ما اذا شرطه لنفسه او لهما سم وتزويجه اي الموقوف عليه عبد امة قال الرشدي هل المراد من التزويج ما يشمل تزويج عبده الكبير باذنه اه اقول المتبادر عدم الشمول (قوله بهما) اي الرهن والهبة اه عش (قوله او هو) اي البائع (قوله البيع وما بعده) عبارة المحلى اي والمغني الوطه وما بعده وهي اولى لان ما ذكره الشارح يخرج الوطه والعق عن كونهما اجازة وقد يقال انه اشار الى ان ما قطع فيه بانه فسخ من البائع قطع فيه بانه اجازة من المشتري وما جرى فيه الخلاف اذا وقع من البائع جرى في مثله الخلاف اذا وقع من المشتري اه عش (قوله الا ان تخير) اي واحد فصحت حيث ذكرا اه الشارح المحقق ما يوهم خلاف ذلك محمول على ما اذا كان الخيار لهما ولم ياذن البائع وكان التصرف معه سم ومغني (قوله الا ان تخير او اذن له البائع او كانت معه) اي والحال ان ذلك بعد القبض بدليل ما ياتي في باب المبيع قبل القبض ولو ياذن البائع وان تحوييه للبائع كغيره وهو شامل لما اذا كان هناك خيار اولا اه سم (قوله او اذن له البائع) قضية ساقفة ان هذا اذا كان الخيار لهما ولكن اطلق في الروض قوله واذنه للمشتري في العتق والتصرف والوطه مع تصرف المشتري ووطه اجازة وصحيح فاذا انتهى وهو شامل لما اذا كان الخيار للبائع وحده وعليه فلذ كرو انظيره في جانب البائع بان ياذن المشتري اذا كان الخيار له وحده البائع فيما ذكر فيكون فسحا وصححا فاذا اه سم اقول شرح المنهج كالصريح وكلام المغني صريح في تلك القضية (قوله او كانت معه) اي او كانت التصرفات واقعة مع البائع رشدي وعش (قوله ما مر) هو قوله هي منه صحيحة الخ اه كرى عبارة عش قوله وفارق اي تصرف المشتري ما مر في البائع اي حيث نفذوا الخيار لهما

لا يتقدم من المشتري الخ) قال في شرح الروض فان تم البيع بان نفوذه والا فلا (قوله ولو بشرط الخيار الخ) قضية المالبة ان الحكم كذلك اذا لم يوجد شرط مطلقا (قوله ان كان للمشتري) اي وحده بخلاف ما اذا كان للبائع او لهما فلا يكون البيع حيث ذكرا فسحا ومثله المشتري في ذلك فاذا باع في زمن الخيار الثابت له او لهما بشرط الخيار كان اجازة ان شرطه للمشتري منه وحده بخلاف ما اذا شرطه لنفسه او لهما قال في شرح الروض فالمراد بقوله التصرف من البائع فسخ ومن المشتري اجازة التصرف الذي لم يشترط فيه ذلك اي الخيار لنفسه او لهما انتهى وعلل قبل ذلك عدم كون البيع فسحا واجازة اذا باع احد هما بشرط الخيار لنفسه او لهما بقوله بناء على انه لا يزول ملك البائع بمجرد البيع وهو الاصح انتهى وقد يفهم هذا التعليل ان بيع احدهما من غير شرط الخيار مطلقا لا يكون فسحا واجازة لان خيار المجلس يمنع زوال ملك البائع لكن ظاهر كلامهم خلافا له ويؤيده انه اذا شرط الخيار للمشتري وحده كان فسحا واجازة مع ثبوت خيار المجلس ومع ما تقدمت فيه اذا اجتمع خيار المجلس وخيار الشرط لاحدهما اذا غلب خيار المجلس على ما تقدم فليتأمل ما يتحصل على هذا من ان شرطه لنفسه او لهما لا يكون فسحا واجازة وافتاء الشرط مطلقا يكون فسحا واجازة (قوله الا ان تخير) اي وحده والاشكل بما مر في البائع اذا فارق على ذلك التقدير (قوله الا ان تخير الخ) اي فيصح حيث ذكرا اه الشارح المحقق ما يوهم خلاف ذلك محمول على ما اذا كان الخيار لهما ولم ياذن البائع ولا كان التصرف معه (قوله الا ان تخير او اذن له البائع او كانت معه) اي والحال ان

وخرج به مقدماته (واعتاقه) ولو معلقا لكاه وبعضه او اولاده حيث تخيرا او هو وحده (فسخ) اما الاعتاق فلقوته ومن ثم نفذ قطعا واما الوطه فلتضمنه اختيار الامساك واتماما يمكن رجعة لان الملك يحصل بالفعل كالسبي فكذلك اذا ركه بخلاف النكاح ومع كون نحو اعتاقه فسحا هو نافذ منه وان تخيرا لتضمنه الفسخ فينتقل الملك اليه قبله ولا يتقدم من المشتري اذا تخيرا بل يوقف حيث لم ياذن له البائع لتقدم الفسخ ولو وقع من البائع بعد على الاجازة (وكذا يبيع) ولو بشرط الخيار لكن ان كان للمشتري (واجارته وتزويجه) ووقفه ورهنه وهبته ان اتصل بهما القبض ولو وهب لفرعه (في الاصح) حيث تخيرا او هو وحده ايضا فكل منها فسخ لا شعارها باختيار الامساك تقدم على اصل بقاء العقد ومع كونها فسحا هي منه صحيحة تقدير الفسخ قبلها (والاصح) ان هذه التصرفات البيع وما بعده (من المشتري) حيث تخيرا او هو وحده (اجازة) للشراء لا شعارها باختيار الامساك نعم لا تصح منه الا ان تخيرا واذن له البائع او كانت معه وفارق ما مر في البائع

وان لم ياذن المشتري اه (قوله بترزل ملكه) اى المشتري (قوله لنفسه) اى البائع اه ع (قوله) وهو ممتنع اى اسقاط الفسخ اه كردى قول المتن (والتوكيل فيه) اى والهبة والرهن اذ لم يتصل بهما قبض اه معنى (قوله) اذ لم يوجد اى فى حياة الموصى

هـ (فصل) فى خيار النقص (قوله) ومما يتعلق بالاول هو قوله التزام شرطى اى فى قوله ولو شرط وصفا يقصد الخ اه ع عبارة السيد ع فى النهى عن بيع وشرط اه (قوله) وباقى الخ) اى فى فصل التصرية حرام اه ع (قوله) وبدأ بالتالث هو قوله أو قضاء ع فى اى قدمه على الثانى (قوله) لطول الكلام عليه اى فيحتاج الى توفر الهمة وعدم فتورها بالاشتغال بغيرها ولا اه سم (قوله) فيه وكذا) الى قوله ويفرق فى النهاية والمعنى الا قوله ولا نظر الى ولو كان (قوله) فيه اى المبيع المعين وغيره لكن يشترط فى المعين الفور بخلاف غيره كما يأتى له بعد قول المصنف الاقوى والرد على الفور اه ع (قوله) وآثرو الاول اى اقتصروا على ثبوت الخيار للمشتري اه معنى (قوله) فى الثمن اى المعين وغيره على ما مر بان كان فى الذمة لكن ان كان معينا ورده انفسخ العقود ان كان فى الذمة لا يفسخ العقود له بدله ولا يشترط لرد الفور بخلاف الاول هذا كله فيما فى الذمة اذ اكان القبض بعد مفارقة المجلس امالو وقع القبض فى المجلس ثم اطلع على عيب فيه ورده فهل يفسخ فيه ايضا ولا لكونه وقع على ما فى الذمة فيه نظرو مقتضى قولهم الواقع فى المجلس كالواقع فى العقد الاول اه ع (قوله) أو أحدث قبل القبض اى بغير فعل المشتري على ما يأتى اه ع (قوله) اجبا ع) علة لقول المتن للمشتري الخ (قوله) فى الثانى هو قوله أو أحدث فيه قبل القبض اه ع (قوله) وان قدر الخ) راجع للثمن وما زاده الشارح عقبه (قوله) من خير) اى من البائع والمشتري اه كردى (قوله) وان قدر من خير الخ) اى بمقتضى اخذ من قوله لا ياتى له لا مشقة فيه الخ فلو كان يقدر على ازالته من غير مشقة كازالة عراج السيف مثلا بضره فلا خيار له وهذا ظاهر ان كان يعرف ذلك بنفسه فلو كان لا يحسنه فهل يكلف سؤال غيره أم لا للتمسك فيه نظرو الاقرب الثانى اه ع (قوله) بغير اذن سيده) متعلق بمجر ما يفلو مات السيد مثلا ولم يعلم الحال فالاقرب المجل على انه احرم باذنه اذا لاصل عدم مبيع التحليل وهذا جرت لاوارثان كان له وارث وصديق العبد فى احرامه باذن مورثه فالاقرب ثبوت الخيار للمشتري لان الوارث قائم مقام مورثه (قوله) لقدرة على تحليله) اى بان يارمه بفعل ما يحرم على المحرم اه ع (قوله) لا مشقة فيه) اى التحليل (قوله) وهذا ليس منه) اى والمهابة ليست من السبب القوى (قوله) بخلافه فى نحو التمتع الخ) يعنى بخلاف مهابة ابطال صوم المرأة فانها ينظر اليها فى حرمة صومها ونفلا والزواج حاضرا فان الصوم لا يؤدى الى تفويت مال على الغير (قوله) ولو كان حدوث العيب بفعله الخ) اى المشتري وهذا تفصيل لكلام المتن عبارة المعنى ويستثنى من طرده مسائل منها ما اذا حدث العيب قبل القبض بفعل المشتري كما سياتى الخ اه (قوله) او كانت النعطة) اى اولم يحدث كذلك كان حدث باقة سماوية او بفعل البائع قبل القبض ولكن كانت الخ حاصلة انه ان لم يكن فى شرائه غبطة واشترى الى بغير المال يصح وفى الذمة وقع الشراء لولوى وان كانت

ذلك بعد القبض بدليل ما يأتى فى باب المبيع قبل القبض ولو باذن البائع وان نحو بيعه البائع كغيره وهو شامل لما اذا كان هناك خيار اول او لم يشمل فهم منه البطلان اذا كان هناك خيار بالاولى لانه اذا بطل تصرف المشتري قبل القبض اذا لم يكن خيار فاذا كان خيار فليطال بالاولى فليتامل (قوله) واذا نال البائع قضية سياقه ان هذا اذا كان الخيار لهما ولكن اطلق فى الروض قوله واذا نال للمشتري فى العتق والتصرف والوطع مع تصرف المشتري ووطنه اجازة وصحيح فاذا اه وهو شامل لما اذا كان الخيار للبائع وحده وعليه فلم يذكر واظفيره فى جانب البائع بان ياذن المشتري اذا كان الخيار له وحده للبائع فيما ذكر فيكون فسخا وصحيفا ناظرا

هـ (فصل فى خيار النقص) (قوله) وبدأ بالتالث) اى قدمه على الثانى وقوله لطول الكلام اى فيحتاج الى توفر الهمة وعدم فتورها بالاشتغال بغيره ولا (قوله) الانضباط) تامله

وانكاره (والتوكيل فيه ليس فسحا من البائع ولا اجازة من المشتري) لانه قد يستبين اربع هوام خاسر ولما حصل الرجوع عن الوصية بذلك لضعفها اذ لم يوجد لاحد شق عقدها (فصل) فى خيار النقص وهو المتعلق بفوات مقصود مظنون نشأ الظن فيه من التزام شرطى او تغير بر فعل او قضاء ع فى وسم ما يتعلق بالاول وياتى ما يتعلق بالتالث وبدأ بالتالث لطول الكلام عليه فقال (للمشتري الخيار) فى رد المبيع (بظهور عيب قديم) فيه وكذا البائع بظهور عيب قديم فى الثمن وآثرو الاول لان الغالب فى الثمن الانضباط فيقول ظهور العيب فيه وهو اعنى القديم ما قارن العقداو حدث قبل القبض وقديقى الى الفسخ اجماعا فى المقارن ولان المبيع فى الثانى من ضمان البائع فكذا جزؤه وصفتوه ان قدر من خير على ازالة العيب نعم لو اشترى محرما بنسك بغير اذن سيده لم يتخير لقدرة على تحليله كالبائع اى لانه لا مشقة فيه ولا نظر هنا لكونه يباب اقدام على ابطال العادة لان الرد لكونه قد يستلزم فوات مال على الغير لا بدله من سبب قوى وهذا ليس منه بخلافه فى نحو التمتع بالحليلة الاقوى فى النفقات فتامله ولو كان حدوث العيب بفعله قبل القبض او كانت النعطة

الغطة فيه للولي عليه وكان معيا سواء كان العيب حادثا بعد العقد أو مقارنا له واقع للولي عليه ولا خيار مؤلف مراه ع (قوله في الامساك) أي للعيب اه ع (قوله أو ولي) فيه تصريح بصحة الشراء للولي مطلقا لكن في شرح الروض فرع ذكر في الكفاية لو اشترى الولي لطفله شيئا فوجده معيبا قال المشتري ابعين ماله فباطل أو في الذمة صح للولي ولو اشتراه مسلما فتعيب قبل القبض فان كان الخطف في الابقاء أبى والارد فان لم ير دبطل ان اشترى بعين ماله ولا انقلب إلى الولي كذا في التهمة واطلق الامام والغزالي أنه يتمتع الردان كانت قيمته أكثر من الثمن ولا يطالب بالارش لان الرد يمكن وانما امتنع للصحة ولم يفصل بين العيب المقارن والحادث اه وعلى ما في التهمة اقتصر السبكي اه وعلى كلام الامام والغزالي هل يصح شراؤه مع العلم بالعيب إذا كانت قيمته أكثر اه سم على حج قلت القياس عدم الصحة لانه يتمتع عليه شراؤه المعيب مع العلم بعيبه لكن ماذا ذكرناه عن المؤلف أي مرفى قوله قيل هذه صريح في الصحة وعدم الخيار ان كانت الغطة فيه للولي عليه وينبغي حمله على ما لو اشتراه للتجارة وحمل البطلان على ما لو اشتراه للقتلة اه ع (قوله قلت القياس) الخ وقوله وينبغي الخ في كل منهما موقفة ناهية (قوله ورضيه موكله) قضيته أنه لا يشترط في امتناع رد العامل رضا المالك وهو ظاهر ان لم يصح بطلب رده من العامل ولا فلا وجه لامتناع الرد ولو كانت الغطة في الرد لم ينظر رضا الموكل فيرده الموكل وان منعه الموكل ولعله غير مراه مراهيت سم حج صرح به اه ع (قوله وفي الغنى والبصرى ما يوافقه عبارة سم قوله او وكيل ورضيه موكله) قديقال إذا رضيه الموكل لم يتقيدني خيار الوكيل يكون الغطة في الامساك كما هو فرض المسئلة لما يأتي في باب الوكالة انه حيث رضى الموكل بالعيب فلا رد للوكيل فليتأمل اه سم (قوله فلا خيار) أي لحق الغرامة في المفاسد وحق المولى عليه في الولي الخ اه ع (قوله بين هذا) أي حدوث العيب بفعل المشتري (قوله وما يأتي) أي في الاجارة والتكاح (قوله ان المستاجر) هو ما في الاجارة (قوله وانها الخ) عطف عليه وهو ما في التكاح اه كرى (قوله بان فعله الخ) هذا يصلح لصورة الجلب المذكورة اه سم (قوله وما مر الخ) عطف على قوله وما يأتي اه كرى (قوله وكالعيب) الى قوله وقطع الشفرين في الغنى والى قوله ولا يردي النهاية إلا لاقوله ولو مرة الى وان تاب (قوله وكالعيب فوات وصف) مبتدأ وخبر (قوله قبل قبضه) متعلق بالفوات (قوله به) أي بالوصف (قوله فيخير المشتري) أي وان حدث فيه صفة تجبر ما نقص من قيمته بفوات الاولى لان الفضيلة لا تجبر النقص اه ع (قوله وان لم يكن فواته) الاولى عدمه قول المتن (كخصاص رقيق) بالاضافة وهو سل الاثنين سواء اقطع الوعاء المذكور معهما لا اه معنى وفي ع (قوله بعد ذكر مثله عن الزيادة مانصه وهو بيان للرد من الخصى هنا ولا في قطع ذكره واثباته يقال له مسح لا خصي اه (قوله وجبر رقيق) ومثل الجلب ما لو خلق فاقدها فله الخيار اه ع (قوله لان الفعل الخ) تعليل لاصل المتن اه رشيدى (قوله

(قوله أو ولي) فيه تصريح بصحة الشراء للولي مطلقا لكن في شرح الروض قيل باب المبيع قبل قبضه مانصه فرع ذكر في الكفاية لو اشترى الولي لطفله شيئا فوجده معيبا فان اشترى ابعين ماله فباطل أو في الذمة صح للولي ولو اشتراه مسلما فتعيب قبل القبض فان كان الخطف في الابقاء أبى والارد فان لم ير دبطل ان اشترى بعين ماله ولا انقلب إلى الولي كذا في التهمة واطلق الامام والغزالي أنه يتمتع الردان كانت قيمته أكثر من الثمن ولا يطالب بالارش لان الرد يمكن وانما امتنع للصحة ولم يفصل بين العيب المقارن والحادث اه وعلى ما في التهمة اقتصر السبكي اه وعلى كلام الامام والغزالي هل يصح شراؤه مع العلم بالعيب إذا كانت قيمته أكثر (أو وكيل ورضيه موكله) قديقال إذا رضيه الموكل لم يتقيدني خيار الوكيل يكون الغطة في الامساك كما هو فرض المسئلة لما يأتي في باب الوكالة انه حيث رضى الموكل بالعيب فلا رد للوكيل فليتأمل وتقدم اول الفصل السابق عن الروض ان الوكيل لا يفعل إلا ما فيه حظ للوكيل فبمع كونه في خيارى المجلس والشرط لا يتقيد برضا الموكل لا بد من مراعاة حظ الموكل (قوله بان فعله) هذا يصلح لصورة الجلب المذكورة (قوله اليأس وقود وجد) قديقال لم كان كذلك (قول المصنف كخصاص رقيق) سياقي عن شيخنا الرملى استثناء خصاص البهائم في هذه الا زمان

مفلس أو ولي أو عامل قراض أو وكيل ورضيه موكله فلا خيار ويفرق بين هذا وما يأتي ان المستاجر لو عيب الدار تجبر بأن فعله لم يرد على المعقود عليه وهو المنافع لانه مستقبل غير موجودة حالا بخلاف فعله هنا وانها اوجبت ذكر زوجها تغيرت بان ملحظ التخيير ثم اليأس وقد وجد ثم رأيت ما يأتي في المبيع قبل قبضه وهو قريب مما ذكرته وما مر ان الوكيل في خيارى المجلس والشرط لا يتقيد برضا الموكل فيما لومعه من الاجازة أو الفسخ بان الملحظ هنا فوات المالية وعدمه وهو انما يرجع للوكيل وثم مباشرة ما تنسب عن العقد وهو انما يرتبط هنا بمباشرة فقط وكالعيب فوات وصف يزيد في الثمن قبل قبضه وقد اشتراه به كالكتابة ولو بنحو نسيان فيخير المشتري وان لم يكن فواته من اصله عيا (كخصاص) بالمد اوجب (رقيق) أو حيوان آخر لان الفعل يصلح لما لا يصلح له الخصى ولا نظر لزيادة القيمة به باعتبار آخر لان فيه فوات جزء من البدن مقصود

وبحث الاذرى (الخ) اعتمده النهاية والمعنى (قوله) انه ليس بعيب (خ) وقد يقال ان الثيران الغالب فيها الخصى فلا يثبت فيها خيار اه معنى (قوله) البراذين جمع برذون وهو الفرس الذى احداويه عرى والاخر يعنى اه كرى (قوله) والبالغ هذا قد يشعر بجواز خصاء البالغ وليس مراد ما فانه يشترط لجواز الخصاء كونه فى صغير ما كول اللحم لا يحصل منه هلاك له عادة ككون الزمان غير معتدل وقضية تقييد الجواز بكونه فى صغير ما كول ان ما كرم من فحول البهائم يحرم خصاؤه وان تعذر الاتقاع به او عسر مادام نحلا وينبغى خلافه حيث امن هلاكه بان غلبت السلامة فيه كما يجوز قطع القدم من العبد مثالا الى الكشرين حيث لم يكن فى القطع خطر اه عرش وفى القياس المذكور تأمل (قوله) لعلبة ذلك فيها) قد يقال هذا لا يوجب غلبته فى جنس الحيوان على قياس ما ذكره فى قطع الشفرين فليتأمل لكن قضية ما يأتى عن شيخنا الشهاب الرملى من استثناء خصاء البهائم فى هذه الازمان اعتبار الغلبة فى جنس الحيوان اه سم (قوله) الا فى المتن (قوله) وقطع الشفرين عيب) مبتدأ وخبر (قوله) وقطع الشفرين (بضم الشين اه عرش (قوله) فى جنس الرقيق) لكن قضية ما مر فى البراذين انه ليس عيبا فى خصوص ذلك النوع وقد يفرق بين نحو البراذين والاماء بان الخصاء فى البراذين يصلح له تعلقها بكتلها وتذليل الثيران لاستعمالها فى نحو الحرث لا كذلك فى قطع الشفرين من الامة فجعل ذلك فيها عيبا مطلقا وان اعتبد اه عرش قول المتن (وزناه) اى اذ جود عند البائع فقط او عندهما الما لو وجد عند المشتري ولم يثبت وجوده عند البائع فهو عيب حدث عند المشتري فلا رد به (تنبيه) يثبت زنا الرقيق باقرار البائع او بيئته ويكتفى فيها رجلا ان لا ليس فى معرض التعيير حتى تشتترط له اربعة رجال ولا يكتفى باقرار العبد بالزنا لان فيه ضررا بغيره فلا قبيل منه (فرع) لو زنى اوسرق العبد قبل رقة فالظاهر انه عيب سم على منعه اقول ولا يبعد ان مثلها غيرهما كالجنابة وشرب المسكر والقذف لان صدورهما منه يدل على لقاها طاعما اه عرش (قوله) ولو مرة من صغير (خ) راجع لقوله وزناه اه عرش وكردى (قوله) والاظهار ان وطء البهيمة كذلك اى يثبت به الخيار ولو مرة وتاب منه اه عرش (قوله) لانه لم يتحقق (خ) ومن ذلك ايضا ما اعتيد فى مريد بيع الدواب من ترك حلبها لايام كثيرة اللين فظن المشتري ذلك لا يسقط الخيار لانه من الظن المرجوح والمساوى لعدم اطراد الحلب فى كل بهيمة اه عرش (قوله) وفاقى البغوى (خ) ينبغى حمله على التردد باستواء لان الظن كاليقين بدليل ان اخبار البائع بالبيع لا يفيد الا الظن مر اه سم عبارة النهاية نعم يتجه حمله على ظن مساو طرفه الاخر او مرجوح فان كان رجحا فلا لانه كاليقين ويؤيده اخبار البائع بعيه اذ لا يفيد سوى الظن ولو اشترى شيئا فقال انه لا عيب به ثم وجد به عيبا فله رد به ولا يمنع قوله المذكور لانه بناء على ظاهر الحال اه قال عرش قوله مر على ظن مساو طرفه الخ قد يقال حيث تساوى طرفاه لم يكن غنايا بشكاو حيث كان مرجوحا كان وهما فالقول بما ذكر تضعيف المعنى لمن اتى الظن نعم الظن تتفاوت مراتبه باعتبار قوة الدليل وضعفه فينبغى ان يقيد الظن بما لم يقود له بحيث يقرب من اليقين ويمكن حمل كلام الشارع عليه وقوله بعيه اى فانه لا رد به وان وجد كذلك وقوله فقال اى المشتري لمن ساله عنه اى مقام مدحه اه وقال الرشيدى قوله مر نعم يتجه حمله الخ اى فالمراد بالظن هنا ما يشمل الاطراف الثلاثة كما هو عرف الفقهاء

(قوله) لعلبة ذلك فيها) قد يقال هذا لا يوجب غلبته فى جنس الحيوان على قياس ما سبذكره فى قطع الشفرين فليتأمل لكن قضية ما يأتى عن شيخنا الشهاب الرملى من استثناء خصاء البهائم فى هذه الازمان اعتبار الغلبة فى جنس الحيوان (قوله) ولو مرة) ثم قوله لو سرقته كانا عبارة الروض ومرة من الزنا والسرقة والابقا ولو تاب او نازع عفى شرحه فى عدم السرقة والابقا مع التوبة من العيوب ثم قال ولا يمنع المشتري من الرد بكل من الثلاثة وجوده عنده فانما لان الثانى من اثار الاول وقال المتولى ان زادت قيمة المبيع نقضا بذلك فلا رد والافله الرده (فرع) مثل ما مر فى الزنا الخ الردة والقتل عمدا والجناية عمدا فهى عيوب وان تاب مر (قوله) وفاقى البغوى (خ) ينبغى حمله على التردد بالاستواء لان الظن كاليقين بدليل ان اخبار البائع بالبيع لا يفيد

وبحث الاذرى انه ليس بعيب فى الضان المقصود لعله وبالبزازين والبالغ لعلبة ذلك فيها وايده غيره بانه قضية الضابط الاى اى فهو كالثبوة فى الاماء وقطع الشفرين عيب كما شمله كلامهم وغلبته فى بعض الانواع لا توجب غلبته فى جنس الرقيق (وزناه) ذكر اكان او اثنى ولو اطاه وتمكنه من نفسه وسحقها ولو مرة من صغير له نوع تمييز وان تاب وحسن حاله لانه قد باقه ولان تهمته لا تزول ولهذا لا يعود حسان الزانى بتوبته ويظهر ان وطء البهيمة كذلك وفاقى البغوى فيمن اشترى امة يظنها هو والبائع زانية فبان زانية بانه يتخير لانه لم يتحقق زناها قبل العقد واقره غير واحد ومنه يؤخذ ان الشراء مع ظن العيب لا يسقط الراد ولا رد عليه قولهم مظنون نشأ الظن فيه من قضاء عرف لان الظاهر ان المراد ظن اهل العرف لا خصوص العاقد

(وسرقة) ولو لأختصاص كاشمله اطلاقهم ويظهر في اخذ نهائيا عيب ايضا كالزنا في احواله المذكورة وعليه الا في دار الحرب لان الماخوذ ضيعة (واباقه) وهو التنب عن سيده (٣٥٤) ولو لمحل قريب في البلد كاشمله اطلاقهم ايضا كالزنا في احواله المذكورة وعليه ايضا كاحصر

بغير واحد اذا جاء البناء مسلما من بلاد الهدنة لان هذا باق مطلوب ويلحق به ما يليق الى الحاكم لضرر لا يحتمل عادة الحق به نحو سيده وقامت به قرينة وقوع في كلام شارح ما قد يخالف ما ذكرته فلا تقتصر به والوجه عليه تسويل نحو فاسق يحمل مثله على مثله عادة ومحل الرد به اذا عاود الا فلا رد ولا ارش اتفاقا (وبوله بالفرش) ان اعتاده اى عرفا فلا يكتفى مرة فيما يظهر لانه كثيرا ما يعرض المرة بل والمرتين ثم يزول وبلغ سبع سنين وعمله ان وجد البول في يد المشتري ايضا الا فلا تلبين ان العيب زال وليس هو من الاوصاف الخبيثة التي يرجع اليها الطبع بخلاف ما قبله وهل لعوده هدامة يقدر بها او لا محل نظر والذي يتجه انه ان حكم بخير ان به من اثار الاول فعيب وان توقفا او فقد اوحكامانه من حادث فلا ولولم يعلم به الا بعد كبره فلا رد به وله الارش لان علاجه ما صعب في الكبير صار كبره كعيب حدث (وبخره) المستحكم بان علم كونه من المعدة لتعذر زواله بخلافه من الفم لسهولة زواله ويلحق به

مخلاف عرف الاصوليين اه قوله المتن (وسرقة) اى وان وجدت عند المشتري بعد وجودها في يد البائع اه عش (قوله ايضا) اى كالسرقة (قوله كانا) لتعليل للمتن (قوله في احواله المذكورة) اى بقوله السابق ولو مرة من صغير الخ (قوله في علته) وهى قوله لانه قد بالغه الخ (قوله الا في دار الحرب الخ) وقال للنهية والمغنى (قوله كاحصر) الخ وما تقرر من ان السرقة والا باق مع التوبة عيب هو المتقدم معنى ونهاية (قوله الا اذا جاء البناء) الى قوله ويلحق به في النهاية والمغنى (قوله ما لوابق الى الحاكم) ينبغي ان يلحق به غيره ممن يتوسم فيه الرقيق ان له قدرة على تخلصه بما ذكره ولو باعناه عند نحو حاكم ولو فرض عدم قدرته بحسب الواقع لان المدار على ما يغلب معه الظن على انتفاء ما يعدي على ان عرف اه سيد عمر (قوله الى الحاكم الخ) اى الى من يتعلم منه الاحكام الشرعية حيث لم يغب عن السيد اه عش (قوله وما لو حمله الخ) عطف على ما لوابق الخ (قوله ومحل الرد) الى المتن في النهاية والمغنى عبارة الانى وحيث قيل له الرد بالا باق فمحلّه في حال عوده ما ادا اباقة فلا رد قطعاً ولا ارش في الاصح اه (قوله اذا عاود) هذا يصور بما اذا ابقى في يد المشتري وكان ابقى في يد البائع وانما رد مع حصوله في يده لانه من اثار ما حصل في يد البائع ولا فرق بين ان يكون مافى يد المشتري اكثرو ينقص به المبيع او لا هذا هو المتعمد من خلاف ذلك مر اه سم على حجب اه عش (قوله والا فلا رد) اى فليس له الفسخ قبل عوده ومن لازم عدم الرد عدم المطالبة بالثنى اه سم (قوله ولا ارش) اى لاحتمال عوده اه عش (قوله وبلغ سبع سنين) اى تقريبا نهاية معنى اى كشهريين عش (قوله وعمله) الى قوله وهل لعوده في النهاية والمغنى (قوله بخلاف ما قبله) اى من الزنا وما عطف عليه (قوله وهل لعوده هذا) اى عود العيب الذى زال اه كردى (قوله يقدر) اى العود (بها) اى بهذه المدة (قوله ولولم يعلم) الى المتن في المغنى (قوله به) اى يوله في الفرش (قوله فلا رد به) وفاقا للمغنى وخلافا للنهية عبارة قسم الاصح ان له الرد لانه من اثار ما كان في يد البائع مر اه (قوله المستحكم) الى قوله وزعم في النهاية الاقوله اوبىص الى اوشاما وقوله وعبروا الى اوأ كلا وقوله وظاهر الى اوفرنا وقوله الا اذا كان الى اوداسن (قوله المستحكم) بكسر الكاف لانه من استحكم وهو لازم قال في المختار واحكم فاستحكم اى صار محكما به يعلم ان ما اشترى على الالسنه من قولهم فساد استحكم بضم التاء خطأ اه عش قول المتن (وصنان) بضم الصاد اه عش (قوله تراكم وسخ الخ) قد يتوقف فيه باعتبار ان الغالب في الارقاء المحلول بين ذلك لعدم اعتياد السواك في تامل اه السيد عمر ولك منع تلك الغلبة (قوله لذلك) اى التعذر (قوله الان نحو صدا عيسير الخ) قد يتوقف فيه والفرق بينه وبين المقيس عليه واضح لان الملحظ في المرض ثم ما يشق معه الحضور فيخرج ما ذكره وهنا نقص القيمة وقد يتحقق معه نعم ان فرض فيما اذا كان

الا الظن مر (قوله اذا عاود) هذا يصور بما اذا ابقى في يد المشتري وكان ابقى في يد البائع وانما رد مع حصوله في يده لانه من اثار ما حصل في يد البائع ولا فرق بين ان يكون مافى يد المشتري اكثرو ينقص به المبيع او لا هذا هو المتعمد من خلاف ذلك مر (والا فلا رد) اى فليس له الفسخ قبل عوده ومن لازم عدم الرد عدم المطالبة بالثنى (قوله سبع سنين) بخلاف ما دونها قال في شرح الروض اى تقريبا بقول القاضي اى الطب وغيره بان يكون مثله محترمه اه (قوله وعمله الخ) اعتمده مر (قوله فلا رد به) بوله الارش الاصح ان له الرد لانه من اثار ما كان في يد البائع مر انتهى اقول اعلم ان تصحيح الردها وقفا اذا ابقى في يد المشتري كما تقدم ونحو ذلك قد يشكل عليه عدم الرد فيما ساقى من موته مرض سابق ونقصها بالولادة وجه الاشكال ان ما علم به هنا من ان ما وجد في يد المشتري من اثار ما كان في يد البائع موجودا فيما باقى بان يقال زيادة المرض في يد المشتري من اثار ما كان في يد البائع وما منع كون ما باقى من الاثار بخلاف ما هنا فقيه ما فيه (قوله ويلحق به) اعتمده مر وكذا قوله على الاوجه

على الاوجه تراكم وسخ على الانسان تعذر زواله (وصنانه) المستحكم دون غيره لذلك ومرضه مطلقا الان نحو صدا عيسير على الاوجه اخذا بما ذكره في اعدار الجمعة والجماعة

يعرض احيا نباحي لا يخل بالعمل بوجه ولا يؤدي الى نقص القيمة فيحتمل اه سيد عمر (قوله) ولو ظن مرضه عارضا اي فاشتره ببناء على ظن سرعته زواله (فرع) وقع السؤال في الدرس عما لو اشترى عبدا وختمته ثم اطلق فيه على عيب قديم هل له الرد ام لا والظاهر ان يقال ان تولد من الختان نقص منع من الرد والا فلا ووقع السؤال فيه ايضا عما لو اشترى رقيقا فوجده يعطى نومه او وجده تقبل النوم هل يثبت له الخيار ام لا فيه ونظر والظاهر ان يقال ان كانا زائدين على عادة غالب الناس ثبت له الخيار والا فلا لان الاول ينقص القيمة والثاني يدل على انه ناشئ عن ضعف في البدن (فرع) ليس من العيوب فيما يظهر ما لو وجد انف الرقيق او اذنه مقبولا لانه للزينة اه عش (قوله) ومن عيوب الرقيق الى قوله وزعم في المغني الا قوله وعبروا الى واكلا وقوله وظهر الى او قرناه وقوله لا اذا كان الى وذا سن (قوله) كونه تاما او مبيعا في جناية عمدوا ان تاب منها كما جزم به في الانوار وهو المعتقد او مكثرت الجناية الخطا بخلاف ما اذا قل والقليل مرقوما فوجب كثيرا كإقتضاء كلام الماوردي او مرتدوا ان تاب قبل العلم كما قاله الماوردي وتبعه الاذرعى خلافا لبعض المتأخرين سم ونهاية (قوله) او تمنا او هو من يردد الكلام الى التام والميم اه قاموس (قوله) او قاذفا اي لغير المحصنات مراه سم اي خلافا للمغني حيث قيده بالمحصنات قال النباهة او مقامرا او كافرا ببلاد الاسلام اه زاد المغني او ساعرا اه (قوله) او تاركا للصلاة وفي إطلاق كون الترك عيانا نظر لاسيما من قرب عبده يبلغ او اسلام إذ الغالب عليهم الترك خصوصا الامام بل هو الغالب في قدّمات الاسلام وقضية الضابط ان يكون الاصح منع الرد نهية بمعنى ان يمنع الرد بترك الصلاة على المعتقد عش اي خلافا للتحفة (قوله) أو أصم) ولو في أحد أذنيه اه نهية (قوله) أو أقرع) وهو من ذهب شعر رأسه باقة (او ابله) اي يغلب عليه الثقل وعدم المعرفة او مختلا بالموحدة وهو في عقله خيل افساد او مزوجا او منقلب القدمين شمالا ويمينا او متغير الاسنان بسواد او خضرة او زرقه او حمرة او كلف الوجه متغير ابشرته او فيه آثار الشجاج والقروح والكي الشائنة (وارت) اي لا يفهم كلامه غيره والغي اي يدل حر فاجع ف اخر او مجنون او ان تقطع جنونه او اشل او اجبر لا يبصر في الشمس او اعشى اي يصرف في النهار دون الليل وفي الصحود دون النعم او اخشم اي فاقد الشم او اخرس او فاقد اللونق او اخفش اي صغير العين وضعيف البصر خلقته وقيل هو من يبصر بالليل دون النهار وكلاهما عيب كما في الروضة معنى ونهاية (قوله) مهذرا) قضيت انه لا بد من امر الامام لها وظاهر النهاية حيث اقتضرت على قولها يقتل به عدم اعتبار الرفع الى الامام لان يقال معنى قول حج مهذرا انه صار معرضا للاهتدار اه عش (قوله) او مخدر) اي كالبنج والحشيش اه نهية اي وان لم يسكر به فبا يظهر عش (قوله) لمسكر) كالخمر ونحوه مما يسكر وان لم يسكر بشر به اه نهية قال عش اي وان لم يشكر منه ذلك وظاهره وان اعتدله كخني اعتاد شرب النبيذ الذي لا يسكر وهو ظاهر لانه ينقص القيمة ويقل الرغبة فيه اه (قوله) ما لم يتب) هل يشترط لصحة توبته من شرب الخمر ونحوه مضي مدة الاستبراء او هوسه او لا فيه ونظر والا قرب الثاني اه عش (قوله) او قرناه الخ) او مستحاضة او يتطاول طهرها فوق العادة او نحره تغير ريع فرجها اه نهية (قوله)

ولو ظن مرضه عارضا فان
أصلها تغير كالظن البياض
بهما فان برسا ومن
عيوب الرقيق وهي لا تكاد
تتحصر كونه تاما او تمنا
مثلا او قاذفا او تاركا
للصلاة أو أصم أو أقرع أو
أبله أو ارت أو أبيض
الشعر لدون أربعين سنة
ويظهر انه لا بد من بياض
قد رسي في العرف شيئا
منقصا أو شاما أو كذا
وعبر وها بالمبالغة لافي
نحو قاذفا فيحتمل الفرق
ويحتمل أن الكل السابق
والآتي على حد سواء في أنه
لا بد أن يكون كل من ذلك
صار كالطبع له أي بان
يعتاده عرفا نظير ما مر
لكن يشك عليه بحث
الزركشي إن ترك صلاة
واحدة يقتل بها عيب إلا
ان يجاب بان هذا صيره
مهذرا وهو أوجب العيوب
أو آكل لطين أو مخدر أو

شار بالمسكر ما لم يتب وظاهر
انه لا يكتفي في توبته بقول
البائع أو قرناه أو رتقاء

(قوله) كونه تاما) أو مبيعا في جناية عمدوا ان تاب منها كما جزم به في الانوار وهو المعتقد او مكثرت الجناية الخطا بخلاف ما اذا قل والقليل مرة قافوقها كثيرا كإقتضاء كلام الماوردي او مرتدوا ان تاب قبل العلم كما قاله الماوردي وتبعه الاذرعى خلافا لبعض المتأخرين (قوله) او قاذفا) ولو لغير المحصنات مراه (قوله) او رتقاء او قرناه) قال في الروضة او مستحاضة او يتطاول طهرها فوق العادة الغالبة اه عبارة العباب او مدة طهرها من الحيض فوق العادة الغالبة قال الشارح في شرحه وهي كاصرحوا به ثلاث او اربع وعشرون من كل شهر لكن الذي يظهر ان هذا غير مراد هنا وان المراد هنا ان تطول مدة طهرها الى حد لا يوجد في النساء إلا نادرا وهو ازيد من ذلك بكثير ويلزم على الاول ان من تحيض اقل الحيض وتطهر بقية الشهر ترد بذلك ولا اعظم

او حاملا او لا تحيض من بلغت دشرين (٣٥٦) سنة او احدث فيها اكبر من الاخر او نحو مجسوة او مصطك الركنين مثلا او خشي ولو

واضح الا اذا كان ذكرا
وهو يول بفرج الرجل
قطط او ذسان مثلا زائدة او
فاقد نحو شعر ولوعانة او
ظفر لانه يشعر بضعف
البدن وزعم فرق بينه وبين
عدم الحيض بانه يتداوى
له منع فان عدم الحيض
قد يتداوى له ايضا لكن
لماضر التداءى له لالذلك
كثرفى ذلك (تنبه)
اطلق فى الانوار ان الوشم
عيوب افره وغير واحد واما
يتجه ان كان بحيث لا يعنى عنه
اما معفو عنه بان خشى
من ازالته مبيع تيمم وان
تعدى بكم ولم يحصل به
شين عرفا ومن كونه سائرا
لنحو برص فانه قد يفعل
لذلك فيبعد عنه من العيوب
حينئذ فى البخارى ان هيام
الابل عيب وهو داء يصيبها
فيعطشها فتشرب فلا تروى
ومثله ما اشتر عند عربان
مكن من داء يصيبها يسمونه
الغلة بالمعجمة لكنهم يزعمون
انه لا يظهر الا بعد ذبحها
فيعرفون حينئذ قدمه
وحذوته فاذا ثبت قدمه
وجب ارشه فيما يظهر
ويحتمل خلافه لان الحكم
بالقدم فيما مضى بعد الذبح
امر تخيى لا يعول عليه
(وجاح الدابة) بالكر
وهو امتناعها على راكبها
وعبر غيره بكونها جواحا

او حاملا) لانه يخاف من هلاكها بالوضع لافى البهائم فان الغالب فيها السلامة او معتدة ولو حرمه عليه بنحو
نسب معنى ونهاية (قوله) او لا تحيض (الخ) لا يخفى ما فى عطفه على ما قبله عبارة المغنى او لا تحيض وهى فى سن
الحيض غالبا بان بلغت عشرين سنة قاله القاضى لان ذلك انما يكون لملءها وهى ظاهرة (قوله) او احدث فيها
(الخ) او فيه خيلان كثيرة بكثر الخاء جمع خال وهو الشامة اه نهاية زاد المغنى او كونه ايسر وفصل ابن الصلاح
فقال ان كان اخطى وهو الذى يعمل يديه معا فليس يعيب لان ذلك زيادة فى القوة ولا فو عيب اه (قوله)
او مصطك الركنين) اى مضطربهما (وله) او خشي (الخ) او غشوا وهو فتح النون وكسرهما الذى يشبه حركاته
حركات النساء خلقا وتخلقا ه معنى (قوله) الا اذا كان ذكر (الخ) نقل هذا فى شرح الباب عن ابى الفتح
وضعه وبسطرده اه سم (قوله) مثلا) اى اودى اصبع زائده (قوله) زائدة) هى التى يخالف منبتها بقية
الانسان اه معنى عبارة عرش قوله او سن شاقية اى زائدة وليست على سمت الانسان بحيث تنقص الرغبة فيه
(قوله) او فاقد نحو شعر) او به قروح او ثآليل كثيرة او جرب او عشم او سعال اه نهاية قال عرش قوله او
ثآليل بالثاء المثلثة جمع ثول وهو حب يعلو ظاهر الجسد كالخصبة فادونها قوله او جرب اى ولو قليلا وقوله
او سعال اى وإن نزل حيث صار من مئاه وقوله او عشم يقال عشمته عنة اذا سال دمعا فى اكثر الاوقات
مع ضعف البصر اه ترجمة القاموس (قوله) ولو عانة) واما اخذ العانة غاية لان من الناس من يتسبب فى عدم
انباتها بالدوافع بما يتوهم لاجل ذلك ان عدم انباتها ليس عينا اه عرش (قوله) لانه يشعر) اى فقد نحو الشعر
او الظفر (قوله) ضر التداءى له) اى لعدم الحيض (قوله) لالذلك (الخ) اى لقد نحو الشعر والظفر (قوله) واما
يتجه (الخ) وقفا للنهاية عبارة سم قوله لانه يتجه (الخ) اعتمد مر اه (قوله) ولم يحصل به شين عرفا) قد يقال لعل
عل هذا التفصيل الذى افاده الشارع فى تحوير العيب لا نه قد يعدهم من الزينة بالنسبة لبعض الاعضاء
واما كثير من البلدان كديار العجم التى منها صاحب الانوار فيعدونه مطلقا شيئا عظيما ولعل هذا هو
الحامل لعل على اطلاق كونه عيبا ليهو عندهم اقبح وانقص للقيمة من كثير العيوب المنصوص عليها اه سيد
عمر عبارة عرش وينبغى أن نعمل كون الوشم عيبا اذا كان فى نوع لا يكثر وجوده فيه على ما مر اه (قوله)
ان هيام (الخ) يضم الهاء (قوله) فيعطشها) من باب الافعال او التفعيل (قوله) الغلة) بالضم فالتشدب (قوله)
وجب ارشه (الخ) هلاجاز الرد على هو ولم يمنع منه الذبح لانه لا يعرف القديم لاله الا ان يقال ان الذبح
اتلاف والعلم بعد الاتلاف لا يسوغ الرد فيه نظر وقال م لا يعيد جواز الرد بعد الذبح ولا ارش لانه
لا يعرف القديم لاله اه سم (قوله) ومثله) الى المتن فى النهاية والمغنى (قوله) مر بها (الخ) هو المسى فى العرف
بالجفل اه سم (قوله) وشربها (الخ) اى وإن لم يكن ما كولا اه قول المتن (وعضها) اى كونها موحا نهاية
ومعنى اى كثير الرشح عرش (قوله) وخشونة مشيا) الى قوله او اخبر عبد الله بن النخعي (قوله) وقلة اكلها)
تختلف كثرة اكلها وكثرة اكل القن فليس واحدا منها عيبا بخلاف قلة شربها فيما يظهر لانه لا يورث ضعفا
ومن العيوب كون الشاة مقطوعة الاذن بقدر ما يمنع التضحية مر اه سم (قوله) وكون الدار منزل الجند) كان
المراد انه جرت عادتهم بالنزول فيها عند مرورهم بذلك الحل وينبغى ان يكون جوارها كذلك لانه قد يتأذى
بمجاورتهم اشدهم التاذى بمجاورة القصارين اه سيد عمر (قوله) منزل الجند) او ظهر بقرها دخان من نحو

يسمحون به اه (قوله) او حاملا) اى لافى البهائم ذالم تنقص بالحمل مر (قوله) الا اذا كان (الخ) نقل هذا فى
شرح الباب عن ابى الفتح وضعفه وبسطرده اه (قوله) لانه يتجه (الخ) اعتمد مر (قوله) وجب ارشه
فيما يظهر) هلاجاز الرد على هذا ولم يمنع منه الذبح لانه لا يعرف القديم لاله الا ان يقال ان الذبح اتلاف
والعلم بالعيب بعد الاتلاف لا يسوغ الرد فيه نظر وقال م لا يعيد جواز الرد بعد الذبح ولا ارش لانه
لا يعرف القديم لاله (قوله) مر بها) هو المسى فى العرف بالجفل (قوله) وقلة اكلها) يختلف كثرة اكلها
وكثرة اكل القن فليس واحدا منها عيبا بخلاف قلة شربها فيما يظهر لانه لا يورث ضعفا ومن العيوب كون

فانضى أنه لا بد أن يكون طبعها وهو متجه نظير ما مر ومثله مر بها مائرا وهى بالبن نفسها والحق به لهن
غيرها (وعضها) وخشونة مشيا بحيث يخاف منه سقوط راكبها وقلة اكلها بخلاف القن وكون الدار منزل الجند أو بجنبها

نحو قصار ين يؤدون بنحو صوت دهم أو كون الجن مسلطين على ساكنها بالرجم ونحوه أو القردة ملاترعى زرع الأرض أو الأرض ثقيلة الخراج أي بأن يكون عليها أكثر من أمثالها بما لا يتغلب به فيما يظهر أو أشيع نحو (٣٥٧) وفتيتها وأظهر مكتوب بهالم يعلم كذبها وأخبر

عدل بها وإن لم يثبت ولو عدل رواة فيها يظهر لأن المدار على ما يقابل على الظن وجود ذلك ولا مطمع في استيفاء العيوب بل التعويل فيها على الضابط الذي ذكره وط (و) هو وجود (كل ما ينقص) بالتخفيف كيخرج وقد يشدد بقلة وهو متعديهما (العين أو القيمة تقصا بقوت به غرض صحيح) قيد لنقص الجزء خاصة احترازاً عن قطع زائد وقلقة يسيرة من الفخذ اندملت بلا شين وعن الحثان بعد الاندمال فانه فضيلة ويصح جعله قيداً لنقص القيمة أيضاً خلافاً للشرح حيث اقتصر واعلى الاول وبنو عليه الاعتراض على المتن بأنه كان ينبغي له ذكره عقبه وتبعهم شيخنا في منحه احترازاً عن نقص يسير يتغلب به (إذا غلب) في العرف العام لافي محل البيع وحده فيما يظهر والكلام فيما لم ينصوا على انه عيب والآل يؤثر فيه عرف بخلافه مطلقاً كما هو ظاهر (في جنس المبيع عدمه) قيد لها احترازاً في الاول عن قلم الانسان وبيان الشعر في الكبير وفي الثاني عن ثيوبه الكبيرة وبول الطفل فانها وان نقصا القيمة لا يغلب عدما

حام أو على سطحها من اب رجل أو مدفون فيها ميت وكون الماء بكرة استعماله أو اختلاف في طهوريته كاستعمال كثير أو وقع فيه ما لا ينفس له سائلة وكون الأرض في باطنها رمل أو أحجار مخلوطة وقصدت لزراع أو غرس وان اضرت بأحد هما فقط والخوصفة في البطيخ لا الرمان عيب وإن خرج من حلو ولارد لكون الرقيق رطب الكلام أو غليظ الصوت اه نهاية قال ع ش قوله ميت أي صغير أو كبير مالم يندرس جمع اجزا انه فيما يظهر لجواز حفر موضع حيث وجد والتصرف فيه اه وقوله مالم يندرس الخ غيبة وقفة وميل القلب إلى الإطلاق (قوله نحو قصار) من النحو الطاحون اه ع ش أي ومهراس نحو الحناء (قوله او القردة الخ) عطف على الجن (قوله مثلاً) أي والخنازير (قوله او الأرض ثقيلة) كذا في اصله رحمه الله تعالى الاول التعديل أو كافي التوبة غيرهما السيد عمر وفي التوبة الروض ولا اثر لثبته سلامتها من خراج معتاد اه قال ع ش أي في عدم ثبوت الخيار فاذا ظن قلته خراجاً على خلاف العادة أو عدمه ثم بان خلافاً لم يتغير اه (قوله لم يعلم كذب) عبارة النهاية إلا ان يعلم انها مضرورة اه أي مكذوبة وكان قادر على دفع التزوير (قوله استيفاء العيوب) أي عيوب المبيع حيواناً وغيره (قوله بالتخفيف) لافي قوله ولا نظير في النهاية (قوله وقد يشدد) أي مع ضم الباء من التفعيل (قوله وهو متعديها) أي هنا ولا فالتخفيف باقياً لازماً كما يأتي متعدياً لو احدثوا اثنين مثله في ذلك زاده رشیدی (قوله قيد) أي قول المصنف تقصا بقوت الخ (قوله وبنو عليه الاعتراض الخ) اقره المعنى (قوله ذكره عقبه) أما بان يقدم ذكر القيمة أو يجعل هذا القيد مقبلاً نقص العين اه معنى (قوله احتراز الخ) راجع لقوله ويصح جعله قيد الخ (قوله لافي محل البيع وحده الخ) قد يقال بل الذي يظهر اعتبار محل العقد فانه الذي ينصرف اليه الاسم عند اطلاق المتعاقدين ويوافقه ما مر في البغال ونحوها عن الأذرع وكذا ما مر في عدم ختان العبد الكبير عن الأذرع أيضاً اه ع ش وسيجيء مثله عن السيد عمر (قوله والكلام فيما لم ينصوا الخ) لك ان تقول المحكمة في مشروعة الرد بالعيب دفع الضرر عن المشتري وقد يكون الشيء عيباً منتزاعاً للقيمة في محل دون آخر ومن نص من الأئمة على كون الشيء عيباً أو غير عيب إنما هو لكونه عرفاً محله وناحيته والمعمل عليه الضابط الذي قرره وإذا كان نصوص الكتاب والسنة تقبل التخصيص ويدور حكمها مع العلق وجوداً وعدماً فافاً بالكيفية والادب مع الشارع بالوقوف مع غرضه أولى بنا عن الجود على ما يقتضيه اطلاقات الأئمة واقعه اه سيد عمر ثم طال وبسط في سرد تفيد المتأخرين لاطلاقات المتقدمين في هذا الباب وغيره راجعه (قوله قيد) أي إذا غلب الخ (قوله لها) أي العين والقيمة اه ع ش (قوله في الكبير) أي بخلافها في الصغير نهاية معنى (قوله عن ثيوبه الكبيرة) خرج به ما لو كانت في سن لا تحتمل فيه الوطء ووجدنا ثانياً في الخيار بذلك اه ع ش (قوله ولا نظير لغلبة الخ) خلافاً للنهاية والمعنى ووافقه اسم كما يأتي انفا (قوله فيما لم ينصوا) اخذ شيخنا الشهاب الرملي من الضابطان الخاص في البهائم غير عيب في الأزمان اه وقياسه ان ترك الصلاة غير عيب في هذه الأزمان في الرقيق لغلته وقياس ذلك ما قاله الزركشي ان محل عدوكونه شارياً للمسكر من العيوب في المسلم دون من يعتاد ذلك من الكفار اه سم (قوله ككونها عيباً) مثال لغير عيب وهو لافي قوله بخلافه سيء

الشاة مقطوعة الاذن بقدر ما يمنع التصحيم (قوله قبلة الخراج) قال في الروض ولا اثر لثبته سلامتها من خراج معتاد قال في شرحه بان ظن ان لاخراج عليها أو ان عليها خراجاً دون خراج أمثالها م تبين عدم سلامتها من ذلك لانه مقصر بعدم البحث اه (قوله قيدها) أي قوله إذا غلب الخ قيد لها لافي نقص الجزء ونقص القيمة (قوله فيما لم ينصوا فيه على انه عيب) اخذ شيخنا الشهاب الرملي من الضابط ان الخصائص في البهائم غير عيب في هذه الأزمان اه وقياسه ان ترك الصلاة غير عيب في هذه الأزمان في الرقيق لغلته فيه وقياس ذلك ما قاله الزركشي ان محل عدوكونه شارياً للمسكر من العيوب في المسلم دون من يعتاد ذلك من

في جنس المبيع ولا نظير لغلته نحو ترك الصلاة في الأرقاء لانه لتقصير السادة ولان محل الضابط كما تقرر فيما لم ينصوا فيه على انه عيب أو غير عيب ككونها عيباً أو غير عيبته وكذا الذكر إلا كبير يخاف من خثانه عادة ولا يضبط بالبلى على الوجه

أو كونه يقتض على المشتري أو يسيء الأدب بخلاف سبب الخلق والفرق بينهما واضح أو تقيل النفس أو بطيء الحركة أو ولد زنا أو مغنيا أو غنيا أو محرما بنسب أو غير مخصوص التحريم (٣٥٨) وهو رآه يتخير بالعيب (سواء أثار ان العقد أم حدث قبل القبض) مالم يكن بسبب متقدم

رضى به المشتري كالموشتري بكرا مزوجة عالما فزال الزوج بكرا فثا فلا يتخير كما يحته السبكي وغيره لرضاه بسببه وقد ينازع فيه بانه لا عبرة بالرضا بالسبب مع كون الضمان على البائع فلا اخذ باطلا فمهم غير بعيد وهذا يفرق بين هذا وقوله الاق لا ان يستند إلى سبب متقدم لانه فيما حدث بعد القبض يتعجب الزركشي من قول السبكي والأدعي لم ترفى هذه نقلا بانها داخله في قول المتن الاق لا إلى اخره وهم لما علت إذاك فيما بعد القبض وهذا فيما قبله وان بينهما فرقا واضحا (ولو حدث العيب بعده) أي القبض (فلا خيار) للمشتري لانه بالقبض صار من ضمانه فكذا جزؤه وصفته وشمل كلامه حدوثه بعده فزمن الخيار وقال ابن الرفعة الاجم بناؤه على انفساخه بطله حيثئذ والاصح انه ان كان الملك للبائع انفسخ ولا فلا فاذا قلنا ينفسخ بخبر حدوثه كما صرح به الماوردي عن ابن ابي هريرة لان من ضمن الكل ضمن الجزء أولا ينفسخ فلا أثر لحدوثه (تبيّه) لم يبينوا حكم المقارن للقبض مع ان

الخلق في النهاية المقتضى (قوله أو كونه) عطف على كونهما عتقا الخ ومرجع الضمير والرقيق الشامل للذكور والاثني (قوله والفرق بينهما واضح) ولعله ان سوء الخلق جلة لا يمكن تغييرها هم (قوله أو تقيل النفس) عطف على قوله يقتض على المشتري (قوله أو ولد زنا) وكذا الأرد يكون الرقيق زما أو عارفا بالضرب بالعدو أو حجابا أو اصلا أو اغم ولا صائمة ولا يكون العبد قساقلا يكون سببه عيبا كقيد به السبكي اه نهاية (قوله بخصوص التحريم) به أي بخلاف نحو كونها معتدة قال في الروض وكذا أي من العيوب ككفر رقيق لم يجاوره كفارة لقلته الرغبة فيه أو كافرة كفرها يحرم الوطء أي كوثية أو مجوسية اه سم (قوله وهم انه الخ) لا يخفى ما في هذا التقدير عبارة النهاية المقتضى سواء ثبت الخيار قارن الخ وهي احسن (قوله رضى به) أي بهذا السبب (قوله كالموشتري الخ) مثال لما حدث قبل العقد وقبل القبض بسبب متقدم على العقد (قوله فلا يتخير) أي ولا ارش مر اه سم (قوله كما يحته السبكي) اعتمده النهاية والمغني وسم (قوله لانه فيما حدث الخ) أي وفيما لم يرض به المشتري اه سم (قوله فتعجب الخ) مبتدأ خبره قوله الاق وهم (قوله لم ترفى هذه نقلا) مقول القول والاشارة لمستلشراء البكر المزوجة عالما و (قوله بانها الخ) متعلق بالتعجب (قوله وهم الخ) قد يقال بمر هذا الذي علم لا يقتضى الوهم لانه إذا نشأ الردي بالحدث بعد القبض لاستناده إلى سبب متقدم فالردي بالحدث قبله لاستناده إلى ذلك أولى كما لا يخفى ويجوز ان يكون مراده بدخوله في قول المتن المذكور بدخوله فيه باعتبار مفهومه الأولى فوجه الردي عليه ان يقال فرض مانحن فيه مع العلم بالسبب المتقدم وما ياتي مع الجهل به فتامله اه سم (قوله وان بينهما فرقا واضحا) فيه ان مجرد النظر لما قبل القبض وما بعده لا يقتضى فرقا في الحكم فضلا عن كونه واضحا بل ما قبل اولى بذلك الحكم كما تقرر فليتأمل اه سم (قوله وقال ابن الرفعة الخ) عبارة النهاية وعمل ذلك بعد لزوم العقد اما قبله فالتباس بناؤه الخ اه بصري (قوله الارجح) إلى الفرع في النهاية (قوله بناؤه) أي الخيار (على انفساخه) أي العقد (بطله) أي المبيع (حيثئذ) أي في زمن الخيار (قوله ان كان الملك للبائع) أي بان كان الخيار له اه كدري (قوله انفسخ) ويعضه المشتري بالبدل الشرعي وهو المثل في المثل والقيمة في المتقوم اه ع (قوله ولا الخ) أي بان كان الملك للمشتري أو موقوفا اه ع (قوله فان قلنا ينفسخ) أي بان كان الملك فيه للبائع اه ع (قوله يتخير بحدوثه) أي فحدوثه كوجوده قبل القبض نهاية معنى (قوله ولا ينفسخ) أي بان كان الملك فيه للمشتري أو موقوفا اه ع (قوله فلا اثر لحدوثه) فيمتنع الرد اه ع (قوله ان له حكم ما قبل القبض) فيثبت به الخيار ويمكن شمول قول المصنف قبل القبض له بان يراد بقبل القبض ما قبل تمام القبض اه ع (قول المتن كقطعه) أي المبيع العبد أو الامه اه معنى (قوله أو سرقة) بالجر عطف على جناية (قوله وزوال بكارته) بالجر عطف على قطعه ومثل القطع ايضا استيفاء الحد بالجلده اه معنى (قوله فان عمله الخ) محتمز قوله

الكفار مر (قوله بخصوص التحريم) به أي بخلاف نحو كونها معتدة قال في الروض وكذا أي من العيوب ككفر رقيق لم يجاوره كفارة لقلته الرغبة فيه أو كافرة كفرها يحرم الوطء أي كوثية أو مجوسية اه سم (قوله فلا يتخير) أي ولا ارش مر (قوله لانه فيما حدث الخ) أي وفيما لم يرض به المشتري (قوله وهم لما علت الخ) قد يقال بمر هذا الذي علم لا يقتضى الوهم لانه إذا نشأ الردي بالحدث بعد القبض لاستناده إلى سبب متقدم فالردي بالحدث قبله لاستناده إلى ذلك أولى كما لا يخفى ويجوز ان يكون مراده بدخوله في قول المتن المذكور بدخوله فيه باعتبار مفهومه الأولى فالوجه في الردي عليه ان يقال فرض مانحن فيه مع العلم بالسبب المتقدم وما ياتي من الجهل به فتامله وهذا يظهر ما في قوله وان بينهما فرقا واضحا لان مجرد النظر لما قبل القبض وما بعده لا يقتضى فرقا في الحكم فضلا عن كونه واضحا بل ما قبل اولى بذلك الحكم كما تقرر

مفهوم قبل وبعد فيه متاف والذي يظهر ان له حكم ما قبل القبض لان يد البائع عليه حسافة لا يرفع ضمانه ولا يتحقق ارتفاعها وهو لا يحصل إلا بتمام قبض المشتري له سليما (لا ان يستند إلى سبب متقدم) على العقد والقبض وقد جهله كقطعه بخيانة (قودا أو سرقة) (سابقة) وزوال بكارته بواج متقدم (فيثبت الرد في الاصح) احالة على السبب فان عمله فلا رد ولا ارش لتقصيره وقد

نعم لو اشترى حاملا فوضعت في يده ونقصت بسبب الوضع فلا رد ومنازع ابن الرقعة فيه مردودة بانه كونه بمرض سابق المذكور في قوله (بخلاف موته بمرض سابق) على ما ذكر جهله (في الاصح) فلا رد له بذلك اي لا يرجع في ثمنه (٣٥٩) حيث قد علم اذ نرى رد الثمن لا للمبيع العلم

بتعذر رده بموته فلا اعتراض عليه كما هو واضح وذلك لان المرض يترادف شيئا فشيئا إلى الموت فلم تتحقق اضافة الموت للسابق وحده نعم للبشرى ارش المرض من الثمن وهو ما بين قيمته صحيحا ومرضا وقت القبض ولو كان المرض غير مخوف بان لم يؤثر نقصا عند القبض كما هو ظاهر فلا ارش قطعا (فرع) ه اشترى عبدا برقبته ورم وعينه وجع قال له البائع عن الاول انه انحدر وعن الثاني انه رمد فرضى به ثم بان ان الاول خنازير والثاني يياض في العين فهل له الرد الذي يتجده انه لارد كمن اشترى مريضا فزاد مرضه لان رضاه بمرضها يتولد عنه وكذلك رضاه بما ذكره ضامبا يتولد منه من الخنازير والياض نعم لو قال له البائع عن شيء رآه هذا مرض كذا فبان مرضا آخر مغاير الاول لا يتولد عنه فالذي يتجده انه يتاقي هنا ما قاله فيمن رضى ببعب ثم قال انما رضى به لاني ظننته كذا وقد بان خلافه من انه ان امكن اشتباه ذلك على مثله وكان ما بان دون مظهره او مثله فلا رد له وان كان أعلى فله الرد والحق بذلك المصنف وأقره ما هو

وقد جهله (قوله) نعم لو اشترى حاملا) أي جاهلا بحملها إلى الوضع بدليل قوله بانه كونه الخ إذا مسئلة الموت مقيدة بالجهل وبدليل استثناءه من قوله إلا ان يستند الخ المصور بالجهل إذا تقرر ذلك ظهر لك مخالفة ما ذكره هنا لما ذكره في شرح قول المصنف الاقويو باعها حاملا الخ اسم عبارة السيد عمر قوله نعم لو اشترى الخ باقي في شرح قول المصنف ولو باعها حاملا فانفصل الخ ما يتاقيضه اه (قوله) ومفهومه انها لو لم تنقص كان له الرد وهو ظاهر اه ع وشي فو فو فو فان عيب الحمل قد زال بدون ان يتسبب عنه عيب آخر (قوله) فلا رد) أي وله الارش اه ع ش أي كافيده وقول الشارح بانه كونه الخ (قوله) بانه كونه الخ) سيأتى أن وجه ما ذكر في المرض انه يترادف الخ فهل الحمل كذلك ينبغي ان راجع اهل الخبرة فان ذكره ان كلبا طالت مدة الحمل تجدد خطره وتزايد احتمال مقاله اه سيد عمر قول المتن (بمرض الخ) والجر احة السارية كالمرض وكذا الحامل إذا ماتت من الطلق اه معنى (قوله) على ما ذكر) أي من العقد او القبض (قوله) جهله) فان كان المشتري عالما بالمرض فلا شيء له جز ما اه معنى (قوله) للبشرى ارش المرض من الثمن) أي فيكون جزأه نسبتة إليه كسبة ما نقص المرض من القيمة على ما يأتي في قوله وهو ما بين قيمته صحيحا ومرضا مساحاة اه ع ش (قوله) بان لم يؤثر) هذا التفسير حسن بالنسبة لمسير تب عليه من قوله فلا ارش ولكن اطلاقه الغير المخوف صادق بما هو أعم منه اه سيد عمر عبارة المغني أما غير المخوف كالحي البسيرة إذا لم يعلم بها المشتري فان زادت في يده ومات لا يرجع شيء قطعا لموته ما حدث في يده اه (قوله) ثم بان ان الاول خنازير الخ) هذه العبارة صريحة وأكالصريحة في ان ما بان لم يتولدها ادعاء البائع في استدلاله على ما استوجهه بان رضاه بما ذكره ضامبا يتولد عنه نظر فعل الاوضح الاستدلال بان ما بان قد زاد عنه كافي المرض وزادته مانعة من الرد فليتأمل فان المتجه الرديح لم يتولد الخنازير والياض مما ادعاء البائع بل تبين انهما كانا موجودين ابتداء واشتبه الحال على المشتري وأمكن الاشتباه سم وسيد عمر (قوله) رآه) أي المشتري (قوله) مغايرا للاول الخ) هذا موجود في صورة الفرع المذكور بدليل قوله ثم بان ان الاول خنازير الخ في المغني ان يقال فيه ما قيل في هذا سم وسيد عمر (قوله) بذلك) أي بما لرضى ببعب ثم قال انما رضى به الخ (قوله) فيصدق يمينه) أي وله الرد (قوله) قال في الرض وهو هذا نظير) لك ان تقول المرض في مسئلة الاذرى هو عين ما عله

فليتأمل (قوله) نعم لو اشترى حاملا) أي جاهلا بحملها إلى الوضع بدليل قوله بانه كونه الخ إذا مسئلة الموت مقيدة بالجهل وبدليل استثناءه ما عله كافيده قوله نعم لانه استثناءه من قوله إلا ان يستند الخ وهو مصور بالجهل لان من قوله فان عله الخ لسواءه له في الحكم حيث قد فلا معنى للاستثناء إذا تقرر ذلك ظهر مخالفة ما ذكره هنا لما ذكره في شرح قول المصنف الاقويو باعها حاملا فانفصل الخ مع ما في الاظهر فليتأمل (قوله) العلم بتعذر رده) فيه بحث لان هذا لا يدل على ان المراد ما ذكره خصوصه لان المعلوم تعذر رده وعينه ما تعذر رده قيمته فغير معلوم لاني نفسه لا مكانه بدليل انهم قالوا به في باب تفريق الصفقة على أحد وجهين فيما لو كان المبيع عبدين وقبض احدهما ثم تلفا لغيره الخيار فيما تلف في يده بان رديمته وان كان الاصح في المجموع خلافه في روي بيع بمجنسه على المعتمد الاقوي في شرح قوله يرجع بالارش ولا باعتبار هذا الحمل لانه لا دليل فيه على تعذر ذلك فليتأمل (قوله) ثم بان ان الاول خنازير الخ) هذه العبارة صريحة وأكالصريحة في ان ما بان لم يتولدها ادعاء البائع في استدلاله على ما استوجهه بان رضاه بما ذكره ضامبا يتولد عنه نظر فعل الاوضح الاستدلال بان ما بان قد زاد عنه كافي المرض وزادته مانعة من الرد فليتأمل فان المتجه الرديح لم يتولد الخنازير والياض مما ادعاء البائع بل تبين انهما كانا موجودين ابتداء واشتبه الحال على المشتري وأمكن الاشتباه (قوله) مغاير الاول لا يتولد عنه) هذا موجود في صورة الفرع المذكور بدليل قوله ثم بان ان الاول

ظهر فيما اشترى اعيب فقال ظننته غير عيب وأمكن خفاء مثله عليه فيصدق يمينه ثم رأيت الاذرى قال لو رأى عليا لعله أثر السفر فقال مالكة لاخر اشترته مني فان مرضه من تعب السفر ويزول سريريا فاشتراه فازداد المرض لم يرد مقرر المحدث عندهم العيب وهو زيادة المرض لكن له الارش اه وهذا نظير مستلكن ما افاده من وجوب الارش ظاهر لان البائع لما غره بقوله له ما ذكر

فوجب له الارش لان رده

إنما امتنع لحدوث عيب

عنده هو معذور فيه فهو

كمن اشترى عبدا به مرض

يعلمه فزاد في يده ولم يمت

فان له الارش وحينئذ

فوجبه في مسئلتنا اولى

(ولو قتل برده سابقة)

مثال نه به على الضابط

الاعم وهو ان يقتل

بموجب سابق كقتل أو

حرابة أو ترك صلاة بشرطه

(ضمنه البائع في الاصح)

للمر فیرد منه للشترى ان

جهل لعذره أو افلاوكون

القتل في تارك الصلاة إنما

هو على التصميم على عدم

القضاء لا يضر لان الموجب

هو الترك والتصميم إنما هو

شرط للاستيفاء كالردة

فانها الموجبة للقتل والتصميم

عليها شرط للاستيفاء

ويفرع على مسئلتى المرض

ونحو الردة مؤن تجهيزه

ففى على المشترى فى الاولى

وعلى البائع فى الثانية

• (فرع) استلحق البائع

المبيع ووجدت شروط

الاستلحاق ثبت منه

ولكن لا يبطل البيع لان

اقام بينه بذلك أو صدقه

المشترى أخذ ما ياتى اول

محرمات النكاح ان اباه

لو استلحق زوجته ولم

يصدق لم يفسخ النكاح

وان كانت اخته (ولو باع)

حيوانا أو غيره (بشرط براءته من العيوب)

حال البيع وان تفاوت بالزيادة أو انما وجب الارش لغرض البائع له بانه ناشئ عن تعب السفر أى فيرجى
 زواله لعقب الراحة كما هو الغالب بخلاف مسئلته فان الانحدار ليس عين الخنازير أو المدليس عين البياض
 وان سلم تولده منه في غاية الندور اه سيد عمر (قوله صار كانه) أى المشترى (قوله اولى) لعل وجهه
 ان المشترى في مسئلته جاهل بالعيب أى الخنازير أو البياض حقيقة (قوله مثال) إلى قول المصنف ولو هلك في
 النهاية وكذا في المعنى إلا قوله فرع إلى المتن وقوله بان لا يكون إلى أو الباطن وقوله ويؤخذ إلى المتن قول
 المتن (ولو قتل برده سابقة الخ) علم منه صحة بيع المرتد وهو الاصح وكذا المتحمم قتله بالمحاربة ولا قيمة على
 متلفها كما قاله ابن المقرئ لاستحقاقهما القتل والثانية نقلها الشيخان عن الفقهاء ولعله بناها على أن الغلب
 في قتل المحارب معنى الحد لكن الصحيح ان الغلب فيه معنى القصاص وانه لو قتله غير الامام بغير اذنه لم
 دينه وقضيته انه يلزم قاتل العبد المحارب قيمته وانه لما كانه على ذلك الاذرى والمعتد الاول مع ان الحكم
 لا ينحصر فيها بل يحجز في غيرهما كشارك الصلاة والصائلا والزاني المحصن بان ذى ثم التمتع بدار
 الحرب ثم استرق فصيح بيمينهم ولا قيمة على متلفها معنى وكذا في النهاية وسم لانها اعتمدت القضية
 المذكورة تبعاً للشهاب الرملى ثم قال افكان المرتد مثلاً لا يضمن بالاتلاف لا يضمن بالتلف فلو غصب انسان
 المرتد مثلاً فقتل عنده فلا ضمان عليه اه زاد النهاية وسيأتى ما حاصله ان الردة ان طرأت في بدالعاصب ضمنه
 وان كانت موجودة قبل الغصب يضمنه اه (قوله أو حرابة) أى قطع طريقه اه ع (قوله بشرطه) وهو
 الاخراج عن وقت الضرورة فقط اه كرى أى بعد اضرار الامام لها (قوله لاسم) أى من قوله احالة على
 السبب اه ع (قوله لا يضر) في كون الموجب سابقاً (قوله هو الترك) أى فقط (قوله للاستيفاء)
 أى استيفاء الامام الحد اه كرى (قوله ونحو الردة) أى كالحرب وترك الصلاة (قوله وعلى البائع في
 الثانية) أى ان ارى تجهيز المرتد اذ الموجب منتف فيه اه نهاية قال ع (قوله أو يعمل على ما تاذى
 الناس براءته مثلاً فان على سيده تنظيف المحل منه اه (قوله لان اقام بينه بذلك) في قول بينه حينئذ نظر
 ومخالفة لما ذكره فبالا بعد اذارا ثم ادعى وقضيته اه رشيدى وقد يفرق بتشوف الشارع بالعق (قوله
 او صدقه المشترى) أى فيطيل البيع ويرجع بالثمن اه ع (قوله حيوانا أو غيره) مع قوله صح العقد مطلقاً
 تصريح بان له باع غير الحيوان بهذا الشرط صح البيع دون الشرط سم على حج اه ع (قوله المتن) (ولو باع)
 أى العاقس أو كان متصرفاً عن نفسه أو ليا أو وصياً أو حاكماً أو غيرهم كما يفيد اطلاقه وينبغي تقييده بالشروط
 المتصرف عن نفسه لانه انما يتصرف بالمصلحة وليس في ذلك مصلحة فلا يصح العقد اخذاً
 بما تقدم ان الوكيل لا يجوز له ان يشتري المبيع ولا ان يشترط الخيار للبائع ولها فلو شرط المشترى البراءة

خنازير الخ فيبني ان يقال فيه وقيل في هذا (قول المصنف ولو قتل برده سابقة الخ) فعلم صحة بيع المرتد
 والمحارب قال في الروض ولا قيمة على متلفها قال في شرحه الثانية نقلها الشيخان عن الفقهاء ولعله بناها على
 ان الغلب في قتل المحارب معنى الحد لكن الصحيح ان الغلب فيه معنى القصاص وانه لو قتله غير الامام بغير
 اذنه لم يدينه وقضيته انه يلزم قاتل العبد المحارب قيمته لما كانه على ذلك الاذرى اه وحمل شيخنا الشهاب
 الرملى ما نقله عن الفقهاء على ما إذا كان القاتل ماذون الامام في قتله ثم قال في شرح الروض وخرج
 بالاتلاف ما لو غصب انسان المرتد مثلاً فقتل عنده فانه يضمنه لتعديده على ما لا غيره إلى آخر ما أطال به
 في ذلك ومنه قوله قال ابن العباد فلو قتله العاصب فيبني انه ان قتله لاعلى وجه الحد ضمنه وإلا فلا اه
 والوجه انه لا ضمان مطلقاً لاسم انه مستحق القتل وإلا لقليل مثل ذلك في غير العاصب اه وبعبارة
 شرح م المرتد لا قيمة له فمكلاً لا يضمن بالاتلاف لا يضمن بالتلف وسيأتى ذلك واضحا في الغصب وان
 حاصله ان الردة ان طرأت في يد العاصب ضمنه وان كانت موجودة قبل الغصب يضمنه (قوله وعلى
 البائع في الثانية) بمعنى انها تتعلق به ولا فالمرتد لا يجب تجهيزه وقد يحمل هذا على ما إذا اقضى الحال نحو
 دفنه للتضرر به فانه قد يسئ حيث ذى أو يجهز (قوله حيوانا أو غيره)

على البراءة منها أو أن لا يرد
بها صح العقد مطلقا كالم
نما في المتيقن لأنه شرط
يؤكد العقد ويوافق ظاهر
الحال من السلامة من
العيب وإذا شرط (فلا يظهر
أنه يبرأ عن عيب باطن
بالحيوان) موجود حال
العقد (لم يعلمه) البائع
(دون غيره) كما دل عليه
ما صح من قضاء عثمان
المشترين بين الصحابة رضي
الله عنهم ولم ينكروا وفارق
الحيوان غيره بأنه يأكل في
حالي صحته وسقمه فقلنا
ينفك عن عيب ظاهر أو
خفي فاحتاج البائع لهذا
الشرط ليثب بزوم البيع
فما يعذر فيه فن ثم يبرأ
عن عيب غيره مطلقا لأن
الغالب عدم تغيره ولا عن
عيب الظاهر مطلقا لندرة
خفائه عليه وهو ما يسهل
الاطلاع عليه بأن لا يكون
داخل البدن ومنه تن لحلم
الما كولة لسهولة الاطلاع
عليه كما يفيد ما يأتي في
الجلالة أو الباطن الذي
عليه التقصير إذ كتمته تدليس
بائمه (ولو مع هذا الشرط)
إذا صح (الرد بعيب) في
الحيوان (حدث) بعد
العقد (قبل القبض)
لأن راف الشرط إلى الموجود
عند العقد ويأتي ما لو تنازعا
في حدوده (ولو شرط البراءة
عما يحدث) وحده أو مع
الموجود (لم يصح) الشرط
(في الإصح) لأنه اسقاط
للشئ قبل ثبوته

من العيوب في المبيع والبائع البراءة من العيوب في الثمن وكلاهما يتصرف عن غيره لم يصح لانتفاء الخط
لم يقع العقد له ع (قوله في المبيع) أشار به إلى أن الضمير في قول المصنف براءته يرجع إلى البائع أه
رشيدي (قوله في المبيع) مثله ما لو اشترى بشرط براءته من العيوب في الثمن ولعله ترك التنبيه عليه لما مر أه
عش أي في أول الفصل (قوله أو أن لا يرد بها) ومثله ما لو قال اعلمك أن به جميع العيوب فهذا كشرط البراءة
أيضاً لأن ما لا يمكن معاينته منها لا يمكن ذكره بجملاً وما يمكن لا تغني تسميته (قوله أو أن لا يرد الخ) عطف على
براءته (قوله أو على البراءة) عطف على بشرط الخ (قوله أو أن لا يرد الخ) على قوله البراءة والضمير المستتر
فيه وفي نظيره السابق يرجع إلى المشتري (قوله مطلقاً) أي صح الشرط أم لا أه طي عبارة الكردي ظاهر أكان
العيب أو باطناً عليه أو لم يعلمه أه (قوله ويوافق ظاهر الحال) يتأمل هذا مع التصوير أه سم على حجج ولعل وجه
الامر بالتأمل أنه يرد في غير العيب الباطن فلا معنى لحصول التأكيد فيه وقد يجاب بأنه يؤكد بحسب
الظاهر أو في بعض صور هو العيب الباطن ومراده بالتصوير قوله حيواناً أو غيره أه عش قول المتن
(ببراع عن عيب) اقتصر المختار على تعدية براءته عن غيره فقول المذكور على تضمن معنى نحو التباعد أه عش
(قوله موجود حال العقد) مستفاد من قول المصنف وله مع هذا الشرط الرد بعيب حدث الخ أه عش (قوله
المشتر الخ) قيل إن ابن عمر خالف في ذلك فلا ينهض الاجتماع أه عميرة أه عش (قوله وفارق الحيوان
غيره) أي حيث يرى فيه البائع من العيب الباطن المذكور أه عش (قوله غيره) كالتياب والعقار ولا فرق
في الحيوان بين العبد الذي يتجرعن نفسه وغيره أه معنى (قوله أنه يأكل في حالي صحته وسقمه) أي فلا
أماره ظاهرة على سقمه حتى يعرف بها عبارة عش يعني أنه يأكل في حال صحته وفي حال مرضه فلا نهتدي إلى
معرفة مرضه إذ لو كان من شأنه ترك الأكل حال المرض لكان بينا أه عميرة أه (قوله فيما يعذر فيه) أي
فيما لا يعلمه من الخفي أه معنى (قوله عن عيب غيره) أي غير الحيوان (مطلقاً) أي ظاهر أو باطناً عليه أو
جهله عميرة وكردى (قوله ولا عن عيبه الخ) أي الحيوان (قوله مطلقاً) أي على البائع أو لا أه نهاية
(قوله وهو) أي الظاهر ومنه الكفر والجنون وان تقطع فيثبت بها الرد أه عش (قوله داخل البدن)
قال سم نقلاً عن الشارح مر المراد بالباطن ما لا يطلع عليه غالباً وعليه فالمراد بدخل البدن ما يعسر
الاطلاع عليه ككونه بين الفخذين لا خصوص ما في الجوف وفي كل من حواشي شرح الروض ولو الدال شارح
مر وحاشية شيخنا الزايد ما يوافق الحمل المذكور أه عش (قوله تن لحلم الما كولة) أي ولو حيا أه
نهاية (قوله لسهولة الاطلاع الخ) أي ولو مع الحياة أه نهاية أي يتحور يخ عرفها عش (قوله أو الباطن)
عطف على قوله الظاهر ومن الباطن الزنا والسرقة فيما يظهر لعسر الاطلاع عليهما من الرقيق أه عش
(قوله عليه) أي البائع (قوله إذا صح) كأنه احتجز به عما إذا شرط البراءة عما يحدث مثلاً عبارة عش قوله
إذا صح يشعر بأن فيه خلافاً لقضية كلامه فيما تقدم حيث جعل جواباً لمخدوف وقول المتن فالظاهر الخ
جواباً لبقدر عدم جريان خلاف فيه إلا أن يكون احتجز به عما ذكر من جملة مقابل الأظهر من أنه لا يبراع
عيب أصلاً فإن حاصله يرجع إلى إلغاء الشرط أو إلى منه ما في كلام المحل أقبل بطلانه بناء على بطلان
الشرط عليه فكان الأولى جعل قوله فالظاهر هو الجواب وكانه عدل عنه لكون الخلاف في الصحة ليس
باقول ولا ن قول المصنف أنه براء الخ في البراءة دون صحة العقد أه عش (قوله ويأتي الخ) عبارة المغني
ويؤخذ من كلام المصنف الاتي في قوله ولو اختلف في قدم العيب أن البائع هو المصدق أه (قوله وحده)
إلى قوله ويؤخذ في المغني الأقول معهم وقوله لا يقبل إلى بخلاف (قوله لأنه اسقاط الخ) قضية هذا التعليل أنه
ببراع الموجود دون الحادث واستقر به سم على منهج وفي الشيخ عميرة أي والنهاية والمغني خلافاً لعبارة

مع قوله صح العقد مطلقاً) قصر يبع بأنه لو باع غير الحيوان بهذا الشرط صح البيع دون الشرط (قوله
ويوافق ظاهر الحال) يتأمل مع التصوير (قوله أو مع الموجود) كذا في شرح الروض (قول المصنف
لم يصح) ظاهره عدم الصحة في الموجود أيضاً وعبارة الروض بطل العقد قال في شرحه صوابه الشرط

وان افرد الحادث فهو اولى بالطلاق وفي سم على حج ان ظاهر كلام المصنف البطلان في الموجود ايضا ولم يزد على ذلك اه عش وفي الجبري عن الشوري قال الشيخ لا يبعد تخصيص عدم الصحة بما يحدث اه وفي حاشية ابي الحسن البكري على المحل البطلان فيها قال لان ضم الفاسد الى غيره يقتضي فساد الكل اه (قوله فلا يبرأ من ذلك) كالوا برأه من ثمن ما يبيع له نهاية ومعنى (قوله بشرط البراءة العامة) اي المذكورة في قول المتن ولو باع بشرط براءته عن العيوب (قوله فلا يصح) اي الشرط كما هو السياق فله الردي حيث اه سم اي وفيه قوله الا في قول الرضا به الخ (قوله باختلاف عنه) راجع الى المذهب وقوله وقد روى محله الى المعين اه عش (قوله ولا يقبل قول المشتري الخ) اي فلا رد له بذلك ولا يتوقف ذلك على بين من البائع لكونه ظاهرا اه عش (قوله لا يخفى عند الرؤية غالبا) هذا قد يشكل عليه قوله فبما مر ان من عيوب الرقيق التي يرد بها اذا ظهر وجهها المشتري يباح الشعر وقلع الاسنان اللهم الا ان يقال انه كان حصل من البائع تقرير منع من الرؤية كصخب الشعر او يكون رآه قبل الشراء بمن لا يتغير فيه غالبا اه عش (قوله بخلاف ما لا يعين) محتمز قوله يعين والمراد ان ما لا يعين اذا شرط البراءة منه يبرأ ودخل فيه ما يباعه بطبيعة وقال للمشتري انها قرعة فوجدناها كذلك فلا رد له لان في ذكره اعلاما به فبرأ منه عش وبرأى (قوله كزنا وسرقة) من ذلك ايضا ما يباعه ثورا بشرط انه يرقد في المحراث او بعض في الطاحون او بشرط ان الفرس شمس وتبين كذلك فبرأ منه البائع للعللة المذكورة اه عش والشموس الحيوان الذي يمنع الركوب على ظهره (قوله لرضاه به) اي فلا خيار له اه عش (قوله من هذا) اي من قوله لا يعين اه عش ويحتمل ان المشار اليه قوله ويعين الخ ويحتمل انه قوله او معين يعين كبرص لم يره محله الخ بل هو الاقرب معنى (قوله فيمن) اي في بائع (قوله فانه لارده) من تسمية كلام البعض اه عش (قوله ان الزيف لا يعرف الخ) لك ان تقول ان الزيف على قسمين قسم يعلم حاله بمجرد مشاهدة تغلبة ما خالطه من نحو نحاس وقسم لا يعلمه الا الخبر اه به من نحو الصبارفة قلقة خالطه بما ذكره فيمكن محمل ما اقبى به بعضهم الاول وعمل ما افاده الثاني اه بصري (قوله فلم يثر الرضا به) اي فله الرد وان قل الزيف ويظهر ان منه ما لو اشترى منه بائع من النحاس والقضه وقال البائع هي نحاس اذا الظاهر ان المراد من مثل هذه العبارة ان فيها نحاسا لان جميعا نحاس وينبغي ان مثل ذلك ما يباعه شاشا مثلا وقال انه خام فان اراد على الحمو منه صحرى ومنه الا فله رد ما يزدعما كان في يد البائع لان الزيادة عيب حادث يمنع الرد فقرا اه عش (قوله باقية) الى قول المتن وهو في النهاية الا قوله او ابق قال عش ولعل الشارع اسقطه لما مر له انه اذا ابق في يد المشتري فلا رد له ولا ارش مادام ابقا لاحتمال عوده اه (قوله باقية الخ) اي كان مات او تلف الثوب او اكل الطعام اه نهاية (قوله او جنانية) ولو من البائع اه عش (قوله او ابق) عطف على هلك المبيع (قوله اي بعد قبضه له) انما قال ذلك لانه لا يلزم من كونه عند المشتري ان يكون قبضه لجواز ان يكون البائع حق الحبس واستقل المشتري بقبضه بلاذن قبضه فاسد وهو في يد البائع حكما كقول تلف انفسه القعدو يضمنه المشتري يبدله للبائع لاستيلائه عليه بلاذن اه عش (قوله وان شرط عليه عتقه) كذا فينا اطعنا من النسخ وهو يوم اعتبار الاعتاق مع شرط العتق عبارة النهائية ولو اشتراه بشرط عتقه واعتقه الخ اه وكتب عليه عش مانعه قضيته انه لو اشتراه بشرط اعتاقه واطلع فيه على عيب قبل اعتاقه ردده ولا ارش وفيه نظر لانه لا يلزم اعتاقه بالشرط ويأمره الحاكم به اذا امتنع وعبارة حجب بعد قول المصنف واعتقه او شرط عليه عتقه اه ولم يرد كروا عتقه وقضيتها ان شرط العتق كاف في استحقاق الارش وان لم يعتقه اه ولعل نسخ الشارع هنا تخلفوا الا فبايدى نمانها وان شرط الخ بصيغة الغاية (قوله او كان من يعتق الخ) عطف على عتقه عبارة عش قوله او كان من يعتق الخ اي ولم يشرط اعتاقه لما مر انه لا يصح شراء من يعتق عليه بشرط العتق لعدم امكان الوفاء بالشرط اه (قوله او زوجها) عبارة النهاية ولو عرف عيب الرقيق وقد زوجته لغير البائع ولم

فلا يبرأ من ذلك وادعاء لزوم بطلان العقد بطلان الشرط ممنوع كاي علم بامر في المناهى وخرج بشرط البراءة العامة شرطها من عيب مذهب او معين يعين كبرص لم يره محله فلا يصح لتفاوت الاغراض باختلاف عنه وقد روى محله ولا يقبل قول المشتري في عيب ظاهر لا يخفى عند الرؤية غالب اياه بخلاف ما لا يعين كزنا وسرقة لان ذكره اعلام بهو معاني اياه له رضاء بهو يؤخذ من هذا رد ما اقبى به بعضهم فيمن أقبضه المشتري ثم قال له استنفذه فان فيه ريفا فقال رضيت بزيفه فطلع فيه زيف فانه لارده بهو وجه رده ان الزيف لا يعرف قدره في الدرهم بمجرد مشاهدته فلم يثر الرضا به فظير ما تقرر (ولو هلك المبيع) باقية او جنانية او ابق (عند المشتري) اي بعد قبضه له (او اعتقه) وان شرط عليه عتقه او كان من يعتق عليه او وقفه او استولدها او زوجها

انتهى ويوافقه تقدير الشارع (قوله فلا يصح) اي الشرط كما هو السياق فله الردي حيث (قوله او زوجها)

ولبت ذلك اذ لا يكفي اخبار المشتري به مع تكذيب البائع له قاله السبكي وفيه نظر (٣٦٣) بالنسبة لنحو العتق والوقف لمواخذته به وان

كذب (ثم علم العيب)

الذي ينقص القيمة بخلاف

الخصامة (رجع بالارش)

لئلا من الرد حتى في التزويج

لانه لا يراد للدوام نعم لارش

له في ربوي بيع مثله من جنسه

كحلي ذهب بيع بوزنه ذهبا

فبان ميبعا بعد تلفه لنقص

الثن فيصير الباقي منه مقابلا

باكثر منه وذلك ربابل

يفسخ العقد ويسترد الثمن

ويغرم بدل التالف على

المشتد وقول الاسوي

وكذا لو كان العتيق كافرا

لارش لانه لم يماس من

الرد فانه محارب ثم يسترق

فيعود للملك كمردود بان

هنا نادرا لا ينظر اليه وبزومه

مثلوه وقف لاحتمال انه

يستبدله عند من يراه وبانه

لو فرض صحة ما قاله كان

يتعين عليه فرضه في معتق

كافر ادعتق المسلم لا يسترق

(وهو) اي الارش سمي

بذلك لتعلقه بالارش وهو

الخصومة (جزء من ثمنه) اي

المبيع فيستحقه المشتري

من عينه ان وجدت (وان

عين عفا في الذمة او خرج

عن ملك البائع وعاد نسبته)

اي الجزء (اليه) اي الى

الثن (نسبة) اي مثل نسبة

(ما نقصه) (العيب من القيمة)

متعلق بنقص (لو كان) المبيع

(سليما) اليها فلو كانت قيمته

بلا عيب مائة وبه ثمانين

فنسبة النقص اليها خمس فيكون

الارش خمس الثمن فلو كان

يرضه من وجاف للمشتري الارش فان زال النكاح في الرد واخذ الارش وجهان او وجههما ان له الرد ولا ارش اه قال عرش قوله لم وقد زوجه الخ مفهوما انه لو زوجه البائع ثم اطاع فيه على العيب جازله الرد وهو شامل للذكر والانثى وقوله لم يرضه اي البائع وقوله ان له اي المشتري وقوله الرد اي رد المبيع مع الارش الذي اخذه من البائع لئلا يأخذه لاني مقابلة بشي وقوله ولا ارش اي حيث لا مانع من الرد كان طلفت قبل الدخول او بعده ولم يعلم بيعها الا بعد انقضاء العدة او الفالعدة عيب مانع من الرد فاه (قوله) ونبت ذلك اي ثبت الهلاك وما عطف عليه ولو بتصديق البائع (قوله) اخبار المشتري به اي بالموجب للارش من الهلاك ونحوه اه عرش (قوله) وفيه نظر) وقد يجاب بان مؤاخذته لا تنافي عدم كفاية اخباره الرجوع بالارش سم وعرش (قوله) بخلاف الخصام اي بخلاف ما ينقص العين كالخصامة فلا ارش له لعدم نقص القيمة اه اسنى قول المتن (رجع بالارش) قال في شرح العباب ولو اشترى شاة وجعلها اضحية ثم وجدها عيا رجع بارش على البائع ويكون له وقال الاكثرون يصرفه في الاضحية وهو مشكل جدواى فرق بينهما وبين العتق والوقف فالذي يتجه ما قاله الاقلون اه سم وقوله فالذي الخ في النهاية والمعنى ما يوافقه (قوله) لئلا من الرد) انظره في الاباق سم على حج ومروجه اه عرش (قوله) لنقص الثمن) اي لانه لو اخذ الارش ينقص الثمن لانه جزء منه اه كردي (قوله) بل يفسخ العقد اي فوراه عرش (قوله) ويسترد الثمن ويغرم الخ) هذا ان ورد على العين فان ورد على الذمة ثم عين غرم بدل التالف واستبدل في مجلس الرد وان فارق مجلس العقد اه معنى (قوله) فرضه في معتق الخ) ان يقول وكذا لو كان المعتق والعتيق كافرين لارش (قوله) في معتق كافر) بالاضافة مع فتح التام (قوله) اي الارش) الى قول المتن ولو تلف الثمن في النهاية لا قوله او وجد عيا قدما بالثمن (قوله) فيستحقه) اي الجزء (قوله) من عينه) اي الثمن وكذا خير عين وخرج وعاد (قوله) من عينه) اي مثليا كان او متقوما فلو اشترى عبد اعرض ثم اعتقه ثم اطاع فيه على عيب استحق الذي اشتراه به شاة ان كان باقيا فان تلف العرض استحق ما يقابل قدر ما يخصه من قيمة العبد عرش (قوله) وان عين الخ) اي في المجلس او غيره اه اسنى (قوله) اي الجزء) الى قوله وافهم في المعنى (قوله) اي مثل نسبة) بالنصب على انه مفعول مطلق والاصل نسبتها اليه نسبة مثل نسبة الخ اه عرش اقول بل هو بالرفع على حذف المنعوت والنعت واقامة ما اضيف اليه النعت مقام المنعوت قول المتن (لو كان سليما) متعلق بالقيمة اي من القيمة باعتبار حال سلامة المبيع (قوله) اليها) اي القيمة متعلق بنسبة مجزورة بمثل قال المعنى ولو ذكر هذه

عبارة العباب وشرحه ولو عرف عيب الرقيق العباد والامة وقد زوجه ومحل في الامة ان كان تزويجها لغير البائع كقوله الاسوي وغيره ولم يرضه البائع من وجاف للمشتري الارش الان يقول الزوج قبل الدخول ان ردك المشتري يعيب فانت طالق له الراد اما اذا زوجه البائع فله الرد عليه بانفساخ النكاح فان زال النكاح لموت الزوج او نحو ملاقة ففي الرد واخذ الارش من المشتري وجهان في الجواهر عن المتولي وعبارتاه انقطع النكاح وفسخت الكتابة ففى رد المبيع والارش وجهان انتهى والذي يتجه ان له الرد في صورتين من غير ارش عليه زوال المانع كالوعدا الا بوقولك المهر ونحوه ان لم تنقص قيمة القن بالتزويج والكتابة والا فلا رد ولو مع الارش الان رضى البائع هو انظر قوله الذي يتجه الخ مع ان زوال الزوجية تختلف العدة فيهما ان ارد بالطلاق في الثانية ما يشمل الطلاق بعد الدخول والا ففى الاولى وقد احتروزوا في المسئلة السابقة عن العدة يكون الطلاق قبل الدخول كما ذكره في قوله الان يقول الزوج قبل الدخول الخ فينبغي ان محل جواز الرد اذا انقضت العدة (قوله) وفيه نظر) وقد يجاب بان مؤاخذته لا تنافي عدم كفاية اخباره في الرجوع بالارش (قول المصنف رجع بالارش) قال في شرح العباب ولو اشترى شاة وجعلها اضحية ثم وجد بها عيار رجع بارش على البائع ويكون له وقال الاكثرون يصرفه في الاضحية وهو مشكل جدواى فرق بينهما وبين العتق والوقف فالذي يتجه ما قاله الاقلون اه (قوله) لئلا من الرد) انظره في الاباق (قول المصنف جزء من ثمنه) الظاهر انه لا فرق في الثمن هنا بين كونه مثليا او كونه متقوما فاذا نقص العيب خمس قيمة المبيع

عشرين رجع منه باربعة واما رجع جزء الثمن لا بالتفاوت بين القيمتين لثلاث جمع بين الثمن والمثمن

اللفظة ولو قال كافى المحرر والشرحين والروضة إلى تمام قيمة السلم لكان أولى لأن النسبة لا بد فيها من منسوب ومنسوب اليه ولكنه تركها للعلم بها اهـ أى من ذكر المنسوب اليه فى الثمن (قوله فى بعض الصور كما ذكر) أى فى هذا المثال فإن تفاوت القيمتين عشرون وهى قدر الثمن اهـ سم (قوله بعد طلبه) قال فى شرح الروض ثم يحتمل أن تكون المطالبة بعلى الفور كالأخذ بالشفعة لكن ذكر الإمام فى باب الكتابة أنه لا يتعين له الفور بخلاف الرد ذكر ذلك الزركشى اهـ سم أقول قوله لا يتعين له الفور الخ ظاهر كلامه اعتداه هذا لأنه جعل الأول مجرد احتمال والثانى المنقول وبعبارة الشارح أى م على شرح البهجة واستحقاقه له بطلبه ولو على التراخي اهـ ومثله فى شرح المتهاج عند قول المصنف والرد على الفور اهـ عش (قوله أماغكسه) بان وجب الارش للبائع على المشتري (قوله قبله) أى الفسخ (قوله أو وجد عيا قدما الخ) لا يلزم هنا المحذور السابق فى جانب المشتري لأن غاية الأمر أن يزيد الثمن للبائع سم (قوله فان الارش) أى الواجب للبائع و (قوله بنسب للقيمة) معتمد أى بان يكون الارش قدر التفاوت بين قيمته سليما وقيمه معيبا بالحداد ولو زاد على الثمن اهـ عش (قوله لا الثمن) هذا الاثبات والنقي ظاهر فى الأولى دون الثانية فإن المتبادر فيها من نسبة الارش للقيمة أن معناه أنه يؤخذ بنقص العيب من قيمة الثمن فى معنى نسبة هذا النقص الى الثمن حتى ينقى اهـ سم ويمكن أن يقال أن معناه أنه يرجع بجزء من المبيع نسبته اليه كنسبة ما نقص العيب من قيمة الثمن لو كان سليما اليه لقياس ما قبل فى أرض المبيع اهـ عش وفيه من الكلف ما لا يخفى ولعل الأولى أن يحجب بان قول الشارح لا الثمن سالبه والسالبة لا تقتضى وجود الموضوع (قوله كما يأتى الخ) كلامه هناك لا يشمل قوله أو وجد عيا قدما بانثما سم قول المتن (والاصح اعتبار الخ) أى لأن الفرض اضرار البائع كما سياتى عن الإمام واعتبار الأقل يوجب زيادة الارش المضرب كما يظهر بامتحان ذلك فى الامثلة على ماسياتى اهـ (قوله أى المبيع المتقوم) انظر ما وجه هذا التقييد وماذا يفعل لو كان المبيع مثليا فليارجع اهـ رشيدى ويظهر أن التقييد المذكور إنما هو لاجل أن المنظور هنا نقص المبيع من حيث القيمة ولو كان مثليا اذ الكلام فى نقص الصفة كما تقدم فى شرح ثم علم العيب وحاشيته (قوله فان زيادة فى المبيع حدثت الخ) هذا لا يأتى أن كان الخيار للبائع وحده لأن ملك المبيع له حيثنذ لا يزول الا من حين الاجازة أو انقطاع الخيار وقوله وفى الثمن حدثت فى ملك البائع هذا لا يأتى إن كان الخيار للبائع وحده لأن ملك المبيع له حيثنذ فلك الثمن للمشتري سم

مثلا رجع المشتري بنحس الثمن المتقوم فيملك خمس عنه إن كان موجودا فإن كان معدوما رجع بخمس قيمته ويعتبر فيها الأقل كما تنظر فى المبيع فليأتمل (قوله كما ذكر) أى فى المثال فإن تفاوت القيمتين عشرون وهى قدر الثمن (قوله لكن بعد طلبه) قال فى شرح الروض ثم يحتمل أن تكون المطالبة بعلى الفور كالأخذ بالشفعة لكن ذكر الإمام فى باب الكتابة أنه لا يتعين له الفور بخلاف الرد ذكر ذلك الزركشى اهـ سم (قوله أو وجد عيا قدما بانثما) لا يلزم هنا المحذور السابق فى جانب المشتري لأن غاية الأمر أن يزيد الثمن للبائع (قوله بنسب للقيمة لا الثمن) هذا الاثبات والنقي ظاهر فى الأولى دون الثانية فإن المتبادر فيها من نسبة الارش للقيمة أن معناه أنه يأخذ بنقص العيب من قيمة الثمن فمعنى نسبة هذا النقص الى الثمن حتى ينقى (قوله كما يأتى) عبارته ثم حيث أوجنا ارش الحداد لانفسه الى الثمن بل يرد ما بين قيمة المبيع معيبا بالعيب القديم وقيمه معيبا به بالحداد بخلاف ارش القديم فانما تنسبه الى الثمن كما مر اهـ ولم يدعى ذلك وهو لا يشمل قوله أو وجد عيا قدما بانثما (قول المصنف والاصح اعتبار أقل قيمة الخ) أى لأن الفرض اضرار البائع كما سياتى عن الإمام واعتبار الأقل يوجب زيادة الارش المضرب كما يظهر بامتحان ذلك فى الامثلة على ماسياتى اهـ (قوله المتقوم) كانه إشارة الى ما يأتى فى قوله الآتى ولو تلف الثمن دون المبيع رده واخذ مثل الثمن أو قيمته وقد يتعلق أيضا بقوله آتفا أو وجد عيا قدما بانثما فليأتمل (قوله حدثت فى ملك المشتري) هذا لا يأتى إن كان الخيار للبائع وحده لأن ملك المبيع له حيثنذ ولا يزول الا من حين الاجازة أو انقطاع الخيار (قوله حدثت فى ملك البائع) هذا لا يأتى أن كان الخيار للبائع وحده لأن ملك المبيع حيثنذ

فى بعض الصور كما ذكر ولأن المبيع مضمون على البائع به فيكون جزؤه مضمونا عليه بجزءه كالحرج يضمن بالدينه بعضه ببعضها فان كان قصده درجة أو الا سقط عن المشتري لكن بعد طلبه على المعتمد وأفهم المتن أن هذا فى ارش وجب للمشتري على البائع أماغكسه كالو وجد البائع بعد الفسخ بالمبيع عيا حدث عند المشتري قبله أو وجد عيا قدما بانثما فان الارش ينسب للقيمة لا الثمن كما يأتى فى شرح قوله من طلب الامساك (والاصح اعتبار أقل قيمة) أى المبيع المتقوم بجمع قيمه ومن ثم ضبطه بخطه بفتح الياء ومثله الثمن المتقوم (من يوم) أى وقت (البيع الى) وقت (القبض) لأن قيمتهما إن كانت وقت البيع أقل فالزيادة فى المبيع حدثت فى ملك المشتري وفى الثمن حدثت فى ملك البائع فلا تدخل فى التقويم أو كانت وقت القبض أو بين الوقتين أقل فالنقص فى المبيع من ضمان البائع وفى الثمن من ضمان المشتري فلا تدخل فى التقويم وما صرح به من اعتبار ما بين الوقتين هو المعتمد وإن نازع فيه جمع (نتيه) اذا اعتبرت قيم المبيع أو الثمن

فاما ان تحد قيمته سليما وقيمتاه معيا او يتحداسليما ويختلفا معيا وقيمة وقت العقد اقل او اكثر او يتحد معيا لاسليما وهي وقت العقد اقل او اكثر او يختلفا سليما ومعيا وهي وقت العقد سليما ومعيا اقل او اكثر او سليما اقل ومعيا اكثر او بالعكس فهي تسعة اقسام امثلها على الترتيب المبيع اشترى قنا بالف وقيمته وقت العقد والقبض سليما مائة ومعيا تسعون فالنقص عشري قيمته سليما فله عشر الثمن مائة او قيمته سليما مائة وقيمته معيا وقت العقد ثمانون والقبض تسعون أو عكسه فالنفاوت بين قيمته سليما و اقل قيمته معيا عشرون وهي خمس قيمته سليما فله خمس الثمن او قيمته معيا ثمانون وسليما وقت العقد تسعون و وقت القبض مائة او (٣٦٥) عكسه فالنفاوت بين قيمته معيا

وأقل قيمته سليما عشرة وهي تسع اقل قيمته سليما فله تسع الثمن فان قلت صرح الامام بان اعتبار الاقل في الاقسام كلها إنما هو لاضرار البائع لما من التعليل وحيث فالقياس اعتبار ما بين الثمانين والمائة وهو الجنس لانه الاضرر بالبائع قلت ليس القياس ذلك لان المعترسة ناقصة العيب من القيمة اليها والذي نقصه العيب من القيمة هو ما بين الثمانين والتسعين واما ما بين التسعين والمائة فانما هو لتفاوت الرغبة بين اليومين فتعين اعتبار ما نقصه العيب من التسعين اليها وهو التسع كما تقرر فنامله او قيمته وقت العقد سليما مائة ومعيا ثمانون ووقت القبض سليما مائة وعشرون ومعيا تسعون أو بالعكس او قيمته وقت المقد سليما مائة ومعيا تسعون ووقت القبض سليما مائة وعشرون ومعيا ثمانون وبالعكس فالنفاوت

على حج أي فينبغي أن يعتبر أقل القيم من وقت لزوم العقد من جهة البائع الى وقت القبض اه ع (قوله) فاما ان يتحد (الخ) هو القسم الاول (قوله) قيمته اه اي قيمته وقت العقد وقيمته وقت القبض (قوله) او يتحداسليما ويختلفا (الخ) تحته قسان اشار بهما بقوله اقل او اكثر وكان الظاهر تانيث الفعلين و (قوله) او يتحد معيا (الخ) تحته قسان ايضا (قوله) او يختلفا سليما ومعيا (الخ) تحته اربعة اقسام اشار الى اثنين منها بقوله سليما ومعيا (الخ) والى الباقيين بقوله او سليما اقل (الخ) فهي تسعة اقسام سكنت عن حالة بين العقد والقبض واعتبار ما يزيد الصور عن تسع رشدي ومعنى (قوله) اشترى قنا (الخ) خبر قوله امثلها باعتبار الربط بعد العطف (قوله) فله عشر الثمن اه مائة (قوله) او عكسه (الخ) راجع لقوله وقيمته معيا (الخ) (قوله) خمس الثمن (وهو مائتان (قوله) او عكسه (الخ) راجع لقوله وسليما وقت العقد (الخ) (قوله) فله تسع الثمن اه اي فله مائة أو أحد عشرة وتسع (قوله) من التعليل اه يقول لان قيمتهما الخمس وعش (قوله) فالقياس (الخ) اه اي قوله او قيمته معيا ثمانون (الخ) (قوله) بين الثمانين والمائة اه اي بين الثمانين والتسعين اه ع (قوله) قلت (الخ) هذا الجواب في غاية الحسن والدقة لكن قد يتخذه امران احدهما انه يلزم عليه ان يكون اعتبار الاقل لانه اضرر بالبائع بل لان النقص انما هو عدهو الثاني انه كاحتمل ان تكون القيمة سليما تسعين وللزيادة الى المائة للرغبة يحتمل ان تكون مائة والنقص لقلة الرغبة فلا تعين الاول الذي هو مني الجواب اللهم الا ان يقال كون القيمة تسعين متيقن والزائدة مشكوك فلم تعتبر سلم على حج اه ع (قوله) وهي (الخ) اه اي ناقصه (الخ) والتانيث لرعاية المعنى (قوله) او قيمته وقت العقد سليما مائة ومعيا ثمانون (الخ) مثال القسم السادس و (قوله) أو بالعكس (الخ) اه عكس قوله او قيمته (الخ) مثال السابع (قوله) او قيمته وقت العقد سليما مائة ومعيا (الخ) مثال الثامن و (قوله) او بالعكس (الخ) اه عكس القول المذكور مثال التاسع (قوله) فيما اذا اتحدتا (الخ) وهو القسم الثاني (قوله) ذلك (الخ) اه اختلاف قيمته معيا وهي وقت القبض اكثر (قوله) لان النقص بعض (الخ) عبارة النهائية والمعنى لان النقص العيب اه (قوله) لان زوال العيب (الخ) اه قبل القبض (قوله) مطلقا (الخ) اه رد اكان اوارشا (قوله) وان سلم ما ذكره (الخ) اه قوله وهي وقت القبض اكثر (الخ) اه ع (قوله) المتن (ولو تلف الثمن) اه المقبوض اه معنى (قوله) حسا (الخ) الى قوله او اجني في النهاية (قوله) او شرعا (الخ) كان اعتقه او كاتبه او وقفه واستولده الامه او اخرج عن ملكه الى غيره اه معنى (قوله) نظير مامر (الخ) اه في هلاك المبيع اه كردى (قوله) واطلع (الخ) اه المشتري و (قوله) به (الخ) اه بالمبيع قول المتن (رده) اه المشتري

له فلك الثمن للمشتري (قوله) فهي تسعة اقسام (الخ) قال في شرح الروض واذا نظرت الى قيمته فيما بين الوقتين ايضا زادت الاقسام اه (قوله) من التعليل (الخ) اه يقول لان قيمته (الخ) (قوله) قلت (الخ) هذا الجواب في غاية الحسن والدقة لكن قد يتخذه امران احدهما ان يلزم عليه ان يكون اعتبار الاقل لانه اضرر بالبائع بل لان النقص انما هو عنده والثاني انه كاحتمل ان تكون القيمة سليما تسعين وللزيادة الى المائة للرغبة يحتمل ان تكون مائة والنقص لقلة الرغبة فلم تعين الاول الذي هو مني الجواب اللهم الا ان يقال كون

بين أقل قيمته سليما وأقل قيمته معيا عشرون وهي خمس أقل قيمته سليما فله خمس الثمن وخص البارزى بحثا اعتبار الأقل فيما إذا اتحدتا سليما لمعيا وهي وقت القبض أكثر بما إذا كان لكثرة الرغبة في المبيع لقلة ثمنه للنقص بعض المبيع والإعتراف أكثر القيمتين لان زوال العيب يسقط الرد ورد بان الزائل من العيب يسقط اثره مطلقا كما لو زال العيب كله فكما يقوم المبيع يوم القبض ناقص العيب فكذا يوم العقد فليعتبر الأكثر اصلا على انقيده بما إذا اتحدت قيمته سليما غير صحيح وان سلم ما ذكره (ولو تلف الثمن) حسا او شرعا نظير مامر او تعلق به حق لازم كرهن (دون المبيع) واطلع على عيب به (رده) إذ لا مانع (واخذ مثل الثمن) ان كان مثليا

المبيع ولو صالحه البائع بالارش أو غيره عن الرد لم يصح لانه خيار فسخ فاشبه خيار التروى في كونه غير متقوم ولم يسقط الرد لانه إنما سقط بعوض ولم يسلم إلا أن علم بطلان المصلحة فيسقط الرد لتقصير مو ليس لمن له الرد اما سمك المبيع وطلب الارش ولا البائع منعه من الرد دفع الارش اه معنى (قوله لان ذلك) اى مثل الثمن اوقيمته (بدله) اى الثمن التالف المثل أو المتقوم (قوله) ومراعتار الاقل) اى يقال مثله هنا اه عش (قوله) فباين وقت العقد (الخ) الاولى كافي للمعنى والاسنى من وقت البيع ثم هذا صادق بما إذا كان الثمن المتقوم فى الذمة عند العقد ثم عنه واقتضه وفى سم بعد كلام عن شرح الروض مانصه وقضية هذا انه لو كان الثمن متقوما فى الذمة عند العقد ثم عنه واقتضه ثم تلف رد قيمته أقل ما كانت من العقد الى القبض اه (قوله) اما الويق) اى الثمن كلا أو بعضا بقرينة قوله الاق يعضه أو كله (قوله) فله) اى للمشتري (الرجوع فى عينه) اى وله العدول بالراضى الى بدله على ما يفيد التعبير به الخ اه عش (قوله) رج) اى المشتري (قوله) بيعضه أو كله) اى الثمن (قوله) ان وجدته ناقص الخ) قال فى شرح العباب وفارق ما يأتي من أن نقص المبيع ادق نقص يطلرد المشتري بعيب قديم لكونه من ضمانه بانه ثم اختار الرد والبائع هنام يتخذه من ثم لو اختار رد الثمن المعين بالبعب العكس الحكم فيضمن نقص الصفة ولم يضمن المشتري نقص صفة المبيع اه وقوله فيضمن نقص الصفة قضية اطلاقه ان له حيث رد القهر او قياس البيع خلافه سم على حج اه عش (قوله) كان حدث به) اى بالثمن (قوله) كما أنه يأخذ) اى المشتري الثمن (قوله) ناقصه) اى وصف الثمن (قوله) بجنابة أجنبي) اى غير البائع والمشتري (قوله) اى يضمن) احترام زعن نحو الحربي (قوله) استحق الارش) اى على البائع وهو له الرجوع على الاجنبى اه عش (قوله) ثم فسخ) اى فسخ المشتري العقد (قوله) رجع عليه يبدله) اى رجع المشتري على البائع يبدل الثمن والفرق بينه وبين الابرأمان البائع دخلى يده شئ من جهة المشتري ثم وهبه له بخلافه فى الابرأمان البائع لم يدخل فى يده شئ من جهة المشتري حتى رده أو بدله اه عش (قوله) بخلاف مالو ابرأ منه) اى فلا يرجع بشئ ولو أراه من بعضه فالتجبه انه لا يرجع بقسط ما أبرأ منه ويرجع بقسط الباقي اه سم (قوله) ولو اده) اى الثمن وكذا ضمير رجع (قوله) للؤدى) خلافاً للناية عبارة سم الذى فى الروض هنا انه يرجع للمشتري واعتمده شيخنا الشهاب الرمل اه (قوله) فى المبيع) اى قول المتن فليبادر فى الناية (قوله) ملكه عنه) اى او عن بعضه اه ناية (قوله) او بعد تحوره) اى عند غير البائع اه ناية وقال عش مفهومة انه له الارش إذا كان عند البائع والظاهر انه غير مردو إنما المراد انه يفسخ العقد ويسترد الثمن اه عبارة الرشيدى التقييد بغير البائع إنما تظهر ثمرته فى قول المصنف بعد ما أعاد الملك فله الرد إذا مفهومة انه إذا لم يعد الملك اى او نحوه كما نفيك كاله رهن ليس له الرد فكانه يقول محل هذا إذا كان اله رهن عند غير البائع وكذا فى قوله او اجاره ولم يرض البائع فلا أثر لها بالنسبة لنى الارش إذا لارش سواء كان اله رهن عند غير البائع وهو ظاهر او عند البائع لانه متمكن من الرد فى الحال وسواء رضى البائع بالمؤجر مسلوب

القيمة تسعين متيقن والزيادة مشكوكه فلم تعتبر (قول المصنف اوقيمته) عبارة الروض وقيمته فى المتقوم لكن فى المعين رد قيمته أقل ما كانت من العقد الى القبض اه قال فى شرحه وقوله فى المعين من زيادته ولا حاجة إليه بل قد يوجبهم خلاف المراد لان التلف إنما يكون فى معين اه وقضية هذا الاعتراض انه لو كان الثمن متقوما فى الذمة عند العقد ثم عنه واقتضه ثم تلف رد قيمته أقل ما كانت من العقد الى القبض (قوله) وحيث رجع بيعضه أو كله لا ارش له على البائع ان وجدته ناقص وصف) قال فى شرح العباب وفارقه ما يأتى من أن نقص البيع ادق نقص يطلرد المشتري بعيب قديم لكونه من ضمانه بانه ثم اختار الرد والبائع هنام يتخذه من ثم لو اختار رد الثمن المعين بالبعب العكس الحكم فيضمن نقص الصفة ولم يضمن المشتري نقص صفة المبيع كما يأتى اه وقوله فيضمن نقص الصفة قضية اطلاقه ان له حيث رد القهر او قياس البيع خلافه فليتأمل (قوله) بخلاف مالو ابرأ منه) ويرجع بقسط الباقي (قوله) رجع للؤدى) الذى فى الروض

(أوقيمته) ان كان متقوما لان ذلك بدله ومراعتار الاقل فبا بين وقت العقد الى وقت القبض (أمالو يق) فله الرجوع فى عينه سواء أكان معينا فى العقد أم عمافى الذمة فى المجلس أو بعده وحيث رجع بيعضه أو كله لا ارش له على البائع ان وجد ناقص وصف كان حدث به شلل كما انه يأخذ بزيادته المتصلة بجانا نعم ان كان ناقصه بجنابة أجنبى اى يضمن كما هو ظاهر استحق الارش ولو وهب البائع الثمن بعد قبضه للمشتري ثم فسخ رجع عليه يبدله بخلاف مالو ابرأ منه نظير ما يأتى فى الصداق ولو اده أصل عن محجوره رجع بالفسخ للمحجور لقدرته على تملكه وقوله له او أجنبى رجع للؤدى لان القصد اسقاط الدين مع عدم القدرة على التملك وإنما قدر الملك لضرورة السقوط عن المؤدى عنه (وعلم بالبعب) فى المبيع (بعد زوال ملكه) عنه بعوض أو غيره (الى غيره) وهو باق بحاله فى يد الثانى او بعد نحو رهنه

المنفعة لذلك ولم يرض به لعدم الياس من الرد فتأمل اه (قوله او اباقة الخ) او كاتبه بحجة أو غضبه اه
 نهاية (قوله والعيب الا باق) أى ولا فهو عيب حدث فله ارش العيب القديم فان رضيه البائع مع الحادث
 فلا ارش عليه في الحال فان هلك ابقاؤه على البائع الارش كذا في العباب ولم يرد الشارح في شرحه على
 تقريره وعلل قوله فله ارش العيب القديم بقوله لانه ايس من الرد حيث حدث عيب الا باق يده اه سم
 عبارة السيد عمر قوله والعيب الا باق أى ولو مع غيره بخلاف ما لو كان العيب غير الا باق فقط فان الا باق
 حيث عيب حادث مانع عن الرد فلا يتم فيه جميع التفصيل الا في الذى من حمله الرد بعد العود اه (قوله او
 اجارته) قال في شرح العباب أى لغير البائع كما يحته الزركشى اه سم (قوله ولم يرض البائع الخ) قال في
 العباب وشرحه فان رضى به البائع مؤجرا أى مسلوب المنفعة مدة الاجارة ولكنه ظن الاجرة له وفسخ
 ثم على خلافه انه لا اجرة له فله رد الفسخ كافي الانوار قال كالورضى بالفسخ بالعيب ثم علم انه كان حدث عند
 المشتري عيب بخلاف الفسخ بالاقالة فانه يرجع بارش الحادث ولا يرد الاقالة اه وعليه في فرق بين الاقالة
 وما هنا انه فسخ لانه سبب فلم يمكن رده بخلاف ما عن سبب فانه اذا بان ما يطله عمل به ثم قال اما اذ رضى به
 مسلوبا ولا ظن ما ذكر فانه يرد عليه ولا يطالب المشتري بآجرة تلك المدة كما اقتضاء كلامهم هنا وفي نظائره
 سم على حجة اه ع ش قول المتن (في الاصح) وعليه لو أعذر العود بتلف او اعتاق رجوع بارش المشتري الثاني
 عن الاول والاول على بائعه وله الرجوع قبل قبل الغرم للثاني ومع اراءه منه اه معنى وقوله وله الرجوع
 عليه اخلا فلا تلته بآجرته وليس للمشتري الثاني رده على البائع الاول لانه لم يملك منه فان استرده البائع الثاني
 وقد حدث به عيب عند من اشترى منه البائع الثاني خير البائع الاول بين استرجاعه أى بعيه الحادث
 وتسليم الارش له أى ارش العيب القديم البائع الثاني ولو لم يقبله البائع الثاني وطوبى بالارش أى ارش
 القديم يرجع على بائعه أى الاول لكن بعد التسليم أى للارش كافي اصل الروضة اه (قوله وغبن الخ)
 عبارة المغني وغبن غيره كاغبين هو اه (قوله وكل من العلتين) أى التعبيرين في الاستدلال استدراك الظلامة
 والغبن (قوله له فيه) أى للمشتري في المبيع قول المتن (فله الرد) أى ولو طالت المدة جدما لم يحصل بالعيد
 مثلا ضعف يوجب نقص القصة اه ع ش (قوله ولو اكل من العلتين) أى عدم الياس من الرد واستدراك
 الظلامة اه رشيدى قول المتن (والرد على الفور) (فرع) لا بد للناطق من اللفظ كفسخت البيع
 ونحوه (فرع) لو اطلع على العيب قبل القبض اتجه الفور ايضا اه سم على منبهج ولعله احتيز
 باللفظ عن الاشارة من الناطق اما الكتابة منه فهى كناية وممران الفسخ كما يكون بالصريح يكون بالكناية
 اه ع ش (قوله اجماعا) إلى المتن في المغنى (قوله في المبيع المعين) أى فى رد المشتري المبيع المعين أى او
 البائع الثمن المعين اه رشيدى (قوله المعين) أى في العقد عبدالحق اه ع ش (قوله فان قبض شيئا عاقي
 الذمة الخ) قال في شرح العباب ويتجه ان محل ضعف القول بملك المبيع أى في الذمة بالقبض ما اذا جهل عيه

هنا انه يرجع للمشتري واعتمده شيخنا الشهاب الرملى (قوله والعيب الا باق) أى والا فهو عيب حدث فله
 ارش العيب القديم فان رضيه البائع مع الحادث فلا ارش عليه في الحال فان هلك ابقاؤه على البائع الارش
 كذا في العباب ولم يرد الشارح في شرحه على تقريره وعلل قوله فله ارش العيب القديم بقوله لانه ايس من الرد
 حيث حدث عيب الا باق يده اه فانظر لم يجر في ذلك ما باق في قول المصنف ولو حدث عنده عيب سقط
 الرد قهر الخ (قوله او اجارته) قال في شرح العباب أى لغير البائع كما يحته الزركشى ايضا (قوله ولم يرض
 البائع باخذه مؤجرا) قال في العباب وشرحه فان رضى به البائع مؤجرا أى مسلوب المنفعة مدة الاجارة ولكنه
 ظن ان الاجرة له وفسخ ثم علم خلافه أى انه لا اجرة له فله رد الفسخ كافي الانوار قال كالورضى بالفسخ بالعيب
 القديم ثم علم انه كان حدث عند المشتري عيب بخلاف الفسخ بالاقالة فانه يرجع بارش الحادث ولا ترد الاقالة
 اه وعليه في فرق بين الاقالة وما هنا بانه فسخ لانه سبب فلم يمكن رده بخلاف ما عن سبب فانه اذا باع ما يطله
 عمل به ثم قال اما اذ رضى به مسلوبا ولا ظن ما ذكر فانه يرد عليه ولا يطالب المشتري بآجرة تلك المدة كما

او اباقة والعيب الا باق
 او اجارته ولم يرض البائع
 باخذه مؤجرا (فلا ارش)
 له (في الاصح) لانه لم يياس
 من الرد لانه قد يعود له
 وقيل لانه استدراك الظلامة
 وروح كارجو عليه عبارة
 بعض الاصحاب وشن كما
 غن وكل من العلتين فاسد
 لا يباهم جواز قصد ذلك
 الذى لا قائل به كما هو واضح
 خلافاً لى وهم فيه لان
 المظلم لارجوع له
 الاعلى ظالمه ثم راي
 الفارقى قال ان اطلاق ذلك
 فاسد عليه بنحو ما ذكرته
 (فان عاد الملك) له فيه (فله
 الرد) لانه ما كانه سوا ما عاد
 اليه بالرد بالعيب
 ولا خلاف فيه لزوال كل
 من العلتين ام بغيره كبيع
 اوهبة او وصية او اوارث
 او اقالة لزوال المانع
 (وقيل ان عاد اليه بغير الرد
 ببيع فلا رد) له لانه
 استدراك الظلامة وممرانه
 ضعيف (والرد على الفور)
 اجماعا ومحل في المبيع
 المعين فان قبض شيئا عاقي
 الذمة

أما إذا علم عند القبض فتجده أنه يملكه مجرد قبضه كالأقبضة جاهلاً ثم رضى به أه سم (قوله بنحو بيع الخ) أي كصلح وصادق وخلع (قوله أنه لا يملكه إلا بالرضا) قضيت أن الفوائد الحاصلة منه قبل العلم بالبيع ملك البائع فيجب رد مالها وإن رضى المشتري به معيماً وأن تصرفه فيه بيع أو نحوه قبل العلم بعيه باطل والظاهر خلاف هذه القضية في الشك في أه عش (قوله أيضاً) أي كالأجب في رد ما قبضه عفاً للذمة أه عش (قوله وعذر) وينبغي أن من العذر ما لو افتاه وقت بان الرد على التراخي وغلب على ظنه صده ولو لم يكن أهلاً للقاء فلا يطل خياره بالتأخير وينبغي أن من العذر ما لو رأى جنازة بطريقه فصلى عليها من غير ترجيح وانتظار بخلاف ما لو عرج لذلك أو انتظر فلا يعذر وهذا كله حيث عرض بعد الأخذ في الرد ولو كان ينتظر جنازة وعلم بالبيع عند الشروع في التجهيز اغتفر ذلك كانتظار الصلاة مع الجماعة أه عش (قوله بخلاف من غلطاً) أي غلطاً تقضى العادة بمعرفة ذلك فلا يعذر أه عش (قوله إن كان عامياً الخ) أي ولو كان غلطاً لاهل العلم لأن هذا عامياً يخفى على كثير من الناس ويدل عليه ترك التقيد هنا به مجرى عن شيخه (قوله أو جهل الخ) عطف على قوله يخفى الخ أه عش ويحتمل أنه عطف على قوله عذر قال النهاية قال الأذرع والظاهر أن من بلغ مناجتو نافعاً فاشترى شيئاً ثم أطلع على عيبه فادعى الجبل بالخيار أنه يصدق يمينه كالنائب بالبدية أه قال عش قوله فاشترى الخ أي قبل مضى مدة يمكن فيها التعلم عادة أه (قوله حاضر) أي في البلد (قوله فانتظره) أي مدة يغلب على ظنه بلوغ الخبر فيها أه عش (قوله أبق) أما بصيغة اسم الفاعل كما في النهاية عبارة ولا في مبيع أبق أو مقصوب أه قال عش قوله في مبيع أبق أي وعية الأباق أه وأما بصيغة المضى كما في المغني عبارة تمولوا شري عبد أبق قبل القبض وأجاز المشتري البيع ثم أراد الفسخ فله ذلك ما لم يعد العبد إليه أه (قوله باسقاطه) أي الرد وقضيت به أنه إذا اسقط الرد في غير هذين أي الأبق والمقصوب سقط وأن عذر بالتأخير (قوله ومرا أنه لا رسله) أي لا احتيال عوده (قوله) ولا أن قال الخ) أي لا يجب فوراً الخ عش (قوله في مدة لا تقابل الخ) مفهوماً أن المدلة لو كانت تقابل بآجرة وطلب البائع تأخيرها إليها أو اجابته المشتري سقط حقه وقد توقف فيه بان التأخير إنما وقع بطلب البائع فلم ينسب المشتري فيه إلى رضا بالبيع ومفهومه أيضاً أنه لو أمكن أن التفت في مدة لا تقابل بآجرة ولم يرض البائع بتأخيرها ليسقط خيار المشتري وأن لم ترد المدلة على ثلاثة أيام كموه ونحوه أه عش (قوله فله التأخير) نعم أن تمكن من آخر اجهاو لم يفعل بطل حقه أه نهاية (قوله إلى انقضاء مدة الاجارة) أي وأن طالت كسعين سنة حيث لم يحصل فيها للبيع عيب في يد المستاجر أه عش (قوله فله) أي الرد ببيع آخر أه نهاية قال عش هذا شامل لما لو علم بالعين معافط بالرد بأحدهما فعجز عن إثباته فله الرد بالآخر وأن لم يعلم البائع به قبل أه قول المتن (فليأدر على العادة) يتجه اعتبار عاداته في الصلاة تطويلاً وغيره وفي قدر التفتل وإن خالف عادة غيره لأن المدار على ما يشعر بالأعراض أو لا وتغير عاداته بالزيادة عليها تطويلاً أو قدر البعد العلم بالبيع يشعر بذلك وأن لم يدر على عادة غيره مرسوم على حج وينبغي أن خالف عاداته أن تنظر إلى ما قصدته قبل الإطلاع على العيب فلا يضر فعله وأنه لو لم يكن له قصد أصلاً لا يضر أيضاً لأن ما فعله صدق عليه من عاداته أنه لا يكتفي متناً في العادة مرة واحدة بل لا بد من التكرار بحيث صار عادة له أه عش (قوله ولا يؤمر) إلى قول المتن ولو تركه في النهاية إلا أقوله الشرع فيه إلى المتن وكذا في المعنى إلا أقوله ولو تفكها في يظهر وقوله لا التأخير إلى المتن

فوران الأصح أنه لا يملكه إلا بالرضا بعيه ولا نه غير معقود عليه ولا يجب فوراً طلب الأرض أيضاً كإيجته ابن الرفعة لأن أخذه لا يؤدي إلى فسخ العقد ولا في حق جاهل بأن له الرد وعذر يقرب إسلامه وهو ممن يخفى عليه بخلاف من غلطاً من أهل الذمة أو ينشئه بعيداً عن العلماء أو بان الرد على الفور أن كان عامياً يخفى على مثله قال السبكي أو جهل حاله ولا بد من يمينه في الكل ولا في مشتر شققاً مشقوعاً والشقيع حاضر فانتظره هل يشفع أولاً ولا في مبيع أبق تأخر مشتريه لعوده فله ردّه إذا عاود وأن صرح بأساطه ومرا أنه لا رسله ولا أن قاله البائع أزيل عنك العيب وأمكن في مدة لا تقابل بآجرة كما يأتي في نقل الحجارة المدفونة ولا في مشتر زكوا قبل الحول فوجد به عيباً قد مضى حول من الشراء فله التأخير لاخراج الزكاة من غيره لعدم تمكنه من الرد قبله لأن تعلق الزكاة به عنده عيب حدث ولا في مشتر أجر ثم علم بالبيع ولو لم يرض البائع به مسلوب المنفعة فله التأخير إلى انقضاء مدة الاجارة أو شرف في

(قوله وهو يصلي)

ولو نفل (أو) وهو (ياكل)

ولو تفكها فيها يظهر أو

وهو في نحو حمام أو خلاء

أو قبل ذلك وقد دخل وقته

(فله) الشروع فيه عقب

ذلك ولا يبطل ركبه أهله

قوله ولم عليه وقد دخل وقت

هذه الأمور واشتغل بها

وبعد شروعه فيه له (تأخير)

أي الرد (حتى يفرغ من ذلك

على وجهه الكامل لعذره

كالشفقة ولاجل ذلك

أخرى هنا ما قاله ثم وعكسه

ولا يضرب له على البائع

مخلاف عبادته ولا ليس

ما يتجمل به ولا التأخير

لنحو مطر شديد على الأوجه

ويظهر أنه يكفي ما ميل

التوب (أو) عليه (لإدائه)

التأخير (حتى يصبح) لعذره

بكلفة السير فيه ومن ثم لم

أمكنه السير فيه من غير كلفة

لزمه (فإن كان البائع بالبد

رده) المشتري (عليه نفسه

أو وكيله) مالم يحصل

بالتوكيل تأخير مضر ولو لي

المشتري وورائه الرد

أيضا كما هو ظاهر (أو) رده

(على) موكله أو وارثه أو

وليّه أو (وكيله) نفسه أو

وكيله كما فاده ساقه فإوت

عبارة عبادته أصله خلافا

لن فرق وذلك لأنه قائم

مقامه (ولو تركه) أي

المشتري أو وكيله من ذكر

من البائع ووكيله الحاضر

(ورفع الأمر إلى الحاكم

فهرأكد) في الرد لأنه بما حوجه إلى الرض إليه

وقوله كما فاده إلى المتن (قوله ولا يؤمر بعد) أي في المشي (ولا ركض) أي في الركوب أه نهاية (قوله) أو قبل ذلك (عطف على قول المتن وهو يصلي (قوله وقد دخل وقته) أي بالفعل وقياس ما في الجملة أن قرب حضوره كحضوره أه عش (قوله فله الشروع فيه الخ) أي في نحو الصلاة عقب العلم بالعب أه كركب ويمكن أرجاع الضمير للرد أو اسم الإشارة لنحو الصلاة وكان الأولى تأخير مسئلة العلم قبل نحو الصلاة إلى قوله ولا يضرب له الخ كما فاده المعنى (قوله والا) أي بأن لم يشروع في نحو الصلاة عقب علم العيب أو في الرد عقب الفراغ من نحو الصلاة (قوله كما فاده الخ) فيه وقفة نعم أو قالوا فاشتغل بالفاء بدل الواو وكان اللفظ ظاهر (واشتغل بها) أي فلا بأس حتى يفرغ منها أه سم (قوله على وجهه الكامل) ومنه انتظار الإمام الراتب فله التأخير للصلاة معه وإن كان مضطرا إذا كان اشتغاله بالرد في وقت الصلاة معه بل أو تكبيرة الأحرار والتسبيحات خلف الصلوات وقرأة الفاتحة والأخلاص والمعوذتين يوم الجمعة سبعا مائة أه عش وقوله والتسبيحات الخ عطف على انتظار الإمام (قوله ما يتجمل به) ظاهره وإن لم يكن معتاد له لكن ينبغي تخصيصه بما إذا لم يغفل بمروءته لا أن اشتغاله به حيث دعيت بتوجهه إليه الذم بسببه فإن اخل بها كليس غير فقيه ثياب فقيه لم يعذر في الاشتغال بلبسها أه عش (قوله بنحو مطر الخ) أي كالوجه الشديد أه نهاية (قوله أنه يكفي) أي في نحو المطر أه عش قول المتن (فتحي يصبح) أي ويدخل الوقت الذي جرت العادة بانتظار الناس في أمصالحهم عادة أه عش (قوله من غير كلفة) أي بالنظر لحالة نفسه أه عش (قوله مالم يحصل بالتوكيل تأخير مضر) كان كان الوكيل غائبا عن المجلس فانتظر حضوره قال في شرح العباب والأبطل حقه وإن اشترى من ولي ففعل المولى عليه فيرد عليه لا على وليه على الأوجه ثم رأت قال الأذري والرد عليه ظاهر لأنه المالك لم على حجب وبقي ما لو اشترى الولي لطفه مثلا ففعل ثم وجد في المبيع عيبا وقياس ما ذكره إن الراد هو المولى عليه لكونه المالك لا وليه أه عش (قوله ولو لي المشتري) أي بأن اشترى عاقل ثم حن أه عش عبارة الرشيدي أي إذا خرج عن الأهلية وكذا يقال بالنسبة لما يأتي في البائع أه (قوله كما هو ظاهر) أي لا تنتقل الحق لها أه عش (قوله على موكله) أي البائع (وقوله أو وليه) أي أو الحاكم ويمكن شمول الولي له ولو كان وليه الحاكم بحيث لو رده عليه خيف على المال منه فينبغي أنه لا يجوز له الرد عليه كاصحوا به في نظائره وأنه يعذر في التأخير إلى كمال الأطفال ولو أئذ المبيع وفواتده للمشتري وضمناه عليه كما هو معلوم أه عش (قوله بنفسه أو وكيله) يمكن أن يجعل من باب الحذف من الثاني دلالة الأول وإن يستغنى عن ذلك بأن قوله أو على وكيله عطف على قوله عليه المتعلق بقوله رده المقيد بقوله بنفسه أو وكيله والتقدير رده بنفسه أو وكيله عليه أو على وكيله فالتنفيذان الرد على الوكيل بالنفس أو الوكيل من غير حذف أهم وقوله وإن يستغنى أخفه إن المقرر في الأصول أن المعطوف لا يشارك المعطوف عليه في القيد المتوسط (قوله أي المشتري أو وكيله) تفسير للضمير المرفوع المستتر (وقوله من ذكر الخ) تفسير للضمير المنصوب أه عش (قوله ووكيله) هلا عبر بنحو وكيله أهم قول المتن (ورفع الأمر إلى الحاكم) أي الذي بالبلد فلو ترك البائع أو وكيله بالبلد وذهب للحاكم بغير هاسقط حقه أهم (قوله لأنه بما الخ) أي لأن الخصم ربما حوجه في آخر

يشعر بذلك وإن لم يرد على عادة غيره (م (قوله واشتغل بها) أي فلا بأس حتى يفرغ منها (قوله مالم يحصل بالتوكيل تأخير مضر) قال في شرح العباب والأبطل حقه إذا استوت مسافته إلى المالك وإن لم يكن هو البائع كان اشترى من ولي ففعل المولى فيرد عليه لا على وليه على الأوجه ثم رأت قال الأذري والرد عليه ظاهر لأنه المالك أه (قوله بنفسه أو وكيله) يمكن أن يجعل من باب الحذف من الثاني دلالة الأول وإن يستغنى عن ذلك بأن قوله أو على وكيله عطف على قوله عليه المتعلق بقوله رده المقيد بقوله بنفسه أو وكيله والتقدير رده بنفسه أو وكيله عليه أو على وكيله فالتنفيذان الرد على الوكيل بالنفس أو الوكيل من غير حذف (قوله ووكيله) هلا عبر بنحو وكيله (قول المصنف ورفع الأمر إلى الحاكم) أي الذي بالبلد فلو ترك البائع أو وكيله

الامر إلى المرافعة إليه فيكون الاتيان إليه اول فاصلا للامر جز ما به معنى (قوله) ومحل التخير) المعتمد انه إذا تقي البائع أو وكيله أو لاجاز تركهما والعدول إلى الحاكم اه سم (قوله) ولا تعين الخ) وانظر لولي البائع وتركه وكيله وعكسه هل يضر أو لا وظاهر كلامهم انه يضر وينبغي ان مثله في الضرر ما لولي الموكل وعدل عنه إلى الوكيل بخلاف ما لو قصد ابتداء الذهاب إلى واحد منهما فإنه لا يضر حيث استوت المسافتان اه عش (قوله نعم) إلى قول المتن ويشترط في النهاية لا لقوله واستثنى إلى المتن وقوله ولا يلزم له إلى وإنما يلزمه (ثم من يشهده) المتجه جواز التأخير وان وجدها أو لا لأنه ربما اوجبه إلى المرافعة فالاتيان إلى الحاكم أولا اقرب إلى الفصل الامر لكن حيث امكن الاشهاد على الفسخ وجب وان لم يكن وجدا أحدهما وحينئذ يسقط وجوب الفور في اتیان أحدهما أو الحاكم اه سم (قوله) جاز له التأخير إلى الحاكم) أي الذي بالبلد اه سم (قوله) لأن أحدهما قد يجده) قياس هذا التعليل انه لولي البائع أو وكيله أو لاجاز له تركهما والعدول إلى الشهود انه لو لم يلق أحدهما أو امكنه الذهاب إليه وإلى الشهود جاز له الذهاب إليه وإلى الشهود وجاز له الذهاب إلى الشهود وان كان محلهم ابعده من محل أحدهما وهذا غير ما يأتي عن شرح العباب فنظن اه سم (قوله) ولا يدعى إلى قوله وإنما حملت في المعنى لا لقوله ولا يلزمه إلى المتن (قوله) ثم يطلب غريمه) أي ليرده عليه اه معنى (قوله) من لا يرى القضاء بالعلم) أي بان لم يكن يجتهد اه عش وهذا التصور مبني على مختار النهاية خلافا للشارح كما يأتي (قوله) لأنه يصير شاهدا له) أي ونظير ثمرة فيما لو وقت الدعوى عند غيره أو استخلف القاضي المشهود عنه من يحكم له اه عش (قوله) على أن محله لا يتخلو غالبا عن شهود) فقد قال في الانوار ولو اطلع عليه في مجلس الحكم فخرج إلى البائع ولم يفسخ بطل حقه ولو اطلع بحضرة البائع فتركه ورجع إلى القاضي لم يبطل كافي الشفعة قال في الاسعاد وإنما يختار بين الخصم والحكم ان كانا حاضرين بالبلد فان كان أحدهما غائبا تعين الحاضر كافي شرح مر وقوله بطل حقه ظاهره وان خلا مجلس الحكم عن الشهود وامكنه الخروج منه والاشهاد خارجه على الفسخ مر اه سم أي ويوجه ما مر من انه يصير شاهدا له الخ ويظهر ان محل بطلان حقه بذلك إذا كان القاضي لا يأخذ شيئا من المال وان قل ولا فلا يكون عدو له إلى البائع مسقط للرد اه عش قول المتن (وان كان غائبا) سواء كانت المسافة قريبة ام بعيدة اه معنى وفي عش مانصه الحق في الدخائر الحاضر بالبلد إذا خيف هرب به بالغائب عنها اه شرح الروض اه قول المتن (رفع) إلى الحاكم) بقي ما لو كان غائبا أو لا وكيل له بالبلد ولا حاكم بها ولا شهود فهل يلزمه السفر إليه أو إلى الحاكم إذا

بالبلد وذهب للحاكم بغيره ما سقط حقه (قوله) ومحل التخير الخ) المعتمد انه إذا تقي البائع أو وكيله أو لاجاز له تركهما والعدول إلى الحاكم (قوله) ثم من يشهده) المتجه جواز التأخير وان وجدها أو لا لأنه ربما اوجبه إلى المرافعة فالاتيان إلى الحاكم أولا اقرب إلى الفصل الامر لكن حيث امكن الاشهاد على الفسخ وجب وان لم يكن وجدا أحدهما وحينئذ يسقط وجوب الفور في اتیان أحدهما أو الحاكم (قوله) جاز له التأخير إلى الحاكم) أي الذي بالبلد اه سم (قوله) لأن أحدهما قد يجده) قياس هذا التعليل انه لولي البائع أو وكيله أو لاجاز له تركهما والعدول إلى الشهود انه لو لم يلق أحدهما أو امكنه الذهاب إليه وإلى الشهود جاز له الذهاب إليه وإلى الشهود وجاز له الذهاب إلى الشهود وان كان محلهم ابعده من محل أحدهما وهذا غير ما يأتي عن شرح العباب فنظن اه سم (قوله) ولا يدعى إلى قوله وإنما حملت في المعنى لا لقوله ولا يلزمه إلى المتن (قوله) ثم يطلب غريمه) أي ليرده عليه اه معنى (قوله) من لا يرى القضاء بالعلم) أي بان لم يكن يجتهد اه عش وهذا التصور مبني على مختار النهاية خلافا للشارح كما يأتي (قوله) لأنه يصير شاهدا له) أي ونظير ثمرة فيما لو وقت الدعوى عند غيره أو استخلف القاضي المشهود عنه من يحكم له اه عش (قوله) على أن محله لا يتخلو غالبا عن شهود) فقد قال في الانوار ولو اطلع عليه في مجلس الحكم فخرج إلى البائع ولم يفسخ بطل حقه ولو اطلع بحضرة البائع فتركه ورجع إلى القاضي لم يبطل كافي الشفعة قال في الاسعاد وإنما يختار بين الخصم والحكم ان كانا حاضرين بالبلد فان كان أحدهما غائبا تعين الحاضر كافي شرح مر وقوله بطل حقه ظاهره وان خلا مجلس الحكم عن الشهود وامكنه الخروج منه والاشهاد خارجه على الفسخ مر (قول المصنف) وان كان غائبا رفع إلى الحاكم) بقي ما لو كان غائبا ولا وكيل له بالبلد ولا حاكم بها ولا شهود فهل يلزمه السفر إليه أو إلى الحاكم إذا أمكن ذلك بلا مشقة لا تحمله وقد يفهم

ومحل التخير بين البائع
وكيله والحاكم ما لم يمر
على أحدهم قبل والا تعين
نعم لو مر على أحد الأولين
قبل ولم يكن ثم من يشهده
جاز له التأخير إلى الحاكم
لأن أحدهما قد يجده ولا
يدعى عنده لأن غريمه
بالبلد بل يفسخ بحضرة ثم
يطلب غريمه ويفعل ذلك
ولو عد من لا يرى القضاء
بالعلم لأنه يصير شاهدا له
على أن محله لا يتخلو غالبا عن
شهود (وان كان) البائع
(غائبا) عن البلد ولا وكيل
له بها (رفع) الامر إلى
الحاكم

ولا يؤخره لحضوره فيقول اشتريته من فلان الغائب ضمن كذا ثم ظهر به عيب كذا (٣٧١) ويقم البينة على ذلك كله ويحلفه ان

امكنه ذلك بلا مشقة لا تحتمل وقد يفهم من المقام الزوم سم على حج اءعش (قوله ولا يؤخر لحضوره) ينبغي
والله اهاب اليه اى سم (قوله ويقم البينة) او (قوله ويحلفه) اى وجوبهما اءعش (قوله ثم يفسخ) اى
المشتري هذا ان لم يفسخ قبل والاخر به كما هو ظاهر سم على حج اءعش (قوله عليه ان قضيه) اى البائع اءعش
(قوله ولا يأخذ المبيع) اى الحاكم (قوله عند عدل) اى ولو المشتري اءعش (قوله والا باءع) عبارة شرح
الروض وانما لم يقض من المبيع ابتداء للاغتناء عنه مع طلب المحافظة على بقائه لا احتمال انه له حجة فيها اذا
حضر اءعش (قوله فيما ياتى) اى فى باب المبيع قبل قضيه اءعش (قوله وكذا عارية وما خوذ بسوم) (قوله
واستثنى السبكي اءعش) اعتمدته المنفى (قوله وخالفهما الاذرى اءعش) اعتمدته النهاية (قوله حيثن) اى حين قرب
المسافة (قوله لا للقضاء) اما القضاء وفصل الامر فتوقف على شروط القضاء على الغائب فلا يقضى عليه مع
قرب المسافة ولا يباع ماله الا للعرض او توارها نية (قوله مثلا) اى او للغنية او خوف العدو الا بين (قوله
ويكنى واحدا ليحلف اءعش) فادى خدمته ان محله حيث كان ثم قاض يحكم بشاهدوين ثم رايت نقلا عن تليذه
عبد الرؤف ان الشارح بحث ما شرت اليه في موضع وان هذا الاطلاق محمول عليه انتهى سيد عمر وكلام
المنفى كالصريح في كفاية الواحد مطلقا عبارة او عدل ليحلف معه كما قاله ان الرفعة والظاهر وان قال
الرويانى لم يجز لان من الحاكم لا يحكم بالشاهد واليمين اه قال النهاية ولو اشهد مستورين فيما نافسقين
فالاوجه الاكتفاء به على الاصح اه وقال عءعش قوله مر فالوجه الاكتفاء به فلا يسقط الرد لعدوه
لانها مكيفان في ثبوت الفسخ ومثل ذلك ما لو بانا كافرين اورقين اه وهذا يؤيد ايضا كفاية الواحد
مطلقا قول المتن (على الفسخ) قال فى شرح العباب بقوله رددت البيع او فسخته مثلا ومن ثم قال الاذرى وغيره
لا بد للناطق من لفظ يدل على الرد بما صرح به قول ابن الصلاح عن الفراءى صورة رد العيب ان يقول
رددته بالعيب على فلان فلو قدم الاخبار عن الرد بطل رده اى ان لم يعذر بحمله اسم على حج وقوله الفراءى
بضم الفاء نسبة الى فراءة ببلدة بطرف خراسان اءعش (قوله الى احدهما) اى المشتري والحاكم (قوله
لا يستفيد به) اى بالاشهاد على الطلب (قوله يعنى عنه) اى عن الاعشاء (قوله حال تو كيله) كذا فى المنهج
ولم يذكره فى الروض ولا فى شرحه ولا فى غيرهما ويوجه اى كلام الشارح ان تو كيله لا يزيد على شروعه فى
الرد بنفسه بل لا يساوى به مع انه اذا قدر على الاشهاد حيثن وجب فان قلت لزوم الاشهاد بطل فائدة التوكيل
قلت لو سلم ابطالها فى هذه الحالة فلا عذور اه سم (قوله حال تو كيله اءعش) اى فى الردان وجد العدلين او
العدل وليس المراد انه يجب عليه تحرى اشهاد من ذكر والحالة هذه بل ان وجد من ذكر اشهد والا فلا اه
حلى (قوله او عذر لنحو مرض) انظر مع قوله السابق لمرض مثلا اه سم اى وهو مكرمه (قوله وقد
عجز عن التوكيل) ما فائدة التقييد به مع ما تقدم من اشتراط الاشهاد لزوم مه حال التوكيل سواء كان لعذر ام لا
انتهى سيد عمر و اشار سم الى دفعه بما مضى قديستشكل التقييد بالعجز بما تقرر من لزوم الاشهاد حال

من المقام الزوم فليراجع (قوله لحضوره) ينبغي ولا للذهاب اليه (قوله ثم يفسخ) هذا وان لم يفسخ قبل والا
اخر به كما هو ظاهر (قوله لا للقضاء) اما القضاء وفصل الامر فتوقف على شروط القضاء على الغائب (قول
المصنف على الفسخ) قال فى شرح العباب بقوله رددت المبيع او فسخته مثلا ومن ثم قال الاذرى وغيره لا بد
للناطق من لفظ يدل على الرد بما صرح به قول ابن الصلاح عن الفراءى صورة رد المبيع ان يقول رددته
بالعيب على فلان فلو قدم الاخبار على الرد بطل رده اى ان لم يعذر بحمله اه (قوله حال تو كيله) كذا فى
المنهج ولم يذكره فى الروض ولا فى شرحه ولا فى غيرهما ويوجه بان تو كيله لا يزيد على شروعه فى الرد بنفسه
بل لا يساوى به مع انه اذا قدر على الاشهاد حيثن وجب فان قلت لزوم الاشهاد بطل فائدة التوكيل قلت لو سلم
ابطالها فى هذه الحالة فلا عذور (قوله او عذر لنحو مرض) انظر مع قوله السابق لمرض مثلا (قوله وقد
عجز عن التوكيل) قديستشكل التقييد بالعجز بما تقرر من لزوم الاشهاد حال التوكيل ولا اشكال لان

ويلزمه الاشهاد عليه ايضا حال تو كيله او عذر لنحو مرض او غيبة عن بلد الرد وعليه وخوف من عدو وقد عجز عن التوكيل فى الثلاث

التوكيل ولا اشكال لان الاشهاد حال التوكيل قد تقدم اه (قوله وعن المضى الى المردود عليه) ما موقعه مع
 تصريحه انقائه مع المضى الى احدهما يجب الاشهاد اذا امكنه اه سيد عمر وقد يجاب بان ما مراد به
 الاشهاد بالفعل وما هنا المراد به تحريره عبارة شرح المنهج وعليه اى المشتري اشهاد لعدلين او عدل بسفخ
 في طريقه الى المردود اليه او الحاكم او حال توكيله او عذره كمرض وغية عن بلد المردود عليه وخوف من
 عدوه وقد عجز عن التوكيل في الثلاث وعن المضى الى المردود عليه والرفع الى الحاكم ايضا الغية اه قال
 البجيرى قوله ولو عليه اشهاد الخ ان صادف الشهود في الاولين اذا يجب عليه فيه تحريره واما بالنسبة للثالثة
 فالمراد ان عليه تحرى الاشهاد لا يجب عليه فيها التفتيش على الشهود خشية ان الاشهاد في كلامه اراد به الاعم
 من الاتيان به وتحريره وقوله وعجز الخ اشارة الى تعيد العذر بذلك ولا تكرر مع ما قبله لان التوكيل يجب
 الاشهاد فيه ولو كان لعذر تامل شوي ريه اه (قوله وعن المضى) المفهوم من هذا المقام انه اذا عجز عن الاشهاد
 والحاكم وامكنه المضى الى البائع الغائب لزمه اه سم (قوله في الثلاث) هي المرض والغية والخوف اه
 بجيرى (قوله في تلك الصور) اى فى الانتهاء الى المردود عليه والحاكم وفى حال عجزه عنه وعن التوكيل
 وفى حال التوكيل قول المتن (ان امكنه) قال فى شرح العباب بان راي العدل فى طريقه ولم يخش على نفسه
 مبيع تيمم لو وقف واشهده فيما يظهر ويظهر ايضا انه لو كان للشهود موضع معلوم وهم فيه لم يمر عليهم
 لكن مسافة علمهم دون مسافة المردود عليه لم يكلف التبرج اليهم لانه لا بعد بركه مقصر حيث خلافا
 ما لو لقي الشاهد امر عليه فى طريقه وليس له الاشتغال بطلب الشهود عن الانتهاء الى من مر سم
 على حج اه عش ولا يخفى ان هذا التفسير عند عدم العذر واما عند العذر فالمراد بامكان الاشهاد
 امكان تحصيله ولو بالذهاب اليه فيجب الاشتغال بطلب الشهود بلا مشقة لا تحتل عبارة الخلى فلم
 انه متى قدر على الرد بنفسه او بوكيله وصادف عدلا فى طريقه او عند توكيله اشهده على الفسخ او
 التوكيل فيمضى متى عجز عن ذلك وجب عليه ان تحرى عدلا يشهد على الفسخ كذا افاده شيخنا كابن حجر
 واذا شهد على الفسخ سقط عنه الانتهاء لنحو البائع والحاكم لا للتسليم وفصل الخصومة اه وقوله او التوكيل
 فيه فى عزوه الى النهاية والتخفة نظر فليراجع اليهما (قوله وحيث يسقط) اى حين اذا شهد على الفسخ اه
 عش (قوله الى ان يستمر) اى فى الذهاب اه معنى (قوله وحيث لا يبطل الخ) اى حين ان سقط الفورية او
 اشهد على الفسخ (قوله يصير به متعديا) اى فيضمنه ضمان المغصوب وظهره وان احتاج لركوبها
 لكونها جوحا وعليه فلوركب حرم ولزمته الاجرة وقد يقال عذره بسقط الحرمة دون الاجرة اه عش
 (قوله على ما قررته) اراد به قوله حيث يسقط الخ اه كردى (قوله لانه الخ) لتعليل الحمل المذكور (قوله
 صحيح الخ) اى المصنف بقوله لسا بقاوا الاصح انه لزمه الاشهاد على الفسخ ولم يقل على طلب الفسخ (قوله عند
 تعذر الخصم) اى بنحو الغية (قوله يسقط الانتهاء) من السقوط (قوله ويجب الخ) عطف على يسقط (قوله
 وعند عدمه) اى عدم العذر (قوله هو بخير بينه الخ) الاوضح ان يقول انه حيث بخير بين تحرى الاشهاد
 وتحرى الانتهاء اما وجوب اشهاد من صادف انه امكن فوجوب مستصحب مستمر ليس من محل التخيير
 وبالشهاد يسقط الانتهاء للفصل الخصومة سواء كان الاشهاد عن تحر ام لا اه سيد عمر (قوله هو بخير
 بينه) يوهم ان له حالة فقد العذر العدول عن الانتهاء والذهاب ابتداء الى الشهود وليس مراد ابل المراد ما افاده
 قوله عقبه فلا ينافى وجوبه الخ اه شيدى وقوله عن الانتهاء والذهاب ابتداء الخ والاولى عكسه فتأمل (قوله)

وعن المضى الى المردود
 عليه والرفع الى الحاكم
 ايضا الغية وإنما يلزمه
 الاشهاد في تلك الصور
 (ان امكنه) وحيث يسقط
 عنه الفوز لعدو ملك البائع
 بالفسخ فلا يحتاج الى أن
 يستمر (حتى ينهيه الى البائع
 أو الحاكم) لا للفصل الامر
 وحيث لا يبطل رده بتأخيره
 ولا باستخداه لكنه يصير
 به متعديا ولو انما حملت المتن
 على ما قررته تبعا لجمع
 محققين لانه صحيح أنه يشهد
 على الفسخ لا طلبه وبعد
 الفسخ لا وجه لوجوب فور
 ولا ناهما وزعم ان الاكتفاء
 بالاشهاد انما هو عند تعذر
 الخصم والحاكم ممنوع
 وحيث دفعنى لإيجاب الاشهاد
 فى حالتى العذر وعدمه انه
 عند العذر يسقط الانتهاء
 ويجب تحرى الاشهاد ان
 أمكنه وعند عدمه هو بخير
 بينه وبين الانتهاء

الاشهاد حال التوكيل قد تقدم وقوله وعن المضى الخ المفهوم من هذا المقام انه اذا عجز عن الاشهاد والحاكم
 وامكنه المضى الى البائع الغائب لزمه (قول المصنف ان امكنه) قال فى شرح العباب بان راي العدل فى طريقه
 ولم يخش على نفسه مبيع تيمم لو وقف واشهده فيما يظهر ويظهر ايضا انه لو كان للشهود موضع معلوم وهم فيه
 ولم يمر عليهم لكن مسافة علمهم دون مسافة المردود عليه لم يكلف التبرج اليهم لانه لا بعد بركه مقصر حيث خلافا
 بخلاف ما لاذ لقي الشاهد امر عليه فى طريقه وليس له الاشتغال بطلب الشهود عن الانتهاء الى من مر اه

وحينئذ يسقط الاشهاد اى تحر به فلا ينافى وجوبه لو صادفه شاهد هدا ما يظهر في هذا المقام والجواب بغير ذلك في نظر ظاهر التأمل (فان) عجز عن الاشهاد سالم بزمه اللفظ بالفسخ (الاصح) لانه يعدل و منه من غير سامع فيؤخره الى (٣٧٣) أن ياتي بعند المردود عليه أو الحاكم

لعدم قائمته قبل ذلك بل فيه ضرر عليه فان المبيع ينتقل بملك البائع فتضرر ببقائه عنده (ويشترط) أيضا لجواز الرد (ترك الاستعمال) من المشتري للمبيع بعد الاطلاع على العيب (فلو استخدم العبد) أى طلب منه ان يخدمه كقوله اسقنى او اغلط الباب وإن لم يطعمه او استعمله كان اعطاه الكوز من غير طلب فأخذه ثم أعاده اليه بخلاف مجرد أخذه منه من غير رده لان وضعه بيده كوضعه بالارض (او ترك) من لا يعذر بجهل ذلك (على الدابة سرجها او اكافها) المبيعين معها او اللذين له او في يده من ميرة للرءاوى المدة اتى اغفر له التأخير فيها والا كاف بكسر الهمزة أشهر من ضمها ماتحت البرذعة وقيل نفسها وقيل ما فوقها والمراد هنا واحد مما ذكر فيما يظهر (بطل حقه) لاشعاره بالرضالانه انتفاع إذ لو لم يتركه لاحتاج لحله واتحمله ولو كان تركه لاضرار نزعها لم يؤثر إذ لا اشعار حينئذ ومثله فيما يظهر اخذ ما ياتي مالهو تركه لمشقة حمله اولكونه لا يليق به ونقل الروايات حل الانتفاع في الطريق مطلقا حتى بوطه

وحينئذ يسقط الاشهاد) وكذا شرح مر وقد ينظر فيه اه سم اقول يندفع النظر بقوله باعداى تحر به الخ (قوله هذا الخ) إشارة الى قوله فعنى لإيجاب اه كردى (قوله من غير سامع) اى وبسامع لا يعتد به نهاية ومعنى (قوله فان المبيع الخ) علة للضرر اه عش (قوله ينتقل به ملك البائع) اى وقد يتعذر عليه ثبوت العيب نهاية ومعنى (قوله فيضرر الخ) ويتقدير ذلك يكون كالظافر بغير جنس حقه فيقول يبعه ويستوفى منه قدر الثمن فان فضل شيء دفعه للبائع وان شئ شيء ذمة البائع فيأخذ مثله من ماله ان نظره به اه عش (قوله أيضا) الى التنبيه في النهاية (قوله من المشتري) خرج به وكيله ووليه فلا يكون استعمالها مسقطا للرد اه عش قول المتن (فلو استخدم العبد) اى من لا يعذر بجهل ذلك كما ياتي عن سم اه عش (قوله ان يخدمه) بضم الدال اه مختار اه عش (قوله كقوله اسقنى) الى قوله ونقل الروايات في المغنى (قوله كقوله اسقنى الخ) والظاهر بل المتعين ان الإشارة هنا كالنكت قسقط الرءاوى ساعلى الاعتدائها في الاذن في دخول الدارو في الاقامه اما الكتابة فينبغي انه ان نوى بها طلب العمل من العبد امتنع الرد لانها كتابة ولا فلا اه عش (قوله كان اعطاه) اى اعطى الرقيق المشتري (قوله اخذه منه) اى اخذ المشتري الكوز من الرقيق (قوله وضعه بيده) اى وضع الرقيق الكوز بيد المشتري (قوله من لا يعذر الخ) لم يقبده فيما قبله ولا يبعد التقيد به فيه ايضا سم على حج وعليه فهو مخالف لقول حج تنبيه مقتضى كلام المتن والروضة الخ اه عش وقد يدعى ان قول الشارح من لا يعذر الخ راجع لكل من استخدم وترك على التنازع (قوله او اللذين له الخ) اى المشتري (قوله او في يده) اى ولو ملكا للبائع نهاية ومعنى (قوله وفى المدة التى اغفر له الخ) اى وإلا فالرد ساقط بالتأخير لا بالترك المذكور اه رشيدى (قوله ماتحت البرذعة) بفتح الموحى وسكون الراء فتفتح الدال المعجمة المملة اه عش (قوله لاضرار نزع) اى كان عرق وخشى من التزع تعييبها اه قال عش اى ولو بمجرد التوهم لان المدار على ما يشعر بقصد انتفاعه وتوهمه العيب المذكور مانع من ارادته الانتفاع ولو اختلف البائع والمشتري في ذلك فينبغي تصديق المشتري لان البائع يدعى عليه مسقط الرد الا صل عدمه على ان ذلك لا يعلم إلا منه اه (قوله ما ياتي) اى في شرح ويعذر في ركوب جرح الخ (قوله ونقل الروايات) اى ما نقله الروايات الخ قال سم اقر الروايات في شرح العباب فانه بعد تفصيل الحلب قال ويجرى ذلك في وطء الامة الثيب فان كانت واقفة ضرر وإلا فلا كما نقله الروايات عن والده اه ثم فرق بين هذه المسائل ونظائر هافر اجمعه اه سم (قوله حل الانتفاع) لا يخفى ان المراد بحل الانتفاع عدم سقوط حق الرد وإلا فلا وجه لحرمة الانتفاع المذكور قبل الفسخ لانه انتفاع بملكه غاية الامر سقوط الرءاوى سم (قوله غير خفى) ولعل وجهه ان الحلب تفرغ للدابة من اللبن المملوك للمشتري فليس فيه ما يشعر بالرضاء بقاء العين ولا كذلك الوطء ونحوه اه عش (قوله العذارو اللجام) من عطف الخاص على العام عبارة المغنى العذار ما على خد الدابة من اللجام او المقود اه (قوله فلا يضر تركهما) قال في شرح العباب اى والمغنى ولا تعليقهما اه سم عبارة عش اى ولا وضهما في الدابة لان الغرض حفظها اه (قوله وظاهر قول الروضة) عطف على قوله مقتضى الخ (قوله كان تأخير الرد الخ) مقول

(قوله) وحينئذ يسقط الاشهاد) وكذا شرح مر وقد ينظر فيه (قوله من لا يعذر بجهل ذلك) اى كما قاله الأذرى ولم يقبده فيما قبله ولا يبعد التقيد به فيه ايضا (قوله ونقل الروايات الخ) اقر الروايات في شرح العباب فانه بعد تفصيل الحلب قال ويجرى ذلك في وطء الامة الثيب فان كانت واقفة ضرر وإلا فلا كما نقله الروايات عن والده اه ثم فرق بين هذه المسائل ونظائر هافر اجمعه (قوله حل الانتفاع) لا يخفى ان المراد بحل الانتفاع عدم سقوط حق الرد وإلا فلا وجه لحرمة الانتفاع المذكور قبل الفسخ لانه انتفاع بملكه غاية الامر سقوط الرد (قوله فلا يضر تركهما) قال في شرح العباب ولا تعليقهما

الثيب ضعيف والفرق بينه وبين الحلب الآتى غير خفى وخرج بالسرج والا كاف العذار واللجام فلا يضر تركهما لتوقف حفظهما عليهما (تنبيه) مقتضى صريح المتن وظاهر قول الروضة كان تأخير الرد مع الامكان تقصير فكذلك الاستعمال والانتفاع والنصرف لاشعارها بالرضا

له الرد به وعذر مجهل ثم
استعمله سقط رده لتقصيره
باستعماله الدال على الرضا
به فان قلت لانسلم الاقتضاء
والظاهر المذكورين لانه
لا يتصور منه الرضا إلا
باستعماله بعد علمه بان له الرد
وأما مع جهله فهو يقول
انما استعملته لآسى من
ردى له لالرضائى به قلت
ما ذكرت ظاهر مدركا وان
أمكن توجيهه مقابلته بان
مبادرته الى الاستعمال
قبل تعرف خبر هذا النقص
الذى اطلع عليه تقصير
فعمول بقضيته (ويعذر
في ركوب جموح) للرد
(يعسر سوقها وقودها)
للحاجة إليه وهل يلزمه سلوك
أقرب الطريقين حيث
لا عذر للنظر فيه مجال ولعل
اللزوم أقرب لانه سلوك
الاطول مع عدم العذر بعد
عائبا كما دل عليه كلامهم
في القصر بخلاف ركوب
غير الجموح واستدامته بعد
علمه بالعيب بخلاف مالو
علم عيب الثوب في الطريق
وهو لا يسهل بلزومه نزع
لانه غير معهود قال
الاسنوى ويتعين تصوره
في ذوى الهيات او فيما إذا
خشى من نزع انكشاف
عورته ومثله النزول عن
الدابة اه ويلحق به

قول الروضة (قوله) انه لو علم الخ خبر قوله مقتضى صنع المتن (قوله) قلت ما ذكرت أقول هو الظاهر
مدركا وتقلا وما ذكره من مقتضى صنع المتن وغيره غايته انه اطلاق وهو قابل للتقيد ولعلم اكتفوا
عن التنبيه على اغتفار الجهل في كل فرع من فروع الباب بتصریحهم به في بعضها كاستئلة الجمل بالفورية
والحاصل أن الذى ندين الله به ان كثير من فروع هذا الباب بما يتخفى تحريمه على كثير من المتفهمة فضلا
عن العامة ولهذا وقع الاختلاف والتنازع في فهم بعضها بين فحول الأئمة فضلا عن غيرهم فالزام العامة بقضية
بعض الاطلاقات لاسماع غلبة الجمل واندراس معالم العلم في زماننا بعد من محاسن الشريعة الغرام والله
أعلم بمرات في حاشية التور الى رادى ماضيه قول شرح المنهج واغلاق الباب اى وان لم يمثل امره إلا ان جهل
الحكم وكان يخفى عليه ذلك فعذر اه ورايت غيره نقل عن الاذرع انه ينبغي ان يعذر غير الفقيه
بالجهل بهذا قطعا فانه الحداد سيدعر وتقدم عن سم وعش ما يوافق به ما سبق في الشرح والنهاية من
قولها من لا يعذر الخ راجع للاستخدام ايضا وقال النهاية في محترزه اما لو كان ممن يعذر في مثله لجهله بطل
به حقه كما قاله الاذرع اه وقال عش قوله من يعذر الخ اى بان كان عاميا لم يخاطب الفقهاء بمخاطبة
تقضى العادة في مثله بعدم خفاء ذلك عليه اه (قوله) للحاجة) يؤخذ منه انه لو خاف عليها من اغارة او نهب
فركبها للهرب بهالم يمنعه من ردها اه نهاية قال عش قوله من ردها هذا كله قبل الفسخ فلو عرض
شىء من ذلك بعد الفسخ هل يكون كذلك او لا فيه نظار وقد قدمنا ما يقتضى التفرقة بينهما وهو انه لا يسقط
الرد بالاستعمال بعد الفسخ مطلقا وان حرم عليه ذلك وجبت الاجرة اه (قوله) ولعل اللزوم اقرب الخ
وعليه فينبغي سقوط الخيار بمجرد العدول لا بالانتهاء وينبغي ايضا انه ليس من العذر ما لو سلك الطويل
لمطالبة غيره له فيه فيسقط خياره اه عش (قوله) بخلاف ركوب) الى قوله ويلحق به في المعنى وإلى قوله ولو
تبايعا في النهاية لا لقوله ويظهر الى الفرع وقوله كان صولح الى المتن ولا انه لم يرض بمقالة الاسنوى كما ياتي
وقد بطلان الرد بالايقاف للحطب بما ياتي (قوله) واستدامته) الواو بمعنى أو (قوله) بخلاف مالو علم
هو في مقابلة قوله بخلاف ركوب الخ والمراد انه لا يعذر في ركوب غير الجموح واستدامته بخلاف مالو علم
عيب الثوب الخ فانه يعذره اه عش (قوله) لا يلزمه نزع) ظاهره وان لم يكن في نزع مشقة ولا اخل
بمروره اه عش (قوله) لانه غير معهود) كذا ذكر اه اى الشيخان فرقا بين استدامة الركوب
واستدامة اللبس وظاهر انه هو المعتمد نظرا للعرف في ذلك ولان استدامة لبس الثوب في طريقه للرد
لا تؤدي الى نقصه واستدامة ركوب الدابة قد تؤدي الى تعييبها وكلامهما فيها ما اى الدابة والثوب اى فرقيما
بينهما محله اذا لم يحصل للشترى مشقة بالنزول والنزع فاذا ذكره الاسنوى فيهما عند مشقته ليس مرادا
لها كما يحخذ من كلامهما في هذا الباب اه نهاية قال عش قوله محله اذا لم يحصل الخ صريح هذا انه
لا يكلف نزع الثوب مطلقا بخلاف الدابة فانه يفصل فيها بين مشقة النزول عنها وعدمها وهو مخالف لما نقله
سم عنه في حواشى حج وحواشى المنهج وعارته على المنهج المعتمد في كل من الدابة والثوب انه ان حصل له
مشقة بالنزول عن الدابة ونزع الثوب لم يسقط خياره ولا سقط من غير تفرقة بين ذوى الهيات وغيرهم
مر اه (قوله) ومثله النزول عن الدابة الخ) فالخاصل ان حكم الركوب ولبس الثوب واحدا فان شق
تركهما لنحو عدم لاقة المشى أو العجز عنه او عدم لاقة نزع الثوب به لم يمنع الرد ولا امتناعه مر اه سم
والخاصل المذكور صرح به المعنى وهو ظاهر الشارح حيث أقر كلام الاسنوى خلافا لنهاية (قوله) ويلحق
به) أى بجموح يعسر سوقها الخ (قوله) لعجز عن المشى) ولا يعسر ترك الدابة عليها حيث لم يتأت ركوبه
بدونها لعدم لاقته على الرضا اه عش (قوله) ولو نحو حلب لبنها الخ) قياسه جريان هذا التفصيل في جز

(قوله) ومثله النزول عن الدابة الخ) فالخاصل ان حكم الركوب ولبس الثوب واحدا فان شق تركهما لنحو
عدم لاقة المشى أو العجز عنه او عدم لاقة نزع الثوب به لم يمنع الرد ولا امتناعه مر (قوله) ولو نحو حلب لبنها
الحادث حال سيرها) قياسه جريان هذا التفصيل في جز الصوف الحادث بل يشمل لفظ نحو لكن وقع في الدرس

الصوف الحادث بل يشمله لفظ نحو لكن وقع في الدرس خلافاً انه يضرب الجزء مطلقاً ولو حال السير فلتحضر
المسئلة وانظر لجوز ناله استعمال المبيع في هذه المسائل هل شرطه عدم الفسخ والاحرم لخروجه عن ملكه
وان كان له عذر او بياح مطلقاً للعذر وان خرج عن ملكه سمى على حجة اقول وقد يقال العذر يسبغ له ذلك مع
الاجرة كما تقدم وقوله فلتحضر المسئلة قضية قول الشارح الا ترى المعنى يرد ثم يفصله اى الصبيغ نظير ما في
الصوف اه الفرق بين الصوف واللبن اه ع ش اقول يؤيد مضرة الجزء مطلقاً والمعنى وقد ذكر القاضي
ان اشتغاله بجزء الصوف مانع له من الرد بل يرد ثم يجز اه (قوله فان وقفها) الاصح حذف الالف
اه ع ش (قوله بدونه) اى الاتعال اه ع ش اى او التعل المفهوم من الاتعال (قوله يطل رده) كذا جزم به
السبكي والوجه كما قاله الاذرى انه لا يضرب اى الوقف للحلب اذ لم يتمكن منه حال سيرها وحال علقتها وسبقها
اورعها اه نهاية قال ع ش قوله رداً لم يتمكن منه اى من الحلب كما يؤخذ من شرح الروض ويبنى ان
محل ذلك اذا كان التأخير يضربها او الفاء التأخير الى البائع اه وقوله فله الاولى فعليه (قوله او غيره)
كالخيار اه ع ش (قوله بل كل بدضاء من الخ) ومنها يد البائع على التثنية فؤنه رده عليه اه ع ش (قوله
ويجب على ربها فؤنه الرد) لو بعد الماخوذ منه هنا على محل الاخذ منه هل يجب على رب اليد فؤنه الزيادة سم
على حجة اقول قضية قوله الى محل قبضه انه لا يجب وعليه وانتهى المشتري الى محل القبض فمحل البائع فيه
واحتاج في الذهاب اليه الى فؤنه الا لا يقرب انه يرفع الامر الى الحاكم ان وجدته فيناذنه في الصرف والا صرف
بنية الرجوع واشهد بذلك اه ع ش (قوله كذا صريح) حاصله ما في شرح الروض اى والمعنى من انه
لو صالحه البائع بالاراش او بجزء من التثنى او غيره عن الرد لم يسع له ان خيار فاشبه خيار التروى في كونه غير
مقوم ولم يسقط الرد لانه انما يسقط بوضو ولم يسلم الا ان علم بطلان المصالحه يسقط الرد لتقصيره اه كرى
قول المتن (ولو حدث عنده عيب الخ) قضية كلام الشيخين وغيرهما انه لا فرق بين جناية البائع وغيره وبه
جزم الانوار اه سم قال النهاية والمعنى ونقله سم عن شرح الروض لو حدث عيب مثل القديم كيباض قديم
وحدث في عينه ثم زال احدهما او اشكل الحال واختلف فيه العاقدان فقال البائع ان ازل القديم فلا رد ولا
ارش وقال المشتري بل الحادث في الرد حلف كل منهما على ما قاله وسقط الرد بحلف البائع وجب للمشتري
بحلفه الارش ومثله ما لو تكلفا ان اختلفا في قدره وجب الاقل لانه المتيقن ومن نكل منهما عن التيقن قضى عليه
اه (قوله او الخيار) الاولى اسقاط الو او (قوله لا بسبب) الى قوله ولو تباعى في المعنى (قوله فيما رغبنا)
ولو فسر الحادث هنا بما نقص الدين او القيمة عما كانت وقت القبض لم يحتج لزيادة غالباً اه ع ش (قوله فن
غيره) اى غير الغالب (قوله بخلافها ثم في او انها) اى فانها ليست عيباً و (قوله ابنة) اى ابن البائع اه ع ش
(قوله ليس بمحدث) اى فله الرد كما وجد ان المشتري الامه المبيعة محرمة عليه لا يقتضى الرد لكونه ليس

خلافاً انه يضرب الجزء مطلقاً ولو حال السير فلتحضر المسئلة وانظر لجوز ناله استعمال المبيع في هذه المسائل
هل شرطه عدم الفسخ والاحرم لخروجه عن ملكه وان كان له عذر او بياح مطلقاً للعذر وان خرج عن ملكه
(قوله يجب على ربها فؤنه الرد) لو بعد الماخوذ منه هنا على محل الاخذ منه هل يجب على رب اليد فؤنه الزيادة
(قول المصنف ولو حدث عنده عيب سقط الرد قهراً) وقضية كلام الشيخين وغيرهما انه لا فرق بين جناية
البائع وغيره وان جزم في الانوار لكن قال الروايات في جناية البائع وغيره بقطع اليد له الرد قال الاذرى
ويجب طرده في كل عيب حدث عنده بفعل البائع لكنهم قالوا في زوال البكاره سواء زالت بوطن المشتري
او البائع او الاجنبى بالة الافتراض او بغيرها ولعل جواب الوجه الاخر بالنسبة الى فعل البائع اه وفيه
نظر في فرع في الروض لو حدث عيب مثل القديم ثم زال او اشكل الحال اى وادعى البائع ان الزائل القديم
فلا رد ولا ارش وادعى المشتري انه الحادث فله الرد حلفا على كل ما قاله وسقط الرد وجب للمشتري
الارش فان اختلفا في قدره وجب الاقل ومن نكل قضى عليه (قوله ليس بمحدث) قديمهم انه يكون قد بما معنى
انه لو ظهرت محرمة على المشتري بوطنه من بحر مهاو طو عليه كايه وابنه كان للمشتري الرد مع انه ليس كذلك

عياقد بما عا ش وسم (قوله وانقضى) وان بقى ردك يا تى فى قوله اما اذا كان الخيار للمشتري الخ ا هم (قوله ثم بدا) اى بعد القبض بدليل البحث الا تى انفا (قوله لم يرد به قهرا) تقدم عند قوله ولا مشترز كوا ما يدل على انه لو رد بعد اداء الزكاة من غير المبيع سم وكردى (قوله وان رجع) اى المال (قوله وبه يتجه الخ) اى بقوله اذ للساعي الخ (قوله وبعد لزوم) اى بان لم يكن خيار او انقضى (قوله حال الخ) عبارة التناهية صفة للرد اى معنى لا لسقوط فيكون الساقط هو رده القهرى فلو تراضى على الرد كان جائزا بخلاف ما لو كان القهر صفة للسقوط فانه يكون الرد متعاطفا له تراضيا ولا عشا (قوله او تميز له الخ) ولعله اراد بالتبميز اللغوى اى الفعل المطلق نوعى اى رد قهريا او ذاهقا وسقوطا قهريا او ذاهقا والافعل عرف باللام والفعل نفسه لا يميزان بالتبميز الصناعى كذا فى سم (قوله وذلك) الى التبيين فى النهاية الا قوله اما اذا كان الى ولو اقاله وقوله وان كان الصبغ الى الوجهه (قوله وذلك) اى امتناع الرد القهرى اه نهاية (قوله والضراخ) علة ثانية ولعل المراد ان ضرر المشتري باليب القديم لا يزال بضرب البائع بالرد مع العيب الحادث (قوله ومن ثم) اى من اجل العلتين (قوله لو زال الحادث رد) ظاهر هو ا علم بالقديم قبل زوال الحادث اولم يعلم به الا بعد زواله وفى شرح الزركشى هنا لو علم به قبل زوال الحادث ثم زال فظاهر كلامهم استمرار امتناع الرد فيه نظر انتهى والنظر هو الوجه بل لنا منع ان الامتناع ظاهر كلامهم بل فيه ما يدل على ما يوافق النظر ثم رأيت الشارح لما حكى عن الاذعى ما يوافق كلام الزركشى عقبه: وله الوجه انه لو ردوا لنسلم ان ظاهر اطلاقهم ذلك بل كلامهم الا الخ انتهى وقضية ذلك انه اذا كان الحادث الزواج انه اذا اراد الرد بعد الطلاق وانقضاء العدة جاز له ذلك اه سم اقول عبارة المغنى ويستثنى من منع الرد بحدوث العيب عند المشتري ما لو لم يعلم العيب القديم الا بعد زوال الحادث اه صريحة فى استمرار الامتناع فى ذلك وهو قضية قول الشارح السابق ان قائم علم عياحيث عبر به ويمكن الجمع على بعد جعل الامتناع على ما يجب فيه الفور والجواز على ما لا يجب فيه من المستثنيات السابقة فى الشرح فراجع (قوله وكذا لو كان الخ) (فرع) قال فى الباب ولو فسخ المشتري والبائع جاهل بالحادث ثم علم به فله فسخ الفسخ اه (فرع) فى الرضى وقرار العبد بدين معاملة لا يمنع الرد وكذا اتلاف المال ان صدقه المشتري وعفو المجنى عليه اى عند التصديق كزوال الحادث انتهى اه سم (قوله فقال قبل الدخول الخ) راجع لقوله او من غيره فقط كما قدمنا عن سم عن شرح العباب عند قول الشارح اوزوجها بدقول المتن ولو هلك المبيع عند المشتري او اعتقه ثم رايت فى الرشيدى ما مضى قوله مر فقال اى ذلك الغير للعلم بزوال المانع فى مسئلة تزويجها من البائع بمجرد الفسخ اذ يفسخ به النكاح وقوله قبل الدخول كان يبنى تأخيرها عن قوله فله الرد اذ لا فائدة فى القول قبل الدخول اذ اوقع الرد بعد الدخول وخرج بقيل الدخول ما بعد الدخول لانه

كأصرح به فى شرح الرضى حيث ناقش عبارة الرضى وقال فكان الاولى ان يقول فتحرى الامة الثيب بوطئها على البائع لا يمنع الرد كما لا يثبت اه فامل قوله كما لا يثبت ولما قال فى العباب ولا يمنعه اى التحريم الامة الثيب على البائع بوطه المشتري او غيره لكونه اصلا او فرعا للبائع قال الشارح فى شرحه وهذا من القاعدة اى وهى ان كل عيب يثبت به الخيار فجدو ثم عند المشتري يسقطه ما لا فلا فلا لان تحريم المبيعة على المشتري لا يثبت له الخيار اه (قوله وانقضى) وان بقى ردك يا تى فى قوله اما اذا كان الخيار للمشتري الخ (قوله لم يرد به قهرا) تقدم عند قوله ولا مشترز كوا ما يدل على انه لو رد بعد اداء الزكاة (قوله لا لسقط له ساداه) من المعلوم انه لا يكون تميز السقط لانه فعل والفعل لا يميز باسم منصوب والذى يبنى ان يبنى امتناع تعلقه بسقط على انه مفعول مطلق اى سقوطا قهريا اى ذاهقا او قهرا بالقوة احتمال العبارة لهذا بل تبادل منها وكان وجه الامتناع اقتضاؤه ان الساقط له مطلقا ولو با تراضيا فليتأمل (قوله ومن ثم لو زال الحادث رد) ظاهر هو سواء علم بالقديم قبل زوال الحادث اولم يعلم به الا بعد زواله وفى شرح الرضى هنا مقتضى قوله لسقط الرد قهرا ان لا سبيل لعوده حتى لو لم يعلم بالقديم حتى زال الحادث لا يردوا الاصح خلافا لهو علم به قبل زوال الحادث ثم زال

وانقضى ثم بدائم علم عيا ول
يؤد الزكاة من غير المبيع لم
يرده قهرا لان شركة
المستحقين له بقدر الزكاة
كميب حدث يده اذ للساعي
اخذها من عين المال وان
رجع للبائع وبه يتجه بحث
الزركشى انه لو بدأ قبل
القبض وبعد لزوم كان
كميب حدث بيد البائع
قبله فيتحيز المشتري (سقط
الرد قهرا) اى الرد القهرى
فهو حال من الرد او تميز له
لا لسقط لفساده وذلك لانه
اخذ عيب فلا يرد به بعين
والضرر لا يزال بالضرر ومن
ثم لو زال الحادث رد وكذا لو
كان الحادث هو التزويج من
البائع او من غيره فقال قبل
الدخول ان ردك المشتري
بيب فانت طالق

فله الرد ولو ال مانع به لا اثر مع ذلك لمقارنته للرد لان المدار على زوال ضرر البائع بعد (٣٧٧) دخوله في ملكه فان دفع التوقف فيه

بذلك والجواب عنه باصلاح
التصور بان يقول فانت
طالق قبيله اما اذا كان
الخيار للمشتري اولها
فلمشتري الفسخ من حيث
الخيار وان حدث العيب
في يده فيرد مع الارش ولو
اقاله بعد حدوث عيب يده
فللبائع طلب ارشه لصحتها
بعد تلف المبيع بالثمن فكذا
بعد تلف بعضه ببعض
الثمن ويؤخذ من صحتها
بعد التلف صحتها بعد بيع
المشتري كما اقي به بعضهم
أخذا من قولهم تغلب فيها
أحكام الفسخ مع قولهم
يجوز التناقص بنحو التحالف
بعد تلف المبيع أو بيعه أو
رهنه أو إيجاره وإذا جعل
المبيع كالثالث فيسلم
المشتري الاول مثل المالى
وقيمة المتقوم وأخذ البائعين
من ذلك صحة الاقالة بعد
الاجارة علم البائع أم لا
والاجرة المساءلة للمشتري
وعليه البائع أجرة المثل
(ثم) إذا سقط الرد القهرى
بحدوث العيب (انرضى
به البائع) بلا ارش عن
الحادث (ردده المشتري) عليه
(أو وقع به) بلا ارش له عن
القديم لعدم الضرر حيث
(ولا) يرضى البائع به بمسب
(فليضم المشتري ارش
الحادث إلى المبيع ورده)
على البائع (أو يغرم
البائع) للمشتري (ارش
القديم ولا يرد) لان كلا

تعبه العدة وهى عيب كامراهم (قوله فله الرد) أى للمشتري (قوله لزوال المانع) قال فى شرح الروض
ولم تخلفه عدة سم على حجو (قوله ولم تخلفه) أى والحال لم تخلفه بان كان قبل الدخول اه (قوله به) أى
بالرداه ع (قوله لمقارنته) أى العيب للرد فلهما والرد قبل الدخول الخ اه ع (قوله فاندفع)
أى بقوله ولا اثر مع ذلك الخ (قوله فيه) أى فى قوله وكذا لو كان الحادث هو الزوج الخ (قوله والجواب
الخ) عطف على التوقف (قوله اما اذا كان الخيار الخ) عتزم قوله السابق حيث لا خيار الخ (قوله من حيث
الخيار) أى خيار الشرط اه ع (قوله ولو اقاله) أى أقال البائع المشتري ويحصل بلفظ
منهما كقول البائع اقلتك فيقول المشتري قلت اه ع (قوله بعد حدوث عيب) ظاهره سواء علم به
البائع قبل الاقالة أو لا وفى سم على منهج لو فسخ المشتري والبائع جاهل بالحادث ثم علمه فله فسخ الفسخ
اه عاب وقيامه ان البائع إذا أقال جاهلا بحدوث العيب ثم علمه كان له فسخ الاقالة اه ع (وقد قدما
عنه عن سم عند قول المتن ولو علم بالعيب بعد زوال ملكه الخ الفرق بين الفسخ والاقالة راجعه (قوله يده)
أى المشتري (قوله فكذا بعد تلف بعضه الخ) سياتى أن الارش المأخوذ من المشتري جزء من القيمة لا من
الثمن فانظر ما معنى هذا التعليل اه رشيدى عبارة ع (قوله بعض الثمن أى بما يقابل بعض الثمن لما
تقدم ان الارش الذى ياخذ به البائع ينسب إلى القيمة لا إلى الثمن اه (قوله من صحتها) أى الاقالة (قوله
بعد بيع المشتري) ويرد البائع الثمن على المشتري ويطلبه بالبدل الشرعى كما باتى ويستمر ملك المشتري
الثانى على المبيع اه ع (قوله تغلب فيها) أى الاقالة اه ع (قوله فيسلم الخ) أى البائع (قوله مثل
المثل الخ) أى المبيع المثل وقيمة المبيع المتقوم (قوله من ذلك) أى من قولهم تغلب فيها الخ (قوله وعليه
البائع أجرة المثل) ينبغى لما بقى من المدة بعد الاقالة سم وع (قوله بلا ارش عن الحادث) أى قوله ويظهر
فى المعنى الاقوله من ثم إلى نعم وقوله وحيث إلى المتن (قوله لعدم الضرر) أى على البائع (حيثن) أى حين
إذ رضى بذلك عبارة المعنى لان المانع من الرد هو ضرر البائع قد زال برضاه به اه ويحتمل ان المراد لعدم
الضرر على المشتري حين ادخيره ويحتمل ارا دهما معا وهو الايدى قول المتن (فان اتفاقا على أحدهما فذاك)

فظاهر كلامهم استمر امتناع الرد فيه نظراهم والنظر هو الوجه بل لامتناع ان الامتناع ظاهر كلامهم بل
فيه ما يدل على ما يوافق النظر ثم رأت شرح العباب نازع بذلك وعارة بعضهم قال الاذرى ولو علم العيب
القديم قبل زوال الحادث ثم زال ظاهر اطلاقهم استمر امتناع الرد فيه احتمال ظاهرهم وهذه الاحتمال
او وجه بل لامتناع ان ظاهر كلامهم ما ذكره ثم رأت الشارح لما حكى كلام الاذرى المذكور فى شرح العباب
عقبه بقوله الوجه انه له الرد ولا تسلم ان ظاهر اطلاقهم ذلك بل كلامهم الا ترى الخ اه وقضية ذلك انه اذا
كان الحادث الزوج انه اذا اراد بعد الطلاق وانقضاء العدة جاز له ذلك ولا ينافى ذلك ان التزوج يبعثه
اذ لو أثر ذلك لم تنأت مسألة التعليق المذكورة فليأمل (فرع) قال فى العباب ولو فسخ المشتري
والبائع جاهل بالحادث ثم علم به فله فسخ الفسخ اه وشرحه قال الفتى وينبغى ان يقال تبين بطلان الرد
لمقارنته المانع منه هو حدوث العيب فى يدى المشتري ثم نازعنى ذلك ثم قال وعلى الاصح ان له فسخ الفسخ
هنا يفرق بينه وبين نظيره المذكور فى الاقالة أى وهو ما ذكره من البغوى انها لو تقايلا لم اطلاع على عيب
فى يد المشتري فان قلنا الاقالة فسخ فلا رد بانها ليست متمحصلة للفسخ بل فيها شبهة مشابهة للبيع كما باتى
فراعوا تلك الشائبة ووجبوا الارش بخلاف الرد هاته فانه متمحص للفسخ ويثبت الحدوث تبين اختلال
الفسخ اه وقوله بل فيها شبهة مشابهة للبيع قد يقال تلك الشائبة تناسب الرد فكيف جعلها سببا لعدم
الرد اه (فرع) فى الروض وقرار العبد بين معاملة لا عزم الرد وكذا اختلف المال ان صدقة المشتري
وعفو المجنى عليه أى عند التصديق كزوال الحادث اه (قوله لزوال المانع) قال فى شرح الروض ولم
تخلفه عدة (قوله وعليه البائع أجرة المثل) ينبغى لما بقى من المدة بعد الاقالة (قول المصنف فان اتفاقا على
أحدهما فذاك) قال فى شرح الروض فان قلت تقدم ان اذارش القديم بالراضى تمتع قلنا عند امكان

فان قيل إن أخذ ارش القديم بالراجع متنع أعجب بأنه عند إمكان الرد يتخيل أن الارش في مقابلة سلطنة الرد هو لا تقابل اى بعوض بخلافه عند عدم إمكانه فان المقابلة تكون عماقات من وصف السلامة في المبيع نهاية ومعنى واسى قول الماتن (فليضم المشتري الخ) اى او قبح بالمبيع بلا ارش عن القديم ولو انما سكت عنه لظهوره مع علمه بما قدمه انفا (قوله فعل الاحظ) انظر لو كانوا ليين او وكيلين واختلف الاحظ اه سم او قول والا قرب ادخاله في قول المصنف الاقوى والاحظ بان رد بذلك ما يشمل نقي الاتفاق شرعا (قوله لو اطلع) اى المشتري (قوله يتعين فيه الفسخ) اى أو الرضا به بلا طلب ارش للقديم كما هو ظاهر وفى شرح الروض عن ابن يونس ومحل ما ذكره إذا كان العيب بغير غش ولا فقد بان فساد المبيع لاشتهاله على ربا الفضل اه فلاقال او على قاعدة مدعوجة إن كان للفش قيمة اه سم (قوله لانه) اى الارش (قوله لما نقش) الام للتعليل اه عرش اى والجار والمجرور خبران (قوله فلا يؤدى) اى الفسخ مع ارش الحادث (قوله بخلاف إمساكه الخ) اى فانه يؤدى للمفاضلة (قوله ومروا لو تعذر رده) اى فى شرح ولو ذلك المبيع الخ اه سم وهو أنه يفسخ العقد ويرد بدل التالف ويسترد الثمن اه عرش (قوله لتفه) اى المبيع حسا او شرعا (قوله رده) ظاهره وان طال المدة جدا سم على حجب وظاهره وإن كان زواله بفعل المشتري كزالته بنحو دواء ولا شيء له فى مقابلة الدواء اه عرش (قوله بخلاف مجرد التراضى) اى على اخذ المشتري ارش القديم ولم يأخذه ولم يقضى القاضى به للمشتري فله الفسخ ومعنى وعش قول الماتن (فالاصح اجابة من طالب الامساك) ظاهره وإن كان الاخر متصرفا عن غيره بنحو ولاية وكانت المصلحة فى الرد فايراجع سم على حجب وينبغي ان يقال ان كانت المصلحة فى الرد وطلب الولي الامساك لم يجوز الامر ان الولي انما يتصرف بالمصلحة وإن طلبه غير الولي كالبائع لولى الطفل اجيب لان البائع لا تلزمه رعاية مصلحة الطفل ووليها لان غير متمكن من الرد اه عرش (قوله نعم لو صيغ الخ) اى الصورة انه ليس هناك عيب حادث وان اوهمه الاستدراك بنعم اه رشدى (قوله لو صيغ الخ) اى المشتري وينبغي أن مثل الصيغ غيره من كل ما تزيد به القيمة اه عرش (قوله بما زاد فى قيمته) فان نقص قيمته لم يثبت قوله الاقوى لم يفرم شيئا اه سم (قوله فطلب الخ) اى المشتري ارش العيب القديم (قوله بل رده) بصيغة الامر (قوله واغرم لك قيمة الصيغ الخ) عمله كما فى اصل الرخصة حيث لم يكن ثابتهما وإلا فليس للمشتري مطالبة بقيمته لتفاته اه سيدعمر (قوله ان لم يمكن فصله جميعه) اى بغير نقص

الرد يتخيل ان الارش في مقابلة سلطنة الرد هو لا تقابل بخلافه عند عدم إمكانه فان المقابلة تكون عماقات من وصف السلامة في المبيع (قوله فعل الاحظ) انظر لو كانوا ليين او وكيلين واختلف الاحظ (قوله يتعين فيه الفسخ الخ) اى أو الرضا به بلا طلب ارش القديم كما هو ظاهر قال فى الروض ولو علم به اى بالعيب بعد تالف الخ اى المبيع بحسبه ففسخ واسترد الثمن وغرم القيمة اه قوله ففسخ قال فى شرحه بخلاف نظيره فى غير الربوى لانه لا يمكن اخذ الارش عن القديم ولا سبيل إلى اسقاط حقه بفسخ اه قوله القيمة حكى فى شرحه استشكل ذلك بان الحلى مثلى وجواب الزركشى بان العيب قد تغير جهه عن كونه مثليا وحكى فيه ايضا ابن يونس قال ومحل ما ذكره إذا كان العيب بغير غش ولا فقد بان فساد المبيع لاشتهاله على ربا الفضل اه فلاقال او على قاعدة مدعوجة إن كان للفش قيمة (ومروا لو تعذر رده الخ) اى فى شرحه ولو ذلك المبيع الخ (قوله او بعد اخذه رده) ظاهره ولو طال الزمان جدا (قوله اجابة من طلب الامساك) ظاهره وإن كان الاخر متصرفا عن غيره بنحو ولاية وكانت المصلحة فى الرد فليراجع (قوله بما زاد فى قيمته) لم يثبت قوله الاقوى لم يفرم شيئا (قوله ان لم يمكن فصله) اى بغير نقص فى الثوب فان أمكن فصله بغير ذلك فصله ودر الثوب والمعنى يرد ثم يفصله ذكر ذلك فى شرح الروض (فروع) ولو حدث فى المبيع عيب مثل القديم كياض قديم وحادث فى عينه ثم زاد احدهما واشكل الحال واختلف فيه الماعدان فقال البائع الزائل القديم فلا رد ولا ارش وقال المشتري بل الحادث فى الرد حلف كل منهما على ما انشاه وسقط الرد بحلف البائع وجب للمشتري بحلقة

واضح لان الحق لها لا يعدو هما ومن ثم تعين على ولى أو وكيل فعل الاحظ نعم الربوى المبيع بحسبه لو اطلع فيه على قديم بعد حدوث آخر يتعين فيه الفسخ مع ارش الحادث لانه لما نقص عنده فلا يؤدى للمفاضلة بين العوضين بخلاف إمساكه مع ارش القديم ومروا لو تعذر رده لتفه وهو تى زال القديم قبل اخذ ارش لم يأخذه أو بعد اخذه رده أو الحادث بعد اخذ ارش القديم أو القضاء به امتنع فبسخه بخلاف مجرد التراضى (والا) يتفقا على واحد من ذلك بان طلب أحدهما الزد مع ارش الحادث والاخر الامساك مع ارش القديم (فالاصح اجابة من طلب الامساك) والرجوع بارش القديم سواء البائع والمشتري لما فيه من تقرير العقد نعم لو صيغ الثوب بما زاد فى قيمته ثم اطلع على عيبه فطلب ارش العيب وقال البائع بل رده واغرم لك قيمة الصيغ ان لم يمكن فصله جميعه

اجيب البائع وان كان الصبغ وان زادت به القيمة من العيوب كما صرح به الفقهاء ووجهه السبكي بان المشتري هنا اذا اخذ الثمن وقيمة الصبغ لم
يغير شيئا وثم لو الزمناه الرد وارش الحادث غرمانه لافي مقابلة شيء وبه رد قول الاسنوي (٣٧٩) هذا مشكل خارج عن القواعد وحيث

اوجنا ارش الحادث
لانتسبه الى الثمن بل نردما
بين قيمة المبيع معيبا بالعيب
القديم وقيمته معيبا به
وبالحادث بخلاف ارش
القديم فان انتسبه الى الثمن
كأمر (ويجب ان يعلم المشتري
البائع على الفور بالحادث)
مع القديم (ليختار) شيئا
مأمرا كما يجب الفور في الرد
حيث لأحادث نعم تقبل
دعواه الجبل بوجوب فورته
ذلك لانه لا يعرفه لا الخواص
(فان اخر اعلامه بلا عذر
فلارد) له به (ولا ارش)
لاشعار التأخير بالرضا به
نعم ان كان الحادث قريب
الزوال غالبا كالرمد والخي
لم يضرا انتظاره ليرده سالما
على الوجه وبظهر ضبط
القرب بثلاثة ايام فأقل
وان الحادث لو كان هو
الزواج فعلق الزوج طلاقها
على مضي نحو ثلاثة ايام
فانتظره المشتري ليردها
خليفة لم يطل ردهه (نتيجه)
قوله هنا فلارد اما ان يريد
به فلارد قهر افيكون مكررا
لانه يستغنى عنه بقوله
سقط الرد قهر او اختيارا
فينا في قوله رده المشتري
وقوله فذلك والذي يتجه
في الجواب ان قوله ويجب
الحق لبقوله ثم اخذ افاد ان
محل ذلك التخيير ان لم يوجد

في الثوب فان امكن فصله بغير ذلك فصله ورد الثوب اه معنى زاد النهاية كما اقتضاه تعليلهم وصرح به
الحوارزمي وغيره والمعنى يرده ثم يفصله نظير ما في الصوف ولو كان غزلا فتفسه ثم علم بتخيير البائع ان شاء
البائع تركه وغرم ارش القديم واخذ وغرم اجرة النسيج اه (اجيب البائع) والقول قوله في قدر قيمة
الصبغ لانه غارم و ظاهره هو اما كان الصبغ عينا لا وليس مراد بل المراد الاول لانه هو الذي يتاقي عليه
التنازع وطلب الارش اه عش وقوله لانه هو الذي اخ فيه وقفة ظاهرة (قوله من العيوب) خبر وان
كان (قوله كما صرح به) اي بان الصبغ وان زادت به قيمته من العيوب اه معنى (قوله و ثم) اي في
مسئلة المتن اه كردي (قوله لو الزمناه) اي المشتري (الرد) اي بان يجب الطالب الرد مع ارش الحادث
لا الطالب للمساك والرجوع بارش القديم (قوله وبه رد قول السبكي) وحاصل الرد ان مسئلة الصبغ
استثنت عن قاعدة اجابة من طلب الامساك اذ الحجاب في مسئلة الصبغ طالب الرد (قوله فان انتسبه
الى الثمن) اي لبقاء العقد المضمون بالثمن واما ارش الحادث فهو بعد فسخ العقد فهو بدل الفاتت من
المبيع المضنون عليه باليد اه عش وفيه وقفة لما قالوا ان الفسخ يرفع العقد من حيث له من اصله (قوله
كأمر) اي قبيل قول المتن والاصح اعتبار اقل قيمة (قوله مع القديم) الى قوله وبظهر في المتن
(قوله شيئا مأمرا) اي من اخذ المبيع بلا ارش الحادث وتركه واعطاء ارش القديم اه معنى (قوله
لا يعرفه لا الخواص) فلو عرف الفورية ثم نسبها فينبغي سقوط الرد لدرة نسيان مثل هذه ولتقصيره
بنسيان الحكم بعد ما عرفه اه عش (قوله اعني نحو ثلاثة ايام) مفهومه انه لو زادت المدة على ذلك
كان علق طلاقها بسنة مثلا لم يكن له الرد ويجب الارش حال اقل قد يرد عليه ما تقدم في الاجارة انه اذا لم
يرض البائع بالدين مسلوبه المنفعة صبر المشتري الى انقضاء الاجارة ولا يباخذ ارش لعدم يسه من الرد اللهم
الا ان يقال ان الترويج لما كان يرياده الدوام وكان الطلاق على الوجه المذكور نادرا لم يعمل عليه اه
عش (قوله او اختيارا فينا في قوله رده المشتري وقوله فذلك) فيه امور الاول ان معنى اختيارا يرضا البائع
لانه مقابل قوله قهر الثاني ان وجه قوله فينا في اخ ان هذين القولين افادا الرد يرضا البائع الثالث قد يشكل
حيث ندعوى المناقاة لان الرد يرضا البائع المستفاد من هذين القولين مفروض فيا اذا لم يؤخر اعلامه بلا
عذر ونفي الردها مفروض فيا اذا اخره بلا عذر فلم يوجد بشرط المناقاة لا اختلاف محل الابتناء ومحل النفي
فكان الوجه ان يقول او اختيارا لم يتجه اذ لا مانع عن الرد بالرضا بدليل جواز التقايل ثم يجب فيتام اه
سم اي بقوله والذي يتجه اخ (قوله والذي يتجه اخ) خلاصة الجواب ان المتن الردمع الارش فلا يتاقي
انهما لو تراصيا على الردم من غير ارش جاز (قوله فلا رده له) اي بالقديم (قوله بعد ثم) اي لفظة ثم
(قوله التي من جعلتها اخ) نعت للكيفية (قوله اخذ الارش) اي اخذ المشتري ارش القديم المذكور
بقول المتن او يغيرم البائع ارش القديم اخ (قوله هذا) اي قوله فلا ردا اخ (قوله من غير ارش)

الارش وانما وجب له مع انه انما يدعي الرد لتعذر الرد ومثله ما لو تكلفا ان اختلاف في قدره وجب الاقل لانه
المتيقن ومن نكل عن الحلف منهم قاضى عليه كما في نظائره شرح مر (قوله او اختيارا فينا في قوله رده
المشتري وقوله فذلك) فيه امور الاول ان معنى اختيارا يرضا البائع لانه مقابل قوله قهر الثاني ان وجه
قوله فينا في ان هذين القولين افادا الرد يرضا البائع الثالث قد يشكل حيث ندعوى المناقاة لان الرد يرضا
البائع المستفاد في هذين القولين مفروض فيا اذا لم يؤخر اعلامه بلا عذر ونفي الردها مفروض فيا اذا
اخره بلا عذر فلم يوجد بشرط المناقاة لا اختلاف محل الابتناء ومحل النفي فكان الوجه ان يقول او اختيارا لم
يتجه اذ لا مانع من الرد بالرضا بدليل جواز التقايل ثم يجب فيتام (قوله من غير ارش) قد يستشكل امتناع

تقصير بتأخير الاعلام والا فلا رده له على تلك الكيفية المشتملة على التخيير السابق بعدم التي من جعلتها اخذ الارش وحيث فلا يتاقي هذا اجواز
الرد بالرضا من غير ارش كما صرح به بقولهما في باب الاقالة لو تقاسخا ابتداء بلا سبب جاز اي جز ما قيل فيه وجهان وكان اقالة اه

لامكانها هنا خلفها فيا نحن فيه لانها ما بيع فشرطها ان تقع ما وقع به العقد الاول وهنا خلفه واما فسح فورد هما مورد العقد وليس الارش موردا حتى يقع العقد عليه ولم أر أحدا من الشراح نه على شيء من ذلك (ولو حدث عيب لا يعرف القديم إلا به ككسر يرض) لنحو نعم لان فشره متقوم (و) كسر (رانج) بكسر (٣٨٠) التون وهو الجوز الهندى حيث تأت معرفه عيه إلا بكسر فزعم تعين عدم عطفه

على ما قبله وذكر ثقب قبله غير صحيح إذ غاية الأمر انه يمكن معرفة عيبه بالكسر تأرقو بالتثب أخرى فيحمل على الاول (و تقوير بطيخ) بكسر الباء أشهر من فتحها (مدود) بعضه بكسر الواو وكل ما مأكوله في جوفه كالرمان والجوز (رد) ما ذكر بالعب القديم (ولا ارش عليه في الاظهر) لان البائع سلطه على كسره لثم قف علم عيه عليه أما يرض نحو دجاج مذرو نحو بطيخ مدود كله فانه يوجب فاداليع لا غير متقوم فيرجع المشتري بكل ثمنه وعلى البائع تنظيف المحل من قشوره لا اختصاصا به وبحث بعضهم ان محله ان لم يتغلبا المشتري الى المحل الهى بهو الا لزمه نقلها منه الى محل العقد أخذوا ما صار في فرع مؤنة رد المبيع (فان أمكن) اى بالنظر للواقع الا لفته كما يصرح به كلامهم (معرفة) المبيع بما أفل بما أحدثه عذبه بان قامت قرينة تحمله على مجاوزة الاقل او لا كافتضاء اطلاقهم لتقصيره في الجلة (فكسائر العيوب الحادثة) فيتمت زرده لعدم الحاجة اليه وذلك كقتدير

قد يستشكل امتناع أخذ الارش رضا البائع ولا اشكال لانه اخذ بغير حق لانه اخذه عن العيب مع سقوط حقه منه وقد تقدم عن شرح الروض امتناع الاخذ بالتراضي اه سم (قوله لامكانها) اى الاقالة هنا يعنى فيما اذا تراضى على الرمن غير ارش (بخلافها فيما نحن فيه) يعنى من الرد بالارش اه بصرى عبارة سم كان مراده منع ان يكون مانحن فيه مع الارش اقالة اه (قوله لانا) اى الاقالة اه بصرى عبارة الكردى قوله لامكانها متعلق بفلا ينافى والضمير يرجع الى الاقالة وهنا اشارة الى جواز الرد بالتراضي وقوله فيما نحن فيه أراده بقوله فلا رد له وبقوله هنا بخلافه اشارة الى قوله فيما نحن فيه اه (قوله وهنا بخلافه) اى لزادة الارش على المعقود عليه الاول (قوله مورد العقد) اى الاول قول المتن (لا يعرف القديم الا به) لو ظهر تغير لحم الحيوان بعد دخمه فان أمكن معرفة تغيره بدون دخمه كفى الجلالة امتنع الرد بعد دخمه وان تعين دخمه بطريق المعرفة تغيره فله الرد هنا حاصل ما فاق به شيخنا الشهاب الرملى سم على صحيح اقول قول الشهاب فله الرداى ولا ارش عليه في مقابلة البع كجواهر ظاهر لان الفرض ان تغير اللحم لا يعرف الا بالذبح اه عش (قوله لنحو نعم) الى قوله وعش في المعنى الاول فزعم الى المتن فوافق والى قوله ويظهر في النهاية الاول اه بالنظر الى المتن وقوله والتدويد الى ولو اشترى (قوله لنحو نعم) اى ما فشره متقوم (قوله لان فشره الخ) علة لقوله لنحو نعم (قوله بكسر التون) وبفتحها اه عبرة (قوله وذكر ثقب) عطف على قوله عدم عطفه (قوله قبله) اى قبل رانج (قوله بالكسر) اى فقط ليطابق المتن (قوله غير صحيح) ولو سلم كان من باب علفتها بتنا وما اباردا اه سم (قوله فيحمل) اى كلام المتن (على الاول) اى ما يمكن معرفته بالكسر فقط (قوله بكسر الباء) ويقال فيه أيضا طبخ بتقديم الطاء اه معنى (قوله بكسر الواو) من دود الطعام ففعله لازم اه مختاراه عش (قوله) اما يرض نحو دجاج الخ) مختار زقوله لنحو نعم (قوله فانه يوجب) اى تين كون ما ذكر مدرا او مدودا عبارة المعنى اما ما لا يقيمه كالبض المذرو والطبيخ المدود كله والمغض فيتين فيه فساد البع لوروده على غير متقوم اه وهى واضحة (قوله والا لزمه) اى المشتري (قوله الى محل العقد) قضية مامر للشارح أن محل القبض لو كان غير محل العقد كان هو المذبراه عش (قوله اى بالنظر للواقع الخ) فلو اختلفا في ان ما ذكر لا يمكن معرفة القديم بدون رجوع فيه لاهل الخبرة لو فقدوا أو اختلفوا اصدق المشتري لتحقق العيب القديم والشك في مسقط الرده عش (قوله اولا) اى اى لم يعذر اه عش (قوله فيمتنع رده) وإذا امتنع الرد رجع بارش القديم سم على حج اه عش (قوله لعدم الحاجة اليه) اى الى ما أحدثه (قوله كتقوير البطيخ) اى اخذ شيء من وسطه على الاستدارة (قوله عيه) بغير شيء فيه اى ما ذكر من البطيخ وارانج (قوله) وكقوير كير) ومثله كسر القاء والعجور المرين لانه يمكن معرفة مرارتهما بدون كسر اه بجيرى (قوله ولو شرطت) الى قوله لانا مقصودة في المعنى (قوله وعند الاطلاق) اى عند اطلاق الرمان حين يبع (قوله فكسر واحدة) اى ولا فرق بين كونها كبيرة أو صغيرة (مسئلة)

أخذ الارش رضا البائع ولا اشكال لانه اخذه بغير حق لانه اخذه عن العيب مع سقوط حقه منه وقد تقدم عن شرح الروض امتناع الاخذ بالتراضي (قوله بخلافها فيما نحن فيه) كان مراده منع ان يكون مانحن فيه مع الارش اقالة (قول المصنف ولو حدث عيب لا يعرف القديم الا به) لو ظهر تغير لحم الحيوان بعد دخمه فان أمكن معرفة تغيره بدون دخمه كفى الجلالة امتنع الرد بعد دخمه وان تعين دخمه بطريق المعرفة تغيره فله الرد هنا حاصل ما فاق به شيخنا الشهاب الرملى رحمة الله تعالى عليه (قوله غير صحيح) ولو سلم كان من باب علفتها

الطبيخ الحامض وكسر الارنج وقد أمكن الوقوف على عيبه بغير شيء فيه وكقوير كير يبقى عنه اصفر منه والتدويد لا يعرف سال غالبا الا بالتقوير وقد يعرف بالشق فتعرف به كان التقوير عيبا حاد ثل ولو شرطت حلالة الرمان فبان حامضا بالغرز رد اذا لم يعرف حمضه يدير فخر زوايا الشق فلا يعرفه بدون عند الاطلاق ليست الحمضية عيبا لانها مقصودة فيه ولو اشترى نحو يرض او بطيخ كثير فكسر واحدة

ابو ثور الشافعي عن اشترى بيضة من رجل ويضة من آخر ووضعها في كفه فكسرت إحداها فخرجت
 بيضة فعلى من برد المذرة فقال الشافعي اتركه حتى يدعى قال يقول لا ادري قال اقول له انصرف حتى تدري فانا
 ون لا معلون اه ولا يجتهدلان فيه إلزام الغير بالاجتهاد وذلك غير جائز في الاموال ومثله مالو قبض من
 صين دراهم فخطبها فوجد فيها نحا ساقال الزركشي ويحتمل ان يجتهد هنا ان كان ثم اماراة اه كذاها مش
 في المسئلة الاولى يهجم ويرد المذرة على واحد من البائعين فان قبلها فذاك ولا لحلفها انها ليست مبيعة
 فان حلف فله عرضها على الاخر فان حلف الاخر استمر التوقف وإن قبلها احدهما قضى عليه بالثمن
 اشترى ان يحلف اذ انكل احدهما ان ظهر له بقرينة يغلب على الظن انه هو البائع ويطلب النا كل بالثمن اما
 كانتا مبيعتين من واحد فان كانتا ثمن واحد تبين بطلانه في المذرة ويسقط من الثمن ما يقابله وإن كانت كل
 حدة بثمن فالقول قول البائع في مقدار ثمن الثالثة لا نه غارم واما المسئلة الثانية فالظاهر فيها ما قاله الزركشي
 يمكن لو اجتهدوا اداء اجتهاده إلى ان النحاس من زيد فانكر ان النحاس منه فليس له عرضه على الاخر لانه
 اجتهد يظن ان الاخر لاحق له فيه فيبقى في يده إلى ان يرجع صاحبه ويعترف به وله ان يتصرف فيه من
 ب الظفر ويحصل بثمنه بعض حقه (فرع) لو اشترى بطيخة فوجد بها انبت نظر فان كان ذلك عقب
 لقطعه من شجره كان عياله الرد به وإن كان بعد خزينه اى المشتري مدة يغلب انباته فيها لم يكن عيبا فلا رد به
 ع وش وقوله فان حلف فله عرضها الخ محل تأمل فليراجع وقوله لانه باجتهاده الخ قد يؤخذ منه انه لو تغير
 جتهاده إلى ان النحاس من الاخر فله عرضه عليه (قوله فان كسر الثانية فلا رد له) اى ولو باذن البائع اه
 ش (قوله مطلقا) أى يمكن معرفة عيبها بدون الكسر أولا اه ع وش وقال الجبرمى اى سواء وجدها سليمة
 وغير سليمة اه (قوله بالاول) اى بكسر الاولى (قوله كان الحكم كذلك) اى فلا رد (قوله ويظهر انه الخ)
 لو بان عيب الدابة وقد انعلها وكان نزع النعل يعيها فزعه بطل حقه من الرد والارش لقطعه الخيار بتعييه
 الاختيار وإن سلمها بنعلها اجبر على قبول النعل إذ لا منة عليه فيه ولا ضمان وليس للمشتري طلب قيمتها
 نها حقيرة في معرض رد الدابة فلو سقطت استردها المشتري لان تركها اعراض لا تمليك وإن لم يعيها
 رها لم يجبر البائع على قبولها بخلاف الصوف يجبر على قبوله كما قاله القاضي لان زيادته تشبه زيادة السمن
 بخلاف النعل فيزعه او لا ينفى ما ذكرناه مامر من ان الانعال في مدة طلب الخصم او الحاكم ضار لان ذلك
 شغال يشبه الحمل على الدابة وهذا تفرغ وقد ذكر القاضي ان اشتغاله بجز الصوف مانع له من الرد بل يرد
 م يجز نها ثم معنى قال ع وش قوله لم يجبر على قبوله قضيته ان البائع يملكه وانه لا فرق بين كون المبيع تنقص
 يسته بجز الصوف او لا وانه لا فرق بين ان تتضرر الشاة بجزه ككون الزمن شاة مثلا او لا ويوجه ذلك بما
 كره بقوله لان زيادته تشبه زيادة السمن ووجه الشبه ان كلاما من اجزاء الحيوان فاجبر على قبوله تباه لم ينظر
 لئنه في المسألة لانه في مقام رد المعيب والتخلص منه لكن يشكل على هذا ما تقدم اى وياتى من ان المشتري
 رد الشاة ثم يفصل صوفها تحت يد البائع إلا ان يحمل ما تقدم اى وياتى على ان نزع الصوف لا يضر بالشاة
 فكس المشتري من اخذه بخلاف ما هنا اه (قوله لم يتصل الخ) اى لم يتوقف منفعة احدهما الكاملة على
 اخر عادة اه ع وش (قوله او اتصل الخ) اقتصر النهاية والمعنى على الاول اعنى عدم الاتصال ثم قال لا بعد قول
 المتن في الاظهر ومحل الخلاف فيما لا يتصل منفعة احدهما بالآخر كما مر اما ما يتصل كذلك كصراعى باب
 زوجى خف فلا يرد المعيب منها وحده قهر اطلعاه قول المتن (ردهما) اى جاز له الرد ان شاء فلو اطلع على
 عيب احدهما فرضى به ثم اطلع فيه على عيب الاخر ردتهما ان شاء وكذا لو اشترى عبدا واحدا واطلع فيه
 على عيب ورضى به ثم اطلع فيه على اخر جاز له الرد ولا يمنع من ذلك رضاه بالاول ويدل لذلك قول الشيخ عميرة
 في اول التصريح ولورضى بالتصريح ولكن ردها بعيب اخر بعد الخلب رد الصاع ايضا اه وكذا قول
 الروض مرقى رضى اى المشتري بالمصراة ثم وجد بها عيبا اى قديما ردها وبذل اللبن معها سم على حج اه

يجوز رد المبيع منه وحده إذا ضرر فيه (٣٨٢) وهو أحد وجهي إطلاقهما الشيخان وهو الوجه الذي نص عليه في الام والربوي وأما

عشر (قوله يجوز رد المبيع الخ) خالفه الناهية والمغني فقالوا لا يرد بعض المبيع في صفقة بالمبيع قهرا وان زال ملكه عن الباقي البائع وإن كان المبيع متلبا بناء على أن المانع اتحاد الصفقة وهو المعتمد بخلاف بعض المتأخرين بناء على أن المانع ضرر التبعية اه (قوله تأويله) أي النص (قوله والكلام فيما فيه خلاف) فيه نظر ظاهر لأن كون الكلام فيما فيه خلاف للأصحاب لا ينافي تأويل النص المخالف لأحد شقيه بحيث تنتفي المخالفة اه سم (قوله كلامه فيه) أي كلام السبكي في البيع من البايع (قوله لا تنفائ التفریق الخ) تعليل للاستثناء (قوله وخالفه) أي القاضي صاحب الفروع قال لا بامتناع الرد في البيع من البايع وما في معناه أيضا لا تنوقت الرد لم يرد كما تملك وهو المعتمد بهتا مغني واسني وفي سم قال في الروض وشرحه وإن ورثه ابنا المشتري مثلافليس لاحدهما رد نصيه لاتحاد الصفقة اه ولومات عن ابنين احدهما المشتري تعذر الرد إذ لا يمكن رده على نفسه وله الارش على التركة للباس من الرد اه قول المتن (ولو اشترى الخ) وكذا لو اشترى عبد بن كل واحد اجمائة فله رد احدهما اه معنى (قوله منهما) إلى قوله ولو قيل في النهاية والمغني (قوله كامر) أي في تفریق الصفقة من أن العبرة بالوكيل دون الموكل (قوله أو من اثنين) عطف على من واحد اه كرى (قوله فله) أي لاحد المشتريين رد الربع وظاهر ان له أن يرد على كل الربع سم على حجج أي لان لاحد المشتريين رد الربع عن البائعين معا اه عشر قال النباهة والمغني ولو اشترى ثلاثة من ثلاثة فكل مشتر من كل تسعة وضابط ذلك أن تضرب عدد البائعين في عدد المشتريين عند التعدد من الجانبين او احدهما عند الانفراد في الجانب الآخر فاحصل فهو عدد العقود اه (قوله فانه لا يبر الخ) بل إنما يبرامن عيب باطن موجود عند العقد كما في الصورة هنا ان العيب باطن بالجواب ان رشيدى (قوله هذا) أي حدوث العيب بين العقد والقبض (قوله صدق البايع) اعتمده النباهة والمغني (قوله على الاول) وكيفيه الحلف على نفي العلم حتى اه يجزى (قوله والمشتري على الثاني) كان حاصل إيضاحه انها متفقان على وجوده في يد البايع إلا أن البايع يدعى سيقه العقد والمشتري يدعى تأخره عنه فلو ادعى البايع في هذه الصورة حدوثه في يد المشتري فقتضى ما تقدم انه المصدق وفي شرح مر وقد اخذنا بقر قاعدة وهي انه حيث كان العيب يثبت الرد فالمصدق البايع وحيث كان يطله فالمصدق المشتري ولو اختلفا بعد التناقل فقال البايع في عيب يحدثه وقدمه على الاقالة كان عند المشتري وقال المشتري كان عندك قال الجلال البلقيني افتيت فيها بان القول قول المشتري مع يمينه لان الاصل برأء الدمة من غرم ارش

(قوله والكلام فيما فيه خلاف) فيه نظر ظاهر لان كون الكلام فيما فيه كلام للأصحاب لا ينافي تأويل النص المخالف لأحد شقيه بحيث تنتفي المخالفة (قوله أو بيعه) قال في الروض فلو باع بعه أي بعض المبيع في صفقة ثم وجد العيب لم يرد لارش لعدم اللباس منه اه قال في شرحه وقيل له الارش للباقي لتعذر الرد ولا ينتظر عود الزائل ليرد الكل كالا ينتظر زوال العيب الحادث وصحة في اصل الرخصة تبعاً لنقل الرافعي له عن تصحيح التهذيب وهو ضعيف لانه انما ياتي على التعليل باستدراك الظلامة لا بعدم اللباس وما تعذر الرد قائما هو في الحال كالو باع الجميع فلا ارش له الى ان قال وشمل قوله كغيره باع بعضه ما لو باعه البايع فلا رد له وهو ما جزم به المتولي وصحة البعوى الخ اه (قوله) قال في الروض وشرحه وإن ورثه اه أي انما المشتري مثلافليس لاحدهما رد نصيه لاتحاد الصفقة ولهذا لو سلم احدهما نصف الثمن لم يزم البايع تسليم النصف اليه اه ولومات عن ابنين احدهما المشتري تعذر الرد إذ لا يمكن رده على نفسه وله الارش على التركة للباس من الرد (قوله فله رد الربع) وظاهر ان له أن يرد على كل الربع (قوله ولان الاصل الخ) في هذا العطف نظر لان المعطوف عليه تعليل لليمين والمعطوف للتصديق (قوله والمشتري على الثاني) كان حاصل إيضاحه انها متفقان على وجوده في يد البايع إلا أن البايع يدعى سيقه العقد والمشتري يدعى تأخره عنه فلو ادعى البايع في هذه الصورة حدوثه في يد المشتري فقتضى ما تقدم

تأويله بحمله على تراخي العاقدين به فني غاية البعد لانه مع الرضا لا خلاف فيه والكلام فيما فيه خلاف ولو ظهر عيب احدهما بعد تلف الآخر أو بيعه لم يرد الباقي إلا إن كان البيع من البايع كما قاله القاضي واعتمده الاستوى وكذا السبكي في شرح المناهج وإن تناقض كلامه فيه في شرح المذهب لا تنفائ التفریق المضر حيثئذ وخالفه صاحباه المتولى والبعوى (ولو اشترى عبد رجلين) منهما لا من وكلهما (فبان معيافه رد نصيب احدهما) لتعدد الصفقة بتعدد البايع دون موكله كامر (ولو اشترى باه) أي المبيع من واحد كما في اصله كالروض وغيره لا نفسها او موكلهما (فلا حدهما الرد) لحصته على البايع (في الاظهر) لتعدد الصفقة بتعدد المشتري لنفسه او لغيره كامر أو من اثنين ولا يصح حل المتن عليه يجعل الضمير عائداً إلى قوله عبد رجلين لان هذه لا خلاف فيها للتعدد بتعدد البايع قطعاً فله رد الربع (ولو اختلفا في قدم العيب) واحتمل صدق كل (صدق البايع) في دعواه حدوثه (بيمينه) لان الاصل لزوم

العقد وقيل لان الاصل عدم العيب في يده وبني عليهما ما لو باع بشرط البراءة من العيوب فانه لا يبرأ ما حدث بعد العقد وقبل القبض فلو ادعى المشتري هذا والبايع قدمه على العقد صدق البايع على الاول كما تملكه المتن والمشتري على الثاني بيمينه

قطع بما ادعاه أحدهما كشجرة مندملة والبيع أمس فصدق المشتري بلا يمين وكجرح طرطي والبيع والقض من ستة فيصدق البائع بلا يمين ولو ادعى المشتري قدم عين فصدقه البائع في أحدهما فقط صدق المشتري يمينه بثبوت الرد بأقرار البائع فلا يسقط بالشك ولا يرد على المتن خلافاً لنزعه لأن الرد إنما نشأ بما اتفقا عليه وكلامه فيها اختلفا فيه كآثرى فان قلت هما قد اختلفا في الثاني وصدق المشتري في قدمه حتى لا يتمتع رده قلت تصديقه ليس بالقوة جانبه بتصدق البائع له على موجب الرد فلم تقبل إرادته رفعه عنه بدعوى حدوث الثاني فالحامل على تصديقه سبق أقرار البائع لا غير فلم يصدق المشتري صدق في القدم على الإطلاق ولو نكل المشتري عن البين سقط رده ولم تدعى البائع لأنه لا ثبت لنفسه بحلفه حقاً وحجته فظاهر بأمارة أنه يأتي هنامسبق في قوله ثم إن رضى به البائع الخ ولو اشترى ما كان رأاه وعيه قبل ثم اتاه به فقال زاد العيب وأنكر البائع صدق المشتري لأن البائع يدعى عليه عليه به وهو خلاف الأصل

العيب انتهى اه سم (قوله لا احتمال صدق) الى قول المتن والزيادة في النهاية الاقوله فان قلت الى ولو نكل وقوله لا احتمال الجواب الى ولا يكتفيه وكذا في المعنى الاقوله لا ترد الى ولو نكل وقوله لا ترد الى سم تصديق البائع وقوله ومقتضى كلامهم الى ولا يكتفيه وقوله وفيه نظر الى المتن (قوله وكجرح) يعني جراحة بنحو سيف او عصا لا قرحة نار اه سيد عمر (قوله لا يثبت الرد) فيه خفاء اه سم يعني ان دعوى البائع حدوث الآخر عند المشتري يمنع الثبوت وقد يجاب بان مراده كما يأتي ثبوت مقتضى الرد من حيث هو يقطع النظر عن الدعوى المذكورة (قوله ولا ترد) أى صورة تصديق المشتري فيما ذكر (قوله وكلامه) أى المتن (قوله فان قلت هما الخ) قد يقال يكفي في الإيراد أنه هاتم يصدق البائع والأمتنع الرد لثبوت حدوث أحد العينين فلم يصدق قول المصنف صدق البائع وهذا على هذا الوجه لا يندفع بجوابه المذكور سم على حج وقد يقال مراد الحجب ان قول المتن صدق البائع روعي فيه قيد الحشية يعني صدق البائع من حيث مجرد دعوى حدوث العيب بخلاف ما لو نظر الى امر آخر كقوة جانب المشتري بتأقفاً معاً على قدم أحد العينين فلم يصدق ان البائع لم يصدق مع كونه مدعياً لحدوث بل انما امتنع تصديقه لدعواه الحدوث. صاحباً للاعتراف بقدم أحد العينين وفي سم على حج أيضاً مانصه مسئلة في فتاوى الجلال السيوطي رجل باع حماراً ثم طلب من المشتري الاقالة فقال بشرط ان تبعه لي بعد ذلك بكذا فقال نعم فلما اقاله امتنع من البيع فهل تصح هذه الاقالة الجواب ان كان هذا الشرط لم يدخله في صلب الاقالة بل تو اطاعه قبلها ثم حصلت الاقالة فالاقالة صحيحة والشرط لاغ ولا يلزمه البيع له ثانياً وان ذكر الشرط في صلب الاقالة ففسدت الاقالة انتهى وظاهره فسادها وان قلنا انها فسخت انتهى وفرضه انكلاماً في الحمار لكونه المسؤل عنه والافالحكم لا يختص به بل مثله غيره اه عش (قوله ولو نكل المشتري) أى فيما لو ادعى قدم العين فاعترف البائع بقدم أحدهما كاصحح به في شرح الروض اه عش (قوله يسقط رده الخ) وسقوط الرد ظاهر ان علم أن نكوله يسقطه ولا يفتني عدم السقوط اه عش (قوله وحجته) أى حين سقوط رده القهري بالنكول (قوله في قوله) أى المتن (قوله ولو اشترى ما كان رأاه) عبارة المعنى ولو اشترى شيئاً غائباً وكان قدره او ابراه من عيب به ثم أتاه به فقال المشتري قد زاد العيب الخ اه (قوله ثم أتاه به) أى ثم أتى البائع للمشتري بالبيع اه رشيدى (قوله صدق المشتري) أى يمينه اه نهاية ولو نكل عن البين هل يسقط رده ولو تدعى البائع نظير ما مر ام لا فليراجع (قوله لان البائع الخ) ولو باعه عصيراً وسله له فوجد في يد المشتري خيراً فقال البائع عندك صار خيراً وقال المشتري بل عندك كان خيراً او امكن كل من الامرين صدق البائع يمينه لموافقه للاصل انه المصدق وفي شرح مر وقد اخذنا مقررة قاعدة وهي انه حيث كان العيب ثبت الرد فالمصدق البائع وحيث كان يطله فالمصدق المشتري ولو اختلفا بعد التقابل فقال البائع في عيب يحتمل حدوثه ثم قدمه على الاقالة كان عند المشتري وقال المشتري كان عندك قال الجلال البلقيني افتيت فيها بان القول قول المشتري مع يمينه لان الاصل براءة الذمة من غم ارش العيب اه (مسئلة في فتاوى الجلال السيوطي رجل باع حماراً ثم طلب من المشتري الاقالة فقال بشرط ان تبعه لي بعد ذلك بكذا فقال نعم فلما اقاله امتنع من البيع فهل تصح هذه الاقالة الجواب ان كان هذا الشرط لم يدخله في صلب الاقالة بل تو اطاعه قبلها ثم حصلت الاقالة فالاقالة صحيحة والشرط لاغ ولا يلزمه البيع له ثانياً وان ذكر الشرط في صلب الاقالة ففسدت الاقالة اه وظاهر فسادها وان قلنا انها فسخت (قوله لثبوت الرد) فيه خفاء (قوله فان قلت هما قد اختلفا الخ) قد يقال يكفي في الإيراد أنه هاتم يصدق البائع والأمتنع الرد لثبوت حدوث أحد العينين فلم يصدق قول المصنف صدق البائع وهذا على هذا الوجه لا يندفع بجوابه المذكور (قوله صدق المشتري لان البائع الخ) قد يقال الزيادة عيب وقد اختلفا فيه نعم قد يقال مسئلة المتن الاختلاف في قدم العيب وحدوثه والاختلاف هنا في وجود الزيادة وعدم وجودها (فرع في شرح مر) ولو باعه عصيراً وسله له فوجد في يد المشتري خيراً فقال البائع صار خيراً عندك وقال المشتري كان خيراً عندك وامكن كل من الامرين

ولا ترد عليه هذه أيضا خلافاً من ذهبه أيضاً (٣٨٤) لانهم لم يختلفوا في القدم بل في الزيادة المستزمنة له وهو انما ذكر الاختلاف في القدم

من استمرار العقد اه مغنى وباقى في الشرح مثله وزاد النهاية ولو اختلفا بعد التعليل فقال البايع في عيب يحتمل حدونه وقدمه على الاقالة كان عند المشتري اى فهو حادث وعليه ضمانه وقال المشتري كان عندك اى فهو قديم والردى محله ولا شىء لك على قال الجلال البلقيني اقيت فيها بان القول قول المشتري مع يمينه اى فلو نكل عن اليمين ردت على البايع فيحلف ويأخذ الارش بزيادة من عرش (قوله ولا ترد عليه اى المتن هذه) اى الصورة المذكورة بقوله ولو اشترى ما كان راه الخ (قوله لانها) اى البايع والمشتري (قوله المستزمنة له) اى للقدم و (قوله وهو) اى المصنف اه عرش (قوله نصا) هو من متعلقات قوله الاختلاف لان من متعلقات قوله لذكر اى المصنف انما ذكر مسئلة ما اذا اختلفا في القدم بالنص بان نص احدهما في دعواه على انه قديم والاخر على خلافه اه رشيدى (قوله ثم تصديق البايع الخ) مرتب على قول المصنف ولو اختلفا الخ (قوله لا لتزيمه) اى المشتري و (قوله لو عاد البايع بفسخ) اى كالمو تحالف في صفة العقد او تقايلا اه عرش (قوله وطلبه) اى البايع الارش (قوله ثبت يمينه) خبر ان و (قوله لا ان يمينه الخ) علة لقوله لا لتزيمه اه عرش (قوله فلا تصلح لاثبات شىء الخ) قضيته انها لا تثبت له الارش وان لم يحلف المشتري انه ليس بمحدث فأنظره مع قوله فللمشتري الا ان يحلف الخ اه رشيدى وباقى انفاعن عرش ما يندفع به الاشكال (قوله في التحالف) بالخاء المعجمة اه عرش (قوله الا ان يحلف الخ) فلو نكل عن اليمين هل يحلف البايع ام لا ويكتفى باليمين السابقة فيه نظرو الاقرب الاول لان يمينه الاولى لدفع الرد وهذه لطلب الارش فالقصد من كل منهما غير المقصود من الاخرى اه عرش قول المتن (على حسب جوابه) بفتح السين اى مثل جوابه بنهاية ومعنى قال عرش هذا بيان للرد من الحسب بالفتح وبالاختار ليكن عملك بحسب ذلك بالفتح اى على قدره وعدده اه (قوله ولو ذكره) اى ذكر عله اورضاه اه عرش (قوله وما يبعته) عطف على قوله لا يزمى الخ اه كردى (قوله او ما اقبضته الخ) ظاهره ان الاقتصار على ما قبله يكتفى في الجواب والحلف والظاهر خلافه فكان الاولى الاقتصار على قوله او ما اقبضته كما في المغنى او التعبير بالواو بدل او (قوله وهو محتمل) وليس كذلك اه بنهاية اى لانه غلط على نفسه عرش عبارة سم اقول هذا الاحتمال يرده المعنى والنقل اما المعنى فلانه اذا اراد الحلف على ما ذكره مقدار اد التعليل على نفسه فكيف لا يمكن منه واما النقل فقد صرحوا في الدعاوى بان المدعى عليه مال مضاف الى سبب كافر ضحك كذا والاطلاق الانكار في جوابه لا يستحق على شيا ولا يزمى تسليم شىء اليه ثم اراد الحلف على نفي السبب جاز والظاهر ان الشارح لم يستحضر هذا الذى قرووه في الدعاوى والالما اقتصار على ما قاله هنا ولتركر اسما فتامل اه (قوله ولا يكتفى) عبارة المغنى ولا يكتفى في الجواب والحلف ما علب به هذا العيب عندى اه زاد عرش وهل يكون اشتغاله بذلك مسقط للرد ام لا فيه فظرو الاقرب أن يقال ان كان جاهلا بذلك لا يكون مسقط للرد فله تعين جواب صحيح ويحلف عليه وان كان عالما مسقطرده اه (قوله الا يشهادة على شهادة الخ) افهم انه لا يثبت برجل وامرأتين ولا بشاهدين وفيه ان المقصود من ثبوت العيب امارد المبيع او طلب الارش وكلاهما يتعلق بالمال وهو ثبت بما ذكر (وقوله فان قعدا) اى في محل العقد فما فوقه الى مسافة العدوى لان الشاهد لا يزمه الحضور نماز اد على ذلك اه عرش (قوله ولا يثبت العيب الخ) عبارة

فالمصدق البايع يمينه لمواقفته للاصل من استمرار العقد اه (قوله وهو محتمل) اقول هذا الاحتمال يرده المعنى والنقل اما المعنى فلانه اذا اراد الحلف على ما ذكره مقدار اد التعليل على نفسه فكيف لا يمكن منه واما النقل فقد صرحوا في الدعاوى بان المدعى عليه مال مضاف الى سبب كافر ضحك كذا والاطلاق الانكار في جوابه لا يستحق على شيا ولا يزمى تسليم شىء اليه ثم اراد الحلف على نفي السبب جاز وعبارة المنهج هناك وحلف كما جاب وفي شرحه يطابق الحلف الجواب فان اجاب بنفي السبب حلف عليه او بالاطلاق فكذلك ولا يكلف التعرض لنفي السبب فان تعرض لنفيه جاز اه وعبارة شرح الهبة ولو حلف بعد الجواب على نفي الجهة جاز كما في الروضة كاصلها عن البغوى من غير انكار اه والظاهر ان الشارح لم يستحضر هذا الذى

فصائم تصديق البايع في عدم التقدم انما هو لمنع رد المشتري لا لتزيمه ارشاه لو عاد للبايع بفسخ وطلبه زاعما أن حدونه يده ثبت يمينه لان يمينه انما صلحت للدفع عنه فلا تصلح لاثبات شىء له نظير ما ياتي في التحالف في الجراح فللمشتري الا ان يحلف انه ليس بمحدث وكيفية حلف البايع تكون (على حسب جوابه) فان اجاب بلا يزمى قوله او يلا رده على به حلف كذلك ولا يكلف التعرض لحدونه لاحتمال علم المشتري به عند القبض اورضاه به بعده ولو ذكره كلف البيئة او ما يبعته او ما اقبضته الاسلام حلف كذلك ولم يكتفى لا يستحق على الرد به ولا يلا يزمى قبول لانه ليس مطا بقا لجوابه وقضية كلامهم انه لو اجاب بلا يزمى قوله ثم اراد الحلف على انه ما اقبضه الاسلام لا يمكن وهو محتمل لاحتمال الجواب الاول علم المشتري ورضاه به والثاني نص في عدمه فتأقضا احتمالا وهو كاف هنا ومن ثم لم يكتفوا في اليمين بالوازم بل اشترطوا كونها على وقت الدعوى بطريق المطابقة لا التضمن والالتزام ولا يكتفى الحلف على نفي العلم ويجوز له الحلف على البت اذا اخبر خفايا امر المبيع وكذا ان لم يتجرها اعتمادا على ظاهر السلامة حيث لم يظن خلافا ولا يثبت العيب الا بشهادة على شهادة فان قعدا المغنى

صدق البائع ويصدق المشتري يمينه في عدم تقصيره في الرد وفي جهله بالعيب ان امكن خفاء مثله عليه عند الرؤية والا كقطع انف صدق البائع وفي انه ظن ان ماره به غير عيب وكان بمن يخفى عليه مثله وفي انه غارضى بيمينه لانا ظنه (٣٨٥) العيب الفلاني وقد بان خلافه وامكن

اشتباها به وكان السيب الذي بان اعظم ضررا فثبت له الرد في الكل (والزيادة) في المبيع أو الثمن (المتصلة) كالسمن وكبر الشجرة وتعلم الصنعة ولو بمعلم باجرة كما اقتضاه اطلاقهم هنالكهم في الفلاس قيده بصنعة بلا معلم فيحتمل ان يقال به ما يجامع ان المشتري غرم مالا في كل منهما فلا يفوت عليه ولا ينافيه الفرق الاتي بينها في الحل لانه من شأنه انه لا يغرر مال في مقابلته فحكم به لمن لم ينشأ ردعنه (تبع الاصل) لتعذر افرادها ولو باع ارضا بها اصول نحو كرات فثبت ثم ردها بعيب فالنايب للمشتري بخلاف الصوف الحادث بعد العقد فانه رده تعاملا يجوز وكذا اللين الحادث في الضرع لانها كالسمن بخلاف تلك ومن ثم كان اظهار منها في ابتداء المبيع لا يدخل فيه وجري جمع على ان نحو الصوف الحادث للمشتري مطلقا ولو جز بعد ان طال ثم علم عيبا ورد اشتركا فيه لان الموجود عند العقد جزء من المبيع فيرد وان جزو قياس نظائره انه يصدق ذواليد حيث لا يئته وانه لارد ماداما

المغنى والاسنى ولو اختلفا في وجود العيب أو صفة هل هي عيب أو لا صدق البائع يمينه لان الاصل عدم العيب ودوام العقد هذا اذا لم يعرف الحال من غيرهما فان عرف من غيرهما فلا بد من قول عدلين عارفين بذلك كما جزم به القاضي وغيره وتجمع ابن المقرئ وقيل يكتفى كما قاله البغوي واحد اه (قوله صدق البائع) اي يمينه نهاية ومعنى قال عرش قوله صدق البائع الخ اي ظاهرا فلا رد وهل للمشتري الفسخ باطنا إذا كان محقما لا وله له اذا لم يفسخ اخذ الارش ايضام لافيه نظرو الاقرب فيما الاول اما الفسخ فلو جود مسوغه باطنا أو الارش فلا نه لما تعذر رده على البائع بخلفه نزل منزلة عيب حادث يمنع من الرد القهرى ويحتمل في الثانية منع اخذ الارش لانه حيث تمكن من الفسخ والتصرف فيه من باب الظفر جعل كالقادر على الرد وهو حيث قدر عليه لا يجوز اخذ الارش من البائع ولو بالرضا بل ان تصالح من البائع على اخذ الارش ليرضى بالمبيع ولا يرد لم يصح وبسقط خياره ان علم بفساد الصلح اه (قوله ويحتمل الخ) لعله هو الاقرب (قوله والا كقطع انف صدق البائع) هل بلا يمين اه سم وتقدم في الشرح قبيل قول المصنف ولو هلك المبيع ما يفيد عدم العيب وعن عرش التصريح بذلك (قوله وكبر الشجرة) اي كبر اشهاد كنموها بنظر خشبها وجريدها اه عرش (قوله ولو بمعلم باجرة) وفاقا لظاهر اطلاق النهاية والمغنى عبارة بالجبري ولا فرق بين ان يكون باجرة أو لا بمعلم أو لا والقصار قو الصنع كالمتصلة من حيث انه لا شيء في نظيره هاعلى البائع في الرد كالمتفصلة من حيث انه لا يجبر معبأ على الرد فله الماسك وطلب الارش كذا قاله شيخنا فانه مله قلوبى على الجلال اه (قوله الفرق الاتي) اي بعد قول المصنف في الاظهر (ينتهي) اي بين ما هنا وما في المفلس اه كرى (قوله لتعذر افرادها) ولان الملك قد تجدد بالفسخ فكانت الزيادة المتصلة فيه تابعة للاصل كالعقد نهاية ومعنى قال عرش قوله مر كالقعد اي كما انها تابعة للملك للعقد اه (قوله فالنايب الخ) دفع به ما قد يتوهم انها من المتصلة لسكونها ناشئة من نفس المبيع فكانها جزء منه وقال سم قال شيخنا الشهاب الرملى ان الراجح ان الصوف واللبن كالحل انتهى اي فيكون الحادث للمشتري سواء انفصل قبل الرد ام لا ومثلها البيض كما هو ظاهر انتهى ويرجع في كون اللبن حادثا او قديما لمن هو تحت يده وهو المشتري فيقبل قوله فيه يمينه وكذا يقال في الصوف اه عرش (قوله بخلاف تلك) اي النايب من ذلك الاصول فكان الاولى التذكير وكذا اخبر قوله منها الاتي (قوله وجري جمع الخ) اعتمده النهاية والمغنى وفاقا للشهاب الرملى (قوله مطلقا) اي جز أو لا (قوله يصدق ذواليد) اي في القدر الذي طال (وقوله وان ذلك) اي التنازع اه كرى (قوله وعلى هذا) اي قوله لارد مادام امتنازعين (قوله مقدار مال كل الخ) اي من الصوف اه كرى (قوله عينا) الى قول المتن ولو باعها في النهاية وكذا في المغنى الا قوله فيجب الارش الى المتن قول المتن (كالودو الاجرة) اي وكسب الرقيق وركان وجده اي الرقيق وما وهب له قبله وقبضه وما وصى له به قبله ومهر الجارية إذا طلعت بشبهه وجمع المصنف بين الودو والاجرة ليعرفك انه لا فرق في عدم امتناع الرد بين ان تكون من نفس المبيع كالودو ام لا كالاجرة خلافا لا حنيفة وانما مثل للتو لدن نفس المبيع بالودو بخلاف الثمرة وغيره ليعرفك انها تقي لو ان كانت من جنس الاصل خلافا لما لك مغنى ونهاية (قوله ولد الامة الذي لم يميز الخ) ومثله ولد البهيمة الذي لم يستغن عن اللبن اه عرش (قوله لان تعذر الراد الخ) يتأمل هذا فانه لو خرج على ملكه لا يستحق الارش لا مكان عوده اليه مع امتناع رده فقياسه هنا انه لا يستحق الارش لا مكان رده المبيع بعد تمييز الولد اه عرش (قوله بامتناعه) اي الرد اه عرش والاولى اي التفريق وكذا الضمير المنصوب

قرروه في الدناوى والاما اقتصر على ما قاله هنا أو اتركه راسا فتأمل (قوله صدق البائع) هل بلا يمين (قوله وجري جمع على ان نحو الصوف الخ) قال شيخنا الشهاب الرملى ان الراجح ان الصوف واللبن كالحل اه

(٤٩) - شرواني وابن قاسم - راجع متنازعين وان ذلك عيب حادث وعلى هذا يحمل قول السبكي وقد يقع نزاع في مقدار مال كل منهما وهو عيب مانع من الرد (و) الزيادة (المفصلة) عينا ومفعلة (كالودو الاجرة لا تمنع الرد) عملا بمقتضى العيب نعم ولد الامة الذي لم يميز يمنع الرد بدنا على ما مر من حرمة التفريق بينهما به فيجب الارش وان لم يحصل باس لان تعذر الرد بامتناعه

ولومع الرضا صيره كالمايوس منه (وهي ٣٨٦) المشتري في المبيع والبائع في الثمن (ان رد بعد القبض) لا حديث الصحيح ان رجلا ابتاع

في صيره والمجور وفي منه (قوله مع الرضا) أي رضا البائع قول المتن (وهي للمشتري) عبارة المنهج وهي لمن حدثت في ملكه قال في شرحه من مشتراه وبائع وان رد قبل القبض لانها فرع ملكه انتهى اه سم قول المتن (ان رد) اي المبيع في الاولى والثمن في الثانية نهاية ومعنى قول المتن (بعد القبض) سواء احدث قبل القبض ام بعده نهاية ومعنى (قوله للحديث الصحيح الخ) اي وقيس على المبيع الثمن اه معنى (قوله يخرج) اي يحصل (قوله ما ذكر) اي ضمان ما ملكه بالاشترائه اه عش (قوله فخرج البائع الخ) أي خرج بالمراد المذكور البائع قبل القبض والغاصب اي فلا يرد على الخبر ان كلا من البائع قبل قبض المشتري المبيع منه والغاصب ولو وقع التلف تحت يده فالضمان عليه وليس له الخراج والفوائد (قوله فلا يملك الخ) أي كل من البائع المذكور والغاصب (قوله لانه الخ) تعليل للخروج (قوله لانه لو وضع الخ) يعني ان وجوب الضمان في رد ليس لكون المبيع والمغصوب ملكا لمن ذكر بل لو وضع يده على ملك غيره وهو المشتري والمغصوب منه (قوله بطريق مضمّن) وهو الشراء اه عش اي والغصب قول المتن (وكذا قبله في الاصح) قال الزركشي لانها حدثت في ملكه كما بعد القبض والثاني المنع لمفهوم الحديث انتهى اه سم (قوله اي البهيمة) اي قوله هو يوجه في المغنى وكذا في النهاية لا ما ياتي في جبل الخل قول المتن (حاملًا) اي وهي معيبة مثلاً نهياً ومعنى اي او سليمة وتقايلاً او حدث العيب بعد العقد وقبل القبض اه عش وقال الرشيدي ادخل بقوله مثلاً ما إذا اشتراها سليمة ثم طر العيب قبل القبض ولا يصح ادخال مالو كان الرد بخيار المجلس او الشرط مثلاً لانه يا باه السباق مع قول المصنف السابق لاتمنع الرد اه قول المتن (فانفصل الخ) ولو انفصل قبل القبض فللبائع حصة لاستيفاء الثمن وليس للمشتري يبعه قبل القبض كما اه معنى (قوله او كان جاهلاً الخ) ضعيف والمعتمد انه إذا نقصت امة بالولادة لا يرد مطلقاً علم الخل او جهله اه عش عبارة سم فيه بحثان احدهما يرد على هذا ان الخل يترايد شيئاً فشيئاً فهو كالمرض اذا مات منه عند المشتري فالنتيجة انه لا رد مطلقاً والثاني ما ذكره هنا مخالف لما ذكره في شرح قول المصنف السابق الا ان يستند الى سبب مقدم الخ اه وقوله والثاني الخ في البصري مثله (قوله وان نقصت بها المأمرا الخ) فيه عليه الاسنوي وغيره واعتراض بان الصواب ما اطلقه الشيخان هنا من عدم الفرق اي في عدم الرد بين حالة العلم وحالة الجبل وان كان النقص حصل بسبب جري عند البائع وهو الخل ويفرق بينه وبين القتل بالردة السابقة والقطع بالجناية السابقة الخ اه نهاية قال الرشيدي قوله مر واعتراض بان الصواب الخ اي فالخاصل انه يتعين تصوير المتن بما اذا لم تنقص بالولادة اصلاً اه وقال عش قوله مر من عدم الفرق الخ معتمد خلافاً لحجج اه اي والمغنى (قوله لان الخل الخ) معتمد اه عش (قوله وعلم بالخل) قد مر انه ليس بقيد اه عش (قوله ولو قبل القبض) ظاهره ولو فز من خيار المشتري بل ولو فسخ بموجب الشرط وهو كذلك ومحلّه حيث حدث بعد انقطاع خيار البائع ان كان ولا فوله وان تم العقد للمشتري كما قدمناه اه عش (قوله فان الولد للمشتري) و(قوله الاتي قال الماوردي وغيره الخ) ظاهر هذا الكلام انه بعد الوضع يرد اه عسك الولد لانه ملكه وقد يستشكل في ولد الامة للزوم التفرق المتعبد بل وفيه دلالة على لزوم التفرق قبل الاستغناء عن اللبن بغير الذبح الا ان يجب باغتراض ذلك هنا لكون ملك المشتري لذلك قهراً

اي فيكون الحادث للمشتري سواء انفصل قبل الرد او لا ومثلها البيض كما هو ظاهر (قول المصنف وهي للمشتري) عبارة المنهج وهي لمن حدثت في ملكه قال في شرحه من مشتري او بائع وان رد قبل القبض لانها فرع ملك اه (قوله فخرج البائع) اي فانه لم يضمنه ولو تلف لانه ملكه وان تلف على ملكه فليتامل (قول المصنف وكذا قبله في الاصح) قال الزركشي لانها حدثت في ملكه كما بعد القبض والثاني المنع لمفهوم الحديث اه (قوله او كان جاهلاً بالخل الخ) فيه بحثان احدهما انه يرد على هذا ان الخل يترايد شيئاً فشيئاً فهو كالمرض اذا مات منه عند المشتري فالنتيجة انه لا رد مطلقاً والثاني ان ما ذكره هنا مخالف لما ذكره في شرح قول المصنف السابق الا ان يستند الى سبب مقدم الخ (قوله فان الولد للمشتري وقوله الاتي) قال الماوردي وغيره الخ

غلاماً واستعمله مدة ثم رأى فيه عيباً واراد رده فقال البائع يا رسول الله قد استعمل غلامي فقال صلى الله عليه وسلم الخراج بالضمان ومعناه ان ما يخرج من المبيع من غلة وفائدة تكون للمشتري في مقابلة انه لو تلف لكان من ضمانه اي تلفه على ملكه فالمراد بالضمان في الخبر الضمان المعنوي بالملك اذ لا فيه لما ذكره البائع له ~~بطلان~~ وهو ما ذكر فقط فخرج البائع قبل القبض والغاصب فلا يملك فوائده لانه لا ملك له وان ضمنه لانه لو وضع يده على ملك غيره بطريق مضمّن (وكذا) تكون الزيادة له ان رد (قبله في الاصح) بناء على الاصح ان الفسخ يرفع العقد من حينه لا من اصله (ولو باعها) اي البهيمة او الامة (حاملًا فانفصل) الخل ولم تنقص امة بالولادة او كان جاهلاً بالخل واستمر جهله الى الوضع وان نقصت بها الامر ان الحادث بسبب متقدم كالمتقدم (رده) لان الخل يعلم ويقال له قسط من الثمن (معما في الاظهر) لوجود المقضي بلا مانع بخلاف ما اذا نقصت بها وعلم بالخل فلا يرد اه قهراً بل له الارش كسائر العيوب الحادثة وخرج

بباعها حاملًا مالو باعها حائلًا ثم حلت ولو قبل القبض فان الولد للمشتري

فان الولد للبائع والفرقان

سبب الفسخ هناك نسيان

المشتري وهو ترك توفية الثمن

وهنا من البائع وهو ظهور

العيب الذي كان موجودا عنده

قال الماوردي وغيره للمشتري

حبس الام حتى تضعه وحل

الامة بعد القبض يمنع الرد

القهرى لانه عيب فيها وكذا

حل غيرها ان نقصت به ونحو

اليض كالحل وبانفصل

مالو كانت بعد حاملاته

يردها جز ما واطلع كالحل

والتاخير كالوضع فاطلعت

في يده ثم ردها بعيب كان

لطاع للمشتري على الاوجه

ولا يمنع الرد الاستخدام

قبل علم العيب من المشتري

وغيره للمبيع ولان البائع

او غيره للثمن اجماعا (وطه

الثب) كالاستخدام وان

حرمنا على البائع لكونه اياه

مثلا نعم ان كان يزنا منها بان

مكنه طاعة انه اجني واطلاق

الزنا على هذا مجاز كما

يعلم بما يتاوى او لولا العدد منع

لانه عيب حدث (وافترض)

الامة بالقاء والقاف (البكر)

المبيعة من مشتر او غيره

بعض زوال بكارها ولو بوثية

(بعد القبض نقص حدث)

في منع الرد ما يستند لسبب

متقدم جهله المشتري كامر

(وقيله جناية على المبيع قبل

قبض) فان كان من المشتري

الاختيار يا بان الملك والرخص قبل الانفصال ولا تفرق حتى حيثنذو لا يضر حصوله بعد الضرورة وفي
الروض وشرحه ما حاصله ان الحمل الحادث بعد العقد وقبل القبض للمشتري ثم ان انفصل امتنع التفرق
وتعين الارش على الاصح وان لم ينفلج جاز بخلاف الحادث بعد القبض فحدوه حيثنذ منع الرد قهرى الى الامة
مطلقا وفي غيرها ان نقصت اى واما بالتراضى فيجوز اى ما لم ينفلج حل الامة والامتنع التفرق اخذنا
تقدم اه سم (قوله) بخلاف نظيره في الفلس اى فلو اشترى عينا ثم حصر قبل دفع ثمنها وقد حلت
في يده فاذا رجع البائع فيباعها الحل اه عش (قوله) قال الماوردي الخ ولا يحرم التفرق بعد الوضع
الحاصل عند البائع بعد الرد لان لم يحصل بالرد وانما هو طارىء عليه وهذا كالصرح في انه له ذلك اى
حبس الام بعد الفسخ ومعلوم ان مؤنتها على البائع اه عش (قوله) وللمشتري حبس الام حتى تضعه
والمؤنة على البائع واذ لم يحبسها ولو بدت وجب على البائع ردها له ولو في الامة قبل التبين لاختلاف
الملكين فان لم يقع الرد قبل الولادة امتنع وله الارش عبارة الحل في قوله ياخذ هذا الانفصل اى ولو قبل الاستثناء
عنها وليس هذا من التفرق المحرم لان الفرض ان الفسخ وقع قبل الوضع في وقت اخذ الولد لم يحصل تفرق
لاختلاف مالكيهما وقبل الانفصال لا تفرق اذ هو انما يكون بين الام وفرعها لا بينها وبين حملها انتهت
اه بجري (قوله) ان نقصت به لم يقيد به الى الامة لان من شأن الحمل فيها ان يؤدي الى ضعف الام ولانه
يؤدي الى الطلق وهو ملحق بالامراض اخفوه اه عش (قوله) كالحل اى فيكون للمشتري في غير
مسئلة الفلس حيث رد قبل انفصاله اه عش اى وبالأولى هنا رد بعد انفصاله (قوله) مالو كانت بعد
الخ اى وقت الرد كالشراء اه عش (قوله) بردها اى مع حملها (قوله) في يده اى المشتري (وقوله) كان
الطلع للمشتري اى وان لم يتاخر اه عش (قوله) على الاوجه معتمد اه عش قول المتن (وطه
الثب) اى ولو في الدبر ومثل وطه الثيب وطه البكر في دبرها فلا يمنع الرد شرح العيب الحج اه عش
قال النهاية والمغنى وطه الفوراء مع بقاء بكارها كالتب اه اى فلا يمنع الرد ما لم تكن طاعة اجني
عش (قوله) كالاستخدام اى قياسا عليه (قوله) منع اى من الرد قول المتن (وافترض البكر)
مبتدأ خبره قوله نقص اه نهاية (قوله) ولو بوثية اى ونحوها اه نهاية ومنه الحيض عش (قوله) لسبب
متقدم الخ) كالزواج ومنه ايضا مالوا زالت جارية عمر وبكارة جارية زيد فجاء زيد وازال

ظاهر هذا الكلام انه بعد الوضع يرد لها ويمسك الولد لانه ملكه وقد يستشكل في ولد ادمية للزوم التفرق
المتنع بل في ولد غيرها للزوم التفرق قبل الاستثناء عن الثمن بغير الذبح الا ان يجاب باغفار ذلك هالكون
ملك المشتري كذلك قهرى بالا اختيار يا بان الملك والرخص قبل الانفصال ولا تفرق حتى حيثنذو لا
يضر حصوله بعد الضرورة فليتأمل وفي الروض وشرحه وكذا اى المشتري الولد المنفصل الحادث بعد
العقد ثم قال في الروض ويجوز التفرق بينهما بالرد للحاجة اه وبين في شرحه ان الاصح امتناع الرد وتعين
الارش ثم قال في الروض واذ احلت اى بعد الشراء او قبل القبض وردت بالعيب حاملها قال ولد للمشتري وفي
تصريح يجوز الرد حامل حال الحمل وان كان فيه تفرق قال في شرحه واذ قلنا ان الحمل هنالمشتري قال الماوردي
وغيره فله حبس امه حتى تضع اه ثم قال في الروض وكذا بعد القبض اى وكذا اذا حلت به بعد القبض
يكون للمشتري ولكن حل الامة بعد القبض يمنع الرد كرها وكذا غيرها ان نقص به اه وحاصل ذلك كما
تري ان الحمل الحادث بعد العقد وقبل القبض للمشتري ثم ان انفصل امتنع التفرق على الاصح وان لم ينفلج
جاز بخلاف الحادث بعد القبض فحدوه حيثنذ منع الرد قهرى الى الامة مطلقا وفي غيرها ان نقصت اى واما
بالزوا فيجوز اى ما لم ينفلج حل الامة والامتنع التفرق اخذنا ما تقدم فان قلت ما ذكرته في قول
الروض انها اذا حلت قبل القبض وردت بالعيب حاملها كان الولد للمشتري من ان فيه تصر يحاجو از الرد
وان كان فيه تفرق معنى على ان كلام الروض في حل الادمية ايضا وهو ممنوع لجواز ان يكون في حل
البيمة قلت قوله بعده وكذا بعد القبض لكن حل الامة الخ صريح في انه اراد اولا ما يشمل الادمية كالاخفى

منع رده بالعيب ثم ان قبضها لزمه الثمن بكاله وان تلقى قبل قبضها لزمه من الثمن

بكاره جارية عمرو عند المشتري اه عش (قوله قدر ما نقص الخ) اى بنسبة ما نقص لانفس قدر ما نقص
 إذ قد يكون قدر ما نقص قدر الثمن او أكثر هكذا ينبغي ان يكون المراد سم على حج اه عش (قوله و اجاز
 هو البيع فله ردها به) الظاهر ان المعنى انه إذا علم باقتضاض غيره فان فسخ فذلك ان اجاز ثم علم العيب القديم
 فله الرده و بيق الكلام فيما إذا علم بهما ما قبله لتخصيص اجازة بعيب الاقتضاض والفسخ بالاخر فيه
 نظر سم على حج اقول قياس قول الشارح مر وهو محمول على ما إذا لم يطلع عليه اى العيب القديم لا البعد
 اجازته اه ان فسخته باحدها و اجازته فى الاخرى سقط خياره لكن قضية ما مر من انه لو اشتغل باراد
 بعيب فمجرد عن اثبات كونه عيبا فانتقل للرذ بعيب اخر لم يتمتع عدم سقوط الخيار هنا لتخصيص الرذ باحد
 العيين اه عش ولعل الاقرب عدم السقوط كما هو مقتضى اطلاق الشارح (قوله فبدر) اى على
 المشتري حيث اجاز اه عش عبارة الجيرى ومعنى كونه ردا انه إذا اجاز المشتري البيع اخذها وقع
 بهما من غير شىء وان فسخ اخذ منه كله وقوله لزمه الارش ويكون لمن استقر ملكه على المبيع فان اجاز المشتري
 فله و الا فللبائع اه (قوله ان لم يطل) كان ازالمنا بنحو عودو (قوله و الا لزمه) اى الاجنبى اه عش (قوله
 هو للمشتري) وهذا واضح إذا لم يكن فى خيار البائع وحده او خيارهما و فسخ العقد فان كان البائع وحده
 فينبغى ان يكون لمن ذلك المهر ماعد الارش مطلقا وكذا قدر الارش ايضا فان فسخ لان ذلك القدر بدل بعض
 المبيع وان كان لهما و فسخ فينبغى ان يكون ذلك جميعه للبائع عنانى اه يجيرى (قوله استحق البائع منه
 الخ) اى من المهر قدر الارش ان كان المهر اكثر من الارش فان تساوى باخذه البائع ولا شىء للمشتري وان
 زاد الارش على المهر وجبت الزيادة على المشتري لان العين من ضمانه اه عش وقوله وان زاد الارش
 على المهر اخ فيه نظر ظاهر فان المبيع قبل القبض من ضمان البائع لا المشتري (قوله فى الغصب) بان غصب
 زيدا عمه ورو وطبا بغير زنا منها و (قوله و الديات) بان تعدى شخص على حر قوا زال بكارتها بالوطء مكره
 اه يجيرى (قوله بان ملك المالك هنا ضعيف) كان وجه ضعفه انه معرض للزوال بالتلف قبل القبض كما
 هو الفرض سم على حج اه عش (قوله بخلافه) اى فى الغصب والديات اه كردى اى والبيع الفاسد
 (قوله ولهذا) اى لقوة الملك (لم يفرقوا) اى فى الغصب والديات اى فى مجموعهما و الا فالغصب فى الامة
 والديات فى الحررة تامل (قوله بين الحررة) المراد بالملك القوى فى الحررة ملكا لمنفعة نفسها و الا فالحررة لا تملك
 (قوله كفى النكاح الفاسد) والمعتمد وجوب مهر بكر فقط فى النكاح الفاسد كما هنا عش وعنانى ومغنى
 (قوله و بان البيع الفاسد الخ) والحاصل ان ما هنا إذا نظر اليه مع الغصب والديات يفرق بالقوة والضعف
 وإذا نظر اليه مع البيع الفاسد يفرق بتعدد الجهة وعدمه اه زبادى ويظهر بل اخر كلام الشارح
 كالصريح فيه ان الفرق بين ما هنا وبين المبيعة بالبيع الفاسد بقوة الملك وضعفه ايضا و اما قول الشارح و بان
 البيع الفاسد الخ فليان الفرق بين البيع الفاسد وبين الغصب والديات فقط (قوله بخلافه) اى الاقتضاض
 (فيما مر) اى فى الغصب والديات والبيع الفاسد (قوله ويوجه) اى الفرق بين نحو الغصب وبين البيع
 الفاسد وهذا يتدفع قول سم قو ويوجه وقوله بسبب جريان الخلاف يتامل كل منهما اه فانه مبنى
 على ما هو ظاهر السباق من ان مرجع يوجه الفرق بين ما هنا وبين البيع الفاسد (قوله بان الجهة
 المضمتة هنا) اى فى البيع الفاسد (قوله بسبب جريان الخلاف فى الملك) لان ابا حنيفة يرى حصول الملك
 للملك لم يلام عليه

قدر ما نقص من قيمتها او
 من غيره و اجاز هو البيع
 فله ردها به ثم ان كان المزيل
 البائع او آفة او زوجا و اوجه
 سابق فبدر او اجنبيا لزمه
 الارش ان لم يطل او كانت
 زانية و الا لزمه مهر بكر
 مثلها فقط وهو للمشتري
 ما لم يفسخ و الا استحق البائع
 منه قدر الارش و فرق بين
 وجوب مهر بكر هنا و مهر
 نيب و ارش بكاره فى الغصب
 والديات و مهر بكر و ارش
 بكاره فى المبيعة يما فاسدا
 بان ملك المالك هنا ضعيف
 فلا يحتمل شيئين بخلافه
 ثم ولهذا لم يفرقوا ثم بين
 الحررة والامة و بان البيع
 الفاسد وجد فيه عقد
 اختلف فى حصول الملك به
 كفى النكاح الفاسد بخلافه
 فبما مر ويوجه بان الجهة
 المضمتة هنا لما اختلفت
 بسبب جريان الخلاف فى
 الملك لم يلام عليه

إيجاب مقابل البكارة مرتين إذ الموجب لم يركب الكوطه الشبهة لانه استمتع بها بكر او لارش البكارة لانه الفالجلدة بخلاف جهة النصب فانها واحدة فلو اوجبت مبر بكر لتضاعف غرم البكارة مرتين من جهة واحدة وهو متنع فاندفع ما يقابل الناصب الذي يختلف في عدم ملكه او في التغليب عن اختلاف في ملكه (فصل) في القسم الثاني وهو التفرير الفعلي بالتصرية (٣٨٩) او غيرها (التصرية) من صرى الم.

في الحوض جمعه وجوز الشافعي رضى الله عنه ان تكون من الصرو وهو الربط واعتضه أبو عبيدة بانه يلزمه ان يقال مصررة أو مصرورة لا مصر أو ليس في محله لانهم قد يكرهون اجتماع مثلين فيقولون أحدها ألفا كما في دسها إذا صله دسها (حرام) للنهي الصحيح عنها وهي ان تربط أخلاف البهيمة او يترك حلبامدة قبل بيعها حتى يجتمع اللبن فيتخيل المشتري غرارة لبنها فيزيد في اللبن ولا فرق في التحريم بين مريد البيع وغيره ومن قيد بالاول مراده حيث لم يضر البهيمة (ثبت الخيار) للمشتري كما في الحديث الصحيح (على الفور) كارد بالعيب وقضية كلامه انه يتخير وان استمر لبنها على ما اشعرت به التصرية والذي يتخلفه وهو ما اقتضاه كلام الروضة واصلها ومن ثم قال ابو حامد لوجه للخيار هنا وان نازعه الاذرى بان ما كان على خلاف الجلية لا وثوق بدوامه او قصرت بنفسها أو لنسيان حلبها وهو الاوجه من وجهين اطلقا وهو وجهه ايضا الاذرى

بالبيع الفاسد فان تلف المبيع عند المشتري ضمنه بالتمن عنده اه بجري (قوله) إيجاب مقابل البكارة (الخ) اى من جهة واحدة بل من جهتين اه كرى (قوله) وطه الشبهة) ينبغى ان المراد به ان لا يكون زنا من جهتها فان مجرد ذلك موجب للبر (قوله مبر بكر) اى مع ارض البكارة اه سم (فصل في التصرية) (قوله او غيرها) اى كحسب القناعة الى اخر ما ياتي (قوله وليس في محله) اى وعليه فيكون اصل مصررة أو مصرورة ابدلوا من الرأه الاخيره الفاكرامة اجتماع الامثال اه عش (قوله الفا) الاولى ياء قول المتن (حرام) قال سم على المنهج وينبغى ان يكون كبيرة لقوله ^{عنه} من غشنا فليس منا اه قال حج في الزواجر الكبيرة الثالثة والتسعون بعد المائة الفش في البيع وغيره كالنصرية ثم قال وضابط الفش المحرم ان يعلم ذوالسلعة من نحو بائع او مشتري فيها شيئا لو اطاع عليه مريد اخذها ما اخذها بذلك المقابل فيجب عليه ان يعلم به ليدخل في اخذها على بصيرة ويؤخذ من حديث وثله وغيره ما صرح به اصحابنا انه يجب ايضا على اجني علم بالسلعة عيانا يخبر بمريد اخذها وان لم يساله عنها كما يجب عليه اذا راي انسانا يختطف امرأة هاو به عيا او راي انسانا يريد ان يخاطب اخر لمعاملته او صداقة او قرارة نحو علم وعلم باحدهما عيانا يخبر به وان لم يستشر به كل ذلك اذا لم للتصحية المتاكدة وجوبها لخاصة المسلمين وعامةهم اه عش عبارة المغني يجب على البائع ان يعلم المشتري بالعيب ولو حدث بعد البيع وقبل القبض فانه من ضمانه بل وعلى غير البائع اذا علم بالعيب ان يبينه لمن يشتريه سواء كان المشتري مسلما ام كافرا لانه من باب النصيح وكالعيب في ذلك كل ما يكون تدليسا اه قال السيد عمر يتردد النظر فيما لو صراها اجني عند ارادة المالك البيع من غير مواطاة بينهما فهل يحرم عليه لانه اضرار بالمشتري وتدليس الاقرب نعم اه (قوله للنهي) الى قوله وتبين في النهاية والمعنى الا قوله وقيل من التفرق وقوله او غيره الى المتن (قوله غرارة لبنها) اى كثرته (قوله بين مريد البيع وغيره) حاصله انه عند ارادة البيع يحرم وان لم يصل الى حد الاضرار لوجود التدليس وعند انتفاها لا بد في التحريم من الضرر اه سيد عمر (قوله ومن قيد بالاول) كوفيما مر له في تعريفها اه رشدي (قوله للمشتري) اى حيث كان جاهلا بحالها ثم علم بها بعد ذلك نهاية ومعنى قال عش قوله حيث كان جاهلا خرج به العالم فلا خيار له وعليه فلو ضمنها مصررة فبانت كذلك ثبت له الخيار على ما مر فيمن اشترى امه ظنها هو وباتنها زانية فبانت كذلك وقوله بحالها اى وكانت لا تظهر لغالب الناس ما اعتيد من الغالب على مريد البيع لذات اللبن ترك حلبامدة قبل البيع اخذا بما تقدم في شرح وسرقة واباق من ان الشراء مع ظن العيب لا يسقط الرد اه عش (قوله وان استمر لبنها) اى دام مدة يغلب بها على الفطن ان كثرة اللبن صارت طيبة لها ما لودر نحو ميوين ثم انقطع لم يسقط الخيار لظهور ان اللبن في ذلك نمارض فلا اعتبار به اه عش (قوله والذي يتجه الخ) جزم به في الروض اه سم (قوله وهو) اى خلافه (قوله هنا) اى عند الاستمرار (قوله او قصرت بنفسها الخ) عطف على قوله استمر لبنها في كلام المصنف استخدام (قوله او نسيان الخ) اى او شغل اه نهاية (قوله كما صرح به) اى بامتداده ثلاثة ايام (قوله الحديث) هو

الخلاف يتأمل كل منهما (قوله إذ الموجب لم يركب) اتحاد جهة النصب لا تنافي وجود هذين الموجبين فيه وقوله وطه الشبهة ينبغى ان المراد به ان لا يكون زنا من جهتها فان مجرد ذلك موجب للبر (قوله مبر بكر) اى مع ارض البكارة (فصل) (قوله والذي يتجه خلافه) جزم به في الروض (قوله وهو الاوجه) اعتمده مر قال في

وقال انه قضية نص الامام ويؤيدون الخيار بالعيب لافرق فيه بين علم البائع وعدمه فاندفع ترجيح الحاوي كالأمر الى مقابله اعدم التدليس (وقيل بمد) الخيار وان علم بالتصرية (ثلاثة ايام) من العقد وقيل من التفرق كما صرح به الحديث ومن ثم صححه كثيرون واختاره جمع متأخرون واجاب الأكثرون بحمل الخبر على الغالب، ان التصرية لا تظهر فيما دون الثلاث لاحتمال احواله النقص على اختلاف العلف والمواوى فلا

(فان رد) اللبون المصرة او غيرهما يبيع او غيره كتحالف او تقابل فيما يظهر (بعد تلف اللب) اى حبله و غير به عنه لانه بمجرد حبله يسرى اليه التلف (رد مع باصاع تمر) مالم يتفقا على (٣٩٠) رد غيره للحديث الصحيح بذلك وان اشترى اها باصاع تمر او بدو فهو يتعين كونه من تمر

البلد الوسط كذا عين به جمع ولا ينافيه تعبير غير به بالبال كالقطرة اما لان المراد بالوسط هذا او ان الوسط يعتبر بالنسبة لانواع الغالب فان فقده اى بان تعدل عليه تحصيله بشئ مثله فى بلده ودون مسافة القصر اليها فيما يظهر اخذنا بما تفرق فقد ابل الدية قيمته باقرب بلد تمر اليه كافتضاء النص ورجحه السبكي وغيره واقتصر عن الماوردى على قيمته بالمدينة النبوية على مشرفها افضل الصلاة والسلام واعتراضنا به لم ير جرح شيئا ولا محكي وجوبه فقط ويرد بان من حفظ حجة ويمكن توجيهه بان التمر موجود منضبط القيمة بالمدينة غالباً فالرجوع اليها امنع للزعم فنعين وعليها العبرة بقيمة يوم الرد لا اكثر الاحوال وقيل بكنى صاع قوت) لرواية صحيحة بالاعاء ورواية بالقمح فان تعدد جنسه تخير ورده برواية مسلم رد مع باصاع تمر لاسمراء اى حنطة فاذا امتنعت وهى اعلى الاوقات عندهم فغيرهاولى ورواية القمح ضعيفة والطعام محمولة على التمر لما ذكر واما تعين ولم يجز اعلى منه خلاف القطرة لان القصد منها سد الخلة

حديث مسلم من اشترى شاة مصرة فهو بالخيار ثلاثة ايام فان ردها رد مع باصاع تمر لاسمراء اه على اعرش قول المتن (بعد تلف اللب) قال النهاية بعد كلام وبما قاله ان المشتري لا يكلف رد اللب لان ما حدث بعد البيع ملكه وقد اختلط بالمبيع وتعدت تميزه فاذا امسكه كان كالتلف وانه لا يرد على البائع قهر او ان لم يحضر لندهاب طر او ته اه زاد الاسنى والمفتى فان علم بما قبل الحلب ردها ولا شئ عليه اه (قوله به عنه) اى بالتلف عن الحلب (قوله مالم يتفقا) فى شرح الروض قال الزركشى والظاهر انها لو تراضيا على الرد بغير شئ جازاه سم عبارة الغنى والنهاية وان تراضيا على غير صاع تمر من مثلى او متقوم او على الرد بن غير شئ كان جائزا اه (قوله بلد تمر اليه) ينبغى اعتبار بلده حيث كانت بلد تمر اه سم (قوله واقتصر) اى الشيخان وكذا ضمير قوله واعتراضا ببناء المفعول (قوله بانه) اى الماوردى وكذا ضمير قوله ولما حكى (قوله ويرد) اى الاعتراض (قوله توجهيه) اى ما نقله الشيخان عن الماوردى وارتشابه (قوله فنعين) اى اعتبار قيمته بالمدينة وهو العتمدنها به ومعنى (قوله وعليها) اى على ما اقتضاه النص اخروا ما اقتصر (قوله بقيمة يوم الرد) ويعلم ذلك باستصحاب ما علم قبل البائع او غيره فاذا فارق البائع او غيره بالمدينة وقيمة الصاع درهم مثلاً استصحب ذلك فيجب ان يرد مع الشاة درهما حتى يعلم خلافه او يظن اه ع (قوله لرواية صحيحة) الى قوله ومن ثم فى النهاية (قوله فان تعدد) تفريع على قول المصنف وقبل اخرو (قوله جنسه) اى القوت اه ع (قوله تخير) او يتعين الغالب وكلام المصنف يقتضى الاول وهو وجه الاصح الثانى اه معنى (قوله امتنعت) اى السمره (قوله والطعام) اى رواية الطعام (قوله لما ذكر) اى من الرد برواية مسلم اه ع (قوله ولم يجز) من الاجزاء (قوله سد الخلة) بتع الحاء بمعنى الحاجة اه مختار اه ع (قوله فى قدر اللب) اى الذى كان موجودا عند العقد فان حدث اللب المحلوب عند المشتري وردها بيب قبل يرد معها صاع تمر ام لا اجاب مؤلفه اى مر بانه لا يلزمه لان اللب حدث فى ملكه وانه اعلم اه ع (قوله ومن ثم) اى من اجل ان المقصود قطع النزاع مع ضرب تعبد (قوله وهو العتمد) وفاقا للنهاية والمفتى قال ع (فرع) يتعدد الصاع بتعدد البائع او المشتري وكذا بتعدد المشتري وان اتحد العقد كان وكل جمع واحدا فى شرأها لم يمسوا حلوبها جميعهم او حلوبها واحد منهم او من غيرهم وان قلت حصص كل منهم جدام مر اى اخرج اللب منها بغير حلب كما هو ظاهر (فرع) ينبغى وجوبه ايضا اذا اشترى

شرح الروض وقد يؤيد الاول اى عدم الخيار بما فى الابانة من انه لا خيار له فيما اذا تجدد شعره بنفسه ويجاب بان التصرية تعلم غالباً من الحلب كل يوم فالبايع مقصر بخلاف التجدد اه (قوله يبيع او غيره الخ) وفى الروض (فرع) متى رضى اى المشتري بالمصرة ثم وجد بها عيبا اى قد تماردها وبدل اللب معها اى وهو صاع تمر اه وفى شرحه قال الزركشى والظاهر انها لو تراضيا على الرد بغير شئ جازاه (قول المصنف بعد تلف اللب الخ) عبارة الروض وشرحه ولم يصح تمر وان زادت قيمته على قيمتها بدل اللب الموجود حال العقدان تلف اللب ولم يتراضيا على رد ثم قال فى شرحه وبما قاله علم ان المشتري لا يكلف رد اللب لان ما حدث بعد البيع ملكه وقد اختلط بالمبيع وتعدت تميزه فاذا امسكه كان كالتلف وانه لا يرد على البائع قهر او ان لم يحضر لندهاب طر او ته اه وقوله لان ما حدث بعد البيع ملكه وقد اختلط بالمبيع الخ فنتضيه انه لو حلبه عقب البيع بحيث لم يمض زمن يحتمل فيه حدوث لب كان البائع اجباره على رده لانه عين ملكه قال الشارح فى شرح العباب وظاهر كلامهم بل يصح عدم اجباره اه (قوله بلد تمر اليه) ينبغى اعتبار بلده حيث كانت بلد تمر (قوله بالمدينة النبوية) قد يشكل اعتبار قيمتها بان قياس اعتبار تمر البلد اعتبار قيمته بالبلد (قوله اتعدد وهو المتمد) (فرع) يتعدد الصاع ايضا بتعدد البائع

وهنا قطع النزاع مع ضرب تعبد الضمان بالتمر لانظيره لكن لما كان الغالب التنازع فى قدر اللب قدر الشارع بدله بما لا يقبل تنازعاً قطعاً لما يمكن ومن ثم يتعدد الصاع بتعدد المصرة على ما صرح به الحديث واقتضى شياق بعضهم نقل الاجماع فيه لكن المذموم عن الشافعى اتعدد وهو المتمد ومن ثم قال ابن الرافة لا اذن اصحابنا به من عدم اتعدد (والاصح ان الصاع لا يختلف بكثرة اللب)

بأني وظاهر أنه لابد من

لبن متمول إذ لا يضمن الا

ما هو كذلك (وان خيارها)

أي التصرية (لا تختص

بالنعم بل نعم كل ما كؤل

والجارية والأتان) وهي

أثنى الحر الاهلية لرواية

مسلم من اشترى مصراة

وكون نحو الارنب لا يقصد

لبنه إلا نادرا إنما رد لو

أثبتوه قياسا وليس كذلك

لما علت من شغل لفظ

الخبر لإدراك المنكرة في حين

الشرط للعموم فذكر كراهة

في رواية من ذكر بعض

افراد العام واتبع هنا

غالب فن ثم لم يستنبط من

النص معنى يخصه بالنعم

وهذا يتضح اندفاع ما

أطال به جمع من الانتصار

لاختصاصه بالنعم ولا يؤثر

كونه لا الأخيرين لا يؤكل

لأنه تقصد غزارته لتربية

الولد وكبره وكالاتان كما

هو ظاهر غير ما لا يؤكل

ويصح بيعه وله لبن (و)

لكن (لا رد معها شيئا)

لأن لبن الأمة لا يعتاض

عنه غالباً ولبن الأتان نجس

(في الجارية وجه) أنه

يرد بدله لصحة بيعه واخذ

العوض عنه (وحبس ماء

القناة) ماء (الرحى المرسل)

كل منهما (عند البيع) أو

الاجارة حتى يتوهم المشتري

أو المستأجر كثرته فيزيد

جزءاً من مصراة سم على حج و ظاهره وجوب ذلك وإن كان مانحاً وكل واحد من الشركاء غير متمول حيث كان جلته متمولاً و قال السيد سمر تردد بعض المتأخرين فيما لو اتحدت المصراة وتعددت العقد بتعدد البائع أو المشتري واستظهر التعدد وهو محل تأمل و الظاهر خلافه وإن نقل المحشي عن عمر التعدد لأنه مناف لظاهر الحديث اه و قول ع ش اى اخرج الثابت الخ فحديثنا قول الشارح اى حاله الخ و قول السيد عمرو و الظاهر خلافه الميل القلب (قوله وقلته) اى قوله تخيير في النهاية الا قوله فذكر كراهة الى والتعب و قوله وكالاتان الى المتن (قوله وقلته) اى حيث كان متمولاً كما باقى (قوله لما تقرر) اى من ان القصد قطع النزاع الخ عبارة المعنى لظاهر الخبر وقطعا للخصوصية بينهما اه (قوله الغرة في الجنين) حيث لا تختلف باختلافه ذكورة وانثى و (قوله مع اختلافها) اى الموضحة صغراً وكبراً اه نهاية قول المتن (بالنعم) وهى الابل والبقر والغنم (بل نعم كل ما كؤل) اى من الحيوان اه نهاية اى ويجب فيه الصاع بشرطه وهو ان يكون متمولاً ع ش (قوله وكون نحو الارنب الخ) عبارة المعنى و ظاهر كلامهم ان رد الصاع جارئ لكل ما كؤل قال السبكي وهو الصحيح المشهور واستبعد الاذرع فى الارنب والتعاليب والضيع ونحوها (قوله لو اثبتوه) اى الصاع في نحو الارنب و (قوله له) اى للارنب اه ع ش (قوله من ذكر بعض الخ) اى وقد تقرر فى الاصول انه لا يخصه (قوله ومن ثم) اى لاجل غلبة التعبد هنا (قوله معنى يخصه الخ) اى ككثرة اللبن او كونه يتنازع عنه غالباً ويرد عليه ان لبن الجارية لا شيء فيه وعلوه بانه لا يصدللاعتياض إلا نادرا إلا ان يقال انه لما لم يعتد تناوله للاعتياض لغير الطافل عادة عند منزلة العدم بخلاف غير لما اعتد تناوله مستقلاً ولو نادرا اعتبر اه ع ش (قوله وهذا) اى بقوله والتعبد هنا غالب الخ (قوله لان لبن الأمة) الى قوله ومن ثم في النهاية (قوله لا يعتاض عنه) اى لم يعتد الاعتياض عنه وهذا المعنى موجود فى الارنب إلا ان يقال ان لبن الأمة لم يعتد الاعتياض عنه مع استعماله والاحتياج اليه بخلاف الارنب إذ لم تجز العادة باستعماله والاحتياج اليه اه سم وفيه ما لا يخفى فان مقتضاه ان لا يردع لبن الارنب بالاولى قول المتن (وفي الجارية وجه) ظاهر ان هذا الوجه لا يجزى فى الأتان وطرده الاصطخارى فيها لانه عنده ظاهر مشروب اه معنى (قوله وماء الرحي) اى الذى يذير باللفظ اه معنى (قوله عند البيع او الاجارة) ومثلها جميع المعاوزات اه نهاية ومنها الصداق وعوض الخلع والدم فى الصلح عنه وإذا فسح العوض فيها رجع لمهر المثل فى الصداق وعوض الخلع وللدية فى الصلح عن الدم اه ع ش قول المتن (وتحجير الوجه) اى وتوريمه ووضع نحو قطن فى شدقه اه نهاية عبارة المعنى وارسال الزبور عليه ليطن بالجارة السمن اه قال ع ش ووقع ذلك من المبيع لم يحرم على السيد وهل يحرم على المبيع ذلك الفعل فيه ونظره الاقرب ان يقال إن كان مقصوده الترويج لبيع حرم عليه ولا خيار للمشتري لانتفاء التفرغ من البائع. الا فلا والفرق بين تحجير الجارية وجهها حيث قبل فيها بعدم ثبوت الخيار و ما لو تحفلت الدابة بنفسها ان البائع للذابة بنسب للتقصير فى الجملة لجرى بان العادة بتعبد الدابة فى الجملة فى كل يوم بخلاف الجارية فانه لم يعتد تعبد وجهها ولا ما هى عليه من الاحوال العارضة لها اه ع ش وقوله الاقرب الخ بخلاف قول الشارح وان فعل ذلك غير البائع وكأنه لم يطلع عليه (قوله على الاوجه) راجع للعبد قال النهاية ويلحق بذلك الخنثى فيما يظهر اه عبارة سم قال فى شرح الروض وكذا الخنثى

أو المشتري وكذا بتعدد المشتري وان اتحد العقد كان وكل جمع واحداً فى شرائها لهم و اءحبوا ما جميعهم او حبوا واحد منهم او من غيرهم وان قلت حصه كل منهم جداً رأى اى اخرج الثابت منها بغير حطب كما هو ظاهر (فرع) ينبغي وجوبه ايضا إذا اشترى جزءاً من مصراة (قوله لا يعتاض عنه غالباً) قد يقال ليس المراد انه لا يصح الاعتياض عنه للقطع بصحة الاعتياض عنه كما باقى فليس المراد إلا انه لم يعتد الاعتياض عنه وهذا المعنى موجود فى الارنب إلا ان يقال ان لبن الأمة لم يعتد الاعتياض عنه مع استعماله والاحتياج اليه بخلاف الارنب إذ لم تجز العادة باستعماله والاحتياج اليه (قوله فى ثمنه) اه و جزمه (قوله والعبد على الاوجه) قال فى شرح الروض وكذا الخنثى فيما يظهر اه قال وخرج بجمده ما لو سبته فبان جعداً فلا خيار إلا ان

فى ثمنه أو أجرته (وتحجير الوجه وتسويد الشعر وتجميعه) فى الأمة والعبد على الاوجه

فما يظهر اه قال وخرج بجعده مالو سبطه فان جعدا فلا خيار لان الجموعة أحسن اه (قوله حرام) وفاقا
 للنهاية والمغنى وهو خبر وجوب الخ (قوله بجامع التدليس أو الضرر) اى قياسا على المصرعة بجامع الخ اشارة
 بهذا الى الوجين في ان علة التخير في المصرعة اهل هي تدليس البائع أو ضرر المشتري باختلاف ما ظنه يظهر
 أثرهما فالو تحفخت بنفسها ونحو ذلك فان قلنا بالثاني فله الرد وان قلنا بالاول فلا اى وكل من العلتين موجود
 في مسالتنا اه رشيدى (قوله ومن ثم) اى لأجل هذين الجامعين (قوله لا يتجعد الخ) خلافا للمغنى ومال الى
 السيد البصرى عبارة المغنى (نتبه) قضية تعبير به بالحبس والتجوير والتجعيدان ذلك محله اذا كان بفعل
 البائع أو مواعظانه به صرح ابن الرفعة فلو تجعد الشعر بنفسه فكلو تحفخت بنفسها اى وتقدم ان المعتمد
 ثبوت الخيار فيه كاتخذه البغوى وقطع به القاضى لحصول الضرر خلافا للفرز الى والحاوى الصغير اه قال
 عرش قال سم قرر مر فمالو تجعد الشعر بنفسه عدم ثبوت الخيار به اه وقوله بنفسه اى او بفعل
 غير البائع فمالو يظهر ثم رايته في حج اه (قوله فلا ينسب البائع فيه لتقصير) ولعل الفرق بينه وبين مالو قصرت
 بنفسها ان البائع ينسب في عدم العلم بالنصرية الى التقصير في الجملة لما جرت به العادة من حلب الدابة وتعهدها
 في كل يوم من المالك أو نائبه ولا كذلك الشعر ثم رايته سم صرح بذلك الفرق نقلا عن شرح الروض
 اه عرش (قوله نظير شراء زجاجة الخ) قد يفرق بان الوصف هنا طارىء على الاصل بخلاف الزجاجة اه
 سم (قوله لا كغفل السودان) اى فان جعل الشعر على هيئة لا يثبت الخيار لعدم دلالة على نفاسة المبيع
 المقصية لزيادة الثمن اه عرش (قوله لتقصير المشتري الخ) بما يؤخذ من التعليل انهما لو كانا بمحل لاشئ
 فيه مما يتجرب به ثبوت الحيار وليس مراد الان ذلك نادر فلا نظر الى اه عرش (قوله والنظر ووضح الخ)
 وفاقا للنهاية والمغنى (قوله كالمالو اشترى الخ) الى المتن في النهاية (قوله يظهرها جوهرة) بخلاف مالو قال له البائع
 هى جوهرة فيثبت له الخيار في هذه الحالة فيما يظهر ثم الكلام حيث لم يسما بغير جنسها وقت البيع فلو قال
 بعثك هذه الجوهرة فان العقد باطل كما تقدم اه عرش (قوله لانه المفصر) ومعلوم ان ذلك اى صحة
 بيع الزجاجة حيث كان لها قيمة اى او قل متول والافلا يصح بيعها نهاية (قوله وان استشكل الخ) اى
 بان حقيقة الرضا المشتري لصحة البيع مفقودة حيث ادى فكان ينبغي ان لا يصح البيع لاتفاء شرطه كما
 يؤخذ من جوابه اه رشيدى (قوله لا تعتبر مع التفسير) على أنه قد مر ان المراد من الرضا في الحديث انما هو
 اللفظ الدال عليه وان كره بيعه بقلبه وقد وجد اللفظ فيما نحن فيه اه عرش (قوله على ما ذكرناه) اى قوله
 لا تعتبر مع التفسير اه عرش (غامضة) سكك المصنف رحمه الله تعالى عن الفسخ بالاقتضاء هو جائز
 ويسن لقالة النادم لغير من اقال نادما قال الله عزه رواد اوداد وصيغته تقايانا وتقاسمنا اى يقول
 احدهما اقلتك فيقول الاخر قلت وما شبه ذلك وهى فسخ في اظهر القولين والفسخ من الان وبقول من
 اصله ويترب على ذلك الزوائد الحادثة وتجاوز في السلم وفي المبيع قبل القبض والورثة الاقالة بعد موت
 المتعاقدين وتجاوز في بعض المبيع وفي بعض المسلم فيه اذا كان ذلك البعض معينا اذا اختلفا في الثمن بعد الاقالة
 صدق البائع على الاصح وان اختلفا في وجود الاقالة صدق منكرها وبقي احكامها في شرح التنبية ولو وب
 البائع الثمن المعين بعد قبضه للمشتري ثم وجد المشتري بالمبيع عيبا فله رده على البائع فيه وجها
 احدهما لا يلزمه عن الفائدة والثاني وهو الظاهر نعم وفائدة الرجوع على البائع بديل الثمن كظهيره في الصداق
 وبه جزم ابن المقرئ ثم ولو اشترى ثوبا وقضه وسلم ثمنه ثم وجد الثوب عيبا قديما فده فوجد الثمن معيبا
 ناقص الصفة بامر حادث عند البائع اخذه ناقصا لاشئ له بسبب التقص وعلم عامر وماسياق ان اسباب الفسخ
 كاقال الشيخان سبعة خيار المجلس والشرط والخلف للشرط المقصود والعب والاقالة كالمرايبانها
 والتحالف وهلاك المبيع قبل القبض كاسياق وبقي من اسباب الفسخ اشياء وان علت من ابوابها وامكن
 رجوع بعضها الى السبعة فيها فلاس المشتري وتلقى الركان وغية مال المشتري الى مسافة القصر وبيع المريض

التدليس أو الضرر ومن
 ثم تخير هنا وإن فعل ذلك
 غير البائع إلا لتجعد الشعر
 لانه مستور غابا لم ينسب
 البائع فيه لتقصير ولا اذا
 ظهر ان ذلك مصنوع
 لغالب الناس وإن كان
 بفعل البائع لتقصير المشتري
 كما هو ظاهر نظير شراء
 زجاجة يظنها جوهرة بل
 قضية هذا انه لا يشترط فيه
 ذلك الظهور وهذا بالنسبة
 للخيار اما الاثم فيساقى
 والجعد هو ما فيه التواء
 وانقباض لا كغفل
 السودان وفيه جمال ودلالة
 على قوة البدن (لا لطح) ثوبه
 اى الرقيق بمداد (تحفخت)
 لكثافته (او الباسه ثوب
 نحو خبز تحفخت لصنعه
 فاختلف فلا يتخير به (في
 الاصح) اذ ليس فيه كبير
 غرر لتقصير المشتري بعدم
 امتحانه والبحث عنه بخلاف
 ما مر ومن ثم قال الباوردى
 لا يحرم على البائع فعل ذلك
 لكن نظر غيره فيمو النظر
 واضح فيحرم كل فعل
 بالمبيع او الثمن اعقب ندما
 لاخذه ولا اثر لغير التزم
 كالمالو اشترى زجاجة يظنها
 جوهرة بشئ الجوهر لانه
 المفصرو ان استشكله ابن
 عبد السلام لان حقيقة
 الرضا المشتري لصحة البيع
 لا تعتبر مع التفسير الا ترى
 انه صلى الله عليه وسلم علم من

الجموعة أحسن (قوله نظير شراء زجاجة) قد يفرق بان الوصف هنا طارىء على الاصل بخلاف الزجاجة

ونحوه قبل قبضه وبعده
والنصرف فيما له تحت يد
غيره ويان القبض والتنازع
فيه وما يتعلق بذلك (المبيع)
دون زوائده المنفصلة
ومثله في جميع ما يأتي الثمن
كما سيذكره بقوله والثمن
المعين كالبيع (قبل قبضه)
الواقع عن البيع (من
ضمان البائع) بمعنى انفساخ
البيع بثلثه او اثلث
البائع والتخير بتعبه او
تعييب غير مشتر او اثلث
اجني لقاء سلطته عليه
وان قال للبائع او دعتك اياه
وقوله ان ابداع من يده
ضامنة بغيره مفروض في
ضمان اليد وما هنا ضمان
عقد او عرضه على المشتري
فاتممت من قبوله ما لم يضمنه
بين يديه ويعلم به ولا مانع
لانه ومنه ان يكون محل
لا يارمه تسلمه فيه كما هو ظاهر
وبحث الامام انه لا بد من
قربه منه بحيث تاله يده
منه من غير حاجة لا تنقل
او قيام قال ولو ضمه البائع
عن يمينه او يساره وهو
تلقا وجهه لم يكن قبضا اه
وما ذكره اولاً ومتجه اخر
فيه نظر ظاهر اذ لا فرق
والذي يتجه انه متى قرب من
المشتري كاذكرو لم يعد
البائع مستولياً عليه مع
ذلك حصل القبض وان
كان عن يمينه مثلاً وبقي
ذلك في وضع المدين الدين
عند دائه

حماية لو ارث أو اجنبي برائد على الثلث ولم يجز الوارث اه معنى
(باب في حكم المبيع ونحوه قبل قبضه)
(قوله في حكم المبيع) الى قول المتن فان تلف في النهاية الا قوله ومنه الى بحث (قوله ونحوه) كالثمن المعين
اه عرش اى والصداق وعوض الخلع والدم في الصلح عنه والاجر المعينة (قوله ويان القبض والتنازع)
اى يان احكامهما (قوله وما يتعلق بذلك) اى كيان ما يفعله اذا غاب الثمن اه عرش (قوله دون
زوائده الخ) فانها امانة في يده كما يأتي اه عرش (قوله الواقع عن البيع) يخرج به نحو قبض المشتري
لهم البائع ودية الاتي قريباً اى الى قوله ومن عكسه قبض المشتري له ودية الخ فهو ما اريد بقبل
القبض ايضاً سمع على حج اى او قال يخرج به قبضه له بغير اذن بائعه او باذنه ولم يقبضه القبض الناقل
لضمان على ما يأتي فانه يفسخ العقد بتلفه في يد المشتري وان ضمنه ضمان يد بالمثل او القيمة اه عرش قول
المتن (من ضمان البائع) اى المالك وان صدر العقد من وليه او وكيله اه عرش (قوله بتلفه) اى
بآفته (قوله والتخير بتعبه) اى بآفته (قوله سلطته) اى البائع اه عرش (قوله وان قال للبائع
الخ) غاية للثمن (قوله او دعتك اياه) اى واقبضه له اه عرش (قوله مفروض في ضمان اليد) وهو ما
يضمن عند التلف بالبدل الشرعي من مثل او قيمة كالمغصوب والمسام والمعار وضمان العقد هو ما يضمن
بمقابلته من ثمن او غيره كالبيع والثمن المعين والصداق والاجر المعينة وغير ذلك اه عرش (قوله او عرضه)
عطف على قوله قال للبائع (قوله ما لم يضمنه الخ) ظرف لقوله او عرضه الخ وانظر هل يشترط ان يكون الوضع
بقصد الاقباض اه رشيدى والظاهر نعم اه كرددى (قوله ما لم يضمنه الخ) اى البائع (بين يديه) اى المشتري
اه عرش عبارة الغنى نعم ان وضعه بين يديه عند امتناعه برى في الاصح اه وعبارة سم هذا الوضع يحصل به
القبض وان لم يمتنع من قبوله مر وظاهره حصول القبض بهذا الوضع وان لم يكن ضعيفاً يتناول باليد وقد
يتخالف ما يأتي ان قبض المنقول بتحويل المشتري او نائبه الا ان يقال وضع البائع له بين يديه بتحويل منزل منزلة
تحويل المشتري ويؤيد الاطلاق هنا قبض الخفيف الذى يتناول باليد يتناول المشتري له باليد مع انه كفى
وضعه بين يديه كما صرح به هذا الكلام اه (قوله ومنه) اى من المانع ان يكون اى الوضع اه كرددى (قوله
ولو وضعه) اى البائع المبيع اه نهاية (قوله على يمينه) اى يمين نفسه اه رشيدى (قوله وهو) اى المشتري
اه نهاية (قوله تلف الخ) اى مثلاً فلما يظهر اه سيد عمر (قوله وما ذكره اولاً) اى قوله لا بد من قربه الخ
(قوله واخر) اى قوله ولو وضعه على يمينه الخ اه عرش (قوله انه متى قرب الخ) نعم ان كان قليلاً لا تعد اليد
حو القان كان محله للمشتري كفى والا فلا بد من نقله اه خط مؤلف مر اقول وقد يقال في الاكتفاء
يكون المحل للمشتري نظر لما يأتي ان المنقول اذا كان قليلاً لا بد من نقله الى محل لا يختص بالبائع فلا فرق في
الثقل بين كونه في ملك المشتري او غيره وقد يقال لا منافاة بين ما هنا وما يأتي مفروض فيما لو كان في
محل يختص بالبائع ومفهومه انه اذا كان محل للمشتري لا يجب نقله منه فالمستلтан مستولتان اه عرش (قوله
كاذكر) اى بحيث تاله يده اه عرش (قوله والذي يتجه الخ) هذا كله بالنسبة لحصول القبض عن جهة
الغنى فلا يخرج مستحقاً لم يقبضه المشتري لم يكن المستحق مطالبة به لعدم قبضه له حقيقة وكذا باعه قبل
نقله فنقله المشتري الثاني فليس للمستحق مطالبة المشتري الاول قال الامام وانما يكون الوضع بين يدي
المشتري قبضاً في الصحيح دون الفاسد كذا تخلة الدار ونحوها انما تكون قبضاً في الصحيح دون غيره نهاية
ومعنى قال الرشيدى قوله بالنسبة لحصول القبض الخ اى بحيث يبر البائع عن ضمانه بالنسبة لغير مسئلة
الاستحقاق الاية اى لان الضمان فيها من ضمان اليد كما هو ظاهر وبحيث يصح تصرف المشتري فيه على

(باب)

(قوله الواقع عن المبيع) يخرج به نحو قبض المشتري له من البائع ودية الاتي قريباً فهو ما اريد
بقبل القبض ايضاً (قوله ما لم يضمنه بين يديه الخ) هذا الوضع يحصل به القبض وان لم يمتنع من قبوله مر

الاطلاق وقوله ولم يجهز يعني لم يتناول وقوله وكذا لو باهه المشتري اذ يجهز حينئذ صحيح كما علم مما مر اه
وقال عرش قوله ولم يجهز اي بان لم يتناول وسواء بقى في محله او اخذه البائع وقوله لم يجهز اي المشتري وقوله
وكذا لو باهه اي البائع والمشتري اه (قوله اما زوائد) اي المنفصلة ككسر قولن وبض وصف ور كاز
ومو هو ب ووصى به باع وقوله عرش قوله ور كاز اي وجده العبد المبيع اما ما ظهر من الر كاز وهو في يد
البائع فليس بما ذكرناه ليس للمشتري بل للبائع اذا ادعاه او الا فليس ملك منه الى ان ينتهي الامر الى المحي
فهو له وان لم يبعده اه (قوله ولا وجوده الخ) عبارة المعنى ولم يتحتم يده عليها فملكها كالتمام ولا لا انتفاع
بها كالاستعير ولم يوجد منه تعدد كالغاصب حتى يضمن وسبب ضمان البائع عدم احدهه الثلاثة اه (قوله
باقه) الى المتأني في النهاية الا قوله ويصدق الى او وقت وقوله للبائع وكذا في المعنى الا انه خالف في مسئلة
انقلاب العيص خمر المايابي (قوله ويصدق فيه) اي التالف اه عرش (قوله لانه كالوديع الخ) لاحاجة اليه
بل لا يتخلو عن ايامه للمسايق في النصب ان تفصيل الوديعه جاز فيه ايضا وظاهر المتن تصديق الغاصب في
التالف مطلقا اه سيد عمر (قوله او وقت الدرة) اي ونحوها اه معنى (قوله او اختلط نحو ثوب) اي
ولو باجودو (قوله للبائع) مفهوما ان اختلط المقوم بمثله لاجني لا يعد تلفا وهو كذلك لكن يثبت به
الخيار للمشتري ثم ان اجازوا اتفاق مع الاجني على شيء فذلك الا صدق ذو اليد اه عرش (قوله ولم يمكن
التمييز) بخلاف ما اذا امكن وهل يمكن امكانه بالا جتهاد سم على حج قول الظاهر نعم لكن ينبغي ان يثبت
للمشتري الخيار اه عرش (قوله بخلاف نحو ترمثله) الظاهر من التثنية ان المراد اختلاط مثلي بمثله
من جنسه ونوعه وصفته وعليه قوله لان المثلية الخ امرادها المثلية الخاصة اما لو اختلط مثلي بغير جنسه
كألو اختلط الشيرج بالزيت فيفسخ العقد فيما يظهر لعدم المشاركة من غير تقدير انتقال ملك اذا خلوط
لو قسم لكان ما يخص كل واحد بعضه من الزيت وبعضه من الشيرج فيكون اخذا غير حقه بلا تعويض ثم
ظاهر كلامهم انه لا فرق في المثلي بين كونه معلوم القدر والصفة ولا كألو اشترى صبرة برجزا اه عرش
(قوله وانقلب عيص خمر) لاصح ان تخمر العيص كالثلث وان عاد خلا سني ومعنى (قوله ولم يعد خلا)
اي فتي عاد خلا عاد حكمه وهو عدم الانفساخ وينبغي ان مثل عود العيص خلا ما لو عاد الصديع خلاف العادة
كان وقع في شبكة صياد فاقى بهو خروج الدرة من البس ولا خيار للمشتري فيما لانها لم يغير صفتهما
بخلاف انقلاب العيص خلا لا اختلاف الاغراض بذلك اه عرش (قوله لكن يتخير المشتري) اي فيما لو
عاد خلا سم ورشيد زاع عرش وظاهره وان كان قيمته اكثر من قيمة العيص ويوجه باختلاف الاغراض
والخيار فيما ذكر فوري لانه خيار عيب اه عرش (قوله انخساره) اي انكشافه اه كودي (قوله لا يمكن
رفعها) اي عادة اه عرش (قوله كاجز ما به) اي يكون ما ذكر من غرق الارض وقوع الصخرة او ركوب
الزمل عليها تلقا لتعيبا (قوله لكن رجحانها الخ) مستبعد عرش ومعنى قال سم مانصه جعل اي ما هنا على ما اذا
رجح زول ال ذلك ولو بعسر ولو لم يرج ذلك وايس منه فهو تلف وحينئذ فاهنا موافق لما في الشفعة والاجارة ولا
حاجة للفرق المذكور اه (قوله انه) اي ما طرأ على الارض من نحو الفرق (تعيب) اي فتيخر المشتري
(قوله ولك ردده) اي الفرق المذكور اه عرش (قوله في هذه) اي وقوع الدرة وما بعده اه عرش (قوله لم يعلم

وظاهر حصول القبض بهذا الوضع وإن لم يكن خفيفا يتناول باليد وقد يخالف ما يأتي ان قبض المنقول
بتحويل المشتري او نائبه إلا ان يقال وضع البائع له بين يديه تحويل منزل منزلة تحويل المشتري ويؤيد
الاطلاق هنا ان قبض الخفيف الذي يتناول باليد يتناول المشتري له باليد مع انه كني وضع بين يديه كما صرح
به هذا الكلام (قوله ولكن يمكن التمييز) بخلاف ما اذا امكن وهل يمكن امكانه بالا جتهاد اه (قوله ما لم
يبد خلا) عبارة الروض فرع انقلاب العيص خمر اقبل القبض بطل حكم البيع فتي عاد خلا عاد حكمه
وللمشتري الخيار اه (قوله لكن رجحانها انه تعيب) يحمل على ما اذا رجح ذلك ولو بعسر فان لم يرج
ذلك وايس منه فهو تلف وحينئذ فاهنا موافق لما في الشفعة والاجارة ولا حاجة للفرق المذكور مر

اما زوائده الحادثة في يد
البائع فهي عنده امانة لان
ضمان الاصل بالعقد وهو
لم يشملها ولا وجد منه تعدد
(فان تالف) باقة سماوية
ويصدق فيه البائع
بالتفصيل الا في الوديعه
على الاوجه لانه كالوديع
لا في عدم ضمان البديل او
وقعت الدرة في بحر لا يمكن
اخراجها منه او انفلتت مالا
يرجى عود منه من طير او صيد
متوحش او اختلط نحو
ثوب او شاة بمثله للبائع ولم
يمكن التمييز بخلاف نحو
تمر بمثله لان المثلية تقضي
الشركة فلا تعذر بخلاف
المثقوم وانقلب عيص خمر
ما لم يعد خلا لكن يتخير
المشتري او غرقت الارض
بماء لم يتوقع انخساره او
وقع عليها صخرة او ركبا
رمل لا يمكن رفعها كما
جز ما به في الشفعة واقضاه
كلامهما في الاجارة لكن
رجحانها انه تعيب واعتمده
بعضهم وفرق بقاء عين
الارض والحيلولة لا تقتضي
فسخا كالاباق والشفعة
تقتضي تملكها وهو متعذر
حالا لعدم الرقبة والانتفاع
والاجارة تقتضي الانتفاع
في الحال وهو متعذر بحيلولة
الماء وترقب زواله لا نظير
له لتلف المنافع ولك ردده
بانهم لم نظروا هانجر دبقاء
العين لم يقولوا بالانفساخ
في وقوع الدرة وما بعده إلا ان
يفرق بان العين في هذه

بقاؤها) يؤخذ منه أنالوعلنا بقاء العين فيها كروية الدرة من وراء ما صاف وقت فيه ورؤية الصيد من وراء جبل مثلا لا ينسخ والظاهر أنه غير مراد اءعش (قوله اى قدر انفساخه) الى قوله ويؤيده تللملم في النهاية الاقوله على انه الى ومن عكسه (قوله لتقدير الخ) الاولى وحذف لفظة التقدير قوله قيل التللف متعلق بالانفساخ والانتقال على انتزاع (قوله فتكون زوائده) اى الحادثة قبل الانفساخ اءعش (قوله حيث لا خيار او تخير وحده) يفيد عدم استحقاق المشتري للزوائد اذا كان الخيار لهيا هذا وقد يقال لا يلزم من انفساخه بالتلف يد البائع عدم تمام العقد للمشتري اذا كان الخيار لهيا لجواز أن التللف حصل بعد انقضاء مدة الخيار فيتبين أن الملك في الزوائد للمشتري اءعش وفيه ان قول الشارح حيث لا خيار شامل لانقضائه أيضا (قوله ويلزم البائع الخ) عطف على قوله تكون زوائده الخ (قوله تجهيزه) قال في شرح العباب وعليه ايضا نقله عن الطريق اذ امات فيها كافى الجواهر ويستفاد منه كما قاله الفتى ان مات له بهيمة في الطريق لم يمه نقلها منها وانها لومات في داره لم يجز له طرحها في الطريق قال ولم يذكر في الروضة تحريم وضع القمامة في الطريق وما ذكر الضمان نعم ذكره الاذرى عن البغوى وهو يؤيد مسئلتنا وهي تؤيده اء والكلام في غير المنطقات ففى يجوز طرح القمامات فيها كما يدل عليه كلامهم في الجنائيات واما طرح الميت ولو نحوهر فينبغى ان يلحق بالميت فياذ كرماعرض له نحو التثمن من اجزائه ككرشه ثمارين اء ما في شرح العباب وينبغى ان يلحق بالميت فياذ كرماعرض له نحو التثمن من اجزائه ككرشه وان كان مذكى للايداء المذكور وليتأمل بعد ذلك هذا الكلام مع كراهة التخلي في الطريق فقط على المعتمد الآن يقال الكلام هنا في وجوب النقل عن الطريق ويلزم ذلك في الخارج اذا اضربه الناس أو يفرق من بان ضرر الميتة ونحوها اشد من ضرر الخارج فيحذر سم على حج وأيضاً خروج الخارج ضرورى وما يضر عدم خروجه فيجوز له وقوله في غير المنطقات اى اما قارة الطريق فيجرم رمى القمامات فيها أو ان قلت فيما يظاهر اءعش (قوله ووجب رده الخ) وان كان ديناً على البائع عاد عليه كما كان اء معنى (قوله لفوات التسليم) تعليل لقول المتن انفسخ البيع وسقط الثمن (قوله بطل اى) العقد (قوله في عقد الصرف) اى الربوى (قوله من طرده) وهو أنه متى تلف المبيع قبل القبض انفسخ البيع الخ اءعش (قوله وضعه بين الخ) اى اذا تلف البيع بعد الوضع كان من ضمان المشتري (قوله واحبال اى المشتري الخ) أى لو تلف المبيع بعد الاحبال وما عطف عليه كان من ضمان المشتري (قوله) وتعجز مكاتب كان وجهه اير اءهذه وما بعدها ان المبيع خرج عن كونه مبيعاً لدخوله في ملك المشتري بوجه آخر هو التعجز او الارث فكانه تلف لكن في الجواب حيث ذكرنا لم يلم يقبضه عن جهة البيع وما المانع من تسام انفساخ البيع في هاتين المسئلتين ولعل المانع انه يلزم عليه ان بقية الورثة يشاركون المشتري وان البائع للكتاب يرجع في عين مبيعه لا فلاس المكاتب ثم رايتم فيما ياتى في شرح قول المصنف ولا

(قوله ويلزم البائع تجهيزه) قال في شرح العباب وعليه ايضا نقله عن الطريق اذ امات فيها كافى الجواهر ويستفاد منه كما قاله الفتى ان مات له بهيمة في الطريق لم يمه نقلها منها وانها لومات في داره لم يجز له طرحها في الطريق قال ولم يذكر في الروضة تحريم وضع القمامة في الطريق وما ذكر الضمان نعم ذكره الاذرى عن البغوى وهو يؤيد مسئلتنا وهي تؤيده اء والكلام في غير المنطقات ففى يجوز طرح القمامات فيها كما يدل عليه كلامهم في الجنائيات واما طرح الميت ولو نحوهر فينبغى ان يلحق بالميت فياذ كرماعرض له نحو التثمن من اجزائه ككرشه وان كان مذكى للايداء المذكور وليتأمل بعد ذلك هذا الكلام مع كراهة التخلي في الطريق فقط على المعتمد الآن يقال الكلام هنا في وجوب النقل عن الطريق ويلزم ذلك في الخارج اذا اضربه الناس أو يفرق من بان ضرر الميتة ونحوها اشد من ضرر الخارج فيحذر سم على حج وأيضاً خروج الخارج ضرورى وما يضر عدم خروجه فيجوز له وقوله في غير المنطقات اى اما قارة الطريق فيجرم رمى القمامات فيها أو ان قلت فيما يظاهر اءعش (قوله ووجب رده الخ) وان كان ديناً على البائع عاد عليه كما كان اء معنى (قوله لفوات التسليم) تعليل لقول المتن انفسخ البيع وسقط الثمن (قوله بطل اى) العقد (قوله في عقد الصرف) اى الربوى (قوله من طرده) وهو أنه متى تلف المبيع قبل القبض انفسخ البيع الخ اءعش (قوله وضعه بين الخ) اى اذا تلف البيع بعد الوضع كان من ضمان المشتري (قوله واحبال اى المشتري الخ) أى لو تلف المبيع بعد الاحبال وما عطف عليه كان من ضمان المشتري (قوله) وتعجز مكاتب كان وجهه اير اءهذه وما بعدها ان المبيع خرج عن كونه مبيعاً لدخوله في ملك المشتري بوجه آخر هو التعجز او الارث فكانه تلف لكن في الجواب حيث ذكرنا لم يلم يقبضه عن جهة البيع وما المانع من تسام انفساخ البيع في هاتين المسئلتين ولعل المانع انه يلزم عليه ان بقية الورثة يشاركون المشتري وان البائع للكتاب يرجع في عين مبيعه لا فلاس المكاتب ثم رايتم فيما ياتى في شرح قول المصنف ولا

لم يعلم بقاءه واخلاف الارض
(انفسخ البيع) أى قدر
انفساخه المستلزم لتقدير
انتقاله ملك البائع قبيل
التلف فتكون زوائده
للمشتري حيث لا خيار او
تخير وحده ويلزم البائع
تجهيزه (وسقط الثمن)
الذى لم يقبض ووجب رده
ان قبض لفوات التسليم
المستحق بالعقد فبطل كالمو
تفرق في عقد الصرف قبل
القبض قبل يستثنى من
طرده وضعه بين يديه عند
امتناعه ويرده ان ذلك
قبض له كما مر واحبال اى
المشتري الامو وتعجز مكاتب
بعد بيعه شيئاً لسيده

وموت مورثه البائع له ويرد ان قبض (٣٩٦) المشتري وجد في الثلاثة حكما وهو كلف على انه باقى في الاخيرتين ما يطل ورودهما من أصلهما ومن عكسه قبض

المشتري لمن البائع ودية بان كان له حق الحبس فقلته يده كتلفه يد البائع كاصحوا به ويرد انه لا اثر لهذا القبض ومن ثم كان الاصح بقاء حبس البائع بعده ووقوع الركن في هذه آخر الوديعة ما خالف ما ذكر فيها وكأنه سهو وان أقره شيخنا عليه ثم ومالو قبضه المشتري في زمن خيار البائع وحده فقلته حينئذ كسبه بيد البائع فيفسخ للعقد به وله ثمنه وللبيع عليه مثل المثل وقيمة غير يوم التلف ويرد بان الملك حينئذ للبائع فلم يوجد فيه المعنى الذي في البيع بعد الخيار وقبل القبض ويؤيده تعليمهم الانفساخ هنا بقوله لانه يفسخ بذلك عند قبضه يده فعند بقاء ملكه أولى فالمراد ببقاء يده بقاءها اصالة لتصريحهم في هذه بان ايداع المشتري اياه له بعد قبضه كبقائه بيد المشتري وخرج بوحده مالو تخيرا والمشتري فلا يسقط بل يبقى الخيار ثم ان ثم العقد غم الثمن والا فالبلد (فرع) باع عصيرا وسله فوجده خمر ا فقال البائع تخمر عندك وقال المشتري بل عندك صدق البائع كما رجحه الشيخان قال بعضهم والصورة ان

يصح بيع المبيع قبل قبضه صرح بانه يدخل ملك السيد أو الوارث بالتعجيل أو الارث لا بالشراء فعليه لا يصح ايراده ايتين عنوان من قال الشهاب حج بعد ايرادهما الجواب عنهما بما مر على انه باقى في الاخيرتين الخ وحينئذ لو كان هناك وارث اخر يشارك في الاخرة ثم راي الشهاب سم صور المسئلة بما اذا تلف المبيع بعد تعجيل المكاتب وموت المورث لانه قضية استثناء ذلك من الطردوه انه لو تلف المبيع قبل القبض انفسخ البيع وسقط الثمن ثم نقل عن شرح الارشاد ما هو صريح فيما قدمته من التصوير والتوجيه ثم قال عقبه ولا يخفى ان هذا صنيع وسياق اخر ونازع فيه بما قدمته فليراجع اه رشدي (قوله وتعجيل مكاتب) اى كتابا صحيحة اه عرش (قوله وموت مورثه الخ) اى المستغرق لثركه اما غيره فيبقى ان يحصل القبض في قدر حصته دون ما زاد عليها اه عرش (قوله باقى في الاخيرتين) اى في شرح ولا يصح بيع المبيع قبل قبضه اه سيد عمر (قوله ومن عكسه) وهو انه اذا تلف بعد القبض لا يفسخ البيع بل يكون من ضمان المشتري اه عرش (قوله بان كان له) اى للبائع (حق الحبس) مفهومه انه لو لم يكن له حق الحبس واودع المشتري المبيع حصل به القبض المضمّن للمشتري وقد يؤخذ من قوله السابق الواقع عن البيع ان هذا لا يعد قبضا اه عرش (قوله في هذه) اى في مسئلة القبض ودية (قوله ما ذكر الخ) وهو قوله فقلته يد الخ (قوله لا اثر لهذا القبض) اى لا يلزم بقع عن البيع وقد مر ان المتبرر القبض الواقع عن البيع (قوله بعده) اى بعد قبض المشتري له ودية (قوله ومالو قبضه الخ) عطف على قوله قبض المشتري الخ (قوله في زمن خيار البائع وحده) وفي سم بعد ذكر كلام الروض مانصه والكلام مصرح بالانفساخ قبل القبض وان كان الخيار للمشتري وحده اه (قوله وله) اى المشتري (قوله المعنى الذي الخ) وهو تمسك المشتري من التصرف فيه اه عرش (قوله في البيع) اى بيع المشتري وتصرفه (قوله بعد الخيار) اى بعد انتضاء خيار البائع (قوله ويؤيده تعليمهم الى الفرع ليس في أصله الذي عليه خطه اه سيد عمر (قوله ويؤيده) اى الرد (قوله هنا) (قوله في هذه) اى في مسئلة القبض في خيار البائع وحده (قوله وخرج بوحده) اى في قوله ومالو قبضه المشتري الخ (قوله فالبلد) عبارة الروض ان فسح القايمة اى أو المثل والقول في قدرها قوله انتهى اه سم (قوله باع عصيرا الخ) ومثله مالو اشترى مانعا وجد فيه نحو فارة فقال البائع حدث في يد المشتري وقال المشتري بل كان فيه عند البائع فالمصدق البائع اه عرش (قوله قال بعضهم الخ) يتأمل ما حاصل هذه القبول ومختراتها اه سيد عمر ولعل فائدة قيد المشاهدة بطلان البيع عند عدمها وفائدة كون الاقباض بآناء موكوء عليه اى مسدود فيه تصديق البائع عند عدمه بلا عين وفائدة كونه بعد معنى زمن يمكن الخ تصديق المشتري عند عدمه بلا عين فليراجع (قوله صدق البائع) وفاقا للنهاية والمعنى قال السيد عمر وجهه ان ذات العصري شيئا واحد تجددت له صفة تختلف في وقت حدوثها في كل حادث ان يقدر

البيع وسقط الثمن تصور ذلك بما اذا تلف المبيع بعد تعجيل المكاتب وموت المورث وبارة التصحيح لا تنافي في التصوير بذلك كالاخفى على المتأمل خصوصاً وقد صور مسئلة الاجال بما اذا مات بعد الاجال ثم عطفها تين عليها لكن عبر الشارح في شرح قول الارشاد واتفقه اى المشتري قبض بقوله وكان تلافه مالو اشترى السيد من مكاتبه أو الوارث من مورثه شيئا ثم عجز المكاتب أو مات المورث واحال ايه لامة المبيعة قبل القبض اه ولا يخفى ان هذا صنيع وسياق اخر وانه ايضا لا يوافق ما سيذكره الشارح في شرح قول المصنف ولا يصح بيع المبيع قبل قبضه بل قوله الاتي قريباً من معنى اتلافه كما مر مالو اشترى امة فاجلها ابوه الخ كالصريح في ارادة هذا الصنيع والسياق بما ذكره هنا فليتأمل (قوله في زمن خيار البائع وحده) قال في الروض في او اخر باب الخيار ولو كان الخيار للمشتري اى وحده ولها فقلته اى المبيع بعد قبضه لم يفسخ ولم ينقطع الخيار ولزم الثمن ان تم العقد وان فسح القايمة اى أو المثل والقول في قدرها

العصري مشاهد وانه أقبضه بآء موكوء عليه بعد معنى زمن يمكن فيه تخمره وقياسه انه لو اشترى نحو زيت ثم أفرغه البائع

في اناته بامره فوجد فيه فأردمته فقال هي فيه قبل افر اغو وقال البائع بل هي في ظرفك صدق البائع لا يقابل يلزم من تصديقه بطلان البيع أيضا لتجسه باقبل القبض أو مومه لا تقول المانع إذا حصل في فضاء الطرف ثبت له (٣٩٧) حكم القبض جزءا جزءا قبل ملاقاته لما ذكره

الامام وقوله أو مومه ضعيف

بل الاصح ان جعل البائع المبيع في ظرف المشتري بعد أمره له غير قبض له لانهم يستول عليه ومن ثم لم يضمنه ايضا في آخرى ظرفك واجعل المبيع فيه ولا يضمن البائع الظرف لانه استعمله في ملك المشتري باذنه (ومن ثم يضمنه المسلم ليه في نظير ذلك لانه استعمله في ملك نفسه ولو أراه المشتري عن الضمان لم يبرأ في الظاهر) لانه ابراه علم يجب وهو باطل وان وجدسيه (ولم يتغير الحكم) السابق وفائدة هذا خلافا لمن زعم انه لا فائدة له مع ما قبله نفي توهم عدم الانفساخ إذا تلف وان ابراه لا يرفع الضمان لا يرفع الفسخ بالتلف ولا المنع من التصرف (و اتلاف المشتري) (الاهل للبيع حسا أو شرعا يعني المالك وان لم يباشر العقد لا وكيله وان باشر بل هو كالاجنبي وان اذن له المالك في القبض واتلافه باذنه (قبض) له (ان علم) انه المبيع ولم يكن لعارض يبيحه فخرج قتله لردته أو نحو تركه للصلاة أو زناه بان زنى ذميا محصنا ثم حارب ثم ارق أو قطعه الطريق وهو

باقر بزمناه (قوله في اناته الخ) أى المشتري (قوله ثبت له حكم القبض) أنظره مع قول الروض فرع وان جعل البائع المبيع في ظرف المشتري امتثالا لامره لم يكن مقبضا اه سم ولعل قول الشارح وقوله أو مومه ضعيف الخ ليس في نسخة سم من نسخ الشارح ولا اقل ذلك مصرح بما نقله عنه الروض (قوله لم يضمنه) أى المشتري المبيع قول المتن (عن الضمان) أى عن مقتضاه وهو غرم الثمن ان يجبرى (قوله لانه ابراه) الى قول المتن والمذهب في المعنى والنهاية قول المتن (لم يبرأ في الظاهر) ظاهره وان اعتقد البائع صحة البراءة وهو ظاهر لان علة الضمان كونه في يده وهي باقية اه عش (قوله وان وجدسيه) وهو العقد اه عش (قوله وفائدة هذا) أى قوله ولم يتغير (قوله مع ما قبله) أى قوله لم يبرأ (قوله نفي توهم الخ) في توهم ذلك بعد لما مر من ان المراد بالضمان انفساخ العقد ينقله على التفصيل المذكور فيه فكيف بعد تصوير الضمان بالتلف بالانفساخ يتوهم عدمه نعم هو ظاهر بالنسبة لقوله ولا المنع من التصرف ومن ثم اقتصر عش على جعل الفائدة فيه عدم صحة التصرف اه عش (قوله وان الا برأه) الوجه عطفه على نفي لا على توهم أو عدم فتأمل اه سم قول المتن (واتلاف المشتري) هذان كان الخيار له أو لها أي أولا خيار اصلا ولا انفسخ كما يدل عليه كلام الروض وشرحه في باب الخيار وبيناه في حواشي شرح البهجة وجرم به الشارح في قوله السابق وما لو قبضه المشتري الخ سم على حجج وقوله ولا انفسخ أى فيستر المشتري الثمن ويغرم للبائع بدل المبيع من قيمة أو مثل اه عش (قوله الا اهل) سيد ذكر محترزه بقوله اما غير الا اهل الخ (و (قوله للبيع) متعلق بانلاف المشتري (قوله لا وكيله) أى ولا وليه من اب أو جد أو وصي أو قيم فلا يكون اتلافهم قبضا اه عش (قوله وان باشر) أى وكيله العقد (قوله وان اذن له) أى الوكيل (قوله واتلاف قه الخ) عطف على اتلاف المشتري (قوله ولم يكن لعارض) أى كالصالح أو استحقاق المشتري القصاص اه عش (قوله لردته) واستشكل بانه غير مضمون واجب بان ضمان العقود لا ينافي عدم ضمان القيم اه سم على منجيع يعنى فحيت كان المشتري غير الامام واتفقه استقر ثمنه عليه وان كان هدر الواتلفه غير المشتري اه عش (قوله بان زنى الخ) دفع به ما يقال انه لا يتصور اباحة قتل الرقيق للزنا لان شرطها الاحصان المشروط بالحرية (قوله ذميا الخ) حال من فاعل زنى (قوله وهو امام) قيد في قتله للردة وما بعده اه عش عبارة المعنى والمشتري الامام أو قصد قتله عنها فيفسخ البيع فان لم يقصد ذلك صار قبضا للبيع اه (قوله ولا) أى ان لم يكن المشتري اماما ولا نائباً (قوله وقته لصلاله) عطف على قوله قتله لردته أو الاولى أو اصيله (قوله بشرطه) أى المذکور بدفع المارو يحتمل انه راجع للصلال ايضا (قوله فهو) أى انى

قوله اه والكلام مصرح بالانفساخ قبل القبض وان كان الخيار للمشتري وحده (قوله ثبت له حكم القبض) قد يشكل هذا على ما ياتي في مبحث القبض من توقف قبض المنقول على نقله من محل الى آخر الا ما يتناول باليد فيكتفي تناوله الا ان يدعى ان هذا وكل جزء منه ما يتناول باليد وحصوله في فضاء الظرف بمنزلة التناول او يدعى ان قضاء الظرف محل آخر فحصوله فيه نقل الى محل آخر فليتام فانه يلزم من ذلك قبض نحو الحب وان كثر مجرد دفعه عن محله لان كل جزء منه يتناول باليد لان ما رفع اليه محل آخر الا ان يفرق بين المانع الذى لا بد له من ظرف وغيره ثم انظر قوله ثبت له حكم القبض مع قول الروض فرع وان جعل البائع المبيع في ظرف المشتري امتثالا لامره لم يكن مقبضا اه (قوله وان الا برأه) الوجه عطفه على نفي لا على توهم أو عدم فتأمل (قول المصنف و اتلاف المشتري قبض) هذا إذا كان الخيار له ولها ولا انفسخ كاندل عليه عبارة الروض وشرحه في باب الخيار وبيناه في حواشي شرح البهجة وجرم به الشارح في قوله السابق وما لو قبضه المشتري الخ (قوله الا اهل) خرج غير الا اهل فاتفقه ليس قبضا كإساق وسباق أن اتلاف بهيمة المشتري قد يكون قبضا وذلك إذا تغير بانلافها كإساق وهو شامل لغير المكلف فيحصل ان

امام أو نائبه وإلا كان قابضا لانه لا يجوز له ما فيه من الاقتيات على الامام فلا نظر لكونه مهدرا وقتله لصلاله عليه أو لمورده بين يديه وهو يصل بشرطه أو لقتاله مع بغاة أو مرتدين أو قودا فهو في هذه الصور كلها غير قبض علم انه المبيع

كان تلفه واقعا عن ذلك الحق دون غيره (وإلا) يعلم انه المبيع وكان يغير حق أيضا (فقولان) في أن اتلافه قبض أولا وهما (ك) القولين في (أكل المالك طعامه المصنوب) حال كونه (ضيفا) للغاصب جاهلا انه طعامه أظهرهما انه يصير قابضا تقدمهما للبشارة فكذا هنا أيضا وفي معنى اتلافه كإمزاله اشترى أمة فاحلها أبوه أو سيده من مكاتبه أو وارت من مورثه شيئا ثم عجز المكاتب أو مات المورث أما غير الاهل كغيره مكلف فاتلافه ليس قبضا بل ينسخ به العقد ويلزمه بدله وعلى البايع رد ثمنه لوليه أن قبضه (والذهب ان اتلاف البايع المبيع قبل قبضه أو بدله وهو فاسد كأن كان البايع الخبيس ومن اتلافه نحو بيعه ثانيا لمن تعذر استرداده منه (كتلفه) بأفة ومرا انه ينسخ فكذا هنا لتعذر الرجوع عليه بقيمته لانه مضمون عليه بائنا فاذا أتلفه سقط الثمن ولو استوفى منافعه لم يلزمه لها أجره لضعف ملك المشتري وكونه من ضمان البايع وتزيلا للبايع منزلة العين

المشتري (قوله أو جهل) لا يسجم مع المتن (قوله عن ذلك الحق) انظر لوصفه عن ذلك الحق اه سم عبارة المعنى والمشتري الامام قد صدقته عنها فيفسخ البيع فان لم يقصد ذلك صار قابضا للبيع وتقرر عليه الثمن كما حكاه الرافعي قيل الديات عن فتاوى البغوي اه اى وعلى قياسه القتل للصيال وما بعده فبصير قابضا بعدم قصد ذلك الحق وبالأولى عند صرفه عنه ثم رابت في عرش ماضيه لولا ذكره المشتري على اتلافه هل يكون قبضا ولا فيه نظار الا قرب الثاني بدليل ان قبض الصبي والمجنون لا يعتد به لسكون كل منهما ليس اهلا وفعل المكره كالفعل اه (قوله أو سيدا) عطف على الضمير المشتري في لو اشترى أمة (قوله أو وارت) اى حائز أو الم يحصل القبض إلا في قدر نصيبه فقط قال في الروض بعد ذلك وما اشتراه من مورثه أو مات اى مورثه قبل قبضه فله بيعه وان كان اى مورثه مدبو ناودين الغريم متعلق بالثمن وان كان له وارت آخر لم ينقذ بيعه في قدر نصيب الآخر حتى يقبضه سم على حج وجهه كما قال على المنهج ان الوارث الاخر قائم مقام المورث ويده كيده في قدر نصيبه اه عرش (قوله أما غير الاهل) اى اما المشتري الغير الاهل بان اشتراه له ولله وأتلفه هو وفى تسميته مشتري يتجاوزاه عرش (قوله كغير مكلف) وانظر ما فائدة الكاف عبارة النهاية فلو كان صبياو مجنونا (قوله وكان يغير حق) زاده لثلاثى قوله سابقا ولم يكن لعارض الخ قول المتن (ضيفا) ليس بقيد فله ما لقدمه اجنبى او لم يقدمه احدوا كنه نفسه نهاية ومعنى (قوله وعلى البايع رد ثمنه) وقد يحصل التقاض إذا أتلف البايع الثمن أو تلف بيده اه نهاية (قوله وهو فاسد) اى او عن جهة الوديعة كاسر (قوله لمن تعذر استرداده منه) وامل الفرق بين ما تعذر استرداده وبين المقتصوب من البايع حيث قيل فيه بوثب الخيار للمشتري دون الانقضاء من زوال اليد المستندة لعقد فاسدا بعد من زوال يد الغاصب عاد فان غالب العقود الفاسدة لا تحصل معها رجوع المبيع للبايع أصلا بخلاف المقتصوب فان زوال الغصب عنه غالب وبان وضع المشتري الثانى يده على المبيع حصل بتسليم من البايع والغالب في الغصب انه بمجرد التعدى من الغاصب فنزل تسليط البايع منزلة اتلافه فليتام اه عرش (قوله بأمة) لى قول المتن بل يتخير فى النهاية (قوله عليه) اى البايع (قوله فاذا أتلفه الخ) منصرف على قوله لانه مضمون الخ (قوله ولو استوفى منافعه) اى كان استعماله البايع قبل القبض (قوله لم يلزمه لها أجره) قال في العباب بخلاف ما لو تعدى بحبسه مدة لها أجره اه فيلزمه الاجرة كما فى به الغزالي واعتمده الشارح في شرح العباب تبعه الشيخ الاسلام في شرح الروض واعتمده شيخنا الشهاب الرملى اى والنهاية والمضى عدم اللزوم هنا ايضا اه سم اى وهو قضية اطلاق الشارح وتعليقه هنا (قوله وكونه الخ) اى المبيع قبل القبض وهو عطف على قوله اتلاف غير المكلف ليس قبضا أو اتلاف بيمته قبض فقد يستشكل ذلك بانه لا ينقص عن بيمته فلم جمل اتلافه قبضا دون اتلافه بيمته يحاج بان اتلاف الدواب مضاف لمن هى فى ولا يتو منزل منزلة فعله وهو هذا لولى كما هو الظاهر بخلاف غير المكلف لا يصح قبضه ولا يضاف فعله لوليه بدليل انه لو أتلف مع الولي لا يضمن الولي بخلاف الدابة حيث تخلف اتلف دابة غير المكلف فان اجاز وله غرم له او فسخ غرم البايع كذا يظهر فيلحزم (قوله عن ذلك الحق) انظر لوصفه عن ذلك الحق (قول المصنف) لا لاقولان قال الاسوى تبع في الحرج و يدخل فيه ما إذا كان بتقديم البايع أو الاجنبى او لا بتقديم احدا فاما تخريج الاولى والثانية على القولين فواضح الى ان قال واما الثالث فيحتمل تخريجه على القولين حتى يصير قابضا على قوله ويكون كالأالة السبابة في قول آخر ولكن المتجه الجزم بحصول القبض واقتصر في الشرحين والروضة على تقديم البايع اه وتبعه غيره كالعرفا في تخريجه (قوله أو وارت من مورثه) اى وارت جائز والا لم يحصل القبض إلا في قدر نصيبه فقط قال في الروض بعد ذلك وما اشتراه اى مورثه قبل قبضه فله بيعه وان كان اى مورثه مدبو ناودين الغريم متعلق بالثمن وان كان له وارت آخر لم ينقذ بيعه في قدر نصيب الآخر حتى يقبضه اه (قوله لم يلزمه لها أجره) قال في العباب بخلاف ما لو تعدى بحبسه مدة لها أجره اه اى فيلزمه الاجرة كما فى به الغزالي واعتمده الشارح في شرح العباب تبعه الشيخ الاسلام في شرح الروض واعتمده شيخنا

التي لو اتلفها لم تزده قيمة ماؤها وإنما ملك المشتري القوام الحادثة ببد البائع قبل القبض لانها اعيان محرمه مستقلة فلا تبعية فيها غيرها فاندفع ما اطال به الاذرعى هنا (والاظهر ان اتلاف الاجنبى) الملتزم بغير حق للبيع في غير (٢٩٩) عقد الربا وإن اذن له البائع او المشتري

فيه لعدم استقرار ملكه او

كان عبد البائع ولو باذنه او

للمشتري لكن بغير اذنه

والفرق شدة تقوف الشارع

لبقاء العقود (لا يفسخ)

البيع لقيام بدل المبيع

مقامه وإنما انفسخت

الاجارة بغصب العين إلى

انتقضاء المادة لأن الواجب

ثم المال وهو من غير جنس

المعقود عليه فلم يسم مقامه

بخلافه هنا (بل يتخير

المشتري) على التراخي

لقوات العين المقصودة

(بين أن يجزى) وحينئذ في

رجوعه للفسخ خلاف

والاوجه منه نعم (ويفرم

الاجنبى) البدل (او)

بستعملها الفقهاء كثيرا في

حين بين معنى الواو لامتناع

بقائها على اصلها لمساقاته

لوضع بين (يفسخ) وحينئذ

يرتد ملك البائع للبيع

قبل الفسخ فيازمه تجهيز

القن نظير مامر خلافا

لبعض الشارحين (ويفرم

البائع الاجنبى) البدل اما

اتلافه لم يحق نظير مامر في

المشتري او هو حربي

فكلا لا ولا اما اتلافه

للربوى فيفسخ به العقد

لتعذر التقاضى والبدل

لا يقوم مقامه فيه ولا اتلاف

اجنبى يعتد تحتم طاعة امره

لضعف الخاهر شيدى (قوله التي لو اتلفها الخ) يؤخذ منه انه لو استعمل زوائد المبيع لزومه الاجرة لانها امانة في يده فليست مثل المبيع اه عش وفعره لو اتلفه البائع والمشتري معازم البيع في نصفه كما قاله الماوردى وانفسخ في نصفه الاخر لان اتلاف البائع كالا فويرجع عليه بنصف الثمن ولا خيار له في فسخ ما قدر له من ثمنه و اتلاف الاعجمى وغير المميز بامر احد العاقدين او بامر الاجنبى كاتلافه فلو كان بامر الثلاثة فالقياس كما قاله الاسنوى انه يحصل القبض في الثلث والتخير في الثلث والانتساخ في الثلث اما اتلاف المميز بامر واحد منهم فكاتلاف الاجنبى بلا امر نهاية ومعنى قال عش قوله فكاتلاف الاجنبى اى فيتخير المشتري ان اتلفه بامر البائع او الاجنبى ويكون اتلافه قبضا إن كان باذن المشتري اه وقوله ويكون اتلافه قبضا الخ يخالف ما يأتى في الشرح كالتبعية والمعنى وإن اذن له البائع او المشتري فالح (قوله فيه) اى الاتلاف (قوله ملكه) اى احد المتبايعين (قوله والفرق الخ) اى حيث لم يقيد عبد البائع بغير الاذن حتى اذا كان بالاذن كان كاتلافه فيفسخ اه سم عبارة الر شيدى يعنى والفرق بين ما افهمه قوله لكونه بغير اذنه من انه اذا كان باذنه لا يكون كالاجنبى بل يكون قابضا وبين عيد البائع باذنه اه (قوله وإنما انفسخت الاجارة) اى ويرجع المستاجر على المؤجر بالاجارة ان كان قبضا

ولا اسقطت عن المستاجر وظاهره وإن كان الغصب على المستاجر نفسه وحيث قلنا بانفساخ الاجارة يرجع المؤجر على الغاصب باجرة العين المغصوبة بمدد وضع بدفعه عليها وإن لم يستعملها ولا يختص انفساخ العين المؤجرة بالغصب بمال كان قبل القبض بل غصبه بمدد قبض المشتري كغصبه قبله لان قبض العين ليس قبضا حقيقيا اه عش (لان الواجب) اى على الاجنبى (ثم) اى فى غصبه العين المؤجرة (من غير جنس المعقود عليه) وهو المنفعة (قوله بخلافه هنا) اى فان المعقود عليه هنا هو ايضا الواجب على متلفه فتعدى العقد من العين الى بدلها نهاية ومعنى (قوله على التراخي) وفاقا للمعنى وخلافا للنهاية والشهاب الرملى (قوله الواوجه منه نعم) لعل هذا مبنى على ما اعتمدته من ان الخيار على التراخي اما على ما اعتمدته شيخنا الرملى من انه على الفور فالقياس عدم رجوعه للفسخ فليتام اه سم (قوله يستعملها) اى لفظه او (قوله بقدر ملك البائع الخ) قد يكون الخيار للبايع ثم وحده فمالك قبل الفسخ ايضا اه سم (قوله نظير مامر) اى بقوله نخرج قتله لردته الخ (قوله في المشتري) اى فى اتلافه (قوله لا يقوم مقامه) اى المبيع (فيه) اى التقاضى (قوله البدل) اى المتبقى للمعنى وكذا فى النهاية لانها اعتمدت ان اتلاف دابة المشتري اذا كانت معه كاتلافه فيفسخ قبضا عبارتها ومحل ذلك اى محل التخيير باتلاف دابة المشتري ليل اذ لم يكن مالها معها ولا اتلافها منسوب اليه ليل اذ كان اونها او قال الاذرعى انه صحيح وجزم به الشيخ في الغرر وإن رده في شرح الروض ولو كانت مع الغير فالاتلاف منسوب اليه اه عش (قوله فكلا لا) اى فيفسخ العقد سقط الثمن (وغيره) عطف على الاعجمى اى ولو سببه اه عش (قوله كاتلاف امره) قضيت ان اتلاف غير المميز بدون امر احد كالتلف باقة فليراجع (من باع ومشترا وجنبى) اى فيفسخ فى الاول ويحصل القبض فى الثانى ويتخير فى الثالث اه عش (قوله لا يضمن اتلافها) اى بان لم يكن معها وكان اتلافها فى زمن لم يعتد حفظها (قوله او) يضمنه عطف على لا يضمن اتلافها (او قصر فى حفظها) اى بان كان الاتلاف فى زمن جرت العادة بحفظ

الشهاب الرملى عدم الزوم هنا ايضا (قوله والفرق الخ) اى حيث لم يقيد عبد البائع بغير الاذن حتى اذا كان بالاذن كان كاتلافه فيفسخ (قوله على التراخي) اى كاتقضاء كلام الفقهاء وقال القاضى على الغرر وبه اقر شيخنا الشهاب الرملى (قوله والاوجه منه نعم) لعل هذا مبنى على ما اعتمدته من ان الخيار على التراخي اما على ما اعتمدته شيخنا الشهاب الرملى من انه على الفور فالقياس عدم رجوعه فليتام (قوله بقدر ملك البائع الخ) قد يكون الخيار للبايع وحده فمالك قبل الفسخ وحده (قوله لكونه معها) الذى فى شرحه للارشاد كشرح

وغيره يميز كاتلاف امره من باع ومشترا وجنبى (تنبه) لو اتلفت دابة مشتر لا يضمن اتلافها انفسخ لتقصير البائع فزل منزلة اتلافه او يضمنه لكونه معها او قصر فى حفظها لم يكن قبضا لانها لا تصالح له بل يتخير فان فسح طالبه البائع بما اتلفه لتقصيره

الدواب فيه لئلا كان أو نهارا اه عش (قوله أو دابة البائع) يحلف على قوله دابة مشتر (قوله مطلقا) أى
يضمن إتلافها ولا (قوله فرضه المشتري) أى بان أجاز البيع نهاية ومعنى قال عش أى ولم ينفسخ لسقوط
الخيار بذلك بناء على أنه فورى اه (قوله كالقارن) إلى قول المتن ولا يصح فى المعنى إلا قوله إن لم يصرفا
إلى المتن وفى النهاية إلا قوله على التراخي فى المحلين فإن الذى فيها على الفور (قوله ويختار ايضا) وهو على التراخي
كافى شرح الروض وعش وس (قوله وجدد البائع للبيع) أى بان يقول قبل القبض ليس المبيع هذا التعذر
قبضه حالا كافى الايق اه كرى عبارة البجيرى قوله وجدد البائع بان قال ألم بك هذا حلى وعارة ع
أى بان انكر اصل البيع فحلف على ذلك وله ان يحلف البائع وينفسخ العقدوا باخذ الثمن لعدم وضو له إلى
حقه اه (قوله وهو ما بين الخ) أى نسبة ما بين الخ ولو كانت قيمته سلبا ثلاثين ومقطوعا عشرين استقر عليه
ثلث الثمن أو سلبا ستين ومقطوعا عشرين استقر عليه ثلثاه اه عش (قوله وفارق) أى تعيب المشتري حيث
لم يتخير بذلك (قوله تعيب المستاجر الخ) أى حيث تغير اه عش (قوله بان هذا) أى تعيب المشتري (قوله
لوقوعه فى ملكه) قد يكون الملك للبائع وتقدم ان إتلاف المشتري والخيار للبائع وحده ففسخ اه سم (قوله
لا يتخيل فيما ذاك) أى ان ما ذكر من التعيب والجب قبض لان المستاجر والمرام لم يتصرفا فى ملكهما بل
فيما يتعلق به حقهما فلا يكونان بذلك مستوفيين بخلاف المشتري اه معنى (قوله وهو اهل للالتزام بغير
حق) لا يخفى ان ثبوت الخيار لا يتوقف على شئ من هذين القيدين لان تعيب من ليس اهلا للالتزام والتعيب
بحق لا ينقصان عن التعيب باقة سماوية مع ثبوت الخيار حيث هذا التقيد ليس إلا بالنظر لتغريم الارش
عند الاجازة اه سم (قوله على التراخي) بل هو على الفور هنا فيما يأتى بعد فى شرح مر اه سم (قوله لكونه
مضمونا الخ) تعليلا لثبوت الخيار بلا قيد التراخي (قوله قاله الماوردى) أى وبقي رفسخه يتبين أنه لا ارش
للمشتري فلا معنى لا خذمه ما قد يتبين أنه ليس له اه عش (قوله واعترض) أى ما قاله الماوردى والمعترض
الزركشى كافى النهاية قال عش قوله مر وما عارض به الزركشى الخ أى من أنه يارم هذا عدم تمكن البائع
من المطالبة ايضا وأنه لو غضب المبيع قبل القبض لا يتمكن واحد منهما من المطالبة (قوله فيه نظر) وجه
النظر ان وجه عدم مطالبة المشتري قبل القبض احتمال التلف المؤدى لا تنفساخ العقد وهذا منتفى فى
تعيب الاجنبى وغضبه اه (قوله بما فيه نظر) أى كإسقاط الكلام عليه فى شرح العباب اه سم (قوله

سماوية (فرضه) المشتري
(أخذه بكل الثمن) كالو
قارن العيب العقد ولا
ارش له لقد رتب على الفسخ
وفهم من قوله فرضه ما
قدمه من ان له الخيار
ويتخير ايضا بغضب المبيع
واباقه وجدد البائع للبيع
ولا يبيته (ولو عيبه المشتري
فلا خيار) له حصوله بفعله
بل يتمتع به ردده لو ظهر به
عيب قديم كامر ويصير
قابضاً لما اتلفه فيستقر عليه
حصته من الثمن وهو ما بين
قيمه سلبا ومعيا هذا ان
اندمل فإن سرت الجنابة
لنفس استقر الثمن كله
وفارق تعيب المستاجر
وجب الزوجة بان هذا
منزل منزلة القبض لوقوعه
فى ملكه وذلك لا يتخيل
فيما ذاك (أو) عيبه
(الاجنبى) وهو اهل
للا التزام بغير حق (فالخيار)
على التراخي ثابت للمشتري
لكونه مضمونا على البائع
فان اجاز غرم الاجنبى
الارش لانه الجانى لكن
بعد قبض المبيع لا قبله لجواز
تلفه يد البائع فيفسخ البيع
قاله الماوردى واعترض
بما فيه نظر والمراد بالارش
فى الرقيق ما يأتى فى الديات
وفى غيره ما نقص من قيمته
فى بدال من نصف القيمة لا
ما نقص منها إن لم يصرفا

البهجة ليشيع الاسلام وغيره واعتمد مر انه اذا كان معها كان كاتلافه فيكون قبضال كنه فى شرح الروض
رد ذلك والذى فى الروض وان اتلفته دابته أى المشتري نهارا انفسخ أو ليلافه الخيار فانفسخ طوب بما
أتلفته اه وبغنى ان إتلافها هو معها كاتلافها لئلا يجامع الضمان (قوله يغضب المبيع واباقه) قال فى
الروض فان اجاز له لم يطل خياره ما لم يرجع أى العبد قال فى شرحه فالخيار فى ذلك على التراخي اه ثم قال فى
الروض وشرحه وان جحد اه المبيع البائع قبل القبض ولا يبيته المشتري فله الخيار للتمترى أى لتعذر قبضه
حالا كافى الايق اه ولم يتعذر ضالكون الخيار هنا فى الجحد على الفور والتراخي وقد يؤخذ من قوله كافى
الايق ان الخيار على التراخي وهو متجه كافى الغضب والا باق فانه نظيرهما ولا ينافيه قوله حالا كما هو ظاهر
لانه متعلق بقوله قبضه (قول المصنف ووعيه المشتري) هل المراد به المالك وان لم يباشر العقد على وزان
ما قاله فى قول المصنف السابق واتلاف المشتري قبض ويجرى ذلك فى قوله تنبيهه أو اتلفته دابة مشتر وهل
يدخل فيه الصى الذى اشترى له أو ليه فيجرى فى دابته هذا التفصيل ويرتبط ضمان إتلافها وعده بويله (قوله
لوقوعه فى ملكه) قد يكون الملك للبائع وتقدم ان إتلاف المشتري والخيار للبائع وحده ففسخ (قوله وهو اهل
للا التزام بغير حق) لا يخفى ان ثبوت الخيار لا يتوقف على شئ من هذين القيدين لان تعيب من ليس اهلا
للا التزام والتعيب بحق لا ينقصان عن التعيب باقة سماوية مع ثبوت الخيار حيث هذا التقيد ليس
إلا بالنظر لتغريم الارش عند الاجازة (قوله على التراخي) لـ هو على الفور مر وكذا قوله الا على
التراخي فانه على الفور فى شرح مر (قوله بما فيه نظر) أى كإسقاط الكلام عليه فى شرح العباب (قوله

ما نقص منها إن لم يصرفا وإلا لزمه الاكثر من نصفها وما نقص منها (ولو عيبه البائع فالذهب ثبوت الخيار) على التراخي للمشتري وهذا

وهذا متفق عليه لأنه إما كالألف أو انلاف الاجنبي وكل منهما ثبت الخيار فقوله (٤٠١) المذهب بانما هو في قوله (الانزاع) بنام على

الاصح ان فعله كالألف لا كفعل الاجنبي فان شاء المشتري فسخ وإن شاء أجاز بجميع الثمن لماسم (ولا يصح بيع المبيع قبل قبضه) إجماعا في الطعام والحديث حكيم بن حزام بسند حسن يابن أخى لا تبين شيئا حتى تقبضه وعنه ضعف الملك لا نقسaxe بتلفه كأمرو قيل إجماع ضاين على شيء واحد إذ لو صح لضمنه المشتري أيضا للثاني قبل قبضة فيكون مضمونا له وعليه وخرج بالمبيع زوائد الحادثة بعد العقد فيصح بيعها لعدم ضايتها كأمرو ويمتنع التصرف بعد القبض أيضا إذا كان الخيار للبائع أو لها كما علم عامر ولا يصح خلافا لمن زعمه ورود الاحبال من ابى المشتري لأمته قبل القبض لانها به تنتقل للملك الاب فيلزم تقدير القبض فيه ولا نفوذ لتصرف الوارث او السيد فيما اشتراه من مكاتبه فعجز نفسه أو مورثه ولا وارث له غيره فوات قبل القبض لعوده له بالتعجيز والموت فلم يملكه بالشراء ولا يبيع العبد من نفسه لانه عقد عتاقه ولا قسمته لانها وإن كانت يعلما لانها ليست على قوانين البيوع لان الرضا فيها غير معتبر فلا يعتبر القبض كالكشفة

وهذا متفق عليه) أى ثبت الخيار لا بقيد كونه على التراخي بدليل ما علم به اهـ (قوله وكل منها ثبت الخيار) أى الاول قطعاً والثاني على الاظهر (قوله) فقوله المذهب (الخ) فكان الاولى في التعبير ان يقول ثبت الخيار لا التزم على المذهب ولو لم يعلم المشتري بالخيار حتى قبض وحدث عنده عيب كان له الارش لتعذر الرضا معنى (قوله لماسم) أى لقد تزم على الفسخ قول المتى (ولا يصح بيع المبيع الخ) قال في شرح الروض أى لمعنى وإن اذن البائع وقبض الثمن اهـ سم قول المتن (قبل قبضه) أى لو تقديرا اذ نهاية قال عـش ابى ولو كان القبض المتنى تقديرا كان يشترط طعاما مقدرا بالكيل قبضه جزافا لا يصح التصرف فيه حتى يكيله ويدخل في ضمانه اهـ وقال الرشيدى قوله ولو تقديرا غاية في القبض فكانه قال لا يصح بيعه قبل قبضه الحقيقي والتقدير أى فالشرط وجود القبض ولو التزمى حتى يصح التصرف إذا وضعه البائع كما مر وإن لم يحصل الحقيقي وما في حاشية الشيخ مما حاصله انه غاية في المبيع فكانه قال لا يصح بيع ولو مقدرا بنحو الكيل أو الوزن قبل قبضه بعبده انه لو كان هذا غرضه لكان المناسب فى الغاية ان يقول ولو غير مقدر إذ المقدر يشترط فيه ما لا يشترط في غيره كالاختي اهـ (قوله إجماعا) الى المتن في النهاية والمعنى إلا قوله وقيل إلى وخرج (قوله يابن أخى) ذكره متطعاً به اهـ (قوله كأمرو) أى فى قول الباب (قوله) إذا كان الخيار للبائع (الخ) أى إذا اذن البائع أو كان التصرف معه كما علم عامر في مبحث الخيار أيضا اهـ سم (قوله) أو كان (الخ) أى بشرطه الذى بعد قول المتن والاصح ان يبيع للبائع كثيره (قوله) ورود الاحبال (الخ) فاعل لا يصح وكان وجه ورود هذه ان التقدير قبل دخوله في ملك الاب بالايلاد ان المشتري باعها له والا فلا وجه لورودها اهـ رشيدى (قوله لأمته) أى المشتري (قوله ولا نفوذ) عطف على الاحبال وكذا قوله ولا يبيع العبد الخ وقوله ولا قسمته عطف عليه اهـ كرى (قوله أو مورثه) عطف على قوله مكاتبه (قوله قبل القبض) تنازع فيه قوله فعجز وقوله فوات (قوله فلم يملكه بالشراء) قضيته انفساخ البيع بموت المورث فليظن سبب ذلك بل قد يقال تعلق الدين مع ذلك بالثمن كاصح به الرضى كغيره يدل على انه يملكه بالشراء سم على حج ويصرح به قول الشارح قبل وفى معنى لأمته أى المشتري كأمرو لو اشترى امة فاجلها ابو هـ ما ذكره واراد بأمرو قوله قبل ولا احوال ابى المشتري الامة الى ان قال لان قبض المشتري موجود فى الثلاثة حكما عـش وقوله ويصرح الخ انما يراد على النهاية دون الشارح فانه أشار هنا الى رجحان ما ذكرنا (قوله ولا يبيع العبد من نفسه) أى قبل قبضه اهـ سم (قوله لا لا قسمته) أى المبيع أى إذا كانت غير رد على ما يؤخذ من قوله لان الرضا فيها غير معتبر اهـ عـش عبارة الرشيدى أى تعدى الاقرار ليس يعافلا وجه لوروده والرد لا يدينه من الرضا عبارة سم قوله لان الرضا فيها غير معتبر هذا يدل على ان الكلام فى غير قسمة الرد لا اعتبار الرضا فيها وهذا حاصل ما فى شرح الرضى والكلام فى القسمة قبل القبض وبقى الكلام فى بيع المقسوم قبل قبضه فى غير ذلك وحاصل

وهذا متفق عليه) أى ثبت الخيار لا بقيد كونه على التراخي بدليل ما علم به (قول المصنف ولا يصح بيع المبيع قبل قبضه) قال فى شرح الرضى وإن اذن البائع وقبض الثمن اهـ (قوله) إذا كان الخيار للبائع أو لها) أى إذا اذن البائع أو كان التصرف معه كأمرو عامر في مبحث الخيار أيضا (قوله) أو مورثه) قال فى الرضى وما اشتراه من مورثه ومات قبل قبضه فله بيعه وإن كان مديونا ودين الغريم متعلق بالثمن وإن كان له وارث اخر لم ينفذ بيعه فى قدر نصيب الاخر حتى يقبضه اهـ وقضيته انه يملكه بالشراء وإن هذه الصورة ليس من تصرف الوارث فى التركة مع وجود الدين لان التركة انما هى الثمن فليتا مالم نعم قد يشك لان الثمن قد يكون فى ذمته لم يقبض وقد يعسر فلا ينفع الغريم التعلق به اذ قد لا يحصل وتفت العين بتصرفه (قوله فلم يملكه بالشراء) قضيته انفساخ البيع بموت المورث فليظن سبب ذلك بل قد يقال تعلق الدين مع ذلك بالثمن كاصح به الرضى كغيره يدل على انه يملكه بالشراء (قوله) ولا يبيع العبد من نفسه) أى قبل قبضه (قوله لان الرضا فيها غير معتبر) هذا يدل على ان الكلام فى غير قسمة الرد لا اعتبار الرضا فيها وهذا حاصل ما فى شرح الرضى والكلام فى القسمة قبل القبض وبقى الكلام فى بيع

لعموم النهي السابق وللعلة الاولى وعلى الخلاف ان باع بغير جنس الثمن او بزيادة او نقص او تفاوت صفة والا بان باع بعين الثمن او بمثله ان تلف او كان في الذمة فهو إقالة بلفظ البيع (٤٠٢) على المعتمد وزعم ان الصحيح مراعاة اللفظ في المبيع لا المعنى غير صحيح بل تارة

يراعون هذا وتارة يراعون هذا بحسب المدرك (و) الاصح (ان الاجارة) للبيع (والرهن والهبة) والصدقة والاقرض له (كالباع) بناء على المعنى الاول وكذا جعله نحو صداق او عوض خلع او سلم والتولية فيه والاشراف وافهم إطلاقة منع الرهن انه لا فرق بين رهنه من البائع وغيره وهو ما انتفاء كلام الروضة واصحها ايضا لكن الذي نقله السبكي عن النص واعتمده هو ومن تبعه ان محل منعهم من البائع ان كان بالثمن حيث له حق الحبس إذ لا فائدة في الرهن لانه محبوس بالدين والاجاز وقضية قولهم والاجاز صحته منه بغير الثمن وإن كان له حق الحبس وقضية العلة خلافه هو الاقرب وخرج باجارة المبيع إجارة المستأجر قبل قبضه فانها صحيحة لكن من المؤجر قسط لان المعتود عليه فيها المنافع وهي لا تصير مقبوضة بقبض العين فلم يؤثر فيها عدم قبضها فان قلت قضية العلة صحتها من غير المؤجر ايضا قلت ما ذكر من نفي إمكان قبض المنافع المراد به نفي إمكان قبضها الحقيقي لتصرفهم كما يأتي في السلم بأن قبضها بقبض عملها لقوة جانب المؤجر لم يشترط فيه هذا القبض التقديري بخلاف غيره (و) الاصح (ان الاعاق) فتكون

ما في الروض وشرحه جواز في قسمة الافراز دون غيرها قال في الروض وله بيع مقسوم قسمة افراز قبل قبضه قال في شرحه بخلاف قسمة البيع ليس له بيع ما صار اليه فيها من نصيب صاحبه قبل قبضه اه سم وسياق عن النهاية والمعنى مثله (قوله لعموم النهي) إلى قول المتن وان الاعتاق في النهاية والمعنى الا انها اعتمدت ما اقتضاه كلام الروضة كما يأتي (قوله السابق) أي انفا (قوله وللعلة الاولى) أي ضعف الملك (قوله او بمثله ان تلف) اخراج قيمته اهم (قوله او كان في الذمة) صورة ذلك ان يشتري عبدا مثلا بدنانر مثلا في ذمته ثم يبيعه قبل قبضه للبائع بدنانر في ذمته او قبض البائع دينارا كافي ذمته له ثم يبيعه قبل قبضه له بدنانر في ذمته او معين غير مدينه فلو لم يوجد على كل من الصورتين يقال انه باعه بمثل ما في الذمة شيخنا اه بيجري (بل تارة يراعون هذا) أي اللفظ وهو الاكثر كالوقال بعثك هذا بلا ثمن لا يتعقد بيعا ولا هبة على الصحيح (وتارة يراعون هذا) أي المعنى كما لو قال وهب لك هذا الثوب بكذا ان يتعقد بيعا على الصحيح فلم يطلقوا القول باعتبار اللفظ بل يختلف الجواب باختلاف المدرك كالارافى انه اسقاطا وتعليك وتارة لا يراعون اللفظ والمعنى كما اذا قال اسلمت اليك هذا الثوب في هذا العبد فان الصحيح انه لا يتعقد بيعا ولا هبة على عبارة ع ش أي والغالب عليهم مراعاة اللفظ ما لم يقو بجانب المعنى ومن ثم وقع في عبارة غير واحد ان العبرة في العقود بالانفاض اه (قوله للبيع) يعني عنه قوله الا في له (قوله على المعنى الاول) أي ضعف الملك (قوله بين رهنه من البائع) أي وبين ان يكون له حق الحبس او لا نهاية ومعنى (قوله ايضا) حقه ان يقدم ويذكر عقب وغيره (قوله وهو ما اقتضاه كلام الروضة) معتمد ع ش ومعنى (قوله لكن الذي نقله) عبارة النهاية وإن نقل السبكي الخ فهي صريحة في موافقة الشيخين ومخالفة السبكي ا بهصرى (قوله إن كان بالثمن الخ) ضعيف اه ع ش (قوله حيث له حق الحبس) عبارة المعنى وكان له حق الحبس اه (قوله وقضية قولهم الخ) قد ناقش فيه جعل قولهم ان كان بالثمن قيدا لقولهم متعهم من البائع وقولهم حيث له الخ خبران وإرجاع قولهم والاجاز للخبر فقط نعم تعبير المعنى كما قدمنا سالم عن المناقشة (قوله وقضية العلة) وهي قوله له لا محبوس الخ كدوى ع ش (قوله وقضية العلة الخ) قد ناقش فيه بان قوله له الرهن عن غير الثمن يتضمن فك الحبس بالثمن وقد تدفع المناقشة بان الحبس على الثمن بمنزلة الرهن وسياق في الرهن أنه لا يجوز أن يرهنه المرهون عنده بدین آخر ولو كان القبول بمنزلة الفك لجاز ذلك اهم (قوله فانها صحيحة) أي ولو باكثر من الاجرة الاولى وبغير جنسها او صفتها اه ع ش (قوله فلم يؤثر فيها عدم قبضها) قضيتها ان مثل المبيع الصداق وعوض الخلع وغيرها من كل مالمك بقصد من الاعيان وهو ظاهر اه ع ش (قوله عدم قبضها) أي العين المؤجرة (قوله قضية العلة) وهي قوله له لان المعقود عليه فيها الخ (قوله ما ذكر الخ) أي بقولهم وهي لا تصير مقبوضة بقبض العين (قوله المراد به الخ) جلته خبر ما ذكر (قوله ولقوة جانب المؤجر) متعلق بقوله لم يشترط فيه الخ وعلة مقدمة عليه (قوله بخلاف غيره) أي غير المؤجر (قوله فيصحب) إلى المتن في النهاية والمعنى الا انها اعتمدت صحة الوقف وإن توقف على القبول كما يأتي (قوله والقسمة) أي قسمة غير الرسم وع ش أي قسمت افراز وتعديل سلطان وحلي (قوله والوقف) أي والوصية اه معنى عبارة ع ش زاد في المنهج الوصية ايضا المقسوم قبل قبضه في غير ذلك وحاصل ما في الروض وشرحه جواز في قسمة الافراز دون غيرها قال في الروض وله بيع مقسوم قسمة افراز أي قبل قبضه قال في شرحه بخلاف قسمة البيع ليس له بيع ما صار له فيها من نصيب صاحبه قبل قبضه اه (قوله او بمثله ان تلف) اخراج قيمته (قوله وقضية العلة خلافه الخ) قد ناقش فيه بان قوله له الرهن عن غير الثمن يتضمن فك الحبس بالثمن وقد تدفع المناقشة بان الحبس على الثمن بمنزلة الرهن وسياق في الرهن أنه لا يجوز أن يرهنه المرهون عنده بدین آخر ولو كان القبول بمنزلة الفك لجاز ذلك (قوله والقسمة) أي قسمة غير الرد

بغلافه) فيصحب وإن كان للبائع حق الحبس لقوته ومثله الاستيلاء والتدوير والترويع والقسمة وابعاحه نحو طعام اشتراه جزا فالفقراء والوقف

مالم نقل بتوقفه على القبول لأنه حينئذ كالبيع وفارق كالأباحة التصديق بأنه (٤٠٣) تملك بخلافهما لا الكتابة إذ ليس

فتكون الصورة ثمانية اه (قوله مالم نقل بتوقفه الخ) الوجه أن الوقف صحيح وإن شرطنا القبول اه سم
عبارة النهاية والمغني والوقف سواء احتاج إلى قبول إيان كان على معين أم لا كإني المجموع خلا فالماضي
الشرح والروضة نقل عن التتمة من أن الوقف إن شرط فيه القبول كان كالبيع وإلا فلا عتاق مع أن الأصح
أن الوقف على معين لا يحتاج إلى قبول كإساقى إنشاء الله تعالى كالعتق اه (قوله للفقراء) ليس بقيد اه
يجري (قوله جزافا) أما إذا اشترى الطعام بمقدار أبكى أو غيره فلا بد لصحة إباحته من قبضه بذلك معنى
واسى (قوله ولا العتق على مال) أي من غير العبد المبيع لما مر من صحة بيع العبد من نفسه ولقول هنال أنه
بيع اه عرش عبارة السيد عمر أي من اجنبي كان قاله اعتقه عني على كذا بخلافه من العبد كما تقدم
اه (قوله ولا عن كفارة الغير) أي بل ولا بأهبة الضمنية كالو قال له اعتق عبدك عني ولم يد كعرضا فاجابه
اه عرش (قوله ويكون قابضا الخ) أي وإن كان البائع حق الحبس اه معنى (قوله بنحو العتق) وهو الاستيلاء
اه عرش (قوله والاثنين بعده) وهما التزويج والقسمه (قوله قبل قبضهم له) فإن قبضوه كان قابضا اه
نهاية قول المتن (والثمن المعين) أي نقدا كان أو غيره معنى ونهاية قول المتن المعين خرج مافي الذمة فيجوز
بيعه وهو الاستبدال الاتي اه سم (قوله في جميع مامر) إلى قول المتن وله في النهاية (قوله في جميع مامر) أي
من أول الباب إلى هنا كاقدم هو ذلك في أول الباب بقوله ومثله في جميع ما يأتي الثمن اه وحينئذ فتعديله صحة
التصرف قبل القبض اه رشدي (قوله لا في نظير الخ) عبارة للمغني ولو أبدله المشتري بمثله أو بغير جنسه
برضا البائع فهو كبيع المبيع للبائع اه زاد النهاية فلا يصح إلا أن كان الاعتياض عنه بعين المبيع أو
مثله أن تلف أو كان في الذمة اه أي فانه إقالة (قوله من يبيع المبيع) من بمعنى أو ليان مامر (قوله
لعموم النبي) أي في خبر حكيم بن حزام المتقدم بأن أخى لا تبين شيئا حتى تقضه فتشمل الشيء المبيع
والثمن وما في معناهما وإن كان عمومه لنحو الأمانة غير مراده اه رشدي (قوله كذلك) خبر قوله وكل عين
الخ أي لا يتصرف فيه قبل قبضه (قوله من العتقين) هما ضعف الملك وتوالي ضمانين اه عرش قول المتن
(وله يبيع ماله) بالإضافة لأنه يلفظ الموصل يشمل الاختصاص هو لا يصح بيعه اه عرش قال المغني وأولى
منه وله التصرف في ماله اه قول المتن (أمانة) شملت الأمانة ماله كانت شرعية كالأوطيرت الربح أو بالي داره
اه نهاية أي دار الغير عرش (قوله والحق) إلى قوله ومثله في الأخيرة في النهاية إلى قوله أو حمل ولو لو واستاجر
وكذا في المغني إلى قوله كذا قاله إلى ولو استاجره (قوله أو تملكها) أي لا إرفاقا اه عرش (قوله بعد رؤيته)
قيد اه عرش قول المتن (وقراض) أي يبدل العامل سواء كان قبل الفسخ أو بعده ظهر الربح أم لا خلافا
للقاضي والإمام اه نهاية عبارة سم قال في شرح الروض قال القاضي بعد الفسخ والإمام قبل أن يربح
وفيها نظر اه والوجه مر هو مقتضى النظر وقال إطلاق المصنف لأنه إن لم يتحقق ملك العامل فواضح
أن يتحقق بان فسخ بشرطه فرقت الصفة فيصح في نصيب المالك دون نصيب العامل فليأمل اه (قوله
مطلقا) أي إن اذن المرتهن أم لا اه عرش (قوله للورث التصرف فيه) أي بخلاف ما يملك المالك يعملا
بأن اشترأه ولم يقبضه أكنه حينئذ ليس في يديه بأمانة بل هو مضمون عليه اه نهاية (قوله ومثله) أي
المورث عرش وقال الرشدي أي مثل ما ذكر في جواز بيعه ما يملكه الغانم الخ أي وموهوب رجع فيه
الأصل قبل قبضه له من الفرع ومقسم وقسمه إفرأ قبل قبضه بخلاف قبضة البيع ليس له بيع ما صار له فيها من
نصيب صاحبه قبل قبضه ولا يبيع شخص أخذه بشفعة قبل قبضه لأن الأخذ بها معاوضة نهاية ومعنى زاد
الأول ولو باع ماله في يد غيره أمانة فهل للبائع ولأية الاتزاع من ذلك التغير بدون إذن المشتري ليتخلص من
الضمان ويستقر العقد الظاهر كما قاله الزركشي نعم بل يجب لتوجه التسليم على البائع اه وزاد الثاني وله
بيع ثم على شجر موقوف عليه قبل أخذه وكذا سائر غلات وقف حصلت لجماعة وعرف كل قدر حصته كإتاه
(قوله مالم نقل بتوقفه على القبول) الوجه أن الوقف صحيح وإن شرطنا القبول (قول المصنف والثن
المعين) خرج مافي الذمة فيجوز بيعه وهو الاستبدال الاتي (قول المصنف وقراض) قال في شرح الروض

لها قوة العتق ولا العتق
على مال لأنه يبيع ولا عن
كفارة الغير لأنه هبة
ويكون قابضا بنحو العتق
والوقف لا بالتدبير
والاثنين بعده وكذلك
الطعام المباح للفقراء قبل
قبضهم له (والثمن المعين
كالبيع) في جميع مامر فيه
ومنه فساد التصرف قبل
قبضه المذكور ضمنا في
قوله (فلا يبيعه البائع)
يعني لا يتصرف فيه كما
بأصله (قبل قبضه) لا من
المشتري إلا في نظير مامر
من يبيع المبيع للبائع ولا
من غيره لعموم النبي
ولما مر من العتقين وكل عين
مضمونة في عقد معاوضة
كاجرة وعوض صلح عن
مال أو دم وبديل خلع أو
صداق كذلك (وله يبيع
ماله في يد غيره أمانة
كوديعة) والحق بذلك
ما أفرزه السلطان الجندی
أي تملكها كما هو واضح فله
بعد رؤيته بيعه وإن لم
يقبضه رققا بالجند نص
عليه ومن ثم يملكه
بمجرد الافراز (ومشترك
وقراض ومرهون بعد
إنفاكه) مطلقا وقوله باذن
المرتهن (وموروث) كان
للورث التصرف فيه ومثله
ما يملكه الغانم من الغنمة

في المجموع عن المتولى وأقره اه عبارة الجيرى ومثله غلة وقف وغنمة فلاح المستحقين أو العائنين بيع
 حصته قبل إفرازاها قاله شيخنا بخلاف حصته من بيت المال فلا يصح بيعها قبل إفرازاها ورؤيتها واكتنى
 بعض مشايخنا بالإفراز فقط ولو مع غيره فقلوبى اه **(قوله مشاعا)** أى إذا كان قدر معلوما بالجزئية كما في
 شرح الروض اه رشيدى **(قوله تمام الملك)** تعليل لقول المتن وله بيع ماله في غيره أمانة كودعية الخ
(قوله لا مستاجر) بفتح الجيم عطف على قول المتن كودعية **(قوله أو قصارة)** يؤخذ ما بقاى ان خلفه في
 قصارة تحتاج إلى عين اه سيد عمر ويأتى عن سم والمغنى ما يفيد الإطلاق **(قوله مثلا)** عبارة للمغنى ومثل
 ذلك أى الصبغ والقصاره صبغ الذهب ونسج الغزل ورياضة الدابة اه **(قوله وحمل)** أى قول الشيخين
 وقد تسلمه الاجير اه رشيدى **(قوله قبل العمل)** أى تعلق حق الاجير به لان الاجارة لازمة من الطرفين
 اه بجيرى **(قوله مطلقا)** أى تسلمه الاجير لا **(قوله أو بعده)** أى العمل عبارة عن النهاية والمغنى وكذا بعده
 اه وهى احسن **(قوله وقبل تسليم الاجرة)** قال فى العباب بالنسبة لصورة الصبغ او بعده أى بعد تسليم
 الاجرة والصبغ من الصباغ لانه يبيع اه أى ويبيع المبيع قبل قبضه لا يجوز اه سم **(قوله أنه له إبدال)**
 المستوفى به بشرط ان يكون الاستبدال بايجاب وقبول ولا فلا يملك ما يأخذه قاله السيكي وهو ظاهر وبحت
 الذرعى الصحة بناء على صحة المعاطة سم اه بجيرى **(قوله اما التعيين الخ)** هذا لا يلائم جعل التسليم مجرد
 تصوير لا قيد اسيد عمر وسم أى وإنما يلائم ما فى النهاية والمغنى من جعل التسليم قيداً عارفاً تماماً نعم لو أكرى
 صباغاً أو قصار العمل ثوب وسله له فليس له يبعه قبله وكذا بعده لم يكن سلم الاجرة لان له الحبس للعمل
 ثم لاستيفاء الاجرة كذا قالاه وهو تصوير إذ له حبسه تمام العمل أيضاً ولا ينافيه إطلاقهم اه زاد الأول
 جواز إبدال المستوفى به لا مكان حمل ذلك بقرينة ما هنا على ما إذا لم يتسلمه الاجير اه قال عرش قوله مر
 وسله له الخ انهم ايجوز له يبعه قبل التسليم ويرد عليه ان العقد بمجرد بيعه يفوت على الاجير فيه
 فاقباس عدم صحة بيعه او بعد التسليم او قبله يمكن الجواب بانه يمكن إبداله بغيره حيث لم يسلمه له كما يفهم
 من قوله لا مكان حمل ذلك بقرينة الخ وقوله وهو تصوير أى قوله قبل العمل اه **(قوله مثلا)** أى لو لحفظ
 متاعه المعين شهراً اه نهاية **(قوله جاز بيعها)** أى قبل انقضاء الشهر **(قوله ليس عيناً)** هذا اشار
 الى شرح الروض اه سيد عمر وسرد النهاية وسم عبارة تراجعها **(قوله لان المستاجر له الخ)** انظر
 هذا التعليل فيما قبل العمل اه سم **(قوله بخلاف نحو الصبغ)** أى بخلاف القصاره ايضا لانها كالعين
 عندهم ومثلها الرياضة اه سم **(قوله فانه عين)** انظر هذا إذا كان الصبغ من المالك اه سم قول المتن
(وكذا الخ) فان قيل ما فائدة عطفه بكذا اجيب بان فائدته التنبيه على انه قسم الامانة لانه مضمون

قال القاضى بعد الفسخ والامام قبل ان يربح وفيما انظر اه والوجه هو مقتضى النظر وفاقا لإطلاق
 المصنف لانه لم ينم يتحقق ملك العامل فواضح وان تحقق بان وجد فسخ بشرطه فرقت الصفقة فيصح في
 نصيب المالك دون نصيب العامل فليتام **(قوله وقبل تسليم الاجرة)** قال فى العباب بالنسبة لصورة الصبغ
 او بعده أى بعد تسليم الاجرة والصبغ من الصباغ لانه يبيع اه أى ويبيع المبيع قبل قبضه لا يجوز
(قوله اما التعيين الخ) أى وعلى هذا لا يأتى الخلل السابق **(قوله ولو استأجره لمرعى غنمه الخ)** عبارة شرح
 الروض قال المتولى ولو استأجره لمرعى غنمه او لحفظ متاعه المعين شهراً كان له التصرف في ذلك المال قبل
 انقضاء الشهر لان حق الاجير لم يتعلق بعيته إذ للمستاجر ان يستعمله في مثل ذلك العمل اه وهذا
 الاختلاف مبنى على انه هل يجوز إبدال المستوفى به أو لا والراجح جواز البيع لانه يسبيل من ان يأتى
 يبدله أو يسلمه له الاجير نفسه ويستحق الاجرة نعم يمكن حمل كلام المتولى الاخير على تصرفه بعد الإبدال بل
 تعليله دل عليهم وقضية قوله لانه يسبيل الخ جريان ذلك في مسألة الاستجار لنحو الصبغ والقصاره **(قوله)**
 لان المستاجر له الخ أنظر هذا التعليل فيما قبل العمل **(قوله بخلاف نحو الصبغ)** أى بخلاف القصاره
 ايضا لانها كالعين عندهم ومثلها الرياضة **(قوله فانه عين)** انظر هذا إذا كان الصبغ من المالك **(قوله)**

مشاعا باختيار التملك
 (وباقى بدو له بعد اشدّه
 أو إفاقته) تمام الملك لا
 مستاجر اصغره أو قصارته
 مثلا وقد تسلمه الاجير
 كذا قالوه وحمل على أنه
 مجرد تصوير لا قيد فلا
 يجوز التصرف فيه قبل
 العمل مطلقاً أو بعده وقبل
 تسليم الاجرة لأن له حبسه
 تمام العمل ثم لقبض
 الاجرة ولا ينافيه
 إطلاقهم ان له إبدال
 المستوفى به اما تعين حمل
 ذلك بقرينة ما هنا على ما
 إذا لم يتسلمه الاجير او حمل
 هذا على ما إذا تصرف فيه
 بغير الإبدال ولو استأجره
 لمرعى غنمه شهراً مثلاً جاز له
 بيعها لان المستاجر له ليس
 عيناً حتى يستحق حبس
 العين لأجله بخلاف نحو
 الصبغ فانه عين فناسب
 حبس محله لأجله (وكذا)
 له بيع ماله المضمون على
 من هو يده ضمان يد ومنه
 عارية وما يؤخذ بسوم)
 وهو ما يأخذه

ضمان بدفلا ينحصر في الامانة اه معنى زاد النهاية وشمل كلامه ما لو كان المعار أرضا وقد غرسها المستعير وهو كذلك خلا للباوردي اه قال عرش قوله وهو كذلك اي ثم ينزل المشتري من المعير منزلة المعير فيخير بين قلمه وغرامة اشر النقض وتملكه بالقيمة وتبقيته بالاجرة اه واعتمد المعنى ما قاله الماوردي من انه ان امكن رد المعار كالدار والداية صح يبعه وان لم يمكن اراض غرست فالبيع باطل في الاصح اه (قوله) مرید الشراء) وبقي ما لو اخذ مرید الاجارة او القراض او الارتان لتمامه ليعجبه فيرثه او يستاجر به او يقرضه او نحو ذلك وينبغي ان يقال فيه ان كان ذلك وسيلة لما يضمن إذا عقد عليه كالقراض وكان الزوج به او الخالة عليه والصلح عليه صلح معاوضة ضمنه إذا تلف وان اخذ مالا يضمن كالاستعجار او الارتان لم يضمنه إذا تلف بلا تقصير وهو في بدا عطاء الوسيلة حكم المقصد اه عرش (قوله) بقدر) اي البائع او المشتري اه عرش (قوله) وما رجع اليه الخ) ومقبوض بعقد فاسد لفوات شرط او نحوه وراس مال سلم لا تقطاع المسلم فيه او غيره وما شابه ذلك اه معنى (قوله) بفسخ عقد) (بعب او غيره نهاية ومعنى (قوله) في الاخيرة) هي ما رجع اليه بفسخ عقد لكن بدون المبالغة المذكورة في قوله ولو بافلاس الخ لا نفع فرض اخذ الثمن لا يتاقي الفسخ بافلاس ولو صرح بذلك لم يال بالاطلاق اه سم (قوله) ان اعطى) اي البائع عبارة النهاية والمعنى بعد رد الثمن اه قال عرش قوله بعد رد الثمن افهم انه لا يجوز بيعه قبل رد الثمن وهو ظاهر ان قانا بعدم اتياع الحبس في الفسخ وكلامه هنا يقتضي ترجيحه امان قلنا بعدم جواز الحبس وجوب الرد على من طلبت العين منه بعد الفسخ فيه نظر والقياس يحتمل اه ومرعته ان المعتمد هو الاول (قوله) لان للمشتري حبسه الخ) ذكر الشارح في غير هذا الكتاب ان في المجموع عن الروايين واقره ان من طولب من العاقدين بعد الفسخ برد ما يده لزمه الدفع وليس له الحبس حتى يقبض متاعه ثم قال وبه تعلم ان جميع الفسخ لاحبس فيها الا الفسخ بالاقالة لما ياتي اه وهذا الذي قاله هنا موافق لما في شرح الروض مخالف لذلك ثم رايته في فصلهما ولا أحدهما ذكر ما تقدم عن المجموع ثم قال لكن الذي في الروضة واعتمده السبكي وغيره بتعتم في المبيع قبل قبضه انه له الحبس فيمتنع تصرف مالكة فيه مادام محبوسا انتهى اه سم وتقدم عن النهاية والمعنى انعاما يفيد اعتاده ايضا (قوله) وما افهمه) الى قول المتن والجديد في النهاية (قوله) مضمون كله) وفيما يضمن به خلاف والراجح منه انه قيمة يوم التلف اه عرش (قوله) لم يضمن الا نصفه الخ) لو كان المأخوذ بالسوم ثوبين متقارني القيمة وقدراد شراء اعجميهما اليه فقط وتلفا فهل يضمن اكثرهما قيمة او قلها لجواز انه كان يعجبه الاقل قيمة والاصل براءة الذمة من الزيادة فيه نظروا لعل الثاني اقرب سم على حجة اه عرش قول المتن (ولا يصح بيع المسلم فيه الخ) وكذا راس مال السلم كما في شرح الروض

ومحله في الاخيرة) هي ما رجع اليه بفسخ عقد لكن بدون المبالغة المذكورة في قوله ولو بافلاس الخ لا نفع فرض اخذ الثمن لا يتاقي الفسخ بافلاس ولو صرح بذلك لم يال بالاطلاق (قوله) لان للمشتري حبسه لاسترداد الثمن وان لم يخف فوته) فيه امران احدهما ان ظاهره انه ليس للبائع حبس الثمن المدين لاسترداد المبيع فيشكل بانه ما المرجح لحاجب المشتري والثاني ان الشارح في غير هذا الكتاب ذكر ان في المجموع عن الروايين واقره ان من طولب من العاقدين بعد الفسخ برد ما يده لزمه الدفع وليس له الحبس حتى يقبض متاعه ثم قال وبه تعلم ان جميع الفسخ لاحبس فيها الا الفسخ بالاقالة لما ياتي اه وهذا الذي قاله موافق لما في شرح الروض مخالف لذلك ثم رايته في فصلهما ولا أحدهما شرط الخيار ذكر ما تقدم عن المجموع معبر ابانه لا يحبس احدهما بعد الفسخ لدا الآخر ثم قال لكن الذي في الروضة واعتمده السبكي وغيره بتعتم في المبيع قبل قبضه انه له الحبس فيمتنع تصرف مالكة فيه مادام محبوسا اه (قوله) لم يضمن الا نصفه الخ) لو كان المأخوذ بالسوم ثوبين متقارني القيمة وقدراد شراء اعجميهما اليه فقط وتلفا فهل يضمن اكثرهما قيمة او قلها لجواز انه كان يعجبه الاقل قيمة والاصل براءة الذمة من الزيادة فيه نظروا لعل الثاني اقرب (قوله) الثمن الذي في الذمة) ادخل فيه بيع الموصوف في الذمة بغير لفظ السلم ونحوه وهو احدث موضعين في كلامهما

مرید الشراء لتمامه ليعجبه
أم لا ومغضوب بقدر على
انزعاه وما رجع اليه بفسخ
عقد ولو بافلاس المشتري
تمام الملك في المذكورات
ومحله في الاخيرة ان اعطى
المشتري ثمنه وإلا لم يصح
تصرف البائع فيه لان
للمشتري حبسه لاسترداد
الثمن وان لم يخف فوته وما
أفهمه كلامه من أن المأخوذ
بسوم مضمون كله عمله ان
سام كله ولا كان اخذ مالا
من مالكة او باذنه ليشترى
نصفه فلتف لم يضمن إلا
نصفه لان النصف الآخر
في يده امانة) ولا يصح
بيع الثمن الذي في الذمة
نحو (المسلم فيه

ولا الاعتياض عنه)
 قبل قبضه بغير نوعه
 لعموم النهى عن بيع
 ما لم يقبض ولعدم استقراره
 فانه معرض بانقضاءه
 للانقضاء او الفسخ والحيلة
 في ذلك أن يتفاحا عقد
 السلم ليصير رأس المال
 ديناً في ذمته ثم يستبدل عنه
 بشرطه الاثني (والجديد
 جواز الاستبدال) في غير
 ربوي بيع مثله من جنسه
 لتفويته ما شرط فيه من
 قبض ما وقع العقد به ولهذا
 امتنع الأبرام من مال وهمه
 كلام ابن الرفعة من جواره
 فيه غلظه فيه الأذري (عن
 الثمن) النقد او غيره الثابت
 في الذمة ولو قبل قبض المبيع
 لكن بعد لزوم العقد لاقبله
 للحديث الصحيح فيه وقيل
 بما فيه غيره كالثمن كل دين
 مضمون بعد كاجر قو صدق
 وعوض خلع وقارقت المثمن
 بانه تقصد عنه ونحو الثمن
 تقصد ماله ولا يصح هنا
 وفيما ياتي استبدال مؤجل
 عن حال ويصح عكسه وكان
 صاحب المؤجل عجلة فعل
 جواز الاستبدال بدن حال
 ملتزم الآن لا بد من ثابته
 قبل والا كان بيع دين
 بدین و شرط الاستبدال
 لفظ يدل عليه صراحة
 او كناية مع النية كما اخذته
 عنه والثمن النقدان وجد
 في أحد الطرفين

وغيره رشیدی وسم قول المتن (ولا الاعتياض عنه) أى ولا الحوالة به أو عليه اه اياب (قوله لا انقضاء)
 أى على القول الضعيف قوله او الفسخ هو المعتمد على وزادى اه بجري (قوله والحيلة الخ) أى لانه
 يجوز الفسخ بغير سبب كما قاله الشيخان اه رشیدی (قوله في ذلك) أى الاعتياض عن نحو المسلم فيه (قوله)
 ثم يستبدل عنه المتبادر عن رأس المال اه سم عبارة النهاية ثم يدفع له ما يرضيان عليه وان لم يكن من
 جنس المسلم فيه اه (قوله بشرطه) عبارة النهاية ولا بد من قبضه قبل التفرق لتلاصير بيع دين بدین ثم قال
 وفي المعنى وسم ما وافقه وعلما تقرر رأى في قوله نحو المسلم فيه الخ أن كل مبيع ثابت في القيمة عقد عليه
 بغير لفظ السلم لا يصح الاعتياض عنه على الاصح من تناقض لهما اه (قوله الاثني) أى في قول المتن فان
 استبدل الخ (قوله غير ربوي) الى قول المتن فان استبدل في النهاية والمعنى الا قوله فعل الى والثمن (قوله)
 مثله) أى ربوي اه سم (قوله من جنسه) وكذا الوفاق في علل ابدون الجنس كما يقضي التعليل ونقله
 الشهاب سم عن الايعاب للشهاب بن حجر اه رشیدی (قوله لتفويته الخ) أى اما الربوي فلا يجوز
 الاستبدال عنه لتفويته الخ فهو علة المقدر اه عش (قوله وهذا) أى للتفويت المذكور (قوله الأبرام
 منه) أى الربوي (قوله من جواره فيه) أى جواز الأبرام الربوي اه عش (قوله الثابت في الذمة)
 أى ما للمعين فلا يصح الاستبدال عنه كما قدمه في شرح والثمن المعين كالبيع اه رشیدی (قوله لاقبله)
 انظر ما وجه امتناع الاستبدال قبل اللزوم مع أن تصرف أحد العاقلين مع الآخر لا يستدعي لزوم العقد بل
 هو اجازة قد قبل انه مستثنى اه عش (قوله للحديث الصحيح) أى لخبر عن عرضي الله بينهما انه قال
 كسأبيع الأبل بالذناير وأخدمكها الدرهم وابع بالدرهم وأخدمكها الذناير فآتيت النبي صلى الله
 عليه وسلم فسألت عن ذلك فقال لا بأس إذا تفرقتا وليس بينكما شيء اه نهاية زاد المعنى وقوله وليس
 بينكما شيء أى من عقد الاستبدال لا من العقد الاول بقرينة رواية أخرى تدل لذلك اه (قوله كل دين
 مضمون بعد قبض) شمل رأس المسلم وليس مراداً ما كمل ما قدمناه اه رشیدی (قوله كاجر الخ) أى دين
 ضمان ولو ضمان المسلم فيه كما أوضحه الودرحمة الله تعالى في فتاويه اه نهاية عبارة سم عبارة الروض
 تنقيد الجواز عن دين الضمان وان كان الاصل دين سلم فتمتله وبالصحة في دين الضمان أفق شيخنا الشهاب
 الرملي وغيره من شيوخنا اه (قوله وفارقت) أى انقضاء الثمن (قوله ونحو الثمن يقصد ماله) هذا ظاهر ان
 كان الثمن عرضاً او الثمن نقداً اما لو كان نقداً او عرضين فلا يظهر ما ذكره فاعل التعليل مبنى على الغالب اه
 عش (قوله ولا يصح الخ) أى لعدم حقوق الأجل اه معنى (قوله وفيما ياتي) أى الاستبدال عن القرض
 بقيمة المتلف (قوله فعل) أى من قوله ويصح عكسه (قوله الآن) أى وقت الاستبدال (قوله لا بد من ثابته)
 الخ كونه معلوماً ذكره محل توقف الا ان يعمم قوله مؤجل بما كان باعتبار الاصل وان حل في حال
 الاستبدال (قوله لفظ يدل الخ) عبارة البجري ان يكون ناجباً وقبول الا فلا ملك ما اخذته قاله السبكي
 وهو ظاهر وبحت الأذري الصحة بناء على صحة المعاطاة سم اه (قوله في أحد الطرفين) يؤخذ منه ان من باع
 (قوله ثم يستبدل عنه) المتبادر عن رأس المال فهل يتحقق بذلك الحيلة في شراء المسلم فيه او الاعتياض عنه
 (قوله في غير ربوي) عبارة شرح الروض هذا كله فيما لا يشترط قبضه في المجلس أما غيره كربوي بيع مثله
 ورأس مسلم فلا يجوز الاستبدال عنه إذا لم يوجد قبض المعقود عليه في المجلس الخ اه (قوله مثله) أى ربوي
 وقوله من جنسه لم يذكر هذا القيد في شرح الارشاد ولا في شرح الروض وهو قضية العلة المذكورة وما لكان في
 العباب عن ربوي بيع بحسنه اعتبره الشارع حيث قال ما غير ما لا يشترط قبضه في المجلس كربوي
 بيع مثله لم يكن من جنسه خلافاً لما هو عليه المتن الخ (قوله وكأثن كل دين الخ) عبارة الروض يجوز
 الاستبدال عن كل دين ليس بشمن ولا مثمن اه وهي تنقيد الجواز عن دين الضمان وان كان الاصل دين سلم
 فتمتله وبالصحة في دين الضمان الذي اصره دين سلم أفق شيخنا الشهاب الرملي وغيره من شيوخنا (قوله والثمن
 النقدان) وجد في أحد الطرفين يؤخذ منه أن من باع ديناراً بفلوس مملومة في الذمة امتنع اعتياضه عن

والا فاصلت به الباء والمثنى مقابلة نعم الاوجه فيما لوباع (٤٠٧) قته مثلا بدرام سلبا انه لا يصح الاستبدال

عنوار ان كانت غمها لانها في الحقيقة مسلم فيها فليقيد بذلك اطلاقهم صحة الاستبدال عن الثمن (فان استبدال موافقا في علة الربا كدراهم عن دنانير اشترط قبض البدل في المجلس) حذر من الربا (او الاصح) انه (لا يشترط التعيين) للبدل (في العقد) اى عند الاستبدال بان يقول هذا لجواز الصرف عما في الذمة (وكذا) لا يشترط القبض في المجلس ان استبدل مالا يوافق في العلة (للا ربا) (كثوب عن دراهم) اذ لا ربا لكن يشترط تعيين الثوب في المجلس قيل كان ينبغي ان يقول قطعاهم عن دراهم لان الثوب غير ربوي فلا يصح أن يقال انه لا يوافق الدراهم في علة الربا اهو ليس بسد لاطلاقهم على كل من ثوب او طعام بدرام انهما عالم بتوافقا في علة الربا وانه غفل عما هو مشهور ان السالبة تصدق بنى الموضوع (ولو استبدل عن القرض) اى دينه لا نفسه خلافا لزمعه لان المقرض ملكها وان جاز للمقرض الرجوع فيها ويلزم من ملكها كذلك ثبوت بدلها في ذمته فلم يقع الاستبدال الا عن دين القرض دون غيره (و) عن (قيمة) يعنى بدل (المتلف)

دينار بافلوس معلومة في الذمة امتنع اعتبارها عن الفلوس لان الدينار لكونه نقدا هو الثمن والفلوس هو الثمن الذي في الذمة يتمتع بالاعتراض عنه على ما فيه من الخلاف سم على حجج اهل عش (قوله) (والا) بان كانا نقدين او عرضين نهاية ومعنى قول المتن (في علة الربا) اى اوفى جنس الربا كدفعه عن ذهب اشترط الشروط المتقدمة اه نهاية قال عش قوله الشروط المتقدمة منها التقاض فلو كان له على غيره دراهم فعوضه عنها ما هو من جنسها اشترط الحلول والمائلة وقبض ما جعله عوضا عما في ذمته في المجلس وصديق على ما ذكرناه تقاضى لوجود القبض الحقيقي في عوض المدفوع لصاحب الدين والحكمى فيما في ذمة المدين لانه كانه قبضه منه وورد له على اشترط المائلة حيث لم يجر التعويض بلفظ الصلح كما مروى باقى اهل عش واعلم ان ذلك غير مخالف لما تقدم انفاي الشرح كالنهاية من عدم جواز الاستبدال في ربوي بيع بمثلهم من جنسه لتفويتها مباشر فيه من قبض ما وقع العقد به لانه فيما اذا كان العقد المتقدم على الاستبدال ربويا وما هنا فيما اذا كان عقد الاستبدال ربويا بل قول المتن (اشترط قبض البدل في المجلس) والظاهر انه يشترط الحلول أيضا وانه تركه لانه لازم للتفاضل في الغالب كما مر اه رشيدى قول المتن (للبدل) اى شخصه اه معنى (قوله) لجواز الصرف عما في الذمة) كان قال بعث الدراهم التي في ذمتك بدنانير في ذمتك ثم يعينه ويقضه في المجلس (قوله) (لكن يشترط) الى المتن في النهاية والمعنى (قوله) (وليس بسد) (داخل) هو كما قال في هذا الاعتراض سقط لا ورود له نعم قول الشارح وانه غفل الخ يظهر وجه مناسبه المتأخر فيه فليتامل فان ما نحن فيه ليس من ذلك القليل اللهم الا ان يقال مقصوده انها اذا صدقت مع بنى الموضوع صدق فيما نحن فيه بالاولى اه سيد عمر (قوله) اودينه لانه) عبارة عن النهاية والمعنى نفسه اوعن دينه وان حمله بعضهم على الثاني اه قال عش قوله نفسه بان كان باقيا في المقرض وقوله اودينه بان تصرف فيه فانه مبدله وقوله وان حمله بعضهم اوبان حجج اه ولا يخفى ان الاختلاف انما هو في حل المتن لافي الحكم اطال الرشيدى في رد جعلهما (قوله) (وان جاز الخ) اى فيما اذا كان القرض باقيا في المقرض (قوله) (كذلك) لاجابة اليد (قوله) يعنى الى التنبيه في النهاية الا قوله اخذاهما قوله في مسألة الكيس الاتية (قوله) (وبدل غيرهما الخ) بالجر عطفا على قيمة المتلف عبارة المعنى وكذا عن كل دين ليس بشئ ولا بمنش كالدين الموصى به أو الواجب بتقدير الحكم في التمتع اوبسبب الضمان وعن زكاة النطر اذا كان الفقراء محصورين اه (قوله) (بانه الخ) تصوير للتبرع (قوله) (وذلك لاستقراره) علة لقول المصنف جاز اه عش (قوله) (ولو باخبار المالك) اى للبدل اى فلو تبين خلافه تبين بطلانه فيما يظهر اه عش وكتب سم ايضا ما حاصله تقدم في شرح قول المصنف في باب الربا ولو باع جزافا تخمين الخ ما هو صريح في ان العلم بالاختبار كاف في حقيقة المعاوضة فليظهر ما فهمه قوله هنا

الفلوس لان الدينار هو الثمن لانه النقود الفلوس هي الثمن والمثنى اذا كان في الذمة يتمتع بالاعتراض عنه على ما فيه من الخلاف (قوله) (فيما لو باع قته) بان اسلمه فيها بنى ثمن لان الثمن النقود مسلم فيها فاقى الجهتين بنى اعى فهذا انما التردد (قوله) (ولو استبدل عن القرض) لو كان القرض ذهابا فتعوض عنه ذهباً وفضة امتنع لانه من قاعدة مدعوى قولنا في ذلك مالا صالح من خسين دينار او الف درهم على التي درهم حيث يجوز لان ذلك استيفاء للف درهم عن الف درهم وتعويض للاف الاخر عن الدنانير فلا محذور في ذلك اذ ليس فيه تعويض المجموع عن المجموع حتى يجري فيه قاعدة مدعوى فلو صرحا بتعويض المجموع عن المجموع امتنع لان حيث ند من افرادها هذا حاصل ما اقبى به شيخنا الشهاب الرملى وهو ما لا شك فيه فتم ايت الشارح خالف في ذلك وتعرضنا لذلك ثم يعلم من ذلك ان تعقيد قاعدة مدعوى السابقة في باب الربا بغير ما في الذمة ممنوع (قوله) (ويكنى هنا العلم بالقدر ولو باخبار المالك) تقدم في شرح قول المصنف في باب الربا ولو باع جزافا تخمين الخ قوله وما يورج ما لو علمنا ولو باخبار ثالث لها او احدها للاخر وقد صدقه تماثلها قبل البيع ثم تبايعا وتفاضل جزافا فانه يصح اه فقد كنى هنا العلم بالقدر ولو بالاخبار مع وجود حقيقة

من قيمة المتقوم ومثل المثل وبدل غيرهما كالنقد في الحكومة حيث وجب (جاز) حيث لا ربا فلا تضر زيادة تبرع بها البؤدى بان لم يجعلها في مقابلة شيء وذلك لاستقراره ويكنى هنا العلم بالقدر ولو باختبار المالك اخذاهما قوله في مسألة الكيس

الآلية لان اتقده الاستطاعة لاجبة الماوضة فاشترط بضمهم والوزن عند اتقاده القرض وإن علم قدره غير صحيح (وفي اثر شرط قبضه) نارة
وتعديه اخرى (في الجاس سابق) من انهما ان توافقا في دلة الرابا شرط قبضه ولا اشتراط تعديه قال السبكي وكونه لا الورده الاذرى ان
بدل هذين لا يكون الا لا واجب بان (٨٠٤) واداه انه لا يجوز ان يستبدل عنها وجلا باتباعه اقترضه مثلا دراهم ودانير ثم استبدل

عنها أحدهما أو عكسه
وقبض البدل في انجلس جاز
كاهو ظاهر من كلامهم ولا
نظر الى ان ذلك من قاعدة
مدعوجة فامرانها لا تجرى
في الدين وان نازع فيه
البلقي واطال اذلا ضرورة
لتقدير المعاوضة فيه
المستدعية اشتراط تحقق
الماتلقة من ثم قالوا الوصلح
عن الف درهم وخمسين
دينارا في ذمة غيره بالني
درهم جاز اذلا ضرورة
حيث قد في تقدير المعاوضة
فيه فيجعل مستوفيا لاحد
الالفين ومعتاضا عن الدينارين
الالف الاخر بخلاف ما
اذا كان الالف والخمسون
معينين لان الاعتياض فيه
حقيق لا يحتاج لتقدير
فكانه باع الف درهم وخمسين
دينارا بالني درهم وهو
ممتنع لانه من صور مدعوجة
كامرو واتماص الصلح عن
الف بخمسائة معينة كما
اقتضاه كلامهما وصرح به
جمع معقدون لان الصلح
من الدين على بعضه ابراء
للبعض واستيفاء للباقي فهو
صلح حطيطه وهو بعيد فيه
الا اعتياض ووقع في كلامهما
في الرهن فيما لو انطاه
كيس دراهم ليستوفي منها
حقه والدرهم اقل منه

لاحقيقة المعاوضة (قوله الآلية) أى آتفاقي التنبية (قوله) لو كونه أى العوض اه عش (قوله) تنبيه اقترضه
الخ) الذى ابقى به شيخنا الشهاب الرملى فيما اذا عوض عن دين القرض الذهب ذهابا وقبضا بطلان التعويض
لانه من قاعدة مدعوجة بخلاف مسألة الصلح الآلية اذلا ضرورة الى تقدير التعويض فيها ويؤخذ من ذلك
انه لو وقع فيها تعويض كدعائن كذا كان باطلا وهو ظاهر للميتامل سم وتنهاية (قوله) جاز كما
هو ظاهر (هذا ظاهر ان كان يغير لفظ البيع كلفظ الاخذ والصلح والافيه نظر لان لفظ البيع يشتر الى
المعاوضة اه سم (قوله) اذلا ضرورة الخ) ولو وجد ما يصر الى المعاوضة كبعتك او عوضك او استبدل
مذاك كذا كان من قاعدة مدعوجة فيعتك كاهو الظاهر وكذا يقال في مسألة الصلح الآلية اه سم (قوله) لتقدير
المعاوضة فيه) أى في عقد الاستبدال المذكور (قوله) في تقدير المعاوضة فيه) أى في عقد الصلح اه عش (قوله)
لاحدا لاثنين) الاولى الف الف درهم (قوله) خلاف ما اذا كان الالف والخمسون الخ) الى قوله كما
زاد انها يعقبه ما فيه كانهما على ذلك في باب الرابا لكن المعتد الصحة اه الى لان لفظ الصلح يشتر بالفقاعة
فلو يتحصن عقده للتعويض وان جرى على معين عش (قوله) فيما لو اعطاه كيس دراهم) عبارة الروض
وشرحه في مسألة الكيس المذكور ما نصه وان قال خذته اى الكيس بما فيه بدرهمك فاخذه فكذلك اى
يضمنه بحكم الشراء الفاسد ولا يملكه الا ان علم انه قدر ماله ولم يكن سلما ولا قبة للكيس وقبل ذلك فيعابه
فشمول المستثنى منه ما لو كان ما فيه مجبولا او اكثر من دراهمه او اقل منها او مثلهما وللکيس قبة او لاقبة
له ولم يقبل فلا يملكه لا متاع ذلك في الروى بل وفي غيره في الاخرى اما غير الروى اذ لم يكن سلما فيملكه
ان قبل والا فلا يضمنه اخذنا بما ياتى وبصرح المتولى اه سم (قوله) لا يخالفه) كان وجه ذلك ان في مسألة
الكيس معاوضة بدليل قوله خذته بدرهمك ولذا قال بحكم الشراء الفاسد اه سم (قوله) فان قلت الخ)
راجع لاول التنبية اه سم (قوله) دون ربالفضل) اى والا لا يطلوه لانه حيث من قاعدة مدعوجة
اه سم (قوله) عن المقابلة) اى المعاوضة (قوله) وم) اى في التنبية اه كرى (قوله) لها) اى للمقابلة
وتقديرها (قوله) وهذا) اى التمكن ثم الترك (قوله) لا يقتضى الخ) الانسب يقتضى عدم إسقاطه

المعاوضة فلينظر ما أهمه قوله هنا لاحقيقة المعاوضة (قوله) تنبيه اقترضه مثلا دراهم الخ) الذى ابقى به شيخنا
الشهاب الرملى فيما اذا عوض عن دين القرض الذهب ذهابا وقبضا بطلان التعويض لانه من قاعدة مدعوجة
بخلاف مسألة الصلح الآلية اذلا ضرورة الى تقدير التعويض فيها ويؤخذ من ذلك انه لو وقع فيها تعويض
كهو ضمتك كدعائن كذا كان باطلا وهو ظاهر للميتامل (قوله) جاز كاهو ظاهر (هذا ظاهر اذ اجرى بغير لفظ
البيع كلفظ الاخذ والصلح والافيه نظر لان لفظ البيع يشتر الى المعاوضة (قوله) اذلا ضرورة الخ) فلو
وجد ما يصر الى المعاوضة كبعتك او عوضك او استبدل مذاك كذا كان من قاعدة مدعوجة فيعتك كاهو
الظاهر وكذا يقال في مسألة الصلح الآلية (قوله) فيما لو اعطاه كيس دراهم) عبارة الروض وشرحه في مسألة
الكيس المذكور ما نصه وان قال خذته اى الكيس بما فيه بدرهمك فاخذه فكذلك اى يضمنه بحكم الشراء
الفاسد ولا يملكه الا ان علم انه قدر ماله ولم يكن سلما ولا قبة للكيس وقبل ذلك فيعابه كشمول المستثنى منه ما لو
كان ما فيه مجبولا او اكثر من دراهمه او اقل منها او مثلهما وللکيس قبة او لاقبة له ولم يقبل فلا يملكه لا متاع
ذلك في الروى بل وفي غيره في الاخرى اما غير الروى اذ لم يكن سلما فيملكه ان قبل والا فلا يضمنه اخذنا بما
ياتى وبصرح المتولى اه سم (قوله) لا يخالفه) كان وجه ذلك ان في مسألة الكيس معاوضة بدليل قوله خذته
بدرهمك ولذا قال بحكم الشراء الفاسد (قوله) فان قلت الخ) هو راجع لاول التنبية (قوله) دون ربالفضل)

وللكيس قيمة أو أكثر ولا قيمة له ما قد يخالف ذلك وعند التأمل الصادق لا يخالفه فتنظر هل فان قلت فلم اشترط القبض فى
المجلس قلت يخرج عن رباليدوا انما راعوه دون ربالفضل لانه في القاعدة انما يتشاعن المقابلة ومرة ان لا ضرورة لها واما رباليد في تشاعن
التمكن من القبض تم تركه وهذا لا يقتضى إسقاطه فتأمل (وبيع الدين) ولو بين (لغير من) هو (عليه باطل في الاظهر بأن) بمعنى كان

على عمرو) لعجزه عن تسليمها
والعتمد مافي الروضة هنا
واصلها في الخلع من جواز
بعين أو دين بشرطه السابق
واقصا رابن بونس وغيره
على الدين مؤول كما اشار
إليه السبكي وبدل لذلك
قولهم لاستقراره كبعبه
من هو عليه وهو الاستبدال
السابق وعله إن كان
الدين حالا مستقرا والمدين
مليا مقرا أو عليه بدنة هو لم
يكن في اقامتها كلفه لها وقع
اخذنا من كلام ابن الرقعة
ولما لا يصح لتحقيق العجز
حينئذ ثم ان اتفقا في علة
الربا بشرط قبض الغرضين
في المجلس ولا كفي تعيينهما
في المجلس نظير ما مر في
الاستبدال واطلاق الشيخين
كالبعوى اشتراط القبض
حمله على الأول لو افق
تصريح ابن الصباغ ومقتضى
كلامه لا كثيرا بما مر من
التفصيل **تنبيه** أراد
بالبيع مطلق المقلب ولو لا لم
يرافق تمثله فتامه (ولو
كان زيد وعمرو دينان على
شخص فباع زيد عمرا دينه
بدينه) او كان له على شخص
دين فاستبدل عنه دين آخر
(بطل) اتحد المجلس
وعين وقبض في المجلس لا
(قطعاً) وحكي فيه الاجماع
والنهي عن ذلك صححه
جميع وضعفه آخرون والحوالة
جائزة لاجماع مع انها بيع

أي بالبد **قوله** والمتقدم في الروضة **الخ** وقال المنهج والنهاية **المعنى** **قوله** من جوازه أي بيع الدين
غير المثمن اه شرح المنهج عبارة **المعنى** **تنبيه** القول بالصحة انما يجزى في غير المسلم فيه اه **قوله**
بشرطه أي بيع الدين وانما اضافة اليه مع ان السابق هو شرط الاستبدال وهو قول المصنف فان استبدل
الخ لانهما يتصادقان في اجلة كاصح به قوله الاتي وهو الاستبدال السابق اه كردى ويرد عليه انه على هذا
يتكرر مع قوله الاتي ثم ان اتفقا **الخ** فالظاهر المتعين ان المراد بشرط بيع الدين بالدين السابق في شرح
والجديد جواز الاستبدال **الخ** قوله فلم جواز الاستبدال بدين حال **الخ** **قوله** مؤول أي مقدر بخلاف
العاطف والمعلوف يعني بعين أو دين **قوله** لذلك إشارة الى جوازه بعين أو دين وضمير استقراره راجع
الى الدين اه كردى **قوله** قولهم أي في تعليل الجواز **قوله** لاستقراره الى قوله ثم ان اتفقا في النهاية
والمعنى (كبعبه من هو عليه) من جملة المقول أي قاسا على بيعه **الخ** (وهو) أي بيعه من هو عليه **قوله** وعله
أي ما ذكر من صحة بيع الدين لغريم من هو عليه اه عرش **قوله** ان كان الدين **الخ** أي المبيع خبر لقوله وعله
قوله مستقرا) أي ما موثوق من سقوط طهره به لا جرة قبل تمام المدة فانما ليست مستقرة فلا يجوز بيعها ونحو
نجوم الكتابة اه يجزى **قوله** (مايا) أي وسرا من الملاء وهي السعة **قوله** والا كفي **الخ** خالفه **المعنى**
والنهاية فقال اوضح في اصل الروضة كالبعوى باشرط قبض الغرضين أي وان لم يكونا رويين وهذا هو
المعتمد وإن قال في المطلب مقتضى كلامه لا كثيرا يتخالفوا لا يصح ان يحمل الأول على الربوي والثاني على
غيره كما قاله بعض المتأخرين لان ما ظهري في ذلك لان الشيخين مثلاً ذلك العبداه **قوله** حملوه على الأول زاد
شيخنا الشهاب الرمي هذا الحل بأنه ينافيه تمثيل الشيخين بقولها بان يشتري عبد زيد بمائة له على عمرو ويحجب
بمع منافاته لان غايته انه يدل على ان المسئلة عامة للمتقين في علة الربا ولغيرهما وحينئذ فاشترط القبض
امامهم لتقسيمه ووافق فيهما الأول يقبل التخصيص والثاني يقبل التقييد فالحل اما تخصيص او تقييد
وهو صحيح فإين المذاهب فتأمل اه سم **قوله** (والامو افاق تمثله) أي لان الدين فيه ليس ميعا بل ثمننا اه سم
قوله (او كان له) الى قول المتن وقبض في النهاية **قوله** (او كان له **الخ**) كان كافرا ليدعي بكر عشرة درهم لكر
عليه دينار فلا يصح ان يستبدل احدهما عن دينه دين الآخر اه يجزى وفيه اقرار تصوير او حكا فانه هو
الاستبدال السابق وباقي اتفقا عن عرش ما يفيدان المراد بدينه آخر دين المدين على غير دأه وفيه انه هو
الذي مر اتفقا في المتن فليجرح تصويره والمعنى ترك **قوله** فاستبدل عنه ديناً آخر) هو واضح حيث لم وجد
شروط الخوالة او لا كان قال جعلت مالي على زيد من الدين لك في مقابلة دينك واتحد الدينان جنسا وقدا
وصفة وحلولا واجلا وصحة وكسرافينغي الصحة لانهما حواله اه عرش **قوله** (والنهي عن ذلك **الخ**) عبارة
المعنى لنهي صلى الله عليه وسلم عن بيع السكالي بالسكالي ، روه الحاكم وقال انه على شرط مسلم وفرد يبيع
الدين بالدين كما ورد التصريح بخرواية البيهقي اه **قوله** صححه **الخ** خبر قوله والنهي **الخ** **قوله** (والحوالة
جائزة **الخ**) أي فهي مستثناة اه عرش قول المتن (وقبض العقار) دخل فيه الناقب والمعنى بقولها ثم شرع
في بيان القبض والرجوع في حقيقة العرف فيه لعدم ما يضبطله شرعا ولغة كالا حياء والحرز في السرقة
فقال وقبض **الخ** (**قوله** ونحوه) الى قوله امامامعة المشتري في المعنى وكذا في النهاية لا لقوله ، إلا
إلى ومثلها وقوله بل نظر الى المتن **قوله** ونحوه) أي فا يبعد تابعه اه عرش (**قوله** كالارض وما
فيها **الخ**) مثال للعقار اه عرش عبارة المعنى وهو الارض والنخل والضياع كاقاله الجوهري واراد بالضياع
أي والالاطل ولا نه حيثئذ من قاعدة مدحجة **قوله** حملوه على الأول) رد شيخنا الامام شهاب الدين الرمي
هذا الحل بأنه ينافيه تمثيل الشيخين بقولها بان يشتري عبد زيد بمائة له على عمرو ويحجب ببيع منافاته لان
غايته ان يدل على أن المسئلة عامة للمتقين في علة الربا ولغيرهما وحينئذ فاشترط القبض امامهم لتقسيم
ووافق فيهما الأول يقبل التخصيص والثاني يقبل التقييد فالحل اما تخصيص او تقييد وهو صحيح فإين
المذاهب فتأمل **قوله** (والامو افاق تمثله) أي لان الدين فيه ليس ميعا بل ثمننا

الآية اه وعبارة الرشدى قوله كالارض هذا هو حقيقة العقار كما فى الصحاح وغيره فاذا خال الكاف عليه اما للاشارة الى ان مثل النخل بقية الشجر كما عبر به بعضهم او انها استقصائية اه (قوله ونحلا) اى رطبا او جافا وان كان الجاف لا يقام له وخرج بذلك الاشجار المقلوعة فلا بد فيها من النقل وان كانت حية واربى عودها كما كانت وكان الاولى وشجر كما عبر به الشيخ إلا ان يقال اثره للاقتصار عليه فى كلام الجوهرى فى تفسير العقار فقول الشيخ والشجر بيان للراد من العقار فى كلامهم اه ع ش (وثمره) مثال نحوه اه ع ش (قوله ولا) اى بأن تلتفت أو ان الجذاذ (فى منقولة) وفاقا للمعنى والاياعب وخلافا للثانية حيث قال وهو اى قول الشيخين قبل وان الجذاذ مثال لا قيد كما افاده الجلال البلقينى وشمل ذلك اى كون القبض بالتخيلة مالا باعيا بعد بدو صلاحها بشرط قطعها وبه افى الوالدرحمه الله تعالى اه قال الرشدى قوله مر بعد بدو صلاحها وكذا قبله المفهوم بالاولى ولما قيد بالعبدة لانها هى الواقعة فى السؤال الذى اجاب عنه والده اه (قوله ومثلها الزرع) ظاهره التفصيل فيه بين وان جذاه وغيره كالثمرة وهو ما اعتمدته فى الايعاب بعد ان بين أن ما أطلقه العباب من اعتبار التخيلة فيه هو ما فى الجوهر وغيرها اه سم (قوله حيث جاز بيعه) اى بأن كان المقصود منه ظاهرا اه ع ش (قوله اى اقباض ذلك) اول به لصح حمل قوله تخيلته عليه اذ كل من الاقباض والتخيلة فعل البائع بخلاف القبض فانه فعل المشتري ولا يحمل عليه التخيلة الاعلى وجه المبالغة لقوة سببها فى حصول القبض اه سم وقوله ليصح حمل قوله اى ولا لخصوص الاقباض ليس شرطاً الا اذا كان للبائع حق الحبس فالتفسير المذكور لصحة الحمل لا غير اه رشيدى قول المتن (تخيلته للمشتري) اى تركله اه معنى (قوله بلفظ بدل الخ) كخليت بينك وبينه او ما يقوم مقام اللفظ كالكتابة او الاشارة ومحل اشتراط ذلك كما هو ظاهر ان كان للبائع حق الحبس اما اذا لم يكن له فسيأتى انه يستقل المشتري بقبضه فلا يحتاج الى لفظ اه بجري عن الشورى عن الطندائى وقوله ومحل اشتراط الخ فى سم ما يوافقه قول المتن (وتمكينه من التصرف) ولان لم يتصرف فيه ولم يدخله نابة ومعنى عبارة الايعاب وهى اى التخيلة كاعلم بما تقرر تمكين البائع او وكيله المشتري او وكيله من التصرف فى المبيع بازالة المانع الحسى والشعري اه (قوله بتسليم مفتاح الدار) اى إن كان مفتاح غلق مثبت بخلاف مفتاح القفل اه ع ش (قوله إن وجد) نعم ان قال له البائع تسلمه واصنع له مفتاحا فبئنى ان يستغنى بذلك عن تسليم المفتاح سم على منهج اى ومع ذلك يفسخ العقد فى المفتاح بما يقابل من الثمن ويثبت للمشتري الخيار بتلقه فى يد البائع وإن كانت

من نحو بناء ونخل ولو بشرط قطعه وثمره مبيعة قبل وان الجذاذ والا فبى منقولة فلا بد من نقلها ومثلها الزرع حيث جاز بيعه فى الارض اى اقباض ذلك (تخيلته للمشتري) بلفظ يدل عليها من البائع (وتمكينه من التصرف) فيه بتسليم مفتاح اليه اى إن وجد

(قوله قبل وان الجذاذ) وقال الجلال البلقينى لافرق بين المبيعة قبل أو ان الجذاذ أو بعده خلافا لما وقع فى الروضه بذلك اتفق شيخنا الشهاب الرملى وفى شرح العباب للشارح ما نصه عبارة الاذرى ويستثنى من اعتبار التحويل بيع الشجر بشرط قطعه والجدار بشرط نقله والثمرة على الشجر سواء اشترط قطعها او لا وهكذا يبيع الزرع فى الارض حيث يصح وما اشبه هذا فان التخيلة كافية فيه انتهت وإما يتجوز ما ذكره بناء على عدم تقييده الثمن بقبل وقت الجذاذ الذى ذهب اليه جماعة اما على تقييده به الذى هو المعتمد فلا بد من النقل فى جميع ما ذكره اه (قوله ومثلها الزرع) ظاهره التفصيل فيه بين وان جذاه وغيره كالثمرة وهو حصل ميله فى شرح العباب بعد ان بين أن ما أطلقه العباب من اعتبار التخيلة فيه هو ما فى الجوهر وغيرها (قوله اى اقباض ذلك) اول به لصح ان يحمل عليه قوله تخيلته اذ كل من الاقباض والتخيلة التى هى فعل البائع فيصح حمل احدهما على الآخر بخلاف نفس القبض فانه فعل المشتري فلا يحمل عليه التخيلة التى هى فعل البائع ولو زاد الباء فى قوله تخيلته لم يحتج لتاويل القبض بالايقاض نعم يمكن حمل التخيلة على القبض على وجه المبالغة لقوة سببها فى حصول القبض (قول المصنف تخيلته للمشتري مع لفظ الخ) جعل هذا تفسيراً للاقباض ويعلم بما يأتى ان الاقباض والاذن فى القبض إنما يعتبر اذا كان البائع حق الحبس ولا كان للمشتري الاستقلال بالقبض فهذه الامور إنما تشتترط اذا كان البائع حق الحبس والالم بشرط شيء من

مع عدم مانع حتى أو شرعى لان القبض لم يحد لغو ولا شرعا فحكم فيه العرف وهو قاض بهذا وما يأتى اى باعتبار ما ظهر لهم فلا ينافى ذلك جريان الخلاف فيه لانه مبنى على الاختلاف هل العرف كذلك أو لا وإنما يعتد بذلك (بشرط فراغه من امعة) غير المشتري من (البائع) والمستاجر والمستعير والموصى له بالمنفعة والغاصب كما اعتدته الأذرى وغيره وغلط اغنى الأذرى من اخذ بمفهوم الاقتصار على البائع عملا بالعرف لتأتى التفرغ هنا حالا وبه فارق قبض الارض المزروعة بالتخلية مع بقاء الزرع ولو جمع الامتعة ببعضها حصل قبض ماعداه فان حولها لغيره حصل قبض الجميع اما امتعة المشتري ويظهر أن المراد به من وقعه الشراء دون نحو وكيله فلا تضر كحقير متاع لغيره (فان لم يحضر العاقدان المبيع) العقار أو المنقول الذى يد المشتري امانة كان أو ارضا بان غاب عن محل العقد وقلنا بالاصح ان حضورهما عند المبيع (حالة القبض) غير شرط (اعتبر) في صحة قبضه اذن البائع فيه ان كان له حق الحاس و (مضى زمن يمكن فيه المضى إليه) عادة مع زمن يسع نقله أو تفرغه مما فيه لغير المشتري (في

قيمة المفتاح نافية اه عش (قوله) ودخل في المبيع) ينبغي انه احتراز عما لو صرح باخراجه فقط والا فالظاهر دخوله عند الاطلاق وان كان منقولا اه سم (قوله مع عدم الخ) متعلق بالتخلية (قوله) مانع حتى) اى ككونها في يد غاصب و (قوله او شرعى) اى كشغل الدار بامتعة غير المشتري اه عش (قوله) لان القبض الخ) لتعلل لحصول القبض بما ذكر في المتن والشرح (قوله فحكم) من التحكيم ببناء المفعول (قوله) وهو راض بهذا وما يأتى) اى والعرف قاض بما ذكره المصنف في هذا وفي بعده اه معنى (قوله) لم اى للسحاب وقوله لذلك اى قضاء العرف بهذا وما يأتى (قوله) جريان الخلاف) اى المشار إليه بقول المتن الاصح (قوله) فيه) اى بما يأتى (قوله) لانه مبنى على الاختلاف الخ) حاصله ومتى وقع الخلاف في شيء اه هو قبض أو لا كان ناشئا عن الخلاف في العرف فيه فن عده قبضا ينسب للعرف ومن نى القبض فيه يقول العرف لا يبعده قبضا اه عش (قوله) كما اعتمد الخ) راجع لقوله والمستاجر الخ (قوله) عملا بالعرف) علة لا شرطا الفراغ ما ذكر (قوله) لتأتى التفرغ الخ) علة للعمل بالعرف اه عش اى لاقتضاء العرف ذلك عبارة المعنى عقب المتن لان التسليم في العرف موقوف على ذلك فيفرضها بحسب الامكان ولا يكلف تفرغها في ساعة واحدة اذا كانت كبيرة اه (قوله) هنا) اى في نحو الدار (قوله) حالا) اى من شأن الامتعة ذلك بخلاف الزرع وعليه فلولق الزرع جدا بحيث يمكن التفرغ منه حالا لا يمنع وجوده من القبض ولو كثرت الامتعة بحيث تعذر تفرغها حالا منعت القبض اه عش (قوله) بعضها) عبارة النهاية والمعنى في بيت من الدار وخلق بين المشتري وبينها حصل الخ (حصل قبض ماعداه) ظاهره وان كانت الامتعة في جانب من البيت وهو واضح ان اغلق عليها باب البيت ولا فينبئ حصول القبض فيما عدا الموضع الحامى للامتعة عرفا اه عش (قوله) اما امتعة المشتري) محترز قوله غير المشتري (قوله) ومن نحو وكيله) بقاء امتعة الوكيل والولى مانع من صحة القبض لانها تمنع من دخول البيع في يده من وقع له الشراء اه عش (قوله) كحقير متاع) اى كحصى ومنارة وخرج غير الحقيق ومنه قصص صغير الجرم كبير القيمة في حق صغير ويفرق بينه وبين الحقيق بانه لغوه يقصد حفظه في الدار واحرازها والمنع عنها لاجله فتعد مشغولة فلا بد من التفرغ ولا كذلك الحقيق فليتأمل سم وعش (قوله) لغيره) ولا فرق في ذلك بين الغنى والفقير فما يظهر اه عش قول المتن (فان لم يحضر العاقدان) شمل ذلك مالوم يحضر واحد منهما او حضر أحدهما دون الآخر كما لو كتب أحدهما بالبائع او الشراء لغائب بعد المبيع وهو ظاهر فيما لو غابا معا والمشتري امالوكان المشتري حاضرا عند المبيع وكسبه البائع بالبيع قبيل فيحتمل انه لا يحتاج لمضى الزمن لحضوره عنده ولكن قضية اطلاقهم اعتبار مضى زمن امكان حضور البائع فيجب العمل به حتى يوجد صارف عنه اه عش (قوله) العقار) الى قوله اما عقار في المعنى ولى التنبيه في النهاية (قوله) الذى يد المشتري) نعت للمبيع (قوله) عن محل العقد) اى مجلسه وان كان بالبلد اه عش (قوله) يسع نقله) اى في المنقول (قوله) او تفرغه) اى في غير المنقول بل مطلقا (قوله) او تفرغه مما فيه الخ) هذا سماع مقابلته لقوله الآتى اما عقار او منقول الخ صريح في عدم اعتبار تفرغه بالعلم من متاع غير المشتري ذلك فليتأمل (قوله) ودخل في البيع) ينبغي انه احتراز عما لو صرح باخراجه فقط والا فالظاهر دخوله عند الاطلاق وان كان منقولا (قوله) بشرط فراغه من امتعة غير المشتري) هل يجري هذا الشرط في المنقول حتى لو كان المبيع ظرفا كانا موزنيل مشغول بامتعة غير المشتري لم يكف نقله قبل تفرغه فيه نظر ولا بعد الجريان وان كان نقل المنقول استيلاء حقيقيا بخلاف تخلية العقار شمر ايت قوله الآتى مع تفرغ السفينة وسياق فيه يان (قوله) لتأتى التفرغ الخ) قد ينعكس الحال فتأتى التفرغ حالا من الزرع دون الامتعة (قوله) كحقير متاع لغيره) اى كحصى ومنارة وخرج غير الحقيق ومنه قصص صغير الجرم كثير القيمة في حق صغير ويفرق بينه وبين الحقيق بانه لغوه يقصد حفظه في الدار واحرازها والمنع عنها لاجله فتعد مشغولة فلا بد من التفرغ ولا كذلك الحقيق فليتأمل (قوله) او تفرغه مما فيه) هذا سماع مقابلته

اغفر للشقة ولا مشقة في
اعتباره متى ذلك أمّا قمار
أو منقول غائب يبد البائع
أو اجنبي فلا يكفي معنى
زمن إمكان تفرغه ونقله
بل لا بد من تخلّته ونقله
بالفعل وأما مبيع حاضر
منقول أو غيره ولا أمتة
فيه لغير المشتري وهو يده
فيه تبر في قبضه معنى زمن
يمكن فيه النقل أو التخلية
مع إذن البائع أن كان له
حق الحبس (تنبيه)
ما ذكره من إلحاق يدا الاجنبي
بدا المشتري هو الذي يتجه
لأن المشتري إنما اكتفى
بالفدیر فيما يده لقوتها
بمختلف يدا البائع والاجنبي
وأما قول الاسنوي أن يدا
الاجنبي كيد المشتري كما
ذكره الرافعي في الرهن
فمنوع نقلها وتوجبها وفي
الحاضر يدا المشتري هو
ما اقتضاه كلامهما في الرهن
واعتمده الاذري والزرکشي
وغيرهما ولم يبالوا بكون
المصنف في المجموع وإن
الرفعة في الكفاية نقلها عن
الموتلى وأقرادته يصير
مقبوضا بنفس العقد وإن
كان للبائع حق الحبس
لكن الحق أن هذا المنقول
هو الاحق بالاعتماد كما بينته
في شرح العباب بما يعلم منه
أن رجوع شيخنا عن محله
اعتاده ليس في محله
(وقبض المنقول) المتناول

باليد عادة

الموجود في يده لونه فخر ظاهر وقبضه آت في نظيره لا في ولا أمتة فيه لغير المشتري خلافا له سم
أقول لو وجدنا في اعتبارنا تفرغ رقبه الباع وظهر الثبابة وتولية حل الحواشي عبارة شرح المنهج
عبارة العباب فإن لم يكن المبيع حاضرا في مجلس العقد كفت التخلية ولو منقولا مع معنى إمكان قبضه اه
(قوله إنما اغفر) أي اغفر عده وتركه (قوله غائب) قيد في كل من العقار والمنقول (قوله
الاجنبي الخ) خلافا للمتي (قوله وهو يده) أي حيا مالوكان يده حقيقة لم يشترط معنى زمن بل إذن
البائع أن كان له حق الحبس والألا اله منه مر ومثله في حاشية سم على منعه عنه مر ثم نقل عنه مر أنه
مر قال به ذلك ينبغي أنه لا بد من معنى زمن بعد العقد يمكن فيه تناوله ورفع اه أقول وهذا هو قياس
اعتبار معنى زمن يمكن فيه الوصول والنقل فيما كان غائبا وهو يدا المشتري فتأمل اه عرش وياقي في
الشرح وعن المتن وسيم والرشيدي اعتماد الأول (قوله أو التخلية) ليس المراد بها التخلية حقيقة بل
تتمهل على إمكان التفرغ منه وعبارة سم على حج لعل المراد الاستيلاء والا لا وجه له ذكر اه لأن العقار
الحالي من أمتة غير المشتري قبضه بالاستيلاء عليه مع الإذن أن كان للبائع حق الحبس ولا يعتبر فيه تفرغ
لإذ ليس فيما به تبر تفرغه فاذا كان يدا المشتري لم يعتبر فيه قبضه وراه إذن البائع بشرطه غير مجرد زمن يمكن
فيه الوصول إليه والاستيلاء اه عرش عبارة الرشيدي قوله التخلية لعل المراد تقدير إمكان التخلية
لو فرضناه يدا البائع والألا اله معنى الباع إمكان التخلية مع أنه على بالفعل اه وعبارة المعنى ولو كان المبيع
تحت يدا المشتري أمانة أو مضى وناله وحاضر ولم يكن للبائع حق الحبس صار مقبوضا بنفس العقد بخلاف
ما إذا كان له حق الحبس فإنه لا بد من إذنه اه (قوله فمنوع الخ) وفاقا للمتي والثبابة عبارة تاملوا المعتمد
خلافا وهو أن يدا الاجنبي كيد البائع اه (قوله وفي الحاضر الخ) عطف على قوله من إلحاق الاجنبي (قوله
واعتمده الاذري) وكذا اعتمده النهاية (قوله أن هذا المنقول) أي عن الموتلى من أنه يصير مقبوضا بنفس
العقد وإن كان للبائع حق الحبس ولا يعتبر معنى زمن يمكن فيه التخلية والنقل (قوله هو الاحق الخ) اعتمده
المعنى لا لاقوله وان كان الخ (قوله كايته) في شرح العباب عبارة تاملنا أن كان أمانة فقد رضى بدوام يده أو
مضمون ناسط ضمان القيمة وتقرضان الثمن اه (قوله أن رجوع شيخنا الخ) عبارة شرح الروض وخرج
بالغائب الحاضر يدا المشتري ولا أمتة فيه لغيره فإنه يكون مقبوضا بمعنى زمن يمكن فيه التخلية أو النقل
ولا يفتقر فيوفى الغائب إلى إذن البائع أن لم يكن له حق الحبس والا افتقر كما يعلم مما يأتي وفاقا للشيخين
وخلافا للموتلى هكذا فهم ولا تعز بما يخالفه اه نعم أن كان الباع عايتناول باليد وكان في يد المشتري
بالفعل كنديل حله في يده كان مقبوضا بنفس العقد مر اه سم قول المتن (وقبض المنقول) أي حيوانا
أو غيره نهاية معنى (قوله المتناول) إلى قوله وفيه نظير في المعنى لا لاقوله لا الدالة إلى المشحون تقول له وكذا
ركوبه إلى الموتى بشرط وقوله يتعين إلى مر وإلى قول المتن فإن جرى في النهاية لا ما ذكره وقوله تناوله بها
وقوله وفيه نظير إلى ولو باع قول المتن (تحويله) أي ولو تبعا لتحويل منقول آخر هو بعض المبيع كمالو اشتري
عبد أو ثوبها وحامله فاذا أمره بالنقل بالثوب حصل قبضهما فليتمل سم على حج وقضيته أنه لو اشتري
لقوله الآتي أمانا قمارا ومنقول الخ صريح في عدم اعتبار تفرغه بالفعل من متاع غير المشتري الموجود
فيه بالفعل وفيه نظر ظاهر وقضية قوله في نظيره الآتي ولا أمتة فيه لغير المشتري خلافا (قوله أو التخلية)
لعل المرادها الاستيلاء والا فلا وجه لذلك اه لأن العقار الحالي من أمتة غير المشتري قبضه بالاستيلاء عليه
مع الإذن أن كان للبائع حق الحبس ولا يعتبر فيه تفرغ إذ ليس فيه ما يعتبر تفرغه فاذا كان في يد المشتري
لم يعتبر فيه قبضه وراه إذن البائع بشرطه غير مجرد معنى زمن يمكن فيه الوصول اليه والاستيلاء عليه (قوله
وأما قول الاسنوي الخ) ما قاله الاسنوي ممنوع مر (قوله هو ما اقتضاه كلامهما الخ) عبارة شرح
الروض وخرج بالغائب الحاضر يدا المشتري ولا أمتة فيه لغيره فإنه يكون مقبوضا بمعنى زمن يمكن فيه
التخلية أو النقل ولا يفتقر فيوفى الغائب إلى إذن البائع أن لم يكن له حق الحبس والا افتقر كما يعلم مما يأتي

سفينة وما فيها من الامتعة أنه يكتفي بتحويل السفينة من مكان إلى آخر لوجود العلة وهو ظاهر **(فرع)**
 حمل المنقول ومشي به إلى مكان آخر هل يحصل القبض بمجرد ذلك أو لا بد من وضعه مالم يرد إلى الثاني لأنه
 لا يعد أنه نقله إلا بعد وضعه فليحذر رسم على المنهج اه ع ش اقول هو الحمل حكمه حكم الحمل كما هو ظاهر
 ويقيده ايضا ما يأتي في شرح فيكون معيار التبعة وما يأتي هناك عن السيد عمر فقوله لا لأنه لا يعد الخ ظاهر المنع
 والله اعلم **(قوله تناول بها)** ظاهره وان لم يضعه في محل ولو جرى البيع في دار البائع كما يأتي عن ع ش **(قوله)**
كسفية ولو كانت كبيرة وهي على البراكتي بالتخليع مع التفرغ فيما يظهر اه عميره وقال مر إذا كانت
 لا تنجز بالجر فهي كالعقار سواء كانت في البر أو البحر ولا بان كانت تنجز بجره ولو معاونه غير على العادة
 فكل المنقول سواء كانت في بر أو بحر ولا يشترط ان تكون تنجز بجره وحده بدليل ان الحمل الثقل الذي
 لا يقدر وحده على نقله يحتاج إلى معاونه غير فيه من المنقول الذي يتوقف قبضه على نقله ولا يشترط ايضا
 ان تنجز بجره مع الخلق الكثير وإلا فكل سفينة يمكن جرها بجمع الخلق الكثير لحاسم على منبه وهو
 واضح اه ع ش **(قوله وان اشترى مع محله)** ظاهره انه يحصل قبض محله حينئذ بالتولية ولو قبل فراغه منه
 ويوجه بانه متاع المشتري وهو لا يشترط الفراغ منه مر اه سم **(قوله على الاوجه الخ)** عبارة المغنى
 ولو اشترى الامتعة مع الدار صفقة اشترط قبضا نقلها كالو افردت وقبل لا تبع القبض الدار ولو اشترى
 صبرة ثم اشترى مكانها لم يكف خلافا للواردى كالو اشترى شيئا في داره فانه لا بد من نقله اه **(قوله مع)**
تفريغ السفينة) ومثلها في ذلك كل متول بما يعذر ظافي العادة لا بد من تفريغه نهاية ومعنى قال ع ش قوله مر
 بما يعذر فانه الصندوق فيشترط لصحة قبضه تفريغه بما فيه إذا بيع منفردا امالو بيع مع مافيه كفي قبضها
 تحويل الصندوق وقوله في العادة ينبغي ان مثل ذلك فيما يظهر مالو باع الشجرة دون الثمرة فيشترط لصحة
 القبض تفريغ الشجرة من الثمرة لانها وان لم تكن ظرفا حقيقيا لها لكنها اشبهت الظرف لان وجود الثمرة
 على الشجرة مانع من التصرف فيها اه **(قوله من محله الخ)** **(قوله مع تفريغ الخ)** متعلقا بالتحويل **(قوله)**
لا الدابة الخ) هو ظاهر النهاية ونظر فيه عميره اه ع ش **(قوله المشحونة الخ)** نعمت للسفينة **(قوله وتقدير)**
الخ) عطف على تفريغ السفينة **(قوله كما يأتي)** اى في المتن عن قريب **(قوله امره له بالتحويل)** اى
 حيث امثل امره بالتحويل بالفعل امالو امره بولم يتحول فلا يكون قبضا مثله مالو تحول لجهة غير الجهة التي
 امر بها اه ع ش **(قوله وكذا ركه عليه الخ)** خالفه النهاية والمغنى فقالا ولا يكرى ركهها واقفة ولا استعمال
 العبد كذلك اى واقفا ولا وطه الجارية اه **(قوله وذلك)** راجع إلى ما في المتن **(قوله مرثا للقباض)**
 اى وقت القبض ايضا كوقت الشراء اه ع ش **(قوله ويتعين محله الخ)** فيه نظرا اه سم **(قوله دون)**
الدائب) فلو اشترى او كمل سبقت رؤيته له دون الموكل صح عقده ولو قبضه الموكل مع عيه المبيع اكنى بتولية
 البائع له وتمكينه من التصرف فيه وان لم يرد مع قبضه انه لا يشترط في الموكل حينئذ الا بصار لعدم اشتراط
 رؤيته ما قبضه هذا ومقتضى كلام الشارح مر اعتماد التعميم اه ع ش اى تعم شرط الرؤية للغائب
 والحاضر وكلام المغنى كالصريح في اعتماده عبارة النهاية وظاهره اى النص الذي اعتمد الزركشى
 وغيره عدم الفرق بين الحاضر والغائب وحمله بعضهم على الحاضر دون الغائب اه قال ع ش قوله مر
 وظاهره عدم الفرق معتمد وقوله بين الحاضر والغائب لعل المراد بالنسبة للغائب ان يكون

وفاقا للشخصين خلافا للمتلون هكذا افهم ولا تفتقر بما خالفه اه نعم إن كان المبيع مما يتناول باليد وكان
 المشتري بالفعل كدليل محله في يده كان مقبوضا بنفس العقد مر **(قول المصنف تحويله)** اى ولو تبعا
 لتحويل منقول اخره بعض المبيع كالو اشترى عبدا وواو حامله فاذا امره بالاتقال بالثوب حصل
 قبضه ما فليتأمل **(قوله وان اشترى مع محله)** ظاهره انه يحصل قبض محله حينئذ بالتولية ولو قبل فراغه منه
 ويوجه بانه متاع المشتري وهو لا يشترط الفراغ منه مر **(قوله مع تفريغ السفينة)** اى مع تفريغ السفينة
 المشحونة بالامتعة التي اغير المشتري ومثلها في ذلك كل منقول لا بد من تفريغه مر **(قوله ويتعين محله الخ)**

تناوله بها وغير المتناول بها
 كسفية يمكن جرها
 (تحويله) أى تحويل المشتري
 أو نائبه له وان اشترى مع
 محله على الاوجه لا لا يجوز
 للتبعية من محله إلى محل آخر
 مع تفريغ السفينة لا الدابة
 فيما يظهر ويفرق بأنها لا
 تعد ظرفا لما عليه المشحونة
 بالامتعة التي لغير المشتري
 وتقدير ما بيع مقدرا كما
 يأتي وكما تحويل الحيوان
 أمره له بالتحويل وكذا
 ركه عليه وجولسه على
 فرش باذن البائع وذلك
 لاننى الصحيح عن بيع
 الطعام حتى يتحول هو احتيج
 في الاخيرين لا ذنه وإن لم
 يكن له حق الحبس على ما
 اقتضاه اطلاقهم اضعفهما
 بالنسبة لما قبلهما ويشترط
 في المقبوض كونه مرثيا
 للناض كذا في البيع نص
 عليه في الام واعتمد
 الزركشى وغيره ويتعين
 محله على الحاضر دون
 الغائب لانه يتساع فيه مالا
 يتساع في الحاضر كما مر

ومرأن اتلاف المشتري قبض وان لم يحرق نقل قال ابن الرفة كالموردى والقسمه وإن جعلت بيعا لا يحتاج فيها إلى تحويل المقسوم إذ لا ضمان فيها حتى يسقط بالقبض اهـ وفيه نظر ما اخذه ما مر أن علة منع التصرف قبل القبض ضعف السلك لا توالي ضمانين كما رولو باع حصته من مشترك لم يحزله الاذن في قبضه إلا باذن الشريك وإلا فالحكم فان أقبضه البائع كان طريقا للقرار على المشتري على الوجه لأن التاف في يده علم أو جهل خلافا لمن خص الضمان بالبائع في حالة الجهل لأن بد المشتري في أصلها يد ضمان فلم يؤثر الجهل فيها (فان جرى البيع) ثم أريد القبض والمبيع (بوضع لا يختص بالبائع) يعني لا يتوقف حل الانتفاع به على أذنه كمسجد وشارع ومات وملك مشتر أو غيره لكن ان ظن رضا (كقوله إلى حيز منه) لوجود التحويل من غير تعدو قوله لا يختص بالبائع

مستحضر لاوصافه التي رآها قبل ذلك سواء كان هو العاقد أو غيره كان وكل من اشتراه أو تولى هو قبضه فلا بد إذا كان المبيع غائبا من كونه اهـ قبل ذلك ولا يكتفى برؤية الوكيل وقوله وحمله بعضهم هو حج اهـ عرش (ومرأن اتلاف المشتري الخ) وكذا مر الاكتفاء في الفرقة على الشجرة والزرع في الأرض بالتخلية فيستثنى ذلك من كلامه نهاية ومعنى (قوله قال ان الرفعة الخ) اقره النهاية وجزم المعنى به أي باستثناء القسمة من غير عزو لاحد (قوله والقسمه) أي قسمة الأجزاء عرش (قوله وفيه نظر) يوافق النظر ما في الروض وشرحه مما نصه له بيع مقسوم قسمة افرأ قبل قبضه بخلاف قسمة البيع أي بان كانت قسمة تعدل أو رد ليس له بيع ما صار له من نصيب صاحبه قبل قبضه اهـ وقوله من نصيب صاحبه اخرج غيره وهو نصيبه هو فليتأمل سم على حج اهـ عرش عبارة الرشيدى فيه نظر ظاهر إذ لا تلازم بين رفع الضمان وصحة التصرف ثم أيت الشهاب حج نظره فيه (قوله وباع حصته) إلى المتن في النهاية (قوله من مشترك) أي عقار اكان أو منقول على ما يقتضيه اطلاعه وسياق في كلام سم عنه أي م ما يخالفه وهو اقرب ويوجه بان المنقول بتسليمه للمشتري يخشى ضياعه بخلاف غيره اهـ عرش (قوله لم يحزله الاذن) أي ومع ذلك القبض صحيح كما هو ظاهر مر اهـ سم على صحيح وعبارته على منح فرع اشترى حصة احد الشريكين من مقار شائع بينهما فيحتاجه انه لا يشترط في صحة القبض اذن شريك البائع بل يكفي اذن البائع مع التفرغ من متاع غير المشتري لأن البائع على العقار حكيم فلا ضرر فيها على الشريك بخلاف المنقول وفاقا في ذلك لم يحزله اقول وعليه فيشترط في المنقول لصحة قبضه اذن الشريك فلو وضع يده عليه بلا اذن من الشريك لم يصح القبض فلو تلف في يده انفسخ العقد ولا يصح تصرفه فيه اهـ عرش (قوله وإلا) أي بان تعذر استئذانه وامتنع من الاذن (قوله فان أقبضه البائع) بقرى ما لو اذن له في قبضه ويظهر أنه لا اثر لجرد الاذن فلا يصير البائع ضامنا بذلك وان حرم عليه حيث كان عالما بمخرمة ذلك اهـ سم قول المتن (فان جرى البيع) أي في أي مكان كان نهاية ومعنى (قوله ثم أريد) إلى قوله أو البيع في النهاية (قوله والمبيع) اصلح الشارح به المتن لأن ظاهره ان الموضوع طرف للبيع عبارة المعنى تنبيه كان الأولى للبصفتان زيدو البيع بالمحم فان جريان البيع لا مدخل له فيها نحن فيه كما قدرته في كلامه لكنه تبع المحرر في ذلك ولعله من غير تأمل اهـ (قوله معنى لا يتوقف الخ) عبارة المعنى بان اختص بالمشتري بتملك أو وقف أو وصية له بالمنفعة أو اجارة أو نحوه ذلك كالتحجر أو لم يخص باحد كومات وشارع ومسجد وشمل كلامه المغضوب من اجنبي والمشتري بين المشتري وغيره وبين البائع وغيره فانه يصدق انه لا اختصاص للبائع به وان قال الاسنوى فيه نظر اهـ (قوله لكن ان ظن رضاه) كذا شرح مر وقد يقتضى عدم حصول القبض إذ لم يظنه وسياق وقد نظر الاسنوى وان التقى في افادة النقل في المغضوب للقبض لكن جزم الشارح في شرح الارشاد بحصول القبض بالنقل للمغضوب وهو حاصل ما في شرح العباب فان حاصل ما فيه ان حصول القبض بالنقل الملك الغير لا يتوقف على أذنه وإنما المتوقف عليه رفع الحرمة وافتى شيخنا الشهاب الرملى بأنه يكفي النقل للمغضوب دون المالبائع فيه شركة إذ الما باذن اهـ سم وقوله وافتى شيخنا ان لم يظنه كسائى في الشرح اهـ وعبارة عرش قوله مر وقد ظن رضاه ليس بقيد لما سياتى في قوله وهو المعتمد خلافه فقد اقرى الدارحة الله تعالى بالاكتفاء بنقله في المغضوب أو محمول على ما إذا كان مشتركا بين البائع

فيه نظر (قوله وفيه نظر) ويوافق النظر ما في الروض وشرحه مما نصه له بيع مقسوم قسمة افرأ قبل قبضه بخلاف قسمة البيع ليس له بيع ما صار له فيها من نصيب صاحبه قبل قبضه اهـ وقوله من نصيب صاحبه اخرج غيره وهو نصيبه هو فليتأمل (قوله لم يحزله الاذن) أي ومع ذلك القبض صحيح كما هو ظاهر مر (قوله لكن ان ظن رضاه) كذا شرح مر وقد يقتضى عدم حصول القبض إذا لم يظنه وسياق وقد نظر الاسنوى وان التقى في افادة النقل في المغضوب للقبض لكن جزم الشارح في شرح الارشاد بحصول القبض بالنقل للمغضوب وهو حاصل ما في شرح العباب فان حاصل ما فيه ان حصول القبض

كان محل مختص به فقله
لما لا يختص به كفي ودخول
الباء على المنصور عليه لغة
صحيحة وان كان الاكثر
دخولها على المنصور (وان
جري) البيع ثم اريد
القبض والمبيع (في دار
البائع) يعني في محل له
الاتفاق به ولو بنحو اجارة
ووصية وعارية فان قلت
يشكل على هذا قوله ان
المستعير لا يبيع مع بائيه انه
بالاذن معير للبقعة قلت لا
يشكل لما ياتي ان له ائابة
من يستوفى له المنفعة لان
الاتفاق راجع اليه وما هنا
من هذا لان النقل للقبض
اتفاق يعود للبائع يراه
عن الضمان فكيف اذنه فيه
ولم يكن محض اعادة حتى
تمتع وحيث قسمته في
هذه معير الا بية باعتبار
الصورة لا الحقيقة (لم يكف)
ذلك اي نقله لغيره
في القبض المفيد للتصرف
لان يد البائع عليه تبعا لمحل
نعم لو كان يتناول باليد
فتناوله ثم اعاده كفي لان
قبض هذا لا يتوقف على
نقل محل اخر فاستوت فيه
الحال كلها (الا باذن البائع)
في النقل للقبض (فيكون)
مع حصول القبض به (معير)
للبقعة التي اذن في النقل
اليها والمبيع في دار اجني
لم يظن رضاه اشترط اذنه
ايضا او في مشتركة بين
البائع وغيره اشترط

والمشترى اه (قوله قيدي المنقول اليه) لانه ان اراد حمل المتن على ذلك فهو تكلف تام ومخالف لزيادة قوله
والمبيع او بيان الحكم في نفسه فلا إشكال اه سم (قوله ودخل الباء الخ) اشار به الى رد ما قاله الولي العراقي
ان قول المصنف لا يختص بالبائع مقولوب وصوابه لا يختص بالبائع به لان الباء تدخل على المنصور اه (قوله
وان جرى البيع) اي في اي مكان كان اه معنى (قوله في محل له الاتفاق به) شغل نحو الشارع وليس مرادا
كما هو ظاهر رشيدى وسم عبارة عرش قوله الاتفاقة به اي دون المشتري فلا يرد الموات ونحوه اه عبارة
المعنى ان في موضع يستحق منفعة او الاتفاقة به بملك او وقف او وصية او اجارة او اعادة او نحو ذلك
كتحجر اه (على هذا) اي قوله وعارية (قوله قوله من المستعير لا يبيع) كان الاول ان يؤخره (قوله القبض)
سيد كثره بقوله اما اذنه في مجرد النقل الخ (قوله وما هنا من هذا) محل تامل اه سيد عمر (قوله باعتبار
الصورة) قضية هذا النالو تلتفت للبقعة تحت يد المشتري لم يضمن وهذا ظاهر لاذكر من انه في الحقيقة نائب
في استيفاء المنفعة عن المستعير اه عرش قول المتن (لم يكف ذلك) محله بالنسبة الى التصرف اما بالنسبة الى
حصول الضمان فانه يكون كافيا لاستيلانه علىه نهاية ومعنى الى ذلك اشار الشارح بقوله المفيد للتصرف
(قوله ثم اعاده) مجرد تصوير او الفالحكم كذلك وان لم يعبده اه عرش (قوله لا يتوقف على نقل الخ) اي
فلا يشترط نقله عن محل البائع اه رشيدى (قوله او البيع الخ) عطف على قوله البيع في دار البائع (قوله
في دار اجني لم يظن رضاه اشترط اذنه ايضا) الوجه عدم اشتراط ذلك والاكتفاء بالنقل الى المنصوب مر
والحاصل ان الوجه حصول القبض بالنقل لملك الغير وان لم ياذن لانه لا ينقص عن النقل للمنصوب الذي
يكفي انتقال اليه على المتوجه وان النقل الى مال البائع فيه شركة بغير اذنه لا يكفي لان يده عليه وعلى ما فيه في
مانعة من حصول القبض اه سم (قوله اشترط اذنه) المعتد خلافاً فقد اتى الوالد رحمه الله بالاكتفاء
بنقله في المنصوب اه نهاية وقد مناعن المعنى ما يوافقه (قوله وغيره) اي ولو المشتري اه نهاية (قوله اشترط
اذنهما) خلافاً للمعنى كما مر ونهاية عبارته فلا بد من اذنه اه قال عرش اي ولا يتوقف على اذنه شركة اه
عبارة سم قد يقال قياس الاكتفاء بالنقل الى المنصوب الاكتفاء باذن البائع فليتأمل ثم رايته في شرح العباب
بسط القول في الاكتفاء بالنقل الى المنصوب ورفقه وهو موافق لما رعن في الاجني اه (قوله في مجرد النقل)
بان قال اذنت لك في نقله او في نقله للقبض اه عرش (قوله اي والحال ان له حق الحبس) لا يخفى اتجاه هذا
لانه اذا لم يكن له حق الحبس لم يتحقق لاذنه في القبض لجواز القبض حيثن بغير اذنه اه سم وهو واضح خلافاً
لنهاية والمعنى عبارتهما وكذا اي لا يكفي لو اذن له في مجرد التحويل اه اذا الاول وان لم يكن له حق الحبس
فما يظهر خلافاً لبعض المتأخرين اه يعني ان حجر قال عرش قوله بما يظهر نقل سم على منهي التقييد بما
اذا كان له حق الحبس عن شرح الروض ووجهه اه (قوله وبه صرح الخ) اي بالتقييد بما اذا كان له

بالنقل لملك الغير لا يتوقف على اذنه وانما المتوقف عليه رفع الحرمة واقتي شيوخنا الشباب الرمي بانه يكفي
النقل للمنصوب دون مال البائع فيه شركة اذا لم ياذن (قوله قيدي المنقول اليه لانه) ان اراد حمل المتن على
ذلك فهو تكلف تام ومخالف لزيادة قوله لمو المبيع او بيان الحكم في نفسه فلا إشكال (قوله في محل له الاتفاق
به) فيشمل المستعار لكنه يدخل فيه الموات وليس مرادا (قوله او المبيع في دار اجني لم يظن رضاه
اشترط اذنه) الوجه عدم اشتراط ذلك والاكتفاء بالنقل الى المنصوب مر والحاصل ان الوجه حصول
القبض بالنقل لملك الغير وان لم ياذن لانه لا ينقص عن النقل للمنصوب الذي يكفي النقل اليه على المتجه
وان النقل الى مال البائع فيه شركة بغير اذنه لا يكفي لان يده عليه وعلى ما فيه في مانعة من حصول القبض
(قوله اشترط اذنه) بل قد يقال قياس الاكتفاء بالنقل الى المنصوب الاكتفاء باذن البائع فليتأمل ثم
رايته في شرح العباب بسط القول في الاكتفاء باذن البائع ورفقه وهو موافق لما رعن في الاجني (قوله
في مجرد النقل) بل قد يقال قياس الاكتفاء بالنقل الى المنصوب عدم الاحتياج الى اذنه في مجرد النقل ايضا
اذ لم يكن له حق الحبس الا ان يفرق بان يد البائع عليه تبعا لمحل فليتأمل (قوله اي والحال ان له حق الحبس)

اذنهما اما اذنه في مجرد النقل اي والحال ان له حق الحبس كما هو ظاهر وبه صرح السبكي وغيره ولا يحصل به التقييد المفيد للتصرف

حق الحبس (قوله) وإن حصل به ضمان البدل) فإن تلف انفسخ العقد وسقط الثمن اه عرش وفي الجبري عبارة الشيخ سلطان قوله وإن حصل ضمان البدل الخ فلو خرج مستحقا بعد تلفه غرم بدله مستحقه و يرجع به على البائع ولا يستقر عليه الثمن لو تلف وكان غير مستحق بل ينفسخ البيع لان بدل البائع عليه إلى الآن اه وهي تدل على انه ضمان بد فقط اه اي لضمان يد وعقد معا عبارة رسم قوله وإن حصل الخ وينبغي ان الامر كذلك اذ لم يحصل اذن مطلقا مع حصول القبض به معبر احواله ببيعة المتاع (قوله) قال القاضي الخ اقول قضية كلام شرح المنهج خلافا سيما وقد قال ويمكن دخوله الى المتاع في قولي ما لا يخص بائع به لصدقه بالمتاع وهو من حيث المعنى ظاهر لانه اذا اذن في وضع المتاع في المكان كان وضع المتاع فيه في الحقيقة باذن البائع فلا يحسن قوله لو كنفه باذنه نقله الى متاع مملوك له او معار اه عرش وقوله كان وضع المتاع فيه كان الاولي وضع المبيع على الحقيقة الخ وكنفه باذنه نقله اي اذنه في النقل الى متاع الخ للبعض فيكون (قوله) ومحلله ان وضع ذلك الخ) فقد توقف في هذا التقيد لانه باذنه في نقله مع ان هواء ذلك الظرف المنقول اليه حينئذ لم يقع اذن له في نقله من حين له الى آخره وان كان شغل بقعة المتاع به متعاقبا فليماثل فان كلام القاضي ان كان مفروضا في اذن له في نقله الى المتاع فلا حاجة الى هذا التقيد وإن كان مفروضا مع عدم الاذن فقد توقف فيه حتى مع تقيد الشارع المذكور لان الاذن في وضع المتاع الاول لا يستزم جواز غيره ففيه شغل الفراغ المستحق للبائع بغير اذنه اه بصري (قوله) ووضع البائع) الى المتن في النهاية الا قوله بغير امره وقوله وهذا الى قبض الجزء (قوله) بين بدى المشتري) ليس قبدا وكذا عن عيئه او يساره او خلفه حيث سئل تناوله للمدار على ان يكون في مكان بلا حظه اه بجبري (قوله) بغيره السابق) وهو كونه بحيث يمكن تناوله باليد وعلم به ولا مانع اه عرش (قوله) قبض) ظاهره وان كان مما لا يتناول باليد وتقدم ما فيه اه سم (قوله) قبض) أى اقباض اه بجبري (قوله) بغير امره) مفهومة أنه أى الوضع لو كان بامرهم فخرج مستحقا ختمته والمعتد خلافا لهم اه سم وعش (قوله) لم يضمه) أى ضمان بدوا ضمان العقد فيضمنه بهذا الوضع حيث لم يخرج مستحقا بمعنى انه لو تلف لم ينفسخ العقد ويستقر عليه الثمن اه بجبري (قوله) وقبض الجزء الشائع) خرج به المعين فلا يصح قبضه الا بقطعه سواء كانت تنقص قيمته بقطعه ام لا لكن في رسم على منبج ما حاصله انه قد يقال ما المانع من حصول قبض الجزء المعين بقبض الجملة فلا يتوقف قبض الجزء على قطعه اه عرش (قوله) والزائد امانة) اي ان كان للبائع او لغيره واذن له في القبض اه بجبري عبارة عرش قوله والزائد امانة أى اذا قبضها لنقل البائع عنها فقط امانة قبضها لينتفع بها اذن من الشريك وجعل علقها في مقابلة الانتفاع بها فاجارة فاسدة فان تلفت بلا تقصير لم تضمن وان اذن له في الانتفاع بالاقبال مقابلة شيء فعارية وان وضع يده عليها بلا اذن فغاصب كذا ذكره ابن ابي شريف اه (قوله) من غير اذن البائع) الى قوله لو يستقر عليه في النهاية والمعنى (قوله) من غير اذن البائع) ولكن لو كان المبيع في دار البائع او غيرهم لم يكن للمشتري الدخول لاحذنه من غير اذن في الدخول لما يترتب عليه من الفتنة وهتك ملك الغير بالدخول بلا ضرورة فلو امتنع صاحب الدار من تمكينه من الدخول جاز له الدخول لانه بامتناعه من التسليم بصير كالفاسد للبائع اه عرش (قوله) الا ان تعددت الصفقة الخ) فلو اشترى شخص شيئا بوكالة اثنين وفي نصف الثمن عن احدهما فللبائع الحبس لقبض الجميع بناء على ان الاعتبار بالعاقدة او باع منها ولكل منهما نصف فاعطى احدهما البائع النصف من الثمن سلم اليه البائع نصفه من المبيع لانه سلمه جميع ما عليه بناء على ان الصفقة تعددت بتعدد المشتري نهاية ومعنى لا يخفى اتجاه هذا القيد لانه اذ لم يكن له حق الحبس لم يحتج لاذنه في القبض لجواز القبض حينئذ بغير اذن ولا محذور حينئذ لا باستعمال ملكه بغير اذنه وهذا يزول بمجرد الاذن (قوله) وان حصل به ضمان البدل) وينبغي ان الامر كذلك اذ لم يحصل اذن مطلقا (قوله) قبض) ظاهره وان كان مما لا يتناول باليد وتقدم ما فيه (قوله) بغير امره) مفهومة انه لو كان بامرهم فخرج مستحقا ختمته والمعتد خلافا لهم

معبرا للحين قال القاضي و تبعوه و كنفه باذنه نقله الى متاع مملوك له او معار في حين يخص البائع به ومحلله ان وضع ذلك المملوك او المعار في ذلك الحين باذن البائع كما هو ظاهر ووضع البائع المبيع بين بدى المشتري بقيد السابق أول الباب قبض وان نهاء نعم ان وضعه بغير امره فخرج مستحقا لم يضمه لانه لم يضع يده عليه و ضمان البدل لا بد فيه من حقيقة وضعها وهذا هو الموسوع للحاكم اجاب المشتري على القبض وان كفى الوضع بين يديه لان البائع لا يخرج عن عهدة ضمان استقرار اليد الا بوضع المشتري يده عليه حقيقة وقبض الجزء الشائع بقبض الجميع والزائد امانة (فرع) للمشتري قبض المبيع من غير اذن البائع (ان) لم يكن له حق الحبس بان (كان الثمن مؤجلا) وان حل ولم يسلمه على المعتد (اوله) اي الثمن الحال بدليل جعله قسيما للوَجَل ثم ان كان الحال كل الثمن اشترط تسليم جميعه ولا أثر لبعضه الا ان تعددت الصفقة فيقتل حينئذ بما يخص ما سلمه أو بعضه اشترط تسليم ذلك البعض فقط

وكالتن عوضه أن استبدل عنه وكذا الصالح منه على دين أو عين على الأول وجه مستحقه ولو بأحالة بشرطه وإن لم يقبضه إلا حق البائع في الحبس
حيث (والا) بان كان حالاً ابتداء ولم يسلمه للمستحق (فلا يستقل به أي يقبضه من غير (١٧) :) إذن البائع لبقاء حق حبسه فإن استقل

رده ولم يتفقد صرفه فيه
لكنه يدخل في ضمانه
فيطالب به أن استحق
ويستقر عليه ثمنه أن تلف
ولو في بد البائع بعد استرداده
كما في الجواهر والأنوار
خلافاً لمن زعم أن ما فيها
سبق قلم وقديت وجه غلطه
وسند ما فيه وأوجه في شرح
الباب وحاصله أن المتولى
صرح بما فيه وأنه لا تاني
بين جملة كغير المقبوض
من حيث أن المشتري لما
تعدى يقبضه ضمنه ضمان
عقد وهو لا يتقاع إلا
بالقبض الصحيح دون الرد
على البائع فلذا استقر عليه
التمن بتلفه ولو في بد البائع
والمقبوض من حيث عدم
الانفساخ بتلفه نظر لصورة
القبض وأن حق الحبس لا
ينافيه من كل وجه لانه
بمثلة حق المرتن فتامله
ولو أتلفه البائع وهو في بد
المشتري حيث في قول
يضمنه بقمته ولا خيار
للمشتري وبه جزم العمراني
نظراً لصورة القبض كما
تقرر في قول هو مسترد له
بأنه لا وجه في الروض
وعلى هذا وجه انفساخ
العقد لأن اتلافه كالاتلاف
ويرد بانه إنما يكون مثلاً
حيث لم توجد صورة

قال ع ش قوله مر أن الاعتبار بالعاقبة ومد قوله مر ولكل منها الخ أي والحال أن لكل الخ وقوله مر
أن الصفة الخ معتمده (قوله على المعتمد) وقال القائلون بالمعنى (قوله وكالتن عوضه) عبارة أنها لا يقوم
مقام تسليمه عوضه أي تسليمه شديدي وع ش (قوله كذا الصالح منه الخ) فلو صالح من الثمن على مال
فله أدامة حبس لاستيفاء العوض أمهني أي ولو سلم المشتري العوض فله الاستقلال بالقبض (قوله المستحقه)
صلة سلمه أي سم زد الرشيدي وأما قال المستحقه ولم يقل للبائع ليشمل الموكل والمولى بعد انحور شده ونحو
ذلك (أو ولو بأحالة) غايته لقوله سلمه لمستهحقه والضمير له أي للمستحق (قوله بشرطه) مفرد مضاف فيعم
كل شرط لعقد الخوالة ع ش (قوله) أن لم يقبضه أي في مسألة الخوالة أنها ب (قوله إذا لا الخ) كالمكرر
مع قوله السابق لم يكن له حق الحبس الخ ولعل لهذا اقتصر التناهي والمعنى على ما هنا (قوله بان كان حالاً الخ)
أي كلاً أو بعضاً (قوله ولم يسلمه) أي الحال (قوله رده) أي لم يردده مغني ويعني بذلك أي الاستقلال نهائية
(قوله فيطالب به أن استحق) عقبه شرح مر بقوله وقول بعضهم هنا أنه لو تعيب لم يثبت الرد على الزائع أو
استرداد فلف ضمن الثمن للبائع مبنى على أن المراد بالضمان ضمان العقد والراجح أنه ضمان اليداه وقضية
قوله مر والراجح الخ أنه لا رد على البائع إذا تعيب وأنه يفسخ العقد إذا تلف (قوله في ضمانه)
أي ضمان يدو ضمان عقد كما أشار إليه بقوله فيطالب به أن استحق أي وتلف ويستقر عليه ثمنه أن تلف أي ولم
يستحق فهذا يدل على أنه ضمان عقد وما قبله على أنه ضمان بد زبادي وسلمان والمعتمد عند مر أنه يضمن
ضمان بد فقول الشارح أي شيخ الاسلام ومثله ابن حجر ويستقر عليه ثمنه ضعيف (قوله ويستقر
عليه ثمنه الخ) فهو ضمان عقد والمعتمد أنه ضمان بد يفسخه مر (قوله ع ش قوله مر نعم يدخل في
ضمانه ضمان بد فذا تلف في يده انفسخ العقد وسقط عنه الثمن ويلزمه البدل الشرعي كما يأتي (قوله أن ما
فيها) أي الجواهر (قوله وجه غلطه) أي غلط الزاعم (قوله وجهه) أي ما في الجواهر (قوله وأنه الخ) عطف
على أن المتولى الخ (قوله من حيث أن المشتري الخ) انظر وجه كون هذه الحيثية تقتضي أنه كغير المقبوض (قوله
سم (قوله هو لا يرتفع) أي ضمان العقد (قوله بالقبض الصحيح) أي كقباض المشتري بعد الاقالة (قوله
والمقبوض) أي وجعله كالمقبوض (قوله لا ينافيه) أي جعله كالمقبوض الخ (قوله ولو أتلفه الخ) أي المبيع
الذي استقل يقبضه المشتري (قوله ع ش (قوله حيث) أي حين الاتلاف (قوله في قول) أي مرجوح (يضمنه)
أي البائع (قوله العمراني) بالكسر والسكون نسبة إلى العمرانية ناحية بالموصل (قوله ع ش (قوله هو مسترد)
أي البائع (قوله وجهه في الروض) أي في أوائل الباب (قوله انفساخ العقد) هو الوجه (قوله
نهاية أي ويسقط الضمان عن المشتري ع ش (قوله تخيير) بخذف العاطف معطوف على قوله انفساخ
العقد (قوله وبهذا) أي التوجيه المذكور (قوله يتضح رد قول السبكي الخ) ما قاله السبكي نقله في شرح
الروض وأقره هو المعتمد وقباسة الاتلاف (قوله أيضاً بتلفه بد البائع اسم (قوله والذي يجي على الصحيح الخ) هذا

(٥٣ - شرواني وابن قاسم) (القبض
لما تعذر الانفساخ تعين التخيير دفعاً لضرب المشتري وبه يتضح رد قول السبكي وغيره تخييره إنما يجي على الضعيف أن اتلاف البائع
كاتلاف الاجنبي والذي يجي على الصحيح أن اتلافه كالاتلاف الانفساخ (قوله وجه رده ما قرره أنه اتلافه إنما يكون كالاتلاف

حيث لم توجد صورة القبض الى اخره والمالم (٤١٨) يتضح هذا المحل للزركشي قال الانفساخ مشكل والتخير اشكل منه ووجه كلامنا

هذا والمعتد عليه فهل تلفه في يد المشتري كاتلاف البائع فينفسخ على هذا أو يفرق القياس الاول خلافا
للمر لكن ما قاله اى مر هو الموافق لقوله السابق اى الشارح ويستقر عليه ثمنه ان تلف ولو في يد البائع اه
سم وقدم عنه وعن عرش الجزم بالاول (قوله) حيث لم توجد صورة القبض) فديقال لا اعتبار بصورة
قبض وقع تعديا اه سم (قوله) ووجه) اى الزركشي قول المتن (اشترط مع النقل ذرعه الخ) فان قبض
ما بيع مقدرا ابواحدما ذكر جزافا ولو مع تصديق البائع في قدره الذى اخبره به أو مقدرا بغير المعيار
المشروط كان ذكر الكيل قبضه بالوزن فهو ضامن لا قابض ولو تلف في يده قبل وقوع نحو اكتيال صحيح
ففي انفساخ العقد وجهان صحيح منهما المتولى المنع تمام القبض وحصوله في يده حقيقة وانما يتبقى معرفة
مقداره وهو المعتد بهاتيه وعباب وفي سم بعد نقله عن الروض وشرحه وعن الشهاب الرملى على شرح الروض
مثله وهل اتلاف البائع كاتلاف فلا يفسخ أو لا يفسخ ويفرق فيه نظر ومالمر والثاني وهو قياس ما تقدم
عن السبكي فيما إذا استقل قبضه وأتلفه البائع في يده اه قول المتن (اشترط) أى في قبضه (مع النقل) أى
في المنقول اه معنى (قوله في الاول) اى المذرووع (قوله في الثاني) اى المكبل و(قوله في الثالث) اى
الموزون و(قوله في الرابع) اى لمعذور (قوله البقية) اى الذرع والوزن والعد عبارة عرش اى من كل
ما بيع مقدرا اه (قوله) ويشترط وقوعها) الى قوله وكان الفرق في النهاية والمعنى الا قوله فيما بيع جزافا
(قوله) ان يكتال الخ) اى مثلا (قوله) اى نيابة عن البائع (قوله) ويمكن تأويله) اى كان يقال اذن له في
تعيين من يكتال للمشتري عن البائع كما يؤخذ من قوله مر الا ترى لو قال لغيري مر كل من يبيع لي منك او
يقال ان البائع اذن للمشتري في كيله ليعلم بمقداره فقط ففعل ذلك ثم سلم جملته له البائع بعد علمها بالمقدار
فكامل المشتري ليس قبضا ولا اقباضا وانما المقصود منه معرفة مقدار المبيع اه عرش (قوله اليها) اى الى
محل العقد الى الخصوص موضع العقد اه عرش (قوله) فيما بيع جزافا) لا وجه للتقييد به فان النقل معتبر
في المقدر مع التقدير فليتأمل عبارة العزيز قال في المطالب وأجرة نقل المبيع المفترق اليه القبض على المشتري
على ما دل عليه كلام الشافعي وصرح به المتولى وفي المعنى اى والنهاية والايعاب نحوه فلم يقيد بما بيع
جزافا اه سيد عرش واعتذر عرش عن الشارح بما نصه ولعله انما قيد بالجزاف لانه الذى يحتاج الى
التحويل دائما وما المقدر بنحو الكيل فقد لا يحتاج الى نقله بعد التقدير لجواز ان يبكره البائع ويسلمه
للمشتري فتداول يده ويضعه في مكان لا يختص بالبائع اه ولا يخفى بعده (قوله على المستوفى) وهو
المشتري في المبيع والبائع في الثمن اه نهاية (قوله) ومؤنة النقد على المستوفى) وفاقا للنهاية والمعنى
(قوله) وعمله في المعين) منع بانه لا فرق كما اطلقاه مر اه سم عبارة المعنى والنهاية ولا فرق في الثمن بين
ان يكون معينا او لا كما اطلقاه الشيخان وفيه العمرانى في كتاب الاجارة بما إذا كان الثمن معينا اه

هو والمعتد عليه فهل تلفه في يد المشتري كاتلاف البائع فينفسخ على هذا أو يفرق القياس الاول خلافا لم
لكن ما قاله هو الموافق لقوله السابق ويستقر عليه ثمنه ان تلف ولو في يد البائع (قوله) لم توجد صورة القبض
فديقال لا اعتبار بصورة قبض وقع تعديا (قول الصنف) اشترط مع النقل ذرعه او كيله) قال في الروض
فان قبض جزافا ووزن ما اشتره اه كالا او عكس او اخبره المالك اى بقدره وصدة وقبض اى اخذ فهو ضامن
لا قابض اه قال في شرحه ولو تلف في يده ففي انفساخ العقد وجهان الخ اه وأبقى شيخنا الشهاب الرملى
بالانفساخ وكتب محطه على شرح الروض اعتماد عدم الانفساخ وهو مقدم كما قال مر على الفتاوى
لملازمته النظر فيه بخلاف الفتاوى وايضا فهو الذى جرى عليه الشيخان في ال بافوه المعتمد وان اطلقا
الوجهين في باب الاصول والثمار وعليه فالضامن ضمان عقد وهل اتلاف البائع كاتلاف فلا يفسخ
أو لا يفسخ ويفرق فيه نظر ومالمر والثاني وهو قياس ما تقدم عن السبكي فيما إذا استقل
قبضه وأتلفه البائع في يده (قوله) وعمله في المعين) منع بانه لا فرق كما اطلقاه مر

يعلم مره بما قررته فتأمل
(ولو) بيع الشيء تقديرا
كتوب وارض ذرعا) بانجام
الذال (وحطه) كيلا او
وزنا) ولين عدا) اشترط مع
النقل ذرعه) في الاول (او)
كيله) في الثاني (او وزنه)
في الثالث او عده في الرابع
لورود النص في الكيل
وقيس به البقية ويشترط
وقوعها من البائع او كيله
فلو اذن للمشتري ان يكتال
من الصبرة عنه لم يجز لاتحاد
القباض والمقبض كما
ذكر اهنا لكن هنا ذكر
قبل ما يخالفه ويمكن تأويله
ومؤن نحو كيل توقف عليه
القبض على موف وهو
البائع في المبيع والمشتري
في الثمن وكذا مؤنة احضار
مبيع او ثمن غاب عن محلة
العقد اليها بخلاف النقل
الموقوف عليه القبض فيما
يبع جزافا فانه على المستوفى
وكان الفرق بين هذا ونحو
الكيل ان نحو الكيل
الغرض الاعظم منه قطع
العلاقة بينهما بعد العقد
فلزمت الموفى لانه به ينقطع
عنه الطلب ومن النقل
امضاء العقد لا غير فلزمت
المستوفى لان غرضه بامضائه
اظهر ومؤنة النقد على
المستوفى لان الغرض منه
اظهار العيب لا غير فالمصلحة
فيه للمستوفى أكثر وعمله
في المعين والا فلي الموفى

لان ما في الذمة لا يتعين الا بقبض صحيح ولو أخطأ النقاد تبرأ أثم ان تعمد (قوله)

اولم يضمن او باجر قلم يستحقها ونحن ان تعذر الرجوع على المشتري لانها لما سميت له تعين عليه بذل الجهد حذرا من التغرير ووفاء بما يقابل الاجرة فكان التقصير هنا اظهر منه في الاذات ربع واما ما بوجه الزر كشى وهو متجه كاعلم (٤٩) مما وجهته به خلافا لما نزع فيه واعتمدنا

أطلقه صاحب الكافي من عدم الرجوع لا بقال النقد اجتهدا وهو يختلف كثيرا وما ينطبق بالاجتهاد لا تقصير فيه لا نأمنع ذلك بأنه مع كونه اجتهدا يقع التقصير فيه بتساهل فاعله وعدم افراره لو سعه فيه فعمل

بتقصير هو لو استوجر للنسخ فغلط أى بما لا يؤلف من أكثر نظر أنه كما يفيد كلام الزركشى فلا جرة له كالنقاد المقصر ويغرم ارش الورق لا بقال الناسخ معيب فضمن والنقاد غار وهو لا يضمن كما هو القاعدة لانه انما يكون غار مع تبرعه لا مع اخذه الاجرة وإن لم يتعمده كالمو

تعمده وان لم يأخذها فانه غار اثم (مثلا بعتكها) أى الصبرة (كل صاع بدرهم او) بعتكها بكذا (على أنها عشرة أصع) ونظر فى الأخيرة بأنه جعل الكيل فيه وصفا كالكتبا فى العبد فينبغي ان لا توقف قبضه عليه ويرد بان كونه وصفا لا ينافى اعتبار التقدير فى قبضه لانه بذلك الوصف يسمى بمقدر اختلاف كتابة العبد ثم ان اتفاقا على كمال فذاك والانصب الحاكم امينا يتولاه (ولو كان له) أى لبكر (طعام) مثلا (مقدر على زيد) عشرة

(قوله) ولم يضمنه مقتضى سياقه وإن تعمد هو مخالف لقوله الآتى كالمو تأخذ او لمافى عشرين انصاه واجتهد غير مقصر مفهومه إذا قصر فى الاجتهاد او تعمد الاخبار بخلاف الواقع ونحن صرح به بحج اه عبارة لا يعاب وخرج خطأ تعمده فيضمن لتقصيره اه (قوله) من عدم الرجوع (قوله) أى ولو باجر وعبرة شرح الروض ولو اخطأ التقادو تعذر الرجوع على المشتري فلا ضمان عليه كذا اطلقه صاحب الكافي الخ وباطلاق صاحب الكافي افتى شيخنا الشهاب الرملى اه سم وكذا اعتمدنا به والمعنى اطلاقه (قوله) أى بما لا يؤلف عبارة النهاية أى غلطا فاحشا خارجا عن العرف بحيث لا يفهم معه الكلام غالبا او تعدى كما يأتى فى الاجارة اه قال اجل أى تعدى بالتحريف فلا يستحق الاجرة وإن لم يكن فاحشا اه (قوله) فلا جرة له (قوله) أى فى غلط فيه فقط دون البقية اه ع (قوله) لانه انما يكون الخ) خلافا للهاء والمعنى عبارتها لا بقال قياس غرم ارش الورق ثم ضمانه هنا لا نقول هو ثم مقصر مع احداث فعل فيه وهما اجتهدوا واجتهد غير مقصر مع انتفاء الفعل هنا القول بانتهام غرمه فيضمن لذلك ووفاء بما يقابل الاجرة ليس بشئ اه وقولهما القول الخ يعينان بقول الشارح المذكور تبعا للزر كشى (قوله) وإن لم يتعمده) لعل الصواب ترك واو وان الخ حتى لا ينافى ما بعده اه سيد عمر وهذا مبنى على كون واو وان لم يأخذها استثنائية واما اذا كانت وصليتها كاهو المتبادر الموافق لكلامه فى الايعاب فوجود واو وان لم يتعمده هو الصواب (قوله) ونظر الى الفرع فى النهاية (قوله) والا) أى بأن يتنازع عا فممن يكيل (نصب الحاكم الخ) ويقاس بالكيل غيره نهاية ومعنى (قوله) امينا) أى كىالا او وزانا او عددا فلو اخطأ الكيال وما بعده فانه يكون ضمنا لتقصيرهم بخلاف خطأ التقادو ولو باجر ثم اى خلافا لحجج عدم ضمانه لانه اجتهد بخلاف الكيال وما بعده واما القبانى فيضمن لانه غير مجتهد فهو مقصر كالكيال والوزان والعداد ولو اختلفا فى التقصير وعدمه صدق النقاد يمينه ولو اخطأ القبانى فى الوزن ضمن كالمو اخطأ فى النقش الذى على القبان ولو اخطأ نقاش القبان كان نقش مائة فبان أقل أو أكثر ضمن أى النقاش لانه ليس بمجتهد بخلاف النقاد كذا قاله الشيخ عبدالر الايجورى على منهج وهو ضعيف واعتمد عشرين على مر عدم ضمان النقاش لانه غير مباشر ونصه اقول فى تضمين النقاش نظر لان غايته ان احداث فيه فعلا ترتب عليه تعذر للمشتري وتقدر اخباره كاذبا فالحاصل منه مجرد تعذير وهو لا يقتضى الضمان وينبغى ان مثل خطأ الوزن والكيل فى الضمان ما لو اخطأ النقاد من نوع الى نوع اخر وكان المميز بينهما علامة ظاهرة كالريال والكلب والجيدو المقصود وما لو كان لا يعرف النقاد بالمرأة واخبر بخلاف الواقع اه بحرفه اه يجزى قول المتن (عليه) أى بكر قول المتن (فليكنل) أى بكر (قوله) أى يطلب منه ان يكيل له) لانه يكيل لنفسه لانه حثيث يلزم عليه اتحاد القابض والمقبض فلا يصح ان يباشر الكيل وإن اذن له زيد اه يجزى (قوله) لان الاقباض هنا متعدى) أى من عليه الحق متعدد اه ع (قوله) لان الكيلين الخ) فاذا كالم لنفسه وقبضه ثم كاله لغريمه فزاد او نقص بقدر ما يقع بين الكيلين لم يؤثر أى فى صحة القبضين فتكون الزيادة والنقص عليه او بما يقع بين الكيلين أى بأن كانت الزيادة أو النقص كثيرا فالكيل الاول غلط فيرد الزيادة ويرجع بالنقص نهاية ومعنى عياب (قوله) نعم الاستدانة الخ) ويرتب على ذلك انه لو اشترى ملء الكيل برابكذا او ملء واستمر جاز للمشتري بيعه ما نالوا لاحتاج الى كيل ثان اه ع (قوله) نحو المكيال) أى كالذراع (قوله) فكفى) عبارة المعنى ولو قبضه فى المكيال

(قوله) من عدم الرجوع) أى ولو باجر وعبرة شرح الروض ولو اخطأ التقادو تعذر الرجوع على المشتري فلا ضمان عليه كذا اطلقه صاحب الكافي وباطلاق صاحب الكافي افتى شيخنا الشهاب الرملى (قوله) فغلط أى غلطا فاحشا خارجا عن العرف بحيث لا يفهم معه الكلام غالبا او تعدى كما يأتى فى الاجارة اه ع (قوله)

أصع) ولعمرو عليه مثله فليكنل لنفسه) من زبد أى يطلب منه أن يكيل له حتى يدخل فى ملكه (ثم يكيل لعمرو) لان الاقباض هنا متعدد من شرط صحته الكيل فإزم تعدده لان الكيلين قد يقع بينهما تفاوت نعم الاستدانة فى نحو المكيال كالنجد يد فكنى (فلا قال) بكر الذى له الطعام لعمرو

أقبض) يا عمرو (من زيد مالى عليه لنفسك ففعل القابض فاسد) بالنسبة لعمرو لانه مشروط بتقدم قبض بكر ولم يوجد ولا يمكن حصولهما لما فيه من اتحاد القابض والمقبض (٤٢٠) فيضمنه عمرو لانه قبضه لنفسه ولا يلزمه ردده لافعه وصحح بالنسبة لزيد فقبضه لانه لا ذن دأته

وسله لغريمه فيه صح لان استدامة المكيال كابتدائه وقيل في الذرع كذلك اه (قوله اقبض) من باب ضرب (قوله ولا يلزمه ردده) اى بل لا يجوز له ردده إلا باذن بكر لان قبضه له وقع بحجها ورثت به ذمة عمرو فلا يتصرف فيه بغير إذن مالكا اه ع وش وقوله ذمة عمرو وصو ا به ذمة زيد (قوله ويصح قبضه له) اى قبض عمرو لنفسه ولا يجوز للستحق ان يوكل في القبض من يده كيد المقبض كرقبه ولو ما ذروا في التجارة بخلاف ابيه و ابيه ومكانته لو قال لغريمه وكل من يقبض لي منك او قال لغريمه وكل من يشتري لي منك صح ويكون وكلا له في التوكيل في القبض او الشرا منه ولو وكل البائع رجلا في الاقباض ووكله المشتري في القبض لم يصح وكالته لما لاتحاد القابض والمقبض ولو قال لغريمه اشتريه الدرهم لي مثل ما تستحقه على واقبضه لي ثم لنفسك صح الشراء والمقبض الاول دون الثاني لاتحاد القابض والمقبض فيه دون الاول واللاب وان علان يتولى طرفي القبض كما يتولى طرفي البيع اه نهاية زاد المغنى والعباب مع شرحه او قال له اشتر لي واقبضه لك ففعل فسد القبض لان حق الانسان لا يتمكن غيره من قبضه لنفسه وضمنه الثمن القابض في الصورتين لا ستيلا عليه لنفسه وبرىء الدافع فهما من حق الموكل لانه في القبض منه او قال له اشترها لك لنفسك فدالتوكيل لانه لا يمكن ان يشتري بمال الغير لنفسه والدرهم امانة يده فان اشترى بعينها بطل الشراء وفى ذمته صح الشراء له والثلث عليه اه وزاد شرح العباب عطف اى في ذمته او أطلق على الوجه اه قول المتن (قال البائع) اى مال نفسه معنى ونهاية واقاده الخارج بذكر محترز وفيما ياتي ويأتي في المتن قيدان لا يخاف فوت الثمن وقول الشارح هنا الميعن بشن حال الخار اربعة قيود فاجمع ستة (قوله الميعن) اى الميعن معين ولو في مجلس العقد لاذ الميعن في المجلس كالميعن في العقد اه رشيدى (قوله الميعن) اى قول المتن واذ اسلف في النهاية لا قوله وقضية العلة اى اما المؤجل وقوله ويظهر الى المتن (قوله في الذمة) اخذه بما باقى (قوله بعد لزوم العقد) استرازا عما قبل الزوم ولا يلزم واحدا منهما التسليم حيث ذال في الروضة في باب الخيار فرع لا يجب على البائع تسليم الميعن ولا على المشتري تسليم الثمن في زمن الخيار فلو تبرع احدهما بالتسليم لم يطل خياره ولا يجبر الاخر على تسليم ما عنده وله استرداد المدفوع اه سم قول المتن (مثله) اى لاسلحه حتى اقبض اتييع وترافعا الى الحاكم كنهاية معنى قول المتن (اجبر البائع) اى وجوبا على الابتداء بالتسليم اه سم (قوله لرضاه بذمته الخ) ولان حق المشتري في العين وحق البائع في الذمة فيقدم ما يتعلق بالعين كارش مع غيره من الديون اه معنى (قوله ولا نملكه) اى ملك البائع للثمن (مستقر) بمعنى ان ما في الذمة لا يتصور تلفه فلا يسقط بذلك اه مؤلف مر اه ع ش (قوله لانه) اى البائع وكذا ضمير قوله تصرفه (قوله من هلاكه) اى الثمن وكذا ضمير قوله فيه (قوله وقضية العلة الاولى) وهى قوله لرضاه بذمته وكذا قضية ما قدما من تعليل المعنى (قوله انه لو كان الثمن الخ) في شرح الهجة فتى كان العوضان معينين اجبرا او احدهما اجبر صاحبه او لاسواء اكانا عرضين او تقدين ام مختلفين اه سم (قوله الاول اقرب) معتمداه ع ش (قوله اما المؤجل الخ) محترز قوله بشن حال (قوله فيجبر البائع الخ) اى وان حل اه ع ش (قوله فيجبر البائع الخ) ومن ثم كذا ليس له ان يطالب المشتري به ومن ولا ضمان وان كان غريبا وخاف القوات لتقصيره بعدم اشتراط ذلك في العقد اه بجري (قوله ليتسويا) اى في تعين الحق (قوله وعليه) اى على هذا القول (قوله وحيث) اى

بكر في القبض منه له بطريق الاستئذان لان قبض عمرو لنفسه متوقف على قبض بكر كاتقارفا باطل لفقد شرطه بى لازمه وهو القبض لكر فيجئذ يكيله لعمرو ويصح قبضه له (فرع) قال البائع لميعن بشن حال في الذمة بعد لزوم العقد (لا سلب الميعن حتى اقبض ثمته وقال المشتري في الثمن مثله اجبر البائع) لرضاه بذمته ولان ملكه م تقرر لانه من هلاكه وفود تصرفه فيه بالحوالة والاعتياض وملك الميعن للمشتري غير مستقر فعلى البائع تسليمه ليستقر وقضية العلة الاولى انه لو كان الثمن معين والميعن في الذمة أجبر المشتري وقضية الثانية لإجبارها لان ما في الذمة هنا لا يصلح الاعتياض عنه والميعن غير مستقر فلا مرجح الاول اقرب اما المؤجل فيجبر البائع قطعا (وفى قول المشتري) لان حقه متعين في الميعن وحق البائع غير متعين في الثمن فاجبر ليتسويا (وفى قول لا اجبار) لان كلا منهما يثبت له ايقاموا استيفاء فلا مرجح

ورداً بانه ترك الناس يتاعون الحقوق وعليه يتنهما الحاكم من التخاصم وحيث (فن سلم) منهما صاحبه (أجبر) حين (الآخر) على التسليم اليه (وفى قول يجبران) لوجوب التسليم عليهما بان يامر الحاكم كلا منهما باحضار ما عليه اليه او الى عدل

ثم يسلم كلاما وجب له الخيرة في البداءة اليه (قلت فان كان الثمن معينا) كالمبيع ويظهر ان (٤٢١) يلحق بذلك ما لو كان في الذمة) سقط

القولان الاولان) من

الاقوال الاربعة اذ لا مرجح

حينئذ (واجبر اني الاظهر

والله اعلم) لاسواء الجانين

في تعيين كل والمنع من

التصرف فيه قبل القبض

سواء الثمن النقود وغيره على

المعتمد نعم البائع نيابة عن

غيره كوكيل وولي وناظر

وقف وعامل قراض

لا يجبر على التسليم بل لا

يجوز له حتى يقبض الثمن

كما يعلم من كلامه في الوكالة

فلا يتأتى هنا الا ايجابا

او ايجابا المشتري لو يتابع

نائبان عن الغير لم يتأتى الا

اجبارهما (واذا سلم البائع

باجبار او تبرع) اجبر

المشتري على التسليم في

الحال (ان حضر الثمن) اي

عنه ان عين ولا فتوحه

يجلس العقد لو جوب التسليم

عليه بلا مانع ولا اجبار عليه

لم يتخير البائع وان اصر على

عدم التسليم اليه ويؤخذ

منه انه في الثانية بالاجبار

عليه يصير محجورا عليه فيه

فلا يصح تصرفه فيه بما يفوت

حق البائع ولما لم يكن

للاجبار فائدة وظاهر المتن

انه يجبر على التسليم من عين

ما حضر ولا يمهل لحضار

ثمن فورا ودفعه منه وهو

ظاهر ان ظاهر الحكم منه

حين عدم الاجبار او حين المنع من التخاصم (قوله ثم يسلم) بالرفع أي الحاكما والعدل وكذا ضمير قوله اليه (قوله ويظهر ان يلحق بذلك الخ) أي فيكون الاظهر ايجابا لما لكن هذه الصورة التي قبلها يعني كون الثمن معينا والمبيع في الذمة انما تاتيان على ما عتده الشارع من ان المبيع اذا كان في الذمة وعقد اليه بلفظ البيع كان يعا حقيقته فلا يشترط فيه قبض الثمن في المجلس اما على ما جرى عليه الشيخ في منجه من انه بيع لفظا سلم معنى والاحكام تابعة للمعنى فلا يتأتى ايجابا فيه لان الاجبار انما يكون بعد لزوم وحيث قلنا هو سلم اذا جرى بلفظ البيع اشترط قبض رأس المال في المجلس ثم ان حصل قبضه في المجلس استمرت الصحة ولا يتأتى تنازع ولا ايجابا لحصول القبض وان لم يتفر قاولم يقبض لم يتأتى ايجابا لعدم اللزوم ويصرح بما ذكره فروما قبل من اختلاف المسلم الخ اه ع (قوله من الاقوال الاربعة) قال النهاية من الاقوال الثلاثة الاخيرة قال ع (قوله) مانصه عبارة حج من الاقوال الاربعة وعليها فقابل الاظهر قوله وفي قول للاجبار وعلى كلام الشارع من مقابل الاظهر قوله اجبر البائع وعبارة الشيخ عميرة قوله وأجبر في الاظهر أي فيكون القول الثالث جاريا هو مقابل الاظهر هذا ما ظهر لي وهو المراد ان شاء الله تعالى وهو موافق لحج (قوله سواء الثمن) الى المتفرق المعنى الا قوله كما يعلم من كلامه في الوكالة (قوله) نعم البائع نيابة) مختصا ما قد مناع النهاية والمعنى في اول الفرع من قديم نفسه ومثل البائع فبذلك المشتري (قوله) وعامل قراض) اي والحاكم في بيع اموال المفلس اه معنى (قوله) لا يجبر على التسليم) أي على جميع الاقوال اه كردى (قوله) فلا يتأتى هنا الخ) اي لا يتأتى في البائع عن غيره الا الرابع والثاني دون الاول والثالث (قوله) الاجبارهما) معتمدو (قوله) أو اجبار المشتري) ضعيف او محمول على ما اذا باع بثن معين لشيء في الذمة اه ع وشو في الايعاب من اعترف بوكالة انسان يطلب منه اثباتها ولا يلزم المشتري التسليم اليه قيل ذلك اه (قوله) لم يتأتى ايجابا لهما) قال في الباب مطلقا اه سم اي سواء كان المبيع والثمن معينين او غير معينين (قوله) اجبار او تبرع) كذا في المعنى وشرح المنهج وكتب عليه الجبري مانصه ضعيف بالنسبة للفسخ لانه اذا سلم تبرعا لم يحز له الفسخ اذا و في المبيع بالثمن فباعتين ان تصور المسئلة باجبار الحاكم وقد يقال هو بالنسبة للاجبار فقط لما لا بعده فلا تضعيف وشو برى والذي بعده قوله والافان كان مفسرا الخ اه هو سياتي عن سم ما يوافق الجواب المذكور وفي الشرح كالنهاية والمعنى ما يفيد (قوله) او عينه) الى قوله ويؤخذ في المعنى والى المتن في النهاية الا قوله على ما قاله الاذرى (قوله) ان عين في العقد اه ع عبارة الرشدي اي ولو في مجلس العقد اذ المعين في المجلس كالمعين في العقد وحينئذ فباعتين حضوره حضوره في المجلس من غير تعيين اصلا اه (قوله) ولا اجبار عليه) اي المشتري على التسليم (قوله) لم يتخير البائع) اي في الفسخ اه معنى (قوله) وان اصر) اي المشتري (قوله) اليه) اي البائع (قوله) ويؤخذ منه) أي من عدم التخيير اه ع (قوله) في الثانية) اي في مسألة عدم تعيين الثمن المذكورة بقوله والافان اه كردى (قوله) محجورا عليه) اي في النوع الحاضر مجلس العقد (قوله) تصرف فيه) اي في شيء منه و (قوله) بما يفوت) اي كالباع مثلا اه رشدي (قوله) والا) اي وان لم يصير محجورا عليه الخ (قوله) فورا) معمولا للاحضار (قوله) ويوجه اطلاقه الخ) هذا الوجه جرى على الغالب من ان الخصام يقع في موقع العقد اه رشدي (قوله) فطلب الخ) أي طلب المشتري (قوله) عنه) أي عن وقت حضور النوع (قوله) فيه) أي في طلب التاخير اه ع (قوله) او عندا) قد يمنع لجواز ان يكون له في التاخير غرض كنسليم ما لا شبهة فيه او ابقائه اه ع عبارة

تسويق او عندا ولا يقفه نظر على ما قاله الاذرى ويوجه اطلاقه ما به حيث حضر النوع فطلب تاخير مانعه فيه نوع تسويق أو عندا فان قلت ما وجه اعتبار مجلس العقد وها اعتبر مجلس الخصومة قلت وجهه أنه الاصل فلم ينظر لغيره لانه قد لا تقع له خصومة

الاياب والحاصل أن الذي يتجه إجماره على الاداء من الحاضر الموافق لصفة الثمن إن ظهر منه أدنى تسويف أو عنادو إلا بان طلب تأخير إيسر احتمال عرفالم يجبرو الا يجبر من غير حجر عليه إذ لا حاجة اليه اه (قوله) لانه الاصل (أى) ولا فلو وقعت الخصومة في غير محل العقد كان العبرة بمحل الخصومة كما هو واضح وعلم بما تقرر انه لا يطلق القول باعتبار بلد الخصومة ولا بلد العقد ولا للعقد ولو انتقل إلى بلدة أخرى اه عس وفي سم والشيدي ما يوافقه (قوله) الا يكن (أى) الثمن (قوله) يكن حاضرا) إلى الباب في النهاية لا قوله بعد الحجر إلى المتن قول المتن (فان كان) أى المشتري (قوله) بان لم يكن) عبارة لا اياب والمراد بالمعسر هنامن لا يملك غير المبيع سواء كان قدر الثمن أم اقل ام اكثر أو له غير وزادت الديون عليه اه (قوله) ساوى) أى المبيع قول المتن (فللبائع الفسخ) فان صبر بان لم يفسخ بقى الحجر على المشتري في جميع ماله عاية لمصلحة البائع اه عاب مع شرحه (قوله) واخذ المبيع (وفى) افتقار الرجوع بعد الحجر إلى اذن الحاكم وجهان اشهر هما كما قال الرافعي انه لا يفترأه معنى (قوله) وحيتذ) أى جزو الفسخ (قوله) يشترط فيه) أى في جزو الفسخ اه عس (قوله) حجر القاضي) وفاقا للفتى والنهاية (قوله) حجر القاضي) هذا مع قوله أم زاد عليه فيقد انه لا يشترط لهذا الحجر ما يشترط لحجر المفسد اه سم عبارة البجيرى قال شيخنا وهذا الحجر ليس من الغريب بل هو الحجر المعروف إذ الفرض انه معسر بخلاف الحجرين اللذين في المتن فهما من الغريب إذا الفرض فيها انه موسر اه وهو الظاهر (قوله) هذا إن سلم الخ) معتمدو الاشارة راجعة إلى قوله فللبائع الفسخ الخ اه عس (قوله) ولا لم يجز له استرداد الخ) اعتمدهم وقالوا لا يتأق ذلك قول الشارح يعنى المحل باجبار أو دونه لانه بالنسبة لما إذا حضر الثمن لا بالنسبة لما بعد الا اه سم ومر عن البجيرى مثله (قوله) إن لم يكن محجورا اعليه) فيه امران الاول ان الحجر بالفلس يأتى اليسار الذى هو فرض مستلثا فكيف يقيد بعدم الحجر المفهم بجامعة الحجر بالفلس ليساره إلا ان يجاب بان اليسار إنما يتأق الحجر بالفلس ابتداء اما بعده فلا يتأق فيه لجواز طر ويساره بعد الحجر يموت موثره أو اكتساب ما يزيد به ماله على دونه فيصدق عليه الآن انه موسر مع الحجر بالفلس لأن الحجر بالفلس لا ينفك إلا بفسق قاض ولا يلزم من مجرد يساره بذلك فك القاضي والثاني انه إذا كان محجورا عليه بالفلس فسيأتى في المتن أن الاصح أنه ليس لباثعه أن يفسخ ويتعلق بعين متاعه ان علم الحال وإن جهل فله ذلك وانه إذا لم يمكن التعلق بها بان علم الحال لا يزاحم الغرماء اه وبيناهناك ان

في بلد على مسافة القصر من بلد البيع وكان الثمن حاضر فى مجلس البيع امتنع عليه الفسخ لان الفسخ وغيره إنما فرضه عند عدم حضور الثمن مجلس البيع وامتناع الفسخ حيثذ مخالف لا اعتبار ببلد البائع إذا انتقل كما سيأتى اخذ من التعليل بالتضرر بالتأخير فانه جار هنا (قوله) والا يكن حاضرا مجلس العقد) هذا خصوصا مع ما قبله من السؤال والجواب صادق بحضور عين الثمن مجلس الخصومة فامعنى التنفيل بين كون نه معسرا وموسرا ويجوز الفسخ له مع عين حقه وتمكنه من اخذه ولو استقلا لا وكذا مع حضور نوه وتمكنه من المطالبة وطلب اجبار الحاكم المشتري على الدفع وأى فرق بين المجلسين مع حصول المقصود بالحضور فى كل منهما فيجبه اعتبار كل منهما اه (قوله) حجر القاضي) هذا مع قوله أم زاد عليه فيقد انه لا يشترط لهذا الحجر ما يشترط لحجر الفلس (قوله) ولا لم يجز له استرداد الخ) اعتمدهم وقالوا لا يتأق ذلك قول الشارح يعنى المحل باجبار أو دونه لانه بالنسبة لما إذا حضر الثمن لا بالنسبة لما بعد الا (قوله) ان لم يكن محجورا اعليه بالفلس) فيه امران الاول ان الحجر بالفلس شرطه زيادة دونه على ماله وهذا يتأق اليسار الذى هو فرض مستلثا فكيف تقيد بعدم الحجر بالفلس المفهم بجامعة الحجر بالفلس ليساره إلا ان يجاب بان اليسار إنما يتأق الحجر بالفلس ابتداء اما بعده فلا يتأق فيه لجواز طر ويساره بعد الحجر يموت موثره أو اكتساب ما يزيد به ماله على دونه فيصدق عليه الآن انه موسر مع الحجر بالفلس لأن الحجر بالفلس لا ينفك إلا بفسق قاض ولا يلزم من مجرد يساره بذلك فك القاضي والثاني انه إذا كان محجورا عليه بالفلس فسيأتى في المتن أن الاصح أنه ليس لباثعه أن يفسخ ويتعلق بعين متاعه ان علم الحال وإن جهل فله ذلك وانه إذا لم يمكن التعلق بها بان علم الحال لا يزاحم الغرماء اه وبيناهناك ان الصحيح فى حال الجهل انه ليس له مزاحة الغرماء فلا يتأق حيثذ قوله هنا حتى يسلم الثمن هذا لو ان تقول

(والا) يكن حاضر مجلس العقد (فان كان معسرا) بان لم يكن له مال يمكنه الوفاء منه غير المبيع ساوى الثمن أم زاد عليه (فللبائع الفسخ بالفلس) وأخذ المبيع لما يأتى فى بابو حيثذ يشترط فيه حجر القاضي هذا ان سلم باجبار الحاكم والالم يجز له استرداد ولا فسخ ان وقت السلعة بالثمن لانه سلطه على المبيع باختياره ورضى بذمته (أو) كان (موسرا وماله بالبلد) التى وقع فيها البيع (أو بمسافة قريبة) منها وهى دون مسافة القصر (حجر عليه) أى حجر عليه الحاكم وان لم يكن محجورا عليه بالفلس

(في أمواله) كلها (حتى يسلم) الثمن ثلاثين صرف فيها بما يقوت حق البائع وهاهنا غير حجر القلس لأنه لا يعتبر فيه ضيق مال ولا يناسب به البائع على الرجوع لعين ماله ولا يفتقر لسؤال الغريم فيه بخصوصه ولا يحتاج لفك قاض على الوجه وينفق على عمونه نفقة الموسرين ولا يتعدى للحادث ولا يباع فيه مسكن وخادم جز ما في الكل وكذا الإيجل به دين مؤجل جز ما أيضا ومن ثم يسمى الحجر الغرير (فإن كان) ماله بمسافة القصر (من بلد البيع) لم يكلف البائع الصبر إلى إحضاره) لتضرره بتأخير حقه (والاصح (٢٣) أن) له) بعد الحجر عليه لا قبله (الفسخ)

وأخذ المبيع من غير مراجعة حاكم لما ذكر وما ذكرته من اعتبار بلد البيع هو ما يظهر من كلامهم وعليه فلو انتقل البائع منها إلى بلد آخر قبل العبرة ببلده أو بلد البيع محل نظر وظاهر تعليلهم بالتضرر بالتأخير أن العبرة ببلد البائع فإن قلت التسليم إنما يلزم محل العقد دون غيره فلتعتبر بلد العقد مطلقا قلت ممنوع فسيعلم بما يأتي في القرض أن له المطالبة بغير محل التسليم أن لم تكن له مؤنة أو تحمّلها فإن كان لنقله مؤنة ولم يتحملها طالبه بقيمته في بلد العقد وقت الطلب وإذا أخذها كانت للفصلولة لجواز الاستبدال عنه بخلاف السلم (فإن صبر) البائع لأحضار المال (فالحجر) على المشتري (كأذكرناه) قريبا لثلاثين يوم (والبائع حبس مبيعته حتى يقبض ثمنه) الحال أصالة وكذا للمشتري حبس ثمنه حتى يقبض المبيع الحال كذلك وإنما أثر البائع بالذكر لأنه قدم تصحيح

الصحيح في حالة الجهل أنه ليس له من أجرة الغرماء فلا يتأتى حينئذ قوله هنا حتى يسلم الثمن هذا ولك أن تقول ينبغي تخصيص قوله حتى يسلم الثمن بغير ما زاد الشارح بقوله إن لم يكن محجور عليه بفلس فيدفع الأمر الثاني أيضا مع زيادة إيضاح من ع (قوله في أمواله كلها) عبارة العباب والمغني في المبيع وفي باقي أمواله إن رقت بدنه اه (قوله به) أي هذا الحجر (قوله ولا يحتاج لفك قاض) أي بل ينك بمجرد التسليم اه سم (قوله ومن ثم) أي من أجل أن هذا الحجر لا يعتبر فيه ضيق المال الخ (قوله بعد الحجر عليه) أي في أمواله كلها (قوله بعد الحجر الخ) المعتمد هنا عدم الاحتياج إلى الحجر رسم ونهاية معنى (قوله لما ذكر) أي لتضرره بتأخير حقه عبارة النهاية والمعني وشرح المنهج لتعدد تحصيل الثمن كالأفلاس به اه (قوله منها) أي من بلدة البيع اه ع (قوله إلى بلد آخر) أي يتنوع المال دون مسافة القصر كما هو ظاهر وإلا بان كان أبعد من محل العقد إلى المال فظاهر أنه لا أثر له إذ الصورة أن المال بمسافة القصر من محل العقد اه رشدي ولك أن تريدوا بينه وبين المال مسافة القصر وبين محل العقد وبين المال دونها فيكون راجعا لصورتى الإيسار جميعا (قوله ببلد البائع) أي الذي انتقل إليه (قوله مطلقا) أي سواء انتقل البائع منه أم لا اه ع (قوله عنه) أي عن الثمن (قوله للفصلولة) أي لا للحيولة فلا يسترد بحال بخلاف ما للحيولة فإنه قد يسترداه كدري (قوله بخلاف السلم) فإذا أخذ من ماله فهو للحيولة فإنه لا يجوز الاستبدال عن المسلم فيه قول المتن (فإن صبر فالحجر) فيه إشعار بعدم الحجر في قوله والاصح أن له الفسخ اه سم (على المشتري) أي يضرب على المشتري نهاية ومعنى (قوله كأذكرنا قريبا) أي في المبيع وفي جميع أمواله حتى يسلم الثمن اه معنى (قوله كذلك) أي أصالة اه ع (قوله له) أي للحاكم (قوله ثم يسلم) أي الحاكم أو العدل (قوله ماله) أي ما وجب له قول المتن (إذا لم يخف فوته) أي البائع فوت الثمن وكذا المشتري فوت المبيع واختلاف المكري والمكترى في الابتداء بالتسليم كاختلاف المشتري والبائع في ذلك نهاية ومعنى

باب التولية

(قوله أصلها) إلى قوله وظاهر في النهاية والمعني الإقوله وبقائه إلى المتن (قوله تقليد العمل) أي إلزامه كان ألزومه القضاء بين الناس اه بجري عبارة الكردى أي تفويضه إلى الغير اه (قوله ثم استعملت) أي في لسان أهل الشرع اه ع (قوله فيما يأتي) عبارة الشورى والتولية اصطلاحا نقل جميع المبيع إلى المولى بالفتح يمثل الثمن المثل أو قيمة المقوم بلفظ وليك أو ما اشتق منه والاشراك نقل بعضه بنسبته من الثمن بلفظ اشركتك أو ما اشتق منه اه (قوله ولم يذكرها) أي المحاطة اه ع (قوله الترجمة) (قوله لانها في الحقيقة) أي في نفس الأمر اه ع (قوله أو اكتفى عنها الخ) وهذا أولى لما يأتي من الفرق بينهما في الفهم والحكم أو يقال ترجم لشيء وزاد عليه وهو غير معيب ولم يذكر الشارح معناهما لغة وشرعا ويجوز أن يقال هما مصدران لرابح وحاط فيكون في اللغة معنى المراجعة إعطاء كل من اثنين صاحب رجاء معنى المحاطة نقص ينبغي تخصيص قوله حتى يسلم الثمن بغير ما زاد الشارح بقوله إن لم يكن محجور عليه بالقلس فيدفع هذا الأمر الثاني (قوله لا يحتاج لفك قاض) أي بل ينك بمجرد التسليم (قوله بعد الحجر عليه) المعتمد هنا عدم الاحتياج إلى الحجر (قوله فإن صبر فالحجر) فيه إشعار لطيف بعدم الحجر في قوله والاصح أن له الفسخ

باب التولية

إجباره فذكر شرطه (إن خاف فوته) هرب أو تملك ماله لغيره أو نحوهما (بلاخلاف) لما في التسليم حينئذ من الضرر الظاهر نعم إن تمانعا وخاف كل من صاحبه واجبرهما الحاكم كما هو ظاهر بالدفع له أو لعدم تسليم كلامه (وإنما الأقوال السابقة) إذا لم يخف فوته وتزاعا في مجرد الابتداء بالتسليم (باب التولية) أصلها تقليد العمل ثم استعملت فيما يأتي (والاشراك) مصدر اشركه صغيره (شريكا) والمرامحة من الربح وهو الزيادة المحاطة من الخطو هو النقص وإذكرها لدخولها في المراجعة لانها في الحقيقة ربيع المشتري السابق أو كنداء عنها

كل من اثنين شيئا بما يستحقه صاحبه وأما في الشرع فعدناهما بعمائاتيه وهذان المراجحة يبيع بمثل الثمن أو ما قام عليه مع ربيع موزع على أجزائه والمحاطة يبيع ذلك مع حط موزع على أجزائه اه ع ش (قوله ولزوم العقد) ينبغي أن المراد لزومه من جهة بائعه فقط بأن لا يكون له أعنى لبائعه خيار اذ ليس له أي المشتري التصرف مع غيره أي البائع بما يبطل خياره أي البائع لا من جهته هو أيضا فلو كان الخيار له وحده صححت توليته مر اه سم زاد البجيرمي ومثله إذا كان الخيار له وأذن له البائع اه (قوله وعلمه الخ) المراد بالعلم هنا ما يشمل الظن اه ع ش أي والواو بمعنى مع (قوله وبقائه) أي الثمن (قوله أو بقاء بعضه) احتراز عما لو حط جميعه عنه على التفصيل الاتي اه سم (قوله بما ياتي) أي في قوله ولا بطلت لأنها حينئذ يبيع بثمن اه ك ر دي (وصفة) أراد بالصفة ما يشمل الجنس وخرج بذلك ما لو علم به بالمعينة فلا يكفي كما يأتي وينبغي أن عمل عدم الاكتفاء بذلك مالم ينقل المعين للو أو يعلم قدره وهو في يد البائع اه ع ش عبارة المحبي ونهاية الصفة كونه عرضا أو مؤجلا لا كذا اه (قوله وإن طرأ عليه) أي المشتري اما البائع فلا بد من علمه قبل الإيجاب كاعلم من قوله قبل وعلمه بالثمن يظهر أنه لو تقدم القول من المشتري وهو عالم بالثمن دون البائع كما قال اشترت منك هذا ما قام به عليك وهو كذا أو لم يقل ذلك ولكن أخبر البائع بغير المشتري تصح التولية قياسا على ما لو علم به المشتري بعد الإيجاب اه ع ش (قوله بعد الإيجاب) أي للتولية (قوله وقبل القول) لا بعده ولو في مجلس العقد وهذا مستثنى من قولهم الواقع في مجلس العقد كالأوقع في صلحه اه ع ش (قوله بعلامه) أي البائع اه ع ش (قوله هنا) أي في علم المولى والمتولى بالثمن (قوله الظن) الأول ما يشمل الظن اه سم (قوله أو وليتكم) أي العقد حيث تقدم مرجعه بأن يقول هذا العقد وليتكم والأولى رجوع الضمير لبيع اه ع ش (قوله ولأن لم يقل) أي قوله ويرده في النهاية لا لقوله ولأن لم يذكر اه وهذا (قوله ولأن لم يذكر) العقد خالفه النهاية والمعنى فقلا ما حاصله أن لا بد في الأشارك من ذكر البيع أو العقد وقياسه أنه لا بد في صراحة التولية من ذلك وإلا فتكون كناية اه واعتمده ع ش والرشدي وقال سم ويؤيده أي ما قاله الشارح أن ذكر العقد لا يتأني في نحو تولية المرافق صدقها اه وأشار ع ش إلى رده بقوله ومن العدم ما يقوم مقامه كالصدق اه (قوله وهذا) أي وليتكم هذا العدم أو وليتكم اه ع ش (قوله وما اشتهق منه) أي صدره على حذف المضاف لأن الصحيح أن الأصل في الاشتقاق هو المصدر والأفعال والصفات مشتقة منه (قوله بنحو قبلته الخ) أي أو اشترى بتو قياس ما مر في البيع الاكتفاء بقبلت من غير ضمير اه ع ش (قوله من حين التولية) متعلق بقوله مؤجلا والمعنى يقع مؤجلا من حين التولية بقدر الاجل المشروط في البيع الأول اه رشدي (قوله على ما رجحه ابن الرفعة) وهو الأول وجه نهاية مؤجلا زياد (قوله ويرده الخ) فيه نظر اذ معنى بناء ثمنها على العقد الأول أن يعتد فيه صفات الثمن في العقد الأول، هذا يوافق ما قاله ابن الرفعة ولا يرده فتأمل اه سم (قوله من حينه) أي من حين العقد الأول، وإذا وقعت التولية بعد الحلول وجب الثمن حالا كإسقاط ذلك في شرح العباب اه سم (اما المتقوم) أي قوله أن علم في المعنى والى الثمن في النهاية (قوله لتقع) أي التولية (عليه) أي عين المتقوم عبارة المنهج وبقيته في العرض مع ذكره به أي بعين الثمن مطلقا أي مليا أو مقوما بأن انتقل إليه اه ع ش (قوله

بالمراجحة لأنها اشرف اذا اشترى) شخص (شيئا) بمثل (ثم) بعد قبضه ولزوم العقد عليه بالثمن وبقائه أو بقاء بعضه كما يعلم ما يأتي (قال لعالم) (الثمن) (قدر) ا وصفه وإن طرأ عليه له بعد الإيجاب وقبل القول بعلامه أو غيره وظهر أن المراد بالعلم هنا الظن (وليتكم هذا العقد) وإن لم يقل بما اشترت أو وليتكم وإن لم يذكر العقد كما صرح به الجرجاني وهذا وما اشتهق منه صراحتي في التولية ونحو جعلته لك كناية هنا كالبيع (فقبل) بنحو قبلته وتوليته (لزومه مثل الثمن) جنسا وقدر أو صفة ومن ثم لو كان مؤجلا ثبت في حقه مؤجلا بقدر ذلك الاجل من حين التولية وإن حل قبلها على ما رجحه ابن الرفعة ويرده أن المقلب فيها بناء ثمنها على العقد الأول فيحسب الاجل من حينه على الأوجه أما المتقوم فلا تصح التولية معه إلا بعد انتقاله للمتولى لتقع على عينه نعم لو قال

(قوله ولزوم العقد) ينبغي أن المراد لزومه من جهة بائعه فقط بأن لا يكون له أعنى لبائعه خيار اذ ليس له التصرف مع غيره بما يبطل خياره لا من جهته هو أيضا فلو كان الخيار له وحده صححت توليته مر (قوله أو قبضه بعضه) احتراز عما لو حط جميعه عنه على التفصيل الاتي (قوله بعد الإيجاب) أي للتولية (قوله الظن) الأول ما يشمل الظن (قوله وإن لم يذكر للعقد) يؤيده أن ذكر العقد لا يتأني في نحو تولية المرافق صدقها (قوله ويرده) أن المقلب الخ فيه نظر اذ معنى بناء ثمنها على العقد أن يعتد فيها صفات الثمن في العقد الأول وهذا يوافق ما قاله ابن الرفعة ولا يرده فتأمل (قوله من حينه على الأوجه) أي من حين العقد الأول حتى إذا وقعت التولية بعد الحلول وجب الثمن حالا كإسقاط ذلك في شرح العباب (قوله

بالعرض) صلة المشتري ومراعاة بالعرض المتقوم فيشمل ما لا يجوز فيه السلم وغير المنضب من المتقومات اه
 غش (قوله) وذكر القيمة مع العرض) أي كان قال قام على عرض أو كتاب قيمته كذا وقد وليت العقد بما قام
 على أو وليت العقد بما قام على وهو عرض أو كتاب قيمته كذا (قوله) ولو ولو لت امرأة (الخ) بأن قالت وليت
 الصداق بما قام على فكانت باعته أي الصداق بمهر المثل (قوله) أو الرجل في عوض الخلع) بأن قال الزوج
 وليت عقد الخلع بما قام على فكانه باع عوضه بمهر المثل اه بخيرى وانظر هذا التصريح قول الشارح
 الآتي لوجوب ذكره (قوله) في عوض الخلع) أي وفي الصلح عن الدم ويكون الواجب الدية سم على منج
 اه عش (قوله) في صورتين) أي قوله ولو ولو لت امرأة (الخ) وقوله أو الرجل (الخ) (قوله) لوجوب ذكره) أي
 مهر المثل قضيته أنه يمنع تقويم العين والتولية بقيمتها اه سم (قوله) وقوله سم مع العرض) أي مع ذكره اه
 رشيدى (قوله) للسلاسة من الائتم) ينبغي أن محل الائتم إذا حصلت مظنة التفاوت والإلزام قطع بان العرض
 لا تنقص قيمته عن عشرة فذكره ها أو قل فلا تهم سم على حج أي وكانت الرغبة بين الناس في الشراء بالعرض
 مثل النقد اه عش (قوله) في الإجارة) أي سواء إجارة العين والذمة وأن فرق سم على المنهج بينهما
 عبارته ولك أن تفرق بين الإجارة العينية التي تصح التولية فيها دون إجارة الذمة لا تمتنع بيع المسلم فيه اه كلام
 الناسرى انتهى عش (قوله) بشروطها) أي التولية من كونها عالمين بالإجارة والمنفعة المعقود عليها
 وبيان المدة إن كانت مقدرة بها (قوله) وإلا) أي بان وقت بعد مضي مدتها اجرة (قوله) بقسطه من
 الإجارة) أي من المسمى باعتبار ما يتقاضى من مبيع بعد رعاية اجرة المثل لما بقى وما مضى وقال سم على حج
 وينبغي اشتراط عليها بالقسط هنا اه وقياس ما تقدم من تفريق الصفقة أنه لا يشترط العلم بالقسط بل
 توزيع الاجرة على أجزاء المدة كاف اه عش (قوله) أو وليت ما بقى (الخ) ينبغي أن يكون التولية في البيع
 بعد تلف بعض المبيع كذلك اه سيد عمر قول المأتم (وهو بيع في شرطه) أي لأن أحد البيع صادق عليه
 ومضى ونهاية قال عش قوله لأن أحد البيع هو عقد يفيد ملك عين أو منفعة على التأييد على وجه مخصوص اه
 (قوله) أي شروطه) إلى قوله وبه يعلم في النهاية (قوله) وتجدد الشفعة (الخ) وبقاء الزوائد المنفصلة للولى
 وغير ذلك لانه لم يجد بينها مسمى قول المأتم (لكن لا يحتاج إلى ذكر الخ) في العباب والروض واصله
 وكذب المولى في الثمن قدر أو جنسا أو صفة كهو أي ككذبه في المراجعة وسيأتي اه أي سيأتي حكمه وهو
 أنه يحط الزيادة كقوله في شرحه فالتقييد بالخط يدل على أنه لا خيار وهو نظير المراجعة ايضا في الكذب في غير
 الثمن بما بقى في المراجعة أنه يقتضى التخير فهل يجرى في التولية وظاهر كلام الشيخين عدم الجريان وبق
 ايضا الكذب في التشرىك وينبغي أنه كالتولية مر اه سم (قوله) لظهور أنها بالثمن) أي مثله في المثل وبه
 مطلقا بان اتفق اليه وهذا يفيد أنه لو كان الثمن مثليا وانتقل اليه لم تصح التولية إلا بعينه تأمل سم على المنهج
 اه عش (قوله) من البائع (الخ) متعلق بخط رشيدى (قوله) أو وارثه (الخ) أي أو السيد بعد تعجز المالكات
 نفسه أو موكل البائع اه نهاية قال عش قوله بعد تعجز المالكات أي إن كان البائع مكرها ومثله سيد
 العبد المأذون له في التجارة سواء كان الخط بعد الحجر عليه أو قبله اه (قوله) أو وكيه) أي في الخط إذا وكيه
 في البيع ليس لذلك بغير إذ من موكله عش ورشيدى (قوله) يحط موسى له (الخ) أي بان أوصى البائع
 وذكر القيمة مع العرض) فيه اعتبار ببيان الحال وسيأتي مثله في شرح قوله والشراء بالعرض حيث قال
 فية ول بعض قيمته كذا ولا تقتصر على ذكر العرض وان باعه بلفظ القيام وسيأتي أنه لو باع بلفظ قام على
 أو رأس المال لا يجب بيان الحال وان هذا بخلاف بعض عين الصفقة حيث لا يجوز بيعه بلفظ القيام أو الشراء
 إلا بان الحال (قوله) لوجوب ذكره) قضيته أنه يمنع تقويم العين والتولية بقيمتها (قوله) للسلاسة
 من الائتم) ينبغي أن محل الائتم إذا حصلت مظنة التفاوت وإلا كان قطع بان العرض لا ينقص قيمته عن عشرة
 فذكره ها أو قل فلا تهم (قوله) بقسطه) ينبغي اشتراط عليها بالقسط هنا (قول المصنف) لكن لا يحتاج إلى
 ذكر الثمن (قال في العباب والروض واصله وكذب المولى في الثمن أي قدر أو جنسا أو صفة كهو أي ككذبه

في صداقها بلفظ القيام أو
 الرجل في عوض الخلع ان
 علم العاقدان في صورتين
 مهر المثل على الأوجه
 لوجوب ذكره وقوله سم مع
 العرض شرط للسلاسة من
 الائتم إذ يشدد في البيع
 بالعرض مالا يشدد في
 البيع بالنقد كما يأتى للصحة
 العقد لما يأتى ان الكذب
 في المراجعة أو في غيرها
 لا يقتضى بطلان العقد
 وتصح التولية وما معها
 في الإجارة كما هو ظاهر
 بشروطها ثم ان وقت
 قبل مضي مدة لها اجرة
 فظاهرا وإلا فان قال وليت
 من أول المدة بطلت فيما
 مضى لانه معدوم وصحت
 في الباقي بسطه من الاجرة
 أو وليت ما بقى صحت فيه
 بقسطه كما ذكر (وهو) أي
 عقد التولية (بيع في شرطه)
 أي شروطه كلها كقدرة
 تسليم وتقايض الربوى
 (وترتب أحكامه) كتجدد
 الشفعة إن عفا الشفع في
 العقد الاول (لكن لا
 يحتاج) عقد التولية (إلى
 ذكر الثمن) لظهور أنها
 بالثمن الاول (ولو حط من
 المولى) بكسر اللام من
 البائع أو وارثه أو وكيه كما
 أقمه بناءه هنا للفعول
 فقوله في الروضة ولو حط
 البائع للغالب لا للتقيد

بالتن لو أحاد أو أحوال أو أحاد عليه ثم حط واحد منهما بعض الثمن عن المشتري و(قوله و محتمل) عطف على موصله يعني لا عبرة بجهلها فيردان على المصنف اه كرى (قوله بكل تقدير) أى تقدر كون حطهما عاما أو خاصا اه كرى ويظهر أن المراد سواء كان البائع فى كلام الروضة للغالب والتقييد (قوله ارثه) أى المولى بالكسر (للمن) أى ومالوا وصلى له به اه عش (قوله كالخط) أى كالتعريض به (قوله حط ذك) أى الموصلى له بالثمن والمحتمل به (قوله فانه) أى الثمن الذى أسقطه الموصلى له به والمحتمل به (قوله فكل من التعبيرين مدخول) فيه نظر واضح لأن التعبير بالسقوط جامع وإن لم يكن مانعا والتعريض بالخط ليس جامع ولا مانع سم وسيد عمر وكردى (قوله بعد التولية) أى قوله إذا لمعامله فى النهاية والمعنى لا قوله لأن الأصل عدم الخط (قوله بعد التولية أو قبلها الخ) حتى العبارة قبل التولية أو بعدها الخ فتأمل اه رشيدى (قوله بعد لزوم أو قبله) أى لكل من البيع والتولية أو لاحدهما كما هو ظاهر وهذا بخلافه فى الاخذ بالشفعة لأنه قهرى اه سم (قوله لإذ خاصة التولية) أى فائدتها (قوله أو جميعه) عطف على قول المتن بعض الثمن (قوله أن حط أيضا) شمل إطلاقه ما لو كان الخط بعد قبض المولى بالكسر جميع الثمن من المولى بالفتح فيرجع المولى بعد الخط على المولى بقدر ما حط من الثمن كلا كان أو بعضا لأنه بالخطبتين أن اللازم للتولى ما استقر عليه العقد بعد التولية وأما لو قبض البائع الثمن من المولى بالكسر ثم دفع إليه بعضا منه أو كله فلا يسقط بسبب ذلك عن المتولى شيء لأن الهبة لا تدخل لعقد البيع الأول فيها حتى يسرى منه إلى عقد التولية اه عش (قوله وإلا) أى بأن حط الجميع قبل لزوم التولية ولو بعد لزوم البيع (قوله لا هنا حيث يبيع الخ) قال الدميرى حادثة فى الفتاوى أن رجلا باع ولده دارا بثمن معلوم ثم أسقط عنه جميع الثمن قبل التفرق من المجلس فاجب فيها بأنه يصير كمن باع بثلاثين وهو غير صحيح فيستمر على ملك الوالد اه وما قاله هو الموافق لكلام الشيخين اه معنى ومثله فى النهاية وأراد بكلامهما ما ذكره قبيل ذلك وهو مانصه ولو حط جميع الثمن فى مدة الخيار بطل العقد على الأصح كما لو باع بثلاثين قاله الشيخان قبيل الاحتكار اه سيد عمر (قوله ومن ثم) أى من أجل كونها حيث يبيع بثلاثين اه عش (قوله لو تقايلا) أى العاقدان فى التولية كرى وعش (قوله بعد حطه) أى الجميع (قوله بعد لزوم) أى لزوم التولية (قوله لم يرجع المشتري) أى المتولى (على البائع) أى المولى بالكسر اه كرى وفسر عش المشتري بالمولى بكسر اللام والبائع بالبائع الأول والأول هو الظاهر المتعين (قوله ليس للبائع) أى الأول اه عش (قوله وسياقى فى الاجارة الخ) واعلم أن فياذكره هنا من قوله وحيث فلا يلحق ذلك المتولى حكما وتقريرا على ما قبله نظر واضحا ولم يظهر لهذا الحكم اعنى أن الخطأى الإبراء لا يلحق المتولى ولا التفريقه على ما قبله وجه صحة وكان مر تبعة فى شرحه على قوله وسياقى فى الاجارة الخ فامرت اصحابنا لارادق غيبى عن ذلك المجلس أيراد ذلك عليه أى مر ففرض على جميع ذلك ووافق على أن الوجه خلاف ذلك وفى شرح الشارح للارشاد وما تقرر تعلم أن الأوجه أن الإبراء الخطوطان قلنا أنه تملك وقول الطبري

فى المراجعة وسياقى أى سياقى حكمه هو أنه يحط الزيادة كما قاله فى شرحه ولما قال فى الروض فلو كذب فكال كذب فى المراجعة قال فى شرحه وهذا من حيث الفتوى حاصل قول الأصل قليل كال كذب فى المراجعة وقيل يحط قولا واحدا اه فالتقييد بالخط بدل على أنه لا خيار وهو نظير المراجعة أيضا فى الكذب فى غير الثمن عما يأتى فى المراجعة أنه يقتضى التخيير قبل يجرى فى التولية وظاهر كلام الشيخين عدم الجريان مر وبقي أيضا الكذب فى التثريك وينبغى أنه كالتولية مر (قوله ووجه رده الخ) أقول فيه نظر واضح لأن اشترائك التعبيرين فى ورود ذنبك عليهما لا ينافى مدعى هذا القيل من أولوبة السقوط لم يمتز بشموله دون الخطارته للثمن فتأمل فانه فى غاية الظهور وهذا الوجه مما لا استقامة له (قوله بعد لزوم أو قبله) أى لكل من البيع والتولية أو لاحدهما كما هو ظاهر وهذا بخلافه فى الاخذ بالشفعة لأنه قهرى (قوله أو جميعه انخط أيضا) ومعلوم أن حط جميعه قبل لزوم البيع يطله (قوله وسياقى فى الاجارة صحة الإبراء الخ)

ومحتمل لأنهما أجنبيان عن العقد بكل تقدير وبه يعلم رد ما قبل التعبير بالسقوط أولى ليشمل إرثه للثمن ووجه رده أن التعبير به كالخط رده على حط ذنبك فانه سقط وحط عنه ولم يسقط عن المتولى فكل من التعبيرين مدخول (بعض الثمن) بعد التولية أو قبلها بعد لزوم أو قبله (انخط عن المولى) بفتحها لإذ خاصة التولية وإن كانت يبيعا جديدا التزويل على الثمن الأول أو جميعه انخط أيضا أن كان بعد لزوم التولية وإلا بطلت لأنها حيث يبيع بثلاثين ومن ثم لو تقايلا بعد حطه بعد لزوم لم يرجع المشتري على البائع بشيء والأوجه أن للولى بالكسر مطالبة المولى وإن لم يطالبه بانه لأن الأصل عدم الخط وأنه ليس للبائع مطالبة المولى بالفتح إذا لمعامل بينهما وسياقى فى الاجارة صحة الإبراء من جميع الاجرة ولو فى مجلس العقد مع الفرق بينهما وبين البيع

وحينئذ فلا يلحق ذلك المتولى (والاشراف في بعضه) اى المبيع (كالتولية في كله) (٢٧) في الاحكام المذكورة (ان بين البعض)

كناصفة أو بالنصف وإلا
كأشركتك في بعضه أو شيء
منه لم يصح بيعه مالم يجله فان
قال في النصف فله الربع
مالم يقل بنصف الثمن فإنه
يكون له النصف وادخال
العل على بعض صحيح وان كان
خلاف الاكثر (فلو أطلق)
الاشراك كأشركتك فيه
(صح) العقد (وكان)
المبيع (مناصفة) بينهما
لان ذلك هو المتبادر من
لفظ الاشراك وكألوأقر
بشيء لم يردو وعمر ونعم لو قال
بربع الثمن مثلاً كان شريكاً
بالربع فيما يظهر أخذاً بما
تقرر في أشركتك في نصفه
بنصف الثمن بجامع ان ذكر
الثلث في كل مبيع للرد من
اللفظ قبله لاحتماله وان
نزل لولم يذكر هذا المخصص
على خلافه وتوهم فرق بينهما
بعيد وقضية كلام الشيخين
وغيرهما أنه لا يشترط ذكر
العقد كما مثناه ويؤيده
ما مر عن الجرجاني في
التولية وهو الوجه من قول
جمع وان اعتمده صاحب
الانوار يشترط كفى بيع
هذا أو في هذا العقد فعليه
أشركتك في هذا كناية
(وقيل لا) يصح للجحالة
(ويصح بيع المراجعة) من
غير كراهة لمعوم قوله
تعالى واحل الله البيع نعم
بيع المساومة أولى منه فإنه

ليس كالحط ضعيف اه سم وأقره ع (قوله) وحينئذ فلا يلحق ذلك الخ) قد يقتضى صحة التولية ولو بعد الحط ولعله غير مراد اه سم (قوله) فلا يلحق ذلك الخ) اى صحة الاراء عن جميع الاجراءه كردى (قوله) اى المبيع الى قوله نعم لو قال في المعنى الامانة به عليه ولو الى قوله وقضية كلام الشيخين في النهاية (قوله) في الاحكام المذكورة) شامل لحكم الحط بتفصيله المذكور ومنه انحطاط الكل إذا وقع الحط بعد لزوم عقد الاشراك وبه صرح الروض وشرحه وشامل ايضا لحكم حقوق تأجيل الثمن لعقد الاشراك ولو بعد حلوله على ما تقدم فليراجع اه سم باختصار عبارة المعنى في جميع ما مر من الشروط والاحكام لان الاشراك تولية في بعض المبيع اه (قوله) وادخال الخ) عبارة المعنى واعترض المصنف ادخاله الالف واللام على بعض وحكى منعه عن التجزؤ اه (قوله) نعم لو قال الخ) بقی ما لو قال أشركتك بالنصف ربع الثمن هل يصح ام لا فيه نظر والذي يظهر الصحة ويكون شريكاً بالربع والباه فيه بمعنى في ونقل عن بعض اهل العصر خلافه اه ع (قوله) لاحتماله) من اضافة المصدر الى مفعوله اى لاحتمال اللفظ الذى قبل ذكر الثمن المراد قوله وان نزل الى كل من المقيس والمقيس عليه (قوله) على خلافه) اى خلاف المراد (قوله) فرق بينهما) اى بين ما لو قال ربع الثمن مثلاً وبين قوله أشركتك في نصفه الخ اه ع (قوله) انه لا يشترط الخ) معتمده اه ع (قوله) يشترط كفى بيع هذا الخ) اعتمده النهاية والمعنى (قوله) فعليه اى فاذابينا على ما قاله اجمع اه ع (قوله) من غير كراهة) الى قوله في احديتين في النهاية لا لقوله ولا نيته (قوله) بيع المساومة) هي ان يقول اشترت بما شئت اه ع عبارة الكردى اى المبيعة العادية بان يطلب كل الاسترباح من الآخر مع قطع النظر عن العقد الاول اه (قوله) فانه يجمع على حله الخ) يشعر بانه قيل بحرمة المراجعة ويصرح به قوله انه باول عدم الكراهة مع القول بالحرمة لشدة ضعف القول بالحرمة وليس للقول بالحرمة مطلقاً مقتضى للكراهة بل يشترط قوة القول بها اه ع (وذاك) اى بيع المراجعة (قوله) قال فيه بانعمر وعباس الخ) عبارة المعنى وما روى عن ابن عباس انه كان ينهى عن ذلك وعن عكرمة انه حرام وعن اسحق ان البيع يبطل به حل على ما زاد المبيعين الثمن اه (قوله) بها) اى بالمائة اى الاشتراء بها قول المتن (بما اشتريت) اى او برأس المال أو بمائتين أو بمائة على أو نحو ذلك ولو ضم الى

عبارة هناك مانصه وقضية ملكها حالاً ولو مؤجلة صحة الاراء منها ولو في مجلس العقد لانه لا خيار فيها فكان كالاراء من الثمن بعد لزومه بخلافه قبله لان من الخيار كثر من العقد فكانه باع بثلاثين اه واعلم ان فيما ذكره هنا من قوله وحينئذ فلا يلحق ذلك المتولى حكاه تقريرى على ما قبله واضحا ولم يظهر لهذا الحكم اعنى ان الحط لا يلحق المتولى ولا لتفريعه على ما قبله وجه صحة وكان مرتبة في شرحه على قوله وسيأتى في الاجارة الى قوله وحينئذ فلا يلحق ذلك المتولى فامرت اصحابنا لاراد في غيبته عن ذلك المجلس باراد ذلك عليه فغضب على جميع ذلك ووافق على أن الوجه خلاف ذلك وفي شرح الشارح للارشاد بما تقرر يعلم ان الواجهة ان الارباء كالحط وان قلنا انه تملك وقول الظهير ليس كالحط ضعيف ولو عبر بالسقوط لشملة ارث المتولى الثمن او بعضه فان الزركشى بحث انه يسقط عن المتولى كما يسقط بالبراءة وعليه لو ورت الكل قبل التولية او بعدها وقبل الزوم لم يصح اه (قوله) وحينئذ فلا يلحق ذلك المتولى) قد يقتضى صحة التولية ولو بعد الحط ولعله غير مراد (قوله) في الاحكام المذكورة) شامل لحكم الحط بتفصيله المذكور ومنه انحطاط الكل إذا وقع الحط بعد لزومه عقد الاشراك وعبارة الروض وشرحه في باب المراجعة والحط للكل أو للبعض بعد جريان المراجعة لم يلحق من اشترى بخلاف نظيره في التولية والاشراك قال القاضي لان ابتناءهما على العقد الاول اقوى من ابتناء المراجعة الخ اه وسيأتى في شرح قول المصنف وإذا قال بعثتك بما اشتريت لم يدخل فيه سوى الثمن تفصيل حكم الحط في المراجعة وشامل ايضا لحكم حقوق تأجيل الثمن كعقد الاشراك ولو بعد حلوله على ما تقدم فليراجع (قوله) ويؤيده ما مر عن الجرجاني) قضية ان الهاء في قوله المار عن الجرجاني أو وليشكه

يجمع على حله وعدم كراهته وذلك قال فيه بانعمر وعباس رضى الله عنهم انه با

وتبعهما بعض التابعين وقال بعضهم انه مكروه (بان) هي بمعنى كأن (يشترى به) بانه شتم بقول مع علمه بها لانها بها (بعثتك بما اشتريت)

ولايقول اشترت بكذا
الا ان بين الحال ودرهم
الربح حيث اطلقت من
نقد البلد الغالب وان
كان الاصل من غيره
(تبيينه) لو قال اشترته
بعشرة وبعته باحد عشر
ولم يقل مراجة ولا ما
يفيدها لم يكن عقد مراجة
كما قاله القاضي وجزم به
في الانوار حتى لو كذب
فلا خيار ولا حظ كما ياتي
وهذا غير ما ياتي عنه لان
ذلك فيه ما يبيد المراجة
وهو ربح كذا ياتي قيل
الباب ما يصرح بذلك (و)
يصح بيع (المحاطة
كبعة) ك (بما اشترت
و) حظ درهم لكل أوفى أو
عن أو على كل عشرة أو
حظ (ديارزده) المراد من
هذا التركيب ان الاحد
عشر تصير عشرة (و) من
ثم يحط من كل احدى عشر
واحد لان الربح جزء
من احدى عشر كما مر فليكن
الحظ كذلك (وقيل)
يحط (من كل عشرة)
واحد فان كان الثمن مائة
او مائة وعشرة عاد على
الاول لتسعين وعشرة
اجزاء من احدى عشر جزء
من درهم او لمائة وعلى
الثاني لتسعين أو لتسعة
وتسعين ولو قال من كل
عشرة تعين هذا الثاني
(واذا قال بعتك بما اشترت)
به او بثمانه او براس مالى

بلفظ الشراء ولا القيام إلا ان بين الحال وقد بسط الشارح في شرح العباب الكلام على الفرق بين المستلئين
بما منه ما ضمه ووجه الفرق انه في البيع يقام على او براس المال يفترق الحال بين جزء العين الواحدة وبين
إحدى العينين واما البيع بما اشترت ففيها بيع على حد سواء وبوجه ذلك بان الثمن يتوزع على قيمة العينين
لاختلاف المؤدى للنظر الى قيمة كل على انفرادها وانه لا تنقص فيها بالتشقيص فجاز انظر لهذا التوزيع
الذى لا يؤدي الى نقص بيع احدهما بفسطهما بقام على او براس المال لأعلى اجزاء العين الواحدة لان اجزاءها
تنقص بالتشقيص فلم يجز له ان يوزعها وبيع البعض من غير ذكر كل الثمن بقام على ولا يميزها اهـ وقد
استثنى في العباب من العين الواحدة المثلى كالخطوة وفيه وشرحه في هاتين المسئلتين وما يتعلق بهما ما يتعين
الوقوف عليه والله اعلم اهـ سم بحذف (قوله) الا ان بين الحال) معناه ان يقول اشترته مع غيره وقطعت الثمن
على قيمتها وكان قسطه كذا اهـ كرى (قوله) ودرهم الربح) الى قوله وهذا في النهاية (قوله) حيث اطلقت
فان عنت من غيره جاز اهـ سم (قوله) لو قال الخ) اى كاذبا (قوله) لم يكن قد مر (ب) بل عقد مساو وما هو
صحيح وان حرم عليه الكذب اهـ ع (قوله) حتى لو كذب الخ) فربيع على قوله لم يكن عقد مراجة (قوله)
فلا خيار الخ) الى الشترى وهذا يقع في مصرنا كثيرا اهـ ع (قوله) كما ياتي) اى في شرح والاصح سماع
بينه (قوله) وهذا) اى ما نقله عن القاضي هنا (قوله) غير ما ياتي) اى في شرح ولا خيار للبشترى (و) (قوله) عنت
اى عن القاضي اهـ كرى (قوله) لان ذلك) اى ما ياتي (قوله) بذلك) اى بالمفارقة قول المتن (و) (المحاطة) ويقال
لها المواضعة والمخاسرة نهاية يقوم معنى قول المتن (كبعت) اى كقول من ذكر لغيره وهما اعلان بالثمن
بعتك (بما اشترت) اى بمثلها أو براس المال أو بما قام على أو نحو ذلك اهـ معنى قول المتن (و) حظ بالنصب
اى مع حظ وهو متعين هنا ولا يصح الجزاء حمل على النهاية (قوله) وحظ درهم) الى قوله اما الخط في
النهاية لا قوله او بثمانه الى قوله بخلاف ما مر في المعنى الاما ذكر (قوله) ومن ثم) اى من اجل ان المراد
ذلك (قوله) لان الربح الخ) اى في مراجة الاحد عشر نهاية ومعنى (قوله) على الاول) اى الراجح (قوله)
لتسعين الخ) اى فيما اذا كان الثمن مائة (قوله) او لمائة) اى اذا كان الثمن مائة وعشرة (قوله) وعلى الثاني)
اى المرجوح (قوله) ولو قال من كل عشرة تعين هذا الثاني) اى يحط من كل عشرة واحد لان من تقتضى
اخراج واحد بخلاف اللازم في وعلى الاول وجه في نظره من المراعاة اى هو قوله وربع درهم من كل عشرة
كما فاده شيخنا الشهاب الرملى الصحة مع الربح لما يلزم على عدم الربح من العادة لور ربع درهم وتكون حينئذ
من التعليل او معنى في او على بقرينة قوله وربع درهم سم ونهاية ومعنى (قوله) او بثمانه) اى ثمن المسح (قوله)
ما استقر عليه العقد) مفهوما ان هذا خاص بخيار المجلس والشرط دون خيار العيب وهو ظاهر اهـ
عش قوله (قوله) ما لحقه) اى الثمن (قوله) قبله) اى قبل الزوم عبارة المغنى في زمن الخيار اهـ

على الصحيح (قوله) لا يقول اشترت بكذا الا ان بين الحال) اى بخلاف ما لو باع بلفظ قام على أو براس
المال لا يجب بيان الحال كما يصرح به عبارة شرح الروض وهذا بخلاف بعض عين الصفة فانه لا يجوز بيعه
بلفظ الشراء ولا القيام الا ان بين الحال كما بينه في شرح الروض وقد بسط الشارح في شرح العباب الكلام
على الفرق بين المستلئين بما منه ما ضمه ووجه الفرق انه في البيع يقام على او براس المال يفترق الحال بين
جزء العين الواحدة وبين احدى العينين واما البيع بما اشترت ففيها بيع على حد سواء وبوجه ذلك بان الثمن
يتوزع على قيمتي العينين لاختلافهما المؤدى للنظر الى قيمة كل على انفرادها وانه لا تنقص فيها بالتشقيص
فجاز انظر لهذا التوزيع الذى لا يؤدي الى نقص بيع احدهما بفسطهما بقام على او براس المال لأعلى
اجزاء العين الواحدة لان اجزاءها تنقص بالتشقيص فلم يجز له ان يوزعها وبيع البعض من غير
ذكر كل الثمن بقام على ولا يميزها اهـ وقد استثنى في العباب من العين الواحدة المثلى كالخطوة وفيه
وفي شرحه في هاتين المسئلتين وما يتعلق بهما ما يتعين الوقوف عليه والله اعلم (قوله) حيث اطلقت) فان
عنت من غيره جاز (قوله) ولو قال من كل عشرة تعين هذا الثاني) الاوجه كما فاده شيخنا الشهاب الرملى

(لم يدخل فيه سوى الثمن) وهو ما استقر عليه العقد عند الزوم فيعتبر ما لحقه قبله

(قوله ونقص) قال المحلى في زمن خيار المجلس أو الشرط اه ع (قوله ذلك) أى ما حقه الخ (قوله لان العقد الخ) أى الاول وهو تعليل للثمن (قوله الا بذلك) إشارة الى الثمن اه كرى (قوله اما الخط الخ) حاصله ان حط البعض إذا كان بعد لزوم العقد الاول فان كان العقد الثانى بلفظ الشراء ينقذ المراجعة لكن لا يلحق الخط المشتري وان كان بلفظ القيام فلا ينقذ عقد المراجعة الا اذا اسقط المخطوط واضر بالباقي اه كرى عبارة المعنى ولو حط جميع الثمن في مدة الخيار بطل العقد كما لو باع بلا ثمن اما اذا وقع الخط بعد لزوم العقد فان كان بعد المراجعة لم يتعد الخط الى المشتري وان كان قبلها فان حط الكل لم يجزيعه بقوله قام على ويجوز بلفظ اشترت وان حط البعض يجوز بلفظ القيام الابدع اسقاط المخطوط وعبارة ع ش والحاصل ان الخط الى البعض لا يلحق في المراجعة الا اذا حط قبل عقد المراجعة وباع بلفظ القيام واخر بالباقي اه (قوله بل مع الشراء) أى بل يصح البيع مراجعة بلفظ الشراء بعد حط الكل الكائن بعد اللزوم أى ولا يلحق الخط اخذا بما تقدم في نظير مع حط البعض وكأنه لم يتعرض له لفهمه منه إذ لا فارق اه سيد عمر (قوله ولا يلحق حط) أى يلحق المشتري حط البعض ولا الكل (قوله بعد عقد المراجعة) أى وان لم يلزم اه رشدي عبارة سم وما ذكره من التفاصيل قبل هذا فهي قبل عقد المراجعة كما هو ظاهر اه (قوله خلاف مامر) أى التولية والاشراك سم وكردى (قوله لان ابتداءهما) أى التولية والاشراك سم (قوله او ثبت الخ) او حصل او بما هو على اه نهاية (قوله او بما وزنته) كذا في النهاية أى اعطيته اه كرى قول المتن (دخل مع ثمة: اه) اجرة الكيال الخ) ومحل دخول اجرة من ذكر اذا زمت المولى واداهاه نهاية عبارة الایعاب قال أى الاذرى ثم ما ذكرنا من دخول اجرة الكيال وغيره ظاهر اذا التزم بأدائها اما اذا التزم ولم يفرم بعد فلم يصحوا فيه بشئ لكن المتولى فرض الكلال فيما اذا التزم الشيخ او حامد فرضه فيها اذا اتفق ولعل المراد التمثيل لا التقيد بما ادى انتهى اى فالالتزام كاف وان لم يفرمه لان ذمته مشغولة به اه (قوله اجرة جمال الخ) ومثلها اجرة ردما اشتراه مغصوبا او ابقا وفداءه من اشتراه جانيا جناية او جبت القود اه نهاية (قوله جمال) الى قوله ولو وزن في النهاية الا قوله بان يلزم المشتري بذلك فيه من يراه اه قوله وللزكشى هنا ما لا يصح فليحذر (قوله جمال وختان) أى للبيع (قوله ان اشتراه مريضا) قضيته انه لو طر المرض بعد الشراء وقبل القبض انها لا تدخل وقضية محترزه الا ترى لمرض حدث عنده انها تدخل وااقرب الدخول فليراجع (قوله وعبرت بالثمن الخ) اى صورت الكيال والدلال في المتن يكونهما للثمن (قوله اجرة ذلك) اى المذكور من الكيال والدلال اه كرى (قوله ونحوه) اى كالوزان (قوله على الموفى الخ) ﴿فرع﴾ الدلالة على البائع فلو شرطها على المشتري فسد العقد ومن ذلك قوله بعثك بعشرة سالما فيقول اشترت لان معنى قوله سالما ان الدلالة عليه فيكون العقد فاسدا كذا تحرره وافرده مر واعتمده وجزم به ابن قاسم على شرح المنهج اه ع ش زاد البصري وسيأتي ذكر المسئلة في آخر الضمان نقلا عن المعنى والنهية بتفصيل واختلاف بين السبكي والاذرى فليراجع ثم بما يعلم كمنه ان الاولى بالاعتقاد قول السبكي من الصحة عند العلم بقدرها والفساد عند الجهل اه (قوله وصور الخ) اى قول المصنف اجرة الكيال الخ (في المبيع) اى كاصور في الثمن يعنى قد تجب اجرة الكيال والدلال في المبيع على المشتري بان يلزم المشتري من الاكزام (بذلك) اى المذكور من اجرة الكيال والدلال (فيه) اى في المبيع (من يراه) اى الحاكم الذى يرى ان اجرة الكيال والدلال في المبيع على المشتري (قوله) او يقول اشترته بكذا ودرهم دلالة عبارة النهاية او يلزم المشتري اجرة دلالة المبيع معينة اه وعبارة

من زيادة ونقص وكذا يعتبر ذلك لو باع بلفظ القيام لان العقد لم يقع الا بذلك أما الخط بعد اللزوم للبعض فمع الشراء لا يلحق ومع نحو القيام بخبر بالباقي ا و للكل فلا ينقذ بيعه مراجعة مع القيام إذ لم يقم عليه بشئ بل مع الشراء ولا يلحق حط بعد عقد المراجعة بخلاف مامر لان ابتداءهما على العقد الاول أقوى إذ لا يقبلان الزيادة بخلافها (ولو قال) بعثك (بما قام) او ثبت (على) او بما وزنته فهو ان نازعه فيه الاذرى بأن المتبادر منه اثنان فقط (دخل مع ثمة اجرة) جمال وختان وتطين دارو طبيب ان اشتراه مريضا (والكيل) للثمن المكمل (والدلال) للثمن المنادى عليه الى أن اشترى به المبيع وعبرت بالثمن لان اجرة ذلك ونحوه على الموفى وهو في المبيع البائع وفي الثمن المشتري وصور ايضا في المبيع بأن يلزم المشتري بذلك فيه من يراه او يقول اشترته بكذا ودرهم دلالة

الاياعب و بما إذا قال اشترت بكذا و درهم أجرة الكيال وهو مراد المتولى بقوله أو يلزم المشتري مؤنة
 كيل المبيع اه قال ع ش أي كان يقول اشترت بكذا و درهم دلالة كقوله حج اه وقال الرشدي و صورة التزام
 مؤنة الكيال ان يقول اشترت بكذا و درهم كيلة كقوله الاذرى و قوله أو يلزم المشتري اجرة دلالة المبيع
 معينة هذا ابو ارق ماسبق له اخر الضمان من ترجيح ما قاله الاذرى هناك من بطلان البيع بالتزام الدلالة
 مطلقا سواء كانت معلومة او مجهولة اه كلام الرشدي و قد قدمنا عن السيد عمر ان الاولى بالا اعتمادا و قول
 السبكي من التفصيل خلافا لقول الزركشي من البطلان مطلقا و عبارته قوله او يقول اشترت بكذا و درهم
 دلالة صريح في صحة البيع بهذه الصيغة فلينظر ان صور بما يأتي فيها إذا تحمل الدلالة عن البائع فلا عذور
 لان الثمن هو كذا فقط و جملة و درهم دلالة ذكرت لا فائدة ما تحمله حتى يدخله فيما قام عليه ثم رايه آخر
 الضمان بهامش التحفة ما يقتضى صحة ما ذكر بالا و في راجع اه (قوله مثلا) اى كدرهم كيل (قوله او
 جدد الخ) عبارة النهاية و المعنى او يتردد اى المشتري في صحة ما اكثاله البائع فيستاجر من بكيلة ثانيا ليرجع
 عليه إن ظهر نقص اه (قوله او ليخرج) و (قوله للقسمة) معطوفان على قوله ليرجع اه كرى (قوله او
 ليخرج) يتامل اه سم لعل وجه التامل ان هذا متعلق بالعقد الثانى و الكلام هنا فيما يتعلق بالعقد الاول عبارة
 النهاية او يشترى به جزا فائمه بكيلة ليعرف قدره او يشترى مع غيره صبرة ثم يقسمها كلا فاجرة الكيال
 عليها اه و عبارة المغنى و صورته ان الاستاذ ايضا بان يكون اشتراه جزا فائمه كاله باجرة ليعرف قدره
 قال الاذرى و فيه توقف و اقرب منه ان يشترى مع غيره صبرة ثم يقسمها كلا فاجرة الكيال عليها و قال
 السيد البصرى قوله او ليخرج عن كراهة ينع الخ ظاهره ان الكيل حيث قبل مباشرة العقد حتى يخرج عن
 الكراهة في هذه غير صورة ان الاستاذ المنقولة في المغنى اه و فيه توقف (قوله و لو وزن) اى ادى (احدهما)
 اى البائع و المشتري اه كرى (قوله ما لم يظن و جوبه عليه الخ) و مثل ذلك ما يقع في قرى مصرنا كثير من
 اخذ من يريد تزويج ابنته مثلا شيئا من الزوج غير المهر و يسمونه بالميكلة و سياتى للشارح ر في اخر
 باب الضمان ما يقتضى البطلان نقلا عن الاذرى ثم قال و هو كاقال اه ع ش (قوله ما تحمله الخ) اى
 تحمله المشتري عن بائعه بان وجبت على البائع نحو اجرة الكيال و تحمله عنه المشتري اه كرى (قوله
 الا ان ذكره) اى بان يقول اشترت بكذا و تحملت عنه كذا ثم يقول بعتك بما قام على اه كرى
 (قوله و كذا الخ) اى مثل ما تحمله المشتري عن بائعه في عدم الدخول إلا إذا ذكره ما تبرع به المشتري و قال
 السيد عمر قوله و كذا ما تبرع به ينفى الا ان ذكره نظير ما تقرر فيما قبله لان ما تحمله عن بائعه تبرع على البائع
 اه (قوله من غير استئجاره) اى ولا بجاعلته (قوله الاق) اى فى الاجارة (قوله قال الاذرى) اى قوله و كذا
 ما تبرع به الخ اقره للشارح فى الايعاب و نقل البجيرى عن شيخه اعتباه (قوله بان هذا) اى الاعطاء المذكور
 (معتاد) اى فالمشتري موطن نفسه عليه (قوله فلا خديعة فيه) اى لا خديعة من المشتري فى الاعطاء اى فى
 سكوته عن ذكره و يانه (قوله و يؤيده) اى الاعتراض (قوله دخول المكس) يفرق بين المكس حيث
 يدخل و بين ما استرجع به المعضوب سياتى انه لا يدخل بان المكس معتاد لا بد منه عادة فالمشتري موطن نفسه
 عليه كالبائع اه سم (قوله الرفاء) يقال فالثوب اذا مال خرقة و ضم بعضه الى بعض (قوله من الاربعة)
 او لها الحارس اه ع ش (قوله و كذا الادوية) اى قوله و بيع كذا فى النهاية (قوله و نحوهما) اى كالمصابون
 فى القصار اه معنى (قوله كالعلف للسمين) اى و ان لم يحصل لها السم ايعاب و ع ش (وعطف) اى اجرته
 و مثل اجرة العلف اجرة خدمته لادبته بكل محتاج اليه كسقى و كنس زبل و غيرهما المراد اجرة العلف
 و الخدمة المعتادين لا صلاح لذوات اما الزيادة على ذلك التى تفعل لتتميتها زيادة على المعتاد فتدخل كالعلف
 مثلا) فى عدصو اجرة الكيل و بما إذا قال اشترت بكذا و درهم أجرة الكيال وهو مراد المتولى بقوله

أو يلزم المشتري مؤنة كيل المبيع اه (قوله او ليخرج) يتامل و قوله او للقسمة اى إذا تعدد المشتري
 (قوله و يؤيده دخول المكس الخ) يفرق بين دخول المكس و ما استرجع به المعضوب كما ياتى بان المكس

لغير تسمين واجرة طبيب وقيمة دوا ملرض حدث عنده وفداء جنازة وما استرجع المبيع به ان غضب^١ وابق لوقوعه في مقابلة ما استوفاه من زوائد المبيع ومعنى دخول ذلك انه (٣٣) يضمنه للتمن ويخبره بقدر الاجلة ثم يقول بما قام على ورجح كذا كما يفيد قوله الاتي وليعلم انتمنه

وما قام به يوم الاكتفاء بعلمه قبل القبول فقياسه صحة بعتكم بما قام على وهو كذا فان قلت اذ اشترطوا انه لا بد من تعيين ما قام عليه به فافائدة قولهم مع ذلك يدخل كذا الا كذا قلت فائدة تلوا اخر بان قام عليه بعشرة ثم تبين انها في مقابلة ما لا يدخل وحده او مع ما يدخل حطت الزيادة ورجحوا كما ياتي هذا ان لم ينص على دخول مالا يدخل والا بعتك بما قام على وهو كذا وما انفقت عليه وهو كذا اجاز قطعا بل لو ضم للتمن اول ما قام به اجنبا عن العقد بالكتابة ثم باعه مراحة أو محاطة كاشترته بمائة وقد بعتك بمائتين ورجحه بزيادة صح وكأنه باعه بمائتين وعشرين (ولو قصر بنفسه او كال او حمل) او طين أو صنيغ أو جعله بمحل يستحق منفعة (او قطع شخص به لم تدخل اجرة) مع الثمن في قوله بما قام على لان عمله ومخله وما قطع به غيره لم يتم عليه وطريقه ان يقول لي او للبرع لي عمل او محمل اجرة كذا ويضمنه للتمن (وليعلم) أي المتبايعان وجوبا (ثم) أي المبيع قدرا وصفة في بعت بما اشترت (او ما قام به) في

لتسميتها اه ع^٢ (قوله لغير تسمين) راجع الثلاثة جميعا (قوله حدث عنده) أي بعد قبضه له على مامر (قوله واجر طبيب الخ) عطف على نفقة وكذا قوله وفداء جنازة أي حادثة عنده وقوله وما استرجع به معطوفان عليه ويحمل انهما معطوفان على قوله ما قصد الخ (قوله ان غضب او ابق) أي عنده اه ع^٣ (قوله لو وقع) أي ما قصد به البقاء (قوله ما استوفاه الخ) أي ما استحق استيفاءه ان حدث والافتد لا يحصل منه فوات ومع ذلك لا يدخل منه شيء اه ع^٤ (قوله ان يضمنه للتمن الخ) أي وليس المراد انه بمطلق ذلك تدخل جميع هذه الاشياء مع الجهل بها اهتيا (قوله ومرا الاكتفاء) أي في شرح قال لعالم بالتمن (قوله فان قلت) إلى قوله هذا لان نص في النهاية (قوله هذا) أي حط الزيادة ورجحوا فيما لو اخرج (قوله وما انفقت) عطف على ما قام على (قوله ورجحه بزيادة) أي وحطه بزيادة (قوله صح) وفاقا للنهاية والمعنى (قوله بمائتين وعشرين) هذان المراجعان أي ومائة واحد وثلاثين درهما وتسعة اجزاء من احد عشر جزءا من درهم في المحاطة قول المتن (ولو قصر بنفسه الخ) وعمل غلامه كعمله اه معنى (قوله او طين) إلى قول المتن وليصدق في النهاية والمعنى (قوله او صنيغ) واضع اخذ من صنيع المتن أن يحلف في الاجرة لا في عين الطين والصنيغ اه سيدع عبارة المعنى ولو صبغه بنفسه حسبت قيمة الصنيغ فقط لانه عين ومثله ثمن الصابون في القصار اه (قوله بمحل يستحق منفعة) عبارة العباب كالروض فيما يدخل واجر بيت المتاع وفيما لا يدخل وبيته أي ولا جرة بيته قال الشارح في شرحه المملوك له والمعار والمستاجر اه فانظر المراد ببيت المتاع هل هو الذي استؤجر له ام قول نعم عبارة ع^٥ قوله يستحق منفعة لا تاتي بين هذا وقوله مر او لا أي فيما يدخل كجرة المكان لان ذلك فيما اذا اكرهه لاجله ليضعه فيه وهذا فيه اذا كان مستحقا له قبل الشراء ووضع فيه اه يظهر عدم الدخول ايضا فيما اذا استحق منفعة بعد الشراء بدخول الاجارة لا لغرض وضعه فيه ثم وضعه فيه فليراجع (قوله لم يقم) أي مذكر (عليه) أي المشتري وما قام عليه ما بذله اهنا بوقوعه (قوله وطريقه) أي طريق ادخال اجرة ما ذكر من عمله ومخله وما طوع به غيره (قوله ان يقول لي) عبارة النهاية والمعنى ان يقول بعتك بكذا او اجرة عملي او بيقى او عمل المتطوع عني وهي كذا ورجح كذا اه (قوله ويضمنه) أي الاجرة (قوله أي المتبايعان) أي تولى أو اشرأكا أو محاطة أو مراحة حللي به بجمري (قوله فلا تكني هنا) أي في المراحة وكذا في التولية والاشراك والمحاطة (قوله لعدم تاتي البيع) هذا مسلم اذا اضبط الربح باجزاء الجمله اما اذا اضبطه بنفس الجمله بعتك بهذه الدراهم المشاهدة بزيادة درهم مراحة فلاذ الاصل معلوم بالمشاهدة والربح بالمقدار وهو كونه درهما واحدا فالجمل بقدر الاصل هنا غير مانع من العلم بالربح وتقدم ان درهم الربح عند الاطلاق من غالب دراهم البلد فليراجع اه سم (قوله مثلا) أي او حطه مثلا معبئة غير مكيلة نها بوقوعه (قوله مراحة) ويظهر أو محاطة قول المتن (وليصدق الخ) المراد انه يجب الاخبار بالامور المذكورة وان يصدق في ذلك الاخبار عبارة الارشاد وشرحه للشارح ويخبر البائع قبل التولية والاشراك والبائع مراحة ومحاطة به أي بما اشترى به او بما قام المبيع عليه صدقا وجوبا معناه لا بد منه عادة فالمشتري موطن نفسه عليه وكذا البائع (قوله او جمل بمحل الخ) عبارة العباب كالروض فيما يدخل واجر بيت المتاع وفيما لا يدخل وبيته أي ولا جرة بيته قال الشارح في شرحه المملوك له والمعار والمستاجر اه فانظر المراد ببيت المتاع هل هو الذي استؤجر له بقصد (قوله لعدم تاتي البيع) مراحة مع الجهل بقدرها هذا مسلم اذا اضبط الربح باجزاء الجمله اما اذا اضبطه بنفس الجمله بعتك بهذه الدراهم المشاهدة بزيادة درهم مراحة فلاذ الاصل معلوم بالمشاهدة والربح بالمقدار وهو كونه درهما واحدا فالجمل بقدر الاصل هنا غير مانع من العلم بالربح وتقدم ان درهم الربح عند الاطلاق من غالب دراهم البلد فليراجع (قول المصنف وليصدق البائع الخ) المراد انه يجب الاخبار بالامور المذكورة وان يصدق في

بما قام على (فلو جهل أحدهما بطل) البيع (على الصحيح) او خرج بقدر أو صفة المعاينة فلا تكني هنا مشاهدة دراهم مثلا معبئة غير معلومة الوزن وان كفت في نحو البيع والاجارة لعدم تاتي البيع. اجتمع الجهل بقدرها وصفتها (وليصدق البائع) مراحة ويخبر

ويخبر صدقا بعب قديم ان قال والايخبر صدقا فمأذكر بان كذب او ترك الاخبار بو احد منها خير على الفور فيما يظهر المشتري مراعاة بين الفسخ والامضاء ولم يحطش من الثمن ان اجاز انتهت اه سم يحذف عبارة الصرى قوله وليصدق البائع الخ ينبغي ان يقول وليصدق البائع بما قام عليه مراعاة او محاطة او بدونها اذ لا يظهر وجه اشتراطهما في الصيغة المذكورة ولا وجوب الصدق فيها اذا لم يكونا بالصيغة المذكورة كعبتك بكذا وبيع كذا او حط كذا اه وقوله بما قام عليه اي وبما اشترت وسباق عن القليوبي والحلي ان وجوب الاخبار بالامور المذكورة انما هو اذا لم يكن المشتري عالما بها او الافلا حاجة الى الاخبار بها اه وبفيده كلام المصنف مع الشرح ايضا (قوله وجوبا) اي صدقا واجبا (قوله لان كتمه) اي كتم ما يختلف به الغرض (قوله حيثند) اي حين اذ باع مراعاة او محاطة (قوله استقر عليه العقد) اي عند لزومه (قوله او قام الخ) ظاهره العطف على قوله استقر الخ وفيه ما لا ينبغي وعبرة المنهج والمغنى والنهاية او ما قام الخ عطفًا على الثمن ولعل ما سقطت هنام قلم الناسخ قال عرش قوله مر او ما قام به المبيع ويكني فيما قام به عليه بالقيمة في جواز الاخبار ان كان من اهل الخبرة ولو فاسقا والافليسال عدلين بقومانه او واحد اعلى ما ذكره بعضهم فان تنازع اى البائع والمشتري في مقدار القيمة التي اخبر بها فلا بد من عدلين وفي شرح الروض ما يوافقه مع اعتقاد ما ذكره بعضهم من كفاية عدل واحد اه وسيد كر عن الالعباب ما يوافقه اي شرح الروض (قوله عند الاخبار) اي بالثمن او بما قام به المبيع عليه والظرف متعلق بقول المتن وليصدق فكان الاولى تقديمه على قوله في كل ما يختلف الخ (قوله وصفته) عطف على قدر الثمن اي صفة الثمن عبارة العباب وشرحه للشارح وبجبان يصدق في صفة الثمن من نحو صحة وتكسر وخصوص وغش وسائر الصفات التي يختلف بها الغرض ان باع بتمامه على ولا لم يجب ذلك لما مر ان الريح من نقد البيلد الغالب والاصل من جنس الثمن اه (قوله ظاهره) عبر بظاهاه لاحتمال عطفه على قدر الثمن لاعلى الثمن اه سم (قوله والثاني) اي وجوب ذكر اصل الاجل (قوله الاول) اي وجوب ذكر قدر الاجل (قوله اطلق اشترطه الاذرى) اعتمده النهاية والمغنى فقالوا اي اصله او قدره مطلقا اذا الاجل يقابله قسط من الثمن وان ذهب الزركشي الى ان محل وجوب ذكره اذا كان خارجا عن المعتاد في مثله اه قال عرش قوله مر او قدره هي بمعنى الواو محل اشتراط ذكر القدر اذا لم يكن ثم عرف والاكتفى باصل الاجل ويحمل على المتعارف اه حج بالمغنى وقد خالفه الشارح مر بقوله مطلقا الخ ان اريد بالاطلاق انه لا فرق بين ان يكون ثم عرف يحمل عليه او لا ولكن هذا لا يتعين في كلام الشارح مر بل الظاهر من قوله مر وان ذهب الزركشي ان معنى الاطلاق عدم الفرق بين كون الاجل زائدا على المعتاد وعدم زيادته وهو لا ينافي الصحة اذا

ذلك الاخبار وفي الروض فرع الثمن ما استقر عليه العقد فتلحقه الزيادة والنقصان قبل لزومه فان حط بعد لزومه وباع بلفظ اشترت يلزمه الحط او بلفظ قام على اخبر بالباقي فان انحط الكل لم ينعقد به مراعاة بلفظ قام على او براس المال بل باشترت والحط للكل او البعض بعد جريان المراجعة يلحق اي بخلافه في التولية والاشراك انتهى فانظر حيث لا يلحق الحط المشتري هل يلزم البائع الاخبار بانه حط عنه او لا لانه لا فائدة فيه وفيه نظر وقد يدل قوله اخبر بالباقي دون ان يقول ذكر صورة الحال على عدم الزوم وعبرة الارشاد وشرحه للشارح ويخبر البائع قبل التولية والاشراك والبيع مراعاة ومحاطة به اي بما اشترى به او بما قام المبيع عليه صدقا وجوبا ويخبر صدقا بعب قديم وبعب حادث عنده وغين ان غين في الشراء واجل ان قالوا والايخبر صدقا فمأذكر بان كذب او ترك الاخبار بو احد منها خير على الفور فيما يظهر المشتري مراعاة بين الفسخ والامضاء ولم يحطش من الثمن ان اجاز نعم ان اخبر بزيادة او حط صغ البيع وحطت الزيادة مع رجحان المشتري من الثمن في التولية والاشراك والبيع ما قام عليه ولا خيار لهما وقضية كلام المصنف انه لا حط في غير هذه الصورة وهو المعروف في المذهب الخ اه (قوله المصنف والاجل) قدبو خدمته ان الاجل هنا لا يلحق المشتري بخلافه في التولية والاشراك على ما تقدم (قوله ظاهره) عبر

ومحاطة وجوبا (في) كل ما يختلف الغرض به لان كتمه حيثند غش وخدعة نحو (قدر الثمن) الذي استقر عليه العقد او قام به المبيع عليه عند الاخبار وصفته ان تفاوتت (والاجل) ظاهره انه لا بد من ذكر قدره كاصله والثاني واضح والاول اطلق اشترطه الاذرى وقيد الزركشي بما اذا زاد على المتعارف أي او لم يكن هناك متعارف أو تعدد المتعارف ولا أغلب فيما يظهر

على الامانة لا اعتماد المشتري
لفطر البائع ورضاه لنفسه
بما رضىه البائع مع زيادة
أو حط ولو واطا صاحبه
فاشترى منه بعشرين ما
اشتراه بعشرة ثم اعاده
بعشرين ليخبر بها كره
وقيل يحرم واختاره السبكي
لانه غش ولا يتخير المشتري
لكن قوى المصنف تخيره
واعترض بان تخيره انما يتأتى
على التحريم لا الكراهة
وفيه نظر لما مر في تلقي
الركبان وفصل التصرية
بما يعلم منه انه لا يلزم من
الحرمة التخير ولا من
الكراهة عدمه بل قد يتخير
معاهدون الحرمة ولو اشترى
شيئا ثم تخرج عن ملكه
ثم اشتراه بخمسين اخبر بها
وجوبا (والشرع بالعرض)
فيقول بعرض قيمته كذا ولا
يقتصر على ذكر القيمة
وان باعه بلفظ القيام كما قاله
وان نازع فيه الاسنوي
لانه يندفع فيه قوم ما يشدد
بالنقد ولو اختلفت قيمة
اعتبرت يوم الاستقرار لا
العقد على الاوجه وجزم
السبكي كالماوردى بان
المراد بالعرض المقوم
فالمثل يجوز البيع به مراجعة
وان لم يقدره وقال المتولى
لا فرق وهو الاوجه للعلة
المذكورة (وبيان) الغبن
والشرع من محجوره او من
مدينه المعسر او الماثل
بدينه ما اخذه من نحو بن

كان ثم عرف يحمل عليه الاجل المطلق ثم ظاهر المصنف والشارح مرانه لا يشترط لصحة العقد ذكر الاصل
وقضية قول حجج الثاني واضح خلافه اه اقول وكذا قضية قول المغني وكلامه يقتضى اشتراط تعيين قدر
الاجل مطلقا وهو كذلك لان الاجل يقابله قسط من الثمن اه خلافه ولكن قول الشارح الاقوى وترك
الاخبار الخ كقول شرح المنهج والنهاية فلو ترك الاجبار بشئ من ذلك فالبيع صحيح لكن للمشتري الخيار
وقول المغني ولولم يبين الاجل والعيب او شيئا مما يجب ذكره ثبت للمشتري الخيار صريح فان ذلك ليس
شرطا لصحة العقد (قوله وذلك) اى وجوب صدق البائع مراعاة ومحاطة في كل ما يختلف الغرض به (قوله
لان بيع المراجعة) اى والمحاطة (قوله مبني على الامانة الخ) افهم انه لو كان عالما بما ذكر لم يحتج الى الاخبار
به وهو كذلك وكذا كل ما يجب الاخبار به فليوحي وحلي اه يجزى (قوله فاشترى) اى صاحبه (منه) اى
من المواطىء (قوله ما اشتراه) مفعول فاشترى (وقوله ثم اعاده بعشرين) اى ثم اشترى المشتري الاول
من صاحبه بعشرين (قوله ليخبر بها) اى بالعشرين في بيع المراجعة كذا في النهاية والمغني وقوله لما يبيع
المراجعة اى والمحاطة (قوله كره) وقال للنهاية والمغني (قوله قوى المصنف تخيره) اى المشتري اعتمدته النهاية
قال سم وجزم به الروض فقال فلو بان الكثير اى من الثمن عن مواطاة فله الخيار اى او قد باعه مراعاة
كما صرح به الحجازى في مختصر الروضة مر فان لم يبعه مراعاة فلا خيار له وقضية التخير السابق ان لاحظ
اه (قوله واعترض الخ) اقره المغني (قوله ولو اشترى) الى المتن في النهاية والمغني (قوله بخمسين الخ)
عبارة للنهاية واشترانا ثانيا باقل من الاول او اكثر منه اخبر وجوبا بالاخير منهما ولو في لفظ قام على اذهو
مقتضى لفظه اه (قوله فيقول) الى قوله ولو اختلفت في النهاية والمغني (قوله قيمة كذا) ولا يكتفى فيها
بتقويمه بنفسه بل لابد من عدلين على ما قاله التاج الفزارى وتبعه الدميرى وقال ابن الرفعة ان يتمدظنه
ان كان من اهل الخبرة والا كفى عدل على الاشياء انتهى واعتمد السبكي والاول احوط والثاني اوجه نعم
لوجرى نزاع بينه وبين المشتري في القيمة لم تثبت الا بعدلين اتفاقا اه اعاب ومرو عن عث عن شرح
الروض مثله (قوله وان نازع فيه الاسنوي) وقال انه غلط وان الصواب انه ان باع بلفظ القيام اقتصر على
ذكر القيمة بما يقوم معنى (قوله ولو اختلفت قيمته) اى العرض في زمن الخيار (قوله اعتبرت يوم الاستقرار)
المعتمد اعتبار يوم العقد فقد قال في النهاية انه يذكّر قيمة العرض حالة العقد ولا مبالاة بارفعها بعد ذلك نهاية
وسم اى ولا بانخفاضه ريشدى وعث (قوله وان لم يقدره) اى وان لم يخبر بقيمته اه كرى عبارة سم
قوله وان لم يقدره عار تفي غير هذا الكتاب اى وعبارة للنهاية والاسنوي وان لم يخبر بقيمته اه وعبارة السيد
عمر قوله وان لم يقدره ان كان المراد به عدم التقدير بالقيمة فواضح او ظاهره فهو مشكل بمسئلة الدرهم
المعينة المتقدمة (قوله وقال المتولى لافرق) وحيث قد قال المراد بالعرض ما قابل النقد فيشمل المثل ايضا وظاهر
كلام النهاية بل صريحه كما في الرشيدى راد على عث انها تعتمد قول المتولى وقال للشارح (قوله الغبن)
الى المتن في النهاية والمغني (قوله والشرع من محجوره الخ) ومثله ما اذا اشترى باكثر من قيمته لغرض ولو اخذ
ارش عيب وباع بلفظ قام على حط الارش او بلفظ ما اشترى ذكر صورة الحال من عيب واخذ ارش اه
نهاية قال عث قوله ولو اخذ ارش عيب اى او ارش جنابة على المبيع بعد الشراء كما في الانوار قاله سم على
منهجه وقره الشارح مر اه وفي المغني ما يوافقه (قوله موجود حالة العقد) اى بخلاف الحادث بعده قال في

بظاهاه لاحتمال عطفه على قدر الثمن لا على الثمن (قوله تخيره) جزم به في الروض فقال فلو بان الكثير
عن مواطاة فله الخيار انتهى اى وقد باعه مراعاة كما صرح به الحجازى في مختصر الروضة مر فان لم يبعه
مراعاة فلا خيار له وقضية التخير السابق ان لاحظ (قوله اخبر بها وجوبا) فلو اخبر بالمائة فهل يتخير
المشتري (قوله لا العقد) المعتمد اعتبار يوم العقد فقد قال في النهاية انه يذكّر قيمة العرض حالة العقد ولا
مبالاة بارفعها بعد ذلك (قوله وان لم يقدره) عبارة تفي غير هذا الكتاب وان لم يخبر بقيمته انتهى وكذا
عبارة شرح الروض (قوله موجود حالة العقد) اى بخلاف الحادث بعده قال في الروض وشرحه لا اى

مطلقاً (الحادث عنده) كزوج الامة وترك الاخبار بشئ من ذلك حرام ثبت الخيار للمشتري (فلو) لم يمين نحو الاجل تخيير المشتري لتدليس البائع عليه ولا حظ هنا على المعتدل ان تدافع الضرر بالخيار وان (قال) اشترته (٤٣٥) (بمائة) وباعه ما ورى به وازده مثلاً

(فإن) بحجة كينة أو اقراره اشتراه (بتسعين) فلا يظهر انه يحط الزيادة ورجحاً (بقي المبيع) وتلف لكذبه أى يثبت انعقاد العقد بمعداهما فلا يحتاج لانشاء حط (و) الاظهر على الحط انه (لا خيار للمشتري) لوضاه بالاكثر فبالاقل أولى ولا للبائع وان عذر قال جمع يحقون نقلاً عن القاضي واعتمده ورد واما يخالفه ومحل هذا في بعتك برأس مالى وهو مائة وربع كذا لافى اشترته بمائة وبعته بمائة وربع كذا لأن المشتري فرط حيث اعتمد قوله لكنه عاص وكذا لو قال أعطيت فيها كذا فصدقه واشتره ثم بان خلافه وفيه نظر أى نظر بل الاوجه مافى النهاية بما يخالفه لانه صدقه ايضا في قوله رأس مالى كذا فافى فرق بينها على انه معذور في تصديقه لان الناس موكلون الى الشراء به لعل البيع مباحة لان الغالب ان ذلك لا يعرف إلا من البائع فان قلت يمكن الفرق بأنه فى الأولى أتى الشراء به لعل البيع مباحة لان الغالب ان ذلك لا يعرف إلا من البائع فان قلت يمكن الفرق بأنه فى الأولى أتى

الروض وشرحه لا أى لا يخبر بوطء الثيب وأخذ مهر واستعمال لا يؤثر فى المبيع وأخذ زيادات منفصلة حادثة كلبن ولد وصوف وثمرة انتهى سم وفى العباب مثله لكنه عبر بالحل بدل ولد وقال الشارح فى شرحه بان اشترها حائلاً فحملت ولدت فى بده ثم زال نقص الولادة وانتفى محذور التفريق فيجوز لا يجب الاخبار بما جرى بخلاف ما لا ذنب احدهما لعدم صحة البيع فى الثانى ولو جوب الاخبار فى الاول ومحل ما ذكر فى وطء الثيب حيث لم يكن زانماً بان مكتبته مظهره اجنبياً ولا لزمه الاخبار به لانه حيث ينقص القيمة ثم رايت الزر كشي قال ولا ريب ان كل ما حصل به نقص يجب الاخبار به كافى العيب الحاصل عنده ومنه ما لو طال مكث السلعة عنده وكان ذلك منقضا لقيمتها كالعبد بكبر ونحوه اه (قوله مطلقاً) فلو كان به عيب قديم اطلع عليه بعد الشراء ورضى به وجب بيانها ايضا معنى ونهاية (قوله الحادث عنده) أى باقية او جناية بنقص القيمة والعين نهاية معنى (قوله وترك الاخبار) الى قوله وان قال فى النهاية والمعنى (قوله حرام) أى إذا لم يكن المشتري عالماً به كاسم (قوله يثبت) أى حيث باع مباحة (الخيار) أى فوراً لانه خيار عيب اه عشرين (قوله وباعه) أى مباحة نهاية معنى عبارة العباب مع شرحه ان كذب فى الثمن عمداً وغلطاً وبين لفظه وجهاً محتملاً ولا كقول اشترته بمائة ثم لاه واشركه او باع مباحة او محاطة فإن تعين باقراره او بينة فالحق صحيح ويسقط عشرين وربعاً فى المباحة اه (قوله بحجة) الى قوله قال جمع فى النهاية والمعنى (قوله كينة الخ) الكاف استقصائية عبارة النهاية والمعنى بينة او اقرار اه (قوله لكذبه) تعليل للاظهر (قوله او يثبت الخ) تفسير لقول المتن يحط الخ (قوله بما عدهما) أى ماعدا الزيادة ورجحاً (قوله ولا للبائع) أى لتدليسه او تقصيره اه اعاب (قوله ومحل هذا الخ) أى قول المصنف والظاهر انه يحط الزيادة ورجحاً (قوله لافى اشترته الخ) أى فلا حظ هنا ولا خيار كما افصح بذلك السبكي والاذرى اه سم (قوله لكنه عاص) استدراك على قوله لافى اشترته الخ والضمين للبائع (قوله وفيه نظر) أى فيها قاله الجمع المذكورون سم وكردى (قوله بل الاوجه الخ) وفاقاً لظاهر اطلاق النهاية والمعنى (قوله ولو توقف الناس) أى معاملتهم (قوله ان ذلك) أى ما وقع الشراء به (قوله اتى بلفظ يشمل ثمنه الخ) أى شمول الكل لجزئيه فشمول راس المال للتسعين من هذا الشمول بخلاف شمول المائة فلها فى شمول الكل لجزئيه (قوله ولو كان هذا هو المراد الخ) لك ان تقول اى دليل يستدعى اتحاد التصوير فيما نحن فيه وفى المسئلة الآتية فليكن التصوير فيما نحن فيه بما افاده القاضي وفى الآتية بخلافه ولا محذور فيه فليتأمل حق تامل فان كلام القاضي ورجيه جداً من حيث المدرك اه سيد عمر (قوله لو كان هذا) أى الفرق المذكور (هو المراد) أى للقاضى (قوله فى الصحة الآتية) أى فى الثمن آتياً (قوله أى الثمن) الى قوله وافهم فى النهاية لا لاقوله رجاء ما تقرر (قوله مباحة) كان ينبغي ان يسقطه او يؤذيه المبيع وباعه إذ الكلام فى ثمن العقد الاول عبارة المعنى ولو غلط البائع فنقص من الثمن كان قال اشترته بمائة وباعه مباحة ثم زعم انه اى الثمن الذى اشترى بمائة عشرة اه ثم رايت فى الرشيدى ما نصه قوله الذى اشترى به مباحة الظاهر الذى اشترى به باع مباحة قل لفظ باع سقط من الكتب على انه لا حاجة الى قوله مباحة اه يعنى ان الحكم المذكور جارٍ فى التولية والاشراك والمحاطة ايضا كما صرح به العباب وشرحه اى فى الجملة

لا يخبر بوطء الثيب وأخذ مهر لها واستعمال لا يؤثر فى المبيع وأخذ زيادات منفصلة حادثة كلبن ولد وصوف وثمرة لانها لم تأخذ قسطاً من الثمن ويحط منه قسط ما أخذ من لبن وصوف وحمل وثمره ونحوها إذا كان موجوداً داخل العقد لانه اخذ قسطاً من الثمن انتهى (قوله لافى اشترته) أى فلا حظ هنا ولا خيار كما افصح بذلك السبكي والاذرى (قوله وبعته بمائة) فلو قال (١١) وبعته بها (قوله وفيه نظر) أى فيها قاله

الانعقاد به وقوله وهو مائة وقع تفسيراً لما وقع به العقد فاذا خالف الواقع ألقى وفى الثانية لم يأت بذلك بل أوقع العقد بالمائة فيتعذر وقوعه بالتسعين فلو كان هذا هو المراد لم يختلف الشيخان فى الصحة الآتية ولما فرق بين حالتي التصديق والتكذيب بما يأتى فقامه (ولو زعم انه) أى الثمن الذى اشترى به مباحة (مائة) (١) (قوله فلو قال الخ) هكذا فى الاصول التى يابدينوا لعل فيها سقطاً تاماً

وعشرة) وانه غلط في قوله اولاً انه مائة (٢٣٦) (وصدفة المشتري) في ذلك (لم يصح البيع) الذي وقع بينهما راحة (في الاصح) لتعذر قبول

العقد للزيادة بخلاف
النقص بدليل الارش (قلت
الاصح الصحة والله اعلم) كما
لو غلط بالزيادة وتعليل
الاول يردده عدم ثبوت
الزيادة لكن يتخير البائع
ولما روعي هنا ما وقع به
العقد الاول لا الثاني حتى
يثبت النقص لانه ثم لما
ثبت كذبه الغي قوله في
العقد مائة وان عذروا رجوع
الى التسعين وهنا لما قوى
جانبه بتصديق المشتري
له جبرناه بالخيار والمشتري
باسقاط الزيادة (وان
كذبه) المشتري (ولم يبين)
البائع (لغلطه) الذي ادعاه
(وجهاً محتملاً) بفتح الميم
اي قريباً (لم يقبل قوله ولا
بينته) التي يقسمها على الغلط
لتكذيب قوله الاول لها
وفرق بين هذا وما لو باع
داراً ثم ادعى انها وقف
او انها كانت غير ملكه ثم
ورثها فان بينته تسمع اذا لم
يكن صرح حال البيع بانها
ملكه وكذا اذا اقام بينته
الوقف غيره حسبة انها
وقف على البائع واولاده ثم
الفقراء وتصرف له الغلة
ان كذب نفسه وصدق
الشهود بان العذر هناك
او صح فان الوقف والموت
الناقل له ليسا من فعله فاذا
عارضوا قوله وامكن الجمع
بينها بان لم يصرح حال
البيع بالملك سمعت بينته

لا يجمع ما ذكر من التفصيل (قوله وانه غلط) وظاهر المتن انه لا فرق هنا بين التعمد والغلط وهو قياس
ما مر في الزيادة لكنهم اقتصروا في النقص على الغلط قال شيخنا ولعلمهم تركوا التعمد لان جميع التفاريع
لا تأتي فيه انتهى وقد ذكر في البحر عن الماوردي صورة من التعمد حيث قال اشترى ثوباً بمائة ثم اخبرني
المرحمة عمداً انه اشتراه بتسعين فهل هو كاذب ووحيان ليس بكاذب لدخول التسعين في المائة فعليه لا يتخير
المشتري هو كاذب لان التسعين بعض المائة فيتخير المشتري في الفسخ قال في التوسط ويجب الجزم بانه اذا
لم يساو التسعين لنحوه يتخير المشتري على الوجهين اه ايعاب قول المتن (الاصح الصحة) أي بالمائة فقط
رشيدى ومعنى وسينبه عليه الشارح بقوله يردده عدم ثبوت الزيادة الخ (قوله كالمو غلط بالزيادة) وهو الصورة
المقدمة بقول المتن قولاً قال مائة فان تسعين الخ (قوله وتعليل الاول) اي لتعليل الراجح بتعذر قبول
المقد الزيادة (قوله لكن يتخير البائع) كذا في المغني والنهاية (قوله ولما روعي هنا) اي فيما لو زعم
انه مائة وعشرة قاله عرش وهو لا يناسب قول الشارح العقد الاول لا الثاني الخ وقال الرشيدى يعنى في
مسئلة الغلط بالزيادة اه وهو لا يناسب قول الشارح حتى يثبت النقص لانه ثم الخ عبارة الا يعاب وسيأتى
مثلاً عن المغني راعى هنا المسمى وثم العقد الاول اه وهى ظاهرة لا غبار عليها ولعل الصواب ان يقول
الشارح هنا ما وقع به العقد الثاني لا الاول حتى تثبت الزيادة بخلاف ما مر لانه الخ (قوله حتى يثبت النقص)
اي الذي ادعاه البائع فيزاد في الثمن اه عرش وهذا مبنى على ما تقدم منه مع ما فيه عبارة المغني فان قيل
طريقة المصنف مشككة حيث راعى هنا المسمى وهناك العقد يعنى الاول اوجب بان البائع هناك نقص
حقه فنزل الثمن على العقد الاول ولا ضرر على المشتري وهنا يزاد فلا يلتفت اليه اه (قوله ثم) أي في مسئلة
الغلط بالزيادة (قوله جبرناه) اي البائع بالخيار وقال الشيخ عمير وقوايضاً فالزاد بمريضها المشتري بخلاف
النقص السالف فانه رضى به في ضمن رضاه بالاكثر اه عرش (قوله والمشتري) اي وجبرنا المشتري (قوله)
بفتح الميم) اي اما بكسرهما فهو الواقعة نفسها ايعاب وعرش وبذلك يعلم ما في حاشية السيد عمر من انصافه قول
المتن وجهاً محتملاً يقع كثيراً في اباحات المتأخرين انهم يقولون وهو محتمل فيؤخذ مما افاده الشارح انه
ان ضبط بالفتح أشهر بالترجيح لانه بمعنى قريب أو بالكسر فلا لانه جئت بمعنى ذواته احتمال اه بل الامر
بعكس ما قاله كاحصر به عرش في محل آخر (قوله اي قريباً) اي يمكننا يقبله الشرع وبكسرهما نفس
الواقعة اه بجري (قوله بين هذا) اي ما لو ادعى البائع الغلط بالنقص وكذبه المشتري ولم يبين البائع
وجهاً محتملاً حيث لا يقبل قوله ولا بينته (قوله وقف) بصيغة المصدر اي كانت وقفاً عليه (قوله إذ لم يكن
صرح الخ) فان صرح بذلك لم يقبل دعواه ولا بينته وعمله إذ لم يذكر تاو ولا تنصير بجه فان ذكره كان قال
كنت نسيت أو اشبه المبيع على تغييره قبيل ذلك منه كما ذكره الشارح في باب الحوالة بعد قول المصنف ولو باع
عبدانهم اتفق المتبايعان الخ اه عرش وسيجي عن سم قبل الباب ما يورثه (قوله وكذا إذا الخ) لا يخفى
ما فيه من الركعة عبارة النهاية والاياعاب كالمو شهدت حسبة انها وقف على البائع الخ قال الرشيدى قوله كالمو
شهدت حسبة اي وان صرح حال بيعها بانها ملكه بدليل قوله ان كذب نفسه اه (قوله ثم ورثها) اي او
قبل الوصية او النذر بها فافيا يظهر (قوله وتصرف له) اي البائع (قوله ان كذب نفسه الخ) اي والا بان اصر
على انكاره الوقف وقتت الى موته ثم صرف لا قرب الناس الى الوقف اه ايعاب (قوله بان العذر) صلة
قوله وله يفرق (قوله هناك) اي فيما لو باع داراً الخ (قوله واما هنا) اي فيما لو ادعى البائع الغلط بالنقص
(قوله فالتناقض نشأ الخ) بقيد قال والتناقض هناك نشأ من قوله ايضا هو دعوها وقف او كانت ملك
غيره فان هذا القول مناقض لبيعه الا ان يقال لما كان الوقف والموت ليسا من فعله وقد يخفى كل منهما عليه

الجمع المذكورون (قوله وانه غلط) قال في شرح الروض اقتصر وافي حالة النقص على الغلط وقياس ما مر
في الزيادة ذكر التعمد ولعلمهم تركوه لان جميع التفاريع لا تأتي فيه انتهى (قوله فالتناقض نشأ الخ)

وأما هنا فالتناقض نشأ من قوله فلم يعذر بالنسبة لسماح بينته للتخلف كما قال
وله تخلف المشتري أنه لا يعرف ذلك) أي ان الثمن مائة وعشرة (في الاصح) لانه قد يقر عند عرض البين عليه فان حلف

فذلك والاردت على البائع بناء على الاصح ان الميمن المردودة كالاقرار وللشترى (٤٣٧) الخيار بين امضاء العقد ما حلف عليه وبين

فسخه كذا اطلقوه ونازع فيه الشنخان بان مقتضى الاظهر ان الميمن المردودة كالاقرار ان ياتي فيه ماسر في حالة الصديق اى فلا يتغير المشتري بل البائع لعدم ثبوت الزيادة و اعتدده في الانوار ونقله عن جمع وقد يوجه ما قالوه بانها ليست كالاقرار من كل وجه كما يعلم من كلامهم الاتي في الداوى (وان بين) لغلط وجهها احتملا كتزوير كتاب على وكيله او انتقال نظر من متاع لغيره في جريدته (فله التحليف) اى تحليف المشتري كاذكر لان ما بينه بحركه ظن صدقه فان حلف فذاك والاردت وجاء ما تقرر (والاصح سماع يتيته) بان الثمن مائة وعشرة نظور عذرهم وافهم قوله فلو قال تقريبا على ما قبله ان هذا كله ائمانها في بيع المراجعة فلو وقع ذلك في غيرها بان لم يتعرض لها لم يكن فيه سوى الاثمن ان تعدد الكذب والفرق ماسر ان بيع المراجعة مبنى على الامانة الى آخره وهذا فرق ما هنا ايضا افتاه ان عبد السلام فيمن باع بالغامقرا له بارق ثم ادعى انه رواقم يتيته بانه عتيق قبل البيع بانها تسمع اى وان لم يذكر لاقرار له بارق عدا كما اقتضاه اطلاقه لان العتيق قد يطلق على نفسه انه عبد

لم يجعل ذلك تافضا سم وعش (قوله فذلك) اى امضى العقد على ما حلف عليه من المائة ولا تثبت الزيادة ولا الخيار لو احدث منها (قوله ولا اردت على البائع الخ) اى يحلف على البت ان ثمنه المائة والعشرة معنى (قوله ما حلف) اى البائع (قوله ان الميمن المردودة الخ) بدل من الاظهر (قوله ان ياتي الخ) خبر ان (قوله فلا يتغير المشتري بل البائع لعدم ثبوت الزيادة) وهذا هو المعتد به معنى (قوله كتزوير كتاب الخ) عبارة المعنى والنهاية كقوله جافى كتاب على لسان وكلى بانه اشتراه كذا ايفان كذا بعليه اه (قوله جريدته) بفتح الجيم وكسر الراء المهملة وسكون التحتية وفتح الدال المهملة اسم للدقتر المكتوب فيه ثمن امتمعه نحو ما قالوا بلى لكنه لم يوجد في كتب اللغة كالصباح والمختار والقاموس بهذا المعنى اه يجرى (قوله ونقله) اى صاحب الانوار اه رشيدى (قوله وقد يوجه الخ) من كلام الشارح وما قبله من كلام الانوار اه رشيدى (قوله كاذكر) اى على عدم معرفة ذلك (قوله يحركه ظن صدقه) اى يقويه قول المتن (والاصح سماع يتيته) اى لو اذ اسمعت كان كتصديق المشتري فيما ذكر فيه ايعاب ورشيدى عبارة الشورى وعلى السماع يكون كالمو صدقه فيأتى فيه خلاف الشيخين والراجح صحة البيع ولا يثبت له الزيادة وله الخيار للمشتري اه (قوله ان هذا كله) اى ما ذكر في الغلط بالزيادة والنقص (قوله ائمانها في بيع المراجعة) الحصر اضافى لاخراج بيع المساومة كاشترته بمائة وبعتها بمائة وعشرة فلا يرد جريان ذلك في التولية والاشراك اى في الجملة لا بجمع ماذكر من التفصيل اه سيد عمر (قوله ان وقع ذلك) اى الغلط بالزيادة او النقص (قوله في غيرها) اى غير بيع المراجعة والثابت باعتبار المضاف اليه (قوله لها) اى للمراجعة (قوله لم يكن فيه) اى فى وقوع ذلك في الغير (قوله سوى الاثمن) هذا هو ظاهر في الزيادة دون النقص (قوله والفرق) اى بين المراجعة وغيرها (قوله ماسر) اى في شرح قول المتن والاجل اه كرى (قوله مقراله) اى المسبح والبالغ بائنه (قوله ثم ادعى) اى البالغ (قوله بانها) اى بينة البالغ صلة للافتاء (قوله وان لم يذكر لاقرار اه) اى البالغ وهذا يخالف الافتاء ما هنا اه سم (قوله كما اقتضاه) اى التعميم المذكور بقوله اى وان لم يذكر الخ (قوله اطلاقه) اى ابن عبد السلام او افتائه (قوله لان العتيق الخ) لتعليل لسماع بينة البالغ ويظهر انه من كلام ابن عبد السلام كما يفسده قول الشارح وقضيته الخ اى قضية التعليل المذكور (قوله حمله) اى حل انه لا تسمع بينته بحرية الاصل اه سيد عمر (قوله بعد تسليمه) افهم المنازعة في الحل المذكور لكن هذه المسئلة نظير المسئلة الآتية في باب الحوالة التى قول المصنف ولو باع عبدا واحدا بشئ ثم اتفق البائتمان الخ وذكر الشارح هناك كلاما طويلا يخالف كله توقعه هنا المشار إليه بقوله بعد تسليمه الا مقتضى كلام السراج البلقينى المذكور هناك اه سم باختصار وهذا مبنى كما يصرح به كلامه على أن مرجع ضمير تسليمه الحل وليس كذلك بل مرجعه مقتضى التعليل السابق «(خاتمة)» لو اتب بشرط ثواب معلوم ماذكره باع بمراجعة او اتبته بلا عوض او ملكه بارث او وصية او نحو ذلك ذكر القيمة باع بمراجعة ولا يبيع بلفظ القيام ولا الترام ولا لراس المال لان ذلك كذب وله ان يقول في عبده اجرة او عوض خلع او نكاح او صالح بعن دم قام على بكذا او يذكرا اجرة المثل في الاجارة ومهره في الخلع والنكاح والدية في الصلح ولا يقول اشترت ولا راس المال كذا لانه كذب معنى ونهاية

قد يقال التناقص هنا شام من قوله وهو دعواه انها وقف او كانت ملك غيره فان هذا القول مناقض ليعه (قوله لعدم ثبوت الزيادة) عبارة شرح مر وعلم ما تقرر ان قول الشارح يعنى المحلى تبعا لغيره وللشترى حينئذ الخيار مبنى على المرجوح القائل بثبوت الزيادة (قول المصنف والاصح سماع يتيته) قال في شرح العباب ولذا سمعت كان كتصديق المشتري فيما ذكر فيه (قوله اى وان لم يذكر الخ) هذا يخالف ما هنا (قوله ويتعين حمله بتقدير تسليمه) افهم قوله بتقدير تسليمه المنازعة فيه لكن هذه المسئلة نظير المسئلة الآتية في باب الحوالة التى قول المصنف ولو باع عبدا واحدا بشئ ثم اتفق المتبايعان والمحال على حرته او ثبت بينة بطلت الحوالة وقد ذكر الشارح هناك تقييد البينة بانها تشهد بحسبة او يقيمها العبد او احد

فلان ومعلومه وقضيه انه لا تقبل بينته بكونه حر الاصل ويتعين حمله بتقدير تسليمه على ما اذ لم يدعرا كسيت طفلا

وهي الارض والشجر
(والثمار) جمع ثمر وهو
جمع ثمرة وذكر في الباب
غيرهما بطريق التبعية إذا
قال بعثك هذه الارض
او الساحة او البقعة) او
العرصه وحذفها اختصارا
لا لكون مفهومها يخالف
ما قبلها لانه أمر لغوي
وليس المدار هنا إلا على
العرف وهي فيه متحدة
مع ما قبلها (وفيها بناء)
ولا بُدرا لكن لا يدخل
ماؤها الموجود حال البيع
إلا بشرطه بل لا يصح
بيعها مستقلة تابعة كما مر
آخر الراب إلى هذا الشرط
والا لاختطاط الحادث
بالموجود وطال النزاع
بينهما بهذا يعلم انه لا فرق
بين ماء بمحل يمنع اهله من
استقنتها وغيره خلافا
لمن فصل لان العلة الاختطاط
المذكور من شأنه وقوع
التنازع فيه بكل من الحلين
(وشجر) نابت رطب
ولو شجر موز على المعتد
وخرج فيها مافي حدها
فان دخل الحد في المبيع
دخل مافيه وإلا فلا وعلى
الثاني يحصل افتاء الغزالي
بانه لا يدخل مافي حدها
وفي زيادات العبادي باع
ارضا على يجري مائها شجر
فان ملكه البائع فهي
للشترى وان كان له حق
الاجراءى فقط فهي باقية
للبيع (فالذهب انه) أى

(باب بيع الاصول والثمار.)

(قوله وهي الارض) إلى قوله وخرج في النهاية إلى قوله وحذفها إلى المتن وقوله وهذا إلى المتن (قوله جمع ثمر) ويجمع ثمار على ثمر وثمر على اثمار ككتاب وكتب وعق وعناق ثم ما تقرصر ربيع في ان الثمر يجمع وقد اختلف في مثله ما يفرق بينه وبين واحد بالهاء فقبل هو اسم جمع لا جمع وعليه فكان القياس ان يقول الشارح وهي جمع ثمرة في المصباح ان اسم الجمع الذي لا واحده من لفظه إذا كان لا مالا يعقل كالابل يلزمه التانيث وتدخله الهاء إذا صغرها ومفهوم قوله لا واحده الخ انه إذا كان له واحد من لفظه كان هائلا يتبعين فيه التانيث اه عش (قوله غيرهما) أى غير بيع الاصول وبيع الثمار كالحاقلة والمزينة وبيع الزرع الاخضر والعرايا انتهى بكرى اه عش (قوله بطريق التبعية) فديكون بطريق الاصله وإن لم يترجم له اه سم على حج وهو جواب ثان اه عش أى فقد يترجم لشيء موزاد عليه وهو ليس بمحسب قول المتن (قال بعثك) أى شخص ولو وكلا ما ذونا في بيع الارض من غير نص على ما فيها اخذ من كلام سم الاقوي وينبغي ان مثله ولي المحجور عليه بل أولى لانه نائب على المولى عليه شرعا فاعقله كفعله اه عش قول المتن (او الساحة) وهي اى لغة القضاء بين الابنية نهاية ومعنى (قوله او البقعة) وهي اى لغة التي خالفت غيرها تخفضا او ارتفاعا عتاراه بجيرى (قوله أو العرصه) قال في القاموس والعرصه كل بقعة بين الدور واسعة ليس فيها بناء سم على حج ومنه يعلم أن الفقهاء لم يستعملوا العرصه والساحة في معناهما اللغوي بل أشاروا إلى ان الالفاظ الاربعة عرفا بمعنى وهو القطعة من الارض لا بقيد كونها بين الدور اه عش وقال السيد عمر بعد نقله كلام القاموس المار في خدمته ان العرصه لغة اخض من البقعة اه (قوله مفهومها) أى معنى العرصه لغة (قوله لا بشرطه) أى بشرط دخول المام في الجميع اه كدى عبارة عش وهو النص عليه اه (قوله ولا) أى وإن لم يشترط دخول المام في العقد (قوله لا اختطاط الخ) من اقامة العلة مقام المدعى والاصل لفسد العقد في الجميع لما يزم عليه من الاختلاط وطول النزاع (قوله وهذا) أى بقوله ولا لا اختطاط الخ (قوله بين ما يفعل) أى بين بشر بمحل (قوله ومن شأنه) أى الاختلاط (قوله ثابت الخ) سيد كمره بقوله واما المغلوع والبابس الخ (قوله ثابت) أى ثابت انها نهاية (قوله ولو شجر موز) انما اخذه غايه لانه لما جرت العادة فيه بانه يتخلف ويموت الاصل فيقتل فربما يتوهم انه كالزرع الذى يؤخذ دفعة فلا يدخله وكالاشتال الذى ينقل عادة اه عش (قوله في حدها) أى طرفها (قوله وعلى الثاني) أى عدم دخول الحد (قوله شجر) أى ملوك البائع (قوله فان ملسد) أى أجرى اه كدى (قوله اى ما ذكر) إلى قوله قيل في المعنى إلى قوله الثلاثة وقيد اقامتها بان لا يصح قبل اقامتها بانه ملوك على وجه يصلح لرجوع هذا القيد للبعد ايضا بل لورجع لاحد فقط اقتضى ان البعد مثله فيه وقال في شرح العباب هناك قال الجلال البلقيني لم يذكر اقرار العبد بالرق والقياس يقتضى تعيين اقامة البينة حسيه لان اقراره بالرق مكذب لبينه فلا يقيمها هو انتهى إلى ان قال وقضية كلام السراج البلقيني انه لا فرق في شهادة الحسيه وإقامة العبد البينة بين ان يتقدم منه اقرار بالرق ام لا لان المتحقق لله تعالى لكن يوافق كلام الجلال قول الاسنوى لا يقيمها العبد لانه ان سكت عن الاقرار بالرق حين البيع صدق بلا بينة وان اقر به فهو مكذب للبينة صريحاه وهذا كله يخالف توقفه المشار إليه بقوله بعد تسليمه إلا ما يقتضى كلام السراج

(باب بيع الاصول والثمار.)

(قوله بطريق التبعية) فديكون بطريق الاصله وان لم يترجم له (قوله يخالف ما قبلها) لانه أمر لغوي قال في القاموس والعرصه كل بقعة من الدور واسعة ليس فيها بناء انتهى (قوله لكن لا يدخل ماؤها) عبارة الروض وشرحه فروع لا يدخل في بيع الدار ونحوها ماء البئر الحاصل حاله البيع فلو لم يشترطه أى دخوله في العقد فسدت العقد الخ وهو ظاهر في فساد العقد في الجميع وانه لا يفرق الصفقة ووجه ما يزم من التنازع الذى لا يزول بتغيرها بل والذى يمنع من التوزيع (قوله نابت رطب) لا مقطوع ولا جاف

والحق الى ولو قال ولي الفرع في النهاية الاما ذكر (قوله وقضت) اي التعليل (قوله بالبيع الخ) انظر جمل
الجملة ولو لا يبعد انه كالبيع لان فيه تقلا وان لم يكن في الحال وقد يؤيده دخول الوصية مع انها لا نقل فيها في
الحال فليتامل اه عش (قوله كبة) اي ما ولو كاه في هبة الارض بما فيها فهو بالارض فقط او عكسه فهل
يصح ام لا فيه ونظره الاقرب الصحة لانه اذا نزل في شيئين اتي باحدهما دون الاخر وهو لا يضراهما عش (قوله
وصية) هو عليه قوله اوصى له بارض وفيها بناء وشجر حال الوصية دخلا في الارض بخلاف ما لو حدثا واحدا
بغير فعل من المالك كمال التي السيل بذرا في الارض فبنت فمات الموصى وهو موجود في الارض فلا يدخلان
لانهما حادثان بعد الوصية فلم تشملهما فيخصص بها الوارث اه عش (قوله وصلى) اي واجرة اه نهاية اي
بان جعل الارض اجرة بخلاف مالو اجرها فلا يدخل ما فيها عش (قوله قرار) لانه اخبر عن حق سابق اه
سم (قوله والحق بكل الخ) جرى عليه امر اه سم على منهج اه عش (قوله وفيه نظر) اي في الالحاق نظر
(قوله والفرق المذكور) اي بين البيع والرهن بقوة الاول وضعف الثاني (قوله لا استتباع فيه) اي في
التركل اه كردي عبارة عش اي فالتوكيل يبيع الارض لا يدخل فيه ما فيها من نحو بناء وشجر اه
(قوله ولو قال) اي قال بعثك او نحوه لثبات قوله حتى في نحو الرهن اه عش (قوله دخل ذلك كله) اي سواء
كان عالما بذلك او جاهلا اه عش وفيه وقفة لان رؤية المتعاقدين للمبيع من شرط البيع الا ان يقال ينتفر
في التابع ما لا ينتفر في المتبوع (قوله اودون حقوقها الخ) اي لو قال بعثك او نحوه دون حقوقها الخ (قوله
اما المتلوع الخ) حمز زو له السابق ثابت رطب المفروض في الاطلاق (قوله فلا يدخلان) هل الا ان يقول
بما فيها اولاه فيه نظر سم على حج اقول الاقرب الدخول لانها لا تزيد على امتعة الدار وهي لو قال فيها ذلك
بعد رطب يتأخر دخلت اه عش (قوله دعامة لنحو جدار) يدخل فيه مالو جعلت دعامة لشجرة ثابتة وما ينصب من
الاخشاب اه سيد عمر عبارة النهاية بقول المغني نعم ان عرش عليها الى اليابسة عريش لعب ونحوه ولو جعلت
دعامة لجدار او غيره صارت كالو قد تدخل في البيع اه قال عش قوله لم نرعم ان عرش هل يلحق بذلك
مالو اعتد عدم قلعهم للياسنة الانتفاع بها بربط الدواب ونحوه فيه نظر والالحاق محتمل نيزلا لا اعتياد ذلك
منزلة التعريش اه وقوله محتمل بكسر الميم فيفيد ترجيح الالحاق وهو الظاهر (قوله قبل الخ) اقره المغني
(قوله عربية) اي موافقة لقواعد النحو (قوله لانه تقدمه الخ) فيه ان النحاة لا يقدرون اداة الشرط الا في
مواضع مخصوصة وليس ما هنا منها (قوله كقدرته) اي الشرط يعني لفظه اذا قيل قول المصنف قال وفي
سم مانصه ما المانع ان الفاء مجرد العطف فلا حاجة لتقدير شرط اه يعني للعطف المجرد عن معنى التعقيب
والترتيب والسببية فتكون بمعنى الواو وفيه انه جاز كما بين في محله والكلام في الحقيقة (قوله صرح به) اي
باغتفار الجهالة (قوله وينافيه) اي الاتقاء المذكور (قول الشيخين الخ) هل يمكن ان يجاب بان مرادهذا
البعض يكون الشرب بينهما استحقاق السقي منه لا الملك فليراجع اه سم عبارة عش قضية كلامهم على
حج ان ما يستحقه البائع من السقي من الماء المباح ثبت للمشتري منه بلا طوقد يفهمه قول الشارح
المعولكين اه (قوله لا تدخل) الى قوله ومر في النهاية والمغني (قوله مسایل الماء) جمع مسيل مثل رغيف
قال في المسباح والمسيل محرى السيل اه عش (قوله ولا شربا) بكسر الشين المجعدة اي نصيبا معنى وعش
(قوله ان يشترط) اي بالنص على دخول المسایل والشرب (قوله او يقول بحقوقها) عبارة النهاية والمغني
كان يقول الخ (قوله في الخارج عنها) اي عن حدود الارض المبيعة والا فهو داخل بلا اشتراط اه سيد عمر
عبارة النهاية والمغني والاياعاب والمراد الخارج من ذلك اي المسيل والشرب عن الارض اما الدخول فيها

(قوله كقرار) لانه اخبر عن حق سابق (قوله فلا يدخلان) هل الا ان يقول بما فيها (قوله كما قدرته)
ما المانع ان الفاء مجرد العطف فلا حاجة لتقدير شرط (قوله وينافيه قول الشيخين الخ) هل يمكن ان
يجاب بان مرادهذا البعض يكون الشرب بينهما استحقاق السقي منه لا الملك فليراجع (قوله والكلام في
الخارج عنها) عبارة العباب ولا يدخل في بيع الارض عند الاطلاق مسيل الماء ولا لشربها من قناة وانهر
او يقول بحقوقها والكلام في الخارج عنها

الحل وحده لتشوف الشارع اليه وبعضهم في ارض مشتركة ولا حدم فيها نخل عاص به او حصته فيها اكثر منها فيها فباع حصته من الارض بانه يدخل جميع الشجر في الاولى وحصته في الثانية لانه باع ارضه فيها شجر ورد بان الظاهر في الزائد خلافاً وى ما علل به لا ينتج ما قاله لان الشجر ليس في ارضه وحده بل في ارضه وارض غيره فليدخل ما في ارضه فقط وهو ما يخص حصته في الارض دون ما زاد عليه ما في حصته شريكه (واصول البقل التي تبق في الارض) ستين (هو للغالب والا فالعبرة بما يؤخذ هو او ثمر مرة بعد اخرى وان لم يبق فيها الا دون ستة (كالقث بقاء فوقية فثبته وهو علف للبهائم ويسمى القصب بمعجمة ساكنة وقيل بهجمة مفتوحة (والهندباء) بالمد والقصر والقصب الفارسي والسلق المعروف ومنه نوع لا يجز الامر والقطن الحجازي والتناع والكرفس والبنفسج والزرع والقتاء والبطيخ وان لم يشر اعتبارا بما من شأنه (كالشجر) فيدخل في نحو البيع دون نحو الرهن على ما مر نعم جزته وثمرته الظاهر تان عند البيع للبايع

فلارب في دخوله به عليه السبكي وغيره ويقارقوا اكثرها لغراس او زرع حيث يدخل ذلك اى المسيل والشرب مطلقا اى شرط دخوله او اطلاق بان المنفعة لا تحصل بدونه اه (قوله ومرتى البيع) اى قبيل باب الربا (قوله وحده) اى بدون الملك (قوله ومثله بيع شرب الماء وحده) اى بدون الارض الكلام كافي من عن الابعاب في الخارج عن الارض (قوله وبعضهم) اى واقي بعضهم (قوله ولا حدم) اى الشركاء (قوله واحصته فيها اكثر منها فيها) عطف عن جملة ولا حدم فيها نخل الخ اى وكان ينبغي ان يزيد الو او اى او وصحة احدثهم في النخل اى في صورة اختصاص النخل بالبايع (قوله في الثانية) اى في صورة اكثرية باشرنا اليه (قوله في الاولى) اى في صورة اختصاص النخل بالبايع (قوله في الثانية) اى في صورة اكثرية حصه البايع في النخل (قوله بان الظاهر الخ) اذ قلنا بهذا الظاهر وكان الشجر في احد جانبي الارض وقاسم المشتري الشريك الاخر فخرج للمشتري الجانب الخالي عن الشجر فظاهر الكلام ان ذلك لا يمنع من ملكه ما دخل في البيع من الشجر وهل يستحق ابقائه بلا اجرة ان كان بائنه كذلك سمى حج اقول القياس انه كذلك فيبقى بلا اجرة اه عش (قوله في الزائد) اى فيما زاد من النخل على قدر حصته من الارض في مسئلي الاختصاص والاشراك اه سيد عمر (قوله حصته في الارض) في معنى من (قوله دون ما زاد الخ) ينبغي ان يبقى اى ما زاد الخ بلا اجرة اه عش اى ان كان بائنه كذلك كافر قول المتن (واصول البقل) عبارة شيخنا الزايدى هو اى البقل خضروات الارض وفي الصحاح كل نبات اخضرت به الارض فهو بقل اه عش (قوله هو) اى للتقيد بشتين للغالب اى قوله ثم استثنى الخ في المعنى والى قوله الذى يتجه في النهاية (قوله فالعبرة بما يؤخذ) اى يقلل يؤخذ الخ (قوله او ثمرته) اى واغصانه قليو اه يجزى (قوله وان لم يبق) اى ما يؤخذ اى اصله على حذف المضاف ولك الاستغناء عنه بايقاع الموصل على الاصل وتقدير مضاف قبيل هو اى يؤخذ جزته (قوله بقاء فوقية) اى مفتوحا تارة مشددة (قوله ويسمى القصب) ويسمى ايضا القرطو والوطو والقصفصة بكسر القاءين وبالمهمله نايه ومعنى (قوله والسلق) بكسر السين وسكون اللام اه عش (قوله ومنه) اى السلق (نوع لا يجز الخ) اى فلا يدخل في البيع اه عش قول المتن (كالشجر) لان هذه المذكورات تراد للنبات والودام فتدخل واما غيرها اى غير اصول البقل المذكورة من اصول ما يؤخذ دفعة واحدة فكما جزه اى فلا تدخل كما يعلم بما ياقى نهاية ومعنى (قوله على ما مر) اى على الخلاف المتقدم اه معنى (قوله جزته) بكسر الجيم اى جزء البقل المذكور (قوله الظاهر تان) خلاف الثمرة الكامنة لكونها كجزء من الشجر والجزء الغير الموجودة فتدخل في الارض اه معنى (قوله فيجب بشرط الخ) تفرع على قوله نعم جزته الخ (قوله لكن ان غلب النخ) اى خلاف الثمرة التى لا يغلب اختلاطها فلا يشترط فيها ذلك نايه ومعنى (قوله لا يزد الخ) اى ما ظهر من الجزء والثمرة (قوله فيشبهه

كأفهمه قوله اصول البقل فيجب بشرط قطعهما وان لم يبلغا وان الجزو القطع لكن ان غاب اختلاط الثمرة كما يعلم بما ياقى
المبيع

المبيع بغيره ويدوم التخاصم كذا ذكره او استثنى كالشمة القصب اى الفارسى كاصح به جمع (٤١) متقدمون فلا يكلف قطعه حتى يبلغ

قدر ينتفع به قالوا لانه متى قطع قبل وقت قطعه تلف ولم يصلح لشيء ومثله فيما ذكره شجر الخلاف وقول جمع يفتى وجوب القطع في غير القصب عن شرطه ضعيف إلا أن يقول ثم استثناء القصب اعترضه السبكي بأنه إمامان يعتبر الانتفاع في الكل ولا يعتبر في الكل ورجح هذا ورفق بينه وبين بيع الثمرة قبل بدو الصلاح بأنها مبيعة بخلاف ما هنا واعتراضه الأذرى بأن ما ظهر وإن لم يكن مبيعا يصير كبيع بعض ثوب ينقص بقطعه ورفق شيخنا في شرح الروض بأن القبض هاتمت بالخطبة وثم متوقف على النقل المتوقف على القطع المؤدى إلى النقص ثم اجاب عن اعتراض السبكي بأن تكليف البائع قطع ما استثنى يؤدى الى أنه لا ينتفع به من الوجه الذى يراد الانتفاع به بخلاف غيره ولا يبدى تاخر وجوب القطع حالما يبيع بل قد عده تحلفه بالكلية وذلك فى بيع الثمرة من مالك الشجرة اهـ والذى يتجهل فى تخصيص الاستثناء بالقصب ان سببه صغيره لا ينتفع به بوجه مناسب لما قصدته فلا قيمة له ولا تخصم فيه فلم يحتج للشرط

المبيع (الخ) فلو أخر القطع وحصل الاشتباه واختلف فى ذلك فان انتفاعا لشيء فذلك هو الاصل وصاحب اليد كما يأتى اهـ عن (قوله) كذا ذكره عبارة الهاتمة والمغنى وما ذكر من اشتراط القطع هو ما جزم به الشيخان كالغوى وغيره اهـ (قوله اى الفارسى) وهو البوص المعروف ولعل القصب المأكول وهو الخلو مثله اهـ بجري (قوله) فلا يكلف قطعه اى مع اشتراط قطعه نهاية وسم (قوله) حتى يبلغ قدر (الخ) اى ولا اجرة عليه فى مدة بقائه اهـ عن (قوله) ومثله اى القصب (فما ذكر) اى فى الاستثناء وعدم تكليف القطع (الخ) عبارة الهاتمة وشجر الخلاف كما قاله القاضي حسين منه ما يقطع من اصله كل سنة فكذا القصب ونحوه حرفا تحرف وما يترك ساقه وتؤخذ اعصانه فكذا ثار اهـ قال عن شرطه لم وشجر الخلاف بكسر الحاء وتخفيف اللام وهو المسمى الان بالبان وقوله ونحوه لعل مرادهم بنحوه ما لا ينتفع به صغيرا وقوله فكذا ثار اى فيدخل اهـ وقال الرشيدى قوله لم ونحوه بالرفع عطف على الكاف فى قوله فكذا القصب عطف تفسير اذ هى بمعنى بمثل وإلا فاستثنى إنما هو خصوص القصب لا غيره كما يعلم بما يأتى فى كلامه كغيره اهـ (قوله) وقول جمع (الخ) مقابل قوله السابق كذا ذكره (قوله) إلا أن يقول أى بحمله على ما لا يغلب اختلاطه اهـ كردى وقال عن اى يحمل وجوب القطع على وجوب شرطه اهـ وفيه ما لا يخفى (قوله) فى الكل اى فى كل من نحو القصب وغيره (قوله) ورجح هذا اى رجع السبكي عدم اعتبار الانتفاع فى الكل فى كلف البائع قطع كل من القصب وغيره (قوله) ورفق اى السبكي (بينه) اى بين بيع ما ظهر جزءه من القصب وغيره على ما رجحه من عدم اعتبار الانتفاع فى الكل اهـ رشيدى اى فيجب فى الكل شرط القطع والقطع بشرطه وإن لم يكن المقطوع منتفعا به (قوله) وبين بيع الثمر (الخ) أى حيث يشترط كونها منتفعا بها اهـ سم عبارة الاعياب (الخ) بما يجوز اى بيع الثمرة قبل بدو الصلاح بشرط القطع إذا كان المقطوع منتفعا به اهـ (قوله) (بأنها) اى الثمرة (مبيعة) فاشترط فيها المنفعة اهـ (إعياب) (قوله) بخلاف ما هنا اى الجزء الظاهرة فى كل من القصب وغيره وقال عن اى القصب اهـ (قوله) واعتراضه اى اعترض فرق السبكي اهـ عن (قوله) يصير كبيع بعض (الخ) اى وهو باطل كما تقدم اهـ عن (قوله) ورفق شيخنا اى بين ما هنا ومسئلة الثوب ففرضه الرد على الأذرى ودفع اعتراضه عن رشيدى (قوله) وثم اى فى مسئلة الثوب اهـ كردى (قوله) وثم متوقف هذا يدل على أن نقل الجملة لا يحصل به القبض كما فى الشائع فليتأمل سم على حجج أقول والظاهر خلاف هذا بل ينبغي الاكتفاء بذلك لحصول المبيع فى المشتري إلا أن يقال لما كان ممنوعا من التصرف فيه قبل قطعه لم ينظر اليه واشترط لقطع لصحة القبض اهـ عن (قوله) من الوجه (الخ) وهو الاكل اهـ عن (قوله) من الوجه الذى يراد (الخ) برده على نحو البر قبل انعقاده فانه لا ينتفع به من الوجه الذى اريد به فتمام اهـ رشيدى ويندفع هذا بما يأتى فى الاعياب بما نصه والحاصل اى حاصل اى جواب شيخ الاسلام ان ما عدا القصب وشجر الخلاف يمكن الانتفاع به من الوجه الذى يراد للانتفاع ايا ما كان ولو بوجه فوجب الوفاء فيه بالشرط بخلافها فانه لا يأتى الانتفاع فيها كذلك إلا أن يبلغا قدر امر وقاعد الخبر اهـ فلم يجب فيها الوفاء بالشرط واغتفر التأخير عنه بلوغها ذلك للضرورة وحينئذ الضح ما قاله الشيخان واندفع ما قاله السبكي فتمامه اهـ (قوله) ولا يبدى تاخيره وجوب القطع حال اى يعنى تأخيره قطع ما يجب قطعه حال (قوله) ولا يبدى (الخ) فيه إشعار بأن المراد انه شرط قطعه لكن لا يجب الوفاء به حال وساق قول الشارح فلم يحتج للشرط فيه الدال على ان المراد انه لا حاجة لاشتراط قطعه (قوله) لمساخة المشتري) فيه إشارة الى ان الزيادة للمشتري

(قوله) فلا يكلف قطعه اى مع اشتراط قطعه (قوله) وبين بيع الثمرة اى حيث يشترط كونها منتفعا بها (قوله) وثم متوقف على النقل هذا يدل على أن نقل الجملة لا يحصل به القبض كما فى الشائع فليتأمل (قوله) ولا يبدى (الخ) فيه إشعار بأن المراد انه شرط قطعه لكن يجب الوفاء به حال وساق قول الشارح فلم يحتج للشرط فيه الدال على ان المراد انه لا حاجة لاشتراط قطعه (قوله) لمساخة المشتري) فيه إشارة الى ان الزيادة للمشتري

(٥٦) - شروانى وابن قاسم - رابع) فيه لمساخة المشتري بما يزيد فيه قبل أو أن قطعه بخلاف صغيره ينتفع به لنحو كل الدواب المناسب لما قصد منه فبيع فيه التخاصم فاحتج للشرط فيه فدعا له وفهم الاسوى ان القصب فى كلام التهمة بالمعجمة وعليه ندجه اعتراض السبكي

واعذار عما يقال أى فائدة في بقاءه مع أن الزيادة للبشترى بأنه يسامحها فليأمل سم على حج وحاصله أن ما فهمه قوله ولا بعد في تأخير الخ من عدم تكليف القطع مع اشتراطه بخلاف ما فهمه قوله لمسامحة المشتري الخ من عدم اشتراط القطع ويحاج بان التناقض غير وارد عليه أى حج لان مراده بما ذكر رد ما فهم من كلام الشيخ من اشتراط القطع وقوله ولا بعد جو ابسؤال التقديره ما فائدة شرط القطع مع عدم تكليفه حالا وكيف جاز التأخير مع مخالفة للشرط اه عش (قوله والذي يتجالح) استبعده النهاية قال عشل ولعل وجه البعد انه لو كانت العلة لمسامحة لما احتيج فيه إلى شرط القطع وصرح كلام صاحب التتمة بخلافه وهو انه لا بد من شرط القطع وإن لم يكلفه اه واعتمد النهاية والمغنى وفاقا للشيخ الاسلام والايماب وجوب اشتراط قطع ما استثنى من القصب وشجر الخلاف مع عدم التكليف بقطعه (قوله بالقصب) أى وشجر الخلاف كاسر ولعل سكوتهما لعدم وجوده في كلام الشيخين (قوله بالقصب) أى دون غيره من الثمرة والجزء الظاهريين اه عش (قوله فليحتج للشرط) خلافا لما يقوله المغنى كاسر (قوله في مطلق بيع الارض) إلى قول المتن والبشترى في النهاية (قوله كأبأصله) أى والروضة وأصلها اه معنى (قوله وإن قال الخ) لا يخفى ما في هذه الغاية عبارة المغنى أو قال بمحقوقها كاقال القمولى وغيره اه وهى ظاهرة (قوله بخلاف ما فيها) ظاهرة ان المغنى بخلاف ما لو قال بعثك هذه الارض بما فيها فدخل ما يؤخذ دفعة واحدة فيلظر ذلك مع قوله الا في ولو باع ارضاعم بذر اوزرع لا يفرد بالبيع الخ فانه صرح فيه بطلان البيع في الجميع خلاف ما افاده ما هنا فان المفهوم من الحكم بدخول شىء في البيع صحة البيع وتناوله لذلك الشىء نعم لا مانع من الصحة والتناول في نحو قصيل لم يسئل وشعير الا أنه لما عمم كالمتن اشكل الحال سم على حج وقد يقال مراده انه إذا قال بمحقوقها لا يدخل في بيعها ما يؤخذ دفعة بخلاف ما اذا قال بما فيها فيفصل فيه بين كون ما يؤخذ دفعة كالبر في سنبله فيفسد العقدو كونه كالقصيل فيصح العقدو يتناوله ويجعل قوله الا في ولو باع ارضا الخ دليلا على هذا التفصيل اه عش (قوله وفتح) قضيته أنه بالضم والفتح بمعنى المرة عبارة المختار والدفعة بالضم من المطر وغيره مثل الدفعة بالفتح المرة الواحدة اه عش فقول الشارح واحدة صفة مؤكدة للدفعة (قوله كجزر الخ) أى وقطن خر اساقى وثوم وبصل نهاية ومعنى (قوله هذا الزرع) الى قول المتن والبشترى في المغنى (قوله هذا الزرع) الى الذى لا يدخل نها يقوم معنى وهو معقول مطلق نوعى لقول المتن المزروعة (قوله دونه) حال من الارض أى دون هذا الزرع (قوله وإن لم يسترها الخ) أى بأن رآها من خلاها نهاية ومعنى وهو راجع لنول المتن ويصح الخ (قوله اما مزروعة ما يدخل) بالاضافة (قوله عامر) أى فى الرد بالعيب اه كردى (قوله أى الزرع) أى الذى لا يدخل نها ومعنى (قوله لظنه أنه الخ) أى ظن المشتري أن الزرع اه كردى وحاصل هذا التصور ان المراد بالجهل هنا ما يشمل جهل الصفة وهو يتدفع قول سم قوله لظنه الخ فيه شىء مع انه جهله اه (قوله وبه يتدفع) أى بقوله لظنه الخ (قوله مع ان الغرض الخ) ظرف لقوله يصح الخ أى كيف تتصور الروية مع الجهل (قوله صورة) أى الجهل (قوله أنه حصد) أى لنحو اخبار كاذب بذلك اه سم (قوله وذلك) أى ثبوت الخيار للمشتري ان جهل الزرع قوله فان علم الى المتن في النهاية وكذا في المغنى إلا قوله على

واعذار عما يقال أى فائدة في بقاءه مع أن الزيادة للبشترى بأنه يسامحها فليأمل (قوله بخلاف ما فيها) ظاهرة ان المغنى بخلاف ما إذا قال بما فيها وان صورة المسئلة أنه قال بعثك هذه الارض بما فيها فدخل ما يؤخذ دفعة فيلظر ذلك مع قوله الا في ولو باع ارضاعم بذر اوزرع لا يفرد بالبيع الخ فانه صرح فيه بطلان البيع في الجميع خلاف ما افاده ههنا من الصحة فان المفهوم من الحكم بدخول شىء في البيع صحة البيع وتناوله لذلك الشىء نعم لا مانع من الصحة والتناول في نحو قصيل لم يسئل وشعير الا أنه لما عمم كالمتن اشكل الحال وأما ما قد يقال من الفرق بين ان يقول بما فيها كما هنا بين ان ينص على ما فيها كان يقول بعثك هذه الارض وهذا الزرع الذى فيها ويحمل عليه ما يأتي فن أبعد البعيد بل الكلام في صحته (قوله أو لظنه أنه ملكه) فيه شىء

(ولا يدخل) في مطلق بيع الارض كأبأصله وإن قال بمحقوقها بخلاف ما فيها (ما يؤخذ دفعة) بضم أوله وفتحة واحدة (كالخطة والشعير وسائر الزروع) كجزر وفجل لانها لا تتراد للدوام فكانت كامتعة الدار (ويصح بيع الارض المزروعة) هذا الزرع دونه لان يسترها الزرع أو رآها قبله ولم تمض مدة يغلب تغييرها فيها (على المذهب) كبيع دار مشحونة بأمتعة اما مزروعة ما يدخل فيصح جز ما لانه كله للبشترى (وللبشترى الخيار) على الفور هنا وفيما يأتي كما علم عامر (ان جهله) أى الزرع لحدوثه بعد رؤيته المذكورة أو لظنه أنه ملكه لقرينة قوية فان خلافه فيما يظهر وبه يتدفع ما يقال كيف يصح بحث الأذرعى وأقروه أن رؤيتها مع عدم ستره لها كافية مع أن الفرض أنه جهله ثم رأيت بعضهم صوره أيضا بأن يظن حال البيع

لتأخر انتفاعه فان علم ولم يظهر ما يقتضي تأخر الحصاد عن وقته المتأدعي ما بحثه ابن الرفعة لم يخبر كما لوجهه وتركه ماله له أو قال أفرغها منه في زمن لا اجرة له غالباً يوم أو بعضه على ما يأتي في الاجارة اذ لا ضرر فيها (ولا يمنع الزرع) المذكور (دخول الارض في يد المشتري وضمانه إذا حصلت التخيلة في الاصح) لوجود تسليم عين المبيع مع عدم تأني تفرغه حالاً وبه فارتق الدار المشحونة بالامتنعة قال الاسنوي وزاد وضمانه بلا فائدة إذ يلزم من دخوله في يده دخوله في ضمانه اهـ وكأنه توهم ان نحو ايداع البائع اياه له يزيل حق حبسه وينقله لضمان المشتري وقدم رده بانه خلاف المنقول فعليه لا تلازم وتعين ما زاده المصنف ثم رايت الزركشي ذكر هنا نحو ما ذكرته مع جزمه في محل آخر بذلك التوهم فلينبه له (والذر) بانجام الذال (كالزرع) فيما ذكر ويأتي فان كان مزروعه يدوم كنوى النخل دخل وإلا فلا ويأتي ما من من الخيار وفروعه ومنها قوله (والأصح) انه لا اجرة للمشتري مدة (بقاء الزرع) الذي حبسه واجاز ولو بعد القبض لرضاه بتلف المنفعة تلك

ما بحثه ابن الرفعة وقوله كيوم الخ (قوله فان علم) ظاهره سواء كان الزرع للمالك أو لغيره ويوجه بأنه اشتراها مسلوقة بالمنفعة ولو قيل بان له الخيار إذا بان الزرع لغير المالك لم يكن بعد الاختلاف الاغراض باختلاف الاشخاص والاحوال اهـ ع (قوله ولم يظهر) أي فان ظهر ثبت له الخيار اهـ ع (قوله على ما بحثه) عبارة النهائية كما بحثه اهـ (قوله وتركه) أي الزرع (ما لك له) أي للمشتري ولو لم يكن لفائدة تفرغه وعظم ضرره لطول مدة تفرغه او كثرة اجرته فيبني عدم سقوط الخيار بتركه سم على حجج وينبغي ان محل سقوط خياره بتركه ما لم يتضرر المشتري بالزرع بأن كان يفوت عليه منفعة الارض المرادة من الاستئجار له بان كان مراده زرع شيء فيها لا بتأني زرع حالاً مع وجود الزرع الذي بها اهـ ع وشوقه للاستئجار لعل يحرف من الاشتراء عبارة الايعاب ان تركه له ولم يضر بقاء الارض اهـ (قوله وتركه ماله) ولا يمكنه الا بتسليمك نهاية ومعنى (قوله لوجود تسليم) أي قوله ثم رايت في النهاية (قوله تفرغه حالاً) أي بالتخلي في يوم اهـ سم (قوله وبه فارتق) أي بعد تأني تفرغه حالاً (قوله وزاد) أي المصنف (قوله من دخوله في يده) أي عن جهة البيع كما هو المراد بقول المصنف دخول الارض في يد المشتري فرده على الاسنوي غير ظاهر لانها متى دخلت في يد المشتري عن جهة البيع دخلت في ضمانه اهـ سم عبارة ع وشوقه الرشيدي رد كلام الاسنوي واضح بالظر لقوله في يد المشتري اما مع النظر للسياق من ان المراد تدخل في يده عن جهة البيع فالردي غير ظاهر لانها متى دخلت في يده عن جهة البيع دخلت في ضمانه ثم رايت في سم على حجج ما يصرح به اهـ (قوله ان نحو ايداع البائع الخ) أي ككونها في يد المشتري بنحو اجارة اهـ (قوله اياه) أي المبيع للمشتري اهـ سم (قوله لا تلازم) أي بين الدخول في يد المشتري والدخول في ضمانه ثم مر عن سم وعش جوابه (قوله فيأذكر) أي قوله نعم في المعنى والنهية (قوله من الخيار) أي وصحة قبضها مشغولة به اهـ معنى (قوله وفروعه) أي فروع الخيار من قوله فان علم الخ (قوله ومنها) أي من فروعه لا ليقيد المرووقول المتن (مدة بقاء الزرع) أي والذر ومدة تفرغه الارض من الزرع المذكور خلافاً لما شرح الروض سم ونهية (قوله ولو بعد القبض) غاية لقول المتن لا اجرة الخ (قوله إلى أول أزمة) لكن لو أراد اعتدأ انه دباس الخطئة مثلاً في مكانها لم يمكن الا بالرضام على منعه أقول لو اخر بعد ما انه هل تلمزه لاجرة او لم يطالب ام لا لازم لا بعد الطلب فيه نظر والا اقرب الثاني لان الظاهر انه لا يلزم بالقطع بعد دخول وان الحصاد لا بعد طلب المشتري ورفق بينه وبين ما لو شرط القطع حيث لم يمت فيه الاجرة مطلقاً وجود المخالفة للشرط في تلك صيرحاً ولا كذلك هنا ويؤيد هذا الفرق ما قيل فيه ان استاجر مدة لحفظ متاع ورفرت المدة ولم يطالبه المجرع بالمفتاح ولا باخراج الامتنعة من انه لا تلمزه الاخر فلما مضى بعد فراغ المدة اهـ ع (قوله امكان قلعه) أي او قطعه (قوله اما العالم الخ) فتقيد

مع أنه جملة (قوله انه حصد) أي لنحو اخبار كاذب بذلك (قوله وتركه ماله) لو لم يكن لفائدة تفرغه وعظم ضرره لطول مدة تفرغه او كثرة اجرته فيبني عدم سقوط الخيار بتركه وإذا تركه ماله لا يمكنه الا بتسليمك (قوله تفرغه حالاً) أي بالتخلي في يوم أي عن جهة البيع (قوله وكأنه توهم الخ) يمكن منع توهمه ويوجه ما قاله بوجهين الاول ان مراده انه يلزم من تصور دخوله في يده مع وجود الزرع تصور دخوله في ضمانه بان تدخل في يده عن جهة قبض المبيع فحيث افاد ان الزرع لا يمنع دخوله في يده عن جهة البيع فلا حاجة للتصريح بذلك والثاني ان قول المصنف دخول الارض في يد المشتري مراده دخوله في يده عن جهة البيع بدليل قوله اذا حصلت التخيلة لجهة البيع ولا يلزم ان يصح ترتيب الضمان عليه اذ التخيلة لغير جهة البيع كالإيداع لا ضمان فيه على المشتري والحاصل انه ان اراد مطلق التخيلة لم يصح ترتيب الضمان عليها او التخيلة عن جهة البيع دل على ان المراد دخوله في يده عن جهة البيع اذ مطلق الدخول لا يتوقف على التخيلة عن جهة البيع فليتام ذلك (قوله اياه) أي المبيع وقوله له أي للمشتري (قوله وتعين ما زاده المصنف) التعين ممنوع اذ يعلم من عدم منع الزرع دخوله في يد المشتري انها اذا دخلت عن جهة البيع حصل الضمان فتامله (قوله لا اجرة الخ) قد يدل هذا على انه لا اجرة لمدة تفرغه الارض من الزرع المذكور

المدة فاشبهه مالو ابتاع داراً مشحونة لا اجرة له مدة التفرغ ويبقى ذلك الى أول أزمة لمكان قلعه أما العالم فلا اجرة له جزمنا

نعم ان شرط القطع فاخر لزمته الاجرة تركه الوفاء الواجب عليه وظاهر كلامهم هنا لا فرق في وجوب الاجرة بين ان يطلب بالقطع الواجب وان لا ويأتيها ما ياتي في الشجرة او الثمرة (٤٤٤) بعد اوقيل بدو الصلاح الشروط قطعها انما لا تجب الا ان طولا بالمشروط فامتنع

وقد يفرق بان المؤخر ثم المبيع وهناعتين اجنبية عنه والمبيع قد يتسامع فيه كثيرا بما لا يتسامع في غيره لمصلحة بقاء العقد بل ولغيرها ألا ترى ان استعمال البائع له قبل القبض لاجرة فيه وان طلب منه قبضه فامتنع تعديا ولا كذلك غيره ثم رايقت اجبت اول الفصل الاقبي بما يوافق ذلك وعند قلمه يلزم البائع تسوية الارض وقطع ماضرها كمروق الذرة (ولو باع ارضامع بذرا او زرع) بها (لا يفرد) افراد لان العطف باو (بالبيع) اى لا يجوز وروده عليه كبذر لميره او تغير بعد رؤيته او تعذر عليه أخذه كاهو الغالب وكفجل مستور بالارض وير مستور بسنبلة (بطل) البيع (في الجميع) للجهل باحد المقصودين الموجب لتعذر التوزيع بناء على الاصح السابق في تفريق الصفة ان الاجازة بالقطا اما ما يفرد كقصيل لم يسئل او سئل وراه كذرة وشعير وبذرا واه لم يتغير وقد رعى اخذه فيصح جزما (وقيل في الارض قولان) احدهما يصح فيها بكل الثمن بناء على الضعيف ثم ان الاجازة بكل الثمن والكلام في بذرا لا يدخل في بيع

الشارح بالجهل لاجل محل الخلاف نهاية ومعنى (قوله ان شرط القطع) اى او القلع (قوله اخر) اى القطع (قوله لزمته) اى غير ما استثنى من القصب وشجر الخلاف على ما مر من التهايقو المعنى وشيخ الاسلام من وجوب اشتراط قطعه مع عدم التكليف به خلافا للشارح (قوله لزمته الاجرة) اعتمدته عس (قوله ويأتيها) اى عدم الفرق (قوله بالقطع) اى او القلع (قوله انها) اى الاجرة بيان ما ياتي (قوله بالمشروط) وهو القطع (قوله وان طلب) ببناء المفعول (منه) اى البائع (قبضه) اى اقباضه (قوله وعند قلمه) الى المتن في النهاية (قوله ماضرها) كان الاولى ماضرها او ماضرها لان الثلاثي الجرد من هذه المادة يتعدى بنفسه والمزيد فيه الهزمة يتعدى بحرف الجر اه عس (قوله افراد) الى قول المتن ويدخل في النهاية والمعنى لا اقوله بناء الى اما ما يفرد وقوله بناء الى الكلام (قوله وان العطف باو) فيه ان او التي يفرد بعدها هي التي للشك ونحوه دون التي للتوزيع اى كها فانها بمنزلة الواو سم على حج فلا يتم توجيهه الا فراد اما ذكر اه عس (قوله كبذر) اى والبذر الذي لا يفرد كبذرا نحو (قوله وكفجل فخل) اى والزرع الذي لا يفرد فخل كفجل الفخ (قوله للجهل الفخ) اى او عدم قدرة تسليته في مسئلة البذر الذي راه ولم يتغير اه رشدي (قوله لتعذر التوزيع الفخ) قد يؤخذ منه ان بطلان الجميع اذا لم يمكن علم البذر والزرع بعد وتقويمه والافرق الصفة لا مكان التوزيع والتقسيم تامل اه سم (قوله ان الاجازة بالتقسيم) اى ولا مكان للتقسيم هنا (قوله كقصيل) اسم للزرع الصغير وهو بالقاف اه عس (قوله وقد رعى اخذه) اى ولو بعسراه عس (قوله على الضعيف ثم) اى في تفريق الصفة (قوله والاصح البيع فهما) اى في الارض والبذر وان لم ير البذر قبل كاصرح بذلك شرح المنهج اه سم زاد عس ومقتضى ما ذكره الشارح من عدم اشتراط رؤية البذر لكونه تابعا انه لو كان بالارض بناء او شجر ولم ير المشتري يتغير عدم رؤيته ولا يشترط لصحة العقد هنا رؤيته لكونه تابعا ليس مقصودا بالعقد وانما دخل تبعا وقد يفرق بان رؤية البذر قد تعذر لا اختلاطه بالطين وتغيره غالبا بخلاف الشجر والبناء اه (قوله وكان ذكره) اى ذكر البذر في العقد (قوله لانها) الى قوله كقالاته في النهاية الا قوله فقط قوله ولم يزل بالقلع الى قوله قال في المعنى الا قوله فقط (قوله والمثبتة) اى بالبناء ونحوه كان يحفر فها موضح وثبت فيها الحجارة ثبات الاوتاد اه عس (قوله او غرس) اى او بناء وكانت الحجارة تضر كتعتهما من حفر الاس اه عس (ففى عيب) اى مثبت للخيار نهاية ومعنى (قوله

وسياتى ما فيه وانما لا يلزم خلافا لما في شرح الروض (قوله يلزم البائع تسوية الارض) قال في شرح الروض تشبيها بما اذا كان في الدار امتهلا ينسج لها باب الدار فانه ينقص وعلى البائع ضمانه اه فان قلت ان كان هذا النقص قبل القبض فجناية البائع قبله غير مضمونة كالا فة فلا يصح (قوله وعلى البائع ضمانه او بعد القبض) اشكل بان القبض لا يصح مع وجود امتهلا البائع فهذا التقدير غير ممكن قلت تختار للفق الثاني وقد يتصور صحة القبض مع وجود امتهلا البائع اذا اجمعها في موضع من الدار وخلي بينه وبينها فانه يحصل القبض لماء ذلك الموضع فاذا نقلها من ذلك الموضع الى غيره منها وخلي بينه وبينه حصل القبض للجميع وكما لو كانت تلك الامتعة حقيرة فالتا تمتع القبض لا يقابل الحقير يتسع له باب الدار لان إطلاق ذلك ممنوع لان باب الدار قد يكون ضيقا جدا والحقير خاية للباء كبيرة ادخلها قبل تضيق الباب (قوله لان العطف باو) ينفى بعض المواضع عن ابن هشام ان او التي يفرد بعدها هي التي للشك ونحوه دون التي للتوزيع فانها بمنزلة الواو (قوله لتعذر التوزيع) قد يؤخذ منه ان بطلان الجميع اذا لم يمكن علم البذر والزرع بعد تقويمه والافرق الصفة لا مكان التوزيع والتقسيم تامل (قوله والاصح البيع فهما) اى وان لم ير البذر قبل كايصرح بذلك قول شرح المنهج واستشكل فيها اذا لم ير قبل

الارض والاصح البيع فيها قطعا وكان ذكره تاكيد او فاروق بيع الامه وحلها بانه غير متحقق الوجود نعم بخلاف هذا فاعتقر فيه مالم يتغير في الحل (ويدخل في بيع الارض الحجارة الخلوقة والمشتق فيها) لانها من اجزائها ثم ان قصدت الارض لزراعتها او غرس فقط ففى عيب (دون المدفونة) من غير اثبات كالكنوز (ولا خيار للمشتري ان يعلها) وان ضرر قلعها كاستر العيوب

نعم الخ استدرأك على صورة العلم **(قوله ضرر قلعا)** أى دون ضرر تركها أه نهاية **(قوله)** أو ضرر تركها الخ فيه بحث لسم ان شئت راجعه **(قوله في الاولى)** أى فى صورة الجهل بضرر القلع **(قوله)** فى الثانية) أى فى صورة الجهل بضرر الترك المقيد بقوله ولم يزل بالقلع الخ **(قوله وهو)** أى التخير أه كرى والاولى أى ما قاله المتولى **(قوله)** وبه يقيد ما اقتضاه كلامهما) فيحمل عدم الخيار فيه على ما إذا زال الضرر بالقلع ولم يكن لنقلها مدة لها اجرة فليتامل أه سم عبارة الكردى قوله وبه يقيد الخ حاصله ان كلام الشيخين ان جهل ضرر قلعا بتغير يقتضى انه لو جهل ضرر تركها لم يتخير لكن بسبب ما ذكر من كلام المتولى يقيد ذلك المقتضى بأنه اذا زال ضرر الترك بالقلع أه وعبارة الرشيدى اعلم ان حاصل ما فى هذا المقام ان الشيخين صرحا بثبوت الخيار فما إذا جهل ضرر القلع وسكتا عما إذا جهل ضرر الترك فاقضى ظاهر صنيعهما انه لا خيار فيه واقتضى كلام غيرهما ثبوت الخيار فيه ايضا مطلقا وقيد المتولى فى التهمة بما إذا كان ذلك الضرر لا يزول بالقلع او كان يزول به لكن يستغرق القلع مدة تقابل باجرة و اختار هذا التقيد شيخ الاسلام فى شرح الروض أه ثم بعد سرد عبارة استشكل عبارة النهاية ثم سرد عبارة الشارح تايد لما ذكره من الحاصل المار و قوله واقتضى كلام غيرهما الخ هو مراد الشارح بقوله الا فى قول جمع الخ **(قوله)** انه لو جهل الخ) بيان ما اقتضاه كلام الشيخين **(قوله)** قد يقطع فى ان البائع الخ) فليكن له الخيار ان جهل ضرر تركها مطلقا **(قوله)** او اختار القلع) كذا فى النهاية وكتب عليه ع ش مانصه أى بان رضى بهما مع كونها مشتملة على الحجارة لكن طلب من البائع القلع أه قول المتن (النقل) عبارة المعنى وشرح المنهج القلع والنقل **(قوله)** وتسوية الارض) الى قول المتن وفى بيع البستان فى النهاية والمعنى لإلا قوله بقيديهما الآتين وقوله على العادة الى ذلك واسقطه المعنى وهو الاول لانه متدرج فى قول المتن الا فى فان أجاز الخ ولان ذكره يوم ان قول الشارح الا فى فلا اجرة الخ راجع له ايضا مع ان رجوعه له بخالف لتصريحهم بلزوم اجرة مدة النقل الواقع بعد القبض حيث خير المشتري كما افاده قوله الا فى إذ اخير المشتري **(قوله)** بقيديهما الخ) لعله اراد بقيد الاول أى النقل قوله الا فى على العادة وبقيد الثانى أى التسوية ما افاده قوله الا فى وهى هنا وفيما راجع من كون التسوية بالتراب المزال لا بتراب اخر من الارض المبيعة او من خارجها **(قوله)** وللمشتري اجباره) هذا معلوم من المتن ولما ذكره تمهيد ما بعده **(قوله)** وان وهما) أى الحجارة

البيع ببيع الجارية مع حلها ويحاج الخ وذكر الفرق الذى نقله الشارح أى والفرض أنه صرح فى البيع بالبدول ولا يمكن نظير مسألة الحل ولم يحتج لفرق ويبنى حصول قبض البذر بتخلية الارض تبعالها وإن كان منقولا حيث كان المقصود بقاءه فى الارض لانه حيث بمنزلة الزرع م **(قوله)** نعم ان جهل ضرر قلعا أو ضرر تركها ولم يزل بالقلع الخ) قد يقال هذه الصورة الثانية وهى قوله أو ضرر تركها أى دون ضرر قلعا بدليل مقابلته بمقابلته هى الصورة المتفولة عن قضية كلام الشيخين فى قوله وبه يقيد ما اقتضاه كلامهما انه لو جهل الخ فتشكل التفرقة بينهما مع اتحاد صورتها فان اراد بالتقيد المذكور فى قوله وبه يقيد الخ حل صورة قضية كلام الشيخين على ما إذا زال الضرر بالقلع فى مدة لا اجرة لها وحيث تندفع اشكال التفرقة فقد يرد عليه انه مع فرض ضرر كل من الترك والقلع كما هو فرض تلك الصورة كيف يتصور زوال الضرر بالقلع وكلام شرح الروض سالم من ذلك كما يعلم بالمراجعة اللهم إلا ان يحاج بان الضرر وإن كان فيها إلا ان ضرر الترك غير ضرر القلع ويجوز ان يزول الضرر المترتب على الترك بالقلع وان حصل به ضرر آخر ولا يتخير وان جهل ضرر الترك لا زواله بالقلع وضرر القلع لا خيار به لعلمه به فليتامل **(قوله)** وبه يقيد ما اقتضاه كلامهما) فيحمل عدم الخيار فيه على ما إذا زال الضرر بالقلع ولم يكن لنقلها مدة لها اجرة فليتامل **(قوله)** وله النقل من غير رضا المشتري) قال فى شرح الروض ولو سمح لها لم يلزمه القبول أه وقضية ما يأتى حال الجهل مع سقوط الخيار بتركها لزوم القبول فيحتاج للفرق وقد يفرق بان فى القبول حال الجهل رفع القسح وفى حال العلم لا فسح **(قوله)** وان وهما) يقيد انه لا يلزمه

نعم ان جهل ضرر قلعا أو ضرر تركها ولم يزل بالقلع أو كان لنقلها مدة لها اجرة تخير كما قالاه فى الاولى والمتولى فى الثانية قال فى المطلوب وهو الذى لا يجوز غيره وكلامهم يشهد له أه وبه يقيد ما اقتضاه كلامهما انه لو جهل ضرر تركها دون ضرر قلعا لم يتخير وقول جمع قد يقطع فى أن البائع يتركها له مردود بان هذا الطمع لا يصلح عللة لاثبات الخيار (ويلزم البائع) حيث لم يتخير المشتري أو اختار القلع (النقل) وتسوية الارض بقيديهما الآتين وله النقل من غير رضا المشتري وللمشتري اجباره عليه وان وهما له

تقرى بالمسك بخلاف الزرع لأن له امدا (٤٤٦) ينتظر ولا اجرة له مدة نقل طال ولو بعد القبض كذا ربا اقسمة (وكذا) لا خيار

يفيد انه لا يازمه القبول سم وع ش (قوله تفريفا للمسك) تحليل اللبن والشرح معا وكذا قوله بخلاف الزرع راجع للمتن كما هو صريح المعنى وللأجبار كافي ع ش (قوله ولا اجرة الخ) اى حيث لم يتخير اه معنى عبارة سم قوله ولا اجرة له اى لعله بالحال قال فى شرح الروض وظاهره لا ارش ايضا اه (قوله للبائع النقل) اى وان لم يرض به المشتري (قوله التسوية) اى والنقل ولا اجرة عليه لمدة ذلك كامر اه معنى (قوله زمنه) اى النقل قول المتن (فله الخيار) ولا يسقط خياره بقول البائع انا اغرم لك الاجرة والارض المنة نهاية معنى قال ع ش قوله مر ولا يسقط خياره اى فله الفسخ ولا يجبر على موافقة البائع اه (قوله ولا ضرره) افهم اه اذا كان فيه ضرر لا يسقط خياره وهو ظاهر ع ش ورشيدى (قوله وهو اعراض الخ) قال فى شرح الارشاد الصغير يظهر فى ترك الزرع انه تملك لانه تابع لا يفرد بعقد وعينه ائله باقية بخلاف نحو الحجارة فيها انتهى وهل يحتاج الى ملكه الى ايجاب وقبول بشرطهما فيه نظر وظاهر اطلاقهم عدم اشتراط ذلك اه سم على حج اقول بل ظاهر قولهم التملك انه لا بد من اللفظ اه ع ش و اقول قول الشارح كالتهاية حيث لم يوجد فيه شروط الهبة اه كالصريح فى اشتراط الايجاب والقبول والقبض وعبارة المعنى نعم لم وهبها له واجتمعت شروط الهبة حصل الملك ولا رجوع للبائع فيها وان فقد منها شرط فهو اعراض كالترا لا نه اذا بطل الخصوص بقى العموم اه صريحة فى الاشتراط (قوله اعراض الخ) اى يتصرف فيه كالصيف فيفتح به بوجود الانتفاعات كاكله الطعام واطعامه لاهل بيته ونحوهم وبأنه بالحجارة ولا يتصرف فيه ببيع ولا هبة ولا نحوهما ونقل مثله عن حواشى شرح الروض لو الدال شارح اه ع ش قول المتن (النقل) اى والقبض اه معنى (قوله ان يعيد الخ) فلو تلف فعليه الايتان بمثله مر انتهى سم على منهب والكلام فى التراب الظاهر اما النجس كالرماد النجس والسرجين فلا يازمه مثله لانه ليس مالا اه ع ش (قوله ان يسوبا) اى الحفر (قوله بتراب منها) اى بتراب اخر من الارض المبيعة (قوله اذا اخير المشتري) كذا فى المتن والنهاية والمعنى والاياب وقال ع ش قوله مر اذا خير المشتري مفهومه انه اذا كان عالما بالاجرة له القياس وجوبها مطلقا لان تقرى بها بعد القبض تصرف فى غيره اه وفيه ان الشارح والنهاية والمعنى والاسنى صرحوا بالمفهوم المذكور فى شرح قول المتن وازم البائع النقل المفروض فى صورة العلم كامر من سم وقوله والقياس الخ ظاهر المنع لرضا المشتري حين العقد بتلف المنفعة تلك المدة قول المتن (ان نقل بعد القبض) اى ولا يمنع وجودها صحته القبض لصحته فى المحل الخالى منها كالاتمة اذا كانت ببعض الدار المبيعة اه رشيدى وفى تقرىب دليله نظر (قوله لان جنائته) اى البائع (قبلة) اى قبل القبض (قوله ومن ثم) اى من اجل ان جنائته الخ (قوله ولو باعها) اى الحجارة و (قوله لزمه) اى الاجنبى و (قوله لان جنائته) اى الاجنبى و (قوله مطلقا) اى قبل القبض او بعده اه ع ش (قوله وكذا زوم الاجرة الخ) قضية هذا التشبيه انه ان حصل من التسوية قبل القبض لا يجب على البائع او بعده وجب لكن قضية قول سم على حج فى نقله عن شرح الروض من قوله وظاهره لا ارش له ايضا عدم الفرق بين كونه قبل القبض او بعده اه ع ش وفيه ان ما تقدم عن سم عن شرح الروض فى صورة العلم الى لا خيار للمشتري معه وما هنا فى صورة الجهل التى معها الخيار والكلام فى مقامين فلا

القبول (قوله ولا اجرة له) اى لعله بالحال قال فى شرح الروض وظاهره لا ارش له ايضا (قوله وهو اعراض) قال فى شرح الارشاد الصغير ويظهر فى ترك الزرع انه تملك لانه تابع لا يفرد بعقد وعينه زائلة بغير باقية بخلاف نحو الحجارة فيها اه وهل يحتاج الى ملكه الى ايجاب وقبول بشرطهما فيه نظرو ظاهر اطلاقهم عدم اشتراط ذلك (قول المصنف اوجه اصحها يجب الخ) قال الناشرى علوا وجوب الاجرة بتفويته على المشتري منفعة تلك المدة ويشكل الفرق بينه وبين الزرع فان قبل الزرع يجب ابقاؤه والحجارة لا يجب ابقاؤه فلما مدة تفريع الحجارة كمدة الزرع قاله السبكى هذا كلام الناشرى وهو صريح فى انهم لا يوجبون اجرة مثل مدة نقل الزرع ففى شرح الروض من وجوبها منع مر (قوله

المشتري (ان جهها) ولم يضره (قلها) بان قصرت مدته ولم تتعب به سواء اضره تركها ام لا زوال ضرره بالقبض والبائع النقل وعليه التسوية والمشتري اجباره عليه وان لم يضر تركها (وان ضرر) قلها بان نقصها وان طال زمنه مع التسوية مدة لها اجرة (فله الخيار) ضرر تركها او لا دفعا لضرره نعم لو رضى بتركها له لو لا ضرر فيه سقط خياره وهو اعراض حيث لم يوجد فيه شروط الهبة فله الرجوع فيها ويعود خيار المشتري (فان اجاز) العقد (لزم البائع النقل) على العادة فلا يكلف خلافا على الاوجه نظير ما مر فى الرد بالعيب وذلك ليغرم ملكه (وتسوية الارض) لانه لا يحدث الحفر لتخليص ملكه وهى هنا وفيما مر ان يعيد التراب المزال بالقبض من فوق الحجارة الى مكانه ولا يلزمه ان يسوبها بتراب منها لان فيه تغيير المبيع ولا من خارجها لان فيه ايجاب عين لم تدخل فى البيع (وفى وجوب اجرة المثل لمدة النقل) اذا خير المشتري (اوجه اصحها) انها (تجب ان نقل بعد القبض) لتفويته على المشتري منفعة تلك المدة (لا قبله) لان جنائته قبله كالاتمة كامر ومن لم لو

اعمالا لاجنبي لزمه الاجرة مطلقا لان جنائته مضمونة مطلقا ولا وكذا زوم الاجرة لزوم ارش عيب بقى فيها بعد التسوية منافاة

منافاة قول المتن (و يدخل الخ) أى عند الاطلاق معنى ورشيدى قول المتن (في بيع البستان) لو كان فيه ساقية دخل متصلها وكذا منفصلها المتوقف عليه نفع متصلها فليتأمل اهـ سم قول المتن (في بيع البستان) قد يخرج الرهن وهو ممنوعان الحق وفاقا لم رانه يدخل في رهن البستان والقرية ما فيها من بناء وشجر خلا فالمايو همه كلام شرح البهجة سم على منبه اهـ عش وفي النهاية والمغنى البستان فارسي معرب وجمعه بستين ويعبر عنه بالعجبة بالباغ اهـ (قوله والعش) أى التي اعدت لوضع قضبان العنب عليها اهـ نهاية قال عش قوله اعدت أى وإن لم توضع عليها بالفعل اهـ (قوله وماله اصل) لى قوله وليس من البناء في النهاية لا لقوله وغصن خلاف وقوله الابنية المتصلة إلى المتن (قوله وماله اصل الخ) قال عش ما حاصله ان مراده به دخول الاصول من الزرع الذى يجر مرة بعد اخرى فيوافق ما رد دخول نفس الزرع المذكور حتى ينافى ما مر من عدم دخول الجزء الظاهرة منها اهـ (قوله لدخوله في مساه) بل لا يسمى بستانا بدون حائط كما قاله الرافعي معنى ونهاية قال عش وفائدة ذكر هذا الحكم هنا مع كون الكلام فيها يستتبع غير مساه التنبيه على تفصيل ذلك المسمى والتوطئة لبيان ان المنصل عنها إذا توقف عليها نفع المتصل كفتح الغلق وصندوق الطاحون والة الساقية يدخل في كل من القرية والدار والبستان وإن يكن من مساه اهـ (قوله وكذا الجدار الخ) ويدخل المزارع التي حول البستان اهـ معنى قول المتن (وكذا البناء) ويدخل في بيعه ايضا الابار والسواقي المثبتة عليها بخلاف البئر لا يدخل فيها ساقيتها وهو الحشبالالات وان اثبتت وثبتت اهـ عش قول المتن (في بيع القرية الخ) أى عند الاطلاق نهاية ومعنى (قوله لتبناها) في التعليل به مساهة فان القرية هي الابنية المجتمعة فالبناء من مساهها اهـ عش (قوله والابنية المتصلة به) يعنى تدخل الابنية الخارجة عن السور المتصلة به وخالفه في النهاية والمغنى وكذا سمى قال وفي شرح العباب وجميع ما هو خارج اهـ عش (قوله ما يخطط) أى من مساكن وافية نهاية ومعنى واسنى (قوله قياسا على حريم الدار) عبارة المغنى فى شرح الروض كالصريح في عدم الدخول فتأمل اهـ (قوله في وسطها) أى وسط الابنية اهـ كرى قول المتن (المزارع) أى الاشجار الخارجة عن السور فلا تدخل ولو قال بحقها نهاية ومعنى (قوله والمتصل به) عطف على السور وخبر به (قوله والمتصل به) أى الخارجة عن الابنية المتصلة بالسور اهـ كرى (قوله ما يخطط) أى من مساكن وافية نهاية ومعنى واسنى (قوله قياسا على حريم الدار) عبارة المغنى فى شرح وفي بيع الدار الارض الخ ويدخل حريمها بشجره الرطب إن كانت في طريق لا ينفذان كانت في طريق نافذ فلا حريم لها اهـ (قوله ولكون المحظ هنا يشمل الاسم) قديم إن اسم القرية يتناول نحو مرتكض الحبل ومناخ الابل والمحظ من الحريم فليراجع سم على حج اهـ عش (قوله افتراقا) ما ذكره من الفرق مبنى على انه لا يشترط لجواز القصر مجاوزة حريم القرية وفيه كلام في باب القصر وحاصله انه لا يشترط مجاوزة حريم القرية خلافا للادعى أى يحتاج للفرق بينهما اهـ عش (قوله بكسر اوله)

ويدخل في بيع البستان الخ) لو كان فيه ساقية دخل متصلها وكذا منفصلها المتوقف عليه نفع متصلها فليتأمل مر (قول المصنف وكذا البناء على المذهب) هل يدخل هذا البناء في رهنه او لا اخذ ان قوله اول الباب دون الرهن وانما دخل الشجر والجدار المحظ لانه من مساه بخلاف بيت فيه مثلا فيه نظر (قوله والسور) بخلاف الابنية المتصلة به (قوله والابنية المتصلة به) في شرح العباب وجميع ما هو خارج اهـ عش (قوله ما يخطط) أى من مساكن وافية نهاية ومعنى واسنى (قوله قياسا على حريم الدار) عبارة المغنى فى شرح الروض كالصريح في عدم الدخول فتأمل لكن ان شمل قوله ويدخل ايضا حريم القرية ما لها سور لم يشكل بعدم دخول الابنية المتصلة بالسور وان كانت قبل الحريم لانه تابع للقرية دونها فتنايه ان قرية اخرى مجانب تلك وهي لا تمنع استبعادا لحريمنا مع قد يقال الحريم حيث جتده مشترك بينهما (قوله ما يخطط) قال في شرح الروض من المساكن والابنية (قوله ولكون المحظ هنا يشمل الاسم) قديم إن اسم القرية يتناول نحو مرتكض الحبل ومناخ الابل والمحظ من الحريم فليراجع (قوله

(و) يدخل (في بيع البستان الارض والشجر) والعش وماله اصل ثابت من الزرع (لا نحو غصن يابس) وغصن خلاف وشجر وعروق يابسين (والحيطان) لدخولها في مساه وكذا الجدار المستهدم لا مكان البناء عليه (وكذا البناء) الذى فيه يدخل (على المذهب) لثباته (و) يدخل (في بيع القرية الابنية) لتبناها (وساحات) ومزارع (يحيط بها السور) والسور نفسه والابنية المتصلة به وشجر وساحات في وسطها على الواجهة (لا المزارع) الخارجة عن السور والمتصلة به فلا تدخل (على الصحيح) لخروجها عن مساهها وما لا سور لها يدخل ما يخطط ببنائها ويدخل ايضا حريم القرية وما فيه قياسا على حريم الدار ولكون المحظ هنا ما يشمل الاسم وعدمه وفي القصر محل الإقامة المؤبدة وعدمه افتراقا والساد بكسر اوله ما يفرش به الارض من نحو زبل اورماد وفي الجواهر البائع احق به إلا أن بسط

واستعمل ونظر بعضهم في اشتراط الاستعمال (٤٤٨) ويجاب بان مجرد بسطه يحتمل انه لتجفيفه فلم ينقطع حتى البائع فيه إلا باستعماله (و)

يدخل (في بيع الدار الارض) إجماعا من ملكها البائع ولا كحكرة وموقوفة فلا تدخل لكن يتخير مشتر جهل (وكل بناء) ولو من نحو سعف وشجر رطب فيها وبابس قصد دوامه كجعله دامة مثلا لدخوله في مساها واخذ منه بعضهم دخول بيوت فيها وإن كان لها ابواب خارج بابها لا يدخل اليها إلا منها وخالفه غيره والذي يتجه ان تلك البيوت ان عداها اهل العرف من اجزائها المشتملة هي عليها دخلت لدخولها حيث في مساها حقيقة وإلا فلا والاجنحة والرواشن وساباط جنوده من الطرفين على حائطها وليس من البناء في نقض انهم لا نه بمنزلة قماش فيها ولو باع علو اعلى سقف له فهل يدخل السقف لانه موضع القرا كارض الدار او لا يدخل ولكنه يستحق الانتفاع به على العادة اى لان نسبه الى السفل اظهر منها للعلو اقل بعضهم بالاول وبعضهم بالثاني وفصل بعضهم بين سقف على طريق فيدخل لانه لا يمكنه الانتفاع به هنا فقويت التبعية فيه وسقف على بعض دار البائع اى او غيره فلا يدخل إلا مقتضى التبعية

وفي المختار والمصباح بفتح السين اه عش (قوله واستعمل) اى استعماله البائع كما هو ظاهر فتأمل اه (قوله ويجاب الخ) قد يقال ان قامت قرينة على ان البسط للتجفيف ووضحوا لافا لاصل في البسط ان يكون للاستعمال (قوله يحتمل انه لتجفيفه الخ) قد يقال البسط الذى لتجفيفه متميز عن بسط الاستعمال اه سيد عمر (قوله باستعماله) اى استعمال البائع اياه قبل البيع يجعله فيها مبسوطا على المعتمد من الانتفاع به فى الارض اه عش (قوله إجماعا) الى المتن فى المغنى (قوله إن ملكها) اى الارض (قوله كحكرة) اى مستجرة اه كردى عبارة عش وهى ساحات يؤذن فى البناء فيها بدرام معينة فى كل سنة من غير تقدير مدة وبغفر الجبل بذلك للحاجة اه (قوله لكن يتخير الخ) اى فان اجاز فجميع الثمن على ما نقله على المنهج عن الشارح مر كحج انه قال انه الاقرب وعبارة فى اثناء الكلام وقال شيخنا فى شرح الارشاد ان الاقرب حل الاطلاق على الابنية بجميع الثمن ومال اليه مر انتهى اقول وقياس ما تقدم فى طريق الصفة التقييد هنا اه عش (قوله من نحو سعف) والسعف جرد النخل اليابس اه كردى (قوله وشجر رطب) عطف على بناء اه عش (قوله قصد دوامه) اى بخلاف بابس لم يقصد دوامه فلا يدخل كقوله سمع فرقه بينه وبين الاوتاد بان رادوه للقلع والاول تادلات عن الایعاب (قوله لدخوله) اى ما ذكر من الارض وما عطف عليه (قوله دخول بيوت فيها) اى الدار اى فى بيعها (قوله وإن كان لها) اى للبيوت وكذا ضمير قوله الاقرب اليها (قوله بابها) اى باب الدار (قوله إلا منها) اى من تلك الابواب (قوله والاجنحة) اى والدرج والمراق المعقودة والسقف والاعرج والبلاط المفروش التابت فى الارض نهاية ومعنى (قوله من الطرفين على حائطها) اى لاحدهما فقط اه نهاية اى فلا يدخل فى البيع بل هو باق على ملك البائع وإن قال بحق قبل هو بهذه الصفة كطبقة متصلة بها فينتفع به ويتوصل اليه من الممر الذى كان يتوصل منه اليه قبل بيع الدار وانه استثنى حق المرور اليه من الدار وصوره المستلذان الطرف الثانى على جدار لغير الدار المبيعة لان نسبته الى احد الدارين ليس باولى من نسبته للافى اه عش (قوله وبعضهم بالثاني) هو الذى افاده شيخنا الشهاب الرملى اه سم عبارة النهاية الاوجه الثانى كما افاده الدررهمه الله خلافا لما افق به الجلال البلخنى اه قال عش قولوا الوجه الثانى واظهر فائدة فيه اولى انهم قد افاده بعد انهم اياه ياخذ البائع ولا يكافى اعادة وتوفى اى تولد ضرر من صاحب العلو لصاحب السفل ولو باعادة مثل البناء الاول فقط من غير زيادة عليه لانه يقضيه اه (قوله وفصل بعضهم الخ) الظاهر وان والدارح مر لا يخالف فى هذا كما يدل عليه تعليله بقوله ان نسبته الى السفل اظهر منها للعلو اذ هذا ليس منسوبا للسفل اصلا فيكون كلامه مفروضا فى غير هذه وينبغى ان يقال فيها ان كان قصد البائع من بناء السقف المذكور بالا صالة جعله سقفا للطريق ثم نبى عليه بطريق العرض فلا يدخل وإن كان قصده من بنائه ليس إلا البناء عليه فيدخل فليتام اه رشيدى (قوله لانه لا يمكنه) اى البائع سم وسيد عمر (قوله فقويت التبعية) اى للعلو (قوله المثلث) اى قوله ولو يصح جعله فى المغنى والى قوله واعترض فى النهاية (قوله وقدرت الخبر) هو قوله لا يدخل فى بيعها (قوله لان الاحسن) تعبيرة باحسن يقتضى صحة العطف وينافيه تعليله وما بعده فتأمل انتهى سم (قوله لان عطف الخاص على العام) انما يكون بالواو الخ (قوله ليس هذا بصحيح لوجوه منها ان من استثنى الشهيرة بينهم للعطف بحتى

واستعمل) اى استعماله البائع كما هو ظاهر فتأمل (قوله قصد دوامه الخ) خرج بابس لم يقصد دوامه فى دخوله وجهان قال فى شرح العباب كالوكان فيها او تادو قضيته دخولا لكن الوجه خلافه فظير ما مر اول الباب ونقله ابن الصلاح عن بعضهم والفرق انها تاد للقلع والاولاد للابنات اه (قوله وبعضهم بالثاني) هو الذى افاده شيخنا الشهاب الرملى (قوله لانه لا يمكنه) لان عادات الهام البائع قريب (قوله يدخل فى بيعها) خبر حمامها (قوله لان الاحسن) تعبيرة باحسن يقتضى صحة العطف وينافيه وما بعده فتأمل (قوله لا عاطفة لان عطف الخاص على العام) انما يكون بالواو الخ (قوله ليس هذا بصحيح لوجود

هنا وهذا وجه (حتى حمامها) المثلث فيها يدخل فى بيعها لانه من مر افعها دون المنقول لكونه من نحو خشب وقدرت الخبر لان الاحسن ان حتى ابتدائية لا عاطفة لان عطف الخاص على العام انما يكون بالواو كما ذكره ابن مالك ويصح جعله مغايرا بان

يراد بالحمام ما يشمل الحطب المسمر الذي لا يسمى بناء فيكون العطف محجة (الامتقول ٤٤٩) كالذلول والبكرة (بفتح الكاف وسكونها

مفرد بفتحها) (والسرير)
والدرج والرفوف التي لم
تسمر لخروجها عن اسمها
(وتدخل الابواب المنصوبة)
دون المقلوقة (وحلقها)
بفتح الحاء (والاجانات)
المتبنة كباصله وهي بكسر
الهمزة وتشديد الجيم ما
يفصل فيه (والرف والسلم)
بفتح اللام (المسمران وكذا
الاسفل من حجري الرحا)
إن كان مثبتا فيدخل (على
الصحيح) لان الجميع معدود
من اجزائها لانصافها
واعترض قوله كذا بجران
الخلاف في الثلاثة ايضا كما
باصله واجيب بانه فهم
اختصاصه بما ذكره من الاولى
ان يحجب بانه لما فعل ذلك
لبنه به على فائدة دقيقة هي
ان ضعف الخلاف خاص
بالاخير لا غير (والاعلى)
منها (ومفتاح غلق) بفتح
اللام (مثبت) فيدخلان
(في الاصح) لانها تابعان
لمثبت وفي معناها كل
متصل كمنطاة التتور
وصندوق الطاحون والبشر
ودراريب الدكان والأت
السفينة قال الديمري عن
مشايخ عصره ومكتبها ما لم
يكن للبائع فيه بقية حتى ثم
رده بان المنقول انه لا يلزم
البائع تسليمه لانه ملكه
وحجته عند البرك وخرج
بالمثبت الا فقال المنقولة فلا

مات الناس حتى الانبياء وقدم الحجاج حتى المشاة وزارك الناس حتى الحجاجون مع ظهور أن المعطوف فيها
خاص والمعطوف عليه عام الثاني أن المحقق ابن هشام صرح بان حتى قد تشارك الوافي عطف الخاص على
العام ومن نقله عنه وافر السيوطي مع سعة اطلاعه في العربية الثالثة أن المغيرة التي ادعاها ووجهها صحة
العطف تنافي صحة العطف لان شرط كون المعطوف بعضا وبعضا وكبعض والمغيرة قد كورة تنافي ذلك فالصواب
صحة العطف هنا مع كون المعطوف خاصا والمعطوف عليه عام اهم بحذف (قوله لا يسمى بناء) تامه مع قوله
السابق وكل بناء ولو من نحو سقف الاسديع قول المتن (الامتقول) قال في العباب وهل يغير المشتري ان
جهل كونها اى المذكورات في الدار واحتاج نقلها مدها لملئها اجرة وجهان قال الشارح في شرحه وقياس
ما رفي الاحجار المدفونة انه يغير رسم على حج اء عش (قوله وسكونها) وهو اشهر من فتحها نهاية ومعنى
(قوله والدرج) اى السلم اه كرى (قوله التي لم تستمر) راجع للسرى وما بعده وقد يقال للدلو وما بعده جميعا
(قوله لخروجها) اى الامثلة المذكورة (قوله عن اسمها) اى الدار والاضافة لليان فكان الاولى عن مسماها
قول المتن (وتدخل الابواب المنصوبة) ومثلها المخلوعة وهى باقية بمجملها اما لو نقلت من محلها فهى كالمقلوعة
فلا تدخل اه عش (قوله في الثلاثة) اى الاجانات والرف والسلم (قوله واجب الخ) هذا الجواب حاصله
الاعتذار عن المصنف في هذا الصنيع بان كلام المحرر ما يورمه وإن كان غير صحيح في نفسه وليس الغرض
منه دفع الاعتراض بتصحيح كلام المصنف كالإينجى اه رشيدى (قوله بانه) اى المصنف (فهم
اختصاصه) عبارة النهاية والمعنى فهم المصنف ان التقيد اى بالثبت وحكاية الخلاف لى ولياه فقط اه
(قوله بما ذكره) اى بالاسفل من حجري الرحي (قوله على فائدة الخ) هذه الفائدة الدقيقة لا تقتضى عدم
ذكر الخلاف فيما قبل هذا المفهوم القطع به بل كان المناسب ذكره فيه قبل كذا على وجه يدل على قوته اه
سم وبصرى (قوله لانها تابان) الى قوله وبحت في النهاية وكذا في المعنى الا قوله قال الديمري الى وخرج
وقوله وصندوق الطاحون وهو ما يملأ فيه الحبوب فوق الحجر اه كرى (قوله والبشر) اى وصندوق البشر
لعله هو ما يجمع فيه الماء (قوله) ودراريب الدكان اى الواحه منصوبة او لاه معنى (قوله بقية حق) اى كان
يكتب فيه دار أخرى للبائع (قوله ثم رده) هو الممتد اه عش (قوله انه لا يلزم البائع تسليمه) ومثل
ذلك حجج الوظائف فلا يلزمه تسليمها للبائع وغل اه عش (قوله عند البرك) اى المطالبة اه كرى

منها ان من أمثلتهم الشهيرة بينهم للعطف بحق مات الناس حتى الانبياء وقدم الحجاج حتى المشاة وزارك الناس
حتى الحجاجون مع ظهور ان المعطوف فيها خاص وان المعطوف عليه عام فلو صح ما قاله امتنع العطف في هذه
الامثلة التي تماثلها الائمة الثاني ان ابن هشام ذلك المحقق الامام صرح بان حتى قد تشارك الوافي عطف
الخاص على العام ومن نقله عنه وافر السيوطي مع سعة اطلاعه في العربية فقال وقال ابن هشام قد تشارك
اى الوافي هذا الحكم اى عطف الخاص على العام وعكسه حتى اه ولولم يصرح بذلك كانت الامثلة التي
أكثر منها الائمة المتضمنة لعطف الخاص على العام مصرحة بذلك - الثالث أن المغيرة التي ادعاها
ووجهها صحة العطف تنافي صحة العطف لان شرطه كون المعطوف بعضا وبعضا وكبعض والمغيرة التي ادعاها
تنافي ذلك فالصواب صحة العطف هنا مع كون المعطوف خاصا والمعطوف عليه عام لا يخفى انهم ارادوا
بالعض ما يشمل الجزئى بديل لامثلة السابقة وغيره وان تعبير ابن هشام بقدر إشارة الى ان المعطوف بها
قد لا يكون خاصا كالجزء كافى اكلت السمكة حتى رساها من لو ازم الخاص صدق العام عليه والسمكة
لا تصدق على رأسها كما هو معلوم (قول المصنف لا المنقول الخ) قال في العباب وهل يغير المشتري إن جهل
كونها اى المذكورات في الامثلة في الدار واحتاج نقلها مدها لملئها اجرة وجهان قال الشارح في شرحه
وقياس ما رفي الاحجار المدفونة انه يغير اه (قوله على فائدة دقيقة) هذه الفائدة الدقيقة لا تقتضى عدم
ذكر الخلاف فيما قبل هذا المفهوم القطع به بل كان المناسب ذكره فيه قبل كذا على وجه يدل على قوته

ومن ثم وجب شرط دخوله لئلا يختلط بماء المشتري فيقع تنازع لا غاية له كأمرو بحث بعضهم في دار مشتملة على دهليز به مخزن نان شرق وغربي
باع مالهما للشرق والاولا واطلق دخل فيه (٤٥٠) الجدار الذي بينه وبين الدهليز والدهليز والاول دخل ذلك الجدار اى وجد الجدار الغربي
أيضا أو هما معا لرجلين

(قوله) ومن ثم الخ عبارة العباب ولا المعدن الظاهر ولما لم يشر للمقارن للعقد حتى يشترط دخوله أى الماء
والمعدن مع معرفته قال في شرحه اى كل من العاقدين بالعرض والعق سم على حج اه عرش عبارة
المعنى فرع لا يدخل في بيع الدار ونحوها اذا كان بها ماء البئر الحاصل حالة البيع كاشرة المؤبرة
وماء الصهر بيع فان لم يشترط دخوله في العقد فسد لا اختلاطه بالحادث فلا يصح بيعهما وحدهما ولا بد من شرط
دخوله ليصح البيع بخلاف ماء الصهر بيع ويدخل في بيعهما المعدن الباطنة كالذهب والفضة لا الظاهرة
كالحجر والنورة والكبريت حكم الظاهرة كالحاصل في أنه لا يصح بيع ما ذكر ولا يدخل هي فيه
لا يشترط دخولها اه (اولا واطلق) اى ثم باع الدهليز وكذا يقال في قوله الاتى والدهليز اول اى او
باع الدهليز واطلق ثم باع الشرق مثلا وظاهر ان بيع الدهليز في الاولى والشرق في الثانية ثانيا ليس بقيد
ولانما قيدهما بالاولية ليعلم من قوله الاتى وهما معا اى في وقت واحد (قوله) او هما اى المخزن الشرق
والدهليز وكان الاولى او ايها (قوله) ما اوجب بينهما المتعول (قوله) لكل متعلق معنى لكل من الوقوع
وأوجب (قوله) وفيه ذكره (آخر) وهو قوله او هما معا الخ (قوله) لم يتوافقا أى الايجاب والقبول (فيه) اى
تفريق الصفقة (وضح) اى العقد في تفريق الصفقة (بسطه) اى من الثمن (قوله) يحتمل خبر الموصول
قول المتن (وفي بيع الدابة لعلمها) اى المسمى كقال السبكي وغيره وهل شرطه كون الدابة من الدواب التى تتحل
بإعادة كالخيل والبعال بخلاف غيرها كالبحر او لافرق فيه نظر وظاهر عبارتهم انه لافرق سم على حج وما نسبته
الى ظاهر عبارتهم وهو مقتضى قول الشارع لا اتصالها الخ اه عرش (قوله) وبرتيا اى قوله ونازع في
النهاية والمعنى لا لافرقه وظاهر الى الفرع (قوله) وبرتيا اى الحلقة التى فى أنفها وكذا لا يدخل في بيعها
مقردها ولجامها وسرجها وعذارها وفتيها نهايتومعنى (قوله) لا اتصالها لهما اى مع كون استعمالها
مانعة تدعى الدابة فلا يرد عدم دخول القرط والحاتم والخم مع اتصالها بالبعد اه عرش (قوله) لعدم
المساحة بهما يؤخذ من هذا التعليل انها لو كانا من جوهر نفيس كان الحكم كذلك اه سيد عمر (قوله) ولو
سأتر عورته استقر بسم انه لا يلزم البائع ابقاؤه الى ان ياتي له المشتري بسأتر واستقر بعرش لزوم الإبقاء
باجرة على المشتري (قوله) نهله اى مداسه اه معنى (قوله) وحلقته اى القرط اى فى اذنه اه نهاية (قوله)
ونازع السبكي الخ ضعيف اه عرش (قوله) بانه كالثوب اى فى يكون من محل الخلاف اه رشيدى (قوله)
من التند عبارة سم على منج لو كان للرقوس من مذهب قبل تدخل فى البيع وهل يصح اذا كان الثمن
ذهباه في نظر ولا يبعد الصحة والدخول وإن كان الثمن ذهباً كمال اليهم رولا نه لا تقصد بالشراء وجهه فى
متحصنة للتبعية وغير منظور اليها بل ربما تنقصه وتنفرد منه وبهذا فارت عدم الصحة فى بيع دار تصفع
أوبها بالذهب اذا كان الثمن ذهباً وما يوضح الصحة هنا انه لا يطعم فى اخذ السن والنصف فيها ولا يلاخط
ذلك بوجه بخلاف صحائف الباب اه عرش (قوله) رطبة سبكي ذكر محترضا بقوله اما الجافة فهو الى
قول المتن وورقها فى النهاية والمعنى (قوله) او تبعا كان باع الارض واطلق اه عرش (قوله) كامر اى فى
اول الباب قول المتن (دخل عروها) اى لمن لم يشترط قطعها الى الشجرة نهاية ومعنى وسببه عليه الشارح
فى شرح او القطع (وجاوزت العادة) وإن خرجت بذلك الامتداد عن ارض البائع كان لصاحب الارض

وقبل كل ما بيع منه بطلا
لاستحالة وقوعه جميعا
أوجب لكل فلم يتوافق
الايجاب والقبول وفيها
ذكره اخر انظر اذ تفريق
الصفقة لم يتوافقا فيه إلا
لفظا وصح في الحل بقسطه
فكذا هنا وحيتن فاذا
يتجه سمته لكل منهما فيما
عدا ذلك الجدار تفريقا
للصفقة فيه لتعذر وقوعه
لاحدهما ولا يدخل وترقى
قوس ولؤلؤة وجدت بطن
سمكة بل هى للصياد إلا ان
كان فيها اثر ملك كغيب
فتكون لقطة أى للصياد
فما يظهر لانه واضع اليد
عليها اولاً ويد المشتري
مبنية على يده (و) يدخل
(فى بيع الدابة لعلمها) وبرتيا
لا اتصالها بها إلا ان كانا
من فقد لعدم المساحة بهما
(وكذا ثياب العبد) يعنى
الفن التى عليها حالة البيع
تدخل (فى بيعه فى الاصح)
للعرف قلت الاصح لا
تدخل ثياب العبد فى بيعه
ولو سأتر عورته (وان الله اعلم)
إذا عرفت ذلك مطرد وكما
لا يدخل سرج الدابة فى
بيعها ولا تدخل نملو حلقته
وخاتمها قطعاً ونازع السبكي

(قوله) ومن ثم وجب شرط دخوله عبارة العباب ولا المعدن الظاهر ولا البئر المقارن للعقد حتى يشترط
دخوله أى الماء والمعدن مع معرفته قال فى شرحه اى كل من العاقدين بالعرض والعق اه (قوله) وفى
بيع الدابة لعلمها اى المسمى كقال السبكي وغيره وهل شرطه كون الدابة من الدواب التى تتحل عادة
كالخيل والبعال والحجر بخلاف غيرها كالبحر او لافرق فيه نظر وظاهر عبارتهم انه لافرق (قول المصنف)
لا تدخل ثياب العبد اذا قلنا لا تدخل ثياب العبد حتى سأتر عورته فهل يلزم البائع إبقاء سأتر عورته إلى

فى العمل بانه كالثوب وظاهر دخول نحو أنفه وأغلمته من النقد لانه من أجزائه كما علم بأمم فى الرضوء
(فرع) اذا باع شجرة رطبة وحدها أو مع نحو ارض صريحاً أو تبعاً كامر (دخل عروها) وان امتدت وجاوزت العادة كما شمله كلامهم
تكليفه

(و ورقها) ولو باسین علی مقتضا إطلاق اللفظ لكن قضية كلام الكفاية أن الورق كالفضن وهو مشبه بجماع اعتياد قطع بابس كل منهما بخلاف العروق و اوعية نحو طلع و قياسها المرجون تبعالها ثم رایت الزركشي بحث (٢٥١) في الشماريخ أنها للبايع قال لان العادة

قطعها مع الثمرة اه و شيخنا قال ومنها اى اوعية نحو الطلع المرجون فيما يظهر خلافا لمن قال ان ثمره له الثمرة

اه و ما عاين به الزركشي من أن قطعها مع الثمرة لما اعتيد صيرها مثله و جيه و به يعلم الفرق بينها وبين الاوعية لانهما تنفصل عنها الثمرة

عادة فتكون بالفضن اشبه بخلاف المرجون و شارحنا و باق في أن ذلك في المساقاة للعامل او المالك ما يستأنس

بما هنا اذا لم للعامل كاشرة و ما للعامل كالاصل فينبغي أن ماصرحوا فيه بأنه للعامل يدخل هنا و ما لا فلا (و في

ورق التوت) الايض الا انني المبيعة شجرته في الربيع و قد خرج (وجه) انه لا يدخل لانه يقصد اثرية

دود القز و رد بأنه حيث كان للشجرة ثمر غير ورقها كان تابعاً لاعتقاد فدخل

في بيعها و من ثم دخل ورق الصدر على الاصح و يؤيد ذلك احد احتمالي البيان

المفقول عن الماوردى و الرويان في ورق الحناء و نحوه عدم الدخول و علله بأنه لا ثمر له غير الورق

مختلف الفرساد و به يعلم أن ماله ثمر كالفاغة يدخل ورقه و لا يدخل ورق التيلة اذا ثمر غيره و تنبيه ك نقل

تكليفه قطع ما وصل الى ارضه اه ع ش قول المتن (و ورقها) اى اذا كان رطباً و لا فرق في دخول الورق بين ان يكون من فرصاد و سدر و حناء و توت ابيض و نيلق و غيرهما و معنى ع ش (قوله) و هو متجه و قال للنباهة و المعنى (قوله) و اوعية نحو طلع عطف على قول المتن عروفاً عبارة النهاية و المعنى و الروض مع شرحه و يدخل ايضا السكام و هو بكسر الكاف اوعية الطلع و غيره و لو كان ثمرها مؤبراً اه (قوله) و قياسها (المرجون) معتمد اه ع ش (قوله) تبعالها اى للاوعية (قوله) و شيخنا عطف على الزركشي (قوله) فيما يظهر اعتمده النهاية و المعنى (قوله) لمن قال الخ) يعنى البقنى اه نهاية (قوله) من أن قطعها اى الشاريخ (قوله) بخلاف المرجون) قضيته مخالفة لشيخه اه سم و اعتمد المعنى و النهاية ما قاله الشيخ كسر (قوله) في أن ذلك اى ما ذكر من المرجون و الشاريخ في بحث ذلك (قوله) في المساقاة (الاولى) تقدم به على في أن ذلك (قوله) للعامل اى مع المالك (او المالك) اى خاصة و به يدفع ما يأتى عن سم قوله او المالك لفظه او اصلحت في اصله بدون فاير اجم و لينا لم اه سيد عمر (قوله) ما يستأنس الخ) فاعل باق (قوله) فينبغي أن ماصرحوا الخ) سياتى أن الشاريخ بينهما فليلاحظ ذلك مع ما ذكره اه سم اى هنا من اختصاص المشتري بها (قوله) الايض) الى قوله و يرد في النهاية و المعنى قال ع ش في اضافة الورق الى التوت تصريح بان التوت اسم للشجر و في تقييده بالايض تنبيه على أن التوت شامل للآخر لكن في المختار ان التوت الفرصاد و فسر الفرصاد بأنه التوت الآخر اه (قوله) الايض) لم يظهر وجه التقييد به فان الآخر يقصد ورقة اثرية الدود ايضا بل هو الغالب في بلادنا (قوله) في الربيع) متعلق بالمبيعة (قوله) و قد خرج اى يزر الورق (فرع) اشترى شجرة فرصاد و لا ورق عليها فاورقت في يده ثم فسح كان الورق له كذا الجواب بهم في درسه ثم اجاب بخلافه فالمسئلة فيها وجهان سم على المنهج اقول وجه الاول ظاهر كالصوف و اللين الحاديين في يد المشتري اه ع ش (قوله) للشجرة) اى كشجر التوت (قوله) كان تابعاً اى الورق (قوله) و من ثم) اى من اجل انه حيث كان للشجرة الخ و كذا الاشارة في قوله و يؤيد ذلك (قوله) في ورق الحناء و نحوه) و اعتمد المعنى و النهاية و قال لانه و الدو نقله سم عن الروض دخول الاوراق مطلقاً و انه لا فرق فيه بين ان يكون من فرصاد و سدر و حناء و توت ابيض و نيلق و ان يكون من غير ذلك (قوله) و به يعلم) اى بالتعليل المذكور (قوله) و لا يدخل الخ) و الظاهر انه ما علم بالتلميل المار فكان الاوقف الاثنيان يقولون ان ماله ثمر له كالبلة لا يدخل ورقه (قوله) و غيره) اى نقل غير الحريرى (قوله) انه) اى الفرصاد (قوله) عنه به) اى عن الفرصاد بالتوت (قوله) لانه) اى التوت (قوله) لا يوافق) اى قول السبكي (شيتانم ذلك) اما عدم موافقته لما نقله الحريرى فظاهر لانه جعلهما مترادفين و ما نقله الحريرى فيفيد المبانيه و اما عدم موافقته لما نقله غير الحريرى فلان ما نقله الغير في يدان الفرصاد اخص من التوت (قوله) الا ان ثبت الخ) استثناء من عدم حجة قول السبكي المفهوم من قوله لا يوافق شيتانم ذلك فتأمل (قوله) انه) اى التوت (مشارك) اى بين الثلاثة (قوله) بما يوافق هذا) اى الاشتراك (قوله) مشترك بين الثلاثة) محل تأمل اذا يلزم من تفسير لفظ مشترك أن يكون ان يأتى له المشتري بسائر فيه نظرو يدل على عدم لزوم جواز رجوع مع مير سائر العورة كاتفر في باب العارية اه (قول المصنف و ورقها) (فرع) اشترى شجرة فرصاد لا ورق عليها فاورقت في يده ثم ردها ببيع فن له الورق و وجهان (قوله) و اوعية) عطف على ما يدخل (فرع) في الروض و شرحه و يدخل السكام و لو كان ثمرها مؤبراً اه و هو يفيد الدخول ايضا اذا لم يؤبر فانظر لشرط الثمن للبايع (قوله) بخلاف المرجون) قضيته مخالفة لشيخه اه المرجون (قوله) فينبغي أن ماصرحوا فيه بأنه للعامل يدخل هنا) سياتى أن الشاريخ بينهما فليلاحظ ذلك مع ما ذكره (قوله) في ورق الحناء و نحوه عدم الدخول

الحريرى عن أهل اللغة أن التوت اسم للشجر و الفرصاد اسم للثمر و غيره عن الجوهرى أن الفرصاد التوت الآخر فقول السبكي انه التوت و عبرته بأنه لا يشترى الاوافق شيتانم ذلك الا ان ثبت انه مشترك ثم رایت القاموس صرح بما يوافق هذا فانه قال التوت الفرصاد و قال في الفرصاد هو التوت اوحله و اخره اه فكل منهما مشترك بين الثلاثة) و اغصانه الا اليابس)

المفسر مشتركاً بين جميع تلك المعاني بل الظاهر ان مقصوده من قوله التوت الفرصادى باعتبار احد معانيه
 الالية والتعريف بالاعم سماً في التعاريف اللفظية سائغ فحصل ان التوت اسم للشجر والفرصاد
 اسمه او لمطلق الثمر او لاسم شجر (قوله منها) اى الاغصان (قوله وعوده للثلاثة الخ) اعتمده
 م ر اه سم اى حيث قال في النهاية نعم ان رجح الاستثناء للثلاثة وهو الاصح لم يدخلها اليابس مطلقاً
 اه اى لا من العروق ولا الاغصان ولا الورق ع ش و وافق المغنى الشارح في اختصاص الاستثناء بالاغصان
 وفي دخول اليابس من العروق دون الاخيرين (قوله بتخفيف اللام) اى مع كسر الحاء اه (قوله وذلك
 لا اعتبار) الى المتن في النهاية وكذا في المغنى الا قوله قيل صفاف وقوله وكلام الروضة مشير لذلك (قوله
 ورجح ابن الاستاذ الخ) معتمد ع ش ورشيدى (قوله ان منه) اى الخلاف (قوله فهو كائثرة) اى
 فلا يدخل الظاهر منه في البيع اه ع ش وقال السيد عمر وعليه قيل يشترط شرط القطع لانه يتبادر بان كان جزء
 او لا كائثرة الظاهر الاول اه (قوله لذلك) اى لما رجحه ابن الاستاذ او لترجيح قول القاضى (قوله
 ويتبع الشرط) الى قوله كذا افتى في النهاية (قوله في الاول) اى في شرط القطع (قوله للمشتري) اى
 فياخذها وان ترتب على اخذها عدم بناء عليها للبايع لانه كاهر رضى بذلك ولا تقصير من المشتري لانه لا يمكنه
 اخذ ذلك الا بدهم ما فوقه اه ع ش (قوله باقية للبايع) وتقطع الشجرة من وجه الارض نهاية ومعنى اى على ما
 جرت به العادة في مثله فلو اراد المشتري حفر جزء من الارض ليتوصل به الى زيادة ما يقطع له يمكن ع ش (قوله
 ونحو ورقها الخ) اى كائثرة نحو (طلع) (قوله ورقها واغصانها) اى غير اليابستين في الرطبة اه سم اى عند
 الجمل الرملى خلافاً للشارح (قوله احد هذين) اى القلع والقطع (قوله فامتنع) اى فتنزهه الاجرة من حين
 الامتناع اه ع ش (قوله شجر البايع) ليس بقيد (قوله وعدمه) صادق بالاطلاق وشرط الابقاء فليراجع
 اه رشيدى (قوله ان علم) اى ويظهر ذلك بالقرينة اه ع ش (قوله بعضهم) قال سم هذا البعض هو
 شيخنا الشهاب الرملى ويصرح بما افتى به قول الشيخين ثم سرد قولها راجع ان شئت (قوله وفيه نظر
 ظاهر الخ) رده النهاية بمأصوه وتظير بعضهم فيه ان التلغ من فعله الى اخر ما في الشرح غير صحيح فنشأ له من
 عدم استحضاره المنقول فقد صرح بما افتى الوالد به الشيخان في باب اتلاف البهايم وعبارة ابن المقرئ في
 روضه ان خرب شجرة في ملكه وعلم انه تسقط على غافل ولم يعلمه ضمن والا فلا يضمنه اذ لا تقصير منه اه قال
 ع ش قوله من عدم استحضاره المنقول لكن هذا المنقول مشكل في نفسه فان الضمان بالتلف بخطاب الوضع
 لذى في الروض والاوراق اى وتدخل الاوراق ولو من فرصاد وسدر وحناء اه ومثل ذلك ورق النيلة و
 وحاصله دخول الاوراق مطلقاً ان لم يكن للشجرة ثمرة غيرها كورق النيلة وبذلك افتى شيخنا الشهاب الرملى
 ويؤيده ما باتى في الخلاف وهل الكلام في غير الجزرة الظاهرة تامة جزم ام يحتمل لا وان الجزرة المذكورة
 انما تنال للبايع اذا دخلت الاصول في البيع تبعا لبيع الارض اما اذا بيعت هذه الامور استقلاً فان البيع
 يتناول جزتها الظاهرة ايضا ويحتمل نعم ويدل عليه ما ساقى انافعان القاضى ان الخلاف الذى يترك ساقه
 وتؤخذ اغصانه لا تدخل اغصانه في بيعه ويؤيده ان الجزرة اذا لم تدخل مع الارض فكذلك بيع اصلها
 وحده ثم اورد تعالى ع م فترقب وجوز حمل الجزرة الظاهرة على بعض الظاهرة (قوله وعوده للثلاثة الخ)
 اعتمدهم (قوله فيبيعها اغصانها اليابس) اى ايضا وسكت عن ورقها مطلقاً اه (قوله واغصانها) اى غير
 اليابستين في الرطبة (قوله ان علم سقوطه) لا يقال من لازم البيع بشرط القطع الرضا بما يتولد منه من الاتلاف
 لا نأمن ان القطع يستلزم الاتلاف (قوله افتى به بعضهم) هذا البعض هو شيخنا الشهاب الرملى ويصرح بما
 افتى به قول الشيخين في باب ضمان اتلاف البهايم واللفظ للروضة ما نصه وانه لو كان يقطع شجرة في ملكه
 فسقطت على رجل احد الغارة فانكسرت فان عرف القاطع انها اذا سقطت تصيب الناظر ولم يعرف
 الناظر ذلك ولا اعلمه القاطع ضمن القاطع وادخل ملكه باذنه او بغير اذنه فان عرفه الناظر ذلك او عرفاه
 جميعاً او جهلاً فلا ضمان اه وبه يسقط النظر المذكور ويظهر ان منشأ الغفلة عن المنقول وعدم

منها وعوده للثلاثة الذى
 او هم المتن غير مراد وذلك
 لا اعتبار الناس قطعه فكان
 كائثرة اما الجافة فيتبعها
 غصنها اليابس وفي الخلاف
 بتخفيف اللام وهو البان
 وقيل الصفاف خلاف
 منتشر ورجح ابن الاستاذ
 قول القاضى ان منه نوعا
 يقطع من اصله فتدخل
 اغصانه ونوعاً غير كائثرة
 ويؤخذ غصنه فهو كائثرة
 وكلام الروضة مشير لذلك
 (ويصح بيعها) رطبة وبأية
 (بشرط القلع والقطع)
 ويتبع الشرط فـ ورقها
 في الاول للمشتري وفي
 الثانى باقية للبايع ونحو ورقها
 واغصانها يدخل مع شرط
 احد هذين وعدمه ولو
 ابقاها مدة مع شرط احد
 ذينك لم تلزمه الاجرة الا ان
 طالبه البايع بالمشروط
 فامتنع ولو سقط ما قطعه او
 قطعه على شجر البايع فالتلغ
 ضمنه ان علم سقوطه عليه
 والا فلا كذا افتى به بعضهم
 وفيه نظر ظاهر لان التلف
 من نعله فليضمنه

مطلقا والم عدمه انما يؤثر في الائم وعدمه ولو اراد مشرط احد ذلك استجار المهرس لتيقيا فيه لافلال في جوانب الذي استقرأ به عليه المنع بخلاف غاصب استاجر محل غرسه ليقبه فيه لان المحل هنا يد المالك ثم يبد البائع فلا يمكن قبضه عن الاجارة قبل احدث ذلك وقياسه انه لا يصح شراؤه ايضا فان قلت لم يكن شغله بالاشجرة كشغل الدار بامتعة المشتري (٥٣) قلت قد يفرق بان تلك باتى التفريق

ولا فرق فيه بين العالم وغيره اه وايضا ان ما هنا في غير ملك المتلف وما نقله عن الشيخين في ملكه (قوله مطلقا) اى علم او لا علم (قوله بخلاف غاصب الخ) اى غاصب ارض غرس فيها شجر اثم استاجر محل غرسه فان استجاره صحيح (قوله هنا) اى في مسئلة الغصب (يبد المالك) اى للشجر اه سم فيمكن قبضه من الاجارة (قوله فلا تعد حائلا) قد يقال الحيلولة انما تعارض القبض وافول قد يشكل على هذا الذى قاله الفقهاء من المنع وعلى هذا الفرق الذى ابداه الشارح ما قالوه من ان من اراد شراء زرع لم يبد صلاحه لريه فطر يقنه ان يشترى الزرع بشرط القطع ثم يستاجر الارض فليتأمل ثم بحث معمر فوافق على اشكال كلام الفقهاء في نفسه ومخالفته ما قالوه واستبعد الفرق المذكور اه سم عبارة السيد عمر بعد كلام نصها والقلب الى جوابه اى البلىنى القائل بالصحة اميل اه (قوله لان التصديق) قد يقال ان هذا التصديق انى امكان التفريق بين الشجر (قوله ان كانت رطبة) اى قول المتن والاصح في النهاية الا قوله بناء على دخوله كما ياتى وقوله لانه يتفرق الى هذا كله وقوله واذا دخلت الى ثم قال (قوله كما يفهمه) فيشئ اه سم عبارة عرض قد ينزع في افهامه ما ذكر ان ما ياتى مفروض عند الاطلاق ولزوم القطع فيه لا يستلزم البطلان عند شرط الا بقاء اه (قوله لنحو وضع الخ) الاولى كنحو الخ بالكاف كفى المعنى قول المتن (والاطلاق) اى بان لم بشرط قلما ولا قطع ولا ابقاء اه معنى (قوله ذلك) اى قوله الاتى الخ (قوله وفيما تفرخ منها) عطف على قوله فى الرطبة (قوله كما ياتى) اى فى قوله الذى يتجه الدخول الخ اه كرى (قوله ولعله الاقرب) اى الثانى (قوله ما ياتى) اى فى قوله ويرد بان البائع الخ (قوله هذا كله) اى اقتضاء الاطلاق الا بقاء فى الرطبة وما تفرخ منها ولو شجرة اخرى او ازيل المتبوع (قوله ثم باع) اى الغراس و (قوله واطلق) اى بخلاف ما لشرط الا بقاء فالظاهر بطلان البيع لاشتماله على شرط فاسد صريحا اه عرض عبارة الرشيدى قوله والاطلق خرج به ما اذا شرط الا بقاء مظهر انه يبطل البيع قولا واحدا للشرط الفاسد وما لشرط القطع والقطع مظهر انه يصح قولا واحدا فليراجع اه (قوله الموجود) اى وقت البيع (قوله التى بالارض) ظاهره وان وصلت العروق الى ارض الغيرو ثبت منها وهو كذلك لكن لصاحب الارض حينئذ تكليف مالك الشجرة ازالة ما وصل الى ملكه فان رضى ببقائه فلا جرة فهو عارية اه عرض (قوله استحق ابقاءها الخ) هل هذا غير قوله السابق وفيما تفرخ منها فان لم يكن فاحكمة الجمع بينهما والجواب ان ذلك محال على هذا اه سم وفى عرض مانصه بى ما اذا قطعها وبقي جذورها هل يجب عليه قطع الجذور او لا ابقاؤها كما كان بين الشجرة او يفصل بين ان تموت الجذور وتجف فيجب قطعها كالموجف الشجرة لانه حينئذ لا يزيد عليها ولا تمت وتسمى رطبة ويرجى نبات شجرة منها فلا يجب ويستحق ابقاها فيه فطرو لو قطعها وبقي جذورها فثبت منها شجرة اخرى هل يستحق ابقاها لا يعد نعم فليحرم رسم على منيج اقول قوله او يفصل الخ هو الاقرب اه عرض واقول قوله نعم الخ هو داخل في قول الشارح كالنباية سواء انبت من جذعها او عروقا (قوله كالاصل) قال سم على

الاطلاع عليه (قوله بخلاف غاصب الخ) اى فانه يجوز قوله هذا اى في مسئلة الغصب المذكورة وقوله يد المالك اى للشجر (قوله فلا تعد حائلا) قد يقال الحيلولة انما تعارض القبض وافول قد يشكل على هذا الذى قاله الفقهاء من المنع وعلى هذا الفرق الذى ابداه الشارح ما قالوه من ان من اراد شراء زرع لم يبد صلاحه لريه فطر يقنه ان يشترى الزرع بشرط القطع ثم يستاجر الارض فليتأمل ثم بحث معمر فوافق على اشكال كلام الفقهاء في نفسه ومخالفته ما قالوه المذكورة واستبعد الفرق المذكور (قوله كما يفهمه) فيشئ اه (قوله استحق ابقاها الخ) هل هذا غير قوله السابق فيما يفرخ منها الخ فان لم يكن فاحكمة

تدخل في بيعها والذى يتجه الدخول حيث علم انها مناسوا انبت من جذعها او عروقا التى بالارض لا انها حينئذ كغصانها بخلاف الاصلق بها مع مخالفة منبته لانه اجنبى عنها اذا دخلت استحق ابقاها كالاصل كارجحه السبكى من احتمالات قال ابن الرفعة وما عا من استخلافة كمشجر الموز لاشك في وجوب ابقائه وتوقف فيه الاذرى اى من حيث الجزم لا الحكم كما هو ظاهر

منه في اثناء كلام بل قال شيخنا م ر اذ قلعت او تقلعت ولم يعرض واراد اعادتها كما كانت فلهذا اقول
قوله اذ قلعت اى ولو بفعل المشتري حيث كان لغرض كما يفهم من قوله ولم يعرض وقوله ولم يعرض اى
ويرجع في ذلك اليه اه ع ش اقول قديقال ان قول سم ولم يعرض ليس بقيد **(قوله ثم قال)** اى الاذرى
اه نهاية **(قوله وفي لزوم هذا)** اى الابقاء اه ع ش **(قوله ويرد بان البائع الخ)** معتمد اه ع ش **(قوله)**
فيا اذا استحق اى الى قول المتن وشجرة التخل في النهاية الاقوله لكن باجرة المثل الى وافهم **(قوله فيا اذا استحق)**
الخ اى بشرطه وابطلاق والشجرة رطبة فيها قول المتن **(انه لا يدخل المغرس)** ويجرى الخلاف
فما لو باع ارضا واستنى لنفسه شجرة رطبة فيها قول المتن **(انه لا يدخل المغرس)** ويجرى الخلاف
له مكان الدفن او لانها بومغنى قال ع ش قوله ويجرى الخلاف الخ والاصح منه انه لا يبق المغرس ولا مكان
الميت لكن يستحق الانتفاع به ما بقيت الشجرة او شيء من اجزاء الميت غير عجب الذنب ثم ان كان المشتري
عالم بالميت فلا خيار له والافله الخيار اه **(قوله لان اسمها الخ)** يعنى مسمى الشجرة ومفهومها قول المتن
(لكن يستحق الخ) فيجب على المالك او مستحق منفعة باجرة او وصية تمكنه ولو بذل مال السكا ارض القطع
لما السكا واراد قطعها لم يجز له ذلك ناهية ومعنى قال ع ش قوله تمكنه اى من الانتفاع به على العادة بالاشجار
وليس له الرقود تحتها فيه من الضرر بالبائع وقوله لم يجز الخ اى بغير رضا مالك الشجرة امامه فيحتمل
جواز له ان يذلل لغرض صحيح وهو تقيع ملكه اه اقول والجواز بالرضا هو الظاهر **(قوله وما تمتد)**
اليه ع وقها) عبارة المفتى قال الاسنوى ولقاتل ان يقول هل الخلاف فيما يسمات الشجرة من الارض
دون ما يمتد اليه اغصانها الخ الخلاف في الجيع فان كان الثاني فيلزم ان يتجدد للمشتري كل وقت ملك
لم يكن اه والاوجه ما قاله غيره وهو ما يسمات اصل الشجرة خاصة والموضع الذى ينشرفه عروق الشجر
حريم للمغرس حتى لا يجوز للبائع ان يغرس الى جانبها ما يضرها اه **(قوله فينتع عليه الخ)** اى البائع وكذا
ينتع عليه التصرف في ظاهر الارض بما يترد منه ضرر للشجرة لكن لو امتد العروق الى موضع كان البائع
فيه بناء وزرع قبل بيع الشجرة واحتيج الى ازالة احد هما لدفع ضرر الاخر فهل يكلف البائع ازالة
ملكه لدفع ضرر المشتري او يكلف المشتري قطع ما امتد من العروق لسلامة ملك البائع او كون استحقاقه
لذلك سابقا على ملك المشتري فيه نظر والا قرب الاول لان البائع حيث بشرط القطع راض بما يتولد من
الضرر اه ع ش **(قوله ولا يضر بتجدد الخ)** جواب سؤال ثامن شمول المغرس لما يمتد اليه العروق قول
المتن **(ما بقيت الشجرة)** وهل للمشتري وصل غصن تلك الشجرة من غير جنسها يظهر ان له ذلك وفاقا لم
فوق كبر ذلك وتفرع واضر بالبائع فهل له امره بقطعه بنى ان يقال وفاقا لم ان حصل منه مالا يحصل
عادة من مثل تلك الشجرة امره بقطعه الا فلا اه سم على منهج **(فرع)** اجر البائع الارض لغير
مالك الشجرة فالقياس صحة الاجارة وثبت الخيار للسائر ان جعل استحقاق منفعة المغرس لغير البائع
اه ع ش **(قوله حية)** فاذا انقلعت او قلعتها كان له ان يعيدها مادامت حية لا بد لها من شيخنا الزيادة
اه ع ش وقد مر عنه عن سم ما يوافقه **(قوله هذا)** اى استحقاق المنفعة المعبر عنه في المتن بلكن يستحق

ثم قال وشجر السماك يخلف
حتى يملأ الارض ويفسدها
وفي لزوم هذا بعداه ويرد
بان البائع بتركه شرط
القطع مقصر **(والاصح)**
فيما اذا استحق ابقاها **(انه)**
(لا يدخل في بيعها) **(المغرس)**
بكسر الراء اى محل غرسها
لان اسمها لا يتناولها **(لكن)**
يستحق منفعتها **(بلا عوض)**
وهو ما ساقها من الارض
وما يمتد اليه عروفا فيمتنع
عليه ان يغرس في هذا
ما يضرها ولا يضر بتجدد
استحقاق للمشتري لم يكن
له حالة البيع لانه متفرع
عن اصل استحقاقه والمتنع
انما هو بتجدد استحقاق مبتد
فان دفع ما يجمع هنا من
الاشكال ولم يحتج لجواب
الزركشى الذى قيل فيه انه
ساقط **(ما بقيت الشجرة)**
حية هذا ان استحق البائع
الابقاء والاجاء

الجميع بينهما والجواب ان ذلك محال على هذا **(قول المصنف والاصح)** انه لا يدخل المغرس) ويجرى الخلاف
فما لو باع ارضا واستنى لنفسه شجرة هل يبق له مغرسها او لا فيا اذا باع ارضا فيها ميت مدفون بيق
له مكان الدفن او لا شرح مر **(قول المصنف لكن يستحق منفعتها)** قال في شرح الارشاد وقضية اطلاقهم
انه لا فرق بين ان يكون المغرس مملوكا للبائع او تستحق منفعتها بنحو اجارة او وصية وهو ظاهر ان جعل
المشتري اما اذا علم فلا يستحق في صورة الاجارة لابقاء بقية المدة الاجارة على ما بحثه في المطلب ومراده
بالاجرة جو ع البائع عليه باجرة المثل لما يبق كما صرح به الزركشى وان اوهم كلامه من هذا غير كلام المطلب وفيما
ذكره من وجوب الاجرة نظرا وقياس ما قاله من ان الموصى بمنفعته ابد المملوك له لان المنفعة تورث
عنه ان الموصى بمنفعته ابد م معينة كذلك تلك المدة فيجب ابقاء فيما من غير اجرة تلك المدة لليلة

مامر وبحت ابن الرفعة وغيره في بيع بناء في ارض مستأجرة معه او موصى بمغتفاله او موقوفه عليه أنه يستحق الإبقاء بقية المدة لكن باجرة
المثل لابق المدة في الاول ان علم لافي الاخيرين لان المنفعة فيه مالم يذل البائع فيها شيئا (٤٥٥) وأفهم قوله ما بقيت أنها لو قلعتم لم يجزله

غرس بدلها بخلافها ان
بقيت ولا يدخل الغرس
في شجرة يابسة قطعاً
لطلان البيع بشرط ابقائها
كأمر فلا يستحق ابقاؤها
ومن ثم قال (ولو كانت)
الشجرة المبيعة (يابسة) ولم
تدخل لكونها غير دعامة
مثلاً (لزم المشتري القلع)
للعرف (وثمره النخل)
مثلاً وذكر لانه مورد
النص (المبيع) بعد وجودها
وكالبيع غيره على ما يأتي في
ابوابه مفصلاً (ان شرطت)
كلها وبعضها المعين كالبيع
(للبائع وللشترى عمل به)
تأمر ام لا وكذا لو شرط
الظاهر للشترى وغيره
وقد انعقد للبايع وفاء
بالشرط وإنما بطل البيع
بشرط استثناء البايع الحمل
أو منفعة شهر لنفسه لان
الحمل لا يفرّد بالبيع والطلع
يفرّد به ولا ان عدم المنفعة
يؤدى لحلول المبيع عنها وهو
مطل (ولا) بشرط شيء
(فان لم يتأمر منها شيء فهي
للشترى) وإن كان طلع ذكر
(ولا) بان تأمر بعضها وان
قل ولو في غير وقتها اقتضاء
اطلاقهم خلافاً للواردى
وان تبعه ابن الرفعة
فللبيع جميعها المتأمر
وغيره حتى الطلع الحادث
بعد خلافاً لابي هريرة
وذلك لحديث الشبخين من

منفعة الخ اه رشيدى وقال ع ش أى الاصح ومقابله اه (قوله مامر) أى في قوله هذا كله ان استحق الخ
اه سم (قوله بناء الخ) أى وشجر نهاية وسم (قوله معه) أى البائع بان كان البايع مستأجر لها سيد عمر
وعش وكذا ضمير له وعليه الاتيين (قوله بقية المدة) مفهومه انه لو استأجر مدة تلى مدته لا يستحق
إبقاؤها وعليه ينبغي ان يأتى فيما بالها من التخيير بين القلع الخ اه ع ش أى وغرامة الارش والبقية
بالاجرة او التملك بالقيمة (قوله لكن باجرة المثل الخ) (الوجه انه لا اجرة في الاول ايضا سم ونهاية
(قوله غرس بدلها الخ) خرج به ما لو قصد اعادتها فيجوز لذلك حيث رضى عودها إلى ما كانت عليه كما
يؤخذ مما تقدم عن سم على منهج اه ع ش عبارة الكردى قوله غرس بدلها أى غرس غير ما بدلها
اماهي فيجوز غرسها ان كانت منفعة ما بعد الغرس اه (قوله بخلافها) أى بخلاف غرس الشجرة
المقلوعة (ان بقيت) أى وكانت تصلح للثبات اه بصرى (قوله لطلان البيع الخ) لا تلازم بين بطلان
البيع وبين الاستحقاق وعدمه فلو قال لعدم استحقاق الإبقاء لكان واضحاً اه رشيدى (قوله كأمر)
أى في شرح و بشرط الإبقاء (قوله الشجرة المبيعة) أى مع الاطلاق معنى ونهاية (قوله ولم تدخل) يتامل
اه سم يعنى ان الكلام هنا في بيع الشجرة وحدها لافي بيعها تبعاً لبيع نحو الارض حتى يتصور دخول
اليابسة فيصح نفيه فكان ينبغي ان يقول ولم يكن غرض صحيح في بقائها ككونها نحو دعامة (قوله وذكر)
أى وخص النخل بالذكر (قوله مورد النص) يعنى حديث الشبخين الا ترى والخ بالنخل سائر الثمار اه
نهاية (قوله فى ابوابه) أى الغير (قوله تأمر ام لا) ولو بشرط غير المؤثرة للشترى كان تأكيداً كما قاله المتولى
نهاية ومعنى قال ع ش قوله غير المؤثرة أى الثمرة التى لم يتأمر منها شيء اصلاً مالوا تأمر بعضها دون بعض لم يكن
تأكيداً إلا انه لو لم يتعرض لها كانت كلها للبائع اه (قوله وغيره) أى وشرط غير الظاهر (قوله وقد انعقد)
فان لم ينعقد لم يصح شرطه للبايع وينبئ بطلان البيع بهذا الشرط سم على حج أقول ولعل وجه البطلان
انه قيل انعقادها كالدعامة اه ع ش (قوله للبايع) متعلق بشرط المقدّر بالقطع (قوله وإنما بطل الخ)
جواب سؤال منقول وهو غير وقد انعقد للبايع (قوله وفاء بالشرط) تعليل للمتن والشرح مما (قوله لخلو
المبيع الخ) ليتامل فان الخلو مدلولان يؤدى إلى الخلو المانع من صحة البيع لبطل بيع الدار المستأجرة وليس
كذلك اه سيد عمر و عبارة ع ش قوله وهو مبطل وقديقال المبطل خلوه عنها مطلقاً لافي مدة كإهنا سم
على حج وفيه ان خلوه عنها مدة إنما يتغير إذا كانت المنفعة مستحقة لغير البايع كبيع الدار المؤجرة ولو استثنى
البايع لنفسه منفعة الدار المبيعة مدة لم يجز وإن قلت اه (قوله وإن كان طلع ذكر) والاولى ان يذكره بعد قوله
اللاتى بان تأمر بعضها كما صنعتها النهاية (قوله بان تأمر) إلى المتن في النهاية (قوله وإن قل) ولو وجد التأمر
بين الإيجاب والقبول كما استقر به سم قال ع ش بل ولو مع آخر القبول لحصوله قبل انتقاله عن ملكه أى البايع
اه (قوله ولو في غير وقته) ظاهر هو ولو بفعل فاعل (فرع) قال في الإيعاب ويصدق البايع أى ان البيع وقع
بعد التأمر أى حتى تكون الثمرة له سم على حج ومثله مالوا اختلافه كانت الثمرة موجودة قبل العقد او
حدثت بعده فالملصق بعد البايع على الاصح عند الثأمر كما ذكره في باب اختلاف المتأمرين بعد قوله وصفته
خلافاً لحج اه ع ش (قوله جميعها) إلى المتن في النهاية لإقوله حتى الطلع الحادث بعد خلافاً لابي هريرة

التي ذكرها هو إرث المنفعة عنه وقديفرق بانه في مسألة الوصية بقسمها الملك لم يرل في المغرس اجرة فلم
يستحق شيئاً بخلافه في الاجارة اه (قوله مامر) أى في قوله ولا كان غصه الخ (قوله بناء في ارض) أى
أوشجر (قوله لكن باجرة المثل الخ) الأرجح انه لا اجرة في الاول ايضا (قوله ولم تدخل) يتامل (قوله)
وقد انعقد للبايع) فان لم ينعقد لم يصح شرطه للبايع وينبئ بطلان البيع بهذا الشرط (قوله وهو مبطل)
كذا شرح ممر وقد يقال المبطل خلوه عنها مطلقاً لافي مدة كإهنا (قوله ولو في غير وقته) ظاهره بفعل

باع خلافاً لابرقت فمرتباً للبايع الا ان يشترطها المتأمر أى المشتري دل منطوقه على ان المؤثرة للبايع الا ان يشترطها المشتري ومفهومه على
على ان غير المؤثرة للشترى الا ان يشترطها البايع وكونها لو احدى من ذكر صادق بان تشرط له او يستعن ذلك كما علم مما تقر

وأفترقا بالتالي وروعه منه لأنها في حالة الاستقرار كالخل وفي حالة الظهور كالولد أو ما دخل قطن لا يتكرر وأخذوه وقد بيع بعد تشقق جزوه على المعتد خلافاً للادري ومن تبعه لأنه المصنوع بالبيع بخلاف الثمرة الموجودة فإن المقصود بالذات أنما هو شجرتها لثمار جميع لأعوام ومن ثم كان ما يتكرر أخذه للبائع لأنه حينئذ (٤٥٦) كالثمره وألحق غير المؤبر به لعسر أفراد ولم يعكس لأن الظاهر أقوى ومن ثم تبع باطن

الصبره ظاهرهافي الرؤية والتأثير لثمة وضع طلع الذكر في طلع الاثنى لتجيئ ثمرتها أجود واصطلاحاً تشقق الطلع ولو بنفسه وإن كان طلع ذكر كافأده تعبيره بتأخر خلاطها توهه عبارة أصله والعادة الاكتفاء بتأثير البعض والساق يتشقق بنفسه وينبت ربح الذكر إليه وقد لا يؤثر شيء ويتشقق السكل وحكمه كالزوبر اعتباراً بظهور المقصود (وما يخرج ثمره بلانور) بفتح التون أي زهر باي لون كان (كثين وعنب ان برز ثمره) أي ظهر (فالبائع والا فالمشترى) الحاقاً لبروزه بتشقق الطلع ولو ظهر بعض الثين كان للبائع مظهر والمشترى غيره وفارق النخل بأنه لا يتكرر حمله في العام عادة فكل مظهر من محل الاول فان فرض تحقق حمل ثان الحق النادر بالاعم الأغلب والثين يتكرر والحق العنب بالثين في ذلك الواقع في كلام الشيخين فقلنا عن التهذيب ثم توقفاه حمله بعضهم على ما يتكرر حمله منه والافه كالنخل وفيه

وقوله كما علم ما تقرر وقوله ولم يعكس إلى والتأثير وكذا في المعنى إلا قوله منطوقه إلى مفهوه (قوله وأفترقا) أي المؤبر وغيره أهش (قوله ما يتكرر) أي القطن الذي يتكرر (قوله وضع طلع الذكر الخ) عبارة النهاية والمعنى تتحقق طلع الاناث وذو طلع الذكر اه (قوله بتأثير) كذا في أصله رحمه الله تعالى وعبارة النهاية يتأثير وهي أقعد اه سيد عمر (قوله عبارة أصله) أي بالتأثير (قوله وقد لا يؤثر) أي يفعل فاعل (قوله ويتشقق السكل) كذا في شرح الروض فليظن التقييد بالكل سم على حجج أقول ولعله مجرد تصوير لا الاحتراز لما تقدم في قوله إلا بان تأخر بعضها ولو طلع ذكر إلا بالتأثير لا يتوقف على فعل أهش (قوله أي زهر) بفتح زيم كافي المختار أهش قول المتن (وعنب) وفستق بفتح التاء يجوز ضمها وجوز اه معني فرع ه وصلت شجرة نحو ثين بعضن نحو مشمش أو عكسه فيذني ان لكل حكمه حتى لو برز الثين ولم يتناثر نور المشمش فالاول فقط للبائع سم على حجج وهذا يفيد ما يأتي من اشتراط التبعية باتحاد الجنس لأن هذين جنسان وإن كانا في شجرة واحدة أهش قول المتن (إن برز ثمره) ولا يعتبر تشقق القشر الاعلى من نحو جوز بل هو للبائع مطلقاً نهاية ومعنى أي وإن لم يتشقق (قوله ولو ظهر بعض الثين الخ) وكالتين فيما ذكر الجوز ونحوه كالقشور الطبخ لا يتبع بعضه بعضاً لأنها بطون نهاية ومعنى كذا في سم عن الروض وشرحه (قوله من محل الاول) خبر فكل مظهر وكان الاول من محله الاول (قوله والثين) عطف على اسم لأن (قوله يتكرر) أي حمله عطف على خبره (قوله والحق العنب بالثين في ذلك) أي فإن ما ظهر منه للبائع وما لم يظهر للمشترى جرى عليه النهاية والمعنى قال عش وهو المعتقد (قوله التهذيب) هو للينوى والمهذب لأن اسحق الشيرازي أهش (قوله ثم توقفاه) أي في الحق العنب بالثين في التفصيل المار (قوله حمله) خبر والحق العنب (قوله على ما) أي على نوع (قوله منه) أي من جنس العنب (قوله ولا) وكان الاول فما لا يتكرر (قوله فهو كالنخل) أي يتبع غير الظاهر منه للظاهر منه (قوله وفيه نظر) أي في الحل المذكور (قوله فليكن) أي العنب (مثله) أي النخل يتبع غير الظاهر منه للظاهر مطلقاً أي سواء كان من النوع الذي يتكرر حمله أو من غيره إلحاقاً للنادر بالاعم الأغلب أي وفاقاً لشرح المنهج وخلافاً للنهاية والمعنى (قوله منه) أي من العنب (قوله ما يورد) أي يكون له ورد أي زهر اه سيد عمر (قوله أي كان من شأنه) إلى قوله ويستثنى الورد في النهاية (قوله سالم من ذلك) يعني من إيهام أن الصورة أنه سقط بالفعل الذي دفعه بقوله أي كان من شأنه ذلك اه رشدي عبارة السكردى أي من التأويل بالشان لدفع ما يقال إن قوله خرج وقوله ثم سقط منافيان لقوله إن لم تتمد الثمرة وقوله ولم يتناثر النور اه (قوله عنه) أي من تعبير الاصل (قوله اتحادها) أي ما يخرج في نور الخ (مع ما قبله) أي ما يخرج ثمره الخ (قوله خشية إيهام الخ) في هذه الخشية بعدو بتقدير فجرد التعبير يخرج لا بدفع هذا الإيهام اه عش (قوله بكسر ميميه) وحكي فتحهما نهاية ومعنى وقال عش وضمهما أيضاً لكن الضم قليل كما في عباب اللغة اه قول المتن (وتفاح) وورمان ولوز نهاية ومعنى قول المتن (إن لم تتعد الثمرة) أي لأنها كالمعدوم نهاية ومعنى (قوله الحاقاها) فاعل (فرع) قال في العباب ويصدق البائع أي في ان البيع وقع بعد التأثير أي حتى تكون الثمرة له (قوله ما يتكرر) أي القطن الذي يتكرر (قوله ويتشقق السكل) كذا في شرح الروض فليظن التقييد بالكل (قول المصنف كثين وعنب) فرع وصلت شجرة نحو ثين بعضن نحو مشمش أو عكسه فيذني ان لكل حكمه حتى لو برز الثين ولم يتناثر نور المشمش فالاول فقط للبائع (قوله ولو ظهر بعض الثين الخ) كالتين في

نظر فإن حمله في العام مرتين نادر كالنخل فليكن مثله وقال الماوردي منه ما يورد ثم ينعقد فليحق بالمشمش وما يبدو من عقد افليحق بالثين (وما أي خرج في نور ثم سقط) نوره أي كان من شأنه ذلك بدليل قوله الآتي ولم يتناثر النور ثم قوله وبعد التناثر وتعبير أصله يخرج سالم من ذلك وحكمة عدوله عنه خشية إيهام اتحادها مع ما قبله أن لكل نور أقد وجوده ولا ليس كذلك إذ في النور نوع ذاك في لعنه منه أصله كقوله معياره الاسلوب (كشمش) بكسر ميميه (وتفاح) فالمشترى إن لم تتمد الثمرة وكذا ان انعقدت ولم يتناثر النور في الاصح إلحاقاها بالطلع قبل تشققه

(وبعد التائر) ولو للبعض
تكون (البائغ) لظهورها
(ولو باع) نخلة من بستان
او (نخلات بستان مطلة)
بكر اللام اى خرج طلعا
(وبعضها) من حيث طلعا
(مؤبر) وبعضها غير مؤبر
ومؤبر هنا بمعنى متبركا
علم بما قدمه (فلبائغ) جميعها
المؤبر وغيره وان اختلف
النوع لغير التبغ كما مر
(فان افرد) بالبيع (مالم
يؤبر) من بستان واحد
(فلمشتري فى الاصح) لما
مر قىلة قضية قوله مطلة
ان غير المؤبر لا يتبع الابد
وجود الطلع والاصح انه
يتبع مطلقا متى كان من ثمر
ذلك العام فحذف مطلة
بل المسئلة من اصل العلم بها
بما قدمه احسن اه ورد
بان هذا تفصيل لا إطلاق
قوله السابق فان لم يتبر منها
شئ الخ وذاك لم يتعرض
فيه للاطلاق فافهم انه غير
شرط وقائدة ذكره بيان ان
الاطلاع لا يستلزم التاير
(ولو كانت) النخلات
المذكورة (فى بستانين)
المؤبرة بواحد وغيره
باخر (فالاصح افراد كل
بستان بحكمه) وان تقاربا
لان من شان اختلاف
القباع اختلاف وقت
التاير وكذا لا يتبعه ان
اختلف العقد او الخلل او

أى للثمرة يصور به لكن قضية تعليل النهاية والمغنى الصورة الاولى بما مر آفعا عنها رجوع الضمير للصورة
الثانية فقط اى الثمرة التى لم يتاثر نورها قبل المتن (وبعد التائر) اى بنفسه حتى لو اخذه فاعل قبل او ان
تاثره كان كالو لم يتاثر وفارق النخل بان تايره لا يؤدى الى فساد مطلقا بخلاف اخذ النور قبل او انه اه
مر وفيه نظر سم على المنهج اه ع (قوله ولو للبعض الخ) فالم يظهر من ذلك تابع لما ظهر كما فى التبيينه نايه
ومعنى (قوله نخلة من بستان) هذا مكرر مع قول المتن سابقا ولا فلبائغ عارة الرشيدى قوله نخلة من بستان
انظر كيف يتنزل عليه كلام المتن الاقايه وامل هذا السقطه المغنى (قوله من حيث طلعا) كما قاله الشارح
مبينا بما فى كلام المصنف من التسامح إذ ظاهر كلامه ان بعض النخلات مؤبر مع ان المؤبر لا ينامو طلعا
اه نايه (قوله من حيث طلعا) خرج به اختلاف النوع واختلاف الجنس فان الاول يتبع على الاصح
والثاني لا يتبع جزا ما ه معنى (قوله بمعنى متبركا) اى بنفسه او بفعل فاعل اه ع (قوله بما قدمته) وهو
قوله واصطلاحات شقق الطلع ولو بنفسه (قوله كاسر) اى فى قوله والحق غير المؤبر به الخ (قوله لما مر)
يعنى قوله ومفهومه على ان غير المؤبر للشترى الخ (قوله لا بدو جرد الطلع) اى ان غير المؤبر اه سم وعش
عبارة الرشيدى يعنى لا يتبع لان كان مطاما عند العقد اه (قوله والاصح أنه يتبع الخ) ولو باع نخلة
ونقت ثمرتها للبائع ثم خرج طلع اخر كان له ايضا كاسر بها قال لانه من ثمره العام قال شيخنا قلت
ولالحاق النادر بالاغم الغلب معنى ونايه قال سم وافره ع (قوله هذا بخلاف مالمو اشترى ثمره نخلة ونها
ثم خرج طلع اخر فلا يكون له بل هو للبائع كما هو ظاهر لان العقد لم يتناولوه والشجر غير مملوك له اه (قوله
بما قدمته) اى فى قوله ولو لا فلبائغ ولا يخفى ان ما سبق لا يستفاد منه الخلاف فى قوله فان افرد يؤبر منه مخلاف
الحكم وان مالم يؤبر وان افرد يتبع المؤبر اه سم اقول قد رد على جواب الشارح ان قوله المتقدم وثمره النخل
المراد منه كما هو ظاهر الثمرة الموجودة حالة البيع فينتج به قوله وذاك لم يتعرض الخ وعلى جواب سم ان
مراد القيل الاحسن حذف ما قبل قوله فان افرد الخ وذكر قوله المذكور عقب ما قدمته (قوله ويرد الخ) اى
ما قبل من احسنية الحذف (قوله المؤبر بواحد الخ) اى الثمرة المؤبرة فى احد البستانين وغيره فى البستان
الآخر (قوله وان تقاربا) عبارة المغنى سواء اتباعد الم تعلقا اه وفيه بعد ذكر ملباع شرح الروض
مانصه فلو كان بينهما حاجز مثلا فاز اله بقصد ان يحملهما واحد اذ لا يفتى ان يصير او واحد اذ ثبت لهما حكم الواحد
او احدث حاجز فى بستان واحد ليصير اثنين فينبغى اعتبار ذلك اه وقوله فاز الخ اى قبل العقد كما هو
ظاهر فلا تاثير لما فعل بعد (قوله او الخلل) اى كالتاير ونحوه على ما مر فيه وليس منه النخل وان دل عليه
فى هذا الحكم الورود الياسمين والقمام والطبخ والجوز ونحوه كفى الروض وشرحه مفرا قائم رأت ماسياتى
فى كلام الشارح فرع قال فى الروض ولا يعتبر شقق القشرا الا على من نحو الجوز قال فى شرحه بل هو للبائع
مطلانا اه اى وان لم يتشقق (قوله بمعنى متبركا) قد يدل على اختلاف حكمه با وفيه نظر (فرع ك) لو باع نخلة
وبقت ثمرتها للبائغ ثم خرج طلع اخر كان له ايضا كما مر حابو وعلا ه بان من ثمره العام وهذا بخلاف مالمو
اشترى ثمره نخلة ونها ثم خرج طلع اخر فلا يكون له بل هو للبائع كما هو ظاهر لان العقد لم يتناولوه والشجر
غير مملوك له (قوله بعدو جرد الطلع) اى لذلك وغيره (قوله بما قدمته) اى فى قوله ولو لا فلبائغ ولا يخفى
ان ما سبق لا يستفاد منه الخلاف فى قوله فان افرد الخ ويتوهم منه خلاف الحكم وان مالم يؤبر وان افرد
يتبع المؤبر (قوله وان تقاربا) وفى شرح الروض ولو متلاصقين اه فلو كان بينهما حاجز مثلا فاز اله بقصد
ان يحملهما واحد اذ يفتى ان يصير او واحد اذ ثبت لهما حكم الواحد واحدث حاجز فى بستان واحد ليصير
اثنين فينبغى اعتبار ذلك اه (قوله او الخلل) هذا مشكل فى النخل مع اختلاف الخلل فقد دل كلامه السابق على
التبيينه فيه مع اختلاف الخلل وذلك لانه قالو الا بان تاير بعضها وان قل فلبائغ جميع المتاير وغيره حتى الطلع
الحادث اه فقد صرح فى هذا الكلام بان الطلع الحادث يتبع المؤبر ولو بعضا ثم قال فان فرض تحقق حمل ثمر
الخلل النادر بالاغم الغلب اه فصرح فى هذا الكلام بان الخلل الثاني يتبع الاول لانه جعل تعدد الخلل

السياق لئلا ينافي ما مر رشدي وسم عبارة السيد عمر قوله وحل أي فيما يتكرر حمله في العام كالتين
 لا فيما لا يتكرر عادة كالنخل وان تكرر على الندرة اه (قوله وجنس) أي لانوع اه معنى (قوله زاد
 شارح ومالك) وكذا زاده المعنى وفي الجبري عن الشوبري قال الناشري في نكتته وقد تصور اتحاد العقد
 مع تعدد المالك ذلك بالوكالة بناء على تصحيحهم ان المعتبر الوكيل اه لكن بردي عليه ايضا ما ورد به الشارح
 تأمل (قوله من اختلافه) أي المالك (قوله ذكرها) أي ذكر ذلك الشارح تلك الصورة (قوله ويستثنى
 الخ) كتب سم أو لاعلى قول الشارح السابق ولو ظهر بعض التين الخ ماضيه كالتين في هذا الحكم الورد
 والياسمين والقثاوي البطيخ والجوز ونحوه كافي الروض وشرحه مقرر قائم رأيت ماسياقي في كلام الشارح اه
 ثم كتب هنا بعد سر عبارة شرح الروض والمواقف ما في الشرح هنا ماضيه والذي في التنبيه وقره النووي
 في تصحيحه ان الجميع للبايع وعبارة التنبيه فان كان له أي الغراس حل فان كان ثمرة تنشق كالنخل او نورا
 يتفتح كالورد والياسمين فان كان قد ظهر ذلك او بعضه فجميع للبايع وان لم يظهر منه شيء فهو للمشتري
 انتهت وقوله فان كان قد ظهر ذلك أو بعضه قال ابن النقيب أي ظهر الثقب أي ظهر الطلع من كوزه والورد من كامه
 والياسمين من الشجر اه فلم ان الظهور تارة تنشق وتارة يتفتح وتارة بالخروج من الشجر وتارة بتناثر
 النور اه واعتمد النهاية والمعنى ما في التنبيه (قوله الظاهر) المراد بالظاهر المفتوح كأفاده الروض اه
 سم (قوله فما ذكر) أي في الحاصل (قوله وما الخ) أي في شرح كسبن وعنب و(قوله على ما مر فيه) أي
 في العنب (قوله مثله) أي الورد (في ذلك) أي في أنه لا يتبع ما لم يظهر منه الظاهر (قوله مثله في ذلك) هذا
 يقتضي أنه لا فرق في ذلك بين اتحاد الحل وتعدد وان السبب في هذا الحكم من الاختلاط لكن الفرق الذي
 ذكره فيما مر بقوله وفارق النخل الخ يقتضي ان السبب في ذلك ليس بالاتحاد بل في التام اه سم (قوله
 أي ونحوه) مر عن سم بيانه (قوله بشرط) أي قول المتن ولكل في النهاية والمعنى الاقوله أي فالقياس إلى
 المتن (قوله وانما يظهر هذا) أي لزوم القطع اه ع وش والاولى أي صحة هذا الشرط (قوله فالقياس
 الخ) رأيته بما مش نسخة قديمة من شرح المنهج ماضيه لم قطعاه وان لم يبلغ قدر ابتغى به كما اعتمدته شيخنا
 الزيادي ونقله عن حجج في شرح العباب انتهى وهو قياس ما تقدم للشارح مر في الجزة الظاهرة من غير
 القصب الفارسي اه ع وش (قوله وهو أي الجداد) بفتح الجيم وكسرها وهما الدالين كافي الصحاح وحكي
 انهما معاً معنى ونهاية (قوله أي رهنه المعتاد) تفسير للمراد من الجداد اه رشدي (قوله اخذها دفعة
 واحدة) ظاهره وان كانت العادة اخذها على التدرج فليراجع سم على منهج ومعلوم أنه لو حصل فضجه
 على التدرج كلف قطعه كذلك اه ع وش عبارة المعنى ثم اذا جاء وان الجداد ليس له الصبر حتى ياخذها
 على التدرج ولا تاخيرها إلى تنهاى فضجها بل المعتبر في ذلك العادة اه وظاهرها رجوع قوله بل المعتبر

الذي هو نادر كاتحاده الذي هو غالب ومع اتحاده يتبع الحادث الموجود كما تقدم قلت كلامه باعتبار غير
 النخل قلب السياق ظاهر في تناول النخل سبباً عبارة شرح الارشاد (قوله ويستثنى الورد فلا يتبع مالم
 يظهر منه الظاهر الخ) المراد بالظاهر المنتفح كأفاده قول الروض ماضيه وتنشق مر ع ط أي قطن يبق
 سنين لا تنشق ورد كناير النخل قال في شرحه فيبيع المشتري غيره ان اتحادهما ما ذكره البستان والعقد
 والجنس بخلاف تنشق الورد لان ما يظهر منه يجيء في الحال فلا يخاف اختلاطه نقله الاصل عن التهذيب
 والذي في التنبيه وقره عليه النووي في تصحيحه ان الجميع للبايع كالجوز وغيره وقد تبعه المصنف في نسخة
 فقال بدل لا تنشق ورد وكذا اقتضى ورد كافي التنبيه كالورد في ذلك الياسمين ونحوه اه وعبارة التنبيه
 فان كان له أي الغراس حل فان كان ثمرة تنشق كالنخل او نورا يتفتح كالورد والياسمين فان كان قد ظهر ذلك
 او بعضه فجميع للبايع وان لم يظهر منه شيء فهو للمشتري اه وقوله فان كان قد ظهر ذلك او بعضه قال ابن
 النقيب أي ظهر الطلع من كوزه والورد من كامه والياسمين من الشجر اه فلم ان الظهور تارة تنشق وتارة
 يتفتح وتارة بالخروج من الشجر وتارة بتناثر النور (قوله ومر ان التين والعنب على ما مر فيه مثله في ذلك) هذا

بستان وجنس وعقد وحل
 زاد شارح ومالك وهو غير
 محتاج اليه اذ يلزم من
 اختلافه في الصورة التي
 ذكرها وهي ان يبيع نخله
 أو بستانه المؤبر مع نخل أو
 بستان لغيره لم يتأبر تفصيل
 الثمن وهو مقتضى لتعدد
 العقد ويستثنى الورد فلا
 يتبع مالم يظهر منه الظاهر
 وان اتحادهما ذكر لان
 ما ظهر منه يجيء حالا فلا
 يخاف اختلاطه ومر ان
 التين والعنب على ما مر فيه
 مثله في ذلك وألحق به
 الياسمين أي ونحوه (واذا
 بقيت الثمرة للبايع) بشرط
 أو تأبير (فان شرط القطع
 لزومه) وفاء بالشرط قال
 الاذري واما يظهر هذا في
 منفع به كحصص لا فيما
 لا تنفع فيه أو نفعه تافه أي
 فالقياس حينئذ بطلان
 البيع بهذا الشرط لانه
 يخالف مقتضاه (والا)
 يشترط القطع بان شرط
 الابقاء أو اطلاق (فله تركها
 إلى الجذاذ) نظراً للشرط
 في الاولى والعادة في الثانية
 وهو القطع أي زمنه المعتاد
 فيكلف حينئذ اخذها دفعة
 واحدة ولا ينتظر نهاية
 النضج

وقد لا يتبقى اليه كان لعذر السق لا تقطع الماء وعظم ضرر النخل ببقائها وكان اصحابها آفة ولم يبق في تركها فائدة على احد فلو ان اطلقا معا ورجحه ابن الرفعة وغيره وكان اعتيد قطعها قبل نضجها لكن هذه لا ترد لأن هذا وقت جزاؤها (٢٥٩) عادة (ولكل منهما) اى المتبايعين

إذا بقيت (السق) ان انتفع به الشجر والثرى) يعنى إن لم يضر صاحبه (ولا منع للآخر) منه لأن المنع حيثئذ سفسه او عتاد وقضيته أنه ليس للبائع تكليف المشتري السق وبه صرح الامام لأنه لم يلزم تمتعها فلتكن مؤنثه على البائع وظاهر كلامهم تمكينه من السق بما اعتيد سقها منه وإن كان للمشتري كثر دخلت في العقد وليس فيه أنه يصير شارطا لنفسه الانتفاع بملك المشتري لأن استحقاها فذلك لما كان من جهة الشرع ولو مع الشرط اغتفروه نعم بوجه أنه لا يمكن من شغل ملك المشتري بمائة او استعماله لما للمشتري الا حيث نفعه وإلا فلا وإن لم يضر المشتري لأن الشرع لا يبيح مال الغير إلا عند وجود منفعة به وكذا يقال في ماء البائع أراد به شغل ملك المشتري من نفع له به فاطلاقهم أنه لا منع مع عدم الضرر يحمل على غير ذلك (وإن ضرها) كان لكل منع الآخر لأنه يضر صاحبه من غير نفع يعود اليه فهو سفسه وتضييع (لم يجر) السق لها ولا لاحدهما (إلا رضاهما) لأن الحق

الح المخطوف والمخطوف عليه معا فبيد جواز أخذه بالتدريج وإن حصل نضجها دفعة واحدة إذا كان العادة كذلك (قوله) وقد لا يتبقى الخ) اى لا يلزم التيقية اى نهاية (قوله) وعظم عطف على قوله أعذر السق (قوله) وكان اعتيد الخ) كاللوز الا خضر في بلاد لا يتجفف فيها إلا بعباب ونهاية ومعنى قول المتن (ولكل منهما الخ) فأن لم يأمن أحدهما الآخر نصب الحاكم أمينا ومؤنثه على من لم يؤمن شرح الارشاد لشيخنا سم على منجها ع ش (قوله) إذا بقيت اى الشرع للبائع قول المتن (الشجر والثرى) او احدهما بما يقوم معنى (قوله) يعنى إن لم يضر صاحبه) هذه عبارة المهذب والوسيط قال في شرح الروض ويؤخذ منها عدم المنع عند انتفاء الضرر والنفع لأنه تعنت قاله السبكي وغيره وقد يتوقف فيه إذا لغرض للبائع حيثئذ فكيف يلزم المشتري تمكينه اه وما قاله ظاهر وجرى عليه شيخنا الشهاب الرملى نهاية ومعنى زاد سم ويوافقه قول الشارح الا ان نعم يتجه الخ اه قال الرشيدى قوله مر عدم المنع عند انتفاء الضرر اى على الآخر كما هو واضح وهو صادق بما إذا حضر الساقى او نفعه ولم يضره ولم ينفعه كما يصدق بما إذا كان الساقى البائع او المشتري فتوقف الشيخ إنما هو في بعض ماصدقات المسئلة وهو ما إذا كان الساقى البائع وكان السق يضره ولا يضره ولا ينفعه وظاهر أنه يأتي فيما إذا كان الساقى المشتري والحالة ما ذكره واما إذا كان ينفع الساقى بالثمن او مشتريا فلا يتأتى فيه توقف الشيخ اه (قوله) لأن المنع) إلى قوله نعم في النهاية (قوله) وقضيته اى قضية كلام المصنف اه رشيدى (قوله) تمكينه اى استحقاق البائع على المشتري تمكينه الخ (قوله) بما اعتيد) اى من محل اعتيد فالبايع معنى من وما موصولة ويحتمل انه الهزلة وقوله الا ان كثر على حذف مضاف اى ماء بشر (قوله) وليس فيه) اى فى تمكين البائع من السق الخ (قوله) انه يصير) اى البائع (قوله) الا حيث نفعه) ومحل سق البائع من البئر الداخلة في البيع إن لم يحجج المشتري لماء البئر ليسبق به شجر آخر يملوكا هو وثمرته له والاقدم المشتري فان احتاج البائع إلى السق نقل الماء اليه من محل آخر فليراجع فان مقتضى قول المصنف الا ان ومن باع ما بدا صلاحه لزمه سقيه الخ فديخاله اه ع ش (قوله) لا عند وجود منفعة به) قد يقال بل الشرع لا يبيح مال الغير بغير إذنه وان نفعه اه سم (قوله) كان لكل) إلى قوله لأن الجواب في النهاية (قوله) السق لها) نظر فيه سم ان رمت راجعه (قوله) ويبقى ذلك) اى سقى احدهما رضيا الآخر كتصرفه الخ اى وهو متمتع على الوجه المذكور لأنه إن تلف لغير غرض معتبر والحاصل أن الحرمة ارفعت من وجه دون وجه ثم رايت الرشيدى قال قوله ويبقى ذلك معناه ان رضى الآخر بالاضرار رفع حق مطالبته بالديونة والاخرى وبقي حق الله فتصرفه فيه كتصرفه في خالص ماله اه (قوله) واجاب الخ

يقضى انه لا فرق في ذلك بين اتحما داخل وتعدد وان السبب في هذا الحكم أمن الاختلاط لكن الفرق الذى ذكره فيما مر بقوله وفارق النخل الخ يقتضى ان السبب في ذلك ليس إلا تعدد الحمل فليتامل (قوله) يعنى إن لم يضر صاحبه) هذه عبارة المهذب والوسيط قال في شرح الروض ويؤخذ منها عدم المنع عند انتفاء الضرر والنفع لأنه تعنت قاله السبكي وغيره وقد يتوقف فيه إذا لغرض للبائع حيثئذ فكيف يلزم المشتري تمكينه اه وما قاله ظاهر وجرى عليه شيخنا الشهاب الرملى ويوافقه قول الشارح الا ان نعم يتجه الخ (قوله) ولو مع الشرط) يشعر بأنه لو شرط ذلك صح فليتامل (قوله) لا عند وجود منفعة به) قد يقال بل الشرع لا يبيح مال الغير بغير إذنه وان نفعه (قوله) لم يجر السق لها) قد يستشكل سواء رجع اليه أيضا قوله لا لبراضها أو لا لأنه إذا جاز سقى احدهما برضا الآخر فليجز سقيه ما عالا من من لازمه رضاهما بالسق فان أراد عدم جواز سقيهما مطلقا فهو مشكل او الا رضاهما بناء على رجوع الاستثناء لهذا ايضا فرضاهما لازم لسقيهما فلا معنى للحكم بالمنع واستثناء كونه رضاهما إلا ان يريد بقوله لها لكل واحد منهما بانفراده لالها على وجه اجتماعها على السق فليتامل (قوله) من وجه دون وجه) إن كان المراد أنه ينفع من هذا الوجه فالجواب

لها واعترضه السبكي بأن فيه إفساد المال وهو حرام ثم أجاب بأن المنع لحق الغير اذ تقوم بالرضا ويبقى ذلك كتصرفه في خاص ملكه وأجاب غيره بحمل كلامهم على ما إذا كان يضرهما من رجا دون وجه وهو أوجه لأن الجواب الأول لا يدفع الإشكال لأن إن تلف المال

لغير غرض معتبر حر أم سواء المعلوم أو غير باذنه (وإن ضرا أحدهما) أي الفردون الشجر أو عكسه (وتنازعا) أي المتبايعان في السقي (فسخ العقد) أي فسخه الحاكم كاجزم به في المطلب (٦٠) ووجهه السبكي خلافا للزركشي لتعذر إرضائه إلا بضرب أحدهما وليس أحدهما

أولى من الآخر ويفرق بين هذا وما يأتي آخر الباب أنه لا يحتاج للحاكم بأن الاختلاط ثم أوردت نقضا في عين المبيع فكان عيبا محضا بخلافه هنا فان ذات المبيع سليمة وإنما القصد دفع التخاصم إلى غاية وهو مختص بالحاكم فان قلت برد عليه ما يأتي في اختلاف المتبايعين أن الفاسخ أحدهما كالحاكم فقياسه هنا كذلك قلت يفرق بأن التنازع هنا سببه ضرر متيقن وهو إنما يزيد الحاكم وشم سبه مجرد اختلاف فمن كل من الفسخ لا احتمال أنه الصادق ويؤيده أنه فسخ الكاذب لا ينفذ باطنا (الإن يساع) المالك المطلق التصرف (المتضرر) فلا فسخ فيه ما مر من الأشكال والجواب ومن بعضهم بحج ذلك هنا لما في هذا من الإحسان والمساخة وواضح أن في رضاها بما مر في ذلك أيضا وبه يتضح ما قدمته (وقيل) يجوز (طالب السقي) أن يسقي ولا مبالاة بالضرر لدخوله في العقد عليه (ولو كان الثمر يمتص رطوبة شجر لزم البائع أن يقطع الثمر (أو يسقي) الشجر

مقبول لأنه حينئذ يغتفر وجه الضرر لأجل وجه النفع وإن كان المراد أنه لا ينفع كما لا يضرب فلا لبقاء الأشكال (قوله) لغبر غرض معتبر حرام قال في شرح الإرشاد وأجاب الشارح يعني الجو جري بأن حرصه على نفع صاحبه وعلى نفع نفسه بابقاء العقد غرض صحيح وقد يجاب أيضا بأن إضاعة المال إنما تحرم إذا كان سببها فعلا ومساخته هنا بالترك شبهه أو قد يرد على هذا الجواب الثاني أن الإضاعة بالسقي وهي فعل فكيف يجوز الرضا إلا أن يقال الإضاعة هنا غير محققة لأن الضرر غير محقق (قوله) أي فسخه الحاكم المعتمد كقوله شيخنا الشهاب الرمي أن الفاسخ المتضرر (قوله) فقياسه هنا كذلك أي فيفسخ المتضرر (قوله) متيقن قد يمنع التيقن (قوله) يمنع زيادة الآخر أي وتنازعا (فصل) (قوله) بعد بدو صلاحه قال في الباب ولو في جهة من إستان قال في شرحه أو ورقة من ثوت كما

دفع الضرر المشتري ولو كان السقي يضرب أحدهما وتركه يمنع زيادة الآخر العظيمة فسخ العقد كما أفهمه كلام السبكي ووجهه غيره (فصل) في بيان بيع الثمر والزرع وبدو صلاحهما (يجوز بيع الثمر بعد بدو صلاحه مطلقا) من غير شرط قطع ولا تبقيته وهنا كشرط الإبقاء يستحق الإبقاء إلى أوان الجذاذ للعادة (وبشرط قطعه وبشرط إبقائه)

للخبر المتفق عليه أنه صلي

الله عليه وسلم نهى المتبايعين

عن بيع الثمرة حتى يبدو

صلاحها ومفهومه الجواز

بعد بدو وفي الأحوال الثرية

لا من العادة حيثند غالبا

(وقبل) بدو (الصلاح) في

الكل (ان بيع) الثمر الذي

لم يبد صلاحه وان بد صلاح

غيره المتحد معه نوعا ومجلا

(منفردا عن الشجر) وهو

على شجرة ثابتة (لا يجوز)

البيع لان العادة تسرع

اليه حينئذ لضعفه فيقوت

بثقله الثمن من غير مقابل

(الابشرط القطع) لالكل

حالا للخبر المذكور فانه يدل

بمنطوقه على المنع مطلقا

خرج المبيع المشروط فيه

القطع بالاجماع فيقي ما عداه

على الاصل ولا يقوم عتيا

القطع مقام شرطه ولما بيع

اجباره عليه مقي لم يطالبه

به فلا اجرة له ويوجه بعلقة

المساحة في ذلك اما بيع

ثمرة على شجرة مقطوعة

دونها فيجوز ان غير شرط قطع

لان الثمرة لا تبيع عليها فنزل

ذلك منزلة لشرط القطع ومثلا

شجرة جافة ثلثها ثمره يبعث

دونها وورق التوت قبل

تناهيه كالتمر قبل بدو

الصلاح وبعده كونه بدو

وخرج بقوله ان بيع مالو

وهو مثلا فلا يجب شرطا

القطع فيه وكذا الزهرن كما

ياتي قيل بحث من استعار

شيئا ليرهنه وبثوله الثمر

بيع بعضه قبل بدو صلاحه

الاذرعى قال كبيع الزرع الاخضر في الارض بشرط قطعه ثم ذكر ان الاذرعى نقل عن شرح المنهاج للسبكي انه لا يكتفي التخلية هنا بل لا بد من النقل وعن قطعه على المذهب انه ترد في ذلك ثم قال ان الذي يظهر من كلامهم انه لا تنكث التخلية فالقوة على البائع ويظهر ثمره فيما لو تلفت قبل قبضها هل يجري فيها خلاف الجواز وعن البغوي والرافعي ما هو ظاهر في موافقة الجواز واطال في ذلك فراجع اه وسياق في الشرح كالتبايع والمغنى في شرح قول المتن ويتصرف مشتريه بعد ما هو صريح في موافقة الجواز اه (قوله) المتفق عليه (اي) من البخاري ومسلم كما هو اصطلاح المحدثين حيث قالوا متفق عليه ونحوه اه ع (قوله) لا من العادة (اي) لا من مريدي البيع الآفة لفظ الثمر فوكرت واه (قوله) في الكل (اي) في المجموع بان لم يبد الصلاح لحية من ذلك المجموع اه كرى عبارة تسم قوله في الكل قد يفهم انه لا يكفي بدو الصلاح في البعض وهو ممنوع فيقول على معنى وقبل بدو الصلاح في شيء فينبغي تعليق في الكل بقبل لا يبدو الصلاح فتأمل اه (اي) كانه قال وحين انتفاء بدو الصلاح انتفاء كاي فيكون هذا التاويل من عموم السلب لا من سلب العموم (قوله) ثابتة (اي) ورطة اخذا بما ياتي اه ع (قوله) المتفق (اي) لا يجوز) (اي) لا يصح ومحررنا يقي معنى (قوله) لان العادة (الخ) بيان الحكمة ويشعر بما هو لصل الله عليه وسلم ارايت ان منع الله الثمرة فم يستحل احكم مال اخيه بناه ومعنى واما دليله قوله (الآتي) للخبر المذكور (الخ) (قوله) حالا) هو معنى قول ابن المقرئ منجزا نهاية ومعنى زاد سم وفي الباب حالا لا بعد يوم مثلا ع (قوله) حالا) متعلق بالانقطاع اي سواء تلفت بذلك او شرط القطع واطلق فيه فانه يحمل على الحال اه ع (قوله) بالاجماع) اي اجماع الائمة اه ع (قوله) (ولما بيع الخ) اي فيما اذا كان الشجر له بدليل ما بعده وليراجع الحكم فيما اذا كان للغير اه رشدي (قوله) وللبائع اجباره عليه) ولو تراضيا بابقائه مع شرط قطعه جاو والشجرة آمنة في يد المشتري لتعذر تسليم الثمرة بدو منها بخلاف مالو باع نحو سمن وقبضه المشتري في ظرف البائع فانه مضمون عليه تمكنه اي المشتري من التسليم في غير نهاية ومعنى (قوله) فلا اجرة له) اي ولا اثم على المشتري بعدم القطع كما يشعر بقوله ولو جره الخ اه ع (قوله) اما بيع ثمرة الخ) محترز قوله ولو هو على شجرة ثابتة (قوله) فنزل ذلك (الخ) يؤخذ منه جواز شرط الطع سم على حج وجب الوفاء به لتفرغ في ملك البائع والاقراب ان الامر كذلك لو كانت الشجرة مقلوعة واعادها البائع او غيره وحلتها الحياة فكاف المشتري القطع لان شراء الثمرة وهي مقلوعة ينزل منزلة لشرط القطع واما لو كانت جافة باع الثمرة التي عليها من غير شرط قطع ثم حلتها الحياة فلا اقرب انه يتبين به بطلان البيع من اصله لانه بناء على ظن موته فحينئذ خطؤه اه ع (قوله) مالو وهب الخ) ووجهه انه بتقدير تلف الثمرة بعهاده لا يفوت على المتبش في مقابلته الثمرة وكذا المهرتن لا يفوت عليه الا مجرد التوثيق ودنه باق بخلاف البيع فيفوت الثمن من غير مقابل كاهم اه ع (قوله) (وبقوله الخ) اي وخرج بقوله الخ (قوله) بيع بعضه الخ) عبارة المعنى وسم ولو باع نصف الثمر على الشجر مشاعا قبل بدو الصلاح من مالك الشجر او من غير بشرط القطع صح ان قلنا لقسمه افرز هو الاصلح لا مكان قطع النصف بعد القسمة فان قلنا انها بيع لم يصح لان شرط القطع لازم له ولا يمكن قطع النصف الا بقطع الكل فيقتصر البائع بقطع غير المبيع فاشبه ما اذا

صرح به في الانوار اه (قوله) في الكل) قد يفهم انه لا يكتفي بدو الصلاح في البعض وهو ممنوع فيقول على معنى وقبل بدو الصلاح في شيء منه فينبغي تعليق في الكل بقبل لا يبدو الصلاح فتأمل (قوله) حالا) وعبارة الروض منجزا قال في شرحه ووجه المنع في الاخرة اي البيع بشرط القطع مطلقا تضمنين التعليل التيقية اه وفي الباب حالا لا بعد يوم مثلا اه (قوله) وللبائع اجباره عليه) قال في الروض وان شرط طر كعن تراض فلا باس اه (قوله) منزلة لشرط القطع) يؤخذ من جواز شرط القطع (قوله) في الكل) اي لا بشرط القطع لازم له ولا يمكن قطع البعض الا بقطع الكل فيقتصر البائع بقطع غير المبيع فاشبه ما اذا باع نصف معين من سيف ولا ياتي التخلص من قطع الكل بالقسمة لان التفرغ على انها بيع وهو متمتع للربا لان فيه بيع الثمر بالثمر وهو ربا وهذا بخلاف ما اذا قلنا القسمة افرز هو الاصلح فيصح البيع بشرط القطع مطلقا وبدونه

باع نصفهما عينا من سيف وبعد بدو الصلاح يصح أن لم بشرط القطع فإن شرطه ففيه ما تقرروا يصح بيع نصف
 الثمر مع الشجر كله أو بعضه ويكون الثمر تابعا له زاد النباهة قضيته عدم الفرق بين بشرط قطعه وعدمه اه
 قال ع ش قو له لم بشرط القطع صح إى أن كان المبيع رطباً أو عنباً لا مكان قسمته بالخوص بخلاف غيرها
 من سائر الثمار سم على حجج بالمعنى أقول وينبغي أن يلحق بهما البدر والحصرم بل وبقيّة أنواع البلب وإن كان
 صغيراً لأن القسمة تعتمد الرؤية ولا تتوقف على الخوص وإنما توقف على الخوص في الرعايا لأن بيع
 الرطب بالترجيح إلى تقديره ثمراً وما هنا ينظر إلى حاله الذي هو عليه وقت القسمة لا غير وقوله إن قلنا
 القسمة إى قسمة الثمر المذكور وقوله فإن قلنا لم يبيع ضعيف وقوله ما تقرروا من الفرق بين بيعه مع الشجر
 ومنفرداً به ع ش قوله بشرط قطعه خرج ما إذا لم بشرط القطع فيما بعد بدو الصلاح فيصح لا تنفاه المحذور
 و(إن قلنا القسمة يبيع) فإن قلنا إفراز وهو الأصح لم يبطل البيع لا مكان قطع البعض بعدها اه سم (قوله
 أومع قطع الباقي الخ) عطف على مقدروا أصله بشرط قطعه فقط لأن قلنا الخ أومع قطع الباقي الخ (قوله
 ويشترط) الأولى بشرط بآباء كافى النهاية والمعنى قول المتن (وإن يكون المقطوع الخ) دخل في المستثنى منه
 ما يتبع به وبيع بغير شرط القطع أو يبيع بشرطه معلقاً كان شرط القطع بعد يوم لأن التعليق يتضمن
 التيقن وما لا يتبع به ككشرى نهاية ومعنى (قوله كالحصرم) إى قول المتن قلت في النهاية (قوله كالحصرم)
 كزجج الثمر قبل التصنع وأول العنب مادام أخضر اه قاموس اه ع ش قول المتن (ككشرى)
 أى قبل بدو صلاحه اه ع ش وفى المعنى الكشرى يفتح المم المشددة وبالمثلثة الواحدة كثره إذ كره
 الجوهرى اه (قوله وذو كرهذا) إى قول المصنف وإن يكون الخ (قوله لا تألم تكسف) إى المنفعة المترتبة
 (قوله اشترطت) إى المنفعة (قوله والحاصل) إى حاصل الجواب اه رشيدى (قوله إن الشرط هنا الخ)
 الوجه أن الشرط في المبيع هنا وثم المنفعة حالاً ومالاً ولكن لم يتحقق هذا الشرط في نحو الكشرى إذ هو
 غير متوقع مطلقاً أما حالاً فظاهر وأما لا فلا نه لا يلقى إلى أن يتبأً لا لتنافع لوجوب قطعه بمقتضى
 الشرط فلذا يبطل البيع فيه فلا نه فيه لا تنفاه منفعته مطلقاً لا لتنافها حالاً مع وجودها مالا اه سم
 بخداف (قوله للاستحالة الخ) حقه أن يقدم على قوله بغير مؤثر (قوله ذكرناها) إى فى قوله لعدم ترقيها الخ
 اه ع ش (قوله والثمر للبايع) إى قوله والمعنى فى المعنى (قوله كان وهه الخ) عبارة المعنى كان وهه الثمرة
 لأنسان أو باعها بشرط القطع ثم اشترىها منه أو وصى بها لأنسان فباعها مالك الشجرة اه (قوله بشرط

فيماد باصلاحه الكلام إذا لم بشرط قطع الباقي وإلا يبطل مطلقاً (قوله بشرط قطعه) خرج ما إذا لم بشرط
 القطع فيما بعد بدو الصلاح فيصح لا تنفاه المحذور (قوله إن قلنا القسمة يبيع) فإن قلنا إفراز وهو الأصح
 لم يبطل البيع لا مكان قطع البعض بعدها قال فى شرح العباب لا يقال قسمة الثمر على الشجر ممنوعة لأنها
 وإن جعلت إفرازاً لا بد منها من الضبط بنحو الكيل وهو معتذر مادام الثمر على الشجر لا نأقول صرح
 الشيخان على النص بجوازها إذا جعلناها إفرازاً لكن فى الرطب والعنب لا مكان خرصهما بخلاف سائر
 الثمار وبه يعلم الطلان فى غيرهما مطلقاً لتعذر قسمته مادام على الشجر لتعذر قطع الجزء المبيع اه وفى
 شرح العباب للشارح تنبيه قال فى الجواهر إى يبيع الثمر بشرط القطع فيظهر من جهة النظر أن قصه
 بالتخيلة فتكون مؤنة القطع على المشتري لأنه الزم له بقرع أشجاره اه واستظهره الأذرعى قال كبيع
 الزرع الأخضر فى الأرض بشرط قطعه ثم ذكر أن الأذرعى نقل عن شرح المنهاج للسبكي أنه لا يكتفى
 هنا بل لابد من النقل وعن قطعه على المذهب أنه ترد فى ذلك ثم قال أن الذى يظهر من كلامهم أنه لا يكتفى
 بالتخيلة فالؤنة على البايع ويظهر أثره فيما ولف قبل قبضها هل يجرى فيها خلاف الحوائج وعن الغوى
 والرافعى ما هو ظاهر فى موافقة الجواهر هو أطال فى ذلك فراجعوه قول الأذرعى كبيع الزرع الأخضر يدل
 على الاكتفاء فيه بالتخيلة وقد تقدم عنه فى مبحث القبض ما يوافق ذلك (قوله لعدم ترقيها الخ) بنشأ منه
 المناقشة فى نتيجة جوا به وذلك لأنه إذا عدم ترقيها كانت معدومة حالاً ومالا فلا حاجة حينئذ إلى كون الشرط

بشرط قطعه إن قلنا القسمة
 يبيع الرعايا أومع قطع الباقي
 لما فاته لمقتضى العقد (و)
 يشترط (أن يكون المقطوع
 متفصلاً به) كالحصرم
 والوز (لا ككشرى)
 وجوز ذكر هذا هنا لأنه
 قد يغفل عنه ولا فهو معلوم
 عامر فى البيع فإن قلت لا
 نسلم عليه منه لأنه يكفى ثم
 المنفعة المترتبة كما فى
 الجحش الصغير لا هنا
 قلت إن تألم كيف هنا عدم
 ترقيها مع وجود شرط
 القطع فذلك اشترطت
 حالاً والحاصل أن الشرط
 هنا ثم إن يكون فيه منفعة
 مقصودة لغرض صحيح وأما
 افتراقهما فى كون المنفعة
 قد تتربى ثم لا هنا فغير
 مؤثر للاستحالة التى ذكرناها
 فتأمل (وقيل إن كان
 الشجر للمشتري) والثمر
 للبايع كان وهه أو باعه له
 بشرط

الموصى له به من الوارث (جاء) بيع الثمرة له (بلا شرط) للقطع لاجتماعهما في ملك شخص واحد فاشبه ما لو اشتراه معا وصححه الشيخان في المساقاة ولكن الأصح ما هنا لعدم النهي والمعنى إذ المبيع الثمرة ولو تلفت لم يبق في مقابلة الثمن شيء (قلت فإن كان الشجر للشترى وشرطنا القطع) أي شرطه كما هو الأصح (لم يجب الوفاء به والله أعلم) لأن معنى تشكيفه قطع ثمره عن شجره (فإن بيع) الشجر دون الثمر وأمن الاختلاط أو اثمر (مع الشجر) بثمر واحد (جاء بلا شرط) لأن المبيع في الأول غير متعرض للعاهة والثمره مملوكة له بحكم الدوام ولأن الثمن الثاني تابع للشجر الذي لا تتعرض له عاهة ومن ثم لم يوفصل الثمن وجب شرط القطع لزوال التبعة ونحو يطبخ وبإذئجان وقاء كذلك على المنقول المعتمد فلا يجب شرط القطع فيه إن بيع مع أصله وإن لم يبيع مع الأرض (ولا يجوز) بيعه (بشرط قطعه) عند اتحاد الصفقة لأن فيه حجرا على المشتري في ملكه وفارق بيعها من صاحب الأصل بانها هنا تابعة غافتر الغرر كاس الجدار (ويحرم) ولا يصح (يبيع الزرع) (ولا يبيع الاخرى) ولو بقلما لم يبد صلاحه (في

القطع) قيد للبيع فقط اه ع ش (قوله) ثم اشتراه) قد يقال كيف يصح شراؤه منه قبل قبضه المتوقف على قطعه لان يجب بمأمر عن الجواهر من حصول قبضه بالتخلية سم على حج اه ع ش (قوله) وصححه الشيخان) وهو الاوجه اه بصري (قوله) ما هنا) أي من عدم الصحة بدون شرط القطع اه ع ش قول المتن (وشرطنا القطع) أي وقلنا بأشراط القطع كما هو الأصح وجدر شرط القطع بان شرطه البائع على المشتري فلا يراد على المتن ان مجرد القول بأشراطه لا يترتب عليه قوله لم يجب الوفاء به اه ع ش وهذا الجواب غير ما اشار اليه الشارح بقوله أي بشرطه فان المعنى عليه وشرط أي المتبايعان القطع في صلب العقد على القول بوجوب شرط القطع مطلقا كما هو الأصح (قوله) الشجر دون الثمر) إلى قول المتن وبشرط في النهاية وكذا في المعنى الا قوله وما فهمه إلى وسياق (قوله) دون الثمر) أي غير المؤبر نهاية ومعنى أي أو التي لم تظهر في نحو الثمن ع ش (قوله) بثمر واحد) سيد كرمته بقره ومن ثم لم يوفصل الخ (قوله) مملوكة له الخ) أي البائع فلا الإبقاء إلى أو ان الجذاذ ولو صرح بشرط الإبقاء جاز كما في الوضعية بقره معنى (قوله) وجب شرط القطع) أي ولا يجب الوفاء به لاجتماعهما في ملك المشتري ولا معنى لتكليفه قطع ثمره عن شجر اه ع ش (قوله) فلا يجب شرط القطع فيه الخ) وقياس ذلك انه يجوز بيع أصله وحده وقبل انما به بدون شرط القطع أي ان قوى وصلاح الاثمار اه سم وقوله بدون شرط القطع أي إذا أمن الاختلاط في الأول ولا فلا بد من شرط القطع كما يأتي (قوله) ان يبيع مع أصله) بخلاف ما لو يبيع مع الأرض دون أصله فلا بد من شرط القطع لا تنفاه التبعة اه ع ش أي بخلاف ما لو يبيع منفردا عن أصله والأرض فلا بد من شرط القطع ويجب الوفاء به كما في الجبري عن ع ش (قوله) وفارق بيعا) أي الثمرة (قوله) غافتر الغرر) وهو بيعها من غير شرط القطع (كأس الجدار) فانه يتبع الجدار في البيع وإن لم يرع ان فيه غرر اقول المتن (بيع الزرع) المراد به ما ليس بشجر معنى ورشدي (قوله) ولو بقل) أي وكان البقل يحرم ارفع معنى وروى (قوله) لم يبد صلاحه) وإنما قد به لانه هو الذي يشترط في بيعه هذا الشرط واما بعد بدو صلاحه فسياق انه لا يشترط فيه ذلك لكن في عبارته اتمام والمراد بدو صلاح البقل طوله كما قاله الماوردي اه رشدي قول المتن (لا بشرط قطعه) فاذا باعه بشرط قطعه فاختلف بعد قطعه فما خلفه البائع بخلاف ما لو باعه بشرط قطعه فما خلفه للبشرى (فرع) المتخبر جواز بيع نحو القصب والخس مزرعا إذا لم يستتر في الأرض منه الاجل والجزر التي لا تقصد للاكل منه مراه سم على حجب وقوله فان ما خلفه للبشرى واما إذا باعه اصول نحو بطيخ أو قرع أو نحوه قبل بدو صلاحه وحدثت هناك زيادة بين البيع والاخذ فهي للبشرى سواء شرط القلع أو القطع وبه تعلم المخالفة بين اصول الزرع ونحو البطيخ والفرق بينهما ان الكلي في الأول مقصود بخلاف الثاني فان المقصود منه انما هو الثمر لا الاصول وقوله لا بشرط قطعه اه فانه يصح حيث كان المقطوع متفععا به اه ع ش (قوله) او يبيع وحده بقل) فليس التقدير او يبيع الزرع الاخرى كما يتبادر من التركيب اه سم قول المتن (جاء بلا شرط) وعليه تدخل اصوله في البيع عند الاطلاق فلو زاد أو قطع واختلف فالزيادة ما خلفه للبشرى ومنه ما اعتيد بمصرنا

المنفعة حال لا ان ذلك لا يحسن إذا كانت المنفعة متحققة مآلا لكنهم لم يعتبروا وليس كذلك كما نقرر فالوجه ان الشرط في المبيع هنا وشم المنفعة حال او مالا ولكن لم يتحقق هذا الشرط في نحو الكثرى إذ هو غير منففع به مطلقا مالا لا لظاهره واما مالا فلا يبي إلى ان يتبها الانتفاع لجوب قطعه بمقتضى الشرط فلذا بطل البيع فيه بطلانه فيه لا تنفاه منفعة مطلقا لا انتفاعها حال او مع وجودها مالا والمعتبر انما هو الحال لا المال فقله فلذلك اشترطت حال الذي تبعه غيره فيه وجعله هو الجواب عن الاعتراض على المصنف غير محرر فتأمل ذلك فانه مما يخفى (قوله) ثم اشتراه منه) قد يقال كيف يصح شراؤه منه قبل قبضه المتوقف على قطعه الا ن يجب بمأمر عن الجواهر من حصول قبضه بالتخلية) فان يبيع الشجر دون الثمر (هل المراد الشجر هنا ما يشمل نحو اصول البطيخ حتى يصح بيعها دون ثمرها لموجوده) إذا أمن الاختلاط (قوله) او الثمر بأع الشجر) هل كذلك اذا بيع مع الأرض دون الشجر (قوله) فلا يجب شرط القطع) وقياس ذلك انه

الارض إلا بشرط قطعه) أو (٤٦٤) قلعه جميعه للنهي في خبر مسلم عن ذلك فان باعه وحده من غير شرط قطع أو قلع

أو بشرط ابقائه أو بشرط قطع أو قلع بعضه لم يصح البيع ويأثم لتعاطيه عقدا فاسدا (فان بيع معها) أى الارض (أو) بيع وحده بقل بعد بدو صلاحه أو زرع (بعد اشتداد الحب) أو بعضه ولو سنبلة واحدة ككفائهم في التأخير بطلعة واحدة وفي بدو الصلاح بحبة واحدة (جاز بلا شرط) كبيع الثمرة مع الشجرة في الاول وكبيع الثمرة بعد بدو الصلاح في الثانى وما أفهمه المأثن من جواز بيعه معها بشرط قطعه أو قلعه غير مراد كما علم من قوله قبيله ولا يجوز بشرط قطعه وسيأتى أن ما يغلب اختلافه أو تلاحقه لابد في صحة بيعه من شرط قطعه مطلقا (ويشترط لبيعه) أى الزرع بعد الاشتداد (وبيع الثمر بعد بدو الصلاح ظهور المقصود) منه لا يكون بيع غائب (كتين وعتب وشعير) وسلت وكل ما يظهر ثمره أوجه كنوع من الذرة لحصول الرؤية (وما لا يرى حبه كالحنطة) ونوع من الذرة وكذا الدخن نوعان أيضا قال بعضهم والمرئى إنما هو بعض حياته ومع ذلك القياس الصحة كما يصح بيع نحو بصل

من بيع البرسيم الأخضر بعد تهائه للرعى فيصح بلا شرط قطع والربة التى تحصل بعد الرعى أو القطع تكون للشترى حيث لم يكن أصلها مأجوز مرة بعد أخرى وإلا فلا بدخل في العقد الإلزامى الظاهر كاعلم من قوله السابق وأصول القبل الخ والطريق في جعلها للبايع أن يبيع بشرط القطع فانه يحتج بتكون الزيادة حتى السنبال للبايع ومن الزيادة الربة التى تخلف بعد القطع للرعى وعليه نأوه صحت مدة بائع وحقه حصل زيادة واختلاف في الزيادة بخبر المشتري أن لم يسمح للبايع ما فأن أجاز أو أخر الفسخ مع العلم سقط خياره فالمدقق في قدر الزيادة ذو اليد هو البائع قبل التخليق والمشتري بعدها والطريق في جعل الزيادة أيضا للمشتري أن يبيعه بشرط القطع ثم يجوز للأرض أو يعبرها له أه عش وقوله أن يبيعه بشرط القطع الخ صوابه بشرط القلع (قوله) وما أفهمه المأثن) أى حيث قال جاز بلا شرط أه سم (قوله مطلقا) ينبغى أن معناه سواء بدأ صلاحه أم لا لأن معناه سواء بيع مع أصله أو وحده لظهور انتفاء المحذور إذ أبيع مع أصله فلا حاجة لشرط القطع سم على حج أه عش قول المأثن (ظهور المقصود) أى من الحب والتمر أه معنى فلا يصح بيع نحو الفجل والجزر والحسن لاستتار المقصود أو بعضه وكذا القصب أن استتر بعض المقصود منه مر أه سم عبارة النهاية والمعنى ولا يصح بيع الجزر والفجل ونحوه كالثوم والقلقاس والبصل في الأرض ويجوز بيع ورقها الظاهر بشرط قطعه كالقبول أه قول المأثن (وشعير) قضيته أنه نوع واحد والمشاهد فيه أنه نوعان بارز وغيره ويسمى عند العامة شعير الذى فهو كالذرة وقوله لم يذكر أنه نوعان لأن الغالب فيه رؤية جهوى سم على حج ينبغى في الشعير أنه لا بد من رؤية كل سنبلة ولا يقال رؤية البعض كافية وذلك كالجوفرت أجزاء الصبرة لا يكفي رؤية بعضها فليأمل أه عش (قوله) ونوع من الذرة) إلى قول المأثن ولا يأس في النهاية إلا لاقوله بل القياس إلى المأثن (قوله) قال بعضهم الخ) لك أن تقول يجوز أن يكون مراد هذا البعض أن المرئى بعض كل حبة لأن بعض الحبات غير مرئى بالكلية برشد إلى ذلك تنظيره بالبصل وعليه فلا توقف فيه أه بصرى (قوله بعض حياته) أى الدخن أه رشدى (قوله) بل القياس فيما الخ) أى البصل والدخن أه عش (قوله) تفريق الصفة الخ) وقد يقال القياس البطان في الجميع لأن شرط تفريق الصفة كون الباطل أيضا معلوما يمكن التوزيع ثم رأيت مر قال الوجه البطان فيما أه عبارة النهاية بعد سرد عبارة الشارح والوجه فيه عدم الصحة في الجميع أه قال عش قوله والوجه فيه أى في المقيس عليه وعليه فيمكن الفرق بين رؤية بعض البصل وبعض الحب بأن الغالب أن السنبلة الواحدة

يجوز بيع أصله وحده أو قبل أثماره بدون شرط القطع أى أن نوى واصلح للأثمار (قول المصنف إلا بشرط قطعه) فان باعه بشرط قطعه فاختلف بعد قطعه فما خلفه للبايع بخلاف ما لو باعه بشرط قلعه فقطع فان ما خلفه للشترى (فرع) المتجه جواز بيع نحو القصب والحسن مزروعا إذ لم يستتر في الأرض منه إلا الجدور التى لا تقصد للاكل مر (قول المصنف فان بيع معها) عبارة الرضى فرع لا يصح بيع زرع لم يشتد حبه ويقول وان كانت تجز مرارا إلا بشرط القطع أو القلع أو مع الأرض أه (قوله) أو بيع وحده (بقل) فليس التقدير أو بيع الزرع الأخضر كابتداء من التركيب (قوله) وما أفهمه المأثن) أى حيث قال جاز بلا شرط (قوله مطلقا) ينبغى أن معناه سواء بدأ صلاحه أم لا لأن معناه سواء بيع مع أصله أو وحده لظهور انتفاء المحذور إذ أبيع مع أصله فلا حاجة لشرط القطع (قول المصنف ظهور المقصود) فلا يصح بيع نحو الفجل والجزر والحسن لاستتار المقصود أو بعضه وكذا القصب أن استتر بعض المقصود منه مر (قوله) وشعير) ينبغى في الشعير أنه لا بد من رؤية كل سنبلة ولا يقال رؤية البعض كافية وذلك كالجوفرت أجزاء الصبرة لا يكفي رؤية بعضها فليأمل (قوله) بل القياس فيما تفريق الصفة) قياس ذلك تفريق الصفة في بيع زرع الحنطة فيصح فيما عدا سنبالها لظهوره وعلى هذا أقول أنوار الاتى أنفا لا يجوز بيع الجوز في الفشرة العليا مع الشجر يكون معناه قصر البطان على الجوز دون الشجر بل يصح فيه تفريقا للصفة قد يقال القياس البطان في الجميع في جميع هذه الصور لأن شرط تفريق الصفة كون

فيصح في المرنى فقط ان

عرف بقسطه من الثمن
وكون رؤية البعض هنا
تدل على الباقي غالباً بنوع
نعم ان فرض ذلك في نوع
بخصوصه لم تبعد الصحة في
المثل نظير ما يأتي في قصب
السكر (والعديس) بفتح
الذال (في السبل) وجوز
القطن قبل تشقيقه (لا يصح
يعدون سنبله) لاستتاره
(ولا معه في الجديد)
لاستتار المقصود بما ليس
من مصلحته والمنهى عن
بيع السبل حتى يبيض أى
يشد كما في رواية يحمل
على سبل نحو الشعير جمعا
بين الأدلة وفي الأنوار
لا يجوز بيع الجوز في
القشرة العليا مع الشجر
وقياس امتناع بيع القطن
قبل تشقيقه ولو مع شجره
(ولأبأس بكلام) وهو بكسر
أوله وعاء نحو الطلع (لا يزال
إلا عند الأكل) بفتح
الهمزة وأما مضه ومها فهو
المأكول كرمان وطلع
نخل وموز وبطيخ
وباذنجان لان بقاءه فيه
من مصلحته ومثل ذلك
ما يكون بقاءه فيه سببا
لادخاره كرز وعلس
ومن زعم أن الأرز
كالشعير إنما هو باعتبار
نوع منه كذلك وإنما لم
يصح السلم في الأرز
والدلس في قشرته

لا يختلف جها برؤية بعض الحب تدل على فاقه ورؤية الظاهر من البصل لا تدل على باقيه (قوله ان
عرف بقسطه) أى ان أمكن التقييط والباطل في الجميع وهو ظاهر (قوله هنا) أى في البصل والدخن
(قوله والعديس) أى والسمسم نهاية ومعنى (قوله والنبي الخ) رد لدليل القديم (قوله مع الشجر)
أى بان يورد العقد عليه مع الشجر أمالو اورد على الشجر وحده صح ولم يدخل الجوز كما هو ظاهر وكذا
يقال في قطن يتي سنتين فليأمل وفي الروض وشرحوه لا يعتبر تشقق القشر الا على من نحو الجوز بل هو
للبيع مطلقا (الخ) سم (قوله وقياس امتناع الخ) تقدم له من الجزم به بعد قول المصنف وبعد التناثر
للبيع (الخ) ع (قوله وقياسه الخ) حاصله انه يتمتع ببيع ذلك منفردا فلا يتغير الحكم ببيعه مع الشجر
ومثله كل ما يتمتع ببيع منفردا بخلاف نحو الطلع وفي الروض وشرحوه تشقق جوز عطب أى قطن يتي سنتين
أى سنتين فأكثر كتناثر النخل فتبيع المستغريره ان اتحد فيها ما ذكره وما لا يتي من أصل العطب أكثر من
سنة ان يبيع قبل تكامل قطنه لم يجز إلا بشرط القطع سواء خرج الجوز أو لا وبعد تكامله فان تشقق جوز
صح لظهور المقصود (الباطل لا يستتار قطنه) باختصار وقوله أولا كتناثر النخل قال الشارح في شرح
العباب فان يبيع اصله قبل خروج الجوز أو بعده وقبل تشقيقه فهو للبشرى ولا فهو للبايع وتشقق بعضه
وان قل كتشقق كله فلم ان غير المشقق تارة يصح وتارة لا يصح فانظر الضابط وكان ما يتي سنتين
لمقصود الأصل فيصح وان لم يتشقق ودخل تبعا وغيره المقصود الثمرة ففصل فليأمل (قوله سم قول المتن
(ولأبأس) أى لا يضر (قوله) وهو بكسر) أى قوله وايضا في النهاية (قوله وعاء نحو الطلع) أى فالمراد
بالكلام هنا المفرد تجوز نظير ما سأتى قريباه رشيدى (قوله كرمان) الى المتن في المغنى (قوله الأرز
كالشعير) أى فى ان له كما واحد (قوله إنما هو) ابدله النهاية بعلقه (قوله وإنما لم يصح الخ) فلم يجوز البيع

الباطل أيضا معلوما ليتمكن التوزيع وقد تقدم قول المصنف ولو باع أراضع بذرا وزرع لا يفرد بالبيع
باطل في الجميع وقبل في الأرض قولان (قوله) ومثل الشارح الزرع المذكور بالفحل المستور بالأرض والبر
المستور بسنبله وعلل البطلان في الجميع بالجهل بأحد المقصودين الموجب لتعدد التوزيع لا يقال بل يمكن
التوزيع بعد العقد إذا علم الباطل لأن العبرة بالعلم حال العقد بدليل قوله زرع لا يفرد ثم رأت من قال
الأوجه البطلان فيها هو يؤيده ما قدمته من قول المصنف ولو باع الخ (قوله فيصح في المرنى فقط) قياس
ما قاله أنه لو ورد العقد على المرنى وحده صح وهو ظاهر وقوله ان عرف بقسطه أى ان أمكن التقييط (قوله
باطل في الجميع كما هو ظاهر (قوله مع الشجر) أى بان يورد العقد عليه مع الشجر أمالو اورد على الشجر
وحده صح ولم يدخل الجوز كما هو ظاهر وكذا يقال في قطن يتي سنتين فليأمل وفي الروض وشرحوه لا يعتبر
تشقق القشر الا على من نحو الجوز بل هو للبايع مطلقا (الخ) (قوله وقياسه الخ) حاصله انه يتمتع ببيع ذلك
منفردا فلا يتغير الحكم ببيعه مع الشجر ومثله كل ما يتمتع ببيع منفردا بخلاف نحو الطلع وفي الروض وشرحه
وتشقق جوز عطب أى قطن يتي سنتين أى فأكثر كتناثر النخل فتبيع المشقق غيره ان اتحد فيها ما ذكره وما
لا يتي من أصل العطب أكثر من سنة ان يبيع قبل تكامل قطنه لم يجز إلا بشرط القطع سواء خرج الجوز أو لا
او بعد تكامله فان تشقق جوز صح لظهور المقصود (الباطل لا يستتار قطنه) باختصار وقوله أولا كتناثر
النخل قال الشارح في شرح العباب فان يبيع اصله قبل خروج الجوز أو بعده وقبل تشقيقه فهو للبشرى والا فهو
للبيع وتشقق بعضه وان قل كتشقق كله فلم ان غير المشقق تارة يصح وتارة لا يصح فانظر الضابط
وكان ما يتي سنتين المقصود الأصل فيصح وان لم يتشقق ودخل تبعا وغيره المقصود الثمرة ففصل فليأمل (قوله
امتناع بيع القطن) أى بان يورد العقد على خصوصه وقوله قبل تشقيقه أى لاستتار المقصود بما ليس من
صلاحه (قوله وإنما لم يصح السلم في الأرض الخ) فلم يجوز البيع للأرز في قشرته ولو السلم فيه في قشرته الأسفل
دون الأعلى ونقل عن المصنف من صحة السلم في الأرض على الأصح يحمل على المشعور وما خضب الكتان
فيجوز ببيع لان المقصود ظاهره والساق في طائفة كنبوى التمر ولا يجوز السلم في الكتان إلا بعد تقصته (قوله)

لمأبى فيه (وماله كإمان) منى كإمان استعجاله في المفرد مجاز الإذ هو جمع كلمة أوكم بذكر أوله قياساً مثناه كان أوكامتان (كالجزر واللوز والبالا) أي القول (يباع في قشره الأسفل) لأن بقاءه فيه من مصلحته (ولا يصح في الأعلى) على الشجر أو الأرض لاستناره بما ليس من مصلحته وفارق صحة بيع قصب السكر في (٤٦٦) قشره الأعلى بأن قشره ساتر لقله وقشر القصب لبعضه غلباً فروة بعضه دالة على

باقية وأيضاً فقشره الأسفل كثيراً ما يصح معه فصار كأنه في قشره واحد كالرمان ويظهر أن الكلام في بالاقلا لا يؤكل معه قشره الأعلى والاجاز كبيع اللوز في قشره الأعلى قبل انعقاد الأسفل لأنه ما كؤل كله (وفي قول يصح) يبيع في الأعلى (ان كان رطباً) لفظه رطوبته فهو من مصلحته وورجه كثيرون في بالاقلا بل نقله الروياني عن الأصحاب والأئمة الثلاثة والاجماع الفعل عليه وحكاية جمع أن الشافعي أمر الربيع بشرائه له بعد أن معرصة بان الربيع لم يصحبها وبفرض صحته فهو مذهبه القديم وقد بالغ في الام في تقرير عدم صحة بيعه وسياق في أحياء الموات الكلام على الاجماع الفعل قبل ومثله اللو يورد بأنها ما كولة كلها كاللوز قبل انعقاد الأسفل (وبدو صلاح الثمر ظهور مبادئ النضج والحلاوة) بأن يتموه ويلين أي يصفو ويجري الماء فيه (فيما) متعلق ببندو وظهور (لا يتلون وفي غيره) وهو ما يتلون بدو صلاحه (بأن يأخذ في الحرة أو السوداء) أو الصفرة نعم

لا لز في قشره والسلم فيه قشره الأسفل دون الأعلى اه سم (قوله لما يأتي) أي لأن البيع يعتمد المشاهدة بخلاف السلم فإنه بعد الصفات وهي لا تفيد الغرض في ذلك لا اختلاف القشر خففوزاً أو تلو أن عقد السلم عقد غرر فلا يضم إليه غرر آخر بل حاجه وما نقل عن فتاوى المصنف من أن الأصح جواز السلم في الأرض محمول على المشهور نهاية ومعنى (قوله استعجاله) أي اللفظ الحكام وكذا ضمير الإذ هو جمع (قوله قياس مثناه) أي منى كلمة أوكم قول المتن (والبالا) بتدوير اللام مع التصور ويكتب بالياء وبالتخفيف مع المد ويكتب بالالف وقد يقصر اه نهاية (قوله صحة بيع القصب) ينبغي ولو مزروعا لأن ما يستتر منه في الأرض غير مقصود غالباً كما روي فتاوى السيوطي وشراء القلقاس وهو مدفون في الأرض باطل سم على حج اه عش (قوله والاجاز) خلافاً للنهية والمعنى (قوله لحفظه) إلى المتن في النهاية (قوله والاجماع الفعل عليه) مبتدأ وخبر (قوله قبل ومثله اللوياً) أي الرطب اعتمده المعنى (قوله قبل انعقاد الأسفل) أي اشتداده قول المتن (وبدو الصلاح) قسمه الماوردي ثمانية أقسام أحدها اللون كصفرة المشمش وحمرة العناب وسواد الاجاص وبياض التفاح بخو ذلك ثانياً الطعم كحلاوة قصب السكر وحموضة الرمان إذا زالت المرارة ثالثاً النضج في التين والبطيخ ونحوهما وذلك بأن تلبس صلاته رابعها بالقو الاشتداد كالقمح والشعير خامساً الطول والامتلاء كالغلف والبقول سادساً بالكبر كالقنار سابعها بالشفاق كإمته كالقطن والجوز ثامناً بانفتاحه كالورد وورق التوت اه خطيب وعبارة حج ونهاى ورق التوت وهي أول اه عش (قوله بأن يتموه) إلى قول المتن ويتصرف في النهاية الاقوله والجل (قوله بأن يتموه اه) تفسير لظهور مبادئ النضج اه وقوله أي يصفو اه تفسير لقوله يتموه اه (قوله متعلق ببندو وظهور) أي على التنازع (قوله بدو صلاحه) موقعه ما بين الواو وفي المتن (قوله ان المدار اه) بدل من قوله ما فروه (قوله ان نحو الليمون اه) نائب فاعل يؤخذ (قوله المقصود منه) نعمت تمومه (قوله قبل صفته) ظرف يوجد (قوله وكبر القنار) عطف على الاشتداد اه رشدي (قوله والضابط اه) أي ضابط بدو صلاح الثمر وغيره ويرد على هذا الضابط نحو البقل فإنه لا يصح بيعه الا بشرط القطع كما مرع ان الحالة التي وصل إليها يطلب فيها غالباً اه عش (قوله واصل ذلك) أي الضابط (قوله

يضبط الاحتدولوباع حب الكتان وحده أو مع خشبه لم يصح كما هو ظاهر لاستنار الحب بما ليس من صلاحه كإلوانه من سابل البر وحدها أومع الزرع ولوباع الخشب وحده وعليه الحب ضح كما هو ظاهر للعلم بالمبيع فليتأمل وفي شرح م قال ابن الرفعه الكتان إذا بدا صلاحه يظهر جواز بيعه لأن ما يغزل منه ظاهر والساس في باطنه كالنوى في القشر لكن هذا لا يتم في رأى العين بخلاف القشر والنوى اه والأوجه ان محله أخذاً مأمراً بالمبيع مع بزره وبدو صلاحه والأفلا يصح كالخطة في سنبها اه بقى ما لو أطلق بيع خشب الكتان وعليه الحب وينبغي ان يصح وينزل على الخشب فقط لأنه بمنزلة شجرة نخل عليها ثمر مؤبر أو شجر نخل يخرج ثمره فإلا يتناول الحب كالإيتان والشجر المذكور ثم هو انما نقل مثل ذلك في نحو زرع الخطة لأن المقصود سنبها بخلاف الكتان فان المقصود خشبه فليتأمل (قوله وفارق صحة بيع قصب السكر) ينبغي ولو مزروعا لأن ما يستتر منه في الأرض غير مقصود غالباً كما روي فتاوى السيوطي في باب الشراء القلقاس وهو مدفون في الأرض باطل وكذا القصب في الأرض ان كان مستوراً بقشره أو يصح اه وفيما ذكره في القصب نظر (قوله والاجاز) ظاهر كلامهم بخلافه (قوله امر الربيع) يمكن أن يقال ان الربيع قلدي شراؤه القائل بصحته باذن الشافعي لكن يرد عليه انه يتتبع على يؤخذ مما قرره وان المدار على التهو ظاهر المقصود منه ان نحو الليمون بما يوجد تمومه لمقصود منه قبل صفته يكون مستثنى مما ذكر في المتون وبدوه في غير الثمر باشتداد الحب بان يتها لما هو المقصود منه وكبر القنار بحيث يحكي غالباً للاكل وفتح الورد ونهاى نحو ورق التوت والضابط بلوغه صفة يطلب فيها غالباً أو أصل ذلك تفسير أنس الراوى الزهو في خبر نهى عن بيع الثمرة حتى ترهى بان

تحمراً أو تصفياً (ويكنى بدو صلاح بعضه) أى الجنس الواحد وإن اختلف أنوعه (وإن (٤٣٧) قل) كحبة واحدة لأن الله تعالى أمّن علينا

بطيب النار على التدريج
ليطول زمن التفكه فلو شرط
طيب السكك لادى إلى
حرج شديد (ولو باع ثمر
بستان أو بستانين بدو صلاح
بعضه فعلى ما سبق فى
التأبير) فلا يتبع مالم يبد
مابدا إلا أن أحد الجنس
وإن اختلف النوع واتحد
البستان والعقدو الخ فلان
اختلفوا أحدهم هذه لم يصح
فيلم بدو صلاحه إلا بشرط
قطعه (ومن باع مابدا
صلاحه) ثم نمر أو زرع من
غير شرط قطعه أو قلعه
والأصل ملك البائع (لزمه
سقيه) أن كان بما يلقى إلى
أو أن الجذاز (قبل التخلية
وبدها) قدر ما ينمي به سقيه
التلف لأنه من تمتع التسليم
الواجب فشرطه على
المشتري بمطل للبيع أما
مع شرط قطع أو قلع فلا
يجب سقى كاحتش السكى إلا
إذا لم تلف قطعه إلا فى
زمن طويل يحتاج فيه إلى
السقى فيكلفه على الأوجه
أخذ من تعليمهم المذكور
وإن نظروا فيه الأذرى
وأما إذا لم يملك الأصل
بان باع الثمرة لمالك
الشجرة فلا يجب أيضا
لأقطاع العلق بينهما
(ويتصرف مشتر به بعدها)
أى التخلية لحصول القبض
بها كما مر مع بيان يعما
بعدا وأن الجذاز يتوقف

وإن اختلفت غايته (وقوله أنوعه) أى كبرى ومعتلى أه عش (وقوله كحبة الخ) أى من عنب أو بر أو
نحوه أه نهاية (وقوله مالم يبد) أى البستان أو كل من البستان أه نهاية (وقوله وإن اختلف النوع) أى
على الأصح كأم أه عش (وقوله والخ) تقدم فيه بحث فى التأبير حاصله أن حمل النخل الثانى يكون للبائع
إذا كان البيع بعد تأبير الخ الأول أو بعضه وقضيته أنه إذا بدو صلاح الخ الأول أو بعضه كنى عن صلاح
الثانى أه سم (وقوله من غير شرط قطعه الخ) أى بان باع مطلقا أو بشرط إبقائه أه عش (وقوله والأصل
الخ) سذكر محترزه بقوله وأما الخ (وقوله إلى أن الجذاز) صلة سقيه (وقوله قدر ما ينمي به) فلا يكتفى ما يدفع
عنه التلف والتعب بل لابد من سقى ينمي على العادة فى مثله أه عش (وقوله وبقيه) عطف معاير أه عش
(وقوله فشرطه على المشتري الخ) أى سواء شرط على المشتري سقيه من الماء المعدله أو من غيره أه عش
(وقوله وأما مع شرط الخ) محترزه قوله من غير شرط قطعه الخ (وقوله فلا يجب الخ) أى بعد التخلية مر قال
المحل ثم البيع يصدق مع شرط القطع ولا يلزم فيه السقى بعد التخلية أخذ من تعليل باقى ومفهوم لزوم السقى
قبل التخلية ثم يمكن حمله على ما ذكره الشارح بقوله إلا إذا لم يأت الخ لا يحنى إشعار عياره هذه بمحصول
القبض مع شرط القطع بالتخلية وتقدم ما فيه فى أوائل الفصل أه سم عبارة عش قوله مر لم يجب بعد
التخلية مفهومه وجوب السقى قبل التخلية وإن أمكن قطعه حالاً لم يذكر حرج هذا القيد قضيته أنه لا فرق
بين ما بعد التخلية وما قبلها وهو ظاهر لأن المشتري لا يستحق إبقاءه فلا معنى لتكليف البائع السقى الذى
ينمي ثم رأيت سم على حرج ذكر ما يوافق هذا فرأجعه وقد يقال بوجوبه قبل التخلية كما فهمه كلام الشارح
مر ويوجه بان التخصيص من البائع حيثما يحل بين المشتري وبينه فإذا تلف بترك السقى كان من ضمانه وقد
يصرح به قول المصنف أول باب المبيع قبل قبضه من ضمان البائع وإن البائع لا يبرأ باسقاط الضمان
عنه أه (وقوله إلا إذا لم يأت الخ) ظاهره أنه لا فرق فى وجوب السقى حينئذ بين ما قبل التخلية وما بعدها
أه سم (وقوله وأما إذا لم يملك الأصل الخ) من صور عدم ملك الأصل أيضا بيع الثمرة لثالث والظاهر أنه
لا يجب أيضا هنا على البائع أه سم (وقوله لا تقطع الخ) يؤخذ منه أن الحكم كذلك إذا باع الثمرة والشجرة
معاً سم على حرج بنى مالو باع الثمرة ولزى بدئهم باع الشجرة لعمر وهل يلزم البائع السقى أم لا فيه نظروا الأقرب
للزوم ويوجه بانه التزم له السقى فبيع الشجرة لغيره لا يسقط عنه ما التزمه وهذا بخلاف مالو باع الثمرة
لشخص ثم باعها للمشتري لثالث فإن البائع لا يلزمه السقى على ما يؤخذ من كلام سم على حرج وإن كان مالكا
للشجرة لأن المشتري الثانى يمتلئ من البائع الأول فلا علة بينهما ولكن نقل عن شيخنا الزى بآى أنه يلزمه
السقى لكونه أنه التزمه ببيع أه عش وإلى هذا ميل القلب (وقوله أى التخلية) إلى قوله مع بيان فى النهاية
(وقوله كأم) أى فى المبيع قبل قبضه أه نهاية وقال الكردي أى عند قول المتن وقبض العقار أه (وقوله على
نقلها) تقدم ما فيه أه سم وسياق مثله عن عش أنفا (وقوله وأمعيا) أى قول المتن فإن سمح فى النهاية
(وقوله لما تقرر من حصول القبض بها) أى وإن كان بيع الثمر بعد أو أن الجذاز كما تقدم فى المبيع

الشافعى أكله تقليد لا تمتاع التقليد عليه (وقوله والخ) تقدم فيه بحث فى التأبير حاصله أن حمل النخل الثانى
يكون للبائع إذا كان البيع بعد تأبير الخ الأول أو بعضه وقضيته أنه إذا بدو صلاح الخ الأول أو بعضه
كنى عن صلاح الثانى (وقوله فلا يجب) أى بعد التخلية مر قال المحل ثم البيع يصدق مع شرط القطع ولا
يلزم فيه السقى بعد التخلية أخذ من تعليل باقى ومفهومه لزوم السقى قبل التخلية ثم يمكن حمله على ما ذكره
الشارح بقوله إلا إذا لم يأت الخ لا يحنى إشعار عياره هذه بمحصول القبض مع شرط القطع بالتخلية وتقدم
ما فيه فى أوائل الفصل (وقوله إذا لم يأت الخ) ظاهره أنه لا فرق فى وجوب السقى حينئذ بين ما قبل
التخلية وما بعدها (وقوله وأما إذا لم يملك الأصل الخ) من صور عدم ملك الأصل أيضا بيع الثمرة لثالث والظاهر أنه لا يجب
هنا على البائع (وقوله لا تقطع الخ) يؤخذ منه أن الحكم كذلك إذا باع الثمر والشجرة معاً (وقوله على نقلها)

القبض فيه على نقلها (ولو عرض لمالك) أو معيب (بعدها) من غير ترك سقى واجب (كبرد) بفتح الراء أو اسكانها كما يحطه فالجذب أنه
من ضمان المشتري لما تقرر من حصول القبض بها لخبير مسلم أنه صلى الله عليه وسلم أمر بالتصدق على من أصيب فى ثمر اشتراه

قبل قبضه اءعش أى خلافا للتحفة (قوله ولم يسقط الخ) فلو كانت من ضمان البائع لاسقط صلى الله عليه وسلم الديون التي لحقت من ثمن الثمار التالفة اه كرى (قوله من ثمنها) أى الثرفكان الاولى التذكير (قوله غيره) أى مسلم (قوله وضع الجوائح) أى عن المشتري جمع جائحة وهى العاهة والآفة كالربح والشمس والاغربة أى بوضع ثمن متلف الجوائح اه بجزى (قوله بين الدليلين) أى خبرى مسلم المارين آتفا (قوله اما إذا الخ) محذوف قوله من غير تركسنى واجب أى واما لو عرض التعيب من ذلك فسباق فى المتن اه رشيدى (قوله الواجب عليه) أى بعد التخلية كما هو صريح الكلام اه سم أى وتقدم ما فيه (قوله فهو من ضمانه) أى فيفسخ العقد اه سم أى كسباقى فى قوله حتى تلف بذلك انفسخ العقد عقب المتن الاق اه رشيدى (قوله ضمنه جزما) أى المشتري وهو واضح عامر من عدم وجوب السقى على البائع وقياسه ان مثل ذلك مالو باعها لغير مالك الشجرة حيث قلنا بعدم وجوب السقى عليه اه عش (قوله كالوكان الخ) أى وقد تلف بعد التخلية والمراد ان كونه من ضمان المشتري لا خلاف فيه حيث انه اه عش (قوله او بدوا الخ) عطف على نحو سرقته (قوله بزم من الخ) هذا القيد لما يحتاج اليه إذا أنشأ المهلك من ترك السقى أما إذا لم يكن كذلك فلا حاجة اليه لما تقدم ان البيع بعد قبضه من ضمان المشتري اه عش (قوله اما ما قبلها الخ) محترز قول المتن بعدها أى اما المهلك الذى عرض قبل التخلية فن الخ (قوله فن ضمان البائع) أى فيفسخ العقد بتلفه وكان يفيق له ذكره ليطهر معنى قوله عقبه فان تلف الخ ولعله سقط من النسخ اه رشيدى وقد يقال إن فى صنع الشارع احتياكا (قوله فن ضمان البائع) ظاهره وإن كان التلف والتعيب بترك السقى لما شرط قطعه اه عش (قوله انفسخ فيه فقط) أى ويخير المشتري فى الباقي إن كان التلف قبل القبض اه عش وياقنى فى الشرع وعن شرسى العباب والمنهج ما يصرح بان قول قبل القبض ليس بقيد (قوله فلو تعيب الشر الخ) الظاهر انه لا يشترط فى التعيب هنا عرض ما ينقصه عن قيمته وقت البيع بل المراد به ما يشمل عدم موه كونه مواعدا من غير ما يوجب عليه السقى قدر ما ينميه وبقية من التلف اه عش (قوله فلو تعيب الشر الخ) قال فى الروض فان آل اى التعيب إلى التلف وهو اى المشتري عالم أى به ولم يفسخ فهل يغرم له البائع اى البدل لعدوانه ام لا اى لتقصير المشتري بترك الفسخ مع القدرة وجهان قال فى شرحه الوجه الثانى وبسط الاستدلال له اهم وقوله الوجه الخ اعتمده النهاية والمغنى وقال السيد عمر ولعل محل الخلاف فى غير مقدار الارش اما مقدار فبستهقه المشتري قطعا فليتأمل اللهم إلا ان يقال المشتري مقصر بترك الفسخ والحال ما ذكر فلا راس له ايضا اه (قوله منفرد الخ) فيه إشارة إلى عدم الخيار إذا بيع مع الشجرة او من مالك الشجرة أى لعدم وجوب السقى حيث تدعى البائع اه سم (قوله ما يسقى الخ) الموصول واقعة على الماء عبارة النهاية والمغنى والاياعب هذا كله ما لم يتعد السقى فان تعذر بيان غارت العين او انقطع النهر فلا خيار له كما صرح به ابو على الطبرى ولا يكفى فى هذه الحالة تكليف ماء آخر كما هو قضية نص الام وكلام الجوينى فى السلسلة اه قال عش قوله تكليف ماء اخر ظاهره وان قرب جدا اه قول المتن (فه الخيار) أى فورا اه عش (قوله كالسابق على القبض) يفيد ان الكلام فيما بعد التخلية اه سم عبارة العباب مع شرحه للشارح وفى شرح المنهج نحوها وإن تلفت الثمرة بعطش انفسخ البيع مطقا اى قبل التخلية وبعدها لاستناد التلف

ولم يسقط ما لحقه من ثمنها غيره أنه أمر بوضع الجوائح إما محمول على الاولى أو على ما قبل القبض جمعا بين الدليلين أما إذا فرض المهلك من ترك البائع للسقى الواجب عليه فهو من ضمانه ولو كان مشتري الثمر مالك الشجرة ضمنه جزما كالوكان المهلك نحو سرقة أو بعد وأن الجذاذ بزم من بعد التأخير فيه تضييعا أما ما قبلها فن ضمان البائع فان تلف البعض انفسخ فيه فقط (فلو تعيب) الثمر المبيع منفردا من غير مالك الشجرة (بترك البائع السقى) الواجب عليه بأن كان ما يسقى منه باقيا بخلاف ما إذا فقد (فله) أى للمشتري (الخيار) لان التعيب الحادث بترك البائع ما زامه كالسابق على القبض

تقدم ما فيه (قوله الواجب عليه) أى بعد التخلية كما هو صريح هذا الكلام وقوله فهو من ضمانه أى فيفسخ البيع (قوله فلو تعيب الشر) قال فى الروض فان آل اى التعيب إلى التلف وهو اى المشتري عالم أى به ولم يفسخ فهل يغرم له البائع اى البدل لعدوانه ام لا اى لتقصير المشتري بترك الفسخ مع القدرة وجهان قال فى شرحه الوجه الثانى وبسط الاستدلال له وعبارة العباب فان انضى اى التعيب إلى تلفه فان لم يعلم به أى بالانضمام إلى التلف المشتري حتى تلف انفسخ اى البيع وإن علم به ولم يفسخ فى غرم البائع له وجهان اه (قوله منفرد الخ) فيه إشارة إلى عدم الخيار إذا بيع مع الشجرة او من مالك الشجرة اى لعدم وجوب السقى حيث تدعى البائع (قوله بخلاف ما إذا فقد) أى فلا خيار بالتعيب بترك السقى (قوله كالسابق على القبض)

ومن ثم لو تائب بانه نسخ العقد كما نفرد (ولو بيع قبل) او بعد بنو (صلاحة بشرط فطوره لم ينع حق ملك غاري بكونه من ضمان المشتري)
بالم بشرط فطوره لشره بعه من ثم قطع بعضه بكونه من ضمانه وقطع بعض آخر بكونه (٦٦٩) من ضمان البايع قال الاذرى لوجه

له اذا اخر المشتري عن ادا
(ولو بيع تمر) او زرع بعد
بدو الصلاح وهو بما يندر
اختلاطه او يتساوى فيه
الامر ان او يجهل حاله صح
بشرط القطع والابقاء ومع
الاطلاق او بما (يغلب
تلاحقه واختلاط حادثه
بالموجود) بحيث لا يتميزان
(كثين وقناء) وبطبيع لم
يصح الا ان يشترط المشتري
يعني احدا العاقلين ويوافقه
الاخر (قطع تمره) او زرع
عند خوف الاختلاط
فصح البيع حيثن لزوالم
المحذور فان لم يتفق قطع
حتى اختلط فسك في قوله
(ولو حصل الاختلاط فيما
يندر) فيه الاختلاط او
فيما يتساوى فيه الامر ان
او يجهل في الحال (فالظاهر
انه لا ينسخ البيع) لبقاء
عين المبيع وتسليمه ممكن
بالطريق الاتي فزعم
المقابل تعذره بمنع وان
صححه المصنف في بعض كتبه
واطال جمع متأخرون في
انه المذهب (بل يتخير
المشتري) اذا وقع الاختلاط
قبل التخلية لانه كسب
حدث قبل التسليم ومنه
يؤخذ اعتماد ما دل عليه
كلام الزايفي انه خيار عيب
فيكون فوريا ولا يتوقف
على حاكم لصدق حد العيب

الى ترك السقي المستحق وان تعيدت به اى العطش ولو بعد القبض مع امكان السقي بتغير المشتري وان قلنا
الجامحة من ضمانه لا ستند العيب الى ترك السقي المستحق اه (قوله ومن ثم) اى من اجل ان المستند الى
السابق على القبض كالسابق عليه (قوله لو تائب) اى كلاه وبعضه (قوله) انفسخ العقد) اى في الكل او
البعض (قوله ولو تلف به) اى بترك البايع السقي اه رشيدى (قوله كما نفرد) اى بقوله اما اذا عرض الخ
قول المتن (ولو بيع) اى نحو تمره (قوله حتى هلك) اى بجائحه نهاية قال سم اى بعد التخلية اه وقال ع ش
اى ولا فرق بين كونه قبل التخلية او بعدها اى اى كاشفide التعليل الاتي (قوله وقطع بعض الخ) كذا
في النهاية وقال الرشيدى هو م ر تابع في هذا للتخلفه ولكن الذى في قوت الاذرى ماضى ولا وجه للخلاف
اذا طال به البايع بالقطع واخر عن ادا ولا سيما اذا الزمه الحاكم به اه (قوله قال الاذرى الخ) خبر قوله
وقطع بعض الخ وخبر له راجع اليه (قوله بعد بدو الصلاح) اى واما قبله فقد مر انه لا يصح الا بشرط القطع
مطلقا (قوله يندر اختلاطه) اى الغالب فيه عدم الاختلاط قول المتن (يغلب تلاحقه) اى يقبنا اخذامن
قوله قبل او يجهل الخ اه ع ش وفي هذا الاخذ نظر ظاهر بل الماخوذ منه الظن لا اليقين (قوله كثين
وقناء وبطبيع) هذه امثلة للتمر ومثاله لاربع بيع البرسيم ونحوه فلا يصح الا بشرط القطع لانه ما يغلب
فيه التلاحق بزيادة طوله او اشتباه المبيع بغيره وطريق شرائه للري ان يشتري بشرط القلع ثم يستاجر
الارض مدة يتاقي فيها رعيه وفي هذه تكون الربة للمشتري امان اشتراه بشرط القطع واخر بالتراضى او
دونه فالزيادة للبائع حتى السنا بل فان بلغ البرسيم الى حالة لا يغلب فيها زيادة واختلاط صح بيعه مطلقا وبشرط
القطع والابقاء حتى يستوفيه بالرعى او نحوه اه ع ش قول المتن (لم يصح) اى لا تنفاه القدرة على التسليم نهاية
وشرح المنهج (قوله عند خوف الخ) متعلق بالقطع (قوله فان لم يتفق قطع) اى قطع ما يغلب تلاحقه او
اختلاطه بالتراضى او دونه (قوله فسك في قوله الخ) اى حكمه كالحكم المذكور في قوله الخ قول المتن (ولو
حصل الاختلاط) اى قبل التخلية او بعدها لكن يتخير المشتري قبل التخلية كايخير بالا بق قبلها لا بعدها
لا انتهاء امر بها اه ايعاب (قوله بالطريق الاتي) اى انفا في السوادة (قوله في بعض كتبه) وهو شرح
الوسيط اه سيد عمر (قوله ومنه) اى من التعليل (قوله السابق) اى في باب العيوب اه كردى (قوله
ويترقب الخ) عطف على التراخي (قوله بفتح الميم) اى قوله نعم في النهاية لا قوله له ورجحه السيكي ويجزى
(قوله به) واغترفت الجهة بالموهوب للحاجة كاي قبل نظيره في اختلاط حمام البرجين ع ش وسيد عمر
ويجيزى (قوله وملك به) اى يملك المشتري بسبب الاعراض ما عرض عنه المشتري اه كردى زاد الحلجى من
غير صيغة فليس له الرجوع فيه اه (قوله ايضا) اى كالمبه (قوله هنا) اى في مسألة الاختلاط زاد النهاية كافي
الاعراض عن السنا بل اه (قوله بخلافه عن النعل) اى لو اعرض البايع عن النعل التالى لا تدخل في البيع
لم يملكها المشتري اه كردى (قوله لتوقع عودها الخ) حاصله ان الاختلاط هنا لما كان مانعا من توقع عوده
حسالى بد البايع ضعف معه الملك فال باعراض وان النعل لما توقع عودها حسالى يد البايع لم يزل الملك عنه
بمجرد الاعراض اه سيد عمر (قوله للبائع) عبارة النهاية الى المشتري قال ع ش عبارة حجج البايع وتصور بما
اذا بيعت الدابة منعولة بعل ذهب او فضة وما في الشارع م ر بما اذا فعلها المشتري بعل غير هائم رد هابعب
قديم ولا يخالفه اه (قوله وان طالت المدة) اى مدة الاعراض عن النعل اه كردى قول المتن (سقط خياره)
ويبنى ان مثل ذلك مال وقع الفسخ والمساحة معا فسقط خياره رعا لبقاء المقدس وما قد رجح كثير من
الاصحاب انه يتخير البايع اولا اه ع ش (قوله للمنة) اى من جهة البايع على المشتري اه ع ش (قوله
يفيد ان الكلام فيما بعد التخلية) (قول المصنف حتى هلك) اى بعد التخلية (قوله يندر اختلاطه)

السابق عليه فانه بالاختلاط صار ناقص القيمة لعدم الرغبة فيه حيثن وقال كثيرون على التراخي ويترقب على الحاكم لانه لقطع النزاع للعيب
(فان سمح) بفتح الميم (له البايع بما حدث) بهية او اعراض وملك به ايضا هنا بخلافه عن الفعل لرفع عودها للبائع وان طالب المدقة سقط
خياره في الاصح) لزوال المحذور ولا اثر للمنة هنا لانها في ضمن عقد وفي مقابلة عدم فسخه وقضية كلامه كاصله والروضة

واصلا تخير المشتري اولا
 حتى تجوز له المبادرة بالفسخ
 فان بادر البائع وسمع سقط
 خياره قال في المطلب وهو
 مخالف لنص الشافعي
 والاصحاب على ان الخيار
 البائع اولا واورحه السبكي
 وغيره ويوجب بان الخيار
 منافع لوضع العقد فحيث
 امكن الاستغناء عنه لم يصح
 اليه ووجب مشاوره
 البائع اولا لعله يسمع
 فيستمر العقد ويجرى ما
 ذكر في شراء زرع بشرط
 القطع ولم يقطع حتى طال
 ونحو طعام او مانع اختلط
 بمثله بما لا يتميز عنه قبل
 القبض بخلاف نحو ثوب او
 شاة مثله فان العقد يفسخ
 فيه لانه متقوم فلا مثل
 له يؤخذ بدله اما لو وقع
 الاختلاط بعد التخلي فلا
 انفساخ ايضا لا خيار بل
 بناء على ما قلنا في رد الثوب
 واصل في المشتري اذا ذيل بعدها
 لما قلنا في رد المتأخر ولو
 جرى شراء ثوبين على ما كان
 في ثوبين وجوب شرطه لقطع
 العقد في ثوب واحد او في
 لا خيار له ما في رد الثوب
 لصاحبها فيفسخ المتفق عليه
 ان الذي للبائع على الخمر
 للمشتري على ما قلنا لا
 خيار له ولا مزية في
 مذهبنا احتطنا في هذا

بخله في امر (تنبه) ما ذكر في الزرع اذا طال وهو اجزم به غير واحد (٤٧١) تنبأ المتولى قال لان زيادة الزرع زيادة

قدر لاصفة فكانت حتى
السنايل للبايع مخلاف
ما لو شرط القلع فان الزيادة
للمشتري لانه ملك الكل
اه وهو وجه مدر كالسكن
الذي يصرح به كلام الامام
 وغيره ان الزيادة للمشتري
 في شرط القطع ايضا ويؤيده
 قول الشيخين ان القطن الذي
 لا يبق اكثر من ستة
 كالزرع فاذا باعه قبل خروج
 الجوز في ابعده وقبل تكامل
 القطن وجب شرط القطع ثم
 ان لم يقطع حتى خرج الجوز
 فهو للمشتري لحدوثه على
 ملكه قال الاذري وهذا
 هو المختار وان نازع فيه
 ظاهر النص (ولا يصح بيع
 الحنطة في سنبها بصافية)

من التبن (وهو المحافلة) من
 الحقل يفتح فسكون جمع
 حقلة وهي الساحة التي
 تزرع سميت محافلة لتعلقها
 بزرع حقل (ولا) بيع
 (الوطب على النخل بتمرو هو
 المزانية) من الزبن وهو
 الدفع سميت بذلك بيناتها
 على التخمين الموجب للتدافع
 والتخاصم وذلك لثبته صلى
 الله عليه وسلم عنهما رواه
 الشيخان وقسراف رواية
 بما ذكر وجه فادها ما فيها
 من الرباع عدم الرؤية في
 الاولى ومن ثم لو باع زراعا
 غير ربوي بحب او برا

مراده بالانفاخ فيما ياتي فسخ الحاكوه والقرب فليراجع (قوله بخلافه في امر) اقول فيه بحث اذا دل
 فيما امر ايضا للمشتري على المبيع وللبايع على ما حدث اه سم (قوله فكانت حتى السنايل للبايع) اعتمده
 الشهاب الرمي اه سم واعتمده النهاية ايضا (قوله وهذا هو المختار) اي ما صرح به كلام الامام وغيره قال
 في شرح الارشاد على الاول قد يفرق بان المقصود منه هو القطن لا غيره فوجب جعل جزوة للمشتري بخلافه
 هنا فان الزرع مقصود كسنايله فامكن جعلها للبايع دون اه سم (قوله من التبن) الى قوله وزعم في
 النهاية الا قوله وتوطئة لقوله (قوله سميت) اي المحافلة بمعنى القعد وكذا ضمير لتعلقها (قوله محافلة) اي
 بهذا اللفظ فيه شبه استخدام وكذا الامر في نفايزه الا في (قوله وذلك) اي عدم صحة المحافلة والمزانية (قوله
 رواه) اي النبي اي داله (قوله فسادهما) اي المحافلة والمزانية (قوله من الربا) اي لعدم العلم بالمعاملة
 فيهما اه معنى (قوله في الاولى) اي المحافلة (قوله زرع غير ربوي) اي قبل ظهور الحب اه نهاية
 واسنى قال سم قوله قبل ظهور الحب قد يقال لاحاجة الى هذا القيد بعد تنقيذ الزرع بكونه غير ربوي اذ
 لا فرق حينئذ بين ما قبل ظهور الحب وما بعده الا ان يريد بالزرع ما جبر ربوي وبكونه غير ربوي انه حشيش
 غير ما كول كحشيش زرع البر فحينئذ يتجه القيد للاحتراز عما لو ظهر حبه فانه يتمتع حينئذ بحبه اه
 ومقتضى هذا ان القيد المذكور موجود في بعض نسخ الشرح ايضا (قوله غير ربوي) بان لم يؤكل اخضر
 عادة كالقمح مثلا اه ع (قوله وتقابض) راجع للمعطوف فقط (قوله اذ لا ربا) اي في صورتين
 وهي في الاولى ظاهر وفي الثانية لوجود التقابض اه ع (قوله اذ لا ربا) يؤخذ من ذلك انه اذا كان ربويا
 كان اعتيد اكله كالخلة امتنع بيعه بحبه وبه جزم الزركشي اه نهاية (قوله لتسبيتهما) اي لافادة التسمية
 (قوله وتوطئة) عطف على قوله لتسبيتهما لكنه لا يظهر بالنسبة الى المحافلة (قوله وهى ما يفر دالخ) لعل
 المراد لعله وقوله في المتن وهو بيع الرطب الخ لعل المراد شرعاهم على منبيع اي وذلك لان قوله جمع عربية

سمح له البايع بشرته (قوله بخلافه في امر) اقول فيه بحث اذ الديقامر ايضا للمشتري على المبيع وللبايع
 على ما حدث فليتأمل (قوله فكانت حتى السنايل للبايع) اعتمده شيخنا الشهاب الرمي واعلم انهم قالوا ان
 من اراد شراء زرع او نحوه قبل بدو صلاحه لربعه فطريقه ان يشتره بشرط القطع ثم يستاجر الارض
 وحينئذ قضية كون الزيادة للبايع انه لو لم يرعه حتى زاد واطال امتنع الرعي بغير رضا البايع لان الزيادة له
 وهي غير متميزة فالأخلص له ان يشتره بشرط القلع ثم يستاجر الارض (قوله قال الاذري وهذا هو المختار
 الخ) قال في شرح الارشاد على الاول قد يفرق بان المقصود هو القطن لا غيره فوجب جعل جزوة
 للمشتري بخلافه هنا فان الزرع مقصود كسنايله فامكن جعلها للبايع دون اه انتهى واعلم انه صرح في الروضة
 بان لم يشتري اصل نحو بطيخ شرط القطع فلم يقطع حتى انمر كانت الثمرة للمشتري ولا يخفى ان المفهوم من
 كلامهم انه لو اشتري شجرة بشرط القطع فلم يقطع حتى انمرت كانت الثمرة للمشتري فاما مسألة الروضة
 المذكورة فيمكن ان تجري الفرق المذكور فيها اذا صول نحو البطيخ شديدة باصول القطن المذكور اما
 مسألة الشجرة المذكورة فقد تشكل على الفرق فليتأمل الا ان يجاب بان من شأن الشجر ان يقصد ثمرته
 والزرع ان يقصد جميعه (قوله قبل ظهور الحب) قد يقال لاحاجة الى هذا القيد بعد تنقيذ الزرع بكونه غير
 ربوي اذ لا فرق حينئذ بين ما قبل ظهور الحب وما بعده الا ان يكون اراد بالزرع ما جبر ربوي واراد بكونه
 هو غير ربوي انه حشيش غير ما كول كحشيش زرع البر فحينئذ يتجه القيد للاحتراز عما لو ظهر حبه فانه
 يتمتع حينئذ بحبه ولهذا عبر في الروض بقوله او باع زراعا قبل ظهور الحب اي بحب جاز لان الحشيش غير
 ربوي اه قال في شرحه يؤخذ منه انه اذا كان ربويا كان اعتيد اكله كالخلة يتمتع بيعه بحبه وبه جزم
 الزركشي اه وظاهره امتناع بيع الخلة وان لم يظهر حبها بحبها وهذا يقتضى ان حشيشها مع حبها جنس
 واحد والاصح البيع بشرط التقابض (قوله وتقابض) راجع لقوله او برا الخ دون ما قبله اذ لا ربا فيه

صافيا بشعير وتقابض في المجلس جاز اذ لا ربا صرح بهذين لتسبيتهما
 بما ذكره والا فقد علم امر في الربا وتوطئة لقوله (ویرخص فی) بيع (المرابا) جمع عريقه وهى ما يفر دلا كل لمر وهاغن حكم باقى البستان

(وهو) اى يبعها المقبوض من السياق كقادرته (بيع الرطب) والحق به الماوردى وغيره البسر لان الحاجة اليه كهي الى الرطب (على النخل بتمر) لا رطب (فى الارض او) بيع (العنب) والحاق الحصرم به الذى عنه شارح قياساعلى البسر غلط كاقاله الاذرى ليدو صلاح البسر وتاهاى كبره فالحرص يدخله بخلاف الحصرم فيها ونقل الاسنوى له عن الماوردى مردود بان الصواب عنه البسر فقط (فى الشجر بزبيب) لخير الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم نهى (٤٧٣) عن بيع الثمر اى بالمثلثة وهو الرطب بالثمر اى بالفوقية ورخص فى بيع العرية ان

يقتضى ان العرايا هي التخلات التى تفرد لاكل وتفسيرها ببيع الرطب يناهض فاشار الى منع التناهي بما ذكره اه ع ش (قوله اى يبعها) اى يبع ثمرها اه سم (قوله والحق به الماوردى الخ) جزم بالالحاق النهاية (قوله فيها) اى بدو الصلاح وتاهاى كبره اه ع ش (قوله بان الصواب عنه) اى النقل الصواب عن الماوردى قول الماتن (فى الشجر) اى على الشجر او جعل الشجر ظرفا مجازا اه ع ش (قوله اى بالمثلثة) لا اخصر الاوضح بالمثلثة اى الرطب و (قوله اى بالفتح الخ) الاولى بالفتح ويجوز الكسر اى نحو وصا (قوله ان فيه) اى فى العنب (قوله وذكر الارض للغالب) سكت الشارح بناء على ما اختاره من ان ذكر الارض للغالب عن ذكر النخل فى الرطب هل هو كذلك او هو قيد لاجال لخالفة هنا اذ لا معنى للرخصة حينئذ بصري وقلوبى (قوله) واخذ شارح بمفهومه الخ (مضى عليه التاهاى بقوله) والمعنى عيار تهاوا فهم كلامه انهما لو كانا معا على الشجر او على الارض انه لا يصح وهو كذلك خلافا لبعض المتأخرين حيث ذهب الى انه جرى على الغالب اذ الرخصة يقتصر فيها على محل ورودها اه قال سم يشكل عليهم ان محل ورودها الرطب وقد الحقوا به العنب وان الصحيح جواز القياس فى الرخص اه زاد ع ش فالظاهر من حيث المعنى ما جرى عليه البعض المذكور اه يبنى الشارح وشيخ الاسلام (قوله كىلا) اى مقدرا بكيلى اى وقت التسليم (قوله والترا) او بمعنى الواو (قوله) وانما يجوز بيع (الى قوله) وان لم يكن النخل فى النهاية (قوله خرص عليه) اى المالك (قوله وفيما دون خمسة الخ) عطف على فى تمر الخ (قوله نخر صا السابق) يعنى قوله ان تباع نخر صا (قوله بمثابة الخ) اى يبع مادونها بمثابة تمر (قوله مكيلا يقينا) راجع للمتن فكان الاولى بتقديمه على مثله (قوله لخيرهما) اى الصحيحين (قوله خرص) ببناء الفاعل (قوله ودونها الخ) مستأنف استدلال على الاختصاص بالدون اه ع ش (قوله) فاخذنا به ولا يجوز فيما زاد عليها قطعاً ومضى زاد على مادونها بطل فى الجميع ولا يخرج على تفريق الصفة كامر فى بابها نهاية اى من انه مستثنى من القاعدة ع ش (قوله لانا) اى اورشيدى وع ش (قوله) والاصح انه الخ او المراد بالخسة او مادونها انما هو من الجفاف وان كان الرطب الانا اكثر فان تلف الرطب او العنب فذلك وان جفف وظهر تفاوت بينه وبين التمر او الزبيب فان كان قدر ما يقع بين الكيلين لم يضر اه نهاية (قوله كد) مثال لما يقع به التفاوت الخ رشيدى وع ش (قوله وظهر فيه التفاوت) اى بين ماتمرو وبين ما خرص اه سيد عمر (قوله بان بطلان العقد) اى فى الجميع ولا يخرج على تفريق الصفة كامر عن النهاية (قوله وحل الطلان) الى قوله وتعدداً فيه تطويل (قوله المذكور) نعت للدون (قوله عليه) اى على الدون المذكور (قوله بما مر) اى قبل باب الخبر اه كردى عبارة ع ش اى من تعبد البائع او المشتري او تفصيل الثمن انتهى (قوله ويحصل) اى التقابض (قوله

تباع بنخر صا اى بالفتح ويجوز الكسر بنخر صا ياكلها اهلها رطباً وقيس به العنب بجامع انه زكوى يمكن خرصه ويدخر بابسه وزعم ان فيه نصاً باطل ومنع القياس فى الرخص ضعيف وذكر الارض للغالب لصحة بيع ذلك بتمر او زبيب بالشجر كىلا لا خرصا واخذ شارح بمفهومه فقال وافهم كلامه الامتناع اذا كان كل من الرطب او التمر على الشجر او الارض وهو كذلك اه وانما يجوز بيع العرايا فى تمر لم يتعلق به زكاة كان خرص عليه وضمن او كان دون النصاب او مملوك الكافر و (فيادون خمسة اوسق) بتقدير جفافه المراد بنخر صا السابق فى الحديث مثله تمر مكيلا يقينا لخيرهما ايضا رخص فى بيع العرايا فى خمسة اوسق او دون خمسة اوسق ودونها جائز يقينا فاخذنا به لان الشك مع اصل التحريم وافهم الدون اجزاء اى نقص كان والاصح انه لا دمن نقص قدر يزيد على ما يقع به التفاوت بين الكيلين

كما هو ظاهر (قول المصنف وهو بيع الرطب) عبارة الروض يصح بيع العرايا فى الرطب والعنب على الشجر خرصا بقدره من اليابس فى الارض كىلا ثم قال بشرط التقابض قبل التفرق فيسلم المشتري الثمر اليابس بالكيل ويحلى بينه وبين النخل اه (قوله اى يبعها) اى يبع ثمرها وقوله كقادرته كان يمكن هذا التدوير وجعل العرايا اسماء فى الاصطلاح لنفس الاصطلاح كما هو ظاهر قول المصنف وهو بيع الخ (قوله وهو كذلك) اعتمدته ر قبل اذ الرخصة تقتصر فيها على محل ورودها اه وبشكل عليه ان محل ورودها الرطب وقد الحقوا به العنب وان الصحيح جواز القياس فى الرخص (قول المصنف وبشرط التقابض)

غالباً كد فلو بيع رطب وهو دون ذلك باعتبار الحرص لم يجب انتظار تمره لان الغالب مطابقة الحرص للجفاف فان تمر وظهر فيه والتفاوت اكثر مما يقع بين الكيلين بان بطلان العقد وحل الطلان فيما فوق الدون المذكور ان كان فى صفقة واحدة (و) اما (لوزاد) عليه (فى صفقتين) وكل منهما دون خمسة فلا بطلان وانما (جاز) ذلك لان كلا عقد مستقل وهو دون خمسة وتعدد الصفقة هنا بما مر فلو باع ثلاثة لثلاثة كانت فى حكم تسعة عقود (ويشترط التقابض) فى المجلس لانه يبع مطعوم مثله ويحصل (بتسليم الثمر) او الزبيب الى البائع او تسلمه

له (كيلا) لأنه منقول وقد يعقد مقدرا فاشترطه ذلك كما مر ذلك في مبحث القبض (والتخلي في النخل) الذي عليه الرطب أو الكرّم الذي عليه العنب وإن لم يكن النخل بمجلس العقد لكن لا بد من بقائهما حتى يفتح بمضى زمن الوصول إليه لأن قبضه إنما يحصل حينئذ فان قلت هذا ينافيه ما مر في الربا أنه لا بد فيه من القبض الحقيقي قلت منوع بل هذا في غير المنقول هو قبضه الحقيقي (٤٧٣) وما وقع في أصل الروضة وما يوم اشتراط

حضورهما عند النخل غير مراد وذلك لأن غرض الرخصة بما التفكه باخذ الرطب شيئا فشيئا إلى الجداد فلو شرط قبضه كيهات ذلك (والأظهر أنه) أي البيع المائل لما ذكر (لا يجوز في سائر الثمار) لتعدر خرصا باستارها غالبا وبه فارت العنب (وأنه) أي بيع العرايا (لا يختص بالفقر) وأن كانوا هم سبب الرخصة لشكايتهم له صلى الله عليه وسلم أنهم لا يجدون شيئا يشفون به الرطب إلا القليل العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب وبأن ذلك حكمة المشروعية ثم قد عديم الحكم كالرمل والاضطباع وهم هنا من لا نقاد بأيدهم

وإن لم يكن النخل) أي أو الكرّم (قوله هذا) أي قوله وإن لم يكن النخل إلخ مقتضى عدم اشتراط حضورهما عند النخل (قوله لا بد فيه) أي عقد الربوى (قوله معنوع) أي التناهي (قوله بل هذا) أي التخلي مع مضى الزمن المذكور اهـ (قوله وذلك) أي حصول القبض بالتخلي في النخل والكرّم (قوله كيه) أي المترقب على قطع الكل (قوله أي البيع المائل لما ذكر) أي بيع العرايا وأما أول الضمير به وإن كان راجعا إلى العرايا لأن خصوص العرايا لا يجري في غير الرطب والعنب اهـ كرى (قوله وبأن إلخ) الأولى ومع ان (قوله ذلك) أي السبب الخاص (قوله ثم) يضم المائنة عبارة الكرى كرى قوله ثم أي بعد أن ثبت المشروعية بسببها خاص قديم الحكم اهـ (قوله ومهما) أي الفقراء في العرايا (قوله من لا نقديه) أي وإن ملك أموا لا كثيرة غيره اهـ بجري عن الشيخ سلطان

باب اختلاف المتبايعين

أي فيما يتعلق بالمقدم من الحالة التي يقع عليها من كونه بشئ قدره كذا وصفه كذا عش اهـ بجري وفي عش على ما رأيت وما يذكر مع ذلك كالأشترى عبد الجاء بعد معيب إلخ اهـ (قوله ذكر) أي بناء المفعول أي خصهما المصنف بالذكر (قوله ذكر) أي قوله وبأن في النهاية الأقوله أي يترك إلى وصح (قوله في البيع) خبر ان (قوله الأغلب) نعت للبيع عبارة النهاية والاختلاف فيه أغلب من غيره اهـ وهي أوضح (قوله ولو غير محضة) كالصداق والخلع وصالح الدم اهـ عش (قوله كذلك) أي كالاختلاف في كيفية البيع (قوله وأصل الباب إلخ) أي الدليل على أصل الاختلاف أن كان ما أورده لا يثبت المقصود من التحالف ثم ما ذكره في الحديث الثاني قضيته أنه إذا حلف البائع على شيء يتخير المشتري بين الرضا به والفسخ وهو لا يوافقه ما هو مقرر من أنه متى قلنا بتحليف أحدهما قضى به على الآخر اهـ عش وسياق عنه في تفسير الحديث الثاني ما يلعبه الجواب (قوله فهو ما يقول رب السلعة) أي فالقول قول البائع اهـ كرى (قوله) أو هنا بمعنى (ال) أي بمعنى إلا أن يكون يتنازل بمضوبا اهـ كرى (قوله أو هنا إلخ) يمكن على هذا أن يكون محل قوله في الحديث فهو ما يقول رب السلعة على ما إذا حلف ونكل الآخر أو على ما إذا تراضيا بما قاله (قوله فيه أو يتنازل) على ما إذا حلفا ولم يرضيا بما يقوله أحدهما اهـ سم أي ففسخا (قوله) وتقدير لام الجزم) أي يكون يتنازل كما يجوز وما (قوله أمر البائع أن يحلف) أي كما يحلف المشتري اهـ عش (قوله) ثم يتخير المتبايع) أي بين الفسخ والإجازة (قوله إن شاء أخذ) أي بأن يتمتع عن الحلف ويرضى بما قاله صاحبه (قوله وإن شامرك) أي بعد الحلف والفسخ اهـ عش (قوله بأن يتمتع إلخ) والأولى بأن يرضى بما قاله صاحبه بعد التحالف (قوله الماخوذ منه التحالف) أي إذا نكل مدعى عليه اهـ سم (قوله أي العاقدان) أي قول المتنازل والجل في النهاية الأقوله أو مثلها أيضا مولاها (قوله وإن أراضيا مثلها) أي العاقدان

قال في الروض وشرحهما أن عقدا أو الثمر غائب فحضر أو حضر اهـ وقبض قبل التفريق جاز كالأشترى بربا بربا بربا غائبين وتقاض قبل التفريق وذكر الأصل مع ذلك ما لو غاب عن النخل وحضر عنده لخذه المصنف لأن القبض بالتخلي لا يقتضي إلى الحضور كما مر اهـ وقوله أو حضر اهـ أي بأن تماشيا من مجلس العقد على وجه لا يحصل معه افتراقهما إلى أن وصل إليه وقضاه

باب اختلاف المتبايعين

(قوله فهو) أي القول ما يقوله (قوله أو هنا بمعنى إلا) يمكن على هذا أن يكون محل قوله في الحديث فهو ما يقول رب السلعة على ما إذا حلف ونكل الآخر وعلى ما إذا تراضيا بما قاله وقوله فيه أو يتنازل اهـ على ما إذا حلفا ولم يرضيا بما يقوله أحدهما (قوله الماخوذ منه التحالف) أي إذا نكل مدعى عليه (قوله

(٦٠) - شرواني وابن قاسم - رابع الجزم بعيد من السياق كما هو ظاهر أيضا أنه صلى الله عليه وسلم أمر البائع أن يحلف ثم يتخير المتبايع إن شاء أخذ وإن شاء ترك وبأن يترك البين على المدعى عليه الماخوذ منه التحالف (إذا انفقا) أي العاقدان ولو وكيل أو قين أذن لهما سديهما كما هو ظاهر أو وليين أو مختلفين وبأن يراضيا مثلها مثلها أيضا

قال في اليعاب واطلاق الوارث يشمل مال كان بيت المال فيه لا وارث له غيره فهل يحلف الامام كما يشله
 كلامهم ولا فيه نظر اه ع ش واستوجه الاطلاق في عدم حلفه بجري (قوله موكلهما) اى وسيدهما
 العبدن الماذونين اه سيد عمر (قوله باليمين) عبارة النهاية بطريق اخرى اه (قوله كبتك بالف الخ)
 عبارة الروض وشرحه في فرع تصديق مدعى الصحة فلو قال بعتك بالف فقال برك خروا برك او بالف وزق خمر
 او قال شرطنا شرطافسد فانكر كراصر بذلك الاصل صدق مدعى الصحة لما مر وان قال بعتك بالف فقال بل
 بخمسائة تموزق خمر حلف البائع على نفي المقدس بان يقول لم يسم في العقد خمر ثم تحالفا لبقاء النزاع في قدر
 اثمن اه والظاهر انه اذا صدقنا مدعى الصحة في الصورة الاولى لا تثبت الالف بقول البائع بل يؤمر المشتري
 ببيان الثمن ولو نجسه فان بين شيئا صحيحا وواقفه البائع فذاك وان خالفه تحالفا ثم رابت في شرح العباب
 مايو واقفه وظاهره انه يعمل بالموافقة حينئذ وان خالف ما دعاه الاخر او لا سم باختصار (قوله فاذا
 حلف البائع الخ) تصوري لثبوت الصحة باليمين ففائدة حلفه صحة العقد في جميع المبيع ولكن لا تثبت
 الالف لهذا الاحتجاج الى التحالف بعدو حينئذ فيظهر ان المشتري يحلف كادعى فليراجع اه رشيدى (قوله)
 بل غير الولي والوكيل هنا كذلك) مفهومه انه هناك ليس كذلك فان كان وجهه انه وان كان مدعاه اقل الا
 ان للتحالف فائدة لان اراد هناك مهر المثل وقديكون كثر فهداه الفائدة تجرى في الولي والوكيل ثم قد
 لا يكون مهر المثل اكثر فهل يتقيد التحالف في الغير بما اذا كان اكثر او لافرقا اكتفاء بالفائدة في الجلة ثم
 رابت في شرح الارشاد قال ومدعى المشتري مثلا في المبيع اكثر او البائع مثلا في الثمن اكثر كذا قبل قياسا
 على الصداق وقياسه يقتضى ان عل ذلك اذا تحالفا لولى احدهما على الاخر على انه يمكن الفرق بان ثم مراد
 مستقر ارجع اليه وهو مهر المثل بخلافه هنا انتهى اه سم (قوله مدعى المشتري) بصيغة اسم المفعول في
 المضاف واسم الفاعل في المضاف اليه (قوله فلا فائدة للتحالف) وهذا واضح عند الزيادة في العدد مع الاتحاد في
 الجنس والصفة اما اذا اختلفا كان قال البائع بعتك بالف درهمو المشتري بمائة دينار وكانت الالف الدرهم في
 القيمة دون المائة فهل يكون الحكم كذلك او لا ولا يفرق بان البائع قد يكون له غرض في خصوص الدرهم اه
 سيد عمر والاقرب الثاني اخذا بما ياتي آ نفعان ع ش في المكسر (قوله كذهب الخ) مثال للجنس و (قوله)
 وكذهب كذا الخ) مثال للنوع و (قوله وكهجهج الخ) مثال للصفة (قوله كهصحيح او مكسر) يتكرر في كلامهم
 ذكرهما ويظهر ان المراد بهما المضروب وغيره فان المكسر المعروف الان لا يضبط بتعديده صحة البيع عند
 ارادته ثم رابت في المهمات في بيع الاصول والثمار ما يشير لحد ذلك وغبارته والكسرة قطعة من الدراهم
 والدنانير للحوائج الصغار وهما القرصاة انتهت اه سيد عمر (قوله او مكسر) اى وان لم يكن ما يدعيه البائع اكثر
 قيمة لان الاغراض تختلف بذلك اه ع ش (قوله ومنه) اى من الاختلاف ما وجب للتحالف اه ع ش (قوله)
 وقد يشمل الخ) محل تامل بالنسبة لمسئلة الكتابة الان يفرض فيما اذا كان العبد ثمنا فكان الاول تاخيرها
 كقوله نعم الخ الى شرح قول المصنف او قدر المبيع اه سيد عمر (قوله او الولادة) اى كان يقع الاختلاف
 كبتك بالف بل بخمسائة وزق خمر الخ) عبارة الروض وشرحه في فرع تصديق مدعى الصحة فلو قال
 برك بالف فقال بل برك خمر او برك او بالف وزق خمر او قال شرطنا شرطافسد فانكر كراصر بذلك الاصل
 صدق مدعى الصحة لما مر وان قال بعتك بالف فقال بل بخمسائة تموزق خمر حلف البائع على نفي المقدس بان
 يقول لم يسم في العقد خمر ثم تحالفا لبقاء النزاع في قدر الثمن انتهى والظاهر انه اذا صدقنا مدعى الصحة في
 الصورة الاولى لا تثبت بقول البائع بل يؤمر المشتري ببيان الثمن ولو نجسه فان بين شيئا صحيحا وواقفه
 البائع فذاك وان خالفه تحالفا ثم رابت في شرح العباب ما مضى قال القاضي وفيما اذا قال انما اشترت بخمر
 او ثمن مجهول وقال البائع بل بالف مثلا لا يمكن قبول قول البائع بل بحبس المشتري حتى يبين ثمنافان بين شيئا
 وواقفه الاخر فذاك ولا تحالفا ثم نظر فيه و اجاب عنه فراجعوه وظاهره انه يعمل بالموافقة حينئذ وان
 خالف ما دعاه الاخر او لا (قوله والوكيل هنا كذلك) مفهومه انه هناك ليس كذلك فان كان وجهه انه وان

موكلهما (على صحة البيع)
 أو ثبتت باليمين كبتك
 بألف فقال بل بخمسائة
 وزق خمر فاذا حلف البائع
 على نفي الخمر تحالفا (ثم) إذا
 اختلفا في كفيته كقدر
 الثمن وكان ما يدعيه البائع
 أو وكيله أكثر أخذنا ما
 يأتي في الصداق بل غير الولي
 والوكيل هنا كذلك كما هو
 ظاهر فيشترط أن يكون
 مدعى المشتري مثلا في
 المبيع أكثر والبائع مثلا
 في الثمن أكثر وإلا فلا
 فائدة في التحالف (أو
 صفته) أو نجسه أو نوعه
 كذهب أو فضة وكذهب
 كذا وكذا وكهصح أو
 مكسر ومنه اختلافهما في
 شرط نحو رهن أو كفاالة
 أو كونه كاتباً وقد يشمل
 ذلك كله قوله صفته نعم إن
 اختلافنا في العقد هل هو قبل
 التأخير أو الولادة أو بعد
 أحدهما لم يتحالفوا أن يرجع
 الاختلاف إلى قدر المبيع
 لأن ما وقع الاختلاف فيه
 من الحل والثرة تابع

لا يصح ايراداه قد عليه صدق البائع فيه يمينه اذا اصر بقاءه لم يكون ثم لم يزعم (٧٥) المشتري ان البيع قبل الاطلاع او الحمل صدق على

الوجه لان الاصل حينئذ عدمه عند البيع (او الاجل) كان ادعاه المشتري وانكره البائع (او قدره) كيوم او يومين (او قدر البيع) كصاع من هذا بدرهم فيقول بل صاعين منه به ولو اشترى ثوبا على انه عشرون ذراعاً ثم قال البائع اردنا ذراع اليد وقال المشتري بل ذراع الحديد فان غاب أحدهما عمل به اخذاً عما مر في النقد وان استويا في الغلبة بطل العقد لما مر ان النية هنا لا تكن وان اتفقا عليها فان اختلفا في شرط ذلك اتجه التحالف ووقع لبعضهم خلاف ما ذكرته فاحذرهم ثم رأيت الجلال البلقي ذكر بحثاً ما يوافق ما ذكرته حيث قال ما حاصله اطلاق الذراع يلد الغالب فيها ذراع الحديد ينزل عليه فان اختلفا في ارادته ولم ادر اذ ذراع اليد او العمل صدق مدعى ذراع الحديد لانه الغالب ولا تحالف لان دعوى الآخر مخالفة للظاهر فلم يلتفت اليها فان اتفقت غلبة أحدهما وجب التعيين والافسد العقد اه وقال في موضع اخر لو قال المشتري اردنا ذراع الحديد والباع اردنا ذراع اليد لم يكن اختلافاً في قدر المبيع لانه معين فلا تحالف وانما هذا

بعد الاستغناء عن الثمن في اذا كان المبيع غير آدمى او بعد التميز في اذا كان آدمياً وكان البائع مدعى ان البيع وقع بعد الاستغناء والتميز ايضاً او لا فالبيع من اصله باطل على مدعى البائع لحكمة التفريق اه رشدي (قوله) لا يصح ايراد العقد عليه قد يقال المشتري لم يدع ايراد العقد عليه بل تبعيته وهذا يخالف في الثانية قولهم واللفظ للروض في الباب السابق وكذا طلع النخل مع قشره اى يصح بيعه الا ان يخص بالمقطوع دون الباقي على اصله وفيه نظرو الاحسن تصوير ما هنا ببيعته على اصله من غير شرط القطع فانه باطل لانه بيع قبل الصلاح بلا شرط قطع مر اه سم (قوله) ومن ثم اى اجل ترجيح جانب البائع هنا بالاصالة (قوله) لم يزعم اى ادعى اه عرش (قوله) ان البيع قبل الاطلاع او الحمل) ينبغي ان صورة المسئلة ان يقول البائع البيع بعد الاطلاع والتأخير وبعد الحمل وانفصال الولد وقول المشتري بل هو قبل الاطلاع والحمل امالو كانت حاملاً او الثمرة غير مبرورة واختلفا في مجرد كون الثمرة والحمل قبل البيع او بعده فلا معنى للاختلاف فان البيع ان كان قبل الحمل والاطلاع قد دنا في ذلك المشتري وإن كان قبل البيع قد دخل في المبيع تبعانهم يظهر اثر ذلك فيما لو رد المبيع ويبى وزعم المشتري أن الاطلاع والحمل وجدا بعد البيع فيكونان من الزيادة المتصلة فلا يتبعان في الرد البائع انهما كانا قبل البيع فهما من المبيع اه عرش وقوله وانفصال الولد اى واستغنا عن الثمن في غير الادمى وتميزه في الادمى كمر من الرشدي وقوله امالو كانت الخ اى حين الاختلاف (قوله) قبل الاطلاع او الحمل) اى فيكون الثمرة او الحمل له اه عرش (قوله) صدق على الوجه) كذا في شرح الروض قال مر في شرحه والاصح تصديق البائع اه سم (قوله) كان ادعاه الى قوله ولو اشترى في النهاية (قوله) عمل به) يدل على الغالبة احدهما حينئذ وانظر ما مر في النقد هل يشمل مع حالة الاطلاع في حالة النية مع الاختلاف فيها اه سم اقول ما سيذكره عن الجلال صريح في الشمول (قوله) عما مر) اى في الشرط الخامس من شروط المبيع (قوله) لما مر) اى في اوائل كتاب البيع في شرح قول المصنف او فقدان ولم يغلب أحدهما اشترط التعيين اه كردى (قوله) هنا) اى في الاستواء في الغلبة (قوله) وان اتفقا) غاية (قوله) عليها) اى على نية أحدهما بخصوصه (قوله) في شرط ذلك) اى احد الذراعين بخصوصه (قوله) بحثاً) اى لا يتقلا (قوله) ما يوافق الخ) مفعول ذكر (قوله) الغالب فيه الخ) نعمت بكه (قوله) ينزل الخ) خبر اطلاق الذراع (قوله) وجب التعيين) اى باللفظ (قوله) انتهى) اى حاصل ما قاله الجلال (قوله) لم يكن اختلاف في قدر المبيع لانه معين) لك ان تقول يؤخذ من قوله لانه معين ان العقد ورد على معين مرى وحينئذ فالجملة بمقدار ذرعه لا تقتضى البطلان فالاختلاف ليس الا في شرط خارج والجملة فيه لافى عين المبيع ولا تؤدى جهالته الى جهالة عين المبيع مع رويته فيلتامل حق التامل وبه يعلم ما في قول الشارح السابق بطل العقد مع فرضه ان المشتري ثوب المتبادر منه التعيين اه سيدعمر (قوله) المقصود منه) اى

كان مدعاه أقل الآن للتحالف فائدة لأن المراد هناك مهر المثل وقد يكون أكثر فلهذه الفائدة تجرى في الولي والوكيل ثم قد لا يكون مهر المثل أكثر فهل يتقيد التحالف في الغير بما اذا كان أكثر او لا فارقا كسفه بالفائدة في الجملة ثم رأيت في شرح الارشاد قال ومدعى المشتري مثلاً في المبيع أكثر او البائع مثلاً في الثمن أكثر كذا قيل قياساً على الصدق وقياسه يقتضى أن محل ذلك اذا تحالفوا على أحدهما مع الآخر على أنه يمكن الفرق بان ثم مر ادستقر ارجح اليه وهو مهر المثل بخلافه هنا اه (قوله) لا يصح ايراد العقد عليه قد يقال المشتري لم يدع ايراد العقد بل تبعيته وهل يخالف في الثانية قولهم واللفظ للروض في الباب السابق وكذا طلع النخل مع قشره اى يصح بيعه الا ان يخص بالمقطوع دون الباقي على اصله وفيه نظار والاحسن تصوير ما هنا ببيعته على اصله من غير شرط القطع فانه باطل لانه بيع قبل الصلاح بلا شرط قطع مر اه (قوله) صدق على الوجه) كذا في شرح الروض قال مر في شرحه والاصح تصديق البائع اه (قوله) عمل به) يدل على الغالبة أحدهما حينئذ وانظر ما مر في النقد هل يشمل مع حالة الاطلاع حالة النية مع الاختلاف فيها (قوله) بطل العقد) اى حيث لم يغلب أحدهما والا عمل بالغالب اخذاً بما ذكره اولاً فتامله (قوله)

كما اذا باع أرضاً على أنها مائة فخرجت ناقصة فيخبر المشتري كالعيب فان أجاز فبطل الثمن اه المقصود منه وفيه نظر ظاهر والفرق بينه وبين

مانظر بهما انهما تم متفقان على شرط المائة ثم النقص عنها المنزل منزلة العيب لجاء التخيير واما هاتهما مختلفان في ان المبيع عشرون بالحد بدو باليد فلم يتفق على شيء فكان يجوز لا فبطل العقد ولا ينافي ما ذكرته وذكره قول الماوردي والقيصري في السلم يشترط في المذروع ان يكون بذراع الحد يدان شرطه بذراع اليد (٤٧٦) لم يجز لانه مختلفاه لان محل ما قالا فيه في الذمة وما هاتفي المعين وبفرض كونه في الذمة

من قول الجلال في موضع آخر وكذا تخيير بينه (قوله وما نظره) أي جعله نظير أو موقوله كما إذا باع أرضا الخ (قوله فبطل العقد) أي حيث لم يغب احدهما أو العمل بالغالب اخذا بما ذكره أو لا فقامت له اسم (قوله ما ذكرته) أي من جواز شرط غير ذراع الحد يد (قوله في الذمة) قضية هذا العيب الصحة في المعين مع اختلاف الذراع وهو ممنوع اه سم اقول لا يظن وجه المنع من قول الشارح وعلم قدره أي انه ذراع الاربع بالحد يد مثلا (قوله كما انهمه التعليل) وهو قوله لا ينعى تخلف (قوله في مختلف) خبر فعله أي محل ما قالا في ذراع مختلف (قوله بان عين) كذراع زيد قول المتن (ولا بينة) الوالو للحال (قوله لاحدهما) إلى قوله والاجل في النهاية الا قوله في عين المبيع أو الثمن فقط تحالفوا وقوله ويظهر الى تحالفا (قوله) وقدر لم الخ) عطف على قول المتن أو لا بينة (قوله) وقدر في حالة التنازع) سياقي المحترزات في كلامه اه سم (قوله) وبقي الخ) عطف على لزوم العقد وجري المعنى والنهاية على ان بقاء العقد قيد دون لزوم العقد (قوله) وكل منهما مدع ومدعى عليه) لا يخفى ان الخبر انما يشهد لحلف كل منهما من جهة كونه مدعى عليه لا من جهة كونه مدعى فلا بد من دليل للجهة الثانية التي نمرتها الحلف على الابتناء اه رشدي (قوله السابقان) أي في قوله واصل الباب الخ (قوله الا ان يجب الخ) لا يخفى ما فيه من التكلف والتسقف والمنافة لظاهر الحديث اصرح به اما أولا فلا قصاره ^{في قوله} في الأول على قوله فهو ما يقول الخ وفي الثاني على تخلف البائع واما ثانيا فآثر تبيينه على التبيين تخيير المشتري لا الفسخ الا في تفصيله اه سيد عمر (قوله هي) أي الزيادة وكذا تخييرها (قوله) وخرج بانقضاء الخ) علم ما مر ان مرادهم بالاتفاق على الصحة وجودها نهاية ومعنى قال ع ش قوله ما مر أي في قوله أو ثبتت اخاه (قوله) وبقوله الخ) كقولهم ويزم وبيق الاتيين عطف على قوله بانقضاء الخ (قوله) لا فرق) أي بين الاختلاف في زمن الخيار والاختلاف بعده فتحالفان في الأول كالثاني اعتمدته النهاية والمعنى وفاقا للشارح (قوله وفي القراض) بان قال المقرض قارضتك دائره وقال العامل بل دراهم أو قال مائة وخمسين فقال بل مائة اه ع ش (قوله والجعالة) وجعلا أي القراض والجعالة من المعاداة لان العامل فهم لا يعمل بجائنا أو اعامل طامعا في الربح والجعل اه ع ش (قوله) أو التلّف الذي يفسخ به العقد) بان كان الخيار للبائع وحده أو تلف المبيع في يد المشتري بعدم السقي الواجب على البائع وبه يدفع ما قيل كيف يكون التلف بعد القبض موجبا لانقضاء مع ان المبيع من ضمان المشتري أو ان المراد تلف المبيع في يد البائع بعد قبضه للثمن اه ع ش عبارة الرشدي أي بان كان قبل القبض بأفة أو اتلاف البائع اه (قوله) وورد) الى قوله وما في الانوار في المعنى الا قوله أو الثمن وقوله ويظهر الى تحالفا وقوله وله الصرف الى والاجل (قوله على الضابط) أي قول المصنف اذا انفقال الخ أي على منعه (قوله) اذا لم يترد) أي الادعاء ان (قوله) مع انهما اتفاقا الخ) أي فيشملة الضابط وليس من افراده (قوله) فيحلف كل الخ) فترفع على قوله فلا تحالف (قوله ادعى عليه) ببناء المفعول (قوله على الاصل) أي اصاله النبي (قوله) ولا فسخ) يعني لم يبق عقد حتى يفسخ لانه يحلف كل ارتفع مدعى الآخر كردي ورشدي عبارة ع ش قوله ولا فسخ أي بل يرتفع العقدان لمخلفهما فيقبض العبد والجارية في يد البائع ولا شيء له على المشتري ويجب عليه رد ما قبضه منه قبله المشتري منه أو الا كان كمن أقر لشخص بشي وهو ينكره فيقبض تحت يد البائع الى الرجوع المشتري واعتراه به ويصرف البائع فيه بحسب الظاهر اما في الباطن فالحكم بحال فيما في الذمة) قضية هذا الصنيع الصحة في المعين مع اختلاف الذراع وهو ممنوع (قوله وبقي الى حالة التنازع)

فحلّه كما أفهمه التعليل في مختلف اما اذا علم بان عين وعلم قدره فيصح كما في تعيين ميكال متعارف (ولا بينة) لاحدهما يعتد بها فشمعل ما لو كان لكل بينة وتعارفتا لا طلاقا ما ار اطلاق احدهما فقط او لكونها ارختا بتاريخين متفقين وقدر لم العقد وبقي الى حالة التنازع (تحالفا) لما في الخبر الصحيح ان العين على المدعى عليه وكل منها مدع ومدعى عليه وقد يشكل عليه الخبر ان السابقان الا ان يجب بانه عرف من هذا الحديث زيادة علمها هي حلف المشتري ايضا فاخذناهما وخرج بانقضاء الخ اختلافهما في الصحة أو العقد هل هو بيع أو مبة فلا تحالف كما ياتي وبقوله ولا بينة ما لو كان لاحدهما بينة فانه يقتضى له بها أو لهما بينتان مؤرختان بتاريخين مختلفين فانه يقتضى بالاولى ويلزم ما لو اختلفا مع بقاء الخيار فلا تحالف على ما نقله واقراه لا مكان الفسخ بغيره لكن الجمهور كما أفهمه كلامهما على أنه لا فرق واعتمده جمع

متأخرون كما أطبقوا على التحالف في القراض والجعالة مع جوازها من الجانبين والكتابة مع جوازها من جانب الفرض على ويبقى ما لو اختلفا في الثمن أو المبيع بعد القبض مع الاقالة أو التلف الذي يفسخ به العقد فلا تحالف بل يحلف مدعى النقص لانه فارم وأورد على الضابط اختلافهما في عين المبيع والثمن معا كعبتك هذا العبد بهذه المائة درهم فيقول بل هذه الجارية بهذه العشرة الدنانير فلا تحالف من اذ لم يترد ادعى على شيء واحد مع انهما اتفاقا على بيع صحيح واختلفا في كَيْفَتِهِ فيحلف بكل على نفى ما ادعى عليه على الاصل ولا فسخ

ولو اختلفا في عين المبيع او الثمن فقط تخالف او في عين المبيع والثمن في الذمة وانفقا (٧٧ ع) على صفته وقد رواه واختلفا في احدهما يظهر ان

مثل ذلك عكسه بان مختلفا في عين الثمن والمبيع في الذمة تتحالفا على المنقول المعتمد خلافا لقول الاسنوي ومن تبعه لا تتحالف

على ما في نفس الامر نظير ما يأتي في قوله وله التصرف فيه ظاهرا الخ اه (قوله ولو اختلفا في عين المبيع أو الثمن فقط) اي وانفقا على الثمن في الاول وعلى المبيع في الثانية وهما معينان فهما (قوله والثمن الخ) اي والحال ان الثمن اه ع شر (قوله في احدهما) اي الصفة او القدر (قوله والمبيع الخ) الواو للحال (قوله تتحالف) جواب لقوله او في عين المبيع والثمن الخ (قوله لا تتحالف) اي لان الثمن ليس بمعين حتى يرتبط به العقد اه سم (قوله فان اقام البائع الخ) هذا تفريع على عدم التحالف اه سم (قوله ويقر العبيدية) اي المشتري ويلزمه الثمنان لعدم التعارض في البتتين اه ع شر (قوله وله التصرف فيه) وعليه نفقته نهاية أي العبد ع شر (قوله لو كان) اي ما ادعاه البائع و اقام به البينة (قوله احتياطا) عبارة النهاية لاعتراقه بتحريم ذلك عليه اه (قوله والاجل الخ) اي وإن لم يكن قبضه المشتري جعل الخ (قوله وينفق) اي القاضي (قوله من كسبه) متعلق بيقف (قوله باعه وحفظ الخ) عبارة النهاية باعه إن راه وحفظ ثمنه اه (قوله إن راه) يعني عنه قوله ولا (قوله وما في الانوار) هو الاصح فلا يجعل عند القاضي بل يترك في يد البائع شرح مر اه سم أي وعليه نفقته ع شر (قوله بشرأه الغير الخ) خبر ان (قوله للملكة بمال) الجاران متعلقان بالشراء (قوله يلزمه) اي يلزم المال الغير للبائع (قوله فهو) اي إقرار البائع هنا (قوله اما على التحالف) إلى المتن في النهاية المعنى (قوله اما على التحالف الخ) اي ما ذكر من قوله فان اقام البائع بينة إلى هنا مفرغ على عدم التحالف الذي قال به الاسنوي اما على التحالف الذي هو المنقول المعتمد فحلحه كرى (قوله على التحالف) اي فيما إذا اختلفا في عين المبيع والثمن في الذمة الذي قدم انه المعتمد اه ع شر (قوله فحلحه) اي التحالف و (قوله حيث الخ) يقتضي الحكم بتعارضهما حيثن وفيه نظر لان كلا لا يقتضي نفي ما أثبتته غيره فليتامل اه سم (قوله حيث لم يختلف) هكذا في شرح الروض عن السبكي وفيه نظر بل ينبغي العمل باليدين وإن اختلف تاريخهما ولا تتحالف لا اختلاف متاهتها فلا تعارض بينهما بمجرد اختلاف التاريخ فان ذكر ما يوجب التعارض اعتبر التعارض حيثن فليتامل وإذا قلنا انها يعمل باليدين فينبغي ان يجري حيثن هنا ما تقدم من ان العبد يقر يدا المشتري ومن تخريج الانوار المذكور سم على حج اه رشيدى (قوله ولا اقضى بمقدمة التاريخ) قد يترقب فيه بأن ما هنا في قضيتين مختلفتين وأمكن الجمع بينهما فلتقياس العمل بهما مع ما ذكر سم على حج اقول لان يقال إن ذلك مفرغ وض فيما لو انفقا على انه لم يجز الاعتدوا احدهما ع شر (قوله بما مر) إلى قول المتن وإذا تحالف في النهاية الا قوله غريمه (قوله لما مر) اي يعيد قول المصنف تتحالفا (قوله غريمه) اسقطه المعنى والتا به وقال الرشيدى قوله لم يفتني ما ينكره ويثبت الخ لا يخفى ان الضمان كلها راجعة إلى لفظ كل وهذه العبارة صوب من قول الشهاب بن حجر فينبغي ما ينكره غريمه ويثبت ما يدعيه هو اه أي بقوله ينكره وصوابه يدعيه أو إسقاط قوله لغريمه (قوله ومعلوم أن الوارث) سكت عن الموكل الذي قال فيما سبق انه كالوارث وفي معنى الوارث سيد العبد المأذون لكنه يحلف على البت بالطرفين سم على حج اي الاثبات والنفي لان فعل عبده فعله ع شر قول المتن (قوله ويبدأ بالبائع) اي استحبنا بالزوج في الصداق

ستأتي المحترزات في كلامه (قوله لا تتحالف) أي لان الثمن ليس بمعين حتى يرتبط به العقد (قوله فان اقام) هذا تفريع على عدم التحالف (قوله وما في الانوار) هذا هو الاصح فلا يجعل عند القاضي بل يترك في يد البائع مر وقوله اما على التحالف كذا في شرح مر (قوله فحلحه) اي التحالف وقوله حيث الخ يقتضي الحكم بتعارضهما حيثن وفيه نظر لان كلا لا يقتضي نفي ما أثبتته غيره فليتامل (قوله حيث لم يختلف الخ) هكذا في شرح الروض عن السبكي وفيه نظر بل ينبغي العمل باليدين وإن اختلف تاريخهما ولا تتحالف لا اختلاف متعلقهما فلا تعارض بينهما بمجرد اختلاف التاريخ فان ذكر ما يوجب التعارض اعتبر التعارض حيثن فليتامل وإذا قلنا انها تعمل باليدين فينبغي ان يجري هنا حيثن ما تقدم من ان العبد يقر يدا المشتري ومن تخريج الانوار المذكور (قوله ومعلوم أن الوارث) سكت عن الموكل الذي قاله فيما سبق انه كالوارث وفي

كلامه مدع ومدعى عليه فينبغي ما يذكره غريمه ويثبت ما يدعيه هو ومعلوم أن الوارث يحلف في الاثبات على البت وفي النفي على نفي العلم كاذكروه في الصداق (ويبدأ بالبائع) لان جانبه اقوى يعود المبيع الذي هو المقصود بالذات اليه بالفسخ الناشئ عن التحالف

ولأن ملكه قد تم على الثمن بالعقد ملك المشتري لا يتم على المبيع إلا بالقبض لأن الصورة أن المبيع معين والثمن في الذمة ومن ثم بدى بالمشتري في عكس ذلك لأنه أقوى حجتاً ويغير (٤٧٨) الحاكم بالبداية بايها أداه إليه اجتهاده فيما إذا كانا معينين أو في الذمة (وفي قول بالمشتري)

أفوجه بأنه بالمبيع (وفي قول بتساويان) لأن كلا مدع ومدعى عليه وعليه (فتخير الحاكم) فمن يدا بهما (وقيل يقرع بينهما فن قرع بدها فهو الخلاف في النذب لحصول المقصود بكل تقدير (والصحيح أنه يكفي كل واحد) منهما (يعين تجمع نفياً وإثباتاً) لاتحاد الدعوى ومن كل في ضمن مثبته وينبغي نذب يمينين خروجا من الخلاف لأن في مدركه قوة خلافا لما يوجهه المتن ومن ثم اعترض بأنه كان ينبغي التعبير بالذهب وإشعار كلام المتن كالمأوردى يمنع يمينين غير معول عليه (ويقدم التي نذباً لأنه الأصل في اليمين إذ حلف المدعي على إثبات قوله إنما هو لنحو قرينة لوث أو نكول ولا فائدة الإثبات بعده بخلاف العكس وإنما لم يكف الإثبات وحده ولو مع الحصر كابت إلا بكذا لأن الإيمان لا يكتفى فيها بالوإزام بل لا بد من الصريح لأن فهو نوع تعبد فيقول البائع إذا اختلفا في قدر الثمن والله ما بعت بكذا (ولقد أو إنما وحذفه من أصله لايهامه اشتراط الحصر بعت بكذا) ويقول المشتري والله ما اشتريت

كالبائع فيبدأ به لفوجه جانبه ببقاء التمتع له كقوى جانب البائع يعود المبيع له ولأن أثر التحالف يظهر في الصداق وهو بآله فكان كباثمه نهاية ومعنى قال عش قولهم راسحاً بما يستحب تقديم المسلم إليه في السلم والمؤجر في الاجارة والزوج في الصداق والسيد في الكتابة أن أنوار قول وبتوقف في المسلم إليه وينبغي تقديم المسلم مطلقاً سواء كان راس المال معنيان التقديم لآله وإن لم يكن معنيان في العقد يصير بغيره في المجلس وقبض المسلم إليه له كالمعين في العقد الثمن إذا كان معيناً بالمبيع في الذمة يبدأ بالمشتري والمسلم هاهو المشتري في الحقيقة اه وفي سلم ما يوافقه (قوله لأن ملكه قد تم الخ) بمعنى أن العقد لا يفسخ بطلفه بخلاف المبيع اه رشدي اقول بل لا يتصور تلفه (قوله وتخدير الخ) عطف على قوله بدا الخ (قوله وعليه) أي على القول بالتساوي اه عش (قوله فن قرع) أي خرجت له القرعة اه عش (قوله وخلاف الخ) أي المذكور بقوله ويبدأ بالبائع وفي قول الخ (قوله) ومن كل في ضمن مثبته) أي نفي معنى كل منها في ضمن إثبات مثبته فظاهر العبارة ليس مراداً كالاتي في أو المعنى المنفي من حيث نفيه في ضمن المثبت من حيث إثباته فادفع ما يقال ليس المنفي في حلف المشتري في ضمن مثبته اه بجري (قوله لما يوجه المتن) حيث عبر بالصحيح المشعر بفساد مقابله (قوله ومن ثم اعترض الخ) هذا التفرع محل تأمل اه سيد عمر ولم يظهر لي وجه (قوله وإشعار كلام المتن) كون المتن مشعر بذلك محل نظر اه سيد عمر ولم يظهر لي وجه النظر فان مقابل الصحيح لا يجوز تقليده (قوله بخلاف العكس) أي تقديم الإثبات على النفي لأنه إذا قال ما بعتك تسعين يبق لغيره ولقد بعتك بما فاتة قد تم تستفيد من النفي بخلاف ما لو قال بعتك لما فاتة يبق قوله وما بعتك تسعين مجرد التأكيد والتأسيس خير منه مقرر شهنا البالي اه عبد البر اه بجري (قوله وحذفه) أي إنما وظاهره أن كلامهما مذكور في الحر وهو غير مراد بل المراد أن المذكور في الحر إنما ذكروا لفظه عبارة المحلى وعدل إليها أي إلى ولقد بعت بكذا عن قول الحر رك الشارح وإنما بعت بكذا لأنه لا حاجة إلى الحصر بعد النفي اه عش (قوله عن النفي فقط الخ) عبارة النهاية عن النفي والإثبات أو عن أحدهما اه ولعل سكوت الشارح عن الأول أي النكول عنهما معالكون حكمه معلوماً عن الثاني بالاولى (قوله قضى للحالف) ظاهره أن النكول لو كان من الثاني قضى للاول يمينه بمجرد نكول الثاني وهو مشكل لأن اليمين كانت قبل النكول وهي قبله لا يعتد بها اه عش وقد يقال أنه مستثنى (قوله) وإن تكلمنا ولو عن النفي فقط اه نهاية (قوله عند الحاكم) إلى قوله ويشكل في المعنى (قوله) فخرج تحالفهما بانفسهما) ومثله فياذ كر جمع الإيمان التي ترتب عليها فصل الخصومة فلا يعتد بها إلا عند الحاكم أو المحكم اه عش (قوله بنفس التحالف) إلى التبيين في النهاية لا لقوله قال القاضي إلى أمثنت وقوله من غير سبب إلى فصيح (قوله الخبر الثاني) أي من الخبرين السابقين أول الباب (قوله) فان تخيره فيه) أي تخيير المشتري في الخبر الثاني (قوله بعد الحلف) قد يقال التخيير بعد الحلف لا يقتضي التخيير بعد التحالف اه سم وقد يجاب بان الحلف أقوى من التحالف فيقاس الثاني على الأول بالاولى (قوله) ولو أقام كل الخ) من تمتة قوله ولأن البينة أقوى الخ قالوا وفيه للحال رشدي (قوله) فالتحالف عبارة النهاية والمعنى قبل التحالف معنى الوارث سيد العبد المأذون لكنه يحلف على البت في الطرفين (قوله) ومن ثم بدى بالمشتري في عكس ذلك) قد يقال قياس ذلك البداية بالمسلم إذا كان راس المال معنيان في العقد لكنه أطلق في شرح العباب قوله والمسلم إليه في السلم والمؤجر في الاجارة والزوج في الصداق والسيد في الكتابة كالبائع ذكره في الأنوار اه وقضية خصوصاً مع قرينة نفي نه بالمذكورات البداية بالمسلم إليه مطلقاً فليجر الفرق بينه وبين البائع في الذمة بضمن معين فليراجع (قوله بعد الحلف) قد يقال التخيير بعد الحلف لا يقتضي التخيير بعد التحالف

بكذا ولقد اشتريت بكذا ولو نكل أحد هما عن النفي فقط أو الإثبات فقط قضى للحالف وإن تكلم معا وقف الأمر وكأها تركا بالباه الخصومة (وإذا اتحلفا) عند الحاكم أو الحق به المحكم فخرج تحالفهما بانفسهما فلا يؤثر فسحا ولا زوما (فالصحيح أن العقد لا يفسخ) بنفس التحالف للخبر الثاني فان تخيره فيه بعد الحلف صريح في عدم الانسحاق به ولأن البينة أقوى من اليمين ولو أقام كل منهما يمينه لم يفسخ فالتحالف

أولى (بل) أن أعرض عن الخصومة أعرض عنهما ولا يفسخ وان (تراضيا) على ما قاله أحدهما فأقر العمد يرضى لهما كمن يرضى بالموافق ما أمكن ولورضى أحدهما بدفع مطالبة صاحبه أجزأه الآخر عليه قال القاضي وليس له الرجوع عن رضاه كالأرضى بالبيع (والأ) يتفقا على شيء ولا أعرض عن الخصومة (فيسخا نه أو أحدهما) لأنه فسخ لاستدر الظلامة فأنشبه الفسخ بالبيع (أو الحاكم) لقطع النزاع ثم فسخ القاضي والصادق منهما ينفذ ظاهر أو باطنا كالو تقيلا وغيره ينفذ ظاهر فقط وزجج ابن الرقة (٤٧٩) أنه لا يجب هنا فور في الفسخ وبشكل

عليه ما تقرر من الحاقه بالبيع إلا أن يفرق بان التأخير هنا لا يشعر بالرضا للاختلاف في وجود المقتضى بخلافه ثم ونزع الاستوى في القياس على الإقالة الذي نقله الشيخان وأقره بان كلاً وقال ولو بحضرة صاحبه بعد البيع فسخته لم يفسخ ولم يكن إقالة وإنما تحصل الإقالة أن صدرت باليجاب وقبول بشرط أن يكون المتأخر جواً بالمتصلاً ودان تمكين كل واحد من التحالف من الفسخ كتراضيهما به من غير سبب وقدر أنه في معنى الإقالة فصح القياس (نتيجه) ظاهر قوله بل الخ أنه لو بادر أحدهما غلب التحالف بالفسخ لم ينفذ ويوافقه اشتراط غيره لفسخ إصرار أحدهما بعد التحالف على تنازعهما وقضية تعبير بعضهم بأن لها الفسخ عالم بتراضيهما نقوده ويؤيده ما تقرر في أن الفسخ هنا كهو بالبيع وفي رد كلام الاستوى وهو متجه وعليه فقد يقال المن لا ينافي هذا لأنه يصدق مع تلك المبادرة أنهم لم يتراضيا على شيء

باب المخرج (قوله) ولا أعرض عن الخصومة عبارة النهاية والمغنى واستمر النزاع (قوله) أقر (عقد) جواب وان تراضيا (قوله) ولورضى أحدهما (الخ) أي بقي الآخر على النزاع أه يجزئ (قوله) أجزأه الآخر (الخ) فإن قلت كيف يجزئ عليه مع أنه مدعاه مطلوب به أجب أن معنى أجزأه على بقاء العقد فليس له الفسخ حينئذ أه يجزئ قال ع ش هذا يشعر بأنه لو بادر أحدهما لفسخ عدم التحالف لم يفسخ وفي كلام حج أن الاستمرار ليس بشرط وظاهره أنه إذا بادر أحدهما ففسخ أنفسخ أه وقوله وفي كلام حج الخ يعني به ما يأتي في التنيه (قوله) فسخ القاضي والصادق منهما (الخ) أي وفسخهما معا أه معنى (قوله) وغيره) يعني فسخ غير الصادق منهما (قوله) ينفذ ظاهر (فقط) أي لا باطنا لانه تترتب على أصل كاذب وطريق الصادق إنشاء الفسخ إن أراد الملك غنا عا داليه فإن إنشاءه أيضا فذالو لا فقد ظفر بمال من ظله فيتملكه إن كان من جنس حقه وإلا فيعيه ويستوفى حقه من ثمنه وللشترى وطء الجارية حال النزاع وقبل التحالف على الأصح لبقا ملكه وفي جوازها بعدد وجهان وجهان كمال شيخنا جوازها أه معنى وقوله وللشترى الخ في النهاية مثله وظاهر أن جواز الوطء إنما هو إذا لم يعتمد الكذب واعتقد أنها المشتراة (قوله) أنه لا يجب هنا فور) اعتمده المغنى والنهاية (قوله) للاختلاف في وجود المقتضى أي مقتضى الفسخ فإن الاختلاف فيه يكون سبب التأخير أه كردي (قوله) ونزع الاستوى (الخ) عبارة النهاية بتمنازعة الاستوى في قياس ما تقرر على الإقالة الذي أخره دودة بان الخ قال ع ش قوله لم يفسخ بعد التحالف أه قال الرشيدى حاصل منازعته أن قياس الإقالة أنه لا يصح الفسخ من أحدهما دون الآخر وأنه لا بد من فسخهما معا أه (قوله) في القياس على الإقالة) أي بالنسبة لجواز استقلال أحدهما بالفسخ كاعلم من جوازه أه رشيدى (قوله) لم يفسخ) أي أو الحال أنه لا خيار ولا لعب أه سم (قوله) باليجاب) أي خاص بالإقالة أه كردي (قوله) جواها (متصلا) أي باليجاب بان لا يتخلل بينهما كلام أجنى وسكوت طويل على مأمراً أه ع ش (أه بان تمكين كل) أي هنا ع ش (توله) من الفسخ متعلق بالتمكين (قوله) كتراضيهما) زاد النهاية أي بلفظ الإقالة أه قال الرشيدى قوله أي بلفظ الإقالة أشار به إلى رد ما ذهب إليه الشهاب بن حجر تبعاً لما نقله الشيخان في بعض المواضع من أن لها التراضي على الفسخ من غير سبب أه (قوله) وقدر أنه) أي تراضيهما بالفسخ من غير سبب (قوله) لم ينفذ (الخ) هذا ظاهر النهاية والمعنى كاسر (قوله) إصرارهما) مفعول الاشتراط (قوله) على تنازعهما) متعلق بالإصرار (قوله) ويؤيده) أي التفوذ وكذا أقوله وهو متجه وقوله وعليه وقوله لا ينافي هذا (قوله) ولكل الابتداء) وفاقا للنهاية (قوله) وكأنه أخذ نزاعه (الخ) إن كان النزاع في الدب اتجه أن يكون مأخذه ما مر لما مر أن الخلاف ثم في الدب أه سيد عمر (قوله) ويفرق) أي بين الابتداء بالخلف والابتداء بالفسخ (قوله) فاختلف الغرض (الخ) محل تأمل (قوله) فسخته) أي الحاكم (قوله) فالخصم) أي باعما (قوله) فيه) أي الخصم خبر مقدم لقوله يجوز (قوله) وكانهم اقتصروا في الكتابة (الخ) لكن صريح كلام الشارح مر في باب الكتابة أنها كغيرها من أن الفاسخ الحاكم أو هما أو أحدهما ع ش وحلي (قوله) ثم يرد الفسخ إلى قوله إذ الفسخ في النهاية لا قوله وقول الماوردى إلى ولو تلف (قوله) ثم بعد الفسخ (الخ) لو تقار بعد

(قوله) لم يفسخ) أي أو الحال أنه لا خيار ولا لعب كاهو ظاهر (قوله) كتراضيهما به) عبارة المنهج ثم أي بعد تحالفهما أن أعرض أو تراضيا وإلا فإن سمح أحدهما أجزأه الآخر وإلا فسخا أو أحدهما أو الحاكم أه

وإذا جاز الفسخ فلعل الابتداء به كإفهمته أو به صرح الرافعي ونزع فيه السبكي وكأنه أخذ نزاعه مما مر في الابتداء بأحدهما في التحالف ويفرق بان التحالف هو السبب المجوز للفسخ فاختلف الغرض في الابتداء به بخلاف الفسخ المتفرع عليه (وقيل) إنما يفسخه الحاكم (لأنه) يجتهد فيه كالفسخ بالعدنة كذا قاله الرافعي وقضية تشبيهه بالعدنة أي يأتي هنا ما يأتي فيها من اشتراط فسخه أو الفسخ بحضرة أو حينئذ فالخصم فيه يجوز وكانهم إنما اقتصروا في الكتابة على فسخ الحاكم احتياطاً لتسبب العتق المشوف إليه الشارع (ثم) بعد الفسخ (على المشتري رد المبيع)

وعلى البائع رد الثمن بزوائد المتصلة دون المنفصلة أن قبضه بوقته لم يتعلق به حق لازم وإن نفذ الفسخ ظاهر افقظ واستشكله السبكي بان فيه حكما للظلم ثم أعجاب بان الظالم لما تبين اغتفر ذلك ويؤخذ من أن على كل منهما رد ما قبضه أن عليه مؤنة الرد وهو كذلك إذ القاعدة أن من كان ضامنا لعين كانت مؤنة رد هاتليه (٤٨٠) (فإن كان) قد تلف شرعا كان (وقفه) المشتري ومثله البائع في الثمن (أو اعتقه أو باعه أو) حسا

كان (ما ت لزمه قيمته) لقيامها مقامه سواء أزدت على الثمن الذي يديه البائع أم لا هذا إن كان متقوما وإلا فلتله وقول الماوردي قيمته لا نعلم يضمه وقت القبض بالمثل بل بالعوض أطال السبكي في تزييفه ولو تلف بعضه ود الباقي وبذل التالف ويرد قيمة الباقي للحيلولة (وهي) أي القيمة حيث وجبت (قيمة يوم) أي وقت (التلف) الشرعي أو الحسي (في أظهر الأقوال) لاحتين قبضه ولاحتين العقد لان مورد الفسخ والقيمة بدلها فتعين النظر لوقت فوات المبدل إذ الفسخ إنما يرفع العقد من حينه لا من أصله وهو أولى بذلك من المستام والمعارفيل يحتاج للفرق بين هذا مال باع عينا فردت عليه بعين وقد تلف الثمن المتقوم بيد البائع فانه يضمه بالاقل من العقد إلى القبض اه وكالرد بالعيب ثم مطلق الفسخ باقالة أو نحوها وكالتمن ثم البيع لو تلف عند المشتري ففيها يعتبر الاقل المذكور

الفسخ بان قالوا بقبضنا العقد على ما كان عليه أو أقرناه عاد العقد بعد فسخه وعاد المبيع للملك المشتري والتمن البائع من غير صيغة بيعت واشترت وإن وقع ذلك بعد مجلس الفسخ هكذا هما شعن الزبدي ثم رايت الشارح م في القراض في أول فصل لكل فسخه الخ صرح بذلك فراجع اه (قوله وعلى البائع) إلى قوله وقول الماوردي في المعنى لإلحاقه وإن نفذ إلى ويؤخذ (قوله بزوائد) أي كل من المبيع والتمن (قوله المتصلة) بدل من زوائد كل عبارة النهائية والمعنى بزوائد المتصلة الخ على النعنية وهي احسن (قوله دون المنفصلة) قبل الفسخ ولو قبل القبض لان الفسخ يرفع العقد من حينه لا من أصله نهاية ومعنى (قوله إن قبضه) أي قبض المشتري المبيع والبائع الثمن فهو راجع إلى الثمن والشرح معا وكذا قوله بوقته بحاله لم يتعلق به الخ (قوله ظاهر افقظ) أي بان فسخه الكاذب منهما اه عش (قوله فان كان قد تلف الخ) محترز قوله بوقته بحاله قول الثمن (أو باعه) أو تعلق به حق لازم كان كاتيه كتابة بحجيحة نهاية ومعنى وباقى في الشرح ما يخالفه قول الثمن (لزومه قيمته الخ) قد يشكل اعتبار قيمته يوم الموت بانها تافهة غالبا ويحاج فيما يظهر بانا تعتبر قيمته حينئذ بفرض كونه سليما اه سيد عمر (قوله هذا) أي مافي الثمن من لزوم القيمة (قوله وإن كان) أي المبيع وكذا الثمن (قوله ولا) أي بان كان البيع مثليا (قوله أطال الخ) خبر وقول الماوردي (قوله ويرد قيمة الباقي الخ) يعني إذا فسخ العقد على الرقيق وهو باق غرم المشتري قيمته للحيلولة لتعذر حصوله فلورجع الباقي رده واسترد القيمة اه كردى (قوله أي وقت التلف) وتعبيره باليوم جرى على الغالب من عدم اختلافه فيه اه نهاية (قوله ولا حين العقد) عبارة النهائية والمعنى والثاني قيمة يوم القبض لانه يوم دخوله في ضمانه والثالث أقل القيمتين يوم العقد والقبض والرابع أقصى القيم من يوم القبض إلى يوم التلف اه وبه يعلم مافي كلام الشارح المشعر بان احدا الأقوال هنا اعتبار وقت العقد بانها ثلاثة (قوله إذ الفسخ الخ) تقريره ليس بظاهر إلا أن يكون المراد أن وقت فوات المبدل أقرب من وقت الفسخ بالنسبة إلى وقت العقد والقبض (قوله وهو) أي المتقوم المفسوخ بعيه بعد تلفه أو لى بذلك أي باعتبار قيمته يوم التلف من المستام والمشتري لانهما غير ملوكين حلي وهذا كان ملوكا للمشتري قبل الفسخ ولان الضمان متاصل فيهما وقد اعتبرت قيمتهما وقت التلف فهذا أولى شورى اه بجري (قوله من المستعار) وقد صرحوا فيها بان العبرة بقيمة يوم التلف ونقل عن والد الشارح م في فتاويه م هو ايضا ما يوافقه اه عش (قوله بين هذا) أي المتقوم المفسوخ بعيه بعد تلفه (قوله بان يضمه) أي البائع الثمن (قوله وكالرد بالعيب) خبر مقدم لقوله مطلق الفسخ (قوله ثم) أي بما إذا تلف الثمن المتقوم بيد البائع (قوله فكان الثمن) خبر مقدم لقوله المبيع (قوله ثم) أي في الرد بعيب (قوله لو تلف الخ) أي المبيع حاصله أنه لو اشترى بعين فردت عليه بعيب وقد تلف المبيع المتقوم بيد المشتري فليبيع حينئذ كالتمن فبالبايع عينا فردت الخ (قوله ففيها) أي الثمن والمبيع في صورتين المشبهتين (قوله هنا) أي في التحالف (قوله ثم) أي في نحو الرد بالعيب (قوله اغفل هذا الفرق) أي لم يذكر الفرق بين مافي الثمن وبين نحو الرد بالعيب وقد تلف الثمن أو المبيع (قوله وهو الفرق الخ) قضية هذا الفرق أو يعتبر أقل القيم في الأرض الآتي اه سم (قول هنا) أي في مسئلة الثمن (بما ذكر) أي بوقت التلف (بالأقل) أي من وقت العقد إلى القبض (فيما مر) يعني في الرد (قوله دون المنفصلة) أي كاهو ظاهره لأن يكون الملك للأخرفه المنفصلة ايضا كما يعلم من باب الخيار (قوله وهو الفرق الخ) قضية هذا الفرق ان يعتبر أقل القيم في الأرض الآتي

لا قيمة يوم التلف ويفرق بان سبب الفسخ هنا حلف العاقد فنزل منزلة اختلافه فتعين النظر ليوم التلف بالمعيب وثم الموجب للقيمة هو مجرد ارتفاع العقد من غير نظر لفعل احد فتعين النظر لقضية العقد وما بعده إلى القبض وموجب من الرافعي كلف أغفل هذا الفرق مع خفاءه ودقته وتعرض لما هو واضح وهو الفرق بين اعتبار القيمة هنا بما ذكره بالاقل فيأمر

الايق (وان تعيب رده مع أرشه) وهو ما نقص من قيمته لأن كل ما ضمن بها ضمن بعضه ببعضها إلا في نحو خمس صور على ما فيها منها الزكاة المعجلة والصدقات ولو رهنه أو كاتبه كتابة صحيحة خير البائع بين أخذ قيمته للنقصولة بخلاف ما مر في الأباقي لأنه لا يمنع تملك المبيع بخلاف الرهن والكتابة فاشبه البيع وانتظاره كما هو التام في غير الزوج في نظيره من الصدقات لأن جبر كسره لها بالطلاق اقتضى إجباره على أخذ البدل حالا أو أجره فله أخذه لكن لا يتزعه إلا بعد المدة وله أجره مثل باقيا والمسمى للشترى أو دبر لم يمنع رجوعه أخذا من أنه لا يمنع الرجوع في الفلوس (واختلاف ورثتهما كهما) أي كاختلافهما فيما مر في حلف الوارث لقيامه مقام المورث وكذا اختلاف أحدهما ووارث أو وكيله أو وليه كما مر (ولو قال بعته كذا فاقبل بل وهبته فلا تحالف) لأنهما لم يتفقا على عقد واحد (بل يحلف كل على نفي دعوى الآخر) كسائر الدعاوى وهذا وإن علم بما قدمه لكنه ذكره توطئة

بالعيب (بالنسبة للاراش) أي أرش الثمن وقد تعيب عند البائع لا بالنسبة لقيمته وقد تلف الجار متعلق باعتبار القيمة بالأقل فيما مر بان النظر متعلق بالفرق اليها أي قيمة الثمن المعيب عند البائع ثم أي في الرد بالعيب (قوله وهو ما نقص) إلى قوله وان علم في النهاية لاستئلة الكتباة وكذا في المغني لإقوله وأدبره إلى المتن (قوله وهو ما نقص الخ) أي فالاراش هنا غير فيما مر في باب الخيار أه رشيدي عبارة البيهقي قوله وهو ما نقص من قيمته يوم التعيب كيوم التلف وهل ولو كان له ارش مقدم من حر الظاهر نعم في قطع يده ما نقص من قيمته لا نصفا فالاراش هنا غير فيما مر في باب الخيار سم أه (قوله لأن كل ما ضمن الخ) ووطء الثيب ليس بعيب فلا ارش له نهاية ومعنى (قوله على ما فيها) أي في الحس وكذا ضمير منها (قوله منها الزكاة المعجلة) فلوكأن زكاة معجلة وتعيب فلا ارش أو جعله المشتري ملاحدا قاقا وتعيب يد الزوج واختار الرجوع إلى الشطر فلا ارش فيه أه نهاية (ولو رهنه) أي المشتري المبيع وكذا قوله وأجره وقوله وأدبره المعطوفان عليه (قوله أو كاتبه الخ) تقدم عن النهاية والمعنى مثله (قوله ما مر في الأباقي) أي قيل قول المتن وهي قيمة يوم الخ (قوله لانه الخ) أي الأباقي (قوله وانتظار الخ) عطف على أخذه قيمته (قوله وانتظار فكاك) مخالفته في شرح الارشاد في الكتابة فقال وليس له هنا انتظار زوال الكتابة كإقتضاه كلام المتن وصرح به في الشرح الصغير خلافا لما يقتضيه كلام غيره أه وما في شرح الارشاد هو الموافق للروض وشرحه أو لا حيث اقتصر على أخذ القيمة لكن قول شرح الروض بعد ذلك إن لم يصبر البائع إلى زواله يفهم خلافه أه وقوله للروض الخ أي والنهاية والمعنى كاسر (قوله وإن لم يصبر الزوج الخ) جواب سؤال عبارة المغني والنهاية فإن قيل قد ذكر وفي الصدقات أنه لو طلقها قبل الوطء وكان الصدقات مروه أو قال انتظار الفكك للرجوع فلها إجباره على قبول نصف القيمة لما عليها من خطر الضمان فالتباس هنا إجباره على أخذ القيمة اجب بان الماطلة قد حصل لها كسر بالطلاق فانسب جبرها باجابتها بخلاف المشتري أه (قوله فلأخذه) عبارة والنهاية والمعنى رجوع فيه أو جرا قال عر ش قوله رجوع أي البائع وظاهره أنه لو أراد التأخير إلى فراغ المدقوب بأخذ قيمته للحيلولة لم يجب وقضية قول حج كشرح المنهج فله أخذه الخ أنه يغير بين ذلك وبين أخذ قيمته بناء على جواز بيع المورج وللشترى المسمى في الإجارة وعليه البائع أجره المثل للدة الباقية أه وهو موافق لظاهر كلام الشارح مر من وجوب البقية بالإجارة على ما افتاده قوله عليه للبائع أجره الخ فقول حج كشرح المنهج فله أخذه الخ معناه له أخذه بمعنى الرضى ببقائه تحت المستاجر وأخذ أجره مثل ما بقى من المدة وليس له أخذه قيمته وترك المنفعة للمستاجر إلى تمام المدة أه (قوله وله) أي البائع على المشتري أه كردي (قوله لم يمنع) أي التدبير وكذا ضمير أنه لا يمنع أه عر ش قول المتن (واختلاف ورثتهما كهما) ولا فرق في ذلك بين أن يكون الاختلاف قبل القبض أو بعده ولا بين أن يحصل بين الورثة ابتداء أو بين المورثين ثم يورثان قبل التحالف ويحلف الوارث في الإثبات على البت وعلى نفي العلم في النفي ويجوز للوارث الحلف إذا غلب على ظنه صدق مورثه معنى ونهاية (قوله كاسر) أي في أوّل الباب قول المتن (وهبتيه) أي أو رهنه نتيه نهاية ومعنى (قوله وأعلم ما قدمه) أي من قوله ثم اختلغا في كيفية

(قوله ضمن بعضه ببعضها) فإن قيل فيه نظر إذا الارش ليس فيه ضمان بعض القيمة بل بعض الثمن وإن كان بنسبة نقص القيمة فلذا عارضتهم هنا صريحة في أن المراد بالاراش هنا نفس نقص القيمة لا ما ذكر (قوله وانتظار فكاك) مخالفته في شرح الارشاد في الكتابة فقال وليس له هنا انتظار زوال الكتابة كإقتضاه كلام المتن وصرح به في الشرح الصغير خلافا لما يقتضيه كلام غيره و فرق بين ما هنا وجواز انتظار فك الرهن بان الرهن يمكن التوصل لفكها حالا بترفيه الدين بخلاف الكتابة فالحق المكتاب لذلك بالتالف ونظر الشارح فيه إلى آخر ما اطال به في بيان النظر ورده فراجعوه وما في شرح الارشاد هو الموافق للروض وشرحه أو لا حيث اقتصر على أخذ القيمة لكن قول شرحه إذا لم يصبر البائع إلى زواله يفهم خلافه (قول المصنف واختلاف ورثتهما كهما) أي سواء حصل الاختلاف بين الورثة ابتداء أو بين المورثين ثم ما تناقيل التحالف (قوله

دون الأصل وأجاب عنه الزركشي بأن دعوى الهبة وإنابتها لا يستلزم الملك لتوقفه على القبض بالأذن ولم يوجد وفيه نظر ثانى ذلك فيما لو ادعى الهبة والقبض فالوجه الجواب بأنه ثبت يمين كل أن لا عقد فعمل باصل بقاء الزوائد بملك مالك العين نعم فى الأنوار لأجرة له أى عملا بانفاقها أنه إنما استعمل ملكه وكان الفرق أنه يقتصر فى المنافع مالا يقتصر فى الاعيان لما مر أن البائع قبل القبض يضمن الزوائد دون المنافع ويجرى ذلك فيما لو قال لأخردا بتى تحت يدك ببيع فانكرو وحلف فلا أجرة له عليه لأعترافه بأنها ملكه ونظير ذلك ما طالبه بآئنه بالثمن فقال المبيع لو روجت فله أخذه منه ثم لها انتزاع المبيع منه لأقراره ولا رجوع له بالثمن على البائع لأنه بشرائه منه مصدق له ولو قال نعم لها لسكنها وكنتى أجبر المشتري على دفع الثمن لأنه لا بشرائه منه مقر بصحة قبضه قاله الفاضل قال الغزوى والقياس أن المشتري أجبار البائع على إنبات وكالتة على القبض منه ولو اشترى شجر أو استغله سنين ثم طالبه بآئنه بالثمن فانكرو الشراء

الحال هذا الاختلاف فى أصله لا فى كيفيته فعليه بما قدمه بطريق المفهوم قول المتن (زوائد) يتردد النظر فى حل أخذ الزوائد باطنا لأنه يعتقد أنه ملك الآخر ولعل الأقرب عدم الحل اه سيد عمر وسياق عن عرش ما يؤيده بل يجرى ذلك فى الأصل ايضا فان أراد الحل باطنا فيفسخ البيع الذى اعترف به كإياق قبيلى قول المتن ولو ادعى الخ وكافد معان المعنى فى فسخ الكاذب من المتحالفين قول المتن (مدعى الهبة) أى أو الزوائد من نهاية ومعنى (قوله المتصلة) إلى المتن فى النهاية (قوله غرمها) أى الزوائد ويرجع فى مقدار بدلها للغارم اه عرش (قوله لا ملك له) أى المشتري (قوله واستشككت المنفصلة) أى ردها فى مسألة المتن اه رشيدى أى أو تعليله بأنه لا ملك له (قوله بانفاقها الخ) أى بدعواه الهبة وإقرار البائع فهو كمن وافق على الإقرار له بشئ وخالفه فى الجهة اه معنى (قوله لتانى ذلك) أى ما فى المتن (قوله الجواب بأنه الخ) عبارة المعنى بأن كلا منهما قد أثبت يمينه نفي دعوى الآخر فتساقطتا ولو سلم عدم تساقطهما فدعى الهبة لموافق المالك على ما فر له به من البيع فلا يكون كالمسئلة المشبهة بالعبارة بالتوافق على نفس الإقرار لا على لآزمه اه (قوله نعم فى الأنوار الخ) اعتمدته المعنى والنهاية أيضا (قوله لأجرة له) أى للبائع لو استعمله مدعى الهبة أى مع أن قضيه رد الزوائد وتعليله بما مر ثبوت الأجرة له (قوله أى عملا الخ) قياس ما بآق من شراء الشجر والفرق الذى لنا أنه هنا لو استعمل الزوائد المنفصلة لم يكن للبائع تغريمها إياها فليتام اه سم (قوله أنه إنما استعمل ملكه) الضائر للمشتري بآق ما لو كان جارية ووطئها المشتري فهل يزمه المهرام لآفيه نظر والأقرب الثانى وإذا حلت منه فالولد حرسب ولا يزمه قيمته لأقرار البائع بأنها ملك المشتري ولا حذ عليه ايضا المشبهة وإذا ملكها بعد ذلك صارت مستولدة عليه مؤاخذه بقوله الأول وهذا كله فى الظاهر اه عرش وهذا يؤيد ما مر من السيد عمر (قوله وكان الفرق) أى بين الزوائد المنفصلة والأجرة حيث يستحق الأولى دون الثانية (قوله ويجرى ذلك) أى عدم استحقاق الأجرة (قوله فانكرو وحلف) أى على عدم الشراء فلو قال استعرتها أو استاجرتها أو عين جة أخرى فسياق الكلام على ذلك فى آخر كتاب العارية اه عرش (قوله لا عترافه) أى مدعى البيع و(قوله بأنها ملكه) أى المنكر و(قوله فقال) أى المشتري و(قوله فله أخذه منه) أى البائع أخذ الثمن من المشتري و(قوله ثم لها) أى الزوجة اه عرش (قوله منه) إلى قوله منه مصدق ضمائر المذكور للمشتري (قوله منه مصدق له) الضمير أن المجرور أن البائع (قوله ولو قال) أى البائع وكذا ضمير إليه (قوله لأنه بشرائه) أى المشتري (منه) أى البائع (قوله بصحة قبضه) أى قبض البائع الثمن من المشتري (قوله على إنبات وكالتة) أى فى القبض كما هو ظاهر لإدقاده ما على الشراء منه إنما يشعر بتصديقه على الوكالة مباشرة البيع وقد يكون وكلا فقط اه سيد عمر (قوله قبل القبض الخ) عبارة النهاية على القبض اه فيحتمل أن قبل فى كلام الشارح بكسر القاف وفتح الباء بمعنى الجهة أى من جهة القبض من المشتري وعلى هذا فلا حاجة لما مر أنفا من السيد عمر من تقدير فى القبض (قوله حلف عليه) أى على عدم الشراء (قوله ولا يغرمه الخ) لا يستشكل بآق الزوائد فى مسألة المتن لأنه يفرق بأنه فيها عين الجهة التى زعم الاستحقاق بها وقد دفعها المالك بحلفه على نفسها وهنالم يعين جهة وجاز أن يكون هناك جهة استحقاق له سم على حج اه عرش أى كما فاده الشارح بقوله لأنه يزعم أنه استغل ملكه من غير أن يوجد رافع لزعمه الخ (قوله لأنه يزعم) أى البائع (قوله إن استغل ملكه) أى المنكر (قوله وبه فارق الخ) أى بقوله من غير أن يوجد رافع لزعمه الخ (قوله بدعى الخ) أى البائع على المنكر (قوله بحلف المشتري) أى فى زعم مدعى البيع ولا فهو منكر

فلا أجرة له الخ قياس ما بآق فى شراء الشجر والفرق الذى لنا أنه هنا لو استعمل الزوائد المنفصلة لم يكن للبائع تغريمه إياها فليتام (قوله ولا يغرمه) لا يستشكل بآق رد الزوائد فى مسألة المتن لأنه يفرق بأنه فيها عين الجهة التى زعم الاستحقاق بها وقد دفعها المالك بحلفه على نفسها وهنالم يعين جهة وجاز أن يكون هناك جهة استحقاق

حلف عليه كما هو القاعدة ثم رد المبيع ولا يغرمه البائع ما استغله لأنه يزعم أنه استغل ملكه من غير أن يوجد رافع لزعمه وبه فارق مسألة المتن وإنما بدعى عليه الثمن وقد تعدر بحلف المشتري فللبائع حيث

للشراء (قوله فسخ البيع) هل المراد له ذلك باطنا اذ لم يثبت بيع ظاهر ا ه سم أقول نعم أخذنا قدامنا عن
 المغني في فسخ الكاذب من المتحالفين وما ياتي في الشرح قيل قول المتن ولو ادعى صحة البيع (قوله أو غيره الخ)
 كذا في النهاية والمغني (قوله باختلاف) إلى المتن في النهاية والمغني (قوله على المعتمد) راجع إلى قوله أو شرط
 (قوله كان ادعى أحدهما رويته الخ) فعلم أنها لو اختلفا في الرؤية كان القول قول مثبتتها من بائع أو مشتري
 قال مر بخلاف ما لو اختلفا في كيفية الرؤية فالقول قول الرائي لأنه اعلم بها أي كان ادعى أنه راء من وراء
 زجاج وقال الآخر بل رأيته بلا حيلة لزجاج فالقول قول مدعى الرؤية من وراء زجاج كما في به فليراجع
 وفيه نظر واتفق بخلافه خطأ جري على إطلاقهم بتصديق مدعى الصحة فليتأمل سم على حجج وإطلاقات الشارح
 مر يوافق ما وجه به الخطيب وهو الموافق للقواعد ع (قوله لأنه لم يعتد فيها الخ) أي لم يصير عادة في
 الرؤية يؤخذ منه جواب حادثة وقوع السؤال عنها وهي ان شخصاً اشترى من تاجر مقطوعاً من القماش
 بثلاثة قروش ثم بدأ أحد أتباع الظلعة عن ثمنه فقال اشتريته بخمسة لدفعه عنه فاندفع ثم أحضر للبائع
 الثلاثة المذكورة فاقام بينة بما قرره به فهل له تخليفه ام لا وهو أي الجواب أن يقال يحتمل أن رسم القبالة
 ليس بقيد بل المدار على شبهة تقوى جانبه فله تخليف البائع ويحتمل أن يقال ليس له تخليفه والا قرب الاول
 وقد قالوا لو انكر كونه أو كلاً أو كونه دعيًا لغرض لا ينزل بذلك بخلاف ما إذا انكره لا لغرض
 اه ع (قوله تأخرها) أي الرؤية المشروطة للبيع (قوله بخلافه) أي الاقرار (بنحو القبض) أي
 كالأجازة والفسخ (قوله) ومن غير الغالب إلى قوله أي مع قوة في النهاية والمغني (قوله معلومة الذرع)
 أي هما بعدان ذرعاً عنها كدوى ومغني قال سم وقره ع ش كان وجه هذا التقيد ان مجبولتها لا تقيد دعوى
 المشتري شيوع الذراع في الصحة إلا يصير المبيع معلوماً بل هو على ما جعله خلاف المعلومة إذ يصير
 معلوماً بالجزئية اه (قوله ذراع معين) أي غير مشاع بدليل مقابلته به إذ الصورة أنه مهم حتى ياتي بالطلان
 اه رشدي عبارة ع ش والشهاب البرلسي قوله اراد ذراع معين أي مهم بان قال البائع عند أي ختلاف
 أردت بقول ذراعاً أنه يفرض ذلك ذراع معين من العشرة تتفق عليه اه ويوافقها قول المغني فادعى أنه
 اراد ذراعاً معيناً مبهاً اه وفي سم قال شيخنا الطبري رحمه الله تعالى المراد بالمعين المهم لا المخصص
 بان قال أردت ذراعاً اوله هذا المكان واخره ذلك لأن ارادة ذلك لا يترتب عليها الفساد حتى يصح
 قوله ليفسد البيع اه ويمكن أن يقال قصد المعين بالمخصص دون المشتري يقتضي فساد البيع فليتأمل ثم
 رابت عبارة الشارح في شرح العباب تشعب بذلك اه (قوله وادعى المشتري شيوعه) أي ليصح البيع

له (قوله فسخ البيع) هل المراد له ذلك باطنا اذ لم يثبت بيع ظاهر (قوله كان ادعى أحدهما رويته وانكرها
 الآخر) فعلم أنها لو اختلفا في الرؤية كان القول قول مثبتتها من بائع أو مشتري قال مر بخلاف ما لو اختلفا
 في كيفية الرؤية فالقول قول الرائي لأنه اعلم بها أي كان ادعى أنه راء من وراء زجاج وقال الآخر بل
 رأيته بلا حيلة لزجاج فالقول قول مدعى الرؤية من وراء زجاج كما في به فليراجع وفيه نظر واتفق بخلافه
 خطأ جري على إطلاقهم بتصديق مدعى الصحة فليتأمل (قوله معلومة الذرع) كان وجه هذا التقيد ان مجبولتها
 لا تقيد دعوى المشتري شيوع الذراع في الصحة إلا يصير المبيع معلوماً بل هو على ما جعله خلاف المعلومة إذ
 يصير معلوماً بالجزئية فليحذر (قوله ذراع معين) قال في شرح العباب ان قصده (قوله وادعى المشتري شيوعه)
 قال شيخنا الشهاب البرلسي المراد من هذان الذراعان معلومة كمشرة وقال له بعثك ذراعاً بدنانير مثلاً فقال
 اشتريت ثم قال البائع عند الاختلاف أردت بقول ذراعاً أنه يفرض ذلك ذراع معين من العشرة تتفق عليه وقال
 المشتري بل أردت ذراعاً عاشت عا في العشرة فيكون البيع العشر هذا مراده كما يعلم بمراجعة الاسنوى ولا يصح
 غير هذا وإنه أعلم ما كتبه على شرح المنهج وعبارة الاسنوى التي أشار إليها هي قوله فادعى البائع أنه اراد
 ذراعاً معيناً حتى لا يصح العقد لاختلف الغرض في تعيينه وادعى المشتري الشيوع حتى يصح ويكون كأنه
 باع العشر مثلاً على تقدير ان يكون ذرعاً عشرة اه وقال شيخنا الطبري رحمه الله تعالى المراد بالمعين

فسخ البيع الذي اعترف به
 (ولو ادعى) أحد العاقدین
 (صحة البيع) أو غيره من
 العقود (و) ادعى (الآخر
 فساداً) باختلاف ركن
 أو شرط على المعتمد كان
 ادعى أحدهما رؤيته
 وأنكرها الآخر على
 المعتمد أيضاً (فالأصح
 تصديق مدعى الصحة
 يمينه) غالباً لأن الظاهر
 في العقود الصحة وأصل
 عدم العقد الصحيح بما رضه
 أصل عدم الفساد في الجملة
 ولو أقر بالرؤية لم تقبل
 دعواه عدمها للتخلف
 لأنه لم يعتد فيها اقرار على
 رسم القالو يستحيل شرعاً
 تأخرها عن العقد كالأقر
 بالتلاف مال ثم قال إنما
 أقررت به لعزى عليه
 بخلافه بنحو القبض لأنه
 اعتد فيه التأخير عن العقد
 ومن غير الغالب ما لو باع
 ذراعاً من أرض معلومة
 الذرع ثم ادعى ارادة
 ذراع معين ليفسد البيع
 وادعى المشتري شيوعه
 فيصدق البائع يمينه

لان ذلك لا يعلم إلا منه والموزع أحد متصالحين وقوع صلحهما على إنكار فيصدق يمينه ايضا لانه الغالب اى مع قوة الخلاف فيه وزاد شيوعه ووقوعه به يتدفع إيا دصور الغالب فيها (٢٨٤) ووقوع المفسد المدعى ومع ذلك صدقوا مدعى الحق فيه او الموزع انه عقدوا به نحو

صبا أمكن أو جنون أو حجر وعرف له ذلك فيصدق فيها عدا التناكح يمينه ايضا وان سبق اقراره بصدقه فوقعه حال نقضه كذا قيل ورد بقول البيان لو اقر بالاحتلام لم يقبل رجوعه عنه ويؤخذ من ذلك ان من وهب في مرضه شيئا فادعت ورثته غيبة عقله حال الهبة لم يقبلوا الا ان علم لغيبة قبل الهبة وادعوا استمرارها اليها وجزم بعضهم بانه لا بد في البينة بغيبة العقل ان تبين ما غاب به اى كذا تكون غيبته بما يؤاخذ به كسرك تعدى به او مالو اشترى نحو مغضوب وقال كنت اظن القدرة بان يجزى فيصدق يمينه لا عضاده بالغصب ومالو ادعت ان نكاحا بالاولى ولا شهود فتصدق يمينها لان ذلك انكار لاصل العقد ومن ثم يصدق منك اصل نحو البيع ولو اتي المشتري بخمر او ما فيه فارة وقال قبضته كذلك فانكر المقبض صدق يمينه ولو فرغه في ظرف المشتري فظطرت فيه فارة فادعى كل انها من عند الاخر صدق البائع يمينه ان امكن صدقه لانه مدع للصحة ولان الاصل في كل حادث تقديره باقرب زمن

وهنا المأمور لا الشخص بأن قال أردت ذراعا وله هذا المكان وآخر ذلك لأن إرادته ذلك لا يرتب عليها الفساد حتى يصح قوله لفسد البيع ويمكن ان يقال تصدده المدين بالشخص دون المشتري يقتضى فساد البيع فليتأمل ثم رابت عبارة الشارح في شرح الباب تشعب بذلك (قوله فتصدق يمينها) المعتمد تصديق الزوج يمينه وما نقل عن النص تفريع على القول بتصديق مدعى الفساد مر

والاصل ايضا براءة البائع كافي نظيره من السلم إذا اختلفا هل قبض المسلم الرأس ماله قبل التفرق أو بعده فإن أقاما يثبت في هو المثلثين قدمت بينة مدعى الصحة قول ابن ابي عسرون ان كان مال كل يده حلف المنكر ولا نصاحبه ضعيف ويجرى هذا في الاختلاف في قبض العوضين في الرأب قبل التفرق أو بعده (ولو اشترى عبدا) معينا (فجاء بعد بيعه) مثلا (ليرد فقال البائع ليس هذا المبيع صدق البائع)

يمينه لان الاصل السلامة وبقاء العقد (وفي مثله في) البيع في الذم (والمسلم) بان قبض المشتري او المسلم المؤدى عمافي الذمة ثم اتي بمبيع ليرده فقال البائع والمسلم اليه ليس هذا المقبوض (بصدقه) المشتري و(المسلم) يمينه في الاصح) انه المقبوض لاصل بقاء شغل ذمة البائع والمسلم اليه حتى يوجده قبض صحيح ومثل ذلك في الثمن فيحلف المشتري في المعين والبائع فيها في (٤٨٥) الذمة (باب) بالتونين في معاملة

الريق و ذكره هنا تبعا للشافعي رضي الله عنه اولى من تقديمه على الاخلاف الواقع للحاوي كالراعي لانه تبع للحرفاخرت احكامه عن جميع احكامه ولو اتى فيها بعضها وان امكن توجيه ذلك بان فيه اشارة لجريان التحالف في الرقيقين كما قدمتم من تعقيب للقراض الواقع في التنبيه لانه وان اشبهه بان كلا فيه تحصيل ربح باذن في تصرف ولكنه انما يتضح على الضعيف ان اذن السيد لفته توكيل والاصح انه استخدام ومن ثم لم يحتج لقبوله بل لم يؤثر رده فيما يظهر وتصرفه اما غير نافذ ولو مع الاذن كالولاية والشهادة واما نافذ ولو بلا اذن كالعبادة والطلاق ولو بالمال واما نافذ بالاذن كالتصرفات المالية

هو بالنصب خبر ليس وهذا اسمها في محل رفع ولا يقال ان هذا من قاعدة ان المحلى بالالف واللام بعد اسم الاشارة يعرب بدلا وقيل عطف بيان وقيل لعتلا بان محله مالم يكن قبله عامل يقتضى رفعه ونصبه وهذا منه اه عش (قوله يمينه) الى الباب في النهاية والمعنى (قوله المؤدى الخ) بصيغة اسم المفعول (قوله يصدق المشتري الخ) هذا ظاهر فيما اذا كان الاداء في غير مجلس العقد واما المؤدى في مجلس العقد عمافي الذمة فقطضى قوله ان الواقع في مجلس العقد كالواقع في صلبه انه كالمعين فيصدق البائع والمسلم اليه اه عش وسياتي عن الحلبي الجزم به (قوله ومثل ذلك في الثمن) مبتدأ وخبر جار في الثمن عبارة النهاية ويجرى ذلك في الثمن اه (قوله فيما في الذمة) والضابط ان يقال ان جرى العقد على معين فالقول قول الدافع المبيع او الثمن وان جرى على ما في الذمة فالقول قول المدفوع اليه الثمن او المشمن اه عش وقوله على معين قال الحلبي اى في العقد او في مجلسه فدار التعيين في هذه المسئلة سواء كان في المبيع او في الثمن على التعيين في العقد او بمجلسه اه (باب في معاملة الرقيق)

(قوله بالتونين) الى التنبيه في النهاية الا قوله بل لم يؤثر رده فيما يظهر (قوله في معاملة الرقيق) اى وما يتبع ذلك كعدم ملكة بتمليك السيد اه عش (قوله وذكره) اى هذا الباب اه معنى (قوله عن جميع الخ) قد بنا في دعوى التأخير عن الجلب بقاء السلم ونحوه اه سم (قوله بعضا) اى كالتحالف عش (قوله توجيه ذلك) اى ما في الحاوي (قوله انما يتضح الخ) محل تأمل ثم رايت المحشى قال فيه نظير المشابهة المذكورة متحققة على الاصح ايضا اه سيد عمر (قوله استخدام) قد يقال كل منهما استخدام والاستخدام يكون بعض وغيره سم على حجب اه عش (قوله وتصرفه) الى المتن في المعنى (قوله وتصرفه) اى مطلق تصرف الرقيق ثلاثة اقسام مالا ينفذ مطلقا وما ينفذ مطلقا وما ينفذ باذن سيده اه كرى (قوله كالعبادة) على تفصيل في نحو الاحرام اه رشيدى (قوله ولو بمال) ولا يضركونه بمال لانه لا نفوت فيه على السيد بل هو تحصيل مال له اه عش (قوله لا يذم) حقه ان يقدم على قوله كالتصرفات الخ (قوله يعنى القن الخ) اى اذ به القن مجاز اذ العبد على المشهور القن الذي كراستعمله في مطلق القن من باب التجريد او حقيقة على رأى ابن حزم فلا يرد انه لا يحسن التقابل في كلام الشارح في قوله واه جرى الخ وانه اعلم اه سيد عمر (قوله يعنى القن الخ) اى فكنا قال الرقيق الذى يصح تصرفه لنفسه لو كان حرا كاقالة الماوردى نهاية ومعنى وشرح المنهج (قوله او جرى الخ) اى او اراد الظاهر واحال غيره على المقايسة اه سم (قوله او التصرف) اى ولا في التصرف فان اذن له في أحدهما تصرف بحسب الاذن كما أتى اه عش (قوله لان الكلام فيه) أى الشراء يتأمل اه سم (قوله فكل تصرف مالى الخ) ويبنى ان مثل ذلك الاختصاصات فلا يصح رفع يده عنها ويحرم على الاخذ بذلك وانما اقتصر على المال لانه الذى يتصف بالصحوة والفساد ويترب عليه العنان اه عش (قوله ولو في الذمة) سياق ان تصرفه في العين باطل جز ما والخلاف انما هو في تصرفه في الذمة فاللائق حذف الواو لان جعل للبحار رشيدى وعش (قوله فيه) اى الشراء والجار متعلق باذن سيده (قوله بعين ماله) اى السيد

(باب)

(قوله عن جميع) قد بنا في دعوى التأخير عن الجلب بقاء السلم ونحوه وان لم يتعرض هنا لاختلافه (قوله انما يتضح على الضعيف) فيه نظير بل المشابهة المذكورة متحققة على الاصح ايضا (قوله استخدام) قد يقال كل منهما استخدام والاستخدام يكون بعض وغيره (قوله او جرى) اى او اراد الظاهر واحاله غيره على المقايسة (قوله لان الكلام فيه) يتأمل

بطل جز ما (تنبيه) تبين بقولى فيه انما احتاج لقوله بغير اذن سيده مع قوله لم يؤذن له في التجارة لان لم يؤذن له فيها فتحت قسبان من اشترى ولم يؤذن له في خصوص الشراء فلا يصح وقيل يصح ان كان في الذمة من اشترى واذن له في خصوص الشراء فيصح بلا خلاف وانه لو حذف بغير اذن سيده لشمع الثاني لانه يصدق عليه انه لم يؤذن له في التجارة فان قلت هذا اطويل بلا فائدة اذ لو حذف ان لم يؤذن له في التجارة

استغنى عنه قلت مثل هذا لا يترض به المتنازع (٤٨٦) على ان ضرورة التقسيم احواله اما سيده المحجور عليه فيصح تصرفه باذن

(قوله اما سيده الخ) الاولى فلو كان سيده محجورا عليه صح تصرفه الخ (قوله فيصح تصرفه) أى الفنى الذى سيده محجور عليه (قوله باذن وليه) أى والى السيد (قوله ولا يترط) أى فى صحة تصرفه باذن والى (قوله ان دفع له مال للسيد) اسقطه النهاية قال عرش قضية قول حج ان دفع الخ له ولو اذن له والى المحجور فى التصرف فى الذمة لا يترط امانته وقديتوقف فيه باه اذ لم يكن اميناً بما اشترى فى الذمة واهلكه فيتعلق بدله بذمته وكسبه وفى ذلك ضرر بالمولى عليه اه عرش عبارة الايعاب وان اذن له والى المحجور عليه لريقه فى الاتجار فى ذمته فى احتمال ولا نقل فيه قاله الاذرى والذى يتجه انه لا بد من الامانة مطلقا لان ما يشتر به الماذون ملك السيد وان نوى نفسه على الاصح اه (قوله قال الاذرى) الى قوله وفارق فى النهاية (قوله من انفاقه) أى ما يجب انفاقه عليه اه عرش (قوله ويملكه من امانة الحاكم) قيد فى المستلتم اه رشيدى زاد عرش أى بان يشق عليه كإباتى اه (قوله فيصح شراء الخ) أى يعين مال السيد وفى الذمة اه عرش قال السيد عمر وكذا يجوز ايجازه لنفسه ويبيع ما كسبه بنحو احتساب والحال ما ذكر فيما يظهر اه (قوله وكذا لو بعته) أى يصح تصرفه بعين مال السيد وفى الذمة اه عرش (قوله ولم يتعرض الخ) أى ولا فرق فيما ذكر بين ان يدفع له مالاً يصرفه على نفسه وان لا يدفع له شيئاً بل يقتصر على مجرد الاذن له فى السفر اه عرش (قوله وكذا فى غير ما الخ) خلافاً للنهاية حيث قال لا فى غير ما يغبر اذن وان قصد نفسه فيها يظهر اه قول المتن (ويستردده البائع) أى لطلب رده نهاية ومعنى أى لانه واجب عليه عرش (قوله فيه حذف الخ) عبارة المغنى (تنبيه) كان الاولى ان يقول سواء كان فى يد العبد ام سيده فحذف المحذوف والالتيان باولهما قليلة اه (قوله كاحكامه الجوهرى) ولا بدحج فى الجواز الحكم بسهو الجوهرى فى هذا الذى حكاه كما وقع فى القاموس وغيره لانه رفاقا للشيخنا الشريف الصفوى لا طريق الى العلم بالسهو إذ غاية ما وقع لصاحب القاموس وغيره فى نحو ذلك عدم الاطلاع على احكامه الجوهرى فى كلام العرب بعد بحثه طاقته لكن ذلك لا يمنع الوجود سم على حج اه عرش (قوله استردده ايضا) ولورده المشتري على العبد فهل يبرأ فيه نظر والذى يظهر انه ان كان تحت يده يغير اذنه فلا يبرأ بالرد على العبد لانه كالعناص اه عرش وقوله المشتري الاصوب البائع (قوله وبائع رشيد) أى فان كان سفيهاً مثلاً يتعلق برقبته سم على حج اه عرش عبارة السيد عمر قوله رشيد لم يبين محترزه ولا يبعد ان يكون حكم محترزه حكم الغصب لان اذن غير الرشيد لاغ اه قول المتن (تعلق الضمان بذمته) وهذا اخلاف ما لو اودعه رشيد فتلقت فى يده فلا يضمنه وان فرط كما ذكره الشارح م فى باب الوديعة ولعل الفرق انه التزمهنا بعد مقدمه ضمن فمعلق به بخلافه ثم اذ لا التزم فيه للبدل وان التزم الحفظ اه عرش (وانراه) الى قوله وفارق فى المغنى الاقوله لا يلازمه الى اولامعه (قوله لان المالك

(قوله وشراء البعض فى نوبته صحيح) لو اشترى لنفسه باذن سيده فى نوبه السيد او حيث لا مابة فهل يلزمه الان وفاء الثمن مما ملكه ببعضه الحر او لا لان حكمه كتمتع الرق فى نوبه سيده او حيث لا مابة فلا يلزمه الوفاء لا بعد العتق كفى متمتع الرق فيه نظرو اجاب م بالثانى وسياق نظيره فى باب الاقرار (قوله على الوجه) خولف فى ذلك م (قوله كاحكامه الجوهرى وغيره) ولا بدحج فى الجواز الحكم بسهو الجوهرى فى هذا الذى حكاه كما وقع فى القاموس وغيره لانه رفاقا للشيخنا الشريف الصفوى لا طريق الى العلم بالسهو إذ غاية ما وقع لصاحب القاموس اه عرش وفيه عدم الاطلاع على احكامه الجوهرى فى كلام العرب بعد بحثه طاقته لكن ذلك لا يمنع الوجود واما احتمال اطلاع الجوهرى على ما لم يطلعوا عليه ولذا استند الجلال المحلى الى كلام الجوهرى هذا فى دفع الاعتراض على عبارة المتنازع فى باب الرد ولم يلفت للحكم بسهو فيه مع اطلاعه عليه ما ذكر بل لو فرض مشافهة العرب لصاحب القاموس او غيره بما متنازع احكامه الجوهرى لم يلزمه سهوه فيه لجواز ان اطلاع عليه من لغة غير المشافهة فنقد (قوله وبائع رشيد) مفهوماً انه لو كان غير رشيد تعلق برقبته (قوله لان المالك الخ) قضية هذا امتحان السيد بالاقرار فى نحو الغصب ايضا وهو خلاف مقتضى

وليه وتشرط امانته ان دفع له مالاً للسيد قال الاذرى وغيره عشا وقد يصح تصرفه بغير اذن كان امتنع سيده من انفاقه او تعذرت مراجعته ولم يمكنه مراجعته الحاكم فيصح شراؤه ما تمس حاجته اليه وكذا لو بعته فى شغل لبلد بعيداً واذن له فى حج أو غزو ولم يتعرض لاذنه له فى الشراء وشراء البعض فى نوبته صحيح وكذا فى غيرها ان قصد نفسه على الوجه (ويسترده) أى ما اشتراه بلا اذن (البائع سواء كان) فيه حذف همزة التسمية وهو جائز وقديتعرضه عليهم انذرهم محذوف (فى يد العبد او) وضما هو موضع ام فى نحو هذا جائز كاحكامه الجوهرى وغيره (سيده) او غيرهما لانه باق على ملكه ولو ادى الثمن من مال سيده استرد ايضا فان تلف فى يده) أى العبد وبائع رشيد (تعلق الضمان بذمته) وانراه معه سيده واقره فيقع به بعد العتق لا قبله لثبوته برضا صاحبه من غير اذن السيد إذ القاعدة ان ما لم يغير رضاه مستحقه كسلف بغصب يتعلق برقبته فقط او برضاه مع اذن السيد يتعلق بذمته وكسبه وما يبدو لا يلزمه الكسب الا ان عصى نظيره ما يأتى

فى المفلس أولاً معه يتعلق بذمته فقط وفارق ما هنا ضمان السيد باقراره له على التملك كما يأتى بتفصيله فى بابه لان المالك ثم لم ياذن كان السيد مقصراً بسكوته عليه (او) تلف (فى يد السيد

فلما نفع تضمنه وله مطالبة العبد) لوضع كل منهما يده عليه بغير حق لكن انما يطالب العبد (بعد العتق) ولو لبعضه لانه لا مال له قبل ذلك (واقتراضه) وغيره من سائر تصرفاته المالية (كشراؤه) في عدم محتمه منه بغير اذن كان مر (٢٨٧) (وان اذن له) بالبناء للمفعول لانه قسم ان لم يؤذن له (في التجارة)

من السيد الكامل او وليه (تصرف) اجماعا لكن ان صح تصرف نفسه لو كان حرا بان يكون مكلفا رشيدا او سفيا مهملوا ان لم يدفع اليه مالا بان قال له ابحر في ذلك نعم ماسر جواز له الحاجة لا يشترط فيه ذلك لجوازه للسفيه فان قلت قضية ماسر انه استخدام عدم اشتراط رشده قلت ممنوع لانه ليس استخداما مقتصر اثره على السيد بل متعدد بالغيرة فشرط فيه مع ذلك الرشد رعاية لمصلحة معاملته وقضيته انه لا يشترط رشده في شراؤه نفسه من سيده والوجه اشتراطه وان كان عقد عتاقه لانه يعطى حكم البيع في أكثر احكامه وما اذن له سيده لزومه ان لا يتصرف الا (بحسب الاذن) بفتح السين أى بقدره وان اذن له (في نوع) او زمن او محل (لم يتجاوز) كالوكيل ولانه قد يعرف نبحه في شيء دون شيء نعم يستفيد بالاذن له في التجارة ما هو من توابها ككسره وطى ورد يعيب ومخاصمة في العهدة أى الناشئة عن المعاملة فلا يتخصص نحو غاصب وسارق لانه

الخ) قضية هذا ضمان السيد بالاقرار في نحو الغصب ايضا وهو خلاف مقتضى قوله تعالى برقته فقط اه سم عبارة ع ش وقضية فرقه اى حج ضمان السيد ما غصبه العبد اذا اطلع عليه ولم ينزع عنه ولم يحتمل انه غير مراد وذلك لان المصنوب فيه من شأنه انه يمكنه انتزاع المصنوب من العبد فبحث اجمعه ولم ينزع من العبد كان كانه رضى بوضع العبد يده عليه فاشبهه ما اذن له اه قول المتن (فلما نفع تضمنه) ولو قبضه السيد وتلف في يد غيره كان البائع مطالبة السيد ايضا نهاية ومعنى قال ع ش قوله مر ايضا كايطالب العبد والغير اه قول المتن (وله مطالبة العبد) وعليه فلو غرم العبد بعد العتق وقد تلفت العين في يد السيد فهل يرجع بما غرمه عليه او لافيه نظرو قياس ما يأتي من ان الماذون له اذا غرم بعد عتقه ما لزمه بسبب التجارة لا يرجع على سيده اه هنا كذلك وقد يفرق اه ع ش قال البجيرمي وعده الرجوع هو المستمده (قوله ولو لبعضه) خالفه النهاية فقال لجميعه لبعضه فيما يظهر اخذ اجماعا بآي الاقرار اه قال ع ش قوله لم يلجيه خلافا للحج وشيخ الاسلام والاقر ما قاله حج لان امتناع مطالبة له لعجزه عن الاداء بعدم الملك فحيث ملك ما يقدر به على الوفاء ولو لبعض ما عليه فلا وجه للذبح على ان التأخير قد يؤدى الى تقويت الحق على صاحبه راسل جواز تلف ما يده قبل العتق اه (قوله ان لم يؤذن له) في اصله رحمه الله ياذن وما في هذه النسخة انبى بما تقدم في المتن اه سيد عمر اقول بل ما في اصله رحمه الله تعالى لا يتنظم مع قوله بالبناء للمفعول الخ (قوله وغيره) الى قوله وقضيته في النهاية قال ع ش قوله وغيره تتم لما ذكره المصنف هنا والافضاء علم من قوله السابق انما اقتصر عليه لكون الكلام فيه الخ اه (قوله في عدم محتمه منه) عبارة النهاية والمعنى في جميع ماسر اه (قوله من السيد الكامل او وليه) عبارة النهاية من السيد او من يقوم مقامه اه (قوله وان لم يدفع الخ) غاية لما في المتن اه رشيدى (قوله بان قال له ابحر الخ) اى فله البيع والشراء بالاجل والارتان والرهن ثم ما فضل بيده اى بعد توفية الأمان كالذى دفعه له السيد نهاية وبآي في الشرح مثله (قوله ماسر) أى في قوله قال الاذرى الخ (قوله في ذلك) اى صحه التصرف (قوله لجواز للسفيه) هل يجرى مثل ذلك في الصبي اذا دعت الضرورة اليه ام لافيه نظرو ولا يبعد الاول اه ع ش (قوله قضية ماسر) اى فى اول الباب (قوله انه) اى اذن السيد لقته وهو بيان لماسر (قوله وقضيته) أى قضية قوله له رعاية الخ (قوله المحسب الاذن) لان تصرفه مستفاد من الاذن فاقصر على الماذون فيه ولا يشترط قبول الرقيق نهاية ومعنى ا قوله كالوكيل الى المتن في النهاية وكذا المعنى الا قوله لانحو اقتراضه وتوكيله اجنيا (قوله ولانه الخ) عطف على قوله كالوكيل (قوله قد يعرف نبحه) عبارة النهاية قد يحسن ان يتجاره وفى الفا موس النبح بالضم الظفر بالثاء اه (قوله ومخاصمة في العهدة) اى العلاقة اه ع ش عبارة المعنى والمراد بالمخاصمة في العهدة المطالبة الناشئة الخ (قوله فلا يتخصص) مفرع على قوله اى الخ (قوله نحو غاصب الخ) اى من كل متعدو يعلم السيد وجوبه باذنه فان تعذر عليه اعلامه لنحو غيبة اعلم الحاكم بذلك فان تعذر عليه كل منهما كان له المخاصمة في ذلك لان عدما يقوت العين بالكيفية فليراجع اه ع ش ويؤيده ماسر عن الزركشى وغيره من المستثنيات (قوله نحو اقتراضه) عطف على قوله ما هو الخ وقال الكردى عطف على كثر الخ اه (قوله اجنيا) وعليه فاجرت العادة بدفعه للدلال ليطوف به على من يشتري فطرته ان يدفعه للدلال ليطوف به فاذا استقر ثمنه على شيء باشر العبد عقده فانظر هل يستثنى من منع التوكيل فيما يجوز عنه او لا يليق به كان الوكيل المظهر به كذلك ثم رايت في الخادم ان ابن يونس في شرح الوجيز صرح بان له التوكيل فيما يجوز عنه سم على المنهج اه ع ش (قوله وفى الذمة) اى وفى قدره في ذمته نهاية ومعنى (قوله لافى ازيد منه) عطف على فى المقدر قبل قوله فى الذمة او بعده (قوله صحه الاذن الخ) مفعول افهمت (قوله وان لم يعين الخ) فان لم ينص له على شيء تصرف بحسب المصلحة فى كل الانواع والازمنة والبلدان اه

اقتراضه وتوكيله اجنيا ولو دفع له مالا لتصرف في عينه وفى الذمة لافى ازيد منه الان قال اجعله رأس مال وافهمته ان الموضوعه لجواز وقوع شرطها وعده بخلاف اذا صحه الاذن ان لم يعين له نوعا ولا غيره (وليس له) بالاذن في التجارة (النكاح)

نهاية زاد المغني وله ان ياذن في التجارة من غير اعطاء مال فيشترى بالاذن في الذمة ويبيع كالوكيل ولا يحتاج الاذن في الشراء في الذمة الى تقييد بقدر معلوم لانه لا يثبت في ذمة السيد بخلاف الوكيل اه قول المتن (النكاح) لانتفائه ولا لريق التجارة اه معنى (قوله ككسه) الى قوله ولو قال له اتجر في النهاية (قوله ككسه) اي كانه ليس له التجارة بالاذن في النكاح (قوله لا نحو عيدها) اي كدواها واثابها معنى وبهاية (قوله ولا يتصرف فيها رقية الخ) اي لا يتصرف في رقية نفسه كبيعها ولا في متعتها كاجارتها كالا يتصرف في كسبه بنحو احتساب واصطياد وقبله انه لم يحصل بالتجارة اه كردي (قوله بشيء) اي من انواع التصرف اه بصري (قوله على شيء) من اجارة نفسه او بيعها اه ع ش اي او من اجارة او بيع كسبه (قوله او تعلق) عبارة النهاية نعم لو تعلق حق ثالث بكسبه بسبب نكاح باذن سيده او ضمان باذنه كان للمأذون له وغيره ان يؤجر نفسه من غير اذن السيد على الاصح اه (قوله لا باذن سيده) راجع لقوله فيما فيه الخ اه بصري (قوله لم يرفع الحجر الا عنه فقط) فان اذن له فيه جاز وبزعل الثاني بعزل السيد له الى الثاني وان لم ينزع من يد الاول نهاية ومعنى قال ع ش والاقرب انه ينزل الثاني بعزل المأذون له في التجارة لانه لا اذن له فهو كوكيله اه (قوله اذنه) اي من غير اذن سيده له فيه (قوله في تصرف معين) اي كشره او ثوب نهاية ومعنى (قوله ولا يجوز له) الى قوله ولو قال له اتجر في المغني (قوله ولا يجوز له ان يتبرع) قال الشيخ عميرة من التبرع اطعام من يتخدمه ويعينه في الاسفار سم على منتهج اقول قد يمنع ان هذا من التبرع حيث جرت العادة به وينزل علم السيد بذلك منزلة الاذن فيه ويكون ما يصرفه على من يتخدمه كالاجرة التي يديها عند الاحتياج للاستتجار للحمل ونحوه سيما اذا علم بحسب العادة انه حيث اتقى التبرع لما يعينه لم يفعل اه ع ش (قوله ان يتبرع بشيء مطا) اي اذ لم يعلم رضا السيد ولا يجوز ع ش اه بجري (قوله فلا يتصدق الخ) نعم اذا غلب على ظنه رضا السيد بذلك جاز نهاية وسقم قال ع ش اي وخصوصا التاثة الذي لا يعوده منه نفع على السيد كقائمة فضلت عن حاجته وبقى ما لو قال له تبرع هل يجوز له التبرع بما شاء او يتقيد بذلك باقل متناول فيه ونظر والاقرب الثاني للشك فيما زاد عليه فيمنع منه احتياطا لحق السيد فلو ظن رضاه بزيادة على ذلك جاز اه (قوله وبشء من قوته) أي ولو كان قتر على نفسه فلو خالف وتبرع ضمن المتبرع عليه ذلك لسيد وان كان المتبرع عليه جاهلا بكونه يضمن والقول قوله في قدر ما يغرمه اه ع ش (قوله ولا يبيع) ولا يعير نهاية ومعنى (قوله على نفسه) وانظر على اموال التجارة كالعبيد والبائتم والذي يجهل انه يتفق عليه لانه من توابع التجارة اه شوبري وفي ع ش بعد ان نقل عن سم انه ينبغي ان يكونوا اي عبيد التجارة مثلهم مانصه ونقل عن شيخنا الزبائدي بهامش انه يتفق عليهم لانهم من جملة مال التجارة وفيه تسمية لها والاقرب ما قاله شيخنا الزبائدي علل به اه (قوله في راجع الحاكم) هل يكفي في ذلك مرة واحدة او لا بد من تعدد المراجعة فيه ونظر والاقرب الاول لما في الثاني من المشقة وينبغي فيما لو اختلفا في اتفاق الاتق وعدمه تصديق العبد في القدر اللاتق به فليس للسيد مطالبة العبد بشيء ثم اذ اذن الحاكم فيبني ان يقدر العبد ما يليق به عادة ثم ان فضل ما قدره شيء وجب على العبد حفظه للسيد وان احتاج الى زيادة على ما قدره راجع فيها القاضي اه ع ش (قوله بخلاف ما اذا شق) اي عا فرامته غرامة شيء وان قل فيشترى ما يسر حاجته اليه لا ماز ادعياه ع ش (قوله ولا يبيع نسيتي) قال في شرح الروض ويؤخذ من كلام المرحم جاني انه يجوز له ان يبيع بالمرض كمال القراض اه سم (قوله ولا بدون ثمن المثل) ينبغي ان محله فيما لا يتغابن به كالوكيل اه ع ش (قوله الاذن) لا يبعد ان يكرن مثله العلم بالرضا اخذا بما ذكره صاحب النهاية في التصديق بالاولى لان قوله يتعلق برقبة فقط (قوله جاز له اجارة نفسه) أي على الاصح كاستئذنه البقيني وغيره اي ولو غير مأذون (قوله ولا يتصدق بشيء) نعم ان غلب على ظنه رضا السيد بذلك جاز (قوله ولا يبيع نسيتي) قال في شرح العباب قال يعني الاذرى ويحمل اطلاق المتولى البيع نسيتي ونقدا وان دفع اليه ما لا على ما اذا اقتضاه العرف ويخصص به اطلاق غيره كاهو ظاهر كلامه اه وفي جملة كلام المتولى على ما ذكره نظر ظاهر

ككسه لان اسم كل منها غير متناول للاخر (ولا يؤجر) بالاذن له في التجارة الا نحو عيدها (نفسه) ولا يتصرف فيها رقية ومنفعة ككسبه بشيء لانها لا تتناول ذلك نعم ان نص له على شيء فعله او تعلق بكسبه نحو نكاح او ضمان باذن جاز له اجارة نفسه فيه لاستزام اذنه في سببه الاذن فيه ولا يتوكل عن غيره فيما فيه عهدة كبيع لا قبول نكاح الا باذن سيده وله التصرف في عبيد التجارة (و) لكن (لا ياذن لعهده) اضيف اليه لجواز تصرفه فيه (في التجارة) لان السيد لم يرفع الحجر الا عنه فقط وخرج بها اذنه له في تصرف معين فيجوز (ولا) يجوز له ان يتبرع بشيء مطا (فلا يتصدق) ولو بشيء من قوته على الوجود لا يهب ولا يفتق على نفسه من مالها الا ان تعذرت مراجعة السيد على الاوجه فليراجع الحاكم ان سهل بخلاف ما اذا شق فيما يظهر ولا يبيع نسيتي ولا بدون ثمن المثل ولا يسل المبيع قبل قبض منه ولا يسافر بماله الا باذن

التصرفات المذكورة دون التبرع اه سيد عمر (قوله نعم له الشراء الخ) هل له الرهن حيث ذم سم على حج والظاهر ان ليس له ذلك لان العين المرهونة قد تلتفت لتحديد المرتن اه ع ش (قوله ولو قال اتجر بجاهك) اى فى ذمتك عاب وبهاية ومعنى (قوله ولو فى الذمة) الو او للحال كاعمل عامر ولو اسقط لفظه ولو كما فى العباب والمغنى لكان اولى (قوله ما فضل بيده) اى بعد توفية الاثمان اه ع ش (قوله كالذى دفعه له الخ) يعنى حكم ما زاد بيده حكم ما دفعه اليه للتجارة فى جواز تصرفه فيه اه ك ردى عبارة الا يعاب فان اذن له فى التجارة ولم يعطه ما افاله ان يشتري فى الذمة ويبيع فاذا ربح اتخذه راس مال كالمال المدفوع فيمتنع بيعه نسيئة اه (قوله وشرط ذلك) اى شرط الاذن فى التجارة فى الذمة من غير اعطاء مال (قوله بما يحتاج الخ) اى بدين يحدث عن التجارة فى الذمة عبارة المغنى ولا يحتاج الاذن فى الشراء فى الذمة الى تقيد بقدر معلوم لانه لا يثبت ذمة السيد بخلاف الوكيل اه (قوله ولا يتمكن) الى المتن فى النهاية والمغنى اقوله من يعتق على سيده الا باذنه) يبنى على وزان ما تقدم عن النهاية او علم رضاه اه سيد عمر (قوله لان المطلب الخ) ومن هذا يعلم انه لا يرد بده اه ع ش وتقدم فى الشرح فى اول الباب التصريح بذلك (قوله حيث لا دين) اى على العبد المأذون اه ع ش عبارة المغنى ولا يشتري من يعتق على سيده فان اذن له صح الشراء وعق ان لم يكن الرقيق مديونا والافقية التفصيل فى اعتاق الراهن المرهون بين المورس والمسر كاجرى عليه ان المقر تبعه لالاسنوى اه (قوله ان كان) اى دين على القن (قوله والسيد الخ) اى والحال ان السيد الخ (قوله كنى اذن صاحب التوبة) اى هنا فى النكاح وعبارة شرح الروض فيكنى اذنه فان يتجر قدر نوبته انتهى وسال بعض الطلبة عمالوا اذن احدهما فى تصرف والاخر فى اخر هل يصح تصرفه لوجود اذنها والجواب لا كما هو ظاهر اذ لم يوجد اذنها فى احد من التصرفين فلا يصح واحدا منهما سم على حج وقوله فى ان يتجر قدر نوبته وكذا فىما يظهر لو اطلق فليحمل اطلاقه على نوبته وعلى كل منهما لا يحتاج الى اذن جديد اذا عادت التوبة للاذن بل يتصرف عملا بمقتضى الاذن السابق فى التوبة التى وقع فيها الاذن وفى غير هاتين مالى اذن له صاحب التوبة زيادة على نوبته كان له ثلاثة ايام فاذا نزل فى ستة الاقرب انه يصح فى نوبته الى التى وقع فيه الاذن ولو رد عليه ببيع ما باعه فى نوبته احدهما فى نوبته الاخر هل يجب عليه قبوله من غير اذن صاحب التوبة وان كان زمن قبوله يقابل باجره ام لافيه نظرو الاول اقرب لان مثل ذلك يتغير عادة فيما يقع بين الشريكين لان اه ع ش (قوله ولا ما ذونا) الى قول المتن ولا يصير فى النهاية والمغنى (لان تصرفه له) مقتضاه ان السيد لو كان وكلا عن غيره جازت معاملته ولم له غير مراد لان السيد اذا كان وكلا لا يبيع لنفسه فبعه لبعده باطل لانه كالمال باع لنفسه وكذا اثر اؤمه لانه لا يشتري لموكله من مال نفسه اه ع ش (قوله بخلاف المكاتب) اى كتابة صحبة او فاسدة كالتبذير وهو ظاهر اطلاق الشارح مر كشيخ الاسلام اه ع ش وفى البجيرى المراد بالكتابة الكتابة بالصحبة اما الفاسدة فلا يعامل سيده كاجزم به ابن المقر فى روضه وهو المتعمد وشورى واعتمد على التسوية بينهما هو قول المتن (ولا ينزل باقاه) يبنى ولا يغصبه بل هو اولى فليتامل وليحرراه سيد عمر عبارة العباب بشرحه ولا ينزل المأذون بالابق والغصب وانكاره الرق ولا بتدبيره ورهونه ولا بايلا للمأذونته اه وقوله لا بايلا للمأذونته فى المغنى مثله اه ع ش وبنى مالى جوى او اعطى عليه ثم اقال هل يحتاج الى اذن جديد ام لافيه نظرو الاول اقرب لانه استعمال لا توكل وتردد فى سهم على منيج اه (التصرف فيه) اى بما ابقى اليه فان عاد الى الطاعة تصرف جز ما نياه ومعنى قال ع ش والاقرب انه يتصرف فيها اى فى البلدة التى ابقى اليها بما يتصرف به فى عمل الاذن من نقد بده او غيره حيث كان فيه ربح وقلنا يبيع بالعرض والاقرب انه ضعيف وان العادة لا تظر اليها هاتم رايته فى توسطه وكلام المتولى وفيه على تقدير صحته بانه يلزمه ان يشهد ويرتبن انتهى قال فى شرح الروض ويؤخذ من كلام الجرجاني انه يجوز له ان يبيع بالعرض كعامل القراض (قوله يعلم له الشراء نسيئة) هل له الرهن حيث ذم (قوله كنى اذن صاحب التوبة) عبارة شرح الروض فيكنى اذنه فان يتجر قدر نوبته انتهى وسال بعض الطلبة عمالوا اذنه احدهما

نعم له الشراء نسيئة ولو قال له اتجر بجاهك جازله البيع والشراء ولو فى الذمة بالاجل والرهن والارتبان ثم ما فضل بيده مما ربحه كالمالى دفعه له السيد قال الزركشى عن النص وشرط ذلك ان يجد له حدا كاشترى من دينار الى مائة اه وفيه نظر لانه لا ضرر عليه فى الاطلاق المؤذن برضاه بما يحدث عن ذلك ولا يتمكن من عزل نفسه لان المطلب فى الاذن له الاستعمال لا التوكيل ولا من شراء من يعتق على سيده الا باذنه ويعتق حيث لا دين وكذا ان كان السيد مرسر كالمرهون ومن له المال كان مثلا تتوقف صحة تصرفه على اذنها نعم ان كان صاحب التوبة (ولا يعامل سيده) ولا ما ذونا السيد يبيع او غيره لان تصرفه بخلاف المكاتب (ولا يعزل باقاه) لانه معصية لا توجب الحجر وله حيث لا يتقيد الاذن بغير ما ابقى اليه التصرف فيه

ولو باعه أو اعتقه العزل (ولا يصير) العبد (مأذوناً له بسكوت سيده على قصره) إذ لا ينسب لساكت قول نعم أن باع المأذون مع المالك بشرط تجديد إذن من المشتري وظاهر الصورة (٢٩٠) أنه عالم بأنه المأذون له ويوجه ذلك بأن شراؤه مع ما في يده وعليه بحال لم يمتد منه

قرينة ظاهرة برضاه بتصرفه وانعزل على البائع بالبيع لا يؤثر في ذلك لاختلاف الملاحظين كما هو واضح مما قررته ولا بقوله لا امتنع من التصرف لأن عدم المنع اعم من الإذن ولا قرينة (ويقبل إقراره أي المأذون بدون المعاملة) لقدرة على الانشاء ويؤدى مما يأتي وأعاد هذه في الإقرار لكن لضرورة تقسيمه ويقبل بمن أحاطت به الديون في شيء يده أنه عارية (ومن عرف قريبتك) فيه دور لتوقف علم الرق على علم كونه عبداً وعكسه الآن يريد بالعبد الإنسان كاهو مفهومه لغة وكان حكمة ذكره لهذا الإشارة إلى أنه لا يكتفى بقرينة كونه على زى العبد وتصرفاتهم ومن ثم كان الأصح جواز معاملة من لم يعرفه قولا حرته كمن لم يعرف رده وسفاهه إلا الغريب فيجوز جزماً للحاجة (لم يعامله) أي لم تجز له معاملته بعين ولادين لاصل عدم الإذن (حتى يعلم الإذن) أي يظنه (بإسما سيده أو بيته) والمراد بها أخبار عدلين وأن لم تكن عند حاكم وكذا رجل وامرأتان اخذاً مما يأتي في قسم الصدقات بل يتجه وقال للسبكي وغيره

كافي عامل القراض اه (قوله ولو باعه أو اعتقه العزل) وفي معنى ذلك كل ما يزيل الملك كهبته وقبضه وكتابتها وجهان وجههما وجزم به في الأنوار أنها حجر وأجارته كاعتنه شيخنا كذلك وتحل ديونه في الموجهة عليه بموته كتحل الديون التي على الحر بموته تؤدي من الأموال التي كانت يده معنى ونهاية قال عرش قوله وجزم به في الأنوار بأنها حجر هو المعتمد وقوله وأجارته كذلك هذا هو المعتمد وظاهره أن قصره من الاجارة حتى لو أجاره هو لا يصرف بعده إلا بآذن من السيد ولا مانع اه (قوله نعم أن باع المأذون الخ) رده شيخنا الشهاب الرملي بأنه مفرع على رأي مرجوح وهو أن سيده لو باعه لم يصح رجوعه عليه بما في يده ومغنى أي فلا بد من إذن جديد من المشتري عرش (قوله مع ماله) الإضافة لأن ما لا يمتد لغيره من المالك السابق لبعده (أنه عالم) أي المشتري (قوله بآذن المأذون له) أصل الأولى مأذون له إذ زيادة الال لا تظهر لها فائدة بل ربما تهم أراد عهده مع أنه ليس بمأذون ظاهر اه سيد عمر (قوله وعليه بحال) أي علم المشتري بأن العبد مأذون له فيما يده بالتجارة (قوله ثم عدم منعه) أي منع مشتري العبد عن التصرف فيما يده (قوله لا اختلاف للملاحظين) لأن الملاحظ في البائع أن بيعه له وفي المشتري أن غلبة الظن برضاه الناشئة من القرينة الظاهرة فيه منزلة منزلة الإذن (قوله ما عرفت) وهو قوله ويوجه ذلك (قوله ولا بقوله) إلى قول المتن ومن عرف في النهاية والمغنى (قوله ولا بقوله) عطف على قول المتن بسكوت سيده قول المتن (ويقبل إقراره بدون المعاملة) أي ولو لاصله وفرقه نهاية ومغنى (قوله ويقبل من الخ) أي من غير عين وذلك في الظاهر أما في الباطن فيحرم عليه ذلك اه عرش أي أن كان كاذباً (قوله في شيء الخ) متعلق بقوله يقبل (قوله أنه عارية) نائب فاعله (قوله فيه دور) اندفاع الدور بإعادة عبدي الواقع في غاية الظهور إذ لا يزمن كونه عبداً في نفس الأمر أن يعلم رقه على أن هذا ليس من الدور بوجه إذ لا حكم هنا بتوقف شيء على آخر ولا تعريف هنا بل الذي يتوهم أنه من تحصيل الحاصل لأن العبد هو الرقيق ومعرفة الرقيق تحصيل للحاصل لأن فرض كونه رقيقاً يقتضي معرفته وقوة يجب أن المراد عبدي الواقع سم ورشدى (قوله يريد بالعبد) إلى قول المتن ولا يكتفى في النهاية والمغنى (قوله حكمة ذكره هذا) أي تعبيره بالعبد دون الإنسان (قوله لا يكتفى) أي في منع المعاملة (قوله من لم يعرف الخ) أي لو كان على صورة العبيد اه عرش (قوله إلا الغريب) استثناء من جريان الخلاف المشار إليه بقوله ما كان الأصح الخ (قوله فيجوز) أي المعاملة مع الغريب الذي لا يعرف رقه ولا حرته (قوله أي يظنه) حل العلم على الظن نظر الغالب في الأسباب المجوزة لمعاملته فانها انما تفيد الظن والأولى أن يقول أراد بالعلم ما يشمل الظن ليشمل ما لم يسمع الإذن من سيده فانه يفيد العلم بالظن وغايتها أن يكون التعبير بالعلم من استعمال اللفظ في حقيقته وبجازه اه عرش (قوله وكلام ابن الرقة) مبتدأ خبره قوله بقضيه (قوله) الاكتفاء بواحد) فاعل يتجه (قوله الاكتفاء الخ) أي في جواز معاملته لا في ثبوته عند القاضي اه عرش وفي المغنى وشرح الروض ويكتفى خبر من يثق به من عبدة امرأة بل يظهر أنه أولى من شيوع لا يعرف أصله اه (قوله) اعتقد صدقه) مفهومه أن مجرد الظن لا يكتفى والظاهر أنه غير مراد لرجحان صدقه عنده اه عرش (قوله) حفظ ماله) في تعليل عدم جواز المعاملة بهذا النظر إذ لا يلزم الإنسان حفظ ماله اه رشيدى عبارة السيد عمر

في تصرفه الآخر في آخره لم يصح تصرفه لو جادتهما والجواب لا كاهو ظاهر إذ لم يوجد ذهناً في واحد من التصرفين فلا يصح واحد منهما (قوله نعم أن باع المأذون الخ) رد ذلك شيخنا الشهاب الرملي بأنه مفرع على رأي مرجوح وهو أن سيده لو باعه لم يصح رجوعاً عليه (قوله فيه دور) اندفاع الدور بإعادة عبدي في الواقع في غاية الظهور على أن هذا ليس من قبيل الدور بوجه إذ لا حكم هنا بتوقف شيء على آخر ولا تعريف هنا بل الذي يتوهم أنه من تحصيل الحاصل لأن العبد هو الرقيق ومعرفة الرقيق تحصيل للحاصل لأن فرض كونه رقيقاً يقتضي معرفته وقوة يجب أن المراد عبدي الواقع (قول المصنف أو بيته) في شرح

وكلام ابن الرقة بعد أن أبدى فيه ثلاث احتمالات يقتضيه الاكتفاء بواحد كافي للشفعة لأن المدار هنا على الظن وقد وجد قد ومن ثم لم يبعد الاكتفاء بفاسق اعتقد صدقه (أو شيوخ بين الناس) حفظاً لما له ويظهر أنه لا يشترط وصوله

الشهادات لما تقر ان المدار
على الظن (وفي الشيوخ وجه
انه لا يكتفى لتيق الحجر
ويرد بان البينة لا تفيد غير
الظن فكذلك الشيوخ وكون
الشارع نزل الشهادة منزلة
اليقين محله في شهادة عند
الحاكم لا في مجرد الاخبار
المكتفية به هنا ولمعاملته ان
لا يسلّم اليه المال حتى يثبت
الاذن وان صدقه فيه
كالوكيل (ولا يكتفى في
جواز الماملة (قول العبد)
انه ماذن له وان ظنتا صدقه
خلافا لابن عجيل لانها
انه لا يدله به فارق الاكتفاء
بقول مرید تصرف وكلني
فلان فيه بل وان لم يقل شيئا
بناء على ظاهر الحال ان له
يد او مافوقه حجر على فيكني
وان انكر السيد له العاقد
والعقد باطل بزعمه ويفرق
بينه وبين عدم نفوذ عزله
لنفسه بما رآه مستخدم
لا وكيل والحجر مبطل فيها
فاذا ادعاه العاقد عومل
بقضيته بخلاف العزل
بالنسبة للاول على ان مجرد
انكار السيد لا يستلزم
الاذن ومن ثم لو قال كنت
اذنت له وانا باق جازت
معاملته وان انكر وكقوله
ذلك سماع الاذن له منه فلا
يفيد انكار القن مع ذلك
تخلاف ادعائه الحجر ويفرق
بانه ارفع لما مر من الاذن

فد يقال وتعرّض في الوقوع في العقد الفاسد بل ينبغي ان يكون الموعول عليه هذا المعنى وإن لم ار من نه عليه اه
(قوله وكرن الشارع الخ) جواب لشا عن قوله بان البينة الخ (قوله ولمعامله) اي ويجوز له (ان لا يسلّم الخ)
ظاهرا نه لا فرق في ذلك بين ان يعلم الاذن بسماع سيده الخ وهو ظاهر اه عش (قوله حتى يثبت) من
الاثبات عبارة المعنى ولما علمه ماذنوا وعامله ان لا يسلّم اليه الموعول حتى يقم بينة بالاذن خوفا من خطر انكار
السيد وينبغي كمال الزكشي تصويرها بما اذا علم الاذن بغير البينة والا فليس له الامتناع لزال المحذور
والاصل دوام الاذن اه (قوله في جواز المعاملة) الى قوله ويفرق في النهاية (قوله لانها) اي لانه يثبت
لنفسه ولا يقو بهذا يفرق بينه وبين قبول خبر الفاسق إذا اعتد صدقه لان الفاسق ليس متهما في اخباره
اه عش (قوله وبه) اي بانه لا تدله (قوله وان لم يقل شيئا) اي بما يفيد الوكالة او الولاية (قوله لمعامله) اي في
اول الباب (قوله وان ادعاه) اي الحجر (قوله للاول) اي قوله انه مستخدم (قوله انكار السيد) اي الحجر و
(قوله لا يستلزم الاذن) اي ان عدم الحجر اعم من الاذن (قوله ومن ثم الخ) اي من اجل ان انكار السيد
المجرد عن تعرض بقاء الاذن لا يستلزم الخ (قوله لو قال كنت) الى قوله بخلاف ادعائه في النهاية والمعنى (قوله
وانا باق) اي على الاذن (قوله جازت معاملته الخ) قال في شرح الروض اي والمعنى يؤخذ منه ان محل منع
معاملته فيما اذا كذب السيد اي في قوله حجر على سيدي ان يكون المعامل له سمع الاذن من غير السيد ولا
جازت معاملته وهو ظاهر بل ينبغي ان يقال حيث ظن كذب العبد جازت معاملته ثم ان تبين خلافه بطلت
نتيجه وهو حسن شرح م ر وقوله يؤخذ منه الخ يوافقه قول الشارع ومن ثم لو قال كنت اذنت له الخ وعبارة
العياب لان قال معنى السيد ان كذب السيد بان قال كنت اذنت له وانا باق على الاذن جازت اي معاملته
قال الشارع في شرحه ولم ينظر لقول الماذن معنى لاننا علمنا الاذن له والاصل عدمه وبه كقولهم السابق
لا يستلزم الاذن له يعلم ان محل قولهم وان كذب به ما اذا علم الاذن السيد له من غيره اي غير السيد الا اي بان
سمعه من السيد لم يفتلق لقوله معنى مع تكذيب السيد له اه فانظر مع ذلك صورة قوله بخلاف ادعائه الحجر
الان يصور بما اذا لم يكذب السيد فلتأمل اه سم (قوله وان انكر) اي الرقيق بقاء الاذن نهاية ومعنى
قال الرشدي وكونه اعلم بلفظ الى دعواه اي الحجر مع قول السيد كنت اذنت الخ التزويل قوله وانا باق منزلة
الاذن الجديد فتأمل وراجع اه وتقدم وجه آخر عن سم عن الابعاب (قوله وكقوله ذلك) اي قول السيد
كنت اذنت الخ في جواز المعاملة اه عش (قوله فلا يفيد انكار القن) اي لا يفيد مجرد انكاره الاذن عدم
جواز المعاملة (قوله بخلاف ادعائه الحجر فيه مع ماسبق شبهة تناف يظهر بالتأمل اه سيد عمر ومر عن
سم مثله ثم تصوير كلام الشارع بما ينبغي دفعه بالتفاني (قوله ويفرق) اي بين ادعائه الحجر فيفيد المنع وانكار
الاذن المجرد عن دعوى الحجر فلا يفيد (قوله ولا تسمع) الى المتن في النهاية (قوله ولا تسمع الخ)
فرع انما يشترى العبد شيئا وغن البائع فيه فادعى ان العبد غير ماذن له في التصرف وادعى العبد الاذن
وصدقه السيد على ذلك فهل يصدق البائع ام لا فيه فطر والظاهر الثاني لان اقدم البائع على معاملة العبد
ظاهر في اعتدافه بانه ماذن له فهو على القاعدة من تصديق مدعى الصحة (فرع) لو اذن السيد لعبد في
ان ياتي به متاع من التاجر فقبل ثم تلف بيد العبد في تجرد العيب ان الضمان يتعلق بالسيد والعبد فلتأجر
مطالبة كل منهما لكن السيد حالوا والعبد بعد عتقه وعن الامام ان الاقبس انه لا يتعلق بالسيد وجزم في
العياب بالاول وارضاءه ر قال لانه لا يقصر عمالو استام بويل اهرم على منهج اي وصرحوا فيه بان كلا

الروض وقال يعني الاذرع ينبغي الاكتفاء بغير العدل الواحد بل خير من يتق به من عبده وامرأة بل يظهر
انه اولى من شيوخ لا يعرف اصله انتهى (قوله جازت معاملته وإن انكر) قال في شرح الروض يؤخذ
منه ان محل منع معاملته فيما اذا كذب السيد اي في قوله حجر على سيدي ان يكون المعامل له سمع الاذن
من غير السيد والاجازت معاملته وهو ظاهر بل ينبغي ان يقال حيث ظن كذب العبد جازت معاملته وهو
حسن شرح م ر وقوله يؤخذ منه الخ يوافقه قول الشارع ومن ثم لو قال كنت اذنت له الخ وعبارة العيب
تخلاف مجرد انكاره الاذن ولا تسمع دعوى قن على سيده انه اذن له في التجارة اذ لم يشتر شيئا فان اشترى شيئا

فطلب البائع منه فأنكر السيد الاذن فله (٩٣) تحليفه فاذا حلف فللقن ان يدعى على سيده مرة اخرى رجاء ان يقر فيسقط الثمن عن

ذمته (فان باع ما ذون) له في التجارة (وقبض الثمن فلتف في يده) او غيرها (فخرجت السلعة مستحقة رجح المشتري يدها) وهو الثمن المذكور اى مثله في المثل وقيمته في المتقوم فساوى قول اصله ببدله اى الثمن على انه في نسخ لكن المحكي عن خطه الاول وليس بسهو خلافا لمن زعمه (على العبد) لانه المباشر للعقد فتعلق به العهدة حتى يؤدى مما ياتى وللمستحق مطالبته بهذا كدين التجارة بعد عتقه ايضا كوكيل وعليه يعرض بعد عزلها لكنهما يرجعان لاهو (وله مطالبة السيد ايضا) وان كان بيد العبد وفاة لان العقد له فكانه البائع والقبض (وقيل لا) لانه بالاذن صار كالمتقفل (وقيل ان كان في يد العبد وفاة) لحصول الغرض بما في يده ومحل الخلاف ان لم ياتخذ المال منه والا طوب جزما (ولو اشترى) الماذون له (سلعة) شراء فاسدالم يطالب السيد لان الاذن لا يتناول الفاسد فتعلق بذمته لا يكسبه او يحجبها (ففي مطالبة السيد بثمنها هذا الخلاف) للمعاني المذكورة والاصح مطالبته للمامر وطولب لئلا يردى عما في يد الرقيق ان كان لا من غيره ككسبه بعد الحجر عليه لا لتعلقه بذمته اذ لا يلزم من المطالبة

منهما يضمن المستام اه عش واعتمد الشارح في الايجاب ما قاله الامام (قوله فطلب البائع ثمنه) اى والحال ان المبيع تلف كما هو ظاهر والا فالبايع يرجع بمبيرة اه رشيدى (قوله فله) اى للبائع (تحليفه) اى السيد اه سم (قوله مرة اخرى) اى غير تحليف البائع اه عش (قوله فيسقط الخ) انظر معنى هذا مع ان دين التجارة باذن سيده يتعلق بذمته ولذا يطالب به بعد العتق الا ان يكون معناه انه اذا اقر السيد ادى الدين من كسبه ونحوه فيسقط عن ذمته بهذا الاداء اه سم (قوله له في التجارة) الى قول المتن ولا يتعلق في النهاية (قوله وهو الثمن المذكور الخ) ظاهر ان فيه حذف مضاف وعاطف ومعطوف والاولى ما في المعنى عبارته اى يبدل ثمنها فهو على حذف مضاف اه (قوله فساوى الخ) لعل المراد في اصل الصحة والافكلام المتن يحتاج الى التقدير كما مر (قوله على انه) اى ببدله اه معنى (قوله الاول) اى يبدله (قوله لانه المباشر) الى المتن في المعنى (قوله العهدة) اى التبعة والغرم والمواخذة شرح الروض اه بجري (قوله وللمستحق) اى رب الدين (قوله مطالبته) اى العبد اى حيث لم يسلم المستحق البدل قبل العتق اه عش (قوله كدين التجارة) الكاف للتظهير للقياس (قوله ايضا) اى كقبل عتقه (قوله كوكيل وعامل قراض الخ) سواء دفع لهارب المال الثمن ام لاهم معنى (قوله لاهو) لان ما غرمه مستحق بالتصرف السابق على عتقه وقدم السبب كتقدم المسبب فالمغرم بعد العتق كالمغرم قبله وهكذا لو اعتق السيد عبده الذى آجره في اثناء مدة الاجارة لا يرجع عليه باجرة مثل للسدة التى بعد العتق اه معنى قول المتن (قوله وله مطالبة السيد ايضا) ومحل ذلك اى مطالبته في البيع الصحيح اذا لاقى لا يتناول الفاسد فالما ذون في الفاسد كغير الما ذون فيتعلق الثمن بذمته لا يكسبه صرح به البغوى اه ناية وسابقا في الشرح ما بواقفه (قوله لم ياتخذ) اى السيد (قوله شراء فاسدا) وينبغي فيما لو اختلف اعتقادهما كان كان العبد شافعيًا متلافيا بيعا صحيحا عنده غير صحيح عند سيده لكونه لا يرى صحة ذلك ان العبرة بعقيدة السيد فله منع العبد من توفية الثمن من كسبه (قائمة) لو كان السيد مالكيًا والعبد شافعيًا واذن له في البيع بالمعاطاة قول له البيع بها ام لافيه نظر والاقرب الثاني لانه لا يجوز امتثال امره الا في الامر الجائز وهذا ممنوع منه اه عش (قوله للمامر) اى من قوله لان العقدة الخ (قوله ان كان) اى شيء في يده (قوله لا لتعلقه بذمته) عطف على

لان قال معنى السيد ان كذب اى السيد بان قال السيد كنت اذنت له وانا باق على الاذن جازت اى معاملته قال الشارح في شرحه ولم ينظر لقول الما ذون معنى لاننا علمنا الاذن له واصل عدمه به كقولهم السابق لا يستلزم الاذن له يعلم ان محل قولهم وان كذب ما اذا علم اذن السيد له من غيره اى غير السيد ولا اى بان سمع من السيد بل يفتى لقوله معنى مع تكذيبه لا انتهى فانظر مع ذلك صورة قوله بخلاف ادعائه الحجر الا ان يصور بما اذا لم يكذب السيد فليتأمل (قوله بانه ارفع الخ) قد يقال الرفع الحجر لا مجرد ادعائه ولا يخفى ان قوله بخلاف ادعائه الحجر لا يخالف ما مر عن شرح الروض (قوله فله) اى للبائع تحليفه اى السيد (قوله فيسقط الثمن عن ذمته) انظر معنى هذا مع ان دين التجارة باذن سيده يتعلق بذمته ولذا يطالب به بعد العتق الا ان يكون معناه انه اذا اقر السيد ادى الدين من كسبه ونحوه فيسقط عن ذمته بهذا الاداء (قوله عن ذمته) اى ان وفاة السيد بمطالبة البائع (قول المصنف رجح المشتري يدها) لاقال ان يقول صحته شرعا توقوف على اختار المضاف اى بدل ثمنها فهو من دلالة الاقتضاء المقررة في الاصول ومثلا لا اعتراض عليه كما يعرف بمنها تلك فليتأمل (قوله ومحل الخلاف الخ) ظاهر انه لا يتعلق بذمته وان اخذ المال منه فلا يرجع (قول المصنف ولو اشترى سلعة الخ) ينبغي ان يجري في ثمن ما اشترى وتسليمه ما تقدم قيل التولية في قول المصنف واذ اسلم البائع اجبر المشتري ان حضر الثمن والا فان كان معسر اقل البائع الفسخ بفسخ الخ فلا يرجع (قوله لا لتعلقه بذمته) ظاهره انتفاء التعلق بذمته وان كانت السلعة المشتراة موجودة بيد السيد لكن لو لم يكن في يد الرقيق وفلما امتنع السيد من الاداء فيبني ان يجوز الفسخ للبائع على ما سبق قيل التولية ويحتمل ان لا يجوز الفسخ لان معامل العبد موطن نفسه على الصبر للعتق اذا لم يكن هناك وفاة اى ان ذلك مقتضى معاملته لكن يؤيد الاول قوله الاقن بل يتخير البائع ان لم يؤده السيد فليتأمل

بشيء ثبوته في الذمة الا ترى ان القريب يطالب بنفقة قريبه المومر باطعام المضطر من عدم ثبوتهما في ذمتهما قوله

فان لم يكن يده شي فلاحتمل ادا منه لان له بعد علقه وان لم يلزم ذمته فان أدى برى القبول لا تلا وقد لا يطالب بان اعطاء ما لا يتجر فيه فاشترى في ذمته ثم تلف ذلك المال قبل تسليمه للبائع بل يتخير البائع ان لم يؤده السيد وذلك (٩٣٣) لا تقطاع العلقه هنا يتلف ما دفعه السيد من

غير ان يخلفه شي من كسب الماذون ولك ان تقول هذا إما بما تاتي ان اريد بمطالبة السيد الزمه بما يطالب به اما إذا كان المراد العرض عليه لاحتمال ان يؤدي عن العبد لما بينهما من العلقه فلا مانع من ذلك (ولا يتعلق دين التجارة برقبته) لانه وجب برضا مستحقه (ولا ذمته) وان اعتقه او باعه لانه المباشر للعقد ومرفعا لجمع بين هذا ومطالبة فزع غير واحد ان هذا تناقض مردود وجمع بغير ذلك بما فيه نظر (بل يؤدي من مال التجارة) الحاصل قبل الحجر ربما ورأس مال لاقتضاء العرف والاذن ذلك (وكذا من كسبه) الحاصل قبل الحجر عليه لا بعد (بالاصطاد ونحوه في الاصح) كاتعلق به المهر ومؤون النكاح ولا اقتضاء العرف والاذن ذلك ثم مات بعد الاداء في ذمة الرقيق يؤخذ منه بعد ختفه كما مر عن الجواهر لو باع السيد العبد قبل وفاة الدين وقلنا بالاصح ان دينه يتعلق بكسبه على واعترض بان الاصح ان دينه لا يتعلق بكسبه بعد البيع فلا خيار وفيها اقر الماذون انه اخذ من سيده الفاء للتجارة او ثبت بينة عليه ديون ومات فالسيد

قوله ليؤدي وظاهره انتفاء التعلق بذمته وان كانت السلعة المشتراة موجودة بيد السيد لكن لو لم يكن في يد الرقيق وفاء واشتد السيد من الاداء فيبغى ان يجوز الفسخ للبائع على ما سبق قيل التولية اه سم عبارة الحلبي قوله بما في يد الرقيق اى ما حقه ان يكون في يده وان انتزع السيد منه وهو مال التجارة اصلوا ربما اه وهذا صريح في ثبوت التعلق بذمة السيد فيها إذا كانت السلعة يده بل قول الشارح المارافا ومحل الخلاف الخ صريح فيه ايضا (قوله فان لم يكن يده) اى العبد (شيء) وليس له اى المستحق في هذه الحالة فرفعه اى السيد إلى الحاكم اه ع (قوله فلاحتمل الخ) اى فقايدة مطالبة السيد بذلك احتمال ادا منه عن العبد (قوله لان له به) اى السيد بالدين (علقه) لان اذنه في التصرف سبب لزوم الدين للعبد اه بجري عبارة الكردى قوله علقه اى نوع علقه وهى علقه الاستخدام اه (قوله وان لم يلزم ذمته) اى ذمة السيد (قوله وقد لا يطالب) اى السيد وهو المعتمد اه ع (قوله تسليمه) اى تسليم القن ذلك المال (قوله بل يتخير البائع) اى بين الفسخ والاجازة (قوله وبذلك) اى عدم مطالبة السيد في الحالة المذكورة (قوله هذا) اى عدم المطالبة (قوله إذا كان المراد) اى بالمطالبة قول المتن (برقبته) لا بمهر الأمة المأذون وتوليا سائر أموال السيد كالواد المأذون ناه معنى (قوله لانه وجب) إلى قوله وفي الجواهر في المنفى وإلى الباب في النهاية (قوله ومرفعا) اى في قوله وطول ليؤدي الخ اه ع (قوله بين هذا) اى عدم التعلق بذمة السيد (ومطالبتة) اى السيد قول المتن (من مال التجارة) اى اصلا او بمحاميته ونهاية فشرح المنهج وسواء كان في يد الماذون او سيده حل في قول المتن (من كسبه) والمراد كسبه بعد لزوم الدين لا من حين الاذن كالنكاح بخلاف الضمان والفرق أن المضمون ثابت من حيث الاذن بخلاف مؤن النكاح والدين سلطان اه بجري (قوله قبل الحجر) اما كسبه بعد الحجر فلا يتعلق به في الاصح في اصل الروضة لا تقطاع حكم التجارة بالحجر اه معنى قول المتن (ونحوه) اى كالاخطاب اه معنى (قوله به) اى بكسبه (قوله بعد الاداء) اى ما ذكر من مال التجارة وكسبه قبل ان يحجر عليه اه حل (قوله كاسر) اى قيل قول المتن واقتراضه كشرائه وعامله ولو لبعضه وعن النهاية انه لا يذم من عتق جميعه (قوله وقلنا بالاصح) ضعيف اه ع (قوله فلا خيار) هذا هو المعتمد اه ع (قوله ونها) اى الجواهر (قوله وعليه ديون) اى بسبب التجارة (ومات) اى العبد اه ع (قوله بل الوجه) هذا هو المعتمد اه ع (قوله انه لا يحصل الخ) اى ان كانت الديون ديون تجارة او اقاله وان اجمع للسيد ولا تتعلق الديون بشي من المال سم قول المتن (ولا يملك العبد) ولو قبل الرقيق بة او وصية من غير اذن ولو مع نهى السيد عن القبول لانه لاكتساب لا يعقب عوضا كالاخطاب ودخل ذلك في ملك السيد قهر الا ان يكون الموهوب او الموصى به اصلا او فرعا للسيد تجب نفقته عليه حال القبول لنحو زمانة او صغر فلا يصح القبول ونظيره قبول الولي لوليته ذلك نهاية معنى (بأسأروا عه) دخل فيه المدبر والمعلق عتق ومال ولدته معنى وع (وإضافة الملك) اى المال (للاختصاص) خبر وإضافة الملك

قول المصنف ينبغي ان يجري في ثمن مسأله البائع ما تقدم قيل التولية (قوله فزع غير واحد) ان هذا تناقض عبارة شرح مر وجواب الشارح يعنى المحلى عنه بانه يؤدي بما يكسبه العبد بعد اداء ما في يده مفرع على رأى مرجوح نعم ان حمل على كسبه قبل الحجر كان صحيحا (قول المصنف وكذا من كسبه) قال في شرح الروض وحيث قلنا يتعلق بكسبه لانه ان يكتسب للفاضل قال الزركشي وفيه نظر لما ساق في الفس اه (قوله لا بعد) لو عتق بعضه بعد الحجر عليه واكتسب ما لا يبعثه الحرم يلزم ادا منه وإتما يلزمه بعد عتق جميعه وسيأتى في الاقرار ما يتعلق بذلك مر (قوله يتخير المشتري) اى يشتري العبد وقوله لا يتعلق بكسبه اى لانه لا يبيع صار محجور اعليه والدين لا يتعلق بكسبه بعد الحجر عليه (قوله بل الوجه الخ) اى ان كانت الديون ديون تجارة او اقاله وان اجمع للسيد ولا تتعلق الديون بشي من المال والله اعلم

كاحد الغرماء يقاسمهم اه وفيه نظر ظاهر بل الوجه انه لا يحصل للسيد الا ما فضل لانه الفطر (ولا يملك العبد) اى القن كله بأسأروا عه ما عدا المكتوب ولو (بتملك سيده) او غيره (في الاظهر) لقوله تعالى علوك لا يقدر على شي وكلا يملك بالارث واضافة الملك اليه خبر صحيح من باع عبدا لهما مال فله البائع الا ان يشترطه المتابع للاختصاص بالملك والانا فاه جعله لسيده

﴿ فهرست الجزء الرابع من حواشى تحفة المحتاج بشرح المنهاج ﴾
 (للعلامة شهاب الدين احمد بن حجر الهيتمي المكي رحمه الله تعالى)

صحيفة	صحيفة
٢٧٢ باب الربا	٢ كتاب الحج
٢٩١ باب في البيوع المنهى عنها وما يتبعها	٣٣ باب المواقيت
٣٠٨ فصل في القسم الثاني من المنهيات	٥٠ باب الاحرام
٣٢٣ فصل في تفريق الصفقة	٥٥ فصل المحرم ينوى ويلجى الخ
٣٣٢ باب الخيار	٦٤ باب دخوله مكة
٣٤١ فصل في خيار الشرط	٧١ فصل في واجبات الطواف وسننه
٣٥١ فصل في خيار النقصه	٩٧ فصل في واجبات السعى وكثير من سننه
٣٨٩ فصل في التنصية	١٠٢ فصل في الوقوف بعرفة وبعض مقدماته
٣٩٣ باب في حكم المبيع ونحوه قبل قبضه	وتوابعه
٤٢٣ باب التولية	١١٣ فصل في الميت بمزدلفة وتوابعه
٤٣٨ باب بيع الاصول والثمار	١٢٥ فصل في ميت ليلالى ايام التشريق بمنى ورميها
٤٦٠ فصل في بيان بيع الثمر والزرع وبدو صلاحهما	وشروط الرمي
٤٧٣ باب اختلاف المتبايعين	١٤٥ فصل في اركان النسكين وبيان وجوه ادائهما
٤٨٥ باب معاملة الرقيق	وما يتعلق به
	١٥٩ باب محرمات الاحرام
	٢٠٠ باب الاحصار والقوات
	٢١٤ كتاب البيع

﴿ تمت ﴾

